شرح الدماميني

على مغني اللبيب

بسم الله الرحمن الرحيم

شرح الدماميني

على مغني اللبيب

للإمام محمد بن أبي بكر الدماميني

المتوفى سنة ٨٢٨ هجرية

صححه وعلق عليه

أحمد عزو عناية

الجزء الثاني

الناشر

مؤسسة التاريخ العربي

بيروت - لبنان

الطبعة الأولى
١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م

مؤسسة التاريخ العربي
للطباعة والنشر والتوزيع

THE ARABIC HISTORY
Publishing & Distributing

بيروت - لبنان - شارع دكاش - هاتف ٥٤٠٠٠٠ - ٥٤٤٤٤٠ - فاكس ٨٥٠٧١٧ - ص.ب. ١١/٧٩٥٧

Beyrouth - Liban - Rue Dakkache - Tel: 540000 - 544440 - Fax: 850717 - p.o.box 7957/11

E-mail-darcta@cyberia.net.lb

ـــ حرف السين المهملة ـــ

● **السين المفردة**: حرف يختصُّ بالمضارع، ويُخَلِّصه للاستقبال، وينزلُ منه منزلَة الجزء؛ ولهذا لم يعمل فيه مع اختصاصه به، وليس مقتطعاً من «سَوفَ» خلافاً للكوفيِّين،

(حرف السين المهملة)

(السين المهملة حرف يختص به المضارع) فلا يوجد في غيره أصلاً **(ويخلصه للاستقبال)** بعد أن كان قبل وجوده صالحاً له للحال، فإن قلت: يقدح في ذلك قول الشاعر:

فـإنـي لـسـت خـاذلـكـم ولـكـن سـأسـعـى الآن إذ بـلـغـت مـنـاهـا[1]

فإن الآن للزمن الحاضر فيدفع الاستقبال، قلت: قد اعتذر عنه بأن مراده بالآن التقريب قال في «الجنى الداني» وقد لا يحتاج إلى التأويل بالتقرب بل يقال: إنه مقدر بمن كأنه قال: سأسعى من الآن قلت: فيستحيل المعنى حينئذٍ؛ لأن السعي مستقبل بشهادة السين فكيف يكون ابتداؤه زماناً خالياً، وما هو إلا بمنزلة أن يقال سأسير غداً من الآن مريداً بالآن حقيقته من غير تأويل، واستحالته ظاهرة **(ويتنزل منه منزلة الجزء)** فكأنه بعض أجزاء المضارع **(ولهذا لم يعمل فيه مع اختصاصه به)** وكل حرف اختص باسم أو فعل عمل فيه، فتخلف العمل هنا لهذا العارض **(وليس مقتطعاً من سوف خلافاً للكوفيين)** فإنهم ادّعوا أن السين في نحو: سيقوم زيد مأخوذ من سوف، فالتنفيس في الحقيقة إنما هو بسوف، ولكن حذف ما عدا صدرها تخفيفاً ورجح ابن مالك مذهبهم بأنا قد اجتمعنا على أن سف وسو وسي فروع سوف، فلتكن السين فرعها لئلا يلزم التخصيص من غير مخصص، قال وقال بعضهم: لو كانت السين بعض سوف لكانت مدة التسويف بهما سواء، وليس كذلك بل هي بسوف أطول فكانت كل واحدة أصلاً برأسها، وزيفه ابن مالك بأنها دعوى مردودة بالقياس والسماع.

أما القياس فهو أن الماضي والمستقبل متقابلان، والماضي إنما يقصد به مطلق المضي دون تعرض لقرب الزمان وبعده، فينبغي أن لا يقصد بالمستقبل إلا مطلق الاستقبال دون تعرض لقرب الزمان، وبعده ليجري المتقابلان على سنن واحد، والقول بتوافق سيفعل وسوف يفعل مصحح لذلك، فكان المصير إليه أولى.

وأما السماع فتعاقب سيفعل وسوف يفعل على المعنى الواحد في وقت واحد، قال الله

---

(١) البيت من البحر الوافر، وهو بلا نسبة في الجنى الداني ص ٥٩، ورصف المباني ص ٣٩٧. اهـ. انظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٨/ ٢٨٢.

ولا مُدَّة الاستقبالِ معه أضيق منها مع سوف خلافاً للبصريين، ومعنى قول المُعربين فيها **«حرف تنفيس»** حرف توسيع، وذلك أنها تَقْلب المضارع من الزمن الضيق ـ وهو الحال ـ إلى الزمن الواسع وهو الاستقبال. وأوضح من عبارتهم قول الزمخشريّ وغيره **«حرف استقبال»**. وزعم بعضهم أنها قد تأتي للاستمرار لا للاستقبال، ذكر ذلك في قوله تعالى: ﴿سَتَجِدُونَ ءَاخَرِينَ﴾ [النساء: ٩١] الآية، ....

تعالى: ﴿وَسَوْفَ يُؤْتِ ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤] وقال تعالى: ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ أُوْلَٰٓئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ١٦٢] وكأن المصنف ارتضى ما ذهب إليه ابن مالك من أن التنفيس المستفاد منهما غير متفاوت فقال: **(ولا مدة الاستقبال معه أضيق منها مع سوف خلافاً للبصريين)** وقد نوقش ابن مالك بأن قياس أحد المتقابلين على الآخر لا يجدي شيئاً؛ لجواز أن يكون كل منهما مختصاً بحكم مقابل لحكم مقابله مع كونهما مشتركين في حكم واحد، مع أنه قاس بلا جامع صحيح فلا يلتفت إلى ما قاسه، وأيضاً قاس المضارع المقترن بالأداة الموجبة للتخصيص على الماضي المطلق الخالي منها، وليس ذلك بصحيح فإن الماضي إذا كان خالياً من الأداة كقد مثلاً دل على المضي المطلق، وإذا اقترن بها دل على المضي القريب من الحال، وهو في اختلاف حالتيه كالمضارع فإنه يختلف معناه بحسب خلوه عن الأداة واقترانه بها.

وأما دليله السماعي فليس بقاطع لجواز أن يكون المقيد بسوف متراخياً لطائفة من المؤمنين، وبالسين غير متراخ كثيراً لطائفة أخرى؛ إذ ليس ثم ما يدل على أن كلتيهما الطائفة واحدة بالتشخيص والتعيين **(ومعنى قول المعربين فيها)** اقتداء بسيبويه **(حرف تنفيس)** أي: هي حرف تنفيس أو السين حرف تنفيس، هذه الجملة معمول القول وقوله: **(حرف توسيع)** خبر المبتدأ المتقدم الذي هو المضاف من قوله: معنى قول المعربين على حذف مبتدأ أي: هي حرف توسيع، والمراد من هذه الجملة لفظها باعتبار معناه، وهي عين المبتدأ في المعنى فلا تحتاج إلى رابط أي: قول المعربين هي حرف تنفيس معناه هي حرف توسيع، والحاصل تفسير التنفيس بالتوسيع يقال: نفست الخناق إذا وسعته **(وذلك أنها نقلت)** من النقل وفي بعض النسخ: تقلب من القلب **(المضارع من الزمن الضيق وهو الحال أي: الزمن الواسع وهو الاستقبال وأوضح من عبارتهم قول الزمخشري وغيره حرف استقبال)** وقد أسلفنا أن أولئك المعربين اقتدوا في ذلك بسيبويه إمام النحاة **(وزعم أنها قد تأتي للاستمرار لا للاستقبال، ذكر ذلك في قوله تعالى:** ﴿سَتَجِدُونَ ءَاخَرِينَ﴾ [النساء: ٩١] **الآية)** يعني قوله تعالى: ﴿سَتَجِدُونَ ءَاخَرِينَ يُرِيدُونَ أَن يَأْمَنُوكُمْ وَيَأْمَنُوا قَوْمَهُمْ كُلَّ مَا رُدُّوٓا إِلَى ٱلْفِتْنَةِ أُرْكِسُوا فِيهَا﴾ [النساء: ٩١] والمراد بهؤلاء الآخرين على ما في «الكشاف» وغيره قوم من أسد وغطفان، كانوا إذا أتوا المدينة أسلموا وعاهدوا يأمنوا المسلمين فإذا رجعوا

واستدلَّ عليه بقوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ مَا وَلَّىٰهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ﴾ [البقرة: ١٤٢] مُدَّعياً أن ذلك إنما نزل بعد قولهم ﴿مَا وَلَّىٰهُمْ﴾ [البقرة: ١٤٢] قال: فجاءت السين إعلاماً بالاستمرار لا بالاستقبال، انتهى.

وهذا الذي قاله لا يعرفه النحويُّون، وما استند إليه من أنها نزلت بعد قولهم: ﴿مَا وَلَّىٰهُمْ﴾ غيرُ مُوافقٍ عليه، قال الزمخشريّ: فإن قلت: أي فائدة في الإخبار بقولهم قبل وقوعه؟

قلت: فائدته أن المفاجأة للمكروه أشَد، والعلم به قبل وقوعه أبعد عن الاضطراب إذا وقع، انتهى.

ثم لو سُلِّم فالاستمرارُ إنما استُفيدَ من المضارع، كما تقول: «فُلانٌ يَقْري الضيفَ ويَصْنَع الجميلَ» تريد أن ذلك دأبه، ....

إلى قومهم كفروا ونكثوا عهدهم، وقضية ذلك أن يكون المراد الإخبار باستمرار وجود المؤمنين لهؤلاء الآخرين على تلك الحالة (**واستدل**) هذا الزعم (**عليه**) أي على مجيء السين للاستمرار في بعض الأحيان (**بقوله تعالى**: ﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ مَا وَلَّىٰهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ ٱلَّتِي كَانُوا۟ عَلَيْهَا﴾ [البقرة: ١٤٢] **مدعياً أن ذلك إنما نزل بعد قولهم ما ولاهم قال: فجاءت السين إعلاماً بالاستمرار لا بالاستقبال انتهى**) كلام هذا الزاعم (**وهذا الذي قاله**) من أن السين قد تأتي للاستمرار لا للاستقبال (**لا يعرفه النحويون، وما استند إليه**) في إثبات زعمه بهذه الآية (**من أنها نزلت من بعد قولهم غير موافق عليه، قال الزمخشري فإن قلت: أي فائدة في الإخبار بقولهم قبل وقوعه؟ قلت: فائدته أن المفاجأة للمكروه أشد والعلم به قبل وقوعه أبعد عن الاضطراب إذا وقع**)؛ لما يتقدمه من توطين النفس، وأن الجواب العتيد قبل الحاجة إليه أقطع للخصم وأرد لشغبه، وقبل الرمي براشي السهم (**انتهى**) كلام الزمخشري، وهو نص في نزول الآية قبل قولهم ووافقهم جدي صاحب «الانتصاف» على ذلك قال: ولهذا أدرج النظار في أثناء مناظراتهم العمل بالمقتضي الذي هو كذا السالم عن معارضة كذا، فيسلفون رد المعارض قبل ذكر الخصم له، وهذه الآية أحسن ما يستدل به عليه هذا كلامه رحمه الله تعالى (**ثم ولو سلم**) ولا محل للواو هنا، والظاهر أنها زائدة، فإن قلت: لعلها للعطف أي: ثم لا نسلم أنها في الآية للاستمرار ولو سلم (**فالاستمرار إنما استفيد من المضارع**) لا من السين قلت: يلزم عليه حذف المعطوف بدون عاطفه وهو باطل (**كما تقول: فلان يقري الضيف**) بفتح الياء من يَقري مضارع قرى الضيف إذا أحسن إليه (**ويصنع الجميل يريد أن ذلك دأبه**) أي: عادته وشأنه وهو بفتح الدال المهملة وإسكان الهمزة.

والسين مفيدة للاستقبال، إذ الاستمرار إنما يكون في المستقبل. وزعم الزمخشري أنها إذا دخلت على فعل محبوبٍ أو مكروهٍ أفادت أنه واقِعٌ لا محالة؛ ولم أرَ من فهم وَجْه ذلك، ووجْهُه أنها تفيد الوَعْدَ بحصول الفعل، فدخولها على ما يفيد الوَعْدَ أو الوعيدَ مقتضٍ لتوكيده وتثبيت معناه. ....

قال الجوهري: وقد تفتح وكلام المصنف مقتضٍ لإفادة المضارع الاستمرار، سواء كان مبنياً كما في هذا المثال أو لم يبن عليه كما في الآية، ووجهه أن إفادته للاستمرار إنما هي من اقتضاء المقام، فحيث اقتضاه حمل عليه سواء بني على مبتدأ أو لم يبن عليه، ويدل عليه قولهم في قوله تعالى: ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ﴾ [الحجرات: ٧] أن المضارع فيه للاستمرار، وقرره التفتازاني على وجهين:

أحدهما أن يكون معناه أن امتناع عنتكم بسبب امتناع استمراره على إطاعتكم، قال: فإن المضارع يفيد الاستمرار ودخول لو عليه يفيد امتناع الاستمرار.

وثانيهما أن يكون الفعل امتناع الإطاعة يعني: أن امتناع عنتكم بسبب امتناع استمراره، قال: لأنه كما أن المضارع المثبت يفيد استمرار الثبوت، يجوز أن يفيد المنفي والداخل عليه لو استمرار الامتناع، كما أن الجملة الاسمية تفيد تأكيد الثبوت ودوامه، والمنفية تفيد تأكيد النفي ودوامه لا نفي التأكيد والدوام كقوله تعالى: ﴿وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨] رداً لقولهم إنا آمنا على أبلغ وجه وآكده إلى هنا كلامه **(والسين مفيدة للاستقبال)** فيكون المراد مِن سيقول السفهاء استمرار قولهم في الزمن المستقبل؛ **(إذ الاستمرار إنما يكون في المستقبل)** وفيه نظر لانتقاضه بنحو ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الْأَمْرِ﴾ [الحجرات: ٧] إذ لا استمرار فيه بالنسبة إلى الزمن الماضي، ولعله لا يريد بهذا الكلام كونه كلياً وإنما يريد أن الاستمرار في سيقول السفهاء أن يكون في المستقبل، فلا يرد النقض **(وزعم الزمخشري أنها إذا دخلت على فعل محبوب أو مكروه أفادت أنه واقع لا محالة)** ونقل عنه بعض الشارحين لكلامه أنه قال: دلالة السين على التأكيد من جهة كونها في مقابلة لن، قال سيبويه: لن أفعل نفي سأفعل قلت: وفي «الصحاح» أن الخليل زعم أن السين جواب لن **(ولم أر من فهم وجه ذلك)** وقد عرفت أن فيما نقل عن الزمخشري في خارج «الكشاف» إشارة إلى توجيه ما قاله فيه **(ووجهه أنها)** أي أن السين **(تفيد الوعد بحصول الفعل فدخولها على ما يفيد الوعد)** نحو: سأكرمك **(أو الوعيد)** نحو: سيعاقب الظالم **(مقتض لتوكيده وتثبيت معناه)**؛ لأنه إخبار على إخبار والمتعلق واحد، وهذا ظاهر حيث تدخل على المحبوب فإنه وعد، وأما حيث تدخل على المكروه الذي هو وعيد فكيف تفيد تأكيده وهي للوعد المباين للوعيد؟ وكأنه أراد بالوعد الذي تفيده السين مجرد الإخبار بوقوع ما تدخل عليه، لا الوعد

وقد أَوْمَأَ إلى ذلك في سورة البقرة فقال في: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٣٧]: ومعنى السين أن ذلك كائِنٌ لا محالَةَ وإن تأخَّر إلى حينٍ؛ وصرّح به في سورة براءة فقال في: ﴿أُولَٰئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ﴾ [التوبة: ٧١]: السين مُفيدة وجودَ الرحمة لا محالة، فهي تؤكِّد الوعد كما تؤكِّد الوعيد إذا قلت «سأنتقم منك».

● (سوف) مُرادفة للسين، أو أوسَعُ منها على الخلافِ، وكأن القائل بذلك نظر إلى أنَّ كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى، وليس بمُطَّرِد، ويقال فيها: «سَفَ» بحذف الوَسَطِ، و «سَوْ» بحذف الأخير، ....

المقابل للوعيد فتأمل (**وقد أومأ**) أي: أشار وهو مهموز الآخر قال الجوهري: ولا تقل: أوميت (**إلى ذلك في سورة البقرة فقال في** ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٣٧] **معنى السين أن ذلك كائن لا محالة وإن تأخر إلى حين، وصرح به في سورة براءة فقال في**) قوله تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ (أُولَٰئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ﴾ [التوبة: ٧١] **السين مفيدة وجود الرحمة لا محالة فهي تؤكد البعض، كما تؤكد الوعيد إذا قلت: سأنتقم منك**) يوماً تعني أنك لا تفوتني وإن تباطأ ذلك، ونحوه: ﴿سَيَجْعَلُ لَهُمُ الرَّحْمَٰنُ وُدًّا﴾ [مريم: ٩٦] ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ﴾ [الضحى: ٥] ﴿سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أُجُورَهُمْ﴾ [النساء: ١٥٢] انتهى، والذي رأيته الآن في نسخة معتمدة من «الكشاف» كما تؤكد الوعيد في قولك سأنتقم منك اهـ.

(سوف)

(**مرادفة للسين أو أوسع منها على الخلاف**) المتقدم بين البصريين والكوفيين (**وكأن القائل بذلك**) أي: بأن الزمان المستقبل معها أوسع منه مع السين (**نظر إلى أن كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى**) قال الزمخشري: ومما طن أذني من ملح العرب أنهم يسمون مركباً من مراكبهم الشقدف، وهو مركب خفيف ليس في ثقل محامل العراق، فقلت في طريق الطائف لرجل منهم: ما اسم هذا المحمل أردت المحمل العراقي؟ فقال: أليس اسم ذلك الشقدف قلت بلى قال: فهذا اسمه الشقنداف يزاد في بناء الاسم لزيادة المسمى (**وليس**) لهذا الذي نظر إليه هذا القائل (**بمطرد**) ألا ترى أن حذراً يدل على المبالغة دون حاذر مع أن الثاني أكثر حروفاً من الأول وقد يقال: لا يعنون اطراده إلا فيما إذا كان اللفظان المتلاقيان في الاشتقاق متحدي النوع في المعنى، كغرث وغرثان وصد وصديان ورحيم ورحمان، لا كحذر وحاذر للاختلاف (**ويقال فيها: سف محذوف الوسط**) كما قالوا في منذ مذ بحذف وسطها حكى هذه اللغة في سوف الكوفيون (**وسو بحذف الأخير**) وأنشدوا شاهداً عليه قول الشاعر:

و «سَيْ» بحذفه وقَلْبِ الوسط ياء مبالغةً في التخفيف، حكاها صاحبُ المحكم.

وتنفرد عن السين بدخول اللام عليها نحو: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ ۝٥﴾ [الضحى: ٥]، وبأنها قد تُفْصَلُ بالفعل المُلْغَى، كقوله [من الوافر]:

وَمَا أَدْرِي وَسَوْفَ إِخَالُ أَدْرِي أَقَوْمٌ آلُ حِصْنٍ أَمْ نِسَاءُ؟

فإن أهلك فسو تجدون بعدي وإن أسلم يطب لكم المعاش[(١)]

قال بعضهم هو شاذ وحذف الفاء ضرورة، ورد بأن الكسائي نقل عن أهل الحجاز سو أفعل بحذف الفاء في غير ضرورة فدل على أنها لغة (**وسي بحذفه**) أي: حذف الأخير (**وقلب الوسط**) وهو الواو (**ياء مبالغة في التخفيف حكاها صاحب المحكم.**

وتنفرد) سوف (**عن السين بدخول اللام عليها، نحو ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ**) **رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ﴾** [الضحى: ٥] ولا تدخل اللام في السين قيل: لئلا يجتمع حرفان على حرف واحد مفتوحان زائدان على الكلمة، ولشدة اتصال بعضها ببعض واتصالهما بالكلمة ربما أدى ذلك في بعض الكلمات إلى اجتماع أربع متحركات، نحو: لسيتكلم فتثقل الكلمة ولذلك سكن آخر الفعل في نحو: ضربت، فطرحوا دخول اللام على السين لذلك قال في «الجنى الداني» وقد سمع وقوع السين في موضع لم تسمع فيه سوف، وهو خبر عسى في قوله:

عسى طيء من طيء بعد هذه ستطفىء غلات الكلى والجوانح[(٢)]

وسيأتي هذا البيت في عسى (**وبأنها**) أي: وتنفرد سوف عن السين بأنها (**قد تفصل**) عن مدخولها (**بالفعل الملغى كقوله:**

وما أدري وسوف إخال أدري أقوم آل حصن أم نساء)[(٣)]

الأصل وسوف أدري ثم فصل بين سوف وأدري بالفعل الملغى بل بالجملة الذي ألغى عمل فعلها، وهي إخال ولا يجوز مثل ذلك في السين وهو دليل على أشدية اتصالها بالنسبة إلى سوف.

---

(١) البيت من البحر الوافر، وهو بلا نسبة في الجنى الداني ص ٤٥٨، والدرر ٥/ ١٢٧، ورصف المباني ص ٣٩٧. اهـ. انظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٤/ ١٠٦.

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو لقسام بن رواحة في خزانة الأدب ٩/ ٣٤١، والدرر ٢/ ١٤٨، وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٤٦٠، وهمع الهوامع ١/ ١٣٠. اهـ. انظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٢/ ١٥٣.

(٣) تقدم تخريجه.

● (سِيّ) من «لاَ سِيَّمَا» ـ اسمٌ بمنزلة «مِثْلٍ» وَزْناً وَمَعْنًى، وعينه في الأصل واوٌ، وتثنيته سِيَّانِ، وتستغني حينئذٍ عن الإضافة كما استغنت عنها مثل في قوله [من البسيط]:

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّه يشكُرها وَالشَّرُّ بالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلاَنِ

واستغنوا بِتَثْنِيته عن تَثْنِية «سَوَاء»، فلم يقولوا سَوَاآنِ إلا شاذًّا كقوله [من الطويل]:

١ ـ فَيَا رَبِّ إنْ لَمْ تَقْسِمِ الْحَبَّ بَيْنَنَا سَوَاءَيْنِ فاجْعَلْنِي عَلَى حُبِّها جَلْدَا

وتشديدُ يائه ودخولُ «لا» عليه ودخولُ الواو على «لا» واجبٌ، قال ثعلب: مَنِ استعمله على خلاف ما جاء في قوله [من الطويل]:

(سي)

(من لا سيما اسم بمنزلة مثل وزناً ومعنى وعينه في الأصل واو) بدليل أمثلة الاشتقاق نحو: استويا وتساويا وهما مستويان ومتساويان وسواء، إلا أنه اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون، فوجب قلب الواو ياء وإدغامها في الياء أو تقول: قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها (**وتثنية**) أي: وصاحب تثنية أي: مثناة (**سيان ويستغني**) بالبناء للفاعل أي: يستغني سي (**حينئذٍ**) أي: حين إذ يثنى (**عن الإضافة كما استغنت عنها مثل**) عند التثنية (**في قوله**):

من يفعل الحسنات الله يشكرها (**والشر بالشر عند الله مثلان**)[1]

والشر مبتدأ خبره بالشر وعند الله متعلق به، ومثلان خبر مبتدأ محذوف أي: هما مثلان (**واستغنوا بتثنيته**) أي: تثنية سي حيث قالوا: سيان (**عن تثنية سواء، فلم يقولوا سواآن إلا شاذاً كقوله**):

فيا رب إن لم تجعل الحب بيننا سواأين فاجعلني على حبها جلدا[2]

الجلد بفتح الجيم وإسكان اللام هو الشديد الصلب، يقال: جلد الرجل بالضم جلداً بالفتح وجلادة أي صلب فهو جلد (**وتشديد يائه ودخول لا عليه، ودخول الواو على لا واجب قال ثعلب: من استعمله على خلاف ما جاء في قوله**) أي قول امرىء القيس:

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو لمجنون ليلى في ديوانه ص ٩٤، وخزانة الأدب ١٠/ ٣٣١، ولسان العرب ١٤/ ٤١٠ (سوا)، وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٢٣٨. اهـ. انظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٢/ ٢١٠.

٢ ـ [أَلاَ رُبَّ يَوْمٍ صَالِحٍ لَكَ مِنْهُمَا] ولاَ سِيَّمَا يَوْمٌ بِدَارَةِ جُلْجُلِ

فهو مُخْطِىء، ا هـ.

وذكر غيره أنه قد يُخَفَّف، وقد تحذف الواو، كقوله [من البسيط]:

٣ ـ فِهْ بالْعُقُودِ وبالأَيمَانِ، لاَ سِيَمَا عَقْدٌ وَفَاءٌ بِهِ مِنْ أعْظَمِ الْقُرَبِ

وهي عندَ الفارسيّ نصبٌ على الحال؛ فإذا قيل «قاموا لا سيِّما زيد» فالناصبُ قام، ولو كان كما ذكر لامتنع دخولُ الواو، ....

ألا رب يوم منهم لك صالح **(ولا سيما يوم بدارة جلجل**[1]

فهو مخطىء اهـ) كلام ثعلب، ودارة جلجل: اسم لغدير معين، يريد أنه ظفر من النساء في أيام كثيرة بالعيش الصالح الناعم لكن يوم دارة جلجل كان أحسن تلك الأيام **(وذكر غيره أنه قد يخفف)** بحذف يائه الأولى فيكون محذوف العين كسه، ولا يجعل محذوف اللام كيد ودم، فإن قلت: لم لم يجعل من الثاني ويقدر بقاء الياء على ترك الاعتداد بعارض الحذف؛ لأنها قد صارت آخر الاسم؟ قلت: لأن ذلك تكلف لا موجب له **(وقد تحذف الواو)** الواقعة قبل لا **(كقوله:**

فه بالعقود وبالأيمان لا سيما عقد وفاء به من أعظم القرب)[2]

فاجتمع فيه الأمران تخفيف سي وحذف الواو، وفه فعل أمر من وفي يفي والهاء إنما ينطق بها في الوقف، فتكتب بالهاء كذلك ولا ينطق بها في الوصل عند الإنشاء، والمسألة مشهورة في علم الخط، وقد استعملها أبو العلاء المعري مخففة لكن مع إثبات الواو حيث قال:

وللماء الفضيلة كل حين ولا سيما إذا اشتد الأوار[3]

الأوار بضم الهمزة حر العطش **(وهو)** أي: سي الواقع بعد لا **(عند الفارسي نصب)** أي منصوب والظرف متعلق به، يعني أنه منصوب عند الفارسي **(على الحال فإذا قيل: قاموا لا سيما زيداً فالناصب قام، ولو كان كما ذكر لامتنع دخول الواو)** لأن الحال حينئذٍ مفردة والواو لا

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ص ١٠، والجنى الداني ص ٣٣٤، وخزانة الأدب ٣/ ٤٤٤، وبلا نسبة في رصف المباني ص ١٩٣.

(٢) البيت من البحر البسيط، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٨٨، وخزانة الأدب ٣/ ٤٤٧، والدرر ٣/ ١٨٦، وهمع الهوامع ١/ ٢٣٥.

(٣) البيت من البحر الوافر، ولم أجده.

ولوجب تكرارُ «لا» كما تقول: «رأيت زيداً لا مِثْلَ عمرٍو ولا مثل خالدٍ»؛ وعندَ غيره هو اسمٌ لـ «لا» التَّبرئة، ويجوز في الاسم الذي بعدها الجرُّ والرفعُ مطلقاً، والنصب أيضاً إذا كانَ نكرةً، وقد روي بهنّ:

وَلاَ سِـيَّـمَـا يَـوْمٌ

والجرُّ أرْجَحُها، وهو على الإضافة، و «ما» زائدة بينهما مثلها في: ﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ﴾ [القصص: ٢٨]، والرفع على أنه خبرٌ لمضمرٍ محذوف، و «ما» موصولة أو نكرة موصوفة بالجملة، ....

تدخل عليها، لا تقول: قام زيد وضاحكاً وقد ثبت دخول الواو حيث قالوا: قام القوم ولا سيما زيد فدل ذلك على بطلان النصب على الحال في هذا الكلام (**ولوجب تكرار لا**)؛ لأنها إذا دخلت مفرداً خبراً أو صفة أو حالاً وجب تكرارها، وقد فرض كون الحال في المثال المذكور مفردة فيجب التكرار (**كما تقول: رأيت زيداً لا مثل عمرو ولا مثل خالد**) والواقع أن لا في ذلك التركيب غير متكرر، فدل أيضاً على بطلان النصب على الحال في ذلك، قلت: وقد كرر المصنف هذين الاعتراضين في حرف الميم عند كلامه على ما الزائدة، ويمكن أن يجاب عنهما.

أما عن الأول فبأن سيا عند دخول الواو لا يكون منصوباً على الحال بل يكون اسم لا التبرئة والخبر محذوف، والجملة حال فلم يلزم حينئذٍ دخول واو الحال على اسم مفرد.

وأما عن الثاني فبأن لا تكررت معنًى لا لفظاً والتكرار اللفظي غير مشترط على ما ذهب إليه الزمخشري في قوله تعالى: ﴿فَلَا ٱقْتَحَمَ ٱلْعَقَبَةَ ﴿١١﴾﴾ أنه في معنى فلا فك رقبة ولا أطعم مسكيناً، ووجه ذلك هنا أن قولك: قام القوم لا مماثلين زيداً في معنى قولك: قاموا لا مساوين لزيد في حكم القيام ولا أولى بالحكم (**وعند غيره هو اسم للا التبرئة**) كما هو عنده كذلك إذا دخلت الواو على ما قررناه (**ويجوز في الاسم الذي بعدها**) وهو التالي لما (**الجر والرفع مطلقاً**) فيهما أي: سواء كان ذلك الاسم المجرور أو المرفوع معرفة أو نكرة (**والنصب أيضاً**) لا مطلقاً بل (**إذا كان نكرة، وقد روي بهن**) يوم من قول امرىء القيس (**ولا سيما**) يوم في البيت الذي تقدم إنشاده (**فالجر أرجحها وهو على الإضافة**) أي: إضافة سي إلى يوم كأنه قال: ولا مثل يوم (**وما زائدة بينهما**) أي بين المضاف والمضاف إليه (**مثلها في أيما الآجلين**) فإن أياً مضاف إلى الأجلين وما زائدة بينهما.

(**والرفع على أنه خبر لمضمر محذوف، وما موصولة أو نكرة موصوفة بالجملة**) وهذا من باب التنازع، فإن كلاً من موصولة وموصوفة يطلب هذا المعمول، وهو قوله بالجملة فأعمل

والتقدير: ولا مثل الذي هو يومٌ، أو لا مثل شيء هو يوم، ويضعفه في نحو: «ولا سِيَّما زيد» حذف العائد المرفوع مع عَدَمِ الطُولِ، وإطلاق «ما» على مَنْ يعقل؛ وعلى الوجْهَيْنِ ففتحة «سيّ» إعراب؛ لأنّه مضاف، ....

الثاني على المختار وحذف من الأول أي: وما موصولة بالجملة أو نكرة موصوفة بالجملة **(والتقدير: ولا مثل الذي هو يوم أو ولا مثل شيء هو يوم)** وهذا مع المتقدم من قبيل اللف والنشر المرتب **(ويضعفه في نحو: لا سيما زيد)** لا في نحو زيد المتقدم على غيره في الفصل **(حذف العائد المرفوع مع عدم الطول)** أي: مع عدم طول الصلة، وهو في غير أي الموصولة شاذاً، أما مع الطول كالمثال الذي ذكرناه فلا شذوذ **(وإطلاق ما على من يعقل)** والتزم حذف العائد، والتزام كون الصلة جملة اسمية وكلاهما غير معهود، وقد مر الكلام على ذلك في أي **(وعلى الوجهين)** وجه الجر ووجه الرفع أي: وإذا بنينا على هذين الوجهين **(ففتحة سي إعراب؛ لأنه مضاف)** إما إلى الاسم المجرور بعد ما أو إلى نفس ما موصولة، أو موصوفة وخبر لا محذوف فمعنى قولك: جاءني القوم ولا سيما زيد أي: ولا مثل زيد موجود، أو ولا مثل الذي هو زيد موجود بين القوم الذي جاؤوني، أي: هو كان أخص بي وأشد إخلاصاً بي في المجيء.

قال الرضي: وتصرف في هذه اللفظة تصرفات كثيرة، لكثرة استعمالها فقيل: سيما ولا سيما بتخفيف الياء مع وجود لا وحذفها، وقد ينحذف ما بعد لا سيما على جعله بمعنى خصوصاً، فيكون منصوب المحل على أنه مفعول مطلق، وذلك كما وقع في باب الاختصاص من نقل نحو أيها الرجل من باب النداء إلى باب الاختصاص؛ لجامع بينهما معنوي فصار في نحو أنا أفعل كذا أيها الرجل منصوب المحل على الحال، مع بقاء ظاهره على الحالة التي كان عليها من ضم أي ورفع الرجل، كذلك لا سيما ههنا يكون باقياً على نصبه الذي كان له بحسب الأصل حين كان اسم لا التبرئة، مع كونه منصوب المحل على المصدر لقيامه مقام خصوصاً، فإذا قلت: أحب زيداً ولا سيما راكباً فهو بمعنى وخصوصاً راكباً فراكباً حال من مفعول الفعل المقدر، أي: وأخصه بزيادة المحبة خصوصاً راكباً، وكذا في نحو: أحبه ولا سيما وهو راكب، وكذا قولك أحبه ولا سيما إن ركب أي: وخصوصاً إن ركب وجواب الشرط مدلول عليه بخصوصاً أي: إن ركب أخصه بزيادة المحبة، ويجوز أن يجعل بمعنى المصدر اللازم أي: اختصاصاً فيكون معناه واختصاصاً راكباً أي: ويختص بفضل محبتي راكباً.

وعلى هذا ينبغي أن يؤول ما ذكر عن الأخفش أعني قوله: إن فلاناً لكريم لا سيما إن أتيته قاعداً أي: يختص بزيادة الكرم اختصاصاً في حال قعود، ويجوز مجيء الواو قبل لا سيما إذا جعلته بمعنى المصدر، وعدم مجيئها إلا أن مجيئها أكثر وهي اعتراضية كما ذكرنا، ويجوز أن

والنَّصبُ على التمييز كما يقع التمييز بعد مِثْلٍ في نحو: ﴿وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا﴾ [الكهف: ١٠٩]، و «ما»: كافَّة عن الإضافة، والفتحة بناءٌ مثلها في «لا رَجُل»، وأما انتصاب المعرفة نحو: «ولا سيما زيداً» فمنَعُه الجمهور؛ وقال ابن الدهّان: لا أعرف له وجهاً، ووَجَّهه بعضُهم بأن «ما» كافة، وأن «لا سيما» نزلت منزلة «إلاّ» في الاستثناء، ورُدَّ بأن المستثنى مُخْرَج، وما بعدها داخل من باب أوْلى؛ وأُجيب بأنه مخرج مما أَفهمَه الكلامُ السابق من مُسَاواته لما قبلها، وعلى هذا فيكون استثناء منقطعاً.

يكون عطفاً والأول أولى وأعذب إلى هنا كلامه.

قلت: ولا أعرف أحداً ذهب إلى ما ذكره من أن لا سيما منقول من باب لا التبرئة إلى باب المفعول، وقال ابن قاسم: وما يوجد في كلام بعض المصنفين من قولهم: لا سيما والأمر كذا تركيب غير عربي، والرضي قد أجازه فتأمله (**والنصب على التمييز**)؛ لأن سيما بمعنى مثل، فهو مبهم يحتاج إلى التمييز فيقع بعده (**كما يقع التمييز بعد مثل في نحو** ﴿وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا﴾ **وما كافة**) لسي (**عن الإضافة والفتحة بناء**)؛ لأنه حينئذٍ مفرد غير مضاف ولا مشبه بالمضاف (**مثلها في لا رجل**.

وأما انتصاب المعرفة نحو ولا سيما زيداً فمنعه الجمهور) لفقدان ما يقتضي النصب.

(**وقال ابن الدهان لا أعرف له وجهاً**) وقد يوجه بأن ما تامة بمعنى شيء، والنصب بتقدير الرأي، ولا مثل أرى زيداً (**ووجه بعضهم بأن ما كافة وأن لا سيما تنزلت منزلة إلا في الاستثناء**) فنصب الاسم الواقع بعدها كما ينصب بعد إلا الاستثنائية، لكن يقدح فيه اقترانها بالواو، ولا يقال: جاء القوم وإلا زيداً والقول بزيادتها ضعيف (**ورد بأن المستثنى مخرج وما بعدها**) أي: بعد لا سيما (**داخل من باب الأولى، وأجيب بأنه مخرج مما أفهمه الكلام السابق من مساواته لما قبلها، وعلى هذا**) يكون معنى جاءني القوم ولا سيما زيداً جاؤوني لكن زيداً جاءني مجيئاً وهو أولى به منهم باعتبار صدقه وإخلاصه، وليس مساوياً لهم في ذلك الحكم (**فيكون الاستثناء منقطعاً**) وفيه تأمل، لأن زيداً مخرج من المستثنى الشامل له لولا الإخراج وهذا معنى الاتصال، ولا يرد أن حكم المستثنى في الاستثناء المتصل مخالف لحكم المستثنى منه، وهو هنا موافق إذ المجيء ثابت للكل؛ لأن الحكم على رأيه هو ما أفهمه الكلام السابق من المساواة أي: إن القوم ساوى بعضهم بعضاً في المجيء فأخرج زيد منهم بهذا الاعتبار، أي: ثبت له عدم المساواة من حيث فاق غيره، وهذا خلاف الحكم الأول والله أعلم.

● **(سواء) تكون بمعنى مُسْتوٍ** ويوصَف به المكان بمعنى أنه نصف بين مكانين، والأفصَحُ فيه حينئذٍ أن يقصر مع الكسر، نحو: ﴿مَكاناً سِوًى﴾ [طه: ٥٨]، وهو أحد الصِّفات التي جاءت على «فِعَلٍ»، كقولهم: «ماءٌ رِوًى»، و «قوم عِدًى»، وقد تُمدُّ مع الفتح، نحو: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ سَوَاءٍ وَالْعَدَمُ».

وبمعنى الوسط، وبمعنى التام، فتُمَدُّ فيهما مع الفتح، نحو قوله تعالى: ﴿فِي سَوَآءِ ٱلْجَحِيمِ﴾ [الصافات: ٥٥]، وقولك «هٰذا دِرْهَم سَوَاءٌ».

وبمعنى **القَصْدِ**، فتقصر مع الكسر، وهو أغرب معانيها، كقوله [من الكامل]:

٤ ـ فَلأَصْرِفَنَّ سِوَى حُذَيْفَةَ مِدْحَتِي لِفَتَى الْعَشِيِّ وفَارِسِ الأَحْزَابِ

ذكره ابن الشجريّ.

وبمعنى **مكانٍ أو غير**، على خلافٍ في ذلك، فتمد مع الفتح ....

(سواء)

(يكون بمعنى مستو فيقصر مع الكسر نحو) قوله تعالى: ﴿فَٱجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا لَّا نُخْلِفُهُۥ نَحْنُ وَلَآ أَنتَ مَكَانًا سُوًى﴾ [طه: ٥٨] بكسر السين على قراءة ابن كثير وأبي عمرو والكسائي وقرأه الباقون بالضم، ومكان بدل من المكان المحذوف أولاً أي: مكان موعد، وجوز نصب مكان بالموعد إذ هو مصدر ولا حذف، أو يفعل يدل عليه المصدر، واستشكل أبو البقاء وصاحب «التقريب» و«الانتصاف» النصب بالمصدر لأنه وصف وغاية ما يقال فيه، إن عمله في الظرف من الاتساع، وسوى صفة لمكاناً ومعناه النصف بيننا وبينك باعتبار المسافة، وهو من الاستواء كما قال المصنف؛ لأن المسافة من الوسط إلى الطرفين مستوية **(ويمدمع الفتح نحو)** قول العرب: **(مررت برجل سواء والعدم)** فعطف على ضمير الرفع المتصل بدون فاصل من تأكيد، أو غيره وهو قليل **(وبمعنى الوسط وبمعنى التام فيمد فيهما مع الفتح نحو قوله تعالى)**: ﴿فَٱطَّلَعَ فَرَءَاهُ فِي سَوَآءِ ٱلْجَحِيمِ﴾ [الصافات: ٥٥] أي: في وسطها **(وقولك: هذا درهم سواء)** أي: تام **(وبمعنى القصد فتقصر مع الكسر، وهذا أغرب معانيها كقوله:**

فلا صرفن سوى حذيفة مدحتي لفتى العشي وفارس الأحزاب[1]

ذكره ابن الشجري وبمعنى مكان أو غير على خلاف في ذلك) يجيء قريباً **(فيمد مع الفتح،**

---

(١) البيت من البحر الكامل، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ص ٣٩٢، وبلا نسبة في لسان العرب ١٤/٤١٦ (سوا)، ومجمل اللغة ٣/ ٩٩. اهـ. انظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ١/ ٣٦٧.

وتقصر مع الضم ويجوز الوجهان مع الكسر، ويقع هذا صفة واستثناء كما تقع «غير»، وهو عند الزجاجي وابن مالك كـ «غير» في المعنى والتصرّف، فتقول: «جَاءَني سِوَاكَ» بالرفع على الفاعليّة، و «رأيْتُ سواكَ» بالنصب على المفعولية؛ و «ما جاءني أحد سواك» بالنصب أو الرفع وهو الأرجح. وعند سيبويه والجمهور أنها ظرف مكان ملازم للنصب، لا يخرج عن ذلك إلا في الضرورة. وعند الكوفيين وجماعةٍ أنها تَرِدُ بالوجهين؛ ورُدَّ من

ويقصر مع الضم ويجوز الوجهان المد والقصر **(مع الكسر، ويقع هذا)** الذي بمعنى مكان أو غير في جميع لغاته المذكورة، وفي بعض النسخ: وتقع هذه بالتأنيث على إرادة الكلمة **(صفة واستثناء كما تقع غير وهو عند)** أبي القاسم **(الزجاجي وابن مالك كغير في المعنى والتصرف، فيقول جاءني سواك بالرفع على الفاعلية، ورأيت سواك بالنصب على المفعولية، وما جاءني أحد سواك بالنصب)** على الاستثناء **(والرفع)** على البدلية **(وهو الأرجح)**؛ لأنه في كلام غير موجب ذكر فيه المستثنى منه والبدل في مثله هو الأرجح **(وعند سيبويه والجمهور أنها ظرف مكان ملازم للنصب)** فإذا قلت: جاء القوم سوى زيد فكأنك قلت: مكان زيد **(لا تخرج عن ذلك)** أي: عن النصب على الظرفية **(إلا في الضرورة)** كقوله:

ولم يبق سوى العدوا ... ن دناهم كما دانوا[1]

العدوان بضم العين الظلم الصراح، ودناهم أي: جزيناهم كما دانوا أي: كما جازوا، ومنه قولهم: كما تدين تدان أي: كما تجازي تجازى بفعلك وبحسب ما عملت وكقول الآخر:

تجانب عن أهل اليمامة يافتي ... وما قصدت عن أهلها لسوائكا[2]

وعليه قول الشاعر:

وإذا تباع كريمة أو تشترى ... فسواك بائعها وأنت المشتري[3]

---

(1) البيت من البحر الهزج، هو للفند الزماني (شهل بن شيبان) في أمالي القالي ١/ ٢٦٠، وخزانة الأدب ٣/ ٤٣١، والدرر ٣/ ٩٢، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٢٨١. اهـ. انظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٨/ ١٠٥.

(2) البيت من البحر الطويل، وهو للأعشى في ديوانه ص ١٣٩، والأشباه والنظائر ٥/ ١٦٤، وخزانة الأدب ٣/ ٤٣٥، وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ٢٩٥. اهـ. انظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٥/ ٢٥٤.

(3) البيت من البحر الكامل، وهو لابن المولى محمد بن عبد الله في الدرر ٣/ ٩٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٧٦١، وبلا نسبة في الأغاني ١٠/ ١٤٥، وهمع الهوامع ١/ ٢٠٢. اهـ. انظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٣/ ٤٥٣.

نَفى ظرفيّتها بوقوعها صلة، قالوا: «جاء الذي سِوَاك»؛ وأجيب بأنه على تقدير «سوى» خبراً لـ «هو» محذوفاً أو حالاً لـ «ثبت» مضمراً كما قالوا: «لا أفعله ما أنَّ حِرَاء مكانه»؛ ولا يمنع الخبريَّة قولُهم: «سَوَاءك» بالمد والفتح، لجواز أن يقال: إنها بنيت لإضافتها إلى المبنيّ كما في «غير».

قال ابن مالك: وقد صرح سيبويه أيضاً أنها بمعنى غير، وذلك مستلزم لنفي الظرفية كما هي منتفية عن غير، فإن الظروف في العرف ما ضمن معنى في أسماء الزمان والمكان وليس سوى ذلك فلا يصح كونه ظرفاً، ولو سلم أنه ظرف فلا نسلم لزومه الظرفية، وكيف والشواهد قائمة على خلافه نظماً ونثراً، وأكثر من الإتيان بشواهد ذلك ومنها قوله صلى الله عليه وسلم: «سألت الله تعالى أن لا يسلط على أمتي عدواً من سوى أنفسهم»[1] وقول بعض العرب: أتاني سواك حكاه الفراء (**وعند الكوفيين وجماعة أنها ترد بالوجهين**) فتارة ترد ظرفاً، كما قاله سيبويه والجمهور وترد أخرى كغير ما قاله الزجاجي وابن مالك فهي إذن ثلاثة أقوال (**ورد على من نفى ظرفيتها بوقوعها صلة، قالوا: جاء الذي سواك**) كما تقول جاء الذي مكانك (**وأجيب بتقدير سوى خبراً لهو محذوفاً**) والتقدير: جاء الذي هو سواك أي: غيرك، لكن هذا التخريج شاذ لأن فيه حذف عائد غير أي مع انتفاء طول الصلة (**أو حالاً**) معمولة (**لثبت مضمراً**) وذو الحال الضمير العائد على الموصول، وهو فاعل ثبت أي: جاءني الذي ثبت حالة كونه سواك أي: غيرك (**كما قالوا: لا أفعله ما أن حِرَاء مكانه**) أي ما ثبت أن حراً مكانه، فالتشبيه في حذف ثبت لكنه في الأول حذف هو ومرفوعه، وفي الثاني حذف دون مرفوعه ولما كان على الجواب الأول سواك تقريره: أن يقال سمع في قولهم جاءني الذي سواك المد، وفتح الهمزة ولو كان سواء خبراً لهو لامتنع النصب؛ إذ هو غير ظرف بالفرض فلا وجه لنصبه أجاب عنه المصنف بقوله: (**ولا يمنع الخبرية قولهم**) في المثال المذكور جاءني الذي (**سواك بالفتح والمد، لجواز أن يقال: إنها بنيت لإضافتها إلى المبني كما في غير**) حيث قال الشاعر:

لـذ بـقـيـس حـيـث يـأبـى غـيـره تـلـفـه بـحـراً مـفـيـضـاً خـبـره[2]

بفتح غير على أنه مبني لإضافته إلى الضمير وهو فاعل بالفعل المذكور.

---

(١) أخرج نحوه مسلم، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب هلاك هذه الأمة بعضهم ببعض (٢٨٨٩)، والترمذي، كتاب الفتن عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في سؤال النبي ﷺ ثلاثاً في أمته (٢١٧٦)، وأبو داود، كتاب الفتن والملاحم، باب ذكر الفتن ودلائلها (٤٢٥٢).

(٢) البيت من البحر الرمل، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ٤/ ٣٠٧. اهـ. انظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٣/ ١٦١.

تنبيه ـ يخبر بـ «سواء» التي بمعنى «مُسْتَوٍ» عن الواحد فما فوقه، نحو: ﴿لَيْسُوا سَوَآءً﴾ [آل عمران: ١١٣] لأنها في الأصل مَصدَر بمعنى الاستواء، وقد أجيز في قوله ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦] كونُها خبراً عمّا قبلها، أو عمّا بعدها، أو مبتدأ وما بعدها فاعل على الأول، ومبتدأ على الثاني، وخبر على الثالث؛ وأبطلَ ابن عمرون الأول بأن الاستفهام لا يعملُ فيه ما قبله، والثانيَ بأن المبتدأ المشتمل على الاستفهام واجبُ التقديم؛ فيقال له: وكذا الخبر، فإن أجاب بأنه مثل «زَيْدٌ أيْنَ هُوَ» مَنَعْناه وقلنا له: بل مثل «كيْفَ زَيْدٌ» لأن ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ إذا لم يُقَدَّر بالمفرد لم يكن خبراً، لعدم تحمله ضميرَ «سواء»؛ .....

(**تنبيه يخبر بسواء التي بمعنى مستو عن الواحد فما فوقه**) ولو قال: عن غير لواحد لكان صواباً إذ لا يقال زيد سواء بمعنى مستو إذ الاستواء كالاختصام أمر نسبي لا يتعقل إلا مع التعدد (**نحو ليسوا سواء**) أي: ليس أهل الكتاب مستوين(؛ **لأنها في الأصل مصدر بمعنى الاستواء**) فروعي أصلها فلم تثن ولم تجمع كالمصدر إذا أخبر به عن غير الواحد نحو الزيدان عدل والزيدون عدل (**وقد أجيز في قوله تعالى**): ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦] (**كونها**) أي كون سواء (**خبراً عما قبلها**) أي عن الذين: كفروا (**أو**) خبراً (**عما بعدها**) وهو أأنذرتهم (**أو مبتدأ وما بعدها**) وهو أأنذرتهم (**فاعل على الأول، ومبتدأ على الثاني وخبر على الثالث، وأبطل ابن عمرون**) بفتح العين، ولك فيه الصرف على رأي الأكثرين ومنعه على رأي الفارسي؛ لشبهه بالأعجمي.

(**الأول**) وهو كون سواء خبراً عما قبلها وأأنذرتهم فاعلاً بها (**بأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله**) وفاعلية أنذرتهم بسواء مستلزمة لعمل ما قبل الاستفهام فيه، وليس العامل هنا مما يعلق عن العمل.

(و) أبطل (**الثاني**) وهو كون سواء خبراً مقدماً وأنذرتهم مبتدأ مؤخراً (**بأن المبتدأ المشتمل على الاستفهام واجب التقديم**) ولم يقدم هنا، بل هو مؤخر (**فيقال له: وكذا الخبر**) يجب تقديمه إذا اشتمل على الاستفهام، فيلزم بطلان كون سواء مبتدأ وأنذرتهم خبره، وأنت لم تبطل هذا بل اخترته (**فإن أجاب بأنه**) أي: بأن الخبر هنا جملة وقع الاستفهام في صدرها؛ لعدم خروج الاستفهام عما يستحقه من التصدر في جملته (**مثل زيد أين هو؟ منعناه وقلنا**)، لا نسلم أنه مثله (**بل هو مثل كيف زيد**) أي: مما الخبر فيه مفرد مشتمل على الاستفهام فيجب تقديمه؛ (**لأن أنذرتهم إن لم يقدر مفرداً**) بل أبقي على جملته من غير تأويل (**لم يكن خبراً لعدم تحمله ضمير سواء**) الذي هو مبتدأ والجملة إذا لم تكن نفس المبتدأ في المعنى وجب ربطها بالضمير أو ما يقوم مقامه، وكلاهما مفقود هنا فإن قلت: وتأويل الجملة بالمفرد على الأول والثاني فيصح

وأما شُبْهته فجوابُها أن الاستفهام هنا ليس على حقيقته؛ فإن أجاب بأنه كذلك في نحو: «علمت أزَيْدٌ قائم» وقد أبقى عليه استحقاق الصَّدْريَّة بدليل التعليق، قلنا: بل الاستفهام مُرَاد هنا، إذ المعنى علمت ما يجاب به قولُ المستفهم أزيد قائم، وأما في الآية ونحوها فلا استفهام ألبتة، لا من ....

وقوعها فاعلاً أو مبتدأ مشكل أيضاً؛ لأنه لا سابك في اللفظ فيلزم الشذوذ مثل تسمع بالمعيدي خير من أن تراه، برفع تسمع وعدم تقدير الحرف السابك وهو الحرف المصدري، وادعاء الشذوذ هنا باطل، لأن هذا تركيب فصيح كثير الاستعمال، قلت: سبك الجملة بالمفرد من غير حرف مصدري يكون آلة لسبك إنما يكون شاذاً إذا لم يطرد في باب، أما إذا اطرد في باب واستمر فيه فإنه لا يكون شاذاً، مثل لا تأكل السمك وتشرب اللبن، فإنك إذا نصبت تشرب نصبته بأن مقدرة فيصير اسماً معطوفاً في الظاهر على فعل، وهو ممتنع إلا عند التأويل فاحتجنا إلى أن نتصيد من الفعل الأول مصدراً من غير سابك، ولا يعد مثل هذا شاذاً لاطراده في بابه وكذا إضافة اسم الزمان مثلاً إلى الجملة نحو: جئت حين جاء زيد، أي: حين مجيء زيد فأولت الجملة بالمفرد من غير أن يكون هناك حرف مصدري، وليس بشاذا أيضاً لاطراده في بابه، وهنا في باب التسوية أولت الجملة بالمفرد تأويلاً مطرداً بدون أداة، فلم يعد شاذاً.

فإن قيل: جعلوا الجملتين الواقعتين بعد سواء في تقدير مفردين معطوف أحدهما على الآخر بواو العطف، ولا شك أن أم لأحد الأمرين، وما يتعلق به سواء لا يكون إلا متعدداً فالجواب أن الدلالة على أحد الأمرين منسلخة عن أم، كما أن معنى الاستفهام منسلخ عنها وعن الهمزة، وكلاهما هنا لمجرد معنى الاستواء، فإن قيل: لو تجردتا لمعنى الاستواء لكان الإخبار بسواء تكراراً خالياً عن الفائدة بمنزلة قولك: المستويان مستويان، فالجواب أن الاستواء الذي تجردت الهمزة وأم لمعناه هو الاستواء الذي كانتا متضمنتين له عند حقيقة الاستفهام، أي: عن الاستواء في علم المستفهم، والاستواء المستفاد من سواء هو الاستواء في الغرض المسوق لذا الكلام، كأنه قيل: المستويان في علمك مستويان في عدم النفع.

(وأما شبهته) أي: شبهة ابن عمرون القائلة لا يعمل في الاستفهام ما قبله **(فجوابها أن الاستفهام ليس هنا على حقيقته)** فيعمل فيه ما قبله، وذلك لأن همزة التسوية قد جردت عن معنى الاستفهام البتة، وصار الكلام معها خبراً محضاً **(فإن أجاب بأنه كذلك في علمت أزيد قائم)** ضرورة أن العلم بالشيء والاستفهام عنه متنافيان **(وقد أبقى عليه استحقاق الصدرية قلنا: بل الاستفهام مراد هنا إذ المعنى علمت ما يجاب به قول المستفهم أزيد قائم)** وقد مر ذلك في الكلام على أم، ويأتي أيضاً في الباب الثاني **(وأما في الآية ونحوها فلا استفهام البتة، لا من**

قِبَل المتكلِّم ولا غيره.

ـــ حرف العين المهملة ـــ

● (عَدَا) مثل «خَلاَ»، فيما ذكرناه من القسمين، وفي حكمها مع «ما» والخلاف في ذلك، ولم يَحْفظ سيبويه فيها إلا الفعليّة.

قبل المتكلم ولا غيره) فافترقا وذهب الرضي إلى رأي آخر في المسألة فقال: بأن سواء خبر مبتدأ محذوف أي: الأمران سواء والهمزة مع ما بعدها بيان للأمرين، والفعلان في معنى الشرط والجملة الاسمية دالة على الجزاء، أي: إن أنذرتهم أولم تنذرهم، فالأمران سواء.

قال: وإنما أفادت الهمزة فائدة إن الشرطية بجامع استعمالهما فيما لم يتيقن حصوله، وجعلت أم بمعنى أو لاشتراكهما في إفادة أحد الأمرين، قال: ويرشدك إلى أن سواء هنا في موقع جزاء الشرط أن قولنا سواء علي أقمت أم قعدت، وقولنا لا أبالي أقمت أو قعدت واحد، ولا أبالي ليس خبراً للمبتدأ بل المعنى إن قمت أو قعدت فلا أبالي بهما، واختص استعمال الهمزة في هذا المعنى بما بعد سواء ولا أبالي وما يؤدي مؤداهما؛ لأن المراد التسوية في الشرط بين أمرين، فلا بد فيما يقع الجزاء من معنى الاستواء قضاء لحق المناسبة، ولهذا ألزم تكرار الشرط ولم يصح لا أبالي أقام زيد والله تعالى أعلم بالصواب.

(حرف العين المهملة)

(عدا مثل خلا فيما ذكرنا من القسمين) وهما كونها حرفاً جاراً للمستثنى، نحو: جاء القوم عدا زيدٍ بالخفض وكونهما فعلاً متعدياً ناصباً له نحو: جاؤوا عدا عمراً بالنصب **(وفي حكمها)** أي حكم خلا **(مع ما)** حيث يتعين النصب عند وجودها من حيث إنها مصدرية، فدخولها ينفي الحرفية فتتعين الفعلية فيجب النصب نحو: جاؤوني ما عدا زيداً **(و)** في **(الخلاف في ذلك)** فتكون عند السيرافي في محل نصب على الحال وعند غيره على الظرف، وكذا الخلاف في أنها حيث تكون جارة هل هو نصب عن تمام الكلام، أو تتعلق بما قبلها من فعل أو شبهه على قاعدة أحرف الجر، ويأتي أيضاً بحث المصنف هناك واختياره أنها لا تتعلق بشيء كالحرف الزائد، ويرد عليه هنا ما أوردناه عليه ثم حذو القذة بالقذة **(ولم يحفظ سيبويه فيها إلا الفعلية)** ولذلك إذا نصبت ضمير المتكلم جاءت نون الوقاية كقوله:

● (عَلَى) على وجهين:

أحدهما: **أن تكون حرفاً**، وخالف في ذلك جماعة، فزعموا أنها لا تكون إلا اسماً، ونسبوه لسيبويه، ولنا أمران:

أحدهما قوله [من الطويل]:

٥ ـ تَحِنُّ فَتُبْدِي ما بها مِنْ صَبَابَةٍ ... وأُخْفِي الذِي لَوْلاَ الأَسَى لَقَضَانِي

أي: لَقضى عَلَيَّ، فحذف «عَلَى» وجعل مجرورَها مفعولاً، ....

تمل الندامى ما عداني فإنني ... بكل الذي يهوى نديمي مولع[1]

لكن ثبت بالنقل الصحيح كما قال ابن مالك الجر بعد، فوجب المصير إلى القول بحرفيتها في هذه الحالة.

(على)

(على وجهين:

أحدهما أن تكون حرفاً وخالف في ذلك جماعة فزعموا أنها لا تكون إلا اسماً ونسبوه لسيبويه، ولنا أمران أحدهما قوله:

تحن فتبدى ما بها من صبابة ... وأخفى الذي لولا الأسى لقضاني[2]

أي لقضى علي) أي: أهلكني **(فحذفت وجعل مجرورها مفعولاً)** يعني: ولو كانت اسماً لم تحذف ويجعل الاسم المضافة هي إليه مفعولاً، فإن قلت: غاية ما فيه حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، وهو كثير فلم لا يرتكب إذاً؟ قلت: لأن القائل باسميتها يجعلها ظرفاً كفوق والظرف لا يحذف، ويقام المضاف إليه مقامه، فإن قلت: بل هو كثير مثل لا آتيك خفوق النجم، وسأجيئك صلاة العصر وأزورك قدوم الحاج، أي: وقت خفوق النجم، ووقت صلاة العصر ووقت قدوم الحاج، فحذف الوقت وأقيم المضاف إليه مقامه، قلت: كثرة ذلك إنما هي في الظروف الزمانية، وأما الظروف المكانية فإنما يفعل بها ذلك قليلاً مثل جلست قرب زيد أي:

(١) البيت من البحر الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ١٠٧، والجنى الداني ٥٦٦، وجواهر الأدب ص ٣٨٢. اهـ. انظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٤/ ٣٣٤.

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو لعروة بن حزام في خزانة الأدب ٨/ ١٣٠، والدرر ٤/ ١٣٦، ولرجل من بني حلاف في تخليص الشواهد ص ٥٠٤، وللكلابي في لسان العرب ٧/ ١٩٥. اهـ. انظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٨/ ١٧٠.

وقد حَمَلَ الأخْفَشُ على ذلك: ﴿وَلَٰكِن لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا﴾ [البقرة: ٢٣٥] أي: على سرّ، أي: نكاح، وكذلك: ﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَٰطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ [الأعراف: ١٦]، أي: علىٰ صراطك.

والثاني: أنهم يقولون: «نَزَلْتُ عَلَى الَّذِي نَزَلْتَ»، أي: عليه، كما جاء: ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٣]، أي: منه.

ولها تسعة معانٍ:

مكان قربه، فلا يخرج مثل قضاني عليه، وقوله في البيت تحن بالحاء المهملة أي: تشتاق والصبابة بفتح الصاد المهملة رقة الشوق وحرارته، والأسى يحتمل أن يضبط هنا بضم الهمزة جمع أسوة قال في «الصحاح» والأسوة بالكسر والضم لغتان، وهو ما يأتسي به الحزين أي: يتعزى به وجمعها أسى وأسى، ثم سمي الصبر أسى **(وقد حمل الأخفش على ذلك)** قوله تعالى: ﴿عَلِمَ ٱللَّهُ أَنَّكُمْ سَتَذْكُرُونَهُنَّ﴾ لشدة رغبتكم فيهن فاذكروهن (﴿وَلَٰكِن لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا﴾ أي: على سر أي نكاح ويحتمل أن يكون السر على بابه صفة لمصدر محذوف أي: وعداً سراً؛ لأن المواعدة في السر عبارة عن المواعدة بما يستهجن؛ لأن مساوتهن في الغالب بما يستحيا من المجاهرة به، ويظهر على هذا أن الاستثناء منقطع في قوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن تَقُولُوا۟ قَوْلًا مَّعْرُوفًا﴾ فأما على الأول فهو متصل مفرغ في الظرف أي: ولا تواعدوهن على نكاح وقتاً من الأوقات أن تقولوا أي: إلا وقت قولكم قولاً معروفاً **(وكذلك لأقعدن لهم صراطك المستقيم أي: على صراطك)** وقال الزمخشري، لأقعدن لهم صراطك المستقيم: لأعترضن لهم على طريق الإسلام كما يعترض العدو على الطريق ليقطعه على السابلة، وانتصابه على الظرف كقوله:

كما عسل الطريق الثعلب[1]

وشبهه الزجاج بقولهم ضرب زيد الظهر والبطن أي: على الظهر والبطن هذا كلامه، قال اليمني: فيه إشكال، لأن حكم موقت المكان كحكم غير الظروف، فلا تحذف في والبيت شاذ قال: وعذره ما قال الزجاج، ولا اختلاف بين النحويين في أن على محذوفة، ومثله ضرب زيد الظهر والبطن أي: على الظهر والبطن انتهى، قلت: هذا بأن يكون قدحاً أشبه منه بأن يكون عذراً فإن تصريحه بأن انتصابه على الظرفية كما في البيت منادٍ بأن على ليست مقدرة، فكيف يكون قول الزجاج بأن على محذوفة عذراً له؟!.

(والثاني أنهم يقولون: نزلت على الذي نزلت أي: عليه كما جاء ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٣] **أي: منه ولها تسعة معان:**

---

(١) تقدم تخريجه.

أحدها: الاستعلاء، إما على المجرور وهو الغالب، نحو: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴿٢٢﴾﴾ [المؤمنون: ٢٢] أو على ما يقرُبُ منه، نحو: ﴿أَوْ أَجِدُ عَلَى ٱلنَّارِ هُدًى﴾ [طه: ١٠] وقوله [من الطويل]:

٦ ـ [تُشَبُّ لِمَقْرُورَيْنِ يَصْطَلِيَانِهَا] وَبَاتَ عَلَى النَّارِ النَّدَى وَالْمُحَلَّقُ

وقد يكون الاستعلاء معنويًا، نحو: ﴿وَلَهُمْ عَلَيَّ ذَنْبٌ﴾ [الشعراء: ١٤]، ونحو: ﴿فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣].

الثاني: المصاحبة كـ «مَعَ»، نحو: ﴿وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ﴾ [البقرة: ١٧٧]، ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ﴾ [الرعد: ٦].

الثالث: المجاوزة كـ «عَنْ»، كقوله [من الوافر]:

أحدها الاستعلاء إما على المجرور بنفسه وهو الغالب نحو ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴿٢٢﴾﴾ [المؤمنون: ٢٢] **أو على ما يقرب منه)** لا على المجرور نفسه (**نحو ﴿أَوْ أَجِدُ عَلَى ٱلنَّارِ هُدًى﴾** [طه: ١٠]) أو أواجد على المكان الذي هو قريب من النار هادياً يدلني على الطريق، فالهدى مصدر وضع موضع الهادي، فإما أن يؤول بذي هدى، أو يجعل الهادي نفس الهدى كما يقال في عادل: عدل (**وقوله**):

تشب لمقرورين يصطليانها (**وبات على النار الندى والمحلق**)(١)

وقد تقدم إنشاد في أول حرف بالباء، والكلام عليه وهذا استعلاء مجازي (**وقد يكون الاستعلاء معنوياً نحو ولهم علي ذنب، ونحو فضلنا بعضهم على بعض**) وهذا استعلاء حقيقي أيضاً إذ على لم توضع للاستعلاء بقيد كونه حسياً، بل وضعت للاستعلاء أعم من أن يكون حسياً أو معنوياً إذا كان بالنسبة إلى مجرورها.

(**الثاني**) من معانيها التسعة (**المصاحبة نحو ﴿وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ﴾** [البقرة: ١٧٧]) ونحو ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ﴾ [الرعد: ٦] أي: مع حبه ومع ظلمهم.

(**الثالث**) من معانيها (**المجاوزة كعن كقوله**:

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو للأعشى في ديوانه ص ٢٧٥، والأغاني ٩/ ١١١، وخزانة الأدب ٧/ ١٤٤، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٩/ ١١٩. اهـ. انظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٥/ ١٦٦.

٧ ـ إذا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللّهِ أعْجَبَني رِضَاهَا

أي عَنِّي، ويحتمل أن «رَضِيَ» ضُمِّنَ معنى «عَطَفَ»، وقال الكسائي: حمل على نقيضه وهو «سَخِطَ»، وقال [من المنسرح]:

٨ ـ فِي لَيْلَةٍ لاَ تَرَى بِهَا أَحَداً يَحْكي عَلَيْنَا إلاَّ كَوَاكِبُهَا

أي: عَنَّا، وقد يقال: ضمِّن «يَحْكي» معنى «يَنِمُّ».

والرابع: التعليل كـ «اللام»، نحو: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَاكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٥] أي: لهدايته إيّاكم، ....

إذا رضيت علي بنو قشير لعمر الله أعجبني رضاها[1]

أي:) رضيت **(عني)** مثل رضي الله عنهم ورضوا عنه **(ويحتمل أن رضي ضمن معنى عطف)** فعدي بعلى كما يعدى بها عطف، نحو عطفت على الفقير **(وقال الكسائي: حمل)** رضي **(على نقيضه وهو سخط)** وحمل النقيض على النقيض غير عزيز في كلامهم كحمل النظير على النظير **(وقال)** الشاعر مما يستشهد به على استعمال على بمعنى المجاوزة:

(في ليلة لا ترى بها أحداً يحكي علينا إلا كواكبها[2]

أي): يحكى **(عنها)** كما تقول: حكيت عن زيد هذا الأمر **(وقد يقال: ضمن يحكي معنى ينم)** فعدي بعلى كما يعدى ينم بها نحو: فلان ينم عليك، قلت: ومن ورودها للمصاحبة قول أبي سفيان في حديث هرقل: فوالله لولا الحياء من أن يأثروا علي كذباً لكذبت عنه، فعلى فيه بمعنى عن كما أن عن فيه بمعنى على، فتعارض الحرفان ويحتمل التضمين.

(الرابع) من معانيها **(التعليل كاللام نحو ﴿وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَاكُمْ﴾** [البقرة: ١٨٥] **أي: لهدايته إياكم)** ويحتمل التضمين كما صرح به الزمخشري، والتقدير: ولتكبروا الله حامدين على ما هداكم، واعترضه المصنف في حواشي «التسهيل» بأن هذا التقدير يبعده قول الداعي على

---

(١) البيت من البحر الوافر، وهو للقحيف العقيلي في أدب الكاتب ص ٥٠٧، والأزهية ص ٢٧٧، وخزانة الأدب ١٠/١٣٢، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١١٨. اهـ. انظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٨/ ٢٧٩.

(٢) البيت من البحر المنسرح، وهو لعدي بن زيد في ملحق ديوانه ص ١٩٤، والدرر ٣/ ١٦٤، ولأحيحة بن الجلاح في الأغاني ١٥/ ٣١، وخزانة الأدب ٣/ ٣٤٨. اهـ. انظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ١/ ٢٤٥.

وقوله [من الطويل]:

٩ ـ عَلامَ تَقُولُ الرُّمْحَ يُثْقِلُ عَاتِقِي إذَا أنا لَمْ أَطْعُنْ إذَا الْخَيْلُ كَرَّتِ

الخامس: الظرفية كـ «في»، نحو: ﴿وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ﴾ [القصص: ١٥]، ونحو: ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ﴾ [البقرة: ١٠٢] أي: في «زَمَنِ ملكه، ويحتمل أنَّ ﴿تَتْلُوا﴾ مضمّن معنى «تَتَقَوّل»، فيكون بمنزلة: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ ﴿٤٤﴾﴾ [الحاقة: ٤٤].

السادس: موافقة «مِنْ»، نحو: ﴿إِذَا ٱكْتَالُوا۟ عَلَى ٱلنَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾ [المطففون: ٢].

الصفا والمروة: الله أكبر على ما هدانا، والحمد لله على ما أولانا، فيأتي بالحمد بعد تعديته التكبير بعلى، قلت: فيه نظر؛ لأن المستفاد من الأول غير المستفاد من الثاني، ثم قال: وأيضاً فعلى الثانية ظاهرة في التعليل فكذا نظيرتها الأولى، قلت: قد يمنع ظهور شيء منهما في التعليل **(وقوله:**

علام تقول الرمح يثقل عاتقي إذا أنا لم أطعن إذا الخيل كرت)[1]

أي: لأي شيء تقول، والرمح يحتمل النصب بتقول على إجرائه مجرى الظن لتوفر شروطه، ويحتمل الرفع على أنه مبتدأ مخبر عنه بما بعده والجملة محكية بالقول، فإن قلت: يدفع هذا قوله عاتقي إذ لو أراد الحكاية لقال: عاتقك قلت: هو من الحكاية بالمعنى نحو: ﴿فَحَقَّ عَلَيْنَا قَوْلُ رَبِّنَآ إِنَّا لَذَآئِقُونَ ﴿٣١﴾﴾ [الصافات: ٣١] ويطعن بضم العين هنا، وأما في طعن يطعن إذا ذهب فبالضم والفتح، والكر الرجوع.

(والخامس) من معانيها **(الظرفية كفي نحو** ﴿وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ) مِّنْ أَهْلِهَا﴾ [القصص: ١٥] أي: في حين غفلة **(ونحو** ﴿وَٱتَّبَعُوا۟ مَا تَتْلُوا۟ ٱلشَّيَـٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَـٰنَ﴾ [البقرة: ١٠٢] **أي: في زمن ملكه، ويحتمل أن تتلوا ضمن معنى تتقول، فيكون بمنزلة** ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا﴾) بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ﴾ [الحاقة: ٤٤] أي: لو ادعى علينا شيئاً لم نقله.

(السادس) من معانيها **(موافقة من نحو** ﴿إِذَا ٱكْتَالُوا۟ عَلَى ٱلنَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾ [المطففين: ٢]) أي: اكتالوا منهم، ويحتمل التضمين أيضاً أي: إذا حكموا على الناس في الكيل، أو إذا اكتالوا محتكمين على الناس.

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لعمرو بن معديكرب في ديوانه ص ٧٢، وخزانة الأدب ٢/ ٤٣٦، والدرر ٢/ ٢٧٤، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٧٦. اهـ. انظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ١/ ٥٤٣.

السابع: موافقة الباء، نحو: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ﴾ [الأعراف: ١٠٥] وقد قرأ أبيٌّ بالباء، وقالوا: ارْكبْ على اسم الله.

الثامن: أن تكون زائدة: للتعويض، أو غيره.

فالأول كقوله [من الرجز]:

١٠ - إنَّ الكَريمَ، وَأَبِيكَ، يَعْتَمِلْ إنْ لَمْ يَجِدْ يَوماً عَلَى مَنْ يَتَّكِلْ

أي: من يتكل عليه، فحذف «عليه» وزاد «على» قبلَ الموصولِ تعويضاً له، قاله ابن جني، وقيل: المراد إن لم يجد يوماً شيئاً، ثم ابتدأ مستفهماً فقال: على من يتكل؟ ......

(والسابع) من معانيها (موافقة الباء نحو ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ) عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾ [الأعراف: ١٠٥] أي بأن لا أقول أي: أنا جدير وخليق بقول الحق (وقد قرأه أبي بالباء) فكانت قراءته تفسيراً لقراءة الجماعة، وخرجت على أن المعنى أنا حقيق عليّ قول الحق أي: واجب على قول الحق أن أكون قائله والقائم به (وقالوا) أي: العرب (اركب على اسم الله) أي: بسم الله والمعنى اركب متبركاً باسم الله، أو مستعيناً به.

(الثامن: أن تكون زائدة للتعويض) من كلمة على محذوفة (أو لغيره، فالأول) وهو كونها زائدة للتعويض (كقوله:

إن الكريم وأبيك يعتمل إن لم يجد يوماً على من يتكل[(1)]

أي: إن لم يجد من يتكل عليه فحذف عليه، وزاد على قبل الموصول تعويضاً) عن على المحذوفة (قاله ابن جني، وقيل: المراد إن لم يجد شيئاً) وتم الكلام (ثم ابتدأ مستفهماً فقال على من يتكل؟) فعلى ليست بزائدة بل هي متعلقة بيتكل المؤخر، ومن استفهامية، وفي «الكشاف» عند تفسير قوله تعالى في سورة الشعراء: ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ ٱلشَّيَٰطِينُ﴾ [الشعراء: ٢٢١] ما نصه فإن قلت: كيف دخل حرف الجر على من المتضمنة لمعنى الاستفهام الذي له صدر الكلام، ألا ترى إلى قولك أعلى زيد مررت، ولا تقول على أزيد مررت قلت: ليس معنى التضمين أن الاسم دل على معنيين معاً معنى الاسم ومعنى الحرف، وإنما معناه أن الأصل أمن فحذف حرف الاستفهام، واستمر الاستعمال على حذفه كما حذف من هل، والأصل أهل قال:

أهل رأونا بسفح القاع ذي الأكم[(2)]

---

(١) البيت من بحر الرجز، وهو بلا نسبة في الخصائص ٢/ ٣٠٥.

(٢) عجز بيت من البسيط، صدره: سائل فوارس يربوع بشدتنا، وهو لزيد الخيل في ديوانه ص ١٥٥، والجنى =

وكذا قيل في قوله [من البسيط]:

١١ ـ وَلاَ يُؤَاتِيكَ فِيمَا نَابَ مِنْ حَدَثٍ إلاَّ أُخُو ثِقَةٍ، فَانْظُرْ بِمَنْ تَثِقُ

إن الأصل: فانظرْ لنفسِك، ثم استأنف الاستفهام. وابن جنّي يقول في ذلك أيضاً: إن الأصل: فانظر من تَثِقُ به، فحذف الباء ومجرورها، وزاد الباء عوضاً، وقيل: بل تَمَّ الكلام عند قوله: «فانظر»، ثم ابتدأ مستفهماً، فقال: بمن تثق؟

والثاني كقولِ حُمَيد بن ثَوْر [من الطويل]:

فإذا أدخلت حرف الجر من فقدر الهمزة قبل حرف الجر في ضميرك كأنك تقول: أعلى من تنزل الشياطين، كقولك أعلى أزيد مررت إلى هنا كلامه، قلت: استشكله صاحب «الفرائد» بقولهم: من أين جئت؟ ومن أين أنت وقوله تعالى: ﴿مِنْ أَيِّ شَيْءٍ خَلَقَهُ ﴿١٨﴾﴾ [عبس: ١٨] وقولهم: فيم وبم وحتام ونحوها، ثم قال: ويمكن أن يقال لا اعتبار بتقديم حرف الجر وقولهم: له صدر الكلام المراد منه تقدمه على ما كان ركناً في الكلام كقولك: أين زيد لا يجوز أن تقول: زيد أين، أو مفعولاً من المفاعيل كقولك أزيداً ضربت لا تقول: ضربت أزيداً ولا ضربت مني ولا ضربت أين، قال اليمني: وللزمخشري أن يقول: إن الهمزة التي تضمنتها كلمات الاستفهام مقدرة قبل جميع حروف الجر في الكلمات التي أوردوها، والله تعالى أعلم بالصواب **(وكذا قيل في قوله:**

ولا يؤاتيك فيما ناب من حدث إلا أخو ثقة فانظر بمن تثق[1]

إن الأصل فانظر لنفسك، ثم استأنف الاستفهام) يؤاتيك مهموز الفاء، ولك هنا إبدال الهمزة واواً أي: لا يعاطيك ويعاملك بما يرضيك فيما ناب، أي: فيما أصاب من حدث أي: نازلة من نوازل الدهر **(فابن جني يقول في ذلك أيضاً)** أي: يعتقد فيه **(أن الأصل فانظر من تثق به فحذف الشاعر الباء ومجرورها، وزاد الباء عوضاً عن الباء المحذوفة)** كما قال هناك سواء **(وقيل)**: لا حذف ولا زيادة ولا تعويض **(بل تم الكلام عند قوله: فانظر ثم ابتدأ مستفهماً فقال بمن تثق)** على حد القول الثاني المتقدم.

(والثاني) وهو كونها زائدة لغير التعويض **(كقول حميد)** بالتصغير **(ابن ثور)** بالثاء المثلثة.

= الداني ص ٣٤٤ والدرر ٥/ ١٤٦، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٣٥٨. اهـ. انظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٧/ ٣٩٦.

(١) البيت من البحر البسيط، وهو لسالم بن وابصة في شرح شواهد المغني ٢/ ٤١٩، والمؤتلف والمختلف ص ١٩٧، وبلا نسبة في الدرر ٤/ ١٠٧، وهمع الهوامع ٢/ ٢٢. اهـ. انظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٥/ ١٤٠.

١٢ ـ أَبَى اللّهُ إلاّ أنَّ سَرْحَةَ مَالِكٍ عَلَى كُلِّ أَفْنَانِ الْعِضَاهِ تَرُوقُ

قاله ابن مالك، وفيه نظر؛ لأن «رَاقَهُ الشيء» بمعنى: أعجبه، ولا معنى له هنا، وإنما المراد تَعْلُو وترتفع.

التاسع: أن تكون للاستدراك والإضراب، كقولك: «فُلان لا يَدْخُلُ الجنَّة لِسُوءِ صَنيعِهِ على أنه لا يَيْأَس من رحمة الله تعالى»، وقوله [من الطويل]:

١٣ ـ فَوَاللّهِ لا أَنْسَى قَتِيلاً رُزِئْتُهُ بِجَانِبِ قُوسَى، مَا بَقِيتُ عَلَى الأَرْضِ

(أبى الله إلا أن سرحة مالك على كل أفنان العضاه تروق)[1]

السرحة الشجرة العظيمة الطويلة والأفنان الغصون جمع فنن كفرس، والعضاة كل شجر يعظم وله شوك واحدها عضاهة. وعضهة وعضة بحذف الهاء الأصلية، وعلى في البيت زائدة وليست عوضاً عن شيء **(قاله ابن مالك: وفيه نظر، لأن راقة الشيء بمعنى أعجبه ولا معنى له هنا)**؛ لأن على إذا كانت زائدة يكون مجرورها مفعول تروق التي بمعنى تعجب، ولا شك أن حاصل البيت على هذا أن شجرة مالك العظيمة الطويلة تعجب أغصان شجر العضاه، وهذا لا معنى له **(وإنما المراد)** أن شجرة مالك **(تعلو وترتفع)** على سائر غصون العضاه، فضمن تروق معنى ترتفع فعدي بعلى قلت: وفي «الصحاح» أن حميداً كنى بالسرحة في البيت عن امرأة، وإذا كان كذلك أمكن أن تكون أفنان العضاه كناية عن نسوة أخر فيصح إسناد الإعجاب إليهن، فيبقى تروق على معناه من غير تضمين، وعلى الجملة فالبيت محتمل ولا سبيل إلى الجزم بكونه دليلاً على زيادة على، وفي الحديث «من حلف على يمين»[2] فادعى بعضهم زيادة على فيه أي: من حلف يميناً، والمحققون على أنها فيه غير زائدة وأن اليمين مجاز عما يتعلق بها، ويتلبس من الأمر المحلوف عليه.

(التاسع) من معاني على **(أن تكون للاستدراك والإضراب كقولك: فلان لا يدخل الجنة لسوء صنيعه، على أنه لا ييأس من رحمة الله تعالى وقوله)** أي قول ابن خراش:

(فوالله لا أنسى قتيلاً رزئته بجانب قوسي ما بقيت على الأرض)[3]

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لحميد بن ثور في ديوانه ص ٤١، وأدب الكاتب ص ٥٢٣، وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٣٧٧، وخزانة الأدب ٢/ ١٩٤. اهـ. انظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٥/١٧٨.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب المساقاة، باب الخصومة في البئر (٢٣٥٧).

(٣) البيت من البحر الطويل، انظر: ديوان الحماسة ١/ ٣٢٦.

عَلَى أَنَّهَا تَعْفُو الكُلُومُ، وَإِنَّمَا   نُوَكَّلُ بالأدنَى وَإِنْ جَلَّ مَا يَمْضِي

أي على أن العادة نسيان المصائب البعيدة العهد، وقوله [من الطويل]:

١٤ ـ بِكُلٍّ تَدَاوَيْنَا فَلَمْ يُشْفَ مَا بِنَا   عَلَى أَنَّ قُرْبَ الدَّارِ خَيْرٌ مِنَ الْبُعْدِ

ثم قال [من الطويل]:

عَلَى أَنَّ قُرْبَ الدَّارِ لَيْسَ بِنَافِعٍ   إِذَا كَانَ مَنْ تَهْوَاهُ لَيْسَ بِذِي وُدِّ

أبْطَلَ بـ «على» الأولى عمومَ قوله: «لم يُشْفَ ما بنا»، فقال: بلى إن فيه شفاءً مَّا، ثم أبْطَلَ بالثانية قولَهُ: «على أن قربَ الدارِ خيرٌ من البعد».

على أنها تعفو الكلوم وإنما   نوكل بالأدني وإن جل ما يمضي[1]

رزئته بالبناء للمفعول أي: أصبت به وقوسي بفتح القاف موضع ببلاد السراة، قال الإمام المرزوقي: والباء من قوله بجانب قوسي تتعلق بقتيلاً، والظاهر أنه لا يعني قتيلاً الملفوظ به؛ لأن وصفه مانع من إعماله وإنما يعني قتيلاً محذوفاً أي: رزئته حالة كونه قتيلاً بجانب قوسي، وتعفو تدرس ويذهب أثرها، والكلوم الجراح جمع كلم كفلس **(أي: على أن العادة نسيان المصائب البعيدة العهد)** وهذا كما سئل بعضهم ما أشد الأدواء؟ فقال: ما يحضرك وإن برح بك ما غاب، والضمير من أنها ضمير القصة وتعفو الكلوم الخبر **(وقوله:**

بكل تداوينا فلم يشف ما بنا   على أن قرب الدار خير من البعد)[2]

أي: تداوينا من داء المحبوب بكل من قربنا من دار المحبوب وبعدنا عنها، فلم يحصل الشفاء بشيء من ذلك لكن القرب خير من البعد **(ثم قال:**

على أن قرب الدار ليس بنافع   إذا كان من تهواه ليس بذي ود

أبطل بعلى الأولى من قوله

على أن قرب الدار خير من البعد

عموم قوله لم يشف ما بنا فقال: بلى أن فيه) أي: في قرب الدار **(شفاء ما ثم أبطل بالثانية)** من قوله على أن قرب الدار ليس بنافع إلى آخره **(قوله على أن قرب الدار خير من البعد،**

---

(١) البيتان في البحر الطويل، وهما لأبي خراش الهذلي في أمالي المرتضى ١/١٩٨، وخزانة الأدب ٥/٤٠٥، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص ٤٥٣، والخصائص ٢/١٧٠. وانظر المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٤/١٥٠.

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو ليزيد بن الطثرية في ديوانه ص ٨٢، وشرح شواهد المغني ١/٤٢٥، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/٤٥٤. اهـ. انظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٢/٤٠٨.

وتَعَلُّقُ «على» هذه بما قبلها عند مَنْ قال به كتعلُّقِ «حاشا» بما قبلها عند من قال به؛ لأنها أوصَلَتْ معناه إلى ما بعدَها على وجه الإِضْرَاب والإِخراجِ، أو هي خبرٌ لمبتدأ محذوف، أي: والتحقيقُ على كذا؛ وهذا الوجه اختاره ابن الحاجب، قال: ودلَّ على ذلك أن الجملة الأولى وقعت على غير التحقيق، ثم جيء بما هو التحقيق فيها.

والثاني من وجهي «على»: أن تكون اسماً بمعنى «فَوْق»، وذلك إذا دخلت عليها «مِنْ» كقوله [من الطويل]:

١٥ ـ غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بعدَمَا تَمَّ ظِمْؤُهَا [تَصِلُّ وَعَنْ قَيْضٍ ببيداءَ مَجْهَلِ]

وتعلق على هذه) المفيدة للاستدراك والإضراب (**بما قبلها كتعلق حاشا بما قبلها عند من قال به؛ لأنها أوصلت معناه إلى ما بعدها على وجه الإضراب والإخراج**) وينبغي للمصنف أن يقول: بأن على هذه لا تتعلق بشيء كما قال بذلك في حاشا بناءً على أنها لا توصل معنى الفعل إلى الاسم، بل تزيله عنه وهو عكس معنى التعدية، وقد أسلفنا رده في خلا (**وهي**) ومجروها (**خبر لمبتدأ محذوف أي: والتحقيق على كذا، وهذا الوجه اختاره ابن الحاجب قال: ودل على ذلك أن الجملة الأولى وقعت على غير التحقيق، ثم جيء بما هو التحقيق فيها**.

والثاني من وجهي على أن تكون اسماً بمعنى فوق) وهل هي في هذه الحال معربة أو مبنية؟ حكى ابن قاسم فيها خلافاً وجزم ابن الحاجب ببنائها قال: لحصول مقتضى البناء وهو مشابهة الحرف في لفظه، وأصل معناه والدليل على صحة ذلك الحكم ببناء عن إذا وقعت اسماً، فلو كانت على معربة لوجب أن تكون عن معربة عند وقوعها اسماً، قلت: للمخالف أن يفرق بأن في عن مشابهة الحرف في الوضع، لكونه وضع على حرفين فبنيت لذلك لا لما ذكره، بخلاف على قال: وأيضاً فلو كانت معربة في الاسمية لوجب أن تبقى ألفها في قولك: من عليه فتقول: من علاه كما تقول: من رجاه، وإنما يقلبون الألف في الآخر فيما ثبت أنه غير متمكن كقولك: لديه وعليه وإليه، وأما المتمكن فلم يأت عنهم قلب ألفه ياء في مثل قولك: من رجاه ومن عصاه (**وذلك إذا دخلت عليها من كقوله**) يصف قطّاة:

(**غدت من عليه بعدما تم ظمؤها**) تصل وعن قيض ببيداء مجهل[1]

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لمزاحم العقيلي في ديوانه ص ١١، وأدب الكاتب ص ٥٠٤، وخزانة الأدب ١٠/ ١٤٧، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٠٣، والأشباه والنظائر٣/ ١٢. اهـ. انظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٦/ ٥٦٢.

وزادَ الأخفشُ موضعاً آخر، وهو أن يكون مجرورُها وفاعل متعلّقها ضميرَيْن لِمُسَمًّى واحد، نحو قوله تعالى: ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾ [الأحزاب: ٣٧] وقول الشاعر [من المتقارب]:

١٦ ـ هَوِّنْ عَلَيْك، فإنَّ الأمُورَ بِكَفِّ الإلٰهِ مَقَادِيرُهَا

لأنه لا يتعدّى فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتّصل في غير باب «ظَنَّ» و «فَقِدَ» وَ «عَدِمَ»، ....

الظمأ بكسر الظاء المعجمة وسكون الميم ما بين الوردين يستعمل في الإبل ولكنه استعاره للقطاة وتصل بكسر الصاد المهملة يصوت جوفها من شدة العطش، والقيض بفتح القاف وسكون المثناة التحتية وبالضاد المعجمة القشر الأعلى من البيض، والبيداء بالمد وفتح أوله القفر الذي يبيد من دخله، أي: يهلك والمجهل بالفتح المفازة لا أعلام فيها يعني: غدت هذه القطاة من فوق ذلك الموضع بعد تمام ظمئها يصوت جوفها من شدة العطش، وعن قيض معطوف على عليه، والتقدير: ومن عن قيض أي: من جانبه فتكون عن اسماً أيضاً **(وزاد الأخفش موضعاً آخر)** تكون على فيه اسماً **(وهو أن يكون مجرورها وفاعل متعلقها)** بفتح اللام أي: وفاعل الفعل الذي تتعلق هي به **(ضميرين لمسمى واحد نحو قوله تعالى:** ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾ [الأحزاب: ٣٧] **و)** نحو: **(قول الشاعر:**

هون عليك فإن الأمور بكف الإله مقاديرها)[1]

أي: بيد الله بمعنى القدرة والشاعر استعمل الكف مريداً به هذا المعنى، ولا أعرف أنه ورد فعلى في الآية والبيت اسم لا حرف؛ **(لأنه لا يتعدى فعل المضمر المتصل)** أي: الفعل الذي فاعله ضمير متصل **(إلى ضميره المتصل)** أي: إلى المفعول الذي هو ضمير متصل **(في غير باب ظن)** نحو ظننتني **(وفقد وعدم)** حملاً على وجد، لأنهما ضدان فلو جعلت على في الآية والبيت حرفاً للزم تعدي فعل الأمر الذي فاعله ضمير متصل للمخاطب إلى مفعوله الذي هو ضمير متصل أيضاً، وهو كاف المخاطب وليس الأمر هذا من باب ظن وأخويه، فبطل الحمل على الحرفية لإفضائها إلى هذا المحذور، وتعين الحمل على الاسمية لسلامته من ذلك.

واعلم أن رأى البصرية قد تجري مجرى ظن وفقد وعدم حملاً على رأي القلبية، وإنما لم

---

(١) البيت من البحر المتقارب، وهو للأعور الشني في الدرر ٤/١٣٩، وشرح شواهد المغني ١/٤٢٧، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٧/٦٢، وخزانة الأدب ١٠/١٤٨. اهـ انظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٣/٣٥٧.

لا يقال «ضَرَبْتُني» ولا «فَرِحْتُ بي».

وفيه نظر؛ لأنها لو كانت اسماً في هذه المواضع لصَحَّ حلُولُ «فَوْقَ» محلّها، ولأنها لو لزمت اسميّتها لما ذكر لزم الحكم باسميّة «إلى» في نحو: ﴿فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ﴾ [البقرة: ٢٦٠]، ﴿وَٱضْمُمْ إِلَيْكَ﴾ [القصص: ٣٢]، ﴿وَهُزِّيٓ إِلَيْكِ﴾ [مريم: ٢٥]، ....

يجز ذلك في الأفعال القلبية بحيث (لا يقال: ضربتني وفرحت بي)؛ لأن أصل الفاعل أن يكون مؤثراً والمفعول به أن يكون متأثراً منه، وأصل المؤثر أن يغاير المتأثر فإن اتحدا معنىً كره اتفاقهما لفظاً، فلهذا لا يقال: ضرب زيد زيداً وأنت تريد ضرب زيد نفسه فلم يقولوا: ضربتني ولا ضربتك وإن تخالفا لفظاً؛ لاتحادهما معنى ولاتفاقهما من حيث كل واحد منهما ضمير متصل، فقصد مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظاً بقدر الإمكان، فمن ثم قالوا: ضرب زيد نفسه صار النفس بإضافته إلى ضمير زيد، كأنه غيره لغلبة مغاير المضاف للمضاف إليه فصار الفاعل والمفعول في ضرب زيد نفسه مظهرين متغايرين في الظاهر.

وأما أفعال القلوب فإن المفعول به فيها ليس المنصوب الأول في الحقيقة، بل هو مضمون الجملة فجاز اتفاقهما لفظاً؛ لأنهما ليسا في الحقيقة فاعلاً ومفعولاً به، وحمل فقد وعدم على وجد لأنهما ضداه كما أسلفنا قال الشاعر:

ندمت على ما كان مني فقدتني كما يندم المغبون حين يبيع[١]

وقال الآخر:

لقد كان لي عن ضرتين عدمتني وعما ألاقي منهما متزحزح[٢]

(وفيه) أي: فيما قاله الأخفش (نظر لأنها لو كانت اسماً في هذه المواضع لصح حلول فوق محلها) ولا شك أنه لا يصح أن يقال: هون في فوقك وكذا الآية، وهذا النظر قاله أبو حيان أيضاً، وقد يقال: لا نسلم أن ما كان بمعنى شيء يصح حلوله في محل ذلك الشيء (ولأنه لو لزمت اسميتها لما ذكر) من أنه لا يتعدى فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل (لزم الحكم باسمية إلى في نحو: ﴿فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ﴾ [البقرة: ٢٦]) ونحو: ﴿وَٱضْمُمْ إِلَيْكَ﴾ [القصص: ٣٢] ونحو: ﴿وَهُزِّيٓ إِلَيْكِ﴾ [مريم: ٢٥] وفي كلامه حذف العاطف في غير محله إن جعلت الواو من المتلو،

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لمجنون ليلى في الأغاني ٢/ ٢٧.

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو لجران العود في ديوانه ص ٤٠، وشرح المفصل ٧/ ٨٨، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٤٢١.

وهذا كلُّه يتخرّج إما على التعلُّق بمحذوف كما قيل في اللام في «سَقْياً لَكَ»، وإمّا على حذفِ مضافٍ، أي: هَوِّن عَلَى نَفْسِكَ، واضمم إلى نفسك، وقد خرَّجَ ابنُ مالك على هذا قولَه [من البسيط]:

١٧ ـ وَمَا أُصَاحِبُ مِنْ قَوْمٍ فَأَذْكُرُهُمْ إلاَّ يَزِيدُهُمُ حُبّاً إِلَيَّ هُمُ

فادَّعَى أن الأصل: يزيدون أنفسَهم، ثم صار: يزيدونهم، ثم فُصِلَ ضمير الفاعل للضرورة وأُخّرَ عن ضمير المفعول، وحامله على ذلك ظنّه أن الضميرين لمسمًّى واحد، وليس كذلك، فإن مراده أنه ما يُصاحبُ قوماً فيذكر قومَه لهم إلا ويزيد هؤلاءِ القومُ قومَه حبّاً إليه؛ لما يسمعه من ثنائهم عليهم؛ والقصيدةُ في حماسة أبي تمام، ....

ووجه لزوم الحكم بالاسمية في ذلك وجود العلة التي بسببها حكم باسمية على في الآية، والبيت المتقدمين والفرض أنه لا يقول بذلك (**وهذا كله يتخرج إما على التعليق**) بصيغة التفعيل بياء بعد العين، وفي بعض النسخ التعلق بصيغة التفعل كالمتكلم (**بمحذوف**) فلا يلزم المحذور المذكور (**كما قيل في اللام في سقياً لك**): إنها لا تتعلق بالمصدر بل بمحذوف، والتقدير إرادتي لك (**وإما على حذف مضاف أي: هون على نفسك واضمم إلى نفسك**) فلم يتعد فعل المضمر المتصل على هذا التقدير إلا إلى ظاهر، ولا محذور فيه لكن يلزم جواز نحو ضربتني وفرحت بي على هذا التقدير (**وقد خرج ابن مالك على هذا**) الوجه الأخير وهو حذف المضاف قوله:

(**وما أصاحب من قوم فأذكرهم وإلا يزيدهم حباً إلي هم**[1])

فادعى أن الأصل يزيدون أنفسهم ثم صار يزيدونهم، ثم فصل ضمير الفاعل للضرورة، وأخر عن ضمير المفعول، وحامله على ذلك ظنه أن الضميرين) المنصوب والمرفوع (**لمسمى واحد**) بل هما لمسميين متغايرين (**فإن مراده أنه ما يصاحب قوماً فيذكر قومه لهم إلا ويزيد هؤلاء القوم قومه حباً إليه لما يسمعه من ثنائهم عليهم، القصيدة في حماسة أبي تمام**) حبيب بن أوس الطائي، وأقول قدّر المصنف ما لا دليل عليه في البيت؛ لأنه قدر لهم بعد قوله فاذكرهم وقدر ثناءهم على قومه؛ ليكون ذلك سبباً لزيادتهم إياه حباً في قومه، وهو في غنية عن ذلك إذ يجوز أن يكون المراد أنه إذا صاحب قوماً فذكر قومه، أي: تذكرهم زاد هؤلاء القوم المصاحبون قومه حباً إليه لما يشاهده من انحطاط مرتبة هؤلاء عن مرتبة قومه، ففيه إشارة إلى فضل قومه على كل

---

(١) البيت من البحر البسيط، وهو لزياد بن منقذ في خزانة الأدب ٥/ ٢٥٠، وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٧١، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٩٠، وتخليص الشواهد ص ٨٣. اهـ. انظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٧/ ٢٠٠.

ولا يحسن تخريج ذلك على ظاهره، كما قيل في قوله [من البسيط]:

١٨ ـ قَدْ بِتُّ أَحْرُسُنِي وَحْدِي، وَيَمْنَعُنِي ... صَوْتُ السِّبَاعِ بِهِ يَضْبَحْنَ وَالْهَامِ

لأن ذلك شعر؛ فقد يستسهل فيه مثل هذا، ولا على قول ابن الأنباري إن «إلى» قد تَرِدُ اسماً، فيقال: «انْصَرَفْتُ مِنْ إليك» كما يقال «غَدَوْتُ من عليك» لأنه إن كان ثابتاً ففي غاية الشذوذ، ولا على قول ابن عصفور إن إليك في: ﴿وَٱضْمُمْ إِلَيْكَ﴾ [البقرة: ٤٨، ١٢٣] إغراء، والمعنى خُذْ جَنَاحك، أي: عصاك؛ لأن «إلى» لا تكون بمعنى «خُذْ» عند البصريين، ولأن «الْجَنَاحَ» ليس بمعنى «العصَا» إلا عند الفرّاء وشذوذٍ من المفسّرين.

من يصاحبه من الأقوام فتأمل وفي «الصحاح» وذكرته بلساني وبقلبي وتذكرته وأذكرته غيري وذكرته بمعنى.

(ولا يحسن تخريج ذلك) الذي تلوناه من الآيات الشريفة (على ظاهره) من غير أن يكون هناك حذف مضاف (كما قيل في قوله:

قد بت أحرسني وحدي ويمنعني ... صوت السباع به يضبحن والهام)[1]

أنه عدى أحرس المسند لضمير المتكلم إلى ضميره المتصل وهو الياء، مع أنه ليس من باب ظنّ وفقد وعدم، ويضبحن يصوتن والهام طير الليل والواحدة هامة؛ (لأن بابه الشعر) فقط فلا يخرج النثر عليه فضلاً عن التنزيل، ولأن هذا في الشعر فقد يسهل فيه مثل هذا (ولا على قول ابن الأنباري) بنون بعد الهمزة تليها موحدة (إن إلى قد ترد اسماً) مثل ما ترد على اسماً (فيقال: انصرفت من إليك كما يقال غدوت من عليك؛ لأنه إن كان ثابتاً ففي غاية الشذوذ) فكيف يخرج أفصح الكلام عليه (ولا على قول ابن عصفور إن إليك في واضمم إليك غزاه) بمعنى خذ (والمعنى خذ جناحك أي: عصاك؛ لأن إلى لا تكون بمعنى خذ عند البصريين) وإنما تكون بمعنى أتنحى في قولك: إلي وبمعنى تنح في قولك إليك (ولأن الجناح ليس بمعنى العصا إلا عند الفراء وشذوذ من المفسرين) والمشهور أنها بمعنى اليد؛ لأن يد الإنسان بمنزلة جناحي الطائر والمعنى هنا واضمم يدك إلى صدرك ومعنى واضمم يدك إلى جناحك في سورة طه أدخل يمناك تحت يسراك.

---

(١) البيت من البحر البسيط، وهو للنمر بن تولب في ديوانه ص ٣٨٨، وشرح شواهد المغني ١/ ٤٢٩، اهـ. انظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٧/ ٣١١.

● (عن) على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون حرف جر، وجميع ما ذكر لها عشرةُ معانٍ:

أحدها: المجاوزة، ولم يذكر البصريّون سواه، نحو: «سافرتُ عن البلد» و «رَغِبْتُ عن كذا»، و «رَمَيْتُ السهمَ عن القوس» وذُكِرَ لها في هذا المثال معنى غير هذا، وسيأتي.

الثاني: البدل، نحو: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَّا تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا﴾ [محمد: ٣٨] وفي الحديث: «صُومِي عَنْ أُمِّكِ».

(عن)

(على ثلاثة أوجه:

أحدها أن تكون حرفاً جاراً وجميع ما ذكر لها عشرة معان.

أحدها المجاوزة) بالزاي وهو أشهر معانيها، والمراد بالمجاوزة بعد شيء عن المجرور بها بسبب إيجاد مصدر الفعل المتعدي بها فمعنى سافرت عن البلد بعدت عن البلد بسبب السفر، وعلى ذلك فقس **(ولم يذكر البصريون سواه نحو سافرت عن البلد ورغبت عن كذا ورميت عن القوس، وذكر لها في هذا المثال)** الأخير **(معنى آخر)** وهو الاستعلاء **(وسيأتي)** قريباً.

(الثاني البدل نحو: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَّا تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا﴾ [البقرة: ٤٨]) أي بدل نفس **(وفي الحديث «صومي عن أمك»**[1]) أي بدل أمك ويحتمل أن يكون المعنى صومي نائبة عن أمك، وقد حمل عليه بعضهم قوله:

كيف تراني قالياً مجني قد قتل الله زياداً عني[2]

أي قتل زياداً بدلي ويحتمل التضمين أي: صرفه الله عني بالقتل، والمجن بكسر الميم وفتح الجيم الترس.

---

(١) أخرجه مسلم، كتاب الصيام، باب قضاء الصيام عن الميت (١١٤٨)، وابن حبان في صحيحه ١٠/ ٢٤٠، والنسائي في الكبرى ٢/ ١٧٤.

(٢) البيت من بحر الرجز، وهو للفرزدق، ذكرهُ ابن منظور في لسان العرب كيف تراني قالباً مجني أقلب أمري ظهره للبطن قد قتل الله زياداً عني ٤/ ٥٢٠ (ظهر)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٢٤٧. اهـ. انظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ١٢/ ٢٩١.

الثالث: الاستعلاء، نحو: ﴿فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِۦ﴾ [القصص: ٣٢] وقول ذي الأصبع [من البسيط]:

١٩ ـ لاَهِ ابنُ عَمِّكَ لاَ أَفْضَلْتَ في حَسَبٍ
عَنِّي، وَلا أَنْتَ دَيَّاني فَتَخْزُوني

أي: لله درّ ابن عمّك لا أفضَلت في حسبٍ عليّ ولا أنتَ مالِكي فتسوسني، وذلك لأن المعروف أن يقال: «أفضلت عليه» قيل: ومنه قوله تعالى: ﴿إِنِّيٓ أَحْبَبْتُ حُبَّ ٱلْخَيْرِ عَن ذِكْرِ رَبِّي﴾ [ص: ٣٢]، أي: قدّمته عليه، وقيل: هي على بابها، وتعلُّقُها بحال محذوفة، أي منصرفاً عن ذكر ربي؛ وحكى الرماني عن أبي عبيدة ....

(**والثالث: الاستعلاء نحو:** ﴿فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِۦ﴾ [محمد: ٣٨]) أي: على نفسه ويحتمل التضمين، والمعنى فإنما يبعد الخير عن نفسه بالبخل، أو فإنما يصدر البخل عن نفسه لأنها مكان البخل ومنبعه (و) نحو (**قول ذي الأصبع**) بصاد وعين مهملة واحد الأصابع:

(**لاه ابن عمك لا أفضلت في حسب عني ولا أنت دياني فتخزوني**[(١)]

أي لله در ابن عمك) فحذف اللامين الجارة والأخرى شذوذاً، والدر في الأصل مصدر در اللبن يدر دراً ويسمى اللبن دراً، وقيل: أريد بالدر في مثله الخير؛ فإنهم كانوا يعتقدون أن اللبن منشأ لكل خير؛ لأنه من غالب أقواتهم وكانوا يسقونه الخيل ويقرون به الصيفان (**لا أفضلت في حسب**) وهو ما يعده الإنسان من مفاخر آبائه أو هو الدين (**عليّ ولا أنت مالكي**) وهذا تفسير دياني (**فتسوسني**) وهذا تفسير تخزوني بالخاء المعجمة والزاي، وذلك الذي قلناه من أن عن في البيت بمعنى على؛ (**لأن المعروف أن يقال أفضلت عليه**) بمعنى علوت عليه في الفضل، ويحتمل التضمين بأن يكون المعنى لا تجاوزت في الفضل عني (**قيل: ومنه** ﴿إِنِّيٓ أَحْبَبْتُ حُبَّ ٱلْخَيْرِ عَن ذِكْرِ رَبِّي﴾ [ص: ٣٢] **أي قدمته عليه**) وهذا فيه جمع بين تضمين أحب معنى الإيثار والتقديم، وجعل عن بمعنى على وهو بعيد (**وقيل هي**): أي عن المذكورة في الآية (**على بابها**) للمجاوزة وليست للاستعلاء (**وتعلقها بحال محذوفة أي منصرفاً من ذكر ربي، وحكي الرماني عن أبي عبيدة**)

---

(١) البيت من البحر البسيط، وهو لذي الإصبع العدواني في أدب الكاتب ص ٥١٣، والأزهية ص ٢٧٩، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٢٦٣، وأوضح المسالك ٣/ ٤٣. اهـ. انظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٨/ ٢٣٩.

أن «أحببت» من «أَحَبَّ البعير إِحْبَاباً» إذا بَرَكَ فلم يَثُر؛ فـ «عَنْ» متعلِّقة به باعتبار معناه التضمُّني، وهي على حقيقتها، أي إني تثبطتُ عن ذكر ربي، وعلى هذا فـ «حبّ الخير» مفعولٌ لأجله.

الرابع: **التعليل**، نحو: ﴿وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ﴾ [التوبة: ١١٤]، ونحو: ﴿وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِىٓ ءَالِهَتِنَا عَن قَوْلِكَ﴾ [هود: ٥٣]؛ ويجوز أن يكون حالاً من ضمير «تاركي» أي: ما نتركها صَادِرِين عن قولك، وهو رأي الزمخشري؛ وقال في ﴿فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا﴾ [البقرة: ٣٦]: إن كان الضمير للشَّجرة فالمعنى حَمَلَهُمَا على الزلَّة

بالتصغير وهاء التأنيث (**أن أحببت من أحب البعير أحباباً؛ إذا برك فلم يثر، فعن متعلقة به باعتبار معناه التضمني**) وهو التثبط (**وهي على حقيقتها**) وهو معنى المجاوزة (**أي إني تثبطت عن ذكر ربي**) وشغلت عنه (**وعلى هذا فحب الخير مفعول لأجله**) ونقل الزمخشري هذا القول ولم يرتضه قال في «الكشاف» أحببت مضمن معنى فعل يتعدى بعن، كأنه قال: أثبت حب الخير عن ذكر ربي أو جعلت حب الخير مجزياً، أو مغنياً عن ذكر ربي، وذكر أبو الفتح الهمداني في كتاب «التبيان» أن أحببت بمعنى لزمت من قوله مثل بعير السوء إذا حبا، وليس بذاك والخير المال كقوله تعالى: ﴿إِن تَرَكَ خَيْرًا﴾ [البقرة: ١٨٠] ﴿وَإِنَّهُۥ لِحُبِّ ٱلْخَيْرِ لَشَدِيدٌ ﴿٨﴾﴾ [العاديات: ٨] والمال الخيل التي شغلته أو سمي الخيل خيراً كأنها نفس الخير لتعلق الخير بها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «الخيل معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة»[(١)] وقال في زيد الخيل حين قدم عليه وأسلم «ما وصف لي رجل فرأيته إلا كان دون ما بلغني إلا زيد الخيل»[(٢)] وسماه زيد الخير، وسأل رجل بلالاً رضي الله تعالى عنه عن قوم يستبقون من السابق منهم؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له: الرجل أردت الخيل فقال: وإنما أردت الخير، إلى هنا كلامه.

(**والرابع**) من معاني عن (**التعليل نحو: ﴿وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ﴾** [التوبة: ١١٤]) أي: لأجل موعدة ويحتمل أن يكون المعنى إلا صادراً عن موعدة (**ونحو: ﴿وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِىٓ ءَالِهَتِنَا عَن قَوْلِكَ﴾** [هود: ٥٣] ويجوز أن يكون حالاً من ضمير تاركي أي: ما نتركها صادرين عن قولك، وهو رأي الزمخشري وقال في ﴿فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا﴾) ﴿فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾ [البقرة: ٣٦] (**إن كان الضمير للشجرة فالمعنى حملهما على الزلة بسببها، وحقيقته أصدر الزلة**

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب الجهاد ماض مع البر والفاجر (٢٨٥٢)، ومسلم، كتاب الإمارة، باب الخيل في نواصيها الخير.. (١٨٧٣)، والترمذي، كتاب فضائل الجهاد، باب ما جاء في فضل من ارتبط فرساً.. (١٦٣٦)، وأحمد (٥٠٨٣).

(٢) ذكره ابن هشام في السير النبوية ٥/ ٢٧٤.

بسببها، وحقيقتهُ أَصْدَر الزلَّة عنها؛ ومثله: ﴿وَمَا فَعَلْتُهُۥ عَنْ أَمْرِى﴾ [الكهف: ٨٢] وإن كان للجنَّة فالمعنى نَحَّاهما عنها.

الخامس: مُرَادفة «بعد»، نحو: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ﴾ [المؤمنون: ٤٠]، ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾ [النساء: ٤٦، والمائدة: ١٣]، بدليل أنَّ في مكان آخر ﴿مِنۢ بَعْدِ مَوَاضِعِهِۦ﴾ [المائدة: ٤١]، ونحو: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ ﴿١٩﴾﴾ [الانشقاق: ١٩]، أي: حالة بعد حالة، وقال [من الرجز]:

٢٠ ـ وَمَنْهَلٍ وَرَدْتُهُ عَنْ مَنْهَلِ [قَفْرٍ بِهِ الأَعْطَانُ لَمْ تُسَهَّلِ]

السادس: الظرفية، كقوله [من الطويل]:

عنهما ومثله وما فعلته عن أمري) أي: وما أصدرت ما فعلته عن اجتهادي ورأيي، وإنما فعلته بأمر الله تعالى **(وإن كان للجنة فالمعنى نحاهما عنها)** وأذهبهما كما تقول: زل عن مرتبته وزل عني ذاك، إذا ذهب عنك.

(والخامس) من معانيها **(مرادفة بعد)** وإطلاق القول بالمرادفة مشكل؛ لأن بعد اسم بقين فلو رادفتها عن لكانت اسماً إذ لا مرادفة بين كلمتين من نوعين، ولو كانت اسماً لامتنع عن هذا المعنى عن الحرفية **(نحو ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ﴾** [المؤمنون: ٤]**)** أي: بعد قليل ونحو **(﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾** [النساء: ٤٦] **بدليل أن في مكان آخر من بعد مواضعه)** فدل على أن عن في الآية الأولى بمعنى بعد الواقعة في الثانية، وهذا لا يدل على المدعى لثبوت الفرق بين الموضعين، فمعنى الأولى مجرد الإمالة والإزالة عن مواضعه بتفسيره على غير ما أنزل، وتأويله بالتأويلات الباطلة ومعنى الثاني إمالته عن مواضعه التي وضعه الله فيها بمحوه منها، فيتركونه بغير مواضع بعد أن كان في مواضع **(ونحو ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ ﴿١٩﴾﴾** [الانشقاق: ١٩] **أي: حالة بعد حالة)** وهذا أيضاً قابل للتخريج على وجه يفي به عن على معناها بأن يكون التقدير: لتركبن طبقاً متجاوزاً في الشدة عن طبق آخر دونه، فيكون كل طبق أعظم في الشدة مما قبله **(وقال**

ومنهل وردته عن منهل)(١)

وهذا أيضاً يمكن تخريجه على أن يكون المعنى وردته صادراً عن منهل آخر وهو ظاهر.

(والسادس) من معانيها **(الظرفية كقوله:**

---

(١) الشطر من البحر الرجز، وهو للعجاج في ديوانه ١/ ٢٤١ بلفظ: بمنهل تجبينه عن منهل، وبلا نسبة في لسان العرب ١١/ ٧١٩ (وأل)، والمخصص ١٤/ ٦٧. اهـ. انظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ١١/ ٤٥٣.

٢١ ـ وآسِ سَرَاةَ الحيِّ حَيْثُ لَقِيتَهُمْ، وَلاَ تَكُ عَنْ حَمْلِ الرِّبَاعَةِ وَانِيَا

الرباعة: نجوم الحمالة، قيل: لأن «وَنِيَ» لا يتعدّى إلا بـ «في»، بدليل: ﴿وَلَا تَنِيَا فِي ذِكْرِي﴾ [طه: ٤٢]، والظاهر أن معنى «وَني عن كذا» جاوزه ولم يدخل فيه، و «وني فيه»: دخل فيه وَفَتَر.

السابع: مرادفة «مِن»، نحو: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَعْفُوا عَنِ السَّيِّئَاتِ﴾ [الشورى: ٢٥]، الشاهد في الأولى ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ نَتَقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا﴾ [الأحقاف: ١٦] بدليل: ﴿فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ الْآخَرِ﴾ [المائدة: ٢٧]، ﴿رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا﴾ [البقرة: ١٢٧].

وآس سراة الحي حيث لقيتهم ولا تك عن حمل الرباعة وانيا)(1)

آس السراة أي: أنلهم من مالك واجعلهم في أسوة، يقال أساه بماله مواساة والسراة قال الجوهري: جمع سرى وهو جمع عزيز، وفي «القاموس» اسم جمع والحي بطن من البطون يجتمعون فيجيء بعضهم من بعض **(والرباعة)** بكسر الراء **(نجوم الحمالة)** بفتح الحاء المهملة، وهي ما يتكفل به من دية أو غرامة **(قيل)** وعن في البيت بمعنى في أي: ولا تك وانياً في حمل الرباعة **(بدليل)** قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنِيَا فِي ذِكْرِي﴾ [طه: ٤٢] فعدى فعل الوني بفي فيحمل ما في البيت عليه **(والظاهر)** الفرق بين التعديتين فلا يتأتى الحمل، وذلك **(أن معنى ونى عن كذا جاوزه، ولم يدخل فيه)** فيكون معنى ما في البيت؛ لأنك متجاوز عن الحمل غير داخل فيه **(و)** معنى **(وني فيه دخل فيه وفتر)** وليس هذا المراد من البيت، بأن يكون خطاباً لمن تحمل وفتر في الإعطاء، وإنما هو لمن لم يتحمل أن يتحمل فالمعنيان متغايران، فكيف يحمل أحدهما على الآخر؟!.

(والسابع) من معانيها **(مرادفة من نحو)** قوله تعالى: (﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَعْفُوا عَنِ السَّيِّئَاتِ﴾ [الشورى: ٢٥] **الشاهد في عن الأولى**) ولا شاهد فيها لجواز التعلق بمحذوف أي: يقبل التوبة صادرة عن عباده ونحو: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ نَتَقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا﴾ [الأحقاف: ١٦] وهذه كالأولى أي: يتقبل أحسن ما عملوا صادراً عنهم **(بدليل**: ﴿فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ الْآخَرِ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾ [المائدة: ٢٧]) ولو قال المصنف هنا الآية ليشير إلى أن في بقيتها دليلاً لكان حسناً، وبدليل: ﴿رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا﴾ [البقرة: ١٢٧] وهنا حذف عاطف، وليس من

---

(1) البيت من البحر الطويل، وهو للأعشى في ديوانه ص ٣٧٩، والدرر ٤/ ١٤٥، وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٢٤٧، وجواهر الأدب ص ٣٢٤، وهمع الهوامع ٢/ ٣٠. اهـ. انظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٨/ ٣٥٩.

الثامن: مرادفة الباء، نحو: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣﴾ [النجم: ٣]، والظاهر أنها على حقيقتها، وأن المعنى: وما يَصْدُر قولُه عن هَوًى.

التاسع: الاستعانة، قاله ابن مالك، ومثَّله برَمَيْتُ عَن الْقَوْس، لأنهم يقولون أيضاً: «رَمَيْتُ بالْقَوسِ»، حكاهما الفرّاء، وفيه ردٌّ على الحريري في إنكاره أن يُقال ذلك، إلا إذا كانت القوسُ هي المرميّة؛ وحُكي أيضاً «رميتُ عَلَى القوس».

العاشر: أن تكون زائدة للتعويض من أخرى محذوفة، كقوله [من الطويل]:

٢٢ ـ أَتَجْزَعُ إنْ نَفْسٌ أَتَاهَا حِمَامُهَا فَهَلاً الّتي عَنْ بَيْنِ جَنْبَيْكَ تَدْفَعُ

محاله ولا يخفاك بعد ما قدرناه أنه لا دليل فيما ذكره؛ لأن من متعلقة بفعل التقبل فيه، وفيه ما سلف بتعلق الجار بالمصدر لا بالتقبل على ما مر.

(والثامن) من معانيها **(مرادفة الباء نحو:** ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣﴾) إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ۝٤﴾ [النجم: ٣ ـ ٤] **(والظاهر أنها)** للمجاوزة **(على حقيقتها، أو أن المعنى وما يصدر قوله عن هوى)** وكأنه أشار بالتنكير إلى أن أل في الآية جنسية، فمدخولها في حكم النكرة واستدل بالآية من لم ير الاجتهاد لا نفياً ولا إثباتاً؛ لأن الضمير في أن هو للقرآن.

(والتاسع) من معانيها **(الاستعانة)** كالباء **(قاله ابن مالك، ومثله برميت عن القوس؛ لأنهم يقولون أيضاً رميت بالقوس حكاهما الفرّاء)** ولكن ليس في حكايتهما ما يقتضي الترادف لجواز أن يكون كل من الحرفين على معناه المعروف له، فرميت بالقوس على معنى أن القوس آلة للرمي فالباء للاستعانة ورميت عن القوس على معنى أصدرت الرماية عن القوس، فعن للمجاوزة **(وفيه)** أي: وفيما حكاه الفراء عن العرب من أنه يقال: رميت بالقوس إذا كانت آلة الرمي **(رد على الحريري في إنكاره)** في «درة الغوّاص» **(أن يقال ذلك)** أي: رميت بالقوس **(إلا إذا كانت القوس هي المرمية، وحكى)** الفراء **(أيضاً رميت على القوس.**

العاشر) من معانيها **(أن تكون زائدة للتعويض من أخرى محذوفة كقوله:**

أتجذع إن نفس أتاها حمامها فهلا التي عن بين جنبيك تدفع)[1]

---

(١) البيت من البحر الطويل وهو لزيد بن رزين في جواهر الأدب ص ٣٢٥، وشرح شواهد المغني ١/ ٤٣٦، وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٢٤٨، وخزانة الأدب ١٠/ ١٤٤. اهـ. انظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٤/ ٣١٣.

قال ابن جنِّي: أراد: فهلاً تدفع عن التي بين جنبيك، فحُذِفت «عن» من أول الموصول، وزيدت بعده.

الوجه الثاني: أن تكون حرفاً مَصْدَرياً، وذلك أن بني تميم يقولون في نحو: «أعجبني أن تَفْعَلَ»: عَنْ تَفْعَلَ، قال ذو الرمّة [من البسيط]:

٢٣ ـ أَعَنْ تَرَسَّمْتَ مِنْ خَرْقَاءَ مَنْزِلَةً   مَاءُ الصَّبَابَةِ مِنْ عَيْنَيْكَ مَسْجُومُ

يقال: «ترسَّمْتُ الدار» أي: تأمّلتها، وسَجَم الدمْعُ: سال، وسَجَمَتْهُ العينُ: أسالَتْهُ، وكذا يفعلون في «أنَّ» المشددة؛ فيقولون: أَشْهَدُ عَنَّ محمداً رسُولُ الله، وتسمى عَنْعَنَةَ تميم.

الثالث: أن تكون اسماً بمعنى «جانب»، ....

الحمام بكسر الحاء قضاء الموت وقدره (**قال ابن جني: أراد فهلا تدفع عن التي بين جنبيك، فحذفت عن من أوّل الموصول وزيدت بعده**) وظاهر كلام المصنف أن شرط زيادتها التعويض، وإلا لم يقيد وكذا ظاهر كلام ابن مالك في «التسهيل» ووقع في تفسير الثعلبي أنهم اختلفوا في تفسيره قوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَنفَالِ﴾ [الأنفال: ١] فقيل: عن علمها وقيل من الأنفال، وقيل: عن صلة وبذلك قرأ ابن مسعود، وأصل الخلاف أنه هل المراد بالسؤال سؤال الاستخبار أو سؤال الاستعطاف؟ فقد رأيت ما حكاه من أن بعضهم ذهب إلى أنها زائدة، وليس هناك تعويض.

(**الوجه الثاني**) من أوجه عن الثلاثة (**أن تكون حرفاً مصدرياً، وذلك أن بني تميم يقولون في أعجبني أن تفعل عن تفعل، قال ذو الرمة:**

أعن ترسمت من خرقاء منزلة   ماء الصبابة من عينيك مسجوم[1]

يقال توسمت الدار أي: تأملتها) قال الجوهري: والخرقاء صاحبة ذي الرمة وهي من عامر بن ربيعة بن عامر بن صعصعة (**وسجم الدمع سال وسجمته العين أسالته، وكذلك يفعلون في أن المشددة فيقولون: أشهد عن محمداً رسول الله، وتسمى عنعنة تميم.**

الثالث) من أوجه عن (**أن تكون اسماً بمعنى جانب**) وعليه سؤال معروف، وهو أن الكلمة إنما تعد حرفاً واسماً إذا اتحد أصل معنييهما، والجانب ليس بمعنى المجاوزة، وجوابه أن

---

(١) البيت من البحر البسيط، وهو لذي الرمة في ديوانه ص ٣٧١، والجنى الداني ص ٢٥٠، وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٣٥٦، وشرح المفصل ١٠/ ١٦. اهـ. انظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٧/ ٢٠٤.

وذلك يتعيّن في ثلاثة مواضع:

أحدها: أن يدخل عليها «مِنْ»، وهو كثير كقوله [من الكامل]:

٢٤ ـ فَلَقَدْ أَرَانِي لِلرِّمَاحِ دَرِيئَةً ... مِنْ عَنْ يَمِينِي تَارَةً وَأَمَامِي

ويحتملُه عندي: ﴿ثُمَّ لَآتِيَنَّهُم مِّنۢ بَيۡنِ أَيۡدِيهِمۡ وَمِنۡ خَلۡفِهِمۡ وَعَنۡ أَيۡمَٰنِهِمۡ وَعَن شَمَآئِلِهِمۡۖ﴾ [الأعراف: ١٧] فتقدَّر معطوفة على مجرورِ «من»، لا على «من» ومجرورها؛ ....

الزمخشري ذكر في «المفصل» أن معنى جلس عن يميني أنه جلس متراخياً بدنه عن بدني في المكان الذي بحيال يميني، فعلى هذا معنى جلست من عن يمينه جلست من جانب، وموضع متجاوز عن بدنه حاصل بحيال يمينه، فيكون المراد بالجانب الجهة التي جاوزت بدنه لا مطلق الجهة فيتحد أصل معني عن (**وذلك متعين في ثلاثة مواضع**:

أحدها أن تدخل عليها من وهو كثير كقوله:

فلقد أراني للرماح دريئة ... من عن يميني تارة وأمامي)[(١)]

الدريئة حلقة يتعلم عليها الطعن، قال عمرو بن معد يكرب:

ظللت كأني للرماح دريئة ... أقاتل عن أبناء حزم وفرت[(٢)]

قال الأصمعي: هي مهموزة كذا في «الصحاح» (**ويحتمله عندي** ثم ﴿لَآتِيَنَّهُم مِّنۢ بَيۡنِ أَيۡدِيهِمۡ وَمِنۡ خَلۡفِهِمۡ وَعَنۡ أَيۡمَٰنِهِمۡ وَعَن شَمَآئِلِهِمۡۖ﴾ [الأعراف: ١٧] **فتقدير**) عن (**معطوفة على مجرور من**) الأول أو الثاني على الخلاف المعروف (**لا على من ومجرورها**) كما هو ظاهر كلام الجماعة، قال الزمخشري: فإن قلت: كيف قيل من بين أيديهم ومن خلفهم بحرف الابتداء عن أيمانهم وعن شمائلهم بحرف المجاوزة؟ قلت: المفعول فيه عدي إليه الفعل نحو تعديه إلى المفعول به فكما اختلفت حروف التعدية في ذاك اختلف في هذا، وكانت لغة فيؤخذ ولا يقاس وإنما يفتش عن صحة موقعها فقط، فلما سمعناهم يقولون: جلس عن يمينه وعلى يمينه وعن شماله وعلى

---

(١) البيت من البحر الكامل، وهو لقطري بن الفجاءة في ديوانه ص ١٧١، وخزانة الأدب ١٠/ ١٥٨، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٥٥، والأشباه والنظائر ٣/ ١٣. اهـ. انظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ج٧/ ٣٠٣.

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو لعمرو بن معديكرب في ديوانه ص ٧٣، ولسان العرب ١/ ٧٤ (درأ)، وبلا نسبة في كتاب العين ٨/ ٥٩، ومجمل اللغة ٢/ ٢٦٤. اهـ. انظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ١/ ٥٤٣.

و «مِنْ» الداخلةُ على «عن» زائدة عند ابن مالك، ولابتداء الغاية عند غيره. قالوا فإذا قيل: «قَعَدْتُ عَنْ يَمِينِهِ» فالمعنى في جانب يمينه، وذلك محتمل للملاصقة ولخلافها، فإن جئت بـ «مِنْ» تعيَّن كونُ «القُعُود» ملاصِقاً لأوّل الناحية.

والثاني: أن يدخل عليها «على»، وذلك نادر، والمحفوظ منه بيت واحد، وهو قوله [من الطويل]:

٢٥ ـ على عَنْ يَميني مَرَّت الطَّيْرُ سُنَّحاً [وكَيْفَ سُنُوحٌ وَالْيَمِينُ قَطِيعُ؟]

شماله، قلنا: معنى على يمينه أنه تمكن من جهة اليمين تمكن المستعلي من المستعلى عليه، ومعنى عن يمينه أنه جلس متجافياً عن صاحب اليمين منحرفاً عن يمينه غير ملاصق له، ثم كثر حتى استعمل في المتجافي وغيره ونحوه من المفعول به قولهم: رميت عن القوس وعلى القوس ومن القوس؛ لأن السهم يبعد عنها ويستعليها إذا وضع على كبدها للرمي ويبتدي الرمي منهما، وكذلك قالوا: جلست بين يديه وخلفه؛ لأنهما ظرفان للفعل ومن بين يديه ومن خلفه؛ لأن الفعل يقع في بعض الجهتين كما تقول: جئته من الليل تريد بعض الليل، هذا كلامه وانظر قوله: إن المفعول فيه اختلفت فيه حروف التعدية كاختلافها في المفعول به فهو محل وتأمّل.

(**ومن الداخلة على عن زائدة عند ابن مالك**) ولكن يلزم زيادتها في الإيجاب داخلة على المعرفة، وغير الأخفش من البصريين يأبون ذلك لكن ابن مالك يقول بمذهب الأخفش والكوفيين في المسألة (**ولابتداء الغاية عند غيره، قالوا: فإذا قيل قعدت عن يمينه فالمعنى في جانب يمينه، وذلك محتمل للملاصقة ولخلافها؛ فإن جئت بمن تعين كون القعود ملاصقاً لأول الناحية**)؛ لأن ابتداء الغاية يقتضيه.

(**والثاني**) من المواضع التي تتعين فيها الاسمية (**أن تدخل عليها على**) فلا تكون حرفاً، لأن حرف الجر لا يدخل على مثله إلا للتأكيد في الضرورة، وليس هذا منه (**وذلك نادر والمحفوظ منه بيت واحد وهو قوله:**

على عن يميني مرت الطير سنحاً)[1]

ولم أر من أنشده تاماً والسنح جمع سانح كركع وراكع، والسانح ما ولاك ميامنه والبارح ما ولاك مياسره، والعرب تتفاءل بالأول وتتشاءم بالثاني.

---

(١) صدر بيت من البحر الطويل، عجزه: وكيف سنوح واليمين قطيع، وهو بلا نسبة في الجنى الداني ص ٢٤٣، وخزانة الأدب ١٠/ ١٥٩، وشرح شواهد المغني ١/ ٤٤٠. اهـ، انظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٤/ ٣٦٥.

الثالث: أن يكون مجرورُها وفاعلُ مُتعلَّقها ضَمِيرينِ لمسمًّى واحد، قاله الأخفش، وذلك كقوله امرىء القيس [من الطويل]:

٢٦ ـ وَدَعْ عَنْكَ نَهْباً صِيحَ في حُجُرَاتِهِ
[وَلَكِنْ حَدِيثاً مَا حَدِيثُ الرَّوَاحِلِ]

وقول أبي نُوَاس [من البسيط]:

٢٧ ـ دَعْ عَنْكَ لَوْمِي فَإنَّ اللَّوْمَ إغْرَاءُ
[وَدَاوِنِي بالَّتي كَانَتْ هِيَ الدَّاءُ]

وذلك لئلا يؤدّي إلى تعدي فعل المضمر المتَّصِل إلى ضميره المتَّصل، وقد تقدَّم الجوابُ عن هذا. وممَّا يدلُّ على أنها ليست هنا اسماً أنه لا يصحُّ حلولُ الجانب محلَّهَا.

(والثالث) من محل تعين اسميتها **(أن يكون مجرورها وفاعل متعلقها)** بفتح اللام **(ضميرين لمسمى واحد، قاله الأخفش وذلك كقول امرىء القيس؛**

دع عنك نهبا صيح في حجراته) ولكن حديثاً ما حديث الرواحل[1]

الحجرات بفتح الحاء المهملة والجيم النواحي جمع حجرة، مثل جمرة وجمرات **(وقول أبي نواس)** بواو لا همزة.

(دع عنك لومي فإن اللوم إغراء) وداوني بالتي كانت هي الداء[2]

فهي من ذلك اسم لا حرف **(وذلك لئلا يؤدي إلى تعدي فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل)** في غير باب ظن وما حمل عليه، كما تقول فرحت بي وفرحت بك وهو ممتنع **(وقد تقدم الجواب عن هذا)** في على، وهو إما على التعليق بمحذوف أي: دع عنك تركاً ناشئاً عنك، وإما أن يخرج على تعلق الحرف بمضاف أي: دع عن نفسك **(ومما يدل على أنها ليست هنا اسماً أنها لا يصح حلول الجانب محلها)** وقد مرت المنازعة في مثله بأن ما كان بمعنى شيء لا يلزم أن يصح حلوله محله.

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ص ٩٤، وخزانة الأدب ١٠/ ١٥٩، وشرح شواهد المغني ١/ ٤٤٠، وبلا نسبة في الجنئ الداني ص ٢٤٤. اهـ. انظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٦/ ٤٧٩.

(٢) البيت من البحر البسيط، وهو لأبي نواس في ديوانه ١/ ٢١، وخزانة الأدب ١١/ ٤٣٤، وبلا نسبة في لسان العرب ٨/ ١٨٤ (شفع). اهـ. انظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ١/ ٣١.

● **(عَوْضُ) ظَرْفٌ لاستغراق المستقبل** مثل «أبداً» إلا أنه يختصُّ بالنفي، وهو مُعْرَب إن أضيف، كقولهم: «لا أفْعَلُهُ عَوْضَ العَائِضِينَ»، مبنيٌّ إن لم يُضف، وبناؤه إمّا على الضمّ كـ «قبلُ»، أو على الكسر كـ «أمْسِ»، أو على الفتح كـ «أيْنَ». وسُمِّيَ الزمانُ «عَوْضاً» لأنه كلما مضى جزء منه عوضه جزء آخر، وقيل: بل لأن الدهر في زعمهم يسلب ويُعوِّض، واختلف في قول الأعشى [من الطويل]:

٢٨ - رَضِيعَيْ لِبَانِ ثَدْيِ أُمٍّ، تَحَالَفَا بِأَسْحَمَ دَاجٍ عَوْضُ لاَ نَتَفَرَّقُ

(عوض)

(ظرف) موضوع **(لاستغراق)** الزمن **(المستقبل مثل أبداً إلا أنه مختص بالنفي)** وهذا في غالب الأمر وإلا فقد يستعمله معرباً في الاستقبال بلا نفي يقال: افعل ذاك من ذي عوض أي: فيما يستقبل وقد يستعمل مبنياً في المضي بلا نفي أيضاً كقوله:

ولولا دفاعي من عفاق ومشهدي(١)
هوى بعقاق عوض عنقاء مغرب

في «الصحاح» العقاق كالقلاص الحوامل من كل حافر، ولا أدري هل هذا هو المراد هنا أو لا؟ والعنق الداهية وهي في الأصل طائر عظيم معروف الاسم مجهول الجسم **(وهو معرب إن أضيف كقولهم: لا أفعله عوض العائضين)** فإن قيل: سيأتي أن في عوض لغة بالفتح عند عدم الإضافة، فمن أين لنا في هذه الفتحة الموجودة عند الإضافة أنها فتحة إعراب لا فتحة بناء؟ قلت أجاب المصنف عنه في حواشي «التسهيل» بأنا قلنا بذلك لاتفاقهم على الفتح عند الإضافة واختلافهم فيه بدونها **(مبني إن لم يضف)** لقطعه عن الإضافة لفظاً لا معنى.

(وبناؤه إما على الضم كقبل أو على الكسر كأمس أو على الفتح كأين، وسمي الزمان عوضاً لأنه كلما مضى منه جزء عوّضه جزء آخر) هكذا قال ابن جني في «التنبيه» على شكل الحماسة، إنما سموا الدهر عوض، لأنه من التعويض وذلك أنه كلما مضى جزء من الدهر خلفه آخر من بعده، فكان الثاني عوض من الأول **(وقيل: بل؛ لأن الدهر في زعمهم)** بضم الزاي وفتحها وكسرها، والمراد به هنا القول الباطل **(يسلب ويعوض واختلف في قوله الأعشى:**

لعمري لقد لاحت عيون كثيرة إلى ضوء نار في بقاع تحرق

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو بلا نسبة في الخزانة ٧/ ١٢٩. اهـ. انظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ١/ ٢٠٨.

فقيل: ظرف لتفرق، ....

تشب لمقرورين يصطليانها ... وبات على النار الندى والمحلق(١)
رضيعي لبان ثدي أم تحالفا ... بأسحم داج عوض لا نتفرق)(٢)

وقد مر إنشاد البيتين الأولين في حرف الباء، وأن المراد بالمقرورين الندى والمحلق، وما أحسن عطفه على الندى ففيه إشارة إلى أنهما متصاحبان متشاركان في الإلفة، حتى كأنهما من جنس واحد ضجيعان لا يفارق أحدهما الآخر، بل قد أثبت لهما في البيت الثالث الأخوة المقتضية للالتئام والتضامن وحسن الإلفة.

قال شارح «اللباب» ورضيعي لبان حال من الندى والمحلق، ولا بد في قوله ثدي أم من تقدير حرف جر أي: من ثدي أم وهو يتعلق برضيعي، قلت لا حاجة إلى تقدير الجار فإن رضع يتعدى بنفسه، يقال رضع الصبي أمه ورضع ثديها فتقدر ناصباً للثدي أي: رضعا ثدي أم ولا إشكال، قال: ويجوز أن يقرأ بالكسر على أنه بدل من لبان، واللبان بكسر اللام لبن المرأة خاصة، قيل: وعنى بأسحم داج الليل والباء ظرفية أي: تحالفا في ليل شديد السواد، وقيل: هو الرحم أي: تحالفا في ظلمة الأحشاء قبل الولادة، وقيل: هو الرماد أي: تحالفا عند الرماد اهـ قلت: وقيل: إن المراد بالأسحم الداجي زق الخمر وللعرب عادة في التعاقد عند الشراب بذلك (**فقيل: ظرف لتنفرق**) وقد يقال: هذا مبني على أن لا ليس لها الصدر، وأما على القول بأن لها الصدر مطلقاً أو إذا وقعت في نحو جواب القسم وهو الصحيح فلا يتأتى تعليق عوض بنتفرق، وقد يجاب عن ذلك بما قاله الرضي: وهو أن الجملة القسمية قد تحذف لكون ظرف من معمولات الفعل الواقع جواباً دالاً عليها نحو لا أفعله عوض قال: وإنما كان كذلك لكثرة استعمال عوض في القسم مع أن معناه أبداً أو البتة، ففيه من التأكيد ما يفيد فائدة القسم، ولأجل فائدته قد يقدم على عامله قائماً مقام الجملة القسمية، وإن كان عامله مقترناً بحرف يمتنع عمله فيما تقدمه كنون التأكيد، وما يقال عوض لآتينك وعوض ما آتيك لغرض سد مسده القسم هذا كلامه، وعليه فيمكن أن يقال: إن قوله لا نتفرق جواب لقسم محذوف سد مسده عوض، فلا ضير إذن في تقدمه لهذا الغرض مع وجود لا غير إن جعل هذا الجواب كقسم مقدر مع وجود فعل قسمي ملفوظ به، يمكن أن يكون هذا جواباً له خلاف الظاهر.

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو للأعشى في ديوانه ص ٢٧٥، والأغاني ٩/ ١١١، وبلا نسبة في الاشتقاق ص ٢٤٠، والإنصاف ١/ ٤٠١. اهـ. انظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٥/ ١٥٢.

وقال ابن الكلبي: قَسَم، وهو اسم صنم كان لبكر بن وائل، بدليل قوله [من الوافر]:

٢٩ ـ حَلَفْتُ بِمَائِرَاتٍ حَوْلَ عَوْضٍ وَأَنْصَابٍ تُرِكْنَ لَدَى السَّعِيرِ

والسعير: اسم لصنم كان لعنزة، انتهى. ولو كان كما زعَمَ لم يتَّجِه بناؤه في البيت.

(وقال ابن الكلبي قسم وهو اسم صنم كان لبكر بن وائل بدليل قوله:

حلفت بمائرات حول عوض وأنصاب تركن لدى السعير)(١)

مائرات صفة لمحذوف أي: بدماء مائرات أي: متموّجات والأنصاب جمع نصب بضم النون وإسكان الصاد المهملة، وقد تضمان وهو ما نصب ليعبد من دون الله **(والسعير اسم لصنم كان لعنزة)** بعين مهملة ونون وزاي مفتوحات، وهو أبو حي من ربيعة يقال له: عنزة بن أسد بن ربيعة بن نزار **(اهـ)** كلام ابن الكلبي **(ولو كان كما زعم لم يتجه بناؤه في البيت)** ويمكن أن يصحح كلام ابن الكلبي بأن يكون معنى قوله: إن عوض قسم أنه ساد مسد القسم كما تقدم، فأطلق عليه أنه قسم بهذا الاعتبار وبناؤه حينئذٍ متجه؛ لأنه ظرف مقطوع عن الإضافة وتقديمه على عامله لغرض جعله قائماً مقام الجملة القسمية، فإن قلت: قوله وهو اسم صنم يأبى ذلك قلت: إنما يأباه أن لو كان الضمير عائداً على عوض بقيد كونه ظرفاً سد مسد القسم، وهو ممنوع بل هو عائد على عوض لا باعتبار هذا القيد بل باعتبار لفظه فقط، ويكون هذا من باب الاستخدام المعروف في فن البديع، وهو أن يراد بلفظ له معنيان أحدهما ثم يراد بضميره المعنى الآخر، أو يراد بأحد ضمير فيه أحد المعنيين ثم بالضمير الآخر المعنى الآخر، والأول كقوله:

إذا نزل السماء بأرض قوم رعيناه وإن كانوا غضابا(٢)

وما نحن فيه من هذا القسم كما أشرنا إليه والله أعلم.

---

(١) البيت من البحر الوافر، وهو لرشيد بن رميض العنزي في لسان العرب ٣٦٦ (سعر)، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٧/ ١٤٠، وشرح شواهد المغني ١/ ٤٤٢. اهـ. انظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٣/ ٥٧٢.

(٢) البيت من البحر الوافر، وهو لمعود الحكماء (معاوية بن مالك) في لسان العرب ١٤/ ٣٩٩ (سما)، وللفرزدق في تاج العروس (سما)، وبلا نسبة في مقاييس اللغة ٣/ ٩٨. اهـ. انظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ١/ ٩٩.

● (عسى) فعلٌ مطلقاً، لا حَرْفٌ مطلقاً خلافاً لابن السرَّاج وثَعْلب، ولا حين يتَّصل بالضمير المنصوب كقوله [من الرجز]:

(عسى)

(فعل مطلقاً) لكنه فعل غير منصرف لتضمنه معنى الحرف أي: إنشاء الطمع والرجاء كلعل والإنشاآت في الأغلب من معاني الحروف، والحروف لا يتصرف فيها، وأما الفعلية نحو بعت والاسمية نحو أنت حر فمعنى الإنشاء عارض فيهما، وحكى ابن ظفر في شرح «المقامات» عسيت أعسى قال الليلي وعلى هذا فيقال: عاس، وقال العماني في شرح «الفصيح» وزعم بعضهم أنه يقال: عسى يعسو وعسى يعسى فيكون على هذا متصرفاً، ومما اعتقب الباء والواو على لامه وفي «حلى العلى» لعبد الدائم القيرواني لا يقال: من عسيت يفعل ولا فاعل إلا أن أبا زيد حكى عس، قال وقد قال المعري:

فإن مثلي بهجران القريض عس[1]

قال الليلي إنما عس هنا بمعنى خليق.

قال المصنف: وقد وقع هذا الوهم بعينيه لابن مالك في «التسهيل» وذلك لأنه قال في باب التعجب: شذ قولهم ما أعساه بكذا وأعس به بمعنى ما أحقه وأحقق به، وهذا أشد في الغلط؛ لأنه معترف بالمعنى مع توهمه أن الفعل جامد وأنه عسى التي للمقاربة (**لا حرف مطلقاً خلافاً لابن السراج وثعلب**) وحكاه الرضي عن الزجاج، قال وزعم أنه حرف لما رأى من عدم تصرفه، وكونه بمعنى لعل قال: وإيصال الضمير المرفوع به يدفع ذلك إلا أن يعتذر عن ذلك بما اعتذر به أبو علي في ليس، قلت: يشير بذلك إلى أن أبا علي ذهب في أحد قوليه إلى أن ليس حرف محتجاً بأنها لو كانت فعلاً محققاً من فعل كصيد في صيد لعادت حركة الياء عند اتصال الضمير كصيدت، وأجيب بأن ذلك لمفارقته إخوانه في عدم التصرف، قال الفارسي: وأما إلحاق الضمير به في لست ولستما فلشبهه بالفعل؛ لكونه على ثلاثة أحرف، وبمعنى ما كان وكونه رافعاً وناصباً كما ألحق الضمير بهات فقيل: هاتيا هاتوا هاتي مع كونه اسم فعل، لقوّة مشابهته للأفعال لفظاً فينقل ذلك إلى عسى حذوا القذة بالقذة (**ولا**) حرف (**حين يتصل بالضمير المنصوب كقوله**):

---

(١) البيت من البحر البسيط، ولم أجده.

٣٠ ـ [تَقُولُ بِنْتِي: قَدْ أَنَى أَنَاكَا]، يَا أَبَتَا، عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَا

خلافاً لسيبويه، حكاه عنه السيرافي، ومعناه التَّرَجِّي في المحبوب والإشفاق في المكْروه، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٦].

وتستعمل على أوجه:

أحدها: أن يقال: «عَسى زَيْدٌ أن يقومَ» واختُلِف في إعرابه على أقوال:

أحدها ـ وهو قول الجمهور ـ أنه مثل: «كان زيد يقوم»، واستشكل بأن الخبر ......

يا أبتا علك أو عساكا(١)

خلافاً لسيبويه)؛ فإنه في هذه الحال عامل عمل لعل (**حكاه عنه السيرافي**) قال ابن قاسم: وضعف بأن فيه اشتراك فعل وحرف في لفظ واحد قلت: وليس بذاك (**ومعناه الترجي في المحبوب والإشفاق**) أي: الخوف (**في المكروه، وقد اجتمعا في قوله تعالى:** ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٦]) فالأولى للترجي والثانية للإشفاق بحسب ما في نفس الأمر أي: إن ما كرهتموه ينبغي أن ترجوه فهو خير، وما أحببتموه ينبغي أن تشفقوا منه فهو شر، وذلك أنهم كرهوا الغزو وفيه إحدى الحسنيين، إما الظفر والغنيمة وإما الشهادة والجنة، وأحبوا القعود عن الغزو وفيه الذل والفقر وحرمان الغنيمة والأجر، والمفهوم من كلام الجزولي وابن الحاجب أن معناه رجاء دنو الخير فإذا قلت: عسى مريضي أن يشفى دل على أنك ترجو قرب شفائه، ونازع الرضي في ذلك قائلاً ليس عسى متعيناً بالوضع للطمع في حصول مضمونه مطلقاً سواء ترجى عن قرب أو بعد مدة مديدة تقول: عسى الله أن يدخلني الجنة وعسى النبي أن يشفع لي، فإذا قلت: عسى زيد أن يخرج فهو بمعنى لعله يخرج ولا دنو في لعل اتفاقاً (**ويستعمل على أوجه:**

أحدها أن يقال عسى زيد أن يقوم، واختلف في إعرابه على أقوال:

أحدها وهو قول الجمهور أنه مثل كان زيد يقوم) فيكون عسى فعلاً ناقصاً ناسخاً للابتداء، وزيد مرفوع بها على أنه اسمها وأن يقوم في محل نصب بها على أنه الخبر (**واستشكل بأن الخبر**

---

(١) الشطر من بحر الرجز، وهو لرؤبة في ملحقات ديوانه ص ١٨١، وخزانة الأدب ٥/ ٣٦٢، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٣٣٦، والجنى الداني ص ٤٤٦. اهـ.

في تأويل المصدر، والمخبَر عنه ذات، ولا يكون الحدثُ عينَ الذات؛ وأجيبُ بأمور، أحدها: أنه على تقدير مضاف: إما قبل الاسم، أي عسى أمرُ زيدٍ القيام، أو قبل الخبَر أي: عسى زيدٌ صاحبَ القيام، ومثله ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٧٧]، أي: ولكنَّ صاحبَ البر مَنْ آمن بالله، أو ولكن البِرَّ بِرُّ مَنْ آمن بالله؛ والثاني أنه من باب: «زَيْدٌ عَدْل، وَصَوْم»، ومثلُه: ﴿وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ﴾ [يونس: ٣٧]؛ والثالث أنَّ «أنْ» زائدة لا مصدرية، وليس بشيء، لأنها قد نصبت، ولأنها لا تسقط إلا قليلاً.

والقول الثاني: أنها فعل متعدٍّ بمنزلة «قارَبَ» معنًى ....

في تأويل المصدر) وهو حدث (والمخبر عنه) وهو زيد (ذات، ولا يكون الحدث عين الذات وأجيب بأمور:

أحدها أنه على تقدير مضاف إما قبل الاسم أي: عسى أمر زيد القيام) فيكون من باب الخبر عن اسم المعنى باسم معنى فلا إشكال (أو قبل الخبر أي: عسى زيد صاحب القيام) فيكون من قبيل الإخبار عن الذات بوصف صادق عليها، كما في زيد قائم فلا إشكال أيضاً (ومثله) في حذف المضاف من الأول أو الثاني (﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٧٧] أي: ولكن صاحب البر) من آمن بالله، فحذف المضاف من الأول (أو لكن البر من آمن بالله) فحذف المضاف من الثاني غير أن هذا الجواب فيه تكلف، إذ لم يظهر هذا المضاف المقدر يوماً من الدهر لا في الاسم، ولا في الخبر والتنظير بالآية ليس في موقعه لأنها تركيب واحد جزئي حذف فيه المضاف للقرينة، والمتكلم فيه تركيب كلي ينطبق على ما لا ينحصر من الجزئيات؛ إذ ليس الكلام في عسى زيد أن يقوم بخصوصه بل فيه، وفي أمثاله نحو: عسى عمرو أن يذهب، وعسى خالد أن يجيء وعسى بكر أن يتوب إلى غير ذلك مما لم يدخل تحت حصر، فإذاً حذف المضاف في الجميع بحيث لا يظهر في جزء واحد من تلك الجزئيات فيه بعد.

(والثاني أنه من باب زيد عدل وصوم، ومثله ﴿وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ﴾ [يونس: ٣٧]) وهذا إن أريد أنه من الإخبار بالمصدر عن اسم العين على جهة المبالغة، فتخريج الآية على ذلك غير جيد، لما يلزم عليه من تعلق النفي بالمبالغة، فلا ينتفي أصل المعنى وقد تقدم البحث فيه.

(والثالث أن أن زائدة لا مصدرية) فيرتفع المحذور إذ الأخبار في ذلك كما في زيد يقوم (وليس بشيء؛ لأنها قد نصبت) والزائد لا ينصب وهذا إنما يتمشى على قول غير الأخفش، وإلا فهو يراها ناصبة كما تقدم (ولأنها لا تسقط إلا قليلاً) وليس هذا شأن الزائد، وللخصم أن يقول: كم من زائد يلزم فلم يكن عدم سقوطه مؤثراً في زيادته.

(والقول الثاني) في إعراب مثل عسى زيد أن يقوم (أنها فعل فتعد بمنزلة قارب معنى

وعملاً، أو قاصِرٌ بمنزلة «قَرُبَ مِنْ أن يفعل»، وحُذِفَ الجارُّ توسُّعاً، وهذا مذهبُ سيبويه والمبرد.

والثالث: أنها فعلٌ قاصِر بمنزلة «قرُبَ»، و «أن يفعل»: بدلُ اشتمال من فاعلها، وهو مذهب الكوفيّين، ويردُّهُ أنه حينئذٍ يكونُ بدلاً لازماً تتوقَّفُ عليه فائدة الكلام، وليس هذا شأن البدل.

والرابع: أنها فعلٌ ناقص كما يقول الجمهور، و «أنْ» والفعلُ بدلُ اشتمال كما يقول الكوفيّون، وأنَّ هذا البدل سدَّ مَسَدَّ الجزأين كما سدَّ مسدَّ المفعولين في قراءة حمزة رحمه الله ﴿وَلاَ تَحْسَبَنْ الَّذِينَ كَفَرُوا أنمَا نُمْلِي لَهُمْ خيْرٌ﴾ [آل عمران: ١٧٨] بالخطاب، واختارَهُ ابنُ مالك.

وعملاً) فزيد فاعل أيضاً بعسى، وأن يقوم مفعول به كما في قولك قارب زيد القيام **(أو)** فعل **(قاصر بمنزلة قرب من أن يفعل)** فزيد فاعل أيضاً بعسى ومن أن يفعل متعلق به **(وحذف الجار توسعاً)** كما في قولك: عجبت أن يفعل أي: من أن يفعل **(وهذا مذهب سيبويه والمبرد)** قال الرضي: وفيه نظر إذ لم يثبت في عسى معنى المقاربة لا وضعاً ولا استعمالاً كما مر.

(و) القول **(الثالث أنها فعل قاصر بمنزلة قرب وأن والفعل بدل اشتمال من فاعلها وهو مذهب الكوفيين، ويردّه أنه حينئذٍ يكون بدلاً لازماً تتوقف عليه فائدة الكلام وليس هذا شأن البدل)** ولهم أن يقولوا: أي مانع يمنع من أن البدل قد يكون لازماً مع وقوع مثل ذلك في بعض التوابع كوصف مجرور رب إذا كان ظاهراً، والبدل أولى بذلك؛ لأنه المقصود قال الرضي: والذي أرى أن هذا يعني قول الكوفيين وجه قريب، فيكون في نحو: يا زيدون عسى أن تقوموا قد جاء بما كان بدلاً من الفاعل مكان الفاعل، والمعنى أيضاً يساعد ما ذهبوا إليه، لأن عسى بمعنى يتوقع ويرجى قيامه، وإنما غلب فيه بدل الاشتمال؛ لأن فيه إجمالاً وتفصيلاً كما مر في باب البدل، وفي إبهام الشيء ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشيء في النفس كما مر في ضمير الشأن، ولم يحك عنهم أن عسى بمعنى قرب كما حكاه المصنف.

(و) القول **(الرابع أنها فعل ناقص كما يقول الجمهور، وأن والفعل بدل اشتمال كما يقول الكوفيون، وأن هذا البدل سد مسد الجزأين)** اللذين يطالبهما هذا الفعل الناقص **(كما سد مسد المفعولين في قراءة حمزة رحمه الله تعالى،** ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوٓا أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ﴾ [آل عمران: ١٧٨] **بالخطاب)** في تحسبن وفتح السين منه، وقد مر الكلام عليه في أن المفتوحة المخففة **(واختار ابن مالك**

الاستعمال الثاني: أن تُسند إلى «أنْ» والفعل، فتكون فعلاً تامّاً، هذا هو المفهوم من كلامهم، وقال ابن مالك: عندي أنها ناقصة أبداً، ولكن سَدَّت «أنْ» وصلتها في هذه الحالة مسدَّ الجزأين كما في: ﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓاْ﴾ [العنكبوت: ٢]، إذ لم يقل أحد: إن«حَسِبَ» خرجَتْ في ذلك عن أصلها.

الثالث والرابع والخامس: أن يأتي بعدها المضارع المجرّد، أو المقرون بالسين، أو الاسمُ المفرد، نحو: «عَسَى زَيْدٌ يَقُومُ»، و «عَسَى زَيْدٌ سَيَقُومُ»، و «عَسى زيد قائماً» والأول قليل كقوله [من الوافر]:

الاستعمال الثاني) من الأوجه التي تستعمل عليها أن تسند إلى أن والفعل نحو: عسى أن يقوم زيد، (**فتكون فعلاً تاماً هذا المفهوم من كلامهم**) قال المصنف في حواشي «التسهيل» اعلم أن ظن لم تحتج إلى المفعولين في نحو: ظننت زيداً قائماً من حيث هما مفعولان، بل من حيث إن وضعها للدلالة على التعلق بالشيء على صفة، وذلك لا يتأتى إلا بين شيئين فتارة يكون هذان الشيآن مفعولين كالمثال، وتارة يكون في ضمن مفعولين واحد نحو: ظننت أن زيداً قائم وبهذا تعلم صحة قول سيبويه في أنه لا يحتاج إلى تقدير شيء آخر، وكذلك القول في عسى فإنها موضوعة لرجاء شيء على صفة، فتارة لا يدخل عليهما عامل سواها فتؤثر في لفظ أولهما، ومحل ثانيهما وتارة تدخل أن عليهما فتؤثر فيهما، وتكتفي عسى بهما فإن قيل: فأجز عسى قيام زيد وظننت قيام زيد، لما ذكرت فقد يقال: إنه لما كان المضاف إليه غير معتمد لذاته، وإنما يؤتى به لغيره، وكانت هذه الأفعال مستدعية في المعنى لاسمين ينعقد بينهما ما أريد بهما من المعنى شرطوا استقلال كل منهما بنفسه، وأن لا يكون أحدهما كالتتمة للآخر فتكون كأنها إنما طلبت شيئاً واحداً كما أن قام غلام زيد إنما طلب شيئاً واحداً، وجاء الآخر تتمة لذلك إلى هنا كلامه (**وقال ابن مالك: عندي أنها ناقصة أبداً، ولكنها سدت أن وصلتها في هذه الحالة مسد الجزأين كما في** ﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓاْ﴾ [العنكبوت: ٢] **إذ لم يقل أحد إن حسب خرجت في ذلك عن أصلها، فكذلك عسى لا تخرج عن أصلها**) في مثل وعسى أن تكرهوا بل يقال في الموضعين: سدت أن وصلتها مسد الجزأين، ولا فرق بين الاستعمالات الباقية.

(**الثالث والرابع والخامس أن يأتي بعدها**) الفعل (**المضارع المجرد**) من أن حملاً لها على كاد (**أو المقرون بالسين**) لمشاركتها لأن في الدلالة على الاستقبال (**أو الاسم المفرد**) لتضمن عسى معنى كان فأجريت في الاستعمال (**نحو عسى زيد يقوم وعسى زيد سيقوم وعسى زيد قائماً**) وهذه الأمثلة على ترتيب ما ذكره من الاستعمالات الثلاثة الممثل لها (**والأول قليل كقوله**:

٣١ ـ عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتَ فِيهِ ... يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ

والثالث أَقَلّ كقوله [من الرجز]:

٣٢ ـ أَكْثَرْتَ فِي اللَّوْمِ مُلِحًّا دَائِما ... لا تُكْثِرَنْ إِنِّي عَسِيتُ صَائِما

وقولهم في المثل: «عسى الْغُوَيْرُ أَبْؤُساً» كذا قالوا، والصوابُ أنهما مما حذف فيه الخبر، أي: «يكون أَبْؤُساً»، و «أكون صائماً»، لأن في ذلك إبقاء لها على الاستعمال الأصلي، ....

عسى الكرب الذي أمسيت فيه ... يكون وراءه فرج قريب)(1)

الكرب بفتح الكاف وإسكان الراء الحزن يأخذ بالنفس وكذا الكربة والفرج بالجيم مع فتح الفاء والراء كشف الغم، وينبغي أن يجعل فرج مبتدأ مخبراً عنه بقوله وراءه والجملة في محل نصب على أنها خبر يكون، واسمها ضمير يعود إلى الكرب ولا ينبغي أن يجعل فرج اسم يكون، ووراءه خبرها لئلا يلزم كون الفعل من جملة الخبر رافعاً لأجنبي عن الاسم، وهو وهم نبه عليه المصنف في الباب الخامس في الجهة السادسة في النوع الخامس منها.

(والثالث أقل كقوله:

أكثرت في العذل ملحاً دائماً ... لا تكثرن إني عسيت صائماً)(2)

العذل بفتح العين وسكون الذال المعجمة الملامة، والإلحاح الملازمة والدوام **(وقولهم: في المثل)** المشهور **(عسى الغوير أبؤسا)** وأصله فيما قيل: إن الزباء قالت لقومها عند رجوع قصير من العراق إليها ومعه الرجال، وكان الغوير وهو ماء لكلب على طريقه عسى الغوير بؤساً أي: لعل الشر يأتيكم من قبل الغوير، وهو بغين معجمة وواو وراء مصغر والأبؤس جمع بؤس وهو العذاب أو الشدة في الحرب **(كذا قالوا والصواب أنهما)** أي: الشعر والمثل **(مما حذف فيه الخبر أي: يكون أبؤساً وأكون صائماً لأن في ذلك إبقاء لهما على الاستعمال الأصلي)** وقضية هذا أن يقدر المحذوف أن يكون، وأن أكون بإثبات أن، لأن ذلك هو الاستعمال الأصلي

---

(1) البيت من البحر الوافر، وهو لهدبة بن خشرم في خزانة الأدب ٩/ ٣٢٨، وشرح شواهد المغني ص ٤٤٣، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٨، وخزانة الأدب ٩/ ٣١٦.

(2) البيت من بحر الرجز، وهو لرؤبة في ملحقات ديوانه ص ١٨٥، وخزانة الأدب ٩/ ٣١٦، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١٧٥، وتخليص الشواهد ص ٣٠٩. اهـ. انظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٣٦/١٢.

ولأن المرجو كونُهُ صائماً، لا نفس الصائم.

والثاني نادرٌ جداً كقوله [من الطويل]:

٣٣ ـ عَسَى طيِّىءٌ مِن طَيِّىءٍ بَعْدَ هٰذِهِ سَتُطْفِىءُ غُلاَّتِ الْكُلَى وَالْجَوَانِحِ

و «عسى» فيهنّ فعلٌ ناقص بلا إشكال.

والسادس: أن يقال: «عَسَايَ»، و «عَسَاكَ»، و «عَسَاه» وهو قليل، وفيه ثلاثة مذاهب:

لعسى، واستعمال الفعل بعدها مجرداً من أن قليل فإن قلت: إنما لم يقدرها فراراً من حذف الموصول وبقاء معمول الصلة قلت: لا ضير فهو كتقدير سيبويه من لد شولاً بقوله من لد إن كانت شولاً.

(والثاني: نادر جداً كقوله:

عسى طيء من طيء بعد هذه ستطفىء غلات الكلى والجوانح)[(١)]

أي: لعل البطن المغلوب من طيء في القتال ينصر على البطن الآخر بعد هذه الواقعة، وهذه الحرب والغلات جمع غلة بضم الغين المعجمة، وهي حرارة العطش والكلى جمع كلية أو كلوة، والجوانح الأضلاع وقد تقدم الكلام عليهما **(وعسى فيهن)** أي: هذه الاستعمالات الثلاثة الثالث والرابع والخامس **(فعل ناقص بلا إشكال و)** الاستعمال.

(السادس أن يقال: عساني وعساك وهو قليل) ثبت في أكثر النسخ عساني بإثبات نون الوقاية، وثبت في بعضها بحذفها.

فأما الأولى فجريان الأقوال الثلاثة الآتية فيها ظاهر.

وأما القولان المصرحان بفعليتها فلاستدعاء كونها فعلاً دخول نون الوقاية.

وأما القول بحرفيتها وهو مذهب سيبويه فيمكن جريانه فيها من حيث إن الحرفية لا تنافي دخول النون، وقد أجراها سيبويه مجرى لعل فينبغي جواز الأمرين دخول النون كلعلني، وعدم دخولها كلعلي، وأما نسخة عساي بدون نون فجريان القول بالحرفية فيها ظاهر.

وأما القول بالفعلية فيأتي على ما حكاه الرضي من أنه جاء عساي حملاً على لعل قال: والأكثر عساني.

(وفيه) أي: قولهم: عساني وعساك وعساه **(ثلاثة مذاهب:**

---

(١) تقدم تخريجه.

أحدها أنها أجريت مجرى «لعلَّ» في نصب الاسم ورفع الخبر، كما أُجريت «لعلَّ» مجراها في اقتران خبرها بـ «أنْ»، قاله سيبويه. والثاني: أنها باقية على عملها عَمَلَ «كان» ولكن استُعير ضميرُ النصب مكانَ ضميرِ الرفع، قاله الأخفش، ويردّه أمران: أحدهما: أن إنابة ضمير عن ضميرٍ إنما ثَبَتَ في المنفصل، نحو: «ما أنا كأنْتَ، ولا أنْتَ كأنا»، وأما قولُه [من الرجز]:

٣٤ ـ يَا ابْنَ الزُّبَيْرِ طَالَمَا عَصَيْكَا [وَطَالَمَا عَنَّيْتَنَا إِلَيْكَا]

فالكاف بدل من التاء بدلاً تصريفياً، لا من إنابة ضمير عن ضمير كما ظن ابن مالك؛ ....

أحدها أنها) أي: أن عسى أجريت مجرى لعل في نصب الاسم ورفع الخبر، كما (أجريت لعل مجراها في اقتران خبرها بأن) نحو: «ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض»[(١)] فتعارضت الكلمتان في أن أخذت كل واحدة منهما حكماً من أحكام الأخرى (قاله سيبويه.

و) المذهب (الثاني أنها) أي: أن عسى (باقية على عملها عمل كان) الناقصة في رفع الاسم ونصب الخبر (ولكن استعير ضمير النصب مكان ضمير الرفع) فمعنى عساي عسيت بضم التاء، ومعنى عساك عسيت بفتحها ومعنى عساه عسى هو (قاله الأخفش ويرده أمران:

أحدهما أن إنابة ضمير عن ضمير إنما ثبت في الضمير المنفصل نحو ما أنا كانت ولا أنت كانا) ولم يثبت ذلك في الضمير المتصل فيكون في هذا القول خروج عما ثبت في كلامهم، فلا يصار إليه (وأما قوله:

يا ابن الزبير طال ما عصيكا[(٢)]

فالكاف بدل من التاء بدلاً تصريفياً) على معنى أنه أتى بحرف عوضاً عن حرف آخر (لا من باب إنابة ضمير عن ضمير كما ظن ابن مالك) أي: ليست هذه ضمير نصب أنيبت عن ضمير

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب الحيل، باب إذا غصب جارية فزعم أنها ماتت (٦٩٦٧)، ومسلم، كتاب الأقضية، باب الحكم بالظاهر واللحن بالحجة (١٧١٣)، والترمذي كتاب الأحكام عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في التشديد على من يُقضىٰ له بشيء ليس له (١٣٣٩).

(٢) شطر من الرجز، وهو لرجل من حمير في خزانة الأدب ٤/ ٤٢٨ كالتالي: يا ابن الزبير طالما عصيكا وطال ما عنيتنا إليها لنضربن بسيفنا قضيكا، وشرح شواهد المغني ٤٤٦. اهـ. انظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ١١/ ٢٦٤.

والثاني: أن الخبر قد ظهر مرفوعاً في قوله [من الطويل]:

٣٥ ـ فَقُلْتُ عَسَاهَا نَارُ كَأْسٍ وَعَلَّها   تَشكَّى فآتِي نَحْوَهَا فأَعُودُهَا

والثالث: أنها باقية على إعمالها عملَ «كان»، ولكن قُلِبَ الكلام، فجُعِل المخبر عنه خبراً وبالعكس، قاله المبرّد والفارسيّ، وَرُدَّ باستلزامه في نحو قوله [من الرجز]:

[تَقُولُ بِنْتِي: قَدْ أَنَى أَنَاكَا   يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَا

الاقتصار على فعل ومنصوبه، ولهما أن يُجيبا بأن المنصوب هنا مرفوع في المعنى، إذ مُدَّعاهُما أن الإعراب قُلِبَ والمعنى بحاله.

رفع، وإنما ضمير الرفع الذي هو التاء أبدل كافاً على حد الإبدال المعروف عند أهل التصريف، وحينئذٍ فلا دليل في البيت للأخفش.

(والثاني أن الخبر قد ظهر مرفوعاً في قوله:

فقلت عساها نار كأس وعلها   تشكي فآتي نحوها وأعودها)[1]

ووجه الرد أن ضمير النصب لو كانت مستعاراً لضمير الرفع لزم أن يكون الواقع بعد ذلك منصوباً، لكونه الخبر فظهور رفعه يبطل القول بالاستعارة المذكورة، وإنما يتأتى ذلك على ما قاله سيبويه فيكون عساها نار كأس، مثل لعلها جارية زيد، قلت: والبيت يحتمل وجهين:

أحدهما أن يكون نار كأس اسم عسى، والضمير المنصوب خبرها ولا استعارة.

والثاني أن يكون ضمير النصب نائباً عن ضمير الرفع وهو مثل عسى زيد قائم، على ما حكاه ثعلب كما سيجيء قريباً وعلى كلا الوجهين لا يتم الرد.

(و) المذهب **(الثالث أنها باقية على إعمالها عمل كان)** الناقصة **(ولكن قلب الكلام فجعل المخبر عنه)** الذي كان حقه الرفع **(خبراً)** فنصب (و) أتى **(بالعكس)** فجعل الخبر الذي كان حقه النصب مخبراً عنه فرفع **(قاله المبرد والفارسي، باستلزامه في نحو قوله:**

يا أبتاه علك أو عساكا[2]

الاقتصار على فعل ومنصوبه) وإنما يقع الاقتصار على الفعل ومرفوعه **(ولهما أن يجيبا بأن المنصوب هنا مرفوع في المعنى؛ إذ مدعاهما أن الإعراب قلب والمعنى بحاله)** على أن الفارسي

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لصخر بن جعد الخضري في الدرر اللوامع ٢/ ١٥٩، وشرح التصريح ١/ ٢١٣، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٣٢٩، والجنى الداني ص ٤٦٩ اهـ، انظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٢/ ٢٨٦.

(٢) تقدم تخريجه.

السابع: «عَسى زَيْدٌ قائمٌ» حكاه ثعلب، ويتخرّج هذا على أنها ناقصة، وأنَّ اسمها ضمير الشأن، والجملة الاسمية الخبر.

* * *

تنبيه - إذا قيل «زَيْدٌ عسى أن يقوم» احتمل نقصانُ «عسى» على تقدير تحمُّلها الضمير، وتمامها على تقدير خلوّها منه؛ وإذا قلت «عسى أن يقومَ زيد» احتمل الوجهين أيضاً، ولكن يكون الإضمار في «يقوم» لا في «عسى»، ....

قال في «التذكرة» على ما نقله ابن قاسم: إن هذا البيت على حد إني عسيت صائماً في أن الفاعل مضمر في الفعل، والكاف هو الخبر كما أن صائماً هو الخبر، وإن خالفه في أنه معرفة وصائماً نكرة قال ابن قاسم: وهذا تخريج غريب الاستعمال.

(**السابع: عسى زيد قائم حكاه ثعلب، ويتخرج هذا على أنها ناقصة وأن اسمها ضمير الشأن والجملة الاسمية الخبر.**

تنبيه: إذا قيل زيد عسى أن يقوم احتمل) هذا التركيب (**نقصان عسى على تقدير تحملها الضمير**)، إذ يكون الضمير المرفوع الذي تحملته اسمها وأن يقوم خبرها، فتكون ناقصة (**وتمامها على تقدير خلوها منه**)؛ إذ تكون حينئذٍ مسندة إلى أن والفعل فتكون تامة، ويظهر أثر الاحتمالين في التأنيث والتثنية والجمع، فتقول على تقدير الإضمار هند عست أن تفلح، والزيدان عسيا أن يفلحا والزيدون عسوا أن يقوموا، والهندات عسين أن يقمن وتقول على تقدير الخلو من الضمير عسى في الجميع وهو الأفصح، قال الله تعالى: ﴿لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُوا۟ خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَآءٌ مِّن نِّسَآءٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ﴾ [الحجرات: ١١].

(**وإذا قلت: عسى أن يقوم زيد احتمل الوجهين أيضاً**) وهما نقصان عسى وتمامها (**ولكن يكون الإضمار في يقوم لا في عسى**) فإن قدرت يقوم محتملاً لضمير لزم أن يكون زيد اسم عسى وأن يقوم خبرها فتكون ناقصة، وإن قدرته خالياً من ضمير لزم أن يكون رافعاً لزيدون وأن تكون عسى مسندة إلى أن يقوم زيد.

فتكون تامة فإن قلت: قد حكموا في باب المبتدأ بمنع تقديم الخبر إذا كان جملة فعلية فعلها مسند إلى ضمير مفرد عائد إلى المبتدأ، مثل زيد قام فكيف ساغ هنا جعل أن يقوم خبراً مقدماً مع أن فاعله ضمير مفرد يعود إلى اسم عسى وهو المبتدأ في الأصل قلت: المسألة مختلف في إجازتها عند دخول الفعل الناسخ، فمنهم من منع كما منع في باب المبتدأ فلا يجيز كأن يقوم زيد على أن يكون زيد اسم كان، ويقوم خبرها تقدم على الاسم، ومنهم من أجاز كابن

اللهم إلا أن تقدر العاملين تنازَعَا «زيداً»؛ فيحتمل الإضمار في «عسى» على إعمال الثاني؛ فإذا قلت: «عَسى أَنْ يضْرِبَ زَيْدٌ عَمْراً» فلا يجوز كون «زيد» اسم «عسى»، لئلاً يلزم الفصلُ بين صلةِ «أنْ» ومعمولها وهو «عمراً» بالأجنبيّ وهو «زيد»؛ ....

عصفور ومن وافقه، قال ابن عصفور: وهو الصحيح واحتجوا بأن المانع في باب المبتدأ كون الفعل المقدم عاملاً لفظياً، والابتداء عامل معنوي والعامل اللفظي أقوى من المعنوي، ولا شك أن النواسخ عوامل لفظية فإذا تقدم الفعل على الاسم بعد هذه الأفعال لم يكن إعمالها فيه لازماً؛ لأن العرب إذا قدمت عاملين لفظيين قبل المعمول، فربما تعمل الأول وربما تعمل الثاني كما هو مبين في باب التنازع، قلت: إنما علل بعضهم في باب المبتدأ بغير هذه العلة، وهي خشية التباس المبتدأ بالفاعل لكن إجازتهم التنازع في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا﴾ [الجن: ٤] مبني على ما قاله ابن عصفور، وهو ظاهر قول ابن مالك في «التسهيل» ولا يلزم تأخير الخبر إن كان جملة خلافاً لقوم، وفي الباب الخامس من هذا الكتاب في الترجمة التي نصها بيان مكان المقدر أن خبر كان مقدم مع كونه فعلاً على الصحيح إذ لا تلتبس الجملة الاسمية بالفعلية، وسيأتي الكلام على ذلك في محله إن شاء الله تعالى (**اللهم إلا أن تقدر العاملين تنازعا زيداً**) والرابط حينئذٍ عمل الفعل الأول في محل الفعل الثاني، وما دخل عليه مثل: ﴿وَأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا﴾ [الجن: ٤] (**فيحتمل الإضمار في عسى على إعمال الثاني**) فإن قلت: ما هذا الاستثناء، ومن أي: شيء هو؟ قلت: هو متصل والمستثنى منه عام محذوف، والتقدير: ولكن يكون الإضمار في يقوم لا في عسى كل وقت أن تقدر العاملين تنازعاً، فهو استثناء مفرغ في الإيجاب لصحة المعنى، نحو قرأت إلا يوم كذا، ثم حذف الظرف بعد إلا وأنيب المصدر عنه كما في أجيئك قدوم الحاج، واللهم معترض وانظر موقعها هنا؛ فقد وقع في «النهاية» إن اللهم تستعمل على ثلاثة أنحاء:

أحدها: أن يراد به النداء المحض كقولهم: اللهم ارحمنا.

والثاني: أن يذكره المجيب تمكيناً للجواب في نفس السامع يقول لك القائل: أقام زيد؟ فتقول: أنت اللهم لا.

والثالث: أن تستعمل دليلاً على الندوة وقلة وقوع المذكور كقولك: أنا لا أزورك اللهم إذا لم تدعني، ألا يرى أن وقوع الزيارة مقرونة بعدم الدعاء قليل. اهـ وظاهر أن المعنى الأول والثاني لا يتأتيان هنا، وفي تأتي الثالث في هذا المحل نظر.

(**وإذا قلت عسى أن يضرب زيد عمراً فلا يجوز كون زيد اسم عسى؛ لئلا يلزم الفصل بين صلة أن**) وهي يضرب (**ومعمولها وهو عمراً بالأجنبي وهو زيد**) ضرورة أنه معمول لعسى لا

ونظير هذا المثال قوله تعالى: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ [الإسراء: ٧٩].

● (عَلُ) بلام خفيفة ـ اسمٌ بمعنى «فَوْق»، التزموا فيه أمرين؛ أحدهما: استعماله مجروراً بـ «مِنْ»؛ والثاني: استعمالُه غيرَ مضافٍ، فلا يقال: «أَخَذْتُهُ مِنْ عَلِ السطح» كما يقال: «مِنْ عَلْوِه، ومن فَوْقِه». وقد وهم في هذا جماعة منهم الجوهريّ وابن مالك، وأما قولُه [من الرجز]:

٣٦ ـ يَا رُبَّ يَوْمٍ لِيَ لاَ أُظَلَّلُهْ أَرْمَضُ مِنْ تَحْتُ وَأَضْحَى مِنْ عَلُهْ

فالهاء للسكت، بدليل أنَّه مبنيّ، ولا وجه لبنائه لو كان مضافاً.

ليضرب، وأجنبيته ظاهرة (ونظير هذا المثال قوله تعالى: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ [الإسراء: ٧٩]) فلا يجوز كون ربك اسم عسى للزوم المحذور المذكور، وهو لزوم الفصل بالأجنبي بين يبعث ومعموله الذي هو مقاماً كما مر سواء.

(عل)

(بلام خفيفة اسم بمعنى فوق التزموا فيه أمرين:

أحدهما استعماله مجروراً بمن.

والثاني استعماله غير مضاف فلا يقال أخذته من على السطح، كما يقال من علوه) بضم العين وكسرها **(ومن فوقه وقد وهم في هذا جماعة منهم الجوهري وابن مالك)** قال في «الصحاح» ويقال أتيته من عل الدار بكسر اللام أي: من عال، ولما كان البيت الآتي قد يستدل به لهؤلاء الجماعة من حيث أنه استعمل عل مضافاً للضمير أجاب عنه المصنف بأن قال **(وأما قوله:**

يا رب يوم لي لا أظلله ارمض من تحت وأضحى من عمله)[1]

أرمض فعل مضارع من قولهم رمض اليوم يرمض بكسر العين في الماضي، وفتحها في المضارع أي: اشتد حره وأضحى أيضاً مضارع أي: أبرز للشمس بفتح الحاء وماضيه ضحى بكسرها وضحى بفتحها **(فالهاء)** من عمله **(للسكت)** فهي حرف وليست ضميراً أضيف إليه على **(بدليل أنه مبني)** على الضم **(ولا وجه لبنائه لو كان مضافاً)** وكان الكسر حينئذٍ يجب لجره بمن قلت: ويمكن أن يكون للبناء وجه وهو إضافته لمبني كما مر له في سواك وكما سيأتي في غير

---

(١) لم أجده.

ومتى أُريد به المعرفة كان مبنيًا على الضم تشبيهاً له بالغايات كما في هذا البيت؛ إذ المراد فوقيّة نفسه، لا فوقيّة مطلقة، والمعنى أنه تُصيبه الرَّمضاء من تحته وحَرُّ الشمس من فوقه.

ومثلُه قولُ الآخر يصف فَرساً [من الرجز]:

أَقَـبُّ مِـنْ تَـحْـتُ عَـرِيـضٌ مـن عَـلُ

ومتى أُريدَ به النكرة كان معرباً كقوله [من الطويل]:

٣٧ - مِـكَـرٍّ مِـفَـرٍّ مُـقـبِـلٍ مُـدْبِـرٍ مَـعـاً كَجُلْمُودِ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيْلُ مِنْ عَلِ

إذ المراد تشبيه الفرس في سرعته بجلمودٍ انحط من مكان ما عالٍ، لا من علوّ مخصوص.

(ومتى أريد به المعرفة كان مبنياً على الضم تشبيهاً بالغايات كما في هذا البيت؛ إذ المراد فوقية نفسه لا فوقية مطلقة) حتى يعرب **(والمعنى أنه تصيبه الرمضاء)** أي: الأرض التي اشتد حرها **(من تحته و)** يصيبه **(حر الشمس من فوقه، ومثله قول الآخر يصف فرساً:**

أقـب مـن تـحـت عـريـض مـن عـل)(١)

الأقب من القبب وهو دقة الخصر وضمور البطن كذا في «القاموس» **(ومتى أريد به النكرة كان معرباً)** لفقد موجب البناء **(كقوله)**:

مـكـر مـفـر مـقـبـل مـدبـر مـعـاً **(كـجـلـمـود صـخـر حـطـه الـسـيـل مـن عـل)**(٢)

إذ المراد تشبيه الفرس في سرعته بجلمود انحط من مكان ماء عال لا من علو مخصوص والمكر مفعل بكسر الميم وفتح العين من كر يكر، إذا عطف والمفر كذلك من الفرار والجلمود بضم الجيم الحجر العظيم الصلب، والصخر الحجارة واحدها صخرة والحط إلقاء الشيء من علو إلى سفل، يقول: هذا الفرس يكر إذا أريد منه الكر ويفر إذا أريد منه الفرار ومقبل إذا أريد

---

(١) شطر من الرجز لأبي النجم العجلي في الطرائف الأدبية ص ٦٨، والأزهية ص ٢٢، وخزانة الأدب ٢/ ٣٩٧، وبلا نسبة في شرح ابن عقيل ص ٣٩٧. اهـ. انظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ١١/ ٤٣٨.

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ص ١٩، وخزانة الأدب ٢/ ٣٩٧، وبلا نسبة في لسان العرب ٧/ ٢٧٤ (حطط)، وأوضح المسالك ٣/ ١٦٥. اهـ. انظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٦/ ٥٢٥.

● (عَلَّ) بلام مشددة مفتوحة أو مكسورة: لغة في «لَعَلَّ»، وهي أصلها عند مَنْ زعم زيادة اللام، قال [من المنسرح]:

٣٨ ـ لاَ تُهِينَ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أنْ ... تَرْكَعَ يَوْماً وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ

وهما بمنزلة «عسى» في المعنى، وبمنزلة «أنَّ» المشدَّدة في العمل، وعُقَيْل تخفض بهما، وتجيز في لامهما الفتحَ تخفيفاً، ....

منه إقباله، ومدبر إذا أريد منه إدباره هذه الصفات فيه معاً أي: جميعاً بمعنى أنها مجتمعة في قوته لا في فعله في حالة واحدة لما بينها من التضاد.

(عل)

(**بلام مشددة مفتوحة أو مكسورة لغة في لعل وهي**): أي: عل (**أصلها**): أي: أصل لعل (**عند من زعم زيادة اللام**) في أولها (**قال**:

لا تهين الفقير علك أن ... تركع يوماً والدهر قد رفعه)[1]

وفي هذا البيت من جهة العروض استعمال الخرم بالراء في مستفعلن بعد خبنه، وذلك أن هذا البيت من البحر المسمى بالمنسرح، وأول أجزائه مستفعلن ذات الوتد المجموع، وقوله: لا تهين على زنة فاعلن فحذفت سينه بالخبن، ثم ميمه بالخرم فصار تفعلن على زنة فاعلن، ومثله شاذ عندهم كقوله:

قاتلوا القوم يا خزاع ولا ... يأخذكم في قتالهم فشل[2]

وفيه من جهة العربية حذف نون التوكيد الخفيفة لالتقاء الساكنين على ما هو معروف (**وهما**) أي لعل وفرعها عل (**بمنزلة عسى في المعنى**) وهو الترجي (**وبمنزلة إن**) المكسورة (**المشددة في العمل**) نصباً للاسم ورفعاً للخبر (**وعقيل**) بضم العين على التصغير، وهي قبيلة من العرب (**تخفض بهما**) الاسم فتقول: لعل أبي عبد الله قائم وعل أبي حفص ذاهب (**وتجيز في لامهما الفتح تخفيفاً**) فتقول: لعل بفتح الآخر، وكذا عل والكسر على أصل التقاء الساكنين

(١) البيت من البحر المنسرح، وهو للأضبط بن قريع في الأغاني ١٨/ ٦٨، وخزانة الأدب ١١/ ٤٥٠، وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ٢٢١، وأوضح المسالك ٤/ ١١١. اهـ. انظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٤/ ٢٢٢.

(٢) البيت من البحر الخفيف، وهو للشداخ بن يعمر الكناني في ديوان الحماسة ١/ ٦٠، وبلا نسبة في الخصائص ١/ ٢٨٨.

والكسر على أصل التقاء الساكنين؛ ويصحُّ النصب في جوابهما عند الكوفيّين تمسكاً بقراءة حفص: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمٰوَاتِ فَأَطَّلِعَ﴾ [غافر: ٣٦] بالنصب، وقوله [من الرجز]:

٣٩ ـ عَلَّ صُرُوفَ الدَّهْرِ أوْ دُولاَتِهَا تُدِلْنَنَا اللَّمَّةَ مِنْ لَمَّاتِهَا
فَتَسْتَرِيحَ النَّفْسُ مِنْ زَفْرَاتِهَا

وسيأتي البحثُ في ذلك.

وذكر ابن مالك في شرح العمدة أن الفعل قد يُجْزَم بعد «لعلّ» عند سقوط الفاء، وأنشد [من الطويل]:

(**ويصح النصب في جوابهما عند الكوفيين تمسكاً بقراءة حفص** ﴿لَعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ٣٦ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ﴾ [غافر: ٣٦ ـ ٣٧] **بالنصب**) وقراءة الجماعة الباقين بالرفع (**وقوله**:

عل صروف الدهر أو دولاتها تدلننا اللمة من لماتها
فتستريح النفس من زفراتها)[1]

صروف الدهر حوادثه ونوائبه واحدها صرف بفتح الصاد، والدولة بفتح الدال المهملة وضمها بمعنى تكون في الحرب وغيره على ما قاله عيسى بن عمر، وبعضهم يفرق فيقول هي بالفتح في الحرب بمعنى غلبة إحدى الطائفتين للأخرى، وبالضم في المال يقال: صار الفيء بينهم دولة يتداولونه أي: يكون لهؤلاء مرة ولهؤلاء أخرى، واللمة الشدة كذا قال الفراء، وأنشد هذا البيت شاهداً عليه وقد عداه فيه إلى مفعولين، فكأن المعنى لعل الحوادث تجعل لنا الشدة دولة فنستريح مما نحن فيه فانظره، فلست على وثوق من صحته، والزفرات جمع زفرة وهي اسم لإدخال النفس والزفير مصدر زفر يزفر إذا أدخل نفسه، والشهيق إخراجه قال تعالى: ﴿لَهُمۡ فِيهَا زَفِيرٞ وَشَهِيقٌ﴾ [هود: ١٠٦] وسكن الشاعر الفاء وحقها الفتح كثمرات جمع ثمرة إذ هو ثلاثي صحيح العين ساكنة غير مضعف ولا صفة (**وسيأتي البحث في ذلك**) وفي الباب الرابع في أقسام العطف، وقد ألم المصنف بشيء في حرف اللام عند الكلام على لعل (**وذكر ابن مالك في شرح «العمدة»**) والأصل والشرح من تصانيفه رحمه الله تعالى (**أن الفعل قد يجزم بعد لعل عند سقوط الفاء، وأنشد**) شاهداً على ذلك قول الشاعر:

---

(١) الرجز بلا نسبة في لسان العرب ٤/ ٣٢٥ (زفر)، وشرح شواهد المغني ١/ ٤٥٤، والجنى الداني ص ٥٨٤. اهـ. انظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٩/ ١٧٥.

٤٠ ـ لَعَلَّ الْتِفَاتاً مِنْكَ نَحْوِي مُقَدَّرٌ يَمِلْ بِكَ مِنْ بَعْدِ الْقَسَاوَةِ لِلرُّحْمِ

وهو غريب.

● (عند): اسم للحضور الحسّيّ، نحو: ﴿فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ﴾ [النمل: ٤٠]، والمعنويّ، نحو: ﴿قَالَ ٱلَّذِى عِندَهُۥ عِلْمٌ مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [النمل: ٤٠]، وللقرب كذلك نحو: ﴿عندَ سدرةِ المُنتهى عندَها جَنَّةُ المَأوى﴾ [النجم: ١٤ ـ ١٥]، ونحو: ﴿وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ ٱلْأَخْيَارِ ۝٤٧﴾ [ص: ٤٧]؛ وكَسْرُ فائها أكثرُ من ضمِّها وفتحِها، ولا تقع إلا ظرفاً أو مجرورةً بـ «مِنْ»؛ وقول العامة: ....

(لعل التفاتاً منك نحوي مقدر يمل بك من بعد القساوة للرحم[(1)]

وهو غريب) لا يعرف لغيره ودلالة البيت على ذلك ظاهرة، والرحم بضم الراء الرحمة قال الله تعالى: ﴿فَأَرَدْنَآ أَن يُبْدِلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْرًا مِّنْهُ زَكَوٰةً وَأَقْرَبَ رُحْمًا ۝٨١﴾ [الكهف: ٨١].

(عند)

(اسم للحضور) أي: لمكان الحضور (الحسي) أي: المدرك بالحس (نحو: ﴿فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ﴾ [النمل: ٤٠]) إذ استقرار العرش عند سليمان عليه الصلاة والسلام مدرك له بحاسة البصر (والحضور المعنوي نحو ﴿قَالَ ٱلَّذِى عِندَهُۥ عِلْمٌ مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [النمل: ٤٠]) فحضور العلم من الكتاب عند ذلك القائل ليس أمراً حسياً يدرك بالحاسة، وإنما هو أمر معنوي يدرك بالعقل (وللقرب كذلك) أي: ولمكان القرب مماثلاً للحضور في انقسامه إلى حسي ومعنوي (نحو: ﴿عِندَ سِدْرَةِ ٱلْمُنتَهَىٰ ۝١٤ عِندَهَا جَنَّةُ ٱلْمَأْوَىٰٓ ۝١٥﴾) [النجم: ١٤ ـ ١٥] وكلاهما مثال للقرب الحسي إذ قرب المنزلة الأخرى من سدرة المنتهى؛ وقرب الجنة من السدرة كلاهما من الأمور التي تدرك بالحس (ونحو: ﴿وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ ٱلْأَخْيَارِ ۝٤٧﴾ [ص: ٤٧]) وهذا مثال للقرب المعنوي، والمراد به علو القدر لاستحالة القرب الحسي بالنسبة إلى الله عز وجل؛ لأنه سبحانه وتعالى منزه عن الكون في مكان (وكسر فائها) وهي العين (أكثر من ضمها وفتحها) وهذا يقتضي أن كلاً من الضم والفتح كثير، وفي التسهيل وربما فتحت عينها أو ضمت فأشعر بالقلة، وحكى يعقوب ابن السكيت في إصلاح المنطق تثليث عينها ولا أذكر الآن هل تعرض إلى قلة بعض الثلاثة أو لا (ولا تقع إلا ظرفاً) نحو: جلست عندك (أو مجرورة بمن) نحو جئت من عند زيد (وقول العامة:

(١) البيت من البحر الطويل، وهو بلا نسبة في شرح شواهد المغني ١/ ٤٥٤، وشرح عمدة الحافظ ص ٣٤٧. اهـ. انظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٧/ ٣٣٢.

«ذهبت إلى عِنْدِهِ» لحنٌ، وقول بعض المولدين [من مجزوء الرمل]:

٤١ ـ كُلُّ عِنْدٍ لَكَ عِنْدِي ... لاَ يُسَاوِي نِصْفَ عِنْدِ

قال الحريريّ: لحن، وليس كذلك؛ بل كُلُّ كلمةٍ ذكرت مراداً بها لفظُها فسائغٌ أن تتصرّف تصرُّفَ الأسماءِ وأن تعرب ويحكى أصلها.

تنبيهان ـ الأول: قولُنا: «عند اسم للحضور» موافِقٌ لعبارة ابن مالك، والصواب اسم لمكان الحضور؛ فإنها ظرفٌ لا مصدر، ....

ذهبت إلى عنده لحن) لاستعمالهم إياها مجرورة بغير من، ذكر ذلك الحريري في «درة الغواص» وغيرها **(وقول بعض المولدين)** بفتح اللام المشددة أي: الشعراء الحادثين بعد العرب **(كل عند لك عندي لا يساوي نصف عندي قال الحريري:)** هو **(لحن)** لجره بغير من **(وليس كذلك بل كل كلمة ذكرت مراداً بها لفظها)** سواء كانت في الأصل اسماً أو فعلاً أو حرفاً **(فسائغ أن تتصرف تصرف الأسماء)** وإن كان اللفظ الذي أريد بها لا يتصرف، ومن هنا خرج الجواب عن قول هذا الشاعر المولد كل عند حيث حرفها بجرها بغير من مع أن مسماها غير منصرف ولا يجر بمن **(وأن تعرب)** فتقول: ضرب فعل ماض، وليت حرف ينصب ويرفع، لكن إن أولته بالمذكر كاللفظ فهو منصرف مطلقاً أي: سواء كان ثلاثياً ساكن الوسط أو لا وإن أولته بالكلمة؛ فإن كان ثلاثياً متحرك الوسط فهو غير منصرف قطعاً، وعلى الجملة فيعتبر عند الإعراب أحكام منع الصرف فتصرف عند فقدان ما يقتضي المنع، ويمنع عند وجود المقتضي له **(ويحكى أصلها)** على ما هو عليه فتقول مثلاً ضرب فعل ماض بفتح الباء، قال الرضي والأكثر الحكاية، قلت: يرد على المصنف الكلمة الثنائية إذا جعلت علماً للفظ، وقصد الإعراب؛ وذلك أن يجيب تضعيف ثانيها إذا كان حرفاً صحيحاً نحو من وكم بخلاف ما إذا جعلت علماً لغير اللفظ، فإن ثانيها لا يضعف بل يقال: جاءني كم ورأيت منا بالتخفيف فيهما، جعلوه من باب ما حذف لامه نسياً وهو حرف علة كيد ودم فلم تصدق حينئذٍ تلك الكلية؛ لخروج ما ذكرناه عنها باعتبار مخالفته لغيره من الأسماء في التصرف.

(تنبيهان:

الأول قولنا اسم للحضور موافق لعبارة ابن مالك) في «التسهيل» وليس بصواب **(والصواب اسم لمكان الحضور، فإنها ظرف لا مصدر)** وغاية ما فعله ابن مالك رحمه الله حذف المضاف لقرينة، وهو جائز بالإجماع والكتاب والسنة وكلام العرب مما يشهد لذلك، فأي خطأ ارتكبه حتى يقال الصواب خلافه، فإن قلت: ما القرينة قلت: كونه عد هذه الكلمة من الظروف المكانية

وتأتي أيضاً لزمانِهِ نحو «الصَّبْرُ عِنْدَ الصَّدْمَةِ الأولى» وجِئْتُكَ عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ.

الثاني: تُعَاقِبُ «عند» كلمتان: لَدَى مطلقاً، نحو: ﴿لَدَى ٱلْحَنَاجِرِ﴾ [غافر: ١٨]، ﴿لَدَا ٱلْبَابِۚ﴾ [يوسف: ٢٥]، ﴿وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَٰمَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ﴾ [آل عمران: ٤٤]، و «لَدُن» إذا كان المحلُّ محلَّ ابتداءِ غاية، نحو: «جِئْتُ مِنْ لَدُنْهُ». ....

وجعلها منها، وإنما تكون منها إذا كان مدلولها مكاناً لا مصدراً.

(وتأتي) عند (أيضاً لزمانه) أي: لزمان الحضور (نحو) قوله عليه الصلاة والسلام (**«الصبر عند الصدمة الأولى»**)[1] أي: عند زمان الصدمة، وليس المراد مكانها (ونحو) قولك: (**جئتك عند طلوع الشمس**) وإرادة الزمان أوضح من الشمس.

التنبيه (**الثاني تعاقب عند كلمتان**) إحداهما (**لدى مطلقاً**) أي: سواء كان المحل محل ابتداء غاية، أو لم يكن (**نحو**) ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْءَازِفَةِ إِذِ ٱلْقُلُوبُ لَدَى ٱلْحَنَاجِرِ كَٰظِمِينَۚ﴾ [غافر: ١٨] أي: ممسكين بحناجرهم من كظم القربة شد رأسها، وهو حال من ضمير القلوب، وإنما جمع الكاظم جمع سلامة؛ لأنها وصفت بالكظم الذي هو من أفعال العقلاء، أو هو محمول على أصحابها ونحو ﴿وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَا ٱلْبَابِۚ﴾ [يوسف: ٢٥]) ونحو (﴿وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَٰمَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ﴾ [آل عمران: ٤٤].

و) الثانية (**لدن**) فتعاقب عند (**إذا كان المحل محل ابتداء غاية، نحو: خرجت من عنده ومن لدنه**) وفي لدن هذه لغات بفتح اللام وضم الدال، ولدن بفتحهما ولدن بضمهما ولدن بفتح اللام وكسر الدال، والنون فيهن مفتوحة ولدن بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون، ولدن بفتح اللام وتثليث الدال مع حذف النون، فهذه ثماني لغات.

قال ابن الحاجب: والوجه في بناء لدن وأخواته أن منها ما وضعه وضع الحروف فحمل البقية عليه، ولولا ذلك لم يكن لبنائها وجه؛ لأنها مثل عند وهو معرب بالاتفاق، وقال الرضي: الوجه في بناء لدن أن يقال إنه زاد على سائر الظروف غير المتصرفة في عدم التصرف بكونه لازماً لمعنى الابتداء، فتوغل في مشابهة الحرف، وأما لدى ذات الألف فلا دليل على بنائها فينبغي أن تكون معربة، كعند وقد مر في حتى عد ابن الحاجب للدى من الأسماء غير المتمكنة

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب الجنائز، باب الصبر عند الصدمة الأولى (١٣٠٢)، ومسلم، كتاب الجنائز، باب في الصبر على المصيبة عند الصدمة الأولى (٩٢٦)، والترمذي، كتاب الجنائز عند رسول الله، باب ما جاء أن الصبر في الصدمة الأولى (٩٨٨).

وقد اجتمعتا في قوله تعالى: ﴿ءَاتَيْنَٰهُ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا وَعَلَّمْنَٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا﴾ [الكهف: ٦٥] ولو جيء بـ «عند» فيهما أو بـ «لَدُن» لصلح، ولكن تُرِك دفعاً للتكرار، وإنما حَسُن تكرار «لدى» في ﴿وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ﴾ [آل عمران: ٤٤] لتباعُدِ ما بينهما، ولا تصلح «لَدُنْ» هنا، لأنه ليس محلَّ ابتداء.

ويَفْترِقْن من وجهٍ ثانٍ، وهو أنّ «لدن» لا تكون إلاّ فضلة، بخلافهما بدليل: ﴿وَلَدَيْنَا كِتَٰبٌ يَنطِقُ بِٱلْحَقِّ﴾ [المؤمنون: ٦٢]، ﴿وَعِندَنَا كِتَٰبٌ حَفِيظٌ﴾ [ق: ٤].

وثالث، وهو أن جَرَّها بـ «مِنْ» أكثر من نصبها؛ حتى إنها لم تجيء في التنزيل منصوبةً؛ وجَرُّ «عِنْد» كثيرٌ، وجَرُّ «لدى» ممتنِعٌ.

ورابع، وهو أنهما معربان، ....

فتأمله (وقد اجتمعتا) أي: كلمة عند وكلمة لدن ذات النون (في قوله تعالى: ﴿ءَاتَيْنَٰهُ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا وَعَلَّمْنَٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا﴾ [الكهف: ٦٥] **ولو جيء بعند فيهما أو بلدن**) فيهما أيضاً (لصح) إذ هما بمعنى (**ولكن ترك**) المجيء بهما (**دفعاً للتكرار، وإنما حسن تكرار لدى في** ﴿وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ﴾ إذ يُلْقُونَ أَقْلَٰمَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ﴾ [آل عمران: ٤٤] (**لتباعد ما بينهما ولا تصلح لدن هنا**) أي: في آية آل عمران وما كنت لديهم(؛ **لأنه ليس محل الابتداء**) ولدن ذات النون لا تدخل إلا في محل ابتداء الغاية كما عرفت (**ويفترقن**) أي: عند ولدى ولدن (**من وجه ثان**) غير الأول الذي مضى (**وهو أن لدن**) ذات النون (**لا تكون إلا فضلة**) فلا تقع إلا في محل نصب على المفعولية، فإن قلت: يجوز أن يقال علم من لدن زيد ببناء علم للمفعول ونيابة الظرف عن الفاعل، فيكون في محل رفع فانتقض ما ذكره، **قلت**: إنما يجيز نيابة الظرف غير المتصرف الأخفش، والجمهور على خلافه وعليه فلا نقض (**بخلافهما**) أي: بخلاف عند ولدى فإنهما قد يقعان فضلة نحو: جلست عندك ولديك، وقد يقعان عمدة (**بدليل**) قوله تعالى: ﴿وَلَدَيْنَا كِتَٰبٌ يَنطِقُ بِٱلْحَقِّ﴾ [المؤمنون: ٦٢] وقوله تعالى: ﴿وَعِندَنَا كِتَٰبٌ حَفِيظٌ﴾ [ق: ٤] فالظرف وقع فيهما خبراً للمبتدأ فهو عمدة، فإن قلت: إنما خبر المبتدأ في الحقيقة متعلق الظرف، وهو كان أو كائن، وعند ذلك يكون الظرف فضلة قلت: لما حذف الخبر وجوباً وقام الظرف مقامه أعطي حكمه.

(و) يفترقن أيضاً من وجه (**ثالث وهو أن جرها**) أي: جر لدن ذات النون (**بمن أكثر من نصبها**) وسياق الاستشهاد على وقوعها منصوبة (**حتى أنها لم تجيء في التنزيل منصوبة**) البتة، وإنما جاءت فيه مجرورة بمن، وانظر موقع هذه الغاية هنا (**وجر عند كثير، وجر لدى ممتنع**).

و) يفترقن أيضاً من وجه رابع وهو أنهما أي: عند ولدى ذات الألف (**معربان**) وقد نبهناك

وهي مبنيّة في لغة الأكثرين.

وخامس، وهو أنها قد تُضاف للجملة كقوله [من الطويل]:

٤٢ - [صَرِيعُ غَوَانٍ رَاقَهُنَّ وَرُقْنَهُ] لَدُنْ شَبَّ حَتَّى شَابَ سُودُ الذَّوائِبِ

وسادس، وهو أنها قد لا تُضاف، وذلك أنهم حكوا في «غُدوَة» الواقعة بعدها الجرّ بالإضافة، والنصبَ على التمييز، ....

على ما في كلام ابن الحاجب مما يقتضي بناء لدى، حيث صرح بأنها اسم غير متمكن **(وهي)** أي: لدن **(مبنية في لغة الأكثرين)** وإعرابها لغة قيسية، وعليها جاءت قراءة من قرأ ﴿لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ﴾ [الكهف: ٢] بسكون الدال وكسر النون غير أنه أشم سكون الدال ضمة تنبيهاً على أن أصلها الضم، ونقل بعضهم عن الفارسي أن الكسرة في قراءة أبي بكر هذه ليست إعراباً، بل هي لالتقاء الساكنين، وذلك أنه أسكن الدال تخفيفاً كتسكين ضاد عضد والنون ساكنة فالتقيا فكسر.

(و) يفترقن أيضاً من وجه **(خامس، وهو أنها)** أي: لدن ذات النون **(قد تضاف للجملة كقوله)**:

صريع غوان راقهن ورقنه **(لدن شب حتى شاب سود الذوائب)**[1]

بخلاف عند ولدى ذات الألف فإن شيئاً منهما لا يضاف إلى الجملة، والصريع المصروع أي: المطروح على الأرض غلبة وغوان جمع غانية، وهي الجارية التي غنيت بزوجها أو بحسنها أو جمالها، وراقهن ورقنه أي: أعجبهن وأعجبنه، والذوائب جمع ذؤابة من الشعر بهمزة بعد الذال المعجمة في المفرد، وكان حقها أن تثبت في الجمع لكنهم استثقلوا وقوع ألفه بين همزتين، فأبدلوا الأولى واواً.

(و) يفترقن أيضاً من وجه **(سادس وهو أنها)** أي: أن لدن ذات النون **(قد لا تضاف، وذلك أنهم قد حكوا في غدوة الواقعة بعدها الجر بالإضافة)** وهو ظاهر لا إشكال فيه **(والنصب على التمييز)** وظاهره أنه تمييز عن لدن نفسها، وكأن وجهه أن مدلوله مبتدأ وقت مبهم، ففسر ذلك المبهم بغدوة.

وفي شرح «الكافية» للرضي غير هذا، وذلك أنه قال دال لدن قبل نون ساكنة بفتح وبضم

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو للقطان في ديوانه ص ٤٤، وخزانة الأدب ٧/ ٨٦، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/ ٤٧، وأوضح المسالك ٣/ ١٤٥. اهـ. انظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ١/ ٣٥٠.

والرّفع بإضمار «كان» تامّة.

ثم اعلم أن «عند» أمْكَنُ من «لدى» من وجهين:

أحدهما: أنها تكون ظَرْفاً للأعيان والمعاني، تقول: «هذا القولُ عندي صَوَابٌ، وعند فلانٍ علم به»، ويمتنع ذلك في «لَدَى»، ذكره ابن الشجري في أماليه ومَبْرمان في حواشيه.

والثاني: أنك تقول «عندي مال» وإن كان غائباً، ولا تقول: «لَدَيَّ مال» إلا إذا كان حاضراً. قاله الحريري وأبو هلال العسكري وابن الشجري، وزعم المعري أنه لا فرق بين «لدى» و «عند» وقولُ غيره أولى.

وقد أغناني هذا البحثُ عن عَقْد فصل لـ «لدنْ» ولـ «لدى» في باب اللاّمِ.

وبكسر كما هو معروف في لغاتها، ثم قد تحذف نونه فشابهت حركات الدال الإعراب من جهة تبدلها، وشابهت النون التنوين من جهة جواز الحذف، فصار لدن غدوة في اللفظ كرافود خلاً فنصب غدوة تشبيهاً بالتمييز أو تشبيهاً بالمفعول في نحو ضارب زيداً، وغدوة بعد لدن لا تكون إلا منونة وإن كانت معرفة أيضاً، إما تشبيهاً بالتمييز فإنه لا يكون إلا نكرة وإما لأنا لو حذفنا التنوين لم يدر أمنصوبة هي أم مجرورة؟ **(والرفع بإضمار كان تامة)** تقول: أنا ببابك من لدن غدوة أي: من لدن كانت غدوة **(ثم إن عند أمكن من لدى)** أي: لها مكنة في التصرف أكثر من لدى فتستعمل في كل موضع تقع فيه لدى، ولا تستعمل لدى في كل موضع تقع فيه عند وذلك **(من وجهين:**

أحدهما أنها تكون ظرفاً للأعيان) نحو زيد عندي **(والمعاني تقول هذا القول عندي صواب، وعند فلان علم ويمتنع ذلك في لدى)** فلا تكون ظرفاً للأعيان نحو زيد لدي **(ذكره ابن الشجري في «أماليه» ومبرمان)** بفتح الراء والميمين وإسكان الموحدة لقب واسمه أبو بكر **(في حواشيه.**

والثاني أنك تقول: عندي مال وإن كان غائباً ولا تقول لدي مال إلا إن كان حاضراً قاله الحريري) صاحب «المقامات» **(وأبو هلال العسكري)** بفتح المهملة **(وابن الشجري وزعم)** أبو العلاء **(المعري أنه لا فرق بين لدى وعند، وقول غيره أولى وقد أغناني هذا البحث)** المذكور في هذا المحل المتعلق بلدن ولدى **(عن فصل آخر)** أعقده **(للدن ولدى في باب اللام)** والله الموفق للصواب.

ـــ حرف الغين المعجمة ـــ

● (غير): اسم ملازم للإضافة في المعنى، ويجوز أن يُقطع عنها لفظاً إن فُهِم المعنى وتقدَّمت عليها كلمة «ليس»، وقولهم: «لا غَيْر» لحن؛ ويقال: «قَبَضْتُ عَشَرَةً لَيْسَ غَيْرُهَا» برفع «غير» على حذف الخبر، أي: مقبوضاً، وبنصبها على إضمار الاسم: أي: ليس المقبوضُ غيرَهَا؛ و «لَيْسَ غَيْرَ» بالفتح من غير تنوين على إضمار الاسم أيضاً وحذف المضاف إليه لفظاً ونيَّة ثبوته كقراءة بعضهم: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنْ ....

(حرف الغين المعجمة)

(**غير اسم ملازم للإضافة في المعنى**) ويكون ذلك مع وجود إضافته بحسب اللفظ نحو غير لا يجرد (**ويجوز أن يقطع عنها لفظاً إن فهم معناه**) أي: معنى المضاف إليه (**وتقدمت عليها**) أي: على كلمة غير (**كلمة ليس، وقولهم: لا غير لحن**) ونحن لا نسلم ذلك، فقد حكى ابن الحاجب لا غير، وتابعه على ذلك شارحو كلامه ومنهم جماعة من المحققين كالرضي وغيره، وفي «المفصل» أيضاً حكاية لا غير وليس غير قال الأندلسي: وأما لا غير فإن أبا العباس كان يقول: إنه مبني على الضم مثل قبل وبعد، وأما ليس غير فكذلك إلا أن غيراً في موضع المنصوب على خبر ليس، واسم ليس مضمر لا يظهر؛ لأنها هنا للاستثناء، وأنشد ابن مالك في باب القسم من شرح «التسهيل».

جواباً به تنجو اعتمد فوربنا لعن عمل أسلفت لا غير تسئل[(١)]

والظاهر أنه شاهد غريب، وقد اشتمل على ما منعه المصنف كما تراه، والعجب أنه رحمه الله يبوح هنا بأن هذا التركيب لحن ثم يستعمله في كثير من كلامه في هذا الكتاب كما ستقف عليه، وكأن مستند المصنف فيما ادعاه هنا من التلحين قول السيرافي فيما حكاه عنه صاحب «القاموس» الحذف إنما يستعمل إذا كانت غير بعد ليس، وإن كان مكانها غيرها من ألفاظ الجحد لم يجز الحذف، ولا يتجاوز بذلك مورد السماع. اهـ، وقد عرفت أنه سمع فيعمل به من غير توقف (**ويقال: قبضت عشرة ليس غيرها برفع غير على حذف الخبر أي: مقبوضاً وبنصبها على إضمار الاسم أي: ليس المقبوض غيرها، وليس غير بالفتح** أي: من غير تنوين **على إضمار الاسم وحذف المضاف لفظاً ونية ثبوته، كقراءة بعضهم** ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنْ

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو بلا نسبة في الدر ٣/ ١١٦، وهمع الهوامع ١/ ١٢٠. اهـ. انظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٦/ ١٦٣.

بَعْدُ﴾ [الروم: ٤] بالكسر من غيرِ تنوين، أي: من قبلِ الغَلَب ومن بعده؛ و «لَيْسَ غَيْرُ» بالضم من غير تنوين، فقال المبرّد والمتأخرون: إنها ضمّة بناء، لا إعراب، وإن «غير» شبّهت بالغايات كـ «قبل» و «بعد»، فعلى هذا يحتمل أن يكون اسماً وأن يكون خبراً. وقال الأخفش: ضمّة إعراب لا بناء؛ لأنه ليس باسم زمان كـ «قبل» و «بعد»، ولا مكان كـ «فوق» و «تَحت»، وإنما هو بمنزلة «كلّ» و «بعض»؛ وعلى هذا فهو الاسم، وحُذِفَ الخبر. وقال ابن خروف: يحتمل الوجهين، و «ليس غيراً» بالفتح والتنوين، و «ليس غَيْرٌ» بالضم والتنوين. وعليهما فالحركة إعرابية، لأن التنوين إما للتّمكين فلا يلحق إلا المعربات، وإما للتعويض فكأنَّ المضاف إليه مذكور.

بَعْدُ﴾ [الروم: ٤] **بالكسر من غير تنوين أي: من قبل الغلب ومن بعده)** وسيأتي من كلامه أن غير يجوز أن تضاف لمبني فتبنى، فمع الفتح في قولك: قبضت عشرة ليس غيرها لا يتعين خبراً لجواز أن يكون هذا هو الاسم والفتحة فتحة بناء، ولذلك إذا قطعت عن الإضافة لفظاً وبقيت فتحتها لا يزال الاحتمال باقياً، كما إذا ذكر المضاف إليه **(وليس غير بالضم من غير تنوين)** هذا قد اختلف فيه **(فقال المبرد والمتأخرون: إنها ضمة بناء)** أي: إن الضمة التي على راء غير ضمة بناء **(لا إعراب، وإن غيراً شبهت بالغايات كقبل وبعد)** لشدة الإبهام الذي فيها كما في الغايات؛ لكونها جهات غير محصورة **(فعلى هذا يحتمل أن يكون)** غير **(اسماً)** أي: ليس غيرها مقبوضاً وأن يكون خبراً أي: ليس المقبوض شيئاً غيرها **(وقال الأخفش)** ضمة غير **(ضمة إعراب لا بناء)**؛ فإنه لا موجب للبناء **(لأنه ليس باسم زمان كقبل وبعد، ولا مكان كفوق وتحت، وإنما هو بمنزلة كل وبعض)** فلا يبنى عند حذف المضاف إليه (و) إذا بنينا **(على هذا فهو الاسم وحذف الخبر)** أي: ليس غيرها مقبوضاً لكن حذف المضاف لفظاً ونوي ثبوته؛ فلذلك لم تنون غير **(وقال ابن خروف: يحتمل)** في قولك: ليس غير بالضم **(الوجهين)** البناء كما قال المبرد والمتأخرون، والإعراب كما قال الأخفش فلكل من القولين وجه يمكن اعتباره **(وليس غيراً بالفتح والتنوين، وليس غير بالضم والتنوين و)** إذا بنينا **(عليهما فالحركة إعرابية)** ولا يجوز أن تكون بنائية(؛ **لأن التنوين إما للتمكين فلا يلحق المعربات، وإما للتعويض)** عن المضاف إليه المحذوف **(فكأن المضاف إليه مذكور)** ومع ذكره يتعين الإعراب، فإن قلت: قد مر لك الاعتراض عليه بأن غير قد تضاف لمبني فتبنى، والمضاف إليه المحذوف هنا ضمير العشرة أي: ليس غيرها؛ فإذا كان التصريح بالمضاف إليه الذي هو مبني لا يوجب الإعراب فكذا يكون الأمر مع حذفه، والإتيان بتنوين التعويض، فهلا أجريت ذلك الاعتراض هنا فإنه ممكن؟ قلت: ليس كذلك.

ولا تتعرّف «غير» بالإضافة، لشدة إبهامها، وتستعمل «غيرٌ» المضافةُ لفظاً على وجهين:

أحدهما ـ وهو الأصل ـ: أن تكون صفة للنكرة، نحو: ﴿نَعْمَلْ صَٰلِحًا غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ﴾ [فاطر: ٣٧]، أو لمعرفة قريبة منها، نحو: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧] الآية، لأن المعرَّفَ الجنسيَّ قريبٌ من النكرة، ولأن «غيراً» إذا وقعت بين ضدين ضَعُفَ إبهامها، حتى زعم ابن السرّاج أنها حينئذٍ تتعرّف، ويردُّه الآيةُ الأولى.

أما أولاً فلأنه لا يلزم من تأثير الإضافة إلى المبني المذكور للبناء تأثيرها له عند كونه محذوفاً.

وأما ثانياً فلأنه قد علم بالاستقرار أن تنوين التعويض عن المفرد لا يكون إلا في معرب (**ولا تتعرف غير بالإضافة**) المعنوية (**لشدة إبهامها**) نحو رأيت رجلاً غيرك، وذلك لأن مغايرة المخاطب ليست صفة تخص ذاتاً دون أخرى؛ إذ كل ما في الوجود ليس إلا ذاتاً موصوفة بهذه الصفة (**وتستعمل غير المضافة**) بالرفع صفة لغير المرفوعة على النيابة عن الفاعل (**لفظاً على وجهين**:

أحدهما وهو الأصل أن تكون صفة للنكرة نحو) قوله تعالى: ﴿رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَٰلِحًا غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ﴾ [فاطر: ٣٧] أو المعرفة قريبة منها أي: من النكرة (**نحو ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ الآية**) يريد بقيتها وهو: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧] وإنما جاز وقوع غير الذي هو نكرة صفة للموصول الذي هو معرفة(، **لأن المعرف الجنسي قريب من النكرة**) وذلك لأن المعرف باللام قد تقصد به الحقيقة من حيث الوجود في ضمن الأفراد، وتدل القرينة على أن المراد به البعض فيصير في المعنى كالنكرة، وكذلك الاسم الموصول فيجوز حينئذٍ أن يعامل معاملة النكرة فيوصف بالنكرة (**ولأن غير إذا وقعت بين ضدين**) كما في هذه الآية؛ إذا المنعم عليهم ضد المغضوب عليهم والضالين (**ضعف إبهامها**) فقربت من المعرفة، فجاز أن يوصف بها ما ليس متمكناً في التعريف (**حتى زعم ابن السراج أنها حينئذٍ تتعرف، ويرده الآية الأولى**) ﴿نَعْمَلْ صَٰلِحًا غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ﴾ [فاطر: ٣٧] وإنما يتم الرد عليه إذا اعترف بأن غير الذي صفة لقوله صالحاً، وإلا فمن الجائز أن يقول: هو بدل فلا يتم الرد والذي يظهر من كلام صاحب «الكشاف» أنه مال إلى قول ابن السراج في المسألة، وذلك أنه قال: فإن قلت: كيف صح أن يقع غير صفة للمعرفة وهو لا يتعرف وإن أضيف إلى المعارف؟ قلت: الذين أنعمت عليهم لا توقيت فيه فهو كقوله:

والثاني: أن تكون استثناء، فتعرب بإعراب الاسم التالي «إلاّ» في ذلك الكلام، فتقول: «جاء القَوْمُ غَيْرَ زيدٍ» بالنصب، و «ما جاءني أحَدٌ غَيْرُ زيد» بالنصب ....

ولقد أمر على اللئيم يسبني[1]

ولأن المغضوب عليهم والضالين خلاف المنعم عليهم، فليس في غير إذن الإبهام الذي يأبى عليه أن تتعرف اهـ.

وحاصل جوابه أنا لا نسلم أن غير المغضوب على تقدير الوصفية صفة للمعرف بل هو صفة لما هو في المعنى كالنكرة؛ لأن الذين أنعمت عليهم لا توقيت فيه، ولو سلم أن الموصوف معرفة لا نسلم أن غيراً هنا نكرة، بناء على اشتهار المنعم عليه بمغايرة المغضوب عليه كما في قولنا: عليك بالحركة غير السكون لزوال ما يمنع تعرفه بالإضافة، وهو التوغل في الإبهام وهذا غير ما قرره المصنف فتأمله.

(**والثاني أن يكون استثناء**) ولكن لا بطريق الأصالة بل بطريق الحمل على إلا وتقرير ذلك كما ذكره الرضي أن أصل غير الصفة المفيدة لمغايرة مجرورها لموصوفها، إما بالذات نحو: مررت برجل غير زيد وإما بالصفات نحو قولك: لشخص دخلت بوجه غير الذي خرجت به، وقد علم أن ما بعد الأداة الاستثنائية مغاير لما قبلها نفياً وإثباتاً فلما اجتمع ما بعد غير وما بعد أداة الاستثناء في معنى المغايرة لما قبلها حملت أم أدوات الاستثناء، وهي إلا في بعض المواضع على غير في الصفة كما مر في محله، وحملت غير على إلا في بعض المواضع ومعنى الحمل أنه صار ما بعد إلا مغايراً لما قبلها ذاتاً أو صفة كما بعد غير، ولا تعتبر مغايرته له نفياً وإثباتاً كما كان في أصلها وصار ما بعد غير مغايراً لما قبلها إثباتاً ونفياً كما بعد إلا ولا تعتبر مغايرته له ذاتاً أو صفة كما كانت في الأصل إلا أن حمل إلا على غير أكثر من العكس؛ لأن غير اسم والتصرف في الأسماء أكثر منه في الحروف فتقع غير في جميع مواضع إلا (**فتعرب بإعراب الاسم التالي لإلا في ذلك الكلام**) وذلك لأن أصل غير من حيث كونه اسماً جواز تحمل الإعراب وما بعده الذي صار مستثنى بتطفل غير على إلا مشغول بالجر، لكونه مضافاً إليه في الأصل جعل إعرابه الذي كان يستحقه، لولا المانع المذكور وهو اشتغاله بالجر على نفس غير بطريق العارية لا بطريق الأصالة (**فتقول: جاءني القوم غير زيد**) بالنصب لغير كما تقول: جاءني القوم إلا زيداً بالنصب حتماً؛ لأنه استثناء في كلام موجب بعد تمامه (**وما جاءني أحد غير زيد بالنصب**) على الاستثناء

---

(١) تقدم تخريجه.

والرفع. وقال تعالى: ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُو۟لِى ٱلضَّرَرِ﴾ [النساء: ٩٥] يُقرأ برفع «غير»: إما على أنه صفة لـ «القاعدون» لأنهم جنس، وإما على أنه استثناء وأبدل على حد ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ [النساء: ٦٦]، ويؤيّده قراءة النصب وأن حُسْنَ الوصف في ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧] إنما كان لاجتماع أمرين: الجنسيّة والوقوع بين الضدّين؛ والثاني مفقود هنا، ولهذا لم يقرأ بالخفض صفة لـ «المؤمنين» إلا خارج السبع، لأنه لا وَجْهَ لها إلاّ الوصف؛ وقُرىء: ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾ [الأعراف: ٥٩ وغيرها] بالجر صفة على

مرجوحاً لأن الكلام التام غير موجب **(والرفع)** على البدل راجحاً كما علم في موضعه **(وقد قال الله تعالى: ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُو۟لِى ٱلضَّرَرِ﴾ [النساء: ٩٥] يقرأ برفع غير إما على أنه صفة للقاعدون؛ لأنهم جنس)** ولم يقصد بذلك قوم بأعيانهم فصار كالنكرة فوصف بغير الذي هو نكرة **(وإما على أنه استثناء، وأبدل على حد ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ [النساء: ٦٦])** وهذه القراءة لمن عدا نافعاً وابن عامر والكسائي **(ويؤيده)** أي: القول بأن الرفع على البدل أمران:

أحدهما **(قراءة النصب)** التي قرأ بها أولئك المستثنون نافع وابن عامر والكسائي؛ فإن النصب فيها على الاستثناء فيوافق في المعنى الرفع على البدل، ولقائل أن يقول: إنما يكون النصب مؤيداً للبدل أن لو تعين كونه على الاستثناء، وهو ممنوع لجواز كونه على الحال فيؤيد حينئذٍ جعل الرفع على الوصف، إذ الحال في المعنى صفة لذي الحال.

(و) الأمر الثاني **(أن حسن الوصف في غير المغضوب إنما كان لاجتماع أمرين: الجنسية والوقوع بين الضدين، والثاني مفقود هنا)** والثاني صريح في أن العلة مجموع الأمرين فيكون كل واحد منهما جزء علة، وما تقدم له من قوله؛ لأن المعرف الجنسي قريب من النكرة ولأن غير إذا وقعت بين ضدين ضعف إبهامها ظاهر في أن كلاً من الأمرين علة مستقلة، ففي الكلام تعارض وجوابه أن ما تقدم تعليل لجواز الوصف، وما ذكره هنا تعليل لجنسيته، فالمعلل متغاير فلا تعارض **(ولهذا)** أي: لكون الأمر الثاني وهو الوقوع بين الضدين مفقوداً هنا لم يقرأ بالخفض صفة للمؤمنين إلا خارج القراآت **(السبع)** وفي بعض النسخ السبعة بهاء التأنيث، والمعنى عليها إلا خارج قراءة الأئمة السبعة بحذف المضاف، وجعل السبعة صفة للأئمة؛ **(لأنه لا وجه لها إلا الوصف)** والمحسن له مفقود كما عرفت وفي «المدارك» لمولانا حافظ الدين النسفي ما نصه: غير أولي الضرر بالنصب مدني وشامي وعلى لأنه استثناء من القاعدين، أو حال منهم وبالجر عن حمزة صفة للمؤمنين، وبالرفع غيرهم صفة للقاعدون هذا نصه، ونسبة الجر إلى حمزة أحد السبعة إما سهواً أو اعتماداً على رواية غير مشهورة عنه، وقول قائل: لعل المراد بحمزة قارىء آخر غير حمزة المشهور فيه مالا يخفى **(وقرىء «مال لكم من إله غيره» بالجر صفة على**

اللفظ، وبالرفع على الموضع، وبالنصب على الاستثناء على أنه إبدال على المحلّ مثل: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [الصافات: ٣٥].

وانتصابُ «غير» في الاستثناء عن تمام الكلام عند المغاربة كانتصاب الاسم بعد «إلاَّ» عندهم، واختاره ابن عصفور؛ وعلى الحاليّة عند الفارسيّ، واختاره ابن مالك؛ وعلى التشبيه بظرف المكان عند جماعة، واختاره ابن الباذش.

ويجوز بناؤها على الفتح إذا أضيفت إلى مبني كقوله [من البسيط]:

٤٣ ـ لَمْ يَمْنَعِ الشُّرْبَ مِنهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ حَمَامَةٌ فِي غُصُونٍ ذَاتِ أَوْقَالِ

اللفظ، وبالرفع) صفة **(على الموضع)** فإن إله المجرور بمن الزائدة مبتدأ فهو مرفوع بحسب الموضع **(وبالنصب على الاستثناء)** وهو مرجوح، لأن الكلام تام غير موجب **(وهي)** أي: قراءة النصب **(شاذة وتحتمل قراءة الرفع الاستثناء على أنه إبدال على المحل مثل لا إله إلا الله)** وهو ظاهر **(وانتصاب غير في الاستثناء عن تمام الكلام عند المغاربة كانتصاب الاسم بعد إلا عندهم، واختاره ابن عصفور)** منهم لكن بينهما فرق من حيث إن النصب بعد إلا بطريق الأصالة، ونصب غير بطريق العارية لا الأصالة كما مر **(وعلى الحالية عند الفارسي، واختاره ابن مالك)** فإذا قلت: قام القوم غير زيد فالمعنى أنهم قاموا في حالة كونهم مغايرين لزيد في ثبوت القيام لهم وانتفاءه عنه **(وعلى التشبيه بظرف المكان عند جماعة)** لمشاركته إياها في الإبهام، ولا حاجة إلى هذا العذر لما تقدم من أن حركة غير لما بعدها على الحقيقة، وهي عليها عارية، ويدل عليه جواز العطف على المحل نحو ما جاءني غير زيد وعمرو بالرفع عطفاً على محل زيد؛ لأن المعنى ما جاءني إلا زيد **(واختاره ابن الباذش)** أبو عبد الله من نحاة المغرب بموحدة فألف فذال وشين معجمتين والذال مكسورة ذكره في «القاموس» **(ويجوز بناؤها على الفتح إذا أضيفت لمبني كقوله:**

لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت حمامة في غصون ذات أو قال)[(1)]

ففتح غير مع كونه فاعلاً بيمنع وضمير منها عائد على الناقة الموصوفة بما تقدم ذكره في قوله قبل هذا البيت.

---

(١) البيت من البحر البسيط، وهو لأبي قيس بن الأسلت في ديوانه ص ٨٥، وجمهرة اللغة ص ١٣١٦، وخزانة الأدب ٣/٤٠٦، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/ ٦٥. اهـ. انظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٦/٤١٦.

وقوله [من الرمل]:

٤٤ - لُـذْ بِقَـيْـسٍ حِيـنَ يَـأْبىٰ غَيْـرَهُ تُـلْـفِـهِ بَـحْـراً مُـفِـيـضـاً خَـيْـرَهُ

وذلك في البيت الأول أقوى، لأنه انضمَّ فيه إلى الإبهام والإضافة لمبني تضمَّن غير معنى «إلاَّ».

ثم ارعويت وقد طال الوقوف بنا فيها فصرت إلى وجناء شملال

والوجناء الناقة الشديدة وقيل: العظيمة الوجنتين والشملال الخفيفة السريعة، والأوقال بواو وقاف إما جمع وقل بفتح الواو وهو الحجارة، أو بإسكانها وهو شجر المقل أو ثمرة، فيكون المعنى على الأول في غصون ذات حجارة في أرض نبتت فيها، وعلى الثاني في غصون ذات مقل نبتت هي في أرض تلك الشجرة، وعلى الثالث في غصون ذات ثمر مقل فتكون هذه الغصون نفسها من شجر المقل، ومعنى البيت أنه لم يمنع الناقة من الشرب إلا سماعها لصوت حمامة في تلك الغصون، فتفرقت يريد أنها حديدة الحس وهو محمود، أو أنها لما سمعت صوت الحمامة حنت إلى عطنها واشتاقت إلى وطنها، فلم تشرب، وكأن بعض الناس سأل فقال: كيف يقال إن غير أضيفت في البيت لمبني مع أن هذا المضاف إليه في تقدير معرب، وهو النطق فلم تضف في الحقيقة إلا لمعرب، فقلت: المعرب إنما هو الاسم الذي يؤول به، وأما الحرف المصدري وصلته فمبني ألا تراهم يقولون المجموع في موضع كذا، ومما يدل على ذلك أن هذا المضاف إليه وهو مجموع أن نطقت حمامة إذا قيل بأنه معرب، لم يخل أن يكون إعرابه لفظياً أو تقديرياً وكلاهما باطل.

أما الأوّل فظاهر وأما الثاني فلأن تقدير الإعراب إنما يكون في آخر المعرب، وهنا ليس كذلك قطعاً **(وقوله:**

لـذ بـقـيـس حـيـن يـأبـى غـيـره تـلـفـه بـحـراً مـفـيـضـاً خـيـره)(١)

يأبى يمتنع وفي بعض النسخ ينأى من النأي وهو البعد وتلفه بالفاء: أي تجده **(وذلك)** أي: البناء **(في البيت الأول أقوى)** منه في البيت الثاني؛ **(لأنه انضم فيه إلى الإضافة لمبني تضمن غير معنى إلا)**؛ إذ المعنى لم يمنع الشرب منها إلا أن نطقت حمامة، وتضمن الحرف من مقتضيات البناء وهو مفقود في البيت الثاني، ولقائل أن يقول: التعليل بذلك غير صحيح لإفضائه إلى إفساد الحكم، وذلك لأن تضمن الحرف موجب للبناء لا مجوز، فلو اعتبر في البيت لوجب

---

(١) تقدم تخريجه.

تنبيهان ـ الأول: من مُشْكِل التراكيب التي وقعت فيها كلمةُ «غير» قولُ الْحَكَمِيِّ [من الرمل]:

٤٥ ـ غَيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنٍ   يَنْقَضِي بِالْهَمِّ وَالْحَزَنِ

وفيه ثلاثة أوجه:

أحدها: أن «غير» مبتدأ لا خبر له، بل لما أضيف إليه مرفوعٌ يُغني عن الخبر، وذلك لأنه في معنى النفي، والوصْفُ بعده مخفوضٌ لفظاً وهو في قوّة المرفوع بالابتداء، فكأنه قيل: ما مأسوف على زمن ينقضي مصاحباً للهمِّ والحزن، فهو نظير «ما مضروبٌ الزيدانِ»، والنائب عن الفاعل والظرفُ، قاله ابن الشجري وتبعه ابن مالك.

بناء غير، وليس كذلك؛ إذ بناؤها من قبيل الجائز لا الواجب فتأمله.

(تنبيهان:

الأول من مشكل التراكيب التي وقعت فيها كلمة غير قول) أبي نواس **(الحكمي)** بفتح الحاء المهملة والكاف.

غير مأسوف على زمن   ينقضي بالهم والحزن[1]

وفيه ثلاثة أعاريب:

أحدها أن غيراً مبتدأ لا خبر له بل لما أضيف إليه) وهو المبتدأ في الحقيقة **(مرفوع يغني عن الخبر)** وهذا كقولهم: يسد مسد الخبر، وفيه نظر نقرره إن شاء الله تعالى في محله من الباب الرابع **(وذلك؛ لأنه)** أي: لأن غيراً في معنى النفي والوصف الواقع **(بعده مخفوض لفظاً)** بإضافة غير إليه **(وهو في قوّة المرفوع بالابتداء)** فحركة الرفع التي على غير هي التي يستحقها هذا الاسم بالأصالة، لكنه لما كان مشغولاً بحركة الجر لأجل الإضافة جعلت حركته التي كانت له بطريق الأصالة من حيث هو مبتدأ على غير بطريق العارية، كما مر في غير الاستثنائية **(وكأنه قيل: ما مأسوف على زمن ينقضي مصاحباً للهم والحزن)** وهما مترادفان، وقد مر الكلام على فائدة مثل هذا العطف في أول الشرح **(فهو نظير ما مضروب الزيدان والنائب عن الفاعل الظرف قاله ابن الشجري، وتبعه ابن مالك)** فقال في «التسهيل»: وأجري في ذلك غير قائم ونحوه مجرى ما قائم وهذا الوجه ذكره ابن الحاجب، لكنه جعله محتملاً وصرح بأن الثاني أحسن.

---

(١) البيت من البحر المديد، وهو لأبي نواس في الدرر ٢/ ٦، وأمالي ابن الحاجب ص ٦٣٧، وخزانة الأدب ١/ ٣٤٥، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ٩٤. اهـ. انظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٨/ ٢١٩.

والثاني: أن «غير» خبرٌ مقدَّم، والأصل زَمَنٌ ينقضي بالهم والحزن غيرُ مأسوفٍ عليه، ثم قُدِّمت «غير» وما بعدها، ثم حُذف «زمن» دون صفته، فعاد الضميرُ المجرور بـ «على» على غير مذكور فأُتِي بالاسم الظاهر مكانه، قاله ابن جني، وتبعه ابن الحاجب.

فإن قيل: فيه حذفُ الموصوفِ مع أن الصفة غيرُ مفردة وهو في مثل هذا ممتنع.

قلنا: في النثر، وهذا شعر فيجوز فيه، كقوله [من الوافر]:

٤٦ ـ أَنَا ابْنُ جَلاَ وَطَلاَّعُ الثَّنَايَا [مَتى أَضَعِ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي]

أي أنا ابن رجلٍ جلا الأمور، وقوله [من الرجز]:

(والثاني أن غير خبر مقدم، والأصل زمن ينقضي بالهم والحزن غير مأسوف عليه، ثم قدمت غير وما بعدها ثم حذف زمن دون صفته، فعاد الضمير المجرور بعلى على غير مذكور فأتي بالاسم الظاهر مكانه، قال ابن جني وتبعه ابن الحاجب) فإن قلت: يلزم على هذا الإعراب محذور وهو نيابة المجرور عن الفاعل مع كونه غير مختص، فهو كقولك: مر برجل وهو ممتنع قلت: المجرور هنا قائم مقام ضمير يعود على زمن المتقدم المحذوف: أي: زمن ينقضي بالهم والحزن غير مأسوف عليه، ولا شك أن مفاد هذا الضمير زمن مختص بصفته المذكورة وهي قوله ينقضي بالهم والحزن، فكذا ما قام مقامه (فإن قيل: فيه حذف الموصوف مع أن الصفة غير مفردة وهو في مثل هذا) المحل (ممتنع) وذلك أن الموصوف هنا ليس بعض ما قبله من مجرور بمن أو في (قلنا): هذا الذي ذكرته من الامتناع عند فقد الشرط المذكور إنما هو (في النثر وهذا) الذي وقع الكلام فيه وهو بيت أبي نواس (شعر فيجوز فيه كقوله:

أنا ابن جلا وطلاع الثنايا متى أضع العمامة تعرفوني)[1]

(أي: أنا ابن رجل جلا الأمور) أي: كشفها وأوضحها فالفعل متعد، ويحتمل أن يكون المعنى جلا أمره أي: اتضح فالفعل لازم، والطلاع الكثير الطلوع والثنايا جمع ثنية، وهي العقبة أي: أنا رجل مقتحم الأمور العظيمة لست بمجهول ولا خامل، وسيأتي كلام في هذا البيت (وقوله):

---

(١) البيت من البحر الوافر، وهو لسحيم بن وثيل في الاشتقاق ص ٢٢٤، والأصمعيات ص ١٧، وخزانة الأدب ١/ ٢٥٥، وبلا نسبة في الاشتقاق ص ٣١٤، وأوضح المسالك ٤/ ١٢٧. اهـ. انظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٨/ ٢٤٣.

٤٧ ـ [ما لك عندي غيرُ سهم وحجَر وغيرُ كبداء شديدةِ الوتَرْ
تَرْمِي بِكَفَّيْ كانَ مِنْ أَرْمَى الْبَشَرْ

أي: بكفّيْ رجلٍ كان.

والثالث: أنه خبر لمحذوف، و «مأسوف»: مصدر جاء على مفعول كـ «المعسور» و «الميسور»، والمراد به اسمُ الفاعل، والمعنى: أنا غيرُ آسِفٍ على زمنٍ هذه صفته، قاله ابن الخشّاب، وهو ظاهر التعسُّفِ.

التنبيه الثاني: من مشكل أبيات المعاني قول حسّان [من الطويل]:

٤٨ ـ أَتَانَا، فَلَمْ نَعْدِلْ سِوَاهُ بِغَيْرِهِ، نَبِيٌّ بَدَا فِي ظُلْمَةِ اللَّيْلِ هَادِيَا

مالك عندي غير سهم وحجر وغير كبداء شديد الوتر[1]
(ترمي بكفي كان من أرمى البشر

أي: بكفي رجل كان) والكبداء قوس يملأ مقبضها الكف، ويروى مكان ترمي جادت أي: صارت جيدة.

(والثالث) من الأعاريب (أنه) أي: أن غير (خبر لمحذوف ومأسوف مصدر جاء على مفعول كالمعسور والميسور، والمراد به اسم الفاعل والمعنى أنا غير آسف على زمن هذه صفته قاله ابن الخشاب، وهو ظاهر التعسف) أي الأخذ على غير الطريق من جهة جعل مأسوف مصدراً وهو قليل، وأنا أقول: إن ثبت بطريق معتبر مجيء هذا المصدر المعين من كلام العرب فلا نزاع في قبوله ولا تعسف حينئذٍ؛ إذ ليس في ذلك إلا حذف المبتدأ لقرينة وهو كثير مقيس، وجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل وهو مسموع أيضاً كزيد عدل وعمرو صوم، وإن لم يثبت عن العرب استعمال المأسوف مصدراً فهذا الإعراب غير مقبول البتة والله أعلم.

(التنبيه الثاني من أبيات المعاني قول حسان رضي الله تعالى عنه) يمدح رسول الله صلى الله عليه وسلم:

(أتانا فلم نعدل سواه بغيره نبي بدا في ظلمة الليل هاديا)[2]

---

(١) البيت من البحر الرجز، وهو بلا نسبة في الخصائص ٢/ ٣٦٧، والإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ١١٤.

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو بلا نسبة في شرح شواهد المغني ٢/ ٤٦١. اهـ. انظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٨/ ٣٢٧.

فيقال: سواه هو غيره؟ فكأنه لم نعدل غيره بغيره.

والجواب أن الهاء في «بغيره» للسِّوَى، فكأنه قال: لم نعدل سواه بغير السوى، وغيرُ السوى هو نفسُه عليه الصلاة والسلام، فالمعنى فلم نعدل سواه به.

ـــ حرف الفاء ـــ

الفاء المفردة: حرف مُهمَل؛ خلافاً لبعض الكوفيّين في قولهم: إنها ناصبة في نحو: «مَا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثَنا»، وللمبرّد في قوله: إنها خافضة في نحو:

فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ [فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمَ مُحْوِلِ]

فيمن جرّ «مثلاً» والمعطوفَ، والصحيحُ أن النَّصب بـ «أَنْ» مضمرة كما سيأتي،

والمراد أن هذا البيت من المشكلات باعتبار معناه، ولذلك قال من أبيات المعاني أي: من الأبيات التي يسأل عن معناها لإشكالها، وغير في بيت أبي نواس الحكمي من التراكيب المشكلة بحسب الإعراب فإشكاله باعتبار أمر لفظي يتعلق بالتركيب لا بالمعنى، فقال: إن ذلك من مشكل التراكيب وهذا من أبيات المعاني (**فيقال: سواه هو غير فكأنه قال: فلم نعدل غيره بغيره**) وهو مشكل (**والجواب أن الهاء في بغيره للسوى**) فاختلف معاد الضميرين، والإشكال إنما نشأ من اتحاد المعاد (**فكأنه قال: لم نعدل سواه بغير السوى وغير سواه هو نفسه عليه الصلاة والسلام، والمعنى لم نعدل سواه به**) ويظهر لي وجه آخر حسن في الجواب مع القول باتحاد معاد الضميرين، وهو أن يقال: المراد بالسوى العدل والإنصاف لا معنى غير، وهو أمر ثابت في اللغة صرح به الجوهري وغيره، فالمعنى حينئذٍ لم يعدل عدله شيء غيره ولا غبار عليه، والله الموفق للصواب.

(حرف الفاء)

(**الفاء المفردة حرف مهمل خلافاً لبعض الكوفيين في قولهم: إنها ناصبة**) بنفسها للفعل المضارع (**في نحو ما تأتينا فتحدثنا وللمبرد في قوله: إنها خافضة في نحو**) قول امرىء القيس:

(فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع[1])

في من جر مثلاً والمعطوف) كما تقدم في رب (**والصحيح أن النصب بأن مضمرة كما**

---

(١) صدر بيت من الطويل، وهو لأمرىء القيس، عجزه: فألهيتها عن ذي تمائم محولِ، انظر خزانة الأدب ٢/ ٢٧٤، طبقات تحول الشعراء ١/ ٤٢.

وأن الجرّ بـ «رُبّ» مضمرة كما مرّ.

وتَرِد على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون عاطفة، وتفيد ثلاثةَ أمور:

أحدها: **الترتيب**، وهو نوعان: معنوي كما في «قام زَيْدٌ فَعَمْرٌو»، وذِكْرِيٌّ وهو عطف مُفَصَّل على مُجْمَل، نحو: ﴿فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾ [البقرة: ٣٦]، ونحو: ﴿فَقَدْ سَأَلُوا۟ مُوسَىٰٓ أَكْبَرَ مِن ذَٰلِكَ فَقَالُوٓا۟ أَرِنَا ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾ [النساء: ١٥٣] ونحو: ....

سيأتي) وظاهر كلامه أو صريحه أن الفاء حينئذٍ عاطفة للمصدر المسبوك من أن وصلتها على مصدر متصيد من الفعل المتقدم، فتقدير زرني فأكرمك ليكن زيارة منك فإكرام مني، واستشكله الرضي بأن فاء العطف لا تكون للسببية إذا عطفت جملة على جملة، واختار هو أن تجعل الفاء للسببية لا للعطف قال: وإنما صرفوا بعد فاء السببية من الرفع إلى النصب؛ لأنهم قصدوا التنصيص على كونها للسببية، والمضارع المرتفع بلا قرينة تخلصه للحال أو الاستقبال ظاهر في الحال، فلو أبقوه مرفوعاً لسبق إلى الذهن أن الفاء لعطف جملة حالية الفعل على الجملة التي قبل الفاء، فصرفه إلى النصب منبه في الظاهر على أنه ليس معطوفاً إذ المضارع المنصوب بأن مفرد، وقيل ما بعد الفاء المذكورة جملة فيكون ما بعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر وجوباً **(وأن الجر برب مضمرة كما مر)** الكلام عليها في حرف الراء **(وترد)** الفاء **(على ثلاثة أوجه:**

أحدها أن تكون عاطفة وتفيد ثلاثة أمور:

أحدها الترتيب وهو نوعان معنوي كما في قام زيد فعمرو) فإن قيام عمرو في نفس الأمر وقع بعد قيام زيد.

(وذكري) وهو أن يكون وقوع المعطوف بعد المعطوف عليه إنما هو بحسب اللفظ والذكر، لا أن المعنيين ترتبا في الوقوع بحسب نفس الأمر **(وهو عطف مفصل على مجمل)** وإنما كان كذلك؛ لأن موضع ذكر التفصيل بعد ذكر الإجمال، وقد تكون الفاء للترتيب الذكري في غير ذلك فتفيد في عطف الجمل كون المذكور بعدها كلاماً مرتباً على ما قبلها لا أن مضمون ما بعدها عقيب مضمون ما قبلها في الزمان كقوله تعالى: ﴿ٱدْخُلُوٓا۟ أَبْوَٰبَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَا فَبِئْسَ مَثْوَى ٱلْمُتَكَبِّرِينَ﴾ [الزمر: ٧٢] وقوله تعالى: ﴿وَأَوْرَثَنَا ٱلْأَرْضَ نَتَبَوَّأُ مِنَ ٱلْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَآءُ فَنِعْمَ أَجْرُ ٱلْعَٰمِلِينَ﴾ [الزمر: ٧٤] فإن ذكر ذم الشيء أو مدحه يصح بعد جري ذكره **(نحو ﴿فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾** [البقرة: ٣٦]) وهذا إنما هوعلى أحد القولين في معاد ضمير عنها، وهو القول بأنه الجنة وأما على القول بأنه الشجرة فتكون الفاء من القسم الأول، وهو ما يفيد الترتيب المعنوي **(نحو ﴿فَقَدْ سَأَلُوا۟ مُوسَىٰٓ أَكْبَرَ مِن ذَٰلِكَ فَقَالُوٓا۟ أَرِنَا ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾** [النساء: ١٥٣] ونحو:

﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ٱبْنِى مِنْ أَهْلِى﴾ [هود: ٤٥] الآية، ونحو: «تَوَضَّأَ فَغَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ وَمَسَحَ رَأْسَهُ وَرِجْلَيْهِ».

وقال الفراء: إنها لا تُفيد الترتيبَ مُطلقاً، وهذا ـ مع قوله إن الواو تفيدُ الترتيب ـ غريبٌ، واحتجَّ بقوله تعالى: ﴿أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾ [الأعراف: ٤]. وأجيب بأن المعنى أرَدْنَا إهلاكها أو بأنها للترتيب الذكريّ. ....

﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ٱبْنِى مِنْ أَهْلِى﴾ [هود: ٤٥] **الآية**) يعني قوله: ﴿وَإِنَّ وَعْدَكَ ٱلْحَقُّ وَأَنتَ أَحْكَمُ ٱلْحَٰكِمِينَ﴾ [هود: ٤٥] وكأن المصنف يشير بإيراد هذه الآية في أمثلة عطف المفصل على المجمل إلى عدم الاحتياج لما ارتكبه الزمخشري في «الكشاف» فإنه قال أريد بالنداء إرادة النداء ولو أريد النداء نفسه لجاء كما جاء في قوله: ﴿إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥ نِدَآءً خَفِيًّا ۝٣ قَالَ رَبِّ﴾ [مريم: ٣ ـ ٤] بغير فاء فأشار المصنف إلى أنه لا داعي لما ادعاه من جعل نادى بمعنى أراد النداء؛ فإن هذا من قبيل عطف المفصل على المجمل قال جدي صاحب «البحر» و«الانتصاف» ويجوز وجه آخر لطيف المأخذ رقيق الحاشية، وهو أن يكون النداء على بابه لكن المعطوف عليه مجموع النداء وما بعده، فليس من عطف الشيء على نفسه بل من عطف المجموع على أحد أجزائه وهما متغايران (**نحو**) ما وقع في بعض الأحاديث (**«توضأ فغسل وجهه ويديه ومسح رأسه ورجليه»**) أي: وغسل رجليه، وقد استشكل بعضهم هذا بأن المعطوف بالفاء إنما هو بعض المفصل، وهو قوله غسل وجهه وبقية الفصل معطوفة بالواو، وهذا ممنوع بل المعطوف بالفاء هو مجموع ما وقع بعدها لا بعضه، وقد يقع مثل هذا في المفردات كما قيل: في قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْءَاخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ﴾ أن الواو الوسطى لعطف مجموع الصفتين الأخيرتين على مجموع الصفتين الأولين (**وقال الفراء: لا تفيد الترتيب وهذا مع قوله إن الواو تفيد الترتيب غريب**)؛ فإنه مخالف لقول الجمهور في الموضعين، واحتج بقوله تعالى: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ ۝٤﴾ فإن مجيء البأس لا يكون بعد الإهلاك (**وأجيب بأن المعنى أردنا إهلاكها**) ومجيء البأس وقع بعد الإرادة فتكون للترتيب المعنوي كما في قام زيد فعمرو (**أو بأنها للترتيب الذكري**) فلا يلزم كون مضمون العطف واقعاً بعد زمان مضمون المعطوف عليه؛ إذ المقصود الترتيب في الذكر فقط وهو حاصل فيكون من قبيل عطف المفصل على المجمل؛ لأن مجيء البأس في حال البيات والقيلولة تفصيل للإهلاك المجمل، وحمل الزمخشري الآية على الوجه الأول فقال: معنى أهلكناها أردنا إهلاكها، كقوله: إذا قمتم إلى الصلاة وقال في جاءها بأسنا: فجاء أهلها، ثم سأل هل يقدر حذف المضاف الذي هو الأهل قبل قرية أو قبل الضمير في أهلكناها، وأجاب بأن المضاف إنما يقدر للحاجة، ولا حاجة فإن القرية تهلك كما يهلك

وقال الجَرْمي: لا تفيد الفاء الترتيبَ في البقاع ولا في الأمطار، بدليل قوله [من الطويل]:

٤٩ ـ [قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ ومَنْزِلِ بِسِقْطِ اللِّوَى] بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

وقولهم: «مُطِرْنَا مَكَانَ كَذَا فَمَكَان كَذا»، وإن كان وقوعُ المطر فيهما في وقت واحد.

الأمر الثاني: التعقيبُ، وهو في كل شيء بِحَسَبِهِ، ....

أهلها، وإنما قدرناه قبل الضمير في جاءها لقوله أو هم قائلون هذا كلامه، يريد أنه إنما يقدر المضاف لضرورة طلب الراجع، ولولا هو لكنا في غنية عن تقديره لصحة إطلاق الإهلاك على القرية حقيقة، كما يصح إطلاقه على الأهل كذلك، وقال صاحب «الفرائد» إرادة الحقيقة مانعة المجاز وهو الأهل هنا، فإن كان المراد من ذكر القرية هنا الأهل بدليل أو هم قائلون امتنع أن يكون مفهوم القرية مراداً، وأجيب بأن إرادة الحقيقة والمجاز إنما يلزم إذا أريد بالقرية أهلها ونفسها معاً وليس كذلك، فإنما نقدر المضاف في الثاني لا في الأول، فعلى هذا توجه الإهلاك إلى الأهل أصالة ليستلزم إهلاك القرية على سبيل الكناية، وكأنه قيل وكم من قرية أردنا إهلاكها فأهلكنا أهلها، فتبقى معطلة خاوية على عروشها فتكون عبرة، فالضمير في أهلكناها وفي فجاءها راجع إلى القرية، وفي أو هم راجع إلى أهل المقدر في فجاءها بأسنا **(وقال الجرمي)** بفتح الجيم **(لا تفيد الفاء الترتيب في البقاع، ولا في الأمطار بدليل قوله)**:

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى **(بين الدخول فحومل)**

السقط بكسر السين المهملة معناه هنا منقطع الرمل، حيث يستدق من طرفه، واللوى بكسر اللام، والقصر رمل يعوج ويلتوي والدخول بفتح الدال المهملة موضع، وحومل موضع آخر فالفاء هنا بمعنى الواو أي: بين الدخول وحومل **(وقولهم: مطرنا مكان كذا فمكان كذا، وإن كان وقوع المطر فيهما في وقت واحد)** فتكون الفاء في هذا أيضاً كالواو وسيأتي الجواب عن ذلك.

(الأمر الثاني التعقيب) ومعناه كون ما بعد الفاء واقعاً بعقب ما قبلها من غير مهملة وتراخ **(وهو في كل شيء بحسبه)** يشير إلى ما قاله ابن الحاجب من أن المعتبر ما يعد في العادة مرتباً من غير مهملة؛ فقد يطول الزمان والعادة تقضي في مثله بانتفاء المهلة، وقد يقصر والعادة تقضي بالعكس فإن الزمان الطويل قد يستقرب بالنسبة إلى عظم الأمر فيستعمل الفاء، وقد يستبعد الزمان

---

(١) تقدم تخريجه.

ألا ترى أنه يقال «تَزَوَّجَ فلانٌ فَوُلِدَ لَهُ»، إذا لم يكن بينهما إلا مُدَّةُ الحمل، وإن كانت مُتطاولة، و«دَخَلْتُ البَصْرَةَ فبَغْدَادَ» إذا لم تُقِمْ في البصرة ولا بين البلدين، وقال الله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [الحج: ٦٣]، وقيل: الفاء في هذه الآية للسببية، وفاء السببيَّة من المُهْلة. وقيل: تقع الفاء تارةً بمعنى «ثُمَّ»، ومنه الآية، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً﴾ ....

القريب بالنسبة إلى طول زمان أمر يقضي العرف بحصوله في زمن أقل منه، قلت: والذي يظهر من كلام جماعة أن استعمال الفاء فيما تراخى زمان وقوعه عن الأول سواء استقصر في العرف أو لا إنما هو بطريق المجاز، وظاهر كلام المصنف أن استعمالها فيما يعد بحسب العادة تعقيباً وإن طال الزمن استعمال حقيقي (**ألا ترى أنه يقال: تزوج فلان فولد له إذا لم يكن بينهما**) أي: بين التزوج والولادة (**إلا مدة الحمل، وإن كانت مدة متطاولة و**) يقال: (**دخلت البصرة فبغداد؛ إذا لم يقم في البصرة ولا بين البلدين**) بل اتصل السير ولم يقع اشتغال بما يعد في العرف أجنبياً من السفر من هذه إلى تلك (**وقال الله تعالى**: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾) ومعلوم أن اخضرار الأرض لا يعقب نزول المطر بل يقع بعد مهلة وتراخ (**وقيل: الفاء في هذه الآية للسببية**) لا للعطف (**وفاء السببية لا تستلزم التعقيب، بدليل صحة قولك إن يسلم فهو يدخل الجنة، ومعلوم ما بينهما من المهلة**) العظيمة، وبهذا أجاب ابن الحاجب في «أمالي القرآن» واستدل التفتازاني على عدم دلالة الفاء الجزائية على لزوم تعقيب الجزاء بمضمون الشرط بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِن يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ﴾ قال للقطع بأنه لا يجب السعي عقيب النداء من غير تراخ، قلت: الحق أن الأصل في الفاء السببية استلزام التعقيب، وذلك لأن السبب التام يستعقب مسببه من غير تراخ، ولو كانت الفاء لا تدل على ذلك لم يجز دخولها في الجزاء، كما لم يجز دخول ثم والواو، نعم جزاء السبب قد يقع بينه وبين المسبب تراخ لعدم استكمال ما يقتضي وقوع المسبب، لكن إطلاق السبب على جزئه مجاز، ومنه إن يسلم فهو يدخل الجنة إذ الإسلام ليس سبباً تاماً لدخول الجنة، بل لا بد من استمرار حكمه فمجموع الإسلام واستمرار حكمه هو السبب التام لدخول الجنة، واستدلال التفتازاني بآية الجمعة غير متجه؛ لأن السعي يجب عقيب النداء وجوباً موسعاً فلا يلزم إيقاعه على الفور، كالظهر يجب في أول الوقت ولا يجب أداؤه فيه بل هو موسع إلى آخر الوقت، فكيف يتجه هذا الاستدلال (**وقيل: تقع الفاء تارة بمعنى ثم ومنه الآية المتلوة**) آنفاً ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ أي: ثم تصبح (**وقوله تعالى**: ﴿ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً﴾) أي: قطعة دم والمعنى ثم أحلنا النطفة البيضاء علقة

﴿فَخَلَقْنَا ٱلْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا ٱلْمُضْغَةَ عِظَٰمًا فَكَسَوْنَا ٱلْعِظَٰمَ لَحْمًا﴾ [المؤمنون: ١٤]، فالفاءات في «فخلقنا العلقة مضغة»، وفي «فخلقنا المضغة، وفي «فكسونا» بمعنى «ثم»، لتراخي مَعطوفاتها؛ وتارة بمعنى الواو، كقوله [من الطويل]:

٥٠ ـ [قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ بِسِقْطِ اللِّوَى] بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

وَزَعَمَ الأصمعيّ أن الصّواب روايته بالواو، لأنه لا يجوز «جلست بين زيد فعمرو»؛ وأجيبَ بأن التقدير: بين مواضعِ الدخولِ فمواضعِ حَوْمَل، كما يجوز «جلستُ بين العلماء فالزهّاد». وقال بعض البغداديّين: الأصْلُ «ما بين» فحذف «ما» دون «بين»، كما عكَس ذلك من قال [من البسيط]:

٥١ ـ يَا أحْسَنَ النَّاسِ مَا قَرْناً إلى قَدَمِ [وَلاَ جِبَالَ مُحِبٌّ واصلٍ تَصِلُ]

حمراء ﴿فَخَلَقْنَا ٱلْعَلَقَةَ مُضْغَةً﴾ أي: لحماً قدر ماء يمضغ ﴿فَخَلَقْنَا ٱلْمُضْغَةَ عِظَٰمًا﴾ أي: فصيرناها عظاماً وقرأ ابن عامر وأبو بكر عظماً بالإفراد ﴿فَكَسَوْنَا ٱلْعِظَٰمَ لَحْمًا﴾ أي: فأنبتنا اللحم فصار لها كاللباس (**فالفآت**) أي: فكل واحدة من الفآت الثلاث (**في فخلقنا العلقة، وفي فخلقنا المضغة، وفي فكسونا بمعنى ثم لتراخي معطوفاتها**) عن المعطوف عليه، وقد ورد في الحديث ما يقتضي التراخي (**وتارة بمعنى الواو كقوله**:

بسقط اللوى بين لدخول فحومل

وزعم الأصمعي أن الصواب روايته بالواو؛ لأنه لا يجوز بين زيد فعمرو، وأجيب بأن التقدير بين مواضع الدخول فمواضع حومل) فالإضافة في التحقيق إنما وقعت لمتعدد لا ترتيب فيه، فجاز ذلك (**كما يجوز جلست بين العلماء فالزهاد**) لتحقق شرط إضافة بين، وهو كون المضاف إليه دالاً على التعدد بدون ترتيب (**وقال بعض البغداديين: الأصل ما بين فحذف ما دون بين ما عكس ذلك من قال**:

يا أحسن الناس ما قرنا إلى قدم)

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) صدر بيت من البسيط، عجزه: ولا جبال محب واصل تصل، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ١١/ ٧، والدرر ٦/ ٧٣، وشرح شواهد المغني ١/ ٤٦٤.

أصله: ما بين قرنٍ؛ فحذف «بين» وأقام قرناً مقامها، ومثله: ﴿مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾ [البقرة: ٢٦]. قال: والفاء نائبة عن «إلى»، ويحتاج على هذا القول إلى أن يقال: وصحت إضافة «بين» إلى «الدّخول» لاشتماله على مواضع، أو لأنَّ التقدير: بين مواضع الدّخول، وكونُ الفاء للغاية بمنزلة «إلى» غريبٌ، وقد يُسْتَأنس له عندي بمجيء عكسه في نحو قوله [من الطويل]:

٥٢ ـ وأنتِ الَّتِي حَبَّبْتِ شَغْبَاً إِلَىٰ بَدَا إِلَـيَّ، وَأَوْطَـانِـي بِـلاَدٌ سِـوَاهُـمَـا

إذ المعنى: شغباً فبدا، وهما موضعان، ويدل على إرادة الترتيب قوله بعده [من الطويل]:

القرن الخصلة من الشعر أي: يا أحسن الناس ما بين أعلاها إلى أسفلها (**أصله ما بين قرن فحذف بينا وأقام قرناً مقامها**) وهذه دعوى لا دليل عليها، ويجوز أن تكون ما زائدة وقرناً تمييز والمغيا محذوف أي: يا أحسن الناس قرناً وما بعد إلى قدم أو على إسقاط الخافض أي: من قرن إلى قدم (**ومثله**) قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا﴾ (﴿مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾ **قال: والفاء نائبة عن إلى**) أي: ما بين بعوضة إلى ما فوقها، وهذا لا يتعين فقد قال الزمخشري: وما هذه إبهامية وهي التي إذا اقترنت باسم نكرة أبهمته إبهاماً وزادته شيوعاً وعموماً نحو أعطني كتاباً ما، أو صلة للتأكيد نحو ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ﴾ وانتصب بعوضة بأنها عطف بيان لمثلاً أو مفعول ليضرب ومثلاً حال عن النكرة مقدمة عليه، أو انتصبا مفعولين بجري ضرب مجرى جعل (**ويحتاج على هذا القول إلى أن يقال: وصحة إضافة بين إلى الدخول لاشتماله على مواضع أو؛ لأن التقدير بين مواضع الدخول**) ولم يتعرض إلى الاعتذار عن إضافة بين إلى بعوضة، وقرن على هذا القول فتأمله (**وكون الفاء للغاية بمنزلة إلى غريب، وقد يستأنس له عندي بمجيء عكسه**) وهو استعمال إلى للعطف بمنزلة الفاء (**في قوله**:

وأنـت الـتـي حـبـبـت شـغـبـاً إلـى بـدا إلـي وأوطـانـي بـلاد سـواهـمـا[1]

إذ المعنى شغبا) بشين وغين معجمتين وموحدة على زنة فلس (**فبدا**) بموحدة مفتوحة فدال مهملة على مثال قفا وعصا وهما موضعان أما شغب فمنهل بين طريق مصر والشام، وأما بدا فموضع بين طريق مكة والشام قال أبو عبيد البكري في المعجم، وهي قرية الزهري الفقيه (**ويدل على إرادة الترتيب قوله بعد هذا**:

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لكثير عزة في ديوانه ص ٣٦٣، وخزانة الأدب ٩/ ٤٦٢، ولكثير أو لجميل في شرح شواهد المغني ١/ ٤٦٤. اهـ. انظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٧/ ١٠٥.

حَلَلْتِ، بِهٰذا حَلَّةً، ثُمَّ حَلَّةً بِهٰذا، فَطَابَ الْوَادِيَانِ كِلاَهُمَا

وهذا معنى غريب: لإلى لم أرَ مَنْ ذكره.

والأمر الثالث: السببية، وذلك غالب في العاطفة جملة أو صفة؛ فالأول نحو: ﴿فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ﴾ [القصص: ١٥]، ونحو: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ٣٧]؛ والثاني نحو: ﴿لَآكِلُونَ مِنْ شَجَرٍ مِنْ زَقُّومٍ فَمَالِئُونَ مِنْهَا الْبُطُونَ فَشَارِبُونَ عَلَيْهِ مِنَ الْحَمِيمِ﴾ [الواقعة: ٥٢ ـ ٥٤]؛ وقد تجيء في ذلك لمجرّد الترتيب نحو: ﴿فَرَاغَ إِلَى أَهْلِهِ فَجَاءَ بِعِجْلٍ سَمِينٍ فَقَرَّبَهُ إِلَيْهِمْ﴾ [الذاريات: ٢٦ ـ ٢٧]، ونحو: ﴿لَّقَدْ كُنتَ فِى غَفْلَةٍ مِّنْ هَٰذَا فَكَشَفْنَا عَنكَ غِطَآءَكَ﴾ [ق: ٢٢]، ونحو: ﴿فَأَقْبَلَتِ ٱمْرَأَتُهُۥ فِى صَرَّةٍ فَصَكَّتْ وَجْهَهَا﴾ [الذاريات: ٢٩]، ونحو: ﴿فَٱلزَّٰجِرَٰتِ زَجْرًا ۝ فَٱلتَّٰلِيَٰتِ ذِكْرًا ۝﴾ [الصافات: ٢ ـ ٣].

حللت بهذا حلة ثم حلة بهذا فطاب الواديان كلاهما)[1]

وفي بعض النسخ بعد حلة **(وهذا معنى غريب لإلى لم أر من ذكره)** وحقهم أن لا يذكروه مستندين إلى هذا الدليل، فأنا لا نسلم إرادة الترتيب في البيت الأول؛ لاحتمال أن تكون أن فيه للمعية كما يقول الكوفيون، أو متعلقة بمحذوف إن لم نقل بذلك، والمعنى وأنت التي أحببت شغباً مع بدا، أو مضموماً إلى بدا، والبيت الثاني لا يدل على إرادة الترتيب في الأول إذ حلولها بأحد المكانين بعد حلولها بالآخرة يقتضي أن المكان الأول حبب إليه أولاً بسبب حلولها فيه، وأن الثاني حبب إليه بعد ذلك لحلولها به إذ من الجائز أن يكون حب المكانين حصل في آن واحد بعد حلولها فيهما على الترتيب، ثم لو سلم دلالة البيت الثاني على الترتيب في الأول لم يدل على دعواه أن إلى فيه بمعنى الفاء؛ لأن الترتيب الواقع في الثاني إنما هو بثم لا بالفاء.

(والأمر الثالث السببية وذلك غالب في العاطفة جملة أو صفة) فيكون ما قبلها سبباً لما بعدها، وقد يقع على خلاف ذلك فتدخل على العلة وهو على خلاف الأصل لاستحالة تأخر العلة عن المعلول، إلا أنه قد خولف هذا الأصل بشرط أن يكون للعلة دوام، لأنها إذا كانت.

وهذا آخر ما انتهى إليه العلامة العمدة الدماميني ولم يكمل الكتاب لتعذره بالوفاة إلى رحمة الله تعالى، رحمه الله تعالى ونفعنا ببركاته وبركات علومه في الدنيا والآخرة **(محمد)** وآله والحمد لله وحده.

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لكثير في ديوانه ص ٣٦٣، وبلا نسبة في تاج العروس (بدو). اهـ. انظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٧/ ١٠٤.

وقال الزمخشري: للفاء مع الصفات ثلاثة أحوال:

أحدها: أن تدلّ على ترتيب معانيها في الوجود، كقوله [من السريع]:

٥٣ - يَا لَهْفَ زَيَّابَةَ لِلْحَارِثِ الـ ـصَّابِحِ فَالْغَانِمِ فَالآيِبِ[1]

أي: الذي صَبَحَ فَغَنِمَ فآبَ.

والثاني: أن تدلّ على ترتيبها في التفاوت من بعض الوجوه، نحو قولك: «خذ الأكْمَلَ فالأفضَلَ، واعمَلِ الأحْسَنَ فالأجْمَل».

والثالث: أن تدلّ على ترتيب موصوفاتها في ذلك نحو: «رَحِمَ اللّهُ المحلِّقينِ فالْمُقَصِّرِينَ» ا هـ.

البيت لابن زيّابة، يقول: يا لهف أبي على الحارث إذ صَبَحَ قومي بالغارة فغنم فآب سليمان أن لا أكون لقيتُه فقتلته، وذلك لأنه يريد: يا لهف نفسي.

والثاني من أوجه الفاء: أن تكون رابطةً للجواب، وذلك حيث لا يصلح لأن يكون شرطاً، وهو منحصر في ست مسائل:

إحداها: أن يكون الجوابُ **جملة اسمية** نحو: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأنعام: ١٧]، ونحو: ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿١١٨﴾﴾ [المائدة: ١١٨].

الثانية: أن تكون **فعلية كالاسمية**، وهي التي فعلُها جامِد، نحو: ﴿إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالاً وَوَلَداً فَعَسى رَبِّي أَنْ يُؤْتِيَنِي﴾ [الكهف: ٣٩ ـ ٤٠]، ﴿إِن تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [البقرة: ٢٧١]، ﴿وَمَن يَكُنِ الشَّيْطَانُ لَهُ قَرِينًا فَسَاءَ قَرِينًا﴾ [النساء: ٣٨]، ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ﴾ [آل عمران: ٢٨].

الثالثة: أن يكون **فعلها إنشائيًا**، نحو: ﴿إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١]، ونحو: ﴿فَإِن شَهِدُوا فَلَا تَشْهَدْ مَعَهُمْ﴾ [الأنعام: ١٥٠]، ونحو: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا فَمَن يَأْتِيكُم بِمَاءٍ مَّعِينٍ ﴿٣٠﴾﴾ [الملك: ٣٠]، فيه أمران: الاسمية والإنشائية، ونحو: «إنْ قام زيد فوالله لأقومَنَّ»، ونحو: «إنْ لم يَتُبْ فَيَا خُسْرَهُ رَجُلاً».

والرابعة: أن يكون **فعلُها ماضياً لفظاً ومعنى**، إما حقيقة نحو: ﴿إِن يَسْرِقْ فَقَدْ

(١) البيت من البحر السريع، وهو لابن زيابة في خزانة الأدب ٥/١٠٧، والدرر ٦/١٦.

سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ مِن قَبْلُ﴾ [يوسف: ٧٧]، ونحو: ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴿٢٧﴾﴾ [يوسف: ٢٦ ـ ٢٧]، و«قَدْ» هنا مقدّرة، وإمّا مجازاً نحو: ﴿وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِى ٱلنَّارِ﴾ [النمل: ٩٠] نزل هذا الفعل لِتَحقُّقِ وقوعهِ منزلةَ ما وقع.

الخامسة: أن تقترن بحرف استقبال، نحو: ﴿مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾ [المائدة: ٥٤]، ونحو: ﴿وَمَا يَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ﴾ [آل عمران: ١١٥].

السادسة: أن تقترن بحرف له الصَّدْر، كقوله [من الوافر]:

٥٤ ـ فَإنْ أهْلِكْ فَذِي لَهَبٍ لَظَاهُ ... عَلَيَّ تَكَادُ تَلْتَهِبُ الْتِهَابَا(١)

لما عرفت من أن «رُبَّ» مقدَّرة، وأنها لها الصَّدْر، وإنما دخلت في نحو: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ﴾ [المائدة: ٩٥] لتقدير الفعل خبراً لمحذوف؛ فالجملة اسمية.

وقد مر أن «إذا» الفجائية قد تنوب عن الفاء نحو: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦]، وأن الفاء قد تحذف للضرورة كقوله [من البسيط]:

٥٥ ـ مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا ... [والشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلاَنِ](٢)

وعن المبرّد أنه منع ذلك حتّى في الشعر، وزعم أن الرواية:

مَنْ يَفْعَلِ الْخَيْرَ فَالرَّحْمٰنُ يَشْكُرُهُ

وعن الأخفش أن ذلك واقعٌ في النَّثر الفصيح، وأن منه قوله تعالى: ﴿إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَٰلِدَيْنِ﴾ [البقرة: ١٨٠] وتقدَّم تأويلُه.

وقال ابن مالك: يجوز في النثر نادراً، ومنه حديث اللُّقطة: «فإنْ جاءَ صاحِبُها وإلا اسْتَمْتِعْ بها».

تنبيه ـ كما تربط الفاءُ الجوابَ بشرطه كذلك تربط شبهَ الجواب بشِبْه الشرط، وذلك في نحو: «الذي يأتيني فله درهم»، وبدخلوها فَهِمَ ما أراده المتكلِّم من ترتُّبِ لزومِ الدرهم على الإتيان، ولو لم تدخل احتمل ذلك وغيره.

وهذه الفاء بمنزلة لام التَّوطئة في نحو: ﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا۟ لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ﴾ [الحشر: ١٢] في

---

(١) البيت من البحر الوافر، وهو لربيعة من مقروم في خزانة الأدب ١٠/٢٦، ٢٨ وشرح شواهد المغني ص ٤٦٦، وبلا نسبة في مغني اللبيب ص ١٦٤.

(٢) البيت من البحر البسيط، وهو للحطيئة في ديوانه ص ١٠٩ والخصائص ٢/٤٨٩، وتاج العروس مادة (الفاء).

إيذانها بما أراده المتكلِّم من معنى القَسَم، وقد قرىء بالإثبات والحذف قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [الشورى: ٣٠].

الثالث: أن تكون زائدة دخولُها في الكلام كخروجها، وهذا لا يثبته سيبويه، وأجاز الأخفش زيادَتَها في الخبر مطلقاً، وحكى «أخُوكَ فوُجِدَ» وقيَّد الفراءُ والأعلم وجماعةٌ الجوازَ بكون الخبر أمراً أو نهياً؛ فالأمر كقوله [من الطويل]:

٥٦ ـ وَقَائِلَةٍ: خَوْلاَنُ فَانْكِحْ فَتَاتَهُمْ [وَأُكْرُومَةُ الحيَّيْنِ خِلْوٌ كَما هِيا][(١)]

وقوله [من الخفيف]:

٥٧ ـ أَرَوَاحٌ مُوَدِّعٌ أَمْ بُكُورُ أَنْتَ فَانْظُرْ لأيِّ ذَاكَ تَصِيرُ[(٢)]

وحَمَل عليه الزَّجاج ﴿هَٰذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ﴾ [ص: ٥٧]، والنهي نحو: «زيدٌ فلا تَضْرِبْه» وقال ابن بَرْهان: تزاد الفاء عند أصحابنا جميعاً كقوله [من الكامل]:

٥٨ ـ [لا تجزعي إن مُنْفِسٌ أَهْلَكْتُهُ] فَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي[(٣)]

انتهى. وتأوّل المانعون قوله: «خولان فانكح» على أن التقدير: هٰذِهِ خولانُ،وقوله: «أنت فانظر» على أن التقدير: انظر فانظر، ثم حذف «انظر» الأول وَحْده فبرز ضميره فقيل: أنت فانظر؛ والبيت الثالث ضرورة، وأما الآية فالخَبَرُ ﴿حَمِيمٌ﴾ وما بينهما معترض، أو ﴿هَٰذَا﴾ منصوب بمحذوف يفسره ﴿فَلْيَذُوقُوهُ﴾ مثل ﴿وَإِيَّٰيَ فَٱرْهَبُونِ﴾ [البقرة: ٤٠] وعلى هذا فـ «حميم» بتقدير: هو حميم.

ومن زيادتها قوله [من الكامل]:

٥٩ ـ لَمَّا اتَّقَى بِيَدٍ عَظِيمٍ جُرْمُهَا فَتَرَكْتُ ضَاحِيَ جِلْدِهَا يَتَذَبْذَبُ[(٤)]

لأن الفاء لا تدخل في جواب «لمّا»، خلافاً لابن مالك، وأما قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ١٦٣،وخزانة الأدب ١/ ٣١٥ ـ ٤٥٥ ولسان العرب ١٤/ ٢٣٩ مادة (خلا).

(٢) البيت من البحر الخفيف، وهو لعدي بن زيد في ديوانه ص ٨٤، والأغاني ٢/ ١٢٦، والدرر ٢/ ٣٨، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٣٦٢ وخزانة الأدب ١/ ٣١٥.

(٣) البيت من البحر الكامل، وهو للنمر بن تولب في ديوانه ص ٧٢، وخزانة الأدب ١/ ٣١٤، والأشباه والنظائر ٢/ ١٥١.

(٤) البيت من البحر الكامل، وهو بلا نسبة في الأزهية ص ٢٤٨، وشرح شواهد المغني ص٤٧٣.

نَجَّنٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌۚ﴾ [لقمان: ٣٢] فالجواب محذوف، أي: انقسموا قسمين فمنهم مقتصد ومنهم غير ذلك، وأما قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَٰبٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ وَكَانُوا۟ مِن قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُوا۟ كَفَرُوا۟ بِهِۦۚ﴾ [البقرة: ٨٩]، فقيل: جواب «لمّا» الأولى «لمّا» الثانية، وجوابها، وهذا مردود لاقترانه بالفاء، وقيل: ﴿كَفَرُوا۟ بِهِۦ﴾ جواب لهما، لأن الثانية تكرير للأولى، وقيل: جواب الأولى محذوف؛ أي أنكروه.

مسألة ـ الفاء في نحو: ﴿بَلِ ٱللَّهَ فَٱعْبُدْ﴾ [الزمر: ٦٦] جوابٌ لِـ «أمّا» مقدَّرة عند بعضهم، وفيه إجحاف؛ وزائدة عند الفارسيّ، وفيه بُعْد؛ وعاطِفَة عند غيره. والأصل: تَنَبَّه فاعبد الله، ثم حُذِف «تنبّه»، وقُدِّم المنصوب على الفاء إصلاحاً للَفظ كيلا تقعَ الفاء صَدْراً، كما قال الجميعُ في الفاء في نحو: «أمّا زيداً فاضربْ»، إذ الأصْلُ مهما يكنْ من شيءٍ فاضرب زيداً، وقد مضى شرحه في حرف الهمزة.

* * *

مسألة ـ الفاء في نحو: «خَرَجْتُ فَإِذَا الأسَدُ» زائدة لازمة عند الفارسي والمازني وجماعة؛ وعاطفة عند مَبْرَمان وأبي الفتح؛ وللسببيّة المَحْضَةِ كفاء الجواب عند أبي إسحاق؛ ويجب عندي أن يُحْمَل على ذلك مثل: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ فَصَلِّ لِرَبِّكَ﴾ [الكوثر: ١ ـ ٢]. ونحو: «ائتني فإني أكرمك»، إذ لا يُعطف الإنشاءُ على الخبر ولا العكس، ولا يحسن إسقاطُهَا ليسهل دعوى زيادتها.

* * *

مسألة ـ ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُۚ﴾ [الحجرات: ١٢] قدّر أنهم قالوا بعد الاستفهام: «لا»، فقيل لهم: فهذا كرهتموه، يعني والغيبة مثله فاكرهوها، ثم حذف المبتدأ وهو «هذا».

وقال الفارسي: التَّقدير: فكما كرهتموه فاكرهوا الغيبة؛ وضعفه ابن الشجري بأن فيه حذف الموصول ـ وهو «ما» المصدرية ـ دون صلتها، وذلك رديء؛ وجملة ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ﴾ [الحجرات: ١٢] عطف على ﴿وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًاۚ﴾ [الحجرات: ١٢] على التقدير الأول، وعلى «فاكرهوا الغيبة» على تقدير الفارسي؛ وبعدُ فعندي أن ابن الشجري لم يتأمّل كلام الفارسي، فإنه قال: كأنهم قالوا في الجواب: «لا»، فقيل لهم فكرهتموه فاكْرَهوا الغيبة واتقوا الله، فـ «اتقوا» عطف على «فاكرهوا»، وإن لم يذكر «كما» في ﴿ٱضْرِب بِّعَصَاكَ

﴿ٱلْحَجَرَ فَٱنفَجَرَتْ﴾ [البقرة: ٦٠] والمعنى: فكما كرهتموه فاكرهوا الغيبة، وإن لم تكن «كما» مذكورة، كما أن «ما تأتينا فَتُحَدِّثُنَا» معناه فكيف تحدثنا وإن لم تكن «كيف» مذكورة، ا هـ.

وهذا يقتضي أن «كما» ليست محذوفة، بل أن المعنى يعطيها، فهو تفسير معنى، لا تفسير إعراب.

تنبيه ـ قيل: الفاء تكون **للاستئناف**، كقوله [من الطويل]:

٦٠ ـ أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبْعَ الْقَوَاءَ فَيَنْطِقُ [وَهَلْ تُخْبِرَنْكَ الْيَوْمَ بَيْدَاءُ سَمْلَقُ](1)

أي: فهو ينطق، لأنها لو كانت للعطف لَجُزِم ما بعدها، ولو كانت للسببيَّة لَنُصِب، ومثلُه: ﴿فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [البقرة: ١١٧] بالرفع، أي فهو يكون حينئذٍ، وقولُه [من الرجز]:

٦١ ـ الشِّعْرُ صَعْبٌ وَطَوِيلٌ سُلَّمُهْ، إِذَا ٱرْتَقَى فِيهِ الَّذِي لا يَعْلَمُهْ

٦٢ ـ زَلَّتْ بِهِ إِلَى الْحَضِيضِ قَدَمُهْ، يُرِيدُ أَنْ يُعْرِبَهُ فَيُعْجِمُهْ(2)

أي: فهو يعجمه. ولا يجوز نصبُه بالعطف، لأنه لا يريد أن يعجمه.

والتحقيقُ أن الفاء في ذلك كلِّهِ للعطف، وأن المعتمد بالعَطْف الجملة، لا الفعل، والمعطوف عليه في هذا الشِّعْرِ قولُه يُريد، وإنما يُقدِّر النحويُّون كلمةَ «هو» ليبيِّنوا أن الفعل ليس المعتَمَدَ بالعطف.

● (في): حرف جرّ، له عشرة معانٍ:

أحدها: **الظرفية**، وهي إما مكانيّة أو زمانيّة، وقد اجتمعتا في قوله تعالى: ﴿الٓمٓ غُلِبَتِ الرُّومُ في أدْنَى الأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ في بِضْعِ سِنِينَ﴾ [الروم: ١ ـ ٤]، أو مجازيَّة، نحو: ﴿وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩]، ومن المكانيّة «أدْخَلْتُ الْخَاتَمَ في إصبَعِي، وَالْقَلَنْسُوَةَ فِي رأسي» إلا أن فيهما قلباً.

الثاني: **المصاحبة**، نحو: ﴿ٱدْخُلُوا۟ فِىٓ أُمَمٍ﴾ [الأعراف: ٣٨] أي: معهم، وقيل: التَّقدير: ادخلوا في جملة أمم، فحُذِف المضاف. ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِى زِينَتِهِۦ﴾ [القصص: ٧٩].

(1) البيت من البحر الطويل، وهو لجميل بثينة في ديوانه ص ١٣٧، والأغاني ٨/ ١٤٦، وخزانة الأدب ٨/ ٢٥٤ والدرر ٤/ ٨١، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ١٨٥ والدرر ٦/ ٨٦.

(2) البيت من الرجز، وهو للحطيئة في الأغاني ٢/ ٢٨٩، والمزهر ٢/ ٤١٦، ولرؤبة في لسان العرب مادة (عجم).

والثالث: **التعليل**، نحو ﴿فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ﴾ [يوسف: ٣٢]، ﴿لَمَسَّكُمْ فِى مَآ أَفَضْتُمْ﴾ [النور: ١٤]، وفي الحديث: «أن امرأة دَخَلَتِ النَّارَ في هِرَّة حَبَسَتْهَا».

الرابع: **الاستعلاء**، نحو: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه: ٧١]. وقال [من الطويل]:

٦٣ ـ هُمُ صَلَبُوا الْعَبْدِيَّ في جِذْعِ نَخْلَةٍ [فلا عَطَسَتْ شَيْبَانُ إلاَّ بأَجْدَعَا](١)

وقال آخر [من الكامل]:

٦٤ ـ بَطَلٌ كأَنَّ ثِيَابَهُ في سَرْحَةٍ [يحْذَى نِعَالَ السِّبْتِ لَيْسَ بِتَوْأَمِ](٢)

والخامس: **مرادفة الباءِ**، كقوله [من الطويل]:

٦٥ ـ وَيَرْكَبُ يَوْمَ الرَّوْعِ مِنَّا فَوَارِسٌ بَصِيرُون فِي طَعْنِ الأباهِرِ وَالْكُلَى(٣)

وليس منه قوله تعالى: ﴿يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ﴾ [الشورى: ١١] خلافاً لزاعمه؛ بل هي للسببيّة، أي: يكثركم بسبب هذا الجَعْلِ؛ والأظهر قول الزمخشري إنها للظرفيّة المجازيّة. قال: جعل هذا التدبير كالمَنبع أو المعدن للبثّ والتّكْثير مثل: ﴿وَلَكُمْ فِى ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩].

السادس: **مرادفة «إلى»**، نحو: ﴿فَرَدُّوٓا۟ أَيْدِيَهُمْ فِىٓ أَفْوَٰهِهِمْ﴾ [إبراهيم: ٩].

السابع: **مرادفة «مِنْ»**، كقوله [من الطويل]:

٦٦ ـ ألاَ عِمْ صَبَاحاً أَيُّهَا الطَّلَلُ الْبَالِي وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كَانَ في الْعُصُرِ الْخَالِي؟(٤)

٦٧ ـ وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كانَ أَحْدَثُ عَهْدِهِ ثَلاثِينَ شَهْراً في ثَلاثَةِ أَحْوَالِ؟(٥)

وقال ابن جنّي: التقدير: في عقب ثلاثة أحوال، ولا دليل على هذا المضاف،

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لسويد بن أبي كاهل اليشكري في لسان العرب (شمس)، ولامرأة من العرب في الخصائص ص ٢/ ٣١٣، ولسان العرب مادة (فيا)، وبلا نسبة في أدب الكاتب ص ٣٩٤.

(٢) البيت من البحر الكامل، وهو لعنترة في ديوانه ص ٢١٢، وخزانة الأدب ٩/ ٤٨٥ ـ ٤٩٠ وجمهرة اللغة ص ٥٢١ ـ ١٣١٥، وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ٣١٢، ورصف المباني ص ٣٨٩.

(٣) البيت من البحر الطويل، وهو لزيد الخيل في لسان العرب ١٥/ ١٦٧ مادة (فيا)، والمخصص ١٤/ ٦٦، وتاج العروس مادة (فيا).

(٤) البيت من البحر الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ص ٢٧، وجمهرة اللغة ص ١٣١٩، وخزانة الأدب ١/ ٦٠، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ١٤٨، وخزانة الأدب ٧/ ١٠٥.

(٥) البيت من البحر الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ص ٢٧، وجمهرة اللغة ص ١٣١٥، وخزانة الأدب ١/ ٦٢، وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ٣١٣، ورصف المباني ص ٣٩١.

وهذا نظير إجازته «جَلَسْتُ زيداً» بتقدير «جلُوسَ زَيدٍ» مع احتماله لأن يكون أصله: إلى زيد. وقيل: «الأحوال» جمعُ «حالٍ» لا حَوْلٍ»، أي: في ثلاث حالات: نزول المطر، وتعاقب الرياحِ، ومرور الدهور. وقيل: يريد أن أحدث عهده خمس سنين ونصف، فـ «في» بمعنى «مع».

الثامن: **المُقَايسة** ـ وهي الداخلة بين مفضول سابق وفاضل لاحق ـ نحو: ﴿فَمَا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [التوبة: ٣٨].

التاسع: **التعويض**، وهي الزّائدة عوضاً من «في» أخرى محذوفة كقولك: «ضربْتُ فيمن رَغِبْتَ»، أصله: ضربت من رغبت فيه؛ أجازهُ ابن مالك وحده بالقياس على نحو قوله:

«فانظُرْ بِمَنْ تَثِقُ»

على حمله على ظاهره، وفيه نظر.

العاشر: **التوكيد**، وهي الزائدة لغير التعويض، أجازه الفارسي في الضرورة وأنشد [من الرجز]:

٦٨ ـ أَنَا أَبُو سَعْدٍ، إِذَا اللَّيْلُ دَجَا، يُخَالُ فِي سَوَادِهِ يَرَنْدَجَا[1]

وأجازه بعضهم في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱرْكَبُوا۟ فِيهَا﴾ [هود: ٤١].

ـ حرف القاف ـ

● (قد) على وجهين: **حرفيّة** وستأتي، **واسمية**، وهي على وجهين: اسم فِعْل وسيأتي، واسم مرادف لـ «حسب»، وهذه تستعمل على وجهين:

مبنيّة وهو الغالب لشبهها بـ «قَدِ» الحرفيّة في لفظها، ولكثير من الحروف في وَضعِهَا، ويقال في هذا: «قَدْ زَيدٍ دِرْهَمٌ» بالسكون، و«قَدْنِي» بالنون، حِرْصاً على بقاء السكون لأنه الأصل فيما يَبْنُون.

ومعربة وهو قليل، يقال: «قَدُ زَيْدٍ دِرْهَمٌ»، بالرفع، كما يقال: «حَسْبُهُ دِرْهَمٌ»، بالرفع، و«قَدِي دِرْهَمٌ» بغير نون كما يقال: «حَسْبِي»، والمستعملة اسمَ فعل مُرادِفة لـ «يكفي»، يقال: «قَدْ زَيْداً درهمٌ»، و«قَدْنِي درهمٌ»، كما يقال: «يكفي زيداً درهمٌ»، و«يكفيني درهم».

(١) البيت من الرجز، وهو لسويد اليشكري في الأغاني ١٣/ ١١٤، والإصابة ٣/ ٢٧١.

وقوله [من الرجز]:

٦٩ ـ قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الْخُبَيْبَيْنِ قَدِي [لَيْسَ الإِمَامُ بِالشَّحِيحِ الْمُلْحِدِ][(١)]

تحتمل «قد» الأولى أن تكون مرادفة لـ «حسب» على لغة البناء، وأن تكون اسمَ فعلٍ؛ وأما الثانية فتحتمل الأولَ وهو واضح، والثاني على أنّ النونَ حذفت للضرورة، كقوله [من الرجز]:

٧٠ ـ [عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ] إذ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكِرَامُ لَيْسِي[(٢)]

ويحتمل أنّها فعلِلم يذكر مَفْعُولُه فالياء للإطلاق، والكسرة للساكِنَيْنِه.

وأما الحرفيّة فمُختصّة بالفِعلِ المتصرّف الخبريّ المُثْبَتِ المجرّد من جازم وناصب وحرفِ تنفيسٍ، وهي معه كالجزء؛ فلا تُفْصَل منه بشيء، اللهم إلا بالقسم كقوله [من الطويل]:

٧١ ـ أَخَالِدُ قَدْ واللّهِ أَوْطَأْتَ عَشْوَةً، وَمَا قَائِلُ الْمَعْرُوفِ فِينَا يُعَنَّفُ[(٣)]

وقول آخر [من الوافر]:

٧٢ ـ فَقَدْ واللّهِ بَيَّنَ لي عَنَائي بِوَشْكِ فِرَاقِهِمْ صُرَدٌ يَصِيحُ[(٤)]

وَسُمِعَ «قد لَعَمْري بِتُّ ساهِراً» و«قد واللّهِ أَحْسَنْتَ».

وقد يُحذف الفعلُ بعدها لدليلٍ كقول النابغة [من الكامل]:

٧٣ ـ أَفِدَ التَّرَحُّلُ، غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا، وَكَأَنْ قَدِ[(٥)]

أي: وكأنْ قد زالت.

ولها خمسة معانٍ:

---

(١) البيت من الرجز، وهو لحميد بن ثور في لسان العرب، مادة (لحد)، وبلا نسبة في إصلاح المنطق ١/ ٤٠١ والإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ١٣١.

(٢) البيت من الرجز، وهو بلا نسبة في سر صناعة الإعراب، ولسان العرب مادة (ليس)، والفائق ٣/ ٣٣٩.

(٣) البيت من البحر الطويل، وهو ملفق من بيتين أو لهما للفرزدق وثانيهما لأخي يزيد بن عبد الله والبجلي، وهو لأخي يزيد في شرح شواهد المغني ص ٤٨٨، وبلا نسبة في تذكرة النحاة (٧٦) وشرح شواهد المغني (٨٢).

(٤) البيت من البحر الوافر، وهو بلا نسبة في الخصائص ١/ ٣٣٠، ورصف المباني ص ٣٩٣.

(٥) البيت من البحر الكامل، وهو للنابغة الذبياني في الأغاني ١١/ ١١، والبيان والتبيين ص ٣٥١. ولسان العرب، مادة (قدد).

أحدها: التوقُّعُ، وذلك مع المضارع واضح كقولك: «قَدْ يَقْدُمُ الغَائِبُ الْيَوْمَ» إذا كنتَ تتوقَّعُ قدومَه.

وأما مع الماضي فأثبته الأكثرون. قال الخليل: يُقال «قَدْ فَعَل» لقوم يَنْتظرونَ الخبر، ومنه قول المؤذِّن: «قد قَامَتِ الصلاة»؛ لأن الجماعة منتظرون لذلك. وقال بعضهم: تقول: «قَدْ رَكِبَ الأميرُ» لمن ينتظِرُ ركوبه، وفي التنزيل: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ﴾ [المجادلة: ١] لأنَّها كانت تتوقَّعُ إجابة الله سبحانه وتعالى لدعائها.

وأنكرَ بعضُهم كونَها للتوقُّع مع الماضي، وقال: التوقُّعُ انتظارُ الوقوعِ، والماضي قد وقع.

وقد تبيّن بما ذكرنا أن مراد المثبتين لذلك أنها تدلُّ على أن الفعلَ الماضي كان قبلَ الإخبار به مُتَوَقَّعاً، لا أنه الآن متوقَّعٌ. والذي يظهر لي قول ثالث، وهو أنها قد لا تفيد التوقُّع أصلاً، أما في المضارع فلأن قولك: «يقدم الغائب» يفيد التوقُّع بدون «قد»؛ إذ الظاهر من حال المخبر عن مستقبل أنه متوقَّع له، وأما في الماضي فلأنه لو صحّ إثبات التوقّع لها، بمعنى أنَّها تدخل على ما هو متوقَّع، لصحَّ أن يقال في «لا رَجُلَ» بالفتح إن «لا» للاستفهام لا تدخل إلا جواباً لمن قال: هل من رجل، ونحوه، فالذي بعد «لا» مستفهَم عنه من جهةِ شخص آخر، كما أن الماضي بعد «قد» متوقَّع كذلك. وعبارة ابن مالك في ذلك حَسَنة، فإنه قال: إنها تدخل على ماضٍ متوقَّع، ولم يقل إنها تفيدُ التوقُّع، ولم يتعرَّض للتوقع في الداخلة على المضارع ألبتة، وهذا هو الحقّ.

الثاني: تقريب الماضي من الحال، تقول: «قام زيد» فيحتمل الماضي القريبَ والماضيَ البعيدَ، فإن قلت «قَدْ قَامَ» اختصَّ بالقريب.

وانبنى على إفادتها أحكام:

أحدها: أنها لا تدخل على «ليسَ» و«عسى» و«نِعْم» و«بِئسَ» لأنهن للحال؛ فلا معنى لذكر ما يُقَرّبُ ما هو حاصل؛ ولذلك علّة أخرى، وهي أن صِيَغَهُنَّ لا يُفِدْنَ الزمانَ، ولا يتصرَّفنَ، فأشبهنَ الاسم، وأما قول عَدِيّ [من الكامل]:

٧٤ ـ لَوْلا الحَيَاءُ، وأنَّ رَأْسِيَ قَدْ عَسَا ... فِيهِ المَشِيبُ، لَزُرْتُ أُمَّ القَاسِمِ[1]

فـ «عسى» هنا بمعنى «اشتدّ»، وليست «عسى» الجامدة.

---

(١) البيت من البحر الكامل، وهو لعدي بن الرقاع في الأغاني ٩/ ٣٥٤، وبلا نسبة في كتاب اللامات ص ١٢٩.

الثاني: وجوب دخولها، عند البصريّين إلاّ الأخفش، على الماضي الواقع حالاً إما ظاهرة، نحو: ﴿وَمَا لَنَا أَنْ لاَ نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِنْ دِيَارِنَا وأبنائنا﴾ [البقرة: ٢٤٦]، أو مُقدَّرة، نحو: ﴿هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾ [يوسف: ٦٥]، ونحو: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠] وخالفهم الكوفيُّونَ والأخفش؛ فقالوا: لا تحتاجُ لذلك، لكثرة وقوعها حالاً بدون «قَدْ» والأصل عدم التقدير، لا سيما فيما كثر استعماله.

الثالث: ذكره ابن عصفور، وهو أن القَسَمَ إذا أجيب بماض متصرّفٍ مُثْبَتٍ، فإن كان قريباً من الحال جيء باللام و«قد» جميعاً، نحو: ﴿تَٱللَّهِ لَقَدْ ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ عَلَيْنَا﴾ [يوسف: ٩١]، وإن كان بعيداً جيء باللام وَحْدَها كقوله [من الطويل]:

٧٥ ـ حَلَفْتُ لَها بِاللَّهِ حَلْفَةَ فَاجِرٍ ... لَنَامُوا، فما إنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلاَ صَالِي[1]

ا هـ. والظّاهر في الآية والبيت عكسُ ما قال، إذ المراد في الآية: فضّلك الله علينا بالصبر وسيرة المحسنين، وذلك محكوم له به في الأزل، وهو متّصف به مذ عَقَلَ، والمراد في البيت أنهم ناموا قبل مجيئه.

ومُقْتَضَى كلامِ الزمخشري أنها في نحو: «وَاللَّهِ لَقَدْ كَانَ كذَا» للتوقُّع لا للتقريبِ؛ فإنه قال في تفسير قوله تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا﴾ [الأعراف: ٥٩] في سورة الأعراف: فإن قلت: فما بالهمْ لا يكادون ينطقون بهذه اللام إلاّ مع «قد»، وقَلَّ عنهم نحو قوله: «حَلَفْتُ لها باللّه ـ البيت»، قلت: لأن الجملة القَسَمية لا تُساق إلا تأكيداً للجملة المُقْسَم عليها التي هي جوابها، فكانت مَظنَّةً لمعنى التوقُّع الذي هو معنى «قد» عند استماع المخاطب كلمة القسم، ا هـ.

ومُقْتَضى كلام ابن مالك أنها مع الماضي إنّما تُفيد التقريب كما ذكره ابن عصفور، وأن من شرط دخولها كونَ الفعلِ متوقَّعاً كما قدمنا؛ فإنه قال في تسهيله: وتدخل على فعلٍ ماضٍ متوقَّع لا يشبه الحرف لقربه من الحال ا هـ.

الرابع: دخول لام الابتداء في نحو: «إنَّ زَيْداً لَقَدْ قَامَ»، وذلك لأن الأصل دخولها على الاسم، نحو: «إنَّ زَيْداً لقائم» وإنما دخلت على المضارع لشبهه بالاسم، نحو:

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ص ٣٢، وخزانة الأدب ١٠/ ٧١ ـ ٧٣، والدرر ٢/ ١٠٦، وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٧٤، وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٧٧، ورصف المباني ص ١١٠.

﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ [النحل: ١٢٤]، فإذا قَرُب الماضي من الحال أشبَه المضارع الذي هو شبيه بالاسم، فَجَازَ دُخُولُها عليه.

المعنى الثالث، التقليل، وهو ضربان: تقليلُ وقوعِ الفعل، نحو: «قد يَصْدُقُ الْكَذوبُ»، و«قد يَجُود البخيل» وتقليلُ متعلَّقه، نحو قوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾ [النور: ٦٤]، أي: ما هم عليه هو أقلُّ معلوماته سبحانه. وزعم بعضهم أنها في هذه الأمثلة ونحوها للتّحقيق، وأن التقليل في المثالين الأوَّلين لم يستفد من «قد»، بل من قولك: البخيل يجود، والكذوب يصدق، فإنه إن لم يُحْمَل على أن صدور ذلك منهما قليل كان فاسداً، إذ آخر الكلام يناقضُ أوَّله.

الرابع: التكثير، قاله سيبويه في قول الهُذلي [من البسيط]:

٧٦ ـ قَدْ أَتْرُكُ الْقِرْنَ مُصْفَرًّا أَنَامِلُهُ [كَأَنَّ أَثْوَابَهُ مُجَّتْ بِفِرْصَادِ][(١)]

وقال الزمخشري في ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ﴾ [البقرة: ١٤٤]: رُبَّما نرى، ومعناه تكثير الرؤية. ثم استشهد بالبيت. واستشهد جماعة على ذلك ببيت العروض [من البسيط]:

٧٧ ـ قَدْ أَشْهَدُ الْغَارَةَ الشَّعْوَاءَ تَحْمِلُنِي جَرْدَاءُ مَعْرُوقَةُ اللَّحْيَيْنِ سُرْحُوبُ[(٢)]

الخامس: التحقيق، نحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ۝٩﴾ [الشمس: ٩]، وقد مضى أن بعضهم حمل عليه قوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾ [النور: ٦٤]. قال الزمخشري: دخَلَت لتوكيد العلْم، ويرجع ذلك إلى توكيد الوعيد. وقال غيره في: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعْتَدَوْا﴾ [البقرة: ٦٥]: «قد» في الجملة الفعليّة المجاب بها القَسَمُ مثلُ «إنَّ» واللام في الجملة الاسميّة المجاب بها في إفادة التوكيد. وقد مضى نقلُ القول بالتقليل في الأولى، والتّقريب والتوقُّع في مثل الثانية، ولكنَّ القول بالتحقيق فيهما أظهَرُ.

والسادس: النفي، حكى ابن سِيده «قَدْ كُنْتَ في خَيْرٍ فَتَعْرِفَهُ» بنصب تعرف، وهذا غريب؛ وإليه أشار في التّسهيل بقوله: وربما نُفِي بـ «قَدْ» فنُصِبَ الجوابُ بعدها، ا هـ.

ومَحْمِلُه عندي على خلافِ ما ذُكر، وهو أن يكون كقولك للكذوب: «هُوَ رَجُل

---

(١) البيت من البحر البسيط، وهو لعبيد بن الأبرص في ديوانه ص ٦٤، وخزانة الأدب ١١/٢٥٣ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٧٦، ورصف المباني ص ٣٩٣، ولسان العرب ١٣/١٧ مادة (أسن).

(٢) البيت من البحر البسيط، وهو لامرىء القيس في ديوانه ص ٢٢٥، وسر صناعة الإعراب ص ٢١، ولامرىء القيس أو لعمران بن إبراهيم الأنصاري في شرح شواهد المغني ٢/٤٩٦، وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٢٥٨ وخزانة الأدب ٦/١٠٥.

صادِق»، ثم جاء النّصب بعدها نظراً إلى المعنى، وإن كانا إنما حكما بالنفي لثبوب النصب فغير مستقيم، لمجيء قوله [من الوافر]:

٧٨ - [سَأَتْرُكُ مَنْزِلي لِبَني تَميم] وَأَلْحَقُ بِالحِجَازِ فَأَسْتَريحا[1]

وقراءة بعضهم: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغَهُ﴾ [الأنبياء: ١٨].

مسألة - قيل: يجوز النّصب على الاشتغال في نحو: «خَرَجْت فإذا زَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرٌو» مطلقاً؛ وقيل: يمتنعُ مطلقاً، وهو الظاهر؛ لأن «إذا» الفجائية لا يليها إلا الجُمَلُ الاسميّة. وقال أبو الحسن وتَبِعهُ ابن عصفور: يجوز في نحو: «فإذا زَيْدٌ قدْ ضَرَبَهُ عَمروٌ» ويمتنع بدون «قد» ووجهه عندي أن التزام الاسميَّة مع «إذا» هذه إنما كان للفرق بذلك؛ إذ لا تقترن الشرطية بها.

● **(قَطّ)** - على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون ظرفَ زمانٍ لاستغراق ما مَضَى، وهذه بفتح القاف وتشديد الطّاء مضمومة في أفصح اللغات، وتختصّ بالنفي، يقال: «ما فَعَلْتُه قطّ»، والعامة يقولون: «لا أفعله قَطّ»، وهو لحن. واشتقاقُه من «قَطَطْتُه»، أي: قطعته، فمعنى: «ما فعلته قطُّ»: ما فعلتهُ فيما انقطع من عمري؛ لأن الماضي منقطع عن الحال والاستقبال. وبُنيت لتضمنها معنى «مُذْ» و«إلى»، إذ المعنى: مُذْ أن خُلِقتُ إلى الآن، وعلى حركةٍ لئلاّ يلتقي ساكنان، وكانت الضّمةَ تشبيهاً بالغايات، وقد تكسر على أصل التقاءِ الساكنين، وقد تُتْبَع قافُه طاءه في الضمّ، وقد تخفّف طاؤه مع ضمها أو إسكانها.

والثاني: أن تكون بمعنى «حسْبُ»، وهذه مفتوحة القاف ساكنة الطّاء، يقال: «قَطِي»، و«قَطْك»، و«قطْ زيد درهم» كما يقال: «حسبي»، و«حَسْبُك»، و«حَسْبُ زيدٍ دِرهم»، إلا أنها مبنيّة لأنها موضوعة على حرفينِ، و«حَسْب» معربة.

والثالث: أن تكون اسمَ فعلٍ بمعنى «يكفي»، فيقال: «قَطْني» - بنون الوقاية - كما يقال: «يكفيني».

وتجوز نون الوقاية على الوجه الثاني، حفظاً للبناء على السكون، كما يجوز في «لَدُنْ» و«مِن» و«عَنْ» كذلك.

---

(١) البيت من البحر الوافر، وهو لمغيرة بن حبناء في خزانة الأدب ٨/ ٥٢٢، والدرر ١/ ٣٤٠، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٥١، وبة نسبة في الدرر ٥/ ١٣٠، ورصف المباني ص ٣٧٩.

ـ حرف الكاف ـ

● **الكاف المفردة** ـ جارّة وغيرها. والجارّة حرف واسم.

والحرفُ له خمسةُ معانٍ:

أحدها: **التشبيه**، نحو: «زيدٌ كالأسد».

والثاني: **التعليل**، أثبت ذلك قوم، ونفاه الأكثرون، وقيّدَ بعضُهم جوازه بأن تكون الكاف مكفوفةً بـ «ما» كحكايةِ سيبويه: «كما أنه لا يعلم فَتَجاوَزَ الله عنه»، والحقّ جوازه في المجرّدة من «ما»، نحو: ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [القصص: ٨٢]، أي: أعجب لعدم فَلاَحهم، وفي المقرونة بـ «ما» الزائدة كما في المثال، وبـ «ما» المصدريّة، نحو: ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَا فِيكُمْ﴾ [البقرة: ١٥١] ـ الآية. قال الأخفش: أي: لأجل إرسالي فيكم رسولاً منكم فاذكروني؛ وهو ظاهر في قوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨] وأجاب بعضُهم بأنه مِن وضعِ الخاصّ موضعَ العام؛ إذ الذِّكر والهداية يشتركان في أمر واحد، وهو الإحسانُ؛ فهذا في الأصل بمنزلة ﴿وَأَحْسِن كَمَآ أَحْسَنَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ﴾ [القصص: ١٧٧] والكافُ للتشبيه، ثم عُدِلَ عن ذلك للإعلام بخصوصيّة المطلوب. وما ذكَرْنَاه في الآيتين من أنَّ «ما» مَصْدريّة قاله جماعة، وهو الظاهر، وزعم الزمخشري وابن عطية وغيرهما أنها كافَّة، وفيه إخراج الكاف عما ثبت لها من عمل الجر لغير مقتضٍ.

اختلف في نحو قوله [من الطويل]:

٧٩ ـ وَطَرْفَكَ إِمّا جِئْتَنَا فَاحْبِسَنْهُ ... كَمَا يَحْسَبُوا أَنَّ الْهَوَى حَيْثُ تَنْظُرُ[١]

فقال الفارسي: الأصل: «كيما» فحذف الياء، وقال ابن مالك: هذا تكلُّف، بل هي كاف التعليل و «ما» الكافّة، ونصب الفعل بها لشبهها بـ «كي» في المعنى، وزعم أبو محمد الأسْوَد في كتابه المُسمَّى «نزهة الأديب» أن أبا علي حَرَّفَ هذا البيتَ، وأن الصواب فيه:

٨٠ ـ إِذَا جِئْتَ فَامْنَحْ طَرْفَ عَيْنَيْكَ غَيْرَنَا ... لِكَيْ يَحْسِبُوا... البيت[٢]

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ١٠١، وخزانة الأدب ٥/ ٣٢٠ والدرر ٤/ ٧٠، ولجميل بثينة ص ٩٠، ولعمر أو لجميل في شرح شواهد المغني ١/ ٤٩٨ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٨/ ٥٠٢، ورصف المباني ص ٢١٤.

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ١٠١، وخزانة الأدب ٥/ ٣٢٠.

والثالث: **الاستعلاء**، ذكره الأخفش والكوفيّون، وأن بعضهم قيل له: «كيف أَصْبَحْتَ؟» فقال: «كخيرٍ»، أي: على خير، وقيل: المعنى: بخير، ولم يثبت مجيء الكاف بمعنى الباء، وقيل: هي للتشبيه على حذف مضاف، أي: كصاحب خير.

وقيل في «كُنْ كمَا أَنْتَ»: إن المعنى: على ما أنت عليه، وللنحويّين في هذا المثال أعاريبُ:

أحدها: هذا، وهو أن «ما» موصولة، و «أنت»: مبتدأ حُذِفَ خبره.

والثاني: أنها موصولة، و «أنت» خبرٌ حُذِفَ مبتدؤه، أي: كالذي هو أنت، وقد قيل بذلك في قوله تعالى: ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ﴾ [الأعراف: ١٣٨]، أي: كالذي هو لهم آلهة.

والثالث: أن «ما» زائدة مُلْغاة، والكاف أيضاً جارّة كما في قوله [من الطويل]:

٨١ ـ وَنَنْصُرُ مَوْلاَنَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمُ[1]

و «أنت»: ضمير مرفوع أُنيب عن المجرور، كما في قولهم: «مَا أَنَا كأَنْتَ»، والمعنى: كن فيما يُسْتَقْبل مماثلاً لنفسك فيما مضى.

والرابع: أن «ما» كافّة، و «أنت»: مبتدأ حُذِف خبره، أي: عليه أو كائن، وقد قيل في: ﴿كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ﴾ [الأعراف: ١٣٨]: إن «ما» كافة، وزعم صاحبُ المستوفى أن الكاف لا تُكَفُّ بـ «ما»، وردَّ عليه بقوله [من الوافر]:

٨٢ ـ وَأَعْلَمُ أَنَّنِي وَأَبَا حُمَيْدٍ كَمَا النَّشْوَانُ وَالرَّجُلُ الحَلِيمُ[2]

وقوله [من الطويل]:

٨٣ ـ أَخٌ ماجِدٌ لَمْ يَخْزُنِي يَوْمَ مَشْهدٍ، كما سَيْفُ عمْرٍو لم تَخُنْهُ مَضَارِبُهْ[3]

وإنما يصحُّ الاستدلال بهما إذا لم يثبت أنَّ «ما» المصدريّة تُوصَلُ بالجملة الاسمية.

الخامس: أن «ما» كافة أيضاً، و «أنت»: فاعل، والأصل: كما كنت، ثم حذف

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لعمر بن براقة في أمالي القالي ٢/ ١٢٢، والدرر ٤/ ٢١٠، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ١٣، وخزانة الأدب ١٠/ ٢٠٧، والدرر ٦/ ٨١.

(٢) البيت من البحر الوافر، وهو لزياد الأعجم في ديوانه ص ٩٧، والمقاصد النحوية ٣/ ٣٤٨.

(٣) البيت من البحر الطويل، وهو لنهشل بن حري في الدرر ٤/ ٢٠٩، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ٦٨، وجواهر الأدب ص ١٣٢.

«كان» فانفصل الضمير، وهذا بعيد، بل الظاهر أن «ما» على هذا التقدير مصدريَّة.

تنبيه ـ تقع «كما» بعدَ الجملِ كثيراً صفةً في المعنى؛ فتكون نعتاً لمصدرٍ أو حالاً، ويحتملهما قوله تعالى: ﴿كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥ﴾ [الأنبياء: ١٠٤]، فإن قَدَّرْته نعتاً لمصدرٍ فهو إما معمول لـ «نعيده»، أي: نُعِيدُ أولَ خلقٍ إعادةً مثل ما بدأناه، أو لِـ «نطوي»، أي: نفعل هذا الفعلَ العظيم كفعلنا هذا الفعل؛ وإن قدَّرته حالاً فذُو الحالِ مفعول نعيده، أي: نعيده مماثلاً للذي بدأنا، وتقع كلمة «كذلك» أيضاً كذلك.

فإن قلت: فكيف اجتمعت مع «مثل» في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ لَوْلَا يُكَلِّمُنَا ٱللَّهُ أَوْ تَأْتِينَآ ءَايَةٌ كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّثْلَ قَوْلِهِمْ﴾ [البقرة: ١١٨]، و «مثل» في المعنى نعتٌ لمصدرٍ قال المحذوف، أي: كما أن كذلك نعت له، ولا يتعدَّى عاملٌ واحد لمتعلّقين بمعنى واحد، لا تقول: «ضربتُ زيداً عمراً»؛ ولا يكون «مثل» تأكيداً لكذلك، لأنه أبْيَنُ منه، كما لا يكون «زيد» من قولك: «هذا زيدٌ يفعل كذا» توكيداً لهذا لذلك، ولا خبراً لمحذوف بتقدير: الأمر كذلك، لِمَا يُؤدِّي إليه من عدم ارتباط ما بعده بما قبله.

قلت: «مثل» بَدَل من «كذلك»، أو بيان، أو نصب بـ «يعلمون»، أي: لا يعلمون اعتقاد اليهود والنصارى، فـ «مثل» بمنزلتها في «مِثْلُكَ لاَ يَفْعَلُ كذَا» أو نصب بقال، أو الكاف مبتدأ والعائد محذوف، أي: قاله. وردَّ ابن الشجري ذلك على مكي بأن قال: قد استوفى معموله وهو «مثل»، وليس بشيء، لأن «مثل» حينئذٍ مفعول مطلق أو مفعول به لـ «يعلمون» والضمير المقدَّر مفعول به لقال.

والمعنى الرابع: **المبادرة**، وذلك إذا تّصلت بـ «ما» في نحو: «سَلِّمْ كما تَدْخُلُ»، و «صَلِّ كمَا يَدْخُلُ الْوَقْتُ»، ذكره ابن الخبّاز في النهاية، وأبو سعيد السيرافي، وغيرهما، وهو غريب جداً.

والخامس: **التوكيد**، وهي الزائدة نحو: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]. قال الأكثرون: التقدير: ليس شيء مثله؛ إذ لو لم تُقَدَّر زائدة صار المعنى: ليس شيء مثل مثله، فيلزم المُحال، وهو إثبات المثل، وإنما زيدت لتوكيدِ نفي المثل؛ لأن زيادة الحرف بمنزلة إعادة الجملة ثانياً، قاله ابن جني، ولأنهم إذا بالغوا في نفي الفعل عن أحد قالوا: «مِثْلُكَ لا يَفْعَلُ كذا»، ومرادهم إنما هو النفي عن ذاته، ولكنهم إذا نَفَوْه عمن هو على أخَصِّ أوصافه فقد نَفَوه عنه.

وقيل: الكاف في الآية غير زائدة، ثم اختلف؛ فقيل: الزائد «مثل»، كما زيدت في ﴿فَإِنْ ءَامَنُوا۟ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ﴾ [البقرة: ١٣٧] قالوا: وإنما زيدت هنا لتفصل الكاف من الضمير، ا هـ.

والقولُ بزيادة الحرف أولى من القول بزيادة الاسم، بل زيادةُ الاسم لم تثبت، وأما ﴿بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم﴾ [البقرة: ١٣٧] فقد يشهد للقائل بزيادة «مثل» فيها قراءةُ ابن عباس ﴿بِمَا آمَنْتُمْ بِهِ﴾، وقد تُؤُوِّلت قراءة الجماعة على زيادة الباء في المفعول المطلق، أي: إيماناً مثلَ إيمانكم به، أي بالله سبحانه، أو بمحمد عليه الصلاة والسلام، أو بالقرآن. وقيل: «مثل» للقرآن، و «ما» للتوراة، أي: فإن آمنوا بكتابكم كما آمنتم بكتابهم، وفي الآية الأولى قول ثالث، وهو أن الكاف و «مثلاً» لا زائِدَ منهما، ثم اختلف، فقيل: «مثل» بمعنى الذات، وقيل: بمعنى الصِّفة، وقيل: الكاف اسم مؤكّد بـ «مثل»، كما عَكَسَ ذلك مَنْ قال [من الرجز]:

٨٤ ـ [وَلَعِبَتْ طَيْرٌ بِهِمْ أَبَابِيلْ] فَصُيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولْ[(١)]

وأما الكاف الاسميّة الجارّة فمرادفة لـ «مثل»، ولا تقع كذلك عند سيبويه والمحقّقين إلا في الضرورة، كقوله [من الرجز]:

٨٥ ـ بِيضٌ ثَلاَثٌ كَنِعَاجٍ جُمّ يَضْحَكْنَ عَنْ كَالْبَرَدِ الْمُنْهَمّ[(٢)]

وقال كثيرٌ منهم الأخفش والفارسيّ: يجوز في الاختيار، فجوزوا في نحو: «زيد كالأسد» أن تكونَ الكاف في موضع رفع، و «الأسد» مخفوضاً بالإضافة.

ويقع مثل هذا في كتب المُعربين كثيراً، قال الزمخشري في: ﴿فَأَنفُخُ فِيهِ﴾ [آل عمران: ٤٩]: إن الضمير راجع للكاف من ﴿كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ﴾ [آل عمران: ٤٩]، أي: فأنفخ في ذلك الشيء المماثل فيصير كسائر الطيورِ، انتهى. ووقع مثل ذلك في كلام غيره.

ولو كان كما زَعمُوا لَسُمِع في الكلام مثل «مررتُ بكالأسَدِ».

وتتعيّن الحرفية في موضعين؛ أحدهما: أن تكون زائدة، خلافاً لمن أجاز زيادة الأسماء، والثاني: أن تقع هي ومخفوضها صلة كقوله [من الرجز]:

---

(١) البيت من الرجز، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٢/٥٢، وسر صناعة الإعراب ١/٢٩٦.

(٢) البيت من الرجز، وهو بلا نسبة في جمهرة اللغة مادة (همم)، ولسان العرب مادة (همم)، وأوضح المسالك ٣/٥٤.

٨٦ ـ مَا يُرْتَجَى وَمَا يُخَافُ جَمْعا، فَهُوَ الذي كالَّيْثِ وَالغَيْثِ مَعَا[(١)]

خلافاً لابن مالك في إجازته أن يكون مضافاً ومضافاً إليه على إضمار مبتدأ، كما في قراءة بعضهم: ﴿تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ﴾ [الانعام: ١٥٤]، وهذا تخريج للفصيح على الشاذّ، وأما قوله [من مشطور السريع]:

٨٧ ـ [لَمْ يَبْقَ مِنْ آيٍ بِهَا يُحَلَّيْنْ غَيْرُ رَمَادٍ وَخِطَامٍ كِنْفَيْنْ

٨٨ ـ وَغَيْرُ وَدٍّ جَازِلٍ أَوْ وَدَّيْنْ] وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤَثْفَيْنْ[(٢)]

فيحتمل أن الكافين حرفان أُكّد أوّلُهما بثانيهما كما قال [من الوافر]:

٨٩ ـ فَلاَ وَاللَّهِ لا يُلْفَى لِمَا بي وَلاَ لِلِمَا بِهِمْ أَبَداً دَوَاءُ[(٣)]

وأن يكونا اسمين أكّد أيضاً أولهمَا بثانيهما، وأن تكون الأولى حرفاً والثانية اسماً.

وأما الكاف غير الجارّة فنوعان: مضمر منصوبٌ أو مجرور نحو: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ﴾ [الضحى: ٣]، وحرفُ مَعْنًى لا محلّ له ومعناه الخطاب، وهي اللاحقة لاسم الإشارة، نحو «ذَلِكَ»، و «تِلْكَ»، وللضمير المنفصلِ المنصوب في قولهم: «إيَّاكَ»، و «إيّاكما» ونحوهما، هذا هو الصحيح، ولبعض أسماء الأفعال، نحو: «حَيْهلك»، وَ «رُوَيْدَكَ»، و «النَّجَاءَكَ»، ولـ «أرأيتَ» بمعنى: أخْبِرْني، نحو: ﴿أَرَأَيْتَكَ هَٰذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ﴾ [الإسراء: ٦٢] فالتاء فاعل، والكاف حرف خطاب، هذا هو الصحيح، وهو قول سيبويه، وعكَسَ ذلك الفراء فقال: التاء حرف خطاب، والكاف فاعل، لكونها المطابقة للمسند إليه، ويردُّه صحّة الاستغناء عن الكاف، وأنها لم تقع قَطُّ مرفوعة. وقال الكسائي: التاء فاعل، والكاف مفعول، ويلزمه أن يصحّ الاقتصار على المنصوب في نحو: «أرأيْتَكَ زَيْداً ما صَنَعَ» لأنه المفعول الثاني، ولكنّ الفائدة لا تتمّ عنده، وأما ﴿أرأيتك هذا الّذي كَرَّمْتَ عَلَيَّ﴾ [الإسراء: ٦٢] فالمفعول الثاني محذوف، أي: لِمَ كَرَّمْتَهُ علي وأنا خيرٌ منه؟ وقد تلحق ألفاظاً أُخَرَ شذوذاً، وحمل على ذلك الفارسيُّ قولَه [من الوافر]:

---

(١) لم أجده.

(٢) البيتان من مشطور السريع، وهو لخطام المجاشعي في تهذيب اللغة مادة (ثفا)، ولسان العرب مادة (ثفا).

(٣) البيت من البحر الوافر، وهو لمسلم بن معبد الوالبي في خزانة الأدب ٢/ ٣٠٨ ـ ٣١٢ والدرر ٥/ ١٤٧، وشرح شواهد المغني ص ٧٧٣، وبلا نسبة في الإنصاف ص ٥٧١، وأوضح المسالك ٣/ ٣٤٣، وسر صناعة الإعراب ص ٢٨٢ ـ ٣٣٢.

٩٠ ـ لِسَانُ السُّوءِ تُهْدِيهَا إِلَيْنَا وَحِنْتَ، وَمَا حَسِبْتُكَ أَنْ تَحِينَا[(١)]

لئلاّ يلزم الإخبار عن اسم العين بالمصدر، وقيل: يحتمل كون «أن» وصِلتها بدلاً من الكاف سادًّا مسدَّ المفعولين كقراءة حمزة ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٧٨] بالخطاب.

● (كي) على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون اسماً مختصراً من «كيف» كقوله [من البسيط]:

٩١ ـ كَيْ تَجْنَحُونَ إلى سِلْمٍ، وَمَا ثُئِرَتْ قَتْلاكُمُ، وَلَظَى الْهَيْجاءِ تَضْطَرِمُ[(٢)]؟

أراد: كيف، فحذف الفاء كما قال بعضهم «سَوْ أَفْعَلُ» يريد: سوف.

الثاني: أن تكون بمنزلة لام التعليل مَعْنًى وعملاً، وهي الداخلة على «ما» الاستفهامية في قولهم في السؤال عن العلة: «كَيْمَهْ» بمعنى: لِمَه، وعلى «ما» المصدريّة في قوله [من الطويل]:

٩٢ ـ إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرَّ، فإنَّمَا يُرَجَّى الْفَتى كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ[(٣)]

وقيل: «ما» كافة، وعلى «أن» المصدريّة مضمرة نحو: «جِئْتُكَ كي تُكْرِمَني» إذا قدّرت النَّصب بـ «أنْ».

الثالث: أن تكون بمنزلة «أن» المصدرية معنى وعملاً، وذلك في نحو: ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْاْ﴾ [الحديد: ٢٣] ويؤيّده صحّة حلول «أنْ» محلَّها، ولأنها لو كانت حرف تعليل لم يدخل عليها حرف تعليل، ومن ذلك: «جِئْتُكَ كي تكرمني»، وقوله تعالى: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةًۢ﴾ [الحشر: ٧] إذا قدّرت اللام قبلها، فإن لم تقدّر فهي تعليليّة جارّة، ويجب حينئذٍ إضمارُ «أنْ» بعدها. ومثلهُ في الاحتمالين قولُه [من الطويل]:

٩٣ ـ أَرَدْتَ لِكَيْمَا أَنْ تَطِيرَ بِقِرْبَتِي [فَتَتْرُكَهَا شَنًّا بِبَيْدَاءَ بَلْقَعِ][(٤)]

---

(١) البيت من البحر الوافر، وهو بلا نسبة في جواهر الأدب ص ١٢٥، والدرر ١/ ٢٤٠، وشرح شواهد المغني ١/ ٥٠٦.

(٢) البيت من البحر البسيط، وهو بلا نسبة في جواهر الأدب ص ٢٣٣، وخزانة الأدب ٧/ ١٠٦، والدرر ٣/ ١٣٥، وشرح شواهد المغني ١/ ٥٠٧.

(٣) البيت من البحر الطويل، وهو لرشيد بن رميض الغنوي في لسان العرب ٨/ ٤١٤ مادة (يفع)، وتاج العروس ٢٢/ ٤٣٢ مادة (ديفع).

(٤) البيت من البحر الطويل، وهو بلانسبة في الإنصاف ٢/ ٥٨٠، وأوضح المسالك ٤/ ١٥٤، وخزانة الأدب ١/ ١٦، ٨/ ٤٨١، ورصف المباني ص ٢١٦ ـ ٣١٦.

فَكَيْ إمّا تعليليّة مُؤكِّدة للاّم، أو مصدريّة مؤكّدة بـ «أنْ»، ولا تظهر «أن» بعد «كي» إلاّ في الضرورة كقوله [من الطويل]:

٩٤ ـ فَقَالَتْ أَكُلَّ النَّاسِ أَصْبَحْتَ مَانِحاً لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَا؟[١]

وعن الأخفش أن «كَيْ» جارة دائماً، وأن النصب بعدها بـ «أن» ظاهرة أو مضمرة، ويردُّه نحو: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا﴾ [الحديد: ٢٣] فإن زعم أن «كي» تأكيد للام كقوله [من الوافر]:

٩٥ ـ [فَلاَ والـلَّـه لا يـلـفـى لـمـا بـي وَلاَ لِـلِـمَـا بِـهِـمْ أَبَـداً دَوَاءُ[٢]

رُدَّ بأن الفصيحَ المقيسَ لا يُخَرَّجُ على الشاذِّ، وعن الكوفيِّين أنها ناصبة دائماً، ويردُّه قولهم «كَيْمَهْ» كما يقولون: «لمه»، وقول حاتم [من الطويل]:

٩٦ ـ وَأَوْقَدْتُ نَارِي كَيْ لِيُبْصَرَ ضَوْؤُهَا، وَأَخْرَجْتُ كَلْبي وَهُوَ في الْبَيْتِ دَاخِلُهْ[٣]

لأن لام الجرّ لا تفصلُ بين الفعل وناصبه، وأجابوا عن الأول بأن الأصل: «كَيْ يَفْعَلَ ماذا» ويلزمهم كثرةُ الحذف، وإخراجُ «ما» الاستفهامية عن الصَّدْرِ، وحذفُ ألِفها في غير الجرّ، وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب، وكل ذلك لم يثبت؛ نعم وقع في صحيح البخاري في تفسير: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾﴾ [القيامة: ٢٢]: «فيذهب كيما فيعود ظَهْرُهُ طبقاً واحداً»، أي: كيما يسجد، وهو غريب جداً لا يحتمل القياس عليه.

تنبيه ـ إذا قيل «جئت لتكرِمَني» بالنصبِ فالنصبُ بـ «أنْ» مضمرة، وجَوَّز أبو سعيد كون المضمر «كي»، والأولى أولى؛ لأنَّ «أنْ» أمْكَنُ في عمل النصب من غيرها؛ فهي أقْوَى على التجوُّز فيها بأن تعمل مضمرة.

● (كَمْ) على وجهين: خبرية بمعنى «كَثِير»، واستفهاميَّة بمعنى أي عدد. ويَشْتَرِكانِ في خمسة أمور: الاسمية، والإبهام، والافتقار إلى التمييز، والبناء، ولزوم التصدير، وأما قول بعضهم في: ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴿٣١﴾﴾ [يس: ٣١]: أُبدلت «أنَّ» وصلتها من «كم» فمردود، بأن عامل البدل هو عامل المُبْدَل منه، فإن قدر عامل المبدل منه «يَرَوْا» فـ «كَمْ» لها الصَّدْرُ فلا يعمل فيها ما قبلها،

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لجميل بثينة في ديوانه ص ١٠٨، وخزانة الأدب ٨/ ٤٨١ ـ ٤٨٢، والدرر ٤/ ٦٧ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ١١، وخزانة الأدب ص ١٢٥، ورصف المباني ص ٢١٧.

(٢) البيت من البحر الوافر، وهو بلا نسبة في سر صناعة الإعراب ١/ ٢٨٢، والخصائص ٢/ ٢٨٢.

(٣) البيت من البحر الطويل، انظر ديوان الحماسة ٢/ ٣٢٤.

وإن قدّر «أهلكنا» فلا تسلّط له في المعنى على البدل؛ والصّواب أن «كم» مفعول لِـ «أهلكنا»، والجملة إما مفعولة لِـ «يروا» على أنه عُلّق عن العمل في اللفظ، و «أنَّ» وصلتها مفعول لأجله؛ وإما مُعْتَرِضة بين «يَروْا» وما سدَّ مَسَدَّ مفعوليهِ وهو «أنَّ» وصلتها؛ وكذلك قول ابن عصفور في: ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا﴾ [السجدة: ٢٦]: إن «كم» فاعل مردودٌ بأن «كم» لها الصدر، وقولُه إن ذلك جاء على لغةٍ رديئة حكاها الأخفشُ عن بعضهم أنه يقول «ملكْتَ كم عبيد» فيخرجها عن الصدريّة خطأ عظيم؛ إذ خَرَّجَ كلام الله سبحانه على هذه اللغة، وإنما الفاعل ضمير اسم الله سبحانه، أو ضمير العلم أو الهدى المدلول عليه بالفعل، أو جملة ﴿أَهْلَكْنَا﴾ على القول بأن الفاعل يكون جملة إما مطلقاً أو بشرط كونها مقترنة بما يعلّق عن العمل والفعل قلبيّ، نحو: «ظَهَرَ لي أقامَ زيدٌ»؛ وجوّز أبو البقاء كونَه ضمير الإهلاك المفهوم من الجملة، وليس هذا من المواطن التي يعود الضمير فيها على المتأخر.

ويفترقان في خمسة أمور:

أحدها: أن الكلام مع الخبريّة محتمل للتّصديق والتكذيب، بخلافه مع الاستفهامية.

الثاني: أن المتكلّم بالخبريّة لا يستدعي من مخاطبه جواباً لأنه مُخبِر، والمتكلم بالاستفهامية يستدعيهِ لأنه مُسْتخبر.

الثالث: أن الاسم المبْدَل من الخبريّة لا يقترن بالهمزة، بخلاف المُبدل من الاستفهامية، يقال في الخبرية: «كم عَبيد لي خمسون بل ستون»، وفي الاستفهامية: «كم مالكَ أعشرون أم ثلاثون».

الرابع: أن تمييز «كم» الخبريّة مفرد أو مجموع، تقول: «كَمْ عَبْدٍ ملَكْتَ» و «كم عبيدٍ ملكت»، قال [من مجزوء المديد]:

٩٧ ـ كَمْ مُلُوكٍ بَادَ مُلْكُهُمُ   وَنَعِيمِ سُوقَةٍ بَادُوا[١]

وقال الفرزدق [من الكامل]:

٩٨ ـ كَمْ عَمَّةٍ لَكَ يا جَرِيرُ وَخَالةٍ   فَدْعَاءُ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي[٢]

---

(١) البيت من مجزوء المديد، وهو بلا نسبة في الدرر ٤/٤٧، وشرح شواهد المغني ١/٥١١، والمقاصد النحوية ٤/٤٩٥.

(٢) البيت من البحر الكامل، وهو للفرزدق في ديوانه ١/٣٦١، والأشباه والنظائر ٨/١٢٣، وأوضح المسالك =

ولا يكون تمييز الاستفهامية إلاّ مفرداً، خلافاً للكوفيين.

الخامس: أن تمييز الخبريّة واجبُ الخفض، وتمييز الاستفهاميّة منصوب، ولا يجوز جَرُّه مطلقاً خلافاً للفرّاء والزجاج وابن السرّاج وآخرين، بل يشترط أن تجر «كم» بحرف جرّ، فحينئذٍ يجوز في التمييز وجهان: النصب وهو الكثير، والجرّ خلافاً لبعضهم، وهو بـ «مِنْ» مضمرة وجوباً، لا بالإضافة خلافاً للزجّاج.

وتلخص أن في جرّ تمييزها أقوالاً: الجواز، والمنع، والتفصيل، فإن جُرَّت هي بحرف جرّ نحو: «بِكَمْ دِرْهَمٍ اشْتَرَيْتَ» جاز وإلاّ فلا.

وزعم قوم أن لغة تميم جواز نصب تمييز «كم» الخبريّة إذا كان الخبرُ مفرداً، وروي قول الفرزدق [من الكامل]:

٩٩ ـ كَم عَمَّةٍ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٍ فَدْعَاء قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي

بالخفضِ على قياس تمييز الخبرية، وبالنصب على اللغة التميميّة، أو على تقديرها استفهامية استفهام تهكُّم، أي: أَخْبِرْني بعدد عمّاتك وخالاتِك اللاَّتي كنَّ يخدِمْنَني فقد نسيته، وعليهما فـ «كم»: مبتدأ خبره «قد حلبت» وأفرد الضمير حملاً على لفظ «كم»، وبالرفع على أنه مبتدأ وإن كان نكرة لكونه قد وُصِفَ بـ «لك» وبـ «فَدْعاء» محذوفة مدلول عليها بالمذكورة؛ إذ ليس المراد تخصيص «الخالة» بوصفها بـ «الفَدع» كما حذف «لَكَ» من صفة «خالة» استدلالاً عليها بـ «لك» الأولى، والخبر «قد حلبت» ولا بدَّ من تقدير: قد حلبت أخرى؛ لأن المُخْبَر عنه في هذا الوجه متعدد لفظاً ومعنى، ونظيره: «زَيْنَبُ وَهِنْدٌ قامَتْ»، و «كم» على هذا الوجه: ظرف أو مصدر، والتمييز محذوف، أي: كم وَقْتٍ أو حَلْبة.

● (كأيِّ): **اسم مركَّب من كاف التشبيه و «أيِّ» المنوّنة**، ولذلك جاز الوقف عليها بالنون؛ لأن التنوين لما دخل في التركيب أشْبَهَ النونَ الأصلية، ولهذا رُسِمَ في المصحف نوناً، ومن وقف عليها بحذفه اعتبر حكمه في الأصل وهو الحذف في الوقف.

وتُوَافِقُ «كأي» «كم» في خمسة أمور: **الإبهام، والافتقار إلى التمييز، والبناء، ولزوم**

= ٤/ ٢٧١، وخزانة الأدب ٦/ ٤٥٨ ـ ٤٨٩، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ١/ ٣٣١، ولسان العرب ١٢/ ٥٢٨ مادة (كمم).

التصدير، وإفادة التكثير تارة وهو الغالب، نحو: ﴿وَكَأَيِّ مِنْ نَبِيٍ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِير﴾ [آل عمران: ١٤٦]، **والاستفهام أخرى**، وهو نادر ولم يثبته إلا ابن قتيبة وابن عصفور وابن مالك، واستدلّ عليه بقول أبي كعبٍ لابن مسعود رضي الله عنهما: «كأيّ تقرأ سُورَة الأَحْزَابِ آية» فقال: ثلاثاً وسبعين.

وتخالفها في خمسة أمور:

أحدها: أنها مركّبة، و «كم» بسيطة على الصحيح، خلافاً لمن زعم أنها مركبة من الكاف و «ما» الاستفهامية، ثم حُذِفت ألفها لدخول الجار، وسكنت ميمها للتخفيف لثقل الكلمة بالتركيب.

والثاني: **أن مميزها مجرور بمن غالباً**، حتى زعم ابن عصفور لزوم ذلك، ويَرُدُّه قولُ سيبويه «وكأي رجلاً رأيت» زعَمَ ذلك يونس، و «كأي قد أتانا رجلاً» إلا أن أكثر العرب لا يتكلّمون به إلا مع «مَنْ»، انتهى. ومن الغالب قوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ﴾ [آل عمران: ١٤٦]، و ﴿وَكَأَيِّن مِّنْ ءَايَةٍ﴾ [يوسف: ١٠٥]، و ﴿وَكَأَيِّن مِّن دَآبَّةٍ﴾ [العنكبوت: ٦٠] ومن النصب قولُه [من الخفيف]:

١٠٠ ـ أُطْرُدِ الْيَأْسَ بِالرَّجا، فَكَأَيٍّ آلِماً حُمَّ يُسْرُهُ بَعْدَ عُسْرِ(١)

وقوله [من الطويل]:

١٠١ ـ وَكَائِنْ لنَا فَضْلاً عَلَيْكُمْ وَمِنَّةً قَدِيماً، وَلاَ تَدْرُونَ مَا مَنُّ مُنْعِمِ(٢)

والثالث: أنها **لا تقع استفهامية** عند الجمهور، وقد مضى.

والرابع: أنها **لا تقع مجرورة**؛ خلافاً لابن قتيبة وابن عصفور، أجازا «بكأيٍّ تبيع هذا الثوب».

والخامس: أن **خبرها لا يقع مفرداً**.

* * *

● **(كذا)** ترد على ثلاثة أوجهٍ:

---

(١) البيت من البحر الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر ٤/ ٥١، وشرح شواهد المغني ٢/ ٥١٣، وأوضح المسالك ٤/ ٢٧٦، والمقاصد النحوية ٤/ ٤٩٥.

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر ٤/ ٥١، وشرح شواهد المغني ٢/ ٥١٣ وشرح الأشموني ٣/ ٦٣٧.

أحدها: أن تكون كلمتين باقيتين على أصلهما، وهما كاف التشبيه و «ذا» الإشارية، كقولك: «رأيتُ زَيْداً فَاضِلاً وَرَأَيْتُ عَمْراً كذَا»، وقوله [من مجزوء الوافر]:

١٠٢ ـ وَأَسْلَمَنِي الزَّمَانُ كَذَا فَلاَ طَرَبٌ وَلاَ أُنْسُ[١]

وتدخل عليها ها التنبيه، كقوله تعالى: ﴿أَهَٰكَذَا عَرْشُكِ﴾ [النمل: ٤٢].

الثاني: أن تكون كلمة واحدة مركبة من كلمتين مكنياً بها عن غير عدد، كقول أئمة اللغة: «قيل لبعضهم: أمَا بمكان كذا وكذا وَجْذٌ؟ فقال: بَلَى وِجَاذاً» فنصب بإضمار «أعرف»، وكما جاءَ في الحديث «أنه يقال للعبد يوم القيامة: أتَذْكُرُ يوم كذا وكذا؟ فَعَلْتَ فيه كذا وكذا».

الثالث: أن تكون كلمة واحدة مركبة مَكْنيًا بها عن العدد، فتوافق «كَأيّ» في أربعة أمور: التركيب، والبناء، والإبهام، والافتقار إلى التمييز.

وتخالفها في ثلاثة أمور:

أحدها: أنها ليس لها الصَّدْر، تقول: «قبضت كذا وكذا دِرْهماً».

الثاني: أن تمييزها واجبُ النصب، فلا يجوز جرُّه بـ «مِنْ» اتفاقاً، ولا بالإضافة، خلافاً للكوفيّين، أجازوا في غير تكرار ولا عطف أن يقال «كَذا ثَوْبٍ، وَكَذَا أَثْوَابٍ» قياساً على العدد الصريح، ولهذا قال فُقَهاؤهم: إنه يلزم بقول القائل: «له عندي كذا دِرْهَمٍ» مائة، وبقوله «كذا دَرَاهِمَ» ثلاثة، وبقوله: «كذا كذا درهماً» أحَدَ عَشَرَ، وبقوله «كذا درهماً» عشرون، وبقوله: «كذا وكذا درهماً» أحد وعشرون، حملاً على المُحَقّقِ من نظائرهنّ من العدد الصّريح، ووافقهم على هذه التفاصيل ـ غير مسألتَي الإضافة ـ المبرّدُ والأخفشُ وابنُ كَيْسَان والسيرافي وابن عصفور. ووهم ابن السيِّدِ فنقل اتّفاق النحويين على إجازة ما أجازه المبرد ومَنْ ذكره معه.

الثالث: أنها لا تستعمل غالباً إلا معطوفاً عليها، كقوله [من الطويل]:

١٠٣ ـ عِدِ النّفسَ نُعْمَى، بَعْدَ بُؤْسَاكَ، ذاكِراً
كَذَا وَكَذا لُطْفاً، بِهِ نُسِيَ الْجَهْدُ[٢]

---

(١) البيت من مجزوء الوافر، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ٣/ ٦٤٠، وشرح شواهد المغني ٢/ ٥١٤.

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٧/ ٢٨١، والدرر ٤/ ٥٤، وشرح شواهد المغني ٢/ ٥١٤، والمقاصد النحوية ٤/ ٤٩٧.

وزعم ابن خروف أنهم لم يقولوا: «كذا درهماً»، ولا «كذا وكذا درهماً» وذكَر ابن مالك أنه مسموع ولكنَّه قليل.

* * *

● (كَلاَّ) مركبة عند ثعلب من كاف التشبيه ولا النافية، قال وإنما شُدِّدَتْ لامُهَا لتقوية المعنى، ولدفع توهم بقاء معنى الكلمتين، وعند غيره هي بسيطة.

وهي عند سيبويه والخليل والمبرد والزجاج وأكثرِ البصريين حرفٌ معناه **الرَّدْعُ والزَّجْرُ**، لا معنى لها عندهم إلا ذلك، حتى إنهم يجيزون أبداً الوقْفَ عليها، والابتداء بما بعدها، وحتى قال جماعة منهم: مَتَى سمعتَ «كلاَّ» في سورة فاحكم بأنها مكّية، لأن فيها معنى التَّهديد والوعيد، وأكثر ما نزل ذلك بمكة، لأن أكثر العتُوّ كان بها، وفيه نظر؛ لأن لزوم المكيَّة إنما يكون عن اختصاص العتوّ بها، لا عن غَلَبته، ثم لا تمتنع الإشارة إلى عتُوٍّ سابق، ثم لا يظهر معنى الزَّجر في «كلاَّ» المسبوقة بنحو: ﴿فِيٓ أَيِّ صُورَةٍ مَّا شَآءَ رَكَّبَكَ ۝٨﴾ [الانفطار: ٨]، ﴿يَوْمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٦﴾ [المطففون: ٦]، ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ ۝١٩﴾ [القيامة: ١٩]، وقولُهم: المعنى: انْتَهِ عن ترك الإيمان بالتصوير في أي صورة ما شاء الله، وبالبعث، وعن العَجَلة بالقرآن، تعسُّفٌ، إذ لم يتقدَّم في الأوّلين حكاية نفي ذلك عن أحد، ولطول الفصل في الثالثة بين «كلاًّ» وذكْر العَجَلة، وأيضاً فإن أوّل ما نزل خمسُ آياتٍ من أول سورة العلق ثم نزل: ﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ ۝٦﴾ [العلق: ٦]، فجاءت في افتتاح الكلام، والواردُ منها في التنزيل ثلاثة وثلاثون موضعاً كلّها في النصف الأخير.

ورأى الكسائي وأبو حاتم ومَنْ وافقهما أنَّ معنى الرَّدْع والزَّجْر ليس مستمرًّا فيها، فزادوا فيها معنى ثانياً يصحّ عليه أن يُوقف دونها ويُبتدأ بها، ثم اختلفوا في تعيين ذلك المعنى على ثلاثة أقوال، أحدها للكسائي ومُتَابعيه، قالوا: تكون بمعنى «حقًّا»؛ والثاني لأبي حاتم ومتابعيه، قالوا: تكون بمعنى «ألا» الاستفتاحيّة؛ والثالث للنَّضْرِ بن شميل والفرّاء ومَنْ وافقهما، قالوا: تكون حرف جواب بمنزلة «إِي»، و «نَعَمْ»، وحملوا عليه ﴿كَلَّا وَٱلْقَمَرِ ۝٣٢﴾ [المدثر: ٣٢]، فقالوا: معناهُ: إي والقمر.

وقولُ أبي حاتم عندي أوْلىٰ من قولهما، لأنه أكثرُ اطّراداً؛ فإنَّ قول النَّضْرِ لا يتأتّى في آيتي المؤمنين والشُّعراء على ما سيأتي؛ وقول الكسائي لا يتأتّى في نحو: ﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْأَبْرَارِ﴾ [المطففون: ١٨]، ﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْفُجَّارِ﴾ [المطففون: ٧]، ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ۝١٥﴾ [المطففون: ١٥]، لأن «أنَّ» تكسر بعد «ألا» الاستفتاحيّة، ولا تكسر بعد

«حقًّا»، ولا بعد ما كان بمعناها، ولأنَّ تفسير حرف بحرف أولى من تفسير حرف باسم؛ وأما قول مكي: إنّ «كلاَّ» على رأي الكسائي اسمٌ إذا كانت بمعنى «حقًّا» فبعيدٌ؛ لأن اشتراك اللفظ بين الاسميّة والحرفيّة قليلٌ، ومخالفٌ للأصل، ومُخوِجٌ لتكلّف دعوى علّة لبنائها، وإلا فلم لا تُوَنَّثْ؟

وإذا صَلَحَ الموضع للرَّدع ولغيره جاز الوقف عليها والابتداء بها على اختلاف التقديرين، والأرجَحُ حَمْلُها على الرَّدع لأنه الغالب فيها، وذلك نحو: ﴿أَطَّلَعَ الْغَيْبَ أَمِ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمٰنِ عَهْداً؛ كلاَّ سَنكْتُبُ مَا يَقُول﴾ [مريم: ٧٨ ـ ٧٩]، ﴿وَٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ ءَالِهَةً لِّيَكُونُواْ لَهُمْ عِزًّا ﴿٨١﴾ كَلَّاۚ سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ﴾ [مريم: ٨١ ـ ٨٢].

وقد تعيَّن للرّدع أو الاستفتاح، نحو: ﴿ربِّ ارْجِعُونِ لَعَلّي أَعْمَلُ صَالِحاً فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّآۚ إِنَّهَا كَلِمَةٌ﴾ [المؤمنون: ١٠٠]، لأنها لو كانت بمعنى «حقًّا» لما كُسِرت همزة «إنَّ»، ولو كانت بمعنى «نَعَمْ» لكانت للوَعْد بالرجوع لأنّها بعد الطلب، كما يقال: «أكرم فلاناً»، فتقول: «نعم»، ونحو: ﴿قَالَ أَصْحَٰبُ مُوسَىٰٓ إِنَّا لَمُدْرَكُونَ قَالَ كَلَّآۖ إِنَّ مَعِىَ رَبِّى سَيَهْدِينِ ﴿٦٢﴾﴾ [الشعراء: ٦١ ـ ٦٢]، وذلك لكسر «إن»، ولأن «نعم» بعد الخبر للتَّصديق.

وقد يمتنع كونها للزَّجر، نحو: ﴿وَمَا هِىَ إِلَّا ذِكْرَىٰ لِلْبَشَرِ كَلَّا وَٱلْقَمَرِ ﴿٣٢﴾﴾ [المدثر: ٣١ ـ ٣٢] إذ ليس قبلها ما يصحّ ردُّه.

وقولُ الطبري وجماعة إنّه لما نزل في عَدَد خَزَنة جهنم: ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ ﴿٣٠﴾﴾ [المدثر: ٣٠] قال بعضهم: اكْفُوني اثنين وأنا أكفيكم سبعة عشر؛ فنزل ﴿كَلَّآ﴾ زجراً له قولُ متعسّف؛ لأن الآية لم تتضمّن ذلك.

* * *

تنبيه ـ قُرِىء ﴿كَلًّا سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ﴾ [مريم: ٨٢] بالتّنوين، إما على أنه مصدر «كَلَّ» إذا أعْيا، أي: كلُّوا في دعواهم وانقطعوا، أو من «الكلّ» وهو الثقل، أي: حملوا كَلاًّ؛ وجوّز الزمخشري كونَه حرفَ الردع ونُوِّنَ كما في ﴿سَلَٰسِلَاْ﴾ [الإنسان: ٤]؛ وردّهُ أبو حيان بأن ذلك إنما صَحَّ في ﴿سَلَٰسِلَاْ﴾ لأنه اسم أصله التنوين فَرُجِعَ به إلى أصله للتَّناسب، أو على لغة مَنْ يصرف ما لا ينصرف مطلقاً، أو بشرط كونه «مفاعل» أو «مفاعيل»، ا هـ.

وليس التوجيه منحصراً عند الزمخشري في ذلك، بل جوَّز كون التنوين بدلاً من حرف الإطلاق المزيد في رأس الآية، ثم إنه وَصَلَ بنيّة الوقف، وجزم بهذا الوجه في

﴿قَوَارِيرًا﴾ [الإنسان: ١٦] وفي قراءة بعضهم ﴿وَالَّيْلِ إِذَا يَسْرِ ۝﴾ [الفجر: ٤] بالتنوين، وهذه القراءة مُصَحِّحَةٌ لتأويله في «كلا»، إذ الفعل ليس أصله التَّنوين.

● (كأنَّ): حرفٌ مركب عند أكثرهم، حتى ادَّعى ابن هشام وابن الخباز الإِجماعَ عليه، وليس كذلك، قالوا: والأصل في «كأنَّ زَيْداً أسد»: إن زيداً كأسدٍ، ثم قُدِّم حرفُ التشبيه اهتماماً به، ففتحت همزة «أنَّ» لدخول الجار عليه، ثم قال الزجّاج وابن جنّي: ما بعد الكاف جَرٌّ بها.

قال ابن جنّي: وهي حرف لا يتعلَّق بشيء، لمفارقته الموضِعَ الذي تتعلَّق فيه بالاستقرار، ولا يُقَدَّر له عامل غيره، لتمام الكلام بدونه، ولا هو زائد، لإِفادته التشبيه.

وليس قولُه بأبْعَدَ من قول أبي الحسن: إن كاف التشبيه لا تتعلَّق دائماً.

ولمَّا رأى الزجاج أن الجارَّ غيرَ الزائد حَقُّه التعلُّقُ قَدَّرَ الكاف هنا اسماً بمنزلة «مثل»، فلزمه أن يقدّر له موضعاً، فقدَّره مبتدأ، فاضطر إلى أن قَدَّر له خبراً لم يُنْطَقْ بهِ قطُّ، ولا المعنى مُفْتَقِر إليه، فقال: معنى «كأنَّ زيداً أخوك»: مثل أُخُوَّةِ زيدٍ إيَّاك كائنٌ.

وقال الأكثرون: لا موضع لِـ «أنَّ» وما بعدها؛ لأن الكاف و «أنَّ» صارَا بالتركيب كلمة واحدة، وفيه نظر، لأن ذاك في التركيب الوضعي، لا في التركيب الطارىء في حال التركيب الإسنادي.

والمخلِّصُ عندي من الإشكال أن يُدَّعى أنها بسيطة، وهو قول بعضهم.

وفي شرح الإِيضاح لابن الخبّاز: ذَهَب جماعة إلى أن فتح همزتها لطول الحرف بالتركيب، لا لأنها معمولة للكاف كما قال أبو الفتح، وإلا لكان الكلامُ غير عام، والإِجماعُ على أنه تامٌّ، ا هـ. وقد مضى أن الزجّاج يراه ناقصاً.

وذكروا لِـ «كأنَّ» أربَعَةَ معانٍ:

أحدها ـ وهو الغالب عليها، والمتفق عليه ـ **التشبيه**، وهذا المعنى أطلقه الجمهور لِـ «كأنَّ»، وزعم جماعة منهم ابن السيِّدِ البَطَلْيَوْسِيُّ أنه لا يكون إلا إذا كان خَبَرُها اسماً جامداً، نحو «كأنَّ زَيْداً أسَدٌ» بخلاف «كأنَّ زيداً قائم، أو في الدار، أو عندك، أو يقوم» فإنّها في ذلك كله للظَّنِّ.

والثاني: **الشك والظن**، وذلك فيما ذكرنا، وحمل ابن الأنباري عليه «كأنّك بالشتاء مُقْبِلٌ»، أي: أظنه مقبلاً.

والثالث: **التَّحقيق**، ذكره الكوفيُّون والزجّاجي، وأنشدوا عليه [من الوافر]:

١٠٤ - فَأَصْبَحَ بَطْنُ مَكَّةَ مُقْشَعِرًّا كَأَنَّ الأَرْضَ لَيْسَ بِهَا هِشَامُ(١)

أي: لأنّ الأرض؛ إذ لا يكون تشبيهاً، لأنه ليس في الأرض حقيقة.

فإن قيل: فإن كانت للتحقيق فمن أين جاء معنى التعليل؟

قلت: من جهة أن الكلام معها في المعنى جوابٌ عن سؤالٍ عن العلّة مقدَّر، ومثله: ﴿اتَّقُوا رَبَّكُمْ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾ [الحج: ١].

وأجيب بأمور، أحدها: أن المراد بالظرفيّة الكَوْنُ في بطنها، لا الكَوْنُ على ظهرها، فالمعنى أنه كان ينبغي أن لا يقشعرّ بطن مكة مع دَفْن هشام فيه لأنه له كالغيث.

الثاني: أنه يحتمل أن هشاماً قد خَلَّف من يسدُّ مسدَّه، فكأنه لم يمت.

الثالث: أن الكاف للتعليل، و «أنَّ» للتوكيد، فهما كلمتان لا كلمة، ونظيره: ﴿وَيْكَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ [القصص: ٨٢]، أي: أعجب لعدم فلاح الكافرين.

والرابع: **التقريب**، قاله الكوفيون، وحَمَلوا عليه «كأنك بالشتاء مُقبِل، وكأنك بالفَرَج آتٍ، وكأنك بالدُّنيا لم تكن وبالآخرة لم تَزَلْ» وقول الحريري [من الهزج]:

١٠٥ - كَأَنِّي بِكَ تَنْحَطُّ [إِلَى اللَّحْدِ وَتَنْغَطُّ](٢)

وقد اختلف في إعراب ذلك؛ فقال الفارسي: الكاف حرفُ خطاب، والباء زائدة في اسم «كأنّ». وقال بعضهم: الكافُ اسم «كأنّ»، وفي المثال الأول حَذْفُ مضافٍ، أي كأن زمانك مقبل بالشّتاء، ولا حَذْف في «كأنك بالدنيا لم تكن» بل الجملة الفعليّة خبر، والباء بمعنى «في»، وهي متعلّقة بـ «تكن»، وفاعل «تكن» ضمير المخاطب. وقال ابن عصفور: الكاف والياء في «كأنك» و «كأنّي» زائدتان كافّتانِ لِـ «كأنّ» عن العمل كما تكفُّها «ما»، والباء زائدة في المبتدأ. وقال ابن عمرون: المتّصل بـ «كأنّ» اسمُها، والظرف خبرها، والجملة بعده حال، بدليل قولهم: «كأنَّكَ بِالشَّمْسِ وَقَدْ طَلَعَتْ» بالواو، ورواية

---

(١) البيت من البحر الوافر، وهو للحارث بن خالد في ديوانه ص ٩٣، والاشتقاق ص ١٠١، وبلا نسبة في الدرر ٢/ ١٦٣، وفي الجنى الداني ص ٥٧١، وشرح شواهد المغني ٢/ ٥١٥، ولسان العرب ١٢/ ٤٦١ مادة (قشم).

(٢) البيت من البحر الهزج، انظر: خلاصته الأثر ٤/ ٢٥٠.

بعضهم: «ولم تكن، ولم تزل» بالواو؛ وهذه الحالُ متممة لمعنى الكلام كالحال في قوله تعالى: ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ ٱلتَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ ﴿٤٩﴾﴾ [المدثر: ٤٩]، وكـ «حتى» وما بعدها في قولك: «ما زلت بزيد حتى فَعَل». وقال المطرزي: الأصل كأني أبصرك تنحطّ، وكأني أبصر الدنيا لم تكن، ثم حذف الفعل وزيدت الباء.

مسألة ـ زعم قوم أن «كأنَّ» قد تنصب الجزأين، وأنشدوا [من الرجز]:

١٠٦ ـ كَأَنَّ أُذْنَيْهِ إِذَا تَشَوَّفَا قَادِمَةً أَوْ قَلَماً مُحَرَّفَا[(١)]

فقيل: الخبر محذوف، أي: يَحْكيان؛ وقيل: إنما الرواية: «تخال أذنيه»؛ وقيل: للرواية «قَادِمَتَا أَوْ قَلَمَا مُحَرَّفا» بألفاتٍ غير منوّنة، على أن الأسماء مُثَنَّاة، وحذفت النون للضرورة. وقيل: أخطأ قائله، وهو أبو نخيلة، وقد أنشده بحضرة الرشيد فَلَحَّنَهُ أبو عمرو والأصمعي، وهذا وَهَم، فإن أبا عمرو توفي قبل الرشيد.

* * *

● (كُلّ): **اسم موضوع لاستغراق أفراد المُنكّر**، نحو: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِۗ﴾ [آل عمران: ١٨٥؛ والأنبياء: ٣٥؛ والعنكبوت: ٥٧]، **والمعرّفِ المجموع**، نحو: ﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَرْدًا ﴿٩٥﴾﴾ [مريم: ٩٥]، **وأجزاء المفرد المعرّف**، نحو: «كُلُّ زيدٍ حَسَن» فإذا قلت: «أكلتُ كلَّ رغيفٍ لزيدٍ» كانت لعموم الأفراد، فإن أضَفْتَ الرغيف إلى «زَيْد» صارت لعموم أجزاء فردٍ واحد.

ومن هنا وجب في قراءة غير أبي عمرو وابن ذَكْوان ﴿كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾ [غافر: ٣٥] بترك تنوين ﴿قَلْبٌ﴾ تقديرُ «كل» بعد قلب ليتم أفراد القلوب كما عمّ أجزاء القلب.

وترد «كلّ» ـ باعتبار كل واحد مما قبلها وما بعدها ـ على ثلاثة أوجه.

فأما أوجهها باعتبار ما قبلها:

فأحدها: أن تكون نعتاً لنكرة أو معرفة؛ فتدلّ على كَمَالِهِ، وتجب إضافتها إلى اسم ظاهر يماثله لفظاً ومعنًى، نحو: «أطعمنا شاة كلَّ شاةٍ»، وقوله [من الطويل]:

---

(١) الرجز يُنسب للعماني الراجز، انظر: خزانة الأدب، الشاهد / ٨٤٢/ .

١٠٧ ـ وَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ بَفَلْجٍ دِمَاؤُهُمْ هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَومِ يَا أُمَّ خَالِدِ[١]

والثاني: أن تكون توكيداً لمعرفة، قال الأخفش والكوفيّون: أو لنكرةٍ محدودةٍ، وعليهما ففائدتها العموم، وتجب إضافتُها إلى اسم مضمر راجع إلى المؤكد، نحو: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ﴾ [الحجر: ٣٠]. قال ابن مالك: وقد يخلفه الظاهر كقوله [من البسيط]:

١٠٨ ـ كَمْ قَدْ ذَكَرْتُكِ، لَوْ أُجْزَى بِذِكْرِكُمُ،
يَا أَشْبَهَ النَّاسِ كُلِّ النَّاسِ بِالْقَمَرِ[٢]

وخالفه أبو حيان، وزعم أن «كل» في البيت نعتٌ مثلُها في «أطعمنا شاة كل شاة» وليست توكيداً، وليس قوله بشيء؛ لأن التي يُنْعَتُ بها دالة على الكمال، لا على عموم الأفراد.

ومن توكيد النّكرة بها قولُه [من السريع]:

١٠٩ ـ نَلْبَثُ حَوْلاً كَامِلاً كُلَّهُ
لاَ نَلْتَقِي إلاَّ عَلَى مَنْهَجِ[٣]

وأجاز الفرّاء والزمخشري أن تُقْطَع «كل» المؤكّد بها عن الإضافة لفظاً تمسُّكاً بقراءة بعضهم: ﴿إِنَّا كُلٌّ فِيهَآ﴾ [غافر: ٤٨]. وخَرّجَها ابن مالك على أن «كلاً» حال من ضمير الظرف، وفيه ضعف من وجهين: تقديم الحال على عامله الظرف، وقطْع «كل» عن الإضافة لفظاً وتقديراً لتصيير نكرةً فيصحّ كونه حالاً؛ والأجْوَدُ أن تُقَدَّر «كلاً» بدلاً من اسم «إنَّ»، وإنما جاز إبدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كلّ لأنه مفيد للإحاطة مثل «قُمْتُمْ ثلاثتكم».

والثالث: أن لا تكون تابعة، بل تالية للعوامل؛ فتقع مضافة إلى الظاهر، نحو:

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو للأشهب بن رميلة في خزانة الأدب ٦/٧، وشرح المغني ٢/٥١٧، وللأشهب أو لحريث بن مخفض في الدرر ١/١٤٨، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٢/٣١٥، والدرر ٥/١٣١، ورصف المباني ص ٣٤٢.

(٢) البيت من البحر البسيط، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ١٤٥، وخزانة الأدب ٩/٣٥، وشرح شواهد المغني ٢/٥١٨، ولكثير عزة في الدرر ٦/٣٣، والمقاصد النحوية ٤/٨٨.

(٣) البيت من البحر السريع، وهو للعرجي في الأغاني ٢/٣٢٥، وخزانة الأدب ٥/٢٣٥، وشرح شواهد المغني ص ٥١٩.

﴿كلُّ نَفْسٍ بِمعا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾ [المدثر: ٣٨]، وغير مضافة، نحو: ﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ ٱلْأَمْثَٰلَ﴾ [الفرقان: ٣٩].

وأما أوْجُهُها الثلاثة التي باعتبار ما بعدها فقد مضتِ الإشارة إليها.

الأول: أن تُضَافَ إلى الظَّاهر، وحكمها أن يعمل فيها جميعُ العوامِلِ، نحو: «أكرمتُ كلَّ بني تميم».

والثاني: أن تضاف إلى ضمير محذوف، ومقتضى كلام النحويين أن حكمها كالتي قبلها، ووجْهُه أنهما سِيَّان في امتناع التأكيد بهما. وفي تذكرة أبي الفتح أنَّ تقديم «كل» في قوله تعالى: ﴿كُلًّا هَدَيْنَا﴾ [الأنعام: ٨٤] أحسن من تأخيرها، لأن التقدير كلهم، فلو أخرت لباشرت العامل مع أنها في المعنى مُنزَّلة منزلَةَ ما لا يباشره، فلما قُدِّمت أشبهت الْمُرْتَفِعة بالابتداء في أن كلاًّ منهما لم يسبقها عامل في اللفظ.

الثالث: أن تُضَاف إلى ضمير ملفوظ به، وحكمها أن لا يعمل فيها غالباً إلا الابتداء، نحو: ﴿إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٤] فيمن رفع «كلاًّ»، ونحو: ﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ﴾ [مريم: ٩٥] لأن الابتداء عامل معنويّ، ومن القليل قوله [من الطويل]:

١١٠ ـ يَمِيدُ إِذَا مَادَتْ عَلَيْهِ دِلاَؤهُمْ ... فَيَصْدُرُ عَنْهُ كُلُّهَا وَهُوَ نَاهِلُ[(١)]

ولا يجب أن يكون منه قول علي رضي الله عنه [من الطويل]:

١١١ ـ فَلَمَّا تَبَيَّنَّا الهُدَى كانَ كُلُّنَا ... عَلَى طَاعَةِ الرَّحْمٰنِ وَالْحَقِّ والتُّقَى[(٢)]

بل الأولى تقدير «كان» شأنيّة.

واعلم أن لفظ «كلّ» حكمُهُ الإفرادُ والتَّذكير، وأن معناها بحسب ما تضاف إليه، فإن كانت مضافة إلى منكرٍ وجب مراعاة معناها؛ فلذلك جاء الضمير مفرداً ومذكراً في نحو: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ ۝٥٢﴾ [القمر: ٥٢]، ﴿وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ﴾ [الإسراء: ١٣]، وقول أبي بكر وكعب ولبيد رضي الله عنهم [من الرجز]:

١١٢ ـ كُلُّ امْرِئٍ مُصَبَّحٌ فِي أَهْلِهِ، ... وَالْمَوتُ أَدْنَى مِنْ شِرَاكِ نَعْلِهِ[(٣)]

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لكثير عزة في ديوانه ص ٥٠٦، وشرح عمدة الحافظ ص ٥٧٥، وبلا نسبة في الدرر ٥/ ١٣٢، وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٢١، وهمع الهوامع ٢/ ٧٣.

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو للإمام علي بن أبي طالب في ديوانه ١١، وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٢١.

(٣) البيت من بحر الرجز، انظر: البيان والتبيين ١/ ٤٧٧، والمستقصى في أمثال العرب ١/ ١٢١.

[من البسيط]:

١١٣ ـ كلُّ ابْنِ أُنْثَى وَإِنْ طَالَتْ سَلاَمَتُهُ يَوْماً عَلَى آلةٍ حَدْبَاءَ مَحْمُولُ(١)

[من الطويل]:

١١٤ ـ ألا كلُّ شَيْءٍ، مَا خَلاَ اللَّهَ، باطِلُ وكلُّ نَعِيمٍ لاَ مَحَالَةَ زَائِلُ(٢)

وقول السموأل [من الطويل]:

١١٥ ـ إذَا الْمَرءُ لَمْ يَدْنَسْ مِنَ اللُّؤْمِ عِرْضُهُ فَكُلُ رداءٍ يَرْتَدِيهِ جَمِيلُ(٣)

ومفرداً مؤنثاً في قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ ﴿٣٨﴾﴾ [المدثر: ٣٨]، ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾ [آل عمران: ١٨٥؛ والأنبياء: ٣٥؛ والعنكبوت: ٥٧] ومثنى في قول الفرزدق [من الطويل]:

١١٦ ـ وكلُّ رَفِيقَيْ كلِّ رَحْلٍ ـ وَإِنْ هُمَا تَعَاطَىٰ الْقَنا قَوْمَاهُما ـ أَخَوَانِ(٤)

وهذا البيت من المشكلات لفظاً ومعنى وإعراباً، فلنشرحه.

قوله: «كل رَحْلٍ» «كلُّ» هذه زائدة، وعكسه حذفها في قوله تعالى: ﴿عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾ [غافر: ٣٥] فيمن أضاف، و «رَحْل»: بالحاء المهملة، و «تعاطى»: أصله: «تَعَاطَيَا» فحذف لامه للضرورة، وعَكْسهُ إثبات اللام للضرورة فيمن قال [من المتقارب]:

١١٧ ـ لَهَا مَتْنَتَانِ خَظَاتا كَما [أَكَبَّ عَلَى سَاعِدَيْهِ النَّمِرْ](٥)

إذا قيل: إن «خَظَاتَا» فعل وفاعل، أو الألف من «تَعَاطىٰ» لامُ الفعلِ، ووحّد الضمير لأن الرفيقَيْن ليسا باثنينِ مُعيَّنينِ، بل هما كثيرٌ كقوله تعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟﴾

---

(١) البيت من البحر البسيط، وهو لكعب بن زهير في ديوانه ص ٦٥، وشرح المغني ٢/ ٥٢٤، ولسان العرب ١/ ٣٠١ مادة (حدب).

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٢٥٦، وجواهر الأدب ص ٣٨٢ وخزانة الأدب ٢/ ٢٥٥ ـ ٢٥٧، والدرر ١/ ٧١، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٢٨٩، والدرر ٣/ ١٦٦، ورصف المباني ص ٢٦٩.

(٣) البيت من البحر الطويل، وهو للسموأل في ديوانه ص ٩٠، وشرح شواهد المغنى ٢/ ٥٣١، وله أو لعبد الملك بن عبد الرحيم الحارثي المعروف بالجلاح الحارثي في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١١٠، والمقاصد النحوية ٢/ ٧٦.

(٤) البيت من البحر الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٢/ ٣٢٩، وخزانة الأدب ٧/ ٥٧٢، ٥٧٣، والدرر ٥/ ١٣٢، وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٣٦.

(٥) البيت من البحر المتقارب، وهو لامرىء القيس في ديوانه ص ١٦٤، والأشباه والنظائر ٥/ ٤٦، وخزانة الأدب ٧/ ٥٠٠ ـ ٥٧٣، وبلا نسبة في رصف المباني ص ٣٤٢ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٨٠.

[الحجرات: ٩]، ثم حمل على اللفظ، إذ قال: «هما أخَوَان» كما قيل: ﴿فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا﴾ [الحجرات: ٩]، وجملة «هما أخوان» خبر «كلّ»، وقوله: «قَوْماً» إمّا بدل من «الْقَنَا» لأن قومهما من سببهما إذ معناهُ: تقاومهما، فحُذِفت الزّوائد، فهو بدل اشتمال، أو مفعول لأجله، أي: تعاطيا القَنا لمقاومةِ كلٍّ منهما الآخر، أو مفعول مطلق من باب ﴿صُنْعَ اللَّهِ﴾ [النمل: ٨٨] لأن تعاطي القنا يدلُّ على تقاومهما.

ومعنى البيت أن كلّ الرفقاء في السفر إذا اسْتُقْرُوا رفيقين رفيقين فهما كالأخوين لاجتماعهما في السّفر والصحبة، وإن تعاطى كلٌّ واحد منهما مغالبة الآخر.

ومَجْمُوعاً مذكراً في قوله تعالى: ﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [المؤمنون: ٥٣].

وقول لبيد [من الطويل]:

١١٨ ـ وكُلُّ أُناسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ ... دُوَيْهِيَةٌ تَصْفَرُّ مِنْهَا الأنَامِلُ(١)

ومُؤنثاً في قول الآخر [من الطويل]:

١١٩ ـ وَكلُّ مُصِيبَاتِ الزَّمَانِ وَجَدْتُهَا، ... سِوَى فُرْقَةِ الأحْبَابِ، هَيِّنَةَ الْخَطْبِ(٢)

ويُروى:

وكلُّ مصيباتٍ تُصِيبُ فإنَّها

وعلى هذا فالبيت مما نحن فيه.

وهذا الذي ذكرناه ـ من وجوبِ مراعاة المعنى مع النكرة ـ نَصَّ عليه ابنُ مالك، وردَّه أبو حيّان بقول عنترة [من الكامل]:

١٢٠ ـ جَادَتْ عَلَيْهِ كلُّ عَيْنٍ ثَرَّةٍ ... فتَرَكْنَ كلَّ حَدِيقَةٍ كالدِّرْهَمِ(٣)

فقال: «تَرَكْنَ» ولم يقل: «تركتْ»؛ فدلّ على جواز «كلُّ رَجُلٍ قائمٌ، وقائمون».

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٢٥٦، وجمهرة اللغة ص ٢٣٢، وخزانة الأدب ٦/ ١٥٩ ـ ١٦٠، والدرر ٦/ ٢٨٣، وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ١٣٩، وخزانة الأدب ١/ ٩٤ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٠٢ ـ ٢/ ٥٣٧.

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو لقيس بن ذريح في ديوانه ص ٦٦، والدرر ٥/ ١٣٦، وشرح شواهد المغني ص ٥٣٨، وبلا نسبة في همع الهوامع ٢/ ٧٤.

(٣) البيت من البحر الكامل، وهو لعنترة في ديوانه ص ١٩٦، وجمهرة اللغة ٨٢ ـ ٩٧، والدرر ٥/ ١٣٦، وسر صناعة الإعراب ١/ ١٨١، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٤٢٥، وشرح الأشموني ٢/ ٣١٠.

والذي يَظْهر لي خلافُ قولهما، وأن المضافة إلى المفرد إن أريد نسبةُ الحكم إلى كل واحد وجب الإفراد، نحو: «كلُّ رَجُلٍ يُشْبِعُهُ رَغِيفٌ»، أو إلى المجموع واجب الجمع كبيت عنترة؛ فإن المراد أن كل فرد من الأَعْيُنِ جاد، وأن مجموع الأعين تركن، وعلى هذا فتقول «جاد عليَّ كُلُّ مُحْسِنٍ فأغْنَانِي» أو «فأغْنَوْني» بحسب المعنى الذي تريده.

وربما جُمِعَ الضميرُ مع إرادة الحكم على كل واحد، كقوله [من الرجز]:

مِنْ كلِّ كَوْمَاءَ كَثِيرَاتِ الْوَبَرْ

وعليه أجاز ابنُ عصفور في قوله [من الطويل]:

١٢١ - وَمَا كلُّ ذِي لُبٍّ بِمُؤْتِيكَ نُصْحَهُ وَمَا كلُّ مُؤْتٍ نُصْحَهُ بِلَبِيبِ[(١)]

أن يكون «مؤتيك» جمعاً حذِفَتْ نُونه للإضافة، ويحتمل ذلك قولُ فاطمة الخزاعية تبكي إخْوتَها [من المديد]:

١٢٢ - إِخْوَتِي، لاَ تَبْعَدُوا أَبَداً، وَبَلَى وَاللَّهِ قَدْ بَعِدُوا[(٢)]

١٢٣ - كلُّ مَا حَيٍّ، وَإِنْ أَمِرُوا، وارِدُ الْحَوْضِ الَّذي وَرَدُوا

وذلك في قولها: «أمروا»، فأما قولها: «وَرَدُوا» فالضمير لـ «إخوتها»، هذا إن حملْتَ «الحيَّ» على نقيض «الميت» وهو ظاهر، فإن حَمَلْتَهُ على مُرَادف القبيلة فالجمع في «أمروا» واجب مثله في: ﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [المؤمنون: ٥٣]، وليس من ذلك ﴿وَهَمَّتْ كُلُّ أُمَّةٍ بِرَسُولِهِمْ لِيَأْخُذُوهُ﴾ [غافر: ٥] لأن القرآن لا يُخَرَّجُ على الشاذ، وإنما الجميع باعتبار معنى الأمَّة؛ ونظيره الجمع في قوله تعالى: ﴿أُمَّةٌ قَآئِمَةٌ يَتْلُونَ﴾ [آل عمران: ١١٣]، ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ﴾ [الحج: ٢٧]، فليس الضامِر مفرداً في المعنى لأنه قَسيم الجمع وهو: ﴿رِجَالًا﴾ [الحج: ٢٧]، بل هو اسم جمع كـ «الجاملِ» و «الباقرِ» أو صفة لجمع محذوف أي كل نوع ضامر؛ ونظيره ﴿وَلَا تَكُونُوٓا أَوَّلَ

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ص ٤٥، والحيوان ٥/ ٦٠١، وشرح الإيضاح ص ٦٣٦، ولأبي الأسود أو لمودود العنبري في شرح شواهد المغني ص ٥٤٢، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٦/ ٢٦٩ والدرر ٥/ ٢٦٦.

(٢) البيتان من البحر المديد، وهما لفاطمة بنت أحجم أو الأحزم الخزاعية في شرح شواهد المغني ٢/ ٥٤٣ وبلا نسبة في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٩١٢.

كَافِرِۭ بِهِۦ﴾ [البقرة: ٤١]، فإن ﴿كَافِرٍ﴾ نعت لمحذوف مفرد لفظاً مجموع معنى، أي: أول فريق كافر، ولولا ذلك لم يقل ﴿كَافِرٍ﴾ بالإفراد.

وأشكَلُ من الآيتين قولُه تعالى: ﴿وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَٰنٍ مَّارِدٍ لَّا يَسَّمَّعُونَ﴾ [الصافات: ٧ - ٨] ولو ظفر بها أبو حيّان لم يعدِلْ إلى الاعتراضِ ببيتِ عنترة.

والجوابُ عنها أنَّ جملة ﴿لَّا يَسَّمَّعُونَ﴾ مُسْتَأْنفة أخبر بها عن حال «الْمُسْتَرِقِينَ»، لا صفة لـ «كلّ شيطان»، ولا حال منه؛ إذ لا معنى للحفظ من شيطان لا يسمع، وحينئذٍ فلا يلزم عَوْدُ الضمير إلى «كلّ»، ولا إلى ما أضيفت إليه، وإنما هو عائد إلى الجمع المُستفاد من الكلام.

وإن كان «كلّ» مضافة إلى معرفة فقالوا: يجوز مراعاةُ لفظها ومراعاةُ معناها، نحو: «كلهم قائم، أو قائمون»، وقد اجتمعتا في قوله تعالى: ﴿إِن كُلُّ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِي ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا ﴿٩٣﴾ لَّقَدْ أَحْصَىٰهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدًّا ﴿٩٤﴾ وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَرْدًا ﴿٩٥﴾﴾ [مريم: ٩٣ - ٩٥]. والصَّواب أن الضميرَ لا يعودُ إليها من خبرها إلا مفرداً مذكَّراً على لفظها، نحو: ﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [مريم: ٩٥] الآية، وقوله تعالى فيما يحكيه عنه نبيه عليه الصلاة والسلام: «يا عِبَادي كُلُّكم جائِعٌ إلاَّ مَنْ أطْعَمْتُه» الحديث، وقوله عليه الصلاة والسلام: «كلُّ النَّاسِ يَغْدُو فَبائعٌ نَفْسَه فَمُعْتِقُها أوْ مُوبِقُها»، و «كلُّكُمْ رَاعٍ وكُلُّكُمْ مَسؤول عَنْ رَعِيَّتِهِ»، و «كُلُّنَا لَكَ عَبْدٌ». ومن ذلك: ﴿إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء: ٣٦]، وفي الآية حذف مضاف، وإضمار لما دلَّ عليه المعنى لا اللَّفظ، أي أن كلّ أفعال هذه الجوارح كان المكلف مسؤولاً عنه، وإنما قَدَّرْنا المضاف لأن السؤال عن أفعال الحواس، لا عن أنفسها، وإنّما لم يقدِّر ضمير ﴿كَانَ﴾ راجعاً لكلّ لئلاّ يخلو ﴿مَسْـُٔولًا﴾ عن ضمير فيكون حينئذٍ مسنداً إلى ﴿عَنْهُ﴾ كما تَوَهَّمَ بعضهم، ويردُّه أن الفاعل ونائبه لا يتقدّمان على عاملهما؛ وأمّا ﴿لَّقَدْ أَحْصَىٰهُمْ﴾ [مريم: ٩٤] فجملة أجيب بها القَسَم، وليست خبراً عن كل، وضميرُها راجع لمَنْ، لا لكل، ومَنْ معناها الجمع.

فإن قُطِعَتْ عن الإضافة لفظاً؛ فقال أبو حيّان: يجوز مراعاة اللفظ نحو: ﴿كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ﴾ [الإسراء: ٨٤]، ﴿فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنۢبِهِۦ﴾ [العنكبوت: ٤٠]، ومراعاة المعنى، نحو: ﴿وَكُلٌّ كَانُواْ ظَٰلِمِينَ﴾ [الأنفال: ٥٤]. والصواب أن المقدَّر يكون مفرداً نكرة؛ فيجبُ الإفراد كما لو صرّح بالمفرد، ويكون جمعاً معرّفاً فيجب الجمع، وإن كانت المعرفة لو

ذكرت لوجب الإفراد، ولكن فعل ذلك تنبيهاً على حالِ المحذوف فيهما، فالأوّل نحو: ﴿كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ﴾ [الإسراء: ٨٤]، ﴿كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، ﴿كُلٌّ قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُۥ وَتَسْبِيحَهُۥ﴾ [النور: ٤١]، إذ التقدير كلُّ أحد؛ والثاني، نحو: ﴿كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ﴾ [البقرة: ١١٦]، ﴿كُلٌّ فِى فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٣]، ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَٰخِرِينَ﴾ [النمل: ٨٧]، ﴿وَكُلٌّ كَانُوا۟ ظَٰلِمِينَ﴾ [الأنفال: ٥٤]، أي: كلهم.

مسألتان ـ الأولى: قال البيانيون: إذا وقعَتْ «كلّ» في حَيِّزِ النفي كان النفي مُوَجَّهاً إلى الشُّمول خاصة، وأفاد بمفهومه ثبوتَ الفعلِ لبعض الأفراد، كقولك: «ما جاء كلّ القوم، ولم آخذ كلَّ الدراهم، وكل الدراهم لم آخذ» وقوله [من البسيط]:

مَا كُـلُّ رَأيِ الْـفَـتَـى يَـدْعُـو إِلَـى رَشَـدِ

وقوله [من البسيط]:

١٢٤ ـ ما كُلُّ مَا يَتَمَنَّى الْمَرْءُ يُدْرِكُهُ [تأتِي الرِّيَاحُ بِمَا لاَ تَشْتَهِي السُّفُنُ][(١)]

وإن وقع النفيُ في حيّزها اقتضى السَّلْبَ عن كل فرد، كقوله عليه الصلاة والسلام ـ لما قال له ذو اليدين: «أنَسِيتَ أم قُصِرَتِ الصلاة» ـ: «كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ»، وقول أبي النجم [من الرجز]:

١٢٥ ـ قَدْ أَصْبَحَتْ أمُّ الْخِيَارِ تَدَّعِي عَلَيَّ ذَنْباً كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ[(٢)]

وقد يُشْكِل على قولهم في القِسْمِ الأوّل قولُه تعالى: ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾ [الحديد: ٢٣].

وقد صرح الشَّلوبين وابن مالك في بيت أبي النَّجم بأنه لا فَرْقَ في المعنى بين رَفْع «كلّ» ونَصْبه؛ وردَّ الشَلوبينُ على ابن أبي العافية إذ زعم أن بينهما فرقاً، والحقّ ما قاله البيانيون، والجواب عن الآية أن دلالةَ المفهوم إنما يُعَوَّل عليها عند عدم المعارِضِ، وهو هنا موجود؛ إذ دلَّ الدليلُ على تحريم الاختيال والفخر مطلقاً.

الثانية: «كل» في نحو: ﴿كُلَّمَا رُزِقُوا۟ مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقًا قَالُوا۟﴾ [البقرة: ٢٥]، منصوبة

---

(١) البيت من البحر البسيط، وهو للمتنبي في ديوانه ٤/٣٦٦، وتاج العروس ١/١١٩ في شرح خطبة المصنف.

(٢) البيت من الرجز وهو لأبي الخيار في التبيان في إعراب القرآن ١/٢١٨، ودلائل الإعجاز ١/٢١٥، والإيضاح ١/٢٩، والدرر الكامنة ٦/٤٠، وبلا نسبة في الخصائص ٣/٦١.

على الظرفية باتّفاق، وناصبها الفعلُ الذي هو جوابٌ في المعنى مثل: ﴿قَالُوٓا﴾ في الآية، وجاءتها الظرفية من جهة «ما»؛ فإنها محتملة لوجهين:

أحدهما: أن تكون حرفاً مصدريًا والجملة بعده صلة له؛ فلا محلّ لها، والأصل كل رزق، ثم عَبَّر عن معنى المصدر بـ «ما» والفعل، ثم أُنيبَا عن الزمان، أي كلَّ وقتِ رزقٍ، كما أُنيب عنه المصدرُ الصريحُ في «جِئْتُكَ خُفُوقَ النَّجْمِ».

والثاني: أن تكون اسماً نكرةً بمعنى «وَقْتٍ»؛ فلا تحتاج على هذا إلى تقدير وقت، والجملة بعده في موضع خفضٍ على الصفة؛ فتحتاج إلى تقدير عائد منها، أي: كل وقت رزقوا فيه.

ولهذا الوجه مُبْعد، وهو ادِّعَاءُ حذفِ الصفة وجوباً، حيث لم يرد مُصَرَّحاً به في شيءٍ من أمثلة هذا التركيب. ومن هنا ضعف قول أبي الحسن في نحو: «أَعْجَبَنِي ما قمت»: إن «ما» اسمٌ، والأصل: ما قمته، أي: القيام الذي قمتَه، وقوله في «يا أيها الرّجل»: إن «أيًا» موصولة والمعنى: يا مَنْ هو الرجل، فإن هذين العائدين لم يُلْفَظ بهما قطّ، وهو مُبْعِد عندي أيضاً لقول سيبويه في نحو: «سِرْتُ طَوِيلاً»، و «ضربت زيداً كثيراً»: إن «طويلاً» و «كثيراً» حالان من ضمير المصدر محذوفاً، أي: سِرْته وضربته، أي: «السَّير» و «الضرب»، لأن هذا العائد لم يتلفَّظ به قط.

فإن قلت: فقد قالوا: «وَلاَ سِيَّمَا زَيْدٌ» بالرَّفع، ولم يقولوا قطُّ: «ولا سيما هو زيد».

قلت: هي كلمةٌ واحدة شَذُّوا فيها بالتزام الحذف، ويُؤْنِسُكَ بذلك أن فيها شذوذين آخرين: إطلاقَ «ما» على الواحد ممَّن يعقل، وحَذْف العائد المرفوع بالابتداء مع قِصَرِ الصلة.

وللوجه الأول مُقربان: كثرة مجيء الماضي بعدها نحو: ﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَهُمْ﴾ [النساء: ٥٦]، ﴿كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوْا فِيهِ﴾ [البقرة: ٢٠]، ﴿وَكُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ مَلَأٌ مِّن قَوْمِهِۦ سَخِرُوا مِنْهُ﴾ [هود: ٣٨]، ﴿وَإِنِّي كُلَّمَا دَعَوْتُهُمْ لِتَغْفِرَ لَهُمْ جَعَلُوٓا﴾ [نوح: ٧]، وأنَّ «ما» المصدريّة التوقيتيّة شرط من حيث المعنى، فمن هنا احتيج إلى جملتين إحداهما مرتَّبة على الأخرى، ولا يجوز أن تكون شرطيّة مثلها في «مَا تَفْعَلْ أَفْعَلْ» لأمرين: أن تلك عامة فلا تدخل عليها أداة العموم، وأنها لا ترد بمعنى الزمان على الأصح.

وإذا قلت: «كلَّمَا استَدْعَيْتُكَ فإن زُرْتَنِي فَعَبْدِي حُرٌّ»، فـ «كلّ» منصوبة أيضاً على

الظرفيَّة، ولكن ناصبها محذوفٌ مدلول عليه بجرّ المذكور في الجواب، وليس العاملَ المذكورَ لوقوعه بعد الفاء و «إن»؛ ولما أشكل ذلك على ابن عصفور قال وقلّده الأبَّذِيُّ: إن «كُلاًّ» في ذلك مرفوعة بالابتداء، وإن جملتي الشرط والجواب خبرُها، وإن الفاء دخلت في الخبر كما دخلت في نحو: «كلُّ رَجُلٍ يأتيني فله درهم»؛ وقَدَّرا في الكلام حذف ضميرين، أي: كلّما استدعيتك فيه فإن زُرْتَني فعبدي حُرٌّ بعده؛ لترتبط الصفة بموصوفها والخبر بمبتدئه.

قال أبو حيان: وقولهما مدفوع بأنه لم يُسْمع «كل» في ذلك إلا منصوبة، ثم تلا الآيات المذكورة، وأنشد قوله [من الوافر]:

١٢٦ ـ أبتْ لي هِمَّتي وأبى بلائي ... وأخْذي الحمدُ بالثمني الربيحِ
١٢٧ ـ وإقْحامي على المكروهِ نَفْسِي ... وضَرْبي هامةَ البطلِ المُشيحِ
١٢٨ ـ وَقَوْلي كُلّما جَشَأتْ وَجاشَتْ ... مَكانَكِ تُحْمَدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي[(١)]

وليس هذا ممّا البَحْثُ فيه، لأنه ليس فيه ما يمنع من العمل.

● **(كِلاَ، وكِلْتَا): مفردان لفظاً مُثَنَّيان مَعْنًى، مضافان أبداً لفظاً ومعنًى إلى كلمة واحدة معرفة دالَّة على اثنين،** إما بالحقيقة والتَّنصيص نحو: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ﴾ [الكهف: ٣٣]، ونحو: ﴿أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا﴾ [الإسراء: ٢٣]، وإما بالحقيقة والاشتراك، نحو: «كِلانَا» فإن «نا» مشتركة بين الاثنين والجماعة، أو بالمجاز كقوله [من الرمل]:

١٢٩ ـ إنّ لِلخَيْرِ وَلِلشَّرِّ مَدًى ... وَكِلاَ ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبَلْ[(٢)]

فإنّ «ذلك» حقيقةٌ في الواحد، وأشير بها إلى المثنى على معنى: وكلا ما ذكر، على حدها في قوله تعالى: ﴿لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌۢ بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾ [البقرة: ٦٨] وقولنا: «كلمة واحدة» احتراز من قوله [من البسيط]:

١٣٠ ـ كِلاَ أَخِي وَخَليلي وَاجِدِي عَضُداً ... [وَسَاعِداً عِنْدَ إلْمَامِ المُلِمَّاتِ][(٣)]

---

(١) البيت من البحر الوافر، وهولعمرو بن الإطنابة في المزهر في علوم اللغة ٢/ ٢٦٦، والكامل ٣/ ١٨٢.

(٢) البيت من البحر الرمل، وهو لعبد الله بن الزبعري في ديوانه ص ٤١، والأغاني ١٥/ ١٣٦، والدرر ٥/ ٢٥، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ١٣٩ وشرح الأشموني ٢/ ٣١٧.

(٣) البيت من البحر البسيط، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ١٤٠، والدرر ٣/ ١١٢ وشرح شواهد المغني ص ٥٥٢، والمقاصد النحوية ٣/ ٤١٩.

فإنه ضرورة نادرة؛ وأجاز ابنُ الأنباري إضافتها إلى المفرد بشرط تكريرها نحو: «كِلايَ وَكِلاكَ مُحْسِنَانِ»؛ وأجازَ الكوفيُّون إضافتها إلى النكرة المختصَّة نحو: «كِلاَ رَجُلَيْنِ عِنْدَكَ مُحْسِنَانِ»، فإنّ «رجلين» قد تخصَّصَا بوصفهما بالظرف. وحَكوا «كِلْتَا جَارِيَتَيْنِ عنْدَكَ مَقْطُوعة يَدُهَا» أي: تاركة للغزل.

ويجوز مراعاة لفظ «كلا» و «كلتا» في الإفراد نحو: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾ [الكهف: ٣٣]، ومراعاة معناهما، وهو قليل، وقد اجتمعا في قوله [من البسيط]:

١٣١ ـ كلاَهُمَا حِينَ جَدَّ السَّيْرُ بَيْنَهُمَا قَدْ أقْلَعَا، وَكِلاَ أنْفَيْهِمَا رَابِي[1]

ومثل أبو حيان لذلك بقول الأسْوَد بن يَعْفُر [من الكامل]:

١٣٢ ـ إنَّ الْمَنِيَّةَ وَالْحُتُوفَ، كِلاَهُمَا يُوفِي الْمَنِيَّةَ، يَرْقُبَانِ سَوَادِي[2]

وليس بمتعيّن، لجواز كون «يرقبان» خبراً عن المنية والحتوف، ويكون ما بينهما إما خبراً أول أو اعتراضاً، ثم الصواب في إنشاده «كلاهُمَا يُوفي المخارم»؛ إذ لا يقال إن المنية توفي نفسها.

وقد سئلْتُ قديماً عن قول القائل: «زيدٌ وعمرٌو كلاهما قائمٌ، أو كلاهما قائمان» أيهما الصَّواب؟ فكتبت: إن قُدِّر كلاهما توكيداً قيل: «قائمان»، لأنه خبر عن «زيد» و «عمرو»؛ وإن قدر مبتدأ فالوجهان، والمختار الإفراد؛ وعلى هذا فإذا قيل: «إنَّ زيداً وعَمْراً» فإن قيل «كليهما» قيل: «قائمان» أو «كلاهما» فالوجهان؛ ويتعيّن مراعاة اللفظ في نحو: «كلاهما محبٌّ لصاحبه» لأن معناه كل منهما. وقوله [من الطويل]:

١٣٣ ـ كِلاَنَا غَنِيٌّ عَنْ أخِيهِ حَيَاتَهُ وَنَحْنُ إذَا مِتْنَا أشَدُّ تَغَانِيَا[3]

● (كيفَ): ويقال فيه «كَيْ» كما يقال في «سَوْف»: «سَوْ»، قال [من البسيط]:

---

(١) البيت من البحر البسيط، وهو للفرزدق في أسرار العربية ص ٢٨٧، وتخليص الشواهد ص ٦٦، والخصائص ٣/ ٣١٤، والدرر ١/ ١٢٢، وهو للفرزدق أو لجرير في لسان العرب ٩/ ١٥٦ مادة (سكف) وبلا نسبة في الإنصاف ص ٤٤٧، والخزانة ٤/ ٢٩٩.

(٢) البيت من البحر الكامل، وهو للأسود بن يعفر في ديوانه ص ٢٦، وخزانة الأدب ٧/ ٥٧٥، شرح شواهد المغني ٢/ ٥٥٣.

(٣) البيت من البحر الطويل، وهو للأبيرد الرياحي في الأغاني ١٣/ ١٢٧، ولعبد الله بن معاوية بن جعفر في الحماسة الشجرية ١/ ٢٥٣ وللمغيرة بن حبناء التيمي في الدرر ٥/ ٢٤، ولعبد الله بنمعاوية أو للأبيرد الرياحي في شرح شواهد المغني ٢/ ٥٥٥، وبل نسبة في أوضح المسالك ٣/ ١٣٨.

١٣٤ ـ كَيْ تَجْنَحُونَ إلى سِلْمٍ وَمَا ثُئِرَتْ   قَتْلاكُمُ وَلَظَى الهَيْجاءِ تَضْطَرِمُ؟[1]

وهو اسم، لدخول الجارِّ عليه بلا تأويل في قولهم: «عَلَى كَيْفَ تَبِيعُ الأحمرَيْنِ»، ولإبدال الاسم الصَّريح منه نحو: «كَيْفَ أَنتَ؟ أَصَحِيحٌ أَمْ سَقيمٌ؟» وللإخبار به مع مُبَاشرته الفعلَ في نحو: «كَيْفَ كنتَ؟» فبالإخبار به انْتَفَتِ الحرفيَّة، وبمُباشرة الفعل انتفتْ الفعليَّة.

وتستعمل على وجهين:

أحدهما: أن تكون **شرطاً**: فتقتضي فعلين مُتَّفِقَي اللفظ والمعنى، غير مجزومين، نحو: «كَيْفَ تصنعُ أصنعُ»، ولا يجوز: «كيف تجلس أذهب» باتّفاق، ولا «كيف تَجْلِسْ أَجْلِسْ» بالجزم عند البصريين إلا قُطْرُباً، لمخالَفتها لأدوات الشرط بوجوب موافقة جوابها لشرطها كما مرّ. وقيل: يجوز مطلقاً، وإليه ذهبَ قطْرُب والكوفيُّون. وقيل: يجوز بشرط اقترانها بـ «ما». قالوا: ومن ورودها شرطاً ﴿يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ﴾ [المائدة: ٦٤]، ﴿يُصَوِّرُكُمْ فِي ٱلْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَآءُ﴾ [آل عمران: ٦]، ﴿فَيَبْسُطُهُۥ فِي ٱلسَّمَآءِ كَيْفَ يَشَآءُ﴾ [الروم: ٤٨]، وجوابها في ذلك كلّه محذوف لدلالةِ ما قَبْلَها، وهذا يُشْكِل على إطْلاقِهم أنَّ جوابَها يجبُ مماثلته لشرطها.

والثاني، وهو الغالب فيها: أن تكون **استفهاماً**، إمّا حقيقيًّا نحو: «كيفَ زَيْدٌ» أو غيره، نحو: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨] الآية، فإنه أُخرج مُخْرَجَ التعجُّب.

وتقع خبراً قبل ما لا يَسْتغني، نحو: «كيف أَنتَ» و «كيفَ كُنْتَ» ومنه «كيف ظَنَنْتَ زيداً»، و «كيف أعلمته فرسك»، لأن ثاني مفعولَيْ «ظنّ» وثالث مفعولات «أعلَم» خبرانِ في الأصل، وحالاً قبلَ ما يستغني، نحو: «كيفَ جاءَ زَيْداً؟» أي: على أي حالة جاء زيد. وعندي أنّها تأتي في هذا النوع مفعولاً مطلقاً أيضاً، وأن منه: ﴿كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ﴾ [الفيل: ١] إذ المعنى: أيَّ فِعْلٍ فَعَلَ ربك، ولا يتّجه فيه أن يكون حالاً من الفاعل، ومثله: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍۭ بِشَهِيدٍ﴾ [النساء: ٤١] أي: فكيف إذا جئنا من كلّ أمّةٍ بشهيد يصنعون، ثم حذف عاملها مؤخراً عنها وعن «إذا»، كذا قيل؛ والأظهر أن يقدر بين «كيف» و «إذا»، وتقدّر «إذا» خالية عن معنى الشّرط؛ وأما ﴿كَيْفَ وَإِن يَظْهَرُوا

---

(١) البيت من البحر البسيط، وهو بلا نسبة في الجنى الداني ص ٢٦٥، وجواهر الأدب ص ٢٣٣، وخزانة الأدب ٧/ ١٠٦، والدرر ٣/ ١٣٥.

عَلَيْكُمْ﴾ [التوبة: ٨] فالمعنى: كيف يكون لهم عهدٌ وحالهُم كذَا وكذا، فـ «كيف»: حالٌ مِنْ «عهد»، إما على أنَّ «يكون» تامة أو ناقصة وقلنا بدلالتها على الحدث، وجملة الشرط حالٌ من ضمير الجمع.

وعن سيبويه أنّ «كيف» ظرف، وعن السيرافي والأخفش أنها اسمٌ غير ظرف. وبَنَوا على هذا الخلاف أموراً:

أحدها: أن موضعها عند سيبويه نصب دائماً، وعندهما رفع مع المبتدأ، نصب مع غيره.

الثاني: أن تقديرها عند سيبويه: في أيّ حال، أو على أي حال، وعندهما تقديرها في نحو: «كيف زيد»: أصحيح زيد، ونحوه، وفي نحو «كيف جاءَ زيد»: أراكباً جاء زيد، ونحوه.

والثالث: أن الجواب المطابق عند سيبويه أن يقال: «على خير» ونحوه، ولهذا قال رُؤْبة ـ وقد قيل له: كيف أصبحتَ ـ: «خَيْرٍ عافَاكَ اللَّهُ» أي على خير، فحذف الجار وأبقى عمله؛ فإن أجيبَ على المعنى دون اللفظ قيل: صحيح، أو سقيم. وعندهما على العكس، وقال ابن مالك ما معناه: لم يقل أحد إن «كيف» ظرف، إذ ليست زماناً ولا مكاناً، ولكنها لما كانت تُفسّر بقولك: «على أي حال» لكونها سؤالاً عن الأحوال العامّة سُميت ظرفاً، لأنها في تأويل الجار والمجرور، واسم الظرف يطلق عليها مجازاً ا هـ.

وهو حسن، ويؤيّده الإِجماع على أنه يقال في البدل: كيف أنت؟ أصحيحٌ أم سقيم ـ بالرفع ـ ولا يبدل المرفوع من المنصوب.

تنبيه ـ قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ﴿١٧﴾﴾ [الغاشية: ١٧] لا تكون «كيف» بدلاً من الإِبل، لأن دخول الجار على «كيف» شاذّ، عَلَى أنه لم يسمع في «إلى»؛ بل في «على»، ولأن «إلى» متعلّقة بما قبلها؛ فيلزم أن يعمل في الاستفهام فعل متقدِّم عليه، ولأن الجملة التي بعدَها تصيرُ حينئذٍ غيرَ مرتبطةٍ، وإنما هي منصوبة بما بعدها على الحال، وفعل النظر مُعَلق، وهي وما بعدها بدل من الإِبل بدل اشتمال، والمعنى إلى الإِبل كيفِيَّة خلقها؛ ومثله: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ﴾ [الفرقان: ٤٥]؛ ومثلهما في إبدال جملة فيها كيف من اسم مفرد قولُه [من الطويل]:

١٣٥ ـ إِلَى اللَّهِ أَشْكُو بِالْمَدِينَةِ حَاجَةً، وَبِالشَّامِ أُخْرَى، كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ[1]

أي أشكو هاتينِ الحاجتين تعذُّرَ التقائهما.

مسألة ـ زعم قوم أن «كيف» تأتي عاطفة، فمن زعم ذلك عيسى بن موهب، ذكره في كتاب العِلل، وأنشد عليه [من الطويل]:

١٣٦ ـ إِذَا قَلَّ مَالُ الْمَرْءِ لانَتْ قَنَاتُهُ، وَهَانَ عَلَى الأَدْنَى، فَكَيْفَ الأَباعِدِ[2]

وهذا خطأ، لاقترانها بالفاء، وإنما هي هنا اسم مرفوع المحل على الخبريَّة، ثم يحتمل أن «الأباعد» مجرور بإضافة مبتدأ محذوف، أي: فكيف حالُ الأباعِدِ، فحذف المبتدأ على حد قراءة ابن جماز: ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْآخِرَةِ﴾ [الانفال: ٦٧] أو بتقدير: فكيف الهوانُ على الأباعد، فحذف المبتدأ والجار، أو بالعطف بالفاء، ثم أقحمت «كيف» بين العاطف والمعطوف لإفادة الأولويَّة بالحكم.

* * *

ـ حرف اللام ـ

● (**اللام المفردة**) ثلاثة أقسام: **عامِلة للجرّ، وعامِلة للجَزمِ، وغيرُ عاملة**. وليس في القسمةِ أن تكون عاملة للنصب، خلافاً للكوفيِّين، وسيأتي.

فالعاملة للجر مكسورة مع كل ظاهر، نحو: «لزيد»، و«لعمرو»، **إلاّ من المستغاث المباشر لِـ «يا» فمفتوحة**، نحو: «يا لله». وأما قراءة بعضهم: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ٢] وغيرها كثير. بضمها فهو عارض للإتباع، ومفتوحة مع كل مُضْمَر نحو: «لَنَا»، و«لَكُمْ»، و«لَهُمْ»، إلا مع ياء المتكلِّم فمكسورة.

وإذا قيل: «يا لَكَ»، و«يَا لِي» احتمل كلٌّ منهما أن يكون مستغاثاً به، وأن يكون مستغاثاً من أجله، وقد أجازهما ابن جنّي في قوله [من الطويل]:

١٣٧ ـ فَيَا شَوْقُ مَا أَبْقَى، وَيَا لِي مِنَ النَّوَى

[وَيَا دَمْعُ مَا أَجْرَى وَيَا قَلْبُ مَا أَصْبَى][3]

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ٤٠٨، ونفخ الطيب ١/ ٦٧.

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر ٦/ ١٤٧، وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٥٧، وهمع الهوامع ٢/ ١٣٨.

(٣) البيت من الطويل، وهو للمتنبي في ديوانه ١/ ١٨٥، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٤٦١.

وأوجب ابن عصفور في «يا لي» أن يكون مستغاثاً من أجله، لأنه لو كان مستغاثاً به لكان التَّقدير: يا أدعو لي، وذلك غير جائز في غير باب «ظننت» و«فَقَدْتُ» و«عَدِمْت»؛ وهذا لازم له، لا لابن جني، لما سأذكره بعدُ.

ومن العرب من يفتح اللام الدَّاخلة على الفعل ويقرأ: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ [الأنفال: ٣٣] وللام الجارَّة اثنان وعشرون معنى:

أحدها: **الاستحقاق**، وهي الواقعة بين مَعْنًى وذاتٍ، نحو: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ٢] وغيرها كثير، و«العزة لله»، و«الملك لله»، و«الأمر لله»، ونحو: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ۝﴾ [المطففون: ١]، و﴿لَهُمْ فِي ٱلدُّنْيَا خِزْيٌ﴾ [البقرة: ١١٤ والمائدة: ٤١]، ومنه «للكافرين النار» أي عذابُها.

والثاني: **الاختصاص**، نحو: «الجنة للمؤمنين»، و«هذا الحَصير للمسجد»، و«المنبر للخطيب»، و«السَّرج للدابَّة»، و«القميصُ للعبد»، ونحو ﴿إِنَّ لَهُۥٓ أَبًا﴾ [يوسف: ٧٨]، ﴿فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخْوَةٌ﴾ [النساء: ١١]، وقولك: «هذا الشعر لحبيب»، وقولك: «أدم لك ما تدوم لي».

والثالث: **الملك**: نحو: ﴿ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ [البقرة: ٢٥٥] وغيرها، وبعضهم يستغني بذكر الاختصاص عن ذكر المعنيين الآخرين، ويمثل له بالأمثلة المذكورة ونحوها، ويُرَجِّحُه أنَّ فيه تقليلاً للاشتراك، وأنه إذا قيل: «هذا المال لزيدٍ والمسجد» لَزِمَ القولُ بأنها للاختصاص مع كون «زيد» قابلاً للملك، لئلا يلزم استعمالُ المشترك في معنييه دفعة، وأكثرهم يمنعه.

الرابع: **التمليك**، نحو: «وهبت لزيد ديناراً».

الخامس: **شبه التمليك**، نحو: ﴿جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا﴾ [النحل: ٧٢ والشورى: ١١].

السادس: **التعليل**، كقوله [من الطويل]:

١٣٨ ـ وَيَوْمَ عَقَرْتُ لِلْعَذَارَى مَطِيَّتِي [فَيَا عَجَباً مِنْ كُورِهَا الْمُتَحَمَّلِ][١]

وقوله تعالى: ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ ۝﴾ [قريش: ١] وتعلّقها بـ «فليعبدوا»؛ وقيل: بما

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ص ١١، وشرح شواهد المغني ٢/٥٥٨، وتهذيب اللغة ١/٢١٨، وبلا نسبة في رصف المباني ص ٣٤٩ ـ ٤٤٧.

قبله، أي: ﴿فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَّأْكُولٍ لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ﴾ [الفيل: ٥ وقريش: ١]، ورُجّح بأنهما في مصحف أبيٍّ سورةٌ واحدةٌ، وضعف بأن «جَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ» إنما كان لكفرهم وجرأتهم على البيت؛ وقيل: متعلّقة بمحذوف تقديرُه، اعجبوا، وكقوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لِحُبِّ ٱلْخَيْرِ لَشَدِيدٌ ۝٨﴾ [العاديات: ٨] أي: وإنه من أجل حبِّ المال لبخيل، وقراءة حمزة ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّۦنَ لِمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ﴾ الآية [آل عمران: ٨١]، أي: لأجل إيتائي إيّاكم بعضَ الكتابِ والحكمة ثم لمجيء محمَّد ﷺ، مصدِّقاً لما معكم لتؤمنن به. فـ «ما»: مصدريّة فيهما، واللام تعليليّة، وتعلّقت بالجوابِ المؤخّر على الاتّساع في الظّرف، كما قال الأعشى [من الطويل]:

١٣٩ ـ رَضِيعَيْ لِبَانِ ثَدْيِ أُمٍّ تَحَالَفَا بِأَسْحَمَ دَاجٍ عَوْضُ لاَ نَتَفَرَّقُ[1]

ويجوز كون «ما» موصولاً اسميّاً.

فإن قلت: فأين العائد في ﴿ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ﴾؟ [آل عمران: ٨١].

قلت: إن ﴿لِّمَا مَعَكُمْ﴾ [آل عمران: ٨١] هو نفسُ ﴿لَمَآ ءَاتَيْتُكُم﴾ [آل عمران: ٨١] فكأنه قيل: مصدق له؛ وقد يضعف هذا لقلّته نحو قوله [من الطويل]:

١٤٠ ـ [فَيَا رَبِّ أَنْتَ اللَّهُ فِي كلِّ مَوْطِنٍ] وأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ اللَّهِ أَطْمَعُ[2]

وقد يُرجَّحُ بأن الثواني يُتَسَامح فيها كثيراً، وأما قراءة الباقين بالفتح فاللام لام التوطئة، و«ما» شرطيّة، أو اللام للابتداء، و«ما» موصولة، أي: الذي آتيتكموه، وهي مفعولة على الأول، ومبتدأ على الثاني.

ومن ذلك قراءة حمزة والكسائي: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا۟﴾ [السجدة: ٢٤] بكسر اللام، ومنها اللام الثانية في نحو: «يَا لَزَيْدٍ لِعَمرو» وتعلّقها بمحذوف، وهو فعلٌ من جملة مستقلّة، أي: أدعوك لعمرو، أو اسمٌ هو حال من المنادى، أي: مَدْعُوًّا لعمرو، قولان، ولم يَطّلع ابن عُصفور على الثاني فنقل الإجماع على الأول.

ومنها اللام الدّاخلة لفظاً على المضارع في نحو: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ﴾ [النحل: ٤٤]، وانتصابُ الفعل بعدها بـ «أنْ» مضمرةً بعينها وفاقاً للجمهور، لا بـ

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو للأعشى في ديوانه ص ٢٧٥، والأغاني ٩/ ١١١، وخزانة الأدب ٧/ ١٣٨، وبلا نسبة في الاشتقاق ص ٢٤٠، وهمع الهوامع ١/ ٢١٣.

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو للمجنون في الدرر ١/ ٢٨٦، وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٥٩، والمقاصد النحوية ١/ ٤٩٧ وليس في ديوانه، وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٦٧، وهمع الهوامع١/ ٨٧.

«أنْ» مضمرةً أو بـ «كي» المصدريّة مضمرة خلافاً للسيرافي وابن كَيْسان، ولا باللاّم بطريقِ الأصالة خلافاً لأكثر الكوفيّين، ولا بها لنيابتها عن «أنْ» خلافاً لثعلب؛ ولك إظهار «أنْ» فتقول: «جِئْتُكَ لأنْ تُكْرِمَني»، بل قد يجب، وذلك إذا اقترن الفعلُ بـ «لا» نحو: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ﴾ [البقرة: ١٥٠]، لئلاّ يحصل الثقل بالتقاء المثلين.

فرع

أجاز أبو الحسن أن يُتَلَقّى القَسَم بلام «كي»، وجعل منه ﴿يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ﴾ [التوبة: ٦٢]، فقال: المعنى لَيُرْضُنُّكم، قال أبو علي: وهذا عندي أولى من أن يكون متعلقاً بـ «يحلفون»، والمقسم عليه محذوف، وأنشد أبو الحسن [من الطويل]:

١٤١ ـ إذَا قلْتُ قَدْنِي قَالَ بِاللّهِ، حَلْفَةً لِتُغْنِيَ عَنّي ذَا إنَائِكَ أجْمَعَا[١]

والجماعة يأبون هذا؛ لأنّ القَسَم إنما يجاب بالجملة، ويروون البيت «لَتُغْنِنَّ» بفتح اللام، ونون التوكيد، وذلك على لغة فزارة في حذف آخر الفعل لأجل النُّون إن كان ياءً تلي كسرة كقوله [من البسيط]:

١٤٢ ـ وَابْكِنّ عَيْشاً تَقَضّى بَعْدَ جِدّتِهِ طَابَتْ أَصَائِلُهُ فِي ذلك الْبَلَدِ[٢]

وقدّروا الجوابَ محذوفاً واللامَ متعلّقة به، أي: ليكون كذا ليرضوكم، ولتشربَنَّ لتغنيَ عني.

السابع: **توكيد النفي**، وهي الداخلة في اللفظ على الفعل مسبوقَةً بـ «ما كان» أو بـ «لم يكن» ناقصتَيْنِ مسندتين لما أسند إليه الفعلُ المقرونُ باللام، نحو: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى ٱلْغَيْبِ﴾ [آل عمران: ١٧٩]، ﴿لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٣٧]، ويُسمّيها أكثرهم لامَ الجحود لملازمتها للجَحْدِ أي النّفي. قال النحاس: والصوابُ تسميتها لام النفي، لأن الجَحْد في اللغة إنكار ما تعرفُه، لا مطلق الإنكار، ا هـ.

ووجه التّوكيد فيها عند الكوفيّين أن أصلَ «ما كان ليفعل»: ما كان يفعل، ثمّ أُدخلت اللام زيادةً لتقوية النفي، كما أُدخلت الباء في «ما زيدٌ بقائم»، لذلك؛ فعندُهم أنّها حرفٌ زائد مؤكِّد، غير جارّ، ولكنّه ناصب، ولو كان جارًا لم يتعلّق عندهم بشيء

(١) البيت من البحر الطويل، وهو بلا نسبة في أساس البلاغة مادة (ضلع).

(٢) البيت من البحر البسيط، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ١١/٤٣٥، والدرر ٥/١٧٠، وشرح شواهد المغني ٢/٥٦١.

لزيادته، فكيف به وهو غيرُ جارّ؟ ووجهُهُ عند البصريّين أن الأصل ما كان قاصداً للفعل، ونَفْيُ القصد أبلَغُ من نفيه، ولهذا كان قوله [من الكامل]:

١٤٣ - يا عَاذِلاَتِي لاَ تُرِدْنَ مَلاَمَتِي إنّ العَوَاذِلَ لَسْنَ لِي بِأَمِيرِ[1]

أبْلَغَ من «لا تَلُمْنَنِي» لأنه نهي عن السّبب، وعلى هذا فهي عندهم حرف جرٍّ متعلّق بخبر «كان» المحذوف، والنصب بـ «أنْ» مضمرةً وجوباً.

وزعم كثيرٌ من الناس في قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ ٱلْجِبَالُ﴾ [إبراهيم: ٤٦]، في قراءة غيرِ الكسائي بكسر اللام الأولى وفتح الثانية، أنّها لام الجحود.

وفيه نَظر؛ لأنّ النافي على هذا غير «ما» و «لم»، ولاختلاف فاعلي «كان» و «تزول»، والذي يظهر لي أنها لام «كَيْ»، وأنّ «إنْ» شرطية، أي: وعند الله جزاء مكرهم وهو مكر أعظم منه، وإن كان مكرُهم لشِدَّته معدًّا لأجل زوالِ الأمور العظام المشبهة في عظمها بالجبال، كما تقول: أنا أشجعُ من فلان وإنْ كان مُعَدًّا للنوازل.

وقد تُحذف «كان» قبل لام الجحود كقوله [من الوافر]:

١٤٤ - فَمَا جَمْعٌ لِيَغْلِبَ جَمْعَ قَوْمِي مُقَاوَمَةً، وَلا فَرْدٌ لِفَرْدِ[2]

أي: فما كان جمع، وقول أبي الدّرداء رضي الله عنه في الرّكعتين بعد العصر: «ما أنا لأدَعَهُمَا».

والثامن: **موافقة «إلى»**، نحو قوله تعالى: ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا ۝٥﴾ [الزلزلة: ٥]، ﴿كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [الرعد: ٢]، ﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ﴾ [الأنعام: ٢٨].

والتاسع: **موافقة «على» في الاستعلاء الحقيقي**، نحو: ﴿وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ﴾ [الإسراء: ١٠٩]، ﴿دَعَانَا لِجَنۢبِهِۦٓ﴾ [يونس: ١٢]، ﴿وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ﴾ [الصافات: ١٠٣]، وقوله [من الطويل]:

١٤٥ - [ضَمَمْتُ إلَيْهِ بِالسِّنَانِ قَمِيصَهُ] فَخَرَّ صَرِيعاً لِلْيَدَيْنِ وَلِلْفَمِ[3]

والمجازي، نحو: ﴿وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾ [الإسراء: ٧]، ونحو قوله عليه الصلاة والسلام

---

(١) البيت من البحر الكامل، وهو بلا نسبة في الخصائص ٣/ ١٧٤، وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٦١.

(٢) البيت من البحر الوافر، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/ ١١٠، تذكرة النحاة ص ٥٦٠، وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٢٦.

(٣) البيت من البحر الطويل، وهو لمالك الأشتر في فصل المقال ص ٣١٣.

لعائشة رضي الله عنها: «اشْتَرِطِي لَهُمُ الْوَلاَءَ». وقال النحاس: المعنى من أجلهم، قال: ولا نعرف في العربية «لهم» بمعنى «عليهم».

والعاشر: **موافقة «في»** نحو: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [الأنبياء: ٤٧]، ﴿لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ﴾ [الأعراف: ١٨٧]، وقولهم: «مَضَى لِسَبِيله»؛ قيل: ومنه ﴿يَٰلَيْتَنِي قَدَّمْتُ لِحَيَاتِي﴾ [الفجر: ٢٤]، أي: في حياتي؛ وقيل: للتعليل، أي: لأجل حياتي في الآخرة.

والحادي عشر: أن تكون **بمعنى «عند»**، كقولهم: «كَتَبْتُهُ لخمسٍ خَلَوْنَ». وجعل منه ابن جنّي قراءة الجحدري: ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لِمَا جَآءَهُمْ﴾ [ق: ٥] بكسر اللام وتخفيف الميم.

والثاني عشر: **موافقة «بعد»** نحو: ﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ﴾ [الإسراء: ٧٨]، وفي الحديث: «صُومُوا لِرُؤْيَتِهِ، وأفْطِرُوا لِرُؤيته»، وقال [من الطويل]:

١٤٦ ـ فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا كأنّي وَمَالِكاً ... لِطُولِ اجْتِمَاعٍ لَمْ نَبِتْ ليلةً مَعَا[1]

والثالث عشر: **موافقة «مع»**، قاله بعضهم، وأنشد عليه هذا البيت.

والرابع عشر: **موافقة «مِنْ»**، نحو: «سمعت له صُرَاخاً»، وقول جرير [من الطويل]:

١٤٧ ـ لَنَا الْفَضْلُ في الدُّنْيَا، وَأَنْفُكَ رَاغِمٌ،
وَنَحْنُ لَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أفْضَلُ[2]

والخامس عشر: **التبليغ**، وهي الجارّة لاسم السّامع لقولٍ أو ما في معناه، نحو: «قلت له»، و «أذِنْتُ له»، و «فَسَّرْتُ له».

والسادس عشر: **موافقة «عَنْ»**، نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَآ إِلَيْهِ﴾ [الأحقاف: ١١] قاله ابن الحاجب. وقال ابن مالك وغيرهُ: هي لام التعليل؛ وقيل: لام التبليغ، والْتَفَتَ عن الخطاب إلى الغيبة؛ أو يكون اسم المقول لهم محذوفاً، أي: قالوا لطائفةٍ من المؤمنين لما سمعوا بإسلامِ طائفةٍ أخرى. وحيث دخلت

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لمتمم بن نويرة في ديوانه ص ١٢٢، وجمهرة اللغة ص ١٣١٦، وخزانة الأدب ٨/ ٢٧٢، وبلا نسبة في رصف المباني ص ٢٢٣، ولسان العرب ١٢/ ٥٦٤ مادة (لوم).

(٢) البيت من الطويل، وهو لجرير في ديوانه ص١٤٣، وخزانة الأدب ٩/ ٤٨٠، والدرر ٤/ ١٦٩، وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٧٥، وشرح الأشموني ٢/ ٢٩١.

اللام على غير المقول له فالتأويلُ على بعض ما ذكرناه، نحو: ﴿قَالَتْ أُخْرَىٰهُمْ لِأُولَىٰهُمْ رَبَّنَا هَٰٓؤُلَآءِ أَضَلُّونَا﴾ [الأعراف: ٣٨]، ﴿وَلَآ أَقُولُ لِلَّذِينَ تَزْدَرِيٓ أَعْيُنُكُمْ لَن يُؤْتِيَهُمُ ٱللَّهُ خَيْرًا﴾ [هود: ٣١]، وقوله [من الكامل]:

١٤٨ ـ كَضَرَائِرِ الْحَسْنَاءِ قُلْنَ لِوَجْهِهَا، حَسَداً وَبُغْضاً: إِنَّهُ لَدَمِيمُ(١)

السابع عشر: **الصيرورة**، وتسمى **لام العاقبة ولام المآل**، نحو: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨]، وقوله [من الطويل]:

١٤٩ ـ فَلِلْمَوْتِ تَغْذُو الْوَالِدَاتُ سِخَالَهَا، كَمَا لِخَرَابِ الدُّورِ تُبْنَى الْمَسَاكِنُ

وقوله [من المتقارب]:

١٥٠ ـ فَإِنْ يَكُنِ الْمَوْتُ أَفْنَاهُمُ، فَلِلْمَوْتِ مَا تَلِدُ الْوَالِدَهْ(٢)

ويحتمله ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلأَهُ زِينَةً وَأَمْوَالاً فِي الْحَيَاة الدُّنْيَا رَبَّنا لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلكَ﴾ [يونس: ٨٨]، ويحتمل أنها لام الدعاء؛ فيكون الفعل مجزوماً لا منصوباً، ومثله في الدعاء: ﴿وَلَا تَزِدِ ٱلظَّٰلِمِينَ إِلَّا ضَلَٰلًا﴾ [نوح: ٢٤]، ويؤيّده أن في آخر الآية ﴿رَبَّنَا ٱطْمِسْ عَلَىٰٓ أَمْوَٰلِهِمْ وَٱشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا۟﴾ [يونس: ٨٨].

وأنكر البصريون ومَنْ تابعهم لامَ العاقبة، قال الزمخشريّ: والتحقيق أنها لام العلّة، وأن التعليل فيها واردٌ على طريق المجاز دون الحقيقة، وبيانُه أنه لم يكن داعيهم إلى الالتقاط أن يكون لهم عدوّاً وحَزَناً، بل المحبة والتبنيّ، غير أن ذلك لما كان نتيجةَ التقاطهم له وثمرتَه شُبِّه الداعي الذي يُفْعَل الفعلُ لأجله؛ فاللام مستعارة لما يشبه التعليل كما استعير الأسَد لمن يشبه الأسد.

الثامن عشر: **القَسَم والتعجُّب معاً**، وتختص باسم الله تعالى كقوله [من البسيط]:

١٥١ ـ لِلَّهِ يَبْقَى عَلَى الأَيَّامِ ذُو حَيَدٍ [بِمُشْمَخِرٍّ بِهِ الظَّيَّانُ وَالآسُ](٣)

---

(١) البيت من البحر الكامل، وهو لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ص ٤٠٣، وخزانة الأدب ٨/ ٥٦٧ والدرر ٤/ ١٧٠، وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٣٦٠، ولسان العرب ١٢/ ٢٠٨ مادة (دمم).

(٢) البيت من البحر المتقارب، وهو لخويلد في أساس البلاغة مادة (ملح).

(٣) البيت من البحر البسيط، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في شرح شواهد الإيضاح ص ٥٤٤. وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٧٤، في لسان العرب مادة (ظين)، وتاج العروس مادة (ظين)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٦/ ٢٣، والجنى الداني ص ٩٨.

والتاسع عشر: **التعجب المجرّد عن القَسَم**، وتستعمل في النداء كقولهم: «يا لَلْمَاء» و «يا لَلْعُشْبِ» إذا تعجّبوا من كثرتهما، وقوله [من الطويل]:

١٥٢ ـ فَيَا لَكَ مِنْ لَيْلٍ كَأَنَّ نُجُومَهُ، بِكُلِّ مُغَارِ الْفَتْلِ، شُدَّتْ بِيَذْبُلِ(١)

وقولهم: «يا لَكَ رَجُلاً عالماً»، وفي غيره، كقولهم: «لله دَرُّه فارساً، ولِلَّهِ أنْتَ»، وقوله [من الطويل]:

١٥٣ ـ شَبَابٌ وَشَيْبٌ وَٱفْتِقَارٌ وَثَرْوَةٌ فَلِلَّهِ هٰذَا الدَّهْرُ كَيْفَ تَرَدَّدَا(٢)

المتمم عشرين: **التّعدية**، ذكره ابن مالك في الكافية، ومَثّل له في شرحها بقوله تعالى: ﴿فَهَبْ لِى مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا﴾ [مريم: ٥]، وفي الخلاصة؛ ومَثّل له ابنه بالآية، وبقولك: «قلت له افعل كذا»، ولم يذكُرْهُ في التسهيل ولا في شَرْحه، بل في شرحه أنّ اللام في الآية لشبه التّمليك، وأنها في المثال للتبليغ، والأَوْلىٰ عندي أن يمثّل للتّعْدية بنحو: «ما أضْرَبَ زيْداً لِعَمْرٍو، وما أَحَبَّهُ لبكرٍ».

الحادي والعشرون: **التوكيد**، وهي اللام الزائدة، وهي أنواع:

منها اللام المعترضة بين الفعل المتعدّي ومفعولِهِ، كقوله [من الطويل]:

١٥٤ ـ ومَنْ يَكُ ذا عَظْمٍ صَلِيبٍ، رَجَا بِهِ لِيَكْسِرَ عُودَ الدَّهْرِ، فالدَّهْرُ كَاسِرُهْ(٣)

وقوله [من الكامل]:

١٥٥ ـ وَمَلَكْتَ مَا بَيْنَ الْعِرَاقِ وَيَثْرِبٍ مِلْكاً أَجَارَ لِمُسْلِمٍ وَمُعَاهِدِ(٤)

وليه منه ﴿رَدِفَ لَكُم﴾ [النمل: ٧٢] خلافاً للمبرّد ومَنْ وافقه، بل ضُمِّن «ردف» معنى «القرب» فهو مثل: ﴿ٱقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ﴾ [الأنبياء: ١].

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهولامرىء القيس في ديوانه ص ١٩، وخزانة الأدب ٢/ ٤١٢، والمقاصد النحوية ٤/ ٢٦٩، وبلا نسبة في رصف المباني ص ٢٢٠، وشرح الأشموني ٢/ ٢٩١.

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو للأعمش في ديوانه ص ١٨٥، وشرح المغني ٢/ ٥٧٥، وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٩٨ وشرح الأشموني ٢/ ٢٩١.

(٣) البيت من البحر الطويل، وهو لنصيب في البيان والتبيين ٣/ ٧٠ وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٧٩، ولتوبة بن الحمير في المؤتلف والمختلف ص ٦٨، وبلا نسبة في البيان والتبيين ٤/ ٩١.

(٤) البيت من البحر الكامل وهو لابن ميادة في الأغاني ٢/ ٢٨٨، والدرر ٤/ ١٧٠، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ٢٩، وهمع الهوامع ٢/ ٣٢ ـ ١٥٧.

واختُلِف في اللام من نحو: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾ [النساء: ٢٦]، ﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأنعام: ٧١]، وقول الشاعر [من الطويل]:

١٥٦ ـ أُرِيدُ لأَنْسَى ذِكْرَها، فَكأَنَّما تَمَثَّلُ لِي لَيْلَى بِكُلِّ سَبِيلِ[(١)]

فقيل: زائدة، وقيل: للتَّعليل؛ ثم اختلف هؤلاء، فقيل: المفعولُ محذوف، أي: يريد الله التبيين ليبيِّن لكم ويهديكم: أي ليجمع لكم بين الأمرين، وأَمَرنا بما أمَرنا به لنسلم، وأريدُ السلوّ لأنسى. وقال الخليل وسيبويه ومن تابعهما: الفعل في ذلك كله مقدَّر بمصدر مرفوع بالابتداء، واللام وما بعدها خبر، أي: إرادةُ الله للتَّبيين، وأمْرُنا للإسلام، وعلى هذا فلا مفعول للفعل.

ومنها اللام المسمّاة **بالمُقْحَمَة**، وهي المعترضة بين المتضايفين، وذلك في قولهم: «يا بُؤْسَ لِلحَرْبِ»، والأصل: يا بؤس الحرب، فأقحمت تقوية للاختصاص، قال [من مجزوء الكامل]:

١٥٧ ـ يـا بُـؤْسَ لِـلْـحَـربِ الَّـتِـي وَضَـعَـتْ أَرَاهِطَ فاسْتَرَاحُوا[(٢)]

وهل انجرار ما بعدها بها أو بالمضاف؟ قولان، أرْجَحُهما الأوَّل، لأن اللام أقرب، ولأن الجارّ لا يعلَّق.

ومن ذلك قولهم: «لاَ أبا لِزَيْدٍ، ولا أخا لَه، ولا غُلاَمَيْ له» على قول سيبويه إن اسم «لا» مضاف لما بعد اللام، وأما على قول مَنْ جَعَلَ اللام وما بعدها صفة وجعل الاسم شبيهاً بالمضاف لأن الصفة من تمام الموصوف، وعلى قول من جعلهما خبراً وجعل «أبا» و «أخا» على لغة من قال [من الرجز]:

١٥٨ ـ إنّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا [قَدْ بَلَغَا في المجد غَايَتَاهَا][(٣)]

وقولهم: «مُكْرَهٌ أَخَاكَ لاَ بَطَلٌ»، وجعل حذف النون على وجه الشذوذ، كقوله [من الرجز]:

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لكثير عزة في ديوانه ص ١٠٨، والأغاني ٤/ ٢٦٧ ـ ٢٦٨، وخزانة الأدب ١٠/ ٣٢٩ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٢٤٦ واللامات ص ١٣٨.

(٢) البيت من مجزوء الكامل، وهو لسعد بن مالك في خزانة الأدب ١/ ٤٦٨ ـ ٤٧٣، والمؤتلف المختلف ١٣٤، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/ ٣٠٧، وجواهر الأدب ص ٢٤٣.

(٣) البيت من الرجز، وهو لابن الوردي في خزانة الأدب ٢/ ٣٣٦، وبلا نسبة في سرصناعة الإعراب ٢/ ٧٠٥، ووفيات الأعيان ٥/ ٤١٣.

بيضك ثِنْتَا وبيضي مِائَتَا

فاللامُ للاختصاص، وهي متعلّقة باستقرار محذوف.

ومنها اللام المسمّاة لام التقوية، وهي المَزِيدة لتقوية عامل ضَعُفَ: إما بتأخُّرِهِ نحو: ﴿هُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٤]، ونحو: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣]، أو بكونه فَرْعاً في العمل، نحو: ﴿مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة: ٩١]، ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٦، وهود: ١٠٧]، ﴿نَزَّاعَةً لِّلشَّوَىٰ ﴿١٦﴾﴾ [المعارج: ١٦]، وقوله [من الطويل]:

١٥٩ ـ إذَا مَا صَنَعْتِ الزَّادَ فَالْتَمِسي لهُ أَكِيلاً، فإنِّي لَسْتُ آكِلَهُ وَحْدِي[1]

وفيه نظر؛ لأن «عدواً» و «أكيلاً» ـ وإن كانا بمعنى «مُعادٍ» و «مؤاكل» ـ لا ينصبان المفعول، لأنهما موضوعان للثُّبوت، وليسا مُجَارِيَيْنِ للفعل في التحرُّك والسكون، ولا مُحَوَّلاَن عمّا هو مُجازٍ له، لأن التحويل إنما هو ثابت في الصِّيَغ التي يراد بها المبالغة، وإنما اللاّم في البيت للتعليل، وهي متعلّقة بـ «التمسي»، وفي الآية متعلّقة بمستقر محذوف صفة لـ «عدو»، وهي للاختصاص.

وقد اجتمع التأخُّر والفرعيّة في: ﴿وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَٰهِدِينَ﴾ [الأنبياء: ٧٨]، وأما قوله تعالى: ﴿نَذِيرًا لِّلْبَشَرِ ﴿٣٦﴾﴾ [المدثر: ٣٦]، فإن كان «النذير» بمعنى «المنذر» فهو مثل ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٦]، وإن كان بمعنى «الإنذار» فاللام مثلها في «سَقْياً لزَيْدٍ» وسيأتي.

قال ابن مالك: ولا تزاد لام التَّقوية مع عامل يتعدَّى لاثنين، لأنها إن زيدت في مفعولَيْهِ فلا يتعدَّى فعل إلى اثنين بحرف واحد؛ وإن زيدت في أحدهما لزم ترجيحٌ من غير مرجِّح، وهذا الأخير ممنوع، لأنه إذا تقدَّم أحدُهما دون الآخر وزيدت اللام في المقدَّم لم يلزم ذلك. وقد قال الفارسي في قراءة من قرأ: ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا﴾ [البقرة: ١٤٨] بإضافة «كلّ»: إنه من هذا، وإن المعنى: الله مُوَلٍّ كلَّ ذي وجهةٍ وجهتَهُ، والضمير على هذا للتولية، وإنما لم يجعل كلاًّ والضمير مفعولين، ويستغني عن حذف ذي ووجهته لئلاّ يتعدّى العامل إلى الضمير وظاهره معاً؛ ولهذا قالوا في الهاء من قوله [من البسيط]:

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لحاتم الطائي في ديوانه ص ٢٩٥، وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٨٥، ولقيس بن عاصم المنقري في الأغاني ١٤/ ٦٥، وبلا نسبة في لسان العرب ١٤/ ٣٠١ مادة (رأي).

١٦٠ ـ هٰذَا سُرَاقَةُ لِلْقُرآنِ يَدْرُسُهُ يُقَطِّعُ اللَّيْلَ تَسْبِيحاً وقُرآنَا[(١)]

إن الهاء مفعول مُطْلَق لا ضمير القرآن. وقد دخلتِ اللأم على أحدِ المفعولين مع تأخُرهما في قول لَيْلىٰ [من الطويل]:

١٦١ ـ أَحَجَّاجُ لاَ تُعْطِي الْعُصَاةَ مُنَاهُمْ، ولاَ اللَّهُ يُعْطِي لِلْعُصَاةِ مُنَاهَا[(٢)]

وهو شاذ، لقوة العامل.

ومنها **لام المُسْتَغَاث** عند المبرّد، واختاره ابن خروف، بدليل صحّة إسقاطها. وقال جماعة: غير زائدة، ثم اختلفوا؛ فقال ابن جني: متعلّقة بحرف النداء لما فيه من معنى الفعل، ورُدَّ بأن معنى الحرف لا يعمل في المجرور، وفيه نظر؛ لأنه قد عمل في الحال نحو قوله [من الطويل]:

١٦٢ ـ كأنَّ قُلُوبَ الطير رَطْباً ويابساً لَدَى وَكْرِها العُنَّابُ والحَشَفُ البالي[(٣)]

وقال الأكثرون: متعلّقة بفعل النداء المحذوف، واختاره ابن الضّائع وابن عصفور، ونَسَبَاه لسيبويه، واعترض بأنه متعدٍّ بنفسه، فأجاب ابن أبي الربيع بأنه ضُمّن معنى الالتجاء في نحو: «يا لزيد»، والتعجب في نحو: «يا للدواهي»؛ وأجاب ابن عصفور وجماعة بأنّه ضعف بالتزام الحذف فقوي تعدّيه باللام، واقتصر على إيراد هذا الجواب أبو حيّان، وفيه نظر؛ لأن اللام المقوّية زائدة كما تقدّم، وهؤلاء لا يقولون بالزيادة.

فإن قلت: وأيضاً فإن اللأم لا تدخل في نحو: «زَيْداً ضربته» مع أن الناصب ملتزمُ الحذف.

قلت: لما ذكر في اللفظ ما هو عِوَض منه كان بمنزلة ما لم يُحذف.

فإن قلت: وكذلك حرف النّداء عوض من فعل النّداء.

---

(١) البيت من البحر البسيط، وهو برواية صدره رواية مختلفة لحسان بن ثابت في ديوانه ص ٢١٦ ولسان العرب ١٣/ ٣٩٤ مادة (عنن)، ولكثير بن عبد الله النهشلي في الدرر ٥/ ٢١٤، ولأوس بن ثغراء في خزانة الأدب ٩/ ٤١٨، وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص ٢٩٠.

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو لليلى الأخيلية في ديوانها ص ١٢٢، والدرر ٤/ ١٧٣، وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٨٨، وبلا نسبة في شرح التصريح ٢/ ١١.

(٣) البيت من البحر الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ص ٣٨، وشرح التصريح ١/ ٣٨٢، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٧/ ٦٤، وأوضح المسالك ٢/ ٣٢٩.

قلت: إنما هو كالعِوَض، ولو كان عوضاً ألبتة لم يَجُز حَذْفُه، ثم إنه ليس بلفظ المحذوف، فلم يُنَزَّلْ منزلته من كل وجه.

وزعم الكوفيُّون أن اللام في المُستغاث بقيَّةُ اسم وهو «آل»، والأصل: يا آل زيد، ثم حُذِفت همزة «آل» للتَّخفيف، وإحدى الألفين لالتقاء الساكنين، واستدلُّوا بقوله [من الوافر]:

١٦٣ ـ فَخَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ إذَا الدَّاعِي الْمُثَوِّبُ قَالَ يَا لا(١)

فإن الجار لا يقتصر عليه، وأجيب بأن الأصل: يا قوم لا فرار، أو لا نَفِرُّ، فحذف ما بعد «لا» النافية، أو الأصل: يا لفُلاَن ثم حذف ما بعد الحرف كما يقال: «ألاَ تَا»، فيقال «ألاَ فَا» يريدون: ألا تفعلون، وألا فافعلوا.

تنبيه ـ إذا قيل «يا لَزَيْدٍ» بفتح اللام فهو مستغاثٌ، فإن كسرت فهو مستغاث لأجله والمستغاث محذوف، فإن قيل «يَا لَكَ» احتمل الوجهين، فإن قيل «يَا لِي» فكذلك عند ابن جني، أجازهما في قوله [من الطويل]:

١٦٤ ـ فَيَا شَوْقُ مَا أبْقَى، وَيَا لِي مِنَ النَّوى
وَيَا دَمْعُ مَا أجْرَى، وَيَا قَلْبُ مَا أصْبَى(٢)

وقال ابن عُصْفور: الصَّواب أنه مستغاث لأجله، لأن لامَ المُستغاث متعلِّقة بـ «أدعو»؛ فيلزم تَعدِّي فعل المضمر المتَّصِل إلى ضميرِهِ المتَّصل؛ وهذا لا يُلزم ابنَ جني، لأنه يرى تعلُّق اللام بـ «يا» كما تقدّم، و «يا لا» تتحَمَّلُ ضميراً كما لا تتحمَّله «ها» إذا عملت في الحال في نحو ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ [هود: ٧٢] نعم هو لازم لابن عصفور، لقوله في «يا لَزيد لِعمرو» إن لام «لعمرو» متعلِّقة بفعل محذوف تقديره: أدعوك لِعمرو؛ وينبغي له هنا أن يرجع إلى قول ابن الباذش إن تعلُّقهَا باسم محذوف تقديره: مَدْعُوًّا لعمرو؛ وإنما ادَّعيا وجوبَ التقدير لأن العامل الواحد لا يصلُ بحرفٍ واحد مرَّتين؛ وأجاب ابن الضائع بأنهما مختلفانِ معنى نحو: «وهبْتُ لَكَ دِيناراً لتَرْضَى».

تنبيه ـ زادوا اللام في بعض المفاعيل المُسْتغنية عنها كما تقدَّم، وعكسوا ذلك

(١) البيت من البحر الوافر، وهو لزهير بن مسعود الضبي في تخليص الشواهد ص ١٨٢، وخزانة الأدب ٢/ ٦ والدرر ٣/ ٤٦، وبلا نسبة في الخصائص ١/ ٢٧٦ ـ ٢/ ٣٧٥ ولسان العرب ١٥/ ٤٩١ مادة (يا)

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو للمتنبي في ديوانه ١/ ١٨٥، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٤٦١.

فحذفُوها من بعض المفاعيلِ المُفتَقِرَة إليها كقوله تعالى: ﴿تَبْغُونَهَا عِوَجًا﴾ [آل عمران: ٩٩]، ﴿وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ﴾ [يس: ٣٩]، ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ﴿٣﴾﴾ [المطففون: ٣]؛ وقالوا: «وَهَبْتُكَ دِيناراً»، و«صِدْتُكَ ظَبياً»، و«جَنَيْتُكَ ثَمَرَةً»، قال [من الكامل]:

١٦٥ ـ وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُؤاً وَعَسَاقِلاً [وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الأَوْبَرِ](١)

وقال [من الخفيف]:

١٦٦ ـ فَتَوَلَّى غُلامُهُمْ ثُمَّ نَادَى: أَظَلِيماً أَصِيدُكُمْ أمْ حِمَارا(٢)

وقال [من الوافر]:

١٦٧ ـ إِذَا قَالَتْ حَذَامِ فأنْصِتُوهَا [فَإنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامِ](٣)

في رواية جماعة، والمشهور «فَصَدِّقُوها».

الثاني والعشرون: التَّبيين، ولم يُوَفوهَا حقها من الشرح، وأقول: هي ثلاثة أقسام:

أحدها: ما تُبَيِّن المفعولَ من الفاعل، وهذه تتعلّق بمذكور، وضابطُها: أن تقع بعد فعلِ تعجُّبٍ أو اسم تفضيل مُفْهِمين حُبًّا أو بغضاً، تقول: «ما أَحَبَّنِي، وما أَبْغَضَنِي»، فإن قلت: «لفلان» فأنت فاعل الحب والبغض وهو مفعولهما؛ وإن قلت «إلى فلان» فالأمر بالعكس، هذا شرح ما قاله ابن مالك، ويلزمه أن يذكرهذا المعنى في معاني «إلى» أيضاً لِمَا بينًا، وقد مضى في موضعه.

الثاني والثالث: ما يُبَيِّن فاعليّةً غير ملتبسة بمفعوليّة، وما يُبيِّن مفعوليّة غير ملتبسة بفاعليّة، ومصحوب كلّ منهما إمّا غير معلوم ممّا قبلها، أو معلوم، لكن استُؤْنِفَ بيانه تقويةً وتوكيداً له، واللام في ذلك كلّه متعلقة بمحذوف.

مثال المبيّنة للمفعوليّة: «سَقْياً لزيد، وجَدْعاً له»؛ فهذه اللامُ ليست متعلّقة بالمصدرين، ولا بفعليهما المقدَّرين، لأنهما متعدّيان، ولا هي مُقَوّية للعامل لضعفه بالفرعيّة إن قُدّر أنه المصدر، أو بالتزام الحذف إن قُدّر أنه الفعل؛ لأن لام التقوية صالحة

---

(١) البيت من البحر الكامل، وهو لأبي زيد في لسان العرب مادة (عسقل)، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ١/ ٣٦٦، والخصائص ٣/ ٥٨، ومعجم العين مادة (عسقل).

(٢) البيت من البحر الخفيف، وهو بلا نسبة في شرح شواهد المغني ٢/ ٥٩٦.

(٣) البيت من البحر الوافر، وهو للجيم بن صعب في شرح التصريح ٢٢/ ٢٢٥، وشرح شواهد المغني ٢/ ٢٩٦ ولسان العرب ٦/ ٣٠٦ مادة(رقش)، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ١٣١، والخصائص ٢/ ١٧٨.

للسُّقوط، وهذه لا تسقط؛ لا يقال: «سَقْياً زيداً» ولا «جَدْعاً إياه» خلافاً لابن الحاجب ذكره في شرح المفصّل؛ ولا هي ومخفوضها صفة للمصدر فتتعلّق بالاستقرار، لأن الفعل لا يُوصَفُ فكذا ما أقيم مُقَامه، وإنما هي لام مُبَيِّنة للمدعُوِّ له أو عليه إن لم يكن معلوماً من سياقٍ أو غيره، أو مؤكِّدة للبيان إن كان معلوماً؛ وليس تقديرُ المحذوف «أعني» كما زعم ابن عصفور، لأنّه يتعدّى بنفسه، بل التقدير: إرادتي لزيد.

وينبني على أن هذه اللام ليست متعلّقة بالمصدر أنه لا يجوز في «زَيْدٌ سَقْياً له» أن ينصب «زيد» بعامل محذوف على شريطةِ التفسير، ولو قلنا إن المصدرَ الحالَّ محلَّ فعل دون حرف مصدريّ يجوز تقديمُ معموله عليه؛ فتقول: «زيداً ضَرْباً» لأن الضّمير في المثال ليس معمولاً له، ولا هو من جملته. وأما تجويز بعضهم في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَتَعْسًا لَّهُمْ﴾ [محمد: ٨] كونَ «الذين» في موضع نصب على الاشتغال فوَهَمٌ.

وقال ابن مالك في شرح بابِ النَّعت من كتاب التَّسهيل: اللام في «سَقْياً لك» متعلّقة بالمصدر، وهي للتّبيين، وفي هذا تَهافُت، لأنّهم إذا أطلقوا القول بأن اللام للتّبيين فإنما يُريدون بها أنها متعلِّقة بمحذوف استؤنف للتبيين.

ومثالُ المبيِّنة للفاعلية «تبًّا لزيد، ووَيحاً له» فإنهما في معنى: خَسِرَ وهَلَكَ. فإن رفعتهما بالابتداء، فاللام ومجرورها خبر، ومحلُّها الرفع، ولا تَبْيين، لعدم تمام الكلام.

فإن قلت: «تبًّا له ووَيْحٌ» فنصبتَ الأول ورفعتَ الثاني لم يجز، لتخالف الدّليل والمدلول عليه، إذ اللام في الأول للتَّبيين، واللام المحذوفة لغيره.

واختُلِف في قوله تعالى: ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ ﴿٣٥﴾ ۞ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴿٣٦﴾﴾ [المؤمنون: ٣٥ ـ ٣٦]، فقيل: اللام زائدة، و«ما» فاعل. وقيل: الفاعل ضمير مستتر راجع إلى «البعث» أو «الإخراج» فاللام للتّبيين. وقيل: «هيهات» مبتدأ بمعنى البعد، والجارّ والمجرور خبر.

وأما قوله تعالى: ﴿وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ﴾ [يوسف: ٢٣] فيمن قرأ بهاءٍ مَفْتُوحَة وياءٍ ساكنة وتاءٍ مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة، فـ «هيت»: اسْمُ فعل، ثم قيل: مسمّاه فعل ماض أي: تهيّأت، فاللام متعلِّقة به كما تتعلّق بمُسَمَّاه لو صرح به؛ وقيل: مسمّاه فعل أمر بمعنى «أقبل» أو «تعال»، فاللام للتَّبيين، أي: إرادتي لك، أو أقول لك. وأمّا مَنْ قرأ: ﴿هِئْتُ﴾ مثل «جِئْتُ»، فهو فعل بمعنى: تهيّأت، واللام متعلِّقة به. وأما من قرأ كذلك ولكن جعل التّاء ضمير المخاطَب، فاللام للتّبيين مثلها مع اسم الفعل، ومعنى تهيئه تيَسُّرُ

انفرادها به، لا أنه قصدها، بدليل ﴿وَرَاوَدَتْهُ﴾ [يوسف: ٢٣]، فلا وجه لإنكار الفارسي هذه القراءة مع ثُبوتها واتّجاهها. ويحتمل أنها أصل قراءة هشام ﴿هِيْتَ﴾ بكسر الهاء وبالياء وبفتح التاء، وتكون على إبدال الهمزة.

تنبيه ـ الظاهر أن «لها» من قول المتنبي [من البسيط]:

١٦٨ ـ لَوْلاَ مُفَارَقَةُ الأَحْبَابِ مَا وَجَدَتْ لَـهَـا الـمَـنَـايَـا إِلَـى أَرْوَاحِـنَـا سُـبُـلاَ(١)

جار ومجرور متعلّق بـ «وجدت»، لكن فيه تَعَدّي فعل الظّاهر إلى ضميره المتّصل كقولك: «ضربه زيد» وذلك ممتنع، فينبغي أن يقدّر صفة في الأصل لِـ «سُبُلا» فلما قدّم عليه صار حالاً منه، كما أن قوله: «إلى أرواحنا» كذلك، إذ المعنى: سُبُلاً مسلوكة إلى أرواحنا. ولك في «لها» وجه غريب، وهو أن تقدّره جمعاً لِـ «حَصاة وحَصَى»، ويكون «لها» فاعلاً بـ «وجدت»، و«المنايا» مضافاً إليه، ويكون إثبات اللّهوات للمنايا استعارة، شبهت بشيءٍ يبتلعُ الناس، ويكون أقام «اللّهَا» مقام الأفواه لمجاورة اللهوات للفم.

وأما اللام العاملة للجزم فهي اللام الموضوعة للطلب، وحركتُها الكسر، وسُلَيم تَفتحها، وإسكانها بعد الفاء والواو أكثر من تحريكها، نحو: ﴿فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي﴾ [البقرة: ١٨٦]، وقد تُسكّن بعد «ثُم»، نحو: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا﴾ [الحج: ٢٩] في قراءة الكوفيين وقالون والبزي، وفي ذلك رد على من قال: إنه خاصّ بالشعر.

ولا فرق في اقتضاء اللام الطلبيّة للجزم بين كَوْنِ الطلب أمراً، نحو: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ﴾ [الطلاق: ٧]، أو دعاءً، نحو: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧]، أو التماساً كقولك لمن يساويك: «لِيَفْعَلْ فُلاَنٌ كَذَا»، إذا لم تُرِد الاستعلاءَ عليه. وكذا لو أخرجت عن الطلب إلى غيره، كالتي يراد بها وبمصحوبها الخبر نحو: ﴿مَن كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَٰنُ مَدًّا﴾ [مريم: ٧٥]، ﴿اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ﴾ [العنكبوت: ١٢]، أي: فيمدّ ونحمل، أو التّهديد، نحو: ﴿وَمَن شَاءَ فَلْيَكْفُرْ﴾ [الكهف: ٢٩]، وهذا هو معنى الأمر في ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾ [فصلت: ٤٠]، وأما ﴿لِيَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ وَلِيَتَمَتَّعُوا﴾ [العنكبوت: ٦٦] فيحتمل اللامان منه التعليل، فيكون ما بعدهما منصوباً، والتهديدَ فيكون مجزوماً، ويتعيَّن الثاني في اللام الثانية في قراءة مَنْ سكّنها، فيترجّح بذلك أن تكون اللام الأُولى كذلك، ويؤيّده أن بعدهما ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ [العنكبوت: ٦٦]؛ وأما ﴿وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ الْإِنجِيلِ﴾ [المائدة: ٤٧] فيمن قرأ

(١) البيت من البحر البسيط، وهو لأبي الطيب المتنبي في خزانة الأدب ١٣٦/١، والإيضاح ص ٣٧٤.

بسكون اللام فهي لام الطلب، لأنه يقرأ بسكون الميم، ومن كسر اللام - وهو حمزة - فهي لام التعليل، لأنه يفتح الميم.

وهذا التَّعليل إما معطوف على تعليلٍ آخر مُتَصَيَّد من المعنى لأن قوله تعالى: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْإِنجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ﴾ [المائدة: ٤٦] معناه وآتيناه الإنجيل للهدى والنور؛ ومثله ﴿إِنَّا زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِزِينَةٍ ٱلْكَوَاكِبِ ۝ وَحِفْظًا﴾ [الصافات: ٦ - ٧]، لأن المعنى إنا خلقنا الكواكب في السماء زينةً وحفظاً، وإما متعلّق بفعل مقدّر مؤخّر، أي: ليحكم أهلُ الإنجيل بما أنزل الله أنزله؛ ومثله: ﴿وَخَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ وَلِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍ﴾ [الجاثية: ٢٢]، أي: وللجزاء خلقهما؛ وقوله سبحانه: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُرِىٓ إِبْرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ ٱلْمُوقِنِينَ﴾ [الأنعام: ٧٥]، أي: وأرَيْنَاهُ ذلك؛ وقوله تعالى: ﴿هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ وَلِنَجْعَلَهُۥٓ ءَايَةً لِّلنَّاسِ﴾ [مريم: ٢١]، أي: وخلقناه من غير أب.

وإذا كان مرفوعُ فعلِ الطَّلبِ فاعلاً مُخَاطباً استغنى عن اللام بصيغة «افْعَلْ» غالباً، نحو: «قُمْ» و«اُقْعُدْ»؛ وتجب اللام إن انْتَفَت الفاعليّة، نحو: «لِتُعْنَ بحاجتي»، أو الخطاب، نحو: «لِيَقُمْ زَيْد»، أو كلاهما، نحو: «لِيُعْنَ زَيْدٌ بحاجتي». ودخول اللام على فعل المتكلم قليلٌ، سواء أكان المتكلِّم مفرداً، نحو قوله عليه الصلاة والسلام: قومُوا فَلأُصَلِّ لكم»، أو معه غيره كقوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّبِعُوا۟ سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾ [العنكبوت: ١٢]. وأقلُّ منه دخولُهَا في فعلِ الفاعلِ المخاطب كقراءة جماعة: ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا۟﴾ [يونس: ٥٨]، وفي الحديث: «لِتَأْخُذُوا مَصَافَّكُمْ».

وقد تحذف اللام في الشعر ويبقى عملُها كقوله [من الطويل]:

١٦٩ - فَلاَ تَسْتَطِلْ مِنِّي بَقَائِي ومُدَّتِي، وَلٰكِنْ يَكُنْ لِلْخَيْرِ مِنْكَ نَصِيبُ[1]

وقوله [من الوافر]:

١٧٠ - مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إذا مَا خِفْتَ مِنْ شَيْءٍ تَبَالا[2]

أي: «لِيَكُنْ» و«لِتَفْدِ»، و«التَّبال»: الوبَال، أبدلت الواو المفتوحة تاء مثل «تَقْوى».

(١) البيت من البحر الطويل، وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد ص ١١٢، ورصف المباني ص ٢٥٦، وسر صناعة الأعراب ص ٣٩٠، وشرح شواهد المغني ص ٥٩٧.

(٢) البيت من البحر الوافر، وهو لأبي طالب في شرح شذور الذهب ص ٢٧٥، وله وللأعشى في خزانة الأدب ٩/ ١١ وللأعشى أو لحسان أو لمجهول في الدرر ٥/ ٦١، وبلا نسبة في شرح شواهد الفصل ٧/ ٣٥.

ومنع المبرد حَذْفَ اللام وإبقاء عملها حتّى في الشعر، وقال في البيت الثاني: إنه لا يُعْرَف قائله، مع احتماله لأن يكون دعاء بلفظ الخبر نحو: «يَغْفِرُ لَكَ»، و«يَرْحَمُكَ اللَّهُ» وحُذِفت الياء تخفيفاً، واجتُزِىء عنها بالكسرة كقوله [من الوافر]:

١٧١ ـ [فَطِرْتُ بِمُنْصُلِي فِي يَعْمَلاَتٍ] دَوَامِي الأيْدِ يَخْبِطْنَ السَّرِيحَا(١)

قال: وأما قوله[من الطويل]:

١٧٢ ـ عَلَى مِثْلِ أَصْحَابِ الْبَعُوضَةِ فَاخْمِشي،
لَكِ الْوَيْلُ، حُرَّ الْوَجْهِ أو يَبْكِ مَنْ بَكَى(٢)

فهو على قُبْحِه جائز؛ لأنه عَطَفٌ على المعنى إذ «اخمشي» و«لْتَخْمِشي» بمعنى واحد.

وهذا الذي منعه المبرد في الشعر أجازه الكسائيُ في الكلام، لكن بشرط تقدُّم «قُلْ»، وجعل منه: ﴿قُل لِّعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [إبراهيم: ٣١]، أي: ليقيموها؛ ووافَقَه ابنُ مالك في شرح الكافية، وزاد عليه أن ذلك يقع في النثر قليلاً بعد القول الخبري كقوله [من الرجز]:

١٧٣ ـ قُلْتُ لِبَوَّابٍ لَدَيْهِ دَارُهَا تِئْذَنْ فَإِنِّي حَمْؤُهَا وَجَارُهَا(٣)

أي: لِتأذن، فحذف اللام وكسر حرف المضارعة، قال: وليس الحذف بضرورة لتمكُّنِهِ من أن يقول: «إيذن»، ا هـ.

قيل: وهذا تخلُّص من ضرورةٍ لضرورةٍ، وهي إثبات همزة الوَصْل في الوصل، وليس كذلك؛ لأنهما بيتان لا بيت مُصَرَّع؛ فالهمزة في أول البيت لا في حَشْوه؛ بخلافها في نحو قوله [من السريع]:

(١) البيت من الوافر، وهو لمضرس بن ربعي في شرح أبيات سيبويه ١/ ٢٦، ولسان العرب ١٣/ ٨١ مادة (ثمن)، وله وليزيد بن الطثرية في شرح شواهد المغني ص ٥٩٨ ولسان العرب ٥/ ٣٢٠ مادة (جزز) وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٦٠، وخزانة الأدب ١/ ٢٤٢.

(٢) البيت من الطويل، وهو لمتمم بن نويرة في ديوانه ص ٨٤، وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٩٩ وبلا نسبة في الإنصاف ٢/ ٥٣٢، ورصف المباني ص ٢٢٨.

(٣) البيت من البحر الخفيف، وهو بلا نسبة في الإنصاف ٢/ ٥٢٥، وتذكرة النحاة ص ٦٦٦، وخزانة الأدب ٩/ ١٤ ـ ١٠٦.

١٧٤ ـ لاَ نَسَبَ الْيَوْمَ وَلا خُلَّةً إتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ[١]

والجمهورُ على أن الجزم في الآية مثلُه في قولكَ: «ائتِني أُكْرِمْكَ». وقد اختُلف في ذلك على ثلاثة أقوال:

أحدها للخليل وسيبويه، أنه بنفس الطَّلَبِ، لِمَا تَضَمَّنه من معنى «إن» الشرطيّة كما أن أسماء الشرط إنما جزمت لذلك.

والثاني للسيرافي والفارسي، أنه بالطلب لنيابته مَنَابَ الجازم الذي هو الشرط المقدَّر، كما أن النَّصب بـ «ضَرْباً» في قولك «ضَرْباً زَيْداً» لنيابته عن «اضْرِبْ»، لا لتضمنه معناه.

والثالث للجمهور، أنه بشرطٍ مُقَدَّر بعد الطلب.

وهذا أرْجَحُ من الأوّل، لأن الحذف والتضمين وإن اشتركا في أنهما خلاف الأصل، لكن في التضمين تغيير معنى الأصل، ولا كذلك الحذف، وأيضاً إن تضمينَ الفعل معنى الحرف إمَّا غيرُ واقعٍ أو غيرُ كثيرٍ.

ومن الثاني، لأن نائبَ الشيء يؤدِّي معناه، والطلبُ لا يؤدِّي معنى الشَّرط.

وأبطل ابنُ مالك بالآية أن يكونَ الجزمُ في جواب شرطٍ مقدّر، لأن تقديره يستلزم أن لا يتخلَّف أحَدٌ من المقول له ذلك عن الامتثال، ولكن التخلف واقع.

وأجاب ابنُه بأن الحكم مُسْنَد إليهم على سبيل الإجمال، لا إلى كل فرد؛ فيحتمل أن الأصل: يُقِمْ أكثرهم، ثم حُذِف المضافُ وأنيبَ عنه المضافُ إليه فارتفع واتَّصل بالفعل، وباحتمال أنه ليس المراد بالعباد الموصوفين بالإيمان مطلقاً، بل المخلِصينَ منهم، وكلُّ مؤمنٍ مُخْلِص قال له الرسولُ أقِمِ الصلاة أقامها.

وقال المبرّد: التقدير: قل لهم أقيموا يقيموا، والجزم في جواب «أقيموا» المقدّر، لا في جواب «قُلْ».

ويردُّه أن الجواب لا بدَّ أن يخالف المُجاب: إما في الفعل والفاعل، نحو: «ائْتِني أُكْرِمْكَ»، أو في الفعل، نحو: «أسْلِم تَدْخُلِ الجنة»، أو في الفاعل، نحو: «قُمْ أَقُمْ». ولا يجوز أن يتوافَقَا فيهما، وأيضاً فإن الأمر المقدَّر للمُواجهة، ويُقيموا للغيبة.

---

(١) البيت من البحر السريع، وهو لأنس بن العباس بن مرداس في تخليص الشواهد ص ٤٠٥، الدرر ٦/ ١٧٥ ـ ٣١٧، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٠١، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٢٠، شرح ديوان المرزوقي ص ٧٥.

وقيل: «يُقيموا» مبنيّ؛ لحلوله محل «أقيموا»، وهو مبني، وليس بشيء.

وزعم الكوفيُّون وأبو الحسن أن لام الطلب حُذِفَتْ حذفاً مستمرّاً في نحو: «قم» و«اقعدْ» وأن الأصل: «لتَقُمْ» و«لتَقْعُد»، فحذفت اللام للتخفيف، وتبعها حَرْفُ المضارعة.

وبقولهم أقول؛ لأن الأمر معنًى حَقُّه أن يُؤَدَّى بالحرف، ولأنه أخو النَّهي ولم يُدَلَّ عليه إلا بالحرف، ولأن الفعل إنما وُضِع لتقييد الحدث بالزَّمان المحصل، وكونه أمراً أو خبراً خارجٌ عن مقصوده، ولأنهم قد نطقوا بذلك الأصل كقوله [من الخفيف]:

١٧٥ ـ لِتَقُمْ أنتَ يَا ابْنَ خَيْرِ قُرَيْشٍ [كَيْ لِتَقْضِي حَوَائِجَ المُسلمينَا][(١)]

وكقراءة جماعة: ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ﴾ [يونس: ٥٨]، وفي الحديث: «لتأخُذوا مَصَافَّكم»؛ ولأنك تقول «اغزُ»، و«اخْشَ»، و«ارْمِ» وَ«اضْربَا»، و«اضربُوا» و«اضربْي»، كما تقول في الجزم؛ ولأن البناء لم يُعْهد كونُه بالحذف؛ ولأن المحققين على أن أفعال الإنشاء مجرَّدة عن الزمان كـ «بعت» و«أقسمت» و«قبلت»؛ وأجابوا عن كونها مع ذلك أفعالاً بأن تجرُّدَهَا عارضٌ لها عند نقلها عن الخبر، ولا يمكنهم ادّعاء ذلك في نحو: «قُمْ»، لأنه ليس له حالة غير هذه، وحينئذٍ فتشكل فعليَّتُهُ، فإذا ادّعى أن أصله: «لتقم» كان الدال على الإنشاء اللام لا الفعل.

وأما اللام غير العاملة فسبع:

إحداها: لام الابتداء، وفائدتها أمران: توكيدُ مضمون الجملة، ولهذا زَحْلَقُوها في باب «إنّ» عن صَدْر الجملة كراهِيَةَ ابتداء الكلام بمؤكِّدَيْن، وتخليصُ المضارع للحال. كذا قال الأكثرون، واعترض ابن مالك الثاني بقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [النحل: ١٢٤]، ﴿إِنِّي لَيَحْزُنُنِيٓ أَن تَذْهَبُواْ بِهِۦ﴾ [يوسف: ١٣]، فإن «الذهاب» كان مستقبلاً، فلو كان الحزن حالاً لزم تقدُّمُ الفعل في الوجود على فاعله مع أنه أثرهُ؛ والجواب أنَّ الحكم واقع في ذلك اليوم لا محالة، فنزل منزلةَ الحاضر المُشاهَد، وأن التقدير: قَصْدُ أن تذهبوا، والقصد حال، وتقديرُ أبي حيان: قصْدُكم أن تذهبوا، ورَدُّوهُ بأنه يقتضي حذف الفاعل، لأن ﴿أَن تَذْهَبُواْ﴾ [يوسف: ١٣] على تقديره منصوب.

---

(١) البيت من البحر الخفيف، وهو بلا نسبة في الإنصاف ٢/ ٥٢٥، وتذكرة النحاة ص ٦٦٦، وخزانة الأدب ٩/ ١٤ ـ ١٠٦

وتدخل باتّفَاقٍ في موضعين، أحدهما: المبتدأ، نحو: ﴿لَأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً﴾ [الحشر: ١٣]، والثاني بعد «إنَّ». وتدخلُ في هذا الباب على ثلاثةٍ باتفاق: الاسم، نحو: ﴿إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ﴾ [إبراهيم: ٣٩]، والمضارع لشبهه به، نحو: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ [النحل: ١٢٤]، والظرف، نحو: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴿٤﴾﴾ [القلم: ٤]؛ وعلى ثلاثةٍ باختلافٍ:

أحدها: الماضي الجامد، نحو: «إنَّ زَيْدَاً لعَسَى أَنْ يَقُومَ»، أو «لَنِعْمَ الرجل»، قاله أبو الحسن، ووجهه أن الجامد يشبه الاسم، وخالَفَه الجمهور.

والثاني: الماضي المَقْرون بـ «قَدْ»، قاله الجمهور، ووجهه أن «قد» تقرب الماضي من الحال فيشبه المضارع المشبه للاسم، وخالَفَ في ذلك خطاب ومحمد بن مسعود الغزني، وقالا: إذا قيل: «إنَّ زَيْداً لَقَدْ قَامَ» فهو جوابٌ لِقَسمٍ مقدَّر.

والثالث: الماضي المتصرِّف المجرَّد من «قد»، أجازه الكسائي وهشام على إضمارِ «قد»، ومنعه الجمهور، وقالوا: إنما هذه لام القسم، فمتَى تقدَّم فعلُ القلب فُتِحت همزة «أنّ» كـ «علمت أنَّ زَيْداً لَقَامَ» والصواب عندهما الكسر.

واختُلف في دخولها في غير باب إن على شيئين:

أحدهما خبر المبتدأ المتقدِّم، نحو: «لَقَائِمٌ زَيْدٌ»، فمقتضى كلام جماعة من النحويين الجواز، وإن كان في أمالي ابن الحاجب: لام الابتداء يجب معها المبتدأ.

الثاني: الفعلي، نحو: «لَيَقُومُ زيد»، فأجاز ذلك ابن مالك والمالقي وغيرهما، زاد المالقي «الماضي الجامد»، نحو: ﴿لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [المائدة: ٦٢]، وبعضهم المتصرِّف المقرون بـ «قَدْ»، نحو: ﴿وَلَقَدْ كَانُوا عَاهَدُوا اللَّهَ مِن قَبْلُ﴾ [الأحزاب: ١٥]، ﴿لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ آيَاتٌ﴾ [يوسف: ٧]؛ والمشهورُ أن هذه لام القَسمِ. وقال أبو حيان في: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ﴾ [البقرة: ٦٥]: هي لام الابتداء مفيدة لمعنى التَّوكيد، ويجوز أن يكون قبلها قَسَمٌ مقدَّر وأن لا يكون، ا هـ.

ونصَّ جماعةٌ على منع ذلك كله. قال ابن الخباز في شرح الإِيضاح: لا تدخل لامُ الابتداء على الجمل الفعليَّة إلا في باب «إنَّ»، ا هـ.

وهو مقتضى ما قدَّمناه عن ابن الحاجب، وهو أيضاً قول الزمخشري. قال في تفسير ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ﴾ [الضحى: ٥]: لام الابتداء لا تدخلُ إلاّ على المبتدأ والخبر؛ وقال في ﴿لَآ أُقْسِمُ﴾ [القيامة: ١]: هي لام الابتداء دخلت على مبتدأ محذوف، ولم يقدّرها

لامَ القسم، لأنها عنده ملازمة للنون؛ وكذا زعمَ في ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ﴾ [الضحى: ٥] أن المبتدأ مقدر، أي: ولأنت سوف يعطيك ربك.

وقال ابن الحاجب: اللام في ذلك لام التوكيد، وأما قول بعضهم إنها لام الابتداء وإن المبتدأ مقدَّر بعدها ففاسِد من جهات:

إحداها: أن اللام مع الابتداء كـ «قَدْ» مع الفِعْل و«إنَّ» مع الاسم، فكما لا يُحذف الفعل والاسم ويبقيان بعد حذفهما كذلك اللام بعد حذف الاسم.

والثانية: أنه إذا قُدِّر المبتدأ في نحو: «لسوف يقوم زيد» يصير التَّقدير: لَزيْد سوفَ يقومُ زيد، ولا يخفى ما فيه من الضعف.

والثالثة: أنه يلزم إضمار لا يحتاج إليه الكلام، ا هـ.

وفي الوجهين الأخيرين نظر، لأنَّ تكرار الظاهر إنما يَقْبُحُ إذا صرح بهما، ولأن النحويين قَدَّرُوا مبتدأ بعد الواو في نحو: «قمت وأصُكُّ عَيْنَه»، وبعد الفاء في نحو: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ﴾ [المائدة: ٩٥]، وبعد اللام في نحو: ﴿لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ ۝١﴾ [القيامة: ١]، وكل ذلك تقديرٌ لأجل الصناعة دون المعنى، فكذلك هنا.

وأما الأول فقد قال جماعة في ﴿إِنَّ هَـٰذَٰنِ لَسَـٰحِرَٰنِ﴾ [طه: ٦٣]: إن التقدير لَهُما ساحرانِ، فحُذِف المبتدأ وبَقيت اللام، ولأنه يجوز على الصحيح نحو: «لَقائِمٌ زيدٌ».

وإنما يضعف قول الزمخشري أن فيه تَكَلُّفَيْنِ لغير ضرورة، وهما تقدير محذوف وخَلْعُ اللام عن معنى الحال، لئلاّيجتمع دليلاَ الحال والاستقبال، وقد صرح بذلك في تفسير: ﴿لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا﴾ [مريم: ٦٦]، ونَظَّره بخلع اللام عن التعريف وإخلاصها للتعويض في «يا لله»، وقوله إن لام القَسَم مع المضارع لا تُفَارِق النون ممنوع، بل تارةً تجبُ اللام وتمتنع النون، وذلك مع التنفيس كالآية، ومع تقديم المعمول بين اللام والفعل نحو: ﴿وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ ۝١٥٨﴾ [آل عمران: ١٥٨]، ومع كون الفعل للحال نحو: ﴿لَآ أُقْسِمُ﴾ [القيامة: ١]. وإنّما قدّر البصريُّون هنا مبتدأ لأنهم لا يجيزون لمن قَصَدَ الحال أن يُقْسِم إلا على الجملة الاسمية، وتارةً يمتنعان، وذلك مع الفعل المنفي نحو: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَؤُ﴾ [يوسف: ٨٥]، وتارة يجبان، وذلك فيما بقي نحو: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَـٰمَكُم﴾ [الأنبياء: ٥٧].

* * *

مسألة ـ للام الابتداء الصَّدرية، ولهذا عَلَّقَتِ العاملَ في «علمتُ لَزَيْد منطلق»،

ومنعت من النصب على الاشتغال في نحو: «زَيْدٌ لأَنا أُكرِمُه»، ومن أن يتقدم عليها الخبر في نحو: «لَزَيْدٌ قَائم»، والمبتدأ في نحو: «لَقَائِمٌ زَيْدٌ» فأما قولُه [من الرجز]:

١٧٦ ـ أُمُّ الْحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ [تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ](١)

فقيل: اللام زائدة، وقيل: للابتداء والتقدير لهي عجوز؛ وليس لها الصَّدْرية في باب «إن» لأنها فيه مُؤَخَّرَةٌ من تقديم، ولهذا تسمى اللام المُزَحْلِقة، والمزحلَقة أيضاً، وذلك لأن أصل «إنَّ» زيداً لَقائم» «لإن زيداً قائم»، فكرهوا افتتاح الكلام بتوكيدين، فأخَّرُوا اللام دون «إن» لئلاً يتقدم معمولُ الحرف عليه، وإنما لم نَدَّع أن الأصل «إنَّ لَزَيْداً قائم» لئلا يحول ما له الصدرُ بين العامل والمعمول، ولأنهم قد نطقوا باللام مقدّمة على «إنَّ» في نحو قوله [من الطويل]:

١٧٧ ـ [ألا يَا سَنَا بَرْقٍ عَلَى قُلَلِ الْحِمَى] لَهِنَّكَ مِنْ بَرْقٍ عَلَيَّ كَرِيم(٢)

ولاعتبارهم حكم صَدْرِيَّتها فيما قبل «إن» دون ما بعدها، دليلُ الأول أنها تمنع من تسلّطِ فعل القلب على أن ومعموليها، ولذلك كسرت في نحو: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ﴾ [المنافقون: ١] بل قد أثَّرَتْ هذا المنع مع حذفها في قول الهذلي [من الكامل]:

١٧٨ ـ فَغَبَرْتُ بَعْدَهُمْ بِعَيْشٍ نَاصِبٍ وإخَالُ إنِّي لاحِقٌ مُسْتَتْبِعُ(٣)

الأصل: إني لَلاَحق، فحُذِفت اللام بعدما عَلَّقت «إخالُ». وبقي الكسر بعد حذفها كما كان مع وجودها، فهو مما نُسِخ لفظه وبقيَ حكمه. ودليلُ الثاني أن عمل «إن» يتخطّاها، تقول: «إنَّ في الدار لزيداً»، و«إنَّ زيداً لقائم»، وكذلك يتخطّاها عملُ العامل بعدها، نحو: «إنَّ زَيداً طَعَامَكَ لآكِلٌ». ووهم بدر الدين ابن مالك، فمنع من ذلك، والوارد منه في التنزيل كثير، نحو: ﴿إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ ﴿١١﴾﴾ [العاديات: ١١].

* * *

تنبيه ـ «إنَّ زيداً لقام، أو ليقومَن» اللام جوابُ قسم مقدَّرٍ، لام الابتداء، فإذا دخلت عليها «علمت» مثلاً فتحت همزتها؛ فإن قلت: «لقد قام زيد» فقالوا: هي لام

---

(١) البيت من الرجز، وهو بلا نسبة في سر صناعة الإعراب ١/٣٧٨، وجمهرة اللغة مادة (بر).

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو بلا نسبة في لسان العرب مادة /أنن/.

(٣) البيت من البحر الكامل، وهو لأبي ذؤيب في لسان العرب، مادة (نصب)، وفي تاج العروس مادة (نصب)، واتفاق المباني ص ١٨٩.

الابتداء، وحينئذٍ يجبُ كسرُ الهمزة، وعندي أن الأمرين محتملان.

* * *

فصل

وإذا خُفِّفت «إنَّ»، نحو: ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾ [البقرة: ١٤٣]، ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴿٤﴾﴾ [الطارق: ٤]، فاللام عند سيبويهِ والأكثرين لامُ الابتداء أفادت ـ مع إفادتها توكيد النسبة وتخليص المضارع لِلْحال ـ الفرقَ بين «إنِ» المخففة من الثقيلة و«إن» النافية، ولهذا صارت لازمة بعد أن كانت جائزة، اللّهم إلا أن يدلَّ دليلٌ على قصد الإثبات، كقراءة أبي رجاء: ﴿وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لِمَا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَاۚ﴾ [الزخرف: ٣٥] بكسر اللام، أي: لِلَّذِي، وكقوله [من البسيط]:

١٧٩ ـ إنْ كُنْتُ قَاضِيَ نَحْبِي يَوْمَ بَيْنِكُمُ لَوْ لَمْ تَمُنُّوا بِوَعْدٍ غَيْرِ تَوْدِيعِ[١]

ويجب تركُها مع نفي الخبر كقوله [من الطويل]:

١٨٠ ـ إنِ الْحَقُّ لاَ يَخْفَى عَلَى ذِي بَصِيرَةٍ،
وَإنْ هُوَ لَمْ يَعْدَمْ خِلاَفَ مُعَانِدِ[٢]

وزعم أبو علي وأبو الفتح وجماعة أنَّها لام غير لام الابتداء، اجتُلِبت للفرق. قال أبو الفتح: قال لي أبو علي: ظننتُ أن فلاناً نحويٌّ مُحْسن، حتى سمعتُه يقول: إن اللام التي تصحب «إن» الخفيفة هي لامُ الابتداء، فقلت له: أكثر نحويِّي بغداد على هذا، اهـ.

وحجّةُ أبي عليٍّ دخولُها على الماضي المتصرِّف، نحو: «إنْ زَيْدٌ لَقَامَ»، وعلى منصوبِ الفعل المؤخّر عن ناصبه في نحو: ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٠٢]، وكلاهما لا يجوز مع المشدّدة.

وزعم الكوفيُّون أن اللام في ذلك كله بمعنى «إلاّ»، وأن «إنْ» قبلها نافية، واستدلّوا على مجيء اللام للاستثناء بقوله [من البسيط]:

١٨١ ـ أمْسَى أبَانُ ذَلِيلاً بَعْدَ عِزَّتِهِ، وَمَا أَبَانُ لَمِنْ أَعْلاَجِ سُودَانِ[٣]

---

(١) البيت من البحر البسيط، ولم أجده. (٢) البيت من البحر الطويل، ولم أجده.
(٣) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في كتاب العين ٨/ ٣٩٧.

وعلى قولهم يُقال: «قَدْ عَلِمْنا إنْ كُنتَ لَمُؤمِناً» بكسر الهمزة لأن النافية مكسورة دائماً، وكذا على قول سيبويه لأن لام الابتداء تُعَلِّق العامل عن العمل، وأما على قول أبي علي وأبي الفتح فتفتَحُ.

القسم الثاني: اللام الزائدة، وهي الدَّاخلة في خبر المبتدأ في نحول قوله [من الرجز]:

١٨٢ ـ أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ [تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ](١)

وقيل: الأصل: لهي عجوز، وفي خبر «أنّ» المفتوحة كقراءة سعيد بن جُبَير: ﴿إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾ [الفرقان: ٢٠] بفتح الهمزة، وفي خبر «لكن» في قوله [من الطويل]:

١٨٣ ـ [يلومونني في حبِّ ليلى عواذلي] وَلَكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ(٢)

وليس دخولُ اللام مقِيساً بعد «أنَّ» المفتوحة خلافاً للمبرّد، ولا بعد «لكنّ» خلافاً للكوفيّين، ولا اللام بعدَهما لام الابتداء خلافاً له ولهم. وقيل: اللامان للابتداء على أنَّ الأصل: «لكنْ إنَّني»، فحُذفت همزة «إنَّ» للتخفيف، ونون «لكن» لذلك لثقلِ اجتماع الأمثال، وعلى أن «ما» في قوله [من البسيط]:

١٨٤ ـ [أمْسَى أَبَانُ ذَليلاً بَعْدَ عِزَّتِهِ وَمَا أَبَانُ لَمِنْ أَعْلاَجِ سُودَانِ(٣)

استفهام، وتمَّ الكلام عند «أبان» ثم ابتُدىء: لمن أعلاج، أي بتقدير: لهو من أعلاج، وقيل: هي لام زيدت في خبر «ما» النافية، وهذا المعنى عكسُ المعنى على القولين السابقين.

ومِمّا زِيدَتْ فيه أيضاً خبرُ زَال في قوله [من الطويل]:

١٨٥ ـ وَمَا زِلْتُ مِنْ لَيْلَى، لَدُنْ أنْ عَرَفْتُهَا،
لَكَالْهَائِمِ الْمُقْصَى بِكُلِّ مَرَادِ(٤)

---

(١) تقدم تخريجه.
(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/٣٨، وجواهر الأدب ص ٨٧، وخزانة الأدب ١/١٦، والدرر ٢/ ١٨٥.
(٣) تقدم تخريجه.
(٤) البيت من الطويل، وهو لكثير عزة في ديوانه ص ٤٤٣، وخزانة الأدب ١٠/٣٢٨، والدرر ٢/١٨٨ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٣٥٧.

وفي المفعول الثاني لِـ «أرى» في قول بعضهم «أرَاكَ لَشاتِمي»، ونحو ذلك. قيل: وفي مفعول «يدعو» من قوله تعالى: ﴿يَدْعُوا لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِۦ﴾ [الحج: ١٣] وهذا مردود، لأنَّ زيادة هذه اللام في غاية الشُّذوذ فلا يليقُ تخريج التنزيل عليه. ومجموع ما قيل في اللام في هذه الآية قولان: أحدهما هذا، وهو أنَّها زائدة، وقد بينًا فساده؛ والثاني أنها لام الابتداء، وهو الصَّحيح. ثم اختلف هؤلاء، فقيل: إنها مقدّمة من تأخير، والأصل: يدعو مَنْ لَضَرُّه أقربُ من نفعه، فـ «مَنْ»: مفعول، و«ضره أقرب»: مبتدأ وخبر، والجملة صلة لمن؛ وهذا بعيد، لأنَّ لام الابتداء لم يُعْهَد فيها التقدُّمُ عن موضعها. وقيل: إنها في موضعها، وإن «مَنْ» مبتدأ، و«لبئسَ المولى» خبرها، لأن التقدير: لبئسَ المولى هو، وهو الصَّحيح؛ ثم اختلف هؤلاء في مطلوب «يَدْعُو» على أربعة أقوال:

أحدها: أنها لا مطلوب لها، وأنَّ الوقفَ عليها، وأنها إنما جاءت توكيداً لـ «يدعو» في قوله: ﴿يَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُـرُّهُۥ وَمَا لَا يَنفَعُهُۥ﴾ [الحج: ١٢]، وفي هذا القول دعوى خلاف الأصل مرَّتين؛ إذ الأصل عدمُ التوكيد، والأصل أن لا يُفْصَلَ المؤكّد من توكيده ولا سيَّما في التوكيد اللفظيّ.

والثاني: أنَّ مطلوبه مُقَدَّم عليه، وهو: ﴿ذَٰلِكَ هُوَ ٱلضَّلَٰلُ﴾ [الحج: ١٢] على أن ذلك موصول، وما بعده صلةٌ وعائد، والتقدير: يدعو الذي هو الضلال البعيد؛ وهذا الإِعرابُ لا يستقيمُ عند البصريين، لأنّ «ذا» لا تكونُ عندَهُمْ موصولَةً إلاَّ إذا وقعت بعد «ما» أو «مَن» الاستفهاميَّتَيْنِ.

والثالث: أنَّ مطلوبه محذوفٌ، والأصلُ يعدوه، والجملة حال، والمعنى: ذلك هو الضَّلال البعيد مَدْعُوّاً.

والرابع: أن مَطْلوبهُ الجملة بعده، ثم اختلَف هؤلاءِ على قَوْلَين: أحدهما: أن «يدعو» بمعنى «يقول»، والقول يقع على الجمل. والثاني: أن «يدعو» مَلْموح فيه معنى فعل من أفعال القلوب. ثم اختلف هؤلاء على قولين: أحدهما: أن معناه «يظنّ» لأن أصل «يدعو» معناه يُسَمّي، فكأنه قال: يُسمّي مَنْ ضرُّه أقربُ من نفعهِ إلْهاً، ولا يصدر ذلك عن يقينِ اعتقاد، فكأنه قيل: يظنُّ، وعلى هذا القول فالمفعول الثاني محذوف كما قدّرنا؛ والثاني: أن معناه يزعُم، لأن الزعم قول مع اعتقاد.

ومن أمثلة اللام الزائدة قولُكَ: «لَئِن قامَ زَيدٌ أقم، أو فأنَا أقوم»، أو «أنت ظالم لئن

فعلت»، فكل ذلك خاصٌ بالشعر، وسيأتي توجيهه والاستشهاد عليه.

الثالث: لام الجواب، وهي ثلاثة أقسام: لام جواب «لو»، نحو: ﴿لَوْ تَزَيَّلُوا لَعَذَّبْنَا الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الفتح: ٢٥]، ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]، ولام جواب «لولا»، نحو: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ الْأَرْضُ﴾ [البقرة: ٢٥١]، ولام جواب القسم، نحو: ﴿تَاللَّهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا﴾ [يوسف: ٩١]، ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم﴾ [الأنبياء: ٥٧].

وزَعَم أبو الفتح أن اللام بعد «لَوْ» و «لَوْلاَ» و «لَوْمَا» لام جواب قَسَم مقدَّر، وفيه تَعَسُّف. نعم الأَولى في ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ خَيْرٌ﴾ [البقرة: ١٠٣] أن تكون اللام لام جواب قسَم مقدر، بدليل كون الجملة اسميّة، وأما القول بأنها لامُ جواب «لو» وأن الاسميّة استعيرت مكان الفعليّة كما في قوله [من الوافر]:

١٨٦ ـ وَقَدْ جَعَلَتْ قَلُوصُ بَنِي سُهَيْلٍ مِنَ الأَكْوَارِ مَرْتَعُهَا قَرِيبُ[1]

ففيه تعسُّف. وهذا الموضع مما يدلّ عندي على ضعف قول أبي الفتح، إذ لو كانت اللامُ بعد «لو» أبداً في جواب قَسَم مقدَّر لكثر مجيء الجواب بعد لو جملة اسمية نحو: «لَوْ جَاءَنِي لأَنَا أُكْرِمُهُ» كما يكثر ذلك في باب القسم.

الرّابع: اللامُ الدَّاخِلَة على أداةِ شرط للإيذان بأن الجواب بعدها مبنيٌّ على قَسَم قبلها، لا على الشرط، ومن ثَمّ تُسمّى اللام المُؤْذِنة، وتسمى المُوطِّئة أيضاً؛ لأنها وَطَّأت الجواب للقسم، أي مَهَّدَته له، نحو: ﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِن قُوتِلُوا لَا يَنصُرُونَهُمْ وَلَئِن نَّصَرُوهُمْ لَيُوَلُّنَّ الْأَدْبَارَ﴾ [الحشر: ١٢]. وأكثر ما تدخل على «إنْ»، وقد تدخل على غيرها، كقوله [من الكامل]:

١٨٧ ـ لَمَتَى صَلَحْتَ لَيُقْضَيَنْ لَكَ صَالِحٌ، وَلَتُجْزَيَنَّ إذا جُزِيتَ جَمِيلا[2]

وعلى هذا فالأحسن في قوله تعالى: ﴿لَمَا آتَيْتُكُم مِّن كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ﴾ [آل عمران: ٨١] أن لا تكون مُوطِّئة و «ما» شرطية: بل للابتداء و «ما» موصولة، لأنه حَمْلٌ على الأكثر.

---

(١) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٤٣٢٠ وخزانة الأدب ٥/ ١٢٠، والدرر ٢/ ١٥٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٣١٠.

(٢) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في الجنى الداني ص١٣٧، وخزانة الأدب ١١/ ٣٣٨، والدرر ٤/ ٢٤٠.

وأغرب ما دخلت عليه «إذ»، وذلك لشبهها بـ «أنْ»، وأنشد أبو الفتح [من الكامل]:

١٨٨ ـ غَضِبَتْ عَلَيّ لأنْ شَرِبْتُ بِجِزَّةٍ، فَلإذْ غَضِبْتِ لأَشْرَبَنْ بِخَرُوفِ(١)

وهو نظيرُ دخولِ الفاء في: ﴿فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا بِالشُّهَدَاءِ فَأُولَٰئِكَ عِندَ اللَّهِ هُمُ الْكَاذِبُونَ﴾ [النور: ١٣]، شُبِّهت «إذ» بـ «إنْ» فدخلت الفاء بعدَها كما تدخل في جواب الشرط؛ وقد تُحذف مع كون القسم مقدراً قبلَ الشرط، نحو: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ١٢١]، وقول بعضهم: ليس هُما قَسَم مقدَّر وإن الجملة الاسميَّة جواب الشرط على إضمار الفاء، كقوله [من البسيط]:

١٨٩ ـ مَنْ يَفعَلِ الْحَسَنَاتِ اللّهُ يَشْكُرُهَا [والشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللّهِ مِثْلاَنِ](٢)

مردود؛ لأنَّ ذلك خاصّ بالشعر، وكقوله تعالى: ﴿وَإِن لَّمْ يَنتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ﴾ [المائدة: ٧٣] فهذا لا يكون إلا جواباً لِلْقَسم، وليست موطِّئة في قوله [من الطويل]:

١٩٠ ـ لَئِنْ كَانَتِ الدُّنْيَا عَلَيَّ، كَمَا أرَى، تَبَارِيحَ مِنْ لَيْلَى فَلَلْمَوتُ أرْوَحُ(٣)

وقوله [من الطويل]:

١٩١ ـ لَئِنْ كانَ مَا حُدِّثْتُهُ الْيَومَ صَادِقاً أَصُمْ فِي نَهَارِ الْقَيظِ لِلشَّمْسِ بَادِيَا(٤)

وقوله [من البسيط]:

١٩٢ ـ أَلِمِمْ بِزَيْنَبَ إنَّ الْبَيْنَ قَدْ أفِدَا، قَلَّ الثَّوَاءُ لَئِنْ كانَ الرَّحِيلُ غَدَا(٥)

بل هي في ذلك كلِّه زائدة كما تقدَّمت الإشارة إليه؛ أمّا الأوّلان فلأنَّ الشرطَ قد أُجيبَ بالجملةِ المقرونة بالفاءِ في البيت الأول، وبالفعلِ المجزوم في البيت الثاني؛ فلو

---

(١) البيت من الكامل، وهو لذي الرمة في ملحق ديوانه ص ١٨٩١، وله أو لأعرابي في شرح شواهد المغني ٢/ ٦٠٧، وبلا نسبة في خزانة الأدب ١١/ ٣٣٨، والدرر ٤/ ٢٤١.

(٢) البيت من البسيط، وهو لكعب بن مالك في ديوانه ص ٢٨٨، وله ولعبد الرحمن بن حسان في خزانة الأدب ٩/ ٤٩ ـ ٥٢ ولعبد الرحمن بن حسان في خزانة الأدب ٩/ ٤٩ ـ ٥٢ وشرح شواهد المغني ١/ ١٧٨، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٧/ ١١٤.

(٣) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ص ١٢١٩، وخزانة الأدب ١١/ ٣٢٨، وشرح شواهد المغني ص ٦٠٩.

(٤) البيت من مجزوء الكامل، وهو لزهير بن جناب في إصلاح المنطق ص ٣١٦، والأغاني ١٨/ ٣٠٧ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٥/ ٢٩٩ وسرح ديوان الحماسة للمرزوقي.

(٥) البيت من البسيط، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ٣٩١، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦١٠، وشرح المفصل ١١/ ٣٢٨.

كانتِ اللام للتَّوطِئة لم يُجَب إلاّ القَسم؛ هذا هو الصحيح، وخالف في ذلك الفرَّاء، فزعم أن الشَّرْطَ قد يُجَاب مع تقدُّم القسم عليه؛ وأما الثالث فلأن الجوابَ قد حُذف مدلولاً عليه بما قبل «إنْ»، فلو كان ثَمَّ قَسَم مقدَّر لزم الإجحاف بحذف جوابين.

الخامس: لام «أل» كـ «الرَّجُل»، و «الحارِث»، وقد مضى شرحها.

السادس: اللام اللاحقة لأسماء الإشارة للدَّلالة على البعد أو على توكيده، على خلافٍ في ذلك، وأصْلُها السكون كما في «تِلْكَ» وإنما كُسِرت في «ذَٰلِكَ» لالتقاء الساكنين.

السابع: لام التعجُّب غير الجارَّة، نحو: «لَظَرُفَ زَيْدٌ وَلَكَرُمَ عَمْرو»، بمعنى: ما أظْرَفه! وما أكْرَمَه! ذكره ابن خَالَوَيْهِ في كتابه المسمّى بالجمل؛ وعندي أنها إما لام الابتداء دخلت على الماضي لشبهه لجموده بالاسم، وإما لامُ جواب قَسَم مقدر.

● **(لا)**: على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون نافية، وهذه على خمسة أوجه:

أحدها: أن تكون **عاملة عمل «إنّ»**، وذلك إن أُريد بها نفيُ الجنسِ على سبيل التَّنْصِيص، وتُسمّى حينئذٍ تبرئة، وإنما يظهر نصبُ اسمها إذا كان خافضاً، نحو: «لا صَاحِبَ جُودٍ مَمْقُوتٌ»، وقول أبي الطيب [من الطويل]:

١٩٣ ـ فَلاَ ثَوْبَ مَجْدٍ غَيْرَ ثَوْبِ ٱبْنِ أَحْمَدٍ عَلَى أَحَدٍ إلاّ بِلُؤْمٍ مُرَقَّعُ[1]

أو رافعاً، نحو: «لا حَسَناً فِعْلُه مذموم»، أو ناصباً، نحو: «لا طَالِعاً جبلاً حاضر» ومنه: «لا خَيْراً مِنْ زَيْدٍ عِنْدَنَا» وقول أبي الطيب [من المنسرح]:

١٩٤ ـ قِفَا قَلِيلاً بِهَا عَلَيَّ، فَلاَ أَقَلَّ مِنْ نَظْرَةٍ أُزَوَّدُهَا[2]

ويجوز رفع «أقل» على أن تكون عاملة عملَ «ليس».

وتخالف «لا» هذه «إنَّ» من سبعة أوجه:

أحدها: **أنها لا تعمل إلا في النكرات**.

الثاني: أن اسمها إذا لم يكن عاملاً فإنه يُبْنَى، قيل: لتضمُّنه معنى «مِن» الاستغراقية؛ وقيل: لتركيبه مع «لا» تركيبَ «خمسَةَ عَشَرَ»، وبناؤه على ما يُنْصَب به لو

---

(١) البيت من الطويل، وهو للمتنبي في ديوانه ٢/ ٣٤٧، وتاج العروس مادة (لا).

(٢) البيت من المنسرح، وهو للمتنبي في ديوانه ٢/ ١٩، وتاج العروس مادة (لا).

كان معرباً؛ فيُبنى على الفتح في نحو: «لا رَجُلَ، ولا رجال»، ومنه: ﴿لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ﴾ [يوسف: ٩٢]، ﴿قَالُوا لَا ضَيْرَ﴾ [الشعراء: ٥٠]، ﴿يَا أَهْلَ يَثْرِبَ لَا مُقَامَ لَكُمْ﴾ [الأحزاب: ١٣]؛ وعلى الياء في نحو: «لا رَجُلَيْنِ»، و «لا قَائِمينَ»، وعن المبرّد أن هذا معربٌ لبعده بالتثنية والجمع عن مشابَهةِ الحرف؛ ولو صحَّ هذا للزمَ الإعرابُ في «يا زَيْدَانِ»، وَ «يا زَيْدُونَ» ولا قائل به؛ وعلى الكسرة في نحو: «ولا مُسْلِمَات» وكان القياس وجوبُهَا ولكنه جاء بالفتح، وهو الأرْجَحُ، لأنها الحركة التي يستحقُّها المركب، وفيه رَدٌّ على السيرافي، والزجّاج إذْ زَعَمَا أن اسم «لا» غير العامل معرب، وأن ترك تنوينه للتَّخْفِيف.

ومثلُ «لا رجل» عند الفرّاء «لا جَرَم»، نحو: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ﴾ [النحل: ٦٢]، والمعنى عنده: لا بُدَّ من كذا، أو: لا مَحَالَةَ في كذا، فحُذِفت «مِنْ» أو «في»؛ وقال قطرب: «لا» رَدٌّ لما قبلها، أي: ليس الأمر كما وصفوا، ثم ابتدىء ما بعده، و «جَرَم»: فعل، لا اسم، ومعناه وجَبَ وما بعده فاعل. وقال قوم: «لا» زائدة، وجَرَمَ وما بعدها فعل وفاعل كما قال قطرب؛ وردَّه الفراء بأن «لا» لا تزاد في أول الكلام؛ وسيأتي البحث في ذلك.

والثالث: أن **ارتفاعَ خبرها عند إفراد أسمها**، نحو: «لا رَجُلَ قائم» بما كان مرفوعاً به قبل دخولها، لا بها، وهذا القول لسيبويه، وخالفه الأخفشُ والأكثرون؛ ولا خلافَ بين البصريين في أن ارتفاعَهُ بها إذا كانَ اسمُها عاملاً.

الرابع: أن **خبرَها لا يتقدَّمُ على اسمها** ولو كان ظرفاً أو مجروراً.

الخامس: أنه **يجوز مراعاةُ محلِّها مع اسمها قبلَ مُضِيِّ الخبر وبعدها**؛ فيجوز رفع النَّعت والمعطوف عليه، نحو: «لا رَجُلَ ظَرِيفٌ فِيها»، و «لا رَجُلَ وامْرَأَةٌ فيها».

السادس: أنه **يجوز إلغاؤها إذا تكرَّرت**، نحو: «لاَ حَوْلٌ وَلاَ قُوَّةٌ إلاَّ بالله»؛ ولك فتحُ الاسمين، ورفعُهُما، والمُغَايَرَةُ بينهما، بخلاف نحو قوله [من المنسرح]:

١٩٥ ـ إِنَّ مَحَلاً وَإِنَّ مُرْتَحَلاً وإن فِي السَّفْرِ إِنْ مَضَوْا مَهَلا[١]

فلا مَحيدَ عن النصب.

---

(١) البيت من المنسرح، وهو للأعشى في ديوانه ص ٢٨٣، وخزانة الأدب ١٠/ ٤٥٢ ـ ٤٥٩ والدرر ٢/ ١٧٣، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٣٢٩، وخزانة الأدب ٩/ ٢٢٧.

والسابع: أنه يكثر حذف خبرها إذا علم، نحو: ﴿قَالُوا لَا ضَيْرَ﴾ [الشعراء: ٥٠]، ﴿فَلَا فَوْتَ﴾ [سبأ: ٥١]، وتميم لا تذكره حينئذٍ.

الثاني: أن تكون عاملةً عمل «ليس»، كقوله [من مجزوء الكامل]:

١٩٦ ـ مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لاَ بَرَاحُ[1]

وإنما لم يُقدِّروها مُهْلة والرفع بالابتداء، لأنها حينئذٍ واجِبَة التَّكرار، وفيه نظر، لجواز تركه في الشعر.

و «لا» هذه تخالف «ليس» من ثلاث جهات:

إحداها: **أن عملها قليل**، حتى ادُّعِيَ أنه ليس بموجود.

الثانية: **أن ذكر خبرها قليل**، حتى إن الزجّاج لم يَظْفر به فادّعى أنها تعمل في الاسم خاصة، وأنَّ خبرها مرفوع، ويردُّه قوله [من الطويل]:

١٩٧ ـ تَعَزَّ فلا شَيْءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِيَا وَلاَ وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيَا[2]

وأما قوله [من الطويل]:

١٩٨ ـ نَصَرْتُكَ إذ لا صَاحِبٌ غَيْرَ خَاذِلٍ، فَبُوِّئْتَ حِصْناً بِالْكُمَاة حَصِينَا[3]

فلا دليل فيه كما توهَّم بعضهم؛ **لاحتمال أن يكون الخبر محذوفاً** و «غير أستثناء.

الثالثة: **أنها لا تعمل إلا في النكرات، خلافاً لابن جني وابن الشجري**، وعلى ظاهر قولهما جاء قولُ النابغة [من الطويل]:

١٩٩ ـ وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لاَ أَنَا باغِياً سِوَاهَا وَلاَ عَنْ حُبِّهَا مُتَرَاخِيَا[4]

وعليه بنى المتنبي قوله [من الطويل]:

---

(١) البيت من مجزوء الكامل، وهو لسعد بن ناشب، أو لسعد بن مالك في تاج العروس مادة (لا).

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٢٨٩، وتخليص الشواهد ص ٢٩٤، وجواهر الأدب ص ٢٣٨ والدرر ٢/ ١١١.

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الجنى الداني ص ٢٩٣، وجواهر الأدب ص ٢٣٨، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦١٢.

(٤) البيت من الطويل، وهو للنابغة الجعدي في ديوانه ص ١٧١، والأشباه والنظائر ٨/ ١١٠، وتخليص الشواهد ص ٢٩٤، وخزانة الأدب ٣/ ٣٣٧، وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٢٤٧.

٢٠٠ ـ إِذَا الْجُودُ لَمْ يُرْزَقْ خَلاصاً مِنَ الأَذَى
فَلاَ الْحَمْدُ مَكْسُوباً وَلاَ الْمَالُ بَاقِيا[1]

تنبيه ـ إذا قيل: «لا رَجُلَ في الدار» بالفتح تعيَّن كونُها نافيةً للجنس، ويقال في توكيده «بل امرأة»؛ وإن قيلَ بالرفع تعيَّن كونها عاملةً عملَ «ليس»، وامتنع أن تكون مُهْمَلة، إلا إذا تكرَّرت كما سيأتي، واحتمل أن تكون لنفي الجنس وأن تكون لنفي الوَحْدَة، ويقال في توكيده على الأول «بل امرأة» وعلى الثاني «بل رجلان، أو رجال».

وغَلِطَ كثير مِن الناس، فزعموا أن العامِلَة عمل «ليس» لا تكون إلا نافية لِلوَحْدَة لا غير، ويَرُدُّ عليهم نحوُ قولِهِ [من الطويل]:

٢٠١ ـ تَعَزَّ فَلاَ شيء عَلَى الأَرْضِ بَاقِيَا وَلا وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيَا[2]

وإذا قيل: «لا رَجُلٌ ولا امرأةٌ في الدار» برفعهما احتمل كونُ «لا» الأولى عاملة في الأصل عمل «إنَّ»، ثم أُلغيت لتكرارها، فيكون ما بعدَها مرفوعاً بالابتداء؛ وأن تكون عاملةً عمل «ليس»، فيكون ما بعدَها مرفوعاً بها. وعلى الوجهين فالظَّرفُ خبر عن الاسمين إن قُدِّرت «لا» الثانية تكراراً للأولى وما بعدَها معطوفاً؛ فإن قدِّرت الأولى مهملةً والثانية عاملةً عمل «ليس» أو بالعكس، فالظَّرف خبرٌ عن أحدهما، وخبر الآخر محذوفٌ كما في قولك: «زيدٌ وعمرو قائم»، ولا يكون خبراً عنهما، لئلاّ يلزم محذوران: كون الخبر الواحد مرفوعاً ومنصوباً، وتوارُد عاملين على معمول واحد.

وإذا قيل: «ما فيها من زيتٍ ولا مَصابِيحَ» بالفتح ـ احتمل كونُ الفتحة بناءَ مِثْلُها في «لا رِجَال»، وكونها علامة للخفض بالعطف، و «لا» مُهْمَلة. فإن قُلْتَهُ بالرفع احتمل كونُ «لا» عاملة عمل «ليس»، وكونها مهملة والرَّفع بالعطف على المَحَلّ.

فأما قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ وَلَآ أَصْغَرَ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْبَرَ﴾ [يونس: ٦١] فظاهر الأمر جواز كون «أصغر» و «أكبر» معطوفَيْنِ على لفظ «مثقال» أو على محلّه، وجواز كون «لا» مع الفتح تبرئة، ومع الرفع مهملة أو عاملة عملَ «ليس»؛ ويُقَوِّي العطفَ أنه لم يُقرأ في سورة سبأ في قوله سبحانه وتعالى: ﴿عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِۖ لَا

---

(١) البيت من الطويل، وهو للمتنبي في ديوانه ٤/٤١٩، وتخليص الشواهد ص ٢٩٩، والجنى الداني ص ٢٩٤، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨/١٠٨.

(٢) تقدم تخريجه.

يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ﴾ [سبا: ٣] الآيَةَ، إلاَّ بالرفع لما لم يوجد الخفض في لفظ «مثقال»، ولكن يُشْكل عليه أنه يفيد ثبوتَ العُزوب عند ثُبوت الكتاب، كما أنك إذا قلت: «ما مَرَرْتُ برَجُلٍ إلاّ في الدَّارِ» كان إخباراً بثبوت مُرُورك برجلٍ في الدار؛ وإذا امتنع هذا تعيَّنَ أن الوقف على ﴿فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [يونس: ٦١]، وأن ما بعدها مستأنف؛ وإذا ثبت ذلك في سورة يونس قلنا به في سورة سبأ، وأن الوقف على ﴿ٱلْأَرْضِ﴾، وأنه إنما لم يجيء فيه الفتحُ إتباعاً للنقل؛ وجوّز بعضُهم العطفَ فيهما على أن لا يكون معنى «يعزب»: يخفى، بل يخرج إلى الوجود.

الوجه الثالث: أن تكون عاطفة، ولها ثلاثة شروط:

أحدها: أن يتقدَّمها إثباتٌ كـ «جاء زيدٌ لا عمرو»، أو أمرٌ كـ «اضرِبْ زيداً لا عمراً». قال سيبويه: أو نداء، نحو: «يا ابن أخي لا ابن عمّي»؛ وزعم ابن سعدان أن هذا ليس من كلامهم.

الثاني: أن لا تقترنَ بعاطفٍ، فإذا قيل: «جاءني زيدٌ لا بل عمرو» فالعاطف «بل»، و «لا» رَدٌّ لما قبلها، وليست عاطفة. وإذا قلت: «ما جاءني زيد ولا عمروٌ» فالعاطف الواو، ولا توكيد للنفي، وفي هذا المثال مانعٌ آخر من العطف بلا، وهو تقدُّم النفي، وقد اجتمعا أيضاً في ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧].

والثالث: أن يتعاند مُتعاطِفَاها، فلا يجوز «جاءني رجلٌ لا زيد» لأنه يَصْدق على «زيد» اسم الرجل، بخلاف «جاءني رجل لا امرأة»، ولا يمتنع العطفُ بها على معمول الفعل الماضي خلافاً للزجّاجي، أجاز: «يقومُ زيدٌ لا عمرو»، ومنع «قام زيدٌ لا عمرو»، وما منَعَهُ مسموعٌ، فَمَنْعُهُ مدفوعٌ، قال امرؤ القيس [من الطويل]:

٢٠٢ ـ كـأنَّ دِثَـاراً حَـلَّـقَـتْ بِـلَـبُـونِـهِ　　　عُـقَـابُ تَـنُـوفَـى لا عُـقَـابُ الْـقَـوَاعِـلِ[1]

دِثار: اسمُ راعٍ، وحَلّقت: ذهبت، واللَّبُون: نوق ذوات لَبَن، وتنوفى: جبل عالٍ، والقواعل: جبالٌ صغار. وقوله إن العامل مُقَدَّر بعد العاطف، ولا يقال: «لا قام عمرو» إلاّ على الدُّعاء مردودٌ بأنه لو توقفت صحّةُ العطفِ على صحة تقدير العامل بعد العاطف لامتنع «ليس زيد قائماً ولا قاعداً».

---

(١) البيت من الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ص ٩٤، وجمهرة اللغة ص ٩٤٩، وخزانة الأدب ١١/١٧٧ ـ ١٧٨، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٠/٣٨٨، وشرح الأشموني ٢/٤٢٧.

الوجه الرابع: أن تكون جواباً مناقضاً لـ «نَعَمْ»، وهذه تُحذف الجملُ بعدها كثيراً، يقال: «أجاءك زيد» فتقول: «لا»، والأصل: لا لم يجيء.

والخامس: أن تكون على غير ذلك، فإن كان ما بعدها جملةً اسمية صَدْرها معرفة أو نكرة ولم تعمل فيها، أو فعلاً ماضياً لفظاً وتقديراً، وجب تكرارها.

مثال المعرفة ﴿لَا ٱلشَّمْسُ يَنۢبَغِى لَهَآ أَن تُدْرِكَ ٱلْقَمَرَ وَلَا ٱلَّيْلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِ﴾ [يس: ٤٠]، وإنما لم تكرَّر في «لا نَوْلَكَ أَنْ تَفْعَل» لأنه بمعنى: لا ينبغي لك، فحملوه على ما هو بمعناه، كما فتحوا في «يَذَرُ» حملاً على «يَدَع» لأنهما بمعنى، ولولا أن الأصل في «يَذَر» الكسر لما حذفت الواو كما لم تحذف في يَوْجَل.

ومثالُ النَّكرة التي لم تعمل فيها لا ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ ۝﴾ [الصافات: ٤٧]، فالتكرار هنا واجبٌ، بخلافه في ﴿لَّا لَغْوٌ فِيهَا وَلَا تَأْثِيمٌ﴾ [الطور: ٢٣].

ومثال الفعل الماضي ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ ۝﴾ [القيامة: ٣١]؛ وفي الحديث «فإنَّ الْمُنْبَتَّ لا أَرْضاً قَطَعَ وَلا ظَهْراً أَبْقَى»، وقول الهذلي: «كيف أغرم مَنْ لا شَرِبَ ولا أكل، ولا نَطَقَ ولا اسْتَهَلّ»؛ وإنما تُرِك التَّكرار في «لا شَلَّتْ يَدَاك»، و «لا فَضَّ الله فَاكَ»، وقوله [من الطويل]:

٢٠٣ ـ أَلاَ يَا اسْلَمِي يَا دَارَ مَيَّ عَلَى الْبِلَى وَلا زَالَ مُنْهلاً بِجَرْعَائِكِ الْقَطْرُ(١)

وقوله [من المنسرح]:

٢٠٤ ـ لا بَارَكَ اللَّه فِي الْغَوانِيَ هَلْ يُصْبِحْنَ إلاَّ لَهُنَّ مُطَّلَبُ؟(٢)

لأن المراد الدُّعاء، فالفعل مستقبَل في المعنى، ومثله في عدم وجوب التكرار بعدم قَصْد المُضيّ إلا أنه ليس دعاء قولُك: «والله لا فَعَلْتُ كذا» وقول الشاعر [من البسيط]:

٢٠٥ ـ حَسْبُ الْمُحِبِّينَ في الدُّنْيَا عَذَابُهُمْ تَاللَّهِ لا عَذَّبَتْهُمْ بَعْدَهَا سَقَرُ(٣)

وشذّ ترك التَّكرار في قوله [من الرجز]:

---

(١) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ص ٥٩٩، وتخليص الشواهد ص ٢٣١ ـ ٢٣٢ والدرر ٢/ ٤٤، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦١٧، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٢٣٥، وجواهر الأدب ص ٢٩٠.

(٢) البيت من المنسرح، وهو لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ص ٣، والدرر ١/ ١٦٨، وشرح شواهد المغني ص ٦٢، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٣٣٦.

(٣) البيت من البسيط، وهو لمؤمل بن أميل في خزانة الأدب ٨/ ٣٣٢، وبلا نسبة في خزانة الأدب ١٠/ ٨٨.

٢٠٦ ـ لا هُمَّ إنَّ الحارِثَ بنَ جَبَلَهْ زَنَى عَلَى أبيهِ ثُمَّ قَتَلَهْ
٢٠٧ ـ وَكَانَ في جَارَاتِهِ لاَ عَهْدَ لَهْ، وَأيُّ أمرٍ سَيِّئٍ لاَ فَعَلَهْ(١)

زنى: بتخفيف النون، كذا رواه يعقوب، وأصله «زنأ» بالهمز بمعنى «ضَيَّق»، وروي بتشديدها، والأصل: زنى بامرأة أبيه، فحذف المضاف وأناب «على» عن الباء، وقال أبو خِرَاشٍ الهذلي وهو يطوف بالبيت [من الرجز]:

٢٠٨ ـ إنْ تَغْفِرِ اللَّهُمَّ تَغْفِرْ جَمّا، وَأيُّ عَبْدٍ لَكَ لا ألَمَّا(٢)

وأما قوله سبحانه وتعالى: ﴿فَلَا ٱقۡتَحَمَ ٱلۡعَقَبَةَ ۝١١﴾ [البلد: ١١] فإن «لا» مكرَّرة في المعنى؛ لأن المعنى: فلا فَكَّ رقبةً ولا أطعم مسكيناً؛ لأنَّ ذلك تفسير للعَقَبة، قاله الزمخشري. وقال الزجّاج: إنّما جاز لأن ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [البلد: ١٧] معطوف عليه وداخل في النفي. فكأنه قيل: فلا اقتحم ولا آمن، انتهى. ولو صحّ لجاز «لا أكَلَ زيد وشرب». وقال بعضهم: «لا» دعائيّة، دُعاء عليه أن لا يفعل خيراً، وقال آخر: تَحضيض، والأصل فألا اقتحم، ثم حذفت الهمزة، وهو ضعيف.

وكذلك يجب تكرارها إذا دخلت على مفردٍ خبرٍ أو صفةٍ أو حالٍ، نحو: «زيدٌ لا شاعرٌ ولا كاتبٌ»، و «جاءَ زيد لا ضاحكاً ولا باكياً»، ونحو: ﴿إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكۡرٌ﴾ [البقرة: ٦٨]، ﴿وَظِلٍّ مِنْ يَحْمُوم لا بَارِدٍ وَلا كَرِيم﴾ [الواقعة: ٤٣ ـ ٤٤]، ﴿وَفَاكِهَة كَثِيرة لا مَقْطُوعَة وَلاَ مَمْنوعَة﴾ [الواقعة: ٣٢ ـ ٣٣]، ﴿مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيۡتُونَةٍ لَّا شَرۡقِيَّةٍ وَلَا غَرۡبِيَّةٍ﴾ [النور: ٣٥].

وإن كان ما دخلَتْ عليه فعلاً مضارعاً لم يجب تكرارُها، نحو: ﴿لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلۡجَهۡرَ بِٱلسُّوٓءِ﴾ [النساء: ١٤٨]، ﴿قُل لَّآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ أَجۡرًا﴾ [الأنعام: ٩٠]، وإذا لم يَجبْ أن تُكرر في «لا نَوْلَكَ أن تَفعَل» لكون الاسم المعرفة في تأويل المضارع فأنْ لا يجب في المضارع أحَقُّ.

ويتخلَّص المضارعُ بها للاستقبال عند الأكثرين، وخالفهم ابنُ مالك، لصحّة

---

(١) البيتان من الرجز، وهما للحارث بن العيف العبدي في المستقصى ١/ ٣٧، ولشهاب بن العيف في العباب مادة (زني)، وللعفيف العبدي في اللسان، مادة (زنى).

(٢) البيت من الرجز، وهو لأمية بن أبي الصلت في الأغاني ٤/ ١٣٥، وطبقات فحول الشعراء ١/ ٢٦٧، ولأبي خراش الهذلي في لسان العرب مادة (جمم)، وبلا نسبة في المحكم والمحيط الأعظم مادة (جمم)، والإنصاف ١/ ٧٦.

قولك: «جاء زَيْدٌ لا يتكلَّم» بالاتفاق، مع الاتفاق على أن الجملة الحالية لا تُصَدَّر بدليل استقبال.

تنبيه ـ من أَقسام «لا» النافية المعترضَةُ بين الخافض والمخفوض، نحو: «جِئْتُ بِلاَ زَادٍ»، و «غَضِبْتُ من لا شيءٍ»، وعن الكوفيِّين أنها اسم، وأن الجارّ دخل عليها نفسها، وأن ما بعدها خفض بالإضافة، وغيرهم يراها حرفاً، ويُسمِّيها زائدة كما يُسمُّون «كان» في نحو: «زَيْدٌ كَانَ فَاضِلٌ» زائدة، وإن كانت مفيدةً لمعنى هو المُضيّ والانقطاع؛ فعُلِم أنهم قد يريدون بالزَّائِد المعترِضَ بينَ شيئينِ مُتَطَالِبَيْنِ، وإن لم يصحّ أصلُ المعنى بإسقاطه كما في مسألة «لا» في نحو: «غَضِبْتُ مِنْ لاَ شَيْءٍ»؛ وكذلك إذا كان يفوتُ بفواته معنى كما في مسألة «كان»، وكذلك «لا» المقترنة بالعاطفة في نحو: «ما جاءني زيدٌ ولا عمرو»، ويسمّونها زائدة، وليست بزائدة ألبتَّة، ألا ترى أنه إذا قيل: «ما جاءني زيد وعمرو» احتمل أن المراد نفي مجيء كلٍّ منهما على كل حال، وأن يراد نفي اجتماعهما في وقت المجيء؛ فإذا جيء بـ «لا» صار الكلام نصًا في المعنى الأوّل، نعم هي في قوله سبحانه: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الأَحْيَاءُ وَلاَ الامْوَاتُ﴾ [فاطر: ٢٢] لمجرّد التوكيد، وكذا إذا قيل: «لا يستوي زيد ولا عمرو».

تنبيه ـ اعتراضُ «لا» بين الجارّ والمجرور في نحو «غضبت من لا شيءٍ»، وبين النَّاصِبِ والمنصوب في نحو: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ﴾ [البقرة: ١٥٠]، وبين الجازم والمجزوم في نحو: ﴿إن لاَ تَفْعَلُوهُ﴾ [الأنفال: ٧٣]، وتَقَدُّمُ معمول ما بعدها عليها في نحو: ﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا﴾ [الأنعام: ١٥٨] الآية، دليلٌ على أنها ليس لها الصَّدْر، بخلاف «ما»، اللهم إلا أن تقع في جواب القَسَمِ؛ فإن الحروف التي يُتَلَقَّى بها القسمُ كلها لها الصَّدْر ولهذا قال سيبويه في قوله [من البسيط]:

٢٠٩ ـ آلَيْتُ حَبَّ العِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ [وَالْحَبُّ يَأْكُلُهُ فِي الْقَرْيَةِ السُّوسُ][1]

إن التقدير: على حبِّ العراق؛ فحذف الخافض ونصبَ ما بعده بوصول الفعل إليه، ولم يجعل من باب «زيداً ضربته» لأنَّ التقدير: لا أطعمه، وهذه الجملة جواب لـ «آليت» فإن معناهُ: حلفت، وقيل: لها الصدر مطلقاً، وقيل: لا مطلقاً، والصواب الأول.

---

(١) البيت من البسيط، وهو للمتلمس في ديوانه ص ٩٥، وتلخيص الشواهد ص ٥٠٧، وخزانة الأدب ٦/ ٣٥١ وشرح شواهد المغني ١/ ٢٩٤، وبلا نسبة فس أوضح المسالك ٢/ ١٨٠.

الثاني من أوجه «لا»: أن تكون موضوعة لطلب التَّرْكِ، وتختصّ بالدخول على المضارع، وتقتضي جزمه واستقبالَهُ، سواء كان المطلوبُ منه مخاطَباً، نحو: ﴿لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ﴾ [الممتحنة: ١]، أو غائباً، نحو: ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ﴾ [آل عمران: ٢٨]، أو متكلّماً، نحو: «لا أَرَيَنَّكَ ههنا» وقوله [من البسيط]:

٢١٠ ـ لا أعرِفَنْ رَبْرَباً حُوراً مَدَامِعُهَا [مُرْدَفَاتٍ عَلَى أعْجَازِ أكْوَارِ](١)

وهذا النوع مما أقيم فيه المسبَّب مُقام السبب، والأصل لا تكن ههنا فأراكَ، ومثله في الأمر ﴿وَلْيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً﴾ [التوبة: ١٢٣]، أي: وأَغْلِظُوا عليهم ليجدوا ذلك؛ وإنما عدل إلى الأمر بالوُجْدَان تنبيهاً على أنه المقصود بالذات، وأما الإغلاظ فلم يُقْصَد لذاته، بل ليجدوه؛ وعكسه ﴿لَا يَفْتِنَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ﴾ [الأعراف: ٢٧]، أي: لا تَفْتَتِنوا بفتنةِ الشيطان.

واختُلف في «لا» من قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنكُمْ خَاصَّةً﴾ [الأنفال: ٢٥] على قولين:

أحدهما: أنها ناهية، فتكون من هذا، والأصل لا تتعرّضوا للفتنة فتصيبكم، ثم عدل عن النهي عن التعرُّض إلى النهي عن الإصابة، لأنَّ الإصابة مسببة عن التعرض، وأسند هذا المسبب إلى فاعله، وعلى هذا فالإصابة خاصة بالمتعرّضين، وتوكيد الفعل بالنون واضحٌ لاقترانهِ بحرف الطّلب مثل: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا﴾ [إبراهيم: ٤٢]، ولكن وقوع الطلب صفةً للنكرة ممتنع؛ فوجب إضمار القول، أي واتقوا فتنةً مقولاً فيها ذلك، كما قيل في قوله [من الرجز]:

٢١١ ـ حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَاخْتَلَطْ جَاءُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذِّئبَ قَطْ(٢)

الثاني: أنها نافية، واختلَفَ القائلونَ بذلك على قولين: أحدهما: أن الجملة صفة لفتنة، ولا حاجة إلى إضمار قول، لأنّ الجملة خبريّة، وعلى هذا فيكون دخول النون شاذاً، مثله في قوله [من الطويل]:

٢١٢ ـ فَلاَ الْجَارَةُ الدُّنْيَا بِهَا تلْحَيَنَّهَا وَلا الضَّيْفُ عَنْهَا إِنْ أَنَاخَ مُحَوَّلُ(٣)

---

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ٣/ ٥٧٣.

(٢) البيت من الرجز، وهو للعجاج في ملحق ديوانه ٢/ ٣٠٤، وخزانة الأدب ٢/ ١٠٩، وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ١١٥، وأوضح المسالك ٣/ ٣١٠.

(٣) البيت من الطويل، وهو للنمر بن ت ولب في ديوانه ص ٣٨٣، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٢٨، والمقاصد النحوية ٤/ ٣٤٢، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٤٩٨.

بل هو في الآية أسهل؛ لعدم الفَصل، وهو فيهما سماعيّ، والذي جَوَّزه تشبيه «لا» النافية بـ «لا» الناهية، وعلى هذا الوجه تكون الإصابة عامّة للظالم وغيره، لا خاصة بالظالمين كما ذكرهُ الزمخشريّ؛ لأنها قد وُصفت بأنها لا تصيب الظالمين خاصة، فكيف تكون مع هذا خاصّة بهم؟

والثاني: أن الفعل جوابُ الأمر، وعلى هذا فيكونُ التوكيد أيضاً خارجاً عن القياس شاذاً، وممّن ذكر هذا الوجه الزمخشريّ، وهو فاسِد، لأن المعنى حينئذٍ: فإنكم إن تتَّقوها لا تُصيب الذين ظلموا منكم خاصة؛ وقوله: إن التقدير: إن أصابتكم لا تصيب الظالم خاصة مردودٌ، لأنَّ الشرط إنما يقدر من جنس الأمر، لا من جنس الجواب. ألا ترى أنك تقدِّر في «ائتني أكْرِمْكَ»: إن تأتني أُكْرِمْك. نعم، يصحّ الجوابُ في قوله: ﴿ٱدۡخُلُواْ مَسَٰكِنَكُمۡ﴾ [البقرة: ٢٣٧] الآية، إذ يصحّ: إن تدخلوالا يحطمنكم، ويصح أيضاً النهيُ على حد «لا أرَيَنَّكَ ههنا»، وأما الوصف فيأتي مكانه هنا أن تكون الجمة حالاً، أي: ادخلوها غير محطُومين، والتوكيد بالنون على هذا الوجه وعلى الوجه الأول سماعي، وعلى النهي قياسيّ.

ولا فرق في اقتضاء «لا» الطلبيّة للجزم بين كونها مفيدةً للنهي سواء كان للتحريم كما تقدّم، أو للتّنزيه، نحو: ﴿وَلَا تَنسَوُاْ ٱلۡفَضۡلَ بَيۡنَكُمۡۚ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، وكونها للدعاء، كقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذۡنَآ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وقول الشاعر [من الطويل]:

٢١٣ ـ يَقُولُونَ لاَ تَبْعَدْ وَهُمْ يَدْفِنُونَنِي، وَأَيْنَ مَكَانُ الْبُعْدِ إلاَّ مَكَانِيَا؟[1]

وقول الآخر [من الوافر]:

٢١٤ ـ فَلاَ تَشْلَلْ يَدٌ فَتَكَتْ بِعَمْرٍو، فَإنَّكَ لَنْ تَذِلَّ وَلَنْ تُضَامَا[2]

ويحتمل النهي والدُّعاء قول الفرزدق [من الطويل]:

٢١٥ ـ إذَا مَا خَرَجْنَا مِنْ دِمَشْقَ فَلاَ نَعُدْ لَهَا أَبَداً مَا دَامَ فِيهَا الْجُرَاضِمُ[3]

---

(١) البيت من الطويل، لمالك بن الريب في ديوانه ٤٦، وخزانة الأدب ٢/ ٣٣٨، ولسان العرب ٣/ ٩١ مادة (بعد).

(٢) البيت من الوافر، وهو لرجل من بكر بن وائل، في نوادر أبي زيد ص ٧.

(٣) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في الأزهية ص ١٥٠، وليس في ديوانه وللوليد بن عقبة في شرح التصريح ٢/ ٢٤٦، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ٢٠٠.

أي العظيم البطن؛ وكونها للالتماس كقولك لنظيرك غيرَ مُسْتَعْلٍ عليه: «لا تَفعَلْ كذا». وكذا الْحُكْمُ إذا خرجَتْ عن الطلب إلى غيره كالتهديد في قولك لولدك أو عبدك: «لا تُطِعْنِي».

وليس أصلُ «لا» التي يُجْزَمُ الفعل بعدها لامَ الأمر فزيدت عليها ألف خلافاً لبعضهم، ولا هي النافية والجزمُ بلام أمر مقدَّرة خلافاً للسهيلي.

والثالث: «لا» الزائدة الداخلة في الكلام لمجرَّد تقويته وتوكيده، نحو: ﴿مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا أَلاَّ تَتَّبِعَنِي﴾ [طه: ٩٢]، ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾ [الأعراف: ١٢]، ويوضحه الآية الأخرى. ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ﴾ [ص: ٧٥]، ومنه ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الحديد: ٢٩] أي: ليعلموا، وقوله [من الطويل]:

٢١٦ ـ وَتَلْحَيْنَنِي فِي اللَّهْوِ أَنْ لاَ أُحِبَّهُ وَلِلَّهْوِ دَاعٍ دَائِبٌ غَيْرُ غَافِلِ[1]

وقوله [من الطويل]:

٢١٧ ـ أَبىٰ جُودُهُ لا الْبُخْلَ، وَاسْتَعْجَلَتْ بِهِ
نَعَمْ، مِنْ فَتًى لا يَمْنَعُ الْجُودَ قَاتِلَهْ[2]

وذلك في رواية من نصبَ «البخل»؛ فأمّا من خفضَ فـ «لا» حينئذٍ اسمٌ مضافٌ، لأنه أريد به اللَّفظ. وشَرْح هذا المعنى أن كلمة «لا» تكون للبخل، وتكون للكرم، وذلك أنها إذا وقعت بعد قولِ القائل: «أعطِني» أو «هَلْ تُعْطِني» كانت للبخل، فإن وقعت بعد قوله: «أتَمْنعني عَطَاءك» أو «أتَحْرِمُني نَوَالَكَ» كانت للكَرم. وقيل: هي غير زائدة أيضاً في رواية النصب، وذلك على أن تُجْعَلَ اسماً مفعولاً، و«البخل» بدلاً منها، قال الزجّاج. وقال آخر: «لا» مفعول به، و«البخل» مفعولٌ لأجله، أي: كراهية البخل مثلُ: ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّواْ﴾ [النساء: ١٧٦]، أي: كراهية أن تضلّوا. وقال أبو عليّ في الحجة: قال أبو الحسن: فَسَّرَته العربُ: أبي جودُه البخل، وجعلوا «لا» حَشْواً، ا هـ.

وكما اختُلف في «لا» في هذا البيت أنافية أمْ زائدة، كذلك اختُلِف فيها في مواضع من التنزيل، أحدها: قوله تعالى: ﴿لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ۝﴾ [القيامة: ١] فقيل: هي نافية، واختلف هؤلاء في منفيّها على قولين:

---

(١) البيت من الطويل، وهو للأحوص في ديوانه ص ١٧٩، والأزهية ص ١٥٦، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٥٧٠.

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو بلا نسبة في الخصائص ٢/ ٢٨٣، واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٢٤٥.

أحدهما: أنه شيء تقدّم، وهو ما حكي عنهم كثيراً من إنكار البَعْثِ، فقيل لهم: ليس الأمر كذلك، ثم استُؤْنِف القَسم؛ قالوا: وإنما صَحّ ذلك لأن القرآن كله كالسُّورة الواحدة، ولهذا يذكر الشيء في سورة وجوابه في سورة أخرى، نحو: ﴿وَقَالُوا۟ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِى نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ ۝٦﴾ [الحجر: ٦] وجوابه: ﴿مَآ أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ ۝٢﴾ [القلم: ٢].

والثاني: أن منفيّها «أقسم»، وذلك على أن يكون إخباراً لا إنشاء، واختاره الزمخشري، والمعنى في ذلك أنه لا يقسم بالشيء إلا إعظاماً له؛ بدليل: ﴿فَلاَ أُقْسِمُ بِمَواقِعِ النُّجُوم وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيم﴾ [الواقعة: ٧٥ ـ ٧٦]، فكأنّه قيل: إن إعظامَه بالإقسام به كلا إعظام، أي: أنه يستحق إعظاماً فوق ذلك؛ وقيل: هي زائدة.

واختلف هؤلاء في فائدتها على قولين:

أحدهما: أنها زيدت توطئة وتمهيداً لنفي الجواب، والتقدير: لا أقسم بيوم القيامة لا يُتْرَكُونَ سُدًى، ومثله: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ [النساء: ٦٥]، وقوله [من المتقارب]:

٢١٨ ـ فَلاَ وَأَبِيكِ، ابْنَةَ العَامِرِيِّ، لاَ يَدَّعِي القَوْمُ أَنِّي أَفِرّ[1]

ورد بقوله تعالى: ﴿لَآ أُقْسِمُ بِهَـٰذَا ٱلْبَلَدِ ۝١﴾ [البلد: ١] الآيات؛ فإن جوابه مُثْبَت وهو ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَـٰنَ فِى كَبَدٍ ۝٤﴾ [البلد: ٤]، ومثله: ﴿۞ فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ۝٧٥﴾ الآية [الواقعة: ٧٥]؛ والثاني: أنها زيدت لمجرّد التوكيد وتقوية الكلام، كما في ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَـٰبِ﴾ [الحديد: ٢٩] ورُدَّ بأنها لا تزاد لذلك صَدْراً، بل حَشْواً، كما أن زيادة «ما» و «كان» كذلك، نحو: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا۟ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨]، ونحو: «زيدٌ كانَ فَاضِلٌ»، وذلك لأن زيادةَ الشيء تُفيد اطراحَه، وكونه أولَ الكلام يفيد الاعتناء به، قالوا: ولهذا نقول بزيادتها في نحو: ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِرَبِّ ٱلْمَشَـٰرِقِ وَٱلْمَغَـٰرِبِ﴾ [المعارج: ٤٠]، ﴿۞ فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ۝٧٥﴾ [الواقعة: ٧٥]، لوقوعها بين الفاء ومعطوفها، بخلاف هذه، وأجاب أبو علي بما تقدم من أن القرآن كالسورة الواحدة.

الموضع الثاني: قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُم عَلَيْكُمْ أَنْ لا تُشْرِكُوا بِهِ

---

(١) البيت من البحر المتقارب، وهو لامرىء القيس في ديوانه ص ١٥٤، وخزانة الأدب ١/ ٣٧٤، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٣٥، وبلا نسبة في المحتسب ٢/ ٢٧٣.

شَيْئًا﴾ [الأنعام: ١٥١]، فقيل: إنّ «لا» نافية، وقيل: ناهية، وقيل: زائدة، والجميع محتمل.

وحاصلُ القول في الآية أن ﴿مَآ﴾ خبريّة بمعنى «الذي» منصوبة بـ «أتل»، و ﴿حَرَّمَ رَبُّكُمْ﴾ صلة، و ﴿عَلَيْكُمْ﴾ متعلّقة بـ «حرّم»، هذا هو الظاهر، وأجاز الزجّاج كونَ ﴿مَآ﴾ استفهاميّة منصوبة بـ «حرّم»، والجملة محكية بـ «أتل»؛ لأنه بمعنى «أقول»، ويجوز أن يعلّق «عليكم» بـ «أتل»، ومَنْ رجح إعمال أول المتنازعَيْن ـ وهو الكوفيّون ـ رجّحه على تعلّقه بـ «حرّم»، وفي «أنْ» وما بعدها أوجه:

أحدها: أن يكونا في موضعِ نصب بدلاً من ﴿مَآ﴾، وذلك على أنها موصولة لا استفهاميّة؛ إذا لم يقترن البدل بهمزة الاستفهام.

الثاني: أن يكونا في موضعِ رفع خبراً لِـ«هو» محذوفاً.

أجازهما بعض المُعربين. وعليهما فـ «لا» زائدة، قاله ابن الشجري، والصواب أنها نافية على الأول، وزائدة على الثاني.

والثالث: أن يكون الأصل: أُبيّن لكم ذلك لئلاّ تشركوا، وذلك لأنهم إذا حَرَّم عليهم رؤساؤهم ما أحلّه الله سبحانه وتعالى فأطاعوهم أشركوا؛ لأنهم جعلوا غَيْرَ الله بمنزلته.

والرابع: أن الأصل أوصيكم بأن لا تشركوا، بدليل أنَّ ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ [الأنعام: ١٥١] معناه وأوصيكم بالوالدين، وأن في آخر الآية: ﴿ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٥١].

وعلى هذين الوجهين فحذفت الجملة وحرف الجر.

والخامس: أن التقدير: أتل عليكم أن لا تشركوا، فحذف مدلولاً عليه بما تقدّم، وأجاز هذه الأوجه الثلاثة الزجّاج.

والسادس: أن الكلام تَمّ عند ﴿حَرَّمَ رَبُّكُمْ﴾ [الأنعام: ١٥١] ثم ابتُدىء: عليكم أن لا تشركوا، وأن تحسنوا بالوالدين إحساناً، وأن لا تقتلوا، ولا تقربوا، فـ «عليكم» على هذا اسمُ فعل بمعنى: الْزَمُوا.

و «أنْ» في الأوجه الستّة مصدريّة، و «لا» في الأوجه الأربعة الأخيرة نافية.

والسابع: أن «أنْ» مفسّرة بمعنى «أيْ»، و «لا»: ناهية، والفعل مجزوم لا منصوب، وكأنه قيل: أقول لكم لا تشركوا به شيئاً، وأحسنوا بالوالدين إحساناً، وهذان الوجهان الأخيران أجازهما ابن الشجري.

الموضع الثالث: قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: ١٠٩]، فيمن فتح الهمزة؛ فقال قوم منهم الخليل والفارسي: «لا» زائدة، وإلا لكان عذراً للكفّار، وردّه الزجاج بأنها نافية في قراءة الكسر، يجب ذلك في قراءة الفتح؛ وقيل: نافية، واختلف القائلون بذلك، فقال النحّاس: حُذِف المعطوف، أي: أو أنهم يؤمنون؛ وقال الخليل في قولٍ له آخر: «أنَّ» بمعنى «لعلّ» مثلُ «ائتِ السُّوقَ أنَّكَ تَشْتَرِي لَنَا شَيْئاً»، ورجّحه الزجّاج وقال: إنهم أجمعوا عليه؛ وردّه الفارسي فقال: التوقُّع الذي في «لعلّ» ينافيه الحكم بعدم إيمانهم، يعني في قراءة الكسر، وهذا نظير ما رجّح به الزّجاج كون «لا» غير زائدة؛ وقد انتصروا لقول الخليل بأن قالوا: يؤيّده أن ﴿يُشْعِرُكُمْ﴾ و ﴿يدريكم﴾ بمعنى.

وكثيراً ما تأتي «لعلّ» بعد فعل الدِّراية نحو: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ۝٣﴾ [عبس: ٣]، وأن في مصحف أبيّ ﴿وما أدراكم لعلها﴾. وقال قوم: «أنَّ» مؤكدة والكلام فيمن حكم بكفرهم وَيَئِسَ من إيمانهم، والآية عذر للمؤمنين، أي: أنكم معذورون لأنكم لا تعلمون ما سبق لهم من القضاء من أنهم لا يؤمنون حينئذٍ، ونظيره: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ ۝٩٦ وَلَوْ جَآءَتْهُمْ كُلُّ ءَايَةٍ﴾ [يونس: ٩٦ ـ ٩٧]. وقيل: التقدير: لأنهم، واللام متعلقة بمحذوف، أي: لأنهم لا يؤمنون امتنعنا من الإتيان بها، ونظيره: ﴿وَمَا مَنَعَنَآ أَن نُّرْسِلَ بِٱلْأَيَٰتِ إِلَّآ أَن كَذَّبَ بِهَا ٱلْأَوَّلُونَ﴾ [الإسراء: ٥٩]، واختاره الفارسي.

واعلم أن مفعولَ ﴿يُشْعِرُكُمْ﴾ الثاني ـ على هذا القول، وعلى القول بأنها بمعنى «لعلّ» ـ محذوف، أي: إيمانهم، وعلى بقيّة الأقوال «أنَّ» وصِلَتُهَا.

الموضع الرابع: ﴿وَحَرَٰمٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَآ أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ۝٩٥﴾ [الأنبياء: ٩٥]، فقيل: «لا» زائدة والمعنى: ممتنع على أهل قرية قدّرنا إهلاكهم أنهم يرجعون عن الكفر إلى قِيَامِ الساعة، وعلى هذا فـ «حرام» خبر مقدَّم وجوباً لأن المخبَر عنه أن وصلتها؛ ومثله: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ [يس: ٤١] «لا» مبتدأ، و «أن» وصلتها فاعل أغنى عن الخبر كما جوّزهُ أبو البقاء، لأنه ليس بوصف صَرِيح، ولأنه لم يعتمد على نفي ولا استفهام. وقيل: «لا» نافية، والإعرابُ إمّا على ما تقدّم، والمعنى ممتنع عليهم أنهم لا يرجعون إلى الآخرة، وَإما على أن «حرام» مبتدأ حُذِفَ خبره؛ أي: قبول أعمالهم، وابتُدِىء بالنكرة لتقيّدها بالمعمول؛ وإمّا على أنه خبر لمبتدأ محذوف، أي والعملُ الصالح حَرَام عليهم. وعلى الوجهين فـ ﴿أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ تعليلٌ على إضمار اللام، والمعنى: لا يرجعون عما هم فيه، ودليلُ المحذوف ما تقدَّم من قوله تعالى: ﴿فَمَن

يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا كُفْرَانَ لِسَعْيِهِۦ﴾ [الأنبياء: ٩٤]، ويؤيّدهما تمام الكلام قبل مجيء «أن» في قراءة بعضهم بالكسر.

الموضع الخامس: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ ٱللَّهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا۟ عِبَادًا لِّى مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِن كُونُوا۟ رَبَّٰنِيِّۦنَ بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ ٱلْكِتَٰبَ وَبِمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ ﴿٧٩﴾ وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَٱلنَّبِيِّۦنَ أَرْبَابًا﴾ [آل عمران: ٧٩ ـ ٨٠]، قُرِىء في السبعة برفع ﴿يَأْمُرَكُمْ﴾ ونصبه، فمن رفعه قطعَه عمّا قبله. وفاعلُهُ ضميره تعالى أو ضمير الرسول. ويؤيّد الاستئنافَ قراءةُ بعضهم ﴿ولن يأمركم﴾ و ﴿لَآ﴾ على هذه القراءة نافية لا غير، ومن نصبه فهو معطوف على ﴿يُؤْتِيَهُ﴾ كما أن ﴿يَقُولَ﴾ كذلك، و ﴿لَآ﴾ على هذه زائدة مؤكِّدَةٌ لمعنى النفي السابق؛ وقيل: على ﴿يَقُولَ﴾ ولم يذكر الزمخشري غيره، ثم جوز في ﴿لَآ﴾ وجهين:

أحدهما: الزيادة، فالمعنى: ما كان لبشر أن ينصبه الله للدعاء إلى عبادته وتَرْك الأنداد، ثم يأمر الناس بأن يكونوا عباداً له ويأمركم أن تتّخذوا الملائكة والنبيّين أرباباً.

والثاني: أن تكونَ غيرَ زائدة، ووَجْهه بأن النبيّ عليه الصلاةُ والسلام كان يَنهى قريشاً عن عبادة الملائكة، وأهْلَ الكتاب عن عبادة عُزَيْر وعيسى، فلما قالوا له: أنتَّخذك رَبًّا؟ قيل لهم: ما كان لبشرٍ أن يَسْتَنْبِئه الله ثم يأمر النَّاسَ بعبادته وينهاهم عن عبادةِ الملائكة والأنبياء، هذا ملخّص كلامه، وإنما فسّر «لا يأمر» بـ «ينهى» لأنها حالَتُهُ عليه الصلاة والسلام، وإلا فانتفاء الأمر أعمُّ من النهي والسكوت، والمراد الأول وهي الحالة التي يكون بها البشر متناقضاً؛ لأن نهيه عن عبادتهم لكونهم مخلوقين لا يستحقّون أن يُعْبَدوا، وهو شريكهم في كونه مخلوقاً، فكيف يأمرهم بعبادته؟ والخطاب في ﴿وَلَا يَأْمُرَكُمْ﴾ على القراءتين الْتِفاتٌ.

تنبيه ـ قرأ جماعة ﴿وَٱتَّقُوا۟ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾ [الأنفال: ٢٥] وخرّجها أبو الفتح على حذف ألف ﴿لَآ﴾ تخفيفاً، كما قالوا: «أمَ واللّهِ»، ولم يجمع بين القراءتين بأن تقدَّر ﴿لَآ﴾ في قراءة الجماعة زائدة، لأن التوكيد بالنون يأبى ذلك.

● (لات): اختلف فيها في أمرين:

أحدهما: في حقيقتها، وفي ذلك ثلاثة مذاهب:

أحدها: **أنها كلمة واحدة فعل ماضٍ**، ثم اختلف هؤلاء على قولين، أحدهما: أنها في الأصل بمعنى نَقَص، من قوله تعالى: ﴿لَا يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَٰلِكُمْ شَيْـًٔا﴾ [الحجرات: ١٤] فإنه

يقال: «لاَتَ يَلِيتُ»، كما يقال: «أَلَتَ يَأْلت»، وقد قُرِىء بهما، ثم استُعملت للنفي كما أن «قَلَّ» كذلك، قاله أبو ذر الخشني. والثاني: أنَّ أصلها «لَيِسَ» بكسر الياء، فقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وأبدلت السين تاء.

والمذهب الثاني: أنها **كلمتان**: «لا» النافية، والتاء لتأنيث اللفظة كما في «ثُمَّتَ» و «رُبَّتَ»، وإنما وجب تحريكها لالتقاء الساكنين، قاله الجمهور.

والثالث: **أنها كلمة وبعض كلمة،** وذلك أنها «لا» النافية والتاء زائدة في أول «الحين»، قاله أبو عبيدة وابنُ الطراوة.

واستدلَّ أبو عبيدة بأنه وَجدها في الإمام ـ وهو مصحف عثمان رضي الله عنه ـ مختلطة بـ «حين» في الخط، ولا دليل فيه، فكَمْ في خط المُصْحف من أشياء خارجة عن القياس.

ويشهد للجمهور أنه يوقَفُ عليها بالتاء والهاء، وأنها رُسمت منفصلة عن «الحين»، وأن التاء قد تُكسر على أصل حركة ٱلتقاء الساكنين، وهو معنى قول الزمخشري: «وقُرِىء بالكسر على البناء كجَيْرِ» اهـ، ولو كانتْ فعلاً ماضياً لم يكن للكسرِ وجه.

الأمر الثاني: **في عملها**، وفي ذلك أيضاً ثلاثة مذاهب:

أحدها: **أنها لا تعمل شيئاً**؛ فإن وليها **مرفوع فمُبتدأ حذف خبره، أو منصوب فمفعولٌ** لفعلٍ محذوف. وهذا قولٌ للأخفش والتقدير عنده في الآية: لا أرَى حينَ مناصٍ، وعَلى قراءة الرفع: ولا حينُ مناصٍ كائنٌ لهم.

والثاني: أنها **تعمل عملَ** «إنَّ»، فتنصب الاسم وترفع الخبر، وهذا قول آخر للأخفش.

والثالث: أنها **تعمل عمل «ليس»**، وهو قول الجمهور.

وعلى كل قول فلا يُذكر بعدها إلا أحد المعمولين، والغالب أن يكون المحذوف هو المرفوع.

واختلف في معمولها، فنص الفَرَّاء على أنها لا تعمل إلا في لفظة «الحين»، وهو ظاهر قول سيبويه؛ وذهب الفارسي وجماعة إلى أنها تعمل في «الحين» وفيما رَادَفه. قال الزمخشري: زيدت التاء على «لا»، وخُصَّتْ بنفي الأحيان.

* * *

تنبيه ـ قُرِىء ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣] بخفضِ «الحين»، فزعم الفرّاء أن «لات» تستعمل حرفاً جارًا لأسماء الزمان خاصة، كما أن «مذ» و «منذ» كذلك، وأنشد [من الخفيف]:

٢١٩ ـ طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلَاتَ أَوَانٍ [فَأَجَبْنَا أَنْ لَاتَ حِينَ بَقَاءِ](١)

وأُجيب عن البيت بجوابين:

أحدهما: أنه على إضمار «مِن» الاستغراقيّة، ونظيره في بقاء عمل الجار مع حذفه وزيادته قوله:

٢٢٠ ـ ألا رَجُلٍ جَزَاهُ اللَّهُ خَيْراً [يَدُلّ عَلَى مُحَصِّلَةٍ تَبِيتُ](٢)

فيمن رواه بجرّ «رجلٍ».

والثاني: أن الأصل «ولاتَ أوانُ صُلحٍ» ثم بُني المضاف لقطعه عن الإضافة، وكان بناؤه على الكسر لشبهه بـ «نزالِ» وزناً، أو لأنه قُدِّرَ بناؤه على السكون، ثم كُسِر على أصل التقاء الساكنين كـ «أمسِ»، و «جَيْرِ»، ونُوِّنَ للضرورة، وقال الزمخشري: للتعويض كـ «يومئذٍ»، ولو كان كما زَعَمَ لأعرب، لأن العوض ينزل منزلةَ المعوَّض منه، وعن القراءة بالجواب الأول وهو واضح، وبالثاني وتوجيهه أن الأصل «حِينَ مناصِهِم» ثم نُزِّل قطعُ المضافِ إليه من «مناص» منزلةَ قطعهِ من «حينَ»، لاتحاد المضاف والمضاف إليه، قال الزمخشري: وجعل التنوينَ عوضاً عن المضاف إليه، ثم بنى «الحين» لإضافته إلى غيرِ متمكِّن، ا هـ.

والأَوْلى أَن يقال: إن التّنزيل المذكور اقتضى بناء «الحين» ابتداء، وإن «المناص» معرب وإن كان قد قُطِعَ عن الإضافة بالحقيقة لكنه ليس بزمانٍ، فهو كـ «كل» و «بعض».

● (لو) على خمسة أوجه:

أحدها: لو المستعملة في نحو «لَوْ جَاءَنِي لأَكْرَمْتُهُ» وهذه تفيد ثلاثة أمور:

أحدها: **الشرطيّة**، أعني عقد السببيّة والمسببيّةِ بين الجملتين بعدها.

---

(١) البيت من الخفيف، وهو لأبي زبيد الطائي في ديوانه ص ٣٠، والإنصاف ص ١٠٩ وخزانة الأدب ٤/ ١٨٣ ـ ١٨٥ وبلا نسبة في جواهر الأدب ٢٤٩، وخزانة الأدب ٤/ ١٦٩.

(٢) البيت من الوافر، وهو لعمرو بن قعاس (أو قنعاس) المرادي في خزانة الأدب ٣/ ٥١ والطرائف الأدبية ص ٧٣، وشرح شواهد المغني ص٢١٤، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٤/ ٨٩ ـ ١٨٣.

والثاني: **تقييد الشرطية بالزمن الماضي**، وَبهذا الوجه وما يذكر بعده فارقت «إنْ» فإنَّ تلك لعَقْدِ السببيّة والمسببيّة في المستقبل، ولهذا قالوا: الشرط بـ «إنْ» سابقٌ على الشرط بـ «لوْ»، وذلك لأنَّ الزمن المستقبل سابقٌ على الزمن الماضي، عكس ما يتوهّم المبتدئون، ألا ترى أنك تقول: «إنْ جِئْتَنِي غَداً أَكْرَمْتُكَ» فإذا انقضى الغدُ ولم يجيء قلت «لَوْ جِئْتَنِي أَمْسِ أَكْرَمْتُكَ».

الثالث: **الامْتِناع**، وقد اختلف النحاة في إفادتها له، وكيفيّة إفادتها إياه، على ثلاثة أقوال:

أحدها: أنّها لا تفيده بوَجْه، وهو قول الشَلَوْبين، زعم أنها لا تدلّ على امتناع الشرط، ولا على امتناع الجواب، بل على التَّعْليق في الماضي، كما دلّت «إنْ» على التعليق في المستقبل؛ ولم تدلَّ بالإجماع على امتناعٍ ولا ثبوتٍ، وتبعه على هذا القول ابن هشام الخَضراوي.

وهذا الذي قالاه كإنكار الضروريّات، إذ فَهمُ الامتناع منها كالبديهي، فإنَّ كل من سمع «لَوْ فَعَل» فهِمَ عدم وقوع الفعل من غير تردُّد، ولهذا يصح في كل موضع استعملت فيه أن تعقبه بحرف الاستدراك داخلاً على فعل الشرط منفيّاً لفظاً أو معنى، تقول: «لو جاءني أكرمته، ولكنه لم يجيء»، ومنه قوله [من الطويل]:

٢٢١ ـ وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي ـ وَلَمْ أَطْلُبْ ـ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ
٢٢٢ ـ وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ وَقَدْ يُدْرِكُ المَجْدَ المؤَثَّلَ أَمْثَالِي(١)

وقوله [من الطويل]:

٢٢٣ ـ فَلَوْ كَانَ حَمْدٌ يُخْلِدُ النَّاسَ لَمْ تَمُتْ،
وَلَكِنَّ حَمْدَ النَّاسِ لَيْسَ بِمُخْلِدِ(٢)

ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ﴾ [السجدة: ١٣]، أي: ولكن لم أشأ ذلك فحقّ القول مني، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ

---

(١) البيتان من الطويل، وهما لامرىء القيس في ديوانه ص ٣٩، وإصلاح المنطق ص ٢١، والإنصاف ١/ ٨٤، وجمهرة اللغة ص ١٢١، وخزانة الأدب ١/ ٣٢٧ والدرر ٢/ ٢٠٧.

(٢) البيت من الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٢٣٦، والدرر ٥/ ١٠١ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٤٢، وبلا نسبة في همع الهوامع ٢/ ٦٦.

أَرَىٰكَهُمْ كَثِيرًا لَّفَشِلْتُمْ وَلَتَنَٰزَعْتُمْ فِى ٱلْأَمْرِ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ سَلَّمَ﴾ [الأنفال: ٤٣]، أي: فلم يُريكموهم كذلك، وقول الحماسي [من البسيط]:

٢٢٤ ـ لَوْ كنتُ مِنْ مَازِنٍ لَمْ تَستَبِحْ إِبِلي بَنُو اللَّقِيطَةِ مِنْ ذُهْلِ بْنِ شَيْبَانَا[1]

ثم قال [من البسيط]:

٢٢٥ ـ لٰكِنَّ قَوْمِي وَإنْ كَانُوا ذَوِي عَدَدٍ لَيسُوا مِنَ الشرِّ في شَيْءٍ وَإنْ هانَا[2]

إذ المعنى: لكنني لستُ من مازن، بل من قوم ليسوا في شيء من الشرّ، وإن هان، وإن كانوا ذوي عَدَد.

فهذه المواضع ونحوها بمنزلةِ قوله تعالى: ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُوا۟﴾ [البقرة: ١٠٢]، ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾ [الأنفال: ١٧]، ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾ [الأنفال: ١٧].

والثاني: أنها تفيد امتناع الشرط وامتناع الجواب جميعاً، وهذا هو القولُ الجاري على ألسنة المعربين، ونصّ عليه جماعة من النّحويين، وهو باطل بمواضع كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ ٱلْمَوْتَىٰ وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَىْءٍ قُبُلًا مَّا كَانُوا۟ لِيُؤْمِنُوٓا۟﴾ [الأنعام: ١١١]، ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ﴾ [لقمان: ٢٧]، وقول عمر رضي الله عنه: «نِعْم العَبْدُ صُهَيْبٌ، لو لَمْ يَخَفِ الله لم يَعْصِهِ».

وَبَيَانُه أن كل شيء امتنع ثبت نقيضُه، فإذا امتنع ما قام ثبت قام، وبالعكس، وعلى هذا فيلزم على هذا القول في الآية الأولى ثبوتُ إيمانهم مع عدم نزول الملائكة وتكليم الموتى لهم وحَشْر كل شيء عليهم، وفي الثانية نَفَاد الكلمات مع عدم كون كل ما في الأرض من شجرةٍ أقلاماً تكتب الكلمات، وكون البحر الأعظم بمنزلة الدواة، وكَوْن السبعة الأبحر مملوءة مداداً وهي تمدّ البحر؛ ويلزم في الأثر ثبوتُ المعصية مع ثبوت الخوف، وكلُّ ذلك عكسُ المرادِ.

---

(١) البيت من البسيط، وهو لقريط بن أنيف في خزانة الأدب ٧/ ٤٤١ ـ ٤٤٣ وشرح شواهد المغني ١/ ٦٨، وللعنبري في لسان العرب ٧/ ٣٩٣ مادة /لقط/.

(٢) البيت من البسيط، وهو لقريط بن أنيف أحد شعراء بلعنبر في خزانة الأدب ٧/ ٤٤١ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٣٠، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٧/ ١١٠.

والثالث: أنها تفيد امتناع الشرط خاصّة، ولا دلالة لها على امتناع الجواب ولا على ثبوته، ولكنه إن كان مُساوياً للشرط في العموم كما في قولك: «لَوْ كانت الشَّمْسُ طَالِعَةً كانَ النَّهَارُ مَوْجُوداً» لزم انتفاؤه؛ لأنه يلزم من انتفاء السبب المساوي انتفاء مسبَّبه، وإن كان أعمَّ كما في قولك: «لو كانتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً كان الضَّوْءُ مَوْجوداً»، فلا يلزم انتفاؤه، وإنما يلزم انتفاء القَدْرِ المساوي منه للشَّرط، وهذا قول المحققين.

ويتلخَّص على هذا أن يقال: إنَّ «لو» تدلُّ على ثلاثة أمور: عَقْدِ السببية والمسببيَّة، وكونهما في الماضي، وامتناع السبب، ثم تارةً يُعقل بين الجزأين ارتباطٌ مناسِب وتارةً لا يُعقل.

فالنوع الأول على ثلاثة أقسام: ما يوجب فيه الشَّرع أو العقل انحصار مسببيّة الثاني في سببيّة الأول، نحو: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَٰهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٧٦]، ونحو: «لو كانتِ الشَّمسُ طالِعةً كان النَّهارُ مَوجُوداً»، يلزم فيه من امتناع الأول امتناعُ الثاني قطعاً، وما يُوجب أحدهما فيه عدمَ الانحصار المذكور، نحو: «لَو نَامَ لانتقض وُضُوءُه»، ونحو: «لو كانت الشمسُ طَالِعَةً كان الضَوْءُ مَوْجُوداً»، وهذا لا يلزم فيه من امتناعِ الأوَّلِ امتناعُ الثاني كما قدّمنا؛ وما يُجَوِّز فيه العقلُ ذلك، نحو: «لو جاءني أكرمتُه»، فإن العقل يجوّز انحصار سببِ الإكرام في المجيء، ويُرجِّحه أن ذلك هو الظاهر من ترتيب الثاني على الأول، وأنه المتبادِر إلى الذِّهن، واستصحابُ الأصل؛ وهذا النوع يدل فيه العقلُ على انتفاء المسبّب المساوي لانتفاء السبب، لا على الانتفاء مطلقاً، ويدلُّ الاستعمالُ والعُرْف على الانتفاء المطلق.

والنوع الثاني قسمان:

أحدهما: ما يُراد فيه تقريرُ الجواب وُجد الشرطُ أو فُقد ولكنه مع فَقْده أولى، وذلك كالأثر عن عمر، فإنه يدل على تقرير عدم العصيان على كل حال، وعلى أن انتفاء المعصية مع ثبوتِ الخوف أولى؛ وإنما لم تدل على انتفاء الجواب لأمرين؛ أحدهما: أن دلالتها على ذلك إنما هو من باب مفهوم المخالفة، وفي هذا الأثر دلَّ مفهومُ الموافقة على عدم المعصية، لأنه إذا انتفتِ المعصية عند عدم الخوف فعند الخوف أولى، وإذا تعارَض هذان المفهومانِ قُدِّم مفهوم الموافقة؛ الثاني: أنه لما فُقدت المناسبة انتفتِ العلّية، فلم يجعل عدم الخوف علّة عدم المعصية، فعلمنا أن عدم المعصية معلَّل بأمر آخر، وهو الحياء والمهابة والإجلال والإِعظام، وذلك مستمرٌّ مع الخوف، فيكون عدم

المعصية عند عدم الخوف مستنداً إليه فقط أو إليه وإلى الخوف مَعاً، وعلى ذلك تتخرّج آية لقمان؛ لأن العقل يجزم بأن الكلمات إذا لم تَنفد مع كثرة هذه الأمور فلأن لا تنفد مع قلّتها وعدم بعضها أولى؛ وكذا ﴿وَلَوْ سَمِعُوا۟ مَا ٱسْتَجَابُوا۟ لَكُمْ﴾ [فاطر: ١٤] لأن عدم الاستجابة عند عدم السماع أولى؛ وكذا ﴿وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا۟﴾ [الأنفال: ٢٣] فإن التولي عند عدم الإسماع أولى؛ وكذا ﴿لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّىٓ إِذًا لَّأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ ٱلْإِنفَاقِ﴾ [الإسراء: ١٠٠]، فإن «الإمساك» عند عدم ذلك أولى.

والثاني: أن يكون الجوابُ مقرّراً على كل حال من غير تعرُّض لأولوية، نحو: ﴿وَلَوْ رُدُّوا۟ لَعَادُوا۟﴾ [الأنعام: ٢٨]، فهذا وأمثاله يعرف ثبوته بعلّة أخرى مستمرّة على التقديرين؛ والمقصود في هذا القِسْم تحقيق ثبوت الثاني، وأما الامتناع في الأول فإنه وإن كان حاصلاً لكنه ليس المقصودَ.

وقد اتّضح أن أفسدَ تفسيرٍ لـ «لو» قَوْلُ من قال: حرف امتناع لامتناع، وأن العبارة الجيّدة قول سيبويه رحمه الله: حرف لما كان سيقع لوقوع غيره، وقول ابن مالك: حرف يدلّ على انتفاء تَالٍ، ويلزمُ لثبوته ثبوتُ تاليه، ولكن قد يقال: إن في عبارة سيبويه إشكالاً ونقضاً.

فأما الإشكال فإن اللام من قوله: «لوقوع غيره» في الظاهر لام التعليل، وذلك فاسد، فإن عدم نفاد الكلمات ليس معلّلاً بأن ما في الأرض من شجرة أقلام وما بعده، بل بأن صفاته سبحانه لا نهاية لها، والإمساك خشية الإنفاق ليس معلّلاً بملكهم خزائن رحمة الله، بل بما طُبِعوا عليه من الشُّحّ؛ وكذا التولّي وعدم الاستجابة ليسا معلّلين بالسماع، بل بما هم عليه من العتوّ والضلال؛ وعدمَ معصية صهيب ليست معلّلة بعدم الخوف بل المهابة؛ والجوابُ أن تقدّر اللام للتوقيت مثلها في ﴿لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ﴾ [الأعراف: ١٨٧] أي أن الثاني يَثْبُت عند ثبوت الأوّل.

وأما النقض فلأنها لا تدلّ على أنها دالّة على امتناع شرطها، والجواب أنه مفهوم من قوله: «ما كان سيقع»، فإنه دليلٌ على أنه لم يقع.

نعم في عبارة ابن مالك نقص؛ فإنها لا تُفيد أن اقتضاءَها للامتناع في الماضي، فإذا قيل: «لو حرف يقتضي في الماضي امتناع ما يليهِ واستلزامه لتاليه» كان ذلك أجود العبارات.

تنبيهان ـ الأول ـ اشتهر بين الناس السؤال عن معنى الأثر المرويّ عن عُمر رضي

الله عنه، وقد وقع مثلُه في حديث رسول الله ﷺ وفي كلام الصدّيق رضي الله عنه، وقَلَّ من يتنبّه لهما؛ فالأول قوله عليه الصلاة والسلامُ في بِنْتِ أبي سَلَمَةَ «إنها لَوْ لم تَكُنْ رَبِيبَتِي في حِجْرِي مَا حَلَّتْ لِي، إنّها لابنَة أَخِي مِنَ الرَّضَاعَةِ»، فإن حِلَّها له عليه الصلاة والسلام منتفٍ عنه من جهتين: كونها ربيبته في حجره، وكونها ابنة أخيه من الرّضاعة، كما أن معصية صهيب منتفية من جهتّي المخافة والإجلال، والثاني قوله رضي الله عنه لما طول في صلاة الصبح وقيل له كادت الشمس تطلع «لوْ طَلَعَتْ مَا وَجَدَتْنا غَافِلِين» لأن الواقع عدم غفلتهم وعدم طلوعها، وكل منهما يقتضي أنها لم تجدهم غافلين، أما الأول فواضح، وأما الثاني فلأنها إذا لم تطلع لم تجدهم ألبتَّة لا غافلين ولا ذاكرين.

الثاني ـ لهجَت الطلبة بالسؤال عن قوله تعالى: ﴿وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا وَّهُم مُّعْرِضُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [الأنفال: ٢٣] وتوجيهه أن الجملتين يتركّب منهما قياس، وحينئذٍ فينتج: لو علم الله فيهم خيراً لتولّوا، وهذا مستحيل، والجوابُ من ثلاثة أوجه، اثنان يرجعان إلى نفي كونه قياساً، وذلك بإثبات اختلاف الوسط، أحدهما: أن التقدير لأسمعهم إسماعاً نافعاً، ولو أسمعهم إسماعاً غير نافع لتولّوا؛ والثاني أن تقدر ولو أسمعهم على تقدير عدم علم الخير فيهم؛ والثالث بتقدير كونه قياساً متّحِدَ الوسط صحيحَ الإِنتاج، والتقدير: ولو علم الله فيهم خيراً وقتاً ما لتولّوا بعد ذلك الوقت.

الثاني من أقسام «لو»: أن تكون **حرفَ شرطٍ في المستقبل**، إلا أنها لا تجزم، كقوله [من الطويل]:

٢٢٦ ـ وَلَوْ تَلْتَقِي أَصْدَاؤُنَا بَعْدَ مَوْتِنَا ... وَمِن دُونِ رَمْسَيْنَا مِنَ الأرض سَبْسَبُ[(١)]
٢٢٧ ـ لَظَلَّ صَدَى صَوْتِي، وإن كُنْتُ رِمَّةً ... لِصَوْتِ صَدَى لَيْلَى يَهَشُّ وَيَطْرَبُ[(٢)]

وقول توبة [من الطويل]:

٢٢٨ ـ وَلَوْ أَنَّ لَيْلَى الأَخْيَلِيَّةَ سَلَّمَتْ ... عَلَيَّ، وَدُونِي جَنْدَلٌ وصَفَائِحُ
٢٢٩ ـ لسلَّمْتُ تَسْلِيمَ الْبَشَاشة، أَوْ زَقَا ... إِلَيْهَا صَدًى مِنْ جَانِبِ القَبْرِ صائحُ[(٣)]

---

(١) البيت من الطويل، وهو لأبي صخر الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص ٩٣٨، وشرح شواهد المغني ص ٦٤٣، وهو للمجنون في ديوانه ص ٣٩، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ٢٢٤.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في تاج العروس مادة /لو/.

(٣) البيتان من الطويل، وهما لتوبة بن الحمير في الأغاني ١١/ ٢٢٩، أمالي المرتضى ١/ ٤٥٠، والدرر اللوامع ٥/ ٩٦ ولرؤبة في همع الهوامع ٢/ ٦٤.

وقوله [من الكامل]:

٢٣٠ ـ لا يُلْفِكَ الرَّاجِيكَ إلاّ مَظْهِراً خُلُقَ الْكِرَام، وَلَوْ تَكُونُ عَدِيمَا[١]

وقوله تعالى: ﴿وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا۟ مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَٰفًا خَافُوا۟ عَلَيْهِمْ﴾ [النساء: ٩]، أي: ولْيَخْش الذين إن شارَفوا وقاربوا أن يتركوا، وإنما أوَّلْنا «التَّرْك» بمشارفة الترك لأن الخطاب للأوصياء، وإنما يتوجَّهُ إليهم قبل الترك، لأنهم بعده أموات، ومثله: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ بِهِۦ حَتَّىٰ يَرَوُا۟ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ ﴿٢٠١﴾﴾ [الشعراء: ٢٠١] أي: حتى يشارفوا رؤيَتَه ويقاربوها، لأن بعده ﴿فَيَأْتِيَهُم بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴿٢٠٢﴾﴾ [الشعراء: ٢٠٢]، وإذا رأوه ثم جاءه لم يكن مجيئهُ لهم بغتة وهم لا يشعرون؛ ويحتمل أن تُحْمَلَ الرُّؤْية على حقيقتها، وذلك على أن يكونوا يرونه فلا يظنُّونه عذاباً مثل: ﴿وَإِن يَرَوْا۟ كِسْفًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ سَاقِطًا يَقُولُوا۟ سَحَابٌ مَّرْكُومٌ ﴿٤٤﴾﴾ [الطور: ٤٤]، أو يعتقدونه عذاباً، ولا يظنُّونه واقِعاً بهم، وعليهما فيكون أخذه لهم بغتةً بعد رؤيته. ومن ذلك: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ﴾ [البقرة: ١٨٠]، أي: إذا قارب حضوره، ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣١] لأن بلوغ الأجل انقضاءُ المدّة، وإنما الإمساك قبله.

وأنكر ابن الحاجِّ في نقده على «المقرب» مجيء «لو» للتعليق في المستقبل، قال: ولهذا لا تقول: «لو يقوم زيد فعمرو منطلق» كما تقول ذلك مع «إنْ».

وكذلك أنكره بدرُ الدين بن مالك، وزعم أن إنكار ذلك قولُ أكثر المحققين، قال: وغاية ما في أدلّة مَن أثبتَ ذلك أن ما جُعِلَ شرطاً لِـ «لوْ» مستقبلٌ في نفسه، أو مُقَيَّد بمستقبل، وذلك لا يُنافي امتناعه فيما مضى لامتناع غيره، ولا يُحْوِج إلى إخراج «لو» عما عُهد فيها من المضيّ، ا هـ.

وفي كلامه نظر في مواضع:

أحدها: نَقْلُه عن أكثر المحقِّقين، فإنا لا نعرف من كلامهم إنكار ذلك، بل كثير منهم ساكِتٌ عنه، وجماعة منهم أثبتوه.

والثاني: أن قوله: «وذلك لا ينافي ـ إلى آخره» مقتضاه أن الشرط يمتنع لامتناع الجواب، والذي قَرَّره هو وغيره من مُثْبِتي الامتناع فيهما أن الجواب هو الممتنع لامتناعِ

---

(١) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في الجنى الداني ص ٢٨٥، وجواهر الأدب ص ٢٦٧، وشرح شواهد المغني ٢/٦٤٦.

الشرط، ولم نَر أحداً صَرَّح بخلاف ذلك، إلا ابن الحاجب وابن الخباز.

فأما ابن الحاجب فإنه قال في أماليه: ظاهر كلامهم أن الجواب امتنع لامتناع الشرط؛ لأنهم يذكرونها مع «لولا»، فيقولون: «لولا» حرف امتناع لوجود، والممتنع مع «لولا» هو الثاني قطعاً؛ فكذا يكون قولهم في «لو»، وغير هذا القول أولى؛ لأن انتفاء السبب لا يدلّ على انتفاء مُسبَّبة؛ لجواز أن يكون ثم أسباب أُخر. ويدلُّ على هذا: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢] فإنها مَسُوقة لنفي التعدُّد في الآلهة بامتناع الفساد، لا أن امتناع الفساد لامتناع الآلهة، لأنه خلافُ المفهوم من سياق أمثال هذه الآية، ولأنه لا يلزم من انتفاء الآلهة انتفاء الفساد؛ ولجواز وقوع ذلك وإن لم يكن تعدُّدٌ في الآلهة؛ لأن المراد بالفساد فساد نظام العالم عن حاله، وذلك جائز أن يفعله الإِلٰه الواحد سبحانه. ا هـ.

وهذا الذي قاله خلافُ المتبادِرِ في مثل «لَوْ جِئتَني أكرمتك»، وخلاف ما فسروا به عبارتهم، إلاّ بدر الدين، فإن المعنى انقلب عليه، لتصريحه أولاً بخلافه؛ وإلاّ ابن الخباز، فإنه من ابن الحاجب أخذ، وعلى كلامه اعتمد، وسيأتي البحث معه.

وقوله: «المقصود نفي التعدُّد لانتفاء الفساد» مسلَّمٌ، ولكن ذلك اعتراض على مَنْ قال: إن «لو» حرف امتناع لامتناع، وقد بيَّنا فساده.

فإن قال: إنه على تفسيري لا اعتراض عليهم.

قلنا: فما تصنع بـ «لو جِئتَني لأكرمتك»، و﴿وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ﴾ [الأنفال: ٢٣]، فإنَّ المراد نفي الإِكرام والإِسماع لانتفاء المجيء وعلم الخير فيهم، لا العكس.

وأما ابن الخباز فإنه في شرح الدرّة وقد تَلاَ قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَٰهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٧٦]: يقول النحويون: إن التقدير لم نشأ فلم نرفعه، والصواب لم نرفعه فلم نشأ؛ لأن نَفي اللازم يوجبُ نفيَ الملزوم، ووجود الملزوم يوجبُ وجودَ اللازم، فيلزم من وجود المشيئة وجود الرفع، ومن نفي الرفع نفي المشيئة، ا هـ.

والجواب أن الملزوم هنا مشيئة الرَّفع لا مطلق المشيئة، وهي مساوية للرفع، أي متى وجدت وُجِدَ، ومتى انتفَت انتفى، وإذا كان اللازم والملزوم بهذه الحيثية لزم من نفي كل منهما انتفاء الآخر.

الاعتراض الثالث على كلام بدر الدين: أن ما قاله من التأويل ممكن في بعض المواضع دون بعض، فمما أمكن فيه قوله تعالى: ﴿وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا۟﴾ الآية [النساء:

٩]؛ إذ لا يستحيل أن يقال: لو شارفت فيما مضى أنك تخلف ذُرِّية ضعافاً لخفت عليهم، ولكنك لم تشارف ذلك فيما مضى؛ ومِمّا لا يمكن ذلك فيه قولُه تعالى: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَٰدِقِينَ﴾ [يوسف: ١٧]، وكون «لو» بمعنى «إنْ» قاله كثير من النحويين في نحو: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَٰدِقِينَ﴾ [يوسف: ١٧]، ﴿لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُشْرِكُونَ﴾ [الصف: ٩] ومثلها [التوبة: ٣٣]، ﴿قُل لَّا يَسْتَوِى ٱلْخَبِيثُ وَٱلطَّيِّبُ وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ ٱلْخَبِيثِ﴾ [المائدة: ١٠٠]، ﴿وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢١]، ﴿وَلَوْ أَعْجَبَكَ حُسْنُهُنَّ﴾ [الأحزاب: ٥٢]، ونحو «أعْطُوا السائل ولو جاء على فَرَسٍ»، وقوله [من البسيط]:

٢٣١ ـ قَوْمٌ إذا حَارَبُوا شَدُّوا مَآزِرَهُم ... دُونَ النِّساءِ ولو بَاتَتْ بأطْهَارِ[١]

وأما نحو: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُواْ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ [الأنعام: ٢٧]، ﴿أَن لَّوْ نَشَآءُ أَصَبْنَٰهُم﴾ [الأعراف: ١٠٠]، وقول كعب رضي الله عنه: [من البسيط]:

٢٣٢ ـ [لَقَدْ أقُومُ مَقاماً لَوْ يَقُومُ بِهِ] ... أرَى وَأسْمَعُ مَا لَوْ يَسْمَعُ الفِيلُ[٢]

فمن القسم الأول، لا من هذا القسم، لأن المضارع في ذلك مُراد به المضيّ، وتحرير ذلك أن تعلم أن خاصية «لو» فرضُ ما ليس بواقع واقعاً، ومن ثم انتفى شرطُها في الماضي والحال لما ثبت من كون متعلّقها غير واقع. وخاصيّة «إنْ» تعليقُ أمرٍ بأمر مستقبل محتمل، ولا دلالة له على حكم شرطها في الماضي والحال؛ فعلى هذا قوله: «ولو باتت بأطهار» يتعيَّن فيه معنى «إنْ»، لأنه خبر عن أمرٍ مستقبل محتمل، أما استقبالُه فلأن جوابه محذوف دلّ عليه «شَدُّوا»، و«شَدُّوا» مستقبلٌ لأنه جوابُ إذا، وأما احتماله فظاهر؛ ولا يمكن جعلها امتناعيّة، للاستقبال والاحتمال، ولأن المقصود تحقّق ثبوت الطُّهر لا امتناعه، وأما قوله: «ولو تلتقي ـ البيت»، وقوله: «ولو أن ليلى ـ البيت» فيحتمل أن «لو» فيهما بمعنى «إنْ»، على أنّ المراد مجرّد الإخبار بوجود ذلك عند وجود هذه الأمور في المستقبل؛ ويحتمل أنها على بابها وأن المقصود فرضُ هذه الأمور واقعةً والحكم عليها مع العلم بعدم وقوعها.

والحاصل أنّ الشرط متى كان مستقبلاً محتملاً، وليس المقصود فرضه الآن أو فيما

---

(١) البيت من البسيط، وهو للأخطل في ديوانه ص ٨٤، وحماسة البحتري ٣٤، وشرح شواهد المغني ٢/٦٤٦، وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٢٨٥، ورصف المباني ص ٢٩١.

(٢) البيت من البسيط، وهو لكعب بن زهير في ديوانه ص ٦٦.

مضى، فهي بمعنى «إنْ»، ومتى كان ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً، ولكن قُصِدَ فرضُه الآن أو فيما مضى، فهي الامتناعية.

والثالث: أن تكون حرفاً مصدرياً بمنزلة «أنْ» إلا أنها لا تنصب، وأكثر وقوع هذه بعد «وَدَّ» أو «يَوَدُّ»، نحو: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ﴾ [القلم: ٩]، ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ﴾ [البقرة: ٩٦]. ومن وقوعها بدونهما قولُ قُتَيْلَةَ [من الكامل]:

٢٣٣ ـ مَا كَانَ ضَرَّكَ لَوْ مَنَنْتَ، وَرُبَّمَا مَنَّ الْفَتَى وَهُوَ الْمَغِيظُ الْمُحْنَقُ(١)

وقول الأعشى [من البسيط]:

٢٣٤ ـ وَرُبَّمَا فَاتَ قَوْماً جُلُّ أَمْرِهِمْ مِنَ التَّأَنِّي، وَكَانَ الْحَزْمُ لَوْ عَجِلُوا(٢)

وقول امرىء القيس [من الطويل]:

٢٣٥ ـ تَجَاوَزْتُ أَحْرَاساً عَلَيْهَا وَمَعْشَراً عَلَيَّ حِرَاصاً لَوْ يُسِرُّونَ مَقْتَلِي(٣)

وأكثرُهم لم يُثْبِت ورود «لو» مصدرية، والذي أثبته الفرّاء وأبو علي وأبو البقاء والتبريزي وابن مالك.

ويقول المانعون في نحو: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [البقرة: ٩٦]: إنها شرطية، وإن مفعول ﴿يَوَدُّ﴾ وجواب ﴿لَوْ﴾ محذوفان، والتقدير: يودّ أحدهما التعميرَ لو يُعَمر ألف سنة لَسَرَّه ذلك، ولا خَفَاء بما في ذلك من التكلُّف.

ويشهد للمُثْبِتين قراءةُ بعضهم: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُوا﴾ [القلم: ٩] بحذف النون، فعطف «يدهنوا» بالنَّصب على «تُدْهن» لما كان معناه: أن تُدْهِنَ.

ويشكل عليهم دخولُها على «أنّ» في نحو: ﴿وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوٓءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُۥٓ أَمَدًۢا بَعِيدًا وَيُحَذِّرُكُمُ﴾ [آل عمران: ٣٠].

---

(١) البيت من الكامل، وهو لقتيلة بنت النضر في الأغاني ١/ ٣٠، وخزانة الأدب ١١/ ٢٣٩، والدرر ١/ ٢٥٠، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٤٨، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ٢٢٣.

(٢) البيت من البسيط، وهو للأعشى في شرح الأشموني٣/ ٥٩٨، وللقطامي في شرح شواهد المغني ٢/ ٦٥٠، ولم أجده في ديواني الشاعرين.

(٣) البيت من الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ص ١٣، وجمهرة اللغة ص ٧٣٦، وخزانة الأدب ١١/ ٢٣٨، وبلا نسبة في رصف المباني ص ٢٩٢.

وجوابه أن «لو» إنّما دخلت على فعلٍ محذوف مُقدَّر بعد «لو» تقديره: تودّ لو ثَبتَ أن بينها.

وأورد ابن مالك السؤال في ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً﴾ [الشعراء: ١٠٢] وأجابَ بما ذكرنا، وبأن هذا من بابِ توكيد اللّفظ بمرادفه نحو: ﴿فِجَاجًا سُبُلًا﴾ [الأنبياء: ٣١]، والسؤال في الآية مدفوع من أصله، لأن «لو» فيها ليست مصدرية، وفي الجواب الثاني نظر، لأن توكيدَ الموصولِ قبل مجيء صلته شاذٌّ كقراءة زيد بن علي: ﴿وَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ [البقرة: ٢١] بفتح الميم.

والرابع: أن تكون للتمنّي، نحو «لَوْ تأتِينِي فَتُحَدِّثَنِي» قيل: ومنه ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً﴾ [الشعراء: ١٠٢] أي: فليت لنا كرة، ولهذا نصب ﴿فَنَكُونَ﴾ في جوابها كما انتصب ﴿فَأَفُوزَ﴾ في جواب ليت في ﴿يَا لَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ﴾ [النساء: ٧٣] ولا دليل في هذا، لجواز أن يكون النصب في ﴿فَنَكُونَ﴾ مثله في ﴿إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ [الشورى: ٥١] وقول مَيْسون [من الوافر]:

٢٣٦ ـ ولُبْس عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَينِي أَحَبُّ إلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ[1]

واختلف في «لو» هذه؛ فقال ابن الضّائع وابن هشام: هي قسم برأسها لا تحتاج إلى جوابٍ كجواب الشرط، ولكن قد يُؤتَى لها بجواب منصوب كجواب «ليت». وقال بعضهم: هي «لو» الشرطية أُشربت معنى التمنّي، بدليل أنهم جَمَعُوا لها بين جوابين، جواب منصوب بعد الفاء، وجواب باللام، كقوله [من الوافر]:

٢٣٧ ـ فَلَوْ نُبِشَ المَقَابِر عَنْ كُلَيْبٍ فَيُخْبَر بالذَّنَائِبِ أَيُّ زِيرِ
٢٣٨ ـ بِيَوْمِ الشَّعْثَمَيْن لَقَرَّ عَيْناً وَكَيْفَ لِقَاءُ مَنْ تَحْتَ القُبُورِ؟[2]

وقال ابن مالك: هي «لو» المصدرية أغنَتْ عن فعل التمني، وذلك أنه أورد قولَ الزمخشري: وقد تجيء «لو» في معنى التمنّي في نحو: «لَوْ تأتيني فتحدثني»، فقال: إنْ أراد أن الأصل: «وددت لو تأتيني فتحدثني»، فحذف فعل التمنّي لدلالة «لو» عليه، فأشبهت «ليت» في الإشعار بمعنى التمنّي فكان لها جواب كجوابها فصحيحٌ، أو أنها

---

(١) البيت من البحر الوافر، وهو لميسون بنت بحدل في خزانة الأدب ٨/٥٠٣، والدرر ٤/٩٠ ولسان العرب مادة (مسن)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/٦٧٧، وأوضح المسالك ٤/١٩٢.

(٢) البيتان من الوافر، وهما للمهلهل بن ربيعة في ديوانه ص ١٦٩، وجمهرة اللغة ص ٣٠٦ ـ ٧١٢ وخزانة الأدب ١١/٣٠٥، وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٢٨٩.

حرفٌ وُضع للتمنّي كـ «ليت» فممنوع؛ لاستلزامه منع الجمع بينها وبين فعل التمنّي كما لا يجمع بينه وبين «ليت»، ا هـ.

الخامس: أن تكون للعرض، نحو: «لوُ تنزلُ عندنا فتُصِيبَ خيراً» ذكره في التسهيل.

وذكره ابن هشام اللّخمِي وغيره لها مَعْنَىً آخَرَ: وهو التَّقليل، نحو: «تَصَدَّقُوا ولو بِظِلْفٍ مُحْرَق»، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ﴾ [النساء: ١٣٥]، وفيه نظر.

وهنا مسائل

إحداها أن «لو» خاصّة بالفعل، وقد يليها اسمٌ مرفوع معمول لمحذوف يُفسّره ما بعده، أو اسم منصوبٌ كذلك؛ أو خبر لـ «كان» محذوفة، أو اسم هو في الظاهر مبتدأ وما بعدَهُ خبر؛ فالأول كقولهم: «لو ذاتُ سِوَارٍ لَطَمَتْني»، وقول عمر رضي الله عنه «لو غَيْرُكَ قالَها يا أبا عبيدة» وقوله [من الكامل]:

٢٣٩ ـ لو غَيْرُكُمْ عَلِقَ الزُّبَيْرُ بِحَبْلِهِ أدّى الجِوارَ إلى بَنِي العَوّامِ[(١)]

والثاني نحو: «لو زيداً رأيتُه أكرمته» والثالث نحو: «الْتَمِسْ وَلَوْ خَاتماً من حديد»، و «اضرِب ولو زيداً»، و «ألا ماءَ ولو بارداً»، وقوله [من البسيط]:

٢٤٠ ـ لا يأمَنِ الدَّهرَ ذُو بَغْيٍ، وَلو ملكاً، جُنُودُهُ ضَاقَ عَنهـا السَّهْلُ وَالجَبَلُ[(٢)]

واختُلف في: ﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ﴾ [الإسراء: ١٠٠] فقيل: من الأول، والأصلُ: لو تملكون تملكون، فحُذِف الفعلُ الأوّل فانفصَلَ الضمير؛ وقيل: من الثالث، أي: لو كنتم تملكون، ورُدَّ بأن المعهود بعد «لو» حذفُ «كان» ومرفوعها معاً؛ فقيل: الأصل لو كنتم أنتم تملكون فحُذِفا، وفيه نظر، للجمع بين الحذفِ والتوكيد.

والرابع نحو قوله [من الرمل]:

٢٤١ ـ لَوْ بِغَيْرِ الْمَاءِ حَلْقِي شَرِقٌ كُنتُ كالغَصّانِ بالماءِ اَعْتِصَاري[(٣)]

---

(١) البيت من الكامل، وهو لجرير في ديوانه ص ٩٩٢، وخزانة الأدب ٥/ ٤٣٢ ـ ٤٣٤، والدرر ٥/ ٩٨، وبلا نسبة في اللامات ص ١٢٨.

(٢) البيت من البسيط، وهو للعين المنقري في خزانة الأدب ١/ ٢٥٧، والدرر ٢/ ٨٥، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٢٦٢، وتخليص الشواهد ص ٢٦٠.

(٣) البيت من الرمل، وهو لعدي بن زيد في ديوانه ص ٩٣، والأغاني ٢/ ٩٤، وجمهرة اللغة ص ٧٣١، وخزانة الأدب ٨/ ٥٠٨، والدرر ٥/ ٩٩.

وقوله [من البسيط]:

٢٤٢ ـ لَوْ فِي طُهَيَّةَ أَحْلامٌ لما عَرَضُوا   دُونَ الَّذي أنا أرْمِيهِ وَيَرْمِينِي[١]

واختلف فيه، فقيل: محمولٌ على ظاهره وإن الجملة الاسميّة وليتها شذوذاً كما قيل في قوله [من الطويل]:

٢٤٣ ـ وَنُبِّئْتُ لَيْلَى أَرْسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ   إلَيَّ فَهَلاَّ نَفْسُ لَيْلَى شفيعُها[٢]

وقال الفارسي: هو من النوع الأوّل، والأصل لو شَرِقَ حلقي هو شرِقٌ، فحذف الفعل أولاً والمبتدأ آخراً، وقال المتنبي [من الطويل]:

٢٤٤ ـ ولو قَلَمٌ أُلقيتُ في شِقِّ رأسِهِ   من السُّقْمِ ما غَيَّرتُ من خطِّ كاتبِ[٣]

فقيل: لحن، لأنه لا يمكن أن يقدر: ولو ألقي قلم؛ وأقول: روي بنصب «قلم» ورفعه، وهما صحيحان، والنصب أوْجَهُ بتقدير: لو لابَسْتُ قلماً، كما يقدر في نحو: «زيداً حبست عليه» والرفع بتقدير فعل دل عليه المعنى، أي: ولو حصل قلم، أي: ولو لوبس قلم، كما قالوا في قوله [من الطويل]:

٢٤٥ ـ إذا ابنُ أبي مُوسى بِلالاً بَلَغْتِه   فَقَامَ بِفَأْسٍ بَيْنَ وِصْلَيْكِ جَازِرُ[٤]

فيمن رفع «ابناً» إن التقدير: إذا بلغ، وعلى الرفع فيكون «ألقيتُ» صفة لقلم، و «من» الأولىٰ تعليليّة على كل حال متعلّق بـ «ألقيت»، لا بـ «غيرّت» لوقوعه في حيّز «ما» النافية، وقد تُعلّق بـ «غيّرت» لأن مثل ذلك يجوز في الشعر، كقوله [من الرجز]:

وَنَحْنُ عَنْ فَضْلِكَ مَا اسْتَغْنَيْنَا

المسألة الثانية: تقع «أَنَّ» بعدها كثيراً، نحو: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟﴾ [البقرة: ١٠٣]، ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا۟﴾ [الحجرات: ٥]، ﴿وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ﴾ [النساء: ٦٦]، ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا۟ مَا يُوعَظُونَ

---

(١) البيت من البسيط، وهو لجرير في ديوانه ص ٥٥٨، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٥٩.

(٢) البيت من الطويل، وهو للمجنون في ديوانه ص ١٥٤، ولإبراهيم الصولي في ديوانه ص ١٨٥ ولابن الدمنية في ملحق ديوانه ص ٢٠٦، وبلا نسبة في الأغاني ١١/ ٣١٤، وأوضح المسالك ٣/ ١٢٩.

(٣) البيت من البحر الطويل، انظر: خلاصة الأثر ١/ ٢٨٣.

(٤) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ص ١٠٤٢، وخزانة الأدب ٣/ ٣٢ ـ ٧٣، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٦٠، وبلا نسبة في تلخيص الشواهد ص ١٧٩.

بِهِۦ﴾ [النساء: ٦٦]، وقوله [من الطويل]:

٢٤٦ ـ وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لأدنىٰ مَعِيشَةٍ كَفَانِي، ولم أَطْلُبْ، قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ[1]

وموضعها عند الجميع رفعٌ، فقال سيبويه: بالابتداء ولا تَحتاجُ إلى خبر، لاشتمال صلتها على المسنَد والمسنَد إليه؛ واختصَّت من بين سائرِ ما يؤوَّل بالاسم بالوقوع بعد «لو»، كما اختصّت «غُدْوَة» بالنّصب بعد «لدُنْ»، و «الحين» بالنصب بعد «لات»، قيل: على الابتداء والخبر محذوف؛ ثم قيل: يقَدّر مقدّماً، أي ولو ثابتٌ إيمانُهم، على حد ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا﴾ [يس: ٤١]؛ وقال ابن عُصفور: بل يقدَّر هنا مؤخّراً، ويشهد له أنه يأتي مؤخراً بعد «أما»، كقوله [من البسيط]:

٢٤٧ ـ عِنْدِي اصْطِبَارٌ، وَأَمَّا أَنَّنِي جَزِعٌ يَوْمَ النَّوَى فَلِوَجْدٍ كَادَ يَبْرِينِي[2]

وذلك لأن «لعلّ» لا تقعُ هنا، فلا تشتبه «أنّ» المؤكدة إذا قدمت بالتي بمعنى «لعلّ»، فالأولى حينئذٍ أن يُقدَّر مؤخراً على الأصل، أي: ولو إيمانُهم ثابت.

وذهب المبرّد والزجّاج والكوفيُّون إلى أنه على الفاعليّة، والفعل مقدَّر بعدها، أي: ولو ثَبَتَ أنهم آمنوا، ورُجِّح بأن فيه إبقاء «لو» على الاختصاص بالفعل.

قال الزمخشري: ويجب كونُ خبر «أنَّ» فعلاً ليكون عوضاً من الفعل المحذوف، وردّه ابن الحاجب وغيره بقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ﴾ [لقمان: ٢٧]، وقالوا: إنما ذاك في الخبر المشتقّ لا الجامد كالذي في الآية وفي قوله [من البسيط]:

٢٤٨ ـ ما أَطْيَبَ الْعَيْشَ لَوْ أَنَّ الْفَتَى حَجَرٌ،
تَنْبُو الْحَوَادِثُ عَنْهُ وَهُوَ مَلْمُومُ[3]

وقوله [من الطويل]:

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ص ٣٩، وخزانة الأدب ١/ ٣٢٧، وشرح شواهد المغني ١/ ٣٤٢، وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٢٠١، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٨٠.

(٢) البيت من البحر البسيط، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٢١٣، والدرر ٢/ ٦٢، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٦١، وهمع الهوامع ١/ ١٠٣.

(٣) البيت من البسيط، وهو لابن مقبل في ديوانه ص ٢٧٣، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٦١، وبلا نسبة في لسان العرب ٢/ ٥ مادة /أمق/.

٢٤٩ ـ وَلَو أنَّهَا عصفُورةٌ لَحَسِبْتُها   مَسَوَّمةً تَدْعُو عُبَيْداً وَأَزْنَما[١]

وردَّ ابن مالك قول هؤلاء بأنه قد جاءَ اسماً مشتقاً، كقوله [من الرجز]:

٢٥٠ ـ لو أنَّ حَيّاً مُدْرِكُ الفَلاَحِ   أدركَهُ مُلاعِبُ الرِّمَاحِ[٢]

وقد وجدت آية في التَّنزيل وقعَ فيها الخبَر اسماً مشتقًّا، ولم يتنبَّه لها الزمخشري، كما لم يتنبَّه لآية لقمان، ولا ابن الحاجب وإلا لما منَع من ذلك، ولا ابن مالك وإلاَّ لما استدلَّ بالشعر، وهي قوله تعالى: ﴿يَوَدُّوا لَوْ أَنَّهُم بَادُونَ فِي ٱلْأَعْرَابِ﴾ [الأحزاب: ٢٠]، ووجدت آية الخبرُ فيها ظرف لغو وهي: ﴿لَوْ أَنَّ عِندَنَا ذِكْرًا مِّنَ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿١٦٨﴾﴾ [الصافات: ١٦٨].

المسألة الثالثة: لغلَبة دخول «لو» على الماضي لم تجزِمْ، ولو أُريد بها معنى «إن» الشرطية؛ وزعم بعضهم أن الجزم بها مطَّرِد على لغة، وأجازه جماعة في الشعر منهم ابن الشجري، كقوله [من الرمل]:

٢٥١ ـ لَوْ يَشَأْ طَارَ بِهِ ذُو مَيْعَةٍ   لاَحِقُ الآطَالِ نَهْدٌ ذُو خُصَلْ[٣]

وقوله [من البسيط]:

٢٥٢ ـ تَامَتْ فُؤَادَكَ لَوْ يَحْزُنْكَ ما صَنَعَتْ   إحْدَى نِسَاءِ بَنِي ذُهْلِ بْنِ شَيْبَانَا[٤]

وقد خرج هذا على أن ضمَّة الإعراب سُكِّنت تخفيفاً كقراءة أبي عمرو ﴿وَيَنصُرْكُمْ﴾ [الملك: ٢٠]، و ﴿يُشْعِرْكُمْ﴾ [الأنعام: ١٠٩]، و ﴿يَأْمُرْكُمْ﴾ [البقرة: ١٦٩]، والأول على لغة من يقول: «شَا يَشَا» بألف، ثم أبدلت همزة ساكنة، كما قيل: «العألم» و «الخأتم»، وهو توجيه قراءة ابن ذكوان ﴿مِنسَأْتَهُ﴾ [سبأ: ١٤] بهمزة ساكنة؛ فإن الأصل ﴿مِنسَأَتَهُ﴾ بهمزة مفتوحة «مِفْعَلَة» من «نَسَأه» إذا أخّره، ثم أُبدِلت الهمزة ألفاً ثم الألف همزةً ساكنة.

المسألة الرابعة: جواب «لو» إما مضارع منفيّ بـ «لم» نحو: «لو لم يخف الله لم

---

(١) البيت من الطويل، وهو لجرير في ديوانه ص ٣٢٣، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٦٢، وله أو للبعيل في حماسة البحتري ص ٢٦١، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٧٣، وجمهرة اللغة ص ٨٢٨.

(٢) البيت من الرجز، وهو للبيد في ديوانه ص ٣٣٣، وخزانة الأدب ١١/ ٣٠٤، والدرر ٢/ ١٨١، ولسان العرب مادة (لعب)، وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٢٨٢، ولبنت عامر بن مالك في الحماسة الشجرية ١/ ٣٢٩.

(٣) البيت من الرمل، وهو لعلقمة الفحل في ديوانه ص ١٣٤، ولأمرأة من بني الحارث في الحماسة البصرية ١/ ٢٤٣، وخزانة الأدب ١١/ ٢٩٨ ـ ٣٠٠، والدرر ٥/ ٩٧، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٣٣٤.

(٤) البيت من البسيط، وهو للقيط بن زرارة في لسان العرب ١٢/ ٧٥ مادة /تيم/ والعقد الفريد ٦/ ٨٤، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٤١١، وشرح الأشموني ٣/ ٥٨٤.

يَغصِهِ»، أو ماض مُثْبَت، أو منفي بـ «ما»، والغالبُ على المثبت دخول اللام عليه، نحو: ﴿لَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَٰهُ حُطَٰمًا﴾ [الواقعة: ٦٥]، ومن تَجرُّده منها ﴿لَوْ نَشَآءُ جَعَلْنَٰهُ أُجَاجًا﴾ [الواقعة: ٧٠]، والغالب على المنفي تجرُّده منها، نحو: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾ [الأنعام: ١١٢]، ومن اقترانه بها قوله [من الوافر]:

٢٥٣ ـ ولَوْ نُعْطَى الْخيَارَ لَمَا افْتَرَقْنَا ... وَلٰكِنْ لاَ خِيَارَ مَعَ اللَّيَالِي[1]

ونظيره في الشُّذوذ اقترانُ جواب القَسَم المنفي بـ «ما» بها، كقوله [من الطويل]:

٢٥٤ ـ أما وَالَّذِي لَوْ شَاءَ لَمْ يَخْلُقِ النَّوَى، ... لَئِنْ غِبْتَ عَنْ عَيْنِي لَما غِبْتَ عَنْ قَلْبِي[2]

وقد ورد جواب «لو» الماضي مقروناً بـ «قَدْ» وهو غريبٌ، كقول جرير [من الكامل]:

٢٥٥ ـ لَوْ شِئْتِ قَدْ نَقَعَ الْفُؤَادُ بِشَرْبَةٍ ... تَدَعُ الْحَوَائِمَ لا يَجُدْنَ غَلِيلا[3]

ونظيرهُ في الشُّذوذ اقترانُ جواب «لولا» بها، كقول جرير أيضاً [من البسيط]:

٢٥٦ ـ كَانُوا ثَمَانِينَ أوْ زَادُوا ثَمانِيَةً ... لَوْلاَ رَجَاؤُكَ قَدْ قَتَّلْتُ أوْلاَدِي[4]

قيل: وقد يكونُ جوابُ «لو» جملة اسميَّة مقرونة باللام أو بالفاء، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوْاْ لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ خَيْرٌ﴾ [البقرة: ١٠٣]، وقيل: هي جواب لقسمٍ مقدَّر، وقول الشاعر [من الكامل]:

٢٥٧ ـ قَالَتْ سَلاَمَةُ: لَمْ يَكُنْ لَكَ عَادَةٌ ... أنْ تَتْرُكَ الأَعْدَاءَ حَتَّى تُعْذَرَا

٢٥٨ ـ لَوْ كانَ قَتْلٌ يَا سَلاَمُ فَرَاحَةٌ، ... لٰكِنْ فَرَرْتُ مَخَافَةً أنْ أوسَرَا[5]

* * *

● (لولا): على أربعة أوْجُهٍ:

أحدها: أن تدخل على جملتين: اسميَّة ففعليَّة لربطِ امتناعِ الثَّانيةِ بوجودِ الأولى،

---

(١) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ٢٣١، وخزانة الأدب ٤/ ١٤٥، الدرر ٥/ ١٠١، شرح الأشموني ٣/ ٦٠٤.

(٢) البيت من الطويل، وهو لمسعود بن بشر في أمالي القالي ٢/ ١٩٦، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٦٦، وبلا نسبة من الدرر ٤/ ٢٣٠.

(٣) البيت من الكامل، وهو لجرير في الدرر ٥/ ١٠٣، وشرح شواهد الوافية ص ٥٣، وليس في ديوانه.

(٤) البيت من البسيط، وهو لجرير في ديوانه ص ٧٤٥، وجواهر الأدب ص ٢١٧، والدرر ٦/ ١١٦، وشرح شواهد المغني ١/ ٢٠١، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ١٢١، وشرح الأشموني ٢/ ٤٣٢.

(٥) انظر المعجم المفصل ٣/ ١١٤.

نحو: «لولا زَيْدٌ لأكرمتُك»، أي: لولا زيدٌ موجودٌ؛ فأمّا قوله عليه الصلاةُ والسَّلام: «لولاَ أن أَشُقَّ عَلَى أمَّتِي لأمَرْتُهُمْ بالسِّواكِ عِنْدَ كلِّ صَلاَة» فالتقدير: لولا مخافةُ أن أشقّ على أُمّتي لأمرتهم، أي أمْرَ إيجابٍ، وإلاَّ لانعكس معناها، إذ الممتنع المشقَّة، والموجود الأمر.

وليس المرفوع بعد «لولا» فاعلاً بفعل محذوف، ولا بـ «لولا» لنيابتِهَا عنه، ولا بها أصالة، خلافاً لزاعمي ذلك، بل رَفْعه بالابتداء؛ ثم قال أكثرُهم: يجب كونُ الخبر كوناً مُطْلَقاً محذوفاً، فإذا أُريد الكونُ المُقَيَّد لم يَجُز أن تقول: «لولا زيد قائم» ولا أن تحذفه، بل تجعل مَصْدَره هو المبتدأ؛ فتقول: «لولا قيامُ زيد لأتيتُك»، أو تُدْخِل «أنَّ» على المبتدأ فتقول: «لَوْلاَ أنَّ زَيْداً قائم»، وتصير «أنَّ» وصلتها مبتدأ محذوف الخبر وجوباً، أو مبتدأ لا خبرَ له، أو فاعِلاً بـ «ثبت» محذوفاً، على الخلاف السّابق في فصل «لو».

وذهب الرُّمّاني وابن الشَّجري والشَّلوبين وابنُ مالك إلى أنه يكون كوناً مُطْلقاً كالوجود والحصول فيجبُ حذفُهُ، وكوناً مقيَّداً كالقيام والقعود فيجب ذكره إن لم يُعْلَم، نحو: «لَوْلاَ قوْمُكِ حَدِيثُو عَهْدٍ بالإسْلاَمِ لَهَدَمْتُ الْكَعْبَةَ»، ويجوز الأمران إن عُلِم؛ وزعمَ ابن الشجري أن مِنْ ذكره: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ﴾ [النور: ٢٠، ٢١]، وهذا غير متعيّن، لجواز تعلُّق الظَّرف بالفضل، ولَحَّنَ جماعةٌ ممن أطلق وجوبَ حذفِ الخبر المعرّيَّ في قوله في وصفِ سيف [من الوافر]:

٢٥٩ ـ يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كلَّ عَضْبٍ فَلَوْلاَ الغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالا[١]

وليس بجيّد؛ لاحتمال تقدير «يمسكه» بدل اشتمالٍ على أن الأصل: أنْ يمسكه، ثم حذفت «أنْ» وارتفع الفعلُ، أو تقدير يمسكه جملة معترضة، وقيل: يحتمل أنه حال من الخبر المحذوف، وهذا مردود بنقل الأخفش أنهم لا يذكرون الحال بعدها، لأنه خبر في المعنى، وعلى الإبدال والاعتراض والحال عند من قال به يتخرّج أيضاً قولُ تلك المرأة [من الطويل]:

٢٦٠ ـ فَوَاللَّهِ لَوْلاَ اللَّهُ تُخْشَى عَوَاقِبُهْ لَزُعْزِعَ مِنْ هَذَا السَّرِيرِ جَوَانِبُه[٢]

---

(١) البيت من الوافر، وهو لأبي العلاء المعري في أوضح المسالك ١/ ٢٢١، والدرر ٢/ ٢٧، ورصف المباني ص ٢٩٥، وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ١٠٢.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ١٠/ ٣٣٣، ورصف المباني ص ٢٤١ وسر صناعة الإعراب ص ٣٩٤، وشرح شواهد المغني ص ٦٦٨.

وزعمَ ابنُ الطَراوة أن جواب «لولا» أبداً هو خبر المبتدأ، ويردُّه أنه لا رابط بينهما.

وإذا ولي «لولا» مضمرٌ، فحقُّه أن يكون ضميرَ رفعٍ، نحو: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ: ٣١]، وسُمِعَ قليلاً «لولاي»، و «لولاك»، و «لولاه» خلافاً للمبرد.

ثم قال سيبويه والجمهور: هي جارة للضميرِ مختصَّة به، كما اختصَّت «حتى» والكاف بالظاهر، ولا تتعلق «لولا» بشيء، وموضع المجرورِ بها رَفْعٌ بالابتداء، والخبرُ محذوف.

وقال الأخفش: الضمير مبتدأ، «ولولا» غير جارّة، ولكنهم أنابوا الضمير المخفوض عن المرفوع، كما عكسوا، إذ قالوا: «ما أنا كأنتَ، ولا أنتَ كأنا»، وقد أسْلَفنا أن النيابة إنما وقعت في الضمائر المنفصلة لشبهها في استقلالِها بالأسماء الظاهرة؛ فإذا عُطِف عليه اسمٌ ظاهر، نحو: «لولاك وزيد» تعيَّن رفعه، لأنها لا تخفض الظاهر.

الثاني: أن تكون للتَّخصيص والعَرْض؛ فتختصّ بالمضارع أو ما في تأويله، نحو: «لولا تَسْتَغفِرون الله»، ونحو: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾ [المنافقون: ١٠]، والفرق بينهما أن التحضيض طلبٌ بحثٍّ وإزعاج، والعَرْض طلب بلين وتأدُّب.

والثالث: أن تكون للتَّوبيخ والتَّنديم، فتختصّ بالماضي، نحو: ﴿لَّوْلَا جَآءُو عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ﴾ [النور: ١٣]، ﴿فَلَوْلَا نَصَرَهُمُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ قُرْبَانًا ءَالِهَةًۢ﴾ [الأحقاف: ٢٨]، ومنه ﴿وَلَوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُم مَّا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّتَكَلَّمَ بِهَٰذَا﴾ [النور: ١٦]، إلا أن الفعل أُخِّرَ، وقوله [من الطويل]:

٢٦١ ـ تَعُدُّونَ عَقْرَ النِّيبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بَنِي ضَوْطَرَى لَوْلاَ الْكَمِيَّ الْمُقَنَّعَا[1]

إلا أن الفعل أُضمِر، أي: لولا عَدَدْتم، وقول النحويين: «لولا تعدون» مردود؛ إذ لم يُرِدْ أن يَحُضَّهم على أن يَعُدُّوا في المستقبل، بل المراد توبيخهم على ترك عَدِّه في الماضي، وإنما قال: «تعدّون» على حكاية الحال؛ فإن كان مراد النحويين مثل ذلك فحسن.

وقد فُصِلَت من الفعل بـ «إذْ»، و «إذا» معمولَيْنِ له، وبجملةٍ شرطيّةٍ معترضة؛

(١) البيت من الطويل، وهو لجرير في ديوانه ص ٩٠٧، وتخليص الشواهد ص ٤٣١، وخزانة الأدب ٣/ ٥٥ ـ ٥٧ والخصائص ٢/ ٤٥، وشرح شواهد الإيضاح ص ٧٢.

فالأول نحو: ﴿وَلَوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُم﴾ [النور: ١٦]، ﴿فَلَوْلَآ إِذْ جَآءَهُم بَأْسُنَا تَضَرَّعُواْ﴾ [الأنعام: ٤٣]؛ والثاني والثالث نحو: ﴿فلَولا إذَا بَلَغَتِ الْحُلقومَ وَأَنْتُمْ حِينئذٍ تَنْظُرُونَ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إليه منكم ولكن لا تُبصرون﴾ [الواقعة: ٨٣ ـ ٨٥]، ﴿فلَوْلا إنْ كُنتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ تَرْجِعُونَهَا﴾ [الواقعة: ٨٦ ـ ٨٧]، المعنى: فَهَلاَّ ترجعون الروح إذا بلغت الحلقوم إن كنتم غير مدينين، وحالتكم أنكم تشاهدون ذلك، ونحن أقرب إلى المحتضر منكم بعلمنا، أو بالملائكة، ولكنكم لا تُشاهِدونَ ذلك، و «لولا» الثَّانية تكرارٌ للأولى.

الرابع: الاستفهام، نحو: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾ [المنافقون: ١٠]، ﴿لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ﴾ [الأنعام: ٨]. قاله الهروي، وأكثرهم لا يذكره، والظاهر أن الأولى للعَرْض، وأن الثانية مثل: ﴿لَّوْلَا جَآءُو عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ﴾ [النور: ١٣].

وذكر الهروي أنها تكون نافية بمنزلة «لم»، وجعل منه: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ﴾ [يونس: ٩٨]، والظاهر أن المعنى على التَّوبيخ، أي: فهلا كانت قرية واحدة من القُرَى المُهْلَكة تابَتْ عن الكفر قبل مجيءِ العذابِ فنفَعَها ذلك، وهو تفسيرُ الأخفش والكسائي والفرّاء وعليّ بن عيسى والنحّاس، ويؤيّده قراءة أبيّ وعبد الله: ﴿فهلاَّ كانَتْ﴾، ويلزم من هذا المعنى النفي، لأن التوبيخ يقتضي عدَم الوقوع، وقد يُتَوَهَّم أن الزمخشري قائلٌ بأنها للنفي لقوله: «الاستثناء منقطع بمعنى «لكن»، ويجوزُ كونُه متَّصِلاً والجملة في معنى النفي، كأنه قيل: «ما آمنت» ولعلَّه إنما أراد ما ذكرنا، ولهذا قال: «والجملة في معنى النفي»، ولم يقل: «ولولا للنفي»، وكذا قال في: ﴿لَوْلاَ إِذْ جَاءَهُمْ بأسُنَا تَضرَّعوا﴾ [الأنعام: ٤٣]: معناه نفي التضرُّع، ولكنه جيء بـ «لولا» لِيُفَاد أنهم لم يكُنْ لهم عذر في تَرْك التضرُّع إلا عنادهم وقَسْوة قلوبِهم وإعجابهم بأعمالهم التي زَيَّنها الشيطان لهم. ا هـ.

فإن احتجَّ محتجٌ للهروي بأنه قُرِىء بنصب ﴿قَوْمِ﴾ على أصل الاستثناء، ورفعه على الإبدال، فالجوابُ أنَّ الإبدال يقع بعد ما فيه رائحة النفي، كقوله [من البسيط]:

٢٦٢ ـ [وَبِالصَّرِيمَةِ مِنْهُمْ مَنْزِلٌ خَلَقٌ] عَافٍ تَغَيَّرَ إلاّ النُّؤْيُ وَالْوَتِدُ[1]

فرفع لما كان «تغيَّر» بمعنى: لم يبقَ على حاله. وأدقُّ من هذه قراءةُ بعضهم

(١) البيت من البسيط، وهو للأخطل في ديوانه ص ١١٤، وشرح التصريح ١/ ٣٤٩، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٧٠، وشرح عمدة الحافظ ص ٣٨٠، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٢٥٥، وشرح الأشموني ١/ ٢٢٨.

﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إلاّ قليلٌ مِنهُم﴾ [البقرة: ٢٤٩] لما كان «شربوا منه» في معنى: فلم يكونوا منه، بدليل ﴿فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي﴾ [البقرة: ٢٤٩]، ويوضح لك ذلك أن البدل في غير الموجَبِ أرْجَحُ من النصب. وقد أجمعت السبعة على النصب في ﴿إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ﴾ [يونس: ٩٨] فدلّ على أن الكلام مُوجَب، ولكن فيه رائحةُ غير الإيجاب، كما في قوله:

عَافٍ تَغَيَّرَ إلاّ النُّؤيُ وَالْوَتِدُ

* * *

تنبيه ـ ليس من أقسام «لولا» الواقعةُ في نحو قوله [من الطويل]:

٢٦٣ ـ ألاَ زَعَمَتْ أَسْمَاءُ أنْ لا أُحِبُّهَا فَقُلْتُ: بَلَى لَوْلاَ يُنَازِعُنِي شُغْلِي[(١)]

لأن هذه كلمتان بمنزلة قولك: «لو لم» والجواب محذوف، أي: لو لم ينازعني شُغلي لَزُرْتك. وقيل: بل هي «لولا» الامتناعيّة، والفعل بعدَها على إضمار «أنْ» على حدّ قولهم: «تَسْمَعَ بالمُعَيْدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أنْ تَرَاه».

● **(لوما)**: **بمنزلة «لولا»**، تقول: «لوما زيد لأكرمتك»، وفي التنزيل: ﴿لَّوْ مَا تَأْتِينَا بِٱلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ [الحجر: ٧]. وزعم المالقي أنها لم تأتِ إلاّ للتحضيض، ويردُّه قول الشاعر [من الكامل]:

٢٦٤ ـ لَوْمَا الإِصَاخَةُ لِلْوُشَاةِ لَكَانَ لِي مِنْ بَعْدِ سُخْطِكِ فِي رِضَاكِ رَجَاء[(٢)]

● **(لم)**: **حرف جزم لنفي المُضارع وقَلْبِهِ ماضياً**، نحو: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝﴾ [الإخلاص: ٣] الآية. وقد يُرفع الفعل المضارع بعدها، كقوله [من البسيط]:

٢٦٥ ـ لَوْلاَ فَوَارِسُ مِنْ نُعْمٍ وَأسْرَتُهُمْ يَوْمَ الصُّلَيْفَاء لَمْ يُوفُونَ بالْجَارِ[(٣)]

فقيل: ضرورة، وقال ابن مالك: لغة.

وزعم اللحياني أن بعض العرب ينصب بها كقراءة بعضهم: ﴿أَلَمْ نَشْرَحَ﴾ [الانشراح:

---

(١) البيت من الطويل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في خزانة الأدب ١١/ ٢٤٦ ـ ٢٤٧ وشرح أشعار الهذليين ١/ ٨٨، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٧١، وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٦٠٧ والدرر ٢/ ٢٨.

(٢) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ٣/ ٦٠٨ وشرح التصريح ١/ ٢٦٣، وشرح عمدة الحافظ ص ٣١٦.

(٣) البيت من البحر البسيط، وهو بلا نسبة في سرّ صناعة اللإعراب ٢/ ٤٤٨، والخصائص ١/ ٣٨٨.

1]، وقوله [من الرجز]:

٢٦٦ ـ فِي أيِّ يَوْمَيَّ مِنَ الْمَوْتِ أَفِرّ، أَيَوْمَ لَمْ يُقْدَرَ أمْ يَوْمَ قُدِرْ[(١)]

وخُرِّجَا على أن الأصل «نَشْرَحَنْ» و «يُقْدَرَنْ» ثم حُذِفت نون التوكيد الخفيفة، وبقيت الفتحة دليلاً عليها؛ وفي هذا شذوذان: توكيد المنفي بـ «لَمْ»، وحذف النون لغير وقف ولا ساكنين. وقال أبو الفتح: الأصل: «يُقْدَرْ» بالسكون، ثم لما تجاورت الهمزة المفتوحة والراء الساكنة ـ وقد أجْرَتِ العربُ الساكنَ المجاور للمحرّك مجرى المحرّك، والمحرك مجرى الساكن، إعطاء للجارِ حكم مجاوره ـ أبدلوا الهمزة المحركة ألفاً، كما تُبدل الهمزة الساكنة بعد الفتحة، يعني ولزم حينئذٍ فتح ما قبلها؛ إذ لا تقعُ الألف إلاّ بعد فتحة؛ قال: وعلى ذلك قولهم: «الْمَرَاة»، و «الْكَماة»، بالألف، وعليه خرَّج أبو علي قولَ عبدَ يغُوثَ [من الطويل]:

٢٦٧ ـ [وَتَضْحَكُ مِنّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ] كأنْ لم تَرَى قبْلِي أسِيراً يَمَانِيَا[(٢)]

فقال: أصله: «تَرْأَى» ـ بهمزة بعدها ألف ـ كما قال سُرَاقة البارقي [من الوافر]:

٢٦٨ ـ أُرِي عَيْنَيَّ مَا لَمْ تَرْأَيَاهُ [كِلانا عَالِمٌ بالتُّرَّهَاتِ][(٣)]

ثم حذفت الألف للجازم، ثم أبدلت الهمزة ألفاً لما ذكرنا، وأقيس من تخريجهما أن يقال في قوله: «أيَوْمَ لم يُقْدَرَ»: نُقِلت حركة همزة أم إلى راء يُقْدَر، ثم أبدلت الهمزة الساكنة ألفاً، ثم الألف همزة متحرّكة لالتقاء الساكنين، وكانت الحركةُ فتحةً إتباعاً لفتحة الراء، كما في: ﴿وَلاَ الضَّأْلِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧] فيمن همزهُ، وكذلك القول في «المَرَاة والكَماة»، وقوله [من الطويل]:

٢٦٩ ـ [وَتَضْحَكُ مِنّي شَيْخَة عَبْشَمِيَّةٌ] كَأَنْ لَمْ تَرَى قبْلِي أَسِيراً يَمَانِيَا[(٤)]

ولكن لم تحرّك الألف فيهنَّ لعدم التقاءِ الساكنين.

---

(١) الرجز بدون نسبة في خزانة الأدب، الشاهد / ٩٥٤.

(٢) البيت من الطويل، وهو لعبد يغوث بن وقاص الحارثي في الأغاني ١٦/٢٥٨، وخزانة الأدب ٢/١٩٦ وسر صناعة الإعراب ١/٧٦، وشرح شواهد الإيضاح ص ٤١٤.

(٣) البيت من الوافر، وهو لسرقة البارقي في الأشباه والنظائر ٢/١٦، والأغاني ٩/١٣، وسر صناعة الإعراب ص ٧٧ ـ ٨٢٦، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٢٣٥.

(٤) تقدم تخريجه.

وقد تُفْصَل من مَجْزومها للضَّرورة بالظرف، كقوله [من الوافر]:

٢٧٠ ـ فَذَاكَ وَلَمْ ـ إِذَا نَحْنُ ٱمْتَرَيْنَا ـ تَكُنْ فِي النَّاسِ يُدْرِكُكَ الْمِرَاءُ(١)

وقوله [من الطويل]:

٢٧١ ـ فأَضْحَتْ مَغَانِيهَا قِفَاراً رُسُومُهَا كأنْ لَمْ سِوَى أهْلٍ مِنَ الْوَحْشِ تُؤْهَلِ(٢)

وقد يليها الاسمُ معمولاً لفعلٍ محذوف يُفسّره ما بعده، كقوله [من الطويل]:

٢٧٢ ـ ظُنِنتُ فِقيراً ذَا غِنًى، ثُمَّ نِلْتُه فَلَمْ ذَا رَجَاءٍ أَلْقَهُ غَيْرَ واهِبِ(٣)

● (لما): عَلَى ثلاثة أوجه:

أحدها: أنها تختص بالمضارع فتجزمه وتنفيه وتقلبه ماضياً كـ «لَمْ» إلا أنها تفارقها في خمسة أمور:

أحدها: **أنها لا تقترن بأداة شرط**، لا يقال: «إنْ لمَّا تقم»، وفي التنزيل: ﴿وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ﴾ [المائدة: ٦٧]، ﴿وَإِن لَّمْ يَنتَهُوا﴾ [المائدة: ٧٣].

الثاني: **أن منفيّها مستمرُ النّفي إلى الحال**، كقوله [من الطويل]:

٢٧٣ ـ فَإِنْ كُنْتُ مَأْكُولاً فكُنْ خيرَ آكِلٍ، وَإِلاَّ فَأَدْرِكْنِي وَلَمَّا أُمَزَّقِ(٤)

ومنفيّ لم يحتمل الاتصالَ، نحو: ﴿وَلَمْ أَكُنۢ بِدُعَآئِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾ [مريم: ٤]، والانقطاعَ، مثل: ﴿لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا﴾ [الإنسان: ١]، ولهذا جاز «لم يكن ثم كان» ولم يجز «لما يكن ثم كان» بل يقال: «لما يكن وقد يكون»، وَمَثَّل ابن مالك للنفي المنقطع بقوله [من الرجز]:

٢٧٤ ـ وَكُنْتَ إذْ كُنْتَ إِلٰهِي وَحْدَكَا لَمْ يَكُ شيء يا إِلٰهِي قَبْلَكَا(٥)

---

(١) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ٩/٥، وجواهر الأدب ص ٢٥٦، وشرح الأشموني ٣/٥٧٦، وشرح شواهد المغني ص ٦٧٨.

(٢) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ص ١٤٦٥، وخزانة الأدب ٩/٥، والخصائص ٢/٤١٠، والدرر ٥/٦٣، وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٢٦٩، وشرح الأشموني ٣/٥٧٦.

(٣) البيت من البحر الطويل، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ٩/٥.

(٤) البيت من البحر الطويل، وهو للممزق العبدي (شأس بن نهار) في الاشتقاق ص ٣٣٠، وجمهرة اللغة ص ٨٣٣، وخزانة الأدب ٧/٢٨٠، وبلا نسبة في رصف المباني ص ٢٨١، وشرح الأشموني ٣/٥٧٥.

(٥) البيت من الرجز، وهو لعبد الله بن عبد الأعلى القرشي في الدرر ٥/٢٣، وشرح أبيات سيبويه ٢/٢٩، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/١١٢، وسر صناعة الإعراب ٢/٥٤١.

وتبعه ابنهُ فيما كَتَب على التسهيل، وذلك وَهْمٌ فاحش.

ولامتدادِ النّفي بعدَ «لمّا» لم يَجُز اقترانُها بحرفِ التعقيب، بخلاف «لم». تقول: «قمتُ فلم تقم»، لأن معناه: وما قمتَ عقيبَ قيامي؛ ولا يجوز «قمت فلما تقم» لأن معناه: وما قمت إلى الآن.

الثالث: أن منفي «لمّا» **لا يكون إلا قريباً من الحال**، ولا يُشْتَرَط ذلك في منفي «لم»، تقول: لم يكن زيدٌ في العام الماضي مُقيماً، ولا يجوز «لمّا يكن». وقال ابن مالك: لا يُشْتَرط كونُ منفي «لمّا» قريباً من الحال مثل: «عَصَى إبْلِيسُ رَبَّه وَلَمَّا يَنْدَمْ»، بل ذلك غالِبٌ لا لازم.

الرابع: أن مَنْفِيَ «لمّا» **مُتَوقَّع ثُبُوته**، بخلاف منفي «لم»، ألا ترى أن معنى: ﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ﴾ [ص: ٨] أنهم لم يذوقوه إلى الآن، وأن ذَوْقَهم له مُتَوَقَّع. قال الزمخشري في ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَـٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤]: ما في «لمّا» من معنى التوقع دالٌّ على أن هؤلاء قد آمنوا فيما بعد، ا هـ. ولهذا أجازوا «لم يُقْضَ ما لا يكون» ومنعوه في «لمّا».

وهذا الفرق بالنسبة إلى المستقبَل، فأما بالنّسبة إلى الماضي فهما سِيَّانِ في نفي المتوقَّع وغيره. مثالُ المتوقَّع أن تقول: «ما لي قمتُ ولم تقم»، أو «ولمّا تقم»، ومثالُ غير المتوقَّع أن تقول ابتداء: «لم تقم»، أو «لما تقم».

الخامس: أن منفي «لمّا» **جائز الحذف لدليلٍ**، كقوله [من الوافر]:

٢٧٥ ـ فَجِئْتُ قُبُورَهُمْ بَدْأً، وَلَمَّا فَنَادَيْتُ الْقُبُورَ فَلَمْ يُجِبْنَهْ[(١)]

أي: ولمّا أكُنْ بَدْأً قبل ذلك، أي: سَيّداً، ولا يجوز «وصَلْتُ إلى بغداد ولم» تريد ولم أدخلها، فأما قوله [من الكامل]:

٢٧٦ ـ احْفَظْ وَدِيعَتَكَ الَّتِي اسْتُودِعْتَهَا يَوْمَ الأعَازِبِ، إنْ وصَلْتَ وَإنْ لَمِ[(٢)]

فضرورة.

وعلة هذه الأحكام كلّها أن «لم» لنفي «فَعَلَ»، و «لمّا» لنفي «قد فَعَلَ».

(١) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/ ١١٣، وخزانة الأدب ١٠/ ١١٣ ـ ١١٧، والدرر ٤/ ٢٤٥، وشرح الأشموني ٣/ ٥٧٦.

(٢) البيت من الكامل، وهو لإبراهيم بن هرمة في ديوانه ص ١٩١، وخزانة الأدب ٩/ ٨، والدرر ٥/ ٦٦ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٨٢، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/ ١١٤، وأوضح المسالك ٤/ ٢٠٢.

الثاني من أوجه «لمّا»: أن تختصّ بالماضي، فتقتضي جملتين وُجدت ثانيتُهما عند وجودِ أولاهما، نحو: «لما جَاءَنِي أكرَمْتُه». ويقال فيها: **حرف وجود لوجود**، وبعضُهم يقول: **حرف وجوب لوجوب**، وزعم ابن السرّاج، وتبعه الفارسي، وتبعهما ابن جنّي، وتبعهم جماعة أنها ظرف بمعنى «حين»، وقال ابن مالك: بمعنى «إذْ»، وهو حسن، لأنها مختصّة بالماضي وبالإضَافةِ إلى الجملة.

ورَدّ ابنُ خروف على مُدّعي الاسميّة بجواز أن يقال: «لما أكْرَمْتَنِي أمْسِ أكرمتُك اليوم»، لأنها إذا قُدِّرت ظرفاً كان عاملها الجواب، والواقع في اليوم لا يكون في الأمس.

والجواب أن هذا مثلُ ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ﴾ [المائدة: ١٦] والشرط لا يكون إلا مستقبلاً، ولكن المعنى إن ثَبَتَ أني كنت قلت، وكذا هنا المعنى لما ثبت اليومَ إكرامُكَ لي أمس أكرمتك.

ويكون جوابها فعلاً ماضياً اتّفاقاً؛ وجملة اسمية مقرونة بـ «إذا» الفجائيّة أو بالفاء عند ابن مالك؛ وفعلاً مضارعاً عند ابن عصفور. دليلُ الأوّل: ﴿فَلَمَّا نَجَّىٰكُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ﴾ [الإسراء: ٦٧]، والثاني: ﴿فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾ [العنكبوت: ٦٥]، والثالث: ﴿فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ﴾ [لقمان: ٣٢]، والرابع: ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَٰهِيمَ ٱلرَّوْعُ وَجَآءَتْهُ ٱلْبُشْرَىٰ يُجَٰدِلُنَا﴾ [هود: ٧٤]، وهو مؤوّل بـ «جادلنا»، وقيل في آية الفاء: إن الجواب محذوف، أي: انقسموا قسمَيْنِ فمنهم مقتصد، وفي آية المضارع إن الجواب ﴿وَجَآءَتْهُ ٱلْبُشْرَىٰ﴾ على زيادة الواو، أو محذوف، أي: أقْبَلَ يجادلنا.

ومن مُشْكل «لمّا» هذه قولُ الشاعر [من الطويل]:

٢٧٧ ـ أقُولُ لِعَبْدِ اللّهِ لمّا سِقَاؤُنَا وَنَحْنُ بِوَادِي عَبْدِ شَمْسٍ وَهَاشِمِ(١)

فيقال: أين فِعْلاها؟ والجواب أن «سقاؤنا» فاعل بفعلٍ محذوفٍ يفسّره وَهَى بمعنى «سَقَطَ»، والجوابُ محذوف تقديره: قلت، بدليل قوله: أقول، وقوله «شِم» أمْر من قولك: «شِمْتُ البَرْقَ» إذا نظرتَ إليه، والمعنى لما سقط سقاؤنا قلت لعبد اللّهِ شِمْهُ.

والثالث: أن تكونَ حرفَ استثناء، فتدخل على الجملة الاسميّة، نحو: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ۝﴾ [الطارق: ٤] فيمن شدّد الميم، وعلى الماضي لفظاً لا معنى نحو: «أنشدُكَ الله لمّا فَعَلْتَ»، أي: ما أسألُك إلاّ فعلك، قال [من الرجز]:

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ٢/٣١٦، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٨٢.

٢٧٨ ـ قَالَتْ لَهُ: بِاللَّهِ يَا ذَا الْبُرْدَيْنْ لَمَّا غَنِثْتَ نَفَساً أوِ اثْنَيْنْ[1]

وفيه رد لقول الجوهري: إنَّ «لما» بمعنى «إلاّ غيرُ» معروف في اللغة.

وتأتي «لمّا» مركّبة من كلمات، ومن كلمتين.

فأما المركَّبة من كلمات فكما تقدم في: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ﴾ [هود: ١١١] في قراءة ابن عامر وحمزة وحَفْص بتشديد نون «إنّ» وميم «لمّا»، فيمن قال: الأصل: لِمَنْ ما فأبدلت النون ميماً وأدغمت، فلما كثرت الميمات حذفت الأولى، وهذا القول ضعيفٌ؛ لأن حذف مثل هذه الميم استثقالاً لم يثبت، وأضعف منه قول آخر: إن الأصل: «لَمًّا» بالتنوين بمعنى جَمْعاً، ثم حذف التنوين إجراءً للوصلِ مُجْرى الوقف، لأن استعمال «لمّا» في هذا المعنى بعيد، وحذف التنوين من المُنْصرِف في الوصف أبعد.

وأضعف من هذا قول آخر: إنه فَعْلَى من «اللّمَم»، وهو بمعناه؛ ولكنّه مُنِع الصرف لألفِ التأنيث، ولم يثبت استعمال هذه اللفظة، وإذا كان «فَعْلىٰ» فهلاّ كُتب بالياء، وهلاّ أَمَالَهُ مَنْ قاعدتهُ الإمالة. واختار ابن الحاجب أنها «لَمَّا» الجازمة حُذف فعلها، والتقدير: لما يُهْمَلُوا، أو لما يُتْرَكُوا، لدلالة ما تقدَّم من قوله تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾ [هود: ١٠٥]، ثمّ ذكر الأشقياء والسُّعداء ومُجَازاتهم، قال: ولا أعرف وَجْهاً أشْبَه من هذا، وإن كانت النفوسُ تَسْتَبْعِده من جهة أن مثله لم يقع في التنزيل، والحقُّ أن لا يُسْتَبْعَدَ لذلك، ا هـ.

وفي تقديره نظر. والأَوْلى عندي أن يُقدّر «لمّا يُوَفَّوا أعمالهم» أي: أنهم إلى الآن لم يوفَّوْها وسيوفَّوْنها، ووجه رجحانه أمران: أحدهما: أن بعده ﴿لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ وهو دليل على أن التوفية لم تقَعْ بعد وأنّها ستقع؛ والثاني: أن منفيَّ «لمّا» متوقَّعُ الثبوتِ كما قدَّمنا، والإِهمال غير متوقَّع الثبوت.

وأما قراءة أبي بكر بتخفيف ﴿أن﴾ وتشديد ﴿لِمَا﴾ فتحتمل وجهين؛ أحدهما: أن تكون مخفَّفة من الثقيلة، ويأتي في «لمّا» تلك الأوجه؛ والثاني: أن تكون «أن» نافية، و ﴿كُلًّا﴾ مفعول بإضمار «أرى»، و «لمّا» بمعنى «إلاّ».

---

(١) البيت من البحر الرجز، وهو بلا نسبة في الجنى الداني ص ٥٩٣، والدرر ٣/ ١٨٨، وشرح شواهد المغني ص ٦٨٣، ولسان العرب مادة (غنث)، وهمع الهوامع ١/ ٢٣٦.

وأما قراءة النحويّين بتشديد النُّون وتخفيف الميم وقراءة الحرميّين بتخفيفيهما فـ «إنّ» في الأولى على أصلها من التشديد ووجوب الإعمال، وفي الثانية مخفَّفة من الثقيلة، وأعلمت على أحد الوجهين، واللام من «لمّا» فيهما لام الابتداء، وقيل: أو هي في قراءة التخفيف الفارقة بين «إن» النافية والمخفَّفة من الثقيلة، وليس كذلك؛ لأن تلك إنما تكون عند تخفيف «إن» وإهمالها، و «ما» زائدة للفصل بين اللامين كما زيدت الألف للفصل بين الهمزتين في نحو: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦]، وبين النونات في نحو: «اضْرِبْنَانِّ يا نسوة»، وقيل: وليست موصولة بجملة القسم لأنها إنشائية، وليس كذلك، لأن الصِّلة في المعنى جملة الجواب، وإنما جملة القسم مَسُوقة لمجرّد التَّوكيد، ويشهد لذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ﴾ [النساء: ٧٢] لا يقال: لعل «مَنْ» نكرة أي: لَفريقٌ ليبطئن؛ لأنها حينئذٍ تكون موصوفة، وجملة الصفة كجملة الصِّلة في اشتراط الخبريّة.

وأما المركبة من كلمتين فكقوله [من الكامل]:

٢٧٩ ـ لَمَّا رَأَيْتُ أَبَا يَزِيدَ مُقَاتِلاً أَدَعَ الْقِتَالَ وَأَشْهَدَ الْهَيْجَاءَ[١]

وهو لغز، يقال فيه: أين جواب «لما»؟ وبم انتصب أدعَ؟ وجواب الأول أن الأصل «لَنْ» ثم أُدْغِمت النون في الميم للتقارب، ووُصِلا خطًّا للإلغاز، وإنما حقُّهما أن يكتبا منفصلين، ونظيرُه في الإلغاز قولُه [من الخفيف]:

٢٨٠ ـ عَافَتِ الْمَاءَ فِي الشِّتَاءِ، فَقُلْنَا بَرِّدِيهِ تُصَادِفِيهِ سَخِينَا[٢]

فيقال: كيفَ يكونُ التَّبريدُ سبباً لمصادفته سخيناً؟ وجوابه أن الأصل «بَلْ رِديهِ» ثم كتب على لفظه للإلغاز، وعن الثاني أن انتصابه بـ «لَنْ» و «ما» الظرفية وصلتها ظرفٌ له فاصل بينه وبين «لَنْ» للضرورة؛ فيسأل حينئذٍ: كيف يجتمع قوله: «لن أدع القتال» مع قوله: «لن أشهد الهيجاء»؟ فيجاب بأن «أشهد» ليس معطوفاً على «أدع»، بل نصبه بـ «أنْ» مضمرةً، و «أنْ» والفعل عطفٌ على القتال، أي: لن أدع القتال وشُهُودَ الهيجاء على حد قول مَيْسُون [من الوافر]:

(١) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٢٣٣، والخصائص ٢/ ٤١١، وشرح الأشموني ٣/ ٥٥٢.

(٢) البيت من البسيط، وهو لابن مقبل في ديوانه ص ٣١٩، ولسان العرب ٥/ ٢٨٦ مادة (وغر) والتنبيه والإيضاح ٢/ ٢٢٣، وبلا نسبة في تهذيب اللغة ٨/ ١٨٥.

٢٨١ ـ وَلُبْسُ عَباءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي [أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ](١)

* * *

● (لَنْ): **حرفُ نصب ونفي واستقبال**، وليس أصلُه وأصلُ «لم» «لا»، فأُبدلت الألف نوناً في «لن» وميماً في «لم» خلافاً للفراء؛ لأن المعروف إنما هو إبدال النون ألفاً لا العكس، نحو: ﴿لَنَسْفَعا﴾ [العلق: ١٥] و ﴿لِيَكُونَا﴾ [يوسف: ٣٢]؛ ولا أصْلُ «لن»: «لا أن» فحذفت الهمزة تخفيفاً والألف للساكنين خلافاً للخليل والكسائي، بدليل جواز تقديم معمول معمولها عليها، نحو: «زَيْداً لَنْ أضْرِبَ»، خلافاً للأخفش الصَّغير، وامتناع نحو: «زَيْداً يُعْجِبُنِي أَنْ تَضْرِبَ» خلافاً للفرّاء، ولأنَّ الموصولَ وصلته مفرد، و «لن أفْعَلَ» كلام تام، وقولُ المبرّد إنه مبتدأ حُذف خبره أي لا الفعل واقع مردودٌ بأنه لم يُنْطَقْ به مع أنه لم يسد شيء مَسَدَّه، بخلاف نحو «لولا زَيْدٌ لأكْرَمْتُكَ» وبأن الكلام تامٌ بدون المقدَّر، وبأنَّ «لا» الدَّاخلة على الجملة الاسمية واجبةُ التكرار إذا لم تعمل، ولا التفات له في دعوى عدم وجوب ذلك، فإنّ الاستقراء يشهد بذلك.

ولا تفيد «لن» توكيدَ النفي خلافاً للزمخشري في كشّافه، ولا تأبيدَه خلافاً له في أنموذجه، وكلاهما دعوى بلا دليل، قيل: ولو كانت للتأبيد لم يقيد منفيّها باليوم في ﴿فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا﴾ [مريم: ٢٦]، ولكان ذكر «الأبد» في: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ [البقرة: ٩٥] تكراراً، والأصلُ عدمُه.

وتأتي للدُّعاء كما أتت «لا» لذلك وفاقاً لجماعة منهم ابن عصفور؛ والحجّة في قوله [من الخفيف]:

٢٨٢ ـ لَنْ تَزَالُوا كَذَالِكُمْ ثُمَّ لاَ زِلْـ ـتُ لَكُمْ خَالِداً خُلُودَ الْجِبَالِ(٢)

وأما قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ بِمَآ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِّلْمُجْرِمِينَ ﴿١٧﴾﴾ [القصص: ١٧] فقيل: ليس منه، لأن فعل الدُّعاء لا يسند إلى المتكلّم، بل إلى المخاطب أو الغائب، نحو: «يا ربِّ لا عَذَّبْتَ فلاناً»، ونحو: «لا عَذَّبَ اللَّهُ عَمْراً» اهـ. ويرده قوله:

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) البيت من الخفيف، وهو للأعشى في ديوانه ص ٦٣، والدرر ٢/ ٤٢، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٨٤ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٦٨، وشرح الأشموني ٣/ ٥٤٨.

٢٨٣ ـ [لن تزالوا كذلكم] ثمّ لا زلـ ت لكُمْ خَالِداً خُلُود الْجِبَالِ(١)

وتلقّي القَسَم بها وبـ «لم» نادر جدّاً، كقول أبي طالب [من الكامل]:

٢٨٤ ـ وَاللَّهِ لَنْ يَصِلُوا إِلَيْكَ بِجَمْعِهِمْ حَتَّى أُوَسَّدَ فِي التُّرَابِ دَفِينَا(٢)

وقيل لبعضهم: «ألك بَنُونَ»؟ فقال: «نعم، وخَالِقِهِمْ لم تَقُمْ عن مثلهم مُنْجِبة»، ويحتمل هذا أن يكون على حذف الجواب، أي: إنّ لي لَبَنِينَ، ثم استأنف جملة النفي.

وزعم بعضهم أنّها قد تجزم، كقوله [من الطويل]:

٢٨٥ ـ أَيَادِي سَبَا، يَا عَزُّ مَا كُنْتُ بَعْدَكُمْ فَلَنْ يَحْلَ لِلعَيْنَيْنِ بَعْدَكِ مَنْظَرُ(٣)

وقوله [من المنسرح]:

٢٨٦ ـ لَنْ يَخِبِ الآنَ مِنْ رَجَائِكَ مَنْ حَرَّكَ مِنْ دُون بَابِكَ الْحَلَقَهْ(٤)

والأول محتمل للاجتزاء بالفتحة عن الألف للضرورة.

● (ليت): حرف تمنّ يتعلق بالمستحيل غالباً، كقوله [من الوافر]:

٢٨٧ ـ فَيَا لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْماً فأُخْبِرَهُ بِمَا فَعَلَ الْمَشِيبُ(٥)

وبالمُمْكِن قليلاً.

وحكمه أن ينصب الاسم ويرفع الخبر، قال الفرّاء وبعض أصحابه: وقد ينصبهما، كقوله [من الرجز]:

يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصِّبَا رَوَاجِعَا

وبنى على ذلك ابن المعتزّ قوله [من البسيط]:

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) البيت من البحر الكامل، وهو لأبي طالب في الجنى الداني ص ٢٧٠، وخزانة الأدب ٣/ ٢٩٦، والدرر ٤/ ٢٢٠، وهمع الهوامع ٢/ ٤١.

(٣) البيت من الطويل، وهو لكثير عزة في ديوانه ص ٢٥٤، ولسان العرب ١/ ٩٤، مادة / سبا/ ،

(٤) البيت من المنسرح، وهو لأعرابي في الدرر ٤/ ٦٣، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٨٨، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٣٣٦، وشرح الأشموني ٣/ ٥٤٨.

(٥) البيت من الوافر، وهو لأبي المتاهي في ديوانه ص ٣٢، وبلا نسبة في شرح قطر الندى ص ١٤٨.

٢٨٨ ـ مَرَّتْ بِنَا سَحَراً طَيْرٌ، فَقُلْتُ لَهَا: طُوبَاكِ، يَا لَيْتَنِي إِيَّاكِ، طُوبَاكِ[١]

والأول عندنا محمولٌ على حذف الخبر، وتقديره: أقبلَتْ، لا تكون، خلافاً للكسائي لعدم تقدّم «إنْ» و «لَوْ» الشَّرطِيَّتين، ويصحُّ بيتُ ابن المعتزّ على إنابة ضمير النَّصْب عن ضمير الرفع.

وتقترن بها «ما» الحرفيّة فلا تُزيلُها عن الاختصاصِ بالأسماء، لا يقال: «ليتما قامَ زيدٌ» خلافاً لابن أبي الربيع وطاهر القَزْويني؛ ويجوزُ حينئذٍ إعمالُها لبقاء الاختصاص، وإهمالها حَمْلاً على أَخَواتها، ورَوَوْا بالوجهين قول النابغة [من البسيط]:

٢٨٩ ـ قَالَتْ: أَلاَ لَيْتَمَا هٰذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَىٰ حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفُهُ فَقَدِ[٢]

ويحتمل أنَّ الرفع على أن «ما» موصولة، وأنَّ الإشارة خبرٌ لِـ «هو» محذوفاً، أي: ليتَ الذي هو هذا الحمام لنا؛ فلا يدلُّ حينئذٍ على الإهمال، ولكنه احتمالٌ مرجوحٌ، لأن حذفَ العائد المرفوع بالابتداء في صلةِ غير «أيّ» مع عَدَمِ طولِ الصِّلَة قليلٌ؛ ويجوزُ «ليتما زيداً ألقاه» على الإِعمال، ويمتنعُ على إضمار فعلٍ على شريطةِ التفسير.

● (لَعلَّ): **حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر**، قال بعض أصحاب الفراء: وقد يَنصبُهما، وزعم يونس أن ذلك لغةٌ لبعضِ العرب، وحكى: «لعلَّ أباكَ مُنطلقاً» وتأويلُه عندنا على إضمار «يُوجَدُ»، وعند الكسائي على إضمارِ «يكون».

وقد مر أن عُقَيْلاً يخفضون بها المبتدأ كقوله [من الطويل]:

٢٩٠ ـ [فَقُلْتُ: ٱدْعُ أُخْرَى وَٱرْفَعِ الصَّوْتَ جَهْرَةً]
لَعَلَّ أَبِي الْمِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ[٣]

وزعم الفارسي أنه لا دليل في ذلك، لأنه يحتمل أنَّ الأصل: «لعله لأبي المغوار منك جَوَابٌ قريب»، فحذف موصوف «قريب»، وضمير الشأن، ولام «لعلّ» الثانية

---

(١) البيت من البسيط، وهو لابن المعتز في ديوانه ٢/ ٤٠٩، وخزانة الأدب ١٠/ ٢٣٥، وتاج العروس ٤١٣/١٤٠ مادة (سوا).

(٢) البيت من البسيط، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٢٤، والأغاني ١١/ ٣١، والإنصاف ٢/ ٤٧٩، وتخليص الشواهد ص ٣٦٢، ورصف المباني ص ٢٩٩، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٣٤٩، وخزانة الأدب ٦/ ١٥٧.

(٣) البيت من الطويل، وهو لكعب بن سعد الغنوي في الأصمعيات ص ٦٩، وخزانة الأدب ١٠/ ٤٢٦، والدرر ٤/ ١٧٤، وسر صناعة الإعراب ص ٤٠٧.

تخفيفاً، وأدغم الأولى في لام الجر، ومن ثم كانت مكسورة. ومَنْ فتح فهو على لغة من يقول: «المالُ لَزَيْدٍ» بالفتح، وهذا تكلُّفٌ كثير، ولم يثبت تخفيف «العلّ»، ثم هو محجوج بنقل الأئمة أن الجرَّ بـ «لعلّ» لغة قوم بأعيانهم.

واعلم أن مجرور «لعلّ» في موضع رفع بالابتداء لتنزيل «لعلّ» منزلة الجار الزائد، نحو: «بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ» بجامع ما بينهما من عدم التعلُّق بعامل، وقوله «قريب» هو خبر ذلك المبتدأ، ومثله «لَوْلاَيَ لكان كذا» على قول سيبويه إن «لولا» جارّة، وقولك: «رُبَّ رَجُلٍ يقول ذلك»، ونحوهُ قوله [من الوافر]:

٢٩١ ـ [فَكَيْفَ إذَا مَرَرْتَ بِدَارِ قَوْمٍ] وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامِ(١)

على قولِ سيبويه إنّ «كان» زائدة، وقول الجمهور إنَّ الزائد لا يعملُ شيئاً، فقيل: الأصل «هم لنا» ثم وَصَل الضّمير بـ «كان» الزائدة إصلاحاً للّفظ، لئلا يقَع الضميرُ المرفوع المنفصِل إلى جانب الفعل؛ وقيل: بل الضميرُ توكيدٌ للمستتر في «لنا» على أن «لنا» صفة لـ «جيران»، ثم وصل لما ذكر؛ وقيل: بل هو معمول لِـ «كان» بالحقيقة، فقيل: على أنها ناقصة و «لنا» الخبر، وقيل: بل على أنها زائدة وأنَّها تعملُ في الفاعل كما يعمل فيه العامل المُلْغَى، نحو: «زيد ظننت عالِمٌ».

وتتَّصل بلعلَّ «ما» الحرفية فتكفُّها عن العمل، لزوال اختصاصِها حينئذٍ، بدليل قوله [من الطويل]:

٢٩٢ ـ [أَعِدْ نَظَراً يَا عَبْد قَيْسٍ] لعلّما أَضاءَتْ لَكَ النّارُ الْحِمَارَ الْمُقَيَّدَا(٢)

وَجَوَّزَ قومٌ إعمالها حينئذٍ حَمْلاً على «ليتَ»، اشتراكهما في أنهما يُغَيِّرَان معنى الابتداء، وكذا قالوا في «كأنَّ»، وبعضهم خصَّ «لعلَّ» بذلك، لأشدِّيّة التَّشابه لأنها و «لَيْتَ» للإنشاء، وأما «كأن» فللخبر.

قيل: وأوَّلُ لحن سُمع بالبصرة [من الطويل]:

لَعَلَّ لَهَا عُذْرٌ وَأَنْتَ تَلُومُ

(١) البيت من الوافر، وهو للفرزدق في ديوانه ٢/ ٢٩٠، والأزهية ص ١٨٨، وخزانة الأدب ٩/ ٢١٧ ـ ٢٢١، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٣٦، والأشباه والنظائر ١/ ١٦٥.

(٢) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ١/ ١٨٠، والأزهية ص ٨٨، والدرر ١٢/ ٢٠٨ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٣١٩ وهمع الهوامع ١/ ١٤٣.

وهذا محتمل لتقدير ضمير الشأن كما تقدّم في «إنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذاباً يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمُصوِّرُونَ».

وفيها عشر لغات مشهورة، ولها معانٍ:

أحدها: **التوقُّع**، وهو: تَرَجِّي المحبوب والإِشفاق من المكروه، نحو: «لعل الحبيب قادمٌ، ولعل الرقيبَ حاصل»، وتختصُّ بالمُمكن، وقول فرعون: ﴿لعلي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمٰوات﴾ [غافر: ٣٦ ـ ٣٧]، إنما قاله جَهْلاً أو مَخْرقةً وإفكاً.

الثاني: **التعليل**، أثبته جماعةٌ منهم الأخفش والكسائي، وحملوا عليه: ﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ ۝﴾ [طه: ٤٤]، ومَنْ لم يثبت ذلك يحمله على الرجاء، ويصرفه للمخاطبين، أي: اذهبا على رجائكما.

الثالث: **الاستفهام**، أثبته الكوفيّون، ولهذا عُلِّقَ بها الفعل في نحو: ﴿لَا تَدْرِى لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَٰلِكَ أَمْرًا﴾ [الطلاق: ١]، ونحو: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ۝﴾ [عبس: ٣]. قال الزمخشري: وقد أشْرَبها معنى «ليت» مَنْ قرأ ﴿فَأَطَّلِعَ﴾ [غافر: ٣٧] ا هـ؛ وفي الآية بحث سيجيء.

ويقترن خبرها بـ «أنْ» كثيراً حَمْلاً على «عَسَى»، كقوله [من الطويل]:

٢٩٣ ـ [لَعَلَّكَ يوماً أنْ تُلِمَّ مُلِمَّةٌ] عَلَيْكَ مِنَ اللائِي يَدَعْنَكَ أَجْدَعَا(١)

وبحرف التَّنفيس قليلاً، كقوله [من الطويل]:

٢٩٤ ـ فَقُولاَ لَهَا قَوْلاً رَقِيقاً لَعَلَّهَا سَتَرْحَمُنِي مِنْ زَفْرَةٍ وَعَوِيلِ(٢)

وخرّج بعضهم نصب ﴿فَأَطَّلِعَ﴾ على تقدير «أنْ» مع أَبْلُغُ كما خفض المعطوف من بيت زهير [من الطويل]:

٢٩٥ ـ بَدَا لِيَ أَنّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى، وَلاَ سَابِقٍ شَيْئاً إذَا كَانَ جَائِيَا(٣)

على تقدير الباء مع «مُدْرِكَ».

---

(١) البيت من الطويل، لمتمم بن نويرة في ديوانه ص ١١٩، وخزانة الأدب ٥/ ٣٤٥، وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٦٧، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١٩١.

(٢) البيت من الطويل، وهو لعبد الله بن مسلم الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٢/ ٩٠٩، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٥/ ٣٤٥.

(٣) البيت من الطويل وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٢٨٧، وتخليص الشواهد ص ٥١٢، وخزانة الأدب ٨/ ٤٩٢ ـ ٤٩٦، والدرر ٦/ ١٦٣، وشرح شواهد المغني ١/ ٢٨٢.

ولا يمتنع كون خبرها فعلاً ماضياً خلافاً للحريري، وفي الحديث «وَمَا يُدْرِيك لعَلَّ اللَّهَ اطَّلَعَ عَلَى أَهْلِ بَدْرٍ فَقَالَ: اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ»، وقال الشاعر [من الطويل]:

٢٩٦ ـ وَبُدِّلْتُ قَرْحاً دَامِياً بعْدَ صِحَّةٍ، لَعَلَّ مَنَايَانَا تَحَوَّلْنَ أَبْؤُسَا[(١)]

وأنشد سيبويه [من الطويل]:

٢٩٧ ـ أعِدْ نَظَراً يا عَبْدَ قَيْسٍ لعلَّمَا أَضَاءتْ لَكَ النَّارُ الحِمَارَ المُقيَّدا[(٢)]

فإن اعتُرِض بأن «لعلّ» هنا مكفوفة بـ «ما»، فالجواب أن شبهة المانع أن «لعلّ» للاستقبال فلا تدخل على الماضي، ولا فرق على هذا بين كون الماضي معمولاً لها أو معمولاً لما في حَيِّزها. ومما يوضح بطلانَ قولِهِ ثبوتُ ذلك في خبر «ليت» وهي بنمزلة «لعلّ»، نحو: ﴿يَٰلَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَٰذَا وَكُنتُ نَسْيًا مَّنسِيًّا﴾ [مريم: ٢٣]، ﴿يَٰلَيْتَنِي كُنتُ تُرَٰبًا﴾ [النبأ: ٤٠]، ﴿يَٰلَيْتَنِي قَدَّمْتُ لِحَيَاتِي﴾ [الفجر: ٢٤]، ﴿يَٰلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ﴾ [النساء: ٧٣].

تنبيه ـ من مشكل باب «ليت» وغيره قول يزيد بن الحكم [من الطويل]:

٢٩٨ ـ فَلَيْتَ كَفَافاً كان خَيْرُكَ كُلُّهُ وَشَرُّكَ عَنِّي مَا ارْتَوَى الْمَاءُ مُرْتَوِي[(٣)]

وإشكالُه من أوْجُه، أحدها: عدمُ ارتباط خبر «ليت» باسمها، إذ الظاهر أن «كفافاً» اسمُ «ليت»، وأنَّ «كان» تامّة، وأنها وفاعلها الخبر؛ ولا ضمير في هذه الجملة. والثاني: تعليقه «عن» بـ «مرتوٍ». والثالث: إيقاعُه «الماءَ» فاعلاً بـ «ارتوى»؛ وإنما يُقال: ارتوى الشاربُ.

والجواب عن الأول أن «كفافاً» إنما هو خبر لـ «كان» مقدَّم عليها وهو بمعنى «كافّ»، واسم «ليت» محذوف للضرورة، أي: فلَيْتَك أو فليتَهُ: أي فليت الشأن، ومثله قوله [من الطويل]:

٢٩٩ ـ فَليْتَ دَفَعْتَ الْهَمَّ عَنِّي ساعَةً [فَبِتْنَا، عَلَى مَا خَيَّلَتْ، نَاعِمَيْ بَالِ][(٤)]

---

(١) البيت من الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ص ١٠٧، وخزانة الأدب ١/ ٣٣١، والدرر ٢/ ٥٤، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٩٥، وبلا نسبة في همع الهوامع ١/ ١١٢.

(٢) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ١/ ١٨٠، والدرر ٢١/ ٢٠٨، وشرح شواهد الإيضاح ص ١١٦، وشرح شواهد المغني ص ٦٩٣، وبلا نسبة في رصف المباني ص ٣١٩.

(٣) البيت من البحر الطويل، وهو ليزيد بن الحكم في الأغاني ١٢/ ٢٩٩، وخزانة الأدب ١٠/ ٤٧٢، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨/ ٢٦، والإنصاف ١/ ١٨٤.

(٤) البيت من الطويل، وهو لعدي بن زيد في ديوانه ص ١٦٢، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٩٧، وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ١٨٣، وخزانة الأدب ١٠/ ٤٤٥.

و «خيرك»: اسم «كان»، و «كلهُ»: توكيد له، والجملة خبر «ليت»، وأما «وشرُّك» فيروى بالرفع عطفاً على «خيرك» فخبرُه إمّا محذوفٌ تقديرُهُ كفافاً؛ فـ «مرتوٍ»: فاعل بـ «ارتوى»؛ وإما «مُرْتَوٍ» على أنه سُكِّن للضرورة، كقوله [من الطويل]:

٣٠٠ ـ وَلَوْ أَنَّ وَاشٍ، بِالْيَمَامَةِ دَارُه، وَدَارِي بأعْلَى حَضرَمَوْتَ، اهْتَدَى لِيَا[1]

ورُوِيَ بالنصب: إما على أنه اسم لِـ «ليت» محذوفة، وسهّل حذفَها تقدُّمُ ذكرها، كما سهل ذلك حذف «كل» وبقاء الخفض في قوله [من المتقارب]:

٣٠١ ـ أكلَّ امْرِئٍ تَحْسَبِينَ امْرَأً وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارَا[2]

وإما على العطف على اسم «ليت» المذكورة إن قُدِّر ضمير المخاطب، فأما ضمير الشأن فلا يعطف عليه لو ذكر فكيف وهو محذوف، و «مرتوٍ» على الوجهين مرفوعٌ: إما لأنه خبر «ليت» المحذوفة، أو لأنه عطفٌ على خبر «ليت» المذكورة.

وعن الثاني بأنه ضمّن «مُرْتَوٍ» معنى «كافّ»، لأن المرتوي يكفُّ عن الشرب، كما جاء ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ﴾ [النور: ٦٣] لأن يخالفون في معنى يَعْدِلُون ويَخْرُجون، وإن عَلَّقْته بـ «كفافاً» محذوفاً على وجه مَرَّ ذكره فلا إشكال.

وعن الثالث أنه إما على حذفِ مضافٍ أي شارب الماء، وإما على جعل الماء مُرْتَوِياً مجازاً كما جعل صادياً في قوله [من الطويل]:

وَجُنِّبْتُ هَجِيراً يَتْرُكُ الْمَاءَ صَادِيا

ويروى «الماء» بالنصب على تقدير «مِنْ» كما في قوله تعالى: ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾ [الأعراف: ١٥٥] ففاعل «ارتوى» على هذا «مرتوٍ»، كما تقول: ما شرب الماء شارب.

● (لكِنَّ) مشدَّدة النون ـ حرفٌ ينصب الاسم ويرفعُ الخبرَ، وفي معناها ثلاثة أقوال:

أحدها، وهو المشهور: أنه واحد، وهو **الاستدراك**، وفُسِّرَ بأن تنسب لما بعدَها

---

(١) البيت من الطويل، وهو للمجنون في ديوانه ص ٢٣٣، وخزانة الأدب ١٠/ ٤٨٤، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٩٨، وبلا نسبة فب الدرر ١/ ١٦٦، وشرح الأشموني ١/ ٤٤.

(٢) البيت من المتقارب، وهو لأبي دؤاد في ديوانه ص ٣٥٣، والأصمعيات ص ١٩١، وخزانة الأدب ٩/ ٥٩٢، والدرر ٥/ ٣٩، ولعدي بن زيد في ملحق ديوانه ص١٩٩.

حكماً مخالفاً لحكم ما قبلَها، ولذلك لا بدَّ أن يتقدَّمها كلامٌ مُناقِض لما بعدها، نحو: «مَا هَذَا سَاكِناً لكنه متحرِّك»، أو ضدّ له، نحو: «ما هذا أبْيَضَ لكنه أسود»، قيل: أو خلاف، نحو: «ما زيد قائماً، لكنه شارب» وقيل: لا يجوز ذلك.

والثاني: أنها تَرِدُ تارةً للاستدراك وتارةً للتوكيد، قاله جماعة منهم صاحب البسيط، وفسروا الاستدراك برفع ما يُتَوَهَّم ثبوتُه، نحو: «ما زيد شجاعاً، لكنه كريم»، لأن الشجاعة والكرم لا يكادانِ يفترقان، فَنَفْيُ أحدهما يُوهِمُ انتفاء الآخر، و «ما قام زيد، لَكِنَّ عمراً قام»، وذلك إذا كان بين الرجلين تلابس أو تماثل في الطريقة، ومثّلوا للتوكيد بنحو: «لو جاءني أكرمتُه لكنّه لم يَجِئ» فأكدت ما أفادته «لو» من الامتناع.

والثالث: أنها للتوكيد دائماً مثل «إنَّ»، ويصحب التوكيدَ معنى الاستدراك، وهو قول ابن عصفور. قال في المقرب: «إنّ» و «أنَّ» و «لكنَّ»، ومعناها التوكيد، ولم يزد على ذلك، وقال في الشرح: معنى «لكنّ» التوكيد، وتعطى مع ذلك الاستدراك، ا هـ.

والبصريُّون على أنها بسيطة، وقال الفراء: أصْلُهَا «لَكِنْ أنَّ»، فطرحت الهمزة للتَّخفيف، ونون «لكنْ» للساكنين، كقوله [من الطويل]:

٣٠٢ ـ [فَلَسْتُ بآتِيهِ وَلاَ أسْتَطِيعُه] وَلاَكِ اَسْقِني إنْ كان مَاؤُكَ ذَا فَضْلِ(١)

وقال باقي الكوفيين: مركّبة من: «لا» و «إن»، والكاف الزائدة لا التشبيهيّة، وحذفت الهمزة تخفيفاً.

وقد يحذف اسمها، كقوله [من الطويل]:

٣٠٣ ـ فَلَوْ كَنتَ ضَبِّيًا عَرَفْتَ قَرَابَتِي، وَلَكِنَّ زَنْجِيٌّ عَظِيمُ الْمَشَافِرِ(٢)

أي: ولكنَّك زنجيٌّ، وعليه بيت المتنبي [من الطويل]:

٣٠٤ ـ وَمَا كُنتُ مِمَّنْ يَدْخُلُ الْعِشْقُ قَلْبَهُ وَلكِنَّ مَنْ يُبْصِرْ جُفونَكِ يَعْشَقِ(٣)

وبيتُ الكتاب [من الطويل]:

---

(١) البيت من الطويل، وهو للنجاشي الحارثي في ديوانه ص١١١، والأزهية ص ٢٩٦، وخزانة الأدب ١٠/ ٤١٨، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١٣٣، وأوضح المسالك ١/ ٦٧١.

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ص ٤٨١، وجمهرة اللغة ص ١٣١٢، وخزانة الأدب ١٠/ ٤٤٤، والدرر ٢/ ١٧٦. ولسان العرب مادة (شغر)، وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ١٨٢.

(٣) البيت من الطويل، وهو للمتنبي في ديوانه ٢/ ٤٨، والأشباه والنظائر ٨/ ٤٦.

٣٠٥ ـ وَلٰكِنَّ مَنْ لاَ يَلْقَ أَمْراً يَنُوبُهُ ... بِعُدَّتِهِ يَنْزِلْ بِهِ وَهُوَ أَعْزَلُ[(١)]

ولا يكون الاسم فيهما «مَنْ»، لأن الشرط لا يعمل فيه ما قبله. ولا تدخل اللام في خبرها خلافاً للكوفيين، احتجوا بقوله [من الطويل]:

٣٠٦ ـ .... وَلٰكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ[(٢)]

ولا يعرف له قائل، ولا تتمّة، ولا نظير، ثم هو محمول على زيادة اللام. أو على أن الأصل «لكن إنني» ثم حُذفت الهمزة تخفيفاً ونون لكنْ للساكنين.

* * *

● (لكِنْ) ساكنة النون ـ ضربان: **مخفّفة من الثقيلة، وهي حرف ابتداء**، لا يعمل خلافاً للأخفش ويونس، لدخولها بعد التخفيف على الجملتين، **وخفيفة بأصل الوضع**، فإن وليها كلامٌ فهي **حرف ابتداء** لمجرّد إفادة الاستدراك، وليست عاطفة، ويجوز أن تستعمل بالواو، نحو: ﴿وَلَٰكِن كَانُوا۟ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الزخرف: ٧٦] وبدونها، نحو قول زهير [من البسيط]:

٣٠٧ ـ إنَّ ٱبْنَ وَرْقَاءَ لاَ تُخْشَى بَوَادِرُهُ ... لَكِنْ وَقَائِعُهُ فِي الْحَرْبِ تُنْتَظَرُ[(٣)]

وزعم ابن أبي الربيع أنها حين اقترانها بالواو عاطفةٌ جملةً على جملةٍ، وأنه ظاهرُ قول سيبويه؛ وإن وليها مفرد فهي عاطفة بشرطين:

أحدهما: أن يتقدّمها نفي أو نَهْي، نحو: «ما قام زيدٌ لكن عمرو»، و «لا يقم زيد لكن عمرو»، فإن قلت «قام زيد» ثم جئت بـ «لكنْ» جعلتها حرف ابتداء فجئت بالجملة فقلت: «لكن عمرو لم يقم»، وأجاز الكوفيُّون «لكن عمرو» على العطف، وليس بمسموع.

الشرط الثاني: أن لا تقترن بالواو، قاله الفارسي وأكثر النحويّين، وقال قوم: لا تستعمل مع المفرد إلا بالواو.

---

(١) البيت من الطويل، وهو لأمية بن أبي الصلت في الإنصاف ١/١٨١، وخزانة الأدب ١٠/ ٤٥٠ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٠٢.

(٢) عجز بيت من الطويل، صدره: يلومونني في حب ليلى عواذلي، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر٤/ ٣٨، والإنصاف ١/ ٢٠٩، والجنى الداني ص ١٣٢، ولسان العرب مادة (لكن).

(٣) البيت من البحر البسيط، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٣٠٦، والجنى الداني ص٥٨٩ والدرر ٦/ ١٤٤، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ٣٨٥، وهمع الهوامع ٢/ ١٣٧.

واختلف في نحو: «ما قام زيد ولكن عمرو» على أربعة أقوال: أحدها ليونس: إن «لكن» غير عاطفة، والواو عاطفة مفرداً على مفرد؛ الثاني لابن مالك: إن «لكن» غير عاطفة والواو عاطفة لجملة حُذِف بعضها على جملة صُرِّح بجميعها، قال: فالتقدير في نحو: «ما قام زيد ولكن عمرو»: ولكن قام عمرو، وفي ﴿وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ﴾ [الأحزاب: ٤٠]: ولكن كان رسول الله، وعلة ذلك أن الواو لا تعطف مفرداً على مفردٍ مخالفٍ له في الإيجاب والسلب، بخلاف الجملتين المتعاطفتين فيجوز تخالفهما فيه، نحو: «قام زيد ولم يقم عمرو»؛ والثالث لابن عصفور: إن «لكن» عاطفة، والواو زائدة لازمة؛ والرابع لابن كَيْسان: إن «لكن» عاطفة، والواو زائدة غير لازمة.

وسمع «ما مررتُ برجلٍ صالحٍ ولكن طالحٍ» بالخفض، فقيل: على العطف، وقيل: بجارٍّ مقدر، أي: لكن مررتُ بطالحٍ، وجاز إبقاء عمل الجار بعد حذفه لقوة الدلالة عليه بتقدُّم ذكره.

● (لَيسَ): **كلمة دالة على نفي الحال**، وتنفي غيره بالقرينة، نحو: «لَيْس خَلَقَ اللَّهُ مِثْلَهُ»، وقول الأعشى [من الطويل]:

٣٠٨ ـ لَـهُ نَـافِـلاَتٌ مَـا يُـغِـبُّ نَـوَالُـهَـا وَلَـيْـسَ عَـطَـاءُ الْـيَـوْمِ مَـانِـعَـهُ غَـدَا[1]

وهي **فعلٌ لا يتصرَّف**، وزنه «فَعِلَ» بالكسر، ثم التزم تخفيفه، ولم نقدره «فَعَلَ» بالفتح لأنه لا يخفف، ولا «فَعُلَ» بالضم لأنه لم يوجد في يائي العين إلا في «هَيُؤ»؛ وسُمع «لُسْتُ» بضمّ اللام، فيكون على هذه اللغة كـ «هَيُؤ».

وزعم ابن السَّراج أنه حرف بمنزلة «ما»، وتابعه الفارسي في الْحَلبيات وابن شُقَير، وجماعة؛ والصواب الأوّل، بدليل لَسْتُ وَلَسْتُما وَلَسْتُنَّ وَلَيْسَا وَلَيْسُوا وَلَيْسَتْ وَلَسْنَ.

وتلازم رفع الاسم ونصب الخبر، وقيل: قد تخرجُ عن ذلك في مواضع:

أحدها: أن تكون **حرفاً ناصباً للمستثنى** بمنزلة «إلاّ»، نحو: «أَتَوْني لَيْسَ زَيْداً» والصَّحيح أنها الناسخة، وأن اسمها ضمير راجع للبعض المفهوم مما تقدَّم، واستتاره واجب؛ فلا يليها في اللفظ إلا المنصوب، وهذه المسألة كانت سَبَبَ قراءة سيبويه للنحو، وذلك أنه جاء إلى حَمّاد بن سلمة لكتابة الحديث، فاستملى منه قوله ﷺ: «لَيْسَ

---

(١) البيت من الطويل، وهو للأعشى في ديوانه ص ١٨٧ وشرح شواهد المغني ص ٥٧٧ وللأعشى أو للنابغة الجعدي في تخليص الشواهد ص ٢٢٧.

مِنْ أَصْحابي أَحَدٌ إلاَّ وَلَوْ شِئْتُ لأَخَذْتُ عَلَيهِ ليسَ أبا الدَّرْدَاءِ» فقال سيبويه: ليس أبو الدرداء، فصاح به حماد: لَحَنْتَ يا سيبويه، إنما هذا استثناء، فقال سيبويه: والله لأطلبنّ علماً لا يلحنني معه أحد، ثم مضى ولزم الخليل وغيره.

والثاني: أن يقترن الخبر بعدها بـ «إلاّ» نحو: «لَيْسَ الطِّيبُ إلا الْمِسْكُ» بالرفع، فإنّ بني تميم يرفعونه حَمْلاً لها على «ما» في الإهمال عند انتقاض النفي، كما حمل أَهْلُ الحجاز «ما» على «ليس» في الإعمال عند استيفاء شروطها، حكى ذلك عنهم أبو عمرو بن العَلاَء، فبلغ ذلك عيسى بن عمر الثقفي، فجاءه فقال له: يا أبا عمرو ما شيء بلغني عنك؟ ثم ذكر ذلك له، فقال له أبو عمرو: نِمْتَ وَأَدْلَجَ الناسُ، ليس في الأرض تميميٌّ إلا وهو يرفع، ولا حجازي إلا وهو ينصب، ثم قال لليزيدي ولخلف الأحمر: اذهَبَا إلى أبي مهدي فَلَقِّناه الرفع فإنه لا يرفع، وإلى المنتجع التميمي فلقِّناه النصب فإنَّه لا ينصب، فأتَيَاهما وَجَهَدَا بكلٍّ منهما أن يرجعَ عن لغته فلم يفعل، فأخبرا أبا عمرو وعنده عيسى، فقال له عيسى: بهذا فُقْتَ الناس.

وخَرَّجَ الفارسيُّ ذلك على أوْجُهٍ:

أحدها: أن في «ليس» ضمير الشأن، ولو كان كما زعم لدخلت إلا على أول الجملة الاسمية الواقعة خبراً فقيل: ليس إلا الطيب المسك، كما قال [من الطويل]:

٣٠٩ ـ أَلاَ لَيْسَ إلاَّ مَا قَضَى اللّهُ كَائِنٌ، وَمَا يَسْتَطِيعُ الْمَرْءُ نَفْعاً وَلاَ ضُرّا[(١)]

وأجاب بأن «إلا» قد تُوضع في غير موضعها مثل: ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾ [الجاثية: ٣٢]، وقوله [من المتقارب]:

٣١٠ ـ [أحلّ له الشيبُ أثقالَهُ] وَمَا اغْتَرَّهُ الشَّيْبُ إلاَّ اغْتِرَارَا[(٢)]

أي إن نحن إلاَّ نظنُّ ظنًّا، وما اغترَّه اغتراراً إلا الشيب؛ لأن الاستثناء المفرغ لا يكون في المفعول المطلق التّوكيدي، لعدم الفائدة فيه. وأجيب بأن المصدر في الآية والبيت نَوْعِيٌّ على حذف الصفة، أي: إلاّ ظنًّا ضعيفاً وإلا اغتراراً عظيماً.

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الجنى الداني ص ٤٩٦، وشرح شواهد المغني ص ٧٠٤.

(٢) البيت من المتقارب، وهو للأعشى في ديوانه ص ٩٥، وخزانة الأدب ٣/ ٣٧٤، وبلا نسبة في شرح شواهد المغني ص ٧٠٤.

والثاني: أن «الطيب» اسمها، وأن خبرها محذوف، أي في الوجود، وأن «المسك» بدلٌ من اسمها.

الثالث: أنه كذلك، ولكن «إلا المسك» نعتٌ للاسم، لأن تعريفَه تعريفُ الجنس، فهو نكرة معنى، أي: ليس طيبٌ غيرُ المسك طِيباً.

ولأبي نزارٍ الملقَّب بملك النحاة توجيه آخر، وهو أن «الطيب» اسمُها، و «المسك» مبتدأ حُذِف خبره، والجملة خبر «ليس»، والتقدير: إلا المسكُ أفخرُهُ.

وما تقدَّم من نقل أبي عمرو أن ذلك لغة تميم يردُّ هذه التأويلات.

وزعم بعضهم عن قائل ذلك أنه قدَّرها حرفاً، وأن من ذلك قولهم: «لَيْس خلَقَ اللَّهُ مِثْلَهُ»، وقوله [من البسيط]:

٣١١ ـ هِيَ الشِّفَاءُ لِدَائي لَوْ ظَفِرْتُ بِهَا، وَلَيْسَ مِنْهَا شِفَاءُ النَّفْسِ مَبْذُولُ(١)

ولا دليل فيهما: لجواز كون «ليس» فيهما شَأْنِيَّة.

الموضع الثالث: أن **تدخل على الجملة الفعلية، أو على المبتدأ والخبر مرفوعين** كما مثلنا، وقد أجبنا عن ذلك.

الرابع: أن تكون **حرفاً عاطفاً**، أثبت ذلك الكوفيُّون أو البغداديُّون، على خلافٍ بين النَّقَلة، واستدلُّوا بنحو قوله [من الرجز]:

٣١٢ ـ أيْنَ الـمَـفَـرُّ وَالإِلَـهُ الـطَّـالِـبُ، وَالأَشْـرَمُ الْـمَـغْـلُـوبُ، لَـيْـسَ الْـغَـالِـبُ(٢)

وخرج على أن «الغالب» اسمها والخبر محذوف؛ قال ابن مالك: وهو في الأصل ضمير متَّصل عائد على الأشرم، أي لَيْسَهُ الْغالِبُ، كما تقول: «الصديق كانَهُ زيد» ثم حُذِف لاتِّصاله. ومقتضى كلامه أنه لولا تقديرُه متصلاً لم يجز حَذْفُه، وفيه نظر.

ـــ حرف الميم ـــ

● **(ما)**: تأتي على وجهين: **اسمية، وحرفية**، وكل منهما ثلاثة أقسام. فأما أوجه الاسمية.

---

(١) البيت من البسيط، وهو لهشام بن عقبة في الأزهية ص ١٩١، والأشباه والنظائر ٥/ ٨٥، والدرر ٢/ ٤٢، ولذي الرمة في شرح أبيات سيبوية ١/ ٤٢١.

(٢) البيت من الرجز، وهو لنفيل بن حبيب الحميري في الدرر ٦/ ١٤٦ وشرح شواهد المغني ص ٧٠٥، وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٤٩٨.

فأحدها: أن تكون معرفة، وهي نوعان: ناقصة، وهي الموصولة، نحو: ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ﴾ [النحل: ٩٦]، **وتامة**، وهي نوعان: عامّة أي: مقدّرة بقولك الشيء، وهي التي يتقدّمها اسمٌ تكون هي وعاملها صفةً له في المعنى، نحو: ﴿إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِىَ﴾ [البقرة: ٢٧١]، أي: فنعم الشيء هي؛ والأصل: فنعم الشيء إبداؤُها، لأن الكلام في الإبداء لا في الصدقات، ثم حُذِف المضاف وأُنيب عنه المضاف إليه، فانفصل وارتفع، وخاصّة وهي التي تقدمها ذلك، وتقدّر من لفظ ذلك الاسم، نحو: «غَسَلْتُه غَسْلاً نِعِمَّا» و «دَقَقْتُه دقًا نِعِمَّا»، أي: نعم الغسل ونعم الدقّ. وأكثرهم لا يثبت مجيء «ما» معرفة تامة، وأثبته جماعةٌ منهم ابن خروف ونقله عن سيبويه.

والثاني: أن تكون نكرةً مجرّدة عن معنى الحرف، وهي أيضاً نوعان: **ناقصة، وتامة.**

فالناقصة هي الموصوفة، وتُقدَّر بقولك: «شيء»، كقولهم: «مَرَرْتُ بِمَا مُعْجِبٍ لك»، أي: بشيء معجب لك، وقوله [من الطويل]:

٣١٣ - لِمَا نَافِعٍ يَسْعَى اللبِيبُ، فَلاَ تَكُنْ ... لِشَيْءٍ بَعِيدٍ نَفعُهُ الدَّهْرَ سَاعِيَا[1]

وقول الآخر [من الخفيف]:

٣١٤ - رُبَّمَا تَكْرَهُ النُّفُوسُ مِنَ الأَمْـ ... ـرِ لَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ العِقَالِ[2]

أي: رب شيء تكرهه النُّفوس، فحذف العائد من الصفة إلى الموصوف. ويجوز أن تكون «ما» كافة، والمفعول المحذوف اسماً ظاهراً، أي قد تكره النفوس من الأمر شيئاً، أي: وصفاً فيه، أو الأصل: أمراً من الأمور، وفي هذا إنابة المفرد عن الجمع، وفيه وفي الأول إنابة الصِّفة غير المفردة عن الموصوف؛ إذ الجملة بعده صفة له؛ وقد قيل في: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ﴾ [النساء: ٥٨]: إن المعنى نعم هو شيئاً يعظكم به. فـ «ما» نكرة تامّة تمييز، والجملة صفة، والفاعل مستتر؛ وقيل: «ما» معرفة موصولة فاعل، والجملة صلة، وقيل غير ذلك. وقال سيبويه في: ﴿هَٰذَا مَا لَدَىَّ عَتِيدٌ﴾ [ق: ٢٣]: المراد: شيء لدَي عتيد، أي: مُعَدّ أي لجهنّم بإغوائي إياه، أو حاضر؛ والتفسيرُ الأول رأي

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٧٠، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٠٧.

(٢) البيت من الخفيف، وهو لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ص ٥٠، وحماسة البحتري ص ٢٢٣، وخزانة الأدب ٦/ ١٠٨، ١١٣، والدرر ١/ ٧٧.

الزمخشري، وفيه أن «ما» حينئذٍ للشخص العاقل، وإن قدرت «ما» موصولة فـ «عتيد» بدل منها، أو خبر ثانٍ، أو خبر لمحذوف.

والتامة تقع في ثلاثة أبواب:

أحدها: **التعجُّب**، نحو: «ما أَحْسَنَ زَيْداً» المعنى: شيء حَسَّن زيداً، جزم بذلك جميع البصريين، إلا الأخفش فجوّزه، وجوّز أن تكون معرفةً موصولة والجملة بعدها صلة لا محلّ لها، وأن تكون نكرة موصوفة والجملة بعدها في موضع رفع نعتاً لها؛ وعليهما فخبر المبتدأ محذوف وجوباً، وتقديره: شيء عظيم ونحوه.

الثاني: **باب «نِعْم» و «بِئْسَ»**، نحو: «غَسَلْته غَسْلاً نِعِمَّا»، وَ «دَقَقْتُهُ دَقًّا نِعِمَّا»، أي: نعم شيئاً، فـ «ما»: نصبٌ على التمييز عند جماعة من المتأخّرين منهم الزمخشري، وظاهر كلام سيبويه أنها معرفة تامّة كأمر.

والثالث: قولهم إذا أرادوا المبالغة في الإخبار عن أحد بالإكثار من فعل كالكتابة: «إنَّ زَيْداً مِمَّا أَنْ يَكْتُبَ» أي: أنه من أمرِ كتابةٍ، أي: أنه مخلوق من أمر، وذلك الأمر هو الكتابة، فـ «ما» بمعنى شيء، و «أنْ» وصلتها في موضع خفض بدل منها، والمعنى بمنزلته في: ﴿خُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ مِنْ عَجَلٍ﴾ [الأنبياء: ٣٧] جعل لكثرة عجلته كأنه خُلق منها. وزعم السيرافي وابن خروف وتبعهما ابن مالك ونقله عن سيبويه أنها معرفة تامّة بمعنى الشيء أو الأمر، و «أن» وصلتها مبتدأ، والظرف خبره، والجملة خبر لـ «إنّ»، ولا يتحصّل للكلام معنى طائل على هذا التقدير.

الثالث: أن تكون **نكرة مضمّنة معنى الحرف**، وهي نوعان:

أحدها: **الاستفهاميّة**، ومعناها أي شيء، نحو: ﴿مَا هِيَ﴾ [البقرة: ٧٠]، ﴿مَا لَوْنُهَا﴾ [البقرة: ٦٩]، ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ﴾ [طه: ١٧]، ﴿قَالَ مُوسَىٰ مَا جِئْتُم بِهِ ٱلسِّحْرُ﴾ [يونس: ٨١]، وذلك على قراءة أبي عمرو ﴿ٱلسِّحْرَ﴾ بمد الألف. فـ «ما»: مبتدأ، والجملة بعدها خبر، و«آلسحر»: إما بدل من «ما»، ولهذا قُرن بالاستفهام، وكأنه قيل: آلسحر جئتم به، وإما بتقدير: أهو السحر، أو آلسحر هو؛ وأمّا من قرأ ﴿ٱلسِّحْرَ﴾ على الخبر فـ «ما» موصولة و«السحر» خبرها، ويقوّيه قراءة عبد الله ﴿مَا جِئْتُم بِهِ ٱلسِّحْرُ﴾.

ويجب حذف ألف «ما» الاستفهامية إذا جُرَّت وإبقاء الفتحة دليلاً عليها، نحو: «فِيمَ»، و«إلامَ»، و«عَلامَ»، و«بِمَ»، وقال [من الطويل]:

٣١٥ ـ فَتِلْكَ وُلاَةُ السُّوءِ قَدْ طَالَ مُكْثُهُمْ، فَحَتَّامَ حَتَّامَ الْعَنَاءُ الْمُطَوَّلُ(١)

وربما تبعت الفتحةُ الألف في الحذف، وهو مخصوص بالشعر، كقوله [من الرمل]:

٣١٦ ـ يَا أَبَا الأَسْوَدِ لِمْ خَلَّفْتَنِي لِهُمُومٍ طَارِقَاتٍ وَذِكَرْ(٢)

وعلّة حذف الألف الفرق بين الاستفهام والخبر؛ فلهذا حذفت في نحو: ﴿فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَىٰهَآ ﴿٤٣﴾﴾ [النازعات: ٤٣]، ﴿فَنَاظِرَةٌۢ بِمَ يَرْجِعُ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾ [النمل: ٣٥]، ﴿لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ [الصف: ٢]، وثبتت في ﴿لَمَسَّكُمْ فِى مَآ أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٤]، ﴿يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾ [البقرة: ٤]، ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾ [ص: ٧٥]، وكما لا تحذف الألف في الخبر لا تثبت في الاستفهام، وأما قراءة عِكرمة وعيسى ﴿عَمَّا يَتَسَاءَلُونَ﴾ [النبأ: ١] فنادر، وأما قول حسان [من الوافر]:

٣١٧ ـ عَلَى مَا قَامَ يَشْتُمُنِي لَئِيمٌ كَخِنْزِيرٍ تَمَرَّغَ فِي دَمَانِ(٣)

فضرورة، والدمان كالرماد وزناً ومعنى، ويُروى «في رماد» فلذلك رجحته على تفسير ابن الشجري له بالسرجين، ومثله قول الآخر [من البسيط]:

٣١٨ ـ إنَّا قَتَلْنَا بِقَتْلاَنَا سَرَاتَكُمُ، أَهْلَ اللِّوَاءِ، فَفِيمَا يَكْثُرُ الْقِيلُ(٤)

ولا يجوز حمل القراءة المُتواتِرة على ذلك لضعفه؛ فلهذا رَدّ الكسائي قولَ المفسِّرين في ﴿بِمَا غَفَرَ لِى رَبِّى﴾ [يس: ٢٧] إنها استفهامية، وإنما هي مصدريّة، والعجب من الزمخشري إذ جوّز كونها استفهاميّة مع ردّه على مَنْ قال في ﴿بِمَآ أَغْوَيْتَنِى﴾ [الحجر: ٣٩] إن المعنى: بأي شيء أغويتني، بأن إثبات الألف قليل شاذ، وأجاز هو وغيره أن تكونَ بمعنى: الذي، وهو بعيد؛ لأن الذي غفر له هو الذنوب، ويبعد إرادة الاطّلاع عليها، وإن غُفِرت. وقال جماعة منهم الإمام فخر الدين في: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٩] إنها للاستفهام التعجُّبي، أي: فبأيّ رحمةٍ، ويردُّه ثبوتُ الألف، وأن خَفْضَ «رحمة»

---

(١) البيت من الطويل، وهو للكميت في الدرر ٦/ ٤٦، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٠٩ وليس في ديوانه، وبلا نسبة في الدرر ٤/ ٧٣، وشرح الأشموني.

(٢) البيت من الرمل، وهو بلا نسبة في الإنصاف ١/ ٢١١، وخزانة الأدب ٦/ ١٠٠، والدرر ٦/ ٣١٠، وشرح المغني ٢/ ٧٠٩.

(٣) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في مجمل اللغة ٣/ ٢٦٨، ومقاييس اللغة ٣/ ٣٤٥.

(٤) البيت من البسيط، وهو لكعب بن مالك في ديوانه ص ٢٥٥، وخزانة الأدب ٦/ ١٠١ ـ ١٠٥ وتاج العروس مادة /لوي/.

حينئذٍ لا يتّجه، لأنها لا تكونُ بدلاً من «ما» إذ المبدل من اسم الاستفهام يجب اقترانُه بهمزة الاستفهام، نحو: «ما صَنَعْت أَخَيْراً أم شرًّا»، ولأن «ما» النكرة الواقعة في غير الاستفهام والشرط لا تَستغني عن الوصف، إلا في بابَي التعجُّبِ و«نعم» و«بئس»، وإلاّ في نحو قولهم: «إني ممَّا أن أفعلَ» على خلافٍ فيهن، وقد مَرَّ، ولا عطف بيان؛ لهذا، ولأن «ما» الاستفهامية لا توصَفُ، وما لا يوصَفُ كالضمير لا يعطف عليه عطف بيان، ولا مضافاً إليه؛ لأن أسماء الاستفهام وأسماء الشرط والموصولات لا يضاف منها غير أيِّ باتّفاق، و«كم» في الاستفهام عند الزجّاج في نحو: «بكم دِرْهَمٍ اشتريت»، والصحيحُ أن جرَّهُ بـ «مِنْ» محذوفة.

وإذا رُكِّبت «ما» الاستفهاميّة مع «ذا» لم تحذف ألفها، نحو: «لِمَاذا جِئتَ»، لأن ألفها قد صارت حَشواً.

* * *

وهذا فصلٌ عقَدْته في «لماذا»

اعلم أنها تأتي في العربيّة على أوجه:

أحدها: أن تكون **«ما» استفهاميّة و«ذا» إشارة**، نحو: «ما ذا التَّوَانِي؟» و«ما ذا الْوُقُوفُ»؟.

والثاني: أن تكون **«ما» استفهاميّة و«ذا» مَوصولة**، كقول لبيد [من الطويل]:

٣١٩ ـ ألاَ تَسألانِ الْمَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ أَنَحْبٌ فيُقْضَى أم ضَلالٌ وبَاطِلُ؟[1]

فـ «ما» مبتدأ، بدليل إبداله المرفوعَ منها، و«ذا»: موصول، بدليل افتقاره للجملة بعدهُ، وهو أرجح الوجهين في: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ﴾ [البقرة: ٢١٩] فيمن رفع «العفو»، أي: الذي ينفقونه العفو، إذ الأصل أن تُجاب الاسميّة بالاسميّة والفعليّة بالفعليّة.

الثالث: أن يكون **«ماذا» كلُّه استفهاماً على التَّركيب** كقولك: «لماذا جئت؟»، وقوله [من البسيط]:

(١) البيت من الطويل، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٢٥٤، والأزهية ص ٢٠، وخزانة الأدب ٢/ ٢٥٢، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ١٥٩، ورصف المباني ص ١٨٨.

٣٢٠ ـ يا خُزْرَ تَغْلِبَ ماذا بَالُ نِسْوتكم لاَ يَستحتَفِقْن إلَى الدَّيْرَيْنِ تَحْنَانَا؟[١]

وهو أرجح الوجهين في الآية في قراءة غير أبي عمرو ﴿قُلِ ٱلْعَفْوَۗ﴾ [البقرة: ٢١٩] بالنصب، أي: يُنْفِقون العفو.

الرابع: أن يكون «ماذا» **كلُّه اسمَ جنسٍ بمعنى شيء، أو موصولاً بمعنى «الذي»،** على خلاف في تخريج قول الشاعر [من الوافر]:

٣٢١ ـ دَعِي مَاذَا عَلِمْتِ سَأَتَّقِيهِ وَلكِنْ بِالْمُغَيَّبِ نَبِّئِينِي[٢]

فالجمهور على أن «ماذا» كله مفعول «دَعِي»، ثم اختلف فقال السيرافي وابن خروف: «ما» موصول بمعنى «الذي»، وقال الفارسي: نكرة بمعنى «شيء»، قال: لأن التركيب ثبت في الأجناس دون الموصولات.

وقال ابن عصفور: لا تكون «ماذا» مفعولاً لِـ «دعي»؛ لأن الاستفهام له الصدر؛ ولا لـ «علمتِ»، لأنه لم يُرِدْ أن يستفهم عن معلومها ما هو، ولا لمحذوف يفسره سأتقيه؛ لأن «علمتِ» حينئذٍ لا محلّ لها، بل «ما» اسم استفهام مبتدأ، و«ذا» موصول خبر، و«عَلِمْتِ» صلة، وعُلِّق «دعي» عن العمل بالاستفهام، انتهى.

ونقول: إذا قُدِّرت «ماذا» بمعنى «الذي» أو بمعنى «شيء» لم يمتنع كونُها مفعول «دعي»، وقوله: «لم يُرِدْ أن يستفهم عن معلومها» لازم له إذا جعل «ماذا» مبتدأ وخبراً؛ ودعواه تعليق «دعي» مردودة بأنها ليست من أفعال القلوب؛ فإن قال: إنما أردت أنه قدّر الوقف على «دعي» فاستأنف ما بعده رَدَّه قولُ الشاعر: «ولكن» فإنها لا بدَّ أن يخالفَ ما بعدَها ما قبلها، والمخالِف هنا «دعي»، فالمعنى: دَعي كذا، ولكن افعلي كذا، وعلى هذا فلا يصح استئناف ما بعد «دَعي»، لأنه لا يقال: مَنْ في الدار فإنَّني أُكْرمه ولكن أَخْبِرْني عن كذا.

الخامس: أن تكون **«ما» زائدة و«ذا» للإشارة،** كقوله [من الوافر]:

٣٢٢ ـ أَنَوْراً سَرْعَ مَاذَا، يَا فَرُوقُ، وَحَبْلُ الوَصْلِ مُنْتَكِثٌ حَذِيقُ[٣]

---

(١) البيت من البسيط، وهو لجرير في ديوانه ص ١٦٧، والجنى الداني ص ٢٤٠، والدرر ١/ ٢٧٠ وبلا نسبة في همع الهوامع ١/ ٨٤.

(٢) البيت من الوافر، وهو للمثقب العبدي في ديوانه ص ٢١٣، وخزانة الأدب ٧/ ٤٨٩، ولأبي حية النميري في ديوانه ص ١٧٧.

(٣) البيت من الوافر، وهو لمالك بن رغبة الباهلي في لسان العربي ٥/ ٢٤٤ مادة /نور/.

«أنوراً» بالنون أي: أَنِفاراً، سَرَع: أصلُه بضمّ الراء فخُفّف، يقال: سَرُعَ ذا خروجاً، أي: أسْرَعَ هذا في الخروج، قال الفارسي: يجوز كون «ذا» فاعل سَرْعَ، و«ما» زائدة، ويجوز كون «ماذا» كله اسماً كما في قوله [من الوافر]:

٣٢٣ ـ دَعِي مَاذَا عَلِمْتِ سَأَتَّقِيهِ [وَلَكِنْ بِالْمُغَيَّبِ نَبِّئِينِي](1)

السادس: أن تكون «ما» استفهاماً و«ذا» زائدة، أجازهُ جماعة منهم ابن مالك في نحو: «ماذا صنعت»، وعلى هذا التّقدير فينبغي وجوب حذف الألف في نحو: «لم ذَا جِئْتَ»، والتّحقيق أن الأسماءَ لا تزاد.

* * *

النوع الثاني: الشرطية، وهي نوعان: غير زمانيّة، نحو: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٧]، ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ﴾ [البقرة: ١٠٦]، وقد جوزت في ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣] على أن الأصل: وما يَكُن، ثم حذف فعل الشرط، كقوله [من الطويل]:

٣٢٤ ـ إِنِ الْعَقْلُ فِي أَمْوَالِنَا لا نَضِقْ بِهَا ذِرَاعاً، وإنْ صَبْراً فَنَصْبِرُ لِلصَّبْرِ(2)

أي: إن يكنِ العقل، وإن نحبس حبساً، والأرجح في الآية أنها موصولة، وأن الفاء داخلة على الخبر، لا شرطيّة والفاء داخلة على الجواب.

وزمانية، أثبت ذلك الفارسي وأبو البقاء وأبو شامة وابن برّي وابن مالك، وهو ظاهر في قوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ﴾ [التوبة: ٧]، أي: استقيموا لهم مدّة استقامتهم لكم، والمحتمل في ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُم بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾ [النساء: ٢٤].

إلا أن «ما» هذه مبتدأ لا ظرفية، والهاء من «به» راجعة إليها، ويجوز فيها الموصولية و«فآتوهنّ» الخبر، والعائد محذوف أي: لأجله، وقال [من الوافر]:

٣٢٥ ـ فَمَا تَكُ يَا ابْنَ عَبْدِ اللّهِ، فِينَا فَلاَ ظُلْماً نَخَافُ وَلاَ افْتِقَارَا(3)

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو لهدبة بن الخشرم في ديوانه ص ٩٨، وخزانة الأدب ٩/ ٣٣٧، وشرح شواهد المغني ١/ ٢٧٦، والكتاب ١/ ٢٥٩.

(٣) البيت من البحر الوافر، وهو بلا نسبة في شرح شواهد المغني ٢/ ٧١٥.

استدلَّ به ابن مالك على مجيئِها للزمان، وليس بقاطع؛ لاحتماله للمصدر؛ أي للمفعول المطلق، فالمعنى: أيَّ كَوْنٍ تكون فينا طويلاً أو قصيراً.

وأما أوجه الحرفية:

فأحدها: أن تكون **نافية**، فإن دخلَتْ على الجملة الاسمية أعملها الحجازيُّون والتهامِيُّون والنجديُّون عَمَلَ «ليس» بشروط معروفة، نحو: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]، ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾ [المجادلة: ٢]، وعن عاصم أنه رفع «أُمهاتهم» على التميميّة، وندر تركيبها مَعَ النكرة تشبيهاً لها بـ «لا» كقوله [من الطويل]:

٣٢٦ ـ وَمَا بأْسَ لَوْ رَدَّتْ عَلَيْنَا تَحِيَّةً قَلِيلٌ عَلَى مَنْ يَعْرِفُ الْحَقَّ عَابُهَا[1]

وإن دخلت على الفعليّة لم تعمل، نحو: ﴿وَمَا تُنفِقُونَ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٧٢]، فأما: ﴿وَمَا تُنفِقُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَلِأَنفُسِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧٢]، ﴿وَمَا تُنفِقُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧٢]، فـ «ما» فيهما شرطيّة، بدليل الفاء في الأولى والجزم في الثانية؛ وإذا نفت المضارع تخلّصَ عند الجمهور للحال. ورَدَّ عليهم ابن مالك بنحو: ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِيٓ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ﴾ [يونس: ١٥] وأجيب بأن شرط كونه للحال انتفاء قرينةٍ خلافِهِ.

والثاني: أن تكون **مصدرية**، وهي نوعان: زمانية، وغيرها.

فغيرُ الزمانية نحو: ﴿عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ﴾ [التوبة: ١٢٨]، ﴿وَدُّوا۟ مَا عَنِتُّمْ﴾ [آل عمران: ١١٨]، ﴿وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾ [التوبة: ٢٥، ١١٨]، ﴿فَذُوقُوا۟ بِمَا نَسِيتُمْ لِقَآءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَآ﴾ [السجدة: ١٤]، ﴿لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌۢ بِمَا نَسُوا۟ يَوْمَ ٱلْحِسَابِ﴾ [ص: ٢٦]، ﴿لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا﴾ [القصص: ٢٥] وليست هذه بمعنى «الذي»، لأن الذي سقاه لهم الغنم، وإنما الأجر على السَّقْي الذي هو فعله، لا على الغنم، فإن ذهبت تقدّر أجر السقي الذي سقيته لنا فذلك تكلُّف لا مُحْوِج إليه، ومنه ﴿بِمَا كَانُوا۟ يَكْذِبُونَ﴾ [البقرة: ١٠] و[التوبة: ٧٧]، ﴿ءَامِنُوا۟ كَمَآ ءَامَنَ ٱلنَّاسُ﴾ [البقرة: ١٣]، وكذا حيث اقترنت بكافِ التشبيه بين فعلينِ متماثلينِ.

وفي هذه الآيات رَدٌّ لقول السُّهيلي: أن الفعل بعد «ما» هذه لا يكون خاصاً، فتقول: «أعجبني ما تفعل» ولا يجوز «أعْجَبَني ما تخرج».

والزمانيّة، نحو: ﴿مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣١] أصله: مُدَّةَ دوامي حيًّا، فحُذِفَ الظرفُ

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في تاج العروس مادة / ما/.

وخلفَتْه «ما» وصلتها، كما جاء في المصدر الصريح، نحو: «جِئْتُكَ صَلاةَ العَصْرِ»، و«آتيكَ قُدُومَ الحاج»، ومنه ﴿إِنْ أُرِيدُ إِلَّا ٱلْإِصْلَٰحَ مَا ٱسْتَطَعْتُ﴾ [هود: ٨٨]، ﴿فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]، وقوله [من الطويل]:

٣٢٧ ـ أَجَارَتَنَا إِنَّ الخُطُوبَ تَنُوبُ وَإِنِّي مُقِيمٌ مَا أَقَامَ عَسِيبُ(١)

ولو كان معنى كونها زمانيّة أنها تدل على الزمان بذاتها لا بالنيابة لكانت اسماً ولم تكن مصدرية كما قال ابن السكيت وتبعه ابن الشجري في قوله [من البسيط]:

٣٢٨ ـ مِنَّا الَّذِي هُوَ ما إنْ طَرَّ شَارِبُهُ، وَالعَانِسُونَ، وَمِنَّا المُرْدُ والشِّيبُ(٢)

معناه: حين طرَّ، قلت: وزيدت «أَنْ» بعدها لشبهها في اللفظ بـ «ما» النافية، كقوله [من الطويل]:

٣٢٩ ـ وَرَجِّ الفَتى لِلْخَيْرِ ما إن رأيْتَهُ عَلَى السِّنِّ خَيْراً لا يَزالُ يَزِيدُ(٣)

وبعدُ فالأولىٰ في البيت تقديرُ «ما» نافية، لأن زيادة «إنْ» حينئذٍ قياسية، ولأن فيه سلامَةً من الإخبار بالزمان عن الجثّة، ومن إثبات معنى واستعمال لِـ «ما» لم يثبتا له ـ وهما كونها للزمان مجرّدة، وكونها مضافة ـ وكأن الذي صَرَفهما عن هذا الوجه مع ظهوره أن ذكر «المُرْدِ» بعد ذلك لا يحسن؛ إذ الذي لم ينبت شاربه أمرَدُ، والبيت عندي فاسد التقسيم بغير هذا، ألا ترى أن العانسين ـ وهم الذين لم يتزوّجوا ـ لا يناسبون بقية الأقسام، وإنما العرب مَحمِيُّون من الخطأ في الألفاظ دون المعاني. ـ وفي البيت ـ مع هذا العَيْب ـ شذوذان: إطلاقُ العانِس على المذكر، وإنما الأشهر استعمالُه في المؤنث، وجَمْعُ الصِّفة بالواو والنون مع كونها غير قابلة للتاء ولا دالة على المفاضلة.

وإنما عدلْتُ عن قولهم: «ظرفيّة» إلى قولي «زمانيّة» ليشمل نحو: ﴿كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوْا۟ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢٠]، فإن الزمان المقدَّر هنا مخفوض، أي: كل وقت إضاءة، والمخفوض لا يُسمّى ظرفاً.

---

(١) البيت من الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ص ٣٥٧، وخزانة الأدب ٨/٥٥١، وشرح شواهد المغني ص ٧١٥، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٣٣٨.

(٢) البيت من البسيط، وهو لأبي قيس بن رفاعة في إصلاح المنطق ص ٣٤١، ولسان العرب ٦/١٤٩ مادة /عنس/، ولأبي قيس بن رفاعة، أو قيس بن الأسلت في الدرر ١/١٣١.

(٣) البيت من الطويل، وهو للمعلوط القريعي في شرح التصريح ١/١٨٩، وشرح شواهد المغني ص ٨٥ ـ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/١٨٧.

ولا تشارك «ما» في النيابة عن الزمان «أنْ» خلافاً لابن جنّي، وحَمَل عليه قوله [من الطويل]:

٣٣٠ ـ وَتَاللَّهِ مَا إنْ شَهْلَةٌ أُمُّ وَاجِدٍ ... بِأَوْجَدَ مِنّي أَنْ يُهَانَ صَغِيرُهَا[1]

وتبعه الزمخشري، وحمل عليه قوله تعالى: ﴿أَنْ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ﴾ [البقرة: ٢٥٨]، ﴿إِلَّآ أَن يَصَّدَّقُوا۟﴾ [النساء: ٩٢]، ﴿أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّىَ ٱللَّهُ﴾ [غافر: ٢٨]، ومعنى التعليل في البيت والآيات مُمكن، وهو متّفق عليه؛ فلا مَعْدِلَ عنه.

وزعم ابن خَروف أن «ما» المصدريّة حرفٌ باتّفاق، ورَدَّ على مَنْ نقل فيها خلافاً، والصّواب مع ناقل الخلاف، فقد صرّح الأخفش وأبو بكر باسميَّتِها، ويُرَجّحه أن فيه تخلُّصاً من دعوى اشتراكٍ لا داعيَ إليه؛ فإن «ما» الموصولة الاسمية ثابتة باتّفاق، وهي موضوعة لما لا يعقِل، والأحداث من جملة ما لا يعقل، فإذا قيل: «أعجبني ما قمت» قلنا: التقدير: أعجبني الذي قمته؛ وهو يعطي معنى قولهم: أعجبني قيامُكَ؛ ويردُّ ذلك أن نحو: «جلست ما جلس زيدٌ» تريد به المكان ممتنع مع أنه مما لا يعقل، وأنه يستلزم أن يسمع كثيراً «أعجبني ما قمته» لأنه عندهما الأصلُ، وذلك غير مسموع، قيل: ولا ممكن، لأن «قام» غير متعدٍّ؛ وهذا خطأ بيِّن، لأن الهاء المقدَّرة مفعول مطلق لا مفعول به. وقال ابن الشجري: أفسد النحويّون تقدير الأخفش بقوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌۢ بِمَا كَانُوا۟ يَكْذِبُونَ﴾ [البقرة: ١٠] فقالوا: إن كانَ الضميرُ المحذوف للنبيّ عليه السلام، أو للقرآن، صحَّ المعنى وخَلَتِ الصلة عن عائِد، أو للتّكذيب فسد المعنى، لأنهم إذا كذبوا التكذيب بالقرآن أو النبي كانوا مؤمنين، ا هـ.

وهذا سهوٌ منه ومنهم؛ لأن كذبوا ليس واقعاً على التكذيب، بل مؤكِّدٌ به، لأنه مفعولٌ مطلق، ولا مفعول به، والمفعول به محذوفٌ أيضاً، أي: بما كانوا يُكذّبون النبي أو القرآن تكذيباً ونظيره: ﴿وَكَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا كِذَّابًا﴾ [النبأ: ٢٨].

ولأبي البقاء في هذه الآية أوْهامٌ متعدِّدة؛ فإنه قال: «ما» مصدرية صلتها «يكذّبون»، و«يكذّبون» خبر «كان»، ولا عائد على «ما»؛ ولو قيل باسميّتها، فتضمّنت مقالته الفصل بين «ما» الحرفية وصلتها بـ «كان»، وكون يكذّبون في موضع نصب لأنه قدره خبر كان، وكونه لا موضع له لأنه قدره صلة «ما»، واستغناء الموصول الاسميّ عن عائد.

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح شواهد المغني ٢/٧١٦.

وللزمخشري غلطة عكس هذه الأخيرة، فإنه جَوَّز مصدريّة «ما» في ﴿وَٱتَّبَعَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مَآ أُتْرِفُوا۟ فِيهِ﴾ [هود: ١١٦] مع أنَّه قد عادَ عليها الضمير.

ونَدَر وَصْلُها بالفعلِ الجامد في قوله [من الطويل]:

٣٣١ ـ أَلَيْسَ أَمِيري في الأُمُورِ بِأَنْتُمَا بِمَا لَسْتُمَا أَهْلَ الْخِيَانَةِ والْغَدْرِ(١)

وبهذا البيت رجّح القول بحرفيّتها، إذ لا يتأتّى هنا تقدير الضمير.

الوجه الثالث: أن تكونَ زائدة، وهي نوعانِ: كافَّة، وغيرُ كافّة.

والكافَّة ثلاثةُ أنواعٍ:

أحدها: الكافَّة عن عمل الرفع، ولا تَتَّصِل إلاَّ بثلاثةِ أفعالٍ: «قَلَّ»، و «كَثُرَ»، و «طَال»، وعلّة ذلك شِبْههنّ بـ «ربَّ». ولا يدخُلْنَ حينئذٍ إلا على جملةٍ فعليّةٍ صُرِّح بفعلِهَا، كقوله [من الخفيف]:

٣٣٢ ـ قَلَّمَا يَبْرَحُ اللَّبِيبُ إلى مَا يُورِثُ الْمَجْدَ دَاعِياً أو مُجِيبا(٢)

فأما قول الْمَرّار [من الطويل]:

٣٣٣ ـ صَدَدْتِ فأطْوَلْتِ الصُّدُودَ، وقلَّما وِصَالٌ عَلَى طُولِ الصُّدودِ يَدُومُ(٣)

فقال سيبويه: ضرورة، فقيل وجه الضرورة أن حقَّها أن يليَها الفعلُ صريحاً والشّاعر أولاها فعلاً مقدَّراً، وأن «وصال» مرتفع بـ «يدوم» محذوفاً مُفسَّراً بالمذكور؛ وقيل: وجهها أنه قَدَّم الفاعل، وردّه ابن السيد بأن البصريّين لا يُجيزون تقديمَ الفاعل في شعر ولا نثر؛ وقيل: وجهها أنه أناب الجملة الاسمية عن الفعلية، كقوله [من الطويل]:

٣٣٤ ـ [وَنُبِّئْتُ لَيْلَىٰ أرسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ إليّ] فَهَلاَّ نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا(٤)

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الجنى الداني ص ٣٣٢ وشرح شواهدالمغني ٧١٧.

(٢) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في تذكرة النحاة ٣٠٤ وشرح التصريح ١/ ١٨٥، وشرح شواهد المغني ص ٣٠٦.

(٣) البيت من الطويل، وهو للمرار الفقعسي في ديوانه ص ٤٨٠، وخزانة الأدب ١٠/ ٢٢٦ والدرر ٥/ ١٩٠، وشرح المغني ٢/ ٧١٧.

(٤) البيت من الطويل، وهو للمجنون في ديوانه ص ١٥٤، ولإبراهيم الصولي في ديوانه ص ١٨٥ ولابن الدمينة في ملحق ديوانه ص ٢٠٦.

وزعم المبرّد أن «ما» زائدة، و «وصال»: فاعل لا مُبتدأ؛ وزعم بعضهم أن «ما» مع هذه الأفعال مصدريّة لا كافّة.

والثاني: **الكافَّةُ عن عمل النصب والرفع وهي المتَّصِلة بـ «إنّ» وأخواتها**، نحو: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [النساء: ١٧١]، ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ﴾ [الأنفال: ٦]، ونُسمّي المتلوَّة بفعل مُهَيِّئَةً؛ وزعم ابن دُرُسْتُويه وبعضُ الكوفيّين أن «ما» مع هذه الحروف اسمٌ مبهمٌ بمنزلة ضمير الشأن في التَّفخيم والإبهام، وفي أن الجملة بعده مفسِّرة له، ومخبَرٌ بها عنه، ويردُّه أنها لا تصلُح للابتداء بها، ولا لدخولِ ناسخ غير «إنَّ» وأخواتها؛ وردَّه ابن الخبّاز في شرح الإيضاح بامتناع «إنما أَيْنَ زَيْدٌ» مع صحّة تفسير ضمير الشأن بجملة الاستفهام، وهذا سَهْو منه؛ إذ لا يفسَّر ضمير الشأن بالجمل غير الخبريّة اللهمَّ إلا مع «أن» الْمُخَفَّفة من الثَّقيلة فإنه قد يُفسَّر بالدعاء، نحو: «أما أن جَزَاك اللَّهُ خَيْراً»، وقراءة بعض السبعة ﴿وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنْ غَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهَآ﴾ [النور: ٩]، على أنّا لا نسلم أن اسم «أن» المخفَّفة يتعيّن كونه ضمير شأن؛ إذ يجوز هنا أن يقدَّر ضمير المخاطب في الأول والغائبة في الثاني؛ وقد قال سيبويه في قوله تعالى: ﴿أَن يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ۝١٠٤ قَدْ صَدَّقْتَ ٱلرُّءْيَآ﴾ [الصافات: ١٠٤ ـ ١٠٥] إن التقدير: أنك قد صدقت؛ وأما ﴿إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَءَاتٍ﴾ [الأنعام: ١٣٤]، ﴿وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِ ٱلْبَٰطِلُ﴾ [لقمان: ٣٠]، ﴿إِنَّمَا عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [النحل: ٩٥]، ﴿أَيَحْسَبُونَ أَنَّ مَا نُمِدُّهُم بِهِ مِن مَّالٍ وَبَنِينَ نُسَارِعُ لَهُمْ فِي الْخَيْرَاتِ﴾ [المؤمنون: ٥٥]، ﴿وَٱعْلَمُوٓا أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَىْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ﴾ [الأنفال: ٤١] فـ «ما» في ذلك كله اسم باتّفاق، والحرف عامِل، وأما ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ﴾ [البقرة: ١٧٣]، فمَن نَصَبَ «الميتة» فـ «ما»: كافّة؛ ومَنْ رفعها ـ وهو أبو رجاء العطاردي ـ فـ «ما»: اسم موصول، والعائد محذوف؛ وكذلك ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَٰحِرٍ﴾ [طه: ٦٩] فمَنْ رفعَ «كيد» فـ «إنّ» عاملة و «ما» موصولة والعائد محذوف، لكنه محتمل للاسميّ والحرفيّ، أي: إن الذي صنعوه، أو إن صنعهم؛ ومَنْ نصبَ ـ وهو ابن مسعود والربيع بن خُثَيْم ـ فـ «ما» كافّة؛ وجزمَ النحويُّون بأن «ما» كافّة في ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا﴾ [فاطر: ٢٨]، ولا يمتنع أن تكون بمعنى الذي، والعلماء خبَر، والعائد مستتر في «يخشى».

وأطلقت «ما» على جماعة العقلاء، كما في قوله تعالى: ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ﴾ [النساء: ٣]، ﴿فَٱنكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ [النساء: ٣] وأما قول النابغة [من البسيط]:

٣٣٥ ـ قالَتْ ألاَ لَيْتَمَا هٰذَا الْحَمَامَ لنا [إلى حَمَامَتِنَا أوْ نِصْفَهُ فَقَدِ](١)

فمن نصبَ «الحمام»، وهو الأرجح عند النحويين في نحو: «ليتما زيداً قائم» فـ «ما»: زائدة غير كافَّةٍ، و «هذا»: اسمها، و «لنا»: الخبر، قال سيبويه: وقد كان رُؤْبة بنُ العجّاج ينشده رفعاً، ا هـ. فعلى هذا يحتملُ أن تكونَ «ما» كافة، و «هذا» مبتدأ؛ ويحتمل أن تكون موصولة و «هذا» خبر لمحذوف، أي: ليت الذي هو هٰذا الحمام لنا؛ وهو ضعيف، لحذف الضميرِ المرفوع في صلة غير «أيّ» مع عدم الطول، وسَهُلَ ذلك لتضمنه إبقاء الإعمال.

وزعم جماعةٌ من الأصوليّين والبيانيين أن «ما» الكافَّة التي مع «إنَّ» نافية، وأن ذلك سبب إفَادتها للحَصْر، قالوا: لأن «إنَّ» للإثبات، و «ما» للنفي، فلا يجوز أن يتوجَّها معاً إلى شيءٍ واحد، لأنه تناقض؛ ولا أن يُحْكم بتوجه النفي للمذكور بعدها، لأنه خلاف الواقع باتّفاق، فتعيَّن صَرْفُه لغير المذكور وصَرْفُ الإثبات للمذكور، فجاء الحصر.

وهذا البحث مبنيٌّ على مقدَّمتيْن باطلتين بإجماع النحويين، إذ ليست «إنَّ» للإثبات، وإنما هي لتوكيد الكلام إثباتاً كان مثل «إنَّ زيداً قائم»، أو نفياً مثل «إنَّ زيداً ليس بقائم»، ومنه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ ٱلنَّاسَ شَيْـًٔا﴾ [يونس: ٤٤]؛ وليست «ما» للنفي، بل هي بمنزلتها في أخواتها «ليتما» و «لعلّما» و «لكنّما» و «كأنّما»، وبعضهم ينسب القول بأنها نافية للفارسيّ في كتاب الشيرازيّات، ولم يقل ذلك الفارسيّ لا في الشيرازيّات ولا في غيرها، ولا قاله نحوي غيره، وإنما قال الفارسيّ في الشيرازيّات: إن العرب عاملُوا «إنما» معاملةَ النفي و «إلا» في فصل الضمير كقول الفرزدق [من الطويل]:

٣٣٦ ـ [أَنَا الذَّائد الْحَامِي الذِّمَارِ]، وإنَّمَا يُدَافِعُ عَنْ أحْسَابِهِمْ أَنَا أوْ مِثْلي(٢)

فهذا كقول الآخر [من السريع]:

٣٣٧ ـ قَدْ عَلِمَتْ سَلْمىٰ وَجَارَاتُهَا مَا قَطَّرَ الفَارسَ إلاَّ أَنَا(٣)

---

(١) البيت من البسيط، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٢٤ والأزهية ص ٨٩ ـ ١١٤ والأغاني ١١/ ٣١، والإنصاف ٢/ ٤٧٩.

(٢) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٢/ ١٥٣، وتذكرة النحاة ص ٨٥، وخزانة الأدب ٤/ ٤٦٥، والدرر ١/ ١٩٦، ولأمية بن أبي الصلت في ديوانه ص ٤٨، وبلا نسبة من الأشباه والنظائر ٢/ ١١١ ـ ١١٤.

(٣) البيت من السريع، وهو لعمرو بن معد يكرب في ديوانه ص ١٦٧، والأغاني ١٥/ ١٦٩ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٤١١.

وقول أبي حيان: لا يجوزُ فصلُ الضميرِ المحصور بـ «إنما» وإن الفصل في البيت الأول ضرورة واستدلالَهُ بقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَعِظُكُم بِوَٰحِدَةٍ﴾ [سبأ: ٤٦]، ﴿إِنَّمَآ أَشْكُوا۟ بَثِّى وَحُزْنِىٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [يوسف: ٨٦]، ﴿وَإِنَّمَا تُوَفَّوْنَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [آل عمران: ١٨٥]، وَهمٌ، لأن الحصر فيهنّ في جانبِ الظَّرف لا الفاعِل، ألا تَرى أنَّ المعنى: ما أعظكم إلا بواحدة، وكذا الباقي.

والثالث: **الكافة عن عملِ الجرّ**، وتتّصِلُ بأحرفٍ وظروفٍ.

فالأحرف أحدها «رُبَّ»، وأكثر ما تدخل حينئذٍ على الماضي، كقوله [من المديد]:

٣٣٨ ـ رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عَلَمٍ تَرْفَعَنْ ثَوْبِي شَمَالاتُ[1]

لأنَّ التَّكثيرَ والتَّقليل إنما يكونان فيما عُرِفَ حَدُّه، والمستقبل مجهول، ومن ثمَّ قال الرمّاني في ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [الحجر: ٢] إنما جاز لأن المستقبل معلوم عند الله تعالى كالماضي، وقيل: هو على حكاية حالٍ ماضية مجازاً مثل ﴿وَنُفِخَ فِى ٱلصُّورِ﴾ [الكهف: ٩٩، ويس: ٥١]، وقيل: التَّقدير: ربما كان يودُّ، وتكون «كان» هذه شأنية، وليس حذف «كان» بدون «إنْ» و «لو» الشرطيّتين سَهْلاً، ثم الخبر حينئذٍ ـ وهو «يَوَدُّ» ـ مخرَّجٌ على حكايةِ الحالِ الماضيةِ فلا حاجة إلى تقدير «كان».

ولا يمتنع دخولها على الجملة الاسمية، خلافاً للفارسيّ، ولهذا قال في قول أبي دؤاد [من الخفيف]:

٣٣٩ ـ رُبَّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ [وَعَنَاجِيجُ بَيْنَهُنَّ الْمِهَارُ][2]

«ما»: نكرة موصوفة بجملة حُذِف مبتدؤها، أي: رُبَّ شيء هو الجامِل. الثاني: الكاف، نحو: «كُنْ كما أنتَ»، وقوله [من الطويل]:

٣٤٠ ـ [أَخٌ مَاجِدٌ لَمْ يَخْزِنِي يَوْمَ مَشْهَدٍ] كَمَا سَيْفُ عَمْرٍو لم تَخُنْهُ مَضَارِبُهْ[3]

قيل: ومنه: ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ﴾ [الأعراف: ١٣٨]، وقيل: «ما» موصولة،

---

(١) البيت من المديد، وهو لجذيمة الأبرش في الأزهية ص ٩٤ ـ ٢٦٥، والأغاني ١٥/٢٥٧، وخزانة الأدب ١١/٤٠٤، والدرر ٤/٣٠، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢١٩.

(٢) البيت من الخفيف، وهو لأبي دواد الإيادي في ديوانه ص ٣١٦، والأزهية ص ٩٤، وخزانة الأدب ٩/٥٨٦، والدرر ٤/١٢٤.

(٣) البيت من الطويل، وهو لنهشل بن حري في الدرر ٤/٢٠٩، وشرح التصريح ٢/٢٢، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/٦٨.

والتقدير: كالذي هو آلهة لهم، وقيل: لا تُكَفُّ الكاف بـ «ما»، وإنّ «ما» في ذلك مصدريّة موصولة بالجملة الاسمية.

الثالث: الباء، كقوله [من الخفيف]:

٣٤١ ـ فَلَئِنْ صِرْتَ لاَ تُحِيرُ جَوَاباً لَبِمَا قَدْ تُرَى وَأَنْتَ خَطِيبُ(١)

ذكره ابن مالك، وأن «ما» الكافة أحدثَتْ مع الباء معنى التقليل، كما أحدثت مع الكاف معنى التّعليل في نحو: ﴿وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨]، والظاهر أن الباء والكاف للتعليل، وأن «ما» معها مصدريّة، وقد سَلَّم أن كلاًّ من الكاف والباء يأتي للتعليل مع عدم «ما»، كقوله تعالى: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٦٠]، ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [القصص: ٨٢] وأن التقدير: أعجب لعدم فلاح الكافرين؛ ثم المناسب في البيت معنى التّكثير لا التقليل.

الرابع: «مِنْ»، كقول أبي حَيَّةَ [من الطويل]:

٣٤٢ ـ وَإِنَّا لَمِمَّا نَضْرِبُ الْكَبْشَ ضَرْبَةً [عَلَى رَأْسِهِ تُلْقِي اللِّسَانَ مِنَ الْفَمِ](٢)

قاله ابن الشجري، والظاهر أن «ما» مصدريّة، وأن المعنى مثله في ﴿خُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ مِنْ عَجَلٍ﴾ [الأنبياء: ٣٧]، وقوله [من الطويل]:

٣٤٣ ـ [أَلاَ أَصْبَحَتْ أَسْمَاءُ جَاذِمَةَ الْحَبْلِ] وَضَنَّتْ عَلَينا، وَالضَّنِينُ مِنَ الْبُخْلِ(٣)

فَجَعْلُ الإنسان والبخيل مخلوقَيْنِ من العجل والبخل مبالغة.

وأما الظروف فأحدها «بعد»، كقوله [من الكامل]:

٣٤٤ ـ أَعَلاَقَةً أُمَّ الْوُلَيِّدِ بَعْدَ مَا أَفْنَانُ رَأْسِكَ كَالثَّغَامِ الْمُخْلِسِ(٤)

المُخْلِس ـ بكسر اللام ـ المختلط رَطْبُه بيابسه.

---

(١) البيت من الخفيف، وهو لصالح بن عبد القدوس في خزانة الأدب ١٠/ ٢٢١، والدرر ٤/٢٠٣، ولميطع بن إياس في أمالي القالي ١/ ٢٧١.

(٢) البيت من الطويل، وهو لأبي حيّة النميري في ديوانه ص ١٧٤، والأزهية ص ٩١، وخزانة الأدب ١٠/ ٢١٥ ـ ٢١٦، والدرر ٤/ ١٨١، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ٢٦٠.

(٣) البيت من الطويل، وهو للبعيث (خدش بن بشر) في لسان العرب ١٢/ ٨٧ مادة / جذم/، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٣٨٥، والخصائص ٢/ ٢٠٢.

(٤) البيت من الكامل، وهو للمرار الأسدي في ديوانه ص ٤٦١، والأزهية ص ٨٩، وأصلاح المنطق ص ٤٥، وخزانة الأدب ١١/ ٢٣٢ ـ ٢٣٤، وبلا نسبة في الأضداد ص ٩٧، ورصف المباني ص ٣١٤.

وقيل: «ما» مصدريّة، وهو الظاهر؛ لأن فيه إبقاء «بعد» على أصلها من الإضافة، ولأنها لو لم تكن مضافة لنُوِّنَتْ.

والثاني «بين»، كقوله [من الخفيف]:

٣٤٥ - بَيْنَمَا نَحْنُ بالأَرَاك مَعاً إذْ أَتَى رَاكِبٌ عَلَى جَمَلِهْ[1]

وقيل: «ما» زائدة، و «بَيْن» مضافة إلى الجملة، وقيل: زائدة، و «بين» مضافة إلى زمن محذوف مضاف إلى الجملة، أي: بَيْنَ أوقاتِ نحن بالأراك، والأقوال الثلاثة تجري في «بين» مع الألف في نحو قوله [من الطويل]:

٣٤٦ - فَبَيْنَا نَسُوسُ النّاسَ وَالأَمْرُ أمْرُنَا، إذَا نَحْنُ فِيهِمْ سُوقَةٌ لَيْسَ نُنْصَفُ[2]

والثالث والرابع «حيثُ»، و «إذ» ويُضمَّنان حينئذٍ معنى «إن» الشرطيّة فيجزمان فعلين.

وغير الكافة نوعان: عِوَض، وغير عِوَض.

فالعِوَض في موضعين:

أحدهما: في نحو قولهم: «أمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقاً انطَلَقْتُ» والأصل: انطلقتُ لأن كنتَ منطلقاً، فقُدِّم المفعول له للاختصاص، وحذف الجار وكان للاختصار، وجيء بـ «ما» للتعويض، وأُدغمت النون للتّقارب، والعملُ عند الفارسي وابن جنّي لِـ «ما»، لا لِـ «كان».

والثاني: في نحو قولهم: «افْعَلْ هٰذَا إمَّا لاَ» وأصله: إن كُنتَ لا تفعل غيره.

وغير العِوَض تقع بعد الرَّفع، كقولك: «شَتَّانَ مَا زَيْدٌ وعَمْرٌو»، وقول مُهَلْهِل [من المنسرح]:

٣٤٧ - لَوْ بأبَانَيْنِ جَاءَ يَخْطُبُهَا زُمِّلَ مَا أَنْفُ خَاطِبٍ بِدَمِ[3]

وقد مضى البحث في قوله [من الوافر]:

(١) البيت من البحر الخفيف، وهو لجميل بثينة في الأغاني٨/ ٩٩.

(٢) البيت من الطويل، وهو لحرقة بنت النعمان في الجنى الداني ص ٣٧٦، وخزانة الأدب ٧/ ٥٩ والدرر ٣/ ١١٩.

(٣) البيت من المنسرح، وهو للمهلهل في شعراء النصرانية ص ١٧٩، والأغاني ٥/ ٤٣، والدرر ٦/ ٢٥٤، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٢٤، بلا نسبة في جمهرة اللغة ص ١٠٢٨.

٣٤٨ ـ أَنْـوراً سَـرْعَ مـاذا يَـا فَـرُوقُ [وَحَبْلُ الْوَصْلِ مُنْتَكِثٌ حَذِيقُ](١)

وأن التقدير: أنِفاراً سَرعَ هذا، وبعد الناصب الرافع، نحو: «ليتما زيداً قائم»، وبعد الجازم نحو: ﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ نَزْغٌ﴾ [الأعراف: ٢٠٠]، ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ﴾ [الإسراء: ١١٠]، ﴿أَيْنَ مَا تَكُونُواْ﴾ [البقرة: ١٤٨]، وقول الأعشى [من الطويل]:

٣٤٩ ـ مَتَى مَا تُنَاخِي عِنْدَ بَابِ ٱبْنِ هَاشِمٍ تُرَاحِي وَتلقَيْ مِنْ فَوَاضِلِهِ نَدَى(٢)

وبعد الخافض حرفاً كان، نحو: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ [المؤمنون: ٤٠]، ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٰٔتِهِمْ﴾ [نوح: ٢٥]، وقوله [من الخفيف]:

٣٥٠ ـ رُبـمـا ضَرْبَةٍ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ بَيـنَ بُصْرَى وَطَعْنَةٍ نَجْلاَءِ(٣)

وقوله [من الطويل]:

٣٥١ ـ وَنَنْصُرُ مَوْلاَنَا، وَنَعْلَمُ أنهُ، كَما النَّاسِ، مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجارِمُ(٤)

أو اسماً، كقوله تعالى: ﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ﴾ [القصص: ٢٨]، وقول الشاعر [من الكامل]:

٣٥٢ ـ نَامَ الْخَلِيُّ، وَمَا أُحِسُّ رُقَادِي وَالْهَمّ مُحْتَضَرٌ لَدَيَّ وِسَادِي

٣٥٣ ـ مِنْ غَيْرِ مَا سَقَمٍ، وَلكنْ شَفَّنِي هَمٌّ أرَاهُ قَدْ أَصَابَ فُؤَادِي(٥)

وقوله [من الطويل]:

٣٥٤ ـ [أَلاَ رُبَّ يَوْمٍ صَالِحٍ لَكَ مِنهُما] وَلاَ سِيَّمَا يَوْمٍ بِدَارَةِ جُلْجُلِ(٦)

أي: ولا مثل يوم، وقوله: «بدارة» صفة لِـ «يوم»، وخبر «لا» محذوف. ومن رفع «يوم» فالتقدير: ولا مثل الذي هو يوم، ثم إن المشهور أن «ما» مخفوضة، وخبر «لا»

---

(١) البيت من الوافر، وهو لمالك بن زغبة الباهلي في لسان العرب مادة /نور/.

(٢) البيت من الطويل، وهو للأعشى في ديوانه ص ١٨٥، وشرح شواهد المغني ص ٥٧٧ ـ ٧٣٥.

(٣) البيت من الخفيف، وهو لعدي بن الرعلاء في الأزهية ص ٨٢ ـ ٩٤، والاشتقاق ص ٤٨٦، وخزانة الأدب ٩/ ٥٨٣، والدرر ٤/ ٢٠٥، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٤٩٢، وأوضح المسالك ٣/ ٦٥.

(٤) البيت من البحر الطويل، وهي لعمرو بن براقة، انظر: شرح ابن عقيل ٣/ ٣٥، واتفاق المباني واقتران المعاني ص ٢٣٧.

(٥) البيتان من الكامل، وهما للأسود بن يعفر في ديوانه ص ٢٥، وخزانة الأدب ١/ ٤٠٦، وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٥٣ ـ ٧٢٦.

(٦) البيت من الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ص ١٠، والجنى الداني ص ٣٣٤، وخزانة الأدب ٣/ ٤٤٤، والدرر ٣/ ١٨٣، وبلا نسبة في رصف المباني ص ١٩٣، وشرح الأشموني.

محذوف، وقال الأخفش: «ما» معرفة، وجوابه أنه قد يُقَدر «ما» نكرة موصوفة، أو يكون قد رجع إلى قول سيبويه في «لا رَجُلَ قائم» إن ارتفاع الخبر بما كان مرتفعاً به، لا بـ «لا» النافية؛ وفي الهيتيات للفارسي «إذا قيل: «قاموا لا سيما زيد»، فـ «لا» مُهْمل، و «سي» حال، أي: قاموا غير مماثلين لزيد في القيام»، ويردُّه صحّة دخول الواو، وهي لا تدخل على الحال المفردة، وعدم تكرار «لا»، وذلك واجب مع الحال المفردة، وأما مَنْ نصبه فهو تمييز ثم قيل: «ما» نكرة تامة مخفوضة بالإضافة، فكأنه قيل: ولا مثل شيء، ثم جيء بالتمييز، وقال الفارسي: «ما» حرف كافٌ لِـ «سيّ» عن الإضافة، فأشبهت الإضافة في «عَلى التَّمْرَةِ مثلُها زيداً»؛ وإذا قلت: «لا سيّما زيد»، جاز جَرُّ «زيد» ورفعه، وامتنع نصبه.

وزيدت قبل الخافض كما في قول بعضهم: «مَا خَلاَ زَيْدٍ، وَمَا عَدَا عمْرٍو» بالخفض، وهو نادر.

وتُزاد بعدَ أداة الشرط، جازمَةً كانت، نحو: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكّكُمُ الْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨]، ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ﴾ [الأنفال: ٥٨]، أو غير جازمة، نحو: ﴿حَتَّى إذا ما جَاؤُوها شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهم﴾ [فصلت: ٢٠]، وبين المتبوعِ وتابِعه في نحو: ﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾ [البقرة: ٢٦]. قال الزجّاج: «ما» حَرْف زائد للتوكيد عند جميع البصريين، ا هـ، ويؤيّده سقوطُها في قراءة ابن مسعود و «بعوضة» بدل؛ وقيل: «ما» اسم نكرة صفة لِـ «مثلاً» أو بدل منه، و «بعوضة» عطف بيان على «ما». وقرأ رُؤْبة برفعِ «بعوضة»، والأكثرون على أن «ما» موصولة، أي: الذي هو بعوضة، وذلك عند البَصْريّين والكوفيّين على حذف العائد مع عدم طول الصلة، وهو شاذٌ عندَ البَصْرِيّين قياسٌ عند الكوفيّين. واختار الزمخشري كون «ما» استفهامية مبتدأ، و «بعوضة» خبرها، والمعنى: أي شيء البعوضة فما فوقها في الحقارة.

وزادها الأعشى مرّتَيْن في قوله [من البسيط]:

٣٥٥ ـ إمَّا تَرَيْنا حُفاةً لاَ نِعَالَ لنَا، إنَّا كَذَلِكَ ما نَحْفَى وَنَنْتَعِلُ[1]

وأمية بن أبي الصلت ثلاثَ مرات في قوله [من الخفيف]:

(١) البيت من البسيط، وهو للأعمش في ديوانه ص ١٠٩، والأزهية ص ٨٠ ـ ١٤٣، وخزانة الأدب ١١/ ٣٥١، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٢٦.

٣٥٦ ـ سَلَعٌ ما، ومِثْلُه عَشَرٌ ما عائلٌ ما، وعالت البَيْقُورَا[(١)]

وهذا البيت قال عيسى بن عمر: لا أدري ما معناه، ولا رأيتُ أحداً يعرفه، وقال غيره: كانوا إذا أرادوا الاستسقاء في سَنَةِ الْجَدْب عقَدُوا في أذناب البقر وبين عراقيبها السَّلَع بفتحتين والعُشَر بضمة ففتحة، وهما ضربان من الشجر، ثم أوقدوا فيها النار وصَعِدُوا بها الجبالَ، ورفعوا أصواتهم بالدعاء قال [من البسيط]:

٣٥٧ ـ أجَاعِلٌ أنتَ بَيْقُوراً مُسَلَّعَةً ذَرِيعَةً لَكَ بَيْنَ اللّهِ وَالْمَطَرِ[(٢)]

ومعنى «عالت البيقورا» أن السنة أثْقَلَتِ البقر بما حَمَّلَتْهَا من السَّلَع والعُشَر.

* * *

وهذا فصل عقدته للتدريب في «ما»

قوله تعالى: ﴿مَآ أَغْنَىٰ عَنْهُ مَالُهُۥ وَمَا كَسَبَ ۝٢﴾ [المسد: ٢] تحتمل «ما» الأولى النافية، أي: لم يُغْنِ والاستفهاميّة فتكون مفعولاً مطلقاً، والتقدير أيَّ إغناء أغنى عنه ماله، ويضعف كونه مبتدأ بحذف المفعول المضمر حينئذٍ، إذ تقديرُه: أيُّ إغْنَاءٍ أغْنَاهُ عنه ماله. وهو نظير «زيد ضَرَبْتُ» إلا أن الهاء المحذوفة في الآية مفعول مطلق، وفي المثال مفعول به. وأما «ما» الثانية فموصول اسمي أو حرفيّ، أي: والذي كسبه، لزِمَ التكرار لتقدُّم ذكر المال، ويُجاب بأنه يجوز أن يراد به الوَلَدُ؛ ففي الحديث: «أحَقُّ ما أكلَ الرَّجُلُ مِنْ كَسْبِهِ وَإنَّ وَلَدَهُ مِن كَسْبِه»؛ والآية حينئذٍ نظيرُ ﴿لَن تُغْنِىَ عَنْهُمْ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَـٰدُهُم﴾ [آل عمران: ١٠]، وأمَّا ﴿وَمَا يُغْنِى عَنْهُ مَالُهُۥٓ إِذَا تَرَدَّىٰٓ ۝١١﴾ [الليل: ١١]، ﴿مَآ أَغْنَىٰ عَنِّى مَالِيَهْ﴾ [الحاقة: ٢٨]، فـ «ما» فيهما محتملة للاستفهاميّة وللنافية، ويُرَجِّحها تعيّنها في ﴿فَمَآ أَغْنَىٰ عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلَآ أَبْصَـٰرُهُمْ﴾ [الأحقاف: ٢٦]، والأرجح في ﴿وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ﴾ [البقرة: ١٠٢] أنها موصولة عَطْفٌ على «السحر». وقيل: نافية فالوقف على «السحر»؛ والأرجح في ﴿لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّآ أُنذِرَ ءَابَآؤُهُمْ﴾ [يس: ٦] أنها النافية بدليل ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمْ قَبْلَكَ مِن نَّذِيرٍ﴾ [سبأ: ٤٤]، وتحتمل الموصولة. والأظهرُ في ﴿فَٱصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾ [الحجر: ٩٤] المصدريّة، وقيل: موصولة، قال ابن الشجري: ففيه خمسة حذوف؛ والأصل: بما تُؤمر

---

(١) البيت من الخفيف، وهو لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ص ٣٦، والأزهية ص ١٨، والأشباه والنظائر٦/ ١٠١، وشرح شواهد المغني ١/ ٣٠٥، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٣٣٢ ولسان العرب مادة /بقر/.

(٢) البيت من البسيط، وهو للورل الطائي في لسان العرب ٤/ ٧٣، /بقر/، والتنبيه والإيضاح ٢/ ٨٧، وبلا نسبة في تهذيب اللغة ٢/ ٩٩، ومجمل اللغة ١/ ٢٨٢.

بالصدع به، فحُذِفت الباء فصار بالصّدْعِهِ فحذفت «أل» لامتناع جمعها مع الإضافة فصار بصَدْعِهِ، ثم حُذِف المضاف كما في ﴿وَسْئَلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢] فصار به، ثم حُذِف الجارّ كما قال عمرو بن معد يكرب [من البسيط]:

٣٥٨ ـ أمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَافعَلْ مَا أُمِرْتَ بِهِ [فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَشَبِ](١)

فصار: تُؤمره، ثم حُذِفت الهاء كما حذفت في ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: ٤١] وهذا تقرير ابن جنّي.

وأما ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ﴾ [البقرة: ١٠٦] فـ «ما» شرطيّة، ولهذا جَزَمت، ومحلُّها النصب بِنَنسخ وانتصابها إمّا على أنها مفعول به مثل ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟﴾ [الإسراء: ١١٠] فالتقدير: أيّ شيء ننسخ، لا أيّ آية ننسخ؛ لأن ذلك لا يجتمع مع ﴿مِنْ ءَايَةٍ﴾ [البقرة: ١٠٦] وإما على أنها مفعول مطلق؛ فالتّقدير: أيّ نَسْخ نَنسَخ، فـ «آية» مفعول «ننسخ»، و «من» زائدة، ورَدَّ هذا أبو البقاء بأن «ما» المصدريّة لا تعمل، وهذا سهوٌ منه، فإنه نفسه نَقَلَ عن صاحب هذا الوجه أن ما مصدر بمعنى أنها مفعول مطلق، ولم ينقل عنه أنها مصدريّة.

وأما قوله تعالى: ﴿مَّكَّنَّٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّن لَّكُمْ﴾ [الأنعام: ٦] فـ «ما» محتملة للموصوفة أي شيئاً لم نمكنه لكم، فحذف العائد، وللمصدريّة الظرفية، أي أن مدّة تمكُّنهم أطول، وانتصابها في الأول على المصدر، وقيل على المفعول به على تضمين «مكنّا» معنى «أعطينا»، وفيه تكلّف.

وأما قوله تعالى: ﴿فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٨٨] فـ «ما» محتملة لثلاثة أوجه: أحدها: الزِّيادة، فتكون إمّا لمجرد تقوية الكلام مثلها في ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٩] فتكون حرفاً باتفاقٍ، وقليلاً في معنى النفي مثلها في قوله [من الطويل]:

٣٥٩ ـ [أُنِيخَتْ فَأَلْقَتْ بَلْدَةً فَوْقَ بَلْدةٍ] قَلِيلٌ بِهَا الأصْوَاتُ إلاّ بُغَامُهَا(٢)

وإما لإفادةِ التّقليل مثلها في «أكَلْتُ أكْلاً مّا»، وعلى هذا فيكون تقليلاً بعد تقليل، ويكون التقليل على معناه. ويزعم قوم أن «ما» هذه اسمٌ كما قدّمناه في ﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾

---

(١) البيت من البسيط، وهو لعمرو بن معدي كرب في ديوانه ص ٦٣، وخزانة الأدب ٩/ ١٢٤، والدرر ٥/ ١٨٦، وشرح شواهد المغني ص ٧٢٧، ولخفاف بن ندبة في ديوانه ص ١٢٦، وللعباس بن مرداس في ديوانه ص ٣١، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/ ١٦.

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ص ١٠٠٤، وخزانة الأداب ٣/ ٤١٨، والدرر ٣/ ١٦٨، ولسان العرب مادة (بلد)، وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٢٣٤، وشرح شواهد المغني ١/ ٢١٨.

[البقرة: ٢٦]. والوجه الثاني: النفي، و «قليلاً»: نعت لمصدر محذوف أو لظرف محذوف، أي: إيماناً قليلاً أو زمناً قليلاً، أجاز ذلك بعضهم، ويردُّه أمران: أحدهما أن «ما» النافية لها الصَّدر فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها، ويسهل ذلك شيئاً ما على تقدير «قليلاً» نعتاً للظرف؛ لأنهم يتسعون في الظرف، وقد قال [من الرجز]:

وَنَحْنُ عَنْ فَضْلِكَ مَا اسْتَغْنَيْنَا

والثاني: أنهم لا يَجمعون بين مَجَازين، ولهذا لم يُجيزوا «دَخَلْتُ الأمْرَ» لئلاً يجمعوا بين حذف «في» وتعليق الدخول باسم المعنى، بخلاف «دخلت في الأمر» و «دخلت الدار». واستقبحوا «سِيرَ عليه طوِيلٌ» لئلاً يجمعوا بين جَعْل الحدث أو الزمان مسيراً وبين حذف الموصوف، بخلاف «سِيرَ عليه طوِيلاً» و «سير عليه سَيْرٌ طويل، أو زمن طويل».

والثالث: أن تكونَ مصدريّة، وهي وصلتها فاعلٌ بـ «قليلاً»، و «قليلاً» حال معمول لمحذوفٍ دلَّ عليه المعنى، أي: لعنهم الله، فأَخّروا قليلاً إيمانهم، أجازه ابن الحاجب، ورجَّح معناه على غيره.

وقوله تعالى: ﴿وَمِن قَبْلُ مَا فَرَّطتُمْ فِي يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٠] «ما» إمّا زائدة، فـ «مِنْ» متعلّقة بـ «فرطتم»، وإمَّا مصدرية فقيل: موضعها هي وصلتِها رفعٌ بالابتداء، وخبرُه «مِنْ قَبْلُ»، ورُدَّ بأن الغايات لا تقع أخباراً ولا صلاتٍ ولا صفات ولا أحوالاً، نصَّ على ذلك سيبويه وجماعةٌ من المحقّقين؛ ويشكل عليهم ﴿كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِن قَبْلُ﴾ [الروم: ٤٢]؛ وقيل: نصب عطفاً على «أنَّ» وصلتها، أي: ألم تعلموا أخذ أبيكم المَوْثِقَ وتفريطكم، ويلزم على هذا الإعراب الفصلُ بين العاطف والمعطوف بالظرف وهو ممتنع؛ فإن قيل: قد جاء ﴿وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا﴾ [يس: ٩]، ﴿رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً﴾ [البقرة: ٢٠١] قلنا: ليس هذا من ذلك كما توهَّم ابن مالك، بل المعطوف شيئان على شيئين.

وقوله تعالى: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٦] «ما» ظرفيَّة، وقيل: بدل من «النساء»، وهو بَعِيد. وتقول: «اصْنَعْ ما صَنَعْتُ» فـ «ما» موصولة أو شرطيَّة، وعلى هذا فتحتاجُ إلى تقدير جواب، فإن قلت: «اصْنَعْ ما تَصْنَعُ» امتنعَتِ الشرطيّة، لأن شرْط حذف الجواب مضيُّ فعل الشرط.

وتقول: «ما أَحْسَنَ ما كانَ زَيْدٌ»، فـ «ما» الثانية مصدريَّة، و «كان زيد» صلتها،

والجملة مفعول، ويجوز عند مَنْ جوَّز إطلاق «ما» على آحاد مَنْ يعلم أن تقدّرها بمعنى «الذي»، وتقدّر «كان» ناقصةً رافعةً لضميرها وتنصب «زيداً» على الخبريَّة، ويجوز على قوله أيضاً أن تكون بمعنى «الذي» مع رفع «زيد»، على أن يكون الخبر ضمير «ما»، ثم حذف والمعنى: ما أحسن الذي كانَه زيد! إلا أن حذفَ خبرِ «كان» ضعيف.

وممَّا يُسألُ عنه قولُ الشاعر في صفةِ فرسٍ صافن: أي ثانٍ في وقوفِهِ إحدى قوائمه [من الكامل]:

٣٦٠ ـ أَلِفَ الصُّفُونَ فَمَا يَزالُ كأنَّهُ ... مِمَّا يَقُومُ عَلَى الثَّلاَثِ كَسِيرا[1]

فيقال: كان الظاهر رفع «كسيراً» خبراً لـ «كأنَّ».

والجواب أنه خبر لِـ «يزال»، ومعناه كاسر، أي: ثانٍ، كـ «رحيم» و «قدير»، لا مكسور ضد الصحيح كـ «جريح» و «قتيل»، و «ما»: مصدرية، وهي وصلتها خبر «كأنَّ»، أي أَلِف القيام على الثلاث فلا يزال ثانياً إحدى قوائمه حتى كأنّهُ مخلوقٌ من قيامِه على الثلاث. وقيل: «ما» بمعنى «الذي» وضمير «يقوم» عائد إليها؛ و «كسيراً»: حال من الضمير، وهو بمعنى مكسور؛ و «كأنَّ» ومعمولاها خبر «يزال»، أي: كأنه من الجنس الذي يقوم على الثلاث، والمعنى الأول أولَى.

* * *

● (مِن): تأتي على خمسة عشر وجهاً:

أحدها: ابتداء الغاية، وهو الغالب عليها، حتى ادّعى جماعة أن سائِرَ معانيها راجعة إليه، وتقع لهذا المعنى في غير الزمان، نحو: ﴿مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [الإسراء: ١]، ﴿إِنَّهُۥ مِن سُلَيْمَٰنَ﴾ [النمل: ٣٠]. قال الكوفيّون والأخفش والمبرّد وابن دُرُسْتُويه: وفي الزمان أيضاً؛ بدليل ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾ [التوبة: ١٠٨]، وفي الحديث «فَمُطِرْنَا مِنَ الجُمْعةِ إلى الجُمْعَةِ»، وقال النابغة [من الطويل]:

٣٦١ ـ تُخُيِّرْنَ مِنْ أَزْمَانِ يَوْمِ حَلِيمَةٍ ... إِلَى اليَوْمِ، قَدْ جُرِّبْنَ كُلَّ التَّجَارِبِ[2]

(١) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في الأزهية ص ٨٧. وأمالي ابن الحاجب ٢/ ٦٣٥، وشرح شواهد المغني ٢/ ٢٧٩، ولسان العرب ١٣/ ٢٤٨ مادة /صفى/.

(٢) البيت من البحر الطويل، وهوللنابغة الذبياني في ديوانه ص ٤٥، وخزانة الأدب ٣/ ٣٣١، ولسان العرب مادة (جرب)، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ٢٢، وشرح الأشموني ٢/ ٢٨٧.

وقيل: التَّقدير: من مضيّ أزمان يوم حليمة، ومن تأسيس أول يوم، وردَّه السهيليّ بأنه لو قيل هكذا لاحتيج إلى تقدير الزمان.

الثاني: التبعيض، نحو: ﴿مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، وعلامتها إمكان سد «بعض» مسدّها، كقراءة ابن مسعود ﴿حَتَّى تُنفِقُوا بَعْضَ مَا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: ٩٢].

الثالث: بيان الجنس، وكثيراً ما تقعُ بعدَ «ما» و «مهما»، وهما بها أولى؛ لإفراط إبهامهما، نحو: ﴿مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا﴾ [فاطر: ٢]، ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ﴾ [البقرة: ١٠٦]، ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ﴾ [الأعراف: ١٣٢]، وهي ومخفوضها في ذلك في موضع نَصْب على الحال؛ ومن وقوعِها بعد غيرهما ﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِّن سُندُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ﴾ [الكهف: ٣١]، الشَّاهِد في غير الأولى فإن تلك للابتداء؛ وقيل: زائدة، ونحو: ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَـٰنِ﴾ [الحج: ٣٠]. وأنكرَ مجيء «مِن» لبيان الجنس قومٌ، وقالوا: هي في ﴿مِن ذَهَبٍ﴾ و ﴿مِّن سُندُسٍ﴾ للتبعيض، وفي ﴿مِنَ ٱلْأَوْثَـٰنِ﴾ للابتداء. والمعنى فاجتنبوا من الأوثان الرجْسَ وهو عبادتها، وهذا تكلُّف.

وفي كتاب المصاحف لابن الأنباري أن بعض الزنادقة تمسَّك بقوله تعالى: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً﴾ [الفتح: ٢٩] في الطعن على بعض الصحابة، والحق أن «مِن» فيها للتَّبيين لا للتبعيض، أي: الذين آمنوا هم هؤلاء، ومثله ﴿ٱلَّذِينَ ٱسْتَجَابُوا۟ لِلَّهِ وَٱلرَّسُولِ مِنۢ بَعْدِ مَآ أَصَابَهُمُ ٱلْقَرْحُ ۚ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ مِنْهُمْ وَٱتَّقَوْا۟ أَجْرٌ عَظِيمٌ ﴿١٧٢﴾﴾ [آل عمران: ١٧٢]، وكلّهم محسن ومُتَّقٍ، ﴿وَإِن لَّمْ يَنتَهُوا۟ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [المائدة: ٧٣] فالمقول فيهم ذلك كلهم كُفَّار.

الرابع: التعليل، نحو: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ أُغْرِقُوا۟﴾ [نوح: ٢٥]، وقوله [من المتقارب]:

٣٦٢ ـ [تطاولَ ليلُك بالإثمِدِ ... وبات الخليُّ ولم ترقُدِ](١)

٣٦٣ ـ وبات وباتتْ له ليلة ... كليلةِ ذي العائرِ الأَرْمَدِ](٢)

٣٦٤ ـ وَذَلِكَ مِنْ نَبَإٍ جَاءَنِي ... [وَخُبِّرْتُهُ عَنْ أَبِي الأَسْوَدِ]

---

(١) البيت من المتقارب، وهولامرىء القيس في ديوانه ص ١٨٥، والمستقصى ٢/ ٥٠، وخزانة الأدب ١/ ٢٨٠، وبلا نسبة في جمهرةاللغة ص ٧٧٥، وتاج العروس مادة / ثمد/ .

(٢) البيتان من المتقارب، وهما لامرىء القيس في ديوانه ١٨٥، ولعمر بن معد يكرب في ديوانه ص٢٠٠، ولعمرو أو لامرىء القيس في سمط اللآلي ص ٥٣١، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٢٥٤، وجمهرة اللغة ص ٧٧٥.

وقول الفرزدق في علي بن الحسين [من البسيط]:

٣٦٥ ـ يُغضِي حَيَاءً وَيُغْضَى مِنْ مَهَابَتِهِ، [فَمَا يُكَلَّمُ إلاَّ حِينَ يَبْتَسِمُ][(١)]

الخامس: البدل: نحو: ﴿أَرَضِيتُم بِالْحَيَوٰةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾ [التوبة: ٣٨]، ﴿لَجَعَلْنَا مِنكُم مَّلَٰٓئِكَةً فِي الْأَرْضِ يَخْلُفُونَ﴾ [الزخرف: ٦٠]، لأن الملائكة لا تكون من الإنس ﴿لَن تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُهُم مِّنَ اللَّهِ شَيْئًا﴾ [آل عمران: ١٠]، أي بدل طاعة الله، أو بدل رحمة الله، «وَلاَ يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الجدُّ» أي: لا ينفع ذا الحظ من الدنيا حظه بذلك، أي بدل طاعتك أو بدل حظك، أي بدل حظه منك؛ وقيل: ضُمِّن «ينفع» معنى «يمنع»؛ ومتى عُلِّقت «مِنْ» بالجد انعكس المعنى، وأما ﴿فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ﴾ [آل عمران: ٢٨] فليس من هذا خلافاً لبعضهم، بل «مِنْ» للبيان أو للابتداء، والمعنى: فليس في شيء من ولاية الله، وقال ابن مالك في قول أبي نخيلة [من الرجز]:

٣٦٦ ـ [جَارِيَةٌ لم تأكُلِ المُرَقَّقَا] وَلَمْ تَذُقْ من الْبُقُولِ الْفُسْتُقَا[(٢)]

المراد بدل البقول؛ وقال غيره: توهّم الشاعر أن الفُسْتُق من البقول، وقال الجوهري: الرواية «النّقول» ـ بالنون ـ و «من» عليهما للتبعيض، والمعنى على قول الجوهري أنها تأكل النقول إلاّ الفستق، وإنّما المراد أنها لا تأكل إلا البقول، لأنها بَدَوِيَّة.

وقال الآخر يصف عامل الزّكاة بالْجَوْرِ [من الكامل]:

٣٦٧ ـ أَخَذُوا الْمَخَاضَ مِنَ الْفَصِيلِ غُلُبَّةً ظُلْماً، وَيُكْتَبُ لِلأَمِيرِ أَفِيلا[(٣)]

أي: بَدَلَ الفصيل؛ و «الأفيل»: الصغير لأنه يأفِلُ بين الإبل: أي يغيب. وانتصاب «أفيلا» على الحكاية؛ لأنهم يكتبون «أدّى فلان أفيلا». وأنكر قوم مجيء «مِنْ» للبدل، فقالوا: التقدير في ﴿أَرَضِيتُم بِالْحَيَوٰةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾ [التوبة: ٣٨] أي: بدلاً منها؛ فالمُفيد للبدليّة متعلّقها المحذوف، وأما هي فللابتداء، وكذا الباقي.

---

(١) البيت من البسيط، وهو للحزين بن الكناني (عمرو بن عبد وهيب) في الأغاني ١٥/ ٢٦٣، ولسان العرب ١٣/ ١١٤ مادة /حزن/ ، وللفرزدق في ديوانه٢/ ١٧٩، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٣٢، والمقاصد النحوية ٢/ ٥١٣.

(٢) البيت من الرجز، وهو لرؤبة في ديوانه ص ١٨٠، ولأبي نخيلة في شرح شواهد المغني ٢/ ٧٣٥، ولسان العرب مادة (فستق)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ١٣٢٩، والجنى الداني ص ٣١١.

(٣) البيت من الكامل، وهوللراعي النميري في ديوانه ص ٢٤٢، وتذكرة النحاة ص ٣١١، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٣٦، وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٢٧٣، وشرح الأشموني ٢/ ٢٨٨.

السادس: مرادفة «عن»، نحو: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْقَٰسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّن ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر: ٢٢]، ﴿يَٰوَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِّنْ هَٰذَا﴾ [الأنبياء: ٩٧]، وقيل: هي في هذه الآية للابتداء، لتُفيد أن ما بعدَ ذلك من العذاب أشدُّ، وكأنَّ هذا القائل يعلق معناها بـ «ويل»، مثل: ﴿فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [ص: ٢٧]، ولا يصحّ كونه تعليقاً صناعياً للفَصْل بالخبَرِ، وقيل: هي فيهما للابتداء، أو هي في الأوّل للتعليل، أي من أجل ذكر الله؛ لأنّه إذا ذكر قَسَتْ قلوبهم.

وزعم ابن مالك أنّ «مِن» في نحو: «زَيْدٌ أفضلُ مِن عمرو» للمجاوزة، وكأنه قيل: جاوز زيد عمراً في الفَضْلِ، قال: وهو أَوْلىٰ من قول سيبويه وغيره: إنها لابتداءِ الارتفاع في نحو: «أفضلُ منه»، وابتداء الانحطاط في نحو: «شَرٌّ منه» إذ لا يقعُ بعدها «إلى»، أ هـ.

وقد يقال: ولو كانت للمجاوزة لصحَّ في موضعها «عَنْ».

السابع: مرادفة الباء، نحو: ﴿يَنظُرُونَ مِن طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾ [الشورى: ٤٥] قاله يونس، والظاهر أنها للابتداء.

الثامن: مرادفة «في»، نحو: ﴿أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا۟ مِنَ ٱلْأَرْضِ﴾ [فاطر: ٤٠]، ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ﴾ [الجمعة: ٩]، والظاهر أنها في الأولى لبيانِ الجنس مثلها في ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ﴾ [البقرة: ١٠٦].

التاسع: موافقة «عند»، نحو: ﴿لَن تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُهُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا﴾ [آل عمران: ١٠] قاله أبو عبيدة، وقد مضى القول بأنها في ذلك للبدل.

العاشر: مرادفةُ «ربّما»، وذلك إذا اتّصلت بـ «ما» كقوله [من الطويل]:

٣٦٨ ـ وَإِنَّا لَمِمَّا نَضرِبُ الْكَبْشَ ضَرْبَةً عَلَى رأسِهِ تُلْقِي اللِّسانَ مِنَ الْفَمِ(١)

قاله السيرافي وابن خَروف وابن طاهر والأعلم، وخَرَّجوا عليه قول سيبويه: واعلمْ أنهم مما يحذفون كذا، والظاهر أن «مِنْ» فيهما ابتدائيّة و «ما» مصدريّة، وأنهم جُعِلُوا كأنهم خلقوا من الضرب والحذف مثل ﴿خُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ مِنْ عَجَلٍ﴾ [الأنبياء: ٣٧].

(١) البيت من الطويل، وهو لأبي حية في ديوانه ص ١٧٤، والأزهية ص ٩١، وخزانة الأدب ١٠/ ٢١٥ ـ ٢١٦، والدرر ٤/ ١٨١، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ٢٦٠ وشرح شواهد الإيضاح ٢١٩.

الحادي عشر: مرادفة «على»، نحو: ﴿وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ﴾ [الأنبياء: ٧٧]، وقيل: على التَّضمين، أي: منعناه منهم بالنَّصر.

الثاني عشر: الفصل، وهي الدَّاخلة على ثاني المتضادَّين، نحو: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ ٱلْمُفْسِدَ مِنَ ٱلْمُصْلِحِ﴾ [البقرة: ٢٢٠]، ﴿حَتَّىٰ يَمِيزَ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ﴾ [آل عمران: ١٧٩] قاله ابن مالك، وفيه نظر؛ لأن الفصل مستفاد من العامل، فإنَّ «مَازَ» وَ «مَيَّزَ» بمعنى «فَصَلَ»، والعلم صفةٌ توجب التَّمييز، والظاهر أنّ «مِن» في الآيتين للابْتِداء، أو بمعنى «عن».

الثالث عشر: الغاية، قال سيبويه: «وتقول رأيتُه مِنْ ذلك الموضع» فجعلته غاية لِرُؤيتك، أي: محلاً للابتداءِ والانتهاء؛ قال: «وكذا أخذته من زيد»؛ وزعم ابن مالك أنها في هذه للمجاوزة، والظاهر عندي أنها للابتداء، لأن الأخذ ابتُدِىء من عنده وانتهى إليك.

الرابع عشر: التَّنصيص على العموم، وهي الزَّائدة في نحو: «ما جاءني مِنْ رَجُل» فإنه قبلَ دخولها يحتمل نفي الجنس ونفي الوَحْدة؛ ولهذا يصحُّ أن يقال: «بل رجلان» ويمتنع ذلك بعد دخول «من».

الخامس عشر: توكيد العُموم، وهي الزائدة في نحو: «ما جاءني من أحدٍ، أو من دَيَّارٍ» فإن «أحداً» و «دياراً» صِيغَتا عموم.

وشرط زيادتها في النوعين ثلاثة أمور:

أحدها: **تقدّم نَفي أو نَهي أو استفهام بهل**، نحو: ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا﴾ [الأنعام: ٥٩]، ﴿مَّا تَرَىٰ فِى خَلْقِ ٱلرَّحْمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٍ﴾ [الملك: ٣]، ﴿فَٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ﴾ [الملك: ٣]، وتقول: «لا يَقُمْ مِنْ أَحَدٍ»، وزاد الفارسي الشَّرْطَ، كقوله [من الطويل]:

٣٦٩ ـ وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِىءٍ من خَلِيقَةٍ ... وإنْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعْلَمِ[1]

وسيأتي فصل «مهما».

والثاني: **تنكير مجرورها**.

---

(١) البيت من الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٣٢، والجنى الداني ص ٦١٢، والدرر ٤/ ١٨٤، ٥/ ٨٢، وشرح شواهد المغني ص ٣٨٦، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٣/ ٥٧٩، وهمع الهوامع ٢/ ٣٥ ـ ٥٨.

والثالث: كونه فاعلاً، أو مفعولاً به، أو مبتدأ.

* * *

تنبيهات

أحدها: قد اجتمعت زيادتُها في المنصوب والمرفوع في قوله تعالى: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ﴾ [المؤمنون: ٩١]، ولك أن تقدّر «كان» تامّة، لأن مرفوعها فاعل؛ وناقصة، لأن مرفوعها شبيه بالفاعل وأصلُه المبتدأ.

الثاني: تقييد المفعول بقولنا به هي عبارة ابن مالك، فتُخْرِج بقيّة المفاعيل، وكأنه وجه منع زيادتها في المفعول معه والمفعول لأجله والمفعول فيه أنهنَّ في المعنى بمنزلة المجرور بـ «مع» وباللام بـ «في»، ولا تجامعهنَّ «من»، ولكن لا يظهر للمنع في المفعول المطلق وَجْهٌ، وقد خَرَّجَ عليه أبو البقاء ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِى ٱلْكِتَٰبِ مِن شَىْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨]، فقال: «من» زائدة و «شيء» في موضع المصدر، أي تفريطاً، مثل: ﴿لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْـًٔا﴾ [آل عمران: ١٢٠]، والمعنى تفريطاً وضرّاً؛ وقال: ولا يكونُ مفعولاً به، لأن «فَرَّطَ» إنما يتعدّى إليه بـ «في»، وقد عُدّي بها إلى الكتاب، قال: وعلى هذا فلا حُجّة في الآية لمن ظن أن الكتاب يحتوي على ذلك كلّ شيء صريحاً؛ قُلْت: وكذا لا حجّة فيها لو كان «شيء» مفعولاً به، لأن المراد بالكتاب اللوح المحفوظ، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنعام: ٥٩] وهو رأي الزمخشريّ، والسِّياقُ يقْتضيه.

الثالث: القياسُ أنها لا تُزاد في ثاني مفعولَيْ «ظنّ»، ولا ثالث مفعولات «أعْلَمَ»، لأنهما في الأصل خبر؛ وشذّت قراءةُ بعضهم: ﴿مَا كَانَ يَنۢبَغِى لَنَآ أَن نَّتَّخِذَ مِن دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَآءَ﴾ [الفرقان: ١٨] ببناء «نُتخَذ» للمفعول؛ وحَمَلَها ابن مالك على شذوذ زيادة «من» في الحال، ويظهر لي فسادُه في المعنى؛ لأنّك إذا قلت: «ما كان لك أن تتخذَ زيداً في حالة كونه خاذلاً لك» فأنت مُثْبِت لخذلانِهِ ناهٍ عن اتخاذه، وعلى هذا فيلزم أن الملائكة أثبتوا لأنفسهم الولاية.

الرابع: أكثرهم أهملَ هذا الشرط الثالث؛ فيلزمهم زيادتها في الخبر، في نحو: «ما زيد قائماً»، والتمييز في نحو: «ما طَابَ زيدٌ نفساً»، والحال في نحو: «ما جاء أحد راكباً»، وهم لا يُجيزون ذلك.

وأما قول أبي البقاء في ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ﴾ [البقرة: ١٠٦]: إنه يجوز كون ﴿ءَايَةٍ﴾

حالاً و ﴿مِّن﴾ زائدة كما جاءت آية حالاً في ﴿هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً﴾ [الأعراف: ٧٣] والمعنى: أيّ شيء ننسخ قليلاً أو كثيراً؛ ففيه تخريج التنزيل على شيء إنْ ثَبَتَ فهو شاذٌّ، أعني زيادة «مِن» في الحال، وتقدير ما ليس بمشتق ولا منتقل ولا يظهر فيه معنى الحال حالاً، والتّنظير بما لا يناسب؛ فإن ﴿ءَايَةٍ﴾ في ﴿هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً﴾ [الأعراف: ٧٣] بمعنى علامة لا واحدة الآي، وتفسير اللفظ بما لا يحتمله، وهو قوله قليلاً أو كثيراً، وإنما ذلك مستفادٌ من اسم الشرط لعمومه لا من آية.

ولم يشترط الأخفشُ واحداً من الشرطين الأوّلين، واستدلَّ بنحو: ﴿وَلَقَدْ جاءك مِنْ نَبَإِ المرْسلين﴾ [الأنعام: ٣٤]، ﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾ [الأحقاف: ٣١]، ﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ﴾ [الكهف: ٣١]، ﴿وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧١].

ولم يشترط الكوفيّون الأوّل، واستدلُّوا بقولهم: «قَدْ كان مِنْ مَطَرٍ»، وبقول عمر بن أبي ربيعة [من المتقارب]:

٣٧٠ ـ وَيَنْمِي لَهَا حُبُّهَا عِنْدَنَا فَمَا قَالَ مِنْ كَاشِحٍ لَمْ يَضُرْ[(١)]

وخَرّج الكسائي على زيادتها: «إنَّ مِنْ أَشَدِّ الناس عذاباً يوم القيامة المصوّرون»، وابن جنّي قراءة بعضهم: ﴿لَمَّآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ﴾ [آل عمران: ٨١] بتشديد «لمّا»، وقال: أصله: لَمِنْ ما، ثم أدغم، ثم حُذفت ميم «مِنْ».

وجوّز الزمخشري في ﴿۞ وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَىٰ قَوْمِهِۦ مِنۢ بَعْدِهِۦ مِن جُندٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا كُنَّا مُنزِلِينَ ۝٢٨﴾ [يس: ٢٨] الآية، كونَ المعنى ومِنَ الّذي كنا منزلين، فجوّز زيادتها مع المعرفة.

وقال الفارسيّ في ﴿وَيُنَزِّلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن جِبَالٍ فِيهَا مِنۢ بَرَدٍ﴾ [النور: ٤٣] يجوز كون «مِنْ» و «مِن» الأخيرتَيْن زائدتين؛ فجوّز الزيادة في الإيجاب.

وقال المخالِفون: التّقدير: قد كان هو، أي: كائن من جنس المطر، و «فما قال هو» أي: قائلٌ من جنس الكاشح، وإنه من أشد الناس أي إن الشأن، ولقد جاءك هو أي جاء من الخبر كائناً من نبأ المرسلين، أو ولقد جاءك نبأُ المرسلين ثم حُذف الموصوف، وهذا ضعيف في العربيّة، لأن الصفة غير مفردة؛ فلا يحسن تخريج التنزيل عليه.

---

(١) البيت من المتقارب، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ١٧٥، والجنى الداني ص ٣١٨، وشرح شواهد المغني ٧٣٨/٢.

واختُلِف في «مِن» الداخلة على «قبل» و «بعد»؛ فقال الجمهور: لابتداء الغاية، ورُدَّ بأنها لا تدخل عندهم على الزّمان كما مر، وأجيب بأنهما غير متأصِّلَيْنِ في الظرفيّة وإنما هما في الأصل صفتانِ للزّمان، إذ معنى «جئتُ قبلَك»: جئت زَمَناً قبل زمنِ مجيئك؛ فلهذا سهل ذلك فيهما؛ وزعم ابن مالك أنها زائدة، وذلك مبنيّ على قول الأخفش في عدم الاشتراط لزيادتها.

* * *

مسألة

﴿كُلَّمَآ أَرَادُوٓاْ أَن يَخْرُجُواْ مِنْهَا مِنْ غَمٍّ﴾ [الحج: ٢٢]، «من» الأولى للابتداء والثانية للتعليل، وتعلّقها بـ «أرادوا» أو بـ «يخرجوا»، أو للابتداء فـ «الغم» بدل اشتمال، وأعيد الخافض، وحُذف الضمير، أي: من غم فيها.

* * *

مسألة

﴿مِمَّا تُنۢبِتُ ٱلْأَرْضُ مِنۢ بَقْلِهَا﴾ [البقرة: ٦١] «من» الأولى للابتداء، والثانية إمّا كذلك فالمجرور بدلُ بعضٍ وأُعيد الجار، وإمّا لبيان الجنس فالظّرف حالٌ والمُنبَتُ محذوف، أي مما تُنبتُه كائناً من هذا الجنس.

مسألة

﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَتَمَ شَهَٰدَةً عِندَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٤٠]، «من» الأولى مثلها في «زيدٌ أفضَلُ من عمرو»، و «من» الثانية للابتداء على أنها متعلّقة باستقرار مقدّر، أو بالاستقرار الذي تعلّقت به «عند»، أي شهادة حاصلة عنده مما أخبر الله به، قيل: أو بمعنى «عن»، على أنها متعلّقة بـ «مِنْ» على جعل كتمانِهِ على الأداء الذي أوْجَبَهُ الله كتمانه عن الله، وسيأتي أن ﴿كَتَمَ﴾ لا يتعدّى بـ «مِنْ».

* * *

مسألة

﴿أتأتونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِن دُونِ النِّسَاءِ﴾ [الأعراف: ٨١ والنمل: ٥٥]، «من» للابتداء والظرف صفة لـ «شهوة»، أي: شهوة مبتدأة من دونهم، قيل: أو للمقابلة كـ «خُذْ هٰذَا

مِنْ دُونِ هذا» أي: اجعله عوضاً منه، وهذا يرجع إلى معنى البدل الذي تقدَّم، ويردُّه أنه لا يصحّ التصريح به ولا بالعوض مكانها هنا.

* * *

مسألة

﴿مَّا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَلَا ٱلْمُشْرِكِينَ أَن يُنَزَّلَ عَلَيْكُم مِّنْ خَيْرٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [البقرة: ١٠٥] الآية، فيها «من» ثلاث مرّات؛ الأولى للتّبيين لأن الكافرين نوعان كتابيُّون ومشركون، والثانية زائدة، والثالثة لابتداء الغاية.

* * *

مسألة

﴿لَءَاكِلُونَ مِن شَجَرٍ مِّن زَقُّومٍ ﴿٥٢﴾﴾ [الواقعة: ٥٢]، ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُ مِن كُلِّ أُمَّةٍ فَوْجًا مِّمَّن يُكَذِّبُ﴾ [النمل: ٨٣] الأولى منهما للابتداء، والثانية للتّبيين.

* * *

مسألة

﴿نُودِىَ مِن شَٰطِئِ ٱلْوَادِ ٱلْأَيْمَنِ فِى ٱلْبُقْعَةِ ٱلْمُبَٰرَكَةِ مِنَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [القصص: ٣٠]، «من» فيهما للابتداء، ومجرور الثانية بدل من مجرور الأولى بَدَلَ اشتمال لأن الشجرة كانت نابتة بالشاطىء.

* * *

● (مَنْ): على أربعة أوجه:

شرطية، نحو: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوءاً يُجْزَ بِهِ﴾ [النساء: ١٢٣].

واستفهامية، نحو: ﴿مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا﴾ [يس: ٥٢]، ﴿فَمَن رَّبُّكُمَا يَٰمُوسَىٰ﴾ [طه: ٤٩].

وإذَا قِيلَ «من يفعل هذا إلا زيد؟» فهي «مَن» الاستفهاميَّة أُشربت معنى النفي، ومنه: ﴿وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ١٣٥]؛ ولا يتقيّد جواز ذلك بأن يتقدّمها الواو، خلافاً لابن مالك، بدليل: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

وإذا قيل: «مَنْ ذا لقيتَ؟» فـ «من»: مبتدأ و «ذا»: خَبَرٌ موصول، والعائد

محذوف؛ ويجوز على قول الكوفيّين في زيادة الأسماء كون «ذا» زائدة، و «مَن» مفعولاً، وظاهر كلام جماعة أنه يجوز في «مَنْ ذا لقيت» أن تكون «مَنْ» و «ذا» مركّبتين كما في قولك: «ماذا صَنَعْتَ»، ومنع ذلك أبو البقاء في مواضع من إعرابه، وثعلبٌ في أماليه وغَيْرُهما، وخصوا جواز ذلك بـ «ماذا»؛ لأن «ما» أكثر إبهاماً، فحسن أن تجعل مع غيرها كشيء واحد؛ ليكون ذلك أظهر لمعناها، ولأن التركيب خلافُ الأصْلِ، وإنما دلَّ عليه الدليل مع «ما» وهو قولهم: «لما جِئْتَ» بإثبات الألف.

وموصولة في نحو: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَسْجُدُ لَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الحج: ١٨].

ونكرة موصوفة، ولهذا دخلت عليها «رُبَّ» في قوله [من الرمل]:

٣٧١ ـ رُبَّ مَنْ أَنْضَجْتُ غَيْظاً قَلْبَهُ قَدْ تَمَنَّى لِي مَوْتاً لَمْ يُطَعْ[(١)]

ووصفت بالنكرة في نحو قولهم: «مَرَرْتُ بِمَنْ مُعْجِبٍ لَكَ»، وقال حسان رضي الله عنه [من الكامل]:

٣٧٢ ـ فَكَفَى بِنَا فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيْرِنَا حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا[(٢)]

ويروى برفع «غير»؛ فيحتمل أن «مَنْ» على حالها، ويحتمل الموصوليّة، وعليهما فالتقدير: على مَنْ هو غيرُنا، والجملة صفة أو صلة، وقال الفرزدق [من البسيط]:

٣٧٣ ـ إِنِّي وَإِيَّاكَ، إِذْ حَلَّتْ بِأَرْحُلِنَا، كَمَنْ بِوَادِيهِ بَعْدَ المَحْلِ مَمْطُورِ[(٣)]

أي: كشخص ممطورٍ بواديه.

وزعم الكسائي أنها لا تكون نكرة إلاّ في موضع يخصّ النكرات، ورُدَّ بهٰذين البيتينِ، فخرّجهما على الزيادة، وذلك شيء لم يثبت كما سيأتي.

وقال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٨] فجزم جماعةٌ بأنها موصوفة

---

(١) البيت من الرمل، وهو لسويد بن أبي كاهل في الأغاني ١٣/٩٨، وخزانة الأدب ٦/١٢٣ ـ ١٢٥، والدرر ١/٣٠٢، وشرح شواهد المغني ٢/٤٧٠، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/٧٠، وتاج العروس مادة /من/.

(٢) البيت من الكامل، وهو لكعب بن مالك في ديوانه ص ٢٨٩، وخزانة الأدب ٦/١٢٠ ـ ١٢٣، والدرر ٣/٧، ولبشير بن عبد الرحمن في لسان العرب مادة /مثنى/ ولحسان بن ثابت في الأزهية ص ١٠١.

(٣) البيت من البسيط، وهو للفرزدق في الأزهية ص ١٠٢، وخزانة الأدب ٦/١٢٣، وشرح أبيات سيبويه ١/٤٩٣، وشرح شواهد المغني ٢/٧٤١.

وهو بعيد، لقلّة استعمالها؛ وآخرون بأنها موصولة؛ وقال الزمخشري: إن قدرت «أل» في الناس للعهد فموصولة مثل: ﴿وَمِنْهُمُ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلنَّبِيَّ﴾ [التوبة: ٦١]، أو للجنس فموصوفة، مثل: ﴿مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ﴾ [الأحزاب: ٢٣] ويحتاج لتأمل.

* * *

تنبيهان

الأول ـ تقول: «مَنْ يُكرمني أكرمه» فتحتمل «مَن» الأوجه الأربعة، فإن قدّرتها شرطيّة جزمت الفعلين، أو موصوفة رفعتهما، أو استفهاميّة رفعت الأوّل وجزمت الثاني لأنه جواب بغير الفاء، و «مَنْ» فيهنّ مبتدأ، وخبر لاستفهاميّة الجملة الأولى، والموصولة أو الموصوفة الجملة الثانية، والشرطية الأولى أو الثانية على خلاف في ذلك، وتقول: «مَن زَارَني زُرْتُهُ» فلا تحسن الاستفهامية، ويحسن ما عداها.

الثاني ـ زِيد في أقسام «مَنْ» قسمان آخران؛ أحدهما أن تأتي **نكرة تامة**، وذلك عند أبي علي، قالَهُ في قوله [من البسيط]:

٣٧٤ ـ [وَنِعْمَ مَزْكَأُ مَنْ ضَاقَتْ مَذَاهِبُهُ] وَنِعْمَ مَنْ هُوَ فِي سِرٍّ وَإِعلانِ[1]

فزعم أن الفاعل مستتر، و «مَنْ» تمييز، وقوله: «هو» مخصوص بالمدح، فـ «هو» مبتدأ خبره ما قبله أو خبر لمبتدأ محذوف، وقال غيره: «مَنْ» موصول فاعل، وقوله «هو» مبتدأ خبره هو آخر محذوف على حد قوله [من الرجز]:

٣٧٥ ـ [أنا أبُو النَّجمِ]، وشِعْري شِعْرِي، [للهِ دَرِّي مَا أَجَنَّ صَدْرِي][2]

والظرفُ مُتعلّق بالمحذوف، لأنَّ فيه معنى الفعل، أي: ونِعْمَ مَنْ هو الثابت في حالتي السرّ والعلانية.

قلت: ويحتاج إلى تقدير هو ثالث يكون مخصوصاً بالمدح.

الثاني: التّوكيد، وذلك فيما زعمَ الكسائي من أنها تَرِدُ زائدةً كـ «ما»، وذلك سهل على قاعدة الكوفيّين في أن الأسماءَ تزاد، وأنشد عليه [من الكامل]:

---

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في جمهرة اللغة ص ١٠٩٨، وخزانة الأدب ٩/ ٤١٠، والدرر ١/ ٣٠٣، وشرح الأشموني ١/ ٧٠، وهمع الهوامع ١/ ٩٢.

(٢) البيت من الرجز، وهو لأبي النجم في أمالي المرتضى ١/ ٣٥٠، وخزانة الأدب ١/ ٤٣٩، والخصائص ٣/ ٣٣٧، وبلا نسبة في الدرر ٥/ ٧٩، وهمع الهوامع ٢/ ٥٩.

٣٧٦ ـ فَكَفَى بِنَا فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيْرِنَا [حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا][1]

فيمن خفض «غيرنا»، وقوله [من الكامل]:

٣٧٧ ـ يَا شَاةَ مَنْ قَنَصٍ لِمَنْ حَلَّتْ لَهُ حَرُمَتْ عَلَيَّ، وَلَيْتَهَا لَمْ تَحْرُمِ[2]

فيمن رواه بمن دون ما، وهو خلاف المشهور، وقوله [من البسيط]:

٣٧٨ ـ آلُ الزُّبَيْرِ سَنَامُ الْمَجْدِ، قَدْ عَلِمَتْ ذَاكَ الْقَبَائِلُ وَالأَثْرَوْنَ مَنْ عَدَدَا[3]

ولنا أنَّها في الأوَّلَيْنِ نكرةٌ موصوفة، أي: على قوم غيرها؛ ويا شاة إنسان قنص، وهذا من الوصف بالمصدر للمبالغة؛ و «عدداً»: إما صفة لِـ «من» على أنه اسم وضع موضع المصدر، وهو العَدُّ: أي: والأَثرون قوماً ذوي عدد، أي قوماً معدودين، وإما معمول لِـ «يعدّ» محذوفاً صِلَة أو صفة لِـ «من»، و «مَنْ» بدل من «الأثرون».

* * *

● (مَهمَا) اسم؛ لعَوْدِ الضمير إليها في: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا﴾ [الأعراف: ١٣٢]، وقال الزمخشري وغيره: عاد عَلَيها ضميرُ ﴿بِهِۦ﴾ وضميرُ ﴿بِهَآ﴾ حملاً على اللفظ وعلى المعنى، ا هـ. والأَوْلى أن يعودَ ضمير ﴿بِهَآ﴾ لآية، وزعم السهيلي أنها تأتي حرفاً، بدليل قول زهير [من الطويل]:

٣٧٩ ـ وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ ٱمْرِىءٍ مِنْ خَلِيقَةٍ، وَإِنْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى ٱلنَّاسِ تُعْلَمِ[4]

قال: فهي هنا حرف بمنزلة «إنْ»، بدليل أنها لا محلَّ لها، وتبعه ابن يسعون، واستدلّ بقوله [من البسيط]:

٣٨٠ ـ قَدْ أُوبِيَتْ كلُّ مَاءٍ فَهْيَ ضَاوِيَةٌ، مَهْمَا تُصِبْ أُفُقاً مِنْ بَارِقٍ تَشِمِ[5]

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) البيت من الكامل، وهو لعنترة في ديوانه ص ٢١٣، والأزهية ص ٧٩، ١٠٣، والأشباه والنظائر ٤/ ٣٠٠، وخزانة الأدب ٦/ ١٣٠ ـ ١٣٢، وشرح شواهد المغني ١/ ٤٨١، وبلا نسبة في خزانة الأدب ١/ ٣٢٩.

(٣) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الأزهية ص ١٠٣، وخزانة الأدب ٦/ ١٢٨، والدرر ١/ ٣٠٤، وشرح شواهد المغني ص ٧٤٢.

(٤) تقدم تخريجه.

(٥) البيت من البسيط، وهو لساعدة بن جؤية في خزانة الأدب ٨/ ١٦٣ ـ ١٦٦ والدرر ٥/ ٧٠، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٥٠، وشرح شواهد المغني ١/ ١٥٧، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٧/ ٢٦٢.

قال: إذْ لا تكون مبتدأ لعدم الرّابط من الخبر وهو فعلُ الشرط، ولا مفعولاً لاستيفاءِ فعل الشّرْط مفعولَهُ، ولا سبيل إلى غيرهما، فتعيَّن أنها لا موضعَ لها.

والجواب أنها في الأول إمّا خبر «تكن»، و «خليقة»: اسمها، و «من» زائدة، لأن الشرط غير مُوجب عند أبي علي، وإما مبتدأ، واسم «تكن» ضمير راجع إليها، والظرف خبر، وأنَّث ضميرها لأنها الخليقة في المعنى، ومثله «ما جاءتْ حَاجَتَك» فيمن نصب «حاجتك»، و «من خليقة»: تفسير للضمير، كقوله [من الطويل]:

٣٨١ ـ [فَتُوضِحَ فَالْمِقْرَاةِ لَمْ يَعْفُ رَسْمُهَا] لِمَا نَسَجَتْهَا مِنْ جَنُوبٍ وَشَمْأَلِ(١)

وفي الثاني مفعول «تُصب»، و «أفقاً»: ظرف، و «من بارق»: تفسير لِـ «مهما» أو متعلق بـ «تصب»، فمعناها التبعيض، والمعنى: أي شيء تصب في أفق من البوارق تَشِم.

وقال بعضهم: «مهما» ظرف زمان، والمعنى: أي وقت تصب بارقاً من أفق، فقلب الكلام، أو في أفقٍ بارقاً، فزادَ «من»، واستعمل «أفقاً» ظرفاً، انتهى؛ وسيأتي أن «مهما» لا تُستعمل ظرفاً.

وهي بسيطة، لا مُركَّبة من «مَهْ» و «مَا» الشرطيَّة، ولا مِن «ما» الشرطية و «ما» الزائدة، ثم أبدلت الهاء من الألف الأولى دفعاً للتّكرار؛ خلافاً لزاعمي ذلك.

ولها ثلاثة معانٍ:

أحدها: **ما لا يعقِل غير الزمان مع تضمّن الشرط**، ومنه الآية، ولهذا فسرت بقوله تعالى: ﴿مِن ءَايَةٍ﴾ [الأعراف: ١٣٢] وهي فيها إمّا مبتدأ أو منصوبة على الاشتغال، فيقدّر لها عامل متعدٍّ كما في «زَيْداً مَرَرتُ به» متأخّراً عنها، لأنَّ لها الصدرَ، أي: مهما تحضرنا تأتنا به.

الثاني: **الزمان والشرط**، فتكون ظرفاً لفعلِ الشرط. ذكرهُ ابن مالك، وزعم أن النّحويين أهملوه، وأنشد لحاتم [من الطويل]:

٣٨٢ ـ وَإِنّكَ مَهْمَا تُعْطِ بَطْنَكَ سُؤْلَهُ وَفَرْجَكَ نَالاَ مُنْتَهَى الذَّمِ أَجْمَعَا(٢)

---

(١) البيت من الطويل، وهو لامرىء القيس ص ٨، والأضداد ص ٩٣، وخزانة الأدب ١١/٦، والدرر ١/٢٨٥، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٩/٢٧.

(٢) البيت من الطويل، وهو لمتم بن نويرة في ديوانه ص ١١٧، ولسان العرب ١٠/٣٩٧ مادة /برك/ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٣٢٥.

وأبياتاً أخر، ولا دليل في ذلك، لجواز كونها للمصدر بمعنى أي إعطاء كثيراً وقليلاً وهذه المقالة سبق إليها ابن مالك غيرُه، وشدَّد الزمخشري الإنكار على مَنْ قال بها، فقال: هذه الكلمة في عداد الكلمات التي يُحرِّفها مَنْ لا يَدَ له في علم العربيَّة، فيضعها في غير موضعها، ويظنّها بمعنى «متى»، ويقول: «مَهما جئتني أعطيتك» وهذا من وضعه، وليس من كلام واضعِ العربيّة، ثم يذهب فيفسِّر بها الآية فيلحد في آيات الله، انتهى. والقولُ بذلك في الآية ممتنع، ولو صحّ ثبوته في غيرها؛ لتفسيرها بـ «من آية».

الثالث: **الاستفهام**، ذكره جماعة منهم ابن مالك، واستدلُّوا عليه بقوله [من السريع]:

٣٨٣ ـ مَهمَا لِيَ اللَّيْلَةَ مَهمَا لِيَهْ أَوْدَى بِنَعْلَيَّ وَسِرْبَالِيَهْ[(١)]

فزعموا أن «مهما» مبتدأ، و«لي» الخبر، وأعيدت الجملة توكيداً، و«أودى»: بمعنى هلك؛ و«نَعْلي»: فاعل، والباء زائدة مثلها في ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الفتح: ٢٨] وغيرها، ولا دليل في البيت؛ لاحتمال أن التقدير «مَهْ» اسم فعل بمعنى: «اكففْ» ثم استأنف استفهاماً بـ «ما» وحدها.

تنبيه ـ من المشكل قولُ الشاطبي رحمه الله [من الطويل]:

٣٨٤ ـ وَمَهْمَا تَصِلْهَا أو بَدَأْت بَرَاءَةً [لتنزيلها بالسَّيْفِ لَسْت مُبَسْمِلا]

ونقول فيه: لا يجوز في «مهما» أن تكون مفعولاً به لتصل لاستيفائه مفعوله، ولا مبتدأ لعدم الرابط. فإن قيل: قَدِّرْ «مهما» واقعة على «براءة»؛ فيكون ضمير «تصلها» راجعاً إلى «براءة»، وحينئذٍ فـ «مهما» مبتدأ أو مفعول لمحذوف يُفسِّره «تصل»؛ قلنا: اسم الشرط عام، و«براءة» اسم خاص فضميرها كذلك، فلا يرجع إلى العام، وبالوجهِ الذي بطل به ابتدائيّة «مهما» يبطل كونها مشتغِلاً عنها العامل بالضمير.

وهذه بخلافها في قوله [من الطويل]:

٣٨٥ ـ وَمَهْمَا تَصِلْهَا مَعْ أَوَاخِرِ سُورَةٍ [فَلا تَقِفَنَّ الدَّهْرَ فيهَا فَتَثْقُلاَ]

فإنها هناك واقعة على البسملة التي في أول كل سورة؛ فهي عامة؛ فيصحُّ فيها الابتداء أو النصب بفعل يُفسِّره «تصل»، أي: وأيّ بسملة تصل تصلها، والظرفية بمعنى: وأيّ وقت تصل البسملة، على القول بجواز ظرفيَّتها.

---

(١) البيت من السريع، وهو لعمرو بن ملقط في الأزهية ص ٢٥٦، وخزانة الأدب ٩/ ١٨ ـ ١٩، والدرر ٥/ ٧٣، وشرح شواهد المغني ص ٣٣٠ ـ ٧٢٤، وبلا نسبة في الجنى الداني ص٥١ وخزانة الأدب ٩/ ٥٢٤.

وأما هنا فيتعيَّن كونُها ظرفاً لِـ «تصل» بتقدير: وأيّ وقتٍ تصل براءة، أو مفعولاً به حُذِف بها؛ ولمّا خفي المعنى بحذف مرجع الضمير ذكر «براءة» بياناً له: إما على أنه بدلٌ منه، أو على إضمار: أعني؛ ولك أن تُعيده على ما بعده وهو «براءة»: إما على أنه بدل منه مثل «رأيته زيداً» فمفعول «بدأت» محذوف، أو على أن الفعلين تَنَازَعَاهَا فأعمل الثاني مُتَّسعاً فيه بإسقاط الباء، وأضمر الفضلة في الأول، على حد قوله [من الطويل]:

٣٨٦ ـ إذا كنتَ تُرْضِيهِ وَيُرْضِيكَ صَاحِبٌ جِهَاراً فَكُنْ فِي الْغَيْبِ أَحْفَظَ لِلْوُدِّ(١)

* * *

● (مع): اسم؛ بدليل التنوين في قولك «معاً» ودخول الجارّ في حكاية سيبويه «ذهبت مِنْ معه»، وقراءة بعضهم ﴿هَٰذَا ذِكْرُ مَن مَّعِيَ﴾ [الأنبياء: ٢٤]، وتسكينُ عينه لغة غَنْم وربيعة لا ضرورة خلافاً لسيبويه، واسميّتها حينئذٍ باقية، وقولُ النحّاس «إنها حينئذٍ حرف بالإجماع» مردود.

وتستعمل مضافة، فتكون ظرفاً، ولها حينئذٍ ثلاثة معانٍ:

أحدها: موضوع الاجتماع؛ ولهذا يخبر بها عن الذوات، نحو: ﴿وَاللَّهُ مَعَكُمْ﴾ [محمد: ٣٥].

والثاني: زمانه نحو: «جِئْتُكَ مَعَ الْعَصْرِ».

والثالث: مرادفة عند، عليه القراءة وحكاية سيبويه السابقتان.

ومفرده، فَتُنوَّنُ، وتكون حالاً، وقد جاءت ظرفاً مخبراً به في نحو قوله [من الطويل]:

٣٨٧ ـ أَفِيقُوا بَنِي حَرْبٍ وَأَهْوَاؤُنَا مَعاً وَأَرْحَامُنَا مَوْصُولَةٌ لَمْ تَقَضَّبِ(٢)

وقيل: هي حالٌ، والخبر محذوف، وهي في الإفراد بمعنى جميعاً عند ابن مالك، وهو خلاف قول ثعلب: «إذا قلت «جاءا جَمِيعاً» احتملَ أنَّ فعلهما في وقتٍ واحد أو في وقتين؛ وإذا قلت «جاءا مَعاً» فالوقت واحد» اهـ. وفيه نظر، وقد عَادَلَ بينهما مَنْ قال [من السريع]:

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٥/ ٢٨١، وأوضح المسالك ٢/ ٢٠٣.

(٢) البيت من الطويل، وهو لجندل بن عمرو في الدرر ٣/ ١٤٣، وشرح شواهد المغني ص ٧٤٦، وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٣٠٧، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٣١٢.

٣٨٨ ـ كُنْتُ وَيَحْيَى كَيَدَيْ وَاحِدٍ نَرْمِي جَمِيعاً وَنُرامَى مَعَا[(١)]

وتُستعمل معاً للجماعة كما تُستعمل للاثنين، قال [من الطويل]:

٣٨٩ ـ [يُذَكِّرْنَ ذَا الْبَثِّ الحزينَ بِبَثِّهِ] إِذَا حَنَّتِ الأُولَى سَجَعْنَ لَهَا مَعَا[(٢)]

وقالت الخنساء [من المتقارب]:

٣٩٠ ـ وَأَفْنَى رِجَالِي، فَبَادُوا مَعاً، فَأَصْبَحَ قَلْبِي بِهِمْ مُسْتَفَزَّا[(٣)]

* * *

● (متى): على خمسة أوجه: اسم استفهام، نحو: ﴿مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢١٤]، **واسم شرط**، كقوله [من الوافر]:

٣٩١ ـ [أَنَا ابْنُ جَلاَ وَطَلاَّعُ الثَّنَايَا] مَتَى أَضَعِ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي[(٤)]

واسم **مرادف للوَسَطِ**، **وحَرْف بمعنى مِنْ أو فِي**، وذلك في لغة هُذيل يقولون: «أَخْرَجَهَا مَتَى كُمِّه» أي منه، وقال ساعدة [من البسيط]:

٣٩٢ ـ أُخِيلُ بَرْقاً مَتَى حابٍ لَه زَجَلٌ إِذَا يُفَتِّرُ مِنْ تَوْمَاضِهِ حَلَجَا[(٥)]

أي من سحاب حاب، أي ثقيل المشي له تصويت، واختلف في قول بعضهم: «وضعته مَتَى كمّي»، فقال ابن سيده: بمعنى «في»، وقال غيره: بمعنى «وسط»، وكذلك اختلف في قول أبي ذؤيب يصفُ السحاب [من الطويل]:

٣٩٣ ـ شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ[(٦)]

---

(١) البيت من السريع، وهو لمحمد المخزومي في ذيل أمالي القالي ص ١٥، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٤٦ ـ ٧٤٧، ولمطيع بن أبي إياس في الأغاني ١٣/ ٣٠٨.

(٢) البيت من الطويل، وهو لمتم بن نويرة في ديوانه ص ١١٧، وشرح التصريح ٢/ ٤٨، وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٦٧ ـ ٧٤٧، وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٧٤ ـ ٧٥.

(٣) البيت من المتقارب، وهو للخنساء في ديوانها ص ٢٧٤ وشرح التصريح ٢/ ٤٨، شرح شواهد المغني ١/ ٢٥٢، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٣٢٠.

(٤) البيت من الوافر، وهو لسحيم بن وثيل في الاشتقاق ص ٢٢٤، والأصمعيات ص ١٧، وخزانة الأدب ١/ ٢٥٥، والدرر ١/ ٩٩، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ١٢٧، وخزانة الأدب ٤٠٧٩، وشرح الأشموني ٢/ ٥٣١.

(٥) البيت من البسيط، وهو لساعدة بن جؤية في شرح أشعار الهذليين ص ٧٣، وشرح شواهد المغني ص ٧٤٩، ولسان العرب مادة /جلح/.

(٦) البيت من الطويل، وهو لأبي الهذلي في الأزهية ص ٢٠١، والأشباه والنظائر ٤/ ٢٨٧ وجواهر الأدب=

فقيل: بمعنى «مِنْ»، وقال ٱبنُ سِيدَه: بمعنى «وسط».

* * *

● (مُنْذُ، ومُذْ)، لهما ثلاث حالات:

إحداها: **أن يليهما اسمٌ مجرور**، فقيل: هما اسمان مضافان، والصحيح أنهما حرفا جرّ: بمعنى «مِنْ» إن كان الزمان ماضياً، وبمعنى «في» إن كان حاضراً، وبمعنى «من» و«إلى» جميعاً إن كان معدوداً، نحو: «ما رأيته مُذ يومِ الخميس، أو منذُ يومِنا، أو عامنا؛ أو مُذ ثلاثةِ أيام».

وأكثر العرب على وجوب جرّهما للحاضر، وعلى ترجيح جرِّ «منذ» للماضي على رَفْعِه، وترجيح رفعِ «مذ» للماضي على جرّه، ومن الكثير في «منذُ» قوله [من الطويل]:

٣٩٤ ـ [قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَعِرْفَانِ]،
وَرَبْعٍ عَفَتْ آثَارُهُ مُنْذُ أزْمَانِ[1]

ومن القليل في «مُذْ» قوله [من الكامل]:

٣٩٥ ـ [لِمَنِ الدِّيَارُ بِقُنَّةِ الْحِجْرِ] أقْوَيْنَ مُذْ حِجَجٍ وَمُذْ دَهْرِ[2]

والحالة الثانية: أن يليهما اسم مرفوع، نحو: «مذ يَوْمُ الخميسِ، وَمُنْذ يَوْمانِ» فقال المبرّد وابن السرّاج والفارسي: مبتدآن، وما بعدَهما خبر، ومعناهما الأمَدُ إن كان الزمانُ حاضراً أو معدوداً، وأولُ المدّة إن كان ماضياً. وقال الأخفش والزجّاج والزجّاجي: ظرفان مُخْبَر بهما عمّا بعدهما، ومعناهما «بين وبين» مضافين، فمعنى «ما لقيته مذ يومان» بيني وبينَ لقائه يومان؛ ولا خفاء بما فيه من التعسُّفِ. وقال أكثر الكوفيّين: ظرفان مضافان لجملة حُذِفَ فعلها، وبقي فاعلُها، والأصلُ: مذ كان يومانِ، واختاره السهيلي وابن مالك. وقال بعض الكوفيّين: خبرٌ لمحذوفٍ، أي: ما رأيته من الزمان الذي هو يومان، بناءً على أن «مُذ» مركَّبة من كلمتين «مِنْ» و«ذو» الطائيّة.

= ص٩٩، وخزانة الأدب ٧/ ٩٧ ـ ٩٩، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ٦ والجنى الداني ص ٤٣ ـ ٥٠٥، وجواهر الأدب ص ٤٧ ـ ٣٧٨.

(١) البيت من الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ص ٨٩، والدرر ٣/ ١٤٢، وشرح التصريح ٢/ ١٧، وشرح شواهد المغني ١/ ٣٧٤، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ٤٩.

(٢) البيت من الكامل، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٦٨، والأزهية ص ٢٨٣، والأغاني ٦/ ٨٦، والإنصاف ١/ ٣٧١ وخزانة الأدب ٩/ ٤٣٩.

الحالة الثالثة: أن يليهما الجملُ الفعليّة أو الاسمية، كقوله [من الكامل]:

٣٩٦ ـ مَا زَالَ مُذْ عَقَدَتْ يَدَاهُ إِزَارَهُ [فَسَمَا فَأَدْرَكَ خَمْسَةَ الأَشْبَارِ][1]

وقوله [من الطويل]:

٣٩٧ ـ وَمَا زِلْتُ أَبْغِي الْمَالَ مُذْ أَنَا يَافِعٌ [وَلِيداً وَكَهْلاً، حِينَ شِبْتُ، وَأَمْرَدَا][2]

والمشهور أنهما حينئذٍ ظرفان مضافان، فقيل: إلى الجملة، وقيل: إلى زمنٍ مضافٍ إلى الجملة؛ وقيل: مبتدآن؛ فيجبُ تقديرُ زمانٍ مضاف للجملة يكونُ هو الخبر.

وأصل «مُذْ»: «منذُ»، بدليل رجوعهم إلى ضمّ ذال «مُذُ» عند ملاقاة الساكن، نحو: «مُذُ اليوم»، ولولا أنَّ الأَصْل الضم لكسروا، ولأن بعضهم يقول: «مُذُ زمن طويل» فيضم مع عدم الساكن. وقال ابن ملكون: هما أصلان، لأنه لا يُتَصَرَّف في الحرف ولا شِبْهِهِ، ويردُّه تخفيفُهم «إنَّ» و«كأنَّ» و«لكنَّ» و«رُبَّ» و«قطّ». وقال المالقي: إذا كانت «مُذ» اسماً فأصلها «منذ»، أو حرفاً فهي أصل.

ـ حرف النون ـ

● **النون المفردة** ـ تأتي على أربعةِ أوْجه:

أحدها: نُون التَّوكيد، وهي خَفِيفَةٌ وَثَقِيلَةٌ، وقد اجتمعتا في قوله تعالى: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا﴾ [يوسف: ٣٢]، وهما أَصْلانِ عند البصريّين؛ وقالَ الكوفيُّون: الثَّقِيلة أصل، ومعناهُما التَّوكيد. قال الخليل: والتَّوكيد بالثَّقيلة أبلغ، ويختصَّانِ بالفِعْلِ، وأما قوله [من الرجز]:

٣٩٨ ـ أَرَيْتَ إِنْ جَاءَتْ بِهِ أُمْلُودَا مُرَجَّلاً وَيَلْبَسُ الْبُرُودَا]
أَقَائِلُنَّ أَحْضِرُوا الشُّهُودَا[3]

فضرورة سَوَّغها شِبْهُ الوَصْفِ بالفعلِ.

---

(١) البيت من الكامل، وهو للفرزدق في ديوانه ١/ ٣٠٥، والأشباه والنظائر ٥/ ١٢٣، وجواهر الأدب ص ٣١٧، وخزانة الأدب ١/ ٢١٢.

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو للأعشى في ديوانه ص ١٨٥، وتذكرة النحاة ص ٥٨٩، والدرر ٣/ ١٣٩، وشرح التصريح ٢/ ٢١، والمقاصد النحوية ٣/ ٦٠.

(٣) البيت من بحر، وهو الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٧٣، وشرح التصريح ١/ ٤٢، ولرجل من هذيل في حاشية يس ١/ ٤٢، وخزانة الأدب ٦/ ٥، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٢٤، ولسان العرب مادة (رأي).

ويؤكَّد بهما صِيَغ الأمرِ مطلقاً، ولو كان دُعائياً، كقوله [من الرجز]:

٣٩٩ ـ فأنْزِلَنْ سَكِينَةً عَلَيْنَا [وَثَبِّتِ الأَقْدَامَ إِنْ لاَقَيْنَا][(١)]

إلاّ «أفعِلْ» في التعجب، لأن معناه كمعنى الفعلِ الماضي، وشذَّ قولُه [من الطويل]:

٤٠٠ ـ وَمُسْتَبْدِلٍ مِنْ بَعْدِ غَضْيا صُرَيْمَةً]، فَأَحْرِ بِهِ بِطُولِ فَقْرٍ وَأَحْرِيَا[(٢)]

ولا يُؤكَّد بهما الماضِي مُطلقاً، وشذَّ قوله [من الكامل]:

٤٠١ ـ دَامَنَّ سَعْدُكِ لَوْ رَحِمْتِ مُتَيَّماً، لَوْلاَكِ لَمْ يَكُ لِلصَّبَابَةِ جَانِحَا[(٣)]

والذي سَهَّله أنه بمعنى «أفْعَلْ»، وأمّا المُضارع فإن كان حالاً لم يؤكَّد بهما، وإن كان مستقبلاً أُكّد بهما وجوباً في نحو قوله تعالى: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم﴾ [الأنبياء: ٥٧]، وقريباً من الوجوبِ بعدَ «إمّا» في نحو: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ﴾ [الأنفال: ٥٨]، ﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ﴾ [الأعراف: ٢٠٠]. وذكر ابن جني أنه قرىء ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾ [مريم: ٢٦] بياء ساكنة بعدها نون الرفع على حد قوله [من البسيط]:

يَوْمَ الصُّلَيْفَاءِ لَمْ يُوفُونَ بِالجَارِ

ففيها شذوذان: ترك نون التوكيد، وإثبات نون الرفع مع الجازم، وجوازاً كثيراً بعد الطلب، نحو: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا﴾ [إبراهيم: ٤٢] وقليلاً في مواضع، كقولهم [من الطويل]:

٤٠٢ ـ [إِذَا مَاتَ مِنْهُمْ سَيِّدٌ سَرَقَ ابْنُهُ] وَمِنْ عِضَةٍ مَا يَنْبُتَنْ شَكِيرُهَا[(٤)]

الثاني: التنوين، وهو نونٌ زائدةٌ ساكنة تلحقُ الآخر لغيرِ توكيدٍ؛ فخرج نون «حَسَن» لأنها أصل، ونون «ضَيْفَن» للطفيليّ لأنها متحرّكة، ونون «مُنْكَسر» و«انْكَسَرَ» لأنها غير آخر، ونون ﴿لَنَسْفَعًا﴾ [العلق: ١٥] لأنها للتّوكيد.

---

(١) البيت من الرجز، وهو لعبد الله بن واحة رضي الله عنه في ديوانه ص ١٠٧، وله أو لعامر بن الأكوع في الدرر ١٤٨/٥ وبلا نسبة في الأشباه ژالنظائر ٢/ ٢٣٤، وخزانة الأدب ٧/ ١٣٩، وهمع الهوامع ٢/ ٧٨.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في جواهر الأدب ص٥٨، والدرر ٥/ ١٥٩، وشرح الأشموني ٢/ ٥٥٠، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٥٩.

(٣) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في الجنى الداني ص ١٤٣، والدرر ٥/ ١٦١، وشرح الأشموني ٢/ ٤٩٥ وشرح شواهد المغني ص ٧٦٠.

(٤) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ١٠٣، وخزانة الأدب ٤/ ٥٢ ـ ٦/ ٢٨١ وشرح الأشموني ٢/ ٤٩٧، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٦٤٣.

وأقسامه خمسة:

(١) **تَنوين التَّمكين**، وهو: اللاحقُ للاسم المعرَبِ المنصرف، إعلاماً ببقائه على أصله وأنّه لم يشبه الحرفَ فيُبْنى، ولا الفعلَ فيُمْنَع الصرف، ويُسمّى **تَنوين الأمكنيَّة** أيضاً، **وتَنوين الصَّرف**، وذلك كـ «زيدٍ» و«رَجُلٍ» و«رِجَالٍ».

(٢) **وَتَنوِين التَّنكير**، وهو: اللاحِق لبعض الأسماء المبنِيَّة فَرْقاً بين معرفتها ونكرتها، ويقع في باب اسم الفعل بالسماع كـ «صَهٍ» و«مَهٍ» و«إيهٍ»، وفي العَلَم المختوم بـ «وَيْهِ» بقياس، نحو: «جاءَني سِيبَوَيْه وسيبويهٍ آخر».

وأما تنوين «رجل» ونحوه من المُعْرَبات فتنوين تَمْكين، لا تنوين تنكير، كما قد يتوهم بعض الطلبة، ولهذا لو سمَّيتَ به رجلاً بقي ذلك التنوين بعينه مع زوال التنكير.

(٣) **وتَنْوِين المُقَابَلة**، وهو: اللاَّحقُ لنحو: «مسلمات» جُعِلَ في مقابلة النون في «مُسْلِمينَ»، وقيل: هو عِوَض عن الفتحة نصباً، ولو كان كذلك لم يوجد في الرفع والجرّ، ثم الفتحة قد عُوِّض عنها الكسرة فما هذا العوض الثاني؟

وقيل: هو تنوينُ التمكين، ويردُّه ثبوتُه مع التَّسمية به كـ «عَرفاتٍ» كما تبقى نون «مُسْلِمينَ» مسمًّى به، وتنوين التَّمكين لا يُجامع العلَّتين، ولهذا لو سُمِّي بـ «مسلمة» أو «عَرَفَة» زال تنوينُها. وزَعم الزمخشريّ أن «عرفات» مصروفٌ، لأن تاءه ليست للتأنيث، وإنما هي والألف للجَمْع، قال: ولا يصحّ أن يُقَدَّر فيه تاء غيرها، لأن هذه التاء لاختصاصها بجمع المؤنَّث تأبى ذلك، كما لا تقدر التاء في «بِنْتٍ» مع أن التاء المذكورة مُبْدَلة من الواو، ولكن اختصاصها بالمؤنث يأبى ذلك؛ وقال ابن مالك: اعتبار تاء نحو «عرفات» في مَنْع الصرف أولى من اعتبار تاء نحو «عَرَفة» و«مُسْلِمة»، لأنها لتأنيث معه جمعيَّة، ولأنها علامة لا تتغيَّر في وَصْلٍ ولا وَقْفٍ.

(٤) **وتَنْوين العِوَض**، وهو: اللاحق عِوَضاً من حرف أصليّ، أو زائد، أو مضاف إليه: مفرداً، أو جملة.

فالأول كـ «جوارٍ» و«غَوَاشٍ»، فإنه عِوَض من الياء وفاقاً لسيبويه والجمهور، لا عِوَض من ضمّة الياء وفتحتها النائبة عن الكسرة خلافاً للمبرّد، إذ لو صحَّ لعوض عن حركات نحو: «حُبْلى»؛ ولا هو تَنوين التمكين والاسمُ منصرفٌ خلافاً للأخفش، وقولُه لمَّا حذفت الياء التحق الجمع بأوزان الآحاد كـ «سَلام» و «كَلاَم» فصُرِف مردودٌ، لأن حَذفها عارِض للتخفيف، وهي مَنوِيّة، بدليل أن الحرف الّذي بقي أخيراً لم يحرَّك بحسب

العوامل، وقد وافق على أنه لو سمي بـ «كتف» امرأةٌ ثم سُكِّن تخفيفاً لم يَجُزْ صرفه كما جاز صرف «هِند»، وأنه إذا قيل في «جَيْأَل» علماً لرجل «جَيَل» بالنقل لم ينصرف انصرافَ «قَدَم» علماً لرجل، لأن حركة تاء «كَتِف» وهمزة «جَيَل» منويًا الثبوتِ، ولهذا لم تقلب ياء «جَيَل» ألفاً لتحرُّكها وانفتاحِ ما قبلَها.

والثاني: كـ «جَنَدِل»، فإن تنوينه عوض من ألف «جَنَادل»، قاله ابن مالك، والذي يظهر خلافه، وأنه تنوينُ الصَّرف، ولهذا يجر بالكسرة، وليس ذهاب الألف التي هي عَلَم الجمعية كذهاب الياء من نحو: «جَوارٍ» و «غَوَاشٍ».

والثالث: تنوين «كُلّ» و «بَعْضٍ» إذا قُطِعتا عن الإضافة، نحو: ﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ ٱلْأَمْثَٰلَ﴾ [الفرقان: ٣٩]، ﴿فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [الإسراء: ٢١]، وقيل: هو تنوينُ التَّمكين، رَجَعَ لزوالِ الإضافة التي كانت تُعارضه.

والرابع: اللاحق لـ «إذْ» في نحو: ﴿وَٱنشَقَّتِ ٱلسَّمَآءُ فَهِىَ يَوْمَئِذٍ وَاهِيَةٌ ۝١٦﴾ [الحاقة: ١٦]، والأصل: فهي يومَ إذِ انشقَّت واهية، ثم حُذفت الجملة المضاف إليه للعِلْم، وجيء بالتنوين عوضاً عنها، وكُسِرت الذال للساكنَيْنِ؛ وقال الأخفش: التنوين تنوينُ التَّمكين والكسرة إعراب المضاف إليه.

(٥) **وتَنْوين الترنُّم**، وهو: اللاحق للقوافي المُطْلَقة بَدَلاً من حرفِ الإطلاق، وهو الألف والواو والياء، وذلك في إنشادِ تميم، وظاهر قولهم أنه [تنوين] مُحَصِّل للترنُّم، وقد صرَّح بذلك ابن يعيش كما سيأتي؛ والذي صرح به سيبويه وغيره من المحققين أنه جيء به لقَطْع الترنُّم، وأن الترنُّم وهو التَّغَنِّي يحصل بأحْرُف الإطلاق لقبولها لمَدِّ الصوتِ فيها، فإذا أنشدوا ولم يترنّموا جاؤوا بالنون في مكانها ولا يختصّ هذا التنوين بالاسم، بدليل قوله [من الوافر]:

٤٠٣ ـ [أَقِلِّي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالْعِتَابَنْ] وَقُولِي إنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَنْ[١]

وقوله [من الكامل]:

٤٠٤ ـ أَفِدَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنْ قَدِنْ[٢]

---

(١) البيت من الوافر، وهو لجرير في ديوانه ص ٨١٣، وخزانة الأدب ١/ ٦٩ ـ ٣٣٨، والخصائص ٢/ ٦ والدرر ٥/ ١٧٦، وسر صناعة الإعراب ص ٤٧١ ـ ٤٧٩، وبلا نسبة في الإنصاف ص ٦٥٥، وجواهر الأدب ص ١٣٩.

(٢) تقدم تخريجه.

وزاد الأخفش والعَرُوضيّون تنويناً سادساً، وسمَّوْه **الغالي**، وهو: اللاحق لآخر القوافي المقيَّدة، كقول رؤبة [من الرجز]:

٤٠٥ ـ وَقَاتِمِ الأَعْمَاقِ خَاوِي الْمُخْتَرَقْنْ مُشْتَبِهِ الأَعْلامِ لَمَّاعِ الْخَفَقْنْ[1]

وسُمِّي «غالياً» لتجاوُزِه حَدّ الوزن، ويسمِّي الأخفش الحرَكَة التي قبله «غلوًّا»، وفائدته الفرق بين الوَقْف والوَصْل، وجَعَلَه ابن يعيش من نوع تنوين الترنّم، زاعماً أن الترنم يحصل بالنون نفسها، لأنها حرف أغَنّ، قال: وإنما سُمِّي المغنِّي مغنّياً، لأنه يُغَنِّنُ صوته: أي يجعلُ فيه غُنّة، والأصل عنده مغنِّن بثلاثِ نونات فأبدلت الأخيرة ياء تخفيفاً؛ وأنكر الزجّاج والسيرافي ثبوتَ هذا التّنوين ألبتّة، لأنّه يكسر الوزن، وقالا: لعلَّ الشاعر كان يزيد «إن» في آخر كلِّ بيت، فضعف صوته بالهمزة، فتوهَّم السامع أن النُّون تنوين؛ واختار هذا القول ابن مالك، وزعَم أبو الحجّاج بن معزوز أن ظاهر كلام سيبويه في المسمَّى تنوين الترنُّم أنه نون عوض من المدَّة، وليس بتنوين؛ وزعمَ ابن مالك في التحفة أنَّ تسمية اللاحق للقوافي المطلقة والقوافي المقيَّدة تنويناً مجاز، وإنما هو نون أخرى زائدة، ولهذا لا يختصّ بالاسم، ويجامع الألف واللام، ويثبت في الوقف.

وزاد بعضهم تنويناً سابعاً، وهو **تنوينُ الضّرورة**، وهو: اللاحق لما لا ينصرف، كقوله [من الطويل]:

٤٠٦ ـ وَيَوْمَ دَخَلْتُ الْخِدْرَ خِدْرَ عُنَيْزَةٍ فَقَالَتْ: لَكَ الْوَيْلاتُ؛ إنَّكَ مُرْجِلِي[2]

وللمنادى المضموم، كقوله [من الوافر]:

٤٠٧ ـ سَلامُ الله يا مَطَرٌ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلامُ[3]

وبقوله أقول في الثاني دون الأول؛ لأن الأول تنوين التمكين؛ لأن الضرورة أباحت الصرف، وأما الثاني فليس تنوين تمكين، لأن الاسم مبني على الضم.

وثامناً، وهو التنوين الشّاذُّ، كقول بعضهم: «هُؤلاءٍ قَوْمُكَ» حكاه أبو زيد، وفائدته مجرد تكثير اللفظ، كما قيل في ألف «قَبَعْثَرَى»، وقال ابن مالك: الصحيح أن هذا نونٌ

---

(١) الرجز بلا نسبة في لسان العرب (غلا)، وتاج العروس مادة (غلا).

(٢) البيت من الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ص ١١، وخزانة الأدب ٩/ ٣٤٥، وشرح التصريح ٢/ ٢٢٧.

(٣) البيت من الوافر، وهو للأحوص في ديوانه ص ١٨٩، والأغاني ١٥/ ٢٣٤، وخزانة الأدب ٢/ ١٥٠ والدرر ٣/ ٢١، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ٢١٣، والإنصاف ١/ ٣١١.

زيدت في آخر الاسم كنون «ضَيْفَن»، وليس بتنوين، وفيما قاله نظر؛ لأن الذي حكاه سمّاه تنويناً، فهذا دليل منه على أنه سمعه في الوَصْل دون الوقف، ونون «ضيفن» ليست كذلك.

وذكر ابن الخبّاز في شرح الْجُزولية أن أقسام التنوين عشرة، وجعل كلاً من تنوين المنادى وتنوين صَرْف ما لا ينصرف قسماً برأسه، قال: والعاشر تنوين الحكاية، مثل أن تُسمّي رجلاً بعاقلة لبيبة، فإنك تحكي اللفظ المسمّى به، وهذا اعتراف منه بأنه تنوينُ الصرْف، لأن الذي كان قبل التّسمية حكي بعدها.

الثالث: نون الإناث، وهي اسم في نحو: «النِّسْوَةُ يَذْهَبْنَ» خلافاً للمازني، وحرف في نحو: «يَذْهَبْنَ النِّسْوَةُ» في لغة مَنْ قال: «أكَلوني البراغيثُ» خلافاً لمن زَعَمَ أنها اسمٌ وما بعدها بَدَل منها، أو مبتدأ مؤخَّر والجملة قبله خبره.

الرابع: نون الوقاية، وتسمى نون العِمَاد أيضاً، وتلحق قبل ياء المتكلم المنتصبة بواحد من ثلاثة:

أحدها: الفعل، متصرّفاً كان، نحو: «أكْرَمِني» أو جامداً، نحو: «عَسَاني»، و «قاموا ما خَلاَنِي وما عَدَاني وحَاشَاني» إن قُدّرت فعلاً، وأما قوله [من الرجز]:

٤٠٨ ـ [عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ] إذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكِرَامُ لَيْسِي[1]

فضرورة، ونحو: ﴿تَأْمُرُونِّي﴾ [الزمر: ٦٤] يجوز فيه الفكّ، والإدغام، والنّطق بنون واحدة، وقد قُرِىء بهنّ في السبعة، وعلى الأخيرة فقيل: النّون الباقية نون الرفع، وقيل: نون الوقاية، وهو الصحيح.

الثاني: اسم الفعل، نحو: «دَرَاكني» و «تَرَاكِنِي»، و «عَلَيْكَنِي» بمعنى «أدركْني» و «أتركني، و «الزمني».

الثالث: الحرف، نحو: «إنّني» وهي جائزة الحذف مع «إنَّ» و «أنَّ» و «لكنَّ» و «كأنَّ»، وغالبة الحذف مع «لعلَّ»، وقليلةٌ مع «ليت».

وتلحق أيضاً قبل الياء المخفوضة بـ «مِنْ» و «عَنْ» إلا في الضرورة، وقبل المضاف إليها «لَدُنْ» أو «قَدْ» أو «قَط» إلا في القليل من الكلام، وقد تلحق في غير ذلك شذوذاً، كقولهم: «بَجَلْني» بمعنى: حَسْبِي.

---

(١) تقدم تخريجه.

وقوله [من الوافر]:

٤٠٩ ـ وَمَا أَدْرِي وَظَنِّي كُلُّ ظَنٍّ أَمُسْلِمُنِي إِلَى قَوْمِي شَرَاحِي[١]

يريد: شراحيل، وزعم هشام أن الذي في «أَمُسْلِمُني» ونحوه تنوينٌ لا نون، وبنى ذلك على قوله في «ضاربني» أن الياء منصوبة، ويردُّه قول الشاعر [من الطويل]:

٤١٠ ـ وَلَيْسَ الْمُوافِيني لِيُرْفَدَ خَائِباً فَإِنَّ لَهُ أَضْعَافَ مَا كَانَ أَمَّلا[٢]

وفي الحديث: «غَيْر الدَّجَّالِ أَخْوَفُنِي عليكم» والتنوين لا يجامعُ الألفَ واللام، ولا اسْمَ التَّفضيل، لكونِه غيرَ متصرّف، وما لا ينصرف لا تنوين فيه؛ وفي الصحاح أنه يقال: «بَجَلِي» ولا يقال: «بَجَلْنِي»، وليس كذلك.

* * *

● (نَعَمْ) **بفتح العين**، وكنانة تكسرها، وبها قرأ الكسائي، وبعضهم يبدلها حاء، وبها قرأ ابن مسعود، وبعضهم يكسر النون إتباعاً لكسرة العين تنزيلاً لها منزلة الفعل في قولهم: «نِعِمَ» و «شِهِد» بكسرتين، كما نُزِّلَتْ «بَلَى» منزلة الفعل في الإمالة؛ والفارسيُّ لم يطلع على هذه القراءة وأجازها بالقياس.

وهي **حرفُ تصديقٍ ووَعْدٍ وإعلام**؛ فالأول بعد الخبر كـ «قام زيد»، و «ما قام زيد»؛ والثاني بعد «افْعَلْ» و «لا تَفْعَلْ»، وما في معناهما، نحو: «هَلاَّ تفعل» و «هَلاَّ لم تَفْعَلْ»، وبعد الاستفهام في نحو: «هَلْ تُعْطِيني؟»، ويحتمل أن تفسر في هذا بالمعنى الثالث؛ والثالث بعد الاستفهام في نحو: «هَلْ جاءك زيد؟» ونحو: ﴿فَهَلْ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا﴾ [الأعراف: ٤٤]، ﴿أَإِنَّ لَنَا لَأَجْراً﴾ [الشعراء: ٤١]، وقول صاحب المقرب: «إنها بعد الاستفهام للوَعْدِ» غير مطّرِد لما بيّناه قبل.

قيل: وتأتي للتَّوكيد إذا وقعت صدراً، نحو: «نَعَم هٰذِهِ أَطْلاَلُهُمْ»، والحق أنها في ذلك حرف إعلام، وأنها جواب لسؤال مُقَدَّر؛ ولم يذكر سيبويه معنى الإِعلام ألبتة، بل قال: وأما «نَعَمْ» فعِدَةٌ وتصديق، وأما «بَلَى» فيوجَبُ بها بعد النفي، وكأنه رأى أنه إذا

---

(١) البيت من البحر الوافر، وهو ليزيد بن محرم (أو محمد) الحارثي في شرح شواهد المغني ٢/ ٧٧٠ والدرر ١/ ٢١٢، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ٢٤٣، وتذكرة النحاة ص ٤٢٢.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٧/ ١٥، والدرر ١/ ٢١٣، وشرح الأشموني ١/ ٥٧، والمقاصد النحوية ١/ ٣٨٧.

قيل: «هل قام زيد»، فقيل: «نعم» فهي لتصديق ما بعد الاستفهام، والأولى ما ذكرناه من أنها للإعلام؛ إذ لا يصحُّ أن تقول لقائل ذلك: صَدَقْتَ؛ لأنه إنشاءٌ لا خبر.

واعلم أنه إذا قيل: «قام زيد»، فتصديقُه «نَعَمْ»، وتكذيبه «لا»، ويمتنع دخول «بلى» لعدم النفي. وإذا قيل: «ما قام زيد»، فتصديقه «نعم»، وتكذيبه «بلى»، ومنه: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبۡعَثُواْۚ قُلۡ بَلَىٰ وَرَبِّي﴾ [التغابن: ٧]، ويمتنع دخولُ «لا»، لأنها لنفي الإثبات لا لنفي النفي. وإذا قيل: «أقامَ زَيْد» فهو مثل: «قام زيد»، أعني أنك تقول إن أثبتَّ القيام: «نعم»، وإن نفيته: «لا»، ويمتنع دخول «بَلَى»؛ وإذا قيل: «ألم يقم زيد» فهو مثل: «لم يقم زيد»، فتقول إذا أثبتَّ القيام: بلى، ويمنع دخول «لا»، وإن نفيته قلت: «نعم»، قال الله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ قالُوا بَلَى﴾ [الملك: ٨ ـ ٩]، ﴿أَلَسۡتُ بِرَبِّكُمۡۖ قَالُواْ بَلَىٰ﴾ [الأعراف: ١٧٢]، ﴿أَوَلَمۡ تُؤۡمِنۖ قَالَ بَلَىٰ﴾ [البقرة: ٢٦٠]، وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه لو قيل: «نَعَمْ» في جواب ﴿لست بربكم﴾، لكان كفراً.

والحاصل أن «بلى» لا تأتي إلا بعد نفي، وأن «لا» لا تأتي إلا بعد إيجاب، وأن «نعم» تأتي بعدهما، وإنما جاز ﴿بَلَىٰ قَدۡ جَآءَتۡكَ ءَايَٰتِي﴾ [الزمر: ٥٩] مع أنه لم يتقدم أداة نفي لأن ﴿لَوۡ أَنَّ ٱللَّهَ هَدَىٰنِي﴾ [الزمر: ٥٧] يدلُّ على نفي هدايته، ومعنى الجواب حينئذٍ: بلى قد هَدَيْتُكَ بمجيء الآيات، أي قد أرشدتك لذلك، مثل: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيۡنَٰهُمۡ﴾ [فصلت: ١٧].

وقال سيبويه، في باب النعت، في مناظرة جرت بينه وبين بعض النحويين: فيقال له: ألست تقول كذا وكذا، فإنه لا يجدُ بدّاً من أن يقول: نعم، فيقال له: أفلست تفعل كذا؟ فإنه قائل: «نعم»، فزعم ابن الطراوة أن ذلك لحن.

وقال جماعة من المتقدِّمين والمتأخِّرين منهم الشَّلوبين: إذا كان قبل النفي استفهام فإن كان على حقيقته فجوابه كجواب النفي المجرَّد، وإن كان مُراداً به التقريرُ فالأكثر أن يجاب بما يجاب به النفي رَعْياً للفظه، ويجوز عند أمْنِ اللبس أن يجاب بما يجاب به الإيجاب رَعْياً لمعناه، ألا ترى أنه لا يجوز بعده دخولُ أحد، ولا الاستثناء المفرَّغ، لا يقال: أليس أحدٌ في الدار ولا أليس في الدار إلا زيد، وعلى ذلك قول الأنصار رضي الله تعالى عنهم للنبي ﷺ ـ وقد قال لهم: ألستم ترون لهم ذلك ـ نعم، وقول جَحْدَر [من الوافر]:

٤١١ ـ أَلَيْسَ اللَّيْلُ يَجْمَعُ أُمَّ عَمْرٍو وَإِيَّانَا، فَذَاكَ بِنَا تَدَانِي

٤١٢ ـ نَعَمْ، وَأَرَى الْهِلاَلَ كَمَا تَرَاهُ وَيَعْلُوهَا النَّهَارُ كَمَا عَلاَنِي[1]

وعلى ذلك جرى كلامُ سيبويه، والمُخَطِّىء مُخْطىء.

وقال ابن عُصفور: أجْرَتِ العربُ التقريرَ في الجواب مُجْرى النفي المَحْض وإن كان إيجاباً في المعنى، فإذا قيل: «أَلَمْ أُعْطِكَ دِرْهَماً» قيل في تصديقه: نعم، وفي تكذيبه: بلى، وذلك لأن المقرَّرَ قد يوافقك فيما تدَّعيه وقد يخالفك، فإذا قال: «نعم» لم يعلم هل أراد: نعم، لَمْ تُعطني على اللفظ، أو نعم أعْطيتَني على المعنى؛ فلذلك أجابوه على اللفظ، ولم يَلْتفتوا إلى المعنى، وأمّا «نعم» في بيت جَحْدر فجوابٌ لغير مذكور، وهو ما قدَّره في اعتقاده من أنَّ الليلَ يجمعه وأم عمرو؛ وجاز ذلك لأمْنِ اللبس، لعلمه أن كل أحد يعلم أن الليل يجمعه وأم عمرو؛ أو هو جواب لقوله: «وأرى الهلال ـ البيت» وقدمه عليه. قلت: أو لقوله: «فذاك بنا تداني» وهو أحسن. وأما قول الأنصار فجاز لزوالِ اللبْس، لأنه قد عُلم أنهم يريدون نعم نعرف لهم ذلك، وعلى هذا يُحْمل استعمال سيبويه لها بعد التقرير، ا هـ.

ويتحرَّر على هذا أنه لو أجيب ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ [الأعراف: ١٧٢] بـ «نعمْ» لم يَكْفِ في الإقرار؛ لأن الله سبحانه وتعالى أوجب في الإقرار بما يتعلّق بالربوبية العبارة التي لا تحتمل غير المعنى المُراد من المُقرّ؛ ولهذا لا يدخل في الإسلام بقوله: «لا إِلَهٌ إلاّ الله» برفع «إله»، لاحتماله لنفي الوحدة فقط؛ ولعل ابن عباس رضي الله عنهما إنما قال إنهم لو قالوا: «نعم» لم يكن إقراراً كافياً. وجوّز الشلوبين أن يكون مُرَادُه أنهم لو قالوا: «نعم» جواباً للملفوظ به على ما هو الأفصح لكان كفراً، إذ الأصلُ تطابُقُ الجوابِ والسؤال لفظاً، وفيه نظر، لأنّ التكفير لا يكون بالاحتمال.

ـــ حرف الهاء ـــ

● **الهاء المفردة** ـ على خمسة أوجه:

أحدها: أن تكون ضميراً للغائب، وتستعمل في مَوْضِعَي الجرّ والنّصب، نحو: ﴿قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ﴾ [الكهف: ٣٧].

---

(١) البيتان من الوافر، وهما لجحدر بن مالك في أمالي القالي ١/ ٨٢٢، والجنى الداني ص ٤٢٢ ـ ٤٢٣، وخزانة الأدب ١١/ ٢٠١، وشرح شواهد المغني ١/ ٤٠٨، وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٣٦١.

والثاني: أن تكونَ حرفاً للغَيبة، وهي الهاء في «إيّاهُ» فالحقُّ أنها حرف لمجرد معنى الغيبة، وأن الضمير «إيّا» وحدها.

والثالث: هاء السكت، وهي اللاحقة لبيان حركة أو حرفٍ، نحو: ﴿مَا هِيَهْ﴾ [القارعة: ١٠]، ونحو: «هٰاهُنَاهُ، ووَازَيْدَاه» وأصلها أن يوقف عليها، وربّما وُصلت بنية الوقف.

والرابع: المبدلة من همزة الاستفهام، كقوله [من الكامل]:

٤١٣ ـ وَأَتَى صَوَاحِبُهَا فَقُلْنَ: هَذا الذِي مَنَحَ الْمَوَدَّةَ غَيْرَنَا وَجَفَانَا؟[1]

والتحقيق أن لا تُعَدّ هذه؛ لأنها ليست بأصليّة، على أن بعضهم زعمَ أن الأصل «هٰذَا» فحذفت الألف.

والخامس: هاء التأنيث، نحو: «رَحْمَهْ» في الوقف، وهو قول الكوفيّين، زعموا أنها الأصلُ، وأن التاء في الوصل بدلٌ منها، وعكَسَ ذلك البصريون، والتحقيق أن لا تعدّ ولو قلنا بقول الكوفيّين، لأنها جزء كلمة لا كلمة.

* * *

● **(ها)** على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون اسماً لفعل، وهو «خُذْ» ويجوز مدُّ ألفها، ويستعملان بكاف الخطاب وبدونها، ويجوزُ في الممدودة أن يُسْتَغنى عن الكاف بتصريف همزتها تصاريفَ الكاف؛ فيقال: «هَاءَ» للمذكر بالفتح، و «هاءِ» للمؤنث بالكسر، و «هاؤُمَا»، و «هاؤُنَّ»، و «هٰاؤُمْ»، ومنه: ﴿هَآؤُمُ ٱقْرَءُواْ كِتَٰبِيَهْ﴾ [الحاقة: ١٩].

والثاني: أن تكون ضميراً للمؤنث، فتُستعمل مجرورة الموضع ومنصوبته، نحو: ﴿فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا ۝٨﴾ [الشمس: ٨].

والثالث: أن تكون للتّنبيه، فتدخل على أربعة:

أحدها: الإشارة غير المختصّة بالبعيد، نحو: «هٰذا»، بخلاف «ثَمَّ» و «هَنَّا» بالتشديد و «هُنَالك».

---

(١) البيت من الكامل، وهو لجميل بثينة في ديوانه ص ١٩٦، ولسان العرب ١٥/ ٤٥٠، وبلا نسبة في الجنى الداني ص ١٥٣، وجواهر الأدب ص ٣٣٤، ورصف المباني ص ٤٠٣، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥٥٤.

والثاني: ضمير الرفع المخبرُ عنه باسم إشارة، نحو: ﴿هَٰأَنتُمْ أُوْلَآءِ﴾ [آل عمران: ١١٩] وقيل: إنما كانت داخلة على الإشارة فقدِّمت، فرُدَّ بنحو: ﴿هَٰأَنتُمْ هَٰؤُلَآءِ﴾ [آل عمران: ٦٦]، فأجيب بأنها أُعيدت توكيداً.

والثالث: نعتُ «أيّ» في النداء، نحو: «يا أيها الرَّجُلُ»، وهي في هذا واجبة للتنبيه على أنه المقصود بالنداء؛ قيل: وللتعويض عما تضاف إليه «أيٌّ»، ويجوز في هذه، في لغة بني أسد، أن تُحذَفَ ألفُها، وأن تُضم هاؤها إتباعاً، وعليه قراءة ابن عامر ﴿أَيُّهُ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [النور: ٣١]، ﴿أَيُّهُ الثقلان﴾ [الرحمٰن: ٣١]، ﴿أَيُّهُ السَّاحِرِ﴾ [الزخرف: ٤٩]، بضم الهاء في الوصل.

والرابع: اسم الله تعالى في القَسَم عند حذف الحرف، يقال: «ها اللّهِ» بقطع الهمزة ووصلها، وكلاهما مع إثبات ألف «ها» وحذفها.

* * *

(هل): حرف موضوعٌ لطلب التصديق الإيجابي، دون التصوُّر، ودون التَّصديق السلبي، فيمتنع نحو: «هَلْ زَيْداً ضَرَبْتَ» لأنّ تقديم الاسم يُشْعر بحصول التصديق بنفس النسبة؛ ونحو: «هَلْ زَيْدٌ قائم أمْ عَمْرو» إذا أريد بـ «أم» المتصلة، و «هَلْ لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ»؛ ونظيرها في الاختصاص بطلب التصديق «أم» المنقطعة، وعكسهما «أم» المتصلة، وجميع أسماء الاستفهام فإنهنّ لطلب التصور لا غير، وأعمُّ من الجميع الهمزة فإنها مشتركة بين الطلبين.

وتفترق هل من الهمزة من عشرة أوجه:

أحدها: **اختصاصُها بالتصديق**.

والثاني: **اختصاصها بالإيجاب**، تقول: «هل زيد قائم» ويمتنع «هل لم يقم» بخلاف الهمزة، نحو: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾ [الانشراح: ١]، ﴿أَلَن يَكْفِيَكُمْ﴾ [آل عمران: ١٢٤]، ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ [الزمر: ٣٦]، وقال [من البسيط]:

ألاَ طِعَانَ ألاَ فُرْسَانَ عَادِيَة

والثالث: **تخصيصها المضارعَ بالاستقبال**، نحو: «هل تسافر؟» بخلاف الهمزة، نحو: «أتظنُّه قائماً» وأما قول ابن سِيدَه في شرح الجمل: لا يكون الفعل المستفهم عنه إلا مستقبلاً، فسهو، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿فَهَلْ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا﴾ [الأعراف: ٤٤]، وقال زهير [من الطويل]:

٤١٤ ـ فَمَنْ مُبْلِغُ الأحْلاَفِ عَنّي رِسَالَةً وَذُبْيَانَ هَلْ أَقْسَمْتُمُ كُلَّ مُقْسَمِ(١)

والرابع والخامس والسادس: **أنها لا تدخل على الشَّرْطِ، ولا على «إنَّ»، ولا على اسم بعده فعل**، في الاختيار، بخلاف الهمزة، بدليل: ﴿أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٤]، ﴿أَئِن ذُكِّرْتُم بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ﴾ [يس: ١٩]، ﴿أَءِنَّكَ لَأَنتَ يُوسُفُ﴾ [يوسف: ٩٠]، ﴿أَبَشَرًا مِّنَّا وَٰحِدًا نَّتَّبِعُهُۥ﴾ [القمر: ٢٤].

والسابع والثامن: **أنها تقع بعد العاطف، لا قبله وبعد «أم»**، نحو: ﴿فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ [الأحقاف: ٣٥]، وفي الحديث: «وَهَلْ تَرَكَ لَنَا عَقِيلٌ مِنْ رباع»، وقال [من الخفيف]:

٤١٥ ـ لَيْتَ شِعْرِيَ هَلْ ثُمَّ هَلْ آتِيَنْهُمْ أَوْ يَحُولَنْ دُونَ ذَاكَ حِمَامُ؟(٢)

وقال تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ﴾ [الرعد: ١٦].

التاسع: **أنه يرادُ بالاستفهام بِها النَّفي**، ولذلك دخلت على الخبر بعدها إلا في نحو: ﴿هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَٰنِ إِلَّا ٱلْإِحْسَٰنُ ۝٦٠﴾ [الرحمن: ٦٠]، والباء في قوله [من الطويل]:

٤١٦ ـ [يَقُولُ إذَا اقْلَوْلَى عَلَيْهَا وَأَقْرَدَتْ] ألاَ هَلْ أخُو عَيْشٍ لَذِيذٍ بِدَائِمِ؟(٣)

وصحّ العطف في قوله [من الطويل]:

٤١٧ ـ وَإِنَّ شِفَائِي عَبْرَةٌ مُهَرَاقَةٌ وَهَلْ عِنْدَ رَسْمٍ دَارِسٍ مِنْ مُعَوَّلِ(٤)

إذ لا يعطف الإنشاء على الخبر.

فإن قلت: قد مرَّ لك في صدر الكتاب أن الهمزة تأتي لمثل ذلك مثل: ﴿أَفَأَصْفَٰكُمْ رَبُّكُم بِٱلْبَنِينَ﴾ [الإسراء: ٤٠]، ألا ترى أن الواقِع أنه سبحانَهُ لم يُصْفِهم بذلك؟

قلت: إنما مرَّ أنها للإنكار على مُدَّعِي ذلك، ويلزم من ذلك الانْتِفاء، لا أنها للنفي

---

(١) البيت من الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ١٨، وخزانة الأدب ٣/ ٩، ولسان العرب ٩/ ٤٥٤/ مادة/ حلف/.

(٢) البيت من الخفيف، وهو للكميت بن معروف في ديوانه ص ١٩٨، والدرر ٦/ ٥٢، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٧١، وبلا نسبة في رصف المباني ص ٣٣٤، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٦٨٤.

(٣) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ص ٨٦٣، والأزهية ص ٢١٠، وتخليص الشواهد ص ٢٨٦، وجمهرة اللغة ص ٦٣٦، وخزانة الأدب ٤/ ١٤٢، والدرر ٢/ ١٢٦.

(٤) البيت من الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ص ٩، وخزانة الأدب ٣/ ٤٤٨، والدرر ٥/ ١٣٩ وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٥٧، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٩/ ٢٧٤ والدرر ٦/ ١٥٤.

ابتداء، ولهذا لا يجوز «أقام إلاّ زيد» كما يجوز «هل قام إلا زيد» ﴿فَهَلْ عَلَى ٱلرُّسُلِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾ [النحل: ٣٥]، ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا ٱلسَّاعَةَ﴾ [الزخرف: ٦٦]. وقد يكون الإنكار مُقْتضياً لوقوع الفعل، على العكس من هذا، وذلك إذا كان بمعنى: ما كان يَنْبَغِي لك أن تفعلَ، نحو: «أتَضْرِبُ زيداً وهو أخوك؟».

ويتلخَّص أن الإنكار على ثلاثة أوجه: إنكارٌ على من ادعى وقوعَ الشيء، ويلزمُ من هذا النفيُ؛ وإنكارٌ على مَنْ أوقع الشيء، ويختصّان بالهمزة؛ وإنكارٌ لوقوع الشيءِ، وهذا هو معنى النفي، وهو الذي تنفرد به «هَلْ» عن الهمزة.

والعاشر: **أنها تأتي بمعنى «قَدْ»**، وذلك مع الفعل، وبذلك فسَّرَ قولَه تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ﴾ [الإنسان: ١] جماعة منهم ابن عباس رضي الله عنهما والكسائي والفرّاء والمبرّد قال في مقتضبه: «هل» للاستفهام، نحو: «هل جاء زيد»، وقد تكون بمنزلة «قد»، نحو قوله جل اسمه: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ﴾ [الإنسان: ١] ا هـ.

وبالغ الزمخشري، فزعم أنها أبداً بمعنى «قد»، وأنَّ الاستفهام إنما هو مُسْتَفَادٌ من همزة مُقَدَّرة معها، ونقله في المفصل عن سيبويه، فقال: وعند سيبويه أن «هَلْ» بمعنى «قد» إلا أنهم تركوا الألَف قبلها؛ لأنها لا تقع إلاّ في الاستفهام، وقد جاء دخولُهَا عليها في قوله [من البسيط]:

٤١٨ ـ سائِلْ فَوَارِسَ يَرْبُوعٍ بِشَدّتِنَا أَهَلْ رَأَوْنَا بِسَفْحِ الْقَاعِ ذِي الأَكَمِ[(١)]

ا هـ. ولو كان كما زعم لم تدخل إلا على الفعل كـ «قَدْ»، وثبت في كتاب سيبويه رحمه الله ما نقله عنه، ذكَرَه في باب «أم» المتّصلة، ولكن فيه أيضاً ما قد يخالفه، فإنه قال في باب عِدّة ما يكون عليه الكَلِمُ ما نصه: و «هل» هي للاستفهام، ولم يزد على ذلك. وقال الزمخشري في كشافه ﴿هَلْ أَتَىٰ﴾ [الإنسان: ١] أي: قد أتى، على معنى التقرير والتقريب جميعاً، أي: أتى على الإنسان قبلَ زمانٍ قريب طائفةٌ من الزمان الطَّويل الممتدّ لم يكن فيه شيئاً مذكوراً، بل شيئاً منسيّاً نطفة في الأصلاب، والمراد بالإنسان الجنسُ بدليل: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن نُّطْفَةٍ﴾ [الإنسان: ٢] ا هـ.

---

(١) البيت من البسيط، وهو لزيد الخيل في ديوانه ص ١٥٥، والجنى الداني ص ٣٤٤، والدرر ٥/ ١٤٦ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٤٢٧.

وفسَّرها غيره بـ «قَدْ» خاصة، ولم يحملوا «قد» على معنى التقريب، بل على معنى التحقيق؛ وقال بعضهم: معناها التوقع، وكأنه قيلَ لقوم يتوقَّعون الخبرَ عما أتى على الإنسانِ وهو آدم عليه الصلاة والسلام، قال: والحين زمَنُ كونِهِ طيناً، وفي تسهيل ابن مالك أنه يتعيّن مُرَادفةُ «هل» لـ «قد» إذا دخلت عليها الهمزة يعني كما في البيت؛ ومفهومه أنها لا تتعيَّن لذلك إذا لم تدخل عليها، بل قد تأتي لذلك كما في الآية، وقد لا تأتي له، وقد عكَس قومٌ ما قاله الزمخشري، فزعموا أن «هل» لا تأتي بمعنى «قد» أصلاً.

وهذا هو الصَّوابُ عندي؛ إذ لا متمسك لمن أثبت ذلك إلا أحد ثلاثة أمور:

أحدها: تفسير ابن عباس رضي الله عنهما، ولعلَّه إنما أراد أن الاستفهام في الآية للتقرير، وليسَ باستفهامٍ حقيقيٍّ، وقد صرح بذلك جماعةٌ من المفسّرين، فقال بعضهم: «هل» هنا للاستفهام التقريري، والمقرَّرُ به من أنكر البعث، وقد علم أنهم يقولون: نعم، قد مضى دهر طويل لا إنسان فيه، فيقال لهم: فالذي أحْدَثَ الناس بعد أن لم يكونوا كيف يمتنعُ عليه إحياؤُهم بعد موتهم؟ وهو معنى قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلنَّشْأَةَ ٱلْأُولَىٰ فَلَوْلَا تَذَكَّرُونَ ﴿٦٢﴾﴾ [الواقعة: ٦٢]، أي: فهلا تذكرون فتعلمون أنهُ مَنْ أنشأ شيئاً بعد أن لم يكُنْ قادرٌ على إعادته بعد عَدَمِه؟ انتهى.

وقال آخَرُ مثل ذلك، إلا أنه فسَّر الحين بزمن التَّصوير في الرحم، فقال: المعنى ألم يأتِ على الناس حينٌ من الدهر كانوا فيه نُطفاً ثم عَلقاً ثم مُضَغاً إلى أن صاروا شيئاً مذكوراً. وكذا قال الزجَّاج، إلا أنه حملَ الإنسان على آدم عليه الصلاة والسلام، فقال: المعنى ألم يأتِ على الإنسان حينٌ من الدهر كان فيه تُرَاباً وطِيناً إلى أن نُفخ فيه الروح؟ اهـ.

وقال بعضهم: لا تكونُ «هل» للاستفهام التقريريِّ، وإنما ذلك من خصائص الهمزة، وليس كما قال، وذكر جماعة من النحويين أن «هَلْ» تكونُ بمنزلة «إنَّ» في إفادة التَّوكيد والتَّحقيق، وحملوا على ذلك ﴿هَلْ فِى ذَٰلِكَ قَسَمٌ لِّذِى حِجْرٍ ﴿٥﴾﴾ [الفجر: ٥] وقدّروه جواباً للقسم، وهو بعيد.

والدليلُ الثاني: قولُ سيبويه الذي شافَهَ العربَ وفَهِمَ مقاصدهم، وقد مضى أنَّ سيبويه لم يَقُلْ ذلك.

والثالث: دخول الهمزةِ عليها في البيت، والحرفُ لا يدخل على مثله في المعنى، وقد رأيت عن السيرافي أن الرواية الصحيحة «أمْ هَلْ»، و «أم» هذه منقطعة بمعنى «بل»؛

فلا دليل، وبتقدير ثبوت تلك الرواية فالبيتُ شاذٌّ؛ فيمكن تخريجه على أنه من الجمع بين حرفين لمعنى واحد على سبيل التوكيد، كقوله [من الوافر]:

وَلاَ لِـلِـمَـا بِـهِـمْ أَبـدًا دَوَاء

بل الذي في ذلك البيت أسهلُ، لاختلاف اللفظين، وكون أحدهما على حرفَيْن، فهو كقوله [من الطويل]:

٤١٩ ـ فأَصْبَحَ لاَ يَسْأَلْنَهُ عَنْ بِمَا بِهِ أَصَعَّدَ فِي عُلْوِ الْهَوى أَمْ تَصَوَّبَا[١]

* * *

● (هو) وفروعه: تكون **أسماء** وهو الغالب، **وأحْرُفاً** في نحو: «زَيْد هُوَ الفَاضِلُ» إذا أعرب فَصْلاً وقلنا: لا موضع له من الإعراب، وقيل: هي مع القول بذلك أسماء كما قال الأخفش في نحو: «صَهْ» وَ «نَزَالِ»: أسماء لا محل لها، وكما في الألف واللام في نحو: «الضارب» إذا قدرناهما اسماً.

ـ حرف الواو ـ

● (الواو المفردة) انتهى مجموع ما يُذْكَر من أقسامها إلى أحَدَ عَشَرَ:

الأول: العاطفة، ومعناها مُطْلَق الجمع، فتعطِفُ الشيءَ على مُصَاحِبه نحو: ﴿فَأَنجَيْنَٰهُ وَأَصْحَٰبَ ٱلسَّفِينَةِ﴾ [العنكبوت: ١٥]، وعلى سابقه نحو: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَٰهِيمَ﴾ [الحديد: ٢٦]، وعلى لاحِقِه، نحو: ﴿كَذٰلِكَ يُوحَى إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ [الشورى: ٣]، وقد اجتمع هذان في: ﴿وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ وَإِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ﴾ [الأحزاب: ٧]؛ فعلى هذا إذا قيل «قام زيد وعمرو» احتمل ثلاثة معانٍ؛ قال ابن مالك: وكونُها للمعيّة راجحٌ، وللترتيب كثيرٌ، ولعكسِهِ قليل، ا هـ.

ويجوز أن يكون بين متعاطفيها تقارُبٌ أو تَرَاخٍ، نحو: ﴿إِنَّا رَآدُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [القصص: ٧]، فإن الردّ بُعَيْدَ إلقائه في اليمِّ، والإرْسَالَ على رأس أربعين سنةٍ. وقولُ بعضهم «إنّ معناها الجمع المطلق» غيرُ سديدٍ، لتقييد الجمع بقيدِ الإطلاق، وإنما هي للجمع لا بقيد. وقولُ السِّيرافي «إن النحويّينَ واللغويّين أجمعوا على أنها لا تُفيد

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو للأسود بن يعفر في ديوانه ص ٢١، وشرح التصريح ٢/ ١٣٠ والمقاصد النحوية ٤/ ١٠٣، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ٣٤٥، وخزانة الأدب ٩/ ٥٢٧، والدرر ٤/ ١٠٥.

الترتيب» مردود، بل قال بإفادتها إيّاه قُطْرُب والرَّبَعِيُّ والفَرَّاء وثعلب وأبو عمرو الزاهد وهشام والشافعي، ونقل الإمام في البرهان عن بعض الحنفيَّة أنها للمعية.

وتنفردُ عن سائر أحْرُفِ العطف بخمسةَ عشرَ حكماً:

أحدها: **احتمالُ مَعْطوفِها للمعاني الثَّلاثة السابقة.**

والثاني: **اقترانها بـ «إمّا»** نحو: ﴿إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٣].

والثالث: **اقترانها بلا** إن سبقت بنفي ولم تقصد المعية، نحو: «ما قامَ زَيْدٌ ولا عَمْرٌو»، ولتفيد أن الفعل منفيٌّ عنهما في حالتَي الاجتماعِ والافتراق، ومنه: ﴿وَمَآ أَمْوَٰلُكُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُكُم بِٱلَّتِى تُقَرِّبُكُمْ عِندَنَا زُلْفَىٰٓ﴾ [سبأ: ٣٧]، والعطف حينئذٍ من عطف الجمل عند بعضِهم على إضمارِ العامل، والمشهور أنه من عطف المفردات؛ وإذا فُقِدَ أحَد الشرطين امتنَع دخولُها، فلا يجوز نحو: «قام زيدٌ ولا عمرو»، وإنّما جاز ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧] لأن في ﴿غَيْرِ﴾ معنى النفي، وإنما جاز قولُه [من البسيط]:

٤٢٠ ـ فاْذهَبْ، فأيُّ فَتًى في النَّاسِ أحْرَزَهُ ... مِـنْ حَـتْـفِـه ظُـلَـمٌ دُعْـجٌ وَلاَ جِـبَـلُ[1]

لأن المعنى لا فتى أحْرَزَه، مثل: ﴿فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ [الأحقاف: ٣٥]؛ ولا يجوز «ما اختصم زيدٌ ولا عمرو» لأنه للمعيّة لا غير، وأمّا ﴿وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ ﴿١٩﴾ وَلَا ٱلظُّلُمَٰتُ وَلَا ٱلنُّورُ ﴿٢٠﴾ وَلَا ٱلظِّلُّ وَلَا ٱلْحَرُورُ ﴿٢١﴾ وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَحْيَآءُ وَلَا ٱلْأَمْوَٰتُ﴾ [فاطر: ١٩ ـ ٢٢] فـ «لا» الثانية والرابعة والخامسة زوائِد لأَمِنِ اللبس.

والرابع: **اقترانها بـ «لكنْ»**، نحو: ﴿وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ﴾ [الأحزاب: ٤٠].

والخامس: **عطف المفرد السَّبِبِيّ على الأَجْنَبِيّ** عند الاحتجاج إلى الرَّبطِ، كـ «مَرَرْتُ برَجُلٍ قائم زيدٌ وَأخوهُ»، ونحو: «زَيْدٌ قائمٌ عَمْروٌ وَغُلامه»، وقولك في باب الاشتغال «زَيْداً ضَرَبْتُ عَمْراً وَأخاه».

والسادس: **عطف العقد على النيف**، نحو: «أحَدٌ وعِشْرُونَ».

والسابع: **عطف الصفات المفرقة مع اجتماع منعوتها**، كقوله [من الوافر]:

---

(١) البيت من البحر السيط، وهو للمتنخل الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص ١٢٨٣، وبلا نسبة في لسان العرب مادة (قلا)، والخصائص ٢/ ٤٣٣.

٤٢١ ـ بَكَيْتُ، وَمَا بُكَا رَجُلٍ حَزِين عَلَى رَبْعَيْنِ مَسْلُوبٍ وَبَالِي؟(١)

والثامن: **عطف ما حَقُّه التثنية أو الجمع**، نحو قول الفرزدق [من الكامل]:

٤٢٢ ـ إنَّ الرَّزِيَّةَ لاَ رَزِيَّةَ مِثْلُهَا فُقْدَانُ مِثْلِ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدِ(٢)

وقول أبي نُوَاسٍ [من الطويل]:

٤٢٣ ـ أَقَمْنَا بِهَا يَوْماً وَيوماً وَثَالثاً، وَيَوْماً لَهُ يَوْمُ التَرحُّلِ خَامِسُ(٣)

وهذا البيت يَتَساءل عنه أهلُ الأدب، فيقولون: كم أقاموا؟ والجواب: ثمانية لأن يوماً الأخير رابع وقد وُصِفَ بأن يوم الترحُّل خامس له، وحينئذٍ فيكون يوم الترحُّل هو الثامن بالنسبة إلى أول يوم.

التاسع: **عطف ما لا يُستغنى عنه** كـ «اخْتَصَمَ زَيْد وَعَمْرو»، و «اشْتَرَكَ زَيْدٌ وعَمْرٌو». وهذا من أقوى الأدلة على عدم إفادتها الترتيب، ومن ذلك: «جَلَسْتُ بَيْنَ زَيْدٍ وعَمْرو»، ولهذا كان الأصمعي يقول الصواب [من الطويل]:

٤٢٤ ـ [قِفَا نَبْكِ مِنْ ذكرى حَبيب ومنزل بِسِقْطِ اللِّوَى] بَيْنَ الدُّخُولِ وَحَوْمَلِ(٤)

لا «فحومل»، وأُجيب بأن التقدير: بين نَواحي الدخول، فهو كقولك: «جَلَسْتُ بين الزَّيْدِينَ فَالعَمْرِين»، أو بأن الدُّخُولَ مشتملٌ على أماكِن.

وتشاركها في هذا الحكم «أم» المتصلة في نحو: «سَواءٌ أقُمْتَ أم قَعَدْتَ»، فإنها عاطفة ما لا يستغنى عنه.

والعاشر والحادي عشر: **عطف العامّ على الخاصّ، وبالعكس**؛ فالأول نحو: ﴿رَّبِّ ٱغْفِرْ لِي وَلِوَٰلِدَيَّ وَلِمَن دَخَلَ بَيْتِيَ مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ [نوح: ٢٨]؛ والثاني نحو: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَٰقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ﴾ [الأحزاب: ٧] الآية.

---

(١) البيت من الوافر، وهو لابن ميادة في ديوانه ص ٢١٤، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٧٤، ولرجل من باهلة في الكتاب ١/ ٤٣١ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ١٦١ وأوضح المسالك ٣/ ٣١٣.

(٢) البيت من البحر الكامل، وهو للفرزدق في ديوانه ١/ ١٦١، والدرر ٦/ ٧٤، وشرح التصريح ٢/ ١٣٨، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ٢١١.

(٣) البيت من الطويل، وهو لأبي نواس في ديوانه ٢/ ٧ وخزانة الأدب ٧/ ٤٦٢، والدرر ٦/ ٧٧.

(٤) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص ٨، والأزهية ص ٢٤٤ ـ ٢٤٥، وجمهرة اللغة ص ٥٦٧، وخزانة الأدب ٢/ ٣٣٢، والدرر ٦/ ٧١، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ٣٥٩ والدرر ٦/ ٨٢.

ويشاركُها في هذا الحكم الأخير «حتى» كـ «مات الناسُ حتى العُلَمَاءُ، وقَدِمَ الحُجّاجُ حتى المُشَاة»؛ فإنها عاطفة خاصّاً على عام.

والثاني عشر: **عطفُ عاملٍ حُذف وبَقِي معمولُه على عاملٍ آخر مذكورٍ يَجْمَعُهما معنى واحد**، كقوله [من الوافر]:

٤٢٥ ـ [إذَا مَا الغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْماً] وَزَجَّجْنَ الحَوَاجِبَ والعُيُونَا[(١)]

أي: وكَحّلْن العيون، والجامع بينهما التَّحْسِين، ولولا هذا التَّقْيِيد لوَرَدَ «اشْتَرَيْتُه بدرهم فصاعداً» إذ التقدير: فَذَهَب الثمنُ صاعداً.

والثالث عشر: **عطف الشيء على مُرَادفه**، نحو: ﴿إِنَّمَآ أَشْكُواْ بَثِّي وَحُزْنِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [يوسف: ٨٦] ونحو: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَٰتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ﴾ [البقرة: ١٥٧]، ونحو: ﴿عِوَجًا وَلَآ أَمْتًا﴾ [طه: ١٠٧] وقوله عليه الصلاة والسلام: «ليلني منكم ذَوُو الأحْلاَمِ والنُّهىٰ»، وقول الشاعر [من الوافر]:

٤٢٦ ـ [وقَدَّدَتِ الأدِيمَ لِرَاهِشَيْهِ] وَأَلفَى قَوْلَهَا كَذِباً وَمَيْنَا[(٢)]

وزعم بعضُهم أن الرواية «كذباً مبيناً» فلا عطف ولا تأكيد، ولك أن تقدر «الأحلام» في الحديث جمع «حُلُم» بضمتين؛ فالمعنى: لِيَلني البالغون العقلاء، وزعم ابن مالك أن ذلك قد يأتي في «أو»، وأن منه ﴿وَمَن يَكْسِبْ خَطِيٓـَٔةً أَوْ إِثْمًا﴾ [النساء: ١١٢].

والرابع عشر: **عطف المُقَدّم على متبوعه للضرورة**، كقوله [من الوافر]:

٤٢٧ ـ أَلاَ يَا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ، عَلَيْكِ وَرَحْمَةُ اللّٰهِ السَّلاَمُ[(٣)]

والخامس عشر: **عطف المخفوض على الجِوَارِ**، كقوله تعالى: ﴿وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾ [المائدة: ٦]، فيمن خفض «الأرجل»، وفيه بحث سيأتي.

* * *

(١) البيت من الوافر، وهو للراعي النميري في ديوانه ص ٢٦٩، والدرر ٣/ ١٥٨، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٧٥ والمقاصد النحوية ٣/ ٩١، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ٢١٢ والإنصاف ٣/ ٦١٠.

(٢) البيت من البحر الوافر، وهو لعدي بن زيد في ذيل ديوانه ص١٨٣، والأشباه والنظائر ٣/ ٢١٣، ولسان العرب مادة (مين)، وبلا نسبة في همع الهوامع ٢/ ١٢٩.

(٣) البيت من الوافر، وهو للأحوص في ديوانه ص ٩٠، وخزانة الأدب في ٢/ ١٩٣، وبلا نسبة في لسان العرب مادة/ مشيع/ وتاج العروس مادة/ شيع/.

تنبيه

زعم قوم أن الواو قد تَخْرج عن إفادةِ مطلقِ الجمع، وذلك على أوجه:

أحدها: أن تُستعمل بمعنى «أو»، وذلك على ثلاثة أقسام؛ أحدها: أن تكون بمعناها في التقسيم كقولك: «الكلمة اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ»، وقوله [من الطويل]:

كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمُ

وممن ذكر ذلك ابن مالك في التحفة، والصوابُ أنها في ذلك على معناها الأصلي، إذ الأنواعُ مجتمعةٌ في الدخول تحتَ الجنس، ولو كانت «أو» هي الأصل في التقسيم، لكان استعمالُها فيه أكثر من استعمال الواو.

والثاني: أن تكون بمعنى «أو» في الإباحة، قاله الزمخشريّ، وزعم أنه يقال: «جَالس الْحَسَنَ وابْنَ سيرين» أي: أحدَهما، وأنه لهذا قيل: ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦] بعد ذلك «ثلاثة» و «سبعة»، لئلاّ يتوهّم إرادة الإباحة، والمعروفُ من كلامِ النحويين أنه لو قال: «جالس الحسَنَ وابْنَ سيرين»، كان أمراً بمجالسةِ كلٍّ منهما، وجعلوا ذلك فرقاً بين العطف بالواو والعطف بـ «أو».

والثالث: أن تكون بمعناها في التَّخيير، قاله بعضُهم في قوله [من الطويل]:

٤٢٨ ـ وَقَالُوا: نَأَتْ فَاخْتَرْ لَهَا الصَّبْرَ والبُكَا

فَقُلْتُ: البُكَا أَشْفَى إذاً لِغَلِيلِي[1]

قال: معناه أو البكاء، إذ لا يجتمعُ مع الصبر. ونقول: يحتمل أن يكون الأصل: فاختر من الصبر والبكاء، أي: أحدهما، ثم حذف «مِنْ» كما في ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ﴾ [الأعراف: ١٥٥]، ويؤيّده أن أبا علي القالي رَواه بـ «مِنْ». وقال الشاطبي رحمه الله في باب البسملة «وصِلْ واسْكُتَا»، فقالَ شارحو كلامه: المراد التخيير، ثم قال محققوهم: ليس ذلك من قِبَلِ الواو، بل من جهة أن المعنى: وَصِلْ إن شئت واسكُتَن إن شئت؛ وقال أبو شامة: وزعم بعضهم أن الواو تأتي للتخيير مجازاً.

والثاني: أن تكونَ بمعنى باء الجر، كقولهم: «أنْتَ أعْلَم وَمَالُك» و «بِعتُ الشَّاء شَاة ودِرْهَماً»، قاله جماعة، وهو ظاهر.

---

(١) البيت من الطويل، وهو لكثير عزة في ديوانه ص ١١٤، وأمالي القالي ٢/ ٦٤ وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٨١.

والثالث: أن تكونَ بمعنى لامِ التعليل، قال الْخَارَزَنْجِيُّ، وحمل عليه الواوات الدَّاخِلَة على الأفعالِ المنصوبة في قوله تعالى: ﴿أَوْ يُوبِقْهُنَّ بِمَا كَسَبُوا وَيَعْفُ عَن كَثِيرٍ ﴿٣٤﴾ وَيَعْلَمَ الَّذِينَ﴾ [الشورى: ٣٤ ـ ٣٥]، ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ ﴿١٤٢﴾﴾ [آل عمران: ١٤٢]، ﴿يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ ولاَ نُكَذِّبَ بِآياتِ رَبِّنا وَنَكُونَ﴾ [الأنعام: ٢٧]، والصوابُ أنَّ الواو فيهنَّ للمعيَّة كما سيأتي.

والثاني والثالث من أقسام الواو: واوان يَرْتَفِعُ مَا بعدَهما.

إحداهما: **واو الاستِئْناف**، نحو: ﴿لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ﴾ [الحج: ٥]، ونحو: «لاَ تأكلِ السَّمك وتَشرَبُ اللبَن» فيمن رفع، ونحو: ﴿مَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٨٦] فيمن رفَع أيضاً، ونحو: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، إذ لو كانت واو العطف لانتصب ﴿نُقِرَّ﴾ ولانتصب أو انجزم «تشرب»، ولجزم ﴿نُقِرّ﴾ كما قرأ الآخرون، ولَلَزِمَ عطفُ الخبر على الأمر، وقال الشاعر [من الطويل]:

٤٢٩ ـ عَلَى الْحَكَمِ الْمَأْتِيِّ يَوْماً إذا قَضَى قَضِيَّتَهُ أنْ لا يَجُورَ ويَقْصِدُ[(١)]

وهذا مُتَعَيِّن للاستِئْناف، لأن العطفَ يجعلُه شريكاً في النفي، فيلزم التناقض وكذلك قولهم: «دَعْني ولاَ أعُود» لأنه لو نُصِب كان المعنى: ليجتمع تركُكَ لعقوبتي وتركي لما تَنْهاني عنه، وهذا باطل؛ لأن طلبه لترك العقوبة إنما هو في الحال، فإذا تقيَّد تَرْكُ المنهيّ عنه بالحال لم يحصل غرض المؤدِّب، ولو جزم فإمّا بالعطف ولم يتقدّم جازم، أو على أن تُقدَّر ناهية، ويرده أن المُقْتَضِي لتركِ التأديب إنما هو الخبر عن نفي العَوْد، لا نهيه نفسَه عن العَوْد، إذ لا تناقض بين النهي عن العَوْد وبين العَوْد بخلاف العَوْد والإخبار بعدمه، ويوضحه أنك تقول: «أنا أنْهَاهُ وهو يفعل» ولا تقول: «أنا لا أفعل وأنا أفعل معاً».

والثانية: **واو الحال الداخلة على الجملة الاسمية**، نحو: «جاء زيد والشَّمْسُ طالعة» وتُسمَّى **واو الابتداء**، ويقدّرها سيبويه والأقدمون بـ «إذْ»، ولا يريدون أنها بمعناها؛ إذ لا يرادفُ الحرفُ الاسمَ، بل إنها وما بعدَها قَيْدٌ للفعلِ السابق، كما أن «إذ» كذلك، ولم يقدرها بـ «إذا» لأنّها لا تدخل على الجمل الاسمية، ووهم أبو البقاء في قوله تعالى:

---

(١) البيت من الطويل، وهو لأبي اللحام التغلبي في خزانة الأدب ٨/ ٥٥٥ وشرح المفصل ٧/ ٣٨، ولعبد الرحمن بن أم الحكم في الكتاب ٣/ ٥٦، ولأبي اللحام أو لعبد الرحمن في لسان العرب مادة / قصد/.

﴿وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٤]، فقال: الواو للحال، وقيل: بمعنى «إذ»، وسبَقَه إلى ذلك مكي، وزاد عليه فقال: الواو للابتداء، وقيل: للحال، وقيل: بمعنى «إذ»، ا هـ. والثلاثة بمعنى واحد؛ فإن أراد بالابتداء الاستئناف فقولهما سواءٌ.

ومن أمثلتها داخلةً على الجملة الفعلية قوله [من الطويل]:

٤٣٠ ـ بِأَيْدِي رِجَالٍ لَمْ يَشِيمُوا سُيُوفَهُمْ ... ولَمْ تَكْثُرِ الْقَتْلَى بِهَا حِينَ سُلَّتِ[(١)]

ولو قدرتها عاطفة لانقلب المدح ذمًّا.

وإذا سُبقت بجملة حالية احتملت ـ عند مَنْ يجيز تعدد الحال ـ العاطفة والابتدائية، نحو: ﴿ٱهْبِطُواْ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ﴾ [الأعراف: ٢٤].

الرابع والخامس: وَاوَانِ ينتصبُ ما بَعْدَهُما، وهما واوُ المفعول معه كـ «سِرْتُ والنِّيل»، وليس النصب بها خلافاً للجرجاني، ولم يأتِ في التنزيل بيقين، فأما قوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾ [يونس: ٧١] في قراءة السبعة ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ﴾ بقطع الهمزة و ﴿شُرَكَآءَكُمْ﴾ بالنصب، فتحتمل الواو فيه ذلك، وأن تكونَ عاطفةً مفرداً على مفرد بتقدير مضافٍ أي وأمر شركائكم، أو جملة على جملةٍ بتقدير فِعْل، أي: واجْمَعُوا شركاءكم بوصل الهمزة، ومُوجِبُ التقدير في الوجهين أن «أجْمَع» لا يتعلّق بالذوات، بل بالمعاني، كقولك: «أجْمَعُوا على قول كذا»، بخلاف «جَمَعَ» فإنه مشترك، بدليل ﴿فَجَمَعَ كَيْدَهُۥ﴾ [طه: ٦٠]، ﴿ٱلَّذِى جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُۥ ۝٢﴾ [الهمزة: ٢]، ويقرأ ﴿فَٱجْمَعُوا﴾ بالوصل فلا إشكال، ويقرأ برفع «الشركاء» عطفاً على الواو للفصل بالمفعول.

والواو الداخلة على المضارع المنصوب لعَطْفه على اسمٍ صريحٍ أو مُؤوّل؛ فالأول كقوله [من الوافر]:

٤٣١ ـ وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي ... أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ[(٢)]

والثاني: شَرْطُهُ أن يتقدَّم الواوَ نفيٌ أو طلب، وسمّى الكوفيُّون هذه الواو وَاوَ الصَّرْف، وليس النصب بها خلافاً لهم، ومثالُها ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٢]، وقوله [من الكامل]:

---

(١) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ص ١٣٩، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٢٢، وشرح المغني ص ٧٧٨، ولسان العرب ١٢/ ٣٣٠ مادة / شيم/ .

(٢) تقدم تخريجه.

٤٣٢ ـ [يا أيها الرجلُ المعلّمُ غيره هلاّ لنفسِكَ كان ذا التعليمُ
٤٣٣ ـ ابدأ بنفسِك فانهها عن غيِّها فإذا انتهتْ عنهُ فأنتَ حكيمُ
٤٣٤ ـ فهناك يسمع ما تقول ويُشتَفَى بالقولِ منك وينفَعُ التعليمُ]
٤٣٥ ـ لاَ تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ [عَارٌ عَلَيْكَ إذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ][1]

والحقُّ أن هذه واوُ العطف كما سيأتي.

السادس والسابع: وَاوانِ ينجرُّ ما بَعْدَهما.

إحداهما: **واو القسم**، ولا تدخل إلا على مُظْهر، ولا تتعلّق إلا بمحذوف، نحو: ﴿وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ ۝٢﴾ [يس: ٢]، فإنْ تَلَتْها واوٌ أخرى، نحو: ﴿وَٱلتِّينِ وَٱلزَّيْتُونِ ۝١﴾ [التين: ١] فالتالية واو العطف، وإلا لاحتاج كلٌّ من الاسمين إلى جواب.

الثانية: **واو «رُبَّ»**، كقوله [من الطويل]:

٤٣٦ ـ وَلَيْلٍ كَمَوْجِ البَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ [عَلَيَّ بِأَنْواعِ الْهُمُومِ لِيَبْتَلِي][2]

ولا تدخل إلا على مُنكرٍ، ولا تتعلق إلا بمؤخّر، والصحيح أنها واو العطف، وأن الجرَّ بـ «ربّ» محذوفة خلافاً للكوفيّين والمبرّد، وحُجّتهم افتتاح القصائد بها كقول رؤبة [من الرجز]:

وَقَاتِمِ الأَعْمَاقِ خَاوِي الْمُخْتَرَقْ

وأُجيب بجواز تقدير العطف على شيء في نفس المتكلّم، ويوضح كونَها عاطفة أن واو العطف لا تدخل عليها كما تدخل على واو القسم، قال [من الطويل]:

٤٣٧ ـ وَوَاللّهِ لَوْلاَ تَمْرُهُ مَا حَبَبْتُهُ [وَلاَ كَانَ أَدْنَى مِنْ عُبَيْدٍ وَمُشْرِقِ][3]

والثامن: واوٌ دخولها كخروجها؛ وهي الزَّائدة، أثبتها الكوفيُّون والأخفش وجماعة،

---

(١) الابيات من البحر الكامل، وهي لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ص ٤٠٤، وفي شرح شذور الذهب ص ٣١٠، وبلا نسبة في المستطرف ١/ ٤٨.

(٢) البيت من الطويل، وهو لامرىءالقيس في ديوانه ص ١٨ وخزانة الأدب ٢/ ٣٢٦، وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٧٤، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ٧٥.

(٣) البيت من البحر الطويل، وهو لعيلان بن شجاع النهشلي في لسان العرب مادة (حبب)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٤١٠، وخزانة الأدب ٩/ ٤٢٩.

وحُمِلَ على ذلك ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا﴾ [الزمر: ٧١] بدليل الآية الأخرى. وقيل: هي عاطفة، والزّائدة الواو في ﴿وَقَالَ لَهُمۡ خَزَنَتُهَآ﴾ [الزمر: ٧١] وقيل: هما عاطفتان، والجوابُ محذوف، أي: كان كَيْتَ وكَيْتَ؛ وكذا البَحْثُ في ﴿فَلَمَّآ أَسۡلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلۡجَبِينِ وَنَٰدَيۡنَٰهُ﴾ [الصافات: ١٠٣ - ١٠٤]، الأولى أو الثانية زائدة على القول الأول، أو هما عاطفتانِ والجواب محذوف على القول الثاني؛ والزيادةُ ظاهرة في قوله [من الطويل]:

٤٣٨ - فَمَا بَالُ مَنْ أَسْعَى لأَجْبُرَ عَظْمَهُ حِفَاظاً، ويَنْوِي مِنْ سَفَاهَتِهِ كَسْرِي؟[1]

وقوله [من الكامل]:

٤٣٩ - وَلَقَدْ رَمَقْتُكَ في الْمَجَالِسِ كُلِّهَا فَإِذَا وَأَنْتَ تُعِينُ مَنْ يَبْغِينِي[2]

والتاسع: واوُ الثّمانية، ذكرَها جماعةٌ من الأدباء كالحريري، ومن النحويين الضُّعفاء كابن خَالَوَيْه، ومن المفسرين كالثّعلبي، وزعموا أن العرب إذا عَدُّوا قالوا ستة، سبعة وثمانية، إيذاناً بأنّ السبعة عددٌ تام، وأن ما بعدها عَدَدٌ مستأنفٌ واستدلُّوا على ذلك بآيات.

إحداها ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَٰثَةٞ رَّابِعُهُمۡ كَلۡبُهُمۡ﴾ [الكهف: ٢٢]، إلى قوله سبحانه: ﴿سَبۡعَةٞ وَثَامِنُهُمۡ كَلۡبُهُمۡۚ﴾ [الكهف: ٢٢]، وقيل: هي في ذلك لعطفِ جُملة على جملة؛ إذ التقدير: هم سبعة، ثم قيل: الجميع كلامهم؛ وقيل: العطف من كلام الله تعالى، والمعنى: نعم هم سبعة وثامنهم كلبهم، وإن هذا تصديق لهذه المقالة كما أن ﴿رَجۡمَۢا بِٱلۡغَيۡبِۖ﴾ [الكهف: ٢٢] تكذيبٌ لتلك المقالة، ويُؤيّده قولُ ابن عبّاسٍ رضي الله عنهما: حين جاءت الواو انقطعت العِدّة، أي: لم تبق عِدّةٌ عادٌ يُلْتفت إليها.

فإن قلت: إذا كان المراد التّصديق فما وجه مجيء ﴿قُل رَّبِّيٓ أَعۡلَمُ بِعِدَّتِهِم مَّا يَعۡلَمُهُمۡ إِلَّا قَلِيلٞۗ﴾ [الكهف: ٢٢]؟

قلت: وجه الجملةِ الأُولى توكيدُ صحّةِ التصديق بإثبات عِلْم المصدّق؛ ووجه الثانية الإشارة إلى أن القائلينَ تلك المقالَة الصادقة قليل، أو أن الذي قالها منهم عن يقين قليل، أو لما كان التصديقُ في الآية خفياً لا يستخرجُه إلا مثل ابن عباس قيل ذلك، ولهذا كان يقول: وأنا من ذلك القليل، هم سبعةٌ وثامنهم كلبهم.

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لعامر بن مجنون في حماسة البحتري ص ٧٥، ولابن الذئبة الثقفي في سمط للآلي ص ٦٣، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٨١، وللأجرد في الشعر والشعراء ٢/ ٧٣٨.

(٢) البيت من الكامل، وهو لأبي العيال الهذلي، وفي الأغاني ٢٣/ ٤٤٠، وشرح عمدة الحافظ ص ٦٥٢.

وقيل: هي واوُ الحال وعلى هذا فيقدَّر المبتدأ اسم إشارة، أي: هؤلاء سبعة، ليكون في الكلام ما يعمل في الحال؛ ويردّ ذلك أن حذف عامل الحال إذا كان معنويًا ممتنع، ولهذا ردُّوا على المبرّد قوله في بيت الفرزدق [من البسيط]:

٤٤٠ ـ فأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللّهُ نِعْمَتَهُمْ إذْ هُمْ قُرَيْشٌ وإذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ[1]

إن «مِثْلَهم» حال ناصبها خبر محذوف، أي: وإذْ ما في الوجود بشر مماثلاً لهم.

الثانية: آية الزمر، إذ قيل ﴿فُتِحَتْ﴾ في آية النار لأن أبوابها سبعة، ﴿وَفُتِحَتْ﴾ [الزمر: ٧٣] في آية الجنة إذ أبوابها ثمانية، وأقول: لو كان لواو الثمانية حقيقة لم تكن الآية منها؛ إذ ليس فيها ذكر عَدَدٍ ألبتة، وإنما فيها ذكر «الأبواب»، هي جمع لا يدلّ على عدد خاص، ثم الواو ليست داخلة عليه، بل على جملة هو فيها، وقد مَرّ أن الواو في ﴿وَفُتِحَتْ﴾ مُقْحمة عند قوم وعاطفة عند آخرين؛ وقيل: هي واو الحال أي: جاؤوها مُفتَّحَة أبوابُها كما صُرّح بـ «مفتحة» حالاً في ﴿جَنَّٰتِ عَدۡنٖ مُّفَتَّحَةٗ لَّهُمُ ٱلۡأَبۡوَٰبُ ۝٥٠﴾ [ص: ٥٠] وهذا قول المبرّد والفارسي وجماعة؛ قيل: وإنما فتحت لهم قبل مجيئهم إكراماً لهم عن أن يقفوا حتى تفتح لهم.

الثالث: ﴿وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ﴾ [التوبة: ١١٢] فإنه الوصفُ الثامنُ، والظاهر أن العطف في هذا الوصف بخصوصه إنما كان من جهةِ أنّ الأمرَ والنهيَ من حيث هما أمرٌ ونهيٌ مُتَقابلان، بخلاف بقيّة الصفات، أو لأن الآمِرَ بالمعروفِ ناهٍ عن المنكر، وهو ترك المعروف، والناهي عن المنكر آمرٌ بالمعروف؛ فأُشير إلى الاعتداد بكل منهما وأنه لا يكتفى فيه بما يحصل في ضمن الآخر؛ وذهب أبو البقاء، على إمامتهِ، في هذه الآية، مذهبَ الضعفاء، فقال: إنما دخلت الواو في الصِّفة الثامنة إيذاناً بأن السبعة عندهم عدد تام؛ ولذلك قالوا: سبع في ثمانية، أي سبع أذرع في ثمانية أشبار، وإنما دخلت الواو على ذلك لأن وضعها على مغايرة ما بَعْدها لِمَا قَبْلَها.

الرابعة: ﴿وَأَبۡكَارٗا﴾ [التحريم: ٥] في آية التحريم، ذكرها القَاضي الفاضلُ، وتبجَّح باسْتِخْرَاجِها، وقد سبقه إلى ذكرها الثَّعلبي، والصوابُ أن هذه الواو وقعت بين صفتين هما تقسيمٌ لمن اشتمل على جميعِ الصفات السابقة، فلا يصحُّ إسقاطها، إذ لا تجتمع

---

(١) البيت من البسيط، وهو للفرزدق في ديوانه ١/ ١٨٥ والأشباه والنظائر ٢/ ٢٠٩ وخزانة الأدب ٤/ ١٣٣، والدرر ٢/ ١٠٣، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٢٨٠.

الثيوبة والبكارة؛ وواو الثمانية عند القائل بها صالحة للسقوط؛ وأما قول الثعلبي إن منها الواو في قوله تعالى: ﴿سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا﴾ [الحاقة: ٧] فسهو بيّن، وإنما هذه واو العطف، وهي واجبة الذكر، ثم إن ﴿وَأَبْكَارًا﴾ صفة تاسعة لا ثامنة؛ إذ أول الصفات ﴿خَيْرًا مِّنكُنَّ﴾ [التحريم: ٥] لا ﴿مُسْلِمَٰتٍ﴾ [التحريم: ٥]، فإن أجاب بأن ﴿مُسْلِمَٰتٍ﴾ وما بعده تفصيلٌ لـ «خيراً منكن» فلهذا لم تُعَدَّ قسيمةً لها، قلنا: وكذلك ﴿ثَيِّبَٰتٍ وَأَبْكَارًا﴾ [التحريم: ٥] تفصيلٌ للصفات السابقة فلا نعدُّهما منهنَّ.

والعاشر: الواو الداخلة على الجملة الموصوف بها لتأكيد لصوقها بموصوفها وإفادتها أن اتّصافَهُ بها أمْرٌ ثابت، وهذه الواو أثبتها الزمخشريُّ ومَنْ قلَّده، وحملوا على ذلك مواضع الواوُ فيها كلُّها واوُ الحالِ نحو: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٦] الآية، ﴿سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف: ٢٢]، ﴿أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩]، ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ﴿٤﴾﴾ [الحجر: ٤]؛ والمسوغ لمجيء الحال من النكرة في هذه الآية أمران: أحدهما خاصّ بها، وهو تقدُّم النفي؛ والثاني عامٌّ في بقية الآيات وهو امتناع الوَصْفيّة؛ إذ الحالُ متى امتنع كونُها صفةً جاز مجيئها من النّكرة، ولهذا جاءت منها عند تقدمها عليها، نحو: «في الدّارِ قائماً رَجُلٌ» وعند جمودها، نحو: «هذا خَاتَمٌ حديداً»، و «مررت بماء قَعْدَةَ رَجُل»؛ ومانع الوصفية في هذه الآية أمران: أحدهما خاصٌّ بها، وهو اقتران الجملة بـ «إلاّ»، إذ لا يجوزُ التفريغ في الصفات، لا تقول: «ما مررت بأحدٍ إلاّ قائم» نصَّ على ذلك أبو علي وغيره؛ والثاني عامّ في بقيّة الآيات، وهو اقترانها بالواو.

والحادي عشر: واو ضمير الذكور، نحو: «الرِّجَالُ قَامُوا»، وهي اسم، وقال الأخفش والمازني: حرف، والفاعل مستتر، وقد تستعمل لغير العقلاء إذ نُزِّلُوا مَنْزِلَتهم، نحو قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمْلُ ٱدْخُلُوا۟ مَسَٰكِنَكُمْ﴾ [النمل: ١٨]، وذلك لتوجيه الخطاب إليهم، وشذّ قولُه [من الطويل]:

٤٤١ ـ شَرِبْتُ بِهَا وَالدِّيكُ يَدْعُو صَبَاحه إذَا مَا بَنُو نَعْشٍ دَانَوْا فَتَصَوَّبُوا[١]

والذي جَرَّأه على ذلك قوله: «بنو» لا «بنات»؛ والذي سَوَّغ ذلك أن ما فيه من تَغْييرِ نغم الواحد شَبَّهه بجمع التكسير، فسهَّل مجيئَهُ لغير العاقل، ولهذا جاز تأنيثُ فِعله،

(١) البيت من الطويل، وهو للنابغة الجعدي في ديوانه ص ٤، وخزانة الأدب ٨/ ٧٨ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٧٦، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٣٧٠.

نحو: ﴿إِلَّا ٱلَّذِيٓ ءَامَنَتۡ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ [يونس: ٩٠] مع امتناع «قامتِ الزيدون».

الثاني عشر: واو علامة المذكّرين في لغة طيّىء أو أزد شَنُوءة أو بَلْحَارث، ومنه الحديث: «يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلاَئِكَةٌ بالليل وملائكة بالنَّهَارِ»، وقوله [من المتقارب]:

٤٤٢ ـ يلُومُونَنِي فِي ٱشْتِرَاءِ النَّخِيـ ـلِ أهْلِي، فَكُلُّهُمُ أَلْوَمُ(١)

وهي عند سيبويه حرف دالٌ على الجماعة كما أن التاء في «قالت» حرفٌ دال على التأنيث، وقيل: هي اسم مرفوع على الفاعليّة؛ ثم قيل: إن ما بعدها بدل منها، وقيل: مبتدأ والجملةُ خبرٌ مقدَّم؛ وكذا الخلاف في نحو «قَامَا أَخَوَاكَ» و «قُمْنَ نِسْوَتُكَ»، وقد تُستعمل لغير العقلاء إذا نزلوا منزلتهم، قال أبو سعيد: نحو «أَكَلُونِي الْبَرَاغِيثُ» إذ وصفت بالأكل لاَ بالقَرْص، وهذا سَهْو منه؛ فإن الأكل من صفات الحيوانات عاقلة وغير عاقلة؛ وقالَ ابن الشجري: عندي أن «الأكل» هنا بمعنى العُدْوَان والظلم، كقوله [من الوافر]:

٤٤٣ ـ أكَلْتِ بَنِيكِ أكْلَ الضَّبِّ حَتَّى وَجَدْتِ مَرَارَةَ الْكَلاَ الْوَبِيلِ(٢)

أي: ظَلَمْتِهم؛ وشبّهَ الأكل المعنويّ بالحقيقي؛ والأحْسَنُ في «الضب» في البيت أن لا يكونَ في موضع نصبِ على حذف الفاعل؛ أي مثل أكلك الضبَّ، بل في موضع رفع على حذفِ المفعول: أي مثل أكل الضَّب أولادَه؛ لأنَّ ذلك أدخلُ في التشبيه، وعلى هذا فيحتمل «الأكل» الثاني أن يكونَ معنويًا، لأن الضبَّ ظالم لأولاده بأكله إيّاهم؛ وفي المثل: «أعَقُّ مِنْ ضَبٍّ». وقد حمل بعضهم على هذه اللغة: ﴿ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٞ مِّنۡهُمۡۚ﴾ [المائدة: ٧١]، ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ [الأنبياء: ٣]؛ وحملُهما على غير هذه اللغة أوْلى لضعفها، وقد جُوِّز في ﴿ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ أن يكون بدلاً من الواو في ﴿وَأَسَرُّواْ﴾، أو مبتدأ خبره إما ﴿وَأَسَرُّواْ﴾ أو قولٌ محذوفٌ عاملٌ في جملة الاستفهام، أي: يقولونَ هل هذا، وأن يكون خبراً لمحذوف: أي هُم الذين، أو فاعلاً بـ «أسرّوا» والواو علامة كما قدَّمنا، أو بـ «يقول» محذوفاً، أو بدلاً من واو ﴿ٱسۡتَمَعُوهُ﴾ [الأنبياء: ٢]، وأن يكون منصوباً على البدَل من مفعول ﴿يَأۡتِيهِم﴾ [الأنبياء: ٢] أو على إضمار «أذمّ» أو «أعني»، وأن يكون مجروراً على البدل من ﴿ٱلنَّاسِ﴾ في ﴿ٱقۡتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمۡ﴾ [الأنبياء: ١]، أو من الهاء

---

(١) البيت من المتقارب، وهو لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ص ٤٨، والدرر ٢/ ٢٨٣ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٣٦٣، وأوضح المسالك ٢/ ١٠٠.

(٢) البيت من الوافر، وهو للعملس بن عقيل في الحيوان ٦/ ٤٩، والمعاني الكبير ص ٦٤٢ وبلا نسبة في الأغاني ١٢/ ٢٧١.

والميم في ﴿لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ﴾ [الأنبياء: ٣]. فهذه أحَدَ عَشَرَ وجهاً، وأمَّا الآية الأولى فإذا قُدِّرت الواوانِ فيها علامتَيْنِ، فالعلامَتانِ قد تنازَعا الظَّاهر؛ فيجب حينئذٍ أن تقدر في أحدهما ضميراً مستتراً راجعاً إليه، وهذا من غرائبِ العربية، أعني وجوب استتار الضّمير في فعل الغائبين؛ ويجوز كون ﴿كَثِيرٌ﴾ مبتدأ وما قبلَهُ خبراً، وكونه بدلاً من الواو الأولى مثل «اللَّهُمَّ صَلِّ عليه الرؤوفِ الرَّحيم» فالواو الثانية حينئذٍ عائدةٌ على متقدِّم رتبةً، ولا يجوز العكس، لأن الأولى حينئذٍ لا مُفسِّر لها.

ومنع أبو حيَّان أن يقال على هذه اللغة: «جَاؤوني مَنْ جَاءَكَ» لأنها لم تُسْمَع إلاّ مع ما لفظُه جمعٌ، وأقول: إذا كان سببُ دخولها بيانَ أنَّ الفاعل الآتي جمع، كان لحاقها هنا أوْلَى، لأن الجمعيّة خفيّة.

وقد أوجب الجميعُ علامَةَ التأنيث في «قامت هند» كما أوجبوها في «قامت امرأة»، وأجازُوها في «غَلَتِ الْقِدْرُ، وانْكَسَرَتِ الْقَوْسُ»، كما أجازوها في «طَلَعَتِ الشَّمْسُ، وَنَفَعَتِ الْمَوْعِظَةُ».

وجوّز الزمخشري في ﴿لَّا يَمْلِكُونَ ٱلشَّفَٰعَةَ إِلَّا مَنِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحْمَٰنِ عَهْدًا ﴿٨٧﴾﴾ [مريم: ٨٧] كونَ ﴿مَنِ﴾ فاعلاً والواو علامة.

وإذا قيل: «جَاؤوا زَيْدٌ وعَمرٌو وبَكْرٌ» لم يَجُز عند ابن هشام أن يكون من هذه اللغة، وكذا تقول في «جاءا» زيد وعمرو»، وقول غيره أولى، لما بيَّنَّا من أن المراد بيان المعنى، وقد رُدَّ عليه بقوله [من الطويل]:

٤٤٤ ـ [تَوَلَّى قِتَالَ الْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ] وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمُ[1]

وليس بشيء، لأنه إنما يمنع التخريجَ لا التَّركيب، ويجب القطع بامتناعها في نحو: «قَامَ زَيْدٌ أو عمرو»، لأن القائم واحد، بخلاف «قام أخواك أو غُلَامَاك» لأنه اثنان؛ وكذلك تمتنع في «قام أخواك أو زيد». وأمّا قوله تعالى: ﴿إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا﴾ [الإسراء: ٢٣]، فمن زعم أنه من ذلك فهو غالط، بل الألف ضمير الوالدين في ﴿وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا﴾ [الإسراء: ٢٣] وأحدهما أو كلاهما بتقدير يبلغه أحدهما أو كِلاَهُمَا، أو أحدهما بدلُ بعضٍ، وما بعده بإضمار فعل، ولا يكون معطوفاً، لأن بدل

---

(١) البيت من الطويل، وهو لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ص ١٩٦، والدرر ٢/ ٢٨٢، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٨٤، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ١٠٦.

الكلّ لا يُعْطَف على بدلِ البعض، لا تقول: «أَعْجَبَنِي زَيْدٌ وجهُهُ وأَخُوك» على أن «الأخَ» هو «زيد»، لأنك لا تعطفُ المبيِّن على المخصّص.

فإن قلت: «قام أخَواك وزيد» جاز «قاموا» بالواو، إن قدَّرته من عطف المفردات، و «قاما» بالألف إن قدَّرته من عطف الجمل، كما قال السهيلي في: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥] إنّ التقدير ولا يأخذه نوم.

والثالث عشر: واو الإنكار، نحو: «آلرجلُوهْ» بعد قول القائل: «قام الرجلُ»، والصواب أن لا تعدَّ هذه، لأنها إشباع للحركة، بدليل «آلرَّجُلاَه» في النصب و «آلرَّجُلِيه» في الجر، ونظيرها الواو في «مَنُو» في الحكاية، وفي «أَنْظُورُ» من قوله [من البسيط]:

٤٤٥ ـ [اللهُ يعلمُ أنّا في تلفّتنا ... يومَ الفراقِ إلى أحبابنا صُورُ

٤٤٦ ـ وَأَنَّنِي حَيْثُمَا يَثْنِي الْهَوى بَصَرِي] ... مِنْ حَيْثُمَا سَلَكُوا أَدْنُو فَأَنْظُورُ[1]

وواو القوافي، كقوله [من الوافر]:

٤٤٧ ـ [مَتَى كَانَ ٱلخِيَامُ بِذِي طُلوحٍ] ... سُقِيتِ الْغَيْثَ أَيَّتُهَا الْخِيَامُو[2]

الرابع عشر: واو التذكّر، كقول مَنْ أراد أن يقول «يقوم زيد»، فنسِيَ «زيد» فأراد مَدَّ الصوت ليتذكّر، إذ لم يرد قطع الكلام: «يَقُومُو»، والصوابُ أن هذه كالتي قبلها.

الخامس عشر: الواو المُبْدَلة من همزة الاستفهام المضموم ما قبلَها كقراءة قُنْبُل ﴿إِلَيْهِ النشورُ وأمنتم﴾ [الملك: ١٥ ـ ١٦]، ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَآمَنْتُم بِهِ﴾ [الأعراف: ١٢٣]، والصوابُ أن لا تعدَّ هذه أيضاً، لأنها مُبْدَلة، ولو صحّ عَدُّها لصحَّ عَدُّ الواو مِن أحرف الاستفهام.

* * *

● (وا) على وجهين:

أحدهما: أن تكون حرفَ نداءٍ مختصّاً بباب النُّدبة، نحو: «وَا زَيْدَاه»، وأجاز بعضُهم استعمالَه في النداء الحقيقي.

والثاني: أن تكون اسماً لِـ «أعجب»، كقوله [من الرجز]:

---

(١) البيت من البسيط، وهو لابن هرمة في ملحق ديوانه ص ٢٣٩، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٤٥، والأشباه والنظائر ٢/ ٢٩ والدرر ٦/ ٢٠٤.

(٢) البيت من الوافر، وهو لجرير في ديوانه ص ٢٧٨، والأغاني ٢/ ١٧٩، وجمهرة اللغة ص ٥٥٠، وخزانة الأدب ٩/ ١٢١.

٤٤٨ ـ وَا، بأبِي أنتِ وَفُوكِ الأشْنَبُ كَأنَّما ذُرَّ عَلَيْهِ الزَّرْنَبُ(١)
أوْ زَنْجَبِيلٌ، وَهُوَ عِنْدِي أطْيَبُ

وقد يقال «وَاها» كقوله [من الرجز]:

٤٤٩ ـ وَاهاً لِسَلْمَىٰ ثُمَّ وَاهاً وَاهَا [هِيَ الْمُنَىٰ لَوْ أنَّنَا نِلْنَاهَا](٢)

و «وَيْ»، كقوله [من الخفيف]:

٤٥٠ ـ وَيْ، كأنْ مَنْ يَكُنْ لَهُ نَشَبٌ يُحْبَبْ، وَمَنْ يَفْتَقِرْ يَعِشْ عَيْشَ ضُرِّ(٣)

وقد تَلْحَقُ هذه كافُ الخطاب، كقوله [من الكامل]:

٤٥١ ـ وَلَقَد شَفَى نَفْسِي وَأبْرَأ سُقْمَهَا قِيلُ الْفَوَارِسِ: وَيْكَ عَنْتَرَ، أقْدِمِ(٤)

وقال الكسائي: أصل «ويك»: و «ويلك» فالكاف ضمير مجرور، وأما ﴿وَيْكَأَنَّ اللَّهَ﴾ [القصص: ٨٢]، فقال أبو الحسن: «وَيْ» اسم فعل، والكاف حرف خطاب، و «أنَّ» على إضمار اللام، والمعنى أعجبُ لأن الله، وقال الخليل: «وَيْ» وحدها كما قال: «وَيْ كَأنْ مَن يكُنْ» البيت، و «كأن» للتحقيق، كما قال [من البسيط]:

٤٥٢ ـ كَأنَّنِي حِينَ أُمْسِي لاَ تُكَلِّمُنِي مُتَيَّمٌ يَشْتَهِي ما لَيْسَ مَوْجُودَا(٥)

أي: إنني حين أمسي على هذه الحالة.

ـــ حرف الألف ـــ

والمراد به هنا الحرفُ الهاوي الممتنِعُ الابتداءُ به، لكونه لا يقبلُ الحركة، فأما الذي يراد به الهمزة فقد مرَّ في صَدْر الكِتاب.

---

(١) البيت من الرجز، وهو لراجز من بني تميم في الدرر ٥/ ٣٠٤، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٨٦، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ٨٣، ولسان العرب مادة (زرنب).

(٢) البيت من الرجز، وهو لأبي النجم في لسان العرب مادة (ويه)، وتاج العروس مادة (جرر).

(٣) البيت من البحر الخفيف، وهو لزيد بن عمرو بن نفيل في خزانة الأدب ٦/ ٤٠٤، والدرر ٥/ ٣٠٥ ولنبيه بن الحجاج في الأغاني ١٧/ ٢٠٥ ولسان العرب (وا،ويا) وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٣٥٣، والخصائص ٣/ ٤١.

(٤) البيت من الكامل، وهو لعنترة في ديوانه ص ٢١٩، والجنى الداني ص ٢٥٣، وخزانة الأدب ٦/ ٤٠٦، وشرح الأشموني ٢/ ٤٨٦، وشرح شواهد المغني ص ٤٨١.

(٥) البيت من البسيط، وهو لعمرو بن أبي ربيعة في ديوانه ص ٣٢٠، والجنى الداني ص ٥٧١ والخصائص ٣/ ١٧٠.

وابن جنّي يرى أن هذا الحرف اسمه «لا»، وأنه الحرفُ الذي يُذْكر قبل الياء عند عَدِّ الحروف، وأنه لمّا لم يمكن أن يُتَلفَّظ به في أولِ اسمهِ، كما فُعل في أخواته إذ قيل: صاد جيم، تُوُصل إليه باللاَّم كما تُوصِّل إلى اللفظ بلام التَّعريف بالألف حين قيل في الابتداء «الغلام» ليتقارَضا، وأن قول المعلِّمين: «لام ألف» خطأ لأن كُلاًّ من اللام والألف قد مضى ذكرُه، وليس الغرض بيان كيفية تركيب الحروف، بل سَرْد أسماء الحروف البسائط.

ثم اعترض على نفسه بقول أبي النجم [من الرجز]:

٤٥٣ ـ أَقْبَلْتُ مِنْ عِنْدِ زِيَادٍ كالْخَرِفْ تَخُطُّ رِجْلاَيَ بِخَطٍّ مُخْتَلِفْ(١)
تُكَتِّبَانِ فِي الطَّرِيقِ لاَمَ أَلِفْ

وأجاب بأنه لعلّه تلقّاه من أفواه العامة، لأنّ الخط ليس له تعلُّق بالفصاحة.

وقد ذكر للألف تسعة أوجه:

أحدها: أن تكون **للإنكار**، نحو: «أَعَمْرَاه» لمن قال: «رأيت عمراً».

والثاني: أن تكُون **للتذكُّر** كـ «رأيت الرَّجُلاَ».

وقد مضى أن التحقيق أن لا يُعَدَّ هذان.

الثالث: أن تكون **ضمير الاثنين**، نحو: «الزيدان قَامَا»، وقال المازني: هي حرف، والضَّمير مستتر.

الرابع: أن تكون **علامة الاثنين**، كقوله [من البسيط]:

٤٥٤ ـ أُلْفِيَتَا عَيْنَاكَ عِنْدَ الْقَفَا، [أَوْلَى فَأَوْلَى لَكَ ذَا وَاقِيَهْ](٢)

وقوله [من الطويل]:

٤٥٥ ـ [تَوَلَّى قِتَالَ الْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ] وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمُ(٣)

وعليه قول المتنبي [من الكامل]:

---

(١) البيت من بحر الرجز، انظر: الخصائص ٣/ ٢٩٧، وسُر صناعة الإعراب ٢/ ٦٥١.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أساس البلاغة (تمر)، ولسان العرب ١٠/ ٢٩٠ انظر مادة / تمر/.

(٣) البيت من الطويل، وهو لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ص ١٩٦، والدرر ٢/ ٢٨٢، وشرح التصريح ١/ ٢٧٧، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٨٤، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ١٠٦، والجنى الداني ص ١٧٥.

٤٥٦ ـ وَرَمَى، وَمَا رَمَتَا يَدَاهُ، فَصَابَنِي   سَهْمٌ يُعَذِّبُ، والسِّهَامُ تُرِيحُ(١)

الخامس: **الألف الكافّةُ**، كقوله [من الطويل]:

٤٥٧ ـ فَبَيْنَا نَسُوسُ النَّاسَ والأمْرُ أمْرُنَا   إذَا نَحْنُ فِيهِمْ سُوقَةٌ ليس تُنْصَفُ(٢)

وقيل: الألفُ بعضُ «ما» الكافة، وقيل: إشباعٌ، و «بين» مضافة إلى الجملة، ويؤيده أنها قد أضيفت إلى المفرد في قوله [من الكامل]:

٤٥٨ ـ بَيْنَا تَعَانُقِهِ الْكُمَاةَ وَرَوْغِهِ   يَوْماً أُتِيحَ لَهُ جَرِيءٌ سَلْفَعُ(٣)

السادس: أن تكون **فاصلة بين الهمزتين**، نحو: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [يس: ١٠] ودخولُهَا جائز، لا واجب، ولا فرق بين كون الهمزة الثانية مسهلة أو محققة.

السابع: أن تكون **فاصلة بين النُّونَيْن** نون النسوة ونون التوكيد، نحو: «اضْرِبْنَانِّ»، وهذه واجبة.

الثامن: أن تكون **لمدّ الصوت بالمنادى المستغاث، أو المتعجّبِ منه، أو المندوب،** كقوله [من المنسرح]:

٤٥٩ ـ يَا يَزِيدَا لآمِلٍ نَيْلَ عِزٍّ   وَغِنًى، بَعْدَ فَاقَةٍ وَهَوَانِ(٤)

وقوله [من الرجز]:

٤٦٠ ـ يَا عَجَبَا لِهَذِهِ الْفَلِيقَةْ،   هَلْ تُذْهِبَنَّ الْقُوَبَاءَ الرِّيقَةْ(٥)

وقوله [من البسيط]:

٤٦١ ـ حُمِّلْتَ أمْراً عَظِيماً فَاصْطَبَرْتَ لَهُ   وَقُمْتَ فِيهِ بأمْرِ اللَّهِ يَا عُمَرَا(٦)

---

(١) البيت من الكامل، وهو للمتنبي في ديوانه ١/ ٣٦٩.

(٢) البيت من الطويل، وهو لحرقة بنت النعمان في الجنى الداني ص ٣٧٦، وخزانة الأدب ٧/ ٥٩، ٦٠، ٦٨، والدرر ٣/ ١١٩، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٢٠٣، وبلا نسبة في تاج العروس مادة إذا.

(٣) البيت من البحر الكامل، وهو لأبي ذؤيب في الأشباه والنظائر ٢/ ٤٨، وخزانة الأدب ٥/ ٢٥٨، وبلا نسبة في الخصائص ٣/ ١٢٢.

(٤) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ٤٩، والدرر ٤/ ١٢٦، وشرح الأشموني ٢/ ٤٦٣.

(٥) البيت من الرجز، وهو لابن قنان في لسان العرب مادة (قوب)، وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص ٣٤٤، وجمهرة اللغة ص ٩٦٥، والجنى الداني ص ١٧٧.

(٦) البيت من البسيط، وهو لجرير في ديوانه ص ٧٣٦، والدرر ٣/ ٤٢، وشرح التصريح ٢/ ١٦٤ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٩٢، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ٩.

التاسع: أن تكون بدلاً من نونٍ ساكنةٍ، وهي إما نون التوكيد أو تنوين المنصوب، فالأولى نحو: ﴿لَنَسْفَعاً﴾ [العلق: ١٥]، ﴿وَلَيَكُونًا﴾ [يوسف: ٣٢]، وقوله [من الطويل]:

٤٦٢ ـ وَإِيَّاكَ وَالْمَيْتَاتِ لا تَقْرَبَنَّهَا ... وَلاَ تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ، وَاللَّهَ فَاعْبُدَا[1]

ويحتمل أن تكون هذه النون من باب «يا حَرَسِيُّ اضْرِبَا عُنُقَه».

والثاني: كـ «رأيت زيداً»، في لغة غير ربيعة.

ولا يجوز أن تعدَّ الألف المُبْدَلة من نون «إِذَنْ»، ولا ألف التكثير كألف «قَبَعْثَرى»، ولا ألف التأنيث كألف «حُبْلَى»، ولا ألف الإلحاق كألف «أَرْطَى»، ولا ألف الإطلاق كالألف في قوله [من الرجز]:

٤٦٣ ـ مَا هَاجَ أَشْوَاقاً وَشَجْواً قَدْ شَجَا ... مِنْ طَلَلٍ كَالأَتْحَمِيِّ أَنْهَجَا[2]

ولا ألف التَّثْنية كـ «الزيدان»، ولا أَلِف الإِشباع الواقعة في الحكاية، نحو: «مَنَا» أو في غيرها في الضَّرورة، كقوله [من الرجز]:

٤٦٤ ـ أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْعَقْرَابِ ... [الشَّائِلاَتِ عُقَدَ الأَذْنَابِ][3]

ولا الألف التي تبين بها الحركة في الوَقْف وهي أَلف «أَنا» عند البصريّين، ولا أَلف التصغير، نحو: «ذَيَّا» و «اللَّذَيَّا»، لما قدّمنا.

ـــ حرف الياء ـــ

● (الياء المفردة) تأتي على ثلاثة أوجه، وذلك أنها تكون ضميراً للمؤنّثة، نحو: «تَقُومِينَ»، و «قومي»، وقال الأخفش والمازني: هي حرف تأنيث والفاعل مستتر؛ وحرف إنكارٍ، نحو: «أَزَيْدَنِيهْ»، وحرف تذكار، نحو: «قدي»، وقد تقدَّم البحثُ فيهما، والصوابُ أن لا يُعَدَّا كما لا تعدُّ ياءُ التَّصغير، وياء المضارعة، وياء الإِطلاق، وياء الإِشباع، ونحوُهُنَّ، لأنهن أجزاء للكلمات، لا كلمات.

* * *

(١) البيت من الطويل، وهو للأعشى في ديوانه ص ١٨٧، والأزهية ص ٢٧٥، وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٧٧.

(٢) البيت من الرجز، وهو للعجاج في ديوانه ٢/ ١٣، وتخليص الشواهد ص ٤٧، وتاج العروس، مادة (بلل)، ولرؤبة في معاهد التنصيص ١/ ١٤ وليس في ديوانه، وبلا نسبة في رصف المباني ص ٣٥٤.

(٣) البيت من الرجز، وهو بلا نسبة في لسان العرب مادة (سبسب)، ورصف المباني ص ١٢، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٩٥.

● **(يا)**: حرفٌ موضوع لنداء البعيد حقيقةً أو حُكْماً، وقد يُنادى بها القريب توكيداً، وقيل: هي مشتركة بين القريب والبعيد. وقيل: بينهما وبين المتوسِّط، وهي أكثر أحرف النِّداء استعمالاً؛ ولهذا لا يُقدَّر عند الحذف سواها، نحو: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾ [يوسف: ٢٩]، ولا ينادى اسم الله عزّ وجلّ، والاسمُ المستغاثُ، و «أيُّها» و«أيتها» إلاّ بها، ولا المندوب إلاّ بها أو بـ «وا»، وليس نصبُ المنادى بها، ولا بأخواتها أحرفاً، ولا بهنّ أسماءً لِـ «أدعو» متحمّلة لضمير الفاعل، خلافاً لزاعمي ذلك، بل بـ «أدعو» محذوفاً لزوماً. وقولُ ابن الطَّراوة: النِّداء إنشاءٌ، و «أدعو» خبر، سَهْوٌ منه، بل «أدعو» المقدَّر إنشاء كـ «بعتُ» وَ «أَقْسَمْتُ».

وإذا وليَ «يا» ما ليسَ بمُنَادى كالفعل في ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا﴾ [النمل: ٢٥]، وقوله [من الطويل]:

٤٦٥ ـ أَلاَ يَا اسْقِيانِي بَعْدَ غَارَةِ سِنجَالِ، [وَقَبْلَ مَنَايا عَادِيَاتٍ وَأَوْجَالِ](١)

والحرف في نحو: ﴿يَٰلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ﴾ [النساء: ٧٣]، «يا رُبَّ كاسِيَةٍ في الدُّنْيَا عَارِيَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، والجملة الاسميةِ، كقوله [من البسيط]:

٤٦٦ ـ يَا لَعْنَةُ اللَّهِ وَالأقوامِ كُلِّهِمُ وَالصَّالِحِين على سِمْعَانَ مِنْ جَارِ(٢)

فقيل: هي للنداء والمُنادى محذوف، وقيل: هي لمجرَّد التنبيه، لئلاّ يلزم الإجحاف بحذف الجملة كلّها، وقال ابن مالك: إن وَلِيَها دُعاء كهذا البيت أو أمر، نحو: ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا﴾ [النمل: ٢٥] فهي للنُّداء؛ لكثرة وقوع النداء قبلهما، نحو: ﴿يَٰٓـَٔادَمُ اسْكُنْ﴾ [البقرة: ٣٥]، ﴿يَٰنُوحُ اهْبِطْ﴾ [هود: ٤٨]، ونحو: ﴿يَٰمَٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧]، وإلاّ فهي للتنبيه، والله أعلم.

---

(١) البيت من الطويل، وهو للشماخ في ملحق ديوانه ص ٤٥٦، وتذكرة النحاة ص ٦٨٧، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٩٦، وشرح المفصل ٨/ ١١٥، وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٣٥٦.

(٢) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص ٤٤٨، والإنصاف ١/ ١١٨، والجنى الداني ص ٣٥٦، وجواهر الأدب ص ٢٩٠، وخزانة الأدب ١١/ ١٩٧، والدرر ٣/ ٢٥.

الباب الثاني من الكتاب
في تفسير الجملة، وذكر أقسامها، وأحكامها

شرح الجملة، وبيان أن الكلام أخصُّ منها، ولا مُرَادِف لها الكلام: هو القَوْلُ المفيدُ بالقَصْدِ

والمراد بـ «المفيد»: ما دلَّ على معنى يحسُنُ السكوتُ عليه.

والجملة عبارة عن الفعل وفاعله، كـ «قامَ زيْدٌ»، والمبتدأ وخبره كـ «زيْدٌ قائِمٌ»، وما كان بمنزلة أحدهما، نحو: «ضُرِبَ اللِّصُّ»، و «أقائِم الزَّيْدَانِ»، و «كان زَيْدٌ قائماً»، و «ظننتهُ قائماً».

وبهذا يظهر لك أنهما ليسا بمترادفين كما يتوهَّمه كثير من الناس، وهو ظاهرُ قولِ صاحب المفصل، إنه بعد أن فرغ من حدِّ الكلام قال: ويُسمَّى جُملة، **والصواب أنها أعَمُّ منه، إذ شرطهُ الإفادة، بخلافها**، ولهذا تسمعهم يقولون: جملة الشرط، جملة الجواب، جملة الصلة، وكلُّ ذلك ليس مفيداً، فليس بكلام.

وبهذا التقرير يتضح لك صحةُ قولِ ابن مالك في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ ٱلسَّيِّئَةِ ٱلْحَسَنَةَ حَتَّىٰ عَفَوا وَّقَالُوا قَدْ مَسَّ ءَابَآءَنَا ٱلضَّرَّآءُ وَٱلسَّرَّآءُ فَأَخَذْنَٰهُم بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴿٩٥﴾ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ ءَامَنُوا وَٱتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَٰتٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ وَلَٰكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَٰهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ أَفَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا بَيَٰتًا وَهُمْ نَآئِمُونَ ﴿٩٧﴾﴾ [الأعراف: ٩٥ - ٩٧]. إنَّ الزمخشري حكم بجواز الاعتراض بسبع جمل، إذ زعم أن ﴿أَفَأَمِنَ﴾ معطوف على ﴿فَأَخَذْنَٰهُم﴾، وردَّ عليه مَنْ ظَنَّ أن الجملة والكلام مترادفان، فقال: إنما اعترض بأربع جمل، وزعم أن مِنْ عند ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ﴾ إلى ﴿وَٱلْأَرْضِ﴾ جملة، لأن الفائدة إنَّما تَتمُّ بمجموعه.

وبعد، ففي القولين نظر.

أما قول ابن مالك فلأنه كان من حقِّه أن يعدَّها ثمان جمل، إحداها ﴿وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾، وأربعة في حيِّز «لو» ـ وهي: «آمنوا، واتَّقوا، وفتحنا»، والمركَّبةُ من «أنَّ» وصلتها مع «ثَبَتَ» مُقدَّراً أو مع «ثابِت» مقدَّراً، على الخلاف في أنها فعليَّة أو اسميَّة، والسادسة ﴿وَلَٰكِن كَذَّبُوا﴾، والسابعة ﴿فَأَخَذْنَٰهُم﴾، والثامنة ﴿بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾.

فإن قلت: لعله بنى ذلك على ما اختارَهُ ونقلَهُ عن سيبويه من كونِ «أنَّ» وصلتها مبتدأ لا خبر له، وذلك لطوله وجريان الإسناد في ضمنه.

قلت: إنّما مُرَادُهُ أن يُبيِّن ما لزم على إعراب الزمخشري، والزمخشري يرى أنّ «أنَّ» وصلتها هنا فاعل يثبت.

وأما قول المعترض فلأنه كان من حقّه أن يعدَّها ثلاثَ جمل، وذلك لأنه لا يعدُّ ﴿وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ جملة؛ لأنها حالٌ مرتبطة بعامِلها، وليست مستقلّة برأسها، ويعدُّ «لو» وما في حيِّزها جملةً واحدة: إما فعليَّة إن قَدّر: ولو ثبت أن أهل القرى آمنوا واتّقوا، أو اسميّة إن قدَّر: ولو أنّ إيمانهم وتَقْوَاهم ثابتان، ويعدُّ ﴿وَلَٰكِن كَذَّبُوا۟﴾ جملة، و ﴿فَأَخَذْنَٰهُم بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾ كلّه جملة، وهذا هو التَّحقيق، ولا يُنافي ذلك ما قدَّمناه في تفسير الجملة، لأن الكلامَ هنا ليس في مُطلق الجملة، بل في الجملة بقيدِ كونِها جملةَ اعتراض، وتلك لا تكون إلا كلاماً تاماً.

انقسام الجملة إلى اسميّة وفعليّة وظرفية

فالاسمية هي: التي صَدْرُها اسم، كـ «زيد قائم»، و «هيهات العَقِيقُ»، و «قائم الزيدان»، عند من جَوَّزه، وهو الأخفش والكوفيُّون.

والفعليّة هي: التي صَدْرُها فِعْل، كـ «قام زيد»، و «ضُرِب اللصُّ»، و «كان زيد قائماً»، و «ظننته قائماً»، و «يقوم زيدٌ»، و «قُمْ».

والظرفيَّة هي: المُصَدَّرة بظرفٍ أو مجرورٍ، نحو: «أعِنْدَكَ زَيد»، و «أفي الدار زيد»، إذا قدرتَ «زيداً» فاعلاً بالظرف والجارّ والمجرور، لا بالاستقرارِ المحذوف، ولا مبتدأ مخبراً عنه بهما؛ ومَثَّلَ الزمخشريُّ لذلك بـ «في الدار» من قولك: «زيد في الدار» وهو مبنيّ على أن الاستقرار المقدّر فعلٌ لا إسم، وعلى أنه حُذِفَ وحده وانتقلَ الضمير إلى الظرف بعد أن عمل فيه.

وزاد الزمخشريّ وغيرهُ الجملة الشرطية، والصوابُ أنها من قبيلِ الفعليّة لما سيأتي.

تنبيه ـ مُرادنا بصَدْرِ الجملة المسنَدُ أو المسنَدُ إليه، فلا عِبْرَةَ بما تقدَّم عليهما من الحروف؛ فالجملة من نحو: «أقائم الزيدان»، و «أزيد أخوك»، و «لعلَّ أباك منطلقٌ»، و «ما زيدٌ قائماً» اسميّة، ومن نحو: «أقامَ زيد»، و «إن قَامَ زيد»، و «قَدْ قام زيد»، و «هَلاَّ قُمْتَ» فعليّة.

والمعتَبر أيضاً ما هو صَدْرٌ في الأصل، فالجملةُ من نحو: «كَيْفَ جاءَ زيد» ومن نحو: ﴿فَأَيَّ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ﴾ [غافر: ٨١]، ومن نحو: ﴿فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾ [البقرة: ٨٧]، و ﴿خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾ [القمر: ٧] فعليّة، لأن هذه الأسماء في نيّة التأخير؛ وكذا الجملة في نحو: «يا عبد الله»، ونحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦]، ﴿وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا﴾ [النحل: ٥]، ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ ۝١﴾ [الليل: ١] فعليّة لأن صدورها في الأصل أفعال، والتقدير: أدعو زيداً، وإن استجارك أَحد، وخلق الأنعام، وأقسم والليل.

باب ما يجب على المسؤول في المسؤول عنه أن يُفصّل فيه

لاحتماله الاسميّة والفعليّة، لاختلاف التقدير، أو لاختلافِ النحويّين.

ولذلك أمثلة:

أحدها: صَدْرُ الكلام من نحو: «إِذَا قَامَ زَيْدٌ فأنا أُكْرِمُهُ»، وهذا مبنيّ على الخلاف السابق في عامل «إذا»، فإن قلنا جوابُها فَصَدْرُ الكلام جملة اسميّة، و «إذا» مُقدَّمة من تأخير، وما بعد «إذا» مُتَمِّم لها؛ لأنه مضاف إليه، ونظيرُ ذلك قولكَ «يَوْمَ يُسَافِرُ زَيْدٌ أَنَا مُسَافِر»، وعكسه قوله [من الوافر]:

٤٦٧ ـ فَبَيْنَا نَحْنُ نَرْقُبُهُ أَتَانا مُعَلِّقَ وَفْضَةٍ وَزِنَادَ رَاعِ[1]

إذا قدَرّتَ ألف «بَيْنا» زائدة «وبين» مضافة للجملة الاسمية؛ فإن صدر الكلام جملة فعليّة والظّرف مضاف إلى جملة اسمية؛ وإن قلنا العاملُ في «إذا» فعلُ الشرط، وإذا غير مضافة؛ فصَدْرُ الكلام جملة فعليّة قُدّم ظرفُها كما في قولك: «مَتَى تَقُمْ فَأَنَا أَقُومُ».

الثاني: نحو: «أَفِي الدَّارِ زَيْدٌ»، وَ «أَعِنْدَكَ عَمْرٌو» فإنّا إن قدَّرنا المرفوعَ مبتدأً أو مَرْفُوعاً بمبتدإٍ محذوفٍ تقديره: «كائن» أو «مُسْتَقِرّ»، فالجملة اسميّة ذاتُ خبرٍ في الأولى، وذاتُ فاعلٍ مُغْنٍ عن الخبر في الثانية؛ وإن قدَّرناه فاعِلاً بـ «استقرّ» ففعليّة، أو بالظّرف فظرفيّة.

الثالث: نحو «يَوْمان» في نحو: «مَا رَأَيْتُهُ مُنذُ يَوْمَانِ»، فإن تقديرَهُ عند الأخفش والزّجّاج: بيني وبين لقائِهِ يومان، وعند أبي بكرٍ وأبي علي: أَمَدُ انتفاءِ الرؤية يومان، وعليهما فالجملةُ اسميّة لا محلَّ لها، و «منذُ» خبر على الأوّل ومبتدأ على الثّاني؛ وقال الكسائي وجماعة: المعنى: مُنْذُ كان يَوْمانِ، فـ «منذ» ظرف لما قبلها، وما بعدها جملةٌ فعلية فعلُها ماضٍ حذف فعلها، وهي في محلّ خفض؛ وقال آخرون: المعنى من الزمن الذي هو يومانِ، و «مُنْذُ» مركّبة من حرفِ الابتداءِ و «ذو» الطائيّة واقعة على الزمن، وما بعدها جملة اسمية حُذف مبتدؤها، ولا محلَّ لها لأنّها صِلة.

---

(١) البيت من الوافر، وهو لنصيب في ديوانه ص ١٠٤، ولرجل من قيس عيلان في شرح شواهد المغني ٢/ ٧٩٨، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ٣٦، وخزانة الأدب ٧/ ٧٤.

الرابع: «مَاذَا صَنَعْتَ» فإنَّهُ يحتملُ معنيين؛ أحدهما: ما الذي صنعته؟ فالجملة اسميَّة قُدِّمَ خبرُها عند الأخفش ومبتدؤُها عند سيبويه؛ والثاني: أيَّ شيءٍ صَنَعْتَ، فهي فعليَّة قُدِّمَ مفعولُهَا؛ فإن قلت: «مَاذَا صَنَعْتَهُ» فعلى التقدير الأول الجملةُ بحالِها، وعلى الثاني تحتمل الاسميّة بأن تقدر «ماذا» مبتدأ، و «صنعته» الخبر، والفعليَّةَ بأن تقدر مفعولاً لفعل محذوف على شريطة التفسيرِ، ويكون تقديرُهُ بعدَ «ماذا»، لأن الاستفهام له الصَّدْر.

الخامس: نحو: ﴿أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا﴾ [التغابن: ٦]، فالأرجحُ تقديرُ «بشر» فاعلاً لِـ «يهدي» محذوفاً، والجملة فعليّة، ويجوز تقديره مبتدأ، وتقديرُ الاسمية في ﴿ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ﴾ [الواقعة: ٥٩] أرجَحُ منه في ﴿أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا﴾ [التغابن: ٦] لمعادلتها للاسميَّة، وهي: ﴿أَمْ نَحْنُ ٱلْخَٰلِقُونَ﴾ [الواقعة: ٥٩] وتقديرُ الفعليّة في قوله [من البسيط]:

٤٦٨ ـ [فَقُمْتُ لِلطَّيْفِ مُرْتاعاً فأرَّقَنِي] فَقُلْتُ: أهْيَ سَرَتْ أَمْ عَادَني حُلُمُ؟[1]

أكْثَرُ رُجْحاناً من تقديرها في ﴿أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا﴾ [التغابن: ٦] لمعادلتها الفعليّة.

السادس: نحو: «قَامَا أخوَاكَ» فإنّ الألف، إن قدرت حرفَ تثنيةٍ كما أن التاء حرف تأنيث في «قَامَتْ هِنْدٌ»، أو اسماً و «أخواك» بدل منها فالجملة فعليّة، وإن قدّرت اسماً وما بعدَها مبتدأ فالجملةُ اسميّة قُدِّم خبرها.

السابع: نحو: «نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْد» فإن قدر «نعم الرجل» خبراً عن «زيد» فاسميّة، كما في «زَيْدٌ نِعْمَ الرَّجُل»، وإن قدر «زيد» خبراً لمبتدأ محذوفٍ فجملتان فعليّة واسميَّة.

الثامن: جملة البَسْملة، فإن قدّر: ابتدائي باسم الله، فاسميّة، وهو قول البصريّين، أو: أبدأ باسم الله، ففعليّة، وهو قول الكوفيّين، وهو المشهورُ في التفاسير والأعاريب؛ ولم يذكر الزمخشري غيره، إلا أنه يقدر الفعل مؤخَراً ومناسباً لما جعلت البسملة مبتدأ له؛ فيقدّر: باسم الله أقرأ، باسم الله أحلُّ، باسم الله أرتَحِلُ، ويؤيّده الحديثُ «بِاسْمِكَ رَبِّي وَضَعْتُ جَنْبِي».

التاسع: قولهم: «مَا جَاءَت حَاجَتُكَ»، فإنه يروى برفع «حاجتك» فالجملة فعليَّة، وبنصبها فالجملة اسمية، وذلك لأن «جاء» بمعنى «صار»؛ فعلى الأوّل «ما» خبرها، و

---

(١) البيت من البسيط، وهو لزياد بن منقذ في خزانة الأدب ٥/ ٢٤٤، ٢٤٥، والدرر ١/ ١٩٠، وشرح شواهد المغني ١/ ١٣٤، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١٢٧، وأوضح المسالك ٣/ ٣٧٠.

«حاجتك» اسمها، وعلى الثاني «ما» مبتدأ واسمها ضمير «ما»، و أُنِّث حَمْلاً على معنى «ما»، و «حاجتك» خبرها.

ونظيرُ ما هذه ما في قولك: «مَا أَنْتَ وَمُوسَى»، فإنها أيضاً تحتمل الرفع والنَّصب، إلا أن الرَّفع على الابتدائيَّة أو الخبريَّة، على خلافٍ بين سيبويه والأخْفَش، وذلك إذا قدرت «موسى» عطفاً على «أنت»، والنصب على الخبرية أو المفعوليَّة، وذلك إذا قدّرته مفعولاً معه؛ إذ لا بد من تقدير فعل حينئذٍ، أي: ما تكون، أو ما تصنع.

ونظيرُ ما هذه في هذين الوجهين على اختلافِ التقديرين «كيف» في نحو: «كَيْفَ أَنْتَ ومُوسَى»، إلا أنها لا تكونُ مبتدأ ولا مفعولاً به؛ فليس للرفع إلاّ توجيه واحد، وأما النصب فيجوز كونه على الخبريَّة أو الحالية.

العاشر: الجملة المعطوفة من نحو: «قعد عمرٌو وزيدٌ قام»، فالأَرْجَحُ الفعليَّة للتناسب، وذلك لازم عند مَنْ يوجب توافُقَ الجملتينِ المتعاطفتين.

وممّا يترجَّح فيه الفعليةُ نحو: «مُوسَى أَكْرِمْهُ»، ونحو: «زَيدٌ لِيَقُم»، و «عَمْرٌو لاَ يَذْهَبْ» بالجزم؛ لأن وقوعَ الجملة الطلبيَّة خبراً قليل، وأما نحو: «زَيْدٌ قام» فالجملة اسميَّة لا غير؛ لعدم ما يطلبُ الفعل. هذا قول الجمهور، وجوَّز المبرد وابنُ العريف وابنُ مالك فعليَّتها على الإضمار والتفسير، والكوفيُّون على التقديم والتأخير، فإن قلت: «زَيْدٌ قَامَ وعَمْرٌو قَعَدَ عِنْدَهُ» فالأولى اسميّة عند الجمهور، والثانية محتملة لهما على السواء عندَ الجميع.

انقسام الجملة إلى صُغرَى وكُبرَى

الكُبرى هي: الاسمية التي خبرها جملة، نحو: «زَيْدٌ قَامَ أَبوهُ»، و «زيْدٌ أبوه قائم»، **والصغرى هي: المبنية على المبتدأ**، كالجملة المُخبَر بها في المثالَيْن.

وقد تكون الجملة صغرى وكبرى باعتبارَيْن، نحو: «زَيْدٌ أَبُوهُ غُلاَمُهُ مُنْطَلِقٌ» فجموع هذا الكلام جملةٌ كُبرى لا غير، و «غُلامُهُ مُنْطَلِق» صغرى لا غير؛ لأنها خبر، و «أَبُوهُ غُلاَمُهُ مُنْطَلِقٌ» كُبرى باعتبار «غلامُهُ منطلق» وصُغرى باعتبار جملة الكلام، ومثله: ﴿لكِنَّا هُوَ الله ربي﴾ [الكهف: ٣٨] إذ الأصل: لكن أنا هو الله ربي، ففيها أيضاً ثلاثُ مُبْتدآت، إذ لم يُقدَّر ﴿هُوَ﴾ ضميراً له سبحانه ولفظ الجلالة بدل منه أو عطف بيان عليه كما جزم به ابن الحاجب، بل قُدِّر ضمير الشأن وهو الظّاهر، ثم حُذفت همزة «أنا» حَذْفاً اعتباطِيًا، وقيل: حذفاً قياسياً بأن نُقِلت حركتها ثم حُذفت، ثم أدغمت نون لكن في نون أنا.

تنبيهان ـ الأول: ما فَسَّرْتُ به الجملةَ الكُبرى هو مقتضى كلامهم، وقد يقال: كما تكون مُصَدَّرة بالمبتدأ تكون مصدَّرة بالفعل، نحو: «ظننت زيداً يقوم أبوه».

الثاني: إنّما قلت: «صُغْرى» و «كُبْرى» موافقة لهم، وإنما الوجه استعمال «فُعْلَى أَفْعَلَ» بـ «أَلْ» أو بالإضافة؛ ولذلك لُحِّنَ مَنْ قال [من البسيط]:

٤٦٩ ـ كأنَّ صُغرَى وَكُبرى مِنْ فَقَاقِعِهَا ... حَصْبَاءُ دُرٌّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ[1]

وقول بعضهم إن «مِن» زائدة وإنهما مُضَافان على حَدِّ قوله [من المنسرح]:

٤٧٠ ـ [يَا مَنْ رَأَى عَارِضاً أُسَرُّ بِهِ] ... بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجَبْهَةِ الأَسَدِ[2]

يردُّه أنَّ الصَّحيح أن «مِنْ» لا تُقْحَم في الإيجاب، ولا مع تعريفِ المجرور، ولكن ربما استُعْمِل أفعَلُ التَّفضيل الذي لم يُرَدْ به المفاضلة مطابقاً مع كونه مجرداً، قال [من الطويل]:

٤٧١ ـ إذَا غَابَ عَنكُمْ أَسْوَدُ الْعَيْنِ كُنْتُمْ ... كِرَاماً، وَأَنْتُمْ مَا أَقَامَ أَلائِمُ[3]

أي: لِئَام، فعلى هذا يتخرَّج البيت، وقول النحويّين: جملة صُغْرى وكُبْرى وكذلك قول العروضيين: فاصلة صُغْرى، وفاصِلَة كُبْرى.

وقد يحتمل الكلام الكُبرى، وغيرها. ولهذا النوع أمثلة:

أحدها: نحو ﴿أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ﴾ [النمل: ٣٩] إذ يحتمل ﴿ءَاتِيكَ﴾ أن يكونَ فعلاً مُضارعاً ومَفْعولاً، وأن يكون اسمَ فاعلٍ ومُضافاً إليه مثل ﴿وَإِنَّهُمْ ءَاتِيهِمْ عَذَابٌ﴾ [هود: ٧٦]، ﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَرْدًا ۝٩٥﴾ [مريم: ٩٦]، ويُؤَيِّده أن أصلَ الخبر الإفراد، وأن حمزة يُميلُ الألفَ من ﴿ءَاتِيكَ﴾، وذلك ممتنع على تقدير انقلابِهَا من الهمزة.

الثاني: نحو: «زيد في الدَّار» إذ يحتمل تقدير «استقرَّ» وتقديرُ «مُسْتقِرّ».

---

(١) البيت من البسيط، وهو للأخطل في ديوانه ص ١٦٩، ولسان العرب ١١/ ٤٥٤ مادة /عطل/ وتهذيب اللغة ٢/ ١٦٧.

(٢) البيت من المنسرح، وهو للفرزدق في ديوانه ص ٢١٥، وخزانة الأدب ٢/ ٣١٩، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٩٩، ووشرح المفصل ٣/ ٢١، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ١٠٠، وخزانة الأدب ١٠/ ١٨٧.

(٣) البيت من البحر الطويل، وهو للفرزدق في شرح التصريح ٢/ ١٠٢، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٩٩، والمقاصد النحوية ٤/ ٥٧، وليس في ديوانه، وتاج العروس مادة (عين)، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٨/ ٢٧٧، وهمع الهوامع ٢/ ١٣٣.

الثالث: نحو: «إنما أنت سَيْراً» إذ يحتملُ تقديرَ «تسير» وتقدير «سائر»، وينبغي أن يجري هنا الخلاف الذي في المسألة قبلها.

الرابع: «زيد قائم أبوه» إذ يحتملُ أن يُقدَّر «أبوه» مبتدأ، وأن يقدَّر فاعلاً بـ «قائم».

تنبيه ـ يتعيّن في قوله [من الطويل]:

٤٧٢ ـ أَلاَ عُمْرَ وَلّى مُسْتَطاعٌ رُجُوعُهُ [فَيَرْأَبَ مَا أَثْأَتْ يَدُ الْغَفَلاَتِ][1]

تقدير «رجوعه» مبتدأ «ومستطاع» خبره، والجملة في محل نصب على أنّها صفة، لا في محل رفع على أنّها خبر، لأن «ألا» التي للتمنّي لا خبرَ لها عند سيبويه، لا لفظاً ولا تقديراً، فإذا قيل: «ألا ماء»، كان ذلك كلاماً مؤلّفاً من حرف واسم، وإنما تَمّ الكلام بذلك حملاً على مَعْناه وهو: أتمنّى ماء؛ وكذلك يمتنعُ تقدير «مُستطاع» خبراً و «رجوعه» فاعلاً لما ذكرنا؛ ويمتنع أيضاً تقديرُ «مُستطاع» صفةً على المحلّ، أو تقديرُ «مستطاع رجوعه» جملة في موضع رفع على أنّها صفة على المحل إجراء لـ «ألاَ» مُجْرَى «ليت» في امتناع مُراعاة محلّ اسمها، وهذا أيضاً قول سيبويه في الوَجْهَيْن، وخالفه في المسألتين المازني والمبرّد.

انقسام الجملة الكبرى
إلى ذات وجه، وإلى ذات وجهين

ذات الوجهين: هي اسميّة الصَّدْر وفعليّة العَجُز، نحو: «زَيْدٌ يقوم أبوه» كذا قالوا، وينبغي أن يُراد عكس ذلك في نحو: «ظَنَنْتُ زَيْداً أَبُوهُ قائم» بناءً على ما قدّمنا.

وذات الوجه نحو: «زَيْدٌ أبوه قائم»، ومثله على ما قدّمنا نحو: «ظَنَنْتُ زَيْداً يقومُ أَبُوهُ».

الجمل التي لا محلَّ لها مِن الإعراب

وهي سبع، وبدأنا بها لأنها لم تحلّ محلّ المفرد، وذلك هو الأصلُ في الجمل.

فالأولى: الابتدائية، وتُسمّى أيضاً **المستأنفة**، وهو أوضح، لأن الجملةَ الابتدائيّة تُطْلَقُ أيضاً على الجملةِ المصَدَّرة بالمبتدأ، ولو كان لها محلّ، ثم الجمل المستأنفة نوعان:

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٢٦، وتخليص الشواهد ص ٤١٥، وخزانة الأدب ٤/ ٧٠، وشرح الأشموني ١/ ١٥٣.

أحدهما: الجملة المُفْتَتَحُ بها النُّطق، كقولك ابتداء: «زيد قائم»، ومنه الجمل المفتتح بها السُّور.

والثاني: الجملة المنقطعة عمّا قبلها، نحو: «مات فلان، رحمه الله»، وقوله تعالى: ﴿قُلْ سَأَتْلُوا عَلَيْكُم مِّنْهُ ذِكْرًا إِنَّا مَكَّنَّا لَهُ فِي الْأَرْضِ﴾ [الكهف: ٨٣ ـ ٨٤]، ومنه جملة العامل الملغى لتأخُّره، نحو: «زَيْدٌ قائم أظنّ»، فأما العامل المُلْغى لتوسُّطه نحو: «زيد أظن قائم» فجملته أيضاً لا محلَّ لها، إلاّ أنها من باب جُمَل الاعتراض.

ويخصّ البيانيُّون الاستئنافَ بما كان جواباً لسؤال مقدّر نحو قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلاَماً قَال سلاَمٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ﴾ [الذاريات: ٢٤ ـ ٢٥]، فإنَّ جملةَ القولِ الثّانية جوابٌ لسؤالٍ مقدَّر تقديره: فماذا قال لهم؟ ولهذا فُصِلَتْ عن الأولى فلم تُعْطَف عليها؛ وفي قوله تعالى: ﴿سَلَامٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ﴾ [الذاريات: ٢٥] جملتان حُذِف خبرُ الأولى ومُبْتَدأُ الثانية، إذ التقديرُ: سلامٌ عليكم، أنتم قوم منكرون، ومثله في استئناف جملة القول الثّانية ﴿ونَبِّئْهُمْ عَنْ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلاَماً قَالَ إِنّا مِنْكُمْ وَجِلُونَ﴾ [الحجر: ٥١ ـ ٥٢]، وقد استُؤنفت جُمْلتا القولِ في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَىٰ قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ﴾ [هود: ٦٩]؛ ومن الاستئنافِ البياني أيضاً قولُه [من الكامل]:

٤٧٣ ـ زَعَمَ الْعَوَاذِلُ أَنَّنِي فِي غَمْرَةٍ صَدَقُوا، وَلٰكِنْ غَمْرَتِي لاَ تَنْجَلِي[1]

فإن قوله «صدقوا» جوابٌ لسؤال مقدر تقديره: أصدقوا أم كَذَبُوا؟ ومثله قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالآصَالِ رِجَالٌ﴾ [النور: ٣٦ ـ ٣٧]، فيمن فتح باء ﴿يُسَبَّحُ﴾.

تنبيهات ـ الأول: من الاستئناف ما قد يخفى، وله أمثلة كثيرة.

أحدها: ﴿لَّا يَسَّمَّعُونَ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَحِفظاً مِنْ شَيْطَانٍ مَارِدٍ لا يَسَّمَّعُونَ إِلَى الْمَلإِ الأَعْلَىٰ﴾ [الصافات: ٧ ـ ٨] فإن الذي يتبادر إلى الذهن أنه صفة لكل شيطان أو حال منه، وكلاهما باطل، إذ لا معنى للحفظ من شيطان لا يَسَّمَّع، وإنما هي للاستئناف النحوي، ولا يكون استئنافاً بيانياً لفساد المعنى أيضاً. وقيل: يحتمل أن الأصل «لئلا يسمعوا» ثم حذفت اللام كما في «جئتك أن تكرمني» ثم حذفت «أن» فارتفع الفعل كما في قوله [من الطويل]:

(١) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في شرح شواهد المغني ٢/ ٨٠٠، ومعاهد التنصيص ١/ ٢٨١.

٤٧٤ ـ أَلاَ أَيُّهَذَا الزَّاجِري أَحْضُرَ الْوَغَى [وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَّاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدي](١)

فيمن رفع «أحضُر»، واستضعف الزمخشري الجمع بين الحذفين.

فإن قلت: اجعلها حالاً مقدّرة، أي: وحفظاً من كلِّ شيطان مارد مُقدَّراً عدمُ سماعه، أي: بعدَ الحفظ.

قلت: الذي يُقدِّر وجودَ معنى الحال هو صاحبُها، كالمرور به في قولك: «مررتُ برجُلٍ معه صَقْرٌ صائداً به غداً»، أي مقدراً حال المُرورِ به أن يصيدَ به غداً، والشياطين لا يقدّرون عدم السماع ولا يُريدونه.

الثاني: ﴿إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ [يس: ٧٦] بعد قوله تعالى: ﴿فَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ﴾ [يس: ٧٦] فإنه ربما يتبادر إلى الذِّهن أنه محكيّ بالقول، وليس كذلك، لأن ذلك ليس مَقُولاً لهم.

الثالث: ﴿إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٦٥]، بعدَ قوله تعالى: ﴿فَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ﴾ [يونس: ٦٥]، وهي كالتي قبلَها، وفي جمال القراء للسخاوي أن الوقفَ على قولهم في الآيتين واجب، والصواب أنه ليس في جميع القرآن وقف واجب.

الرابع: ﴿ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾ [العنكبوت: ١٩] بعد ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يَبْدأُ اللَّهُ الْخَلْقَ﴾ [العنكبوت: ١٩]، لأنَّ إعادةَ الخلق لم تقع بعدُ فيقرّروا برؤيتها، ويؤيّد الاستئناف فيه قوله تعالى على عقبِ ذلك: ﴿قُلْ سِيرُوا في الأرضِ فانظُروا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ اللَّهُ يُنْشِيءُ الآخِرَةَ﴾ [العنكبوت: ٢٠].

الخامس: زعم أبو حاتم أنَّ مِنْ ذلك ﴿تُثِيرُ الْأَرْضَ﴾ [البقرة: ٧١]، فقال: الوقف على ﴿ذَلُولٌ﴾ جيد، ثم يتبدىء ﴿تُثِيرُ الْأَرْضَ﴾ على الاستئناف، وردّه أبو البقاء بأن ﴿وَلَا﴾ إنما تعطف على النفي، وبأنها لو أثارتِ الأرض كانت ذَلُولاً. ويردُّ اعتراضَه الأولَ صحّةُ «مررتُ برجلٍ يُصلّي ولا يلتفت»، والثاني أنَّ أبا حاتم زعم أن ذلك من عجائبِ هذه البقرة، وإنما وَجْهُ الردِّ أن الخبرَ لم يأتِ بأنَّ ذلك من عجائبها، وبأنهم إنّما كلّفوا بأمر موجود، لا بأمرٍ خارقٍ للعادة، وبأنه كان يجبُ تكرار «لا» في «ذَلول» إذ لا يقال: «مَرَرت برجلٍ لا شاعرٍ» حتى تقول «ولا كاتب» لا يقال: قد تكررت بقوله تعالى: ﴿وَلَا

---

(١) البيت من الطويل، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه ص ٣٢، والإنصاف ٢/ ٥٦٠، وخزانة الأدب ١/ ١١٩، والدرر ١/ ٧٤، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٠٠، ولسان العرب ١٣/ ٣٢ مادة (أنن).

تَسْقِي ٱلْحَرْثَ﴾ [البقرة: ٧١]، لأنَّ ذلك واقعٌ بعد الاستئناف على زعمه.

التنبيه الثاني: قد يحتمل اللفظُ الاستئنافَ وغيرَه، وهو نوعان:

أحدهما: ما إذا حُمِلَ على الاسْتِئْنافِ احتيجَ إلى تقدير جزء يكون معه كلاماً، نحو: «زيد» من قولك: «نِعْمَ الرَّجُلُ زيد».

والثاني: ما لا يحتاجُ فيه إلى ذلك، لِكَوْنِهِ جملةً تامّة، وذلك كثير جدًّا، نحو الجملة المنفيّة وما بعدَها في قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوا۟ بِطَانَةً مِّن دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُّوا۟ مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ ٱلْبَغْضَآءُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ وَمَا تُخْفِى صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ﴾ [آل عمران: ١١٨]. قال الزمخشريّ: الأحسنُ والأبلغُ أن تكونَ مستأْنَفات على وجهِ التعليل للنهي عن اتّخاذهم بطانةً من دون المسلمين، ويجوز أن يكون «لا يَأْلونكم» و «قَد بدت» صفتَيْن، أي: بطانةً غيرَ مانعتكم فساداً باديةً بغضاؤُهم. ومنع الواحِديُّ هذا الوَجْه، لعدم حرفِ العطف بين الجملتين، وزعم أنه لا يُقال: «لا تَتَّخِذْ صاحباً يُؤْذِيك أحبّ مفارقتك». والذي يظهر أن الصفة تتعدّد بغيرِ عاطفٍ وإن كانت جملةً كما في الخبر، نحو: ﴿الرَّحْمٰنُ عَلَّمَ الْقُرْآنَ خَلَقَ الإِنْسَانَ عَلَّمَهُ الْبَيَانَ﴾ [الرحمٰن: ١ ـ ٤]، وحصَلَ للإمام فخر الدين في تفسيرِ هذه الآية سَهْوٌ، فإنه سأل: ما الحكمة في تقديم «من دونكم» على «بطانة»، وأجاب بأن مَحَطَّ النهي هو «من دونكم» لا «بطانة»، فلذلك قدّم الأهمّ، وليست التّلاوة كما ذكر؛ ونظير هذا أن أبا حيان فسّر في سورة الأنبياء كلمة ﴿زُبُرًا﴾ بعد قوله تعالى: ﴿فَتَقَطَّعُوٓا۟ أَمْرَهُم بَيْنَهُمْ زُبُرًا﴾ [المؤمنون: ٥٣]، وإنما هي في سورة المؤمنين، وترك تفسيرها هناك، وتبعه على هذا السَّهْو رجلانِ لخَّصا من تفسيره إعراباً.

التنبيه الثالث: من الجُمَل ما جرَى فيه خِلاَف، هل هو مُستَأْنف أم لا؟ وله أمثلة:

أحدها: «أقوم» من نحو قولك: «إنْ قامَ زَيْدٌ أَقُومُ»، وذلك لأن المبرد يرى أنّه على إضمار الفاء، وسيبويه يرى أنه مؤخّر من تقديم، وأن الأصلَ: أقوم إن قامَ زيدٌ، وأنَّ جواب الشرط محذوفٌ، ويؤيّده التزامُهم في مثل ذلك كونَ الشرط ماضياً.

ويَنْبني على هذا **مسألتان**:

إحداهما: أنّه هل يجوز «زَيْداً إنْ أَتَانِي أُكْرِمُهُ» بنصب «زيداً»؟ فسيبويه يُجيزه كما تُجيزُ «زَيْداً أُكْرِمُهُ إنْ أَتَانِي»، والقياس أن المبرّد يمنعه، لأنه في سياقِ أداة الشّرط، فلا يعمل فيما تقدَّم على الشرط، فلا يفسر عاملاً فيه.

والثانية: أنه إذا جيء بعد هذا الفعلِ المرفوع بفعلٍ معطوفٍ، هل يُجزمُ أم لا؟ فعلى

قول سيبويه لا يجوزُ الْجَزم، وعلى قول المبرّد ينبغي أن يجوز الرفعُ بالعطف على لفظِ الفعل، والجزمُ بالعطف على محلِّ الفاء المقدَّرة وما بعدها.

الثاني: «مُذْ» و «مُنْذُ» وما بَعْدَهما في نحو: «مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمَانِ»، فقال السيرافي: في موضعِ نصبٍ على الحال، وليس بشيءٍ، لعدم الرابط؛ وقال الجمهور: مُسْتَأْنَفه جواباً لسؤالٍ تقديره عند مَنْ قدّر «مُذْ» مبتدأ: ما أمد ذلكَ؟ وعند من قدَّرها خبراً: ما بينك وبين لقائه؟

الثالث: جملة أفعال الاستِثْناء «ليس» و «لا يكون» و «خَلاَ» و «عَدَا» و «حاشا» فقال السيرافي: حال، إذ المعنى: قام القومُ خالِينَ عن زيد، وجوَّز الاستئناف، وأوجبَهُ ابنُ عصفور، فإن قلت: «جَاءَنِي رِجَالٌ لَيْسُوا زَيْداً» فالجملة صفة، ولا يمتنع عندي أن يُقال «جاؤوني ليسوا زيداً» على الحال.

الرابع: الجملة بعد حتى الابتدائيّة كقوله [من الطويل]:

٤٧٥ ـ [فَمَا زَالَتِ القَتْلَىٰ تَمُجُّ دِمَاءَهَا] بِدِجْلَةَ حَتَّى مَاءُ دِجْلَةَ أشْكَلُ[(١)]

فقال الجمهور: مُسْتأنفَة، وعن الزجّاج وابنِ دُرُسْتُوَيْه أنّها في موضع جرٌ بـ «حتى»، وقد تقدَّم.

* * *

الجملة الثانية: المعترضة بين شيئين لإِفادة الكلام تقوية وتسديداً أو تحسيناً، وقد وقعت في مواضع.

أحدها: بين الفعل ومرفوعه، كقوله [من الوافر]:

٤٧٦ ـ شَجَاكَ ـ أَظُنُّ ـ رَبْعُ الظاعِنِينَا [وَلَمْ تَعْبَأْ بِعَذْلِ العَاذِلِينَا][(٢)]

ويروى بنصب «ربع» على أنه مفعولٌ أول، و «شجاك» مفعوله الثاني، وفيه ضمير مستتِر راجع إليه، وقوله [من الطويل]:

---

(١) البيت من الطويل، وهو لجرير في ديوانه ص ١٤٣، والأزهية ص ٢١٦، والجنى الداني ص ٥٥٢، وخزانة الأدب ٩/ ٤٧٧، والدرر ٤/ ٣٢، وشرح شواهد المغني ١/ ٣٧٧.

(٢) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٤٤٦، والدرر ٢/ ٢٦١، وشرح شواهد الأشموني ١/ ١٦٠، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٠٧.

٤٧٧ ـ وَقَدْ أَدْرَكَتْنِي ـ وَالْحَوادِثُ جَمَّةٌ ـ أَسِنَّةُ قَوْمٍ لاَ ضِعَافٍ وَلاَ عُزْلِ[1]

وهو الظاهر في قوله [من الوافر]:

٤٧٨ ـ أَلَمْ يَأْتِيكَ ـ وَالأَنْبَاءُ تَنْمِي ـ بِمَا لاَقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ[2]

على أن الباء زائدة في الفاعل، ويحتمل أنَّ «يأتي» و «تنمي» تنازعا «ما»، فأُعمل الثاني وأُضمر الفاعل في الأول؛ فلا اعتراض ولا زيادة، ولكنَّ المعنى على الأول أوْجَهُ، إذ الأنباء من شأنها أن تَنْمي بهذا وبغيره.

الثاني: **بينه وبين مفعوله**، كقوله [من الرجز]:

٤٧٩ ـ وَبُدِّلَتْ ـ وَالدَّهْرُ ذُو تَبَدُّلِ ـ هَيْفاً دَبُوراً بِالصَّبَا وَالشَّمْأَلِ[3]

والثالث: **بينَ المبتدأ وخبره** كقوله [من الطويل]:

٤٨٠ ـ وَفِيهِنَّ ـ وَالأَيَّامُ يَعْثُرْنَ بِالْفَتَى نَوَادِبُ لاَ يَمْلَلْنَهُ وَنَوَائِحُ[4]

ومنه الاعتراض بجملة الفِعْل المُلْغَى في نحو: «زَيْدٌ أَظُنُّ قائم»، وبجملةِ الاختِصاص في نحو قوله عليه الصلاة والسلام: «نَحْنُ مَعَاشِرَ الأَنبِيَاءِ لاَ نُورَثُ»، وقول الشاعر [من الرجز]:

٤٨١ ـ نَحْنُ ـ بَنَاتِ طَارِقْ ـ نَمْشِي عَلَى النَّمَارِقْ[5]

وأمّا الاعتراض بـ «كان» الزائدة في نحو قوله: «أو نَبِيّ كان مُوسَى» فالصحيحُ أنها لا فاعل لها، فلا جُمْلة.

والرابع: **بين ما أَصْلُه المُبتدأ والخبر**، كقوله [من الطويل]:

---

(١) البيت من الطويل، وهو لجويرية بن زيد الدرر ٤/ ٢٥، ولرجل من بني دارم في شرح شواهد المغني ٢/ ٨٠٧، وبلا نسبة في الخصائص ١/ ٣٣١، ولسان العرب ٢/ ٦٢٦ مادة/ هيم/.

(٢) البيت من الوافر، وهو لقيس بن زهير في الأغاني ١٧/ ١٣١، وخزانة الأدب ٨/ ٣٥٩، والدرر ١/ ١٦٢ وشرح شواهد المغني ص ٣٢٨، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٠٣، والأشباه والنظائر ٥/ ٢٨٠.

(٣) البيت الرجز، وهو لأبي النجم في خزانة الأدب ٢/ ٣٩١، وشرح شواهد المغني ١/ ٤٥٠، والطرائف الأدبية ص ٥٨.

(٤) البيت من الطويل، وهو لمعن بن أوس في ديوانه ص ٣٢، وخزانة الأدب ٧/ ٢٦١، والخصائص ١/ ٣٣٩، والدرر ٤/ ١٩، وشرح شواهد المغني ص ٨٠٨.

(٥) البيت من منهوك المنسرح، انظر: الأغاني ١٢/ ٣٩١، وأدب الكاتب ٧١.

٤٨٢ ـ وَإنّـي لَـرَامٍ نَـظْـرَةً قِـبَـلَ الّـتِـي لَـعَـلِّـي ـ وإنْ شَـطَّـتْ نَـوَاهَـا ـ أَزُورُهَـا(١)

وذلك على تقدير «أزورها» خبر «لعلّ»، وتقدير الصِّلة محذوفة، أي: التي أقول: لعلّي.

وكقوله [من الطويل]:

٤٨٣ ـ لَعَلَّكَ ـ والمَوْعُودُ حَقٌّ لِقَاؤُهُ ـ بَـدَا لَـكَ فِـي تِـلْـكَ الـقَـلُـوصِ بَـدَاءُ(٢)

وقوله [من الرجز]:

٤٨٤ ـ يَا لَيْتَ شِعْري ـ وَالْمُنَى لاَ تَنْفَعُ ـ هَـلْ أغْـدُوَنْ يَـوْمـاً وأمْـرِي مُـجْـمَـعُ(٣)

إذا قيل بأن جملةَ الاستفهام خبرٌ على تأويلِ «شِعْرِي» بـ «مشعوري»، لتكون الجملة نفسَ المبتدأ فلا تحتاج إلى رابطٍ؛ وأما إذا قيل بأن الخبرَ محذوفٌ أي: موجود، أو إن «ليت» لا خبر لها ههنا إذ المعنى: لَيْتَني أشعر، فالاعتراضُ بين الشّعر ومعموله الذي عُلق عنه بالاستفهام، وقول الحماسي [من السريع]:

٤٨٥ ـ إنَّ الـثَّـمَـانِـيـنَ ـ وَبُـلِّـغْـتَـهَـا ـ قَـدْ أَحْـوَجَـتْ سَـمْـعِـي إلـى تَـرْجُـمَـان(٤)

وقول ابن هَرْمَة [من المنسرح]:

٤٨٦ ـ إن سُـلَـيْـمَـى ـ والـلّـهُ يَـكْـلَـؤُهَـا ـ ضَـنَّـتْ بِـشَـيْءٍ مَـا كَـانَ يَـرْزَؤُهَـا(٥)

وقول رؤبة [من الرجز]:

٤٨٧ ـ إنـي ـ وَأسْـطَـارٍ سُـطِـرْنَ سَـطْـرَا ـ لَـقَـائِـلٌ يَـا نَـصْـرُ نَـصْـرٌ نَـصْـرَا(٦)

---

(١) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٢/ ١٠٦، وخزانة الأدب ٥/ ٤٦٤، والدرر ١/ ٢٧٧، وبلا نسبة في شرح شواهد المغني ٢/ ٨١٠.

(٢) البيت من الطويل، وهو لمحمد بن بشير في ديوانه ص ٢٩، والأغاني ١٦/ ٧٧، وخزانة الأدب ٩/ ٢١٣، والدرر ٤/ ٢٠، وشرح شواهد المغني ص ٨١٠، وبلا نسبة في الخصائص ١/ ٣٤٠.

(٣) البيت من الرجز، وهو بلا نسبة في إصلاح المنطق ص ٢٦٣، وأمالي المرتضى ١/ ٥٥٩ والخصائص ٢/ ١٣٦ ولسان العرب مادة (جمع)، وهمع الهوامع ١/ ٢٤٧.

(٤) البيت من السريع، وهو لعوف بن محلم في الدرر ٤/ ٣١، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٢١، وطبقات الشعراء ص ١٨٧، وبلا نسبة في شرح شذور الذهب ص ٥٩.

(٥) البيتان من المنسرح، وهما لإبراهيم بن هرمة في ديوانه ص ٥٥، وشرح شواهد المغني ص ٨٢٦، وبلا نسبة في لسان العرب ١/ ١٤٦ مادة / كلا/ .

(٦) البيت من الرجز، انظر: الخصائص ١/ ٣٤٠، وشرح شذور الذهب ص ٥٦٤.

وقول كُثَيِّر [من الطويل]:

٤٨٨ ـ وإنِّي - وَتَهْيَامِي بِعَزَّةَ بَعْدَمَا تَخَلَّيْتُ مِمَّا بَيْنَنَا وَتَخَلَّتِ -
٤٨٩ ـ لَكَالْمُرْتَجِي ظِلَّ الْغَمَامَةِ كُلَّمَا تَبَوَّأَ مِنْهَا لِلْمَقِيلِ اضْمَحَلَّتِ[1]

قال أبو علي: «تَهْيامي بعزَّة» جملة معترضة بين اسم «إنّ» وخبرها، وقال أبو الفتح: يجوز أن تكون الواو للقسم، كقولك: «إنِّي وَحُبِّكَ لَضَنِينٌ بِكَ» فتكون الباء متعلّقة بالتَّهْيَام لا بخبر محذوف.

الخامس: بين الشرط وجوابه، نحو: ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَآ ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٍ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوٓا۟ إِنَّمَآ أَنتَ مُفْتَرٍۭ﴾ [النحل: ١٠١]، ونحو: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ وَلَن تَفْعَلُوا۟ فَٱتَّقُوا۟ ٱلنَّارَ﴾ [البقرة: ٢٤]، ونحو: ﴿إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلْهَوَىٰٓ﴾ [النساء: ١٣٥]، قاله جماعة منهم ابن مالك، والظّاهر أن الجواب ﴿فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾ [النساء: ١٣٥]، ولا يردُّ ذلك تثنية الضمير كما توهّموا لأن «أو» هنا للتّنويع، وحكمها حكم الواو في وجوب المُطابقة، نصّ عليه الأبدي، وهو الحقّ؛ أمّا قول ابن عصفور: إن تَثنية الضّمير في الآية شاذّة فباطلٌ كبطلانِ قوله مثل ذلك في إفرادِ الضمير في ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾ [التوبة: ٦٢] وفي ذلك ثلاثة أوجه:

أحدها: أن ﴿أَحَقُّ﴾ خبر عَنهما؛ وسَهَّلَ إفرادَ الضّمير أمران: معنويٌ وهو أن إرضاءَ الله سبحانه إرضاءٌ لرسوله عليه الصّلاة والسلام، وبالعكس ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ﴾ [الفتح: ١٠]، ولفظيٌ هو تقديمُ إفراد «أحق»، ووَجْهُ ذلك أن اسمَ التَّفضيل المجرّد من «أل» والإضافة واجبُ الإفراد نحو: ﴿لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ﴾ [يوسف: ٨]، ﴿قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ﴾ [التوبة: ٢٤] إلى قوله ﴿أَحَبَّ إِلَيْكُم﴾ [التوبة: ٢٤].

والثاني: أن ﴿أَحَقُّ﴾ خبرٌ عن اسم الله سبحانه، وحُذف مثلُهُ خبراً عن اسمه عليه الصّلاة والسلام، أو بالعكس.

والثالث: أن ﴿أَن يُرْضُوهُ﴾ ليس في موضع جرٍّ أو نصبٍ بتقدير: بأن يرضوه، بل

(١) البيتان من الطويل، وهما لكثير عزة في ديوانه ص ١٠٣، وخزانة الأدب ٥/ ٢١٤، والخصائص ١/ ٣٤٠، وسر صناعة الإعراب ص ١٣٩، وشرح شواهد المغني ص ٨١٢.

في موضع رفع بدلاً من أحد الاسمين، وحذف من الآخر مثل ذلك، والمعنى وإرضاء الله وإرضاء رسوله أحَقُّ من إرضاء غيرهما.

والسادس: **بين القسم وجوابه**، كقوله [من الطويل]:

٤٩٠ ـ لَعَمْرِي ـ وَمَا عَمْرِي عَلَيَّ بِهَيِّنٍ ـ لَقَدْ نَطَقَتْ بُطْلاً عَلَيَّ الأقَارِعُ[١]

وقوله تعالى: ﴿قَالَ فَٱلْحَقُّ وَٱلْحَقَّ أَقُولُ ۝٨٤ لَأَمْلَأَنَّ﴾ [ص: ٨٤ ـ ٨٥] الأصْلُ: أقسم بالحق لأملأن وأقول الحق، فانتصب «الحق» الأول ـ بعد إسْقاطِ الخافض ـ بـ «أقسم» محذوفاً، و «الحق» الثاني بأقول، واعترض بجملة «أقول الحق» وقدم معمولها للاختصاص، وقُرِىء برفعهما بتقدير: فالحقُّ قسمي والحقُّ أقوله، وبجرِّهما على تقدير واو القسم في الأول والثاني توكيداً، كقولك: «والله والله لأفعلَنّ»، وقال الزمخشريّ: جرّ الثاني على أن المعنى وأقولُ والحق، أي: هذا اللفظ، فأعمل القول في لفظ واو القسم مع مجرورِها على سبيل الحكاية، قال: وهو وجهٌ حسن دقيق جائز في الرفع والنصب، ا هـ.

وقُرِىء برفع الأول ونصب الثاني، قيل: أي فالحق قسمي أو فالحق مني أو فالحقّ أنا، والأول أوْلىٰ، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿۞ فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ۝٧٥﴾ [الواقعة: ٧٥ ـ ٧٧] الآية.

والسابع: **بين الموصوف وصفته** كالآية، فإن فيها اعتراضَيْن: اعتراضاً بين الموصوف وهو ﴿قَسَمٌ﴾ [الواقعة: ٧٦] وصفته وهو ﴿عَظِيمٌ﴾ [الواقعة: ٧٦] بجملة ﴿لَّوْ تَعْلَمُونَ﴾ [الواقعة: ٧٦]، واعتراضاً بين ﴿أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ﴾ [الواقعة: ٧٥] وجوابه وهو ﴿إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ ۝٧٧﴾ [الواقعة: ٧٧] بالكلام الذي بَيْنهما؛ وأمّا قولُ ابن عطيّة ليس فيها إلا اعتراضٌ واحد وهو ﴿لَّوْ تَعْلَمُونَ﴾ لأن ﴿وإنه لقَسَم عظيم﴾ توكيدٌ لا اعتراض فمردود؛ لأنَّ التوكيد والاعتراض لا يتنافيان، وقد مضى ذلك في حدِّ جملة الاعتراض.

والثامن: **بين الموصول وصلته**، كقوله [من الكامل]:

٤٩١ ـ ذَاكَ الَّذِي ـ وَأَبِيكَ ـ يَعْرِفُ مَالِكاً [والحَقُّ يَدْمَغُ تُرَّهَاتِ البَاطِلِ][٢]

---

(١) البيت من الطويل، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٣٤ ـ ٣٥، وخزانة الأدب ٢/ ٤٤٦، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٤٦، ولسان العرب ٨/ ٤٢ مادة /جدع/.

(٢) البيت من الكامل، وهو لجرير في ديوانه ص ٥٨٠، والدرر١/ ٢٨٧، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨١٧، وبلا نسبة في الخصائص ١/ ٣٣٦، ولسان العرب ١٣/ ٤٨٠ مادة /تره/.

ويحتمله قوله [من الطويل]:

٤٩٢ ـ وَإِنِّـي لَـرَامٍ نَـظْـرَةً قِـبَـلَ الَّـتِـي ... لَـعَـلِّـي، وَإِنْ شَـطَّـتْ نَـوَاهـا، أَزُورُهـا[(١)]

وذلك على أن تقدّر الصلة «أزورها» وتقدر خبر «لعلّ» محذوفاً، أي: لعلّي أفعل ذلك.

والتاسع: بين أجزاء الصلة، نحو: ﴿وَٱلَّذِينَ كَسَبُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ جَزَآءُ سَيِّئَةٍۭ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ﴾ [يونس: ٢٦ ـ ٢٧] الآيات؛ فإن جملة ﴿وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ﴾ معطوفة على ﴿كَسَبُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ فهي من الصّلة، وما بينهما اعتراض بُيِّنَ به قدرُ جزائهم، وجملة ﴿مَّا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ﴾ [يونس: ٢٧] خبر، قاله ابن عصفور، وهو بعيد؛ لأن الظاهر أن ﴿تَرْهَقُهُمْ﴾ لم يؤت به لتعريفِ «الذين» فيعطف على صلته، بل جيء به للإعلام بما يصيبهم جزاءً على كَسْبهم السيئات؛ ثم إنه ليس بمتعيّن، لجواز أن يكونَ الخبر ﴿جَزَآءُ سَيِّئَةٍۭ بِمِثْلِهَا﴾ [يونس: ٢٧] فلا يكون في الآية اعتراض؛ ويجوز أن يكون الخبر جملة النفي كما ذكر، وما قبلها جملتان معترِضَتان، وأن يكون الخبر ﴿كَأَنَّمَآ أُغْشِيَتْ﴾ [يونس: ٢٧] فالاعتراضُ بثلاثِ جمل، أو ﴿أُو۟لَـٰٓئِكَ أَصْحَـٰبُ ٱلنَّارِ﴾ [يونس: ٢٧] فالاعتراض بأربع جُمل، ويحتمل ـ وهو الأظهر ـ أن ﴿ٱلَّذِينَ﴾ ليس مبتدأ، بل معطوف على ﴿ٱلَّذِينَ﴾ الأولى، أي: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾، والذين كسبوا السيّئات جزاء سيّئة بمثلها؛ فمثلها هنا في مقابلة الزيادة هناك، ونظيرها في المعنى قوله تعالى: ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ خَيْرٌ مِّنْهَا ۖ وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى ٱلَّذِينَ عَمِلُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ إِلَّا مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿٨٤﴾﴾ [القصص: ٨٤]، وفي اللفظ قولهم «في الدّارِ زَيْدٌ والْحُجْرَةِ عَمْرٌو»، وذلك من العطف على معمولي عَامِلَيْنِ مختلفَيْنِ عند الأخفش، وعلى إضمار الجارّ عند سيبويه والمحقّقِين؛ وممّا يُرجِّح هذا الوجه أن الظاهر أن الباء في ﴿بِمِثْلِهَا﴾ متعلّقة بالجزاء، فإذا كان «جزاء سيّئة» مبتدأ احتيج إلى تقديرِ الخبر، أي واقع، قاله أبو البقاء، أو لَهُمْ، قاله الحوفي، وهو أحسن؛ لإغنائه عن تقدير رابطٍ بين هذه الجملة ومبتدئها وهو ﴿ٱلَّذِينَ﴾؛ وعلى ما اختَرْنَاه يكون «جزاء» عطفاً على «الحسنى»، فلا يحتاج إلى تقديرِ آخر؛ وأمّا قول أبي الحسن وابن كيسان إن ﴿بِمِثْلِهَا﴾ هو الخبر، وإن الباء زيدت في الخبر كما زيدت في المبتدأ في «بِحَسْبِكَ دِرْهم» فمردود عند الجمهور، وقد يؤنس قولهما بقوله: ﴿وَجَزَٰٓؤُا۟ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا﴾ [الشورى: ٤٠].

(١) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٢/ ١٠٦، وخزانة الأدب ٥/ ٤٦٤، والدرر ١/ ٢٧٧، وبلا نسبة في شرح شواهد المغني ٢/ ٨١٠.

والعاشر: **بين المتضايفين**، كقولهم: «هَذَا غُلاَمُ وَاللَّهِ زَيْدٍ»، و«لاَ أَخَا فَاعْلَمْ لِزَيْدٍ»، وقيل: «الأخ» هو الاسم والظَّرف الخبر، وإن «الأخ» حينئذٍ جاء على لغة القصر، كقوله «مُكْرَهٌ أخَاكَ لاَ بَطل»، فهو كقولهم: «لا عَصَا لَكَ».

الحادي عشر: بين الجار والمجرور، كقوله: «اشْتَرَيْتُهُ بأَرَى أَلْفِ دِرْهَمٍ».

الثاني عشر: **بين الحرف الناسخ وما دخل عليه**، كقوله [من الوافر]:

٤٩٣ ـ كَأَنَّ، وَقَدْ أَتَى حَوْلٌ كَمِيلُ، أَثَافِيهَا حَمَامَاتٌ مُثُولُ[(١)]

كذا قال قوم، ويمكن أن تكونَ هذه الجملةُ حاليّة تقدّمت على صاحبها، وهو اسم «كأن»، على حد الحال في قوله [من الطويل]:

٤٩٤ ـ كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْباً وَيَابِساً لَدَى وَكْرِهَا العُنَّابُ وَالْحشَفُ الْبَالِي[(٢)]

الثالث عشر: **بين الحرف وتوكيده**، كقوله [من الرجز]:

٤٩٥ ـ لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئاً لَيْتُ لَيْتَ شَبَاباً بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ[(٣)]

الرابع عشر: **بين حرف التنفيس والفعل**، كقوله [من الوافر]:

٤٩٦ ـ وَمَا أَدْرِي، وَسَوْفَ إِخَالُ أَدْرِي، أَقَوْمٌ آلُ حِصْنٍ أَمْ نِسَاءُ[(٤)]

وهذا الاعتراض في أثناء اعتراضٍ آخر، فإن «سوفَ» وما بعدها اعتراض بين «أدري» وجملة الاستفهام.

الخامس عشر: **بين «قد» والفعل**، كقوله [من الطويل]:

٤٩٧ ـ أَخَالِدُ قَدْ وَاللَّهِ أَوْطَأْتَ عَشْوَةً وَمَا قَائِلُ الْمَعْرُوفِ فِينَا يُعَنَّفُ[(٥)]

---

(١) البيت من الوافر، زهو لأبي الغول الطهوي في الدرر ٤/ ٢٧، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨١٨، ونوادر أبي زيد، وبلا نسبة في الخصائص ١/ ٣٣٧، ولسان العرب ١٤/ ١١١ مادة /ثفا/ .

(٢) البيت من الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ص ٣٨، وشرح التصريح ١/ ٣٨٢، وشرح شواهد المغني ١/ ٣٤٢، ولسان العر ب ١/ ٢٠٦ مادة /أدب/ .

(٣) البيت من الرجز، وهو لرؤبة في ملحق ديوانه ص ٢٥ والدرر ٤/ ٢٦، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٩٢، وأوضح المسالك ٢/ ١٥٥.

(٤) البيت من الوافر، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٧٣، والاشتقاق ص ٤٦. وجمهرة اللغة ص ٩٧٨، والدرر ٢/ ٢٦١، وشرح شواهد المغني ص ١٣٠.

(٥) البيت من الطويل، وهو ملفق من بيتين أولهما للفرزدق، وثانيهما لأخي يزيد بن عبد الله الجبلي، وهو لأخي يزيد في شرح شواهد المغني ص ٤٨٨، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٧٦، والجنى الداني ص ٢٦٠، وشرح شواهد المغني ص ٨٢٠ ـ ٤٨٨.

السادس عشر: **بين حرف النفي ومنفيه**، كقوله [من المنسرح]:

٤٩٨ ـ وَلاَ أَرَاهَا تَزَالُ ظَالِمَةً تُحْدِثُ لِي نَكْبَةً وَتَنْكَؤُهَا[(١)]

وقوله [من الطويل]:

٤٩٩ ـ فَلاَ، وَأَبِي دَهْمَاءَ، زَالَتْ عَزِيزَةً عَلَى قَوْمِهَا مَا دَامَ لِلزَّنْدِ قَادِحُ[(٢)]

السابع عشر: **بين جملتين مستقلّتين**، نحو: ﴿فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٢ ـ ٢٢٣]، فإن ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ﴾ تفسيرٌ لقوله تعالى: ﴿مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُۚ﴾، أي: إنّ المأتيَّ الذي أمركم الله به هو مكان الْحَرْثِ، ودلالة على أنَّ الغَرض الأصليّ في الإتيان طلبُ النَّسْلِ لا مَحْض الشَّهْوة، وقد تضمَّنت هذه الآية الاعتراض بأكثر من جملة؛ ومثلها في ذلك قوله تعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا الإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْناً عَلَى وَهْنٍ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ﴾ [لقمان: ١٤]، وقوله تعالى: ﴿رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰۖ وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ﴾ [آل عمران: ٣٦] فيمن قرأ بسُكونِ تاء ﴿وَضَعَتْ﴾، إذ الجملتان المُصَدَّرتان بـ «إني» من قولها عليها السلام، وما بينهما اعتراضٌ، والمعنى: وليس الذكر الذي طَلَبَتْه كالأنثى التي وُهِبَتْ لها، وقال الزمخشريّ: هنا جملتان مُعترِضتان كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ۝٧٦﴾ [الواقعة: ٧٦] انتهى، وفي التنظير نظر، لأن الذي في الآية الثانية اعتراضان كل منهما بجملة: لا اعتراض واحد بجملتين.

وقد يُعْتَرض بأكثر من جملتينِ كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيباً مِنَ الْكِتَابِ يَشْتَرُونَ الضَّلاَلَةَ وَيُرِيدُونَ أَنْ تَضِلُّوا السَّبِيلَ وَاللَّهُ أَعْلَم بِأَعْدَائِكُمْ وَكَفَى بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيراً مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ﴾ [النساء: ٤٤ ـ ٤٦] إنْ قُدِّرَ ﴿مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟﴾ بياناً لِـ «الذين أوتُوا»، وتَخْصيصاً لهم، إذا كان اللفظ عاماً في اليهود والنَّصارى، والمراد اليهود أو بياناً لأعدائكم، والمعترض به على هذا التقدير جملتانِ، وعلى التقدير الأول ثلاثُ جُمَل، وهي والله أعلم: وكفى بالله مرتين، وأمّا «يشترون» و «يريدون» فجملتا تفسيرٍ لمقدّر، إذ المعنى: ألَمْ تَرَ إلى قصّة الذين أوتوا، وإن علقت «مِنْ» بـ «نصيراً» مثل: ﴿وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ﴾ [الأنبياء: ٧٧]، أو بخبر محذوفٍ على أن ﴿يُحَرِّفُونَ﴾ صفة لمبتدأ

---

(١) البيت من المنسرح، وهو لابن هرمة في ديوانه ص ٥٦، وخزانة الأدب ٩/٢٣٧، والدرر ٢/٤٧، وشرح شواهد المغني ص ٨٢٠ ـ ٨٢٦.

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب، الشاهد /٧٤٣.

محذوف، أي: قوم يحرفون، كقولهم: «مِنَّا ظَعَنَ وَمِنَّا أَقَامَ» أي: منا فريقٌ، فلا اعتراض ألبتة، وقد مرَّ أن الزمخشريَّ أجاز في سورة الأعراف الاعتراضَ بسبعِ جمل على ما ذكر ابن مالك.

وزعم أبو علي أنّه لا يُعترضَ بأكثر من جملة، وذلك لأنه قال في قول الشاعر [من الطويل]:

٥٠٠ ـ أَرَانِـي ولاَ كُـفْـرَانَ لِـلَّـهِ أَيَّـةً لِـنَـفْـسِـيَ قَـدْ طَـالَـبْـتُ غَـيْـرَ مُـنِـيـلِ(١)

إن «أيّة» وهي مصدر «أَوَيْتُ له» إذا رَحِمْتَه وَرَفَقْتَ به لا ينتصب به «أَوَيْتُ» محذوفة، لئلا يلزم الاعتراض بجملتين، قال: وإنما انتصابُهُ باسم «لا»، أي: ولا أكفر الله رحمةً مني لنفسي، ولزمه من هذا تركُ تنوين الاسم المطول، وهو قول البغداديّين، أجازوا «لا طالِعَ جَبَلاً»، أجروه في ذلك مُجْرَى المضاف، كما أجري مُجراه في الإعراب؛ وعلى قولهم يتخرج الحديث «لا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ وَلاَ مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ» وأما على قول البصريّين فيجب تنوينهُ، ولكن الرواية إنما جاءت بغير تنوين.

وقد اعترض ابنُ مالك قولَ أبي علي بقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلاَّ رِجَالاً نُوحِي إِلَيْهِمْ فاسْئَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ بالبَيِّنَاتِ والزُّبُرِ﴾ [النحل: ٤٣ ـ ٤٤]، وبقول زهير [من الوافر]:

٥٠١ ـ لَـعَـمْـرُكَ، والـخُـطُـوبُ مُـغَـيِّـرَاتٌ، وَفِـي طُـولِ الـمُـعَـاشَـرَةِ الـتَّـقَـالِـي(٢)

٥٠٢ ـ لَـقَـدْ بَـالَـيْـتُ مَـظْـعَـنَ أُمِّ أَوْفَـى وَلَـكِـنْ أُمُّ أَوْفَـى لا تُـبَـالِـي(٣)

وقد يُجاب عن الآية بأنَّ جملةَ الأمر دليلُ الجوابِ عند الأكثرينَ، ونفسه عند قوم: فهي مع جملة الشرط كالجملة الواحدة، وبأنه يجب أن يقدَّر للباء متعلّق محذوف، أي: أرسلناهم بالبيّنات، لأنه لا يُستثنى بأداة واحدة شيئان، ولا يَعْمل ما قبل «إلاّ» فيما بعدها إلا إذا كان مستثنًى، نحو: «ما قام إلاّ زَيْدٌ»، أو مُستثنى منه، نحو: «ما قام إلا زيداً أحدٌ»، أو تابعاً له، نحو: «ما قام أَحَدٌ إلا زَيْداً فاضل».

* * *

(١) البيت من الطويل، وهو لابن الدمينة في ديوانه ص ٨٦، ولكثير عزة في الدرر ٢/ ٢٢٧، وبلا نسبة في الخصائص ١/ ٣٣٧، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٢٠.

(٢) البيت من الوافر، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٣٤٢، وكتاب العين ١/ ٢٤٨، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٢١.

(٣) البيت من الوافر، وهو لزهير في ديوانه ص ٣٤٢، ولسان العرب ١١/ ٧٥ مادة /بول/.

مسألة ـ كثيراً ما تشتبه المعترضة بالحاليّة، ويميزها منها أمور:

أحدها: أنها تكون غير خبريّة كالأمريّة في ﴿وَلَا تُؤْمِنُوٓا۟ إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ مِّثْلَ مَآ أُوتِيتُمْ﴾ [آل عمران: ٧٣ ـ ٧٤]، كذا مَثَّلَ ابن مالك وغيره، بناءً على أنَّ ﴿أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ﴾ متعلّق بـ «تؤمنوا»، وأن المعنى: ولا تظهروا تصديقكم بأن أحداً يؤتى من كتب الله مثل ما أوتيتم، وبأن ذلك الأحد يحاجُونكم عند الله يوم القيامة بالحق فيغلبونكم، إلا لأهل دينكم لأن ذلك لا يُغيِّر اعتقادهم بخلاف المسلمين، فإن ذلك يزيدهم ثباتاً، وبخلاف المُشركين، فإن ذلك يدعوهم إلى الإسلام، ومعنى الاعتراض حينئذٍ أن الهدى بيدِ الله، فإذا قدَّره لأحد لم يضره مكرهم.

والآية محتملة لغير ذلك، وهي أن يكون الكلامُ قد تمّ عند الاستثناء، والمراد: ولا تظهروا الإيمانَ الكاذبَ الذي توقعونه وَجْهَ النهار وتَنْقضونه آخره إلا لمن كان منكم كعبد الله بن سلام ثم أسلم، وذلك لأن إسلامَهُم كان أغْيَظَ لهم، ورجوعهم إلى الكفر كان عندهم أقرب، وعلى هذا فـ ﴿أَن يُؤْتَىٰٓ﴾ من كلام الله تعالى، وهو متعلّق بمحذوف مؤخّر، أي: لكراهية أن يؤتى أحد دَبَّرتم هذا الكيد.

وهذا الوجه أرجح لوجهين:

أحدهما: أنه الموافق لقراءة ابن كثير ﴿أَن يُؤْتَىٰٓ﴾ بهمزتين، أي: لكراهية أن يؤتى قلتم ذلك.

والثاني: أنَّ في الوجه الأول عَمِلَ ما قبل «إلا» فيما بعدها، مع أنه ليس في المسائل الثلاث المذكورة آنفاً.

وكالدُّعائية في قوله [من السريع]:

٥٠٣ ـ إنَّ الثَّمَانِينَ ـ وَبُلِّغْتَهَا ـ قَدْ أحْوَجَتْ سَمْعِي إلى تَرْجُمَانْ[1]

وقوله [من المنسرح]:

٥٠٤ ـ إنَّ سُلَيْمَى ـ واللَّهُ يَكْلَؤُهَا ـ ضَنَّتْ بِشَيْءٍ مَا كَانَ يَرْزَؤُهَا[2]

وكالقَسَمِيَّة في قوله [من الرجز]:

إنِّي وأسْطَارٍ سُطِرْنَ سَطْراً

(١) تقدم تخريجه.

(٢) تقدم تخريجه.

وكالتنزيهيّة في قوله تعالى: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ ٱلْبَنَٰتِ سُبْحَٰنَهُۥ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ﴾ [النحل: ٥٧]، كذا مثَّل بعضهم.

وكالاستفهامية في قوله تعالى: ﴿فَٱسْتَغْفَرُوا۟ لِذُنُوبِهِمْ وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا۟﴾ [آل عمران: ١٣٥] كذا مثّل ابن مالك.

فأما الأولى فلا دليلَ فيها إذا قدر لهم خبراً، و «ما» مبتدأ، والواو للاستئناف لا عاطفة جملة على جملة، وقُدِّر الكلام تهديداً كقولك لعبدك: «لك عندي ما تختار»، تريد بذلك إيعاده أو التهكُّم به، بل إذا قدر ﴿لَهُمْ﴾ معطوفاً على ﴿لله﴾ و ﴿مَّآ﴾ معطوفة على ﴿ٱلْبَنَٰتِ﴾؛ وذلك ممتنع في الظاهر، إذ لا يتعدّى فعلُ الضمير المتّصل إلى ضميره المتصل إلا في باب ظنّ وفقد وعدم، نحو: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ مِّنَ ٱلْعَذَابِ﴾ [آل عمران: ١٨٨] فيمن ضم الباء، ونحو: ﴿أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ ۝٧﴾ [العلق: ٧]، ولا يجوز مثل «زَيْدٌ ضَرَبَهُ» تريد ضرب نفسه، وإنما يصحّ في الآية العطف المذكور إذا قُدِّر أن الأصل: ولأنفسهم، ثم حذف المضاف، وذلك تكلّف. ومن العجَب أن الفرّاء والزمخشريّ والحوفيّ قدّروا العطف المذكور، ولم يُقدِّروا المضاف المحذوف، ولا يصحّ العطف إلا به.

وأما الثانية فنصٌّ هو وغيرهُ على أن الاستفهام فيها بمعنى النفي، فالجملة خبرية.

وقد فُهِمَ مما أوردته من أن المعترضة تقع طلبيّة وأن الحالية لا تقع إلا خبرية، وذلك بالإجماع، أما قول بعضهم في قول القائل [من السريع]:

٥٠٥ ـ اطْلُبْ وَلاَ تَضْجَرَ مِنْ مَطْلَبٍ [فَآفَةُ الطَّالِبِ أنْ يَضْجَرَا][1]

إن الواو للحال، وإن «لا» ناهية، فخَطأ، وإنما هي عاطفة إما مصدراً يُسْبَكُ من «أنْ» والفعل على مصدرٍ متوهَّم من الأمر السابق، أي: ليكنْ منك طلب وعدمُ ضجر، أو جملةً على جملة، وعلى الأول ففتحة «تَضْجَرَ» إعرابٌ، و «لا»: نافية، والعطف مثله في قولك: «ائْتِنِي ولا أجْفُوَكَ» بالنصب، وقوله [من الوافر]:

٥٠٦ ـ فَقُلْتُ ادْعِي وَأَدْعُوَ إنَّ أنْدَى لِصَوْتٍ أنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ[2]

---

(١) البيت من السريع، وهو لبعض المولدين في الدرر ٤/ ١٢، وشرح التصريح ١/ ٣٨٩، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٣٤٧، وشرح الأشموني ١/ ٢٥٦.

(٢) البيت من الوافر، وهو للأعشى في الدرر ٤/ ٨٥، والرد على النحاة ص ١٢٨، وليس في ديوانه، وللفرزدق في أمالي القالي ٢/ ٩٠، وليس في ديوانه، ولدثار بن شيبان النمري في الأغاني ٢/ ١٥٩، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٢/ ٨٦٤، وأوضح المسالك ٤/ ١٨٢.

وعلى الثاني فالفتحة للتركيب، والأصل: ولا تضجرَنْ بنون التوكيد الخفيفة فحذفت للضرورة، و «لا» ناهية، والعطف مثله في قوله تعالى: ﴿وَٱعْبُدُوا ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِۦ شَيْـًٔا﴾ [النساء: ٣٦].

الثاني: أنه يجوز تصديرُها بدليل استقبال، كالتنفيس في قوله [من الوافر]:

٥٠٧ ـ وَمَا أدْرِي وَسَوْفَ إخَالُ أدْرِي [أقَوْمٌ آلُ حِصْنٍ أمْ نِسَاءُ][1]

وأما قول الحوفي في ﴿إِنِّى ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّى سَيَهْدِينِ﴾ [الصافات: ٩٩]: إن الجملة حاليَّة فمردود، وكـ «لَنْ» في ﴿وَلَن تَفْعَلُوا﴾ [البقرة: ٢٤]، وكالشرط في ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُوا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [محمد: ٢٢]، ﴿قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَنْ لاَ تُقَاتِلُوا﴾ [البقرة: ٢٤٦]، ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن كَانَ بِكُمْ أَذًى مِّن مَّطَرٍ أَوْ كُنتُم مَّرْضَىٰٓ أَن تَضَعُوٓا أَسْلِحَتَكُمْ﴾ [النساء: ١٠٢]، ﴿إِنِّىٓ أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّى عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ [الأنعام: ١٥]، ﴿فَكَيْفَ تَتَّقُونَ إِن كَفَرْتُمْ يَوْمًا﴾ [المزمل: ١٧]، ﴿فَلَوْلاَ إِنْ كُنْتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ تَرْجِعُونَهَا﴾ [الواقعة: ٨٦ ـ ٨٧]، وإنما جاز «لأضربنه إن ذهب وإن مكث»؛ لأن المعنى لأضربنه على كلِّ حال، إذ لا يصحّ أن يشترط وجود الشيء وعدمه لشيء واحد.

والثالث: أنه يجوز اقترانُها بالفاء، كقوله [من الكامل]:

٥٠٨ ـ وَاعْلَمْ فَعِلْمُ الْمَرْءِ يَنْفَعُهُ أنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قُدِرَا[2]

وكجملة ﴿فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾ [النساء: ١٣٥] في قولٍ وقد مضى، وكجملة ﴿فَبِأَىِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴿١٣﴾﴾ [الرحمن: ٣٨] الفاصلةِ بين ﴿فَإِذَا ٱنشَقَّتِ ٱلسَّمَآءُ فَكَانَتْ وَرْدَةً﴾ [الرحمن: ٣٧] وبين الجواب وهو ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُسْـَٔلُ عَن ذَنۢبِهِۦٓ إِنسٌ﴾ [الرحمن: ٣٩]، والفاصلة بين ﴿وَمِن دُونِهِمَا جَنَّتَانِ ﴿٦٢﴾﴾ [الرحمن: ٦٢] وبين ﴿فِيهِنَّ خَيْرَٰتٌ حِسَانٌ ﴿٧٠﴾﴾ [الرحمن: ٧٠] وبين صفتيهما، وهي ﴿مُدْهَآمَّتَانِ ﴿٦٤﴾﴾ [الرحمن: ٧٤] في الأولى ﴿حُورٌ مَّقْصُورَٰتٌ﴾ [الرحمن: ٧٢] في الثانية، ويحتملان تقدير مبتدأ، فتكون الجملة إما صفة وإما مستأنفة.

الرابع: أنه لا يجوز اقترانها بالواو مع تصديرِها بالمضارع المُثْبَت، كقول المتنبي [من المنسرح]:

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في الدرر ٤/ ٣٠، وشرح شواهد المغني ٢/ ٢٨٨، ومعاهد التنصيص ١/ ٣٧٧، والمقاصد النحوية ٢/ ٣١٣.

٥٠٩ ـ يَا حَادِيَيْ عِيرِهَا، وَأَحْسَبُنِي أُوجَدُ مَيْتاً قُبَيْلَ أَفْقِدُهَا[١]

٥١٠ ـ قِفَا قَلِيلاً بِهَا عَلَيَّ، فَلاَ أَقَلُّ مِنْ نَظْرَةٍ أُزَوَّدُهَا[٢]

قوله «أفقدها» على إضمار «أنْ»، وقوله: «أقل» يروى بالرفع والنصب.

تنبيه ـ للبيانيّين في الاعتراض اصطلاحاتٌ مخالفة لاصطلاح النحويين، والزمخشريُّ يستعمل بعضها، كقوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ﴾ [البقرة: ١٣٣]: يجوز أن يكون حالاً من فاعل ﴿نَعْبُدُ﴾ [البقرة: ١٣٣] أو من مفعوله؛ لاشتمالها على ضميريهما، وأن تكونَ معطوفة على ﴿نَعْبُدُ﴾، وأن تكون اعتراضيّة مؤكّدة، أي: مِنْ حالنا أنا مُخْلِصُون له التوحيدَ، ويردُّ عليه مثل ذلك مَنْ لا يعرف هذا العلم كأبي حيّان توهُّماً منه أنه لا اعتراض إلاّ ما يقوله النحويّ، وهو الاعتراض بين شيئين متطالبين.

الجملة الثالثة: التفسيرية، وهي الفضلَة الكاشِفة لحقيقة ما تليه، وسأذكر لها أمثلة توضحها:

أحدها: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ [الأنبياء: ٣] فجملة الاستفهام مفسّرة للنجوى، و «هل» هنا للنفي، ويجوز أن تكون بدلاً منها إن قلنا: إن ما فيه معنى القول يعمل في الجمل، وهو قول الكوفيين، وأن تكون معمولة لقول محذوف، وهو حال مثل: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ ﴿٢٣﴾ سَلَٰمٌ عَلَيْكُم﴾ [الرعد: ٢٣، ٢٤].

الثاني: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٥٩﴾﴾ [آل عمران: ٥٩]، فـ «خلقه» وما بعده تفسيرٌ لـ «مثل آدم»، لا باعتبار ما يُعْطِيه ظاهرُ لفظِ الجملة من كونه قدِّرَ جَسَداً من طين ثم كونَ، بل باعتبار المعنى، أي: إن شأن عيسى كشأن آدم في الخروج عَنْ مستمر العادة وهو التولُّد بين أبوين.

والثالث: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَٰرَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿١٠﴾ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ﴾ [الصف: ١٠ ـ ١١]، فجملة «تؤمنون» تفسير لِـ «التجارة»، وقيل: مستأنفة معناها الطلب، أي آمنوا، بدليل ﴿يَغْفِرْ﴾ [الصف: ١٢] بالجزم، كقولهم: «اتقى الله امرؤ فعل خيراً يُثَبْ عليه» أي: ليتق الله وليفعل يُثَبْ، وعلى الأول فالجزم في جواب الاستفهام، تنزيلاً للسبب وهو الدلالة منزلة المسبب وهو الامتثال.

---

(١) البيت من المنسرح، وهو للمتنبي في ديوانه ٢/ ١٨.

(٢) البيت من المنسرح، وهو للمتنبي في ديوانه ٢/ ١٩، وتاج العروس مادة / لا/ .

الرابع: ﴿وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلِكُم مَّسَّتْهُمُ ٱلْبَأْسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ وَزُلْزِلُوا﴾ [البقرة: ٢١٤] وجَوَّز أبو البقاء كونَهَا حاليّة على إضمار «قَدْ»، والحال لا تأتي من المضاف إليه في مثل هذا.

الخامس: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوكَ يُجَٰدِلُونَكَ يَقُولُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا﴾ [الأنعام: ٢٥] إن قُدِّرت «إذا» غير شرطيَّة، فجملة القول تفسير لـ «يجادلونك»، وإلا فهي جواب «إذا»، وعليهما فـ «يجادلونك» حال.

* * *

تنبيه ـ المفسّرة ثلاثة أقسام: مجرّدة من حرف التفسير كما في الأمثلة السابقة، ومقرونة بـ «أيْ»، كقوله [من الطويل]:

٥١١ ـ وَتَرْمِينَنِي بِالطَّرْفِ أيْ أَنتَ مُذْنِبٌ [وَتَقْلِينَنِي لَكِنَّ إِيَّاكِ لاَ أَقْلِي][(١)]

ومقرونة بـ «أنْ» نحو: ﴿فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ﴾ [المؤمنون: ٢٧]، وقولك: «كَتَبْتُ إليه أنِ افْعَلْ» إن لم تقدّر الباء قبل «أنْ».

السادس: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا ٱلْءَايَٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ﴾ [يوسف: ٣٥] فجملة «ليسجننه» قيل: هي مفسّرة للضمير في «بدا» الراجع إلى البَدَاءِ المفهوم منه، والتحقيقُ أنها جوابٌ لقَسَم مقدّر، وأنّ المفسّر مجموع الجملتين، ولا يمنع من ذَلك كونُ القسم إنشاء؛ لأنّ المفسّر هنا هو المعنى المتحصّل من الجواب، وهو خبريّ لا إنشائيّ، وذلك المعنى هو سَجنُهُ عليه الصلاة والسلام؛ فهذا هو البَدَاء الذي بَدَا لَهُمْ.

ثم اعلم أنه لا يمتنع كونُ الجملة الإنشائيه مُفَسّرَةً بنفسها، ويقع ذلك في موضعين:

أحدهما: أن يكون المفسَّرُ إنشاء أيضاً، نحو: «أَحْسِنْ إِلَى زَيْدٍ أعطِهِ أَلْفَ دِينَارٍ».

والثاني: أن يكون مفرداً مؤدّياً معنى جملة، نحو: ﴿وَأَسَرُّوا ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [الأنبياء: ٣] الآية.

وإنما قلنا فيما مضى إنّ الاستفهام مرادٌ به النفي تفسيراً لما اقتضاهُ المعنى وأوجَبَتْهُ الصّناعة لأجل الاستثناء المفرّغ، لا أن التفسير أوْجَبَ ذَلِكَ. ونظيره: «بَلَغَنِي عَنْ زَيْدٍ كلامٌ وَاللَّهِ لأفْعَلَنَّ كَذَا».

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٢٣، والجنى الداني ص ٢٣٣، وجواهر الأدب ص ٢١٨، وخزانة الأدب ١١/ ٢٥٥، والدرر ٤/ ٣١.

ويجوز أن يكون ﴿لَيَسْجُنُنَّهُ﴾ [يوسف: ٣٥] جواباً لـ «بدا»، لأنَّ أفعالَ القلوب لإفادتها التحقيقَ تجابُ بما يُجاب به القَسَم، قال [من الكامل]:

٥١٢ ـ وَلَقَدْ عَلِمْتُ لتأتِيَنَّ مَنِيَّتِي [إنَّ المَنَايَا لاَ تَطِيشُ سِهَامُهَا](١)

وقال الكوفيُّون: الجملة فاعل، ثم قالَ هِشام وثَعْلب وجماعة: يجوز ذلك في كلّ جملة نحو: «يُعْجِبُنِي تقوم». وقال الفراء وجماعة: جوازُه مشروط بكونِ المسنَد إليها قلبيًا، وباقترانها بأداة مُعلِّقة، نحو: «ظَهَرَ لِي أقامَ زَيْدٌ»، و «عُلِمَ هَلْ قَعَدَ عَمْرٌو» وفيه نظر؛ لأن أداة التّعليق بأن تكون مانعة أشبه من أن تكون مجوِّزة، وكيف تعلق الفعل عما هو منه كالجزء؟ وبعدُ فعندي أن المسألة صحيحةٌ، ولكن مع الاستفهام خاصّة دون سائر المعلّقات، وعلى أن الإسناد إلى مضاف محذوف لا إلى الجملة الأخرى؛ ألا ترى أنّ المعنى ظهر لي جوابُ «أقام زيد»، أي جوابُ قول القائل ذلك؟ وكذلك في «عُلم أقعد عمرو» وذلك لا بُدَّ من تقديره دَفعاً للتناقض؛ إذ ظهور الشيء والعِلْم به مُنافِيان للاستفهام المقتضي للجهل به.

فإن قلت: ليس هذا مما تصحُّ فيه الإضافة إلى الجمل.

قلت: قد مضى لنا عن قريب أن الجملة التي يُرَاد بها اللفظُ يحكم لها بحكم المفردات.

السّابع: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١١] زعم ابنُ عصفور أن البصريّين يقدّرون نائب الفاعل في «قيل» ضميرَ المصدرِ، وجملة النهي مفسِّرة لذلك الضمير، وقيل: الظّرف نائب عن الفاعل؛ فالجملة في محل نصب، ويُرَدّ بأنه لا تتم الفائدة بالظّرف، وبعدمه في ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ﴾ [الجاثية: ٣٢] والصواب أن النائبَ الجملة؛ لأنها كانت قبل حذف الفاعل منصوبة بالقول؛ فكيف انقلَبتْ مفسرة؟ والمفعول به متعيّن للنيابة، وقولهم الجملة لا تكون فاعلاً ولا نائباً عن جوابه أنّ التي يُراد بها لفظُها يُحكم لها بحكم المفردات، ولهذا تقع مبتدأ، نحو: «لاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ إلاّ باللَّهِ كَنْزٌ مِنْ كُنُوزِ الجنّة»، وفي المثل «زَعَمُوا مَطِيَّةُ الْكَذِبِ» ومن هنا لم يحتج الخبر إلى رابطٍ في نحو: «قولي لا إله إلا الله» كما لا يحتاج إليه الخبرُ المفردُ الجامدُ.

---

(١) البيت من الكامل، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٣٠٨، وتخليص الشواهد ص ٤٥٣، وخزانة الأدب ٩/ ١٥٩ ـ ١٦١، والدرر ٢/ ٢٦٣، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٢٨.

الـثـامـن: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ ۝﴾ [المائدة: ٩] لأنّ «وعَدَ» يتعدّى لاثنَيْنِ، وليس الثاني هنا: ﴿لَهُم مَّغْفِرَةٌ﴾ [المائدة: ٩] لأن ثاني مفعولَيْ «كَسَا» لا يكون جملة، بل هو محذوف، والجملة مفسّرة له، وتقديره: خيراً عظيماً أو الجنة؛ وعلى الثاني فوجه التّفسير إقامة السّبب مقام المسبّب، إذ الجنّة مسبّبة عن استقرارِ الغفرانِ والأجر.

وقَوْلي في الضابط «الفضلة» احترزتُ به عن الجملة المفسّرة لضمير الشأن، فإنها كاشفة لحقيقة المعنى المراد به، ولها موضع بالإجماع، لأنها خبر في الحال أو في الأصل، وعن الجملة المفسّرة في باب الاشتغال في نحو: «زَيْداً ضَرَبْتُهُ»، فقد قيل: إنها تكونُ ذاتَ محلٍّ كما سيأتي، وهذا القيد أهملوه ولا بدّ منه.

مسألة ـ قولنا إنَّ الجملة المفسّرة لا محلَّ لها خالف فيه الشّلوبين، فزعم أنها بحسب ما تُفسِّره؛ فهي في نحو: «زيداً ضربته» لا محلَّ لها، وفي نحو: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ۝﴾ [القمر: ٤٩]، ونحو: «زيد الْخُبْزَ يأكلهُ» بنصب «الخبز» ـ في محل رفع، ولهذا يظهر الرفع إذا قلت آكِلُهُ، وقال [من الطويل]:

٥١٣ ـ فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنْهُ يَبِتْ وَهْوَ آمِنٌ　　[وَمَنْ لاَ نُجِرْهُ يُمْسِ مِنّا مُفَزَّعَا](١)

فظهر الجزمُ، وكأن الجملة المفسّرة عنده عطف بيان أو بَدل، ولم يُثْبت الجمهورُ وقوعَ البيان والبدل جملة، وقد بيّنت أن جملة الاشتغال ليست من الجمل التي تُسمّى في الاصطلاح جملة مفسّرة وإن حصل فيها تفسير، ولم يَثْبُت جوازُ حذفِ المعطوف عليه عَطْفَ البيان، واختلف في المبدل منه. وفي البغداديات لأبي علي أن الجَزْم في ذلك بأداة شرطٍ مقدّرة، فإنه قال ما ملخّصه: إن الفعل المحذوف والفعل المذكور في نحو قوله [من الكامل]:

٥١٤ ـ لاَ تَجْزَعِي إنْ مُنفِساً أَهْلَكْتُهُ　　[فَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي](٢)

مجزومان في التقدير، وإنَّ انجزام الثاني ليس على البدليّة، إذ لم يثبت حذفُ المبدَل منه، بل على تكريرِ «إنْ»، أي: إنْ أهلكت مُنفِساً إن أهلكته؛ وساغ إضمار «إنْ»،

(١) البيت من الطويل، وهو لهشام المري في خزانة الأدب ٩/ ٣٨، والدرر ٥/ ٧٧، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٨٩، وبلا نسبة في الإنصاف ٢/ ٦١٩، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٢٩.

(٢) البيت من الكامل، وهو للنمر بن تولب في ديوانه ص ٧٢، وتخليص الشواهد ص ٤٩٩، وخزانة الأدب ١/ ٣١٤، وشرح شواهد المغني ١/ ٤٧٢، وله نسبة في الأزهية ص ٢٤٨.

وإنْ لم يجز إضمارُ لامِ الأمر إلا ضرورة لاتّساعهم فيها، بدليل إيلائهم إيَّاها الاسمَ، ولأن تقدُّمها مُقوٍّ للدّلالة عليها، ولهذا أجازَ سيبويه «بمن تَمْرُر أمْرُرْ»، ومنع «مَنْ تَضْرِبْ أنْزِلْ» لعدم دليلٍ على المحذوف، وهو عليه، حتى تقول «عليه»، وقال فيمن قال: «مَرَرْتُ برجلٍ صالحٍ إنْ لا صالحٍ فطالِحٍ» بالخفض: إنه أسْهَلُ من إضمار «رُبَّ» بعد الواو؛ وربَّ شيء يكون ضعيفاً ثم يحسن للضرورة كما في «ضَرَبَ غلامه زيداً»، فإنه ضعيف جدًا، وحسن في نحو: «ضَرَبُونِي وضَرَبْتُ قَوْمَكَ»، واستُغْنِ بجواب الأول عن جواب الثانية كما استُغْنِيَ في نحو: «أزَيْداً ظَنَنْتَهُ قائماً» بثاني مفعولَيْ «ظننت» المذكورة عن ثاني مفعولَيْ «ظننت» المقدَّرة.

الجملة الرابعة: المجاب بها القسم، نحو: ﴿وَالْقُرْءَانِ الْحَكِيمِ ﴿٢﴾ إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ [يس: ٢ - ٣]، ونحو: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم﴾ [الأنبياء: ٥٧]، ومنه ﴿لَيُنْبَذَنَّ فِي الْحُطَمَةِ﴾ [الهمزة: ٤]، ﴿وَلَقَدْ كَانُوا عَاهَدُوا اللَّهَ مِن قَبْلُ﴾ [الأحزاب: ١٥]، يُقدَّر لذلك ولما أشبهه القَسَمُ.

وممَّا يحتمل جواب القسم ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مريم: ٧١] وذلك بأن تقدرَ الواو عاطفةً على ﴿ثُمَّ لَنَحْنُ أَعْلَمُ﴾ [مريم: ٧٠]، فإنَّه وما قَبْله أجوبة لقوله تعالى: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَالشَّيَاطِينَ﴾ [مريم: ٦٨]، وهذا مراد ابن عطيَّة من قوله: هو قسم، والواو تقتضيه، أي: هو جواب قسم، والواو هي المحصِّلة لذلك لأنها عاطفة؛ وتوهّم أبو حيان عليه ما لا يتوهّم على صغار الطَّلبة، وهو أن الواو حرف قسم، فَرَدَّ عليه بأنه يلزم منه حذف المجرور وبقاء الجار، وحذف القسم مع كون الجواب منفيًا بـ «إنْ».

تنبيه ـ من أمثلةِ جوابِ القسم ما يخفى، نحو: ﴿أَمْ لَكُمْ أَيْمَانٌ عَلَيْنَا بَالِغَةٌ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِنَّ لَكُمْ لَمَا تَحْكُمُونَ ﴿٣٩﴾﴾ [القلم: ٣٩]، ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾ [البقرة: ٨٣]، ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ﴾ [البقرة: ٨٤]، وذلك لأن أخْذَ الميثاق بمعنى الاستحلاف، قاله كثيرون منهم الزجّاج، ويوضحه ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١٨٧]. وقال الكسائي والفرّاء ومَنْ وافقهما: التقديرُ: بأن لا تعبدوا إلا الله، وبأن لا تسفكوا، ثم حذف الجارّ، ثم «أن» فارتفعَ الفعل؛ وجوَّزَ الفرّاء أن يكونَ الأصل النَّهي، ثم أُخرجَ مخرجَ الخبر، ويؤيّده أن بعده ﴿وَقُولُوا﴾ [البقرة: ٨٣] ﴿وَأَقِيمُوا﴾ [البقرة: ٨٣] ﴿وَءَاتُوا﴾ [البقرة: ٨٤].

ومما يحتمل الجواب وغيره قولُ الفرزدق [من الطويل]:

٥١٥ ـ تَعَشَّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لاَ تَخُونُنِي ... نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذِئْبُ يَصْطَحِبَانِ[(١)]

فجملة النفي إمّا جواب لِعَاهدتني كما قال [من الطويل]:

٥١٦ ـ أرَى مُحْرِزاً عَاهَدْتُهُ لَيُوافِقَنْ ... فَكَانَ كَمَنْ أَغْرَيْتَهُ بِخِلاَفِ[(٢)]

فلا محل لها، أو حال من الفاعل أو المفعول أو كليهما فمحلُّها النصب، والمعنى شاهد للجوابيّة، وقد يحتجّ للحاليّة بقوله أيضاً [من الطويل]:

٥١٧ ـ أَلَمْ تَرَنِي عَاهَدْتُ رَبِّي، وَإِنَّنِي ... لَبَيْنَ رِتَاجٍ قَائِماً وَمَقَامِ

٥١٨ ـ عَلَى حَلْفَةٍ لاَ أَشْتُمُ الدَّهْرَ مُسْلِماً ... وَلاَ خَارِجاً مِنْ فِيَّ زُورُ كَلاَمِ[(٣)]

وذلك أنه عطفَ «خارجاً» على محلّ جملة «لا أشتم»، فكأنّه قال: «حلفتُ غيرَ شاتم ولا خارجاً»، والذي عليه المحقّقون أن «خارجاً» مفعول مطلق، والأصل: ولا يخرج خروجاً، ثم حذف الفعل وأناب الوصف عن المصدر، كما عكس في قوله تعالى: ﴿إِنْ أَصْبَحَ مَآؤُكُمْ غَوْرًا﴾ [الملك: ٣٠] لأن المراد أنه حلف بين باب الكعبة وبين مقام إبراهيم أنه لا يشتم مسلماً في المستقبل ولا يتكلّم بزور، لا أنه حلف في حال اتّصافه بهذين الوصفين على شيء آخر.

مسألة ـ قال ثعلب: لا تقع جملة القَسَم خبراً، فقيل في تعليلِهِ: لأن نحو «لأفعلَنّ» لا محل له، فإذا بُني على مبتدأ فقيل: «زَيْدٌ لَيفعلن» صار له موضع، وليس بشيء، لأنه إنّما مَنَعَ وقوع الخبر جملة قَسَميّة، لا جملة هي جواب القسم، ومُرَاده أن القَسَم وجوابه لا يكونانِ خبراً، إذ لا تنفكُّ إحداهما عن الأخرى؛ وجملتَا القَسم والجواب يمكن أن يكون لهما محلٌّ من الإعراب، كقولك: «قال زيدٌ أقسمُ لأفعلَنَّ»، وإنما المانعُ عنده إمّا كونُ جملة القسم لا ضمير فيها فلا تكون خبراً، لأنّ الجملتين ههنا ليستا كجملتي الشرط والجزاء؛ لأن الجملة الثانية ليست معمولة لشيء من الجملة الأولى، ولهذا منع بعضهم وقوعَها صِلة؛ وإمّا كون الجملة ـ أعني جملة القسم ـ إنشائية، والجملة الواقعة خبراً لا

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٢/ ٣٢٩، وتخليص الشواهد ص ١٤٢، والدرر ١/ ٢٨٤، وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ٤٢٢، وشرح الأشموني ١/ ٦٩، ولسان العرب مادة (منه).

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو للفرزدق في موصل الطلاب ص ٦٧.

(٣) البيتان من الطويل، وهما للفرزدق في ديوانه ٢/ ٢١٢، وأمالي المرتضى ١/ ٦٣، وخزانة الأدب ١/ ٢٢٣، وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٧٠.

بدَّ من احتمالها للصّدق والكذب، ولهذا منع قومٌ من الكوفيين ـ منهم ابن الأنباري ـ أن يُقال: «زَيْدٌ اضْرِبْهُ وَزَيْدٌ هَلْ جاءك!».

وبعد فعندي أن كلاً من التعليلَيْن مُلغى.

أما الأول فلأنَّ الجملتينِ مرتبطَتَان ارتباطاً صارتا به كالجملة الواحدة وإن لم يكن بينهما عمل. وزعم ابن عصفور أن السَّماع قد جاء بوَصْل الموصول بالجملة القَسَمية وجوابها، وذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ [هود: ١١١]، قال: فـ «ما» موصولة لا زائدة، وإلاّ لزم دخولُ اللاَّم على اللام، انتهى. وليس بشيء، لأن امتناعَ دخول اللام على اللام إنَّما هو لأمرٍ لفظيّ، وهو ثقل التكرار، والفاصل يزيله ولو كان زائداً، ولهذا اكتفى بالألف فاصلةً بين النونات في «اَذْهَبْنَانِّ» وبين الهمزتين في ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦] وإن كانت زائدة، وكان الجيد أن يستدلَّ بقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ﴾ [النساء: ٧٢]، فإن قيل: تحتمل «مَن» الموصوفيّة، أي: لفريقاً ليبطئن، قلنا: وكذا ما في الآية، أي: لقوم ليوفينهم؛ ثم إنه لا يقع صفة إلا ما يقع صلة فالاستدلال ثابت وإن قدّرت صفته؛ فإن قيل: فما وَجْهه والجملة الأولى إنشائية؟ قلت: جاز لأنها غيرَ مَقْصودة، وإنَّما المقصودُ جملة الجواب، وهي خبريّة، ولم يُؤتَ بجملة القسم إلا لمجرّدِ التوكيد، لا للتأسيس.

وأما الثاني فلأن الخبر الذي شَرْطُه احتمالُ الصِّدق والكذب الخبرُ الذي هو قسيمُ الإنشاء، لا خبر المبتدأ، للاتفاق على أن أصله الإفراد، واحتمال الصدق والكذب إنما هو من صفاتِ الكلام، وعلى جواز «أين زيد؟ وكيف عمرو؟» وزعم ابن مالك أن السَّماع ورد بما مَنَعَه ثعلب، وهو قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُدْخِلَنَّهُمْ فِي الصَّالِحِينَ ۝﴾ [العنكبوت: ٩]، ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُبَوِّئَنَّهُم﴾ [العنكبوت: ٥٨]، ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ﴾ [العنكبوت: ٦٩]، وقوله [من الكامل]:

٥١٩ ـ جَشَأَتْ فقلتُ: اللَّذْ خَشِيتِ لَيَأْتِيَنْ
[وَإِذَا أَتَاكِ فَلاتَ حِينَ مَنَاصِ][1]

وعندي لما استُدِلَّ به تأويلٌ لطيف، وهو أن المبتدأ في ذلك كلّه ضمن معنى الشرط، وخبره منزل منزلة الجواب؛ فإذا قُدّر قبله قَسَم كان الجواب له؛ وكان خبر

---

(١) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في شرح شواهد المغني ٢/ ٨٣٠.

المبتدأ المشبه لجواب الشرط محذوفاً، للاستغناء بجواب القسم المقدَّر قبله؛ ونظيرُه في الاستغناء بجواب القسم المقدَّر قبل الشرط المجرَّد من لام التوطئة نحوُ: ﴿وَإِن لَّمْ يَنتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ﴾ [المائدة: ٧٣] التقدير: والله ليمسّ لئن لم ينتهوا يمسَّنّ.

تنبيه ـ وقع لمكي وأبي البقاءِ وَهم في جملة الجواب فأعربَاهَا إعراباً يقتضي أن لها موضعاً.

فأما مكي فقال في قوله تعالى: ﴿كَتَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ لَيَجْمَعَنَّكُمْ﴾ [الأنعام: ١٢] إنّ «ليجمعنكم» بدل من «الرحمة»، وقد سبقه إلى هذا الإعراب غيره، ولكنَّه زعم أن اللام بمعنى «أن» المصدريّة، وأنّ من ذلك: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّن بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ﴾ [يوسف: ٣٥] أي: أن يسجنوه، ولم يثبت مجيء اللاّم مصدريّة؛ وخلط مكي فأجازَ البدليّة مع قوله: إنّ اللام لامُ جواب القسم، والصواب أنّها لامُ الجواب، وأنها منقطعة مما قبلها إن قُدِّر قسم، أو متَّصِلة به اتصال الجواب بالقسم إنْ أُجْرِي «بَدَا» مُجرى «أقسم» كما أُجري «عَلِم» في قوله [من الكامل]:

٥٢٠ ـ وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي ... إنَّ المَنَايا لاَ تَطِيشُ سِهَامُهَا(١)

وأمّا أبو البقاء فإنه قال في قوله: ﴿لَمَا آتَيْتُكُم مِّن كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ﴾ [آل عمران: ٨١] الآية، مَنْ فتح اللام ففي «ما» وجهان:

أحدهما: أنها موصولة مبتدأ، والخبر إما ﴿مِّن كِتَابٍ﴾ أي: للذي آتيتكموه من الكتاب، أو ﴿لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ﴾ [آل عمران: ٨١]، واللام جواب القسم لأن أحد الميثاق قَسَمٌ، و ﴿جَاءَكُمْ﴾ عطف على ﴿آتَيْتُكُم﴾، والأصل ثم جاءكم به، فحُذِف عائد «ما»، أو الأصل مصدِّق له، ثم ناب الظَّاهِرُ عن المضمر، أو العائد ضمير «استقر» الذي تعلّقت به «مع».

والثاني: أنّها شرطيّة، واللام موطِّئة، وموضع «ما» نصب بـ «آتيت»، والمفعول الثاني ضمير المخاطب، و ﴿مِّن كِتَابٍ﴾ مثل: ﴿مِنْ آيَةٍ﴾ في ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ﴾ [البقرة: ١٠٦] اهـ. ملخصاً، وفيه أمور:

أحدها: أن إجازته كون ﴿مِّن كِتَابٍ﴾ خبراً فيه الإخبار عن الموصول قبل كمال صلته، لأن ﴿ثُمَّ جَاءَكُمْ﴾ عطف على الصلة.

---

(١) تقدم تخريجه.

الثاني: أن تجويزه كون ﴿لَتُؤْمِنُنَّ﴾ خبراً مع تقديره إيَّاه جواباً لأخذ الميثاق يقتضي أن له موضعاً، وأنه لا موضع له، وإنما كان حقّه أن يُقدِّره جواباً لقسم محذوف، ويقدر الجملتين خبراً؛ وقد يقال: إنما أراد بقوله: «اللام جواب القسم لأن أخْذ الميثاق قسم» أن أخذ الميثاق دالّ على جملة قسَم مقدّرة، ومجموع الجملتين الخبر، وإنما سمّي ﴿لَتُؤْمِنُنَّ﴾ خبراً لأنه الدالّ على المقصود بالأصالة، لا أنه وحده هو الخبرُ بالحقيقة، وأنه لا قسم مقدر، بل أخذ ميثاق النبيّين هو جملة القسم، وقد يقال: لو أراد هذا لم يحصر الدليل فيما ذكره؛ للاتفاق على أنَّ وجود المضارع مفتتحاً بلام مفتوحة مختتماً بنون مؤكّدة دليلٌ قاطع على القسم، وإن لم يذكر معه أخذ الميثاق أو نحوه.

والثالث: أن تجويزه كَوْن العائد ضمير «استقر» يقتضي عود ضميرٍ مفردٍ إلى شيئين معاً؛ فإنه عائد إلى الموصول.

والرابع: أنه جَوَّز حذف العائد المجرور مع أنَّ الموصول غير مجرور، فإن قيل: اكتفى بكلمة «به» الثانية فيكون كقوله [من الكامل]:

٥٢١ ـ وَلَوَ أنَّ مَا عَالَجْتُ لِينَ فُؤادِها   فَقَسَا اسْتُلِينَ بِهِ لَلانَ الجَنْدَلُ(١)

قلنا: قد جوّز على هذا الوجه عَوْد «به» المذكورة إلى الرسول، لا إلى ما.

والخامس: أنه سُمّي ضمير ﴿ءَاتَيْتُكُم﴾ [آل عمران: ٨١] مفعولاً ثانياً، وإنما هو مفعول أول.

مسألة ـ زعم الأخفش في قوله [من الطويل]:

٥٢٢ ـ إذَا قَالَ: قَدْنِي، قَالَ: بِاللّهِ حَلْفَةً   لِتُغْنِيَ عَنّي ذَا إنَائِكَ أجْمَعَا(٢)

أنَّ «لِتُغني» جواب القسم، وكذا قال في: ﴿وَلِتَصْغَىٰٓ إِلَيْهِ أَفْـِٔدَةُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْـَٔاخِرَةِ﴾ [الأنعام: ١١٣] لأن قبله ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا﴾ [الأنعام: ١١٢] الآية، وليس فيه ما يكون ﴿وَلِتَصْغَىٰٓ﴾ معطوفاً عليه، والصواب خلاف قوله؛ لأن الجواب لا يكون إلا

(١) البيت من الكامل، وهو للأحوص في ديوانه ص ١٦٧، وخزانة الأدب ٢/ ٤٩، وبلا نسبة في شرح شواهد المغني ٢/ ٨٣٠.

(٢) البيت من الطويل، وهو لحريث بن عناب في خزانة الأدب ١١/ ٤٣٤، والدرر ٤/ ٢١٧، وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ١٠٧، وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٥٩.

جملة، ولام «كَيْ» وما بعدها في تأويل المفرد، وأمّا ما استدلّ به فمتعلّق اللام فيه محذوف، أي: لتشربَنّ لِتُغْني عني، وفعلنا ذلك لتصغي.

الجملة الخامسة: الواقعة جواباً لشرطٍ غير جازم مطلقاً، أو جازم ولم تقترن بالفاء ولا بـ «إذا» الفجائية، فالأوّل جواب «لو» و «لولا» و «لَمّا» و «كيف»؛ والثاني، نحو: «إنْ تقُمْ أقُمْ، وإنْ قُمْتَ قُمْتُ». أما الأول فلظهور الجزم في لفظ الفعل، وأما الثاني فلأن المحكوم لموضعه بالجزم الفعل، لا الجملة بأسرها.

* * *

الجملة السادسة: **الواقعة صلةً لاسم أو حرفٍ**، فالأول نحو: «جَاءَ الَّذِي قَامَ أَبُوه» فالذي في موضع رفع، والصلة لا محل لها؛ وبلَغني عن بعضِهم أنه كان يُلَقِّن أصحابه أن يقولوا: إن الموصول وصلته في موضع كذا، محتجًا بأنهما ككلمة واحدة؛ والحق ما قدّمْتُ لك، بدليل ظهور الإعراب في نفس الموصول في نحو: «لِيَقُمْ أَيُّهُمْ فِي الدَّارِ، وَلأَلْزَمَنَّ أَيَّهُمْ عِنْدَكَ، وَامْرُرْ بِأَيِّهِمْ هُوَ أفضلُ» وفي التنزيل ﴿رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ أَضَلَّانَا﴾ [فصلت: ٢٩]، وقرىء ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: ٦٩] بالنصب، وروي [من المتقارب]:

٥٢٣ ـ [إذَا مَا لَقِيتَ بَنِي مَالِكٍ] فَسَلِّمْ عَلَى أَيِّهِمْ أَفْضَلُ[1]

بالخفض، وقال الطائي [من الطويل]:

٥٢٤ ـ [فإمّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيتُهُمْ] فَحَسْبِي مِنْ ذِي عِنْدَهُمْ مَا كَفانِيَا[2]

وقال العقيلي [من الرجز]:

٥٢٥ ـ نَحْنُ الَّذونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا [يَوْمَ النُّخَيْلِ غَارَةً مِلْحَاحَا][3]

وقال الهذلي [من الوافر]:

(١) البيت من المتقارب، وهو لغسان بن وعلة في الدرر ١/ ٢٧٢، وشرح التصريح ١/ ١٣٥، وله أو لرجل من غسان في شرح شواهد المغني ١/ ٢٣٦، ولغسان في الإنصاف ٢/ ٧١٥، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ١٥٠، وتخليص الشواهد ص ١٥٨.

(٢) البيت من الطويل، وهو لمنظور بن سحيم في الدرر ١/ ٢٦٨، وشرح التصريح ١/ ٦٣، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١١٥٨، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٣٠.

(٣) البيت من الرجز، وهو لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٧٢، ولليلى الأخيلية في ديوانها ص ٦١، ولليلى أو لرؤبة أو لأبي حرب الأعلم في الدرر ١/ ٢٥٩، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٣٢.

هُمُ اللاَّؤُونَ فَكُّوا الغُلَّ عَنِّي[1]

والثاني نحو: «أَعْجَبَنِي أنْ مَا قُمْتَ» إذا قلنا بحرفيَّة «ما» المصدريّة، وفي هذا النوع يقال: الموصول وصلته في موضع كذا، لأن الموصول حرف فلا إعراب له لا لفظاً ولا محلاً، وأما قول أبي البقاء في ﴿بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ [البقرة: ١٠]: إنّ «ما» مصدرية وصلتها ﴿يَكْذِبُونَ﴾ وحكمه مع ذلك بأن «يكذبون» في موضع نصب خبراً لـ «كان»، فظاهِرُهُ متناقضٌ، ولعل مرادَه أن المصدَرَ إنما ينسبك من «ما» و «يكذبون»، لا منها ومن «كان»، بناءً على قول أبي العباس وأبي بكر وأبي علي وأبي الفتح وآخرين: إن «كان» الناقصة لا مصدر لها.

* * *

الجملة السابعة: التابعة لما لا محلّ له، نحو: «قام زيد ولم يقم عمرو» إذا قدرت الواو عاطفة، لا واو الحال.

الجمل التي لها محل من الإعراب

الجملة الأولى: الواقعة خبراً، وموضعها رَفْعٌ في بابَي المبتدأ و «إنّ»، ونصبٌ في بابي «كان» و «كاد»؛ واختُلف في نحو: «زَيْدٌ اُضْرِبْهُ»، و «عَمْرو هَلْ جَاءَكَ» فقيل: محل الجملة التي بعد المبتدأ رفعٌ على الخبريّة، وهو صحيح، وقيل: نصب بقول مضمر هو الخبر، بناءً على أن الجملة الإنشائيّة لا تكون خبراً، وقد مرَّ إبطاله.

الجملة الثانية: الواقعة حالاً، وموضِعُها نَصْبٌ، ونحو: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ ۝﴾ [المدثر: ٦]، ونحو: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾ [النساء: ٤٣]، ﴿۞ قَالُوٓا أَنُؤْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ ۝﴾ [الشعراء: ١١١]، ومنها: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ ۝﴾ [الأنبياء: ٢]، فجملة «استمعوه» حال من مفعول «يأتيهم»، أو من فاعل، وقُرِىء ﴿مُحْدَثٌ﴾ لأن الذكر مختص بصفته مع أنه قد سُبِق بالنفي؛ فالحالانِ على الأول ـ وهو أن يكون «استمعوه» حالاً من مفعول «يأتيهم» ـ مثلُها في قولك: «ما لَقِي الزَّيْدَيْنِ عَمْرٌو مُصْعِداً إلاّ مُنْحَدِرَيْنِ» وعلى الثاني ـ وهو أن يكون جملة «استمعوه» حالاً من فاعل «يأتيهم» ـ مثلُهما في قولك: «ما لقي الزَّيْدَيْنِ عَمْرٌو رَاكِباً إلاّ ضَاحِكاً»، وأما ﴿وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾ فحالٌ من فاعل ﴿اسْتَمَعُوهُ﴾، فالحالان متداخِلَتَانِ، و «لاهية»: حال من

---

(١) البيت من الوافر، وهو للهذلي في الأزهية ص ٣٠٠، وبلا نسبة في الدرر ١/ ١٦٤.

فاعل ﴿يَلْعَبُونَ﴾، وهذا من التداخل أيضاً، أو من فاعل ﴿ٱسْتَمَعُوهُ﴾، فيكون من التعدُّدِ لا من التداخل.

ومن مُثُل الحاليّة أيضاً قولُه عليه الصّلاة والسلام: «أقْرَبُ مَا يَكُون الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ»، وهو من أقوى الأدِلّةِ على أن انتصاب «قائماً» في «ضَرْبِي زَيْداً قائماً» على الحال، لا على أنه خبر لِـ «كان» محذوفة، إذ لا يقترن الخبر بالواو؛ وقولك: «ما تَكَلّمَ فُلاَنٌ إلاَّ قَالَ خَيْراً»، كما تقول: «ما تكلَّم إلا قائلاً خيراً»، وهو استثناء مفرَّغ من أحوال عامَّة محذوفة، وقولُ الفرزدق [من الطويل]:

٥٢٦ ـ بِأَيْدِي رِجَالٍ لَمْ يَشِيمُوا سُيُوفَهُمْ وَلَمْ تَكْثُرِ الْقَتْلَى بِهَا حِينَ سُلّتِ[1]

لأن تقديرَ العطف مفسد للمعنى، وقولُ كعب رضي الله عنه [من البسيط]:

٥٢٧ ـ [شُجَّتْ بِذِي شَبَمٍ مِنْ مَاءِ مَحْنِيَةٍ] صَافٍ بِأَبْطَحَ أَضْحَى وَهْوَ مَشْمُولُ[2]

و «أضحى» تامة.

الجملة الثالثة: الواقعة مفعولاً، ومحلُّها النَّصب إن لم تَنُبْ عن فاعل، وهذه النيابة مختصّة بباب القول، نحو: ﴿ثُمَّ يُقَالُ هَٰذَا ٱلَّذِى كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ ﴿١٧﴾﴾ [المطففين: ١٧] لما قدّمناه من أن الجملة التي يُرَاد بها لفظُها تنزل منزلة الأسماء المفردة.

قيل: وتقع أيضاً في الجملة المقرونة بمعلّق، نحو: «عُلِمَ أَقَامَ زَيْدٌ»، وأجاز هؤلاء وقوع هذه فاعلاً، وحملوا عليه ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾ [إبراهيم: ٤٥]، ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا﴾ [السجدة: ٢٦]، ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا ٱلْآيَٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ﴾ [يوسف: ٣٥] والصّواب خلاف ذلك، وعلى قول هؤلاءِ فيزداد في الجمل التي لها محلّ الجملَةُ الواقعة فاعلاً.

فإن قلت: وينبغي زيادتُها على ما قدّمت اختياره من جواز ذلك مع الفعل القلبيّ المعلّق بالاستفهام فقط، نحو: «ظَهَرَ لِي أَقَامَ زَيْدٌ».

قلت: إنما أَجَزْتُ ذلك على أن المسند إليه مضافٌ محذوف، لا الجملة.

وتقع الجملة مفعولاً في ثلاثة أبواب:

---

(١) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ص ٣١٩، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٢٢، وشرح شواهد المغني ص ٧٧٨، ولسان العرب ١٢/ ٣٣٠ مادة / شيم/ .

(٢) البيت من البسيط، وهو لكعب بن زهير في ديوانه ص ٦١، ولسان العرب ١١/ ٣٦٧ مادة / شمل/ .

أحدها: بَاب الحكاية بالقول أو مرادفه:

فالأول نحو: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾ [مريم: ٣٠]، وهل هي مفعول به أو مفعولٌ مطلق نَوْعِيٌ كـ «القُرْفُصَاء» في «قَعَدَ القُرْفُصاء»، إذ هي دالّة على نوعٍ خاصٍ من القول؟ فيه مذهبان، ثانيهما اختيارُ ابنِ الحاجب، قال: والذي غرّ الأكثرين أنهم ظنُّوا أن تعلّق الجملة بـ «القول» كتعلّقها بـ «علم» في «علمت لزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ»، وليس كذلك، لأن الجملة نفس القول، والعِلْم غير المعلوم فافترقا، ا هـ.

والصواب قولُ الجمهور، إذ يصحّ أن يخبر عن الجملة بأنها مقولة كما يخبر عن زيد من «ضَرَبْتُ زَيْداً» بأنه مضروب، بخلاف «القُرْفصاء» في المثال، فلا يصحّ أن يخبرَ عنها بأنها مقعودة؛ لأنها نفس القعود وأما تسمية النحويّين الكلامَ قولاً فكتسميتهم إيّاه لفظاً، وإنما الحقيقة أنه مقولٌ وملفوظ.

والثاني: نوعان: ما معهُ حرفُ التفسيرِ، كقوله [من الطويل]:

٥٢٨ ـ وَتَرْمِينَنِي بالطَّرْفِ أيْ أَنْتَ مُذْنِبٌ ... وَتَقْلِينَنِي، لٰكِنَّ إِيَّاكِ لا أَقْلِي[(١)]

وقولك: «كَتَبْتُ إليه أنِ أفْعَلْ» إذا لم تقدّر باء الجرّ، والجملة في هذا النوع مفسّرة للفعل فلا موضع لها؛ وما ليس معه حرفُ التفسير، نحو: ﴿وَوَصَّىٰ بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَا بَنِيَّ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ لَكُمُ الدِّينَ﴾ [البقرة: ١٣٢]، ونحو: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ ابْنَهُ وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ يَا بُنَيَّ ارْكَب مَّعَنَا﴾ [هود: ٤٢]، وقراءة بعضهم: ﴿فَدَعَا رَبَّهُ أَنِّي مَغْلُوبٌ﴾ [القمر: ١٠] بكسرِ الهمزة، وقوله [من الرجز]:

٥٢٩ ـ رَجُلاَنِ مِنْ مَكَّةَ أَخْبَرَانَا ... إِنَّا رَأَيْنَا رَجُلاً عُرْيَانَا[(٢)]

رُوي بكسر «إنّ» فهذه الجمل في محلّ نصب اتّفاقاً، ثم قال البصريّون: النصب بقول مقدّر، وقال الكوفيون: بالفعل المذكور؛ ويشهد للبصريّين التصريحُ بالقول في نحو: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي﴾ [هود: ٤٥]، ونحو: ﴿إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُ نِدَاءً خَفِيًّا ۝٣ قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي﴾ [مريم: ٣ ـ ٤]؛ وقول أبي البقاء في قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾ [النساء: ١١] إن الجملة الثانية في موضع

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٢٣، والجنى الداني ص ٢٣٣، وجواهر الأدب ص ٢١٨، وخزانة الأدب ١١/ ٢٥٥، والدرر ٤/ ٣١.

(٢) الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب ٩/ ١٨٣، والخصائص ٢/ ٣٣٨، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٣٣.

نصب بـ «يوصي»، قال: لأن المعنى: يفرض لكم أو يشرع لكم في أمر أولادكم، وإنما يصحّ هذا على قول الكوفيّين؛ وقال الزمخشري: إن الجملة الأولى إجمالٌ، والثانية تفصيلٌ لها، وهذا يقتضي أنها عنده مفسِّرة ولا محلَّ لها، وهو الظاهر.

تنبيهات ـ الأول: من الجمل المحكيّة ما قد يخفى؛ فمن ذلك في المحكيّة بعد القول: ﴿فَحَقَّ عَلَيْنَا قَوْلُ رَبِّنَآ إِنَّا لَذَآئِقُونَ ﴿٣١﴾﴾ [الصافات: ٣١]، والأصل: إنكم لذائقون عذابي، ثم عدل إلى التكلُّم، لأنهم تكلموا بذلك عن أنفسهم، كما قال [من الطويل]:

٥٣٠ ـ أَلَمْ تَرَ أَنّي، يَوْمَ جَوِّ سُوَيْقَةٍ، بَكَيْتُ فَنَادَتْنِي هُنَيْدَةُ مَا لِيَا[1]

والأصل ما لك؛ ومنه في المحكيّة بعد ما فيه معنى القول: ﴿أَمْ لَكُمْ كِتَٰبٌ فِيهِ تَدْرُسُونَ ﴿٣٧﴾ إِنَّ لَكُمْ فِيهِ لَمَا تَخَيَّرُونَ ﴿٣٨﴾﴾ [القلم: ٣٧ ـ ٣٨]، أي: تدرسون فيه هذا اللفظ، أو تدرسون فيه قولنا هذا الكلام، وذلك إما على أن يكونوا خُوطِبُوا بذلك في الكتاب على زعمهم، أو الأصل: إن لهم لما يتخيرون، ثم عدل إلى الخطاب عند مواجهتهم، وقد قيل في قوله تعالى: ﴿يَدْعُواْ لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِۦ﴾ [الحج: ١٣] إن «يدعو» في معنى يقول، مثلها في قول عنترة [من الكامل]:

٥٣١ ـ يَدْعُونَ عَنْتَرُ وَالرِّمَاحُ كَأَنَّهَا أَشْطَانُ بِئْرٍ فِي لَبَانِ الأَدْهَمِ[2]

فيمن رواه «عَنْتَرُ» بالضمّ على النّداء، وإن ﴿لَمَن﴾ مبتدأ، و ﴿لَبِئْسَ ٱلْمَوْلَىٰ﴾ خبره، وما بينهما جملة اسميّة صلة، وجملة ﴿لَمَن﴾ وخبرها محكيّة بـ «يدعو»، أي: أن الكافر يقول ذلك في يوم القيامة؛ وقيل: «مَنْ» مبتدأ حُذِفَ خبره: أي إلهه، وإن ذلك حكاية لما يقول في الدُّنيا، وعلى هذا فالأصل يقول: الوثنُ إلٰهُهُ، ثم عبَّر عن الوثن بمَنْ ضرُّه أقربُ من نَفْعِهِ تشنيعاً على الكافر.

الثاني: قد يقعُ بعد القول ما يحتملُ الحكاية وغيرها، نحو: «أَتَقُولُ مُوسَىٰ فِي الدَّارِ»، فلك أن تقدِّر «موسى» مفعولاً أول و «في الدار» مفعولاً ثانياً على إجراء القول مُجْرَى الظن، ولك أن تُقَدِّرهما مبتدأ وخبراً على الحكاية كما في قوله تعالى: ﴿أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ

---

(١) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٢/ ٣٦٠، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٣٣ والمنصف ٣/ ١١٧، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٨٥٣.

(٢) البيت من الكامل، وهو لعنترة في ديوانه ص ٢١٦، والأغاني ٩/ ٢١٢، والدرر ٣/ ٥٦ وسر صناعة الإعراب ١/ ٤٠٣، وشرح شواهد المغني ١/ ٤٨١.

وَإِسْحَقَ﴾ [البقرة: ١٤٠] الآية، ألا ترى أن القول قد استوفى شروط إجرائِهِ مُجرى الظنّ ومع هذا جيء بالجملة بعدَه محكيَّة.

الثالث: قد يقع بعد القول جملةٌ محكيّة ولا عملَ للقول فيها، وذلك نحو: «أَوَّلُ قَوْلِي إِنِّي أَحْمَدُ الله» إذا كسرت «إِنَّ»؛ لأن المعنى: أوّل قولي هذا اللفظ، فالجملة خبر لا مفعول، خلافاً لأبي علي، زعَمَ أنّها في موضع نصب بالقول، فبقي المبتدأ بلا خبر، فقدّر «موجودٌ» أو «ثابت»، وهذا المقدّر يستغنى عنه، بل هو مفسد للمعنى؛ لأنّ «أول قَوْلي إني أحمد الله» باعتبار الكلمات «إن» وباعتبار الحروف الهمزة، فيفيد الكلام على تقديره الإخبار بأن ذلك الأوّل ثابت، ويقتضي بمفهومه أن بقيّة الكلام غير ثابت، اللهم إلا أن يقدّر «أول» زائداً، والبصريّون لا يجيزونه؛ وتبع الزمخشريّ أبا علي في التقدير المذكور، والصَّوابُ خلافُ قولهما، فإن فتحت فالمعنى حمدُ الله، يعني بأي عبارة كانت.

الرابع: قد تقع الجملة بعد القول غير محكيَّة به، وهي نوعان:

(١) محكيّة بقولٍ آخر محذوف، كقوله تعالى: ﴿فَمَاذَا تَأْمُرُونَ﴾ [الأعراف: ١٠٩ ـ ١١١] بعد ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِ فِرْعَوْنَ إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ عَلِيمٌ ﴿١٠٩﴾﴾ [الأعراف: ١٠٩]، لأنّ قولهم تمّ عند قوله: ﴿مِّنْ أَرْضِكُمْ﴾ [الأعراف: ١١٠]، ثم التقدير: «فقال فرعون»، بدليل ﴿قَالُوٓا۟ أَرْجِهْ وَأَخَاهُ﴾ [الأعراف: ١١١]، وقول الشاعر [من الرجز]:

٥٣٢ ـ قَالَتْ لَهُ، وَهْوَ بِعَيْشٍ ضَنْكِ، لاَ تُكْثِرِي لَوْمِي وَخَلِّي عَنْكِ[١]

التقدير: قالت له: أتذكرُ قولك لي إذ ألومك في الإسراف في الإنفاق، لا تكثري لومي، فحذف المحكيّة بالمذكور، وأثبت المحكيّة بالمحذوف.

(٢) وغير محكيّةٍ، وهي نوعان: دالّة على المحكيّة، كقولك: «قال زَيْدٌ لِعَمْرو فِي حَاتِمٍ أَتظنُّ حَاتِماً بخيلاً» فحذف المقول، وهو «حاتم بخيل» مدلولاً عليه بجملة الإنكار التي هي من كلامك دونه؛ وليس من ذلك قوله تعالى: ﴿قَالَ مُوسَىٰٓ أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَآءَكُمْ أَسِحْرٌ هَٰذَا﴾ [يونس: ٧٧] وإن كان الأصل، والله أعلم: أتقولون للحق لما جاءكم هذا سحر، ثم حذفت مقالتهم مدلولاً عليها بجملة الإنكار؛ لأن جملة الإنكار هنا محكيّة بالقول الأول، وإن لم تكن محكية بالقول الثاني، وغير دالّة عليه نحو: ﴿وَلَا يَحْزُنكَ

(١) الرجز بلانسبة في شرح شواهد المغني ٢/ ٨٣٤.

قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٦٥]، وقد مرّ البحث فيها.

الخامس: قد يوصل بالمحكيّة غير محكيّ، وهو الذي يُسمّيه المُحَدِّثُون مُدْرَجاً، ومنه ﴿وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ [النمل: ٣٤] بعد حكاية قولها، وهذه الجملة ونحوها مستأنفة لا يقدّر لها قول.

الباب الثاني من الأبواب التي تقع فيها الجملة مفعولاً: باب «ظنّ» و «أعْلَم»؛ فإنها تقع مفعولاً ثانياً لِـ «ظنّ» وثالثاً لِـ «أعلم»، وذلك لأن أَصْلَهما الخبر، ووقوعه جملة سائغ كما مرَّ، وقد اجتمع وقوعُ خَبَرَيْ «كان» و «إنّ» والثاني من مفعولي باب «ظنّ» جملة في قول أبي ذؤيب [من الطويل]:

٥٣٣ ـ فَإِنْ تَزْعُمِيني كُنْتُ أَجْهَلُ فِيكُمُ ... فَإِنِّي شَرَيْتُ الْحِلْمَ بَعْدَكِ بِالْجَهْلِ(١)

الباب الثالث: باب التّعليق، وذلك غير مختص بباب «ظنّ»، بل هو جائز في كلّ فعل قلبيّ، ولهذا انقسمت هذه الجملة إلى ثلاثة أقسام:

أحدها: أن تكون في موضع مفعولٍ مقيد بالجار، نحو: ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِهِم مِّن جِنَّةٍ﴾ [الأعراف: ١٨٤]، ﴿فَلْيَنظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا﴾ [الكهف: ١٩]، ﴿يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ ﴿١٢﴾﴾ [الذاريات: ١٢]، لأن يقال: فكرتُ فيه، وسألتُ عنه، ونظرتُ فيه، ولكن علقت هنا بالاستفهام عن الوصول في اللفظ إلى المفعول، وهي من حيث المعنى طالبةٌ له، على معنى ذلك الحرف.

وزعم ابن عصفور أنه لا يُعَلَّقُ فعلٌ غير «عَلِم» و «ظَنّ» حتى يُضمَّن معناهما، وعلى هذا فتكون هذه الجملة سادّةً مسدَّ المفعولين.

واختُلِف في قوله تعالى: ﴿إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَامَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ﴾ [آل عمران: ٤٤] فقيل: التَّقدير: ينظرون أيّهم يكفل مريم، وقيل: يتعرّفون، وقيل: يقولون، فالجملة على التقدير الأول مما نحن فيه، وعلى الثاني في موضع المفعول به المُسَرّح، أي: غير المقيَّد بالجارّ، وعلى الثالث ليست من باب التعليق ألبتّة.

والثاني: أن تكون في موضع **المفعول المسرح**، نحو: «عَرَفْتُ مَنْ أَبُوكَ»، وذلك لأنك تقول: «عرفت زيداً»، وكذا «علمت من أبوك» إذا أردت «علم» بمعنى «عرف»،

---

(١) البيت من الطويل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في الأضداد ص ١٠٧، وتخليص الشواهد ص ٤٢٨، وخزانة الأدب ١١/ ٢٤٩، والدرر ٢/ ٢٤٢، وشرح أشعار الهذليين ١/ ٩٠.

ومنه قول بعضهم: «أَمَا تَرَى أيُّ بَرْقٍ هٰهُنَا»، لأنّ «رأى» البصرية وسائرَ أفعال الحواسّ إنما تتعدّى لواحد بلا خلاف، إلا «سمع» المعلّقة باسم عين، نحو: «سَمِعْتُ زَيْداً يَقْرَأ» فقيل: «سمع» متعدّية لاثنين ثانيهما الجملة، وقيل: إلى واحد والجملة حال، فإن علّقت بمسموع فمتعدّية لواحد اتفاقاً، نحو: ﴿يَوْمَ يَسْمَعُونَ ٱلصَّيْحَةَ بِٱلْحَقِّ﴾ [ق: ٤٢].

وليس من الباب ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: ٦٩] خلافاً ليونس، لأن «ننزع» ليس بفعل قلبيّ، بل «أيّ» موصولة لا استفهاميّة، وهي المفعول، وَضمَّتُها بناء لا إعراب، و «أشد»: خبر لِـ «هو» محذوفاً، والجملة صلة.

والثالث: أن تكون في **موضع المفعولين**، نحو: ﴿وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَآ أَشَدُّ عَذَابًا﴾ [طه: ٧١]، ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ﴾ [الكهف: ١٢]، ومنه ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٧] لأن «أيًا» مفعول مطلق لِـ «ينقلبون»، لا مفعول به لِـ «يعلم»، لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله، ومجموعة الجملة الفعليّة في محل نصب بفعل العلم.

ومما يوهمون في إنشاده وإعرابه [من الطويل]:

٥٣٤ ـ سَتَعْلَمُ لَيْلَى أيَّ دَيْنٍ تَدَايَنَتْ وَأيُّ غَرِيمٍ لِلتَّقَاضِي غَرِيمُهَا[1]

والصوابُ فيه نصبُ «أيّ» الأولى على حد انتصابها في ﴿أَيَّ مُنقَلَبٍ﴾ إلا أنها مفعول به، لا مفعول مطلق، ورَفْعُ «أيّ» الثانية مبتدأ، وما بعدها الخبر، والعلم معلّقٌ عن الجملتين المتعاطفتين الفعلية والاسمية.

واختلف في نحو: «عَرَفْتُ زَيْداً مَنْ هُوَ» فقيل جملة الاستفهام حال، ورُدَّ بأن الجمل الإنشائية لا تكون حالاً؛ وقيل: مفعول ثانٍ على تضمين «عَرَف» معنى «علمَ»، ورُدَّ بأن التضمين لا ينقاس، وهذا التركيبُ مَقيس؛ وقيل: بدلٌ من المنصوب، ثم اختلف؛ فقيل: بدل اشتمال، وقيل: بدل كلّ، والأصل: عرفت شأن زيد؛ وعلى القول بأن «عرف» بمعنى «علم» فهل يقال: إن الفعل مُعَلّقٌ أم لا؟

قال جماعة من المغاربة: إذا قلت: «علمتُ زَيْداً لأبُوهُ قائم» أو «ما أبُوهُ قائم»، فالعامِل معلّقٌ عن الجملة، وهو عامل في محلّها النصبَ على أنها مفعول ثانٍ، وخالفَ في ذلك بعضهم، لأن الجملة حكمها في مثل هذا أن تكونَ في موضع نصب، وأن لا يؤثّر العامل في لفظها وإن لم يوجد مُعلّق، وذلك نحو: «علمتُ زَيْداً أبُوهُ قائم»؛

(١) البيت من الطويل، وهو بلانسبة في شرح شواهد المغني ٢/ ٣٨٤ ـ ٨٨٢.

واضطربَ في ذلك كلامُ الزمخشري، فقال في قوله تعالى: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [هود: ٧] في سورة هود: إنما جاز تعليق فعل البَلْوَى لما في الاختبار من معنى العلم، لأنه طريقٌ إليه، فهو مُلابِس له، كما تقول: «اُنْظُرْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ وَجْهاً، وَاسْتَمِعْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ صَوْتاً»، لأنّ النظر والاستماع من طريق العلم، ا هـ.

ولم أقف على تعليق النظر البَصَري والاستماع إلاّ من جهته؛ وقال في تفسير الآية في سورة الملك: ولا يسمّى هذا تعليقاً، وإنما التعليق أن يُوقَعَ بعد العامل مَا يسدُّ مَسَدَّ منصوبَيْهِ جميعاً كـ «علمت أيّهما عمرو» ألا ترى أنه لا يفترق الحال ـ بعد تقدُّم أحد المنصوبين ـ بين مجيء مَا لَهُ الصَّدْر وغيره؟ ولو كان تعليقاً لافترقَا كما افترقَا في «علمت زيداً منطلقاً»، و «علمت أزيد منطلق».

* * *

تنبيه ـ فائدة الحكم على محلّ الجملة في التعليق بالنصب ظهورُ ذلك في التابع، فتقول: «عَرَفْتُ مَنْ زَيْدٌ وغَيْرَ ذَلِكَ مِنْ أُمُورِهِ». واستدلّ ابن عصفور بقول كُثَيِّر [من الطويل]:

٥٣٥ ـ وَمَا كُنْتُ أَدْرِي قَبْلَ عَزَّةَ مَا الْبُكَا ... وَلاَ مُوجِعَاتِ الْقَلْبِ حَتّى تَوَلّتِ[1]

بنصب «موجعات» ولك أن تَدَّعي أن «البكَى» مفعول، وأن «ما» زائدة، أو أن الأصل «ولا أدري موجعات»، فيكون من عطف الجمل، أو أن الواو للحال و «موجعات» اسم «لا»، أي: وما كنت أدرِي قبل عزّة والحال أنه لا موجعات للقلب موجودة ما البكاء؛ ورأيت بخط الإمام بهاء الدين بن النحّاس رحمه الله: أقمتُ مدة أقول: القياسُ جوازُ العطف على محل الجملة المعلّقِ عنها بالنصب، ثم رأيته منصوصاً، ا هـ.

وممن نصَّ عليه ابنُ مالك، ولا وجهَ للتوقُّف فيه مع قولهم: إن المُعلّق عامِل في المحل.

* * *

الجملة الرابعة: المُضاف إليها، ومحلّها الجر، ولا يضاف إلى الجملة إلا ثمانية:

أحدها: أسماء الزمان، ظروفاً كانت أو أسماء، نحو: ﴿وَالسَّلَامُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدتُّ﴾

---

(١) البيت من الطويل، وهو لكثير عزة في ديوانه ص ٩٥، وخزانة الأدب ٩/ ١٤٤، وشرح التصريح ١/ ٢٥٧، وشرح شذور الذهب ص ٤٧٥، وشرح شواهد المغني ص ٨١٣ ـ ٨٢٤.

[مريم: ٣٣]، ونحو: ﴿وَأَنذِرِ ٱلنَّاسَ يَوْمَ يَأْتِيهِمُ ٱلْعَذَابُ﴾ [إبراهيم: ٤٤]، ونحو: ﴿لِيُنذِرَ يَوْمَ ٱلتَّلَاقِ ﴿١٥﴾ يَوْمَ هُم بَـٰرِزُونَ﴾ [غافر: ١٥ ـ ١٦]، ونحو: ﴿هَـٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ ﴿٣٥﴾﴾ [المرسلات: ٣٥] ألا ترى أن «اليومَ» ظرفٌ في الأولى، ومفعول ثانٍ في الثانية، وبدل منه في الثالثة، وخبر في الرابعة، ويمكن في الثالثة أن يكون ظرفاً لِـ «يخفى» من قوله تعالى: ﴿لَا يَخْفَىٰ عَلَى ٱللَّهِ مِنْهُمْ شَىْءٌ﴾ [غافر: ١٦].

ومن أسماء الزمان ثلاثة إضافتها إلى الجملة واجبة: «إذْ» باتّفاق، و «إذا» عند الجمهور، و «لَمَّا» عند من قال باسميَّتِها، وزعم سيبويه أن اسم الزمان المبهم إن كانَ مستقبلاً فهو كـ «إذا» في اختصاصه بالجملة الفعلية، وإن كان ماضياً فهو كـ «إذْ» في الإضافة إلى الجملتين، فتقول «آتيك زَمَن يقدم الحاج»، ولا يجوز «زمن الحاجُّ قادم»؛ وتقول «أتيتك زَمَنَ قَدِمَ الحاجُّ، وزَمَنَ الحاجُّ قادم»، ورُدَّ عليه دعوى اختصاص المستقبل بالفعليّة بقوله تعالى: ﴿يَوْمَ هُم بَـٰرِزُونَ﴾، وبقول الشاعر [من الطويل]:

٥٣٦ ـ وَكُنْ لِي شَفِيعاً يَوْمَ لا ذُو شَفَاعَةٍ بِمُغْنٍ فَتِيلاً عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبِ[(١)]

وأجاب ابن عصفور عن الآية بأنه إنَّما يُشترط حَمْلُ الزّمان المستقبل على «إذا»، إذا كان ظرفاً، وهي في الآية بدل من المفعول به لا ظرف، ولا يأتي هذا الجواب في البيت، والجوابُ الشامل لهما أن يوم القيامة لما كان محقّق الوقوع جعل كالماضي؛ فحمل على «إذ»، لا على «إذا»، على حد ﴿وَنُفِخَ فِى ٱلصُّورِ﴾ [الكهف: ١٠٠].

الثاني: «حيث»، وتختصّ بذلك عن سائر أسماءِ المكان، وإضافتها إلى الجملة لازمة، ولا يُشترط لذلك كونُهَا ظرفاً، وزعم المهدويُّ شارحُ الدُّرَيْدِيَّة ـ وليس بالمهدوي المفسِّر المُقْرِىء ـ أن حيث في قوله [من الرجز]:

٥٣٧ ـ ثُمَّتَ رَاحَ فِي المُلَبِّينَ إِلَى حَيْثُ تَحَجَّى المَأْزِمَانِ وَمِنَى[(٢)]

لما خرجَتْ عن الظرفيّة بدخول «إلى» عليها خرجت عن الإضافة إلى الجمل، وصارت الجملة بعدها صفة لها، وتكلّف تقديرَ رابطٍ لها، وهو فيه، وليس بشيء؛ لما قدّمنا في أسماء الزمان.

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لسواد بن قارب في الجنى الداني ص ٥٤، والدرر ٢/ ١٢٦، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ١٢٥، وأوضح المسالك ١/ ٢٩٤، وهمع الهوامع ١/ ١٢٧.

(٢) البيت من الرجز، وهو لابن دريد في ديوانه ص ١٢٠.

الثالث: «آية» بمعنى «علامة»، فإنها تُضاف جوازاً إلى الجملة الفعليّة المتصرف فعلها مثبتاً أو منفياً بما، كقوله [من الوافر]:

٥٣٨ ـ بِآيَةِ يُقْدِمُونَ الْخَيْلَ شُعْثاً [كَأَنَّ عَلَى سَنَابِكِهَا مُدَامَا][1]

وقوله [من الطويل]:

٥٣٩ ـ [أَلِكْنِي إِلَى قَوْمِي السَّلاَمَ رِسَالَةً] بِآيَةِ مَا كَانُوا ضِعَافاً وَلاَ عُزْلاَ[2]

وهذا قول سيبويه، وزعم أبو الفتح إنما تُضاف إلى المفرد نحو: ﴿ءَايَةَ مُلْكِهِۦٓ أَن يَأْتِيَكُمُ ٱلتَّابُوتُ﴾ [البقرة: ٢٤٨]، وقال: الأصل بآية ما يقدمون، أي بآية إقدامكم، كما قال [من الوافر]:

٥٤٠ ـ [أَلاَ مَنْ مُبْلِغٌ عَنِّي تَمِيماً] بِآيَةِ مَا تُحِبُّونَ الطَّعَامَا[3]

وفيه حذفُ موصولٍ حرفيّ غير «أنْ» وبقاء صلته، ثم هو غير متأتٍّ في قوله:

بِآيَةِ مَا كَانُوا ضِعَافاً ولا عُزْلاً

الرابع: «ذو» في قولهم «اذْهَبْ بِذِي تَسْلم» والباء في ذلك ظرفية، و «ذي» صفة لزمن محذوف؛ ثمّ قال الأكثرون: هي بمعنى صاحب، فالموصوف نكرة، أي: اذهب في وقتٍ صاحب سلامة، أي: في وقتٍ هو مَظِنَّةُ السّلامة؛ وقيل: بمعنى «الذي» فالموصوف معرفة، والجملةُ صلةٌ فلا محلّ لها، والأصل: اذهبْ في الوقتِ الذي تسلم فيه، ويضعفه أن استعمال «ذي» موصولة مختصٌّ بطيّىء، ولم ينقل اختصاص هذا الاستعمال بهم، وأن الغالبَ عليها في لغتهم البناء، ولم يُسمع هنا إلا الإعراب، وأن حذفَ العائِد المجرور هو والموصول بحرف متّحد المعنى مشروطٌ باتحادِ المتعلّق، نحو: ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٣]، والمتعلق هنا مُخْتَلِف، وأن هذا العائد لم يُذكر في وقت؛ وبهذا الأخير يضعف قولُ الأخفش في ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾ إن «أيا» موصولة و «الناسُ»

---

(١) البيت من الوافر، وهو للأعشى في خزانة الأدب ٦/ ٥١٢، ٥١٥، ولسان العرب ١٢/ ٢٩٢ مادة/ سلم/ وليس في ديوانه، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٢٥٠، والدرر ٥/ ٣٣، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨١١.

(٢) البيت من الطويل، وهو لعمرو بن شاس في ديوانه ص ٩٠، والدرر ٥/ ٣٦، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٧٩، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٣٥، وبلا نسبة في المنطق ٢/ ١٠٣.

(٣) البيت من الوافر، وهو ليزيد بن عمرو بن الصعق في خزانة الأدب ٦/ ٥١٢، والدرر ١/ ٩٢، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٣٦، والشعر والشعراء ٢/ ٦٤٠.

خبر لمحذوف، والجملة صلة وعائد، أي: يا مَنْ هُمُ الناس، على أنه قد حذف العائد حذفاً لازماً في نحو:

وَلاَ سِيَّمَا يَوْمٌ

فيمن رفع، أي: لا مثل الذي هو يوم، ولم يسمع في نظائره ذكر العائد، ولكنه نادر؛ فلا يحسنُ الحملِ عليه.

والخامس، والسادس: «لَدُنْ»، و «رَيْثَ»، فإنهما يُضافان جوازاً إلى الجملة الفعليّة التي فعلُها متصرِّفُ، ويشترط كونُه مثبتاً، بخلافه مع «آية».

فأما «لَدُن» فهي اسم لِمَبْدَأ الغاية، زمانيّة كانت أو مكانيّة، ومن شواهدها قولُه [من الطويل]:

٥٤١ - لَزِمْنَا لَدُنْ سَأَلْتُمُونَا وِفَاقَكُمْ فَلاَ يَكُ مِنْكُمْ لِلْخِلاَفِ جُنُوحُ(١)

وأما «رَيْثَ» فهي مصدر «رَاثَ» إذا أبطأ، وعُومِلَتْ معاملَة أسماءِ الزمان في الإضافة إلى الجملة، كما عوملت المصادرُ معاملة أسماء الزُّمان في التوقيت، كقولك: «جِئْتُكَ صَلاَةَ الْعَصْرِ»، قال [من الطويل]:

٥٤٢ - خَلِيلَيَّ رِفْقاً رَيْثَ أَقْضِي لُبَانَةً مِنَ الْعَرَصَاتِ الْمُذْكِرَاتِ عُهُودَا(٢)

وزعم ابنُ مالك في كافيته وشَرْحِها أن الفعل بعدهما على إضمار «أنْ»، والأول قوله في التسهيل وشرحه، وقد يُعْذَر في «رَيْثَ»، لأنها ليست زماناً، بخلاف «لَدُنْ»، وقد يُجاب بأنها لما كانت لمبدأ الغايات مطلقاً لم تخلص للوقت؛ وفي الغرة لابن الدهَّان أن سيبويه لا يرى جواز إضافتها إلى الجملة، ولهذا قال في قوله [من الرجز]:

مِنْ لَدُ شَوْلاً [فَإِلَى إِتْلاَئِهَا]

إن تقديره: من لَدُ أن كانت شَولاً، ولم يقدِّر: من لدن كانت.

والسابع والثامن: «قول» و «قائل»، كقوله [من الخفيف]:

٥٤٣ - قَوْلُ يَا لَلرِّجَالِ يُنْهِضُ مِنَّا مُسْرِعِينَ الْكُهُولَ والشُّبَّانَا(٣)

وقوله [من الكامل]:

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح شواهد المغني ص ٨٣٦.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر ٣/ ١٣١، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٣٦.

(٣) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ٢٧١، وشرح شواهد المغني ٢/ ٢٣٧.

٥٤٤ ـ وَأَجَبْتُ قَائِلَ، كَيْفَ أَنْتَ، بِصَالِحٍ
حَتَّى مَلِلْتُ وَمَلَّنِي عُوَّادِي[1]

* * *

والجملة الخامسة: الواقعة بعد الفاء أو «إذا» جواباً لشرط جازم؛ لأنها لم تُصَدَّر بمفرد يقبل الجزم لفظاً كما في قولك: «إن تَقُمْ أَقُمْ» أو محلاً كما في قولك «إنْ جِئْتَنِي أكْرَمْتُكَ»، مثالُ المقرونةِ بالفاء ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ وَيَذَرُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٨٦]، ولهذا قُرىء بجزم «يذر» عطفاً على المحل؛ ومثال المقرونة بـ «إذا» ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦]، والفاء المقدّرة كالموجودة، كقوله [من البسيط]:

٥٤٥ ـ مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا [والشَّرُّ بالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلاَنِ][2]

ومنه عند المبرد، نحو: «إن قمتَ أقوم» وقول زهير [من البسيط]:

٥٤٦ ـ وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْغَبَةٍ يَقُولُ لا غَائِبٌ مَالِي وَلاَ حَرِمُ

وهذا أحد الوجهينِ عند سيبويه، والوجه الآخر أنه على التقديم والتأخير، فيكون دليلَ الجوابِ لا عينه، وحينئذٍ فلا يجزم ما عُطِفَ عليه؛ ويجوز أن يفسر ناصباً لما قبل الأداة، نحو: «زَيْداً إنْ أتَانِي أكْرِمْهُ»، ومنع المبرد تقدير التقديم، محتجًا بأنَّ الشيءَ إذا حلَّ في موضعه لا يُنوى به غيره، وإلا لَجاز «ضَرَبَ غُلاَمُهُ زَيْداً»، وإذا خلا الجواب الذي لم يجزم لفظه من الفاء، وإذا نحو: «إنْ قَامَ زَيْدٌ قَامَ عَمْرٌو» فمحلُّ الجزم محكوم به للفعلِ لا للجملة؛ وكذا القول في فعل الشرط، قيل: ولهذا جاز نحو: «إنْ قَامَ وَيَقْعُدَا أخَوَاكَ» على إعمال الأول، ولو كان محلّ الجزم للجملة بأسْرِها لزم العطف على الجملة قبل أن تكمل.

تنبيه ـ قرأ غير أبي عمرو ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن﴾ [المنافقون: ١٠] بالجزم؛ فقيل: عطف على ما قبله على تقدير إسقاط الفاء، وجزم ﴿أَصَّدَّقْ﴾ ويسمّى العطف على المعنى، ويقال له في غير القرآن العطف على

---

(١) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ٢٧١، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٣٧.
(٢) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ٢٧١، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٣٧.
(٣) البيت من البسيط، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ١٥٣، والإنصاف ٢/ ٦٢٥، وجمهرة اللغة ١٠٨، وخزانة الأدب ٩/ ٤٨، والدرر ٥/ ٨٢، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٣٨.

التوهُّم؛ وقيل: عطف على محل الفاء وما بعدها وهو ﴿أَصَّدَّقَ﴾ ومحله الجزم؛ لأنه جواب التحضيض، ويجزم بـ «إنْ» مقدَّرة، وإنه كالعطف على ﴿مَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥ وَيَذَرْهُمْ﴾ [الأعراف: ١٨٦] بالجزم، وعلى هذا فيضاف إلى الضابط المذكور أن يقال: أو جواب طلب؛ ولا تُقَيَّد هذه المسألة بالفاء، لأنهم أنشدوا على ذلك قوله [من الوافر]:

٥٤٧ ـ فَأَبلُونِي بَلِيَّتَكُمْ لَعَلِّي أُصَالِحُكُمْ وَأَسْتَدْرِجُ نَوَيَّا[(١)]

وقال أبو علي: عطف «استدرج» على محلّ الفاء الداخلة في التقدير على «العلّي» وما بعدها، قلت: فكأن هذا هنا بمنزلة:

٥٤٨ ـ مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا [والشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ][(٢)]

في باب الشرط، وبعدُ فالتَّحقيق أنَّ العطف في الباب من العطف على المعنى؛ لأن المَنصوب بعدَ الفاء في تأويل الاسم، فكيف يكون هو والفاء في محل الجزم؟ وسأوضح ذلك في بابِ أقسام العطف.

* * *

الجملة السادسة: التَّابعة لمفرد، وهي ثلاثة أنواع:

أحدها: **المنعوت بها**؛ فهي في موضع رفع في نحو: ﴿مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢٥٤]، ونَصْبٍ في نحو: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢٨١]، وجرٌّ في نحو: ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ﴾ [آل عمران: ٩]. ومن مُثُل المنصوبة المحل ﴿رَبَّنَا أَنزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِّنَ السَّمَاءِ تَكُونُ لَنَا عِيدًا﴾ [المائدة: ١١٤]، ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ﴾ [التوبة: ١٠٣] الآية؛ فجملة ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا﴾ [المائدة: ١١٤] صفة لـ «مائدة»؛ وجملة ﴿تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم﴾ [التوبة: ١٠٣] صفة لـ «صدقة»؛ ويحتمل أن الأولى حال من ضمير «مائدة» المُسْتتر في ﴿مِّنَ السَّمَاءِ﴾ على تقديره صفة لها لا متعلّقاً بأنزل؛ أو من ﴿مَائِدَةً﴾ على هذا التقدير؛ لأنها قد وصفت، وأن الثانية حال من ضمير ﴿خُذْ﴾؛ ونحو: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝٥ يَرِثُنِي﴾ [مريم: ٥ ـ ٦]، أي: وليًّا وارثاً، وذلك فيمن رفع

---

(١) البيت من الوافر، وهو لأبي دؤاد الإيادي في ديوانه ص ٣٥٠، والخصائص ١/١٧٦، وسر صناعة الإعراب ٢/٧٠١، وشرح شواهد المغني ٢/٨٣٩، وبلا نسبة في لسان العرب ١١/ ٤٧٤ مادة /علل/.

(٢) تقدم تخريجه.

﴿وَيَرِثُ﴾، وأما مَنْ جزمه فهو جوابٌ للدعاء، ومثل ذلك ﴿فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِيٓ﴾ [القصص: ٣٤] قُرِىء برفع يصدق وجزمه.

والثاني: **المعطوفة بالحرف**، نحو: «زيد منطلق وأبوه ذاهب»، إن قدّرت الواو عاطفة على الخبر؛ فلو قدرت العطف على الجملة فلا موضعَ لها، أو قدّرت الواو واوَ الحال فلا تَبعيّة والمحل نَصْب.

وقال أبو البقاء في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [الحج: ٦٣]، والأصلُ: فهي تُصبح، والضمير للقصّة، و ﴿تصبح﴾ خبره، أو ﴿تصبح﴾ بمعنى أصبحت، وهو معطوف على ﴿أَنزَلَ﴾ فلا محل له إذاً، ا هـ.

وفيه إشكالان: أحدهما أنه لا مُحْوِجَ في الظاهر لتقدير ضمير القصة، والثاني تقديره الفعلَ المعطوف على الفعل المخبر به لا محلَّ له.

وجواب الأول أنه قد يكون قَدَّرَ الكلام مستأنفاً، والنحويُون يقدرون في مثل ذلك مبتدأ، كما قالوا في «وَتَشْرَبُ اللَّبَنَ» فيمن رفع: إن التقدير: وأنت تشرب اللبن، وذلك إمّا لِقَصْدِهم إيضاحَ الاستئناف، أو لأنه لا يُسْتَأنف إلا على هذا التقدير، وإلا لزم العطف الذي هو مقتضى الظاهر.

وجواب الثاني أن الفاء نَزّلت الجملتين منزلةَ الجملة الواحدة، ولهذا اكتفى فيهما بضميرٍ واحد، وحينئذٍ فالخبر مجموعُهما كما في جملتي الشرط والجزاء الواقعتين خبراً، والمحل لذلك المجموع، وأما كل منهما فجزء الخبر؛ فلا محلَّ له، فافهمه فإنه بديع.

ويجب على هذا أن يُدَّعىٰ أن الفاء في ذلك وفي نظائره من نحو: «زَيْدٌ يَطِيرُ الذُّبَابُ فَيَغْضَبُ» قد أُخْلِصت لمعنى السَّببيّة، وأُخرجت عن العطف، كما أن الفاء كذلك في جواب الشرط، في نحو: «أَحْسَنَ إِلَيْكَ فُلاَنٌ فَأَحْسِنْ إِلَيْه»، ويكون ذكر أبي البقاء للعطف تجوُّزاً أو سهواً.

ومما يلحق بهذا البحث أنه إذا قيل: «قالَ زَيْدٌ عَبْدُ اللّهِ مُنطَلِقٌ وعَمْروٌ مُقِيمٌ» فليستِ الجملةُ الأولى في محل نصب والثانية تابعة لها، بل الجملتانِ معاً في موضع نصب، ولا محلَّ لواحدة منهما، لأن القول مجموعهما، وكل منهما جزء للمَقُولِ، كما أنَّ جُزأي الجملة الواحدة لا محلَّ لواحد منهما باعتبار القول، فتأمله.

الثالث: **المبدلة**، كقوله تعالى: ﴿مَّا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِن قَبْلِكَ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ ﴿٤٣﴾﴾ [فصلت: ٤٣]، فـ «إنّ» وما عملت فيه بدلٌ من «ما»

وصلتها، وجاز إسناد يقال إلى الجملة كما جاز في ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَٱلسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا﴾ [الجاثية: ٣٢]، هذا كلّه إن كان المعنى ما يقول الله لك إلا ما قد قيل، فأما إن كان المعنى ما يقول كل كفار قومك من الكلمات المؤذية إلا مثل ما قد قال الكفار الماضُونَ لأنبيائهم، وهو الوجه الذي بدأ به الزمخشري، فالجملة استئناف.

ومن ذلك ﴿وَأَسَرُّوا ٱلنَّجْوَى﴾ [الأنبياء: ٣] ثم قال الله تعالى: ﴿هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ ٱلسِّحْرَ﴾ [الأنبياء: ٣]، قال الزمخشري: هذا في موضع نصب بدلاً من «النجوى»، ويحتمل التفسير، وقال ابن جني في قوله [من الطويل]:

٥٤٩ ـ إِلَى اللَّهِ أَشْكُو بِالْمَدِينَةِ حَاجَةً ... وَبِالشَّامِ أُخْرَى كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ؟[1]

جملة الاستفهام بدل من «حاجة» و «أخرى»، أي: إلى الله أشكو حاجتي تعذُّرَ التقائهما.

الجملة السابعة: التابعة لجملة لها محل، ويقع ذلك في بابي النَّسَق والبدل خاصة.

فالأول نحو: «زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ وَقَعَدَ أَخُوه» إذا لم تُقدّر الواو للحال، ولا قدرت العطف على الجملة الكبرى.

والثاني شَرطُه كونُ الثانية أوفى من الأولى بتأدية المعنى المراد، نحو: ﴿وَٱتَّقُوا ٱلَّذِيٓ أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ أَمَدَّكُم بِأَنْعَٰمٍ وَبَنِينَ وَجَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ﴾ [الشعراء: ١٣٢ ـ ١٣٤] فإن دلالة الثانية على نعم الله مفصلة، بخلاف الأولى، وقوله [من الطويل]:

٥٥٠ ـ أَقُولُ لَهُ ٱرْحَلْ لاَ تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا ... [وَإِلاَّ فَكُنْ فِي السِّرِّ وَالْجَهْرِ مُسْلِمَا][2]

فإن دلالة الثانية على ما أراده من إظهار الكراهية لإقامته بالمطابقة، بخلاف الأولى.

قيل: ومن ذلك قولُه [من الطويل]:

٥٥١ ـ ذَكَرْتُكِ وَالْخَطِّيُّ يَخْطِرُ بَيْنَنَا ... وَقَدْ نَهِلَتْ مِنَّا الْمُثَقَّفَةُ السُّمْرُ[3]

---

(١) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في خزانة الأدب ٥/ ٢٠٨، وشرح التصريح ٢/ ١٦٢، وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٥٧، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ٤٠٨.

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ٥/ ٢٠٧، وشرح الأشموني ٢/ ٤٤٠، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٣٩، والمقاصد النحوية ٤/ ٢٠٠.

(٣) البيت من الطويل، وهو لأبي العطاء السندي في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٥٦، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٤٠، وبلا نسبة في شرح المفصل.

فإنه أبدل «وقد نهلت» من قوله: «والخطّيّ يخطر بيننا» بدل اشتمال، ا هـ. وليس متعيّناً، لجواز كونه من باب النسق، على أن تقدر الواو للعطف، ويجوز أن تقدر واوَ الحال، وتكون الجملة حالاً، إما من فاعل «ذكرتك» على المذهب الصحيح في جواز تَرادُف الأحوال، وإما من فاعل «يخطر» فتكون الحالان متداخلتين، والرابط على هذا الواو، وإعادة صاحب الحال بمعناه، فإن «المُثقفة السُّمْرَ» هي الرماح.

ومن غريب هذا الباب قولك: «قلت لهم قوموا أوَّلُكم وآخِرُكم»، زعم ابن مالك أن التقدير، ليقم أولكم وآخركم، وأنه من باب بدل الجملة من الجملة لا المفرد من المفرد، كما قال في العطف في نحو: ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥]، و ﴿لَّا نُخْلِفُهُۥ نَحْنُ وَلَآ أَنتَ مَكَانًا سُوًى﴾ [طه: ٥٨]، و ﴿لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةٌۢ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَّهُۥ بِوَلَدِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٣٣].

تنبيه ـ هذا الذي ذكرته ـ من انحصار الجمل التي لها محل في سبع ـ جارٍ على ما قرَّرُوا، والحق أنها تسع، والذي أهملوه: الجملة المستثناة، والجملة المسند إليها.

أما الأولى فنحو: ﴿لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ ۝٢٢ إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ ۝٢٣ فَيُعَذِّبُهُ ٱللَّهُ﴾ [الغاشية: ٢٢ ـ ٢٤] قال ابن خروف: «من» مبتدأ، و «يعذبه الله» الخبر، والجملة في موضع نصب على الاستثناء المنقطع؛ وقال الفراء في قراءة بعضهم ﴿فَشَرِبُوا۟ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾ [البقرة: ٢٤٩]: إن ﴿قَلِيلٌ﴾ مبتدأ حُذِف خبره أي: لم يشربوا؛ وقال جماعة في ﴿إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ﴾ [هود: ٨١] بالرفع: إنه مبتدأ والجملة بعده خبر، وليس من ذلك نحو: «ما مررتُ بأحدٍ إلا زيدٌ خير منه»، لأن الجملة هنا حال من «أحد» باتفاق، أو صفة له عند الأخفش، وكل منهما قد مضى ذكره؛ وكذلك الجملة في ﴿إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾ [الفرقان: ٢٠] فإنها حال، وفي نحو: «ما علمت زيداً إلا يفعل الخير» فإنها مفعولٌ، وكلُّ ذلك قد ذُكِر.

وأما الثانية فنحو: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦] الآية، إذا أعرب «سواء» خبراً، و «أنذرتهم» مبتدأ، ونحو: «تَسْمَعُ بالمعيديّ خَيْرٌ من أن تراه» إذا لم تقدر الأصل: أن تسمع، بل يقدر «تسمع» قائماً مقام السماع، كما أن الجملة بعد الظرف في نحو: ﴿وَيَوْمَ نُسَيِّرُ ٱلْجِبَالَ﴾ [الكهف: ٤٧]، وفي نحو: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦] في تأويل المصدر، وإن لم يكن معها حرفٌ سابك.

واختُلف في الفاعل ونائبه: هل يكونان جملةً أم لا؛ فالمشهور المنع مطلقاً،

وأجازه هشام وثعلب مطلقاً، نحو: «يُعْجِبني قام زيد»، وفَصَّل الفراء وجماعة ونسبوه لسيبويه، فقالوا: إن كان الفعلُ قلبيًّا ووجد مُعَلِّق عن الفعل نحو: «ظهر لي أقام زيد» صحَّ، وإلاَّ فلا؛ وحملوا عليه ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا۟ ٱلْـَٔايَـٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٍ ۝٣٥﴾ [يوسف: ٣٥]، ومنعوا «يعجبني يقوم زيد»، وأجازهما هشام وثعلب، واحتجَّا بقوله [من الطويل]:

٥٥٢ ـ وَمَا رَاعَنِي إِلاَّ يَسِيرُ بِشُرْطَةٍ [وَعَهْدِي بِهِ قَيْناً يَسِيرُ بِكِيرِ](١)

ومنع الأكثرون ذلك كلّه، وأوّلوا ما ورد مما يوهمه، فقالوا: في «بدا» ضمير البَداء، و «تسمع» و «يسير» على إضمار «أنْ».

وأما قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١١]، وقوله عليه الصلاة والسلام: «لا حوْلَ ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة»، وقول العرب «زَعَمُوا مطية الكذب»، فليس من باب الإسناد إلى الجملة؛ لما بيّنا في غير هذا الموضع.

حكم الجمل بعد المعارف وبعد النكرات

يقول المُعْرِبون على سبيلِ التقريب: **الجُمَل بعد النكِرات صفات، وبعد المعارفِ أحْوَال.**

وشرحُ المسألة مستوفاة أن يقال: الجمل الخبرية التي لم يَسْتَلْزِمْها ما قبلَها: إن كانت مرتبطة بنكرةٍ محضة فهي صفة لها، أو بمعرفةٍ محضة فهي حال عنها، أو بغير المحضة منهما فهي محتملة لهما، وكل ذلك بشرط وجود الْمُقتضي وانتفاء المانع.

مثال النوع الأول ـ وهو الواقع صفةً لا غيرُ لوقوعهِ بعدَ النكرات المحضة ـ قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَـٰبًا نَّقْرَؤُهُۥ﴾ [الإسراء: ٩٣]، ﴿لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا ٱللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٦٤]، ﴿مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِىَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢٥٤]، ومنه ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَتَيَآ أَهْلَ قَرْيَةٍ ٱسْتَطْعَمَآ أَهْلَهَا﴾ [الكهف: ٧٧]، وإنما أعيد ذكر «الأهل» لأنه لو قيل: «استطعماهم» مع أن المراد وصف القرية لزم خلوّ الصفةِ من ضميرِ الموصوف؛ ولو قيل: «استطعماها» كان مجازاً، ولهذا كان هذا الوجه أولى من أن تقدّر بالجملة جواباً لِـ «إذا»، لأن تكرارَ الظّاهر يَعْرَى حينئذٍ عن هذا المعنى، وأيضاً فلأنَّ الجواب في قصة الغُلاَم ﴿قَالَ أَقَتَلْتَ﴾ [الكهف:

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الخصائص ٢/ ٤٣٤، وشرح المفصل ٤/ ٢٧.

٧٤] لا قوله: ﴿فَقَتَلَهُۥ﴾ [الكهف: ٧٤] لأن الماضي المقرون بـ «قدْ» لا يكون جواباً؛ فليكن ﴿قَالَ﴾ في هذه الآية أيضاً جواباً.

ومثال النوع الثاني ـ وهو الواقع حالاً لا غير لوقوعه بعد المعارف المحضة ـ ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ ۝٦﴾ [المدثر: ٦]، ﴿لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَـٰرَىٰ﴾ [النساء: ٤٣].

ومثال النوع الثالث ـ وهو المحتمل لهما بعد النكرة ـ ﴿وَهَـٰذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ أَنزَلْنَـٰهُ﴾ [الأنبياء: ٥٠]، فلك أن تقدّر الجملة صفة للنكرة وهو الظاهر، ولك أن تقدّرها حالاً منها لأنها قد تخصّصت بالوصف، وذلك بقربها من المعرفة، حتى إن أبا الحسن أجازَ وصفَها بالمعرفة فقال في قوله تعالى: ﴿فَـَٔاخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْأَوْلَيَـٰنِ﴾ [المائدة: ١٠٧] إن «الأَوْلَيَانِ» صفة لِـ «آخران» لوصفه بـ «يقومان»، ولك أن تقدّرها حالاً من المعرفة وهو الضمير في ﴿مُبَارَكٌ﴾، إلاّ أنه قد يضعف من حيث المعنى وَجْهَا الحال؛ أما الأول فلأن الإشارة إليه لم تقع في حالةِ الإنزال كما وقعت الإشارة إلى «البَعْل» في حالة الشيخوخة في ﴿وَهَـٰذَا بَعْلِى شَيْخًا﴾ [هود: ٧٢]، وأما الثاني فلاقتضائه تقييدَ البركة بحالة الإنزال، وتقول «ما فيها أحَدٌ يقرأ» فيجوز الوجهان أيضاً؛ لزوالِ الإبهام عن النكرة بعمومها.

ومثال النوع الرابع ـ وهو المحتمل لهما بعد المعرفة ـ ﴿كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا﴾ [الجمعة: ٥]: فإن المعرف الجنسي يقرب في المعنى من النكرة؛ فيصح تقدير ﴿يَحْمِلُ﴾ حالاً أو وصفاً، ومثله ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ﴾ [يس: ٣٧] وقوله [من الكامل]:

٥٥٣ ـ وَلَقَدْ أمرُّ عَلَى اللئيمِ يَسُبُّنِي [فَمَضَيْتُ ثُمَّة قُلْتُ: لاَ يَعْنِينِي][(١)]

وقد اشتمل الضابطُ المذكور على قيود.

أحدها: كون الجملة خبريّة، احترزت بذلك من نحو: «هٰذا عَبْدٌ بِعْتُكَه» تريد بالجملة الإنشاء، و «هذا عَبْدِي بِعْتُكَهُ» كذلك؛ فإن الجملتين مستأنفتان، لأن الإنشاء لا يكونُ نعتاً ولا حالاً، ويجوز أن يكونا خبرينِ آخرين إلا عند مَنْ منع تعدُّد الخبر مطلقاً،

(١) البيت من الكامل، وهو لرجل من سلول في الدرر ١/٧٨، وشرح التصريح ٢/١١، وشرح شواهد المغني ١/٣١٠، والمقاصد النحوية ٤/٥٨، ولشمر بن عمرو الحنفي في الأصمعيات ص ١٢٦، ولعميرة بن جابر الحنفي في حماسة البحتري ص ١٧١.

وهو اختيار ابن عصفور، وعند من منع تعدُّده مختلفاً بالإفراد والجملة، وهو أبو علي، وعند من منع وقوعَ الإنشاءِ خبراً، وهم طائفة من الكوفيِّين.

ومن الجمل ما يحتمل الإنشائيَّة والخبريّة، فيختلف الحُكْمُ باختلافِ التقدير، وله أمثلة:

منها: قوله تعالى: ﴿قَالَ رَجُلَانِ مِنَ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمَا﴾ [المائدة: ٢٣]، فإن جملة ﴿أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمَا﴾ تحتمل الدُّعَاءَ فتكون معترِضَةً، والإِخْبَارَ فتكون صفةً ثانية. ويضعف من حيثُ المعنى أن تكون حالاً، ولا يضعف في الصناعة لوصفها بالظرف.

ومنها: قوله تعالى: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠] فذهبَ الجمهورُ إلى أن ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ جملة خبرية، ثم اختلفوا، فقال جماعةٌ منهم الأخفش: هي حالٌ من فاعلِ «جاء» على إضمار «قد»، ويؤيده قراءة الحسن ﴿حَصِرَةً صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠]. وقال آخرون: هي صفة؛ لئلاً يحتاج إلى إضمار «قد»؛ ثم اختلفوا فقيل: الموصوفُ منصوبٌ محذوف، أي: قوماً حصِرَت صُدورهم، ورأوا أن إضمار الاسم أسهل من إضمار حرف المعنى؛ وقيل: مخفوض مذكور وهم قوم المتقدِّم ذكرهم؛ فلا إضمار ألبتة، وما بينهما اعتراض؛ ويؤيّده أنه قرىء بإسقاط ﴿أَوْ﴾، وعلى ذلك فيكون ﴿جَآءُوكُمْ﴾ صفة لِـ «قوم»، ويكون ﴿حَصِرَتْ﴾ صفة ثانية، وقيل: بدل اشتمال من ﴿جَآءُوكُمْ﴾ لأن المجيء مشتمل على الْحَصَرِ، وفيه بُعْد، لأن الحصَر من صفة الجائين؛ وقال أبو العباس المبرد: الجملة إنشائيَّة معناها الدُّعاء، مثل: ﴿غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ﴾ [المائدة: ٦٤] فهي مستأنفة، ورُدَّ بأن الدعاء عليهم بضيق قلوبهم عن قتال قومهم لا يتَّجه.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَآصَّةً﴾ [الأنفال: ٢٥] فإنه يجوز أن تقدَّر «لا» ناهِية ونَافِية، وعلى الأول فهي مَقُولة لقول محذوفٍ هو الصّفة، أي: فتنة مَقُولاً فيها ذلك، ويرجّحه أنَّ توكيد الفعل بالنون بعد «لا» الناهية قياسٌ، نحو: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا﴾ [إبراهيم: ٤٢]، وعلى الثاني فهي صفةٌ لِـ «فتنة»، ويرجِّحه سلامتهُ من تقدير.

القيد الثاني: صلاحيَّتها للاستغناء عنها، وخرج بذلك جملةُ الصِّلة، وجملةُ الخبرَ، والجملةُ المحكيّة بالقول، فإنها لا يُستغنى عنها، بمعنى أن معقوليَّة القول متوقِّفة عليها وأشباه ذلك.

القيد الثالث: وجود المقتضى، واحترزت بذلك عن نحو: ﴿فَعَلُوهُ﴾ من قوله

تعالى: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ ۝﴾ [القمر: ٥٢]، فإنه صفة لـ «كلّ» أو لـ «شيء»، ولا يصحُّ أن يكون حالاً من «كل» مع جواز الوجهين في نحو: «أكْرِمْ كلَّ رجلٍ جاءَك» لعدم ما يعملُ في الحال؛ ولا يكون خبراً، لأنهم لم يفعلوا كل شيء، ونظيره قوله تعالى: ﴿لَّوْلَا كِتَٰبٌ مِّنَ ٱللَّهِ سَبَقَ﴾ [الأنفال: ٦٨]، يتعيَّن كون ﴿سَبَقَ﴾ صفة ثانية، لا حالاً من الكتاب، لأن الابتداء لا يعمل في الحال، ولا الضَّمير المستتر في الخبر المحذوف، لأن أبا الحسن حكى أن الحال لا يُذكر بعد «لولا» كما لا يُذكر الخبر؛ ولا يكون خبراً، لما أشرنا إليه، ولا ينقض الأول بقوله: «لَوْلاَ رَأْسُكَ مَدْهُوناً»، ولا الثاني بقول الزبير رضي الله عنه [من الطويل]:

٥٥٤ ـ وَلَوْلاَ بَنُوهَا حَوْلَهَا لَخَبَطْتُهَا [كَخَبْطَةِ عُصْفُورٍ وَلَمْ أَتَلَعْثَمِ][١]

لندورهما، وأما قول ابن الشجري في ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ [النور: ١٠]: إن «عليكم» خبر، فمردود، بل هو مُتَعلّق بالمبتدأ، والخبرُ محذوف.

القيد الرابع: انتفاءُ المانع، والمانع أربعة أنواع:

أحدها: ما يمنع حاليّة كانت متعيّنة لولا وجوده، ويتعيّن حينئذٍ الاستئنافُ، نحو: «زارني زيد سأكافئه»، أو «لن أنسى له ذلك» فإن الجملة بعدَ المعرفةِ المحضة حالٌ، ولكن السين و«لَنْ» مانعان، لأن الحاليّة لا تُصَدّر بدليل استقبال؛ وأما قول بعضهم في ﴿وَقَالَ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّي سَيَهْدِينِ ۝﴾ [الصافات: ٩٩]: إن ﴿سَيَهْدِينِ﴾ حال كما تقول «سأذهب مَهْدِيًّا» فسَهو.

والثاني: ما يمنع وصفيّة كانت متعيّنة لولا وجود المانع، ويمتنع فيه الاستئناف، لأن المعنى على تَقْييد المتقدّم؛ فتتعيّنُ الحاليّة بعد أن كانت ممتنعة، وذلك نحو: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٦]، ﴿أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، وقوله [من الطويل]:

٥٥٥ ـ مَضَى زَمَنٌ وَالنَّاسُ يَسْتَشْفِعُونَ بِي [فَهَلْ لِي إِلَى لَيْلَى الْغَدَاةَ شَفِيعُ][٢]

---

(١) البيت من الطويل، وهو للزبير بن العوام في تخليص الشواهد ص ٢٠٨، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٤١، والمقاصد النحوية ١/ ٥٧١.

(٢) البيت من الطويل، وهو للمجنون في ديوانه ص ١٥١، والدرر ٤/ ٧، وسمط اللآلي ص ١٣٣، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٤١، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٦/ ١٣٥.

والمعارض فيهنّ الواو، فإنها لا تعترضُ بين الموصوف وصفته، خلافاً للزمخشريّ ومَنْ وافقه.

والثالث: ما يمنعهما معاً، نحو: ﴿وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَانٍ مَّارِدٍ ۝ لَّا يَسَّمَّعُونَ﴾ [الصافات: ٧ ـ ٨]، وقد مضى البحثُ فيها.

والرابع: ما يمتنع أحدهما دون الآخر ولولا المانع لكانا جائزَيْن، وذلك نحو: «ما جاءني أحد إلاّ قال خَيراً»، فإن جملة القول كانت قبل وجود «إلاّ» محتملة للوصفية والحالية، ولما جاءت «إلاّ» امتنعت الوصفية. ومثله ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ ۝﴾ [الشعراء: ٢٠٨]، وأما ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ۝﴾ [الحجر: ٤] فللوصفيّة مانعان الواو و«إلاّ»؛ ولم يرَ الزمخشري وأبو البقاء واحداً منهما مانعاً، وكلام النحويين بخلاف ذلك؛ وقال الأخفش: لا تفصل «إلاّ» بين الموصوف وصفته، فإن قلت: «ما جاءني رجل إلا راكب» فالتقدير: إلا رجل راكب، يعني أن «راكباً» صفة لبدل محذوف، قال: وفيه قبح، لجعلك الصفة كالاسم، يعني في إيلائك إيّاها العامل؛ وقال الفارسيّ؛ لا يجوز «ما مررت بأحد إلا قائم» فإن قلت: «إلا قائماً» جائز، ومثل ذلك قوله [من الطويل]:

٥٥٦ ـ وَقَائِلَةٍ تَخْشَى عَلَيَّ: أَظُنُّه سَيُودِي بِهِ تَرْحَالُهُ وَجَعَائِلُه[1]

فإن جملة «تخشى عليّ» حال من الضمير في «قائلة»، ولا يجوز أن يكون صفة لها؛ لأن اسم الفاعل لا يُوصَفُ قبل العمل، والله أعلم.

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح شواهد المغني ٢/ ٨٤٢.

الباب الثالث من الكتاب
في ذكر أحكام ما يُشبه الجملة، وهو الظرف والجار والمجرور
ذكر حكمهما في التعلق

لا بُد من تعلقهما بالفعل، أو ما يُشبهه، أو ما أُوِّلَ بما يُشبهه، أو ما يُشِير إلى معناه؛ فإن لم يكن شيء من هذه الأربعة موجوداً قُدِّرَ، كما سيأتي.

وزعم الكوفيون وابنا طاهر وخروف أنه لا تقديرَ في نحو: «زيد عندَك وعمرو في الدار»، ثم اختلفوا؛ فقال ابنا طاهر وخروف: الناصبُ المبتدأ، وزعمَا أنه يرفع الخبرَ إذا كان عَيْنَه، نحو: «زيدٌ أخوك»، وينصبه إذا كان غيرهُ، وأن ذلك مذهبُ سيبويه، وقال الكوفيّون: الناصب أمرٌ معنويّ، وهو كونهُما مخالفين للمبتدأ.

ولا مُعَوّلَ على هذين المذهبين.

مثالُ التعلُّق بالفعل وما يشبهه قوله تعالى: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧]، وقول ابن دريد [من الرجز]:

٥٥٧ ـ وَاشْتَعَلَ الْمُبْيَضُّ فِي مُسْوَدِّهِ مِثْلَ اشْتِعَالِ النَّارِ فِي جَزْلِ الْغَضَا[(١)]

وقد تُقَدَّرُ «في» الأولى متعلقةً بـ «المبيضّ»؛ فيكون تعلّق الجارين بالاسم، ولكن تعلق الثاني بالاشتعال يرجّح تعلّق الأول بفعله، لأنه أتمّ لمعنى التشبيه؛ وقد يجوز تعلّق «في» الثانية بكونٍ محذوفٍ حالاً من «النار»، ويُبعده أن الأصل عدم الحذف.

ومثالُ التعلُّق بما أُوِّل بمُشْبِهِ الفعل قولُه تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِى فِى السَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى الْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤]، أي: وهو الذي هو إِلٰهٌ في السماء؛ فـ «في» متعلّقة بـ «إله»، وهو اسم غير صفة، بدليل أنه يوصف، فتقول: «إله واحد»، ولا يُوصَف به، لا يقال: «شيءٌ إِلٰهٌ»، وإنما صَحّ التعلُّق به لتأوُّله بـ «معبود»، و«إِلٰه» خبر لِـ «هو» محذوفاً؛ ولا يجوز تقدير «إِلٰه» مبتدأ مخبراً عنه بالظَّرف أو فاعلاً بالظرف، لأن الصلة حينئذٍ خالية من العائد، ولا يحسن تقدير الظّرف صلة و«إِلٰه» بدلاً من الضمير المستتر فيه، وتقدير ﴿وَفِى الْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾

---

(١) البيت من بحر الرجز، انظر: موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ص ٧٦.

معطوفاً كذلك، لتضمّنه الإبدالَ من ضمير العائد مرّتين، وفيه بُعْد، حتى قيل بامتناعه، ولأن الحملَ على الوَجْهِ البعيد يَنْبَغي أن يكونَ سببهُ التخلُّص به من محذور، فأما أن يكون هو مُوقِعاً فيما يحتاج إلى تأويلين فَلا، ولا يجوز على هذا الوجه أن يكون ﴿وَفِي ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ مبتدأ وخبراً، لئلاّ يلزم فسادُ المعنى إن استُؤنف، وخلُو الصلة من عائد إن عُطِف.

ومن ذلك أيضاً قولُه [من الطويل]:

٥٥٨ ـ وَإِنَّ لِسَانِي شُهْدَةٌ يُشْتَفَى بِهَا، وَهُوَّ عَلَى مَنْ صَبَّه اللَّهُ عَلْقَمْ[1]

أصله «علقم عليه»، فـ «على» المحذوفة متعلِّقة بـ «صبه»، والمذكورة متعلّقة بـ «علقم»، لتأوُّله بـ «صعب»، أو «شاقّ»، أو «شديد». ومن هنا كان الحذف شاذًّا، لاختلاف متعلقَيْ جارِّ الموصول وجارِّ العائد.

ومثال التعلّق بما فيه رائحته قوله [من الرجز]:

أَنَـا أَبُـو الْـمُـنْـهَـالِ بَـعْـضَ الأَحْـيَـانْ[2]

وقوله [من الرجز]:

٥٥٩ ـ أَنَـا ٱبْـنُ مَـاوِيَّـةَ إِذْ جَـدَّ الـنَّـقُـرْ [وَجَـاءَتِ الْـخَـيْـلُ أَثَـافِـيَّ زُمَـرْ][3]

فتعلق «بعض» و«إذ» بالاسمينِ العلَمَيْن، لا لتأوّلهما باسم يشبه الفعل، بل لما فيهما من معنى قولك: «الشجاع» أو «الجواد». وتقول: «فلانٌ حاتم في قومِه» فتعلّق الظرف بما في «حاتم» مِن معنى الجود، ومن هنا رُدَّ على الكسائي في اسْتِدْلاله على إعمال اسم الفاعل المصغّر بقول بعضهم: «أظنُّني مُرْتَحِلاً وَسُوَيْراً فَرْسَخاً»، وعلى سيبويه في اسْتِدْلاله على إعمال «فَعِيل» بقوله [من البسيط]:

٥٦٠ ـ حَتَّى شَآهَا كَلِيلٌ مَوْهِناً عَمِلٌ [بَاتَتْ طِرَاباً، وَبَاتَ الَّيْلَ لَمْ يَنَمِ][4]

---

(١) البيت من الطويل، وهو لرجل من همدان في شرح التصريح ١/١٤٨، والمقاصد النحوية ١/٤٥١، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/١٧٧، وخزانة الأدب ٥/٢٦٦.

(٢) صدر بيت من الرجز، تمامة (ليس علي حسبي بضؤلان)، وهو لأبي النهال في لسان العرب مادة (أين) وتاج العروس مادة (أين)، وبة نسبة في الخصائص ٣/ ٢٧٠، وهمع الهوامع ٢/١٠٧.

(٣) البيت من البسيط، وهو لساعدة بن جؤية الهذلي في خزانة الأدب ٨/ ١٥٥ وشرح أشعار الهذليين ٣/ ١١٢٩، ولسان العرب ١١/ ٤٧٥ مادة / عمل/

(٤) البيت من البحر البسيط، وهو لساعدة بن جؤية الهذلي في خزانة الأدب ٨/ ١٥٥، وللهذلي في لسان العرب مادة (عمل)، وبلا نسبة في المقتضب ٢/ ١١٥.

وذلك أن «فرسخاً» ظرف مكان و«مَوْهناً» ظرف زمان، والظرفُ يعمل فيه روائح الفعل، بخلاف المَفْعُول به، ويوضح كون «المَوْهِنِ» ليس مفعولاً به أنّ «كليلاً» من «كَلّ»، وفعلُه لا يُعَدّى؛ واعْتُذر عن سيبويه بأنّ «كليلاً» بمعنى: مُكِلّ، وكأن البرق يُكِلُّ الوقتَ بدوامه فيه، كما يقال: «أتْعَبْتَ يَوْمَكَ»، أو بأنه إنما استشهد به على أن «فاعلاً» يُعْدَل إلى «فعيل» للمبالغة، ولم يستدلّ به على الإعمال، وهذا أقرب، فإن في الأول حَمْل الكلام على المجاز مع إمكان حمله على الحقيقة، وقال ابن مالك في قول الشاعر [من البسيط]:

٥٦١ ـ [وَنِعْمَ مَزْكَأ مَنْ ضَاقَتْ مَذَاهِبُهُ] وَنِعْمَ مَنْ هُوَ فِي سِرٍّ وإِعْلاَنِ(١)

يجوز كون «مَنْ» موصولة فاعلة بـ «نِعْمَ»، و«هو»: مبتدأ خبرُهُ «هو» أخرى مقدّرة، و«في»: متعلّقة بالمقدّرة، لأن فيها معنى الفعل، أي: الذي هو مشهور، انتهى.

والأولى أن يكون المعنى الذي هو مُلازِم لحالةٍ واحدةٍ في سرٍّ وإعلان؛ وقَدَّرَ أبو علي «مَنْ» هذه تمييزاً، والفاعل مستتر، وقد أُجيز في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ٣] تَعلُّقُهُ باسم الله تعالى وإن كان عَلَماً، على معنى وهو المَعْبود، وهو المسمّى بهذا الاسم؛ وأُجيز تعلّقه بـ «يعلم»، وبـ «سرّكم» و«جهركم»، وبخبر محذوف قَدّره الزمخشري بـ «عالم»، ورد الثاني بأن فيه تقديم معمول المصدر وتنازع عاملين في متقدّم، وليس بشيء، لأن المصدر هنا ليس مقدّراً بحرف مصدريّ وصلته، ولأنه قد جاء نحو: ﴿بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [التوبة: ١٢٨]، والظرف متعلّق بأحد الوصفين قطعاً، فكذا هُنا؛ ورَدَّ أبو حيان الثالث بأن «في» لا تدلّ على عالِم ونحوِهِ من الأكوان الخاصة؛ وكذا رَدَّ على تقديرهم ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾ [الطلاق: ١]: مستقبلات لعدّتهن، وليس بشيء، لأن الدليل ما جرى في الكلام من ذكر العلم، فإن بعده ﴿يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾ [الأنعام: ٣]، وليس الدليل حرف الجر، ويقال له: إذا كنت تجيز الحذف للدّليل المعنوي مع عدم ما يسدُّ مسدّه فكيف تمنعه مع وجود ما يسد؟ وإنما اشترطوا الكونَ المطلقَ لوجوبِ الحذف، لا لجوازه.

ومثال التعلّق بالمحذوف ﴿وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَٰلِحًا﴾ [الأعراف: ٧٣] و[هود: ٦١]، بتقدير: وأرسلنا، ولم يتقدم ذكر الإرسال، ولكن ذكر النبيّ والمرسَلِ إليهم يدلّ على

---

(١) البيت من البحر البسيط، وهو بدون نسبة في خزانة الأدب، الشاهد /٧٦٧/.

ذلك، ومثله: ﴿فِي تِسْعِ ءَايَٰتٍ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ﴾ [النمل: ١٢]، فـ «في» و«إلى» متعلِّقان بـ «اذهبْ» محذوفاً ﴿وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا﴾ [البقرة: ٨٣] وغيرها. أي: وأحسنوا بالوالدين إحساناً، مثل: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِيٓ﴾ [يوسف: ١٠٠]، أو: وصيناهم بالوالدين إحساناً مثل: ﴿وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ حُسْنًا﴾ [العنكبوت: ٨]، ومنه باء البسملة.

هل يتعلقان بالفعل الناقص؟

مَنْ زعم أنه لا يدلُّ على الحَدَثِ مَنَع من ذلك، وهم المبرّد فالفارسي فابن جني فالجرجانيّ فابن برهان ثم الشّلوبين، والصحيح أنها كلها دالة عليه إلا «ليس».

واستدلّ لمثبتي ذلك التعلّق بقوله تعالى: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَآ﴾ [يونس: ٢] فإن اللام لا تتعلّق بـ «عجباً»، لأنه مصدر مؤخّر، ولا بـ «أوحَيْنا» لفسادِ المعنى، ولأنه صلة لِـ «أنْ»، وقد مضى عن قريب أن المصدر الذي ليس في تقدير حرف موصول ولا صلته لا يمتنع التقديم عليه؛ ويجوز أيضاً أن تكونَ متعلّقة بمحذوف هو حال من «عجباً» على حد قوله [من مجزوء الوافر]:

٥٦٢ ـ لِـمَـيَّـةَ مُـوحِـشـاً طَـلَـلُ [يَـلُـوحُ كـأنَّـهُ خِـلَـلُ][1]

هل يتعلقان بالفعل الجامد؟

زعم الفارسيّ في قوله [من البسيط]:

٥٦٣ ـ وَنِعْمَ مَزْكأ مَنْ ضَاقَتْ مَذَاهِبُهُ وَنِعْمَ مَنْ هُوَ فِي سِرٍّ وَإِعْلَانِ[2]

أن «مَنْ» نكرة تامة تمييز لفاعل «نِعْم» مستتراً، كما قال هو وطائفة في «ما» من نحو: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [البقرة: ٢٧١] إن الظرف متعلّق بـ «نَعم»؛ وزعم ابن مالك أنها موصولة فاعل، وأن «هو» مبتدأ خبرهُ «هو» أخرى مقدّرة على حد:

«شِعْري شِعْرِي»

وإن الظرف متعلّق بـ «هو» المحذوفة لتضمّنها معنى الفعل، أي: ونعمَ الذي هو باقٍ على ودّه في سرِّهِ وإعلانه، وإن المخصوص محذوف، أي: بشر بن مروان، وعندي

---

(١) البيت من مجزوء الوافر، وهو لكثير عزة في ديوانه ص ٥٠٦، وخزانة الأدب ٣/ ٢١١، وشرح شواهد المغني ١/ ٢٤٩، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٣١٠، وخزانة الأدب ٦/ ٤٣.

(٢) تقدم تخريجه.

أن يقدّر المخصوص «هو»، لتقدّم ذكر «بشر» في البيت قبله، وهو [من البسيط]:

٥٦٤ ـ وَكَيْفَ أَرْهَبُ أَمْراً أَو أُرَاعُ بِهِ وَقَدْ زَكَأْتُ إِلَى بِشْرِ بْنِ مَرْوَانِ؟[١]

فيبقى التَّقدير حينئذٍ: هو هو هو.

هل يتعلّقان بأحْرُفِ المعاني؟

المشهور مَنْعُ ذلك مطلقاً، وقيل بجوازه مطلقاً، وفَصّل بعضُهم فقال: إن كان نائباً عن فعل حُذِفَ، جاز ذلك على طريق النّيابة لا الأصالة، وإلاّ فلا، وهو قول أبي علي وأبي الفتح، زعَمَا في نحو: «يا لزيد» أن اللام متعلّقة بـ «يا»، بل قالا في «يا عبد الله»: إن النَّصب بـ «يا» وهو نظير قولهما في قوله [من البسيط]:

٥٦٥ ـ أبا خُرَاشَةَ أمَّا أنْتَ ذَا نَفَرٍ [فَإنَّ قَوْمِيَ لَمْ تَأكُلْهُمُ الضَّبُعُ][٢]

إنَّ «ما» الزائدة هي الرّافعة الناصبة، لا «كان» المحذوفة.

وأمّا الذين قالوا بالجواز مطلقاً، فقالَ بعضُهم في قول كعب بن زهير رضي الله تعالى عنه [من البسيط]:

٥٦٦ ـ وَمَا سُعَادُ غَدَاةَ الْبَيْنِ إِذْ رَحَلُوا إِلاّ أَغَنُّ غَضِيضُ الطَّرْفِ مَكْحُولُ[٣]

«غداة البين»: ظرف للنفي، أي: انتفى كونها في هذا الوقت إلا كأَغَنَّ.

وقال ابن الحاجب في: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ﴾ [الزخرف: ٣٩] «إذ» بدل من «اليوم» و«اليوم» إما ظرف للنّفع المنفيّ، وإمّا لما في «لن» من معنى النفي، أي: انتفَى في هذا اليوم النفعُ، فالمنفيّ نفعٌ مطلق، وعلى الأوّل نفعٌ مقيَّد باليوم. وقال أيضاً: إذا قلت «ما ضَرَبْتُهُ للتأديبِ» فإن قصدت نفيَ ضرب مُعَلّل بالتأديب فاللامُ متعلّقة بالفعل، والمنفي ضرب مخصوص، وللتأديب: تعليل للضّرب المنفي؛ وإن قصدتَ نفي الضّرب على كل حال، فاللام متعلّقة بالنفي والتّعليلُ له، أي: أنّ انتفاء الضّرب كانَ لأجل التأديب؛ لأنه قد يؤدَّبُ بعضُ الناس بترك الضرب، ومثله في التعلّق بحرف النفي «ما

---

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في لسان العرب ١/ ٩١ مادة /زكأ/، وجمهرة اللغة ص ١٠٩٨ ـ ١٠٣٨، وتاج العروس ١/ ٢٥٨ مادة /زكأ/.

(٢) البيت من البسيط، وهو لعباس بن مرادس في ديوانه ص ١٢٨، والأشباه والنظائر ٢/ ١١٣، وخزانة الأدب ٤/ ١٣، والدرر ٢/ ٩١.

(٣) البيت من البسيط، وهو لكعب بن زهير في ديوانه ص ٦٠، والدرر ٥/ ٣١١ وشرح شواهد الإيضاح ص ١٣٩، وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٢٥، والشعر والشعراء ١/ ١٦٠.

أكْرَمْتُ المُسيء لتأديبه، وما أهنتُ المحسنَ لمكافأته»، إذ لو علّق هذا بالفعل فسد المعنى المراد؛ ومن ذلك قوله تعالى: ﴿مَآ أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ ۝﴾ [القلم: ٢] الباء متعلّقة بالنفي، إذ لو علقت بـ «مجنون» لأفاد نفي جنون خاصّ، وهو الجنون الذي يكون من نعمة الله تعالى، وليس في الوجود جنونٌ هو نعمة، ولا المراد نفي جنون خاص، ا هـ ملخَّصاً.

وهو كلام بديع، إلا أن جمهورَ النحويين لا يُوافقون على صحّة التعلّق بالحرف، فينبغي على قولهم أن يقدَّر أن التعلّق بفعل دلَّ عليه النافي، أي: انتفى ذلك بنعمَةِ ربك.

وقد ذكرت في شرحي لقصيدة كعب رَضي الله تعالى عنه، أن المختار تعلّق الظرف بمعنى التَّشبيه الذي تضمَّنه البيت، وذلك على أن الأصل: «ومَا كَسُعَاد إلاَّ ظبيٌ أَغَنُّ»، على التشبيهِ المعكوسِ للمُبالغة، لئلاَّ يكون الظَرف متقدّماً في التقدير على اللفظ الحامل لمعنى التَّشبيه، وهذا الوجه هو اختيارُ ابن عَمْرُون، وإذا جازَ لحرف التشبيه أن يعمل في الحالِ في نحو قوله [من الطويل]:

٥٦٧ ـ كأنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْباً وَيَابِساً لَدَى وَكْرِهَا، الْعُنَّابُ وَالْحَشَفُ الْبَالِي[1]

مع أن الحال شبيهة بالمفعول به، فعملهُ في الظرف أجْدَرُ.

فإن قلت: لا يلزم من صحّة إعمالِ المذكور صحة إعمال المقدّر، لأنه أضعف.

قلت: قد قالوا: «زَيْدٌ زُهَيْرٌ شِعْراً وَحَاتِمٌ جُوداً»، وقيل في المنصوب فيهما: إنه حال أو تَمْييز، وهو الظَّاهِر، وأيًّا كان فالحجَّة قائمة به، وقد جاءَ أبلغ من ذلك، وهو إعمالُه في الحالين، وذلك في قوله [من المتقارب]:

٥٦٨ ـ تُعَيِّرُنَا أَنَّنَا عَالَةٌ وَنَحْنُ صَعَالِيكَ أَنْتُمْ مُلُوكَا[2]

إذ المعنى: تُعيِّرنا أنَّنا فقراء، ونحن في حال صَعْلكتِنَا في حال مُلْكِكم.

فإن قلت: قد أوجَبْتَ في بيتِ كعب بن زهير، رضي الله عنه، أن يكونَ من عكس التَّشبيه لئلا يتقدَّم الحالُ على عامِلِها المعنويّ، فما الذي سَوَّغ تقدُّمَ «صعاليك» هنا عليه؟

---

(١) البيت من الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ص ٣٨، وشرح التصريح ١/ ٣٨٢، وشرح شواهد المغني ١/ ٣٤٢، والصاحبي في فقه اللغة ص ٢٤٤، ولسان العرب ١/ ٢٠٦ مادة /أدب/.

(٢) البيت من المتقارب، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٦/ ٧، وتذكرة النحاة ص ١٧١، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٤٤، وشرح عمدة الحافظ ص ٤٣٧.

قلت: سَوَّغه الذي سوَّغ تقدُّم «بُسْراً» في «هٰذا بُسْراً أَطْيَبُ مِنْهُ رُطباً»، وإن كان معمول اسم التفضيل لا يتقدَّم عليه في نحو: «لَهُوَ أَكْفَؤُهُمْ نَاصِراً»، وهو خشية اختلاط المعنى، إلا أنَّ هذا مُطَّرد ثمّ لقوّةِ التَّفضيل؛ ونادرٌ هنا لضعف حرف التشبيه.

وهذا الذي ذكرتهُ في البيت أجودُ ما قيل فيه؛ وفيه قولانِ آخران:

أحدهما: ذكره السَّخاوي في كتابه «سِفْر السعادة»، وهو أن «عَالَةً» من «عَالَنِي الشيء» إذا أَثْقَلَني، و«ملوكاً» مفعول: أي أننا نُثْقِلُ الملوكَ بطَرْحِ كَلِّنا عليهم، و«نحن أنتم» أي: مثلكم في هذا الأمر؛ فالإِخبار هنا مثله في ﴿وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمْ﴾ [الأحزاب: ٦].

والثاني قاله الحريريّ وقد سُئِل عن البيت، وهو أن التقدير: إنّا عالة صعاليك نحن وأنتم، وقد خُطِّىء في ذلك؛ وقيل: إنه كلام لا معنى له، وليس كذلك، بل هو متّجه على بُعْدٍ فيه، وهو أن يكونَ «صعاليك» مفعول «عالة»؛ أي: إنا نَعُول صعاليكَ، ويكون «نحن» توكيداً لضمير «عالة»، و«أنتم» توكيد لضمير مُسْتتر في «صعاليك»؛ وحصَل في البيت تقديمٌ وتأخير للضَّرورة؛ ولم يتعرّض لقوله «ملوكاً» وكأنه عنده حال من ضمير «عالة»، والأولى على قوله أن يكون «صعاليك» حالاً من محذوف، أي: نَعُولكم صعاليكَ ويكون الحالان بمنزلتهما في «ليته مُصْعِداً مُنْحَدِراً»، فإنهم نصّوا على أنه يكون الأول للثاني، والثاني للأول؛ لأن فَصْلاً أسهلُ من فصلين، ويكون «أنتم» توكيداً للمحذوف، لا لضمير «صعاليك» لأنه ضمير غيبة؛ وإنما جوَّزناه أولاً لأن «الصعاليك» هم المخاطبون، فيحتمل كونه رَاعَى المعنى.

ذكر ما لا يتعلق من حروف الجر

يُستثنى من قولنا: «لا بد لحرف الجرّ من متعلق» ستة أمور:

أحدها: **الحرف الزائد كالباء و«مِن»** في ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الرعد: ٤٣] و[الإسراء: ٩٦]، ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ [فاطر: ٣]، وذلك لأن معنى التعلّق الارتباط المعنويّ، والأصل أن أفعالاً قصُرَت عن الوصول إلى الأسماء، فأُعِينَتْ على ذلك بحروفِ الجرّ، والزائد إنما دخل في الكلام تقويةً له وتوكيداً، ولم يدخل للرَّبط.

وقولُ الحوفي إن الباء في ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَحْكَمِ ٱلْحَٰكِمِينَ ﴿٨﴾﴾ [التين: ٨] متعلقة وَهَمٌ. نعم يصح في اللام المقوّية أن يقال إنها متعلّقة بالعامل المقوّى نحو: ﴿مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة: ٩١]، وَ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود: ١٠٧]، و﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣]، لأنّ التحقيق أنها ليست زائدة محضة، بل لما تخيّل في العامل من الضعف الذي نزّله منزلة

القاصر، ولا معدِّية محضة لاطّراد صحة إسقاطها؛ فلها منزلةٌ بين المنزلتين.

الثاني: «لعَلّ» في لغة عُقيل؛ لأنها بمنزلة الحرف الزائد، ألا ترى أن مجرورها في موضع رفع على الابتداء، بدليلِ ارتفاع ما بعدَهُ على الخبريَّة، قال [من الطويل]:

٥٦٩ ـ [فَقُلْتُ ادْعُ أُخْرَى وَارْفَعِ الصَّوْتَ جَهْرَةً]
لَعَلَّ أَبِي الْمِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ(١)

ولأنها لم تدخل لتَوْصِيلِ عامل، بل لإفادة التوقُّعِ، كما دخلت «ليت» لإفادة معنى التمنّي، ثم إنهم جَرُّوا بها منبهة على أن الأصل في الحروف المختصَّة بالاسم أن تعمل الإعراب المختص به كحروف الجر.

الثالث: «لولا» فيمن قال: «لَوْلايَ»، و«لَولاكَ»، و«لولاهُ» على قول سيبويه: إن «لولا» جارّة للضمير؛ فإنها أيضاً بمنزلة «لعلّ» في أنّ ما بعدها مرفوعُ المحلِّ بالابتداء؛ فإن «لولا» الامتناعيّة تَستدعي جملتينِ كسائر أدواتِ التعليق. وزعم أبو الحسن أن «لولا» غير جارّة، وأن الضمير بعدها مرفوعٌ، ولكنّهم استعاروا ضميرَ الجرِّ مكان ضمير الرفع، كما عكسوا في قولهم «ما أنا كأنْتَ»، وهذا كقوله في «عَسَايَ»، ويردُّهما أنَّ نيابة ضمير عن ضمير يخالفه في الإعراب إنما تثبتُ في الكلام في المنفصل، وإنما جاءت النيابة في المتصل بثلاثة شروط: كون المَنُوبِ عنه منفصلاً، وتوافقهما في الإعراب، وكون ذلك في الضرورة، كقوله [من البسيط]:

٥٧٠ ـ [وَمَا علينا إِذَا مَا كُنْتِ جَارَتَنَا] أَنْ لاَ يُجَاوِرَنَا إِلاَّكِ دَيَّارُ(٢)

وعليه خَرَّجَ أبو الفتح قوله [من المنسرح]:

٥٧١ ـ نَحْنُ بِغَرْسِ الْوَدِيِّ أَعْلَمُنَا مِنَّا بِرَكْضِ الْجِيَادِ فِي السُّدَفِ(٣)

فادعى أن «نا» مرفوع مؤكِّدٌ للضمير في «أعلم»، وهو نائب عن «نحن»؛ ليتخلَّصَ

---

(١) البيت من الطويل، وهو لكعب بن سعد الغنوي في الأصمعيات ص ٩٦، وخزانة الأدب ٤٢٦/١٠، والدرر ١٧٤/٤، وسر صناعة الإعراب ص ٤٠٧، وشرح شواهد المغني ص ٦٩١.

(٢) البيت من البسيط، وهو بة نسبة في الأشباه والنظائر ١٢٩/٢، وأوضح المسالك ٨٣/١، وخزانة الأدب ٢٧٨/٥ ـ ٢٧٩.

(٣) البيت من المنسرح، وهو لقيس بن الحطيم في وملحق ديوانه ص ٢٣٦، ولسعد القرقرة في فصل المقال ص ٢١٠، ولسان العرب ١٤٧/٩.

بذلك من الجمع بين إضافة «أفعَلَ» وكونه بـ «من»، وهذا البيت أشكل على أبي علي حتى جعله من تخليط الأعراب.

والرابع: «رُبَّ» في نحو: «رُبَّ رَجُلٍ صَالِحٍ لَقِيتُهُ، أو لقيت»؛ لأن مجرورها مفعول في الثاني، ومبتدأ في الأول، أو مفعول على حدّ «زَيْداً ضَرَبْتُهُ»، ويقدّر النَّاصب بعد المجرور لا قبلَ الجارّ؛ لأن «رُبَّ» لها الصَّدْر من بين حروف الجرّ، وإنما دخلت في المثالين لإفادةِ التَّكثير أو التقليل، لا لتعدية عامل. هذا قول الرمّاني وابن طاهر. وقال الجمهور: هي حرف جرّ مُعَدٍّ، فإن قالوا: إنها عَدَّت العاملَ المذكور فخطأ، لأنه يتعدّى بنفسه، ولاستيفائه معموله في المثال الأول؛ وإن قالوا: عَدَّت محذوفاً تقديره «حَصَل» أو نحوه كما صرِّح به جماعة، ففيه تقديرٌ لما معنى الكلام مستغنٍ عنه ولم يُلْفَظْ به في وقت.

الخامس: كاف التشبيه، قاله الأخفش وابن عُصفور، مستدلَّيْنِ بأنه إذا قيل: «زَيْدٌ كَعَمْرٍو» فإنْ كان المتعلّق «استقرّ»، فالكاف لا تدلُّ عليه، بخلاف نحو «في» من «زيد في الدار»؛ وإن كان فعلاً مناسباً للكاف ـ وهو أشبه ـ فهو متعدٍّ بنفسه لا بالحرف.

والحق أن جميع الحروف الجارّة الواقعة في موضع الخبر ونحوه تدلُّ على الاستقرار.

السادس: حرف الاستثناء، وهو «خلا» و«عدا» و«حاشا»، إذا خَفَضْنَ؛ فإنهنّ لتنحية الفعل عما دخَلْنَ عليه، كما أن «إلاّ» كذلك، وذلك عكس معنى التعدية الذي هو إيصالُ معنى الفعل إلى الاسم. ولو صحّ أن يقال: إنها متعلّقة لصحّ ذلك في «إلاّ»، وإنما خُفض بهنّ المستثنى ولم يُنْصب كالمستثنى بـ «إلاّ» لئلاّ يزول الفرق بينهن أفعالاً وأحرفاً.

حكمهما بعد المعارف والنكرات

حكمهما بعدهما حُكْمُ الجمَل؛ فهما صفتان في نحو: «رَأَيْتُ طائراً فَوْقَ غُصْن، أو عَلَى غُصْن»؛ لأنهما بعد نكرةٍ محضة، وحالان في نحو: «رَأَيْتُ الْهِلاَلَ بَيْنَ السَّحَابِ، أو في الأُفقِ»، لأنهما بعد معرفةٍ محضة؛ ومحتملان لهما في نحو: «يُعْجِبُنِي الزَّهْرُ في أَكْمَامِهِ، والثمرُ عَلَى أَغْصَانِهِ»، لأن المعرّف الجنسيّ كالنكرة، وفي نحو: «هٰذا ثمرٌ يانعٌ على أغصانه»، لأن النكرة الموصوفةَ كالمعرفة.

حكم المرفوع بعدهما

إذا وقع بعدهما مرفوع؛ فإن تَقَدَّمهما نفيٌ أو استفهام، أو موصوفٌ، أو موصولٌ، أو صاحِبُ خبر، أو حَال، نحو: «ما في الدارِ أحدٌ»، و«أفي الدارِ زيدٌ»، و«مررتُ برجلٍ معه صقرٌ»، و«جاء الذي في الدارِ أبوهُ»، و«زيدٌ عندَك أخوه»، و«مررتُ بزيدٍ عليه جبّة»، ففي المرفوع ثلاثة مذاهب:

أحدها: أن الأرْجَحَ كونُهُ مبتدأ مُخبراً عنه بالظَّرف أو المجرور، ويجوز كونه فاعلاً.

والثاني: أنَّ الأرجحَ كونُهُ فاعلاً، واختارَهُ ابن مالك، وتوجيههُ أن الأصل عدم التَّقديم والتأخير.

والثالث: أنه يجبُ كونُهُ فاعلاً، نقلهُ ابنُ هشام عن الأكثرين.

وحيث أُعرب فاعلاً فهل عاملُهُ الفعلُ المحذوف أو الظرف أو المجرور لنيابتهمَا عن «استقرّ»، وقربهما من الفعل لاعتمادهما؟ فيه خلاف، والمذهب المختار الثاني، لدليلَيْن: أحدهما امتناع تقديم الحال في نحو: «زَيْدٌ في الدارِ جَالِساً»، ولو كان العاملُ الفعلَ لم يمتنع، ولقوله [من الطويل]:

٥٧٢ ـ [فَإِنْ يَكُ جُثْمَانِي بِأَرْضٍ سِوَاكُمْ] فَـإِنَّ فُـؤَادِي عِـنْـدَكِ الـدَّهْـرَ أَجْـمَـعُ(١)

فأكّد الضمير المستتر في الظرف، والضمير لا يستتر إلا في عامله، ولا يصح أن يكون توكيداً لضمير محذوف مع الاستقرار، لأن التوكيد والحذف متنافيان، ولا لاسم «إنّ» على مَحَله من الرفع بالابتداء؛ لأن الطالب للمحل قد زال.

واختار ابنُ مالك المذهبَ الأول، مع اعترافه بأن الضمير مستتر في الظرف، وهذا تناقض، فإن الضمير لا يستكِنُ إلا في عامله.

وإن لم يعتمد الظرف أو المجرورُ نحو: «في الدار»، أو «عندك زيد» فالجمهور يوجبون الابتداء، والأخفش والكوفيّون يجيزون الوجهين، لأن الاعتماد عندهم ليس بشرط ولذا يجيزون في نحو: «قائم زيد» أن يكون «قائم» مبتدأ و«زيد» فاعلاً، وغيرهم يوجب كونهما على التقديم والتأخير.

* * *

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لجميل بثينة في ديوانه ص ١١١، وخزانة الأدب ١/ ٣٥٩، ولكثير عزة في ديوانه ص ٤٠٤، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٢٠١، وشرح الأشموني ١/ ٩٣.

تنبيهات ـ الأول: يحتمل قول المتنبي يذكر دار المحبوب [من المنسرح]:

٥٧٣ ـ ظَلْتُ بِهَا تَنْطَوِي عَلَى كَبِدٍ نَضِيجَةٍ فَوْقَ خِلْبِهَا يَدُهَا[1]

أن تكون «اليدُ» فيه فاعلة بـ «نضيجة»، أو بالظَّرف، أو بالابتداء، والأوّل أبلغ، لأنه أشدُّ للحرارة، و«الخلب»: زيادة الكبد، أو حجاب القلب، أو ما بينَ الكبدِ والقلب، وأضافَ «اليدَ» إلى «الكَبِدِ» للملابسة بينهما؛ فإنهما في الشخص.

ولا خلاف في تعيّن الابتداء في نحو: «في داره زَيْدٌ» لئلاً يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة.

فإن قلت «في دارِه قيامُ زيدٍ» لم يجزها الكوفيّون ألبتة، أما على الفاعلية فَلِما قدّمنا، وأما على الابتدائية فلأنَّ الضمير لم يَعُدْ على المبتدأ، بل على ما أضيف إليه المبتدأ، والمستحقّ للتقديم إنما هو المبتدأ؛ وأجازه البصريون على أن يكون المرفوع مبتدأ، لا فاعلاً، كقولهم: «في أكْفَانِهِ درج الميت»، وقوله [من الطويل]:

بِمَسْعَاتِهِ هُلْكُ الْفَتَى أوْ نَجَاتُهُ

وإذا كان الاسم في نيّة التقديم كان ما هو من تمامه كذلك.

والأرْجَحُ تعيين الابتدائيّة في نحو: «هل أفْضَلُ منك زيدٌ» لأن اسم التفضيل لا يرفعُ الفاعل الظاهر عند الأكثر على هذا الحدّ، وتجوز الفاعليّة في لغةٍ قليلة.

ومن المشكل قوله [من الوافر]:

٥٧٤ ـ فَخَيْرٌ نَحنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ [إِذَا الدَّاعِي الْمُثَوِّبُ قَالَ يَا لاَ][2]

لأن قوله: «نحن» إن قُدِّرَ فاعلاً لزم إعمالُ الوصف غير معتمد، ولم يثبت، وعمل «أفعل» في الظاهرِ في غير مسألة الكحل وهو ضعيف؛ وإن قدّر مبتدأ لزمَ الفصلُ به وهو أجنبي بين «أفعَل» و«مِنْ»؛ وخَرّجه أبو علي ـ وتبعه ابن خروف ـ على أن لاوصفَ خبر لِـ «نحن» محذوفة، وقدّر «نحن» المذكورة توكيداً للضميرِ في أفعل.

---

(١) البيت من البحر المنسرح، انظر: خلاصة الأثر ٣/ ٢١.

(٢) البيت من الوافر، وهو لزهير بن مسعود الضبي في تخليص الشواهد ص ١٨٢، وخزانة الأدب ٢/ ٦، والدرر ٣/ ٤٦، وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٩٥، والمقاصد النحوية ١/ ٥٢٠، ونوادرأبي زيد ص ٢١، وبلا نسبة في الخصائص ١/ ٢٧٦.

ما يجب فيه تعلقهما بمحذوف

وهو ثمانية:

أحدها: **أن يقعا صفةً**، نحو: ﴿أَوۡ كَصَيِّبٖ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: ١٩].

الثاني: **أن يقعا حالاً**، نحو: ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوۡمِهِۦ فِي زِينَتِهِۦ﴾ [القصص: ٧٩]؛ وأما قوله سبحانه وتعالى: ﴿فَلَمَّا رَءَاهُ مُسۡتَقِرًّا عِندَهُۥ﴾ [النمل: ٤٠] فزعم ابن عطية أن ﴿مُسۡتَقِرًّا﴾ هو المتعلّق الذي يقدر في أمثاله قد ظَهَر؛ والصَّواب ما قاله أبو البقاء وغيره من أن هذا الاستقرار معناه عدم التحرُّك، لا مطلق الوجود والحصول، فهو كَوْنٌ خاصٌّ.

الثالث: **أن يقعَا صلةً**، نحو: ﴿وَلَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ وَمَنۡ عِندَهُۥ لَا يَسۡتَكۡبِرُونَ﴾ [الأنبياء: ١٩].

الرابع: **أن يقعَا خبراً**، نحو: «زيدٌ عندَك، أو في الدَّارِ»، وربّما ظهر في الضرورة، كقوله [من الطويل]:

٥٧٥ ـ لَكَ الْعِزُّ إنْ مَوْلاَكَ عَزَّ، وَإِن يَهُنْ فَأَنْتَ لَدَى بُحْبُوحَةِ الْهُونِ كَائِنُ[1]

وفي شرح ابن يعيش: متعلّق الظّرف الواقع خبراً؛ صرَّح ابن جنّي بجواز إظهاره؛ وعندي أنه إذا حُذِف ونُقِل ضميره إلى الظَّرف لم يجز إظهاره، لأنه قد صار أصلاً مرفوضاً، فأما إن ذكرته أوّلاً فقلت: «زيدٌ استقرَّ عندك»، فلا يمنع مانع منه، ا هـ. وهو غريب.

الخامس: **أن يَرْفَعا الاسمَ الظّاهر**، نحو: ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكّٞ﴾ [إبراهيم: ١٠]، ونحو: ﴿أَوۡ كَصَيِّبٖ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَٰتٞ﴾ [البقرة: ١٩] ونحو: «أعندكَ زيد».

والسادس: **أن يستعمل المتعلّق محذوفاً في مَثَل أو شبهه**، كقولهم لمن ذكر أمراً قد تقادم عهده: «حينئذٍ الآنَ»، أصله: كان ذلك حينئذٍ واسمع الآن، وقولهم لِلْمُعْرِسِ «بالرِّفَاءِ وَالْبَنِينَ» بإضمار: أعْرَسْتَ.

والسابع: أن يكون **المتعلّق محذوفاً على شريطةِ التفسير**، نحو: «أيَوْمَ الجمعة صُمْتَ فيهِ»، ونحو: «بِزَيْدٍ مَرَرْتُ بِه» عند من أجازَهُ مستدلاً بقراءة بعضهم ﴿وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمۡ﴾

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/١٨، ٥/٣١٣، وشرح شواهد المغني ٢/٨٤٧ والمقاصد النحوية ١/٥٤٤.

[الإنسان: ٣١]، والأكثرون يوجبون في مثل ذلك إسقاطَ الجار، وأن يُرْفَع الاسمُ بالابتداء أو يُنصب بإضمار «جاوزت» أو نحوه، وبالوجهين قُرِىء في الآية، والنصب قراءة الجماعة، ويرجِّحها العطف على الجملة الفعليّة؛ وهل الأولى أن يقدّر المحذوف مضارعاً، أي: ويعذب، لمناسبة «يدخل»، أو ماضياً، أي: وعذب لمناسبة المفسّر؟ فيه نظر. والرَّفع بالابتداء؛ وأمّا القراءة بالجرّ فمن توكيد الحرف بإعادته داخلاً على ضمير ما دخل عليه المؤكَّدُ، مثل: «إنّ زَيْداً إنّهُ فَاضِلٌ»؛ ولا يكونُ الجارّ والمجرور توكيداً للجارّ والمجرور، لأن الضمير لا يؤكّد الظاهر، لأن الظاهر أقوى؛ ولا يكونُ المجرورُ بدلاً من المجرور بإعادةِ الجار، لأن العرب لم تُبْدل مضمراً من مظهر، لا يقولون: «قام زيد هو»، وإنما جوّز ذلك بعض النحويّين بالقياس.

والثامن: القَسَمُ بغير الباء، نحو: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ ۝١﴾ [الليل: ١]، ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصۡنَٰمَكُم﴾ [الأنبياء: ٥٧]، وقولهم: «لله لا يؤخّر الأجل»، ولو صُرّح بالفعل في نحو ذلك لوجبت الباء.

هل المتعلّق الواجب الحذف فعلٌ أو وصفٌ؟

لا خلاف في تعيينِ الفعل في باب القسمِ والصِّلة، لأن القسمَ والصِّلة لا يكونان إلا جملتين.

قال ابن يعيش: وإنما لم يَجُز في الصلة أن يُقال إن نحو «جَاءَ الذي في الدار» بتقدير «مستقر» على أنه خبر لمحذوف على حدّ قراءة بعضهم ﴿تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِيٓ أَحۡسَنَ﴾ [الأنعام: ١٥٤] بالرفع، لقلّة ذاك واطّراد هذا، ا هـ.

وكذلك يجب في الصفة في نحو: «رَجُلٌ في الدار فله درهمٌ»، لأن الفاء تجوز في نحو: «رجل يأتيني فلهُ درهمٌ»، وتمتنع في نحو: «رجُل صالحٌ فله درهم»، فأما قولُه [من الخفيف]:

٥٧٦ ـ كُلُّ أمْرٍ مُبَاعَدٍ أو مُدَانِ فَمَنُوطٌ بِحِكْمَةِ المُتَعَالِي[1]

فنادر.

واختلف في الخبر والصِّفة والحال؛ فمن قَدَّر الفعل ـ وهم الأكثرون ـ فلأنّه الأصْلُ

---

(١) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/٣٦، وشرح شواهد المغني ٢/٨٤٧.

في العمل، ومن قدَّر الوصفَ فلأنَّ الأصلَ في الخبر والحال والنعت الإفراد، ولأن الفعل في ذلك لا بدَّ من تقديره بالوصف؛ قالوا: ولأن تقليل المقدَّر أولى، وليس بشيء؛ لأن الحقَّ أنَّا لم نحذف الضمير، بل نَقَلْناه إلى الظرف؛ فالمحذوف فعلٌ أو وصفٌ وكلاهما مفرد.

وأما في الاشتغال فيقدَّر بحسب المفسّر؛ فيقدر الفعل في نحو: «أيَوْمَ الجمعةِ نعتكف فيه»، والوصف في نحو: «أيَوْمَ الجمعة أنتَ مُعْتَكِف فيه».

والحق عندي أنه لا يترجَّح تقديرُهُ اسماً ولا فعلاً، بل بحسب المعنى كما سَأُبيّنه.

كيفيَّةُ تقديرِهِ باعتبارِ المعنى؟

أما في القَسَم فتقديرُهُ: أُقسِم، وأمّا في الاشتغال فتقديرُهُ كالمنطوقِ به، نحو: «يوم الجمعة صمت فيه».

واعلمْ أنهم ذكروا في باب الاشتغال أنَّه يجبُ أن لا يُقدَّر مثل المذكور إذا حصل مانع صناعيّ كما في «زَيْداً مررتُ به»، أو معنويّ كما في «زَيْداً ضَرَبْتُ أخاه» إذ تقديرُ المذكور يقتضي في الأول تعدّي القاصر بنفسه، وفي الثاني خلاف الواقع؛ إذ «الضرب» لم يقع بـ «زيد»؛ فوجب أن يقدر «جاوزتُ» في الأول، و«أهنتُ» في الثاني، وليس المانعان مع كل متعدٍّ بالحرف، ولا مع كل سببيّ؛ ألا ترى أنه لا مانع في نحو: «زَيْداً شَكَرْتُ له» لأن «شَكَر» يتعدّى بالجارّ وبنفسه؛ وكذلك الظرف، نحو: «يَوْمَ الجمعة صمتُ فيه»، لأن العامل لا يتعدَّى إلى ضمير الظروف بنفسه، مع أنّه يتعدّى إلى ظاهره بنفسه، وكذلك لا مانع في نحو: «زَيْداً أهَنْتُ أخاه» لأن إهانة أخيه إهانة له، بخلاف الضرب.

وأما في المثل فيقدَّر بحسب المعنى، وأما في البواقي، نحو: «زَيْدٌ فِي الدَّارِ» فيقدر كوناً مطلقاً وهو «كائِن» أو «مستقرّ»، أو مضارعهما إن أريد الحال أو الاستقبال، نحو: «الصومُ اليوم»، أو «في اليوم»، و«الجزاءُ غَداً» أو «في الغد»، ويقدّر «كان» أو «استقرّ» أو وصفهما إن أريد المضِيُّ، هذا هو الصواب، وقد أغفلوه مع قولهم في نحو: «ضَرْبِي زيداً قائماً»: إن التقدير: إذ كان إن أريد المضيُّ أو: إذا كان، إن أريد المستقبل، ولا فرق، وإذا جهلت المعنى فقدِّر الوصف، فإنه صالح في الأزمنة كلّها، وإن كانت حقيقته الحال. وقال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿ أَفَأَنتَ تُنقِذُ مَن فِي ٱلنَّارِ﴾ [الزمر: ١٩] إنهم جُعِلوا

في النار الآن لتحقق الموعود به، ولا يلزم ما ذكره، لأنه لا يمتنع تقديرُ المستقبل، ولكن ما ذُكِر أبلغ وأحسن.

ولا يجوز تقدير الكَوْنِ الخاصّ كـ «قائم» و«جالس» إلاّ لدليل، ويكون الحذف حينئذٍ جائزاً لا واجباً، ولا ينتقل ضميرٌ من المحذوفِ إلى الظرف والمجرور، وتوهَّم جماعةٌ امتناعَ حذفِ الكَوْنِ الخاص، ويُبْطِلُهُ أنّا متفقون على جواز حذفِ الخبر عند وجودِ الدليل، وعدم وجودِ معمول، فكيف يكونُ وجود المعمول مانعاً من الحذف مع أنه إمّا أن يكون هو الدليل أو مقوّياً للدليل؟ واشتراطُ النحويّين الكونَ المطلق إنما هو لوجوب الحذف، لا لجوازه.

ومما يتخرّج على ذلك قولُهم: «مَنْ لِي بِكذَا»، أي: من يتكفَّلُ لي به؟ وقوله تعالى: ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾ [الطلاق: ١]، أي: مستقبلاتٍ لعدّتهن؛ وكذا فَسَّره جماعةٌ من السَّلَف، وعليه عَوَّلَ الزمخشري، وردَّه أبو حيّان توهُّماً منه أن الخاصَّ لا يحذف، وقال: الصَّواب أن اللام للتوقيت، وأن الأصلَ لاستقبال عدتهن، فحذف المضاف، ا هـ.

وقد بيّنا فسادَ تلك الشبهة. وممّا يتخرّج على التعلُّق بالكونِ الخاص قوله تعالى: ﴿الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنثَىٰ بِالْأُنثَىٰ﴾ [البقرة: ١٧٨]، والتَّقدير: مقتول أو يقتل، لا كائن، اللهمّ إلا أن تقدّر مع ذلك مضافين، أي: قتلُ الحر كائن بقتل الحر، وفيه تكلّف تقدير ثلاثة: الكون والمضافان، بل تقدير خمسة، لأن كلاً من المصدرين لا بدّ له من فاعل؛ وممّا يُبعد ذلك أيضاً أنك لا تعلم معنى المُضاف الذي تقدّره مع المبتدأ إلاّ بعد تمام الكلام، وإنما حُسْنُ الحذف أن يُعلم عندَ موضعِ تقديره نحو: ﴿وَسْـَٔلِ الْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢]. ونظير هذه الآية قولُه تعالى: ﴿أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ الآية [المائدة: ٤٥]، أي: أن النفس مقتولة بالنفس، والعين مفقوءة بالعين، والأنف مجدوع بالأنف، والأذن مصلومة بالأذن، والسنّ مقلوعة بالسنّ، هذا هو الأحسن؛ وكذلك الأرجَحُ في قوله تعالى: ﴿الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ ۝٥﴾ [الرحمٰن: ٥] أن يُقدِّر: بجريان، فإن قدرت الكون قدرت مضافاً، أي جَرَيَانُ الشمس والقمر كائن بحسبان. وقال ابن مالك في قوله تعالى: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [النمل: ٦٥]. إن الظرف ليس متعلّقاً بالاستقرار، لاستلزامه إمّا الجمع بين الحقيقة والمجاز، فإن الظرفيّة المستفادة من في حقيقة بالنسبة إلى غير الله سبحانه وتعالى ومجاز بالنسبة إليه تعالى؛ وإما حَمْلُ قراءة السبعة على لغة مرجوحة، وهي إبدال المستثنى المنقطع كما زعم الزمخشري؛ فإنه زعم أن الاستثناء مُنقَطِع، والمخلِّصُ من هذين المحذورين أن يقدّر: قل لا يعلم مَنْ يذكر في السموات والأرض؛ ومن جوّز اجتماع الحقيقة والمجاز في

كلمة واحدة واحتجّ بقولهم: «القَلَمُ أحَدُ اللسَانَيْنِ»، ونحوه لم يَحْتَجْ إلى ذلك. وفي الآية وجه آخر، وهو أن يقدّر «مَنْ» مفعولاً به، و«الغيب» بدل اشتمال، و«الله» فاعل، والاستثناء مفرغ.

تعيين موضع التقدير

الأصل أن يقدّر مُقَدَّماً عليهما كسائر العوامل مع مَعْمولاتِها، وقد يَعْرِض ما يقتضي ترجيح تقديره مؤخّراً، وما يقتضي إيجابه.

فالأول نحو: «في الدار زيد» لأن المحذوف هو الخبر، وأصله أن يتأخر عن المبتدأ.

والثاني نحو: «إن في الدار زيداً» لأن «إنَّ» لا يليها مرفوعُها.

ويلزم من قدَّر المتعلّق فعلاً أن يقدّره متأخراً في جميع المسائل، لأن الخبر إذا كان فعلاً لا يتقدَّم على المبتدأ.

تنبيه ـ ردّ جماعة منهم ابن مالك على مَنْ قدَّر الفعل بنحو قوله تعالى: ﴿إِذَا لَهُم مَّكْرٌ فِىٓ ءَايَاتِنَا﴾ [يونس: ٢١]، وقولك: «أمّا في الدَّارِ فَزَيْدٌ» لأن «إذا» الفجائية لا يليها الفعلُ، و«أمّا» لا يقع بعدها فعل إلا مقروناً بحرف الشرط، نحو: ﴿فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ﴿٨٨﴾﴾ [الواقعة: ٨٨]، وهذا على ما بيّناه غيرُ واردِ، لأن الفعل يقدّر مؤخراً.

الباب الرابع من الكتاب
في ذكر أحكام يكثر دَوْرُها، ويَقْبُح بالمعرِب جهلُها، وعدم معرفتها على وجهها

[ما يعرف به المبتدأ من الخبر]

فمن ذلك ما يعرف به المبتدأ من الخبر.

يجب الحكم بابتدائية المقدَّم من الاسمين في ثلاث مسائل:

إحداها: **أن يكونا معرفتين**، تساوَتْ رتبتهما، نحو: «الله ربنا»، أو اختلفت، نحو: «زَيْدٌ الفاضِلُ»، و«الفاضِلُ زيد» هذا هو المشهور، وقيل: يجوز تقدير كلٍّ منهما مبتدأ وخبراً مطلقاً، وقيل: المشتق خبر وإن تقدّم، نحو: «القائمُ زيْدٌ».

والتحقيقُ أن المبتدأ ما كان أعرف كـ «زيد» في المثال، أو كان هو المعلوم عند المخاطب كأن يقول: مَن القائم؟ فتقول: «زَيْدٌ الْقَائِمُ» فإن علمها وجهل النسبة فالمقدَّمُ المبتدأ.

الثانية: أن يكونا نكرتَيْن صالحتَيْن للابتداء بهما، نحو: «أفضلُ منك أفضلُ مني».

الثالثة: **أن يكونا مختلفين تعريفاً وتنكيراً**، والأول هو المعرفة كـ «زَيْدٌ قائم»، وأمّا إن كان هو النكرة فإن لم يكن له ما يُسَوِّغُ الابتداء به فهو خبر اتّفاقاً، نحو: «خَزٌّ ثَوْبُكَ»، و«ذَهَبٌ خَاتمُكَ»، وإن كان له مسوّغ فكذلك عند الجمهور، وأما سيبويه فيجعله المبتدأ، نحو: «كَمْ مَالُكَ»، و«خَيْرٌ مِنْكَ زَيْدٌ»، و«حَسْبُنَا الله»، ووجهه أن الأصل عدمُ التّقديمِ والتأخير، وأنهما شبيهان بمعرفتين تأخرَ الأخصُّ منهما، نحو: «الفاضل أنت»، ويتّجه عندي جواز الوجهين إعمالاً للدليلين. ويَشْهد لابتدائيّةِ النكرة قولُه تعالى: ﴿فَإِنَّ حَسْبَكَ ٱللَّهُ﴾ [الأنفال: ٦٢]، ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِى بِبَكَّةَ﴾ [آل عمران: ٩٦]، وقولهم: «إنّ قريباً مِنْكَ زَيْد»، وقولهم: «بحسبك زيد» والباء لا تدخلُ الخبر في الإيجاب، ولخبريّتها قولُهم: «ما جَاءَتْ حَاجَتُكَ» بالرفع، والأصل: «ما حاجتك»، فدخل النّاسخ بعد تقدير المعرفة مبتدأ، ولولا هذا التقدير لم يدخل، إذ لا يعمل في الاستفهام ما قبله؛ وأما مَنْ نصب فالأصل: ما هي حاجتك، بمعنى: أيُّ حاجةٍ هي حاجتك، ثم دخل الناسخ على

الضمير فاستتر فيه؛ ونظيره أن تقول: «زَيْدٌ هو الفاضلُ»، وتقدّر «هو» مبتدأ ثانياً لا فَصْلاً ولا تابعاً؛ فيجوز لك حينئذٍ أن تُدْخِلَ عليه «كان»، فتقول: «زَيْدٌ كَانَ الْفَاضِلَ».

ويجب الحكم بابتدائيّة المؤخّر في نحو: «أبو حنيفة أبو يُوسُفَ». وقال [من الطويل]:

٥٧٧ ـ بَنُونَا بنو أبنائنا وَبَنَاتُنَا ... بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ[1]

رَعْياً للمعنى، ويضعف أن تقدّر الأول مبتدأ بناءً على أنه من التشبيه المعكوس للمبالغة، لأن ذلك نادر الوقوع، ومخالف للأصول، اللهمّ إلا أن يقتضي المقامُ المبالغة، والله أعلم.

ما يعرف به الاسم من الخبر

اعلم أن لهما ثلاث حالات:

إحداها: أن يكونا معرفَتَيْن، فإن كان المخاطب يعلم أحدهما دون الآخر فالمعلومُ الاسمُ والمجهول الخبر؛ فيقال: «كان زيدٌ أخا عمرٍو» لمن علم «زيداً» وجهل أُخُوّته لِـ «عمرو»، و«كان أخو عمرو زيداً» لمن يعلم أخا لِـ «عمرو» ويجهل أن اسمه «زيد»، وإن كان يعلمهما ويجهل انتسابَ أحدِهما إلى الآخر: فإن كان أحدُهما أعرفَ، فالمختار جعله الاسمَ، فتقول: «كان زيدٌ القائمَ» لمن كان قد سمع بـ «زيد» وسمع برجلٍ قائم، فعرف كلاً منهما بقلبه، ولم يعلم أن أحدهما هو الآخر، ويجوزُ قليلاً «كانَ القائمُ زيْداً».

وإن لم يكن أحدُهما أعرفَ، فأنت مُخيَّر، نحو: «كان زَيْد أخا عمرو» و«كان أخو عمرو زيداً». ويُسْتَثْنى من مختلفي الرتبة، نحو: «هذا» فإنه يتعيّن للاسمية لمكان التنبيه المتَّصل به، فيقال: «كان هٰذَا أخاك، وكان هذا زيداً» إلا مع الضمير، فإن الأفصح في باب المبتدأ أن تجعله المبتدأ وتُدْخِل التنبيه عليه؛ فتقول «هٰأنَذَا» ولا يتأتى ذلك في باب النَّاسخ؛ لأن الضمير مُتَّصل بالعامل؛ فلا يتأتّى دخول التنبيه عليه، على أنه سُمِع قليلاً في باب المبتدأ «هذا أنا».

واعلم أنهم حكموا لِـ «أنْ» و«أنَّ» المقدَّرتين بمصدر معرف بحكم الضمير؛ لأنه لا يوصف كما أن الضمير كذلك؛ فلهذا قرأت السبعة ﴿مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا۟﴾ [الجاثية:

(١) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في خزانة الأدب ١/ ٤٤٤، وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ٦٦، وأوضح المسالك ١/ ١٠٦، وشرح الأشموني ١/ ٩٩، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٤٨.

٢٥]، ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ﴾ [النمل: ٥٦] والرفع ضعيف كضعف الإخبار بالضمير عما دونه في التعريف.

الحالة الثانية: أن يكونَا نكرتَيْنِ؛ فإن كان لكلٍّ منهما مُسَوِّغ للإخبار عنها فأنت مُخيَّر فيما تجعلُه منهما الاسم وما تجعلُه الخبر؛ فتقول: «كان خَيْرٌ مِنْ زَيْدٍ شَرًّا مِنْ عَمْرٍو» أو تعكس؛ وإن كان المسوِّغ لإحداهما فقط جعلتها الاسم، نحو: «كَانَ خَيْرٌ مِنْ زَيد امْرأة».

الحالة الثالثة: أن يكونَا مُخْتَلِفين، فتجعل المعرفةَ الاسمَ، والنكرةَ الخبر، نحو: «كان زَيْدٌ قائماً»، ولا يعكس إلاَّ في الضرورة، كقوله [من الوافر]:

٥٧٨ ـ قِفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضُبَاعَا ... وَلاَ يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكِ الْوَدَاعَا[1]

وقوله [من الوافر]:

٥٧٩ ـ كَأَنَّ سَبِيئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ ... يَكُونُ مِزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءُ[2]

وأما قراءة ابن عامر: ﴿أَوَلَمْ يَكُن لَّهُمْ ءَايَةٌ أَن يَعْلَمَهُۥ﴾ [الشعراء: ١٩٧] بتأنيثِ «تكن» ورفع «آية»، فإن قدّرت «تكن» تامّة فاللاَّم متعلِّقة بها وآية فاعلها، و﴿أَن يَعْلَمَهُۥ﴾ بدل من «آية»، أو خبر لمحذوف، أي: هي أن يعلمه؛ وإن قدرتها ناقصة، فاسمها ضمير القصة، و﴿أَن يَعْلَمَهُۥ﴾ مبتدأ و«آية» خبره، والجملة خبر «كان» أو «آية» اسمها، و«لهم» خبرها، و﴿أَن يَعْلَمَهُۥ﴾ بدل أو خبر لمحذوف، وأما تجويزُ الزَّجاجِ كَوْنَ «آية» اسمها و﴿أَن يَعْلَمَهُۥ﴾ خبرها فردُّوه لِمَا ذَكَرْنا، واعتذر له بأن النكرة قد تخصَّصت بـ «لَهم».

ما يعرف به الفاعل من المفعول

وأكثر ما يشتبه ذلك إن كان أحدُهما اسماً ناقصاً والآخرُ اسماً تاماً.

وطريق معرفة ذلك أن تجعل في موضع التامّ إن كان مرفوعاً ضميرَ المتكلّم المرفوع، وإن كان منصوباً ضميرَه المنصوب، وتُبْدِل من النّاقص اسماً بمعناه في العقل وعدمه، فإن صحت المسألة بعد ذلك فهي صحيحة قبلَهُ، وإلاّ فهي فاسدة، فلا يجوز:

(١) البيت من الوافر، وهو للقطامي في ديوانه ص ٣١، وخزانة الأدب ٢/ ٣٦٧، والدرر ٣/ ٥٧، وشرح المغني ٢/ ٨٤٩، والمقاصد النحوية ٤/ ٢٩٥.

(٢) البيت من الوافر، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ص ٧١، والأشباه والنظائر ٢/ ٢٩٦ وخزانة الأدب ٩/ ٢٢٤، والدرر ٢/ ٧٣، وشرح شواهد المغني ص ٨٤٩.

«أَعْجَبَ زَيْدٌ مَا كَرِهَ عَمْرٌو» إن أوقعت «ما» على ما لا يعقل، فإنه لا يجوز: «أَعْجَبْتُ الثَّوْبَ»، ويجوز النصبُ، لأنه يجوز «أَعْجَبَنِي الثوبُ» فإن أوقعت «ما» على أنواع مَنْ يعقل جاز، لأنه يجوز: «أَعْجَبْتُ النِّسَاء»، وإن كان الاسم الناقص «مَنْ» أو «الذي» جاز الوجهان أيضاً.

فروع: تقول «أَمْكَنَ الْمُسَافِرَ السَّفَرُ» بنصبِ «المسافر»، لأنك تقول: «أمكنني السفر»، ولا تقول: «أمكنت السَّفَرَ»؛ وتقول «مَا دَعَا زَيْداً إِلَى الْخُرُوج»، و«ما كره زيدٌ من الخروج» بنصب «زيد» في الأولى مفعولاً والفاعل ضمير «ما» مستتراً، وبرفعه في الثانية فاعلاً والمفعول ضمير «ما» محذوفاً، لأنك تقول: «ما دَعَانِي إِلَى الْخُرُوج»، و«ما كَرِهْتُ منه»، ويمتنع العكس، لأنه لا يجوز: «دَعَوْتَ الثوْبَ إلى الخروج»، و«كره من الخروج»؛ وتقول: «زِيدَ فِي رِزْقِ عَمْرِو عِشْرُونَ دِيناراً» برفع «العشرينَ» لا غير، فإن قدمت «عمراً»، فقلت: «عَمْرٌو زِيدَ في رِزْقِهِ عِشْرُونَ»، جاز رفعُ «العشرين» ونصبه، وعلى الرفع فالفعل خالٍ من الضمير، فيجب توحيده مع المثنى والمجموع، ويجب ذكر الجارّ والمجرور لأجل الضمير الراجع إلى المبتدأ، وعلى النصب فالفعلُ متحملٌ للضمير، فيبرز في التثنية والجمع، ولا يجب ذكر الجار والمجرور.

ما افترق فيه عطف البيان والبدل

وذلك ثمانية أمور:

أحدها: **أن العطفَ لا يكونُ مضمراً ولا تابعاً لمضمر**، لأنه في الجوامد نظير النَّعت في المشتق؛ وأمّا إجازة الزَّمخشري في ﴿أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ﴾ [المائدة: ١١٧] أن يكونَ بياناً للهاء من قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ﴾ [المائدة: ١١٧] فقد مضى رَدُّه. نعم أجازَ الكسائي أن يُنعت الضميرُ بنعتِ مدحٍ أو ذمٍّ أو ترحُّم، فالأول نحو: ﴿لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٦٣]، ونحو: ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّى يَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ ﴿٤٨﴾﴾ [سبأ: ٤٨]، وقولهم: «اللّهُمَّ صَلِّ عَلَيْه الرَّؤُوفِ الرَّحِيمِ»؛ والثاني نحو: «مَرَرْتُ بِهِ الْخَبِيثِ»؛ والثالث نحو قوله [من الرجز]:

٥٨٠ ـ [قَدْ أَصْبَحَتْ بِقَرْقَرى كَوَانِسَا] فَلاَ تَلُمْهُ أَنْ يَنَامَ الْبَائِسَا[1]

وقال الزَّمخشري في ﴿جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ﴾ [المائدة: ٩٧]: إن ﴿ٱلْبَيْتَ

---

(١) البيت من الرجز، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ٢٢١، ورصف المباني ص٦٨٩، وهمع الهوامع ١/ ٦٦.

﴿الحَرَامَ﴾ عطفُ بيانٍ على جهة المدح كما في الصفة، لا على جهة التوضيح؛ فعلى هذا لا يمتنع مثل ذلك في عطف البيان على قول الكسائي.

وأما البدل فيكونُ تابعاً للمضمر بالاتفاق، نحو: ﴿وَنَرِثُهُۥ مَا يَقُولُ﴾ [مريم: ٨٠]، ﴿وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَٰنُ أَنْ أَذْكُرَهُۥ﴾ [الكهف: ٦٣]، وإنما امتنع الزمخشري من تجويز كون ﴿أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ﴾ [المائدة: ١١٧] بدلاً من الهاء في «به» توهُّماً منه أن ذلك يخلّ بعائد الموصول، وقد مضى رَدُّه.

وأجاز النحويّون أن يكونَ البدلُ مضمراً تابعاً لمضمر، كـ «رَأَيْتُهُ إياه»، أو لظاهر، كـ «رَأَيْتُ زَيْداً إِيَّاه»، وخالفهم ابن مالك فقال: إن الثاني لم يُسْمَع، وإن الصواب في الأول قولُ الكوفيّين إنه توكيدٌ كما في «قمت أنت».

الثاني: **أن البيان لا يخالف متبوعه في تعريفه وتنكيره**، وأما قول الزمخشري: إن ﴿مَّقَامِ إِبْرَٰهِيمَ﴾ [آل عمران: ٩٧] عطفٌ على ﴿ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ﴾ [آل عمران: ٩٧] فَسَهْوٌ؛ وكذا قال في ﴿إِنَّمَآ أَعِظُكُم بِوَٰحِدَةٍ أَن تَقُومُواْ﴾ [سبأ: ٤٦]: إن ﴿أَن تَقُومُواْ﴾ عطف على ﴿وَٰحِدَةٍ﴾، ولا يختلف في جواز ذلك في البدل، نحو: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٥٢﴾ صِرَٰطِ ٱللَّهِ﴾ [الشورى: ٥٢ ـ ٥٣]، ونحو: ﴿بِٱلنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ﴾ [العلق: ١٥ ـ ١٦].

الثالث: **أنه لا يكون جملة، بخلاف البدل** نحو: ﴿مَّا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِن قَبْلِكَ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ ﴿٤٣﴾﴾ [فصلت: ٤٣]، ونحو: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ [الأنبياء: ٣]، وهو أصحُّ الأقوال في «عرفت زيداً أَبُو مَنْ هُوَ»، وقال [من الطويل]:

٥٨١ ـ لَقَدْ أَذْهَلَتْنِي أمُّ عَمْرٍو بِكَلْمَةٍ أَتَصْبِرُ يَوْمَ الْبَيْنِ أم لَسْتَ تَصْبِرُ؟[1]

الرابع: **أنه لا يكونُ تابعاً لجملة، بخلاف البدل**، نحو: ﴿ٱتَّبِعُواْ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿٢٠﴾ ٱتَّبِعُواْ مَن لَّا يَسْـَٔلُكُمْ أَجْرًا﴾ [يس: ٢٠ ـ ٢١]، ونحو: ﴿أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ﴿١٣٢﴾ أَمَدَّكُم بِأَنْعَٰمٍ وَبَنِينَ﴾ [الشعراء: ١٣٢ ـ ١٣٣] وقوله [من الطويل]:

٥٨٢ ـ أقُولُ لَهُ ارْحَلْ لا تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا [وَإلاَّ فكُنْ فِي السِّرِّ والْجَهْرِ مُسْلِمَا][2]

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح شواهد المغني ٢/ ٨٥٣.

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ٥/ ٢٠٧، ومعاهد التنصيص ١/ ٢٧٨.

الخامس: **أنه لا يكون فعلاً تابعاً لفعل، بخلاف البدل**، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ﴾ [الفرقان: ٦٨ ـ ٦٩].

السادس: **أنه يكون بلفظ الأول، ويجوز ذلك في البدل** بشرط أن يكون مع الثاني زيادة بيان، كقراءة يعقوب: ﴿وَتَرَىٰ كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً كُلَّ أُمَّةٍ تُدْعَىٰ إِلَىٰ كِتَابِهَا﴾ [الجاثية: ٢٨] بنصب «كل» الثانية؛ فإنها قد اتّصل بها ذكرُ سبب الجثوّ، وكقول الحماسي [من الطويل]:

٥٨٣ ـ رُوَيْدَ بَنِي شَيْبَانَ بَعْضَ وَعِيدِكُمْ ... تُلاَقُوا غَداً خَيْلِي عَلَى سَفَوَانِ(١)

٥٨٤ ـ تُلاَقُوا جِيَاداً لاَ تَحِيدُ عَنِ الْوَغَى ... إِذَا مَا غَدَتْ فِي الْمَأْزِقِ الْمُتَدَانِي

٥٨٥ ـ تُلاَقُوهُمُ فَتَعْرِفُوا كَيْفَ صَبْرُهُمْ ... عَلَى مَا جَنَتْ فِيهِمْ يَدُ الْحَدَثَانِ

وهذا الفرق إنّما هو على ما ذهبَ إليه ابنُ الطّراوة من أن عطفَ البيان لا يكون من لفظ الأول؛ وتبعَهُ على ذلك ابن مالك وابنُهُ، وحُجّتُهم أن الشيء لا يُبَيِّن نفسه؛ وفيه نظر من أوجه:

أحدها: أنه يقتضي أن البدل ليس مبيّناً للمبدل منه، وليس كذلك، ولهذا منع سيبويه «مَرَرْتُ بي المسكين، وبك المسكين» دون «به المسكين»، وإنما يفارق البدلُ عطفَ البيان في أنه بمنزلة جملة استؤنِفت للتّبيين، والعطفُ تَبْيينٌ بالمفرد المحض.

والثاني: أن اللفظ المكرّر إذا اتّصل به ما لم يتّصل بالأول كما قدّمنا اتّجه كونُ الثاني بياناً بما فيه من زيادة الفائدة؛ وعلى ذلك أجازوا في نحو قوله [من الرجز]:

٥٨٦ ـ يَا زَيْدُ زَيْدَ الْيَعْمَلاَتِ الذُّبَّلِ ... [تَطَاوَلَ اللَّيْلُ عَلَيْكَ فَانْزِلِ](٢)

و[من البسيط]:

٥٨٧ ـ يَا تَيْمُ تَيْمَ عَدِيٍّ، لاَ أَبَا لَكُمُ، ... لاَ يُلْقِيَنَّكُمُ فِي سَوْأَةٍ عُمَرُ(٣)

إذا ضممتَ المنادى فيهما.

---

(١) الأبيات من البحر الطويل، وهي لوداك بن ثميل المازني في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٢٧، والمقاصد النحوية ٤/ ٣٢١.

(٢) الرجز لعبد الله بن رواحة في ديوانه ص ٩٩، وخزانة الأدب ٢/ ٣٠٢، والدرر ٦/ ٢٨، وشرح شواهد المغني ١/ ٤٣٣.

(٣) البيت من البسيط، وهو لجرير في ديوانه ص ٢١٢، والأزهية ص ٢٣٨، والأغاني ٢١/ ٣٤٩، وخزانة الأدب ٢/ ٢٩٨، والدرر ٦/ ٢٩، وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٤٢.

والثالث: أن البيان يتصوّر مع كون المكرَّر مجرَّداً، وذلك في مثل قولك: «يا زَيْد زيد» إذا قلْته وبحضرتك اثنان اسم كلّ منهما «زيد»، فإنك لما تذكر الأوّل يتوهّم كل منهما أنه المقصود، فإذا كرَّرته تكرَّر خطابك لأحدهما وإقبالك عليه فظهر المراد، وعلى هذا يتخرّج قول النحويين في قول رؤبة [من الرجز]:

٥٨٨ ـ إنّي وَأَسْطَارٍ سُطِرْنَ سَطْرَا لَقَائِلٌ: يَا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْرَا(١)

إنَّ الثاني والثالث عطفان على اللفظ وعلى المحلّ، وخَرَّجه هؤلاء على التوكيد اللفظي فيهما أو في الأوّل فقط، فالثاني إمّا مصدر دُعَائيّ مثل: «سَقْياً لك»، أو مفعول به بتقدير: عليك، على أن المراد إغْرَاء نَصْر بن سَيَّار بحاجب له اسمه نصر على ما نَقَلَ أبو عبيدة، وقيل: لو قُدِّر أحدهما توكيداً لضُمّا بغير تنوينٍ كالمؤكد.

السابع: **أنه ليس في نيّةِ إحلالِهِ محلَّ الأول، بخلاف البدل**، ولهذا امتنع البدل وتعيَّن البيان في نحو: «يا زيْدُ الحارثُ»، وفي نحو: «يا سعيد كُرْزٌ» بالرفع، أو «كرزاً» بالنصب، بخلاف «يا سعيدُ كُرْزُ» بالضم فإنّه بالعكس، وفي نحو: «أنا الضاربُ الرَّجُلِ زيدٍ»، وفي نحو: «زَيْدٌ أفضلُ النّاس الرجالِ والنساءِ، أو النساء والرجالِ»، وفي نحو: «يا أيها الرجلُ غلام زيد»، وفي نحو: «أيُّ الرجلين زيد وعمرو جاءك»، وفي نحو: «جاءني كِلاَ أخويك زيدٍ وعمرٍو».

الثامن: **أنه ليس في التَّقدير من جملة أخرى، بخلاف البدل،** ولهذا امتنعَ أيضاً البدلُ وتعيَّن البيان في نحو قولك: «هندٌ قام عمرو أخوها»، ونحو: «مررتُ برجلٍ قام عمرٌو أخوه»، ونحو: «زَيْدٌ ضَرَبْتُ عَمْراً أخاه».

ما افترق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة

وذلك أحد عشر أمراً:

أحدها: **أنه يُصاغ من المتَعَدِّي والقاصر**، كـ «ضارب» و«قائم» و«مسْتَخْرج» و«مستَكْبِر»، وهي لا تصاغ إلا من القاصر كـ «حَسَن» و«جَمِيل».

(١) البيت من الرجز، وهو لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٧٤، ولسان العرب مادة (نصر)، وخزانة الأدب ٢/ ٢١٩، ولذي الرمة في شرح شذور الذهب ص ٥٦٤، وليس في ديوانه وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/ ٨٦، وهمع الهوامع ١/ ٢٤٧.

الثاني: **أنه يكونُ للأزمنة الثلاثة**، وهي لا تكون إلا للحاضر، أي: الماضي المتصل بالزمن الحاضر.

الثالث: **أنه لا يكون إلا مُجَارياً للمضارع في حركاته وسكناته** كـ «ضَارب» و«يَضْرِب» و«مُنْطَلِق» و«يَنْطَلق»، ومنه «يَقُوم» و«قائم»، لأن الأصل «يَقْوُم»، بسكون القاف وضم الواو، ثم نَقَلُوا، وأما توافق أعيان الحركات فغير معتبر، بدليل «ذَاهِب» و«يَذْهَب» و«قاتل» و«يَقْتُل»، ولهذا قال ابن الخشاب: وهو وزن عَرُوضي لا تصريفي، وهي تكون مُجَارية له كـ «مُنْطَلق اللسان»، و«مُطْمَئِنُّ النفسِ»، و«طاهر العِرْضِ»، وغيرَ مجارية وهو الغالب، نحو: «ظَرِيف»، و«جَمِيل»، وقولُ جماعة: «إنها لا تكون إلا مجارية» مردودٌ باتّفاقهم على أن منها قوله [من المديد]:

٥٨٩ ـ مِنْ صَدِيقٍ أَوْ أَخِي ثِقَةٍ ... أَوْ عَدُوٌّ شَاحِطٍ دَارَا[1]

الرابع: **أن منصوبه يجوز أنّ يتقدم عليه**، نحو: «زَيْدٌ عَمراً ضَاربٌ»، ولا يجوز: «زَيْدٌ وَجْهَهُ حَسَن».

الخامس: **أن معموله يكون سببيًا وأجنبيًا**، نحو: «زَيْدٌ ضَارِبٌ غُلاَمَهُ وعَمْراً»، ولا يكون معمولها إلا سببيًا تقول: «زَيْدٌ حَسَن وَجْهه» أو «الوجه» ويمتنع «زَيْد حَسَن عَمْراً».

السادس: **أنه لا يخالفُ فِعْلَه في العمل**، وهي تخالفه، فإنها تنصب مع قصور فعلها، تقول: «زَيْد حَسَن وَجْهه» ويمتنع «زَيْد حَسُنَ وَجْهَه» بالنصب، خلافاً لبعضهم؛ فأما الحديث: «أن امرأة كانت تُهَرَاقُ الدماء» فـ «الدماء» تمييز على زيادة «أل»، قال ابن مالك: أو مفعول على أن الأصل: تُهَرِيق، ثم قُلِبت الكسرة فتحة والياء ألفاً، كقولهم: «جَارَاةٌ» و«نَاصَاة» و«بَقا» وهذا مردود، لأن شرط ذلك تحرُّكُ الياء كـ «جارية»، و«ناصية» و«بَقِيَ».

السابع: **أنه يجوز حَذْفُهُ وبقاء معموله**، ولهذا أجازوا «أنا زَيْد ضَاربه»، و«هذا ضارب زيدٍ وعمراً»، بخفض «زيد» ونصب «عمرو» بإضمار فعل أو وصف منوّن، وأما العطف على محل المخفوض فممتنع عند مَنْ شَرَطَ وجودَ المحرِزِ كما سيأتي، ولا يجوز «مررتُ برجلٍ حَسَن الوجهِ والفِعْلَ» بخفض «الوجه» ونصب الفعل، ولا «مررَتُ برجلٍ

---

(١) البيت من المديد، وهو لعدي بن زيد في ديوانه ص ١٠١، وشرح المغني ٢/ ٨٥٨، والمقاصد النحوية ٣/ ٦٢١، وبلا نسبة في شرح التصريح ٢/ ٨٢.

وَجْهَهَ حَسَنِهِ» بنصب «الوجه» وخفض الصفة، لأنها لا تعمل محذوفة، ولأن معمولَها لا يتقدّمها، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً.

الثامن: **أنه لا يقبح حذفُ موصوفِ اسم الفاعل وإضافته إلى مضافٍ إلى ضميره**، نحو: «مررتُ بقاتلِ أبيه»، ويقبح «مررت بحسن وجهه».

التاسع: **أنه يُفْصَل مرفوعه ومنصوبه**، كـ «زَيْد ضَارِب فِي الدَّارِ أَبُوهُ عمراً»، ويمتنع عند الجمهور «زَيْد حَسَنٌ في الحرب وَجْهه» رفعتَ أو نصبتَ.

العاشر: **أنه يجوز إتباع معموله بجميع التوابع**، ولا يتبع معمولها بصفة، قاله الزجّاج ومتأخرو المغاربة، ويشكل عليهم الحديث في صفة الرجال «أَعْوَرُ عَيْنِهِ الْيُمْنَى».

الحادي عشر: **أنه يجوز إتباعُ مجروره على المحل** عند مَنْ لا يشترط المحرز، ويحتمل أن يكون منه ﴿وَجَعَلَ ٱلَّيۡلَ سَكَنًا وَٱلشَّمۡسَ﴾ [الانعام: ٩٦]، ولا يجوز «هو حَسَنُ الْوَجْهِ وَالبَدَنَ» بجرّ «الوجه» ونصب «البدن»، خلافاً للفرّاء، أجاز، «هو قويُّ الرُّجْلِ وَاليَدُ» برفع المعطوف، وأجاز البغداديُّون إتباعَ المنصوب بمجرور في البابين، كقوله [من الطويل]:

٥٩٠ ـ فَظَلَّ طُهَاةُ اللَّحْمِ مَا بَيْنَ مُنْضِجٍ صَفِيفَ شِوَاءٍ أَوْ قَدِيرٍ مُعَجَّلِ(١)

التقديرُ: المطبوخُ في القدر، وهو عندهم عطف على «صَفِيف»، وخُرِّج على أن الأصل «أو طابخ قدير»، ثم حذف المضاف، وأبقي جر المضاف إليه كقراءة بعضهم: ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلۡأٓخِرَةِ﴾ [الأنفال: ٦٧] بالخفض، أو أنه عطف على «صفيف» ولكن خفض على الجوار، أو على توهم أن «الصفيف» مجرور بالإضافة، كما قال [من الطويل]:

٥٩١ ـ [بَدَا لِيَ لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى] وَلاَ سَابِقٍ شَيْئاً إِذَا كَانَ جَائِيَا(٢)

ما افترق فيه الحال والتمييز، وما اجتمعا فيه

اعلم أنهما قد اجتمعا في خمسة، وافترقا في سبعة.

فأوْجُهُ الاتفاق أنهما اسمان، نكرتان، فَضْلَتَانِ، منصوبتان، رافعتان للإبهام.

---

(١) البيت من الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ص ٢٢، وجمهرة اللغة ص ٩٢٩، وخزانة الأدب ١١/ ٤٧، والدرر ٦/ ١٦١، وشرح شواهد المغني ٢/ ٢٥٧.

(٢) البيت من الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٢٨٧، وخزانة الأدب ٨/ ٤٩٢، والدرر ٦/ ١٦٣، وشرح شواهد المغني ١/ ٢٨٢، ولسان العرب ٦/ ٣٦٠ مادة /نمش/.

وأما أَوْجُهُ الافتراق فأحدها: أن **الحال يكون جملةً**، كـ «جاءَ زَيْدٌ يَضْحكُ»، **وظرفاً**، نحو: «رأَيْتُ الهِلالَ بَيْنَ السَّحابِ»، **وجارًا ومجروراً**، نحو: ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِي زِينَتِهِۦٓ﴾ [القصص: ٧٩] والتمييز لا يكون إلا اسماً.

والثاني: أن **الحال قد يتوقَّف معنى الكلام عليها**، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًا﴾ [الإسراء: ٣٧]، ﴿لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾ [النساء: ٤٣]، وقال [من الخفيف]:

٥٩٢ ـ إِنَّمَا الْمَيْتُ مَنْ يَعِيشُ كَئِيباً كَاسِفاً بَالُهُ قَلِيلَ الرَّجَاءِ[1]

بخلاف التمييز.

والثالث: **أن الحال مُبَيِّنة للهيئات، والتمييز مبين للذواتِ.**

والرابع: **أن الحال يتعدّد**، كقوله [من الطويل]:

٥٩٣ ـ عَلَيَّ إِذَا مَا زُرْتُ لَيْلَى بِخُفْيَةٍ زِيَارَةُ بَيْتِ اللَّهِ رَجْلانَ حَافِيَا[2]

بخلاف التمييز، ولذلك كان خطأ قول بعضهم في [من الطويل]:

تَبَارَكَ رَحْمَاناً رَحِيماً وَمَوْئِلا

إنهما تمييزان، والصواب أن «رحماناً» [مفعول به] بإضمار أخصُّ أو أمْدَح، و«رحيماً» حال منه، لا نعت له؛ لأن الحق قول الأعلم وابن مالك: إن «الرحمٰن» ليس بصفة بل عَلَم، وبهذا أيضاً يبطل كونه تمييزاً، وقول قوم إنه حال.

وأما قول الزمخشري: إذا قلت: «الله رحمٰن» أتصرفه أم لا، وقول ابن الحاجب: إنه اختُلِف في صرفه، فخارج عن كلام العرب من وجهين، لأنه لم يستعمل صفة ولا مجرّداً من «أل»، وإنما حذفت في البيت للضرورة، وينبني على عَلَميّته أنه في البسملة ونحوها بدل لا نعت، وأن «الرحيم» بعده نعت له، لا نعت لاسم الله سبحانه وتعالى، إذ لا يتقدّم البدل على النعت، وأن السؤال الذي سأله الزمخشري وغيرُه لِمَ قُدِّم «الرحمٰن» مع أن عادتهم تقديم غير الأبلغ، كقولهم: «عالم نِحْرير»، و«جواد فَيَّاض»، غير متَّجه.

---

(١) البيت من الخفيف، وهو لعدي بن الرعلاء الغساني في الأصمعيات ص ١٥٢، وخزانة الأدب ٩/ ٥٨٣، ولسان العرب ٢/ ٩١ مادة /موت/ ومعجم الشعراء ص ٢٥٢، ولصالح بن عبد القدوس في حماسة البحتري ص ٢١٤، ومعجم الأدباء ١٢/ ٩.

(٢) البيت من الطويل، وهو للمجنون في ديوانه ص ٢٣٣، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٣٣٥، وشرح الأشموني ١/ ٢٥٤، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٥٩.

ومما يوضح لك أنه غير صفة مجيئه كثيراً غير تابع، نحو: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ ۝ عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ﴾ [الرحمن: ١ ـ ٢]، ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ﴾ [الإسراء: ١١٠]، ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱسْجُدُوا۟ لِلرَّحْمَٰنِ قَالُوا۟ وَمَا ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ [الفرقان: ٦٠].

والخامس: **أن الحال تتقدم على عاملها إذا كان فعلاً متصرفاً، أو وصفاً يشبهه**، نحو: ﴿خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾ [القمر: ٧]، وقوله [من الطويل]:

٥٩٤ ـ [عَدسْ مَا لِعَبَّادٍ عَلَيْكِ إمَارَةٌ] نَجَوْتِ وَهٰذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ(١)

أي: وهذا طليق محمولاً لك، ولا يجوز ذلك في التمييز على الصحيح، فأمّا استدلالُ ابن مالك على الجواز بقوله [من الطويل]:

٥٩٥ ـ رَدَدْتُ بِمِثْلِ السِّيدِ نَهْدٍ مُقَلَّصٍ كَمِيشٍ إذا عِطْفَاهُ مَاءً تَحَلَّبَا(٢)

وقوله [من الطويل]:

٥٩٦ ـ إذَا الْمَرْءُ عَيْناً قَرَّ بِالْعَيْشِ مُثْرِياً وَلَمْ يُغْنَ بِالإِحْسَانِ كَانَ مُذَمَّمَا(٣)

فسهو؛ لأن «عطفاه» و«المرء» مرفوعانِ بمحذوف يُفسِّره المذكور، والناصبُ للتمييز هو المحذوف، وأما قوله [من البسيط]:

٥٩٧ ـ [ضَيَّعْتُ حَزْمِيَ فِي إِبْعَادِيَ الأَمَلا]
وَمَا ارْعَوَيْتُ، وَشَيْباً رَأْسِيَ اشْتَعَلا(٤)

وقوله [من المتقارب]:

٥٩٨ ـ أَنَفْساً تَطِيبُ بِنَيْلِ الْمُنَى وَدَاعِي الْمَنُونِ يُنَادِي جِهَاراً(٥)

فضرورتان.

---

(١) البيت من الطويل، وهو ليزيد بن مفرّغ في ديوانه ص ٧٠، وأدب الكاتب ص ٤١٧، وجمهرة اللغة ص ٦٤٥، وخزانة الأدب ٦/ ٤١ ـ ٤٢، والدرر ١/ ٢٦٩.

(٢) البيت من الطويل، وهو لربيعة بن مقروم في شرح شواهد المغني ص ٨٦٠، وشرح عمدة الحافظ ص ٤٧٧، والمقاصد النحوية ٣/ ٢٢٩، وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٢٦٦.

(٣) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٢٦٦.

(٤) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٢٦٦، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٦١، وشرح عمدة الحافظ ص ٤٧٨.

(٥) البيت من المتقارب، وهو لرجل من طيّىء في شرح التصريح ١/ ٤٠٠، وشرح عمدة الحافظ ص ٤٧٧، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٣٧٢، وشرح الأشموني ١/ ٢٩٦.

السادس: أن حقّ الحال الاشتقاق، وحق التمييز الجمود، وقد يتعاكسان فتقع الحال جامدة، نحو: «هٰذا مَالُكَ ذَهَباً»، ﴿وَتَنْحِتُونَ ٱلْجِبَالَ بُيُوتًا﴾ [الأعراف: ٧٤] ويقع التمييز مشتقًّا، نحو: «للّٰهِ دَرُّهُ فَارِساً»، وقولك: «كَرُمَ زَيْد ضَيْفاً» إذا أردت الثَّناء على ضيف «زيد» بالكرم، فإن كان «زيد» هو الضيف احتمل الحالَ والتمييزَ، والأحسن عند قصد التمييز إدخال «مِنْ» عليه؛ واختُلف في المنصوب بعد «حبَّذا»، فقال الأخفش والفارسي والرَّبَعي: حال مطلقاً، وأبو عمرو بن العَلاء: تمييز مطلقاً، وقيل: الجامد تمييز والمشتقّ حال، وقيل: الجامد تمييز والمشتق إن أريد تقييد المدح به، كقوله [من البسيط]:

٥٩٩ ـ يَا حَبَّذَا الْمَال مَبْذُولاً بِلاَ سَرَفِ [في أوجه البرّ إسراراً وإعلانا](١)

فحال، وإلا فتمييز، نحو: «حَبَّذا راكباً زيد».

السابع: أن الحال تكون مؤكدة لعاملها، نحو: ﴿وَلَّىٰ مُدْبِرًا﴾ [النمل: ١٠]، ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا﴾ [النمل: ١٩]، ﴿وَلَا تَعْثَوْا فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [البقرة: ٦٠] وغيرها، ولا يقع التمييز كذلك، فأمّا ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ [التوبة: ٣٦]، فـ «شهراً»: مؤكد لما فُهم من ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ﴾ وأما بالنسبة إلى عامله وهو اثنا عشر فمبيِّن، وأما ما اختاره المبرّد ومَنْ وافقه من «نعم الرَّجُلُ رَجُلاً زيد» فمردود، وأما قوله [من الوافر]:

٦٠٠ ـ تَزَوَّدْ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادَا(٢)

فالصحيح أن «زاداً» معمول لِـ «تزود»: إما مفعول مطلق إنْ أُريد به التزوُّد، أو مفعول به إنْ أريد به الشيء الذي يتزوَّده من أفعال البرّ، وعليهما فـ «مِثْل» نعت له تقدم فصار حالاً، وأما قوله [من البسيط]:

٦٠١ ـ نِعْمَ الْفَتَاةُ فَتَاةً هِنْدُ لَوْ بَذَلَتْ رَدَّ التَّحِيَّةِ نُطْقاً أَوْ بِإِيمَاءِ(٣)

فـ «فتاة»: حال مؤكَّدة.

---

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح عمدة الحافظ ص ٨٠٦، وصدره في شرح شواهد المغني ٢/ ٨٦٢.

(٢) البيت من الوافر، وهو لجرير في خزانة الأدب ٩/ ٣٩٤، والخصائص ١/ ٨٣، والدرر ٥/ ٢١٠، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٠٩، وشرح شواهد المغني ص ٥٧، وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٢٦٧.

(٣) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ٢٧٧، وخزانة الأدب ٩/ ٣٩٨، والدرر ٥/ ٢٠٩، وشرح الأشموني ١/ ٢٦٧، وشرح شواهد المغني ص ٨٦٢.

أقسام الحال

تَنقسم باعتبارات:

الأول: انقسامها باعتبارِ انتقالِ معناها ولزومهِ إلى قسمين: **متنقِّلة** وهو الغالب، **ومُلازِمة**، وذلك واجب في ثلاث مسائل:

إحداها: **الجامِدَة غير المؤوّلة بالمشتق**، نحو: «هٰذَا مَالُك ذَهَباً»، و «هٰذِهِ جُبَّتُك خَزًّا» بخلاف نحو: «بِعْتُهُ يَداً بِيَدٍ» فإنه بمعنى: متقابضَيْنِ، وهو وصف مُنْتَقِل، وإنما لم يؤوّل في الأول لأنها مستعملة في معناها الوضعي، بخلافها في الثاني، وكثير يتوهَّم أن الحال الجامدة لا تكون إلاّ مُؤَوَّلَةً بالمشتق، وليس كذلك.

الثانية: **المؤكِّدة**، نحو: ﴿وَلَّىٰ مُدْبِرًا﴾ [النمل: ١٠]، قالوا: ومنه ﴿هُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ [فاطر: ٣١] لأن «الحق» لا يكون إلاَّ مصدِّقاً، والصواب أنه يكون مصدِّقاً ومكذباً، وغيرهما، نعم إذا قيل: «هُوَ الْحَقُّ صَادِقاً»، فهي مؤكِّدة.

الثالثة: **التي دلَّ عامِلُهَا على تجدُّد صاحبها**، نحو: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَـٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨]، ونحو: «خَلَقَ اللّهُ الزَّرافَةَ يَدَيْهَا أَطْوَلَ مِنْ رِجْلَيْهَا» الحالُ «أطول»، و «يديها»: بدل بعض، قال ابن مالك بدر الدين: ومنه ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ إِلَيْكُمُ ٱلْكِتَـٰبَ مُفَصَّلًا﴾ [الأنعام: ١١٤] وهذا سهوٌ منه لأن «الكتاب» قديم.

وتقع الملازِمَةُ في غير ذلك بالسماع، ومنه: ﴿قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ﴾ [آل عمران: ١٨] إذا أُعرب حالاً، وقولُ جماعةٍ إنها مؤكِّدة وَهْمٌ، لأن معناها غير مُسْتَفاد ممَّا قبلها.

الثاني: انقسامها ـ بحَسَب قَصْدِهَا لذاتها وللتَّوْطئة بها ـ إلى قسمين: **مَقْصُودة** وهو الغالب، **ومُوَطِّئة** وهي الجامدة الموصوفة، نحو: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ [مريم: ١٧]، فإنما ذكر «بشراً» توطئة لذكر «سويًا»، وتقول: «جاءني زيد رَجُلاً مُحْسِناً».

الثالث: انقسامها ـ بحسب الزمان ـ إلى ثلاثة: **مُقَارِنة**، وهو الغالب، نحو: ﴿وَهَـٰذَا بَعْلِى شَيْخًا﴾ [هود: ٧٢]، **ومُقَدَّرةٍ**، وهي المستقبلة كـ «مررتُ برجُلٍ مَعَهُ صَقْرٌ صَائِداً بِهِ غداً» أي: مُقدِّراً ذلك، ومنه ﴿فَٱدْخُلُوهَا خَـٰلِدِينَ﴾ [الزمر: ٧٣]، ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ﴾ [الفتح: ٢٧]، **ومَحْكيَّة**، وهي الماضية نحو: «جاء زَيْدٌ أمْس رَاكباً».

الرابع: انقسامها ـ بحسب التَّبيين والتوكيد ـ إلى قمسين: **مُبَيِّنة**، وهو الغالب،

وتُسمَّى مُؤسِّسة أيضاً، ومؤكّدة، وهي التي يُستفاد معناها بدونها، وهي ثلاثة: مؤكِّدة لعاملها، نحو: ﴿وَلَّىٰ مُدْبِرًا﴾ [النمل: ١٠]، ومؤكّدة لصاحبها، نحو: «جَاءَ القومُ طُرًّا»، ونحو: ﴿لَآمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٩٩]، ومؤكّدة لمضمون الجملة، نحو: «زَيْدٌ أَبُوكَ عَطُوفاً». وأهمل النحويون المؤكّدة لصاحبها، ومَثَّل ابن مالك، وولدُه بتلك الأمثلة للمؤكّدة لعاملها، وهو سَهْو.

ومما يُشْكِل قولُهم في نحو: «جاء زَيْدٌ والشمسُ طالعة» أنَّ الجملة الاسميَّة حال، مع أنها لا تنحلُّ إلى مفرد، ولا تُبيِّن هيئةَ فاعل ولا مفعول، ولا هي حال مؤكّدة؛ فقال ابن جنّي: تأويلُها: جاء زيد طالعةً الشمسُ عند مجيئه، يعني فهي كالحال والنعت السببيّيْنِ، كـ «مرَرْتُ بالدار قائماً سُكَّانُها، وبرجل قائم غِلْمَانُهُ»، وقال ابن عمرون: هي مؤوّلة بقولك: مُبَكِّراً، ونحوه؛ وقال صدر الأفاضل تلميذ الزمخشري: إنما الجملة مفعول معه؛ وأثبتَ مجيءَ المفعول معه جملة؛ وقال الزمخشري في تفسير قوله تعالى: ﴿وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ﴾ [لقمان: ٢٧] في قراءة من رفع «البحر»: وهو كقوله [من الطويل]:

٦٠٢ ـ وَقَدْ أَغْتَدِي، والطَّيْرُ فِي وُكُنَاتِها، بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الأَوَابِدِ هَيْكَلِ(١)

و «جئتُ والْجَيْشُ مُصْطَفٍ»، ونحوهما من الأحوال التي حُكْمُها حكمُ الظرف، فلذلك عَرِيَتْ عن ضمير ذي المحال؛ ويجوز أن يقدر و «بحرها»: أي وبحر الأرض.

إعراب أسماء الشرط والاستفهام ونحوها

اعلم أنها إن دَخَل عليها جارٌ أو مُضَاف فمحلُّها الجرُّ، نحو: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ۝﴾ [النبأ: ١]، ونحو: «صَبِيحَةَ أَيِّ يَوْمٍ سَفَرُكَ»، و «غُلامُ مَنْ جَاءَك»، وإلاّ فإن وقعت على زمان، نحو: ﴿أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾ [النحل: ٢١] أو مكان، نحو: ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ ۝﴾ [التكوير: ٢٦] أو حَدَثٍ، نحو: ﴿أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٧]، فهي منصوبة مفعولاً فيه ومفعولاً مُطلقاً؛ وإلاّ فإن وقع بعدها اسمٌ نكرة، نحو: «مَنْ أَبٌ لك»، فهي مبتدأ، أو اسم معرفة، نحو: «مَنْ زَيْدٌ»، فهي خبر أو مبتدأ على الخلاف السابق، ولا يقع هذان النوعان في أسماء الشرط؛ وإلاّ فإن وقعَ بعدَها فعلٌ قاصر فهي مبتدأة، نحو: «مَنْ قام»، ونحو: «مَنْ

---

(١) البيت من الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ص ١٩، وإصلاح المنطق ٣٧٧، وخزانة الأدب ٣/ ١٥٦، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٤١٠، وخزانة الأدب ٤/ ٢٥٠، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٦٢.

يَقُمْ أَقُمْ مَعَهُ»، والأصَحُّ أنَّ الخبر فعلُ الشرط لا فعلُ الجواب؛ وإن وقع بعدها فعل مُتَعَدٍّ فإن كان واقعاً عليها فهي مفعولٌ به، نحو: ﴿فَأَيَّ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ﴾ [غافر: ٨١]، ونحو: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ﴾ [الإسراء: ١١٠]، ونحو: ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥ﴾ [الأعراف: ١٨٦]، وإن كان واقعاً على ضميرها، نحو: «مَنْ رأيته»، أو متعلّقها، نحو: «مَنْ رَأَيْتَ أخاه» فهي مبتدأة أو منصوبة بمحذوفٍ مُقَدَّرٍ بعدها يُفَسِّر المذكور.

تنبيه ـ إذا وقع اسمُ الشَّرطِ مبتدأ، فهل خبرُه فعلُ الشرط وحده لأنه اسمٌ تام، وفعل الشرط مشتمل على ضميره، فقولك: «مَنْ يَقُمْ» لو لم يكن فيه معنى الشرط لكان بمنزلة قولك: «كلٌّ مِنَ النَّاسِ يَقُومُ»، أو فعلُ الجواب لأن الفائدة به تمّت، ولالتزامهم عَوْدَ ضميرٍ منه إليه على الأصحّ، ولأن نظيره وهو الخَبَر في قولك: «الذِي يَأْتِينِي فَلَهُ دِرْهَمٌ»، أو مجموعُها لأنَّ قولك: «مَنْ يَقُمْ أَقُمْ معه» بمنزلة قولك: «كل من الناس إنْ يَقُمْ أقم معه»؟ والصَّحيح الأول، وإنما توقَّفت الفائدة على الجواب من حيثُ التعلُّق فقط، لا من حيث الخبرية.

مُسوِّغات الابتداء بالنكرة

لم يُعَوِّل المتقدمون في ضابط ذلك إلاَّ على حصُول الفائدة، ورأى المتأخِّرون أنه ليس كلُّ أحدٍ يهتدي إلى مواطن الفائدة، فَتَتَبَّعُوها، فمِن مُقِلّ مُخِلّ، ومِن مُكْثِرٍ مُورِدٍ ما لا يصلح أو مُعَدِّدٍ لأمور متداخلة. والذي يظهر لي أنها منحصرة في عشرة أمور:

أحدها: **أن تكون موصوفة لفظاً أو تقديراً أو معنًى**؛ فالأول نحو: ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ﴾ [الأنعام: ٢]، ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾ [البقرة: ٢٢١]، وقولك: «رَجُلٌ صَالِحٌ جَاءني». ومن ذلك قولُهم: «ضَعيفٌ عَاذَ بِقَرْمَلَة» إذ الأصل: رجل ضعيف، فالمبتدأ في الحقيقة هو المحذوف، وهو موصوف، والنحويون يقولون: يُبتدأ بالنكرة إذا كانت موصوفة أو خَلَفاً من موصوف والصواب ما بيّنت. وليست كل صفة تُحَصِّل الفائدة؛ فلو قلت: «رجلٌ من الناس جاءني» لم يجز؛ والثاني نحو قولهم: «السَّمْنُ مَنَوَانِ بِدِرْهَمٍ»، أي منوان منه، وقولهم: «شَرٌّ أَهَرَّ ذا نَابٍ». و [من الكامل]:

٦٠٣ ـ قَدَرٌ أَحَلَّكَ ذا المَجازِ وَقَدْ أَرَى ... وَأَبِيَّ مَا لَكَ ذُو المَجَازِ بِدَارِ[1]

(١) البيت من الكامل، وهو للمؤرخ السلمي في خزانة الأدب ٤/ ٤٦٧، ومعجم ما استعجم ص ٦٣٥، وبلا نسبة في شرح شواهد المغني ٢/ ٨٦٢، ولسان العرب ٥/ ٧٤ مادة / قدر/.

إذ المعنى: شرٌّ أيُّ شرّ، وقَدَرٌ لا يغالَبُ، والثالث نحو: «رُجَيْلٌ جاءني»، لأنه في معنى: رجل صغير، وقولهم: «ما أَحْسَنَ زَيْداً» لأنه في معنى: شيء عظيم حَسَّن زيداً؛ وليس في هٰذين النوعينِ صفةٌ مقدّرة فيكونانِ من القسم الثاني.

والثاني: **أن تكون عاملة**: إما رفعاً، نحو: «قَائِمٌ الزَّيْدَانِ» عند من أجازه، أو نصباً، نحو: «أَمْرٌ بِمَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ»، و «أَفْضَلُ مِنكَ جاءني»، إذ الظرف منصوبُ المحل بالمصدر والوصف؛ أو جَرًّا، نحو: «غلامُ امرأةٍ جاءني»، و «خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ الله»؛ وشَرْط هذه: أن يكون المضاف إليه نكرةً كما مثَّلنَا، أو معرفةً والمضاف مما لا يتعرَّف بالإضافة، نحو: «مِثْلُكَ لاَ يَبْخَلُ»، و «غَيْرُكَ لاَ يَجُودُ». وأما ما عدا ذلك فإن المضافَ إليه فيه معرفة لا نكرة.

والثالث: **العطف بشرط كون المعطوف أو المعطوف عليه مما يَسُوغُ الابتداء به**، نحو: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾ [محمد: ٢١]، أي: أمْثَلُ من غيرهما، ونحو: ﴿قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّن صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَآ أَذًى﴾ [البقرة: ٢٦٣]؛ وكثيرٌ منهم أطلقَ العطف وأهملَ الشرط، منهم ابن مالك، وليس من أمثلة المسألة ما أنشده من قوله [من الطويل]:

٦٠٤ ـ عِنْدِي ٱصْطِبارٌ وَشَكْوَى عِنْدَ قَاتِلَتِي
فَهَلْ بِأَعْجَبَ مِنْ هَذَا ٱمْرُؤٌ سَمِعَا(١)

إذ يحتمل أن الواو هنا للحال، وسيأتي أن ذلك مسوِّغ؛ وإن سُلِّم العطف فَثَمَّ صفة مقدَّرة يقتضيها المقام، أي: وشكوى عظيمة، على أنَّا لا نحتاج إلى شيء من هذا كله؛ فإن الخبر هنا ظرفٌ مختص، وهذا بمجرده مُسَوِّغ كما قدَّمنا، وكأنه توهَّم أن التسويغ مشروط بتقدُّمه على النكرة؛ وقد أسلفنا أن التَّقديم إنما كان لدفعِ توهُّم الصفة، وإنما لم يَجِبْ هنا لحصولِ الاختصاص بدونه، وهو ما قَدَّمْناه من الصفة المقدَّرة، أو الوقوع بعد واو الحال؛ فلذلك جاز تأخُّر الظرف كما في قوله تعالى: ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ﴾ [الأنعام: ٢].

فإن قلت: لعلَّ الواو للعطف، ولا صفة مقدّرة؛ فيكون العطف هو المسوِّغ.

قلت: لا يَسُوغُ ذلك، لأن المسوغ عطفُ النكرة، والمعطوف في البيت الجملة لا النكرة.

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ١١٢، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٦٣.

فإن قيل: يحتمل أنَّ الواو عطفَ اسماً وظرفاً على مِثْلَيْهما، فيكون من عطف المفردات.

قلنا: يلزم العطفُ على مَعْمولَيْ عامِلَيْن مختلفينِ، إذ «الاصطبارُ» معمولٌ للابتداء، والظرف معمولٌ للاستقرار.

فإن قيل: قَدِّرْ لكلٍّ من الظَّرفينِ استقراراً، واجعلِ التَّعاطف بين الاستقرارين لا بين الظرفين.

قلنا: الاستقرارُ الأوّل خَبر، وهو معمولٌ للمبتدأ نفسِهِ عند سيبويه، واختاره ابن مالك؛ فرجع الأمر إلى العطف على معمولَيْ عاملين.

والرابع: **أن يكون خبرها ظرفاً أو مجروراً**، قال ابن مالك: أو جُمْلة، نحو: ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ [ق: ٣٥]، وَ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾ [الرعد: ٣٨]، و «قَصَدَكَ غُلامُهُ رَجُلٌ». وشرط الخبر فيهنَّ الاختصاصُ، فلو قيل: «في دارِ رَجُلٍ رجلٌ» لم يَجُزْ، لأن الوقت لا يخلو عن أن يكون فيه رجلٌ ما في دار رجلٍ؛ فلا فائدة في الإخبار بذلك، قالوا: والتقديمُ، فلا يجوز «رَجُلٌ في الدار»، وأقول: إنما وجب التقديمُ هنا لدفعِ توهُّم الصفة، واشتراطُهُ هنا يوهم أن له مَدْخَلاً في التَّخصيص، وقد ذكروا المسألة فيما يجب فيه تقديم الخبر، وذاك موضعها.

والخامس: **أن تكون عامّة**: إما بذاتها كأسماءِ الشَّرط وأسماء الاستفهام، أو بغيرها نحو: «ما رَجُل فِي الدار»، و «هل رَجُل في الدار؟» و ﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾ [النمل: ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣]. وفي شرح منظومة ابن الحاجب له أن الاستفهام المسوِّغ للابتداء هو الهمزة المُعَادَلة بـ «أمْ»، نحو: «أرَجلٌ في الدّارِ أم امرأة؟» كما مثّل في الكافية، وليس كما قال.

والسادس: **أن تكون مُراداً بها صاحبُ الحقيقة من حيث هي**، نحو: «رَجُلٌ خَيْرٌ مِنَ امْرَأةٍ»، و «تَمْرَةٌ خَيْرٌ مِنْ جَرَادة».

والسابع: **أن تكون في معنى الفعل**، وهذا شامل لنحو: «عَجَب لزيد» وضبطوه بأن يراد بها التعجُّب، ولنحو: ﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِلْ يَاسِينَ﴾ [الصافات: ١٣٠]، و ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ۝١﴾ [المطففين: ١]، وضبطوه بأن يُراد بها الدعاء؛ ولنحو: «قائمٌ الزَيْدَانِ» عند من جوّزها؛ وعلى هذا ففي نحو: «ما قائم الزيدان» مسوِّغانِ كما في قوله تعالى: ﴿وَعِندَنَا كِتَٰبٌ حَفِيظٌۢ﴾ [ق: ٤] مسوِّغان؛ وأمّا منع الجمهور لنحو: «قائم الزيدان» فليس لأنه لا مسوّغ فيه

للابتداء، بل إمّا لفوات شرط العمل وهو الاعتماد، أو لفواتِ شرط الاكتفاءِ بالفاعل عن الخبر وهو تقدُّم النفي أو الاستفهام، وهذا أظهرُ لوجهين:

أحدهما: أنه لا يكفي مُطْلَق الاعتماد، فلا يجوز في نحو: «زَيْد قائم أبوه» كونُ «قائم» مبتدأ وإن وجد الاعتماد على المخبر عنه.

والثاني: أن اشتراط الاعتماد وكون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال إنما هو للعمل في المنصوب، لا لمطلق العمل، بدليلين: أحدُهما أنه يصحّ «زَيْد قائم أبوهُ أَمْسِ»، والثاني: أنهم لم يشترطوا لصحَّةِ نحو: «أقَائم الزَّيْدَان» كونَ الوصفِ بمعنى الحال أو الاستقبال.

والثامن: **أن يكون ثبوتُ ذلك الْخبر للنُّكرة من خوارق العادة**؛ نحو: «شَجَرَةٌ سَجَدَتْ»، و «بَقَرَةٌ تَكَلَّمتْ»، إذ وقوعُ ذلك من أفراد هذا الجنس غيرُ معتاد؛ ففي الإِخبار به عنها فائدة بخلاف نحو: «رَجُلٌ مات» ونحوه.

والتاسع: **أن تقع بعد «إذا» الفُجَائية**، نحو: «خَرَجْتُ فإذا أسدٌ»، أو «رَجُلٌ بالبابِ»، إذ لا توجِبُ العادة أن لا يخلُو الحالُ من أن يُفاجِئك عند خروجك أسدٌ أو رجل.

والعاشر: **أن تقعَ في أول جملة حالية**، كقوله [من الطويل]:

٦٠٥ ـ سَرَيْنَا وَنَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ، فَمُذْ بَدَا ... مُحَيَّاكَ أَخْفَى ضَوْؤُهُ كُلَّ شَارِقِ[1]

وعلّة الجواز ما ذكرناه في المسألة قبلها، ومن ذلك قوله [من البسيط]:

٦٠٦ ـ الذِّئْبُ يَطْرُقُهَا فِي الدَّهر وَاحِدَةً ... وَكُلَّ يَوْمٍ تَرَانِي مُدْيَةٌ بِيَدِي[2]

وبهذا يعلم أن اشتراط النحويين وقوع النكرة بعد واو الحال ليس بلازم.

ونظيرُ هذا الموضع قولُ ابن عصفور في شرح الجمل: تُكسر «إنَّ» إذا وقعت بعد واو الحال، وإنما الضابط أن تقع في أول جملةٍ حالية، بدليل قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾ [الفرقان: ٢٠]. ومن روى «مُدْيةٌ» بالنّصب

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ٩٨، وتخليص الشواهد ص ١٩٣، والدرر ٢/ ٢٣، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٦٣، وشرح الأشموني ١/ ٩٧.

(٢) البيت من البسيط، وهو للحماسي في تخليص الشواهد ص ١٩٦، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ٩٨، وشرح الأشموني ١/ ٩٣، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٥٧.

فمفعول لحال محذوفة، أي: حامِلاً أو ممسكاً، ولا يحسن أن يكون بدلاً من الياء، ومَثَّل ابن مالك بقوله تعالى: ﴿وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٤]، وقول الشاعر [من الطويل]:

٦٠٧ ـ عَرَضْنَا فَسَلَّمْنَا فَسَلَّمَ كَارِهاً ... عَلَيْنَا، وَتَبْرِيحٌ مِنَ الْوَجْدِ خَانِقُهْ(١)

ولا دليل فيهما؛ لأن النَّكرة موصوفة بصفة مذكورة في البيت ومقدَّرة في الآية، أي: وطائفة من غيركم، بدليل ﴿يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٤].

ومما ذكروا من المسوِّغات: أن تكون النكرة محصورةً، نحو: «إنما فِي الدار رجل»، أو للتَّفصيل، نحو: «الناسُ رَجُلاَنِ رَجُلٌ أكرمته ورجلٌ أهنته»، وقوله [من المتقارب]:

٦٠٨ ـ فَأَقْبَلْتُ زَحْفاً عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ ... فَثَوْبٌ لَبِسْتُ وَثَوْبٌ أَجُرْ(٢)

وقولهم: «شَهْر ثَرًى وَشَهْر ترى وشهر مَرْعًى»، أو بعد فاء الجزاء، نحو: «إنْ مَضَى عَيْرٌ فَعَيْرٌ فِي الرِّبَاطِ».

وفيهنّ نظر؛ أما الأول فلأن الابتداء فيها بالنكرة صحيحٌ قبل مجيء «إنما»، وأما الثانية فلاحتمال «رجل» الأول للبدليَّة والثاني عطف عليه، كقوله [من الطويل]:

٦٠٩ ـ وَكُنْتُ كَذِي رِجْلَيْنِ رِجْلٍ صَحِيحَةٍ
وَرِجْلٍ رَمَى فِيهَا الزَّمَانُ فَشَلَّتِ(٣)

ويُسمى بَدَل التفصيل، ولاحتمال «شهر» الأول الخبرية، والتقدير: أشْهُرُ الأرض الممطورة شهر ذو ثرى، أي ذو تراب نَدٍ، وشهر ترى فيه الزرع، وشهر ذو مرعى؛ ولاحتمالِ «نسيت» و «أجُرُّ» للوصْفِيّة والخبر محذوف، أي: فمنها ثوب نسيتُهُ وثوب

(١) البيت من الطويل، وهو لابن الدمينة في ديوانه ص ٥٣، وأمالي القالي ١/١٥٦، وشرح شواهد المغني ٢/٨٦٥، والشعر والشعراء ٢/٧٣٥.

(٢) البيت من المتقارب، وهو لامرىء القيس في ديوانه ص ١٥٩، والأشباه والنظائر ٣/١١٠، وخزانة الأدب ١/٣٧٣، وشرح شواهد المغني ٢/٨٦٦، والمقاصد النحوية ١/٥٤٥.

(٣) البيت من الطويل، وهو لكثير عزة في ديوانه ص٩٩، وأمالي المرتضى ١/٤٦، وخزانة الأدب ٥/٢١١، والمقاصد النحوية ٤/٢٠٤، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/٤٣٨.

أجرُه؛ ويحتمل أنهما خبران وثَمّ صفتان مقدَّرتان، أي: فثوب لي نسيته وثوب لي أجرُه، وإنما نسِيَ ثوبَهُ لشغل قلبه كما قال [من الطويل]:

٦١٠ ـ [وَمِثْلُكَ بَيْضَاءِ الْعَوَارِضِ طِفْلَةٍ] لَعُوبٍ تُنَسِّينِي، إِذَا قُمْتُ، سِرْبَالِي(١)

وإنما جر الآخَرَ ليعفي الأثَرَ عن القَافَةِ، ولهذا زحف على ركبتيه؛ وأما الثالثة فلأن المعنى فعير آخَرُ، ثم حذفت الصفة؛ ورأيت في كلام محمد بن حَبِيبَ ـ وحبيب ممنوع من الصرف لأنه اسم أمه ـ قال يونس: قال رؤبة: المطر شهر ثَرَى إلخ، وهذا دليل على أنه خبر، ولا بد من تقدير مضاف قبل المبتدأ لتصحيح الإِخبار عنه بالزمان.

أقسام العطف

وهي ثلاثة:

أحدها: العطف على اللفظ، وهو الأصل، نحو: «لَيْسَ زيد بقائم ولا قاعِدٍ» بالخفض، وشرطُهُ إمكان تَوَجُّهِ العاملِ إلى المعطوفِ، فلا يجوز في نحو: «مَا جَاءَني من امرأةٍ ولا زيد» إلا الرفع عطفاً على الموضع، لأن «مِن» الزائدة لا تعمل في المعارف.

وقد يمتنع العطفُ على اللفظ وعلى المحلّ جميعاً، نحو: «مَا زَيْد قائماً لكن ـ أو بل ـ قاعِدٌ»، لأنَّ في العطف على اللفظ إعمال «ما» في الموجَبِ، وفي العطف على المحل اعتبار الابتداء مع زواله بدخول الناسخ، والصواب الرفع على إضمار مبتدأ.

والثاني: العطفُ على المحل، نحو: «لَيْسَ زَيْد بقائمٍ ولا قاعِداً»، بالنصب، وله عند المحقّقين ثلاثة شروط:

أحدها: إمكان ظهوره في الفصيح، ألا ترى أنه يجوز في «ليس زيدٌ بقائم»، و «ما جاءني من امرأة» أن تسقط الباء فتنصب؛ و «مِنْ» فترفع، فعلى هذا فلا يجوزُ «مرَرتُ بزَيْدٍ وَعَمْراً» خلافاً لابن جنّي، لأنه لا يجوز «مَرَرْتُ زَيْداً»؛ وأما قوله [من الوافر]:

٦١١ ـ تـمرُّونَ الـدِّيَـارَ وَلَـمْ تَـعُـوجُـوا [كَـلامُـكُـمُ عَـلَـيَّ إِذَنْ حَـرَامُ](٢)

---

(١) البيت من الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ص ٣٠، والأزهية ص ٢٣٢، وخزانة الأدب ١/ ٦٦، ولسان العرب ١٥/ ٣٢٤ مادة / نسا/ .

(٢) البيت من الوافر، وهو لجرير في ديوانه ص ٢٧٨، والأغاني ٢/ ١٧٩، وتلخيص الشواهد ص ٥٠٣، وخزانة الأدب ٩/ ١١٨، والدرر ٥/ ١٨٩، وشرح شواهد المغني ١/ ٣١١.

فضرورة.

ولا تختص مراعاة الموضع بأن يكونَ العاملُ في اللفظ زائداً كما مثّلنا، بدليل قوله [من الطويل]:

٦١٢ ـ فَإِنْ لَمْ تَجِدْ مِنْ دُونِ عَدْنَانَ وَالِداً وَدُونَ مَعَدٍّ فَلْتَزَعْكَ الْعَوَاذِلُ[1]

وأجاز الفارسيُّ في قوله تعالى: ﴿وَأُتْبِعُوا فِي هَٰذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [هود: ٦٠] أن يكون ﴿يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ عطفاً على محل ﴿هَٰذِهِ﴾ لأن محلّه النصب.

الثاني: أن يكونَ الموضع بحقِّ الأصالة؛ فلا يجوز «هذا ضاربُ زَيْداً وأخيه» لأن الوصف المستوفي لشروطِ العمل الأصلُ إعمالُهُ لا إضافتُهُ لالتحاقه بالفعل، وأجازه البغداديّون تمسكاً بقوله [من الطويل]:

٦١٣ ـ [فَظَلَّ طُهَاةُ اللّحْمِ مَا بَيْنَ] مُنْضِجٍ صَفِيفَ شِوَاءٍ أَوْ قَدِيرٍ مُعَجَّلِ[2]

وقد مرَّ جوابه.

والثالث: وجود المُحْرِزِ، أي الطّالب لذلك المحل، وابتُني على هذا امتناعُ مسائل:

إحداها: «إن زَيْداً وعمرو قائمان» وذلك لأنَّ الطالب لرفع «زيد» هو الابتداء والابتداء هو التجردُ، والتجرُّد قد زال بدخول «إنّ».

والثانية: «إنَّ زَيْداً قَائم وعمرو» إذا قدرت «عمراً» معطوفاً على المحل، لا مبتدأ؛ وأجاز هذه بعضُ البصريين، لأنهم لم يشترطوا المحرز، وإنما منعوا الأولى لمانع آخر، وهو توارد عامِلَيْن «إن» والابتداء على معمولٍ واحد وهو الخبر؛ وأجازهما الكوفيّون، لأنهم لا يشترطون المحرز، ولأن «أنَّ» لم تعمل عندهم في الْخبر شيئاً، بل هو مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها؛ ولكن شَرَط الفراءُ لصحّة الرفع قبل مجيء الْخبر خفاءَ إعراب الاسم، لئلا يتنافَر اللفظ؛ ولم يشترطه الكسائي، كما أنه ليس بشرطٍ بالاتّفاق في سائر مواضع العطف على اللفظ؛ وحجَّتهما قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ﴾ [المائدة: ٦٩] الآية، وقولهم: «إنَّكَ وَزَيْد ذَاهِبَانِ». وأجيب عن الآية بأمرين:

---

(١) البيت من الطويل، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٢٥٥، وأمالي المرتضى ١/ ١٧١، وخزانة الأدب ٢/ ٢٥٢، وسر صناعة الإعراب ١/ ١٣١، وشرح شواهد المغني ١/ ١٥١.

(٢) تقدم تخريجه.

أحدهما: أن خبر «إن» محذوف أي مأجورون أو آمنون أو فرحون، والصابئون مبتدأ، وما بعده الخبر ويشهد له قوله [من الطويل]:

٦١٤ - خَلِيلَيَّ هَلْ طِبٌّ، فإِنِّي وَأَنْتُمَا وَإِنْ لَمْ تَبُوحَا بِالهَوى دَنِفَانِ؟[١]

ويضعفه أنه حَذْف من الأول لدلالة الثاني عليه، وإنّما الكثيرُ العكسُ.

والثاني: أن الخبر المذكور لـ «إنَّ»، وخبر ﴿وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ محذوف، أي كذلك، ويشهد له قوله [من الطويل]:

٦١٥ - فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ[٢]

إذ لا تدخل اللام في خبر المبتدأ حتى يُقَدَّم، نحو: «لَقَائم زيد» ويضعفه تقديمُ الجملة المعطوفة على بعض الجملة المعطوف عليها، وعن المثال بأمرين: أحدهما أنه عطف على توهّم عدم ذكر «إنّ»، والثاني أنه تابع لمبتدأ محذوف، أي: إنك أنتَ وزيد ذاهبان، وعليهما خرج قولهم: «إنّهُمْ أجْمَعُون ذاهبون».

المسألة الثالثة: «هذا ضارِبُ زيدٍ وعَمْراً» بالنصب.

المسألة الرابعة: «أَعْجَبَنِي ضَرْبُ زَيْدٍ وعمرو» بالرفع أو «وَعَمْراً» بالنصّب، منعهما الحُذّاق، لأن الاسمَ المشبه للفعل لا يعمل في اللفظ حتى يكونَ بـ «ألْ» أو منوّناً أو مضافاً، وأجازهما قوم تمسُّكاً بظاهر قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ ٱلَّيۡلَ سَكَنٗا وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ حُسۡبَانٗاۚ﴾ [الأنعام: ٩٦]، وقول الشاعر [من الطويل]:

٦١٦ - [هَوِيتَ ثَنَاءً مُسْتَطَاباً مُجَدَّدا] فَلاَ تَخْلُ مِنْ تَمْهِيدِ مَجْدٍ وَسُؤْدُدَا[٣]

وأجيب بأنّ ذلك على إضمار عامل يدلُّ عليه المذكور، أي: وجَعَلَ الشمسَ، ومهَدْتَ سؤددا، أو يكون سؤددا مفعولاً معه، ويشهد للتقدير في الآية أو الوصف فيها بمعنى الماضي، والماضي المجرّد من «أل» لا يعمل النصب، ويوضح لك مُضِيَّهُ قولُهُ

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٣٦٢، وتخليص الشواهد ص ٣٧٤، وشرح الأشموني ١/ ١٤٤، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٦٦.

(٢) البيت من الطويل، وهو لضابىء بن الحارث البرجمي في الأصمعيات ص ١٨٤، وخزانة الأدب ٩/ ٣٢٦، والدرر ٦/ ١٨٢، وشرح شواهد المغني ص ٨٦٧.

(٣) البيت من الطويل، ولم أجده.

تعالى: ﴿وَمِن رَّحْمَتِهِۦ جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا۟ فِيهِ﴾ [القصص: ٧٣] الآية، وجوّز الزّمخشريُّ كونَ ﴿ٱلشَّمْسَ﴾ معطوفاً على محلّ ﴿ٱلَّيْلِ﴾، وزعم مع ذلك أن الجعل مراد منه فعل مستمرّ في الأزمنة لا في الزمن الماضي بخصوصيّته مع نصه في ﴿مَـٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ۝﴾ [الفاتحة: ٤] على أنه إذا حُمِل على الزمن المستمرّ كان بمنزلته إذا حُمِلَ على الماضي في أن إضافته محضة، وأما قوله [من الرجز]:

٦١٧ ـ قَدْ كُنْتُ دَايَنْتُ بِهَا حَسَّانا مَخَافَةَ الإفْلاَسِ وَاللَّيَانَا
[يحسن بيع الأصل والقيانا][(١)]

فيجوز أن يكون «اللَّيَانا» مفعولاً معه، وأن يكون معطوفاً على «مخافة» على حذفِ مضاف، أي: ومخافة اللّيان؛ ولو لم يقدر المضاف لم يصح، لأن «اللّيان» فعل لغير المتكلّم، إذ المراد أنه دَاينَ حسانَ خشيةً من إفلاس غيره ومَطْله، ولا بدّ في المفعول له من موافقته لعامله في الفاعل.

ومن الغريب قولُ أبي حيان: إن من شرط العَطْف على الموضع أن يكون للمعطوف عليه لفظٌ وموضع؛ فجعل صورة المسألة شرطاً لها، ثم إنه أسقط الشرط الأوّل الذي ذكرناه، ولا بدّ منه.

والثالث: العطف على التوهُّم، نحو: «لَيْسَ زَيْد قَائِماً وَلاَ قَاعِدٍ» بالْخفض على توهُّم دخول الباء في الخبر، وشَرْطَ جوازه صحّةُ دخول ذلك العامل المتوهَّم، وشرط حسنه كثرة دخوله هناك، ولهذا حَسُنَ قولُ زهير [من الطويل]:

٦١٨ ـ بَدَا لِيَ أَنّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلاَ سَابِقٍ شَيْئاً إذَا كَانَ جَائِيَا[(٢)]

وقولُ الآخر [من البسيط]:

٦١٩ ـ مَا الْحَازِمُ الشَّهْمُ مِقْدَاماً وَلاَ بَطَلٍ إنْ لَمْ يَكُنْ لِلْهَوى بِالْحَقِّ غَلاَّبَا[(٣)]

ولم يحسن قولُ الآخر [من المتقارب]:

---

(١) البيت من الرجز، وهو لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٨٧، ولزياد العنبري في شرح التصريح ٢/ ٦٥، وله أو لرؤبة في الدرر ٦/ ١٩٠، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ٣١٥، وخزانة الأدب ٥/ ١٠٢.

(٢) البيت من الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٢٨٧، وتخليص الشواهد ص ٥١٢، وخزانة الأدب ٨/ ٤٩٢، والدرر ٦/ ١٦٣، وشرح شواهد المغني ١/ ٢٨٢.

(٣) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الدرر ٦/ ١٦٥، وشرح شواهد المغني ص ٨٦٩.

٦٢٠ ـ وَمَا كُنتَ ذَا نَيْرَبٍ فِيهِمُ وَلاَ مُنْمِشٍ فِيهِمُ مُنْمِلِ(١)

لقلّة دخول الباء على خبر «كان»، بخلاف خبرَيْ «ليس» و «مَا»، والنَّيْرَب: النميمة، والمنمل: الكثير النميمة، والمُنْمش: المفسد ذات البين.

وكما وقع هذا العطف في المجرور وقعَ في أخيه المجزوم، ووقع أيضاً في المرفوع اسماً، وفي المنصوب اسماً وفعلاً، وفي المركَّبات.

فأما المجزوم فقال به الخليلُ وسيبويه في قراءة غيرِ أبي عمرو ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن﴾ [المنافقون: ١٠]، فإن معنى: «لولا أخّرتني فأصدق»، ومعنى «إنْ أخّرتني أَصَّدَّقْ» واحدٌ؛ وقال السيرافي والفارسي: هو عطف على محلّ «فأصّدق»، كقول الجميع في قراءة الأخوين ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥ وَيَذَرْهُمْ﴾ [الأعراف: ١٨٦] بالجزم؛ ويردُّه أنهما يُسَلِّمان أن الجزم في نحو: ائتِنِي أُكْرِمْكَ» بإضمار الشَّرط، فليست الفاء هنا وما بعدها في موضع جزم، لأن ما بعدَ الفاء منصوب بـ «أَنْ» مُضْمَرة، و «أنْ» والفعل في تأويل مصدر معطوف على مصدر متوهَم مما تقدّم، فكيف تكون الفاءُ مع ذلك في موضع الجزم؟ وليس بين المفردين المتعاطِفَيْن شرطٌ مقدّر؛ ويأتي القَوْلآنِ في قول الهُذَلي [من الوافر]:

٦٢١ ـ فَأَبْلُونِي بَلِيَّتَكُمْ لَعَلِّي أُصَالِحُكُمْ وَأَسْتَدْرِجْ نَوَيَّا(٢)

أي: نَوايَ. وكذلك اختُلِفَ في نحو: «قام القوم غير زيد وعمراً» بالنصب، والصواب أنه على التوهُّم، وأنه مذهب سيبويه، لقوله لأن «غير زيد» في موضع «إلاّ زيداً» ومعناه، فشبَّهوهُ بقولهم [من الوافر]:

٦٢٢ ـ [مُعَاوِيَ إِنَّنَا بَشَر فأَسْجِحْ]، فَلَسْنَا بِالجِبَالِ وَلاَ الحَدِيدَا(٣)

وقد استنبط مَنْ ضَعُفَ فهمهُ من إنشادِ هذا البيت هنا أنه يراه عطفاً على المحل ولو أراد ذلك لم يقل: إنهم شبَّهوه به.

(١) البيت من المتقارب، وهو بلا نسبة في الدرر ٦/ ١٦٥، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٦٩، ولسان العرب ٦/ ٣٦٠ مادة /نمش/.

(٢) البيت من الوافر، وهو لأبي دؤاد الإيادي في ديوانه ص ٣٥٠، والخصائص ١/ ١٧٦، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٧٠١، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٣٩، وبلا نسبة في لسان العرب ١١/ ٤٧٤.

(٣) البيت من الوافر، وهو لعقبة الأسدي في الإنصاف ١/ ٣٣٢، وخزانة الأدب ٢/ ٢٦٠، وسر صناعة الإعراب ١/ ١٣١، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٧٠.

رجع القول إلى المجزوم ـ وقال به الفارسيّ في قراءة قُنبُل: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ ٱللَّهَ﴾ [يوسف: ٩٠] بإثبات الياء في ﴿يَتَّقِي﴾ وجزم ﴿وَيَصْبِرْ﴾، فزعم أن «من» موصُولة، فلهذا ثبتت ياء «يتّقي»، وأنها ضُمِّنت معنى الشرط، ولذلك دخلت الفاء في الخبر؛ وإنما جُزِم ﴿وَيَصْبِرْ﴾ على توهُّم معنى «مَنْ»؛ وقيل: بل وَصَل ﴿وَيَصْبِرْ﴾ بنيَّة الوقف كقراءة نافع ﴿وَمَحْيَايْ وَمَمَاتِي﴾ [الأنعام: ١٦٢] بسكون ياء ﴿وَمَحْيَايْ﴾ وصلاً؛ وقيل: بل سُكِّن لتوالي الحركات في كلمتينِ كما في ﴿يَأْمُرْكُمْ﴾ [البقرة: ١٦٩] و ﴿يُشْعِرْكُمْ﴾ [الأنعام: ١٠٩]، وقيل: «مَنْ» شرطية، وهذه الياء إشباع، ولام الفعل حذفت للجازم، أو هذه الياء لام الفعل، واكتفى بحذف الحركة المقدَّرة.

وأما المرفوع فقال سيبويه: واعلم أن ناساً من العرب يغلطون فيقولون: «إنهم أجمعونَ ذاهبون، وإنكَ وزيدٌ ذاهبان»، وذلك على أن معناه معنى الابتداء، فيرى أنه قال هم، كما قال [من الطويل]:

٦٢٣ ـ بَدَا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى،
وَلاَ سَابِقٍ شَيْئاً إِذَا كَانَ جَائِيَا[(١)]

ومراده بالغَلَط ما عبر عنه غيره بالتوهُّم، وذلك ظاهر من كلامه؛ ويوضحه إنشادُه البيت؛ وتوهم ابن مالك أنه أراد بالغلط الخطأ فاعترض عليه بأنا متى جَوَّزنا ذلك عليهم زالت الثقة بكلامهم، وامتنع أن نثبت شيئاً نادراً لإِمكان أن يقال في كل نادر: إن قائله غلط.

وأما المنصوب اسماً فقال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿وَمِن وَرَآءِ إِسْحَٰقَ يَعْقُوبَ﴾ [هود: ٧١] فيمن فتح الباء؛ كأنه قيل: ووهبنا له إسحاق ومن وراء إسحاق يعقوبَ، على طريقة قوله [من الطويل]:

٦٢٤ ـ مَشَائِيمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلاَ نَاعِبٍ إِلاَّ بِبَيْنٍ غُرَابُهَا[(٢)]

اهـ. وقيل: على إضمار «وَهَبْنَا»، أي: ومن وراء إسحاق وَهَبْنَا يعقوبَ، بدليل ﴿فَبَشَّرْنَٰهَا﴾ [هود: ٧١]، لأن البشارة من الله تعالى بالشيء في معنى الهبة، وقيل: هو

(١) البيت من الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٢٨٧، وتخليص الشواهد ص ٥١٢، وخزانة الأدب ٨/ ٤٩٢، والدرر ٦/ ١٦٣، وشرح شواهد المغني ١/ ٢٨٢.

(٢) البيت من الطويل، وهو للأخوص (أو الأحوص) الرياحي في الإنصاف ص ١٩٣، والحيوان ٣/ ٤٣١، وخزانة الأدب ٤/ ١٥٨، وشرح شواهد الإيضاح ص ٥٨٩، وشرح شواهد المغني ص ٨٧١.

مجرور عطفاً على «بإسحاق»، أو منصوب عطفاً على محلّه. ويردُ الأولَ أنه لا يجوز الفصل بين العاطفِ والمعطوف على المجرورِ كـ «مررت بزيدٍ واليوم عمرو». وقال بعضهم في قوله تعالى: ﴿وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَانٍ مَّارِدٍ ﴿٧﴾﴾ [الصافات: ٧] إنه عطف على معنى ﴿إِنَّا زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا﴾ [الصافات: ٦]، وهو إنا خلقنا الكواكب في السماء الدُّنيا زينةً للسماء، كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِمَصَٰبِيحَ وَجَعَلْنَٰهَا رُجُومًا﴾ [الملك: ٥]؛ ويحتمل أن يكون مفعولاً لأجله، أو مفعولاً مطلقاً، وعليهما فالعامل محذوف: أي: وحفظاً من كل شيطانٍ زيّناها بالكواكب، أو وَحَفِظْنَاها حِفْظاً.

وأما المنصوب فعلاً فكقِراءة بعضهم: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾ [القلم: ٩] حملاً على معنى: ودوا أن تدهن؛ وقيل في قراءة حَفْص ﴿لَّعَلِّيٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ﴿٣٦﴾ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ﴾ [غافر: ٣٦ ـ ٣٧] بالنصب: إنه عطف على معنى «لعلّي أبلغ»، وهو: لعلّي أن أبلغ، فإن خبر «لعلّ» يقترن بـ «أنْ» كثيراً، نحو الحديث: «فَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَلْحَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ»؛ ويحتمل أنه عطف على الأسباب على حد [من الوافر]:

٦٢٥ ـ لَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي [أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ][1]

ومع هذين الاحتمالين فيندفع قولُ الكوفي: إن هذه القراءة حجّةٌ على جواز النصبِ في جواب الترجِّي حملاً له على التمنّي.

وأما في المركَّبات فقد قيل في قوله تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن يُرْسِلَ ٱلرِّيَاحَ مُبَشِّرَٰتٍ وَلِيُذِيقَكُم﴾ [الروم: ٤٦]، إنه على تقدير: ليبشركم وليذيقكم، ويحتمل أن التقدير: وليذيقكم وليكون كذا وكذا أرْسَلها. وقيل في قوله تعالى: ﴿أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ﴾ [البقرة: ٢٥٩] إنه على معنى: أرأيت كالذي حاجَّ أو كالذي مرَّ؛ ويجوز أن يكون على إضمار فعلٍ: أي: أو أرأيت مثل الذي، فحُذِف لِدلالة ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ﴾ [البقرة: ٢٥٨] عليه؛ لأنَّ كليهما تعجُّب؛ وهذا التأويلُ هنا وفيما تقدَّم أولى، لأنَّ إضمار الفعل لدَلالة المعنى عليه أسْهَلُ من العطفِ على المعنى؛ وقيل: الكافُ زائدةٌ، أي: ألم ترَ إلى الذي حاجّ أو الذي مرّ؛ وقيل: الكاف اسم بمعنى «مِثْل» معطوف على «الذي»، أي: ألم تنظر إلى الذي حاجَّ أو إلى مثلِ الذي مرَّ.

---

(١) البيت من الوافر، وهو لميسون بنت بحدل في خزانة الأدب ٨/ ٥٠٣، والدرر ٤/ ٩٠، وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٧٣، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٥٣.

تنبيه ـ من العطفِ على المعنى عَلى قول البصريّين نحو: «لألْزَمَنّكَ أَوْ تَقْضِيَنِي حَقّي» إذ النصب عندهم بإضمار «أنْ» و «أنْ» والفعل في تأويل مصدرٍ معطوفٍ على مصدر مُتَوهَّم، أن ليكونَنّ لزوم مني أو قضاء منك لحقي؛ ومنه ﴿تُقَٰتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ﴾ [الفتح: ١٦] في قراءة أُبيّ بحذف النون؛ وأما قراءة الجمهور بالنُّون فبالعطف على لفظِ «تُقاتلونهم»، أو على القطع بتقدير: أو هم يُسْلمون؛ ومثله «ما تَأْتِينا فتُحدِّثَنَا» بالنّصب، أي ما يكُون منك إتيانٌ فحديث؛ ومعنى هذا نفي الإتيان فينتفي الحديث، أي: ما تأتينا فكيف تحدِّثنا؛ أو نفي الحديث فقط حتى كأنه قيل: ما تأتينا محدّثاً، أي: بل غير محدِّث؛ وعلى المعنى الأوّل جاء قولُه سبحانه وتعالى: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا۟﴾ [فاطر: ٣٦] أي: فكيف يموتون؛ ويمتنع أن يكون على الثاني، إذ يمتنع أن يقضى عليهم ولا يموتون؛ ويجوز رَفْعُهُ فيكون إمّا عطفاً على «تأتينا»؛ فيكون كلٌّ منهما داخلاً عليه حرفُ النفي، أو على القطع فيكون موجَباً، وذلك واضح في نحو «ما تأتينا فتجهل أمرنا» و «لم تقرأ فتنسى» لأن المراد إثبات جهله ونسيانه، ولأنه لو عُطِفَ لَجُزِمَ «تنسى»، وفي قوله [من الخفيف]:

٦٢٦ ـ غَيْرَ أَنَّا لَمْ يَأْتِنَا بِيَقِينٍ فَنُرَجِّي وَنُكْثِرُ التَّأْمِيلَا[1]

إذ المعنى أنه لم يأت باليقين فنحن نرجو خلافَ ما أتى به لانتفاء اليقين عمّا أتى به؛ ولو جزمه أو نصبه لفسد معناه، لأنه يصيرُ منفيًا على حِدَتِهِ كالأول إذا جُزم، ومنفيًا على الجمع إذا نُصِب، وإنما المراد إثباته؛ وأمّا إجازتُهم ذلك في المثال السّابق فمشكلة، لأن الحديثَ لا يمكن مع عدم الإتيان، وقد يوجَّه قولهم بأن يكون معناه ما تأتينا في المستقبل فأنت تحدّثنا الآن، عوضاً عن ذلك؛ وللاستئناف وجه آخر، وهو أن يكون على معنى السببيّة وانتفاء الثاني لانتفاء الأوّل، وهو أحد وجهَي النصب، وهو قليل، وعليه قولُه [من الكامل]:

٦٢٧ ـ فَلَقَدْ تَرَكْتِ صَبِيَّةً مَرْحُومَةً لَمْ تَدْرِ مَا جَزَعٌ عَلَيْكِ فَتَجْزَعُ[2]

أي: لو عرفتِ الجزَع لجزَعتْ، ولكنّها لم تَعْرِفْه فلم تَجْزَعْ. وقرأ عيسى بن عمر

---

(١) البيت من الخفيف، وهو لبعض الحارثيين في خزانة الأدب ٨/ ٣٥٨، والرد على النحاة ص ١٢٧، وللعنبري في شرح المفصل ٧/ ٣٦، وبلا نسبة في شرح شواهد المغني ٢/ ٨٧٢.

(٢) البيت من الكامل، وهو لمويلك المزموم، في خزانة الأدب ٨/ ٥٣١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٩٠٣، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٩/ ٨٧.

﴿فَيَمُوتُواْ﴾ [فاطر: ٣٦] عطفاً على ﴿يُقْضَىٰ﴾ [فاطر: ٣٦]، وأجاز ابن خَروف فيه الاستئنافَ على معنى السببيّة كما قدّمنا في البيت، وقرأ السبعة: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ﴿٣٦﴾﴾ [المرسلات: ٣٦]، وقد كان النَّصبُ ممكناً مثله في ﴿فَيَمُوتُواْ﴾، ولكن عُدِلَ عنه لتناسُبِ الفواصل، والمشهور في توجيهه أنه لم يقصد إلى معنى السببيَّة، بل إلى مجرَّد العطف على الفعل وإدخاله معه في سلك النفي، لأن المرادَ: بلا يؤذن لهم نفي الإذن في الاعتذار، وقد نُهُوا عنه في قوله تعالى: ﴿لَا تَعْتَذِرُواْ ٱلْيَوْمَ﴾ [التحريم: ٧] فلا يتأتّى العذر منهم بعد ذلك، وزعم ابن مالك بدرُ الدّين أنهُ مستأنف بتقدير: فهم يعتذرون، وهو مشكل على مذهب الجماعة، لاقتضائه ثبوتَ الاعتذار مع انتفاء الإذن كما في قولك «ما تؤذينا فنحبُّك» بالرفع، ولصحَّة الاستئناف يُحْمَل ثبوتُ الاعتذارِ مع مجيء ﴿لَا تَعْتَذِرُواْ ٱلْيَوْمَ﴾ على اختلاف المواقف، كما جاء ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُسْـَٔلُ عَن ذَنۢبِهِۦٓ إِنسٌ وَلَا جَآنٌّ ﴿٣٩﴾﴾ [الرحمٰن: ٣٩]، ﴿وَقِفُوهُمْ إِنَّهُمْ مَسؤولون﴾ [الصافات: ٢٤]، وإليه ذهب ابن الحاجب؛ فيكون بمنزلة «ما تأتينا فتجهل أمورنا»، ويردُّه أن الفاء غير العاطفة للسببيّة، ولا يتسّبب الاعتذار في وقتٍ عن نفيِ الإذن فيه في وقتٍ آخر؛ وقد صحّ الاستئناف بوجهٍ آخر يكون الاعتذارُ معه منفياً، وهو ما قدّمناه ونقلناه عن ابن خروف من أن المستأنَفَ قد يكون على معنى السببيّة؛ وقد صرَّح به هنا الأعلَمُ، وأنه في المعنى مثل ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُواْ﴾ [فاطر: ٣٦]، وردَّه ابن عصفور بأن الإذن في الاعتذار قد يَحْصُل ولا يحصُلُ اعتذار، بخلاف القضاء عليهم، فإنه يتسبّب عنه الموت جَزْماً، ورَدَّ عليه ابنُ الضائع بأن النصب على معنى السببيّة في «ما تأتينا فتحدّثنا» جائز بإجماع، مع أنه قد يحصل الإِتيان ولا يحصل التَّحديثُ، والذي أقول: إن مجيءَ الرفع بهذا المعنى قليلٌ جدًّا، فلا يحسنُ حَمْلُ التنزيل عليه.

تنبيه ـ «لا تأكُلْ سَمَكاً وَتَشْرَب لَبَناً» إن جزمت فالعطف على اللفظ والنهي عن كلِّ منهما؛ وإن نصبتَ فالعطفُ عند البصريّين على المعنى والنهي عند الجميع عن الجمع، أي: لا يكن منك أكلُ سمكٍ مع شُرْبِ لبنٍ؛ وإن رفعتَ فالمشهور أنه نَهْيٌ عنِ الأول وإباحة للثاني، وأن المعنى: ولك شُرْبُ اللبن، وتوجيهه أنه مستأنَفٌ، فلم يتوجّه إليه حرف النهي؛ وقال بدرُ الدين بن مالك: إن معناه كمعنى وجهِ النَّصب، ولكنه على تقدير لا تَأكُل السَّمك وأنتَ تشربُ اللبن، ا هـ. وكأنه قَدَّرَ الواو للحال، وفيه بُعْد، لدخولها في اللفظِ على المضارع المثبَت، ثم هو مخالف لقولهم؛ إذ جعلوا لكلٍّ من أَوْجهِ الإِعراب معنًى.

عطف الخبر على الإنشاء، وبالعكس

منعه البيانيّون، وابن مالك في شرح باب المَفْعول معه من كتاب التّسهيل، وابن عُصفور في شرح الإيضاح، ونقله عن الأكثرين، وأجازه الصفار ـ بالفاء ـ تلميذ ابن عصفور، وجماعة، مستدلّين بقوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [البقرة: ٢٣ ـ ٢٥] في سورة البقرة، ﴿وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الصف: ١٠ ـ ١٣] في سورة الصف، قال أبو حيان: وأجاز سيبويه «جاءَني زيد ومَنْ عَمْرو العاقلان» على أن يكون «العاقلان» خبراً لمحذوف، ويؤيده قوله [من الطويل]:

٦٢٨ ـ وَإِنَّ شِفَائِي عَبْرَةٌ مُهَرَاقَةٌ وَهَلْ عِنْدَ رَسْمٍ دَارِسٍ مِنْ مُعَوَّلِ؟[1]

وقوله [من الطويل]:

٦٢٩ ـ تُنَاغِي غَزَالاً عِنْدَ بَابِ ابْنِ عَامِرٍ وَكَحِّلْ أماقِيكَ الْحِسَانَ بِإثْمِدِ[2]

واستدل الصفار بهذا البيت، وقوله [من الطويل]:

٦٣٠ ـ وَقَائِلَةٍ خَوْلاَنُ فانْكِحْ فَتاتَهُمْ [وَأُكْرُومَةُ الْحَيَّيْنِ خِلْوٌ كَمَا هِيَا][3]

فإن تقديره عند سيبويه: هذه خولان.

وأقول: أمّا آية البقرة فقال الزّمخشري: ليس المعتمد بالعطف الأمر حتى يُطْلَب له مُشَاكِل، بل المرادُ عطف جملة ثَواب المؤمنين على جُمْلةِ عذاب الكافرين، كقولك: «زَيْد يُعَاقَبُ بالْقَيْدِ وَبَشِّرْ فلاناً بالإِطلاق»، وجوّز عطفه على ﴿ٱتَّقُوا۟﴾، وأتمُّ من كلامه في الجواب الأول أن يقال: المُعْتَمد بالعطف جملةُ الثواب كما ذكر، ويزاد عليه فيقال: والكلام مَنْظور فيه إلى المعنى الحاصِل منه، وكأنه قيل: والذينَ آمنوا وعَملُوا الصالحات لهم جَنَّاتٌ، فبشّرهم بذلك؛ وأما الجواب الثّاني ففيه نظر، لأنه لا يصحّ أن يكون جواباً للشرط؛ إذ ليس الأمر بالتبشير مشروطاً بعجز الكافرين على الإتيان بمثل القرآن، ويُجاب

(١) البيت من الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه، وخزانة الأدب ٣/ ٤٤٨، والدرر ٥/ ١٣٩، وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٥٧، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٧٢.

(٢) البيت من الطويل، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ص ١٣٤، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٧، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٤٣٤.

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الأزهية ص ٢٤٣، وأوضح المسالك ٢/ ١٦٣، والجنى الداني ص ٧١، وخزانة الأدب ١/ ٣١٥، والدرر ٢/ ٣٦، والرد على النحاة ص ١٠٤.

بأنه قد عُلم أنهم غير المؤمنين، فكأنه قيل: فإن لم يفعلوا فبشِّر غيرهم بالجنّات، ومعنى هذا فبشِّر هؤلاء المُعَانِدين بأنه لا حَظَّ لهم في الجنة.

وقال في آية الصفّ: إن العطف على ﴿تُؤْمِنُونَ﴾ لأنه بمعنى «آمِنوا»، ولا يقدح في ذلك أن المُخَاطَب بـ «تؤمنون» المؤمنون، وبـ «بشِّر» النبي عليه الصلاة والسلام، ولا أن يُقال في ﴿تُؤْمِنُونَ﴾: إنه تفسير لِـ «التجارة» لا طَلَب، وإن ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾ جواب الاستفهام تنزيلاً لسبب السبب منزلة السبب كما مرَّ في بحث الجمل المفسّرة؛ لأن تخالف الفاعلين لا يقدح، تقول: «قوموا وأَقْعُدُ يا زيد»، ولأن ﴿تُؤْمِنُونَ﴾ لا يتعيَّن للتفسير، سَلَّمنا، ولكن يحتمل أنه تفسير مع كونه أمراً، وذلك بأن يكون معنى الكلام السابق اتَّجِرُوا تجارةً تُنجِيكم من عذابٍ أليم كما كان ﴿فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ﴾ [المائدة: ٩١] في معنى: انْتَهُوا، أو بأن يكون تفسيراً في المعنى دون الصناعة؛ لأن الأمر قد يُسَاق لإفادةِ المعنى الذي يَتَحَصَّل من المفسّرة، يقول: هل أدلّك على سبب نجاتك؟ آمِنْ بالله، كما تقول: هو أن تؤمن بالله، وحينئذٍ فيمتنع العطفُ، لعدم دخول التبشير في معنى التفسير.

وقال السّكاكي: الأمران معطوفان على «قُلْ» مقدّرة قبل ﴿يَٰٓأَيُّهَا﴾، وحَذْفُ القول كثيرٌ؛ وقيل: معطوفان على أمرٍ محذوف تقديرهُ في الأولى: فأنذِرْ، وفي الثانية: فأبشِرْ، كما قال الزمخشري في ﴿وَٱهْجُرْنِي مَلِيًّا﴾ [مريم: ٤٦]: إن التقدير: فاحْذَرْنِي واهجرنِي، لدلالة ﴿لَأَرْجُمَنَّكَ﴾ [مريم: ٤٦] على التهديد.

وأما:

«وَهَلْ عِنْدَ رَسْمٍ دَارِسٍ مِنْ مُعَوَّلِ»

فـ «هَلْ» فيه نافية، مثلها في ﴿فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ [الأحقاف: ٣٥].

وأما:

«هٰذِهِ خَوْلاَنُ»

فمعناه تنبّه لِـ «خولان» أو الفاء لمجرّد السببية مثلها في جواب الشرط، وإذ قد استدلاً بذلك فهلاً استدلاً بقوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ ۝ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ﴾ [الكوثر: ١ ـ ٢] ونحوه في التنزيل كثير.

وأما:

«وَكَحِّلْ أماقيك»

فيتوقّف على النظر فيما قبله من الأبيات، وقد يكون معطوفاً على أمر مقدّرٍ يدلُّ عليه المعنى، أي: فافعل كذا وكحّل، كما قيل في ﴿وَٱهْجُرْنِي مَلِيًّا﴾ [مريم: ٣٦].

وأما ما نَقلَهُ أبو حيان عن سيبويه فغلط عليه، وإنما قال: واعلم أنه لا يجوز «مَنْ عَبْدُ الله وهذا زيد الرجلين الصالحين» رفعت أو نصبت؛ لأنك لا تثني إلا على مَنْ أثبتَّه وعلمته، ولا يجوز أن تخلط مَنْ تعلم ومن لا تعلم فتجعلهما بمنزلةٍ واحدة، وقال الصفار: لما منعها سيبويه من جهة النعت علم أنَّ زوال النّعت يُصحّحها؛ فتصرّف أبو حيان في كلام الصفار وفهم فيه، ولا حجّة فيما ذكر الصفار، إذ قد يكون للشيء مانعان ويقتصر على ذلك أحدهما، لأنه الذي اقتضاه المقام. والله أعلم.

عطف الاسمية على الفعلية، وبالعكس

فيه ثلاثة أقوال:

أحدها: **الجَواز مطلقاً**، وهو المفهوم من قول النحويّين في بابِ الاشتغال في مثل «قام زيدٌ وعَمْراً أكرمتُهُ» إن نصب «عمراً» أرجح، لأن تناسُب الجُمْلتين المتعاطفتينِ أوْلَى من تخالفهما.

والثاني: **المَنْع مطلقاً**، حُكي عن ابن جني أنه قال في قوله [من الرمل]:

٦٣١ ـ عَاضَهَا اللَّهُ غُلاَماً بَعْدَ مَا ... شَابَتِ الأصْدَاغُ وَالضِّرْسُ نَقِدْ[1]

إن «الضّرس» فاعل بمحذوف يُفسّره المذكور، وليس بمبتدأ، ويلزمُهُ إيجابُ النصب في مسألة الاشتغال السابقة، إلا إن قال: أُقدّر الواو للاستئناف.

والثالث: لأبي علي، **أنه يجوز في الواو فقط**، نقله عنه أبو الفتح في سِر الصِّناعة، وبنى عليه مَنْعَ كونِ الفاء في «خرجت فإذا الأسَدُ حاضر» عاطفة.

وأضعفُ الثلاثة القول الثاني، وقد لَهِجَ به الرازي في تفسيره، وذكرَ في كتابه في مناقب الشافعي، رضي الله عنه، مجلساً جمعهُ وجماعةً من الحنفيّة، وأنهم زَعَموا أنَّ قول الشافعي «يحلُّ أكلُ متروكِ التّسمية» مردودٌ بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُواْ مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُۥ لَفِسْقٌ﴾ [الأنعام: ١٢١]، فقال: فقلت لهم: لا دَليلَ فيها، بل هي حجّة للشافعي،

---

(١) البيت من الرمل، وهو للهذلي في لسان العرب ٣/ ٤٢٦ مادة /نقد/، وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص ٤٩، والخصائص ٢/ ٧١، وشرح شواهد المغني ص ٨٧٣.

وذلك لأن الواو ليست للعطف؛ لتخالفِ الجُمْلَتَيْنِ بالاسمية والفعلية، ولا للاستئناف؛ لأن أصل الواو أن تربط ما بعدها بما قبلها، فبقي أن تكون للحال؛ فتكون جملة الحال مقيّدة للنهي، والمعنى: لا تأكلوا منه في حالة كونه فسقاً ومفهومُه جوازُ الأكل إذا لم يكن فسقاً، والفسقُ قد فسّره الله تعالى بقوله: ﴿أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٤٥]، فالمعنى: لا تأكُلوا منه إذا سُمِّي عليه غيرُ الله، ومفهومه: كلوا منه إذا لم يُسَمَّ عليه غيرُ الله، ا هـ. ملخّصاً موضحاً. ولو أُبطِلَ العطف لتخالفِ الجملتين بالإنشاء والخبر لكان صواباً.

العطف على معمولَيْ عاملين

وقولهم: «على عَامِلَيْن» فيه تجوُّز، أجمعوا على جواز العطف على مَعْمولَيْ عامل واحد، نحو: «إن زَيداً ذاهبٌ وعمراً جالسٌ»، وعلى مَعْمُولاتِ عامل، نحو: «أعْلَمَ زيدٌ عمراً بكراً جالساً، وأبُو بكرٍ خالداً سعيداً منطَلِقاً»، وعلى مَنْع العطف على معمولي أكثر مِنْ عاملَيْن، نحو: «إنَّ زيداً ضاربٌ أبوه لِعَمْرٍو وأخاكَ غُلامُهُ بكْرٍ»؛ وأمَّا معمولاً عامِلَيْن، فإن لم يكُن أحدهما جارًا، فقال ابن مالك: هو مُمتنِع إجماعاً نحو: «كان آكلاً طعامَكَ عمرٌو وتَمْرَكَ بكْر» وليس كذلك، بل نقل الفارسيُّ الجواز مُطْلقاً عن جماعة، وقيل: إن منهم الأخْفَشَ، وإن كان أحدهما جارًا فإن كان الجارُّ مؤخَّراً، نحو: «زَيْدٌ في الدار والحجرةِ عمرٌو، أو وعمرٌو الحجرةِ»، فنقل المهدويُّ أنه مُمْتنِع إجماعاً، وليس كذلك، بل هو جائز عند مَنْ ذَكَرْنَا؛ وإن كان الجارُّ مقدَّماً نحو: «في الدارِ زيدٌ والحجرةِ عمرو» فالمشهور عن سيبويه المَنع، وبه قال المبرّد وابن السرّاج وهشام؛ وعن الأخفش الإجازة، وبه قال الكسائي والفرّاء والزجّاج؛ وفَصَّل قومٌ ـ منهم الأعلم ـ فقالوا: إنْ وليَ المخفوضُ العاطفَ كالمثالِ جاز، لأنه كذا سُمِع، ولأنَّ فيه تعادُلَ المتعاطِفات، وإلا امتنع، نحو: «في الدارِ زيدٌ وعمرٌو الحجرةِ».

وقد جاءت مواضع يدلُّ ظاهرُها على خلاف قول سيبويه، كقوله تعالى: ﴿إنَّ في السَّمٰواتِ وَالأَرْضِ لآياتٍ لِلْمُؤْمِنين وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴿٤﴾ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن رِّزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴿٥﴾﴾ [الجاثية: ٣ ـ ٥]، آيات الأولى منصوبة إجماعاً؛ لأنها اسم «أنَّ»، والثانية والثالثة قرأهما الأخَوَانِ بالنصب، والباقون بالرَّفع، وقد استدلّ بالقراءتين في ﴿ءَايَٰتٍ﴾ الثالثة على المسألة، أما الرفعُ فعلى نيابة الواو منابَ الابتداء و«في»، وأما النصب فعلى نيابتها مناب «إنَّ» و«في».

وأجيب بثلاثة أوجه:

أحدها: أن «في» مقدّرة؛ فالعمل لها، ويؤيده أن في حرفِ عبد الله التصريح بـ «في»، وعلى هذا الواوُ نائبةٌ مَنَابَ عامِلٍ واحد، وهو الابتداء أو «إنَّ».

والثاني: أن انتصابَ ﴿ءَايَٰتٍ﴾ على التوكيد للأولى، ورفعها على تقدير مبتدأ، أي: هي آيات، وعليهما فليست «في» مقدّرة.

والثالث: يَخُصُّ قراءةَ النصب، وهو أنه على إضمار «إنَّ» و«في»، ذكره الشاطبي وغيره، وإضمار «إنَّ» بعيد.

ومما يشكل على مذهب سيبويه قوله [من المتقارب]:

٦٣٢ ـ هَوِّنْ عَلَيْكَ، فَإنَّ الأُمُورَ بِكَفِّ الإِلٰهِ مَقَادِيرُهَا
٦٣٣ ـ فَلَيْسَ بِآتِيكَ مَنْهِيُّهَا وَلاَ قَاصِرٍ عَنْكَ مَأْمُورُهَا[(١)]

لأن «قاصر» عطف على مجرورِ الباء، فإن كان مأمورُها عطفاً على مرفوع «ليس» لزم العطف على معمولَيْ عاملين، وإن كان فاعلاً بـ «قاصر» لزم عدم الارتباط بالمخبر عنه؛ إذ التقدير حينئذٍ: فليس مَنْهِيُّها بقاصرٍ عنك مأمورُها.

وقد أجيب عن الثاني بأنه لما كان الضميرُ في «مَأمورها» عائداً على الأمور كان كالعائد على المنهيَّاتِ، لدخولها في الأمور.

واعلم أنّ الزمخشريَّ ممن منع العطفَ المذكور، ولهذا اتَّجه له أن يسأل في قوله تعالى: ﴿وَٱلشَّمۡسِ وَضُحَىٰهَا ۝١ وَٱلۡقَمَرِ إِذَا تَلَىٰهَا﴾ [الشمس: ١ ـ ٢]، فقال: فإن قلت: نصب «إذا» مُعْضِل؛ لأنك إذا جعلت الواوات عاطفة وقَعْتَ في العطف على عاملين، يعني أنَّ «إذا» عَطْفٌ على «إذا» المنصوبة بـ «أقسم»، والمخفوضات عطف على «الشمس» المخفوضة بواو القسم؛ قال: وإن جعلتهنَّ للقسم وقعت فيما اتَّفق الخليلُ وسيبويه على استكراهه، يعني أنهما استكْرَهَا ذلك لئلاً يحتاج كل قَسَم إلى جواب يخصُّه، ثم أجاب بأن فعل القَسَم لما كان لا يُذْكر مع واو القسم بخلاف الباء صَارَتْ كأنها هي الناصِبة الخافِضة، فكان العطف على معمولي عامل.

(١) البيتان من المتقارب، وهما للأعور الشني في خزانة الأدب ٤/ ١٣٦، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٣٨، وشرح شواهد المغني ١/ ٤٢٧، والكتاب ١/ ٦٤.

قال ابن الحاجب: وهذه قوة منه، واستنباطٌ لمعنى دقيق، ثم اعترض عليه بقوله تعالى: ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِٱلۡخُنَّسِ ۝١٥ ٱلۡجَوَارِ ٱلۡكُنَّسِ ۝١٦ وَٱلَّيۡلِ إِذَا عَسۡعَسَ ۝١٧ وَٱلصُّبۡحِ إِذَا تَنَفَّسَ﴾ [التكوير: ١٥ ـ ١٨] فإن الجارّ هنا الباء، وقد صرّح معه بفعل القسم؛ فلا تنزل الباء منزلة الناصبة الخافضة، ا هـ.

وبَعْد، فالحقّ جواز العطف على معمولَيْ عاملين في نحو: «في الدَّار زَيْدٌ والحُجْرَةِ عَمْرٌو» ولا إشكال حينئذٍ في الآية.

وأخذ ابن الخبّاز جوابَ الزمخشريّ، فجعله قولاً مستقلاً، فقال في كتاب النهاية: وقيل إذا كان أَحَدُ العاملين محذوفاً فهو كالمعدوم، ولهذا جاز في نحو: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ ۝١ وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ﴾ [الليل: ١ ـ ٢] وما أظنه وَقَفَ في ذلك على كلام غير الزمخشري فينبغي له أن يُقيِّد الحذفَ بالوجوب.

المواضع التي يعودُ الضميرُ فيها على متأخرٍ لفظاً ورتبة

وهي سبعة: **أحدها: أن يكونَ الضَّمير مرفوعاً بـ «نِعْمَ» أو «بِئْسَ»**، ولا يفسر إلا بالتّمييز، نحو: «نِعْمَ رَجُلاً زَيْدٌ، وَبِئْسَ رَجُلاً عَمْرٌو»، ويلتحق بهما «فَعُل» الذي يُرَاد به المدح والذمّ، نحو: ﴿سَآءَ مَثَلًا ٱلۡقَوۡمُ﴾ [الأعراف: ١٧٧]، و﴿كَبُرَتۡ كَلِمَةً تَخۡرُجُ﴾ [الكهف: ٥]، و«ظَرُفَ رَجُلاً زَيْدٌ»؛ وعن الفراء والكسائي أن المخصوص هو الفاعل، ولا ضميرَ في الفعل: ويردّه «نِعْمَ رَجُلاً كانَ زَيْدٌ»، ولا يدخل النّاسِخ على الفاعل، وأنه قد يحذف، نحو: ﴿بِئۡسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٠].

الثاني: أن يكون مرفوعاً بأوّلِ المتنازِعَيْنِ المُعْمَلِ ثانيهما، نحو قوله [من الطويل]:

٦٣٤ ـ جَفَوْنِي وَلَمْ أَجْفُ الأخِلاَّءَ، إنَّنِي لِغَيْرِ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلِيَ مُهْمِلُ[1]

والكوفيُّون يمنعونَ من ذلك، فقال الكسائي: بحذفِ الفاعل، وقال الفرّاء: يُضْمر ويؤخر عن المفسّرِ، فإن استوى العاملانِ في طلب الرَّفع وكان العطف بالواو، نحو: «قَامَ وَقَعَدَ أَخَوَاكَ»، فهو عنده فاعلٌ بهما.

الثالث: أن يكون مُخْبَراً عنه فيُفَسّرهُ خبره، نحو: ﴿إِنۡ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنۡيَا﴾ [الأنعام: ٢٩]. قال الزمخشري: هذا ضمير لا يعلم ما يُعْنَى به إلاَّ بما يَتْلوه، وأصله: إن الحياةُ إلا

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ٧٧، وأوضح المسالك ٢/ ٢٠٠، وتخليص الشواهد ص ٥١٥، والدرر ١/ ٢١٩، وشرح الأشموني ١/ ١٧٩.

حياتنا الدنيا، ثم وضع «هي» موضِعَ الحياة لأنّ الخبر يدلّ عليها ويُبَيِّنُهَا، قال: ومنه [من المتقارب]:

هِـيَ الـنَّـفْـسُ تَـحْـمِـلُ مَـا حُـمِّـلَـتْ

و«هي العربُ تقولُ ما شاءت». قال ابن مالك: وهذا من جيِّدِ كلامه، ولكن في تمثيله بـ «هي النفس» و«هي العرب» ضَعْف، لإمكانِ جَعْل «النفسِ» و«العربِ» بَدَلَيْن و«تحمل» و«تقول» خبرين؛ وفي كلام ابن مالك أيضاً ضعف، لإمكان وجه ثالث في المثالين لم يذكره، وهو كونُ «هي» ضمير القصّة. فإن أراد الزمخشريّ أن المثالين يمكن حملُهما على ذلك لا أنه متعيّن فيهما، فالضّعف في كلام ابن مالك وحده.

الرابع: ضمير الشأن والقصة، نحو: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ [الإخلاص: ١]، ونحو: ﴿فَإِذَا هِىَ شَٰخِصَةٌ أَبْصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [الأنبياء: ٩٧]، والكوفي يُسمّيهِ **ضمير المَجْهول**.

وهذا الضمير مخالف للقياس من خمسةِ أوجه:

أحدها: **عَوْدُهُ على مَا بَعْدَه لزوماً**؛ إذ لا يجوز للجملة المفسرة له أن تتقدّم هي، ولا شيء منها عليه، وقد غلط يوسفُ بن السيرافي إذ قال في قوله [من الطويل]:

٦٣٥ ـ أَسَكْرَانُ كَانَ ابْنُ المَرَاغَةِ إِذْ هَجَا تَمِيماً بِجَوْ الشَّامِ أَمْ مُتَسَاكِرُ[1]

فيمن رَفَعَ «سكران»، و«ابن المراغة»: إن «كان» شأنيّة، و«ابنُ المراغة سكرانُ»: مبتدأ وخبر، والجملة خبر «كان»؛ والصَّواب أن «كان» زائدة، والأشهر في إنشاده نصب «سكران» ورفع «ابن المراغة»؛ فارتفاع «مُتساكر» على أنه خبر لِـ «هو» محذوفاً، ويروى بالعكس؛ فاسمُ «كان» مستتر فيها.

والثاني: **أنّ مفسّرهُ لا يكونُ إلا جملة**، ولا يشاركه في هذا ضمير، وأجاز الكوفيُّون والأخفش تفسيره بمفردٍ له مرفوعٌ، نحو: «كَانَ قَائِماً زَيْدٌ»، و«ظننتُهُ قائماً عمرٌو»، وهذا إن سُمِعَ خرج على أن المرفوع مبتدأ، واسمُ «كان» وضمير «ظننته» راجعان إليه، لأنه في نية التقديم؛ ويجوز كونُ المرفوعِ بعد «كانَ» اسماً لها؛ وأجاز الكوفيون: «إنه قام» و«إنه

---

(١) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ص ٤٨١، وخزانة الأدب ٩/ ٢٨٨، والكتاب ١/ ٤٩، ولسان العرب ٤/ ٣٧٣ مادة / سكر/ .

ضُرِبَ» على حذف المرفوع والتفسير بالفعل مبنيًا للفاعل أو للمفعول، وفيه فسادانِ: التفسيرُ بالمفرد، وحذف مرفوع الفعل.

والثالث: **أنه لا يُتْبَع بتابع؛ فلا يؤكّد، ولا يعطف عليه، ولا يبدل منه.**

والرابع: **أنه لا يعمل فيه إلا الابتداء أو أحد نواسخه.**

والخامس: **أنه مُلازِم للإفراد فلا يُثَنّى ولا يُجمع،** وإن فسر بحديثين أو أحاديث.

وإذا تقرّر هذا عُلم أنه لا ينبغي الحملُ عليه إذا أمكن غيره، ومن ثَمّ ضعف قول الزمخشري في ﴿إِنَّهُ يَرَىٰكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُۥ﴾ [الأعراف: ٢٧] إنَّ اسم «إنّ» ضمير الشأن، والأولى كونه ضمير «الشّيطان»، ويؤيّده أنه قُرىء ﴿وَقَبِيلَهُۥ﴾ بالنصب؛ وضمير الشأن لا يُعطف عليه، وقول كثير من النحويين: إن اسم «أنَّ» المفتوحة المخفّفة ضمير شأن، والأولى أن يعاد على غيره إذا أمكن، ويُؤيّده قول سيبويه في ﴿أَن يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ۝١٠٤ قَدْ صَدَّقْتَ ٱلرُّءْيَآ﴾ [الصافات: ١٠٤ ـ ١٠٥]: إن تقديره أنك، وفي «كتبْتُ إليه أن لا يفعل» أنه يُجْزَم على النهي، وينصب على معنى «لئلاّ»، ويرفع على «أنك».

الخامس: أن يجر بـ «رُبّ» مُفَسّراً بتمييز، وحكمه حكم ضمير «نِعْم» و«بِئْسَ» في وجوب كون مفسّره تمييزاً وكونه هو مفرداً، وقال [من الخفيف]:

٦٣٦ ـ رُبَّهُ فِتْيَةً دَعَوْتُ إِلَى مَا يُورِثُ الحَمْدَ دَائِماً فَأَجَابُوا[1]

ولكنه يلزم أيضاً التّذكير، فيقال: «رُبّهُ امرأة» لا «رُبّهَا»، ويقال: «نعمت امرأةً هند»، وأجاز الكوفيون مطابقته للتمييز في التّأنيثِ والتّثنيةِ والجمع، وليس بمَسْموع.

وعندي أن الزمخشري يفسّر الضمير بالتمييز في غير بابي «نعم» و«رُبَّ»، وذلك أنه قال في تفسير ﴿فَسَوَّىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ﴾ [البقرة: ٢٩] الضميرُ في ﴿فَسَوَّىٰهُنَّ﴾ ضمير مبهم، و«سَبْعَ سموات» تفسيره، كقولهم: «رُبّه رجلاً»؛ وقيل: راجع إلى «السماء»، و«السماء» في معنى الجنس؛ وقيل: جمع «سماءة»؛ والوجه العربي هو الأول، ا هـ. وتؤول على أن مراده أن «سبع سموات» بدل، وظاهر تشبيهه بـ «ربّه رجلاً» يأباه.

السادس: أن يكون مُبْدَلاً منه الظّاهرُ المفسّرُ له، كـ «ضربته زيداً». قال ابن عصفور: أجازهُ الأخفشُ ومَنَعَهُ سيبويه؛ وقال ابن كيسان: هو جائز بإجماع، نقله عنه ابن

---

(١) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ١٩، والدرر ٤/ ١٢٨، وشرح الأشموني ١/ ١٨٧، وشرح شواهد المغني ص ٨٧٤.

مالك؛ ومما خرّجوا على ذلك قولهم: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِ الرَّؤُوفِ الرَّحِيمِ». وقال الكسائي: هو نعت، والجماعة يأبونَ نعت الضمير، وقوله [من الرجز]:

٦٣٧ ـ قَدْ أَصْبَحَتْ بِقَرْقَرَى كَوَانِسَا فَلاَ تَلُمْهُ أَنْ يَنَامَ الْبَائِسَا[1]

وقال سيبويه: هو بإضمار «أذمّ»، وقولهم: «قَامَا أَخَوَاكَ»، و«قَامُوا إِخْوَتُكَ»، و«قُمْنَ نِسْوَتُكَ»؛ وقيل: على التّقديم والتأخير؛ وقيل: الألف والواو والنون أَحْرُفٌ كالتاء في «قَامَتْ هِنْد» وهو المختار.

والسابع: أن يكون متّصِلاً بفاعلٍ مقدّم، ومفسّرهُ مفعولٌ مؤخّر، كـ «ضَرَبَ غُلاَمُهُ زَيْداً» أجازه الأخفش وأبو الفتح وأبو عبد الله الطُّوَال من الكوفيّين، ومن شواهِدِهِ قولُ حسان [من الطويل]:

٦٣٨ ـ وَلَوْ أَنَّ مَجْداً أَخْلَدَ الدَّهْرَ وَاحِداً مِنَ النَّاسِ أَبْقَى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعِمَا[2]

وقوله [من الطويل]:

٦٣٩ ـ كَسَا حِلْمُهُ ذَا الْحِلْمِ أَثْوَابَ سُؤْدَدٍ وَرَقَّى نَدَاهُ ذَا النَّدَى فِي ذُرَى الْمَجْدِ[3]

والجمهور يُوجبون في ذلك في النثر تقديمَ المفعول، نحو: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾ [البقرة: ١٢٤]، ويمتنع بالإجماع نحو: «صَاحِبُها في الدار» لاتّصال الضميرِ بغيرِ الفاعل، ونحو: «ضَرَبَ غُلاَمُهَا عَبْدَ هند» لتفسيره بغير المفعول؛ والواجب فيهما تقديمُ الخبر والمفعول؛ ولا خلاف في جوازِ نحو: «ضَرَبَ غُلاَمَهُ زَيْدٌ». وقال الزمخشري في: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أَتَوا﴾ الآية، في قراءة أبي عمرو ﴿فَلَا تَحْسَبُنَّهُم﴾ [آل عمران: ١٨٨] بالغيبة وضمّ آخر الفعل: إن الفعل مُسْنَد لِـ «الذين يفرحون» واقعاً على ضميرهم محذوفاً، والأصل: لا يحسبُنّهم الذين يفرحون بمَفَازة، أي: لا يحسبُنَّ أنْفُسَهم الذين يفرحون فائزين، و﴿فَلَا تَحْسَبُنَّهُم﴾ توكيد؛ وكذا قال في قراءة هشام: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُوا فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًا﴾ [آل عمران: ١٦٩] بالغيبة: إن التّقدير: ولا يحسبنّهم، و«الذين» فاعل؛ وردّه أبو حيان باستلزامه عَوْدَ الضّمير على المؤخّر، وهذا غريب جدًا، فإن هذا المؤخّر

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) البيت من الطويل، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ص ٢٤٣، والاشتقاق ص ٨٨، وتخليص الشواهد ص ٤٨٩، وتذكرة النحاة ص ٣٦٤، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٧٥.

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٤٩٠، وتذكرة النحاة ص ٣٦٤، والدرر ١/ ٢١٨، وشرح الأشموني ١/ ١٧٨، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٧٥.

مقدّم في الرتبة؛ ووقع له نظير هذا في قول القائل: «مررتُ برجلٍ ذاهبة فرسُه مكسوراً سَرْجُها»، فقال: تقديم الحال هُنا على عامِلها وهو «ذاهبة» ممتنع، لأن فيه تقديم الضمير على مفسّره، ولا شك أنه لو قدّم لكان كقولك: «غُلامَهُ ضَرَبَ زيد».

ووقع لابن مالك سهوٌ في هذا المثال من وجه غير هذا، وهو أنه منع من التّقديم لكون العامل صفة، ولا خلافَ في جواز تقديم معمول الصفة عليها بدون الموصوف؛ ومن الغريب أن أبا حيان صاحب هذه المقالة وقع له أنه منع عَوْدَ الضمير إلى ما تقدّم لفظاً، وأجاز عوده إلى ما تأخّر لفظاً ورتبة؛ أمّا الأول فإنه منع في قوله تعالى: ﴿وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوٓءٍ تَوَدُّ﴾ [آل عمران: ٣٠] كونَ «ما» شرطيّة، لأن ﴿تَوَدُّ﴾ حينئذٍ يكون دليل الجواب، لا جواباً لكونه مرفوعاً، فيكون في نيّة التقديم، فيكون حينئذٍ الضمير في ﴿بَيْنَهُۥ﴾ عائداً على ما تأخر لفظاً ورتبة، وهذا عجيب، لأن الضمير الآن عائد على متقدّم لفظاً، ولو قدّم ﴿تَوَدُّ﴾ لغير التركيب، ويلزمه أن يمنع «ضَرَبَ زَيْداً غُلامُهُ»، لأن «زيداً» في نيّة التأخير، وقد استشعر ورود ذلك، وفرّق بينهما بما لا مُعوّل عليه؛ وأما الثاني فإنه قال في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا۟ ٱلْـَٔايَٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ﴾ [يوسف: ٣٥] إن فاعل «بدا» عائد على «السِّجْن» المفهوم من «ليسجننه».

شَرْح حال الضمير المسمَّى فَصْلاً وعِماداً

والكلام فيه في أربع مسائل:

الأولى: في شروطه، وهي ستة، وذلك أنه يشترط فيما قبله أمران:

أحدهما: كونُه مبتدأ في الحال أو في الأصل، نحو: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٧]، ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلصَّآفُّونَ ﴿١٦٥﴾﴾ [الصافات: ١٦٥] الآية، ﴿كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾ [المائدة: ١١٧]، ﴿تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا﴾ [المزمل: ٢٠]، ﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾ [الكهف: ٣٩]، وأجاز الأخفش وقوعَه بين الحال وصاحِبها، كـ «جاء زيدٌ هو ضاحكاً»، وجعل منه: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِى هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾ [هود: ٧٨]، فيمن نصب ﴿أَطْهَرُ﴾، ولحَّن أبو عمرو مَنْ قرأ بذلك، وقد خُرّجَتْ على أن ﴿هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِى﴾ جملة، و﴿هُنَّ﴾ إما توكيد لضمير مُستتِر في الخبر، أو مبتدأ و﴿لَكُمْ﴾ الخبر، وعليهما فـ «أطهر» حال، وفيها نظر؛ أما الأول فلأن «بناتي» جامِد غير مؤوّل بالمُشتق، فلا يتحمّل ضميراً عند البصريّين؛ وأما الثاني فلأن الحال لا يتقدّم على عاملها الظرفي عندَ أكثرهم.

والثاني: كونه معرفةً كما مَثّلنا، وأجاز الفرّاء وهشام ومَنْ تابعهما من الكوفيّين كونه

نكرة، نحو: «ما ظننتُ أحداً هو القائم»، و«كان رجل هو القائم»، وحملوا عليه: ﴿أَن تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَىٰ مِنْ أُمَّةٍ﴾ [النحل: ٩٢] فقدروا ﴿أَرْبَىٰ﴾ منصوباً.

ويشترط فيما بعده أمران: كونه خبراً لمبتدأ في الحال أو في الأصل، وكونه معرفةً أو كالمعرفة في أنه لا يقبل «أل» كما تقدَّم في «خيراً» و«أقلّ»؛ وشرط الذي كالمعرفة: أن يكون اسماً كما مثّلنا، وخالف في ذلك الجرجاني فألحقَ المضارع بالاسم لِتَشَابُهِهما، وجعل منه ﴿إِنَّهُ هُوَ يُبْدِئُ وَيُعِيدُ﴾ [البروج: ١٣]، وهو عند غيره توكيد، أو مبتدأ؛ وتبع الجرجانيَّ أبو البقاء، فأجاز الفصل في ﴿وَمَكْرُ أُولَٰئِكَ هُوَ يَبُورُ﴾ [فاطر: ١٠] وابن الخباز، فقال في شرح الإيضاح: لا فرقَ بين كونِ آمتناع «أل» لعارض كـ «أفعل مِنْ» والمضاف كمثلك و«غلام زيد»، أو لذاته كالفعلِ المضارع، ا هـ. وهو قول السهيلي. قال في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا وَأَنَّهُ خَلَقَ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنثَىٰ ﴿٤٥﴾﴾ [النجم: ٤٣ ـ ٤٥]: وإنما أتى بضميرِ الفصلِ في الأوَّلين دون الثالث، لأن بعض الجهّال قد يثبت هذه الأفعال لغير الله كقول نمروذ: أنا أُحيي وأميت، وأما الثالث فلم يَدَّعِهِ أحد من الناس، ا هـ.

وقد يستدل لقول الجرجاني بقوله تعالى: ﴿وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ الْحَقَّ وَيَهْدِي﴾ [سبأ: ٦]، فعطف ﴿يَهْدِي﴾ على ﴿الْحَقَّ﴾ الواقع خبراً بعد الفصل، ا هـ.

ويشترط له في نفسه أمران:

أحدهما: أن يكون بصيغةِ المرفوع، فيمتنع «زيد إيّاه الفاضل، وأنت إيّاك العالم»، وأما «إنّك إيّاك الفاضل» فجائز على البدل عند البصريّين، وعلى التوكيد عند الكوفيّين.

والثاني: أن يُطابِق ما قبله، فلا يجوز «كنت هو الفاضل»، فأما قولُ جرير بن الْخَطَفَى [من الوافر]:

٦٤٠ ـ وَكَائِنْ بِالأَبَاطِحِ مِنْ صَدِيقٍ ... يَرَانِي لَوْ أُصِبْتُ هُوَ الْمُصَابَا[(١)]

وكان قياسه «يراني أنا» مثل ﴿إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ﴾ [الكهف: ٣٩]، فقيل: ليس هو فَصْلاً وإنما هو توكيد للفاعل؛ وقيل: بل هو فَصْلٌ، فقيل لمّا كانَ صديقهُ بمنزلة نفسه حتى كان إذا أصيب كأن صديقه هو قد أصيب فجعل ضمير «الصديق» بمنزلة ضميره،

(١) البيت من الوافر، وهو لجرير في خزانة الأدب ٥/ ٣٩٧، والدرر ١/ ٢٢٤، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٠٠، وشرح شواهد المغني ص ٨٧٥، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٣/ ١١٠.

لأنه نفسه في المعنى؛ وقيل: هو على تقدير مضاف إلى الياء، أي: يرى مصابي، والمُصَابُ حينئذٍ مصدرٌ، كقولهم: «جَبَرَ اللَّهُ مُصَابَك» أي: مصيبتك، أي: يرى مصابي هو المصاب العظيم؛ ومثله في حذف الصفة: ﴿ٱلْـَٔـٰنَ جِئْتَ بِٱلْحَقِّ﴾ [البقرة: ٧١] أي: الواضح، وإلا لكفروا بمفهوم الظرف ﴿فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَزْنًا﴾ [الكهف: ١٠٥] أي: نافعاً، لأن أعمالهم تُوزن، بدليل: ﴿وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ﴾ [الأعراف: ٩] و[المؤمنون: ١٠٣] الآية؛ وأجازوا «سيرَ بزيد سَيْرٌ» بتقدير الصفة، أي واحد، وإلاّ لم يُفِد؛ وزعم ابن الحاجب أن الإِنشاد «لَوْ أصِيبَ» بإسناد الفعل إلى ضميرِ «الصديق»، وإنَّ «هو» توكيد له، أو لضمير «يرى»، قال: إذ لا يقولُ عاقلٌ: يراني مُصَاباً إذا أصابتني مصيبة، ا هـ. وعلى ما قدَّمناه من تقدير الصفة لا يتَّجه الاعتراض؛ ويروى «يراه» أي يرى نفسه، و«تراه» بالخطاب، ولا إشكال حينئذٍ ولا تقدير، والمصاب حينئذٍ مفعولٌ لا مصدر. ولم يطَّلع على هاتين الروايتينِ بعضهم فقال: ولو أنه قال: «يراه» لكان حسناً، أي: يرى الصديق نفسه مصاباً إذا أصيب.

المسألة الثانية: في فائدته، وهي ثلاثة أمور:

أحدها لفظيّ، وهو **الإِعلام من أول الأمر بأن ما بعدَهُ خبرٌ لا تابع**، ولهذا سُمّي فَصْلاً، لأنه فَصَلَ بين الخبر والتابع، وعماداً، لأنه يَعْتَمد عليه معنى الكلام. وأكثر النحويين يقتصر على ذكر هذه الفائدة، وذِكْرُ التابع أولى من ذكر أكثرهم الصفة، لوقوع الفصل في نحو: ﴿كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾ [المائدة: ١١٧]، والضمائر لا توصف.

والثاني معنويّ، وهو **التَّوكيد**، ذكره جماعة، وبَنَوْا عليه أنه لا يجامع التوكيد، فلا يقال: «زيد نفسه هو الفاضل»، وعلى ذلك سمّاه بعض الكوفيّين **دِعَامةً**، لأنه يُدْعَمُ به الكلام، أي: يُقَوّى ويُؤكّد.

والثالث معنوي أيضاً، وهو **الاختصاص**، وكثير من البيانيّين يقتصر عليه؛ وذكر الزمخشريّ الثلاثة في تفسير ﴿وَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥] وغيرها، فقال: فائدته الدلالة على أن الوارِدَ بعده خبر لا صفة، والتوكيد، وإيجاب أن فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره.

المسألة الثالثة: في محله.

زعم البصريون أنه لا محلّ له، ثم قال أكثرهم: إنه حَرْفٌ، فلا إشكال، وقال الخليل: اسم، ونظيره على هذا القول أسماء أفعال فيمن يراها غير معمولة لشيء، و«أل»

الموصولة. وقال الكوفيون: له محل؛ ثم قال الكسائي: محلُّه بحسب ما بعده. وقال الفراء: بحسب ما قبله؛ فمحله بين المبتدأ والخبر رفع، وبين معمولَي «ظنّ» نصب وبين معمولي «كان» رفعٌ عند الفرّاء، ونصبٌ عند الكسائي، وبين معمولي «إنَّ» بالعكس.

المسألة الرابعة: فيما يحتمل من الأوْجه.

يحتمل في نحو: ﴿كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيۡهِمۡۚ﴾ [المائدة: ١١٧]، ونحو: ﴿إِن كُنَّا نَحۡنُ ٱلۡغَٰلِبِينَ﴾ [الأعراف: ١١٣] الفَصْليّة والتوكيد، دون الابتداء لانتصاب ما بعده، وفي نحو: ﴿وَإِنَّا لَنَحۡنُ ٱلصَّآفُّونَ ١٦٥﴾ [الصافات: ١٦٥]، ونحو: «زَيْدٌ هُوَ العالم»، و«إنَّ عمراً هو الفاضلُ» الفَصْلية والابتداء، دون التُّوكيد لدخول اللام في الأولى ولِكَوْنِ ما قبله ظاهراً في الثانية، والثالثة، ولا يؤكَّدُ الظاهر بالمضمر لأنه ضعيفٌ والظاهر قويٌّ؛ ووهم أبو البقاء، فأجاز في ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلۡأَبۡتَرُ ٣﴾ [الكوثر: ٣] التوكيدَ، وقد يريد أنه توكيدٌ لضميرٍ مستتر في ﴿شَانِئَكَ﴾ لا لنفس شانئك. ويحتمل الثلاثة في نحو: «أَنْتَ أَنْتَ الْفَاضِلُ»، ونحو: ﴿إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلۡغُيُوبِ﴾ [المائدة: ١٠٩، ١١٦]، ومَنْ أجاز إبدال الضّمير من الظاهر أجاز في نحو: «إنَّ زيداً هو الفاضل» البَدَليّة؛ ووهم أبو البقاء، فأجاز في ﴿تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيۡرٗا﴾ [المزمل: ٢٠] كونَه بدلاً من الضمير المنصوب.

ومن مسائل الكتاب «قد جَرَّبْتُكَ فَكُنْتَ أَنْتَ أَنْتَ» الضميرانِ مبتدأ وخبر، والجملة خبر «كان»، ولو قَدَّرْتَ الأول فَصْلاً أو توكيداً لقلت: «أنت إياك».

والضّمير في قوله تعالى: ﴿أَن تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرۡبَىٰ مِنۡ أُمَّةٍۚ﴾ [النحل: ٩٢] مبتدأ، لأن ظهور ما قبله يمنع التوكيد، وتنكيره يمنع الفَصْل.

وفي الحديث: «كلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ حَتَّى يَكُونَ أَبَوَاهُ هُمَا اللَّذَانِ يُهَوِّدَانِهِ أَوْ يُنَصِّرَانِهِ» إن قُدِّر في «يكون» ضمير لِـ «كلّ» فـ «أبواه» مبتدأ، وقوله: «هما» إما مبتدأ ثان وخبره «اللذان» والجملة خبر «أبواه»، وإما فَصْل، وإما بدل من «أبواه» إذا أجزنا إبدال الضّمير من الظاهر، و«اللذان» خبر «أبواه»؛ وإن قُدِّر «يكون» خالياً من الضّمير فـ «أبواه» اسمُ «يكون»، و«هما» مبتدأ أو فَصْل أو بدل، وعلى الأول فـ «اللذان» بالألف، وعلى الأخيرين هو بالياء.

رَوابط الجملة بما هي خَبَرٌ عنه

وهي عشرة:

أحدها الضمير، وهو الأصل، ولهذا يُرْبَطُ به مذكوراً كـ «زيد ضربتُه»، ومحذوفاً مرفوعاً، نحو: ﴿إِنَّ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه: ٦٣]، إن قدّر: «لهما ساحرانِ»، ومنصوباً كقراءة ابن عامر في سورة الحديد ﴿وَكُلٌّ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الحديد: ١٠]، ولم يَقْرَأ بذلك في سورة النساء، بل قرأ بنصب ﴿كُلًّا﴾ كالجماعة، لأن قبله جملة فعلية وهي ﴿فَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَٰهِدِينَ﴾ [النساء: ٩٥] فساوى بين الجملَتَيْن في الفعليّة، بل بَيْنَ الجُمَل، لأن بعده و ﴿فَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَٰهِدِينَ﴾ [النساء: ٩٥] وهذا مما أغفلُوه، أعني التَّرجيح باعتبار ما يعطف على الجملة، فإنهم ذكروا رجحانَ النَّصب على الرَّفع في باب الاشتغال في نحو: «قامَ زيد وعمراً أكرمته» للتناسب، ولم يذكروا مثل ذلك في نحو: «زَيْدٌ ضربتُهُ وأكرمتُ عمراً» ولا فرقَ بينهما، وقول أبي النجم [من الرجز]:

٦٤١ ـ [قَدْ أَصْبَحَتْ أمُّ الْخِيَارِ تَدَّعِي عَلَيَّ ذَنْباً] كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ[1]

ولو نصب «كل» على التوكيد لم يصحّ؛ لأن «ذنباً» نكرة، أو على المفعوليّة كان فاسداً معنًى، لما بيّناه في فصل «كل»، وضعيفاً صناعَةً، لأن حقّ «كل» متّصلة بالضمير أن لا تُستعمل إلا توكيداً أو مبتدأ، نحو: ﴿إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٤] قُرِىء بالنصب والرفع؛ وقراءة جماعة ﴿أَفَحُكْمُ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾ [المائدة: ٥٠] بالرفع، ومجروراً، نحو: «السَّمْنُ مَنَوانِ بِدِرْهَم» أي: منه؛ وقول امرأة: «زَوْجِي المَسُّ مَسُّ أَرْنَبٍ وَالرِّيحُ رِيحُ زَرْنَبٍ» إذا لم نقل إن «أل» نائبة عن الضمير؛ وقوله تعالى: ﴿وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ ﴿٤٣﴾﴾ [الشورى: ٤٣] أي: إن ذلك منه، ولا بُدَّ من هذا التقدير، سواءَ أقدَّرْنا اللام للابتداء و«مَنْ» موصولة أو شرطيّة، أم قدّرنا اللام مُوطِّئة و«مَنْ» شرطية. أما على الأول فلأن الجملة خبرَ؛ وأما على الثاني فلأنه لا بدّ في جواب اسم الشرط المرتفعِ بالابتداء من أن يشتملَ على ضمير، سواء قلنا: إنَّه الخبر أو إن الخبر فعل الشرط وهو الصَّحيح؛ وأما الثالث فلأنها جوابُ القسم في اللفظ، وجواب الشَّرط في المعنى. وقولُ أبي البقاء والحوفي: «إن الجملة جواب الشرط» مردودٌ، لأنّها اسمية، وقولهما: «إنها على إضمار الفاء» مردودٌ، لاختصاصِ ذلك بالشعر، ويجب على قولهما أن تكون اللام للابتداء، لا للتوطئة.

---

(١) تقدم تخريجه.

تنبيه ـ قد يوجد الضميرُ في اللفظ ولا يحصل الرَّبْطُ، وذلك في ثلاث مسائل:

أحدها: أن يكون معطوفاً بغير الواو، نحو: «زَيْدٌ قَامَ عَمْرٌو فهو» أو «ثم هو».

والثانية: أن يُعَادَ العامل، نحو: زَيْدٌ قام عمرٌو وقام هو».

والثالثة: أن يكون بدلاً، نحو: «حُسْنُ الجاريَةِ الْجَارِيَةُ أعْجبتني هو» فـ «هو»: بدل اشتمال من الضمير المستتر العائدِ على «الجارية»، وهو في التقدير كأنه من جملة أخرى. وقياسُ قول مَنْ جعل العاملَ في البدل نفسَ العامل في المبدل منه أن تصحَّ المسألة، ونحو ذلك مسألة الاشتغال؛ فيجوز النصب والرَّفع في نحو: «زيد ضربت عمراً وأباه»، ويمتنعُ الرفع والنصب مع الفاء و«ثُمّ» ومع التصريح بالعامل؛ وإذا أبدلت «أخاه» ونحوه من «عمرو» لم يجوزا، على ما مرَّ من الاختلاف في عامل البدل، فإن قدرته بياناً جاز باتّفاق أو بدلاً لم يجز، ويجوز بالاتّفاق «زَيْدٌ ضَرَبْتُ رَجُلاً يُحِبّه» رفعت «زيداً» أو نصبته، لأن الصفةَ والموصوف كالشيء الواحد.

الثاني: الإشارة، نحو: ﴿وَٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا وَٱسْتَكْبَرُوا۟ عَنْهَآ أُو۟لَـٰٓئِكَ أَصْحَـٰبُ ٱلنَّارِ﴾ [الأعراف: ٣٦]، ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَآ أُو۟لَـٰٓئِكَ أَصْحَـٰبُ ٱلْجَنَّةِ﴾ [الأعراف: ٤٢]، ﴿إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَـٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء: ٣٦]، ويحتمله ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦]. وخصّ ابن الحاج المسألة بكون المبتدأ موصوفاً والإشارة إشارة البعيد؛ فيمتنع نحو: «زَيْد قَامَ هذا» لمانِعَيْنِ، و«زيد قام ذلك» لمانع، والحجة عليه في الآية الثالثة، ولا حجة عليه في الرابعة؛ لاحتمال كون ﴿ذَٰلِكَ﴾ فيها بدلاً أو بياناً. وجوّز الفارسي كونَه صفةً، وتبعَهُ جماعةٌ منهم أبو البقاء، وردَّه الحوفي بأن الصفة لا تكونُ أعرفَ من الموصوف.

الثالث: إعادة المبتدأ بلفظه، وأكْثَرُ وقوع ذلك في مقام التَّهويل والتَّفخيم، نحو: ﴿ٱلْحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَآقَّةُ﴾ [الحاقة: ١ ـ ٢]، ﴿وَأَصْحَـٰبُ ٱلْيَمِينِ مَآ أَصْحَـٰبُ ٱلْيَمِينِ ۝٢٧﴾ [الواقعة: ٢٧ ـ ٢٨]

وقال [من الخفيف]:

٦٤٢ ـ لاَ أَرَى الـمَـوْتَ يَـسْـبِـقُ الـمَـوْتَ شَـيْءٌ
نَـغَّـصَ الـمَـوْتُ ذَا الـغِـنَـى وَالـفَـقِـيـرَا[1]

---

(١) البيت من الخفيف، وهو لعدي بن زيد في ديوانه ص ٦٥، والأشباه والنظائر ٨/ ٣٠، وخزانة الأدب ١/ ٣٧٨، وشرح شواهد المغني ٢/ ١٧٦، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٦/ ٩٠، ١١/ ٣٦٦.

والرابع: إعادته بمعناه، نحو: «زَيْدٌ جاءني أبو عبد الله» إذا كانَ أبو عبد الله كُنْيَةً له، أجازَهُ أبو الحسن مستدلاً بنحو قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ ﴿١٧٠﴾﴾ [الأعراف: ١٧٠]، وأجيب بمنع كون «الَّذين» مبتدأ، بل هو مجرور بالعطف على ﴿الَّذِينَ يَتَّقُونَ﴾، ولئن سُلِّمَ فالرابط العموم، لأن المصلحين أعمّ من المذكورين، أو ضميرٌ محذوف، أي: منهم، وقال الحوفي: الخبر محذوف أي: مأجُورُونَ؛ والجملة دليله.

والخامس: عموم يشمل المبتدأ، نحو: «زَيْدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ»، وقوله [من الطويل]:

٦٤٣ ـ [أَلاَ لَيْتَ شِعْرِي هَلْ إِلَى أُمِّ جَحْدَرَ
سَبِيلٌ]، فَأَمَّا الصَّبْرُ عَنْهَا فَلاَ صَبْرَا[(١)]

كذا قالوا، ويلزمهم أن يجيزوا «زَيْدٌ مات الناسُ»، و«عَمْرٌو كُلّ الناس يموتون»، و«خالد لا رَجُلَ في الدار»، أما المثالُ فقيل: الربط إعادة المبتدأ بمعناه بناءً على قول أبي الحسن في صحّة تلك المسألة، وعلى القول بأن «أل» في فاعلَيْ «نِعْمَ» و«بِئْس» للعهدِ لا للجنس؛ وأما البيت فالرابطُ فيه إعادة المبتدأ بلفظه، وليس العموم فيه مراداً، إذ المراد أنه لا صَبْرَ له عنها، لأنّهُ لا صبرَ له عن شيء.

والسادس: أن يعطف بفاء السببية جملة ذَاتُ ضمير على جُمْلَةٍ خاليةٍ منه أو بالعكس، نحو: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [الحج: ٦٣]، وقوله [من الطويل]:

٦٤٤ ـ وَإِنْسانُ عَيْنِي يَحْسِرُ الْمَاءُ تَارَةً فَيَبْدُو، وَتَارَاتٍ يَجُمُّ فَيَغْرَقُ[(٢)]

كذا قالوا، والبيت محتمل لأن يكون أصلُه: يحسر الماء عنه، أي: ينكشف عنه، وفي المسألة تحقيقٌ تقدَّم في موضعه.

والسابع: العطف بالواو، أجازه هشام وَحْدَه، نحو: «زَيْدٌ قَامَتْ هند وأكْرَمَهَا»، ونحو: «زَيْد قامَ وَقَعَدَتْ هند»، بناءً على أن الواو للجمع؛ فالجملتان كالجملة كمسألة

---

(١) البيت من الطويل، وهو لابن ميادة في ديوانه ص ١٣٤، والأغاني ٢/ ٢٣٧، وخزانة الأدب ١/ ٤٥٢، والدرر ٢/ ١٦، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٧٦، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٧/ ٢٨، وأوضح المسالك ١/ ١٩٩.

(٢) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ص ٤٦٠، وخزانة الأدب ٢/ ١٩٢ والدرر ٢/ ١٧، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ١٠٣، وأوضح المسالك ٣/ ٣٦٢.

الفاء، وإنما الواو للجمع في المفردات لا في الجمل؛ بدليل جواز: «هٰذانِ قائم وقاعد» دون «هذان يقوم وقعد».

والثامن: شرط يشتملُ على ضميرٍ مدلولٍ على جوابه بالخَبر، نحو: «زَيْد يَقُومُ عَمْرو إنْ قَامَ».

التاسع: «أل» النائبة عن الضمير، وهو قول الكوفيِّين وطائفة من البصريِّين، ومنه: ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ ﴿٤٠﴾ فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ﴾ [النازعات: ٤٠ ـ ٤١] الأصلُ: مأواه، وقال المانعون، التقدير: هي المأوى له.

والعاشرُ: كونُ الجملة نَفْسَ المبتدأ في المعنى، نحو: «هِجِّيرَى أَبِي بَكْر لاَ إِلٰهَ إِلاَّ اللَّهُ» ومن هذا أخبار ضمير الشأن والقِصَّة، نحو: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴿١﴾﴾ [الإخلاص: ١]، ونحو: ﴿فَإِذَا هِىَ شَٰخِصَةٌ أَبْصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [الأنبياء: ٩٧].

تنبيه ـ الرابطُ في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا يَتَرَبَّصْنَ﴾ [البقرة: ٢٣٤] إمّا النون على أن الأصل: وأزواجُ الذين، وإمّا كلمة «هم» مخفوضة محذوفة هي وما أضيف إليه على التَّدريج، وتقديرُهما إما قبل «يتربَّصْنَ»، أي: أزواجُهُمْ يتربّصن، وهو قول الأخفش؛ وإما بعده، أي: يتربصن بَعْدَهم، وهو قول الفرّاء؛ وقال الكسائي ـ وتبعه ابن مالك ـ الأصلُ: يتربَّصُ أزواجُهم، ثم جيء بالضمير مكان «الأزواج» لتقدّم ذكرهنّ فامتنع ذكر الضمير؛ لأن النون لا تُضاف لكونها ضميراً، وحصل الربط بالضمير القائم مقام الظاهر المضاف للضمير.

الأشياء التي تحتاج إلى الربط

وهي أَحَدَ عَشَر:

أحدها: الْجُمْلَة المُخبَرُ بها، وقد مضت، ومن ثَمَّ كانَ مردوداً قولُ ابن الطراوة في «لَوْلاَ زيدٌ لأكرمتكَ»: إن «لأكرمتك» هو الخبر؛ وقولُ ابن عطيّة في ﴿فَٱلْحَقُّ وَٱلْحَقَّ أَقُولُ ﴿٨٤﴾ لَأَمْلَأَنَّ﴾ [ص: ٨٥] إن ﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾ خبر «الحقّ» الأول فيمن قرأه بالرفع، وقولُه إنّ التقدير: أن أَمْلأ مردود، لأن «أن» تُصَيِّرِ الجملة مُفرداً، وجواب القسم لا يكون مفرداً. بل الخبر فيهما محذوف، أي: لولاَ زيدٌ موجود، والحق قَسَمِي، كما في «لَعَمْرُكَ لأَفْعَلَنَّ».

والثاني: الجملةُ الموصوفُ بها، ولا يربُطها إلا الضّمير: إما مذكوراً نحو: ﴿حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَٰبًا نَّقْرَؤُهُۥ﴾ [الإسراء: ٩٣]، أو مقدّراً إما مرفوعاً، كقوله [من الكامل]:

٦٤٥ ـ إنْ يَقْتُلوكَ فَإنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ عَاراً عَلَيْكَ، وَرُبَّ قَتْلٍ عَارُ[1]

أي: هو عار، أو منصوباً، كقوله [من الوافر]:

٦٤٦ ـ حَمَيْتَ حِمَى تِهَامَةَ بَعْدَ نَجْدٍ وَمَا شَيْءٌ حَمَيْتَ بِمُسْتَبَاحِ[2]

أي حَمَيْتَه، أو مجروراً، نحو: ﴿وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَٰعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾ [البقرة: ٤٨] فإنه على تقدير فيه أربعَ مرات؛ وقراءة الأعمش ﴿فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ [الروم: ١٧] على تقدير فيه مرتين؛ وهل حُذِف الجارُّ والمجرور معاً أو حُذف الجارُّ وحدَهُ فانتصب الضمير واتَّصل بالفعل كما قال [من الطويل]:

٦٤٧ ـ وَيَوْماً شَهِدْنَاهُ سُلَيْماً وَعَامِراً [قَلِيلاً سِوَى الطَّعْنِ النِّهَالِ نَوَافِلُهْ][3]

أي: شهدنا فيه، ثم حذف منصوباً؟ قولان: الأول عن سيبويه، والثاني عن أبي الحسن؛ وفي أمالي ابن الشَّجَرِي قال الكسائي: لا يجوز أن يكونَ المحذوفُ إلا الهاء، أي أن الجارّ أولاً، ثم حُذف الضمير؛ وقال آخر: لا يكون المحذوف إلاّ فيه؛ وقال أكثر النحويين منهم سيبويه والأخفش: يجوزُ الأمران، والأقيسُ عندي الأول. ا هـ. وهو مخالف لما نقل غيره؛ وزعم أبو حيان أن الأولى أن لا يقدر في الآية الأولى ضمير، لا بل يقدر أن الأصل: يوماً يومَ لا تجزي، بإبدال «يوم» الثاني من الأول، ثم حذف المضاف، ولا يُعلم أن مضافاً إلى جملة حذف، ثم إن ادّعى أن الجملة باقية على محلّها من الجر فشاذ، أو أنها أنيبت عن المضاف، تكون الجملة مفعولاً في مثل هذا الموضع.

الثالث: الجملةُ الموصولُ بها الأسماء، ولا يربطها غالباً إلا الضمير: إما مذكوراً نحو: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٣]، ونحو: ﴿وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾ [يس: ٣٥]، ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ ٱلْأَنفُسُ﴾ [الزخرف: ٧١]، ونحو: ﴿يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ﴾ [المؤمنون: ٣٣]، وإما مقدّراً نحو: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: ٦٩]، ونحو: ﴿وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾ [يس: ٣٥]، ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ

(١) البيت من الكامل، وهو لثابت بن قطنة في ديوانه ص ٤٩، والحماسة الشجرية ١/ ٣٣٠، وخزانة الأدب ٩/ ٥٦٥، والدرر ٢/ ١٢، وشرح شواهد المغني ١/ ٨٩.

(٢) البيت من الوافر، وهو لجرير في ديوانه ١/ ٨٩، والمقاصد النحوية ٣/ ٧٥، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٦/ ٤٢، وسر صناعة الإعراب ١/ ٤٠٢.

(٣) البيت من الطويل، وهو لرجل من بني عامر في الدرر ٣/ ٩٦، وشرح المفصل ٢/ ٤٦، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٣٨ وخزانة الأدب ٧/ ١٨١.

﴿ٱلْأَنفُسُ﴾ [الزخرف: ٧١]، ونحو: ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٣]، والحذفُ من الصِّلةِ أقوى منه من الصِّفة، ومن الصِّفة أقوى منه من الخبر.

وقد يربطها ظاهرٌ يخلُفُ الضميرَ، كقوله [من الطويل]:

٦٤٨ ـ فَيَا رَبِّ لَيْلَى أَنْتَ فِي كُلِّ مَوْطِنٍ وَأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ اللَّهِ أَطْمَعُ[1]

وهو قليل، قالوا: وتقديره: وأنتَ الذي في رحمته، وقد كان يمكنهم أن يقدِّروا: في رحمتك، كقوله [من الطويل]:

٦٤٩ ـ وَأَنْتَ الَّذِي أَخْلَفْتَنِي مَا وَعَدْتَنِي [وَأَشْمَتَّ بِي مَنْ كَانَ فِيكَ يَلُومُ][2]

وكأنهم كرهوا بناءَ قليلٍ على قليل؛ إذ الغالبُ «أنتَ الَّذِي فَعَلَ» وقولُهم: «فَعَلْتَ» قليلٌ، ولكنه مع هذا مَقِيسٌ؛ وأما «أنتَ الَّذِي قَامَ زَيْدٌ» فقليلٌ غيرُ مقيسٍ، وعلى هذا فقول الزمخشري في قوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام: ١] إنه يجوز كون العطف بـ «ثم» على الجملة الفعليّة ضعيف؛ لأنه يلزمُهُ أن يكون من هذا القليل، فيكون الأصل كفروا به، لأن المعطوف على الصِّلة صلة، فلا بدّ من رابط، وأما إذا قدّر العطف على الحمد لله وما بعده فلا إشكال.

الرابع: الواقعةُ حالاً، ورابطها إمّا الواو والضّمير، نحو: ﴿لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾ [النساء: ٤٣]، أو الواو فقط، نحو: ﴿لَئِنْ أَكَلَهُ ٱلذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾ [يوسف: ١٤]، ونحو: «جاء زيد والشمسُ طالعةٌ»، أو الضمير فقط، نحو: ﴿تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾ [الزمر: ٦٠]. وزعم أبو الفتح في الصورة الثانية أنه لا بدَّ من تقدير الضمير، أي: طالعة وقت مجيئه؛ وزعمَ الزمخشري في الثالثة أنها شاذّة نادرة، وليس كذلك؛ لورودها في مواضع من التنزيل، نحو: ﴿ٱهْبِطُوا۟ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ [البقرة: ٣٦]، ﴿فَنَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ كَأَنَّهُمْ لاَ يَعْلَمُونَ﴾، ﴿وَٱللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِۦ﴾ [الرعد: ٤١]، ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾ [الفرقان: ٢٠]، ﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾ [الزمر: ٦٠]، وقد يخلو منهما لفظاً فيقدّر

---

(١) البيت من الطويل، وهو للمجنون في الدرر ١/ ٢٨٦، وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٥٩، وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٦٧، وشرح التصريح ١/ ١٤٠.

(٢) البيت من الطويل، وهو لمعشوقة ابن الدمينة في ديوانه ص ٤٢، ولأميمة امرأته في الأغاني ١٧/ ٥٣، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٣٨١، وبلا نسبة في البيان والتبيين.

الضمير، نحو: «مررت بالبُرِّ قَفيزٌ بدرهم»، أو الواو كقوله يصف غائصاً لطلب اللؤلؤ انتصفَ النهارُ وهو غائص وصاحبه لا يدري ما حاله [من الكامل]:

٦٥٠ ـ نَصَفَ النَّهَارَ المَاءُ غَامِرُهُ وَرَفِيقُهُ بِالغَيْبِ لاَ يَدْرِي(1)

الخامس: المفسِّرةُ لعاملِ الاسم المُشْتَغَلِ عنه، نحو: «زيداً ضربته، أو ضربت أخاه، أو عمراً وأَخَاه، أو عمراً أَخَاه» إذا قدرت الأخ بياناً، فإن قَدَّرْتَهُ بَدَلاً لم يصحّ نصبُ الاسم على الاشتغال، ولا رفعه على الابتداء، وكذا لو عطفت بغير الواو، وقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَتَعْسًا لَّهُمْ﴾ [محمد: ٨]، «الذين»: مبتدأ، و«تعساً»: مصدر لفعل محذوف هو الخبر، ولا يكون الذين منصوباً بمحذوف يفسره «تعساً» كما تقول: «زيداً ضَرْباً إيَّاه»، وكذا لا يجوز «زَيْداً جَدْعاً له»، ولا «عَمْراً سَقْياً له»، خلافاً لجماعةٍ منهم أبو حيان، لأن اللام متعلِّقة بمحذوف، لا بالمصدر لأنه لا يتعدّى بالحرف، وليست لام التَّقوية لأنها لازمة، ولام التقوية غير لازمة، وقوله تعالى: ﴿سَلْ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ كَمْ ءَاتَيْنَٰهُم مِّنْ ءَايَةٍۭ﴾ [البقرة: ٢١١] إن قدَّرت ﴿مِّنْ﴾ زائدة فـ «كَمْ» مبتدأ أو مفعول لِـ «آتينا» مقدَّراً بعده، وإن قدَّرتها بياناً لِـ «كَمْ» كما هي بيان لما في ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ﴾ [البقرة: ١٠٦] لم يَجُزْ واحد من الوجهين، لعدم الراجع حينئذٍ إلى «كَمْ»، وإنما هي مفعول ثانٍ مقدَّم، مثل: «أَعِشْرِينَ دِرْهماً أَعْطَيْتُكَ». وجَوَّز الزمخشري في «كم» الخبرية والاستفهاميّة، ولم يذكر النحويون أن «كم» الخبرية تُعَلِّق العامل عن العمل؛ وجَوَّز بعضُهم زيادة «من» كما قدّمنا، وإنما تزاد بعد الاستفهام بـ «هَلْ» خاصة، وقد يكون تجويزه ذلك على قول مَنْ لا يشترط كونَ الكلام غيرَ مُوجَبٍ مطلقاً، أو على قول مَنْ يشترطه في غير باب التمييز، ويرى أنها في «رطل من زيت»، و«خاتم من حديد» زائدة، لا مبيّنة للجنس.

السادس والسابع: بدلا البعض والاشتمال، ولا يربطهما إلاَّ الضمير: ملفوظاً، نحو: ﴿ثُمَّ عَمُوا۟ وَصَمُّوا۟ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾ [المائدة: ٧١]، ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٧]، أو مقدَّراً نحو: ﴿مَنِ ٱسْتَطَاعَ﴾ [آل عمران: ٩٧] أي منهم، ونحو: ﴿قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ٱلنَّارِ﴾ [البروج: ٤ ـ ٥]، أي: فيه؛ وقيل: إن «أل» خَلَف عن الضمير، أي: ناره، وقال الأعشى [من الطويل]:

---

(1) البيت من الكامل، وهو للمسيب بن علس في ديوانه ص ٦١٠، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٧٨، وخزانة الأدب ٣/ ٢٣٣ والدرر ٤/ ١٧، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٢/ ٦٤٢.

٦٥١ ـ لَقَدْ كَانَ فِي حَوْلٍ ثَوَاءٍ ثَوَيْتُهُ تَقَضّى لُبَانَاتٍ وَيَسْأَمَ سَائِمُ[1]

أي: ثويته فيه، فالهاء من «ثويته» مفعول مطلق، وهي ضمير الثَّوَاء، لأن الجملة صفته، والهاء رابط الصفة، والضمير المقدَّر رابط للبدل ـ وهو ثواء ـ بالمبدل منه وهو «حَوْل»، وزعم ابن سيده أنه يجوز كون الهاء في «ثويته» للحَوْل على الاتِّساع في ضمير الظرف بحذف كلمة «في»، وليس بشيء، لخلوّ الصفة حينئذٍ من ضمير الموصوف، ولاشتراط الرابط في بدل البعض وجب في نحو قولك: «مَرَرْتُ بثلاثةٍ زيدٌ وعمرٌو» القطع بتقدير منهم، لأنّه لو أُتبع لكان بدلَ بعضٍ من غير ضمير.

تنبيه ـ إنما لم يحتج بدلُ الكل إلى رابط لأنه نفس المُبْدل منه في المعنى، كما أن الجملة التي هي نفس المبتدأ لا تحتاج إلى رابط لذلك.

الثامن: معمولُ الصفة المشبهة، ولا يربطه أيضاً إلا الضمير: إما ملفوظاً به، نحو: «زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ» أو «وجهاً منه»، أو مقدّراً، نحو: «زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهاً» أي: منه؛ واختُلف في نحو: «زَيْدٌ حَسَنٌ الوَجْهُ» بالرفع؛ فقيل: التَّقدير منه. وقيل: «أل» خَلَف عن الضمير وقال تعالى: ﴿وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَـَٔابٍ ۝٤٩ جَنَّـٰتِ عَدْنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلْأَبْوَٰبُ﴾ [ص: ٤٩ ـ ٥٠] «جناتِ» بدلٌ أو بيان؛ والثاني يمنعه البصريون؛ لأنه لا يجوز عندهم أن يقع عطفُ البيان في النكرات؛ وقول الزمخشري إنه معرفة لأنَّ «عَدْناً» عَلَم على الإقامة بدليل ﴿جَنَّـٰتِ عَدْنٍ ٱلَّتِى وَعَدَ ٱلرَّحْمَـٰنُ عِبَادَهُۥ﴾ [مريم: ٦١] لو صحَّ تعيَّنت البدليَّة بالاتفاق، إذ لا تُبيِّن المعرفة النكرة، ولكن قوله ممنوع، وإنما «عَدْن» مصدرُ «عَدَن»، فهو نكرة، والتي في الآية بدل لا نعت، و﴿مُّفَتَّحَةً﴾ حال من «جنات» لاختصاصها بالإضافة، أو صفة لها، لا صفة لِـ «حسن»؛ لأنه مُذَكر، ولأن البدل لا يتقدَّم على النعت، و﴿ٱلْأَبْوَٰبُ﴾ مفعول ما لم يُسَمَّ فاعله أو بدل من ضمير مستتر، والأول أولى، لضعف مثل «مَرَرْتُ بامرأةٍ حسنة الوجه»، وعليهما فلا بد من تقدير أن الأصل: الأبواب منها أو أبوابها، ونابت «أل» عن الضمير، وهذا البدل بدلُ بعضٍ لا اشتمال خلافاً للزمخشري.

التاسع: جواب اسم الشرط المرفوع بالابتداء، ولا يربطه أيضاً إلا الضمير: إما مذكوراً، نحو: ﴿فَمَن يَكْفُرْ بَعْدُ مِنكُمْ فَإِنِّىٓ أُعَذِّبُهُۥ﴾ [المائدة: ١١٥]، أو مقدّراً أو مَنُوباً عنه،

---

(١) البيت من الطويل وهو للأعشى في ديوانه ص ١٢٧، والأغاني ٢/ ٢٠٦، شرح شواهد المغني ٢/ ٨٧٩، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٩٩، ورصف المباني ص ٤٢٣.

نحو: ﴿فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٧] أي: منه، أو الأصلُ: في حجّة؛ وأما قوله تعالى: ﴿بَلَىٰ مَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِۦ وَٱتَّقَىٰ فَإِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَّقِينَ ﴿٧٦﴾﴾ [آل عمران: ٧٦]، ﴿وَمَن يَتَوَلَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَإِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ ﴿٥٦﴾﴾ [المائدة: ٥٦] وقول الشاعر [من الوافر]:

٦٥٢ ـ فَمَنْ تَكُنِ الحَضَارَةُ أَعْجَبَتْهُ ... فَأَيُّ رِجَالِ بَادِيَةٍ تَرَانَا؟[1]

فقال الزمخشري في الآية الأولى: إن الرابط عموم المتقين، والظاهر أنه لا عموم فيها، وأن «المتّقين» مساوون لمن تقدَّم ذكره، وإنما الجواب في الآيتين والبيت مَحْذُوف وتقديره في الآية الأولى: يحبه، وفي الثانية: يغلب، وفي البيت: فلسنا على صفته.

العاشر: العاملان في باب التنازع، فلا بدَّ من ارتباطهما إمَّا بعاطفٍ كما في «قَامَ وَقَعَدَ أَخَوَاكَ» أو عَمَلِ أوّلهما في ثانيهما، نحو: ﴿وَأَنَّهُۥ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا عَلَى ٱللَّهِ شَطَطًا ﴿٤﴾﴾ [الجن: ٤]، ﴿وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا۟ كَمَا ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَبْعَثَ ٱللَّهُ أَحَدًا ﴿٧﴾﴾ [الجن: ٧] أو كون ثانيهما جواباً للأول، إما جوابيّة الشرط نحو: ﴿تَعَالَوْا۟ يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ ٱللَّهِ﴾ [المنافقون: ٥]، ونحو: ﴿ءَاتُونِىٓ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾ [الكهف: ٩٦]، أو جوابيّة السؤال، نحو: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِى ٱلْكَلَٰلَةِ﴾ [النساء: ١٧٦] أو نحو ذلك من أوجهِ الارتباط؛ ولا يجوز «قام قعد زيد»، ولذلك بطل قولُ الكوفيّين: إن من التنازع قولَ امرىء القيس.

كَفَانِي ـ ولَمْ أَطْلُبْ ـ قَلِيلٌ مِنَ المَالِ

وإنه حجّةٌ على رُجْحَان اختيار إعمالِ الأول، لأن الشاعر فصيح، وقد ارتكبه مع لزوم حذف مفعول الثاني، وتَرك إعمال الثاني مع تمكنه منه وسلامته من الحذف، والصوابُ أنه ليس من التنازع في شيء، لاختلاف مطلوبَي العاملين، فإن «كفاني» طالب لـ «القليل»، و«أطلب» طالبٌ لـ «الملك» محذوفاً للدليل، وليس طالباً لـ «القليل»، لئلا يلزم فساد المعنى، وذلك لأن التنازع يوجب تقدير قوله: ولم أطلب معطوفاً على «كفاني»، وحينئذٍ يلزم كونُه مثبتاً، لأنه حينئذٍ داخلٌ في حيّز الامتناع المفهوم من «لو»، وإذا امتنع النفي جاء الإثبات، فيكون قد أثبت طلبه للقليل بعد ما نَفاه بقوله:

وَلَوْ أن ما أسعى لأدنى معيشة

(١) البيت من الوافر، وهو للقطامي في ديوانه ص ٧٦، ولسان العرب ٤/ ١٩٧ مادة /حضر/، وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص ١١١، ولسان العرب ١٤/ ٦٨ مادة /بدا/.

وإنما لم يَجُز أن يقدر مستأنفاً لأنه لا ارتباطَ حينئذٍ بينه وبين «كفاني»؛ فلا تنازع بينهما.

فإن قلتَ: لم لا يجوز التنازعُ على تقدير الواو للحال، فإنك إذا قلت: «لو دعَوْتَهُ لأجابني غيرَ مُتَوانٍ» أفادت «لو» انتفاء الدعاء والإجابة دون انتفاء عدم التواني حتى يلزم إثبات التواني؟

قلتُ: أجاز ذلك قومٌ منهم ابن الحاجب في شرح المفصل، ووجَّه به قولَ الفارسي والكوفيّين إن البيت من التنازع وإعمال الأول، وفيه نظر؛ لأن المعنى حينئذٍ لو ثبت أني أسعى لأدنى معيشة لكفاني القليل في حالة أنّي غير طالب له؛ فيكون انتفاء كفاية القليل المقيَّدة بعدم طلبه موقوفاً على طلب له؛ فيتوقَّف عدم الشيء على وجوده.

ولهذه القاعدة أيضاً بطل قولُ بعضهم في ﴿فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُۥ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٥٩] إن فاعل «تبيّن» ضميرٌ راجع إلى المصدرِ المفهوم من «أن» وصلتها بناءً على أن «تبيّن» و«أعلم» قد تنازعاه كما في «ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ زَيْداً»؛ إذ لا ارتباط بين «تبيّن» و«أعلم»، على أنه لو صحّ لم يحسن حملُ التَّنزيل عليه، لضعف الإضمارِ قبل الذكر في باب التنازع، حتى إن الكوفيّين لا يجيزونه ألبتة، وضعف حذف مفعول العامل الثاني إذا أهمل كـ «ضَرَبَنِي وضربت زيد» حتى إن البصريِّين لا يجيزونه إلا في الضرورة.

والصوابُ أن مفعول «أطلب»: «الملك» محذوفاً كما قدّمنا، وأن فاعل «تبيّن» ضمير مستتر: إما للمصدر، أي: فلما تبيّن له تبينٌ كما قالوا في ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا۟ ٱلْءَايَٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ﴾ [يوسف: ٣٥] أو لشيء دل عليه الكلام، أي: فلما تبيّن له الأمر أو ما أشكل عليه، ونظيره «إذا كانَ غَداً فَأْتِنِي» أي: إذا كان هو، أي ما نحن عليه من سلامة.

الحادي عشر: ألفاظ التوكيد الأُوَلُ، وإنما يربطُها الضميرُ الملفوظ به، نحو: «جاء زَيْدٌ نَفْسُه، والزيدانِ كلاَهُمَا، والقومُ كلّهم» ومن ثَمّ كان مردوداً قولُ الهروي في «الذخائر»، تقول: «جاء القومُ جميعاً» على الحال، و«جميعٌ» على التوكيد، وقول بعض مَنْ عاصرناه في قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ٢٩]: إنّ «جميعاً» توكيد لِـ «ما»، ولو كان كذا لقيل: «جميعَه»، ثم التوكيد بـ «جميع» قليل، فلا يحمل عليه التنزيل، والصوابُ أنه حال؛ وقول الفراء والزمخشري في قراءة بعضهم: ﴿إِنَّا كُلٌّ فِيهَآ﴾ [غافر: ٤٨]: إن «كلا» توكيد، والصواب أنها بدل، وإبدال الظاهر من

ضمير الحاضر بدلَ كلٍّ جائز إذا كان مفيداً للإحاطة، نحو: «قُمْتُم ثَلاَثَتُكُمْ»، وبدل الكل لا يحتاجُ إلى ضميرٍ، ويجوز لِـ «كلّ» أن تلي العوامل إذا لـم تتَّصل بالضمير، نحو: «جَاءَني كلُّ الْقَوْمِ» فيجوز مجيئُها بدلاً، بخلاف «جاءني كلهم» فلا يجوز إلاَّ في الضرورة، فهذا أحسن ما قيل في هذه القراءة؛ وخَرَّجها ابنُ مالك على أن «كلاًّ» حال، وفيه ضَعْفَان: تنكير «كلّ» بقطعها عن الإضافة لفظاً ومعنى، وهو نادر، كقول بعضهم: «مَرَرْتُ بِهِمْ كلاًّ» أي: جميعاً، وتقديم الحال على عاملها الظرفي.

واحترزت بذكر «الأول» عن «أجمع» وأخواته، فإنها إنما تؤكّد بعد «كل»، نحو: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ۝٣٠﴾ [الحجر: ٣٠].

الأمور التي يكتسبها الاسمُ بالإضافة

وهي أحد عشر:

أحدها: التعريف، نحو: «غلام زَيْدٍ».

الثاني: التخصيص، نحو: «غُلاَم امْرَأةٍ» والمراد بالتخصيص الذي لم يبلغ درجة التعريف؛ فإن «غلام رَجُلٍ» أخصُّ من «غلام»، ولكنه لم يتميز بعينه كما يتميز «غلام زَيْدٍ».

الثالث: التخفيف، كـ «ضارب زَيْدٍ»، و«ضاربا عَمْرو»، و«ضاربُو بكر» إذا أردت الحالَ أو الاستقبالَ؛ فإن الأصل فيهنّ أن يعملْنَ النصبَ، ولكن الخفض أَخَفُّ منه؛ إذ لا تنوين معه ولا نون، ويدلُّ على أن هذه الإضافة لا تفيدُ التعريفَ قولُك: «الضاربا زَيْدٍ»، و«الضاربو زَيْد»، ولا يجتمع على الاسم تعريفان، وقولُه تعالى: ﴿هَدْيًا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾ [المائدة: ٩٥]، ولا توصف النكرة بالمعرفة، وقولُه تعالى: ﴿ثَانِىَ عِطْفِهِۦ﴾ [الحج: ٩]، وقولُ أبي كَبير [من الكامل]:

٦٥٣ ـ فَأَتَتْ بِهِ حُوشَ الْفُؤَادِ مُبَطَّناً [سُهُداً إِذَا مَا نَامَ لَيْلُ الْهَوْجَلِ](١)

ولا تنتصب المعرفة على الحال، وقولُ جرير [من البسيط]:

٦٥٤ ـ يَا رُبَّ غَابِطِنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ [لاَقَى مُبَاعَدَةً مِنْكُمْ وَحِرْمَانَا](٢)

(١) البيت من الكامل، وهو لأبي الكبير الهذلي في جمهرة اللغة ص ٣٦٠، وخزانة الأدب ٨/ ١٩٤، وشرح أشعار الهذليين ٣/ ١٠٧٣، وشرح شواهد المغني ١/ ٢٢٧.

(٢) البيت من البسيط، وهو لجرير في ديوانه ص ١٦٣، والدرر ٥/ ٩، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٤٥٧، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧١٢.

ولا تدخل «رُبَّ» على المعارف؛ وفي التحفة أن ابن مالك رَدَّ على ابن الحاجب في قوله: «ولا تفيد إلا تخفيفاً»، فقال: بل تفيد أيضاً التَّخصيص، فإن «ضَاربَ زَيْدٍ» أخصُّ من «ضارب»، وهذا سَهْو؛ فإن «ضاربَ زَيْدٍ» أصله «ضاربٌ زيْداً» بالنصب، وليس أصله ضارباً فقط؛ فالتخصيص حاصل بالمعمول قبل أن تأتي الإضافة.

فإن لم يكن الوصفُ بمعنى الحال والاستقبال، فإضافته محضة تُفيد التعريفَ والتخصيص؛ لأنها ليست في تقدير الانفصال.

وعلى هذا صَحَّ وَصْفُ اسم الله تعالى بـ «مالك يوم الدين». قال الزمخشري: أريدَ باسم الفاعل هنا: إما الماضي، كقولك: «هو مالكُ عبيدِهِ أمس»، أي: مالك الأمور يوم الدين، على حد ﴿وَنَادَىٰٓ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِ﴾ [الأعراف: ٤٤]، ولهذا قرأ أبو حنيفة ﴿مَلَكَ يَوۡمَ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤]، وإما الزمان المستمرّ كقولك: «هو مالكُ العبيدِ»، فإنه بمنزلة قولك مولى العبيد، ا هـ. ملخَّصاً.

وهو حسن، إلا أنه نَقَضَ هذا المعنى الثاني عند ما تكلّم على قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ ٱلَّيۡلَ سَكَنٗا وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ﴾ [الأنعام: ٩٦]، فقال: قرىء بجرّ الشمس والقمر عطفاً على الليل، وبنصبهمَا بإضمار جَعَل، أو عطفاً على محل الليل، لأن اسم الفاعل هنا ليس في معنى المضيّ فتكون إضافته حقيقية، بل هو دال على جَعْل مستمرّ في الأزمنة المختلفة؛ ومثله ﴿فَالِقُ ٱلۡحَبِّ وَٱلنَّوَىٰۖ﴾ [الأنعام: ٩٥] و﴿فَالِق الاصباح﴾ [الأنعام: ٩٦] كما تقول «زيد قادر عالم» ولا تقصد زماناً دون زمان، ا هـ.

وحاصله أن إضافة الوصف إنّما تكون حقيقة إذا كان بمعنى الماضي، وأنه إذا كان لإفادة حَدَثٍ مستمر في الأزمنة كانت إضافته غير حقيقيّة، وكان عاملاً، وليس الأمر كذلك.

الرّابع: إزالة القُبْح أو التجوُّز، كـ «مَرَرْت بالرَّجل الحسَنِ الوَجْهِ» فإن الوجه إن رُفِعَ قُبح الكلامُ، لخلو الصِّفة لفظاً عن ضمير الموصوف وإن نُصب حصل التجوُّز بإجرائك الوصفَ القاصرَ مُجْرَى المتعدّي.

الخامس: تذكير المؤنث كقوله [من البسيط]:

٦٥٥ ـ إِنَارَةُ الْعَقْلِ مَكْسُوفٌ بِطَوْعِ هَوًى ... وَعَقْلُ عَاصِي الْهَوَى يَزْدَادُ تَنْوِيرَا[1]

---

(١) البيت من البسيط، وهو لبعض المولدين، في المقاصد النحوية ٣/ ٣٩٦، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٥/ ٢٦٣، وخزانة الأدب ٤/ ٢٢٧، وأوضح المسالك ٣/ ١٠٥.

ويحتمل أن يكون منه ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦]، ويبعده ﴿لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ [الشورى: ١٧]، فذُكِّرَ الوصفُ حيث لا إضافة، ولكن ذكرَ الفرّاء أنهم التزموا التّذكير في «قريب» إذا لم يرد قرب النسب قَصْداً للفرق؛ وأما قول الجوهري: «إن التّذكير لكون التأنيث مجازيًا» فوَهم، لوجوب التأنيث في نحو: «الشَّمْسُ طالعة، والموعظة نافعة»، وإنما يفترقُ حكم المجازيّ والحقيقيّ الظاهِرَيْن، لا المُضمَرَين.

السادس: **تأنيثُ المذكّر**، كقولهم: «قُطِعَتْ بَعْضُ أصابِعِه»، وقُرِئ ﴿يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ ٱلسَّيَّارَةِ﴾ [يوسف: ١٠]، ويحتمل أن يكون منه ﴿فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠]، ﴿وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا﴾ [آل عمران: ١٠٣]، أي: من الشّفَا، ويحتمل أن الضّمير لِـ «النار»، وفيه بُعْد، لأنهم ما كانوا في النار حتى يُنْقَذُوا منها، وأن الأصل: فله عشر حسنات أمثالها؛ فالمعدود في الحقيقة الموصوف، وهو مؤنَّث، وقال [من الرجز]:

٦٥٦ ـ طُولُ اللَّيَالِي أَسْرَعَتْ فِي نَقْضِي ... نَقَضْنَ كُلِّي وَنَقَضْنَ بَعْضِي[1]

وقال [من الوافر]:

٦٥٧ ـ ومَا حُبُّ الدِّيارِ شَغَفْنَ قَلْبِي ... [وَلَكِنْ حُبُّ مَنْ سَكَنَ الدِّيَارَا][2]

وأنشد سيبويه [من الطويل]:

٦٥٨ ـ وَتَشْرَقُ بِالْقَوْلِ الَّذِي قَدْ أَذَعْتَهُ ... كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِ[3]

وإلى هذا البيت يُشير ابن حَزْم الظاهريُّ في قوله [من الطويل]:

٦٥٩ ـ تَجَنَّبْ صَدِيقاً مِثْلَ مَا، وَاحْذَرِ الَّذِي
يَكُونُ كَعَمْرٍو بَيْنَ عُرْبٍ وَأَعْجَمِ

٦٦٠ ـ فَإِنَّ صَدِيقَ السُّوءِ يُزْرِي، وَشَاهِدِي
كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِ

ومراده بـ «ما» الكناية عن الرجل الناقص كنقص «ما» الموصولة، وبـ «عمرو» الكناية عن الرجل المريد أخْذَ ما ليس له كأخذ «عمرو» الواو في الخط.

(١) البيت من بحر الرجز، وهو بلا نسبة في الخصائص ٢/٤١٨، وأوضح المسالك ٣/١٠٣.

(٢) البيت من الوافر، وهو للمجنون في ديوانه ص ١٣١، وخزانة الأدب ٤/٢٧٧، وبلا نسبة في رصف المباني ص ١٦٩.

(٣) البيت من البحر الطويل، وهو للأعشى في ديوانه ص ١٧٣، والأزهية ص ٢٣٨، وخزانة الأدب ٥/١٠٦.

وشَرْطَ هذه المسألة والتي قبلها صلاحيَّةُ المضاف للاستغناء عنه؛ فلا يجوز «أَمَةُ زَيْدٍ جَاءَ»، ولا «غُلامُ هِنْدٍ ذَهَبَتْ»، ومن ثَمَّ ردَّ ابنُ مالك في التوضيح قولَ أبي الفتح في توجيهه قراءةَ أبي العالية: ﴿لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا﴾ [الأنعام: ١٥٨] بتأنيث الفعل: إنه من باب «قُطِعَتْ بَعْضُ أصابعه»، لأن المضاف لو سَقَط هنا لقيل: «نفساً لا تنفع» بتقديم المفعول ليرجع إليه الضمير المستتر المرفوع الذي ناب عن الإيمان في الفاعليّة، ويلزم من ذلك تعدِّي فعل المتّصل إلى ظاهره نحو قولك: «زَيْدَ ظَلَم»، تريد أنه ظلم نفسه، وذلك لا يجوز.

السابع: الظرفيّة، نحو: ﴿تُؤْتِي أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ﴾ [إبراهيم: ٢٥]، وقوله [من الرجز]:

أَنَا أَبُو الْمُنْهَالِ بَعْضَ الأَحْيَانْ[1]

وقال المتنبّي [من الخفيف]:

٦٦١ - أَيَّ يَوْمٍ سَرَرْتَنِي بِوِصَالٍ ... لَمْ تَسُؤْنِي ثَلاَثَةً بِصُدُودِ[2]

و«أيّ» في البيت استفهاميّة يراد بها النفي، لا شرطيّة؛ لأنه لو قيل مكان ذلك: «إنْ سررتني» انعكس المعنى، لا يقال: يدلُّ على أنها شرطيّة أنّ الجملة المنفيّة إن اسْتُؤنفت ولم تُربط بالأولى فسد المعنى؛ لأنا نقول: الرَّبْطُ حاصل بتقديرها صفة لِـ «وصال»، والرابط محذوف، أي: لم ترعني بعدهُ، ثم حُذفَا دفعةً أو على التدريج؛ أو حالاً من تاء المخاطب، والرابط فاعلها، وهي حال مقدّرة، أو معطوفة بفاء محذوفة فلا موضع لها، أي: ما سررتني غيرَ مقدّر أنك تَرُوعُني، ومن روى ثلاثة بالرّفع فالحالية ممتنعة، لعدم الرابط.

الثامن: المصدريّة، نحو: ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٧]، فـ «أي»: مفعول مطلق ناصبه «ينقلبون»؛ و«يعلم»: معلقة عن العمل بالاستفهام؛ وقال [من الطويل]:

٦٦٢ - سَتَعْلَمُ لَيْلَى أَيَّ دَيْنٍ تَدَايَنَتْ ... وَأَيَّ غَرِيمٍ لِلتَّقَاضِي غَرِيمُهَا[3]

«أيّ» الأولى واجبة النصب بما بعدها كما في الآية، إلا أنها هنا مفعولٌ به،

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) البيت من البحر الخفيف، انظر: خزانة الأدب للحموي ١/ ١٩٧.

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح شواهد المغني ٢/ ٨٣٤.

كقولك: «تداينت مالاً» لا مفعول مطلق؛ لأنها لم تُضَفْ لمصدر؛ والثانية واجبة الرفع بالابتداء مثلها في ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ﴾ [الكهف: ١٢]، ﴿وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَابًا﴾ [طه: ٧١].

التاسع: وجوب التصدير، ولهذا وجب تقديم المبتدأ في نحو: «غُلَامُ مَنْ عِنْدَكَ»، والخبر في نحو: «صَبِيحَةَ أَيِّ يوم سَفَرُكَ»، والمفعول في نحو: «غُلَامَ أَيِّهِمْ أَكْرَمْتَ»، ومن ومجرورها في نحو: «مِنْ غُلَامِ أَيِّهِمْ أنت أفْضَلُ»؛ ووجب الرفع في نحو: «عَلِمْتُ أَبُو مَنْ زَيْدٌ»، وإلى هذا يشير قول بعض الفُضَلاء [من الطويل]:

٦٦٣ ـ عَلَيْكَ بِأَرْبَابِ الصُّدُورِ، فَمَنْ غَدَا مُضَافاً لأَرْبَابِ الصُّدورِ تَصَدَّرَا

٦٦٤ ـ وَإِيَّاكَ أَنْ تَرْضَى صَحَابَةَ نَاقِصٍ فَتَنْحَطَّ قَدْراً مِنْ عُلاكَ وَتُحْقَرَا

٦٦٥ ـ فَرَفْعُ أَبُو مَنْ ثم خَفْضُ مُزَمِّلٍ يُبَيِّنُ قَوْلِي مُغْرِياً وَمُحَذِّرَا(١)

والإشارة بقوله: «ثم خفض مُزَمِّل» إلى قول امرىء القيس [من الطويل]:

٦٦٦ ـ كَأَنَّ أَبَاناً فِي عَرَانِينِ وَبْلِهِ كَبِيرُ أُناسٍ فِي بِجَادٍ مُزَمَّلِ(٢)

وذلك أن «مُزَمَّلٍ» صفة لِـ «كبير»، فكان حقه الرفع، ولكنه خفض لمجاورته المخفوض.

والعاشر: الإعراب، نحو: «هٰذِهِ خَمْسَةُ عَشْرِ زَيْدٍ» فيمن أعربه، والأكثر البناء.

والحادي عشر: البناء، وذلك في ثلاثة أبواب:

أحدها: أن يكون المضاف مبهماً كـ «غير» و«مثل» و«دُون»، وقد استُدلَّ على ذلك بأمور: منها قولُه تعالى: ﴿وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ﴾ [سبأ: ٥٤]، ﴿وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ﴾ [الجن: ١١] قاله الأخفش، وخُولف، وأُجيب عن الأول بأن نائب الفاعل ضميرُ المصدر، أي: وَحِيل هو، أي: الحولُ، كما في قوله [من الطويل]:

٦٦٧ ـ وَقَالَتْ: مَتَى يُبْخَلْ عَلَيْكَ وَيُعْتَلَلْ يَسُؤْكَ، وَإِنْ يُكْشَفْ غَرَامُكَ تَدْرَبِ(٣)

أي: ويعتلل هو، أي: الاعتلال، ولا بُدَّ عندي من تقدير «عليك» مدلولاً عليها

(١) الأبيات من البحر الطويل، انظر: نفح الطيب ٥/ ١٩٠.

(٢) الأبيات من البحر الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ص ٢٥، وخزانة الأدب ٥/ ٩٨، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١٠.

(٣) البيت من الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ص ٤٢، وشرح شواهد المغني ص ٩٢، لعلقمة في ديوانه ص ٨٣، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ١٤٢.

بالمذكورة، وتكون حالاً من المُضمر، ليتقيّد بها فتقيد ما لم يُفْده الفعل؛ وعن الثاني بأنه على حذف الموصوف، أي: ومنا قومٌ دون ذلك، كقولهم: «مِنّا ظَعَنَ وَمِنّا أقَامَ»، أي: منا فريق ظعن ومنا فريق أقام، ومنها قولُه تعالى: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: ٩٤] فيمن فتح «بينَ»، قاله الأخفش، ويؤيّده قراءة الرّفع؛ وقيل: «بين» ظرف، والفاعل ضمير مستتر راجع إلى مصدر الفعل، أي: لقد وقع التقطع، أو إلى الْوَصْل؛ لأن ﴿وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَآءَكُمُ﴾ [الأنعام: ٩٤] يدلّ على التهاجر، وهو يستلزم عدم التواصل، أو إلى ﴿مَّا كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [الأنعام: ٩٤] على أن الفِعْلين تنازعاه، ويؤيّد التأويلَ قولُه [من الطويل]:

٦٦٨ ـ أَهَمّ بِأَمْرِ الْحَزْمِ لَوْ أَسْتَطِيعُهُ ... وَقَدْ حِيلَ بَيْنَ الْعَيْرِ وَالنَّزَوَانِ[1]

بفتح «بين» مع إضافته لمعرب، ومنها قولُه تعالى: ﴿إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾ [الذاريات: ٢٣] فيمن فتح «مِثْلاً»؛ وقراءة بعض السلف ﴿أَن يُصِيبَكُم مِّثْلُ مَآ أَصَابَ﴾ [هود: ٨٩] بالفتح، وقول الفرزدق [من البسيط]:

٦٦٩ ـ [فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ] ... إذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ[2]

وزعم ابن مالك أن ذلك لا يكون في «مثل» لمخالفتها للمبهمات؛ فإنها تُثنّى وتجمع كقوله تعالى: ﴿إِلَّآ أُمَمٌ أَمْثَالُكُم﴾ [الأنعام: ٣٨]، وقول الشاعر [من البسيط]:

٦٧٠ ـ [مَنْ يَفْعَلِ الحسنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا] ... وَالشَّرُّ بِالشر عِنْدَ اللَّهِ مِثْلاَنِ[3]

وزعم أنّ «حقاً» اسمُ فاعلٍ من «حَقّ يحق»، وأصله: «حاقٌّ» فقُصِر، كما قيل: «بَرٌّ» و«سَرٌّ»؛ ففيه ضمير مستتر، ومثل: حال منه، وأن فاعل «يصيبكم» ضميره تعالى لتقدّمه في ﴿وَمَا تَوْفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِ﴾ [هود: ٨٨] ومثل: مصدر.

وأما بيت الفرزدق ففيه أجوبة مشهورة، ومنها قوله [من البسيط]:

---

(١) البيت من الطويل، وهو لصخر بن عمرو السلمي، في الأصمعيات ص ١٤٦، وخزانة الأدب ١/٤٣٨، ولسان العرب ١٥/٣١٩، مادة /نزا/.

(٢) البيت من البسيط، وهو للفرزدق في ديوانه ١/١٨٥، والأشباه والنظائر ٢/٢٠٩، وخزانة الأدب ٤/١٣٣، والدرر ٢/١٠٣، وشرح شواهد المغني ١/٢٣٧.

(٣) تقدم تخريجه.

٦٧١ ـ لَمْ يَمْنَعِ الشُّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ
حَمَامَةٌ فِي غُصُونٍ ذَاتِ أَوْقَالِ[1]

فغير: فاعل لِـ «يمنع» وقد جاء مفتوحاً، ولا يأتي فيه بحث ابن مالك؛ لأن قولهم: «غَيْرَانِ وأَغْيَارٌ» ليس بعربي.

ولو كان المضاف غير مبهم لم يُبْنَ، وأما قول الجرجاني وموافقيه إن «غُلاَمِي» ونحوه مبنيّ فمردود، ويلزمهم بناء «غلامك»، و«غلامَه» ولا قائل بذلك.

الباب الثاني: أن يكون المضاف زماناً مبهماً، والمضاف إليه «إذْ»، نحو: ﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ﴾ [هود: ٦٦]، و﴿مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ﴾ [المعارج: ١١] يُقرآن بجرّ «يوم» وفتحه.

الثالث: أن يكون زماناً مبهماً والمضاف إليه فعل مبني، بناء أصليًا كان البناء، كقوله [من الطويل]:

٦٧٢ ـ عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصِّبَا
وَقُلْتُ: أَلَمَّا أَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعُ؟[2]

أو بناءً عارضاً، كقوله [من الطويل]:

٦٧٣ ـ لأَجْتَذِبَنْ مِنْهُنَّ قَلْبِي تَحَلُّماً عَلَى حِينَ يَسْتَصْبِينَ كُلَّ حَلِيمِ[3]

رُوِيا بالفتح، وهو أرْجَحُ من الإِعراب عند ابن مالك، ومرجوحٌ عند ابن عصفور.

فإن كان المضاف إليه فعلاً معرباً أو جملة اسمية، فقال البصريّون: يجب الإِعراب، والصَّحيحُ جوازُ البناء، ومنه قراءة نافع: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّٰدِقِينَ﴾ [المائدة: ١١٩] بفتح «يوم»، وقراءة غير أبي عمرو وابن كثير ﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ﴾ [الانفطار: ١٩] بالفتح، وقال [من الطويل]:

٦٧٤ ـ إِذَا قُلْتُ هٰذَا حِينَ أَسْلُو يَهِيجُنِي نَسِيمُ الصَّبَا مِنْ حَيْثُ يَطَّلِعُ الْفَجْرُ[4]

---

(١) البيت من البسيط، وهو لأبي قيس بن الأسلت في ديوانه ص ٨٥، وجمهرة اللغة ص ١٣١٦ وخزانة الأدب ٣/ ٤٠٦، والدرر ٣/ ١٥٠، وشرح شواهد المغني ١/ ٤٥٨.

(٢) البيت من الطويل، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٣٢، وجمهرة اللغة ص ١٣١٥، وخزانة الأدب ٢/ ٤٥٦، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨١٦، والدرر ٣/ ١٤٤.

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ١٣٥، وخزانة الأدب ٣/ ٣٠٧ والدرر ٣/ ١٤٥، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٣٣.

(٤) البيتان من البحر الطويل، وهما لبشر بن هذيل في ديوان المعاني ١/ ٨٩، ولموبال بن جهنم المذحجي في شرح المغني ٢/ ٨٨٤، وبلا نسبة في الدرر ٣/ ١٤٧، وهمع الهوامع ١/ ٢١٨.

وقال آخر [من الطويل]:

٦٧٥ ـ أَلَمْ تَعْلَمِي ـ يا عَمْرَكِ اللَّهُ ـ أَنَّنِي كَرِيمٌ عَلَى حِينَ الْكِرامُ قَلِيلُ
٦٧٦ ـ وَإِنِّي لاَ أُخْزَى إِذَا قِيلَ: مُمْلِقٌ سَخِيٌّ، وَأُخْزَى أَنْ يُقَالَ: بَخِيلُ[1]

رُوِيا بالفتح.

ويحكى أن ابن الأخضر سُئِل بحضرة ابن الأبرش عن وجه النصب في قول النابغة [من الطويل]:

٦٧٧ ـ أَتَانِي ـ أَبَيْتَ اللَّعْنَ ـ أَنَّكَ لُمْتَنِي وَتِلْكَ الَّتِي تَسْتَكُّ مِنْهَا الْمَسَامِعُ
٦٧٨ ـ مَقَالَةَ أَنْ قَدْ قُلْتَ: سَوْفَ أَنَالُهُ، وَذٰلِكَ مِنْ تِلْقَاءِ مِثْلِكَ رَائِعُ[2]

فقال [من الطويل]:

٦٧٩ ـ [إِذَا كُنْتَ فِي قَوْمٍ فَصَاحِبْ خِيَارَهُمْ
وَلاَ تَصْحَبِ الأَرْدَى فَتَرْدَى مَعَ الرَّدِي[3]

فقيل له: الجواب، فقال ابن الأبرش: قد أجاب، يريد أنه لما أضيف إلى المبنيّ اكتسب منهُ البناء؛ فهو مفتوح لا مَنصوب، ومحلّه الرفع بدلاً من «أنك لمتني»، وقد رُوي بالرفع. وهذا الجواب عندي غير جيّد، لعدم إبهامِ المضاف، ولو صحّ لصحّ البناء في نحو: «غُلاَمك، وفَرَسه» ونحو هذا مما لا قائل به؛ وقد مضى أن ابن مالك مَنَع البناء في «مثل» مع إبهامها لكونها تُثَنّى وتُجمع، فما ظنُّك بهذا؟ وإنما هو منصوبٌ على إسقاط الباء، أو بإضمارِ «أعني» أو على المصدريّة. وفي البيت إشكال لو سأل السائل عنه لكان أولى، وهو إضافة «مَقَالَة» إلى «أنْ قَدْ قلت» فإنه في التقدير: مقالة قولك، ولا يُضاف الشيء إلى نفسه؛ وجوابه أن الأصل: «مقالَةٌ» فحُذف التنوين للضرورة لا للإضافة، و«أنْ» وصلتها بَدَل من مقالة، أو من «أنك لمتني»، أو خبرٌ لمحذوف، وقد يكون الشاعر إنما قاله: «مَقَالَةً أن» بإثبات التنوين ونَقْلِ حركة الهمزة، فأنشده الناسُ بتحقيقها، فاضطُرُّوا إلى حذف التنوين؛ ويروى «ملامة» وهو مصدر لِـ «لُمْتَني» المذكورة، أو لأخرى محذوفة.

---

(١) البيت من الطويل، وهو لمبشر بن هذيل، في ديوان المعني ١/ ٨٩، ولموبال بن جهم المذحجي في شرح المغني ٢/ ٨٨٤، وبلا نسبة في الدرر ٣/ ١٤٧، وشرح الأشموني ٢/ ٣١٥.

(٢) البيتان من الطويل، وهما للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٣٤، ولسان العرب ١٠/ ٤٤٠ مادة /سكك/.

(٣) البيت من البحر الطويل، وهو لعدي بن زيد، انظر: نفح الطيب ٥/ ١٩١.

الأمورُ التي لا يكونُ الفعل معها إلاَّ قاصراً

وهي عشرون:

أحدها: كونُهُ على «فَعُل» بالضَّم كـ «ظَرُفَ» و«شَرُف»، لأنه وَقْفٌ على أفعالِ السَّجايا وما أشبهها مما يقومُ بفاعله ولا يتجاوزه، ولهذا يتحوَّلُ المتعدِّي قاصراً إذا حُوّل وزنُهُ إلى «فَعُل» لغرضِ المبالغة والتعجّب، نحو «ضَرُبَ» الرجلُ و«فَهُمَ» بمعنى: ما أضْرَبَه وأفهَمَه! وسُمع «رَحُبَتْكم الطَّاعة»، و«أن بشراً طَلُعَ الْيَمَن»، ولا ثالثَ لهما، ووجههما أنهما ضُمّنا معنى: «وَسِعَ» و«بَلَغَ».

والثاني و الثالث: كونه على «فَعَلَ» بالفتح أو «فَعِلَ» بالكسر وَوَصْفُهما على «فَعِيل»، نحو: «ذَلَّ» و«قَوِيَ».

الرابع: كونه على «أفْعَلَ» بمعنى: صار ذا كذا، ونحو: «أغَدَّ البعيرُ»، و«أحْصَدَ الزرع» إذا صارا ذَوَيْ غُدَّة وحَصَاد.

والخامس: كونه على «افْعَلَلَّ» كـ «اقْشَعَرَّ» و«اشْمَأزَّ».

السادس: كونه على «افوَعَلَّ» كـ «اكْوَهَدَّ» الفرخُ إذا ارتعد.

السابع: كونهُ على «افْعَنْلَلَ» بأصالة اللامين كـ «احْرَنْجَمَ» بمعنى: اجتمع.

الثامن: كونه على «افعَنْلَل» بزيادة أحد اللامين كـ «اقْعَنْسَسَ الجملُ» إذا أبى أن ينقاد.

التاسع: كونه على «افْعَنْلَى» كـ «احْرَنْبَى الديك» إذا انتفش، وشذّ قوله [من الرجز]:

٦٨٠ ـ قَدْ جَعَلَ النُّعَاسُ يَغْرَنْدِينِي أَطْرُدُهُ عَنِّي وَيَسْرَنْدِينِي[1]

ولا ثالث لهما، و«يغرنديني» ـ بالغين المعجمة ـ يَعْلُوني ويغلبني، وبمعناه «يَسْرَنْدِيني».

العاشر: كونه على «اسْتَفْعَلَ»، وهو دالّ على التحوُّل كـ «اسْتَحْجَرَ الطينُ»، وقولهم: «إن البُغَاثَ بِأَرْضِنَا يَسْتَنْسِرُ».

الحادي عشر: كونه على وزن «انفَعَل»، نحو: «انطَلَق» و«انْكَسَر».

---

(١) البيت من الرجز، وهو بلا نسبة في لسان العرب مادة (سرد)، وجمهرة اللغة ص ١٢١٥، والخصائص ٢/ ٢٥٨، وشرح الأشموني ١/ ١٩٦.

الثاني عشر: كونه مُطَاوعاً لمتَعَدٍّ إلى واحد، نحو: «كَسَرتُهُ فانْكَسَرَ»، و«أزْعَجْتُهُ فانْزَعَجَ».

فإن قلت: قد مضى عَدُّ «انْفَعَلَ».

قلت: نعم، لكن تلك علامة لفظيّة وهذه معنوية، وأيضاً فالمطاوعُ لا يلزم وَزْنُ «انْفَعَل»، تقول: «ضاعفتُ الحسنات فتضاعَفَتْ»، و«علّمته فتعلَّم»، و«ثَلّمته فتثلَّم»، وأصله أن المطاوع ينقص عن المطاوَع درجةً كـ «ألبَسْتُهُ الثوبَ فَلبِسَه»، و«أقمته فَقَامَ»؛ وزعمَ ابن برّي أن الفعل ومطاوعه قد يَتَّفِقان في التعدّي لاثنين، نحو: «استَخْبَرْتُهُ الخَبَرَ فأخْبَرَنِي الخَبَر»، و«استفهمته الحديثَ فأفهَمَني الحديثَ»، و«استَعْطَيْتُهُ دِرْهَماً فأعطاني درهماً»؛ وفي التعدّي لواحدٍ، نحو: «استَفْتَيْتُهُ فأفْتَاني»، و«اسْتَنْصَحْتُهُ فَنَصَحنِي»؛ والصّواب ما قدّمته لك، وهو قولُ النحويّين، وما ذكره ليس من باب المطاوعة، بل من باب الطلب والإجابة، وإنما حقيقة المطاوعة أن يدل أحَدُ الفعلينِ على تأثير ويدل الآخر على قبول فاعله لذلك التأثير.

الثالث عشر: أن يكونَ رباعيًا مَزيداً فيه، نحو: «تَدَحْرَجَ»، و«احْرَنْجَمَ» و«اقْشَعَرَّ» و«اطمَأنَّ».

الرابع عشر: أن يُضَمَّن معنى فِعْلٍ قاصر، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ﴾ [الكهف: ٢٨]، ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ﴾ [النور: ٦٣]، ﴿أَذَاعُوا۟ بِهِۦ﴾ [النساء: ٨٣]، ﴿وَأَصْلِحْ لِى فِى ذُرِّيَّتِىٓ﴾ [الأحقاف: ١٥]، ﴿لَّا يَسَّمَّعُونَ إِلَى ٱلْمَلَإِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [الصافات: ٨]، وقولهم: «سَمِعَ اللّهُ لِمَنْ حَمده»، وقوله [من الطويل]:

٦٨١ ـ [وَإنْ تَعْتَذِرْ بِالمَحْلِ مِنْ ذِي ضُرُوعِهَا
إلَى الضَّيْفِ] يَجْرَحْ فِي عَرَاقِيبِهَا نَصْلِي[1]

فإنها ضُمّنت معنى و«لا تَنْبُ»، و«يَخْرُجون»، و«تحدثوا»، و«بارِكْ»، و«لا يُصْغُون»، و«استجاب»، و«يَعِثْ» أو «يُفْسِد».

والستة الباقية أن يدل على سَجِية كـ «لؤُمَ»، و«جَبُنَ»، و«شَجُعَ»، **أو على عَرَض** كـ «فَرِح» و«بَطِرَ»، و«أشِرَ»، و«حَزِنَ»، و«كَسِلَ»، **أو على نظافة** كـ «طَهُرَ» و«وَضُؤَ»، **أو**

---

(١) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ص ١٥٦، وأساس البلاغة ص ٢٩٦ مادة/ عذر/ وخزانة الأدب ١٢٨/٢، وشرح شواهد المفصل ٣٩/٢، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٢٣٣/١٠.

دنس كـ «نَجِسَ»، و«رَجس» و«أَجْنَبَ»، **أو على لون** كـ «احْمَرَّ»، و«اْخْضَرَّ» و«أَدِمَ»، و«اْحْمَارَّ»، و«اْسْوَادَّ»، **أو حِلْية** كـ «دَعِجَ»، و«كَحِلَ»، و«شَنِبَ»، و«سَمِنَ»، و«هَزِلَ».

تنبيه ـ في فصيح ثعلب في باب المشدّد: «فُلانٌ يَتَعَهّدُ ضَيْعَته»، قال ابن دُرُسْتُوَيْهِ: ولا يجوز عنده «يتعاهد»؛ لأنه لا يكون عند أصحابه إلا من اثنين، ولا يكون مُتَعَدِّياً، ويردّه قولُه [من الطويل]:

٦٨٢ ـ تَجَاوَزْتُ أَحْرَاساً إِلَيْهَا وَمَعْشَراً [عَلَيّ حِرَاصاً لَوْ يُسِرُّونَ مَقْتَلِي](1)

وأجاز الخليلُ يتعاهد، وهو قليل، وسأل الحكم بن قُنْبَر أبا زيد عنها فمنَعها؛ وسأل يونسَ فأجازها، فجمع بينهما، وكان عنده ستة من فصحاء العرب، فسئِلوا عنها فامتنعوا من «يتعاهد»، فقال يونس: يا أبا زيد كم مِنْ علم استفدناه كنت أنتَ سببهُ. ونقل ابن عصفور عن ابن السيِّد أنه قال في قول أبي ذؤيب [من الكامل]:

٦٨٣ ـ بَيْنَا تَعَانُقِهِ الْكُمَاة وَرَوْغِهِ يَوْماً أُتِيحَ لَهُ جَرِيءٌ سَلْفَعُ(2)

إن من رواه بجر «التعانق» مُخْطىء؛ لأن تـ«تَفَاعَلَ» لا يتعدّى ثم رد عليه بأنه إن كان قبل دخول التاء متعدّياً إلى اثنين، فإنه يبقى بعد دخولها متعدِّياً إلى واحدٍ، نحو: «عاطيْته الدراهم» و«تَعَاطَيْنَا الدَّراهم»؛ وإن كان متعدّياً إلى واحد، فإنه يصير قاصراً، نحو: «تَضَارَبَ زَيْدٌ وعَمْروٌ»، إلاّ قليلاً، نحو: «جَاوَزْتُ زَيداً وتجاوزته»، و«عانقْته وتعانقته»، ا هـ. وإنما ذكر ابن السيد أن «تعانَق» لا يتعدّى، ولم يذكر أن «تَفاعَلَ» لا يكون متعدّياً؛ وأيضاً فلم يخصّ الردّ برواية الجرّ، ولا معنى لذلك.

الأمور التي يتعدّى بها الفعلُ القاصِر

وهي سبعة:

أحدُها: همزة «أفْعَلَ»، نحو: ﴿أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَٰتِكُمْ﴾ [الأحقاف: ٢٠]، ﴿رَبَّنَآ أَمَتَّنَا ٱثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا ٱثْنَتَيْنِ﴾ [غافر: ١١]، ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا ۝١٧ ثُمَّ يُعِيدُكُمْ فِيهَا وَيُخْرِجُكُمْ إِخْرَاجًا

---

(1) البيت من الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ص ١٣، وجمهرة اللغة ص ٧٣٦، وخزانة الأدب ١١/ ٢٣٨، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٥١.

(2) البيت من الكامل، وهو لأبي ذؤيب في الأشباه والنظائر ٢/ ٤٨، وخزانة الأدب ٥/ ٢٥٨، والدرر ٣/ ١٢٠، وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٥، وشرح أشعار الهذليين ١/ ٣٧.

﴿١٨﴾ [نوح: ١٧ ـ ١٨]، وقد ينقل المتعدِّي إلى واحد بالهمزة إلى التعدي إلى اثنين، نحو: «أَلْبَسْتُ زيداً ثَوْباً، وأعْطَيْتُهُ ديناراً»، ولم يُنْقَلْ متعدٍّ إلى اثنين بالهمزة إلى التعدي إلى ثلاثةٍ إلا في «رَأى»، و«عَلِم»، وقاسَهُ الأخفشُ في أخواتهما الثلاثة القلبيّة، نحو: «ظنّ»، و«حسِب»، و«زعَم»؛ وقيل: النقل بالهمزة كلّه سماعيّ؛ وقيل: قياسي في القاصِر والمتعدِّي إلى واحد؛ والحقُّ أنه قياسيٌّ في القاصر، سماعيٌّ في غيره، وهو ظاهرُ مذهبِ سيبويه.

الثاني: ألف المفَاعلة، تقول في «جَلَسَ زيد ومشى وسار»: «جَالَسْتُ زَيْداً، وماشَيْتُهُ، وسَايَرْتُهُ».

الثّالث: صَوْغه على فعَلْتُ بالفتح «افعُل» بالضم لإفادة الغَلَبة، تقول: «كَرَمْت زَيْداً»، بالفتح ـ أي: غلبته في الكرم.

الرابع: صَوْغُهُ على «اسْتَفعَلَ» للطَّلب أو النسبة إلى الشيء، كـ «اسْتَخْرَجْتُ المالَ»، و«استحسنْتُ زيداً»، و«استقبحْتُ الظلم»، وقد ينقل ذو المفعول الواحد إلى اثنين، نحو: «اسْتَكْتَبْتُهُ الكِتَابَ»، و«اسْتَغْفَرْتُ اللَّهَ الذنْبَ»، وإنما جاز «استغفرت الله من الذنب» لتضمُّنه معنى «استَتَبْتُ»؛ ولو استعمل على أصله لم يجز فيه ذلك؛ وهذا قولُ ابن الطراوة وابنُ عصفور، وأما قول أكثرهم: إن «استغفر» من باب «اختار» فمردود.

الخامس: تضعيفُ العين، تقول في «فَرَحَ زيد»: «فَرّحْتُهُ» ومنه ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ﴿٩﴾﴾ [الشمس: ٩]، ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُسَيِّرُكُمْ﴾ [يونس: ٢٢]، وزعم أبو علي أن التضعيف في هذا للمبالغة لا للتّعْدِية، لقوله: «سِرْتُ زَيْداً»، وقوله [من الطويل]:

٦٨٤ ـ [فَلاَ تَجْزَعَنْ مِنْ سِيرَةٍ أنتَ سِرْتَهَا]
فَأَوّلُ راضٍ سُنَّةً مَنْ يَسِيرُهَا[(١)]

وفيه نظر؛ لأن «سِرْتُهُ» قليل، و«سيَّرته» كثير، بل قيل: إنه لا يجوز «سرته»، وإنه في البيت على إسقاط الباء توسُّعاً، وقد اجتمعتِ التّعدية بالباء والتضعيف في قوله تعالى: ﴿نَزَّلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنزَلَ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ ﴿٣﴾ مِن قَبْلُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَأَنزَلَ ٱلْفُرْقَانَ﴾ [آل عمران: ٣]؛ وزعم الزمخشري أن بين التّعديتين فرقاً؛ فقال: لما نُزِّلَ القرآنُ

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب، الشاهد / ٣٤٨/ .

منجّماً والكتابان جملة واحدة جيء بـ «نَزَّل» في الأول و«أَنْزل» في الثاني، وإنما قال هو في خطبة الكشاف «الحمد لله الذي أنزَلَ القرآن كلاماً مؤلفاً منظماً، ونَزّله بحسب المصالح منجّماً» لأنه أراد بالأول أنزله من اللوح المحفوظ إلى السماء الدُّنيا وهو الإنزال المذكور في ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ ۝﴾ [القدر: ١]، وفي قوله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ﴾ [البقرة: ١٨٥]. وأما قول القفال: إن المعنى الذي أنزل في وجوب صومه، أو الذي أنزل في شأنه، فتكلُّف لا داعي إليه، وبالثاني تنزيلُهُ من السماء الدنيا إلى رسول الله ﷺ نجوماً في ثلاثٍ وعشرين سنة.

ويشكل على الزمخشري قولُه تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَٰحِدَةً﴾ [الفرقان: ٣٢]، فقرن نزل بجملة واحدة، وقوله تعالى: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِى ٱلْكِتَٰبِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا﴾ [النساء: ١٤٠]، وذلك إشارة إلى قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا﴾ [الأنعام: ٦٨] الآيةَ، وهي آية واحدة.

والنقل بالتَّضعيف سماعيّ في القاصر كما مثّلنا، وفي المتعدي لواحد، نحو: «عَلَّمْتُهُ الحِسَابَ»، و «فَهَّمْتُهُ المسألة»، ولم يُسْمع في المتعدّي لاثنين. وزعم الحريري أنه يجوز في «عَلِمَ» المتعدّية لاثنين أن يُنْقل بالتضعيف إلى ثلاثة، ولا يُشهد له سماعٌ ولا قياس، وظاهِرُ قول سيبويه أنه سماعيّ مطلقاً؛ وقيل: قياسي في القاصِر والمتعدّي إلى واحد.

السادس: التضمين؛ فلذلك عُدِّي «رَحُبَ» و «طَلُعَ» إلى مفعول لَمَّا تضمّنا معنى «وَسِعَ» وَ «بَلَغَ»، وقالوا: «فَرِقْتُ زيداً»، و ﴿سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾ [البقرة: ١٣٠] لتضمُّنهما معنى «خاف» و «امتهن» أو «أهْلَكَ».

ويختص التضمين عن غيره من المعدّيات بأنه قد يَنْقُلُ الفِعل إلى أكثر من درجة، ولذلك عُدِّي «أَلَوْتُ» بقصر الهمزة بمعنى «قَصرت» إلى مفعولين بعد ما كان قاصراً، وذلك في قولهم: «لا آلوكَ نُصْحاً»، و«لا آلُوكَ جَهْداً» لما ضُمِّن معنى: لا أمنعُكَ؛ ومنه قوله تعالى: ﴿لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا﴾ [آل عمران: ١١٨]. وعُدّي «أَخْبَرَ»، و «خَبَّرَ»، و «حَدَّث»، وَ «نَبَّأ» إلى ثلاثة لما ضُمِّنت معنى «أَعْلَمَ» و «أرى» بعد ما كانت متعدّية إلى واحد بنفسها وإلى آخر بالجارّ، نحو: ﴿أَنۢبِئْهُم بِأَسْمَآئِهِمْ ۖ فَلَمَّآ أَنۢبَأَهُم بِأَسْمَآئِهِمْ﴾ [البقرة: ٣٣]، ﴿نَبِّـُٔونِى بِعِلْمٍ﴾ [الأنعام: ١٤٣].

السابع: إسقاطُ الجارّ توسّعاً، نحو: ﴿وَلَٰكِن لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا﴾ [البقرة: ٢٣٥]، أي:

على سرّ، أي: نكاح، ﴿أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ﴾ [الأعراف: ١٥٠]، أي: عن أمره، ﴿وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ﴾ [التوبة: ٥]، أي: عليه؛ وقَوْل الزجّاج: «إنه ظرف»، ردّه الفارسيُّ بأنه مختصّ بالمكان الذي يرصد فيه؛ فليس مبهماً، وقوله [من الكامل]:

٦٨٥ ـ [لَدْنٌ بِهَزِّ الكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ فِيهِ] كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ[1]

أي: في الطريق، وقول ابن الطراوة: «إنه ظرفٌ» مردودٌ أيضاً بأنه غيرُ مبهم؛ وقوله: إنه اسم لكل ما يَقْبل الاستطراق فهو مُبهمٌ لصلاحيّته لكل موضع مُتَازَعٌ فيه، بل هو اسم لما هو مستطرق.

ولا يحذف الجار قياساً إلا مع «أنَّ» و «أنْ»؛ وأهمل النحويون هنا ذكر «كَيْ» مع تجويزهم في نحو: «جِئْتُ كَيْ تُكْرِمَنِي» أن تكون «كي» مصدرية، واللام مقدَّرة والمعْنَى: لكي تُكرمني. وأجازوا أيضاً كونَها تعليليّة و «أن» مُضْمرة بعدها. ولا يُحذف مع «كي» إلاّ لام العلة؛ لأنها لا يدخل عليها جارّ غيرها، بخلاف أختيها. قال الله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ﴾ [البقرة: ٢٥]، ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران: ١٨]، أي: بأنّ لهم، وبأنه ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ [النساء: ١٢٧]، أي: في أن، أو: عن، على خلاف في ذلك بين المفسّرين، ومما يحتملهما قوله [من الطويل]:

٦٨٦ ـ ويَرْغَبُ أَنْ يَبْنِي الْمَعَالِيَ خَالِدٌ وَيَرْغَبُ أَنْ يرضَى صَنِيعَ الألائِمِ[2]

أنشدهُ ابن السيِّد، فإن قدّر «في» أولاً و «عن» ثانياً فَمَدْحٌ، وإن عكس فذمّ، ولا يجوز أن يقدَّرَ فيهما معاً «في» أو «عنِ»، للتناقض.

ومحلّ «أنّ» و «أنْ» وصلتهما بعد حذف الجارّ نصبٌ عند الخليلِ وأكثر النحويين، حملاً على الغالب فيما ظهر فيه الإعراب مما حُذِف منه؛ وجَوّزَ سيبويه أن يكون المحلُّ جرًّا، فقال بعدما حكى قولَ الخليل: ولو قال إنسانٌ إنه جرّ لكان قولاً قوياً، وله نظائر نحو قولهم: «لاَهِ أبُوك»، وأما نقل جماعة منهم ابن مالك أن الخليل يرى أن الموضع جرّ وأن سيبويه يرى أنه نصب فسَهو.

ومما يشهدُ لمدَّعي الجر قولُه تعالى: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا ﴿١٨﴾﴾

---

(١) البيت من الكامل، وهو لساعدة بن جؤية الذلي في تخليص الشواهد ص ٥٠٣، وخزانة الأدب ٣/ ٨٣، والدرر ٣/ ٨٦، وشرح أشعار الهذليين ص ١١٢٠، وشرح شواهد المغني ص ٨٨٥.

(٢) البيت من الطويل، ولم أجده.

[الجن: ١٨]، ﴿إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمۡ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمۡ فَٱعۡبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٩٢]، أصلهما: لا تدعو مع الله أحداً لأن المساجد لله، وفاعبدون لأن هذه.

ولا يجوز تقديمُ منصوبِ الفِعل عليه إذا كانَ «أنَّ» وصلتها، لا تقول «أنك فاضل وعرفت» وقوله [من الطويل]:

٦٨٧ ـ وَمَا زُرْتَ لَيْلَى أَنْ تَكُونَ حَبِيبَةً إِلَيَّ، وَلاَ دَيْنٍ بِهَا أَنَا طَالِبُهْ[(١)]

رَوَوْهُ بخفضِ «دين» عطفاً على محل «أن تكون»؛ إذ أصله: لأن تكون؛ وقد يُجاب بأنه عطفٌ على توهُّم دخولِ اللام؛ وقد يُعتَرَض بأنَّ الحمل على العطف على المحل أظهرُ من الحملِ على العطف على التوهُّم، ويُجاب بأن القواعدَ لا تثبتُ بالمُحْتَمَلات.

وهنا مُعَدٍّ ثامِن ذكره الكوفيُّون، وهو تحويل حركة العين، يقال: «كَسِيَ زيد»، بوزن «فَرِحَ»، فيكون قاصراً، قال [من الوافر]:

٦٨٨ ـ وَأَنْ يَعْرَيْنَ إِنْ كَسِيَ الْجَوَارِي فَتَنْبُو الْعَيْنُ عَنْ كَرَمٍ عِجَافِ[(٢)]

فإذا فتحت السّين صار بمعنى «سَتَرَ» و «غَطَّى»، **وتعدّى** إلى واحد كقوله [من المتقارب]:

٦٨٩ ـ وَأَرْكَبُ فِي الرَّوْعِ خَيْفَانَةً كَسَا وَجْهَهَا سَعَفٌ مُنْتَشِرْ[(٣)]

أو بمعنى: أعطى كُسْوَةً وهو الغالب، فيتعدّى إلى اثنتين، نحو: «كَسَوْتُ زَيْداً جُبَّةً»؛ قالوا: وكذلك «شَتِرَتْ عَيْنُهُ»، بكسر التاءُ، قاصِر بمعنى: انقلب جَفنها، و «شَتَرَ الله عَيْنَه» بفتحها مُتَعَدٍّ بمعنى: قَلَبها، وهذا عندنا من باب المطاوعة، يقال: «شَتَرَه فَشَتِرَ»، كما يقال: «ثَرَمَهُ وثَلَمه فَثَلِمَ»، ومنه: «كَسَوْته الثوب فكَسِيَه»، ومنه البيت، ولكن حُذِف فيه المفعول.

---

(١) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه١/ ٨٤، والإنصاف ص ٣٩٥، وتخليص الشواهد ص ٥١١، وشرح شواهد المغني ص ٨٨٥، والدرر ٥/ ١٨٣، والدرر ٥/ ١٨٣، ولسان العرب ١/ ٣٣٦ مادة / حنطب/ .

(٢) البيت من البحر الوافر، وهو لعمران بن حطان أو لعيسى بن الحبطي في الأغاني ١٨/ ٤٩، ولأبي خالد القناني في شرح شواهد المغني ٢/ ٨٨٦، ولسان العرب مادة (كرم)، وبة نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٢٧٠.

(٣) البيت من التقارب، وهو لامرىء القيس في ديوانه ص ١٦٣، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٣٦، ولسان العرب ٩/ ١٠٢ مادة / خيف/ .

الباب الخامس من الكتاب
في ذكر الجهاتِ التي يدخل الاعتراضُ على المعرِبِ من جهتها

[الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها]

وهي عشرة:

الجهة الأولى: أن يُرَاعي ما يقتضيه ظاهِرُ الصناعة ولا يُراعي المعنى، وكثيراً ما تزلُّ الأقدام بسبب ذلك.

وأولُ واجبٍ على المعرب أن يفهم معنى ما يعربه، مفرداً أو مركَّباً، ولهذا لا يجوزُ إعراب فواتِحِ السّور على القول بأنه من المتشابه الذي استأثر الله تعالى بِعِلْمه.

ولقد حُكي لي أنَّ بعض مشايخ الإقراء أعرب لتلميذٍ له بيتَ المُفَصَّل [من السريع]:

٦٩٠ ـ لا يُبْعِدِ اللّهُ التلبُّبَ والـ غَاراتِ إذ قال الخميسُ: نَعَمْ[1]

فقال: «نَعَمْ» حرف جواب، ثم طلبا محلَّ الشاهد في البيت، فلم يجداه، فظهر لي حينئذٍ حسنُ لغة كنانة في «نَعَم» الجوابية وهي «نَعِمْ» بكسر العين، وإنما «نَعَم» هنا واحد الأنعام، وهو خبر لمحذوف، أي: هذه نَعَم، وهو محل الشاهد.

وسألني أبو حَيّان ـ وقد عَرَضَ اجتماعُنا ـ عَلاَمَ عُطف «بحقلّدٍ» من قول زهير [من الطويل]:

٦٩١ ـ تَقِيٌّ نَقِيٌّ لَمْ يُكَثِّر غَنِيمَةً بِنَهْكَةِ ذِي قُرْبىٰ وَلاَ بِحَقَلَّدِ[2]

فقلت: حتى أعرف ما «الحَقَلّدِ»، فنظرناه فإذا هي سَيِّىء الخلق، فقلت: هو معطوف على شيء متوهّم؛ إذ المعنى ليس بمكثر غنيمة، فاستعظم ذلك.

وقال الشلوبين: حُكي لي أن نحوياً من كبار طلبة الْجُزُولي سُئل عن إعراب

---

(١) البيت من السريع، وهو للمرقش الأكبر في إصلاح المنطق ص ٦٠، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٨٩، وشرح المفصل ١/ ٩٤، ولسان العرب ١٢/ ٤٢٧ مادة/ عم/ .

(٢) البيت من الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٢٣٤، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٤٢، ولسان العرب ٣/ ١٥٤ مادة/ حقلد/ .

﴿كَلَٰلَةً﴾ من قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَٰلَةً أَوِ ٱمْرَأَةٌ﴾ [النساء: ١٢] فقال: أخبروني ما «الكلالة»، فقالوا له: الورثة إذا لم يكن فيهم أبٌ فما عَلا ولا ابنٌ فما سفل؛ فقال: فهي إذاً تمييز؛ وتوجيه قوله أن يكون الأصل: وإن كان رجل يرثه كلالة، ثم حذف الفاعل وبُني الفعل للمفعول، فارتفع الضّمير واستتر، ثم جيء بـ «كلالة» تمييزاً، ولقد أصاب هذا النحويُّ في سؤاله، وأخطأ في جوابه؛ فإن التمييز بالفاعل بعد حَذْفِهِ نَقْضٌ للغَرَضِ الذي حُذِفَ لأجله، وتراجُعٌ عمّا بُنيت الجملة عليه من طَيِّ ذكر الفاعل فيها؛ ولهذا لا يوجد في كلامهم مثل: «ضُرِبَ أخوك رجلاً»، وأما قراءة مَنْ قرأ ﴿يُسَبَّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ ۝٣٦ رِجَالٌ﴾ [النور: ٣٦ ـ ٣٧] بفتح الباء ـ فالذي سَوَّغ فيها أن يُذْكَر الفاعل بعدما حُذِف أنه إنما ذكر في جملة أخرى غير التي حذف فيها.

وكإعراب هذا المعرِبِ «كلالة» تمييزاً قولُ بعضهم في هذا البيت [من الرجز]:

٦٩٢ ـ يَبْسُطُ للأَضْيَافِ وَجْهاً رَحْبَا بَسْطَ ذِرَاعَيْهِ لِعَظْمٍ كَلْبَا[1]

إنّ الأصل: كما بَسَطَ كَلْبٌ ذراعيه، ثم جيء بالمصدر وأُسْنِدَ للمفعول فرُفع، ثم أضيف إليه، ثم جيءَ بالفاعل تمييزاً.

والصّواب في الآية أنَّ ﴿كَلَٰلَةً﴾ بتقدير مُضاف، أي: ذا كَلالة، وهو إمّا حالٌ من ضمير ﴿يُورَثُ﴾ فـ «كان» ناقصة، و «يُورَثُ» خَبر، أو تامّة فـ «يورث» صفة؛ وإما خبر فـ «يورث» صفة؛ ومن فَسَّر «الكَلالة» بالميت الذي لم يترك ولداً ولا والداً فهي أيضاً حالٌ أو خَبر، ولكن لا يحتاج إلى تقدير مضاف؛ ومن فَسَّرها بالقَرَابة فهي مفعولٌ لأجله.

أما البيت فتخريجُهُ على القلب، وأصله: كَمَا بَسَطَ ذِرَاعه كَلْباً، ثم جيءَ بالمصدر وأُضيف للفاعل المقلوب عن المفعول، وانتصب كلباً على المفعولِ المقلوب عن الفاعل.

وها أنا مُورِدٌ بعون الله أمثلةً متى بُني فيها على ظاهرِ اللّفظ ولم يُنظر في مُوجَب المعنى حصَل فساد، وبعض هذه الأمثلة وقع للمعربين فيه وهَمٌ بهذا السبب، وسترى ذلك معيَّناً.

فأحدها: قوله تعالى: ﴿أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَآ أَوْ أَن نَّفْعَلَ فِىٓ

(١) البيت من الرجز، وهو بلا نسبة في لسان العرب مادة(صفح)، وكتاب العين ٥/ ٢٧، وتاج العروس مادة (صفح).

أَمْوَٰلِنَا مَا نَشَٰٓؤُاْ﴾ [هود: ٨٧] فإنه يتبادر إلى الذهن عطف ﴿أَن نَّفْعَلَ﴾ على ﴿أَن نَّتْرُكَ﴾، وذلك باطل؛ لأنه لم يأمرهم أن يفعلوا في أموالهم ما يشاؤون، وإنما هو عطفٌ على «ما»؛ فهو مَعْمُول لِـ «الترك» والمعنى: أن نتركَ أن نفعلَ، نعم مَنْ قرأ «تَفْعل» و «تشاء» ـ بالتاء لا بالنون ـ فالعطف على ﴿أَن نَّتْرُكَ﴾.

ومُوجِب الوهم المذكور أن المُعرب يرى «أنْ» والفعلَ مرّتين، وبينهما حرف العطف.

ونظيرُ هذا سواء أن يتوهم في قوله [من الكامل]:

٦٩٣ ـ لَنْ مَا رَأَيْتُ أَبَا يَزِيدَ مُقَاتِلاً أَدَعَ الْقِتَالَ وَأَشْهَدَ الْهَيْجَاءَ[1]

أن الفعلين متعاطفان، حين يَرَى فعلين مضارعين منصوبين، وقد بَيَّنْتُ في فصل «لَمّا» أن ذلك خطأ، وأنَّ «أدع» منصوب بـ «لَنْ»، وأشهد معطوف على القتال.

الثاني: قوله تعالى: ﴿وَإِنِّي خِفْتُ ٱلْمَوَٰلِيَ مِن وَرَآءِى﴾ [مريم: ٥] فإن المتبادر تعلُّقُ «مِنْ» بـ «خفتُ»، وهو فاسد في المعنى، والصوابُ تعلُّقه بالمَوَالي، لما فيه من معنى الولاية، أي: خفت ولايَتَهم من بعدي وسُوءَ خِلاَفتهم، أو بمحذوف هو حال من «الموالي» أو مضاف إليهم، أي: كائنين من ورائي، أو فِعْلَ الموالي من ورائي؛ وأما مَنْ قرأ ﴿خِفَّتِ﴾ بفتح الخاء وتشديد الفاء وكسر التاء ـ فـ «مِنْ» متعلّقة بالفعل المذكور.

الثالث: قوله تعالى: ﴿وَلَا تَسْـَٔمُوٓاْ أَن تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰٓ أَجَلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٨٢] فإن المتبادر تعلُّقُ «إلى» بـ «تكتبوه»، وهو فاسد؛ لاقتضائه استمرار الكتابة إلى أجل الدَّيْن، وإنما هو حالٌ، أي: مستقرًا في الذمّة إلى أجله.

ونظيره قوله تعالى: ﴿فَأَمَاتَهُ ٱللَّهُ مِاْئَةَ عَامٍ﴾ [البقرة: ٢٥٩] فإن المتبادر انتصاب «مائة» بـ «أماته»، وذلك ممتنع مع بقائه على معناه الوضعيّ، لأن الإماتة سَلْب الحياة وهي لا تمتدّ، والصوابُ أن يُضَمَّنَ «أماتهُ» معنى «ألبثه»، فكأنه قيل: فألبثه الله بالموت مائة عام، وحينئذٍ يتعلّق به الظرفُ بما فيه من المعنى العارض بالتَّضمين، أي: معنى اللبث لا معنى الإلباث، لأنه كالإماتة في عدم الامتداد؛ فلو صحَّ ذلك لَعَلَّقناه بما فيه من معناه

(١) البيت من البحر الكامل، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٢٣٣، والخصائص ٢/ ٤١١ وشرح الأشموني ٣/ ٥٥٢.

الوضعيّ، ويصير هذا التعلُّق بمنزلته في قوله تعالى: ﴿قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ قَالَ بَل لَّبِثْتَ مِائَةَ عَامٍ﴾ [البقرة: ٢٥٩].

وفائدة التَّضمين: أن يُدَلَّ بكلمةٍ واحدة على معنى كلمتَيْنِ، يدلُّك على ذلك أسماء الشرط والاستفهام.

ونظيره أيضاً قولُه عليه الصلاة والسلام: «كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ حَتَّى يَكُونَ أَبَوَاهُ هُمَا اللَّذَانِ يُهَوِّدَانِهِ وينصّرَانه» لا يجوز أن يعلق «حتى» بـ «يولد»، لأنَّ الولادة لا تستمر إلى هذه الغاية، بل الذي يستمر إليها كونُه على الفطرة؛ فالصواب تعليقُها بما تعلقت به «على»، وأن «على» متعلّقة بكائنٍ محذوفٍ منصوب على الحال من الضمير في «يُولَد»، و «يُولَد» خبر «كلّ».

الرابع: قولُ الشاعر [من الطويل]:

٦٩٤ ـ تَرَكْتِ بِنَا لَوْحاً، وَلَوْ شِئْتِ جَادَنَا بُعَيْدَ الْكَرَى ثَلْجٌ بِكِرْمَانَ نَاصِحُ[1]

فإن المتبادر تَعَلُّق «بُعَيْدَ الْكَرَى» بـ «جاد»، والصوابُ تعلقهُ بما في «ثلج» من معنى «بارد»، إذ المراد وَصْفُها بأن ريقها يوجَدُ عقب الكرى بارِداً، فما الظنّ به في غير ذلك الوقت؟ لا أنه يتمنّى أن تجود له به بعيد الكرى دون ما عَدَاهُ من الأوقات، و «اللَّوْحُ» ـ بفتح اللام ـ العطش.

الخامس: قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ﴾ [الصافات: ١٠٢] فإن المتبادر تعلُّق «معَ» بـ «بلغ»؛ قال الزمخشري: أي فلمّا بلغ أن يَسْعَى مع أبيه في أشغاله وحوائجه، قال: ولا يتعلّق «مَعَ» بـ «بلغ» لاقتضائه أنهما بلغَا معاً حدّ السعي؛ ولا بـ «السعي»، لأن صلة المصدر لا تتقدَّم عليه، وإنما هي متعلّقة بمحذوف على أن يكون بياناً، كأنه قيل: فلما بلغ الحدّ الذي يقدرُ فيه على السعي، فقيل: مَعَ مَنْ؟ فقيل: مع أعطَفِ الناس عليه وهو أبوه، أي: أنه لم يستحكم قوته بحيث يسعى مع غير مُشْفِق.

السادس: قوله تعالى: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [الأنعام: ١٢٤] فإن المتبادر أن حيث ظرفُ مكانٍ، لأنه المعروف في استعمالها؛ ويردُّهُ أن المراد أنه تعالى يعلم المكان المستحقّ للرسالة، لا أن عِلمه في المكان؛ فهو مفعول به، لا مفعول فيه،

---

(١) البيت من الطويل، وهو لجرير في ديوانه ص ٢٦٦، وشرح شواهد المغني ص ٨٩٠، وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ١٦٦.

وحينئذٍ لا ينتصب بـ «أعلم» على قول بعضهم بشرط تأويله بـ «عالم»، والصواب انتصابُهُ بـ «يعلم» محذوفاً دلّ عليه «أعلم».

السابع: قوله تعالى: ﴿فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ﴾ [البقرة: ٢٦٠] فإن المتبادر تعلُّق «إلى» بـ «صرهنّ»، وهذا لا يصحّ إذا فُسّرَ «صُرْهُنَّ» بـ «قطّعهُنَّ»، وإنما تعلّقه بـ «خُذْ»؛ وأما إن فُسّر بأمِلْهُنَّ فالتعلُّق به؛ وعلى الوجهين يجب تقديرُ مضاف، أي: إلى نفسك؛ لأنه لا يتعدّى فعل المضمر المتّصل إلى ضميره المتّصل إلا في باب «ظنّ»، نحو: ﴿أَن رَّآهُ اسْتَغْنَىٰ ۝﴾ [العلق: ٧]. ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ﴾ [آل عمران: ١٨٨] فيمن ضمّ الباء، ويجبُ تقدير هذا المضاف في نحو: ﴿وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ﴾ [مريم: ٢٥]، ﴿وَاضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ الرَّهْبِ﴾ [القصص: ٣٢]، ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾ [الأحزاب: ٣٧]، وقوله [من المتقارب]:

٦٩٥ ـ هَـوِّنْ عَـلَـيْـكَ فَـإنَّ الأمُـورَ　　بِـكَـفِّ الإلـهِ مَـقَـادِيـرُهَـا[1]

وقوله [من الطويل]:

٦٩٦ ـ وَدَعْ عَنْكَ نَهْباً صِيحَ في حَجَرَاتِهِ　　[وَلَكِنْ حَدِيثاً مَا حَدِيثُ القَوَاعِلِ][2]

قوله: «حَجَراته» بفتحتين أي: نواحيه، وقول ابن عصفور إن «عنْ» و «على» في ذلك اسمان كما في قوله [من الطويل]:

٦٩٧ ـ غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمّ ظِمْؤُهَا　　[تَصِلُّ، وَعَنْ قَيْضٍ بِزَيْزَاء مَجْهَلِ][3]

وقوله [من الكامل]:

٦٩٨ ـ فَـلَـقَـدْ أرَانِـي لِـلـرِّمَـاحِ دَرِيـئَـةً　　مِـنْ عَـنْ يَـمِـيـنِـي مَـرَّةً وَأمَـامِـي[4]

---

(١) البيت من المتقارب، وهو للأعور الشني في الدرر ٤/ ١٣٩، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٣٨، وشرح شواهد المغني ١/ ٤٢٧، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٧/ ٦٢ وخزانة الأدب ١٠/ ١٤٨.

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو لامرىء القيس، انظر: الجمل في النحو ص ٨٧، والأغاني ٩/ ١١٣، ومجمع الأمثال ١/ ٢٦٨.

(٣) البيت من الطويل، وهو لمزاحم العقيلي في ديوانه ص ١١، وأدب الكاتب ص ٥٠٤، والأزهية ص ١٩٤، وخزانة الأدب ١٠/ ١٤٧، والدرر ٤/ ١٨٧، وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٣٠، وشرح شواهد المغني ١/ ٤٢٥.

(٤) البيت من البحر الكامل، وهو لقطري بن فجاءة في ديوانه ص ١٧١، وخزانة الأدب ١٠/ ١٥٨، والدرر ٢/ ٢٦٩، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٥٥، والأشباه والنظائر ٣/ ١٣.

دفعاً للمحذور المذكور وَهم؛ لأن معنى «على» الاسمية: «فَوْقُ»، ومعنى «عن» الاسمية: «جانب»، ولا يَتَأتّيان هنا، ولأن ذلك لا يَتَأتّى مع «إلى»، لأنها لا تكون اسماً.

الثامن: وقوله تعالى: ﴿يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ﴾ [البقرة: ٢٧٣] فإن المتبادر تعلّق «من» بـ «أغنياء» لمجاورته له، ويُفسِده أنهم متى ظَنَّهُمْ ظانّ قد استغنوا من تعفُّفهم علم أنهم فقراء من المال؛ فلا يكون جاهلاً بحالهم، وإنما هي متعلقة بـ «يحسب»، وهي للتعليل.

التاسع: قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الْمَلَإِ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى إِذْ قَالُوا﴾ [البقرة: ٢٤٦]، فإن المتبادِر تعلّق «إذ» بفعل الرؤية، ويفسده أنه لم ينته علمه أو نظره إليهم في ذلك الوقت، وإنما العامل مضاف محذوف، أي: ألَمْ تَرَ إلى قصّتهم أو خَبَرهم، إذ التعجُّب إنما هو من ذلك، لا من ذواتهم.

العاشر: قوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي إِلَّا مَنِ اغْتَرَفَ غُرْفَةً﴾ [البقرة: ٢٤٩]، فإن المتبادر تعلُّقُ الاستثناء بالجملة الثانية، وذلك فاسد، لاقتضائه أن مَنْ اغترف غرفة بيده ليس منه، وليس كذلك، بل ذلك مُباح لهم، وإنما هو مستثنى من الأولى؛ ووهم أبو البقاء في تجويزه كونه مستثنًى من الثانية؛ وإنما سَهَّلَ الفَصْلُ بالجملة الثانية لأنها مفهومة من الأولى المفصولة، لأنه إذا ذكر أن الشَّارب ليس منه اقتضى مفهومهُ أن مَنْ لم يطعمه منه، فكان الفصلُ به كلا فَصْلٍ.

الحادي عشر: قوله تعالى: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ [المائدة: ٦]، فإن المتبادر تعلُّق «إلى» بـ «اغسلوا»، وقد ردَّه بعضُهم بأن ما قبل الغاية لا بدَّ أن يتكرر قبل الوصول إليها، تقول: «ضَرَبْتُه إلى أن مات» ويمتنع «قَتَلْتُهُ إلى أن أمات»، وغَسْلُ اليدِ لا يتكرر قبل الوصول إلى المرفق، لأن «اليد» شاملة لرؤوس الأنامل والمناكب وما بينهما؛ قال: فالصواب تعلّقُ «إلى» بـ «أسقطوا» محذوفاً، ويستفاد من ذلك دخولُ المرافق في الغسل، لأن الإسقاط قام الإجماعُ على أنه ليس من الأنامل، بل من المناكب، وقد انتهى إلى المرافق، والغالب أن ما بعد إلى أن يكون غيرَ داخلٍ، بخلاف «حتّى»، وإذا لم يدخل في الإسقاط بقي داخلاً في المأمور بغَسْله.

وقال بعضهم: الأيدي في عُرْف الشرع اسمٌ للأكفّ فقط، بدليل آية السَّرقة؛ وقد صحّ الخبر باقتصاره ﷺ في التيمّم على مَسْح الكفين، فكان ذلك تفسيراً للمراد بالأيدي في آية التيمم. قال: وعلى هذا فـ «إلى» غايةٌ للغَسْل، لا للإسقاط؛ قلت: وهذا إن سُلِّم

فلا بد من تقدير محذوفٍ أيضاً، أي: ومُدُّوا الغَسْل إلى المرافق، إذ لا يكون غسل ما وراء الكف غاية لغسل الكف.

الثاني عشر: قول ابن دُرَيْدٍ [من الرجز]:

٦٩٩ ـ إنَّ امْرَأَ الْقَيْسِ جَرَى إلَى مَدَى فَاعْتَاقَهُ حِمَامُهُ دُونَ الْمَدَى[1]

فإن المتبادر تعلق «إلى» بـ «جرى»، ولو كان كذلك لكان الجريُ قد انتهى إلى ذلك المدى، وذلك مناقض لقوله:

فاعتاقَهُ حِمامُهُ دونَ المدى

وإنما «إلى مدى» متعلّقٌ بكونٍ خاصٍّ منصوب على الحال، أي: طالباً إلى مدى، ونظيرُه قولُه أيضاً يصف الحاج [من الرجز]:

٧٠٠ ـ يَنْوِي الّتِي فَضَّلَهَا رَبُّ الْعُلَى لَمَّا دَحَا تُرْبَتَهَا عَلَى الْبِنَى[2]

فإن قوله: «على البِنَى» متعلق بأبعد الفعلين، وهو «فَضَّل»، لا بأقربهما وهو «دَحَا» بمعنى: بَسَط، لفساد المعنى.

الثالث عشر: ما حكاه بعضُهم من أنه سمع شيخاً يُعْرِبُ لتلميذه ﴿قَيِّمًا﴾ من قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَا ۜ ۝ قَيِّمًا﴾ [الكهف: ١ ـ ٢] صفة لِـ «عوجا»، قال: فقلت له: يا هذا كيف يكون العِوَجُ قيما؟ وترحَّمْتُ على مَنْ وقف من القُرّاء على ألف التنوين في ﴿عِوَجَا﴾ وَقْفَةً لطيفة دَفْعاً لهذا التوهم؛ وإنما ﴿قَيِّمًا﴾ حالٌ: إما من اسم محذوف هو وعامله، أي: أنزله قيماً؛ وإمّا من «الكتاب»؛ وجملة النفي معطوفة على الأول ومعترضة على الثاني، قالوا: ولا تكون معطوفة، لئلا يلزم العطفُ على الصلة قبل كمالها؛ وإما من الضمير المجرور باللام إذا أعيد إلى «الكتاب» لا إلى مجرور «على»؛ أو جملة النفي «وقيماً» حالان من «الكتاب»، على أن الحال يتعدّدُ؛ وقياسُ قول الفارسي في الخبر إنه لا يتعدّد مختلفاً بالإفراد والجملة أن يكون الحال كذلك. لا يقال: قد صحّ ذلك في النعت، نحو: ﴿وَهَٰذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ أَنزَلْنَٰهُ﴾ [الأنبياء: ٥٠]، بل قد ثبت في الحال في نحو: ﴿لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾ [النساء: ٤٣] ثم قال سبحانه ﴿وَلَا جُنُبًا﴾ [النساء: ٤٣]، لأن الحال بالخبر أشبه، ومن ثَمّ اختلف في تعددهما، واتفق على تعدُّد النعت؛ وأما ﴿جُنُبًا﴾

(١) البيت من الرجز، وهو لابن دريد في ديوانه ص ١١٧، وتاج العروس مادة (دون).

(٢) البيت من الرجز، وهو لابن دريد في ديوانه ص ١٢٠.

فعطفٌ على الحال، لا حال؛ وقيل: المنفية حال، و ﴿قِيَمًا﴾ بدل منها، عكسُ «عَرَفْتُ زَيْداً أبو مَنْ هُوَ».

الرابع عشر: قولُ بعضهم في ﴿أَحْوَىٰ﴾ [الأعلى: ٤ ـ ٥] إنه صفة لِـ «غثاء»، وهذا ليس بصحيح على الإطلاق، بل إذا فسّر «الأحوى» بالأسود من الجفاف واليبس، وأما إذا فسر بالأسود من شدّة الخضرة لكثرة الريّ كما فُسِّر ﴿مُدْهَآمَّتَانِ ﴿٦٤﴾﴾ [الرحمٰن: ٦٢ ـ ٦٤] فجعله صفة لِـ «غثاء» كجعل «قيماً» صفة لِـ «عوجا»، وإنما الواجب أن تكون حالاً من «المَرْعَى» وأُخِّر لتناسب الفواصل.

الخامس عشر: قول بعضهم في قوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا نُّخْرِجُ مِنْهُ حَبًّا مُّتَرَاكِبًا وَمِنَ ٱلنَّخْلِ مِن طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّـٰتٌ مِّنْ أَعْنَابٍ﴾ [الأنعام: ٩٩]، فيمن رفع ﴿جَنَّـٰتٍ﴾ إنه عطفٌ على «قِنْوَان»؛ وهذا يقتضي أن جنات الأعناب تخرج من طلع النخلِ، وإنما هو مبتدأ بتقدير: وهناك جنَّات، أو ولهم جنَّات؛ ونظيره قراءة مَنْ قرأ ﴿وَحُورٌ عِينٌ ﴿٢٢﴾﴾ [الواقعة: ٢٢] بالرفع بعد قوله تعالى: ﴿يُطَافُ عَلَيْهِم بِكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ ﴿٤٥﴾﴾ [الصافات: ٤٥] أي: ولهم حور؛ وأما قراءة السبعة ﴿وَجَنَّـٰتٌ﴾ بالنصب فبالعطف على ﴿نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ﴾ وهو من باب ﴿وَمَلَـٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾ [البقرة: ٩٨].

السادس عشر: قول ابن السيِّد في قوله تعالى: ﴿مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧]، إن ﴿مَنِ﴾ فاعل بالمصدر، ويردُّه أن المعنى حينئذٍ: ولله على الناس أن يحجَّ المستطيعُ؛ فيلزم تأثيمُ جميع الناس إذا تخلف مستطيع عن الحج، وفيه مع فساد المعنى ضَعْفٌ من جهة الصناعة، لأنّ الإتيان بالفاعل بعد إضافة المصدر إلى المفعول شاذٌ، حتَّى قيل: إنه ضرورة كقوله [من البسيط]:

٧٠١ ـ أَفْنَى تِلاَدِي وَمَا جَمَّعْتُ مِنْ نَشَبِ ... قَرْعُ الْقَوَاقِيزِ أَفْوَاهُ الأَبَارِيقِ[1]

فيمن رواه برفعِ «أفواه»، والحق جواز ذلك في النثر، إلاّ أنه قليل، ودليل الجواز هذا البيت، فإنه رُوِيَ بالرفع مع التمكّن من النصب وهي الرواية الأخرى، وذلك على أن «القواقيز» الفاعل، و «الأفواه» مفعول؛ وصحّ الوجهان لأن كلاً منهما قارع ومقروع، ومن مجيئه في النثر الحديثُ: «وحَجُّ البَيْتِ من استَطَاعَ إليه سبيلا»، ولا يتأتى فيه ذلك

---

(١) البيت من البسيط، وهو للأقيشر الأسدي في ديوانه ص ٦٠، والأغاني ١١/٢٥٩، وخزانة الأدب ٤/٤٩١، الدرر ٥/٢٥٦، وشرح التصريح ٢/٦٤، وشرح شواهد المغني ٢/٨٩١، ولسان العرب ٥/٣٩٦ مادة/ قفز/.

الإشكال، لأنه ليس فيه ذكر الوجوب على الناس؛ والمشهورُ في ﴿مَنِ﴾ في الآية أنها بدل من «الناس» بدلَ بعضٍ؛ وجوّز الكسائي كونَهَا مبتدأ؛ فإن كانت موصولة فخبرها محذوف، أو شرطيّة فالمحذوف جوابها، والتقدير عليهما: من استطاع فليحج؛ وعليهن فالعموم مُخَصَّص إما بالبدل أو بالجملة.

السابع عشر: قول الزمخشري في قوله تعالى: ﴿يَٰوَيْلَتَىٰٓ أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَٰذَا ٱلْغُرَابِ فَأُوَٰرِيَ سَوْءَةَ أَخِى﴾ [المائدة: ٣١] إن انتصاب ﴿فَأُوَٰرِيَ﴾ في جواب الاستفهام، ووجهُ فساده أن جواب الشيء مُسَبَّب عنه، والمواراة لا تتسبب عن العجز وإنما انتصابه بالعطف على ﴿أَكُونَ﴾، ومن هنا امتنع نصب ﴿تُصْبِحُ﴾ في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [الحج: ٦٣]، لأن إصباح الأرض مخضرة لا يتسبَّبُ عن رؤية إنزال المطر، بل عن الإنزال نفسه، وقيل: إنما لم ينصب لأن ﴿أَلَمْ تَرَ﴾ في معنى: قَدْ رأيت، أي: أنه استفهام تقريريّ مثل ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾ [الانشراح: ١]؛ وقيل: النصبُ جائز كما في قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ﴾ [الحج: ٤٦]، ولكن قصد هنا إلى العطف على ﴿أَنزَلَ﴾ على تأويل «تصبح» بـ «أصبحت»، والصواب القولُ الأول، وليس ﴿أَلَمْ تَرَ﴾ مثل ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا۟﴾ لما بيَّنَّاه.

الثامن عشر: قولُ بعضهم في ﴿فَلَوْلَا نَصَرَهُمُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ قُرْبَانًا ءَالِهَةًۢ﴾ [الأحقاف: ٢٨]، إن الأصل: اتخذوهم قرباناً، وإن الضمير و «قرباناً» مفعولان، و «آلهة» بدل من «قرباناً»؛ وقال الزمخشري: إن ذلك فاسد في المعنى، وإن الصواب أنّ «آلهة» هو المفعول الثّاني، وأن «قرباناً» حَال؛ ولم يبيِّن وجه فساد المعنى؛ ووجهُه أنهم إذا ذُمُّوا على اتّخاذهم قرباناً من دون الله اقتضى مفهومُه الحثَّ على أن يَتَّخذوا الله سبحانه قرباناً، كما أنك إذا قلت «أتَتَّخِذُ فلاناً معلِّماً دوني؟» كنت آمراً له أن يتخذك معلِّماً له دونه، والله تعالى يُتقرَّب إليه بغيره، ولا يُتقرَّب به إلى غيره، سبحانه.

التاسع عشر: قول المبرّد في قوله تعالى: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠] إن جملة ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ جملة دعائية؛ وردّه الفارسيُّ بأنه لا يُدْعى عليهم بأن تحصر صدورهم عن قتال قومهم، ولك أن تجيب بأن المراد الدُّعاء عليهم بأن يُسْلَبُوا أهليَّةَ القتال حتى لا يستطيعوا أن يقاتلوا أحداً ألبتة.

المتمم العشرين: قول أبي الحسن في قوله تعالى: ﴿وَلَبِثُوا۟ فِى كَهْفِهِمْ ثَلَٰثَ مِا۟ئَةٍ سِنِينَ﴾ [الكهف: ٢٥] فيمن نوَّن «مائة» إنه يجوز كون «سنين» منصوباً بدلاً من «ثلاث»، أو

مجروراً بدلاً من «مائة»، والثاني مردود، فإنه إذا أقيم مقام «مائة» فسد المعنى.

الحادي والعشرون: قول المبرد في ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]: إن اسم الله تعالى بدلٌ من «آلهة»، ويردُّه أن البدَل في باب الاستثناء مستثنى موجب له الحكم، أما الأول فلأن الاستثناء إخراج، و «ما قام أحدٌ إلا زيد» مفيدٌ لإخراج «زيد»؛ وأمّا الثاني فلأنه كلّما صدقَ «ما قام أحدٌ إلا زيد» صدقَ «قام زيدٌ»، واسم الله تعالى هنا ليس بمستثنى ولا مُوجَب له الحكمُ؛ أمّا الأول فلأن الجمعَ المُنكَّر لا عموم له فيُستثنى منه، ولأن المعنى حينئذٍ لو كان فيهما آلهة مُستثنى منهم الله لفسدَتا، وذلك يقتضي أنه لو كان فيهما آلهة فيهم الله لم يَفْسُدا، وإنما المراد أن الفساد يترتَّبُ على تقدير التعدُّد مطلقاً؛ وأمّا أنه ليس بموجب له الحُكْمُ فلأنه لو قيل: لو كانَ فيهما الله لفسدَتا لم يَسْتقم. وهذا البحث يأتي في مثال سيبويه «لَوْ كان مَعَنَا رجلٌ إلا زيد لغلَبْنا» لأن «رجلاً» ليس بعامٍّ فَيُستثنى منه، ولأنه لو قيل: لو كانَ معنا جماعةٌ مستثنى منهم زيدٌ لغلبنا اقتضى أنه لو كانَ معهم جماعة فيهم زيد لَم يغلبوا، وهذا وإن كان معنىً صحيحاً إلاّ أن المرادَ إنما هو أن زيداً وحدُه كافٍ.

فإن قيل: لا نُسلِّم أن الجمع في الآية والمفرد في المثال غير عامَّين، لأنهما واقعان في سياق «لو»، وهي للامتناع، والامتناعُ انتفاء.

قلت: لو صحّ ذلك لصحّ أن يُقال: لو كانَ فيهما من أحدٍ، ولو جَاءني دَيَّارٌ، ولو جاءني فأُكرِمه بالنَّصب لكان كذا وكذا، واللازم مُمْتَنِع.

الثاني والعشرون: قول أبي الحسن الأخفش في «كَلَّمْتُه فاه إلى فِيّ» إن انتصاب «فاه» على إسقاط الخافِض، أي: من فيه؛ وردَّه المبرد فقال: إنما يتكلَّم الإنسان مِنْ في نفسه لا مِنْ في غيره؛ وقد يكونُ أبو الحسن إنما قال ذلك في «كلَّمني فاهُ إلى فيَّ»، أو قاله في ذلك وحَمَله على القلب لفهم المعنى؛ فلا يرد عليه سؤال أبي العباس، فلنعدل إلى مثال غير هذا.

حكي عن اليزيدي أنه قال في قول العَرْجِيِّ [من الكامل]:

٧٠٢ ـ أَظَلُومُ إنّ مُصَابَكُمْ رَجُلاً رَدّ السَّلامَ تَحِيَّةً ظُلْمُ[1]

(١) البيت من البحر الكامل، وهو للحارث بن خالد المخزومي في ديوانه ص ٩١، والاشتقاق ص ٩٩، والأغاني ٩/ ٢٢٥، وخزانة الأدب ١/ ٤٥٤، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٦/ ٢٢٦، وأوضح المسالك ٣/ ٢١٠.

إن الصواب «رَجُلٌ» بالرفع لِـ «إنّ» وعلى هذا الإعراب يفسد المعنى المراد في البيت، ولا يتحصل له معنى ألبتة، وله حكاية مشهورة بين أهل الأدب.

رَوَوْا عن أبي عثمان المازني أن بعض أهل الذمة بَذَلَ له مائةَ دينارٍ على أن يُقْرئه كتاب سيبويه، فامتنعَ من ذلك مع ما كان بهِ من شدّة احتياج، فلامَهُ تلميذُه المبرد، فأجابه بأن الكتابَ مشتملٌ على ثلثمائة وكذا وكذا آية من كتاب الله تعالى، فلا ينبغي تمكينُ ذميٍّ من قراءتها؛ ثم قُدِّر أن غَنَّتْ جارية بحضرة الواثق بهذا البيتِ، فاختلفَ الحاضرون في نصبِ «رجل» ورفعه، وأصَرَّتِ الجاريةُ على النصب، وزعَمَتْ أنها قرأته على أبي عثمان كذلك. فأمرَ الواثق بإشخاصِهِ من البَصْرة، فلما حَضَر أوْجَبَ النصب، وشَرَحه بأن «مُصابكم» بمعنى: إصابتكم، و «رجلاً» مفعوله، و «ظُلْم» الخبر، ولهذا لا يتم المعنى بدونه، قال: فأخذ اليزيديُّ في معارضتي، فقلتُ له: هو كقولك: «إن ضَرْبَكَ زيداً ظلم» فاستحسنهُ الواثق، ثم أمر له بألفِ دينار، وردَّه مكرماً. فقال للمبرد: تركنا لله مائة دينار فَعوّضَنا ألفاً.

الجهة الثانية: أن يراعي المعرِبُ معنىً صحيحاً، ولا ينظر في صحّته في الصناعة، وها أنا مُورِدٌ لك أمثلة من ذلك.

أحدها: قول بعضهم في ﴿وَثَمُودَا فَمَآ أَبْقَىٰ﴾ [النجم: ٥١] إن «ثموداً» مفعولٌ مقدَّم، وهذا ممتنع، لأن لِـ «ما» النافية الصَّدْرَ، فلا يعمل فيما قبلها، وإنما هو معطوف على ﴿عَادًا﴾ أو هو بتقدير وأهلك ثموداً، وإنما جاء [من الرجز]:

وَنَـحْـنُ عَـنْ فَـضْـلِـكَ مَـا اسْـتَـغْـنَـيْـنَـا

لأنه شعر، مع أن المعمول ظرف، وأما قراءة عمرو بن فائد ﴿مِن شَرِّ مَا خَلَقَ ۝٢﴾ [الفلق: ٢] بتنوين «شرّ»، فـ «ما» بدلٌ من «شرّ»، بتقدير مضاف، أي: من شر شر ما خلق، وحذف الثاني لدلالة الأول.

الثاني: قول بعضهم في «إذ» من قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ يُنَادَوْنَ لَمَقْتُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ مِن مَّقْتِكُمْ أَنفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى ٱلْإِيمَٰنِ فَتَكْفُرُونَ ۝١٠﴾ [غافر: ١٠] إنها ظرف للمَقْتِ الأول، أو للثاني، وكلاهما ممنوعٌ؛ أما امتناع تعليقه بالثاني فلفساد المعنى، لأنهم لم يمقتوا أنفسهم ذلك الوقت، وإنما يمقتونها في الآخرة.

ونظيره قول مَنْ زعم في ﴿يَوْمَ تَجِدُ﴾ [آل عمران: ٣٠] إنه ظرف لِـ «يحذركم»، حكاه مكي، قال: وفيه نظر، والصوابُ الجزمُ بأنه خطأ، لأن التحذير في الدنيا لا في الآخرة،

ولا يكون مفعولاً به لِـ «يحذركم» كما في ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ الْآزِفَةِ﴾ [غافر: ١٨] لأن «يحذر» قد استوفى مفعوليه، وإنما هو نصب بمحذوف تقديره: اذكروا أو احذروا.

وأما امتناع تعليقه بالأوّل ـ وهو رأي جماعة منهم الزمخشري ـ فلاستلزامِه الفَصْل بين المصدر ومعموله بالأجنبيّ، ولهذا قالوا في قوله [من الطويل]:

٧٠٣ ـ وَهُنَّ وُقُوفٌ يَنْتَظِرْنَ قَضَاءَهُ بِضَاحِي غَداة أمره وَهْوَ ضَامِزُ[1]

إن الباء متعلقة بـ «قضائه»، لا بـ «وقوف» ولا بـ «ينتظرن»، لئلا يفصل بين «قضائه» و «أمره» بالأجنبي؛ ولا حاجة إلى تقدير ابن الشجري وغيره أمره معمولاً لِـ «قضى» محذوفاً لوجود ما يعمل، ونظير ما لزم الزمخشريَّ هنا ما لزمَهُ إذ علق ﴿يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ ۝٩﴾ [الطارق: ٩] بـ «الرجع» من قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ عَلَىٰ رَجْعِهِ لَقَادِرٌ ۝٨﴾ [الطارق: ٨]، وإذ علّق «أياماً» بـ «الصيام» من قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ۝١٨٣ أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ﴾ [البقرة: ١٨٣ ـ ١٨٤]، فإنّ في الأولى الفَصلَ بخبر «إنّ» وهو لِـ «قادر»، وفي الثاني الفصل بمعمول «كتب» وهو كما كتب.

فإن قيل: لعلّه يقدر ﴿كَمَا كُتِبَ﴾ صفة لِـ «الصيام»، فلا يكون متعلّقاً بـ «يكتب».

قلنا: يلزم محذور آخر، وهو إتباع المصدر قبل أن يكمل معموله، ونظيرُ اللازم له على هذا التقدير ما لزمه إذ قال في قوله تعالى: ﴿وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ٢١٧]: إن «المسجد» عطف على «سبيل الله»، وإنه حينئذٍ من جملة معمول المصدر، وقد عطف ﴿وَكُفْرٌ﴾ على المصدرِ قبلَ مجيئه.

والصواب أن الظروف الثلاثة مُتعلِّقة بمحذوف، أي: مَقْتكم إذْ تُدْعون، وصوموا أياماً، ويَرْجِعُه يوم تبلى السرائر، ولا ينتصب «يوم» بـ «قادر»، لأن قدرته تعالى لا تتقيَّد بذلك اليوم ولا بغيره، ونظيرُه في التعلُّق بمحذوف ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ لَا بُشْرَىٰ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُجْرِمِينَ﴾ [الفرقان: ٢٢] ألا ترى أن «اليوم» لو عُلِّق بـ «بشرى» لم يصحّ من وجهين: أنه مصدر، وأنه اسْمٌ لِـ «لا»، وأما ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨] فعلى الخلاف في جواز تقدُّم منصوب «ليس» عليها.

والصواب أن خفض ﴿الْمَسْجِدِ﴾ بباء محذوفةٍ لدلالةِ ما قبلَها عليها، لا بالعطف،

---

(١) البيت من الطويل، وهو للشماخ في ديوانه ص ١٧٧، وجمهرة اللغة ص ١٣٢١، شرح شواهد المغني ٢/ ٨٩٥، ولسان العرب ٥/ ٣٦٥ مادة / ضمز/.

ومجموعُ الجارِّ والمجرور عطف على ﴿بِهِۦ﴾، ولا يكون خفض «المسجد» بالعطف على الهاء، لأنه لا يُعطف على الضمير المخفوض إلا بإعادة الخافض.

ومن أمثلة ذلك قول المتنبي [من الطويل]:

٧٠٤ ـ وَفَاؤُكُمَا كَالرَّبْعِ أَشْجَاهُ طَاسِمُهْ بِأَنْ تُسْعِدَا وَالدَّمْعُ أَشْفَاهُ سَاجِمُهْ[1]

وقد سأل أبو الفتح المتنبيَ عنه، فأعرب «وفاؤكما كالربع» مبتدأ وخبره، وعلق الباء بـ «وفاؤكما»، فقال له: كيف تخبر عن اسم لم يتمّ؟ فأنشده قول الشاعر [من البسيط]:

٧٠٥ ـ لَسْنَا كَمَنْ جَعَلَتْ إِيَادِ دَارَهَا تَكْرِيتَ تَمْنَعُ حَبَّهَا أَنْ يُحْصَدَا[2]

أي أن «إياد» بدل من «مَنْ» قبل مجيء معمول «جعَلَت» وهو «دارها»، والصواب تعليق «دارها» وبـ «أنْ تسعدا» بمحذوف، أي: جَعَلَتْ ووفيتما، ومعنى البيت: وفاؤكما يا صاحبي بما وعدتماني به من الإِسعاد بالبكاء عند ربع الأحبة إنما يُسَلّيني إذا كان بدمع ساجم، أي: هاملٍ، كما أن الربع إنما يكون أبْعثَ على الحزن إذا كان دارساً.

الثالث: تعليق جماعة الظروفَ من قوله تعالى: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ [هود: ٤٣]، ﴿لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ﴾ [يوسف: ٩٢]، ومن قوله عليه الصلاة والسلام: «لاَ مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ، وَلاَ مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ»، باسم «لا»، وذلك باطل عند البصريّين، لأن اسم «لا» حينئذٍ مطول، فيجب نصبُه وتنوينُه، وإنما التعليقُ في ذلك بمحذوفٍ إلا عند البغداديّين، وقد مضى.

والرابع: وهو عكس ذلك: تعليقُ بعضهم الظَّرفَ من قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٨٣] بمحذوف: أي كائن عليكم، وذلك ممتنعٌ عند الجمهور، وإنما هو متعلّق بالمذكور وهو «الفَضْل»، لأن خبر المبتدأ بعد «لولا» واجبُ الحذف، ولهذا لُحّن المعرّي في قوله [من الوافر]:

٧٠٦ ـ يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ فَلَوْلاَ الْغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالا[3]

(١) البيت من البحر الطويل، انظر: قرى الضيف ١/ ١٨٢، ودلائل الإعجاز ص ٧٩، والخصائص ٢/ ٤٠٣.

(٢) البيت من الكامل، وهو للأعشى في ديوانه ص ٢٨١، ولسان العرب ١٣/ ٤١٩ مادة/ مننى/ بلا نسبة في الخصائص ٢/ ٤٠٢.

(٣) البيت من الوافر، وهو لأبي العلاء المعري في أوضح المسالك ١/ ٢٢١، والجني الداني ص ٦٠٠، والدرر ٢/ ٢٧، ورصف المباني ص ٢٩٥.

الخامس: قول بعضهم في ﴿وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ﴾ [البقرة: ١٢٨]: إن الظَّرف كان صفة لِـ «أمة»، ثم قدم عليها فانتصب على الحال، وهذا يلزمُ منه الفصل بين العاطف والمعطوف بالحال، وأبو عليّ لا يُجيزه بالظرف، فما الظن بالحال التي هي شبيهة بالمفعول به؟ ومثلُه قول أبي حيّان في ﴿فَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ كَذِكْرِكُمْ ءَابَآءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾ [البقرة: ٢٠٠] إن ﴿أَشَدَّ﴾ حال كانَ في الأصلِ صفةً لذكراً.

السادس: قول الحوفي: إن الباء من قوله تعالى: ﴿فَنَاظِرَةٌۢ بِمَ يَرْجِعُ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾ [النمل: ٣٥] متعلّقة بـ «ناظرة»، ويردُّه أن الاستفهام له الصّدْر؛ ومثلُه قولُ ابن عطيّة في ﴿قَٰتَلَهُمُ ٱللَّهُ ۚ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾ [التوبة: ٣٠]: إنّ «أنّى» ظرفٌ لِـ «قاتلهم الله»، وأيضاً فيلزم كون «يؤفكون» لا موقع لها حينئذٍ، والصوابُ تعلّقهما بما بعدهما.

ونظيرهما قول المفسّرين في ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ [الروم: ٢٥]: إن المعنى إذا أنتم تخرجون من الأرض، فعلّقوا ما قبل «إذا» بما بعدها، حكى ذلك عنهم أبو حاتم في كتاب الوقف والابتداء، وهذا لا يصحُّ في العربيّة.

وقول بعضهم في ﴿مَّلْعُونِينَ ۖ أَيْنَمَا ثُقِفُوٓاْ أُخِذُواْ﴾ [الأحزاب: ٦١]: إن «ملعونين» حالٌ من معمول «ثُقِفوا» أو «أخذوا»، ويردُّه أن الشَّرط له الصّدْر. والصواب أنه منصوبٌ على الذم، وأما قول أبي البقاء إنه حال من فاعل ﴿يُجَاوِرُونَكَ﴾ فمردودٌ، لأن الصَّحيح أنه لا يستثنى بأداة واحدة دون عطفِ شيئان.

وقول آخر في ﴿وَكَانُواْ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ﴾ [يوسف: ٢٠]: إنّ «في» متعلقة بـ «زاهدين» المذكور، وهذا ممتنِع إذا قدرت «أل» موصولة وهو الظاهر، لأن معمول الصِّلة لا يتقدَّم على الموصول، فيجب حينئذٍ تعلُّقها بـ «أعني» محذوفة، أو بـ «زاهدين» محذوفاً مدلولاً عليه بالمذكور، أو بالكون المحذوف التي تعلّق به من «الزاهدين»؛ وأمّا إن قدرت «أل» للتعريف فواضح.

السابع: قول بعضهم في بيت المتنبي يخاطب الشيب [من البسيط]:

٧٠٧ ـ ابعَدْ بَعِدْتَ بَيَاضاً لاَ بَيَاضَ لَهُ ... لأنتَ أَسْوَدُ فِي عَيْنِي مِنَ الظُّلَمِ[١]

إن «مِن» متعلقة بـ «أسود»، وهذا يقتضي كونه اسم تفضيل، وذلك ممتنِع في

(١) البيت من البحر البسيط، انظر: قرى الضيف ١/ ١٩٤.

الألوان، والصحيح أن «من الظلم» صفة لِـ «أسود»، أي: أسود كائن من جملة الظلم، وكذا قوله [من الكامل]:

٧٠٨ ـ يَلْقَاكَ مُرْتَدِياً بأَحْمَرَ مِنْ دَمٍ ذَهَبَتْ بِخُضْرَتِهِ الطُّلَى وَالأَكْبُدُ[(١)]

«من دم» إمّا تعليل، أي: أحمر من أجل التباسه بالدم، أو صفة كأن السيف لكثرة التباسه بالدم صار دماً.

الثامن: قول بعضهم في «سَقياً لك» إن اللام متعلّقة بـ «سقياً»، ولو كان كذا لقيل: سقياً إيّاك، فإن «سقي» يتعدّى بنفسه.

فإن قيل: اللام للتقوية مثل ﴿مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة: ٩١].

فلامُ التقوية لا تلزم، ومن هنا امتنع في ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَتَعْسًا لَّهُمْ﴾ [محمد: ٨] كونُ «الذين» نصباً على الاشتغال، لأن «لهم» ليس متعلّقاً بالمصدر.

التاسع: قول الزمخشري في ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ مَنَامُكُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱبْتِغَآؤُكُم مِّن فَضْلِهِۦٓ﴾ [الروم: ٢٣]: إنه من اللّف والنشر، وإن المعنى منامكم وابتغاؤكم من فضله بالليل والنهار، وهذا يقتضي أن يكون «النهار» معمولاً للابتغاء مع تقديمه عليه، وعطفه على معمول «منامكم» وهو بالليل، وهذا لا يجوزُ في الشعر، فكيف في أفصح الكلام؟

وزعم عصريٌّ في تفسير له على سورتي البقرة وآل عمران في قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾ [البقرة: ١٩] أن ﴿مِّنَ﴾ متعلّقة بـ «حَذَر» أو بـ «الموت»، وفيهما تقديمُ معمول المصدر؛ وفي الثاني أيضاً تقديمُ معمولِ المضافِ إليه على المُضاف؛ وحامله على ذلك أنه لو عَلّقه بـ «يجعلون» وهو في موضع المفعول له لزم تعدّد المفعول له من غيرِ عطف، إذا كان حذر الموت مفعولاً له؛ وقد أجيب بأن الأول تعليل للجَعْل مطلقاً، والثاني تعليل له مقيداً بالأول، والمطلق والمقيد غَيْرَان، فالمعلّل متعدّد في المعنى، وإن اتحد في اللفظ، والصواب أن يحمل على أن المنام في الزمانين والابتغاء فيهما.

العاشر: قول بعضهم في ﴿فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٨٨]: إن «ما» بمعنى «مَنْ»، ولو كان كذلك لرفع «قليل» على أنه خبر.

الحادي عشر: قول بعضهم في ﴿وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِۦ مِنَ ٱلْعَذَابِ أَن يُعَمَّرَ﴾ [البقرة: ٩٦]:

(١) البيت من الكامل، وهو للمتنبي في ديوانه ص ٢/ ٦٢، وخزانة الأدب ٨/ ٢٤٠.

إن «هو» ضمير الشأن، و «أن يعمر»: مبتدأ، و «بمزحزحه»: خبر، ولو كان كذلك لم يدخل الباء في الخبر.

ونظيره قول آخر في حديث بَدْء الوحي «ما أنا بقارىء»: إن «ما» استفهامية مفعولة لِـ «قارىء»، ودخول الباء في الخبر يأبىٰ ذلك.

الثاني عشر: قول الزمخشري في ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨] فيمن رفع «يدرك»: إنه يجوز كونُ الشرط متّصلاً بما قبله، أي: ولا تظلمون فتيلاً أينما تكونوا؛ يعني فيكون الجواب محذوفاً مدلولاً عليه بما قبله، ثم يبتدى ﴿يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُشَيَّدَةٍ﴾ [النساء: ٧٨]، وهذا مردود بأن سيبويه وغيره من الأئمة نصُّوا على أنه لا يُحذف الجواب إلا وفِعْلُ الشّرط ماضٍ، تقول: «أنت ظالم إن فَعَلْتَ» ولا تقول: «أنت ظالم إن لم تفعل» إلا في الشعر؛ وأما قول أبي بكر في كتاب الأصول: إنه يقال: «آتيك إنْ تأتِني» فنقَلَه من كتب الكوفيِّين، وهم يجيزون ذلك، لا على الحذف، بل على أن المتقدِّم هو الجواب، وهو خطأ عند أصحابِنا، لأن الشَّرط له الصَّدْر.

الثالث عشر: قول بعضهم في ﴿بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾ [الكهف: ١٠٣]: إن ﴿أَعْمَالًا﴾ مفعول به، وردَّهُ ابن خروف بأن «خَسِرَ» لا يتعدّى كنقيضه «ربح»، ووافقه الصفار مستدلاً بقوله تعالى: ﴿كَرَّةٌ خَاسِرَةٌ﴾ [النازعات: ١٢]، إذ لم يُرِد أنها خسرت شيئاً، وثلاثتُهم ساهونَ، لأن اسم التفضيل لا ينصبُ المفعولَ به، ولأن «خسر» متعدٍّ؛ ففي التنزيل: ﴿الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ﴾ [الأنعام: ١٢]، ﴿خَسِرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ﴾ [الحج: ١١]؛ وأما «خاسرة» فكأنه على النسب: أي ذات خُسْر؛ و «رَبح» أيضاً يتعدَّى فيقال: «ربح ديناراً». وقال سيبويه: «أعمالاً» مشبه بالمفعول به، ويردُّه أن اسم التفضيل لا يشبه باسم الفاعل، لأنه لا تَلْحقه علامات الفروع إلا بشرط، والصواب أنه تمييز.

الجهة الثالثة: أن يُخَرج على ما لم يَثْبُت في العربيّة، وذلك إنما يقع عن جهلٍ أو غفلةٍ، فلنذكر منه أمثلة.

أحدها: قول أبي عبيدة في ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ﴾ [الأنفال: ٥] إن الكاف حرف قسم، وإِن المعنى: الأنفالُ لله والرسول والذي أخرجك، وقد شَنَّع ابن الشجري على مكي في حكايته هذا القولَ وسكوتِهِ عنه، قال: ولو أن قائلاً قال «كالله لأفعلَنَّ» لاستحقَّ أن يُبْصقَ في وجهه.

ويُبْطِل هذه المقالَةَ أربعةُ أمور، أن الكاف لم تجىء بمعنى واو القسم، وإطلاق

«ما» على الله سبحانه وتعالى، ورَبْطُ الموصول بالظاهر وهو فاعل «أخرج»، وباب ذلك الشعر كقوله [من الطويل]:

٧٠٩ ـ [فَيَا رَبِّ أَنتَ اللَّهُ فِي كُلِّ مَوْطنٍ] وَأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ اللَّهِ أَطْمَعُ(١)

ووَصْله بأول السورة مع تَبَاعُدِ ما بينهما.

وقد يُجاب عن الثاني بأنه قد جاء نحو: ﴿وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا ۝﴾ [الشمس: ٥] وعنه أنه قال: الجواب ﴿يُجَٰدِلُونَكَ﴾ ويردُّ عدَمُ توكيده؛ وفي الآية أقوال أُخر؛ ثانيها: أن الكاف مبتدأ، وخبره فاتَّقوا الله، ويفسده اقترانُه بالفاء، وخُلُوُّه من رابط، وتباعد ما بينهما؛ وثالثها أنها نعت مصدر محذوف، أي: يُجادلونك في الحقّ الذي هو إخراجُك من بيتك جِدَالاً مثل جدالِ إخراجك، وهذا فيه تشبيهُ الشيء بنفسه. ورابعها ـ وهو أقرب مما قبله ـ أنها نعت مصدر أيضاً، ولكنّ التَّقْدير: قل الأنفالُ ثابتة لله والرسول مع كراهيتهم ثبوتاً مثل ثبوت إخراج ربك إيَّاك من بيتك وهم كارهون؛ وخامِسُها ـ وهو أقرب من الرَّابع ـ: أنها نعتٌ لِـ «حقًّا»، أي: أولئك هم المؤمنون حقًّا كما أخرجك؛ والذي سَهَّلَ هذا تقاربهما، ووصف الإِخراج بالحق في الآية؛ وسادسها ـ وهو أقرب من الخامس ـ أنها خبرٌ لمحذوف، أي: هذه الحال كحال إخراجك، أي: أن حالهم في كراهية ما رأيت من تنفيلك الغُزَاة مثلُ حالهم في كراهية خروجك من بيتك للحرب، وفي الآية أقوال أُخَرُ منتشرة.

المثال الثاني: قول ابن مهران في كتاب الشواذ فيمن قرأ ﴿إِنَّ ٱلْبَقَرَ تَشَّبَهَ﴾ [البقرة: ٧٠] بتشديد التاء: إن العرب تزيد تاءً على التاء الزائدة في أول الماضي، وأنشد [من الكامل]:

تَتَقَطَّعت بِيَ دُونَكَ الأَسْبَابُ

ولا حقيقة لهذا البيت ولا لهذه القاعدة، وإنما أصل القراءة ﴿إِنَّ ٱلْبَقَرَ﴾ بتاء الوَحْدَة، ثم أُدْغِمت في تاء «تشابهت»، فهو إدغام من كلمتين.

الثالث: قول بعضهم في ﴿وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَٰتِلَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٤٦]: إنَّ الأصل: وما لنا وأن لا نقاتل، أي: ما لنا وتَرْكَ القتالِ، كما تقول: «ما لك وزيداً» ولم يثبت في العربية حذف واو المفعول معه.

---

(١) تقدم تخريجه.

الرابع: قول محمد بن مسعود الزكي في كتابه البديع ـ وهو كتابٌ خالف فيه أقوال النحويّين في أمور كثيرة ـ: إن «الذي» و «أن» المصدريّةَ يتقارضان، فيقع «الذي» مصدرية، كقوله [من الطويل]:

٧١٠ ـ أتفْرحُ أكْبَادُ الـمُحِبِّينَ كالّذِي أرَى كَبِدي مِنْ حُبِّ مَيَّةَ يَفْرَحُ؟[١]

وتقع «أنْ» بمعنى «الذي»، كقولهم: «زَيْدٌ أَعْقَلُ مِنْ أَنْ يَكْذِبَ»، أي: من الذي يكذب، اهـ.

فأما وقوع الذي مصدريّة فقال به يونُسُ والفرّاء والفارسيُّ، وارتضاه ابنُ خروف وابنُ مالك، وجعلوا منه ﴿ذَٰلِكَ ٱلَّذِى يُبَشِّرُ ٱللَّهُ عِبَادَهُ﴾ [الشورى: ٢٣]، ﴿وَخُضْتُمْ كَٱلَّذِى خَاضُوٓا۟﴾ [التوبة: ٦٩].

وأما عكسُهُ فلم أعرف له قائلاً، والذي جَرّأه عليه إشكالُ هذا الكلام، فإن ظاهره تفضيل «زيد» في العقل على الكذب، وهذا لا معنى له، ونظائر هذا التّركيب كثيرة مشهورة الاستعمال، وقلّ من يتنبّهُ لإشكالها؛ وظهر لي فيها توجيهان:

أحدهما: أن يكونَ في الكلام تأويلٌ على تأويل، فيؤوَّل «أنْ» والفعل بالمصدر، ويؤوَّلُ المصدر بالوصف، فَيَؤُوّل إلى المعنى الذي أراده ولكن بتوجيه يقبله العلماء. ألا ترى أنه قيل في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ﴾ [يونس: ٣٧]، إن التقدير: ما كان افتراء، ومعنى هذا ما كان مُفْتَرًى: وقال أبو الحسن في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا۟﴾ [المجادلة: ٣]: إن المعنى ثم يعودون للقول، والقول في تأويل المَقُول: أي: يعودون للمقول فيهن لفظ الظهار، وذلك هو الموافق لقول جمهور العُلماء: إنَّ العَوْد الموجب للكفارة العود إلى المرأة لا العَوْدُ إلى القول نفسه كما يقول أهل الظاهر، وبعدُ فهذا الوجهُ عندي ضعيف؛ لأن التفضيل على الناقص لا فَضْلَ فيه، وعليه قوله [من الطويل]:

٧١١ ـ إذَا أَنْتَ فَضَّلْتَ امْرَأً ذَا بَرَاعَةٍ عَلَى نَاقِصٍ كَان الـمَدِيحُ مِنَ النَّقْصِ[٢]

التوجيه الثاني: أن «أعْقَلَ» ضمن معنى «أبعد»، فمعنى المثال: زيد أبعدُ الناس من الكذب لفضله من غيره، فـ «من» المذكورة ليسَتِ الجارّة للمفضول، بل متعلّقة بـ

(١) البيت من الطويل، وهو لجميل بثينة في ديوانه ص ٤٦، وبلا نسبة الأشباه والنظائر ١/ ٣٣٨.

(٢) البيت من البحر الطويل، ولم أجده.

«أفعل»، لما تضمّنه من معنى البُعْد، لا لما فيه من المعنى الوضعيّ، والمفضل عليه متروكٌ أبداً مع «أفضل» هذا لقصد التعميم.

ولولا خشية الإسهاب لأوردت لك أمثلةً كثيرة من هذا الباب لتقفَ منها على العجب العجاب.

الجهة الرابعة: أن يخرج على الأُمور البعيدة والأوجهِ الضعيفة، ويتركُ الوجه القريب والقويّ، فإن كان لم يظهر له إلاَّ ذاك فله عذر، وإن ذكر الجميع فإن قَصَد بيان المحتمل أو تدريبَ الطالب فحسن، إلا في ألفاظ التنزيل فلا يجوز أن يخرج إلا على ما يغلب على الظنّ إرادته، فإن لم يغلب شيء فليذكر الأوجه المحتملة من غير تعَسُّف، وإن أراد مجرد الإغراب على الناس وتكثير الأوجه فصعبٌ شديدٌ، وسأضرب لك أمثلة مما خَرَّجُوه على الأمور المستبعدة لتجتنبها وأمثالها.

أحدها: قول جماعة في ﴿وَقِيلِهِۦ﴾ [الزخرف: ٨٠، ثم ٨٥ ـ ٨٨] إنه عطفٌ على لفظ ﴿ٱلسَّاعَةُ﴾ [الزخرف: ٨٥] فيمن خَفَضَ، وعلى محلّها فيمن نَصَبَ، مع ما بينهما من التّباعد؛ وأبعَدُ منه قولُ أبي عمرو في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِٱلذِّكْرِ﴾ [فصلت: ٤٠ ـ ٤٤] إن خبره ﴿أُوْلَٰٓئِكَ يُنَادَوْنَ مِن مَّكَانِۭ بَعِيدٖ﴾ [فصلت: ٤٤]؛ وأبْعَدُ من هذا قولُ الكوفيّين والزجّاج في قوله تعالى: ﴿صٓۚ وَٱلْقُرْءَانِ ذِى ٱلذِّكْرِ ۝١﴾ [ص: ١]: إن جوابه ﴿إِنَّ ذَٰلِكَ لَحَقٌّ﴾ [ص: ٦٤]؛ وقول بعضهم في ﴿ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ﴾ [الأنعام: ١٥٤]: إنه عطف على ﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ﴾ [الأنعام: ٨٤، الأنبياء: ٧٢] وقولُ الزمخشري في ﴿وَكُلُّ أَمْرٖ مُّسْتَقِرّٞ﴾ [القمر: ١ ـ ٣] فيمن جرّ ﴿مُسْتَقِرٌّ﴾: إنّ «كلاّ» عطف على ﴿ٱلسَّاعَةُ﴾، وأبعَدُ منه قوله في ﴿وَفِي مُوسَىٰٓ إِذْ أَرْسَلْنَٰهُ﴾ [الذاريات: ٣٨]: إنه عطف على ﴿وَفِي ٱلْأَرْضِ ءَايَٰتٞ﴾ [الذاريات: ٢٠]، وأبْعَدُ من هذا قولُه في ﴿فَٱسْتَفْتِهِمْ أَلِرَبِّكَ ٱلْبَنَاتُ﴾ [الصافات: ١٤٩] إنه عطف على ﴿فَٱسْتَفْتِهِمْ أَهُمْ أَشَدُّ خَلْقًا﴾ [الصافات: ١١]. قال: هو معطوف على مثله في أول السورة وإنْ تباعَدَتْ بينهما المسافة، انتهى.

والصواب خلاف ذلك كله.

فأما ﴿وَقِيلِهِۦ﴾ [الزخرف: ٨٨] فيمن خفض، فقيل: الواو للقسَم وما بعدَهُ الجَواب، واختارَهُ الزمخشري؛ وأما من نصب، فقيل: عطف على ﴿سِرَّهُمْ﴾ [الزخرف: ٨٠] أو على مفعول محذوف معمول لِـ «يكتبون» أو لِـ «يعلمون»، أي: يكتبون ذلك، أو يعلمون

الحق، أو أنه مصدر لِـ «قال» محذوفاً، أو نصب على إسقاطِ حرفِ القسم، واختاره الزمخشري.

وأما ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِٱلذِّكْرِ﴾ [فصلت: ٤١] فقيل: «الذين» بدل من «الذين» في ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ﴾ [فصلت: ٤٠]، والخبر ﴿لَا يَخْفَوْنَ﴾ [فصلت: ٤٠]، واختاره الزمخشريّ؛ وقيل: مبتدأ خبره مذكور، ولكن حُذِف رابطه، ثم اختلف في تَعْيينه؛ فقيل: هو ﴿مَّا يُقَالُ لَكَ﴾ [فصلت: ٤٣] أي في شأنهم؛ وقيل: هو ﴿لَمَّا جَآءَهُمْ﴾ [فصلت: ٤١] أي: كفروا به؛ وقيل: ﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ﴾ [فصلت: ٤٢] أي: لا يأتيه منهم، وهو بعيد؛ لأن الظاهر أن ﴿لَّا يَأْتِيهِ﴾ من جملة خبر إنه.

وأما ﴿صٓ وَٱلْقُرْءَانِ﴾ [ص: ١] الآية؛ فقيل: الجواب محذوف، أي إنه لَمُعْجِز، بدليل الثناء عليه بقوله ﴿ذِى ٱلذِّكْرِ﴾ [ص: ١]، أو ﴿إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ۝٣﴾ [يس: ٣]، بدليل ﴿وَعَجِبُوٓاْ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ﴾ [ص: ٤]، أو ما الأمْرُ كما زعموا، بدليل ﴿وَقَالَ ٱلْكَٰفِرُونَ هَٰذَا سَٰحِرٌ كَذَّابٌ﴾ [ص: ٤]، وقيل: مذكور؛ فقال الأخفش ﴿إِن كُلٌّ إِلَّا كَذَّبَ ٱلرُّسُلَ﴾ [ص: ١٤]؛ وقال الفرّاء وثعلب ﴿صٓ﴾ لأن معناها: صَدَقَ الله، ويردُّه أن الجواب لا يتقدَّم، فإن أريد أنه دليل الجواب فقريبٌ، وقيل ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا﴾ [ص: ٣] الآية، وحُذِفت اللام للطول.

وأما ﴿ثُمَّ ءَاتَيْنَا﴾ [الأنعام: ١٥٤] فعطف على ﴿ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٥١]، وثم لترتيب الأخبار، لا لترتيب الزمان، أي: ثم أخبركم بأنا آتينا موسى الكتاب.

وأما ﴿وَكُلُّ أَمْرٍ مُّسْتَقِرٌّ﴾ [القمر: ٣] فمبتدأ حُذِفَ خبره، أي: وكل أمر مستقر عند الله واقعٌ، أو ذكر، وهو ﴿حِكْمَةٌۢ بَٰلِغَةٌ﴾ [القمر: ٥]، وما بينهما اعتراض؛ وقولُ بعضهم الخبر ﴿مُّسْتَقِرٌّ﴾ وخفض على الْجِوَارِ حملٌ على ما لم يثبت في الخبر.

وأما ﴿وَفِى مُوسَىٰٓ﴾ [الذاريات: ٣٨] فعطفٌ على ﴿فِيهَآ﴾ من ﴿وَتَرَكْنَا فِيهَآ ءَايَةً لِّلَّذِينَ يَخَافُونَ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ ۝٣٧﴾ [الذاريات: ٣٧].

الثاني: قولُ بعضهم في ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ [البقرة: ١٥٨]: إن الوقف على ﴿فَلَا جُنَاحَ﴾، وإنَّ ما بعده إغراء ليفيد صريحاً مطلوبيَّةَ التطوُّف بالصَّفا والمَرْوة، ويردُّه أن إغراء الغائب ضعيف، كقول بعضهم وقد بلغه أن إنساناً يُهَدِّدُهُ: «عَلَيْهِ رَجُلاً لَيْسَنِي»، أي: ليلزم غيري، والذي فَسَّرَتْ به عائشةُ، رضي الله عنها، خلافُ ذلك، وقصتها مع عروة بن الزبير، رضي الله تعالى عنهم، مسطورة في صحيح البخاري، ثم

الإيجاب لا يتوقفُ على كون ﴿عَلَيْهِ﴾ إغراء، بل كلمة على تَقْتضي ذلك مطلقاً.

وأما قولُ بعضهم في ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ [الأنعام: ١٥١]: إن الوقف قبل ﴿عَلَيْكُمْ﴾ وإن ﴿عَلَيْكُمْ﴾ إغراء فحسنٌ، وبه يتخلَّص من إشكال ظاهر في الآية مُحْوِج للتأويل.

الثالث: قولُ بعضهم في ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ﴾ [الأحزاب: ٣٣] إن ﴿أَهْلَ﴾ منصوبٌ على الاختصاص؛ وهذا ضعيف، لوقوعه بعدَ ضميرِ الخطاب مثل «بك اللَّهَ نَرْجُو الْفَضَلَ»، وإنما الأكثر أن يقع بعد ضمير التكلُّم كالحديث «نَحْنُ مَعَاشِرَ الأنبِيَاء لا نُورَثُ» والصواب أنه مُنَادَى.

الرابع: قولُ الزمخشريّ في ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا﴾ [البقرة: ٢٢] إنه يجوز كونُ ﴿تَجْعَلُوا﴾ منصوباً في جواب الترجي أعني ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ٢١، ١٨٣] على حد النصب في قراءة حفص ﴿فَأَطَّلِعَ﴾ [غافر: ٣٧]، وهذا لا يجيزه بَصْرِيّ؛ ويتأوَّلون قراءة حفص: إما على أنه جواب للأمر وهو ﴿ابْنِ لِي صَرْحًا﴾ [غافر: ٣٦]، أو على العطف على الأسباب، على حد قوله [من الوافر]:

٧١٢ ـ ولُبْسُ عَبَاءةٍ وتَقَرَّ عَيْنِي [أَحَبُّ إلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ](١)

أو على معنى ما يقع موقع أبلغ، وهو: أن أَبْلُغَ، على حد قوله:

وَلاَ سَابِقٍ شَيْئاً»

ثم إن ثبت قول الفرّاء إن جواب الترجّي منصوب كجواب التمني فهو قليل، فكيف تخرج عليه القراءة المُجْمَع عليها.

وهذا كتخريجه قوله تعالى: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [النمل: ٦٥] على أن الاستثناء مُنْقطِع، وأنه جاء على البَدل الواقع في اللغة التميميَّة، وقد مضى البحث فيها.

ونظيرُ هذا على العكس قولُ الكرماني في ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُ﴾ [البقرة: ١٣٠] إن ﴿مَن﴾ نصب على الاستثناء و ﴿نَفْسَهُ﴾ توكيد، فحمَلَ قراءة السبعة على النصب في مثل «ما قام أحدٌ إلا زيداً»، كما حمل الزمخشري قراءتهم على البدل في مثل «ما فيها أحَدٌ إلا حمارٌ»، وإنما تأتي قراءة الجماعة على أفصح الوجهين. ألا ترى

(١) تقدم تخريجه.

إلى إجماعهم على الرّفع في ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمْ﴾ [النور: ٦] وأن أكثرهم قرأ به في ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ [النساء: ٦٦]، وأنه لم يقرأ أحد بالبدل في ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُۥ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَىٰٓ ۝ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [الليل: ١٩ ـ ٢٠] لأنه منقطع؟ وقد قيل: إن بعضهم قرأ به في ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾ [النساء: ١٥٧] وإجماع الجماعة على خلافه.

ونظير حمل الكرماني «النفس» على التوكيد في موضع لم يحسن فيه ذلك قولُ بعضهم في قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٨] إن الباء زائدة، و ﴿أَنفُسِهِنَّ﴾ توكيد للنون؛ وإنما لغة الأكثرين في توكيد الضمير المرفوع المتّصل بالنفس أو العين أن يكون بعدَ التوكيدِ بالمُنْفصِل: نحو: «قُمْتُمْ أَنْتُمْ أَنْفُسُكُمْ».

الخامس: قول بعضهم في ﴿لِتَسْتَوُۥا عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ﴾ [الزخرف: ١٣]: إن اللام للأمْرُ، والفعل مجزوم، والصواب أنها لام العِلّة والفعل منصوب؛ لضعف أمر المخاطب باللام كقوله [من الخفيف]:

٧١٣ ـ لِتَقُمْ أَنْتَ يَا ابْنَ خَيْرِ قُرَيْشٍ ... فَلِتَقْضِي حَوَائِجَ الْمُسْلِمِينَا[١]

السادس: قول التبريزي في قراءة يحيى بن يعمر ﴿تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ﴾ [الأنعام: ١٥٤] بالرفع: إن أصله: أَحْسَنُوا، فحُذِفت الواوُ اجتزاءً عنها بالضمة، كما قال [من الوافر]:

٧١٤ ـ إذَا مَا شَاءُ ضَرُّوا مَنْ أَرَادُوا ... وَلاَ يَأْلُوهُمُ أَحَدٌ ضِرَارا[٢]

واجتماع حذف الواو وإطلاق «الذي» على الجماعة، كقوله [من الطويل]:

٧١٥ ـ وَإِنَّ الّذِي حَانَتْ بِفَلْجٍ دِمَاؤُهُمْ ... [هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يا أُمَّ خَالِدِ][٣]

ليس بالسّهل، والأولىٰ قولُ الجماعة: إنه بتقدير مبتدأ، أي: هو أحسن، وقد جاءت منه مواضع، حتى إن أهلَ الكوفة يقيسونه، والاتفاقُ على أنه قياس مع «أيٌّ»، كقوله [من المتقارب]:

٧١٦ ـ [إذَا مَا لَقِيتَ بَنِي مَالِكٍ] ... فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ[٤]

---

(١) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الإنصاف ٢/ ٥٢٥، وتذكرة النحاة ص ٦٦٦، وخزانة الأدب ٩/ ١٤.

(٢) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة من الإنصاف ١/ ٣٨٦، وخزانة الأدب ٥/ ٢٣١، الدرر ١/ ١٨٠.

(٣) البيت من الطويل، وهو للأشهب بن رميلة، في خزانة الأدب ٦/ ٧، ولسان العرب ٢/ ٣٤٩ مادة/ فلج/ والمقاصد النحوية ١/ ٤٨٢.

(٤) البيت من المتقارب، وهو لغسان بن وعلة في الدرر ١/ ٢٧٢، وشرح التصريح ١/ ١٣٥، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ١٥٠، وتخليص الشواهد ص ١٥٨، وشرح الأشموني ١/ ٧٧.

وأما قول بعضهم في قراءة ابن محيصن ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَۚ﴾ [البقرة: ٢٣٣]: إن الأصل: أن يُتِمُّوا بالجمع فحسن؛ لأن الجمع على معنى «مَنْ» مثل ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ﴾ [يونس: ٤٢] ولكن أظهر منه قول الجماعة: إنه قد جاء على إهمال «أن» الناصبة حملاً على أختها «ما» المصدرية.

السابع: قولُ بعضهم في قوله تعالى: ﴿وَإِن تَصْبِرُواْ وَتَتَّقُواْ لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْـًٔاۗ﴾ [آل عمران: ١٢٠] فيمن قرأ بتشديد الراء وضمّها: إنه على حد قوله [من الرجز]:

٧١٧ ـ [يا أقْرَعُ بْنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ] إِنَّكَ إنْ يُصْرَعْ أَخُوكَ تُصْرَعُ(١)

فخرج القراءة المتواترة على شيء لا يجوز إلا في الشعر، والصواب أنه مجزوم، وأن الضمّة إتباع كالضمّةِ في قولك: «لم يَشُدُّ» و «لم يَرُدّ»، وقوله تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْۖ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهْتَدَيْتُمْۚ﴾ [المائدة: ١٠٥] إذا قُدِّر ﴿لَا يَضُرُّكُم﴾ جواباً لاسم الفعل، فإن قُدِّر استئنافاً فالضمّة إعراب، بل قد امتنع الزمخشريّ من تخريج التنزيل على رفع الجواب مع مُضيّ فعل الشرط، فقال في قوله تعالى: ﴿وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوٓءٍ تَوَدُّ﴾ [آل عمران: ٣٠]: لا يجوز أن تكونَ «ما» شرطية لرفع «تودّ»، هذا مع تصريحه في المفصّل بجواز الوجهين في نحو: «إنْ قَامَ زَيْدٌ أَقُومُ»، ولكنه لمّا رأى الرفع مرجوحاً لم يستسهل تخريجَ القراءة المُتّفق عليها عليه. يوضح لك هذا أنه جوّز ذلك في قراءةٍ شاذّة مع كون فعل الشرط مضارعاً، وذلك على تأويله بالماضي، فقال قُرىء ﴿أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِكُكُّمُ ٱلْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨] برفع «يدرك»؛ فقيل: هو على حذف الفاء؛ ويجوز أن يقال: إنه محمول على ما يقع موقعه، وهو: أينما كنتم، كما حمل «ولا ناعب» في قوله [من الطويل]:

٧١٨ ـ [مَشَائِيمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرةً] ولاَ نَاعِبٍ [إلاَّ بِبَيْنٍ غُرَابُهَا](٢)

على ما يقع موقع «ليسوا مصلحين»، وهو: ليسوا بمصلحين؛ وقد يرى كثير من الناس قول الزمخشري في هذه المواضِع متناقضاً، والصوابُ ما بَيَّنْتُ لك، قال: ويجوز أن يتّصل بقوله: ﴿وَلَا تُظْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٧٩، النساء: ٧٧] اهـ، وقد مضى ردُّه.

الثامن: قول ابن حبيب: إن ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ﴾ [الفاتحة: ١] خبر، و ﴿ٱلْحَمْدُ﴾

---

(١) البيت من بحر الرجز، وفي الجمل في النحو ص ٢١٨، وشرح ابن عقيل ٤/٣٦.

(٢) تقدم تخريجه.

[الفاتحة: ٢] متبدأ، و «لله» حال، والصوابُ أن ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ مبتدأ وخبر، و «بسم الله» على ما تقدّم في إعرابها.

التاسع: قول بعضهم إن أصل «بسم» كسر السين أو ضمّها على لغة من قال: «سِمٌ» أو «سُمٌ»، ثم سُكّنت السين؛ لئلا يتوالى كسرات، أو لئلا يخرجوا من كسر إلى ضم؛ والأولى قولُ الجماعة: إن السُّكون أصل، وهي لغة الأكثرين، وهم الذين يبتدئون اسماً بهمز الوصل.

العاشر: قولُ بعضهم في الرحيم من البسملة: إنه وُصلَ بنيَّة الوقف، فٱلتقى ساكنان: الميم ولام الحمد، فكُسرت الميم لالتقائهما. وممن جوَّز ذلك ابن عطية؛ ونظيرُ هذا قولُ جماعةٍ منهم المبرد: إن حركة راء «أكبر» من قول المؤذن «الله أكبر، الله أكبر» فتحة، وإنه وصل بنيّة الوقف؛ ثم اختلفوا، فقيل: هي حركة الساكنين، وإنما لم يكسروا حفظاً لتفخيم اللام كما في ﴿الٓمٓ ۝ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ١ ـ ٢] وقيل: هي حركة الهمزة نقلت. وكلُّ هذا خروجٌ عن الظاهر لغير داع، والصوابُ أن كسرة الميم إعرابيّة، وأن حركة الراء ضمة إعرابيّة، وليس لهمزة الوصل ثبوتٌ في الدَّرْج فتنقل حركتها إلا في ندور.

الحادي عشر: قولُ الجماعة في قوله تعالى: ﴿تَبَيَّنَتِ ٱلْجِنُّ أَن لَّوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ ٱلْغَيْبَ مَا لَبِثُوا۟ فِى ٱلْعَذَابِ ٱلْمُهِينِ﴾ [سبأ: ١٤]: إن فيه حذف مضافين، والمعنى: علمت ضعفاء الجنّ أن لو كان رؤساؤهم، وهذا مَعْنى حسَن؛ إلا أنَّ فيه دعوى حذفِ مضافين لم يظهر الدليلُ عليهما؛ والأولى أنَّ ﴿تَبَيَّنَ﴾ بمعنى «وضح»؛ و «أنْ» وصلتها بدلُ اشتمال من «الجنّ»، أي: وضح للناس أن الجن لو كانوا إلخ.

الثاني عشر: قولُ بعضهم في ﴿عَيْنًا فِيهَا تُسَمَّىٰ﴾ [الإنسان: ١٨]: إن الوقف على ﴿تُسَمَّىٰ﴾ هنا، أي: عيناً مسماة معروفة، وإن ﴿سَلْسَبِيلًا﴾ جملة أمرية أي: ٱسأل طريقاً مُوَصِّلة إليها؛ ودون هذا في البعد قول آخر: إنه عَلَم مركب كـ «تأبط شرّاً»؛ والأظهر أنه اسم مفرد مبالغة في السلسال، كما أن السلسال مبالغة في السَّلْسِ؛ ثم يحتمل أنه نكرة، ويحتمل أنه علم منقول وصُرِف لأنه اسم لماء؛ وتقدُّم ذكر العين لا يوجبُ تأنيثه، كما تقول: «هٰذِهِ وَاسِطٌ» بالصَّرف؛ ويبعد أن يقال: صُرِف للتناسب كـ ﴿قَوَارِيرَا۠﴾ [الإنسان: ١٥ ـ ١٦] لاتفاقهم على صرفه.

الثالث عشر: قول مكي وغيره في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِۦٓ

أَزْوَٰجًا مِّنْهُمْ زَهْرَةَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [طه: ١٣١]: إن «زهرة» حال من الهاء في «به»، أو من «ما»، وإن التنوين حذف للساكنين مثل قوله [من المتقارب]:

٧١٩ ـ [فَألْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتِبٍ] وَلاَ ذَاكِرَ اللّهَ إلاَّ قَلِيلاً(١)

وإن جرّ «الحياة» على أنه بدل من «ما»، والصّواب أن ﴿زَهْرَةَ﴾ مفعول بتقدير: جعلنا لهم أو آتيناهم؛ ودليلُ ذلك ذكر التمتيع؛ أو بتقدير «أذمُّ»، لأن المقامَ يقتضيه؛ أو بتقدير «أعْني» بياناً لِـ «ما» أو للضمير، أو بدل من «أزواج»، إما بتقدير «ذوي زهرة»، أو على أنهم جُعِلوا نفس الزهرةِ مجازاً للمبالغة؛ وقال الفرّاء: هو تمييز لـ «ما» أو للهاء، وهذا على مذهب الكوفيين في تعريف التمييز؛ وقيل: بدل من «ما»، ورُدَّ بأن ﴿لِنَفْتِنَهُمْ﴾ [طه: ١٣١] من صلة ﴿مَتَّعْنَا﴾ فيلزم الفصلُ بين أبعاض الصلَة بأجنبي، وبأن الموصول لا يُتْبع قبل كمال صلته، وبأنه لا يُقال: «مررتُ بزيدٍ أخاك» على البدل، لأن العامل في المبدل منه لا يتوجّه إليه بنَفْسِهِ؛ وقيل: من الهاء، وفيه ما ذكر، وزيادة الإبدالِ من العائد، وبعضُهُم يمنعهُ بناءً على أن المبدل منه في نيّة الطَّرْح فيبقى الموصول بلا عائد في التقدير؛ وقد مرّ أنّ الزمخشري مَنَعَ في ﴿أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ﴾ [المائدة: ١١٧] أن يكونَ بدلاً من الهاء في ﴿أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ﴾ ورَدَدْنَاه عليه؛ ولو لزم إعطاء منويِّ الطَّرْح حُكْمَ المطروحِ لزمَ إعطاءُ منويِّ التأخير حكمَ المؤخّر، فكان يمتنع «ضَرَبَ زَيْداً غَلاَمُهُ»، ويردّ ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾ [البقرة: ١٢٤] والإجماع على جوازه.

تنبيه ـ وقد يكونُ الموضع لا يتخرّجُ إلاَّ على وجهٍ مرجوح، فلا حرجَ على مخرجه، كقراءة ابن عامِر وعاصم ﴿وَكَذَٰلِكَ نُـۨجِى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٨] فقيل: الفعل ماضٍ مبني للمفعول، وفيه ضعف من جهات: إسكَان آخر الماضي، وإنابة ضمير المَصْدر مع أنه مفهومٌ من الفعل، وإنابة غيرِ المفعول به مع وجودِه؛ وقيل: مضارعٌ أصلهُ: «نُنْجِي» بسكون ثانية، وفيه ضعف، لأن النونَ عند الجميع تخفى ولا تُدغم؛ وقد زعم قول أنها أدغمت فيها قليلاً وأن منه «أترجّ» و «إجّاصة» و «إجّانة»؛ وقيل: مضارع وأصله: «نُنَجِّي» بفتح ثانية وتشديد ثالثة، ثم حُذفت النون الثانية؛ ويضعفه أنه لا يجوز في مضارع «نَبَّأتُ» و «نَقَّبتُ» و «نَزَّلْتُ» ونحوهنَ إذا ابتدأتَ بالنون أن تحذف النون الثانية إلا في ندور كقراءة بعضهم: ﴿وَنُزِّلَ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ تَنزِيلًا﴾ [الفرقان: ٢٥].

---

(١) البيت من المتقارب، وهو لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ص ٥٤، والأغاني ١٢/ ٣١٥، والأشباه والنظائر ٦/ ٢٠٦، وخزانة الأدب ١١/ ٣٧٤، والدرر ٦/ ٢٨٩، وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٣٣.

الجهة الخامسة: أن يترك بعضَ ما يحتمله اللفظ من الأوْجُهِ الظاهرة. ولْنورد مسائل من ذلك ليتمرن بها الطالب مُرَتَّبة على الأبواب ليسهل كَشْفها.

باب المبتدأ

مسألة ـ يجوزُ في الضّمير المنفصل من نحو: ﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [البقرة: ١٢٧، وآل عمران: ٣٥] ثلاثةُ أوْجُهٍ: الفَصْلُ وهو أرْجَحُهَا: والابتداءُ وهو أضعفها، ويختصُّ بلغة تميم، والتوكيد.

مسألة ـ يجوز في الاسم المُفْتَتح به من نحو قولك: «هٰذا أكْرَمْتُهُ» الابتداءُ والمفعوليّة، ومثله «كَمْ رَجُلٍ لقيته»، و «مَنْ أكرمته»، لكن في هاتين يُقدِّر الفعل مؤخَّراً، ومثلهما «رُبَّ رَجُلٍ صَالحٍ لَقيته».

مسألة ـ يجوز في المرفوع من نحو: «أَفِي اللَّهِ شَكٌّ»، و «مَا فِي الدَّارِ زَيْد»، الابتدائيَّة والفاعليَّةُ، وهي أرْجَحُ لأن الأصلَ عدمُ التَّقديم والتأخير، ومثله كَلِمتا ﴿غُرَفٌ﴾ في سورة الزمر؛ لأن الظرف الأول معتمد على المخبر عنه، والثاني على الموصوف؛ إذ «الغرف» الأولى موصوفة بما بعدها. وكذا «نار» في قول الخنساء [من البسيط]:

٧٢٠ ـ [وَإِنَّ صَخْراً لَتَأْتَمُّ الْهُدَاةُ بِهِ] كَأَنَّهُ عَلَمٌ فِي رَأْسِهِ نَارُ[1]

ومثله الاسمُ التالي للوصف في نحو: «زَيْدٌ قَائِمٌ أَبُوهُ»، و «أَقَائِمٌ زَيْدٌ» لما ذكرنا، ولأن «الأب» إذا قُدِّر فاعلاً كان خبر «زيد» مفرداً، وهو الأصل في الخبر؛ ومثله ﴿ظُلُمَٰتٍ﴾ من قوله تعالى: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَٰتٌ﴾ [البقرة: ١٩] لأنَّ الأصلَ في الصّفة الإفراد؛ فإن قلت: «أقائمٌ أنت» فكذلك عند البصريين، وأوجب الكوفيّون في ذلك، الابتدائيَّة، ووافقهم ابن الحاجب، ووهِمَ إذ نقَل في أماليه الإجماع على ذلك؛ وحجَّتُهم أن المُضْمر المرتفع بالفعل لا يجاوزه منفصلاً عنه؛ لا يقال: «قام أنا»؛ والواجب أنه إنما انفصل مع الوصف لئلاّ يجهل معناه، لأنه يكون معه مستتراً، بخلافه مع الفعل فإنه يكون بارزاً كـ «قمتُ» أو «قمتَ»؛ ولأن طلب الوصف لمعموله دون طلب الفعل؛ فلذلك احتمل معه الفَصْلَ؛ ولأنَّ المرفوعَ بالوصف سَدَّ في اللفظ مَسَدَّ واجبِ

---

(١) البيت من البسيط، وهو للخنساء في ديوانها ص ٣٨٦، وجمهرة اللغة ص ٩٤٨، وتاج العروس ١٠/ ٢٩٢ مادة / صخر/ .

الفصل وهو الخبر، بخلافِ فاعل الفعل. ومما يُقْطَع به على بُطْلاَن مذهبهم قوله تعالى: ﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِى﴾ [مريم: ٤٦]، وقولُ الشاعر [من الطويل]:

٧٢١ ـ خَلِيلَيَّ مَا وَافٍ بِعَهْدِيَ أَنْتُمَا [إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أُقَاطِعُ](١)

فإن القول بأنَّ الضميرَ مبتدأ كما زعَم الزمخشريّ في الآية مُؤَدٍّ إلى فَصْلِ العامل من معموله بالأجنبيّ، والقول بذلك في البيت مؤدٍّ إلى الإخبار عن الاثنين بالواحد.

ويجوز في نحو: «ما في الدار زَيْدٌ» وجهٌ ثالث عند ابن عُصفور، ونقله عن أكثر البصريين، وهو أن يكونَ المرفوعُ اسماً لِـ «ما» الحجازيَّة، والظرف في موضع نصب على الخبريَّة، والمشهورُ وجوبَ بطلانِ العمل عند تقدُّمِ الخبر ولو ظرفاً.

مسألة ـ يجوز في نحو: «أخوه» من قولك: «زَيْدٌ ضُرِبَ في الدارِ أَخُوهُ» أن يكونَ فاعلاً بالظرف، لاعتماده على ذي الحال وهو ضمير «زيد» المقدَّر في «ضُرِبَ»، وأن يكونَ نائباً عن فاعل «ضُرِبَ» على تقديرِهِ خالياً من الضميرِ، وأن يكون مبتدأ خبرُه الظرفُ والجملةُ حال. والفرّاء والزمخشريّ يَرَيانِ هذا الوجه شاذًّا رديئاً، لخلوّ الجملة الاسمية الحاليّة من الواو، ويوجبان الفاعلية في نحو: «جاء زيدٌ عليه جُبّة»، وليس كما زعما؛ والأوْجُهُ الثلاثة في قوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَـٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ﴾ [آل عمران: ١٤٦] قيل: وإذا قُرىء بتشديد «قتل» لزم ارتفاع «ربّيون» بالفعل، يعني لأن التكثير لا ينصرفُ إلى الواحد، وليس بشيء؛ لأن «النبي» هنا متعدِّد لا واحد، بدليل «كأين»، وإنما أُفرد الضمير بحسب لفظها.

مسألة ـ «زَيْدٌ نِعْم الرجُلُ» يتعيَّن في «زيد» الابتداءُ؛ و «نِعْمَ الرَّجُلُ زيد» قيل: كذلك؛ وعليهما فالرّابط العموم، أو إعادة المبتدأ بمعناه، على الخلاف في الألف واللام أللجنسِ هي أم للعهد؛ وقيل: يجوزُ أن يكونَ خبراً لمحذوفٍ وجوباً، أي: الممدوحُ زيدٌ. وقال ابن عصفور: يجوز فيه وجهٌ ثالث وهو أن يكون حُذِف خبَرُه وجوباً، أي: زيد الممدوح، ورُدَّ بأنه لم يَسُدَّ شيءٌ مَسَدَّه.

مسألة ـ «حبّذا زيد» يحتمل ـ على القول بأن «حَبَّ» فعل و «ذا» فاعل ـ أن يكون مبتدأ مخبراً عنه بـ «حبّذا»، والرابط الإشارة، وأن يكون خبراً لمحذوف؛ ويجوز على

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ١٨٩، وتخليص الشواهد ص ١٨١، والدرر ٢/ ٦٥، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٩٨.

قول ابن عُصفور السابق أن يكونَ مبتدأ حُذِف خبره، ولم يَقُلْ به هنا، لأنه يرى أن «حبّذا» اسم. وقيل: بدل من «ذا»، ويردُّه أنه لا يحلُّ محل الأول، وأنه لا يجوز الاستغناء عنه؛ وقيل: عطف، ويردُّه قوله [من البسيط]:

٧٢٢ ـ وَحَبَّذَا نَفَحَاتٌ مِنْ يَمَانِيَةٍ [تَأْتِيكَ مِنْ قِبَلِ الرَّيَّانِ أَحْيَانَا](١)

ولا تُبَيِّن المعرفة بالنكرة باتفاق، وإذا قيل «حبَّذا» اسم للمحبوب فهو مبتدأ و «زيدٌ» خبر، أو بالعكس عند مَنْ يُجيزُ في قولك: «زيد الفاضِلُ» وجْهَين؛ وإذا قيل بأن «حبذا» كلّه فعلٌ فـ «زيد» فاعل، وهذا أضعف ما قيل، لجواز حذف المخصوص، كقوله [من الطويل]:

٧٢٣ ـ ألا حَبَّذَا ـ لَوْلاَ الْحَيَاءُ ـ ورُبَّمَا مَنَحْتُ الْهَوَى مَا لَيْسَ بِالْمُتَقَارِبِ(٢)

والفاعل لا يُحذف.

مسألة ـ يجوز في نحو ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ [يوسف: ١٨، ٨٣] ابتدائيّة كل منهما وخبريّة الآخر، أي: شأني صبرٌ جميل، أو صبرٌ جميل، أو صبرٌ جميلٌ أمْثَلُ من غيره.

باب «كان» وما جرى مجراها

مسألة ـ يجوز في «كان» من نحو: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ﴾ [ق: ٣٧]، ونحو: «زَيْدٌ كانَ لَهُ مالٌ» نقصانُ «كان»، وتمامُها، و زيادتُها هو أضعفها. قال ابن عصفور: بابُ زيادتها الشّعْرُ، والظرفُ متعلّق بها على التّمام، وباستقرار محذوف مرفوع على الزيادة، ومنصوب على النُّقصان، إلا أن قدِّرت الناقصة شأنية فالاستقرار مرفوعٌ لأنه خبرُ المبتدأ.

* * *

مسألة ـ ﴿فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ مَكْرِهِمْ﴾ [النمل: ٥١] يحتمل في «كان» الأوجه الثلاثة، إلا أن الناقصة لا تكون شأنية، لأجل الاستفهام، ولتقدم الخبر، و «كيف»: حالٌ على التمام، وخبر لِـ «كان» على النُّقصان، وللمبتدأ على الزِّيادة.

---

(١) البيت من البسيط وهو لجرير في ديوانه ص ١٦٥، والدرر ٥/ ٢٢٠، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧١٣، ولسان العرب ١/ ٢٩١ مادة/ حبب/ .

(٢) البيت من الطويل، وهو لمرار بن هماس في الدرر ٥/ ٢٢٣، وشرح شواهد المغني ص ٨٩٨، والمقاصد النحوية ٤/ ٢٤، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٣٨٢.

مسـألـة ـ ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ [الشورى: ٥١] تحتمل «كان» الأوجُهَ الثلاثة؛ فعلى الناقصة الخبرُ إما لِـ «بشر» و «وحياً» استثناء مفرّغ من الأحوال؛ فمعناه: موحياً أو مُوحًى، أو من وراءِ حجابٍ، بتقدير: أو إرسالاً، أي: أو ذا إرسال، وإما وحياً والتفريغُ في الأخبار، أي: ما كانَ تكليمُهم إلا إيحاءً أو إيصالاً من وراء حجاب أو إرسالاً، وجُعل ذلك تكليماً على حذفِ مضافٍ، ولبشر على هذا تبيين، وعلى التَّمام والزيادة فالتفريغُ في الأحوال المقدَّرة في الضمير المستتر في البشر.

* * *

مسألة ـ «أيْنَ كَانَ زَيْدٌ قائماً» يحتمل الأوجه الثلاثة، وعلى النقصان، فالخبر إما قائماً و «أين» ظرفٌ له، أو «أين» فيتعلّق بمحذوفٍ و «قائماً» حال، وعلى الزيادة والتمام فـ «قائماً» حال، و «أين» ظرف له، ويجوز كونه ظرفاً لِـ «كان» إن قُدِّرت تامَّة.

* * *

مسألة ـ يجوز في نحو: «زيد عسى أن يقوم» نقصانُ «عسى» فاسمُها مُستتر، وتمامُها فـ «أنْ» والفِعلُ مرفوعُ المحل بها.

* * *

مسألة ـ يجوز الوجهانِ في «عَسَى أن يقوم زيدٌ»، فعلى النُّقصان «زيدٌ» اسمُها وفي «يقوم» ضميره؛ وعلى التمام لا إضمار، وكل شيء في محله؛ ويتعيَّن التمام في نحو: «عَسَى أن يقومَ زيدٌ في الدار» و ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ [الإسراء: ٧٩] لئلاّ يلزم فصل صلة «أنْ» من معمولها بالأجنبي وهو اسم «عَسى».

مسألة ـ ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَـٰفِلٍ﴾ [الأنعام: ١٣٢] تحتمل «ما» الحجازيّة والتميمية؛ وأوْجَبَ الفارسيُّ والزمخشريّ الحجازيّة ظنّاً أن المقتضي لزيادة الباء نصب الخبر، وإنما المقتضي نفيه؛ لامتناع الباء في «كان زيد قائماً» وجوازها في [من الطويل]:

٧٢٤ ـ [وَإنْ مُـدتِ الأيْـدِي إلـى الـزَّادِ] لَـمْ أكُـن

بِـأعْـجَـلِـهِـمْ [إذ أجْـشَـعُ الـقَـوْمِ أعْـجَـلُ][1]

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو للشنفرى في ديوانه ص ٥٩، وتخليص الشواهد ص ٢٨٥، وخزانة الأدب ٣/ ٣٤٠، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ١٢٤.

وفي «ما إنْ زَيْد بقائم».

* * *

مسألة ـ «لاَ رَجُل ولا امرأة في الدَّارِ» إن رفعتَ الاسمين فهما مُبْتدآنِ على الأرجح، أو اسمانِ لِـ «لا» الحجازيّة؛ فإن قلت: «لا زَيْد وَلاَ عَمْرو في الدار» تعيَّن الأول؛ لأن «لا» إنما تعمل في النكرات؛ فإن قلت «لا رجل في الدارِ» تعيّنَ الثاني، لأن «لا» إذا لم تتكرّر يجب أن تعمل؛ ونحو: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٧] إن فَتَحْتَ الثلاثة فالظرف للجميع عند سيبويه، ولواحد عند غيره؛ ويقدّر للآخرين ظرفان، لأن «لا» المركبة عند غيره عاملة في الخبر، ولا يتوارد عاملان على معمولٍ واحد، فكيف عوامل؟ وإن رَفَعْتَ الأوَّلَيْن فإن قدَّرت «لا» معهما حجازيّة تعيّن عند الجميع إضمار خبرينِ إن قدرت «لا» الثانية كالأولى، وخبراً واحداً إن قدرتها مؤكّدة لها وقدرت الرفع بالعطف، وإنما وجبَ التقدير في الوجهين لاختلاف خَبَرِي الحجازية والتَّبرئة، بالنصب والرفع؛ فلا يكون خبرٌ واحدٌ لهما، وإن قدرت الرفع بالابتداء فيهما ـ على أنهما مهملتان ـ قدرت عند غير سيبويه خبراً واحداً للأوَّلَيْن أو للثالث كما تقدّر في «زَيْد وعمرو قائم» خبراً للأول أو للثاني، ولم يحتج لذلك عند سيبويه.

باب المنصوبات المتشابهة

ما يحتمل المصدرية والمفعوليّة ـ من ذلك نحو: ﴿وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾ [النساء: ٧٧]، ﴿وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا﴾ [النساء: ١٢٤]، أي: ظلماً ما أو خيراً ما، أي: لا تُنْقصُونه مثل ﴿وَلَمْ تَظْلِم مِّنْهُ شَيْـًٔا﴾ [الكهف: ٣٣]، ومن ذلك ﴿ثُمَّ لَمْ يَنقُصُوكُمْ شَيْـًٔا﴾ [التوبة: ٤]، أي: نقصاً أو خيراً؛ وأما ﴿وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْـًٔا﴾ [التوبة: ٣٩] فمصدر، لاستيفاء «ضَرَّ» مفعوله؛ وأما ﴿فَمَنْ عُفِىَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَىْءٌ﴾ [البقرة: ١٧٨] فـ «شيء» قبل ارتفاعه مصدر أيضاً، لا مفعول به، لأن «عفا» لا يتعدّى.

ما يحتمل المصدريّة والظرفيّة والحاليّة ـ من ذلك «سِرْتُ طويلا» أي: سيراً طويلاً، أو زمناً طويلاً؛ أو سِرْتُه طويلاً، ومنه ﴿وَأُزْلِفَتِ ٱلْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ ۝٣١﴾ [ق: ٣١] أي: إزلافاً غير بعيد، أو زمناً غير بعيد، أو أزلفته الجنة ـ أي: الإزلاف ـ في حالة كونِه غيرَ بعيدٍ، إلاّ أن هذه الحال مؤكّدة؛ وقد يجعل حالاً من «الجنة» فالأصل غير بعيدة؛ وهي أيضاً حالٌ مؤكّدة، ويكون التذكير على هذا مثله في ﴿لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ [الشورى: ١٧].

ما يحتمل المصدريّة والحاليّة ـ «جاء زيد رَكْضاً»، أي: يَرْكُضُ رَكْضاً، أو عاملُه «جاء» على حدّ «قعدت جلوساً»، أو التقدير: جاء راكضاً، وقول سيبويه، ويؤيده قوله تعالى: ﴿ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾ [فصلت: ١١] فجاءت الحال في موضع المصدر السابق ذكره.

ما يحتمل المصدريّة والحاليّة والمفعول لأجله ـ من ذلك ﴿يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [الرعد: ١٢] أي: فتخافون خوفاً وتطمعونَ طمعاً؛ وابن مالك يمنعُ حذفَ عاملِ المصدر المؤكّد إلا فيما استثني، أو: خائِفِينَ وطامِعِينَ، أو لأجل الخوف والطمع؛ فإن قلنا: «لا يشترط اتّحاد فاعلي الفعل والمصدر المعلّل» وهو اختيار ابن خروف فواضح؛ وإن قيل باشتراطه فوجهه أنّ ﴿يُرِيكُمُ﴾ بمعنى: يجعلكم ترون، والتعليل باعتبار الرؤية لا الإراءة، أو الأصل إخافة وإطماعاً، وحذفت الزوائد.

وتقول: «جاء زيد رَغبة» أي: يرغَبُ رغبة، أو: مجيء رغبةٍ، أو راغباً، أو للرغبة؛ وابنُ مالك يمنع الأوّل، لما مرّ؛ وابن الحاجب يمنع الثاني، لأنه يؤدّي إلى إخراج الأبوابِ عن حَقائقها، إذ يصح في «ضَرَبْتُه يَوْمَ الجمعةِ» أنْ يقدر «ضرب» يوم الجمعة؛ قلت: وهو حذف بلا دليل، إذ لم تدْعُ إليه ضرورة، وقال المتنبي [من البسيط]:

٧٢٥ ـ أبْلَى الْهَوَى أَسَفاً يَوْمَ النَّوَى بَدَنِي [وَفَرَّقَ الْهَجْرُ بَيْنَ الْجَفْنِ وَالْوَسَنِ][1]

والتقدير: آسفُ أسَفاً، ثم اعترض بذلك بين الفاعل والمفعول به، أو إبلاء أَسَفٍ أو لأجل الأسف؛ فمن لم يشترط اتّحاد الفاعل فلا إشكال؛ وأما من اشترطه فهو على إسقاطِ لامِ العلّة توسُّعاً، كما في قوله تعالى: ﴿وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا﴾ [الأعراف: ٤٥، هود ١٩]، أو الاتّحاد موجود تقديراً: إما على أنّ الفعل المعلّل مطاوع «أبلى» محذوفاً، أي: فَبَلِيتُ أسَفاً، ولا تقدير: فبَلي بَدَني؛ لأن الاختلاف حاصل؛ إذ الأسَفُ فعل النفس لا البدن، أو لأن الهوى لما حصل بتسبُّبه كان كأنه قال: «أبليت الهوى بدني».

ما يحتمل المفعول به والمفعول معه، نحو: «أَكْرَمْتُكَ وَزَيْداً» يجوز كونُه عطفاً على المفعول وكونُه مفعولاً معه، ونحو: «أكْرَمْتكَ وهذا» يحتملهما وكونَه معطوفاً على الفاعل، لحصول الفَصل بالمفعول؛ وقد أجيز في «حَسْبُكَ وَزَيْداً دِرْهم» كونُ «زيد» مفعولاً معه، وكونُه مفعولاً به بإضمار «يَحْسب»، وهو الصحيح؛ لأنه لا يعمل في

---

(١) البيت من البسيط، وهو للمتنبي، في ديوانه ٤/ ٣١٧، وأمالي الحاجب ص ٦٤٨.

المفعول معه إلا ما كانَ من جنس ما يعمل في المفعول به، ويجوز جرُّه؛ فقيل: بالعطف، وقيل: بإضمار «حسب» أخرى وهو الصّواب؛ ورفعُهُ بتقدير «حسب»، فحذفت وخَلَفها المضافُ إليه، ورووْا بالأوجه الثلاثة قوله [من الطويل]:

٧٢٦ ـ إِذَا كَانَتِ الهَيْجَاءُ وَانْشَقَّتِ العَصَا فَحَسْبُكَ وَالضَّحَّاكُ سَيْفٌ مُهَنَّدُ[(١)]

باب الاستثناء

يجوز في نحو: «مَا ضَرَبْتُ أَحَداً إِلاَّ زَيْداً» كونُ «زيد» بدَلاً من المستثنى منه، وهو أرْجَحُها، وكونه منصوباً على الاستثناء، وكونُ «إلاّ» وما بعدَها نعتاً، وهو أضعفُها، ومثله «لَيْسَ زَيْدٌ شَيْئاً إِلا شَيْئاً لا يُعْبَأُ بِهِ»، فإن جئت بـ «ما» مكان «ليس» بطل كونُه بدلاً، لأنها لا تعمل في الموجب.

* * *

مسألة ـ يجوز في نحو: «قَامَ القومُ حَاشَاكَ، وَحَاشَاه» كونُ الضمير منصوباً، وكونه مجروراً، فإن قلت: «حَاشَاي» تعيُّن الجر، أو «حَاشَاني» تعيّن النصب، وكذا القول في «خلاَ» و «عَدا».

* * *

مسألة ـ يجوز في نحو: «ما أحَدٌ يَقُولُ ذٰلِكَ إِلاَّ زَيْد» كوْن «زيد» بدلاً من «أحد» وهو المختار، وكونه بدلاً من ضميره، وأن يُنْصَب على الاستثناء؛ فارتفاعُه من وجهين، وانتصابه من وجه؛ فإن قلت: «ما رأيت أحداً يقول ذلك إلا زيد» فبالعكس، ومن مجيئه مرفوعاً قوله [من المنسرح]:

٧٢٧ ـ فِي لَيْلَةٍ لا نَرَى بِهَا أَحَداً يَحْكِي عَلَيْنَا إِلاَّ كَوَاكِبُهَا[(٢)]

و «على» هنا بمعنى «عَن»، أو ضُمِّن «يحكي» معنى «يتمُّ» أو «يشنع».

ما يحتمل الحالية والتمييز، من ذلك «كَرُمَ زَيْدٌ ضَيْفاً» إن قدرت أنّ «الضيفَ» غيرُ

---

(١) البيت من الطويل، وهو لجرير في ذيل الأمالي ص ١٤٠، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٧/ ٥٨١، وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٠٠، وشرح شواهد الإيضاح.

(٢) البيت من المنسرح، وهو لعدي بن زيد في ملحق ديوانه ص ١٩٤، والدرر ٣/ ١٦٤، وشرح شواهد المغني ص ٤١٧، وخزانة الأدب ٣/ ٣٤٨.

«زيدٍ»، فهو تمييز محوَّل عن الفاعل، يمتنع أن تدخل عليه «مِنْ»؛ وإن قُدِّر نفسَه احتمل الحال والتمييز؛ وعند قصد التمييز فالأحسن إدخالُ «مِنْ»؛ ومن ذلك: «هٰذا خَاتَمٌ حَديداً»، والأرجح التمييز للسلامة به من جمود الحال، ولزومها، أي: عدم انتقالها، ووقوعها من نكرة، وخيرٌ منهما الخفضُ بالإضافة.

من الحال ما يحتمل كونه من الفاعل وكونه من المفعول، نحو: «ضَرَبْت زيداً ضَاحِكاً»، ونحو: ﴿وَقَـٰتِلُواْ ٱلْمُشْرِكِينَ كَآفَّةً﴾ [التوبة: ٣٦]، وتجويز الزمخشري الوجهين في ﴿ٱدْخُلُواْ فِى ٱلسِّلْمِ كَآفَّةً﴾ [البقرة: ٢٠٨] وَهْم، لأن «كافّة» مختصّ بمن يعقل، ووهمهُ في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَـٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ﴾ [سبأ: ٢٨] إذ قدّر (كافة) نعتاً لمصدر محذوف ـ أي: إرسالةً كافة ـ أشدُّ، لأنه أضاف إلى استعماله فيما لا يعقل إخراجَهُ عما التُزِمَ فيه من الحاليّة، ووهمه من خطبة المفصل إذ قال «محيط بكافَّة الأبواب» أشدُّ وأشدُّ لإخراجه إياه عن النصب ألبتة.

من الحال ما يحتملُ باعتبار عامله وجهَيْنِ، نحو: ﴿وَهَـٰذَا بَعْلِى شَيْخًا﴾ [هود: ٧٢] يحتمل أن عامله معنى التنبيه أو معنى الإشارة، وعلى الأول فيجوز «قَائِماً ذَا زَيْدٌ» قال [من البسيط]:

٧٢٨ ـ ها بَيِّنًا ذَا صَرِيحُ النُّصْحِ فَٱصْغَ لَهُ ... [وَطَعْ فَطَاعَةُ مُهْدٍ نُصْحَهُ رَشَدُ][1]

وعلى الثاني يمتنع؛ وأما التقديم عليهما معاً فيمتنعُ على كلِّ تقدير.

من الحال ما يحتمل التعدُّدَ والتَّداخُل، نحو: «جاء زيد راكباً ضاحكاً»، فالتعدُّد على أنْ يكون عامِلهما «جاء»، وصاحبهمَا «زيد»؛ والتداخل على أن الأوْلَى من «زيد» وعاملها «جاء»، والثَّانية من ضميرِ الأولى وهي العامل؛ وذلك واجبٌ عند من مَنَعَ تعدُّد الحال؛ وأما «لقيتُه مُصْعِداً مُنْحَدِراً» فمن التعدُّد، لكن مع اختلاف الصاحب؛ ويستحيلُ التداخل، ويجب كَون الأولى من المفعولِ والثَّانية من الفاعلِ تقليلاً للفَصْل، ولا يُحْمل على العكس إلا بدليلٍ كقوله [من الطويل]:

٧٢٩ ـ خَرَجْتُ بِهَا أَمْشِي تَجُرُّ وَرَاءَنَا ... عَلَى أَثَرَيْنَا ذَيْلَ مِرْطٍ مُرَحَّلِ[2]

---

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح شواهد المغني ٢/ ٩٠١، وشرح عمدة الحافظ ص ٤٣٤.

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ص ١٤، وخزانة ١١/ ٤٢٧، والدرر ٤/ ١٠، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٣٣٩، وهمع الهوامع ١/ ٢٤٤.

ومن الأول قولُه [من الوافر]:

٧٣٠ ـ عَهِدْتُ سُعَادَ ذاتَ هَوىً مُعَنَّى فَـزِدْتُ، وَعَـادَ سُـلْـوَانـاً هَـوَاهَـا[١]

باب إعراب الفعل

مسألة ـ «ما تأتينا فتُحدِّثنا» لك رَفعُ «تحدّث» على العطف، فيكون شريكاً في النفي؛ أو الاستئناف فيكون مُثبتاً، أي: فأنت تحدّثنا الآن بدلاً عن ذلك؛ ونصبه بإضمار أنْ وله معنيان: نفي السَّبب فينتفي المسّبب، ونفي الثَّاني فقط؛ فإن جئت بـ «لَنْ» مكانَ «ما»، فللنصب وجهان: إضمار «أنْ» والعطف، وللرفعِ وجهٌ وهو القَطع؛ وإن جئت بـ «لمْ» فللنصب وجه وهو إضمار «أنْ»، وللرفع وجه وهو الاستئناف، ولك الجزم بالعطف؛ فإن قلت: «ما أنتَ آتٍ فتحدّثنا» فلا جَزْم ولا رفع بالعطف، لعدم تقدُّم الفعل، وإنما هو على القَطْع.

* * *

مسألة ـ «هَلْ تأتيني فأكرمك» الرّفْعُ على وجهينِ، والنصبُ على الإضمار؛ و «هل زيد أخوك فتكرمه» لا يُرفع على العطف، بل على الاستئناف؛ و «هل لك التفات إليه فتكرمه» الرَّفْع على الاستئناف، والنصب إمّا على الجواب أو على العَطْف على التفات؛ وإضمارُ «أنْ» واجبٌ على الأوّل وجائز على الثاني؛ وكالمثال سواء ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ﴾ [الشعراء: ١٠٢] إن سُلِّم كون «لو» للتمنّي.

* * *

مسألة ـ «ليتني أجدُ مالاً فأُنفق منه» الرّفعُ على وجهينِ، والنصبُ على إضمار «أنْ»؛ و «ليت لي مالاً فأنفق منه» يمتنعُ الرفع على العطف.

* * *

مسألة ـ «لِيَقُمْ زَيْدٌ فَنُكْرِمهُ» الرفعُ على القطع، والجزم بالعطف، والنصب على الإِضمار.

* * *

(١) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٣٣٧، وشرح شواهد المغني ١/ ٩٠١، والمقاصد النحوية ٣/ ١٨٠.

مسألة ـ نحو: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنظُرُوا﴾ [يوسف: ١٠٩، غافر: ٨٢] يحتمل الجزم بالعطف، والنصب على الإضمار، مثل ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ﴾ [الحج: ٤٦]، ونحو: ﴿وَإِن تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ﴾ [محمد: ٣٦] يحتمل (تتقوا) الجزم بالعطف، وهو الراجح، والنصب بإضمار «أنْ» على حد قوله [من الطويل]:

٧٣١ ـ وَمَنْ يَقْتَرِبْ مِنّا وَيَخْضَعَ نُؤْوِهِ [وَلاَ يَخْشَ ظُلْماً مَا أَقَامَ وَلاَ هَضْما][(١)]

باب الموصول

مسألة ـ يجوز في نحو: «مَاذا صَنَعْتَ، وماذا صنعته» ما مضى شرحه وقولُه تعالى: ﴿مَاذَا أَجَبْتُمُ الْمُرْسَلِينَ﴾ [القصص: ٦٥]، «ماذا»: مفعول مطلق، لا مفعول به؛ لأن «أجاب» لا يتعدّى إلى الثاني بنفسه، بل بالباء؛ وإسقاطُ الجارِّ ليس بقياس، ولا يكون «ماذا» مبتدأ وخبراً، لأن التقدير حينئذٍ: ما الذي أجبتم به، ثم حُذِف العائد المجرور من غيرِ شرط حذفه؛ والأكثرُ في نحو: «مَنْ ذَا لَقِيتَ» كونُ «ذا» للإشارة خبراً، و «لقيت»: جملة حالية. ويقلُّ كونُ «ذا» موصولة، و «لقيت» صلة، وبعضُهم لا يُجيزه، ومن الكثير ﴿مَن ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِندَهُ﴾ [البقرة: ٢٥٥] إذ لا يدخل موصولٌ على موصولٍ إلا شاذًا كقراءة زيد بن علي ﴿وَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ [البقرة: ٢١] بفتح الميم واللام.

* * *

مسألة ـ ﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾ [الحجر: ٩٤] «ما» مصدريّة: أي: بالأمر، أو موصول اسمي: أي بالذي تُؤمره، على حدّ قولهم: «أَمَرْتُكَ الخير»؛ وأمّا من قال «أمرتُك بكذا» وهو الأكْثَرُ فيشكل؛ لأن شرط حذف العائد المجرور بالحرفِ أن يكون الموصولُ مخفوضاً بمثله معنىً ومتعلقاً نحو: ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٣] أي: منه؛ وقد يقال: إن ﴿فَاصْدَعْ﴾ بمعنى: أؤمر؛ وأما ﴿فَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا بِمَا كَذَّبُوا﴾ [الأعراف: ١٠١] في الأعراف فيحتمل أن يكونَ الأصل بما كذبوه فلا إشكال، أو بما كذبوا به، ويؤيّده التصريحُ به في سورة يونس؛ وإنّما جازَ مع اختلاف المتعلّق، لأن ﴿مَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا﴾ [يونس: ٧٤] بمنزلة «كذبوا» في المعنى؛ وأما ﴿ذَٰلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهُ عِبَادَهُ﴾ [الشورى: ٢٣] فقيل:

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ٢١٤، وشرح الأشموني ٣/ ٥٩١، وشرح التصريح ٢/ ٢٥١، وشرح شواهد المغني ٢/ ٤٠١.

«الذي» مصدريّة أي: ذلك تبشير الله؛ وقيل: الأصل يبشّر به، ثم حذف الجار توسُّعاً فانتصب الضمير ثم حُذف.

مسألة ـ يجوز في نحو: ﴿تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحۡسَنَ﴾ [الانعام: ١٥٤] كونُ الذي موصولاً اسمياً، فيحتاج إلى تقدير عائد، أي: زيادة على العلم الذي أحسنه؛ وكونه موصولاً حرفياً فلا يحتاجُ لعائدٍ، أي: تماماً على إحسانه؛ وكونه نكرةً موصوفةً فلا يحتاجُ إلى صلة، ويكون أحسن حينئذٍ اسمَ تفضيلٍ، لا فِعْلاً ماضياً، وفتحتُه إعرابٌ لا بناء، وهي علامةُ الجرّ؛ وهذان الوجهان كوفيّان، وبعضُ البصريّين يوافق على الثّاني.

* * *

مسألة ـ نحو: «أَعْجَبَنِي ما صنعت» يجوز فيه كونُ «ما» بمعنى «الذي»، وكونُها نكرة موصوفة؛ وعليهما فالعائد محذوف؛ وكونُها مصدريّة فلا عائد؛ ونحو: ﴿حَتَّىٰ تُنفِقُوا۟ مِمَّا تُحِبُّونَۚ﴾ [آل عمران: ٩٢] يحتمل الموصولة والموصوفة، دون المصدريّة، لأن المعاني لا يُنْفق منها؛ وكذا ﴿وَمِمَّا رَزَقۡنَـٰهُمۡ يُنفِقُونَ﴾ [البقرة: ٣] فإن ذهبت إلى تأويل ﴿مَّا تُحِبُّونَۚ﴾ ﴿وَمِمَّا رَزَقۡنَـٰهُمۡ﴾ بالحب والرزق، وتأويل هذين بالمحبوبِ والمرزوقِ، فقد تعسّفتَ من غير مُحْوِجٍ إلى ذلك. وقال أبو حيان: لم يثبت مجيء «ما» نكرة موصوفة؛ ولا دليل في «مَرَرْتُ بمَا مُعْجِبٍ لك» لاحتمالِ الزيادة؛ ولو ثبت نحو: «سَرَّنِي مَا مُعْجب لك» لثبت ذلك، انتهى. ولا أعلمهم زادوا ما بعد الباء إلا ومعناها السببيّة، نحو: ﴿فَبِمَا نَقۡضِهِم مِّيثَـٰقَهُمۡ لَعَنَّـٰهُمۡ﴾ [المائدة: ١٣]، ﴿فَبِمَا رَحۡمَةٖ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمۡۖ﴾ [آل عمران: ١٥٩].

* * *

مسألة ـ إذا قلت: «أَعْجَبَنِي مَنْ جَاءَكَ» احتمل كون «مَنْ» موصولة أو موصوفة، وقد جوّزوا في ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ﴾ [البقرة: ٨]، وضعّف أبو البقاء الموصولة، لأنها تتناول قوماً بأعيانهم، والمعنى على الإبهام، وأجيبُ بأنها نزلت في عبد الله بن أُبيٍّ وأصحابه.

باب التوابع

مسألة ـ نحو: ﴿آمَنَّا بِرَبِّ العَالَمِينَ رَبِّ مُوسَى وَهْرونَ﴾ [الأعراف: ١٢١ ـ ١٢٢؛ والشعراء: ٤٧ ـ ٤٨] يحتمل بدلَ الكلّ من الكلّ، وعطفَ البيان؛ ومثله ﴿نَعۡبُدُ إِلَـٰهَكَ وَإِلَـٰهَ ءَابَآئِكَ إِبۡرَٰهِـۧمَ

وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ﴾ [البقرة: ١٣٣]، ﴿فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ مَكْرِهِمْ أَنَّا دَمَّرْنَٰهُمْ﴾ [النمل: ٥١] فيمن فتحَ الهمزة؛ ويحتملُ هذا تقديرَ مبتدأ أيضاً، أي: هي أنّا دمّرناهم.

* * *

مسألة ـ نحو: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ۝١﴾ [الأعلى: ١] يجوزُ فيه كونُ ﴿ٱلْأَعْلَى﴾ صفةً لِـ «الاسم» أو صفةً لِـ «الربّ»؛ وأمّا نحو: «جَاءنِي غُلاَمُ زيدٍ الظَّرِيف» فالصفة للمضاف، ولا تكونُ للمضاف إليه بدليلٍ، لأن المضافَ إليه إنّما جيء به لغرضِ التّخصيص، ولم يؤتَ به لذاته، وعَكْسُه [من المتقارب]:

وَكُــلُّ فَــتــىً يَــتَّــقِــي فَــائِــزٌ[1]

فالصّفة للمضافِ إليه، لأن المضاف إنما جيء به لقصدِ التّعميم، لا للحُكْمِ عليه، ولذلك ضعف قولُه [من الوافر]:

٧٣٢ ـ وَكُــلُّ أَخٍ مُــفَــارِقُــهُ أَخُــوهُ لَــعَــمْــرُ أَبِــيــكَ إِلاَّ الْــفَــرْقَــدَانِ[2]

مسألة ـ نحو: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝٢ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٢ ـ ٣] و «مررتُ بالرجلِ الذي فَعَلَ» يجوز في الموصول أن يكونَ تابعاً بإضمارِ أعني أو أمدح أو هو، وعلى التَبعيّة فهو نعت لا بدل إلا إذا تعذّر، نحو: ﴿**وَيْلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لمزة الَّذِي جَمَعَ مَالا**﴾ [الهمزة: ١ ـ ٢] لأن النكرة لا توصف بالمعرفة.

باب حروف الجر

مسألة ـ نحو: «زَيْدٌ كَعَمْرٍو» تحتمل الكافُ فيه عند المُعْربين الحرفيّةَ فتتعلّق باستقرار؛ وقيل: لا تتعلّق، والاسميةَ فتكون مرفوعةَ المحلّ وما بعدَها جرٌّ بالإضافةِ، ولا تقدير بالاتّفاق؛ ونحو: «جَاءَ الّذِي كَزَيْدٍ» يتعيّن الحرفية، لأن الوَصْلَ بالمتضايفين ممتنع.

* * *

مسألة ـ «زَيْدٌ عَلَى السَّطْحِ» يحتمل «على» الوَجْهينِ، وعليهما فهي متعلقة باستقرار محذوف.

---

(١) البيت من المتقارب، لم أجده.

(٢) البيت من الوافر، وهو لعمرو بن معد يكرب في ديوانه ص ١٧٨، ولسان العرب ١٥/ ٤٣٢ مادة /ألا/، ولحضري بن عامر في تذكرة النحاة ص ٩٠، وحماسة البحتري، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨/ ١٨٠، وخزانة الأدب ٩/ ٣٢١، ورصف المباني ص ٩٢.

مسألة ـ قيل في نحو: ﴿وَالضُّحَىٰ ۝ وَاللَّيْلِ﴾ [الضحى: ١ ـ ٢]: إن الواو تحتمل العاطفة والقَسَمية، والصوابُ الأول، وإلا لاحتاجَ كلٌّ إلى الجواب، ومما يوضحه مجيء الفاء في أوائل سورتَيِ المرسلات والنازعات.

باب في مسائل مفردة

مسألة ـ نحو: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ﴾ [النور: ٣٦] فيمن فتح الباء يحتمل كونُ النائبِ عن الفاعل الظرف الأوّل ـ وهو الأوْلَى ـ أو الثاني أو الثَّالث؛ ونحو: ﴿ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَىٰ﴾ [الزمر: ٦٨] النائب الظرف أو الوصف، وفي هذا ضعف، لضعف قولهم «سِيرَ عَلَيْهِ طويلٌ».

* * *

مسألة ـ «تَجَلَّى الشَّمْسُ» يحتمل كون «تجلَّى» ماضياً تُرِكت التاء من آخره لمجازِيَّة التأنيث، وكونه مضارعاً أصله: «تَتَجَلَّى» ثم حُذِفت إحدى التاءين على حدّ قوله تعالى: ﴿نَارًا تَلَظَّىٰ﴾ [الليل: ١٤]، ولا يجوز في هذا كونُه ماضياً، وإلا لقيل: «تَلَظَّتْ»، لأن التأنيث واجب مع المجازي إذا كان ضميراً متَّصلاً. وبما ذَكَرْنا من الوجهينِ في المثال الأول تعلم فساد قول من استدلَّ على جواز نحو: «قامَ هِنْدٌ» في الشعرِ بقوله [من الطويل]:

٧٣٣ ـ تَمَنَّى ٱبْنَتَايَ أَنْ يَعِيشَ أَبُوهُمَا [وَهَلْ أَنَا إلا مِنْ رَبِيعَةَ أَوْ مُضَرْ][١]

لجوازِ أن يكونَ أصله: تَتَمَنَّى.

* * *

الجهة السادسة: أن لا يراعي الشُّروط المختلفة بحسب الأبواب؛ فإن العرب يشترطون في بابٍ شيئاً، ويشترطونَ في آخَرَ نقيضَ ذلك الشيء، على ما اقتضَته حكمةُ لغتهم وصحيح أقيستهم؛ فإذا لم يتأمَّل المعرب اختلطت عليه الأبوابُ والشرائطُ.

فلنورِد أنواعاً من ذلك مشيرين إلى بعض ما وقع فيه الوهم للمعربين:

النوع الأول: اشتراطهم الجمودَ لعطف البيان، والاشتقاقَ للنعت.

---

(١) البيت من الطويل، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٢١٣، والأزهية ص ١٧٧، والأغاني ١٥/ ٣٠٥، وخزانة الأدب ٤/ ٣٤٠، والدرر ٦/ ٢٧٠، وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٠٢.

ومن الوَهَم في الأول قولُ الزمخشري في ﴿مَلِكِ ٱلنَّاسِ ۝ إِلَـٰهِ ٱلنَّاسِ﴾ [الناس: ٢ ـ ٣] إنهما عَطْفَا بيانٍ، والصَّواب أنهما نعتانِ، وقد يجاب بأنهما أُجْرِيَا مُجْرَى الجوامد؛ إذ يُستعملاَن غير جاريينِ على موصوفٍ وتجري عليهما الصفاتُ، نحو قولنا: «إِلهٌ وَاحِدٌ»، و «مَلِك عَظِيم».

ومن الخطأ في الثاني قول كثيرٍ من النحويّين في نحو: «مَرَرْتُ بِهٰذَا الرَّجُلِ»: إن «الرجل» نعت، قال ابن مالك: أكثرُ المتأخُرين يقلّد بعضهم بعضاً في ذلك، والحامل لهم عليه توهُّمُهم أن عطف البيان لا يكون إلا أخَصّ من متبوعِه، وليس كذلك؛ فإنه في الجوامد بمنزلة النعتِ في المشتقّ، ولا يمتنع كونُ المنعوتِ أخَصَّ من النعت؛ وقد هُدِيَ ابن السيِّد إلى الحق في المسألة، فجعل ذلك عطفاً لا نعتاً، وكذا ابن جني، ا هـ.

قلت: وكذا الزجّاج والسّهيلي، قال السهيلي: وأمّا تسمية سيبويه له نعتاً فتسامُح، كما سمّي التوكيد وعطف البيان صفة.

وزعم ابن عصفور أن النحويين أجازُوا في ذلك الصفَةَ والبيان، ثم استَشْكَلَه بأن البيانَ أعْرَفُ من المبين وهو جامد، والنعت دون المنعوت أو مساوٍ له وهو مشتق أو في تأويله، فكيف يجتمع في الشيء أن يكون بياناً ونعتاً؟ وأجاب بأنه إذا قُدّرِ نعتاً فاللام فيه للعهد والاسم مؤوّل بقولك: الحاضر أو المشار إليه؛ وإذا قُدّرِ بياناً فاللام لتعريفِ الحضور؛ فيُساوي الإشارة بذلك ويزيد بإفادته الجنسَ المعينَ فكان أخص؛ قال: وهذا معنى قول سيبويه ا هـ.

وفيما قاله نظر؛ لأن الذي يؤوّله النحويون بالحاضر والمشار إليه إنما هو اسم الإشارة نفسه إذا وقع نعتاً، كـ «مررتُ بزيدٍ هَذَا»، فأما نعت اسم الإشارة فليس ذلك معناه، وإنما هو معنى ما قبله، فكيف يجعلُ معنى ما قبله تفسيراً له؟

وقال الزمخشريّ في ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ﴾ [الأنعام: ١٠٢]: يجوز كونُ اسم الله تعالى صفةً للإشارة أو بياناً، و «ربكم» الخبر، فجوّز في الشيء الواحد البيانَ والصِفةَ، وجوّز كونَ العَلَم نعتاً، وإنما العلم يُنعت ولا يُنعت به، وجوّز نعت الإشارة بما ليس معرفاً بلام الجنس، وذلك مما أجمعوا على بطلانه.

النوع الثاني: اشتراطهم التعريفَ لعطف البيان ولنعت المعرفة، والتنكيرَ للحال، والتمييز؛ وأفْعَلَ «مِنْ»، ونعتِ النكرة.

ومن الوَهَمِ في الأوَّلِ قولُ جماعةٍ في صديد من ﴿مَّآءٍ صَدِيدٍ﴾ [إبراهيم: ١٦]، وفي

﴿طَعَامُ مَسَٰكِينَ﴾ من ﴿كَفَّٰرَةٌ طَعَامُ مَسَٰكِينَ﴾ [المائدة: ٩٥] فيمن نوّن «كفارة»: إنهما عَطْفَا بيانٍ، وهذا إنما هو معترض على قول البصريِّين ومَنْ وافقهم؛ فيجب عندهم في ذلك أن يكون بدلاً، وأما الكوفيُّون فيرَوْنَ أن عطفَ البيان في الجوامِدِ كالنعتِ في المشتقّات، فيكون في المعارف والنكرات، وقولُ بعضهم في «ناقع» من قول النابغة [من الطويل]:

٧٣٤ ـ [فَبِتُّ كأني سَاوَرَتْنِي ضَئِيلَةٌ] مِنَ الرُّقْشِ في أَنيَابِهَا السُّمُّ نَاقِعُ[(١)]

إنه نعتٌ لِـ «السمّ»، والصواب أنه خبر لِـ «السمّ»، والظرف متعلّق به، أو خبرٌ ثانٍ.

وليس من ذلك قولُ الزمخشريّ في ﴿شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ [البقرة: ١٩٦، غافر: ٣]: إنه يجوز كونُه صفةً لاسم الله تعالى في أوائلِ سورة المؤمن، وإن كان من باب الصّفةِ المشبهة، وإضافتُهَا لا تكون إلا في تقدير الانفصال، ألا ترى أن ﴿شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ معناه: شديد عِقَابُه، ولهذا قالوا: كلّ شيء إضافته غيرُ مَحْضة فإنه يجوز أن تصير إضافته محضة، إلا الصفة المشبّهة، لأنه جَعَله على تقدير «أل»، وجَعَلَ سبب حذفِها إرادة الازدواج؛ وأجازَ وصْفِيَّتَهُ أيضاً أبو البقاء، لكن على أن «شديداً» بمعنى «مشدّد» كما أن «الأذِينَ» في معنى «المُؤَذِّن»، أخرجه بالتأويل من بابِ الصفة المشبَّهةِ إلى باب اسم الفاعل؛ والذي قَدَّمه الزمخشريُّ أنه وجميعَ ما قَبْله أبْدال؛ أمّا أنه بدل فلتنكيره؛ وكذا المضافانِ قبلَهُ وإن كانَا من بابِ اسم الفاعل؛ لأنَّ المراد بهما المستقبل، وأما البواقي فللتناسب؛ ورَدَّ على الزجّاج في جَعْله ﴿شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ [البقرة: ١٩٦، غافر: ٣] بدلاً وما قبله صفات، وقال: في جعله بدلاً وحده من بين الصفات نُبُوٌّ ظاهر.

ومن ذلك قولُ الجاحظِ في بيت الأعشى [من السريع]:

٧٣٥ ـ وَلَسْتَ بِالأكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَى [وَإنَّمَا العِزَّةُ لِلكَاثِرِ][(٢)]

إنه يُبْطِلُ قول النحويين «لا تجتمع «أل» و «مِنْ» في اسم التفضيل»، فجعل كلاً من «ألْ» و «مِنْ» معتدًا به جارياً على ظاهره؛ والصّواب أن تقدر «أل» زائدة، أو معرفة و «من» متعلّقة بـ «أكثر» منكراً محذوفاً مبدلاً من المذكور، أو بالمذكور على أنها بمنزلتها في قولك: «أنت مِنهُمُ الفَارِسُ البَطَلُ»، أي: أنت من بينهم؛ وقولُ بعضهم: «إنها متعلقة

---

(١) البيت من الطويل، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٣٣، وخزانة الأدب ٢/ ٤٥٧، والدرر ٦/ ٩، وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٠٢، ولسان العرب ٤/ ٥٠٧ مادة/ طور/.

(٢) البيت من السريع، وهو للأعشى في ديوانه ص ١٩٣، وأوضح المسالك ٣/ ٢٩٥، وخزانة الأدب ١/ ١٨٥، والخصائص ١/ ١٨٥، ٣/ ٢٣٦، وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٠٢، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٤٢٢.

بليس» قد يُرَدُّ بأنها لا تدلُّ على الحدث عند من قال في أخواتها إنها تدلّ عليه، ولأن فيه فَصْلاً بين أفعل وتمييزه بالأجنبيّ، وقد يجاب بأن الظّرف يتعلّق بالوهم، وفي «ليس» رائحة قولك: انتفى، وبأن فَصْلَ التمييز قد جاء في الضرورة في قوله [من المتقارب]:

٧٣٦ - عَلَى أنَّنِي بَعْدَ مَا قَدْ مَضَى ثَلاثُونَ لِلْهَجْرِ حَوْلاً كَمِيلا[1]

و «أَفْعَل» أقْوَى في العمل من «ثلاثون».

ومن الوهم في الثاني قولُ مكي في قراءة ابن أبي عَبْلة ﴿فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٌ قَلْبَهُۥ﴾ [البقرة: ٢٨٣] بالنصب: إن ﴿قَلْبَهُۥ﴾ تمييز، والصوابُ أنّه مشبه بالمفعول به كـ «حسن وَجْهَه»، أو بَدَل من اسم «إن». وقولُ الخليل والأخفش والمازني في «إياي» و «إيَّاك»، و «إياهُ»: إن «إيّا» ضميرٌ أضِيفَ إلى ضمير؛ فحكموا للضمير بالحكم الذي لا يكون إلا للنكرات وهو الإضافة؛ وقول بعضهم في «لا إِلٰه إلا الله» إن اسم الله تعالى خبر «لا» التبرئة، ويردُّه أنها لا تعمل إلا في نكرة منفيّة، واسمُ الله تعالى معرفة مُوجبة؛ نعم يصحُّ أن يقال: إنه خبر لـ «لا» مع اسمها، فإنهما في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه؛ وزعمَ أن المركبّة لا تعمل في الخبر، لضَعفِها بالتركيب عن أن تعمل فيما تباعَدَ منها وهو الخبر، كذا قال ابن مالك.

والذي عندي أن سيبويه يرى أن المركّبة لا تعمل في الاسم أيضاً؛ لأن جزء الشيء لا يعمل فيه، وأما «لا رَجُلَ ظَرِيفاً» بالنصب فإنه عند سيبويه مثل «يا زَيْدُ الْفَاضِلِ» بالرَّفع؛ وكذا البحثُ في «لا إِلَهَ إلا هو» للتعريف والإيجاب أيضاً، وفي «لا إله إلا إِلٰهٌ واحد» للإيجاب؛ وإذا قيل: «لا مستحقاً للعبادة إلا إِلٰهٌ واحد، أو إلا الله» لم يتَّجِهِ الاعتذار المتقدّم، لأن «لا» في ذلك عاملة في الاسم والخبر لعدم التّركيب. وزعم الأكثرون أن المرتفع بعد «إلا» في ذلك كله بدل من محلّ اسم «لا»، كما في قولك: «ما جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ إلاّ زَيْد». ويُشْكل على ذلك أن البدَل لا يصلحُ هنا لحلوله محلَّ الأول، وقد يجاب بأنه بَدَل من الاسم مع «لا»، فإنهما كالشّيء الواحد، ويصحّ أن يخلفهما، ولكن يذكر الْخبر، حينئذٍ، فيقال: «اللّهُ مَوْجُود». وقيل: هو بدل من ضمير الْخبر المحذوف، ولم يتكلّم الزّمخشريُّ في كشّافه على المسألة اكتفاءً بتأليفٍ مفردٍ له فيها، وزعم فيه أن الأصل «اللّهُ إله» المعرفَةُ مبتدأ، والنكرةُ خبر، على القاعدة، ثم قُدّم الخبر، ثم أُدخِل النفيُ على

(١) البيت من المتقارب، وهو للعباس بن مرداس في ديوانه ص ١٣٦، وأساس البلاغة ص ٣٩٨ مادة/ كمل/، وخزانة الأدب ٣/ ٢٩٩، والدرر ٤/ ٤٢، وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٠٨.

الخبر والإيجاب على المبتدأ، ورُكّبت «لا» مع الخبر، فيقال له: فما تقول في نحو «لا طَالِعاً جَبَلاً إلا زَيْد» لِمَ انتصب خبر المبتدأ؟ فإن قال: إن «لا» عاملة عمل «ليس»، فذلك ممتنع، لتقدُّم الخبر، ولانتقاض النفي، ولتعريفِ أحد الجزأين؛ فأما قولُه: «يجب كون المعرفة المبتدأ» فقد مر أن الإخبار عن النكرة المُخَصَّصَة المقدَّمة بالمعرفة جائز، نحو: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ﴾ [آل عمران: ٩٦].

ومن ذلك قولُ الفارسي في «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَا شِئْتَ مِنْ رَجُلٍ»: إن «ما» مصدرية، وإنها وصلتها صفةٌ لِـ «رجل»، وتبعهُ على ذلك صاحبُ التَّرشيح، قال: ومثلُه قولُه تعالى: ﴿فِيٓ أَيِّ صُورَةٖ مَّا شَآءَ رَكَّبَكَ ۝٨﴾ [الانفطار: ٨] أي: في أي صُورة مشيئتُه أي يشاؤها؛ وقول أبي البقاء في ﴿تَعَالَوْاْ إِلَىٰ كَلِمَةٖ سَوَآءِۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ [آل عمران: ٦٤] إنَّ «أنْ» وصلتَهَا بدل من «سواء»، وبدل الصّفة صفة، والحرف المصدريّ وصلته في نحو ذلك معرفة، فلا يقع صفة للنكرة. وقول بعضهم في ﴿وَيْلٞ لِّكُلِّ هُمَزَةٖ لُّمَزَةٍ ۝١ ٱلَّذِي جَمَعَ﴾ [الهمزة: ١ ـ ٢] إن «الذي» صفة.

والصواب أن «ما» في المثال شرطيّة حُذِف جوابُها، أي: فهو كذلك، والصفة الجملتان معاً.

وأما الآية الأولى فقال أبو البقاء: «ما» شرطيّة أو زائدة، وعليهما فالجملة صفَة لِـ «صورة»، والعائد محذوف، أي: عليها، و «في» متعلقة بركبك، ا هـ. كلامه.

وكان حقه إذْ عَلَّقَ «في» بـ «ركبك» وقال الجملة صفة أن يَقْطع بأن «ما» زائدة، إذ لا يتعلّق الشرط الجازم بجوابه، ولا تكون جملة الشرط وحدها صفة، والصوابُ أن يقال: إنْ قدّرت «ما» زائدة، فالصفة جملة «شاء» وحدها، والتقدير شاءها»، و «في» متعلّقة بـ «ركبك»، أو باستقرار محذوف هو حالٌ من مفعوله، أو بـ «عدَّلك»، أي: وضَعَك في صورة أي صورة؛ وإن قدّرت «ما» شرطية فالصفة مجموع الجملتين، والعائد محذوف أيضاً، وتقديره: عليها، وتكون «في» حينئذٍ متعلقة بـ «عدَّلك»، أي: عَدَّلَكَ في صورة أي صورة، ثم استؤنف ما بعده.

والصوابُ في الآية الثانية أنها على تقدير مبتدأ.

وفي الثالث أن ﴿ٱلَّذِي﴾ بدلٌ، أو صفةٌ مقطوعة بتقدير «هو» أو «أذمّ» أو «أعني».

هذا هو الصواب، خلافاً لمن أجازَ وصفَ النكرة بالمعرفة مطلقاً، ولمن أجازه بشرط وَصْفِ النكرة أو لا بنكرة، وهو قول الأخفش، زعم أن ﴿ٱلْأَوْلَيَٰنِ﴾ صفة لِـ

﴿ءَاخَرَانِ﴾ في ﴿فَـَٔاخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا﴾ [المائدة: ١٠٧] الآية، لوصفهما بيقومَان، وكذا قال بعضهم في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ مَن كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا ﴿٣٦﴾ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ﴾ [النساء: ٣٦ ـ ٣٧].

ومن ذلك قولُ الزمخشري في ﴿إِنَّمَآ أَعِظُكُم بِوَٰحِدَةٍ أَن تَقُومُوا۟ لِلَّهِ﴾ [سبأ: ٤٦]: إن ﴿أَن تَقُومُوا۟﴾ عطف بيان على «واحدة»؛ وفي ﴿مَّقَامِ إِبْرَٰهِيمَ﴾ [آل عمران: ٩٧]: إنه عطفُ بيان على ﴿ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ﴾ [آل عمران: ٩٧]، مع اتّفاق النحويينَ على أن البيان والمبَين لا يتخالفان تعريفاً وتنكيراً، وقد يكون عَبَّر عن البدل بعطف البيان لتآخيهما؛ ويؤيّده قوله في ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنتُم مِّن وُجْدِكُمْ﴾ [الطلاق: ٦]: إن ﴿مِّن وُجْدِكُمْ﴾ عطفُ بيانٍ لقوله تعالى: ﴿مِنْ حَيْثُ سَكَنتُم﴾ وتفسيرٌ له؛ قال: و «من»: تبعيضيّة حُذِف مبعضها، أي: أسكنوهنّ مكاناً من مَسَاكنكم مما تُطِيقون، ا هـ. وإنما يريد البدل لأن الخافض لا يُعَاد إلا معه، وهذا إمام الصناعة سيبويه يُسمّي التوكيد صفة، وعطفَ البيان صفةً كما مرَّ.

النوع الثالث: اشتراطُهم في بعض ما التعريفُ شرطُه تعريفاً خاصّاً، كمنع الصرف اشترطوا له تعريف العلمية أو شبهه، كما في «أجْمَع»، وكنَعْتِ الإشارة و «أيّ» في النداء، اشترطوا لهما تعريف اللام الجنسية، وكذا تعريف فَاعِلَيْ «نِعْم» و «بِئْس»، ولكنها تكون مباشرة له أو لما أُضيف إليه، بخلاف ما تقدّم فشرطُهَا المباشرة له.

ومن الوهم في ذلك قولُ الزمخشري في قراءة أبي ابن عَبْلة ﴿إِنَّ ذَٰلِكَ لَحَقٌّ تَخَاصُمُ أَهْلِ ٱلنَّارِ ﴿٦٤﴾﴾ [ص: ٦٤] بنصب «تخاصم»: إنه صفة للإشارة؛ وقد مضى أن جماعة من المحقّقين اشترطوا في نعت الإشارة اشتقاق كما اشترطوهُ في غيره من النعوت، ولا يكون التخاصُم أيضاً عطفَ بيانٍ، لأن البيان يُشْبِه الصفةَ، فكما لا توصَفُ الإشارة إلاَّ بما فيه «أل» كذلك ما يُعْطَفُ عليها؛ ولهذا منع أبو الفتح في ﴿وَهَٰذَا بَعْلِى شَيْخًا﴾ [هود: ٧٢] في قراءة ابن مسعود برفع ﴿شَيْخًا﴾ كَوْنَ ﴿بَعْلِى﴾ عطفَ بيان، وأوجب كونه خبراً، و «شيخ»: إما خبرٌ ثانٍ، أو خبرٌ لمحذوف، أو بدلٌ من «بَعْلِي»، أو «بَعْلي» بدل و «شيخ» الخبر؛ ونظيرُ مَنْعِ أبي الفتح ما ذكرنا منعُ ابن السيِّد في كتاب المسائل والأجوبة وابن مالك في التسهيل كونَ عطفِ البيان تابعاً للمضمر، لامتناع ذلك في النعت؛ ولكن أجاز سيبويه «يَا هٰذَانِ زَيْدٌ وعمرٌو» على عطف البيان، وتبعه الزيادي، فأجاز «مَرَرْتُ بِهٰذَيْنِ الطَّوِيلِ والقصيرِ» على البيان، وأجازه على البدل أيضاً، ولم يجزه على النعت، لأن نعت الإشارة لا يكونُ إلا طِبْقَهَا في اللفظ، وممَّن نصَّ على مَنْعِ النعت في هذا سيبويه والمبردُ والزجّاج، وهو مقتضى القياس، ومَنْعُ سيبويه فيها مخالفٌ لإجازته في النداء.

النوع الرابع: اشتراط الإبهام في بعض الألفاظ كظروف المكان، والاختصاص في بعضها كالمبتدآت وأصحاب الأحوال.

ومن الوهم في الأوّل قولُ الزمخشري في ﴿فَٱسْتَبَقُواْ ٱلصِّرَٰطَ﴾ [يس: ٦٦]، وفي ﴿سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا ٱلْأُولَىٰ﴾ [طه: ٢١] وقول ابن الطراوة في قوله [من الكامل]:

٧٣٧ ـ [لَدْنٌ بِهَزِّ الكفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ فِيهِ] كما عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ(١)

وقول جماعة في «دَخَلْتُ الدار، أو المسجد، أو السُّوق» إن هذه المنصوبات ظروفٌ، وإنّما يكون ظرفاً مكانياً ما كَانَ مُبْهَماً، ويعرف بكونِهِ صالحاً لكل بقعة كـ «مكان» و «ناحية»، و «جهة»، و «جانب» و «أمام»، و «خَلْف».

والصوابُ أن هذه المواضعَ على إسقاط الجارّ توسعاً، والجار المقدر «إلى» في ﴿سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا ٱلْأُولَىٰ﴾ [طه: ٢١] و «في» في البيت، و «في» أو «إلى» في الباقي؛ ويحتمل أن ﴿استبقوا﴾ ضُمِّنَ معنى «تبادروا»، وقد أجيز الوجهان في ﴿فَٱسْتَبِقُواْ ٱلْخَيْرَٰتِ﴾ [البقرة: ١٤٨، المائدة: ٤٨] ويحتمل ﴿سِيرَتَهَا﴾ أن يكون بدلاً من ضمير المفعول بدلَ اشتمالٍ، أي: سنعيدها طَرِيقتها.

ومن ذلك قول الزجّاج في ﴿وَٱقْعُدُواْ لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ﴾ [التوبة: ٥] إن «كُلَّ» ظرف، وردّهُ أبو علي في «الأغفال» بما ذكرنا؛ وأجاب أبو حيان بأن ﴿ٱقْعُدُواْ﴾ ليس على حقيقته، بل معناه أرصدوهم كلَّ مرصد، ويصح: أرصدوهم كل مرصد، فكذا يصحّ: قعدت كل مرصد، قال: ويجوز: قعدتُ مجلسَ زيد، كما يجوز: قعدتُ مقعدَه، ا هـ.

وهذا مخالف لكلامهم، إذ اشترطوا توافق مادّتي الظرف وعامله، ولم يكتفوا بالتوافق المعنوي كما في المصدر، والفَرْقُ أن انتصاب هذا النوع على الظرفية على خلاف القياس لكونه مختصاً، فينبغي أن لا يتجاوز به محل السماع؛ وأما نحو: «قَعَدْتُ جُلُوساً» فلا دافع له من القياس؛ وقيل: التَّقدير: اقعدوا لهم على كل مرصد فحذفت «على»، كما قال [من الطويل]:

٧٣٨ ـ [تَحِنُّ فَتُبْدِي ما بِهَا مِنْ صَبَابَةٍ] وَأُخْفِي الّذِي لَوْلاَ الأَسَى لَقَضَانِي(٢)

---

(١) البيت من الكامل، وهو لساعد بن جؤية الهذلي في تخليص الشواهد ٥٠٣، وخزانة الأدب ٣/ ٨٣، والدرر ٣/ ٨٦، وشرح شواهد أشعار الهذليين ص ١١٢٠، وشرح شواهد المغني ص ٨٨٥.

(٢) البيت من الطويل، وهو لعروة بن حزام، في خزانة الأدب ٨/ ١٣٠، والدرر ٤/ ١٣٦، وشرح شواهد المغني ١/ ٤١٤، والمقاصد النحوية ٢/ ٥٥٢.

أي: لَقَضى عليّ، وقياسُ الزجّاج أن يقول في ﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَٰطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ [الأعراف: ١٦] مثل قوله في ﴿وَٱقْعُدُوا۟ لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ﴾ [التوبة: ٥]، والصوابُ في الموضوعين أنهما على تقدير «على»، كقولهم: «ضُرِبَ زَيْدٌ الظهْرَ والبطن» فيمن نصبهما، أو أنَّ «لأقعدنَّ» و «اقعدوا» ضُمِّنا معنى «لألزَمَنَّ» و «الْزَمُوا».

ومن الوَهم في الثاني قولُ الحوفي في ﴿ظُلُمَٰتٌۢ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ﴾ [النور: ٤٠]. إن ﴿بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ﴾ جملة مُخَبرٌ بها عن «ظلمات»، و «ظلمات» غير مختصّ؛ فالصواب قولُ الجماعة إنه خبرٌ لمحذوف، أي: تلك ظلمات؛ نعم إن قُدِّر أن المعنى: ظلمات أيُّ ظلمات بمعنى ظلمات عِظام أو مُتَكاثِفة، وتُركت الصفة لدلالة المقام عليها، كما قال [من الطويل]:

٧٣٩ ـ لَهُ حَاجِبٌ فِي كُلِّ أَمْرٍ يَشِينُهُ [وَلَيْسَ لَهُ عَنْ طالبِ الْعُرْفِ حَاجِبُ][(١)]

صَحَّ، وقولُ الفارسي في ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ٱبْتَدَعُوهَا﴾ [الحديد: ٢٧]: إنه من باب «زيداً ضربته»، واعترضه ابن الشجري بأنّ المنصوب في هذا الباب شرطه أن يكون مختصّاً ليصحَّ رفعه بالابتداء، والمشهورُ أنه عطف على ما قبله، و «ابتدعوها»: صفة؛ ولا بدَّ من تقدير مضاف، أي: وحبَّ رهبانية، وإنما لم يحمل أبو علي الآية على ذلك لاعتزاله، فقال: لأن ما يبتدعونه لا يخلُقُه الله عزَّ وجل؛ وقد يُتَخَيَّلُ ورودُ اعتراض ابن الشجري على أبي البقاء في تجويزه في ﴿وَأُخْرَىٰ تُحِبُّونَهَا﴾ [الصف: ١٣] كونه كـ «زيداً ضربته»، ويجاب بأن الأصل «وصِفَة أخْرَى»، ويجوز كون ﴿تُحِبُّونَهَا﴾ صفة، والخبر إما «نَصْرٌ»، وإما محذوف، أي: ولكم نعمة أخرى، و «نصر»: بدل أو خبر لمحذوف، وقول ابن ابن مالك بدر الدين في قول الحماسي [من الرمل]:

٧٤٠ ـ فَارِساً مَا غَادَرُوهُ مُلْحَماً [غَيْرَ زُمَّيْلٍ وَلاَ نِكْسٍ وَكِلْ][(٢)]

إنه من باب الاشتغال كقول أبي علي في الآية، والظاهر أنه نُصب على المدح لما قدمنا، و «ما» في البيت زائدة؛ ولهذا أمكن أن يُدَّعى أنه من باب الاشتغال.

النوع الخامس: اشتراطُهم الإضمارَ في بعض المعمولات، والإظهارَ في بعضٍ؛

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في لسان العرب ١/ ٣٨٩ مادة/ ذنب/، وأساس البلاغة ص ٤١٤ مادة / لمظ/، وتاج العروس ٢/ ٤٣٧ مادة / ذنب/.

(٢) البيت من الرمل، وهو لعلقمة الفحل في ديوانه ص ١٣٣، وله أو لامرأة من بني الحارث في شرح شواهد المغني ٢/ ٦٦٤، والمقاصد النحوية ٢/ ٥٣٩، وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٥٠١.

فمن الأول مجرُور «لولا» ومجرور «وَحْدَ»، ولا يختصَّانِ بضمير خطاب ولا غيره، تقول: «لَوْلاَيَ»، و «لَوْلاَكَ»، وَ «لَوْلاَهُ» وَ «وَحْدِي»، وَ «وَحْدَكَ»، وَ «وَحْدَهُ»، ومجرور «لَبَّيْ»، وَ «سَعْدَيْ»، وَ «حَنَانَيْ»، ويشترط لهنَّ ضميرُ الخطاب، وشذ نحو قوله [من الطويل]:

٧٤١ - [دَعَوْنِي] فَيَا لَبَّيَّ إِذْ هَدَرَتْ لَهُمْ [شَقَاشِقُ أَقْوَامٍ فَأَسْكَتَهَا هَدْرِي](١)

وقول آخر [من الرجز]:

٧٤٢ - إِنَّكَ لَوْ دَعَوْتَنِي وَدُونِي [زَوْرَاءُ ذَاتُ مُتْرَعٍ بَيُونِ(٢)
لَقُلْتُ لَبَّيْهِ لِمَنْ يَدْعُونِي]

كما شذت إضافتها إلى الظاهر في قوله [من المتقارب]:

٧٤٣ - [دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مِسْوَراً] فَلَبَّى فَلَبَّيْ يَدَيْ مِسْوَرِ(٣)

ومن ذلك مرفوعُ خبرِ «كاد» وأخواتها إلاَّ «عسى»؛ فتقول: «كاد زَيْدٌ يَمُوتُ»، ولا تقول: يَمُوتُ أبوه؛ ويجوز «عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ أَبُوه» فيرفع السببيّ، ولا يجوز رَفْعُه الأجنبيّ، نحو: «عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ عَمْرٌو عِنْدَهُ».

ومن ذلك مرفوعُ اسم التفضيل في غير مسألة الكُحْل، وهذا شرطُه مع الإضمار الاستتار، وكذا مرفوعُ نحو: «قُمْ»، و «أَقُومُ»، و «نَقُومُ»، و «تَقُومُ».

ومن الثاني تأكيدُ الاسم المُظْهر، والنعت، والمنعوت، وعطف البيان، والمبين.

ومن الوهم في الأول قولُ بعضهم في «لَوْلاَيَ ومُوسَى»: إن «موسى» يحتمل الجرّ، وهذا خطأ؛ لأنه لا يعطف على الضمير المجرور إلاَّ بإعادة الجار، ولأن «لولا» لا تجرّ الظاهِرَ؛ فلو أعيدت لم تعمل الجرّ، فكيف ولم تُعَدْ؟ هذه مسألة يُحَاجَىٰ بها فيقال: ضميرٌ مجرور لا يصحّ أن يعطف عليه اسمٌ مجرور أعَدْتَ الجارَّ أم لم تُعِدْه، وقولي «مجرور» لأنه يصحُّ أن تعطف عليه اسماً مرفوعاً؛ لأن «لولا» محكوم لها بحكم الحروف الزائدة، والزائد لا يَقْدَح في كون الاسم مجرّداً من العوامل اللفظيّة؛ فكذا ما أشبه الزائد؛ وقول جماعة في قول هُدْبَةَ [من الوافر]:

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح شواهد المغني ٢/٩٠٩.

(٢) البيت من البحر المتقارب، وهو لرجل من بني أسد في الدرر ٣/٦٨، وخزانة الأدب ٢/ ٩٢.

(٣) البيت من المتقارب، وهو لرجل من بني أسد في الدرر ٣/٦٨، وشرح التصريح ٢/٣٨، وشرح شواهد المغني، ولسان العرب ١٥/٢٣٩، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/١٢٣، وخزانة الأدب ٢/٩٢.

٧٤٤ ـ عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتَ فِيهِ   يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ[(١)]

إن «فرجاً» اسم «كان»، والصوابُ أنه مبتدأ خبرُه الظرفُ؛ والجملة خبر «كان»، واسمها ضمير الكرب، وأما قوله [من البسيط]:

٧٤٥ ـ وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يُثْقِلُنِي   ثَوْبِي، فَأَنْهَضُ نَهْضَ الشَّارِبِ الثَّمِلِ[(٢)]

فـ «ثوبي»: بدل اشتمال من تاء «جَعَلْتُ»، لا فاعل «يثقلني».

ومن الوهم في الثاني قول أبي البقاء في ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ ۝٣﴾ [الكوثر: ٣] إنه يجوز كونُ «هو» توكيداً وقد مضى، وقولُ الزمخشري في قوله تعالى: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾ [المائدة: ١١٧] إذا قدّرت «أنْ» مصدرية، وأنها وصلَتَها عَطفُ بيانٍ على الهاء، وقولُ النحويين في نحو: ﴿اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥، والأعراف: ١٩]: إنّ التقدير: ولا تخلفه أنت؛ لأنَّ مرفوعَ فعلِ الأمر لا يكون ظاهراً، ومرفوعَ الفعلِ المضارع ذي النون لا يكون غيرَ ضميرِ المتكلم، وجَوَّزَ في قوله [من الوافر]:

٧٤٦ ـ نُطَوِّفُ مَا نُطَوِّفُ ثُمَّ نَأْوِي   ذَوُو الأَمْوَالِ مِنَّا وَالْعَدِيمُ

٧٤٧ ـ إِلَى حُفَرٍ أَسَافِلُهُنَّ جُوفٌ   وَأَعْلاَهُنَّ صُفَّاحٌ مُقِيمُ[(٣)]

كونَ «ذوو» فاعلاً بفعلِ غيبةٍ محذوفٍ، أي: يَأوي ذوو الأَموال، وكونَه وما بعده توكيداً على حد «ضُرِبَ زَيْدٌ الظَّهْرُ وَالْبَطْنُ».

تنبيه ـ من العوامل ما يعملُ في الظّاهر وفي المُضْمر بشرطِ استتارهِ وهو «نِعْمَ» و «بِئس»، تقول: «نِعْمَ الرَّجُلاَنِ الزَّيْدَانِ»، وَ «نِعْمَ رَجُلَيْنِ الزَّيْدَانِ»، ولا يقال «نعمَّا» إلا في لُغيَّةٍ، أو بشرطِ إفراده وتذكيرهِ، وهو «رُبَّ» في الأصح.

النوع السادس: اشتراطُهم المفردَ في بعض المعمولات، والجملَةَ في بعض.

فمن الأول الفاعلُ ونائبهُ وهو الصّحيح، فأما ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ

---

(١) البيت من الوافر، وهو لهدبة بن خشرم في خزانة الأدب ٩/ ٣٢٨، والدرر ٢/ ١٤٥، وشرح شواهد المغني ص ٤٤٣، والمقاصد النحوية ٢/ ١٨٤، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٢٨، وأوضح المسالك ١/ ٣١٢.

(٢) البيت من البحر البسيط، وهو لعمرو بن أحمد في ملحق ديوانه ص ١٨٢، وخزانة الأدب ٩/ ٣٥٩، ولأبي حية النميري في ملحق ديوانه ص ١٨٦، ولأبي حية أو للحكم بن عبدل في شرح شواهد المغني ٢/ ٩١١، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٣٠٥.

(٣) البيتان من الوافر، وهما للبرج بن مسهر في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٢٧٧، وشرح شواهد المغني ١/ ٢٨١، والمؤتلف والمختلف ص ٦٢.

لَيَسْجُنُنَّهُ﴾ [يوسف: ٣٥]، ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١١] فقد مرَّ البحثُ فيهما.

ومن الثاني خبر «أنَّ» المفتوحة إذا خُفِّفت، وخبرُ القول المحكي نحو: «قَوْلِي لا إله إلاَّ الله»، وخرج بذكر المحكيِّ قولُكَ: «قَوْلِي حَقٌّ»، وكذلك خبر ضمير الشأن، وعلى هذا فقوله تعالى: ﴿وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ﴾ [البقرة: ٢٨٣] إذا قدّر ضمير «إنه» للشأن لزم كونُ «آثم» خبراً مقدّماً و «قلبه» مبتدأ مؤخّراً، وإذا قدّر راجعاً إلى اسم الشرط جاز ذلك، وأن يكون «آثم» الخبر و «قلبُه» فاعل به، وخبرُ أفعالِ المقارَبةِ.

ومن الوهم قولُ بعضهم في ﴿فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ﴾ [ص: ٣٣] إن ﴿مَسْحًا﴾ خبرُ ﴿فَطَفِقَ﴾، والصوابُ أنه مصدر لخبر محذوفٍ أي: يمسحُ مسحاً.

وجوابُ الشرط، وجوابُ القسمِ، ومن الوهم قولُ الكسائي وأبي حاتم في نحو: ﴿يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ﴾ [التوبة: ٦٢] إن اللام وما بعدَها جواب، وقد مرّ البحث في ذلك، وقولُ بدر الدين بن مالك في قوله تعالى: ﴿أَفَمَن زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا﴾ [فاطر: ٨] إن جواب الشرط محذوف، وإن تقديرَه: ذهبَتْ نفسُك عليهمْ حسرةً، بدليل: ﴿فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَاتٍ﴾ [فاطر: ٨]، أو كمن هَدَاه الله، بدليل ﴿فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ﴾ [فاطر: ٨]، والتَّقدير الثاني باطل: ويجب عليه كونُ «مَنْ» موصولة، وقد يُتوهَّم أنَّ مثلَ هذا قولُ صاحبِ اللَّوامح ـ وهو أبو الفضل الرَّازي ـ فإنه قال في قوله تعالى: ﴿أَمَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ [النمل: ٦٠] لا بُدَّ إضمار جملة معادلة، والتقدير: كمن لا يخلق اهـ.

وإنما هذا مبنيّ على تسمية جماعة منهم الزمخشري في مُفَصَّلِهِ الظرفَ من نحو: «زيد في الدار» جملة ظرفية؛ لكونه عندهم خَلفاً عن جملة مقدّرة، ولا يعتذر بمثل هذا عن ابن مالك؛ فإن الظرف لا يكون جواباً، وإن قلنا إنه جملة.

النوع السابع: اشتراطُ الجملة الفعلية في بعض المواضع، والاسمية في بعض.

ومن الأول جملةُ الشرط غير «لَوْلا»، وجملة جواب «لو» و «الولا» و «لوما»، والجملتان بعد «لما»، والجملُ التاليةُ أحْرُفَ التحضيض، وجملة أخبار أفعال المقاربة، وخبر «أن» المفتوحة بعد «لو» عند الزمخشري ومُتابعيه، نحو: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا﴾ [البقرة: ١٠٣].

ومن الثاني الجملة بعد «إذا» الفُجَائيّة، و «ليتما» على الصحيح فيهما.

ومن الوَهم في الأوّل أن يقول مَنْ لا يذهب إلى قول الأخفش والكوفيّين في نحو: ﴿وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ﴾ [النساء: ١٢٨]، ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦]، و ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ۝﴾ [الانشقاق: ١]: إن المرفوع مبتدأ، وذلك خطأ، لأنه خلافُ قولِ من اعتمد عليهم، وإنما قاله سهواً؛ وأما إذا قال ذلك الأخفشُ أو الكوفي فلا يُعَدُّ ذلك الإعرابُ خطأً؛ لأن هذا مذهَبٌ ذَهَبُوا إليه ولم يقولوه سهواً عن قاعدة، نعم الصوابُ خلاف قولهم في أصل المسألة؛ وأجازوا أن يكونَ المرفوعُ محمولاً على إضمار فعل كما يقول الجمهور؛ وأجاز الكوفيون وجهاً ثالثاً، وهو أن يكون فاعلاً بالفعلِ المذكور على التقديمِ والتأخير، مستدلّين على جواز ذلك بنحو قول الزبّاء [من الرجز]:

٧٤٨ ـ مَا لِلْجِمَالِ مَشْيُهَا وَئِيدَا [أَجَنْدَلاً يَحْمِلْنَ أَمْ حَدِيدَا](١)

فيمن رفعَ «مشيها» وذلك عند الجماعة مبتدأ حُذف خبره وبقي معمولُ الخبر، أي: مشيُها يكون وئيداً أو يوجدُ وئيداً؛ ولا يكون بدلَ بعضٍ من الضميرِ المستتر في الظرف كما كان فيمن جرّه بدل اشتمال من الجمال؛ لأنه عائد على «ما» الاستفهاميّة، ومتى أبدل اسمٌ من اسم استفهامٍ وجب اقترانُ البدلِ بهمزة الاستفهام، فكذلك حكم ضمير الاستفهام، ولأنه لا ضمير فيه راجع إلى المبدل منه.

ومن ذلك قول بعضهم من بيت الكتاب [من الطويل]:

٧٤٩ ـ [صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا] وِصَالٌ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ(٢)

إن «وصال» مبتدأ، والصواب أنه فاعل بـ «يدوم» محذوفاً مفسَّراً بالمذكور؛ وقول آخر في نحو: «آتيك يومَ زيداً تلقاه»: إنه يجوز في «زيد» الرفع بالابتداء، وذلك خطأ عند سيبويه؛ لأن الزمَنَ المبهَمَ المستقبل يحمل على «إذا» في أنه لا يضاف إلى الجملة الاسميّة؛ وأما قوله تعالى: ﴿يَوْمَ هُم بَٰرِزُونَ﴾ [غافر: ١٥ ـ ١٦] فقد مضى أنّ الزمن هنا محمولٌ على «إذْ»، لا على «إذا»، وأنه لتحقُّقِه نُزِّل منزلة الماضي، وأما جواب ابن عصفور عن سيبويه بأنه إنما يوجب ذلك في الظروف؛ واليوم هنا بدلٌ من المفعول به وهو: ﴿يَوْمَ ٱلتَّلَاقِ﴾ في قوله تعالى: ﴿لِيُنذِرَ يَوْمَ ٱلتَّلَاقِ﴾ [غافر: ١٥] فمردود، وإنما ذلك

(١) البيت من الرجز، وهو للزباء في لسان العرب مادة (وأد)، والأغاني ١٥/ ٢٥٦، وأوضح المسالك ٢/ ٨٦، وخزانة الأدب ٧/ ٢٩٥، والدرر ٢/ ٢٨١.

(٢) البيت من الطويل، وهو للمرار الفقعسي في ديوانه ص ٤٨٠، والأزهية ص ٩١، وخزانة الأدب ١٠/ ٢٢٦، والدرر ٥/ ١٩٠، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧١٧، وبلا نسبة في خزانة الأدب ١/ ١٤٥، والدرر ٦/ ٣٢١.

في اسم الزَّمان ظرفاً كان أو غيره، ثم هذا الجواب لا يتأتّى في قوله [من الطويل]:

٧٥٠ ـ وَكُنْ لِي شَفِيعاً يَوْمَ لاَ ذُو شَفَاعَةٍ بِمُغْنٍ فَتِيلاً عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبِ[(١)]

ومن الوهم أيضاً قولُ بعضهم في قوله تعالى: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِۦٓ أَذًى مِّن رَّأْسِهِۦ﴾ [البقرة: ١٩٦] بعد ما جزم بأنَّ ﴿مَن﴾ شرطيّة: إنه يجوز كونُ الجملة الاسمية معطوفة على ﴿كَانَ﴾ وما بعدَها، ويردُّه أنَّ جملة الشرط لا تكون اسميّة، فكذا المعطوف عليها، على أنه لو قدَّر «مَنْ» موصولة لم يصحَّ قولُه أيضاً، لأن الفاء لا تدخل في الخبر إذا كانت الصلة جملة اسميّة؛ لعدم شبهه حينئذٍ باسم الشَّرط، وقول ابن طاهر في قوله [من الوافر]:

٧٥١ ـ فَإِنْ لاَ مَالَ أُعْطِيهِ فَإِنِّي صَدِيقٌ مِنْ غُدُوٍّ أَوْ رَوَاحِ[(٢)]

وقول آخرين في قول الشاعر [من الطويل]:

٧٥٢ ـ وَنُبِّئْتُ لَيْلَى أرْسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ إلَيَّ، فَهَلاَّ نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا[(٣)]

إن ما بعد «إنْ»: «لا»، و «هَلاَّ» جملةٌ اسميّة نابَتْ عن الجملة الفعلية، والصوابُ أن التقدير في الأولى: فإن أكُنْ، وفي الثانية فَهَلاَّ كان، أي: الأمر والشأن، والجملة الاسمية فيهما خبر.

ومن ذلك قولُ جماعةٍ منهم الزمخشري في ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ خَيْرٌ﴾ [البقرة: ١٠٣]: إن الجملة الاسمية جوابُ «لو»، والأولى أن تقدر الجواب محذوفاً، أي: لكان خيراً لهم، أو أن يقدر «لو» بمنزلة «ليت» في إفادة التمني؛ فلا يحتاج إلى جواب.

ومن ذلك قولُ جماعةٍ منهم ابنُ مالك في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ﴾ [لقمان: ٣٢]: إن الجملة جوابُ لِـ «ما»؛ والظاهرُ أن الجواب جملة فعليّة محذوفة، أي: انقسموا قسمين فمنهم مقتصد ومنهم غير ذلك، ويؤيّد هذا أن جواب «لمّا» لا يقترن بالفاء.

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في شرح شواهد المغني ٢/ ١٩٢، ومغني اللبيب ٢/ ٥٨٣.

(٣) البيت من الطويل، وهو للمجنون في ديوانه ص ٥٤، أو لإبراهيم الصولي في ديوانه ص ١٨٥، ولابن الدمينة في ملحق ديوانه ص ٢٠٦، وللمجنون أو للصمة القشيري في الدرر ٥/ ١٠٦، وبلا نسبة في الأغاني ١١/ ٣١٤، وأوضح المسالك ٣/ ١٢٩.

ومن الوهم في الثاني تجويزُ كثيرٍ من النحويين الاشتغالَ في نحو: «خَرَجْتُ فإذا زَيْدٌ يَضرِبُهُ عَمْرٌو». ومن العجب أن ابنَ الحاجب أجاز ذلك في كافيته مع قوله فيها في بحثِ الظروف: وقد تكون للمفاجأة فيلزم المبتدأ بعدها. وأجاز ابن أبي الربيع في «ليتما زَيْداً أضربه» أن يكون انتصابُ «زيداً» على الاشتغال كالنصب في «إنما زيداً أضربه»، والصوابُ أن انتصابه بـ «ليت»؛ لأنه لم يسمع نحو: «لَيْتَمَا قام زَيْدٌ» كما سُمع «إنما قام زيد».

تنبيه ـ اعترض الرازي على الزمخشري في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ اللَّهِ أُولَٰئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾ [الزمر: ٦٣]: إن الجملة معطوفة على ﴿وَيُنَجِّي اللَّهُ الَّذِينَ اتَّقَوْا﴾ [الزمر: ٦١] بأن الاسمية لا تُعْطَف على الفعليّة؛ وقد مرَّ أن تخالُفَ الجملتين في الاسميَّة والفعليَّة لا يمنع التعاطف؛ وقال بعض المتأخرين في تجويز أبي البقاء في قوله تعالى: ﴿مِنْهُم مَّن كَلَّمَ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٥٣] إنه يجوز كونُ الجملة الاسميَّة بدلاً من ﴿فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣]: هذا مردود، لأن الاسمية لا تُبْدَلُ من الفعلّية، ا هـ. ولم يَقُمْ دليل على امتناع ذلك.

النوع الثامن: اشتراطُهم في بعضِ الجُمل الخبريَّة، وفي بعضها الإِنشائيَّة.

فالأول كثير كالصِّلة، والصِّفة، والحال، والجملة الواقعة خبراً لِـ «كان»، أو خبراً لِـ «إنّ» أو لضمير الشأن، قيل: أو خبراً للمبتدأ، أو جواباً للقَسَم غير الاستعطافي.

ومن الثاني جوابُ القَسَم الاستعطافي كقوله [من الوافر]:

٧٥٣ ـ بِرَبِّكَ هَلْ ضَمَمْتَ إِلَيكَ لَيْلَى ... [قُبَيْلَ الصُّبْحِ أَوْ قَبَّلْتَ فَاهَا؟][1]

وقوله [من الطويل]:

٧٥٤ ـ بِعَيْشِكِ يَا سَلْمَىٰ ٱرْحَمِي ذَا صَبَابَةٍ ... [أَبَى غَيْرَ ما يُرْضِيكِ في السِّرِّ وَالْجَهْرِ][2]

وما ورد على خلاف ما ذكر مُؤَوَّل، فمن الأول قولُه [من الطويل]:

٧٥٥ ـ وَإِنِّي لَرَامٍ نَظْرَةً قِبَلَ الَّتِي ... لَعَلِّي ـ وَإِنْ شَطَّتْ نَوَاهَا ـ أَزُورُها[3]

---

(١) البيت من الوافر، وهو للمجنون في ديوانه ص ٢٢٢، والأغاني ٢/ ٣٢، وخزانة الأدب ١٠/ ٤٧، وشرح شواهد المغني ٢/ ٩١٣، وبلا نسبة في شرح المفصل ٩/ ١٠٢.

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر ٤/ ٢٢١، وهمع الهوامع ٢/ ٤١.

(٣) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٢/ ١٠٦، وخزانة الأدب ٥/ ٤٦٤، والدرر ١/ ٢٧٧، وبلا نسبة في شرح شواهد المغني ٢/ ٨١٠.

وتخريجه على إضمار القول، أي: قِبَلَ التي أقول لعلي، أو على أن الصلة «أزورها» وخبر «لعلّ» محذوف، والجملة معترضة، أي: لعلّي أفعلُ ذلك، وقوله [من الرجز]:

٧٥٦ - [حَتّى إذا جَنَّ الظلامُ واختَلَطْ] جاؤوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيتَ الذِّئبَ قَطّ(١)

وقوله [من الرجز]:

فَــإنَّــمَــا أنــتَ أخٌ لاَ نَــعْــدَمُــهْ

وتخريجهما على إضمار القول، أي: أخ مقول فيه: لا جعلَنَا الله نعدمه، وبِمَذق مقول عند رؤيته ذلك؛ وقولُ أبي الدرداء، رضي الله عنه، «وَجَدْتُ النَّاسَ اُخْبُرْ تَقْلُه»، أي: صادفت الناس مَقُولاً فيهم ذلك، وقوله [من الوافر]:

٧٥٧ - وَكُونِي بِالْمَكَارِمِ ذَكِّرِينِي وَدَلِّي دَلَّ مَاجِدَةٍ صَنَاعِ(٢)

والجملة في هذا مؤولة بالجملة الخبرية، أي: وكوني تذكّرينني، مثل قوله تعالى: ﴿قُلْ مَن كَانَ فِي ٱلضَّلَٰلَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا﴾ [مريم: ٧٥]، أي: فيمدّ، وقوله [من البسيط]:

٧٥٨ - إنَّ الَّذِينَ قَتَلْتُمْ أَمْسِ سَيِّدَهُمْ لاَ تَحْسَبُوا لَيْلَهُمْ عَنْ لَيْلِكُمْ نَامَا(٣)

وقوله [من الرجز]:

٧٥٩ - إنِّي إذَا مَا ٱلْقَوْمُ كَانُوا أَنْجِيَهْ وَاضْطَرَبَ الْقَوْمُ ٱضْطِرَابَ الأَرْشِيَهْ(٤)
هُنَاكَ أوْصِينِي وَلاَ تُوصِي بِيَهْ

ويَنْبَغي أن يستثنى من مَنْعِ ذلك في خبريْ «إنَّ» وضمير الشأن خَبَرُ «أن» المفتوحة إذا خُففت؛ فإنه يجوز أن يكونَ جملة دعائيَّةً، كقوله تعالى: ﴿وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنْ غَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهَآ﴾ [النور: ٩] في قراءةِ مَن قرأَ «أنْ» بالتخفيف و «غَضِبَ» بالفعل و «الله» فاعل؛ وقوله:

---

(١) البيت من الرجز، وهو بلا نسبة في الإيضاح ص ٥٣.

(٢) البيت من الوافر، وهو لبعض بني نهشل في خزانة الأدب ٩/ ٢٦٦، ونوادر أبي زيد ص ٣٠، ٥٨، وبلا نسبة في خزانة الأدب ١٠/ ٢٤٦، والدرر ٢/ ٥٤، وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٨٩، وشرح شواهد المغني ٢/ ٩١٤.

(٣) البيت من البسيط، وهو لأبي مكعت أخي بني سعد بن مالك في خزانة الأدب ١٠/ ٢٤٧، والدرر ٢/ ١٧٠، وبلا نسبة في شرح التصريح ١/ ٢٩٨، وشرح شواهد المغني ٢/ ٩١٤.

(٤) الرجز، وهو لسحيم لن وثيل اليربوعي في لسان العرب مادة (نجا)، وتاج العروس مادة (نجا) وبلا نسبة في خزانة الأدب ١٠/ ٢٤٧، وجمهرة اللغة ص ٢٣٥.

«أما أنْ جَزَاكَ الله خيراً» فيمن فتح الهمزة، وإذا لم نلتزم قولَ الجمهورِ في وجوبِ كون اسم «أنْ» هذه ضميرَ شأنٍ فلا استثناءَ بالنسبة إلى ضمير الشأن، إذ يمكن أن يقدر: والخامسة أنها، وأمّا أنك، وأما ﴿نُودِيَ أَنْ بُورِكَ مَن فِي النَّارِ﴾ [النمل: ٨] فيجوز كون «أنْ» تفسيرية.

ومن الوهم في هذا الباب قولُ بعضهم في قوله تعالى: ﴿وَانظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩]: إن جملة الاستفهام حالٌ من «العظام»، والصّوابُ أن «كيف» وحدها حال من مفعول «ننشز»، وأن الجملة بدل من «العظام»، ولا يلزمُ مِن جوازِ كونِ الحال المفردةِ استفهاماً جوازُ ذلك في الجملة؛ لأن الحال كالخبر وقد جاز بالاتّفاق، نحو: «كَيْفَ زَيْدٌ»، واختلف في نحو: «زَيْدٌ كَيْفَ هُوَ»، وقول آخرين إن جملةَ الاستفهام حالٌ في نحو: «عَرَفْتُ زَيْداً أبُو مَنْ هُوَ» وقد مرّ.

واعلم أن النظر البَصَرِيَّ يُعَلَّقُ فعلهُ كالنَّظرِ القلبيّ، قال تعالى: ﴿فَلْيَنظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا﴾ [الكهف: ١٩]، وقال سبحانه وتعالى: ﴿انظُرْ كَيْفَ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [الإسراء: ٢١].

ومن ذلك قولُ الأمين المحلي فيما رأيتُ بخطّه: إن الجملة التي بعد الواو من قوله [من السريع]:

٧٦٠ ـ اطْلُبْ وَلاَ تَضْجَرَ مِنْ مَطْلَبٍ ... [فَآفَةُ الطَّالِبِ أنْ يَضْجَرَا][(١)]

حالية، وإن «لا» ناهية؛ والصّوابُ أنّ الواو للعطف، ثم الأصحّ أن الفتحة إعراب مثلُهَا في «لا تأكلِ السمكَ وتَشْرَبَ اللبن» لا بناء لأجل نونِ توكيدٍ خفيفةٍ محذوفة.

النوع التاسع: اشتراطُهم لبعض الأسماء أن يُوصَفَ، ولبعضها أن لا يوصف، فمن الأول مجرور «رُبَّ» إذا كان ظاهراً، و «أيّ» في النداء، و «الجمّاء» في قولهم «جاؤوا الْجَمَّاءَ الْغَفِيرَ» وما وُطِّىءَ به من خبرٍ أو صفةٍ أو حال، نحو: «زَيْدٌ رَجُلٌ صالح»، وَ «مَرَرْتُ بزيدٍ الرجلِ الصَّالِحِ»، ومنه: ﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تُفْتَنُونَ﴾ [النمل: ٤٧]، ﴿وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ﴾ [الروم: ٥٨] إلى قوله تعالى: ﴿قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف: ٢]، وقول الشاعر [من الطويل]:

---

(١) البيت من السريع، وهو لبعض المولدين في الدرر ٤/ ١٢، وشرح التصريح ١/ ٣٨٩، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٣٤٧، وشرح الأشموني ١/ ٢٥٦.

٧٦١ ـ أَأَكْرَمُ مِنْ لَيْلَى عَلَيَّ فَتَبْتَغِي ... بِهِ الجَاهَ، أم كُنْتُ امْرَأً لاَ أُطِيعُهَا؟[١]

ومن ثَمّ أبْطَلَ أبو علي كَوْنَ الظَّرف من قولِ الأعشى [من الخفيف]:

٧٦٢ ـ رُبَّ رَفْدٍ هَرَقْتَهُ ذَلكَ اليَوْ ... مَ وَأسْرَى مِنْ مَعْشَرٍ أقْيَالِ[٢]

متعلّقاً بـ «أسْرَى»؛ لئلا يخلُوَ ما عُطِف على مجرور «رُبَّ» من صفة؛ قال: وأما قوله [من الطويل]:

٧٦٣ ـ فَيَا رُبَّ يَوْمٍ قَدْ لَهَوْتُ وَلَيْلَةٍ ... بِآنِسَةٍ كَأَنَّهَا خَطُّ تِمْثَالِ[٣]

فعلى أن صفةَ الثاني محذوفةٌ مدلولٌ عليها بصفة الأول، ولا يتأتى ذلك هنا، وقد يجوز ذلك هنا، لأن الإراقة إتلافٌ، فقد تجعل دليلاً عليه.

ومن الثاني فاعِلاَ «نِعْم» و «بِئْس» والأسماء المتوغّلة في شبه الحرف إلاّ «مَنْ» و «ما» النّكرتين فإنهما يوصفان، نحو: «مَرَرْتُ بِمَنْ مُعْجبٍ لَكَ، وبِمَا مُعْجبٍ لَكَ»؛ وألْحَقَ بهما الأخفش «أيًا»، نحو: «مَرَرْتُ بأيٍّ مُعْجبٍ لك»، وهو قويّ في القياس، لأنها معربة؛ ومن ذلك الضمير، وجوّز الكسائي نَعْتَه إن كان لغائب والنعت لغير التوضيح، نحو: ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّامُ الْغُيُوبِ ﴿٤٨﴾﴾ [سبأ: ٤٨]، ونحو: ﴿لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَٰنُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٦٣] فقدّر ﴿عَلَّامُ﴾ نعتاً للضمير المُسْتَتِر في ﴿يَقْذِفُ بِالْحَقِّ﴾ و ﴿الرَّحْمَٰنُ الرَّحِيمُ﴾ نعتين لِـ «هو»، وأجاز غيرُ الفارسيّ وابن السَّراج نعت فاعِلَيْ «نِعْم» و «بِئْس» تمسكاً بقوله [من الكامل]:

٧٦٤ ـ نِعْمَ الْفَتَى الْمُرِّيُّ أَنْتَ إِذَا هُمُ ... حَضَرُوا لَدَى الحجرات نَارَ الْمَوْقِدِ[٤]

وحَمَله الفارسي وابن السّراج على البدل، وقال ابن مالك: يمتنع نعته إذا قصد بالنعت التّخصيص مع إقامة الفاعل مقام الجنس؛ لأن تخصيصه حينئذٍ مُنَافٍ لذلك

---

(١) البيت من الطويل، وهو لابن الدمينة في ملحق ديوانه ص ٢٠٧، وللمجنون في ديوانه ص ١٥٤، ولإبراهيم الصولي في ديوانه ص ١٨٥، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٦/ ٦٣ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩١٥.

(٢) البيت من الخفيف وهو للأعشى في ديوانه ص ٦٣، وخزانة الأدب ٩/ ٥٧٠.

(٣) البيت من الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ص ٣٩، وخزانة الأدب ١/ ٦٤، والدرر ٤/ ١١٨، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢١٦، وشرح شواهد المغني ١/ ٣٤١.

(٤) البيت من الكامل، وهو لزهير في ديوانه ص ٢٧٥، وخزانة الأدب ٩/ ٤٠٤، وشرح شواهد المغني ٢/ ٩١٥، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٥/ ٧١.

القَصْد، فأما إذا تُؤوّل بالجامعِ لأكملِ الخصالِ فلا مانِعَ من نعته حينئذٍ، لإمكانِ أن يُنْوَى في النَّعتِ ما نُوِيَ في المنعوت، وعلى هذا يُحْمل البيت، ا هـ.

وقال الزمخشريّ وأبو البقاء في ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّن قَرْنٍ هُمْ أَحْسَنُ﴾ [مريم: ٧٤]: إن الجملة بعد «كم» صفة لها، والصوابُ أنها صفة لِـ «قرن»، وجمع الضمير حملاً على معناه، كما جُمعَ وَصف «جميع» في نحو: ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴿٣٢﴾﴾ [يس: ٣٢].

النوع العاشر: تخصيصُهم جواز وصف بعض الأسماء بمكان دون آخر، كالعامل من وصفٍ ومصدرٍ، فإنه لا يوصَفُ قبل العمل ويوصف بعده، وكالموصول فإنه لا يوصف قبلَ تمامِ صلته ويوصَف بعد تمامِها، وتعميمهم الجوازَ في البعض، وذلك هو الغالب.

ومن الوهم في الأول قولُ بعضهم في قول الحطيئة [من البسيط]:

٧٦٥ ـ أَزْمَعْتُ يَأْساً مُبِيناً مِنْ نَوَالِكُمُ ... وَلَنْ تَرَى طَارِداً لِلْحُرِّ كَالْيَاسِ[1]

إن «مِنْ» متعلّقة بـ «يأسًا»، والصواب أن تعلّقها بـ «يئست» محذوفاً، لأن المصدر لا يوصف قبل أن يأتي معموله.

وقال أبو البقاء في ﴿وَلَا آمِّينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ يَبْتَغُونَ فَضْلًا﴾ [المائدة: ٢]: لا يكون «يبتغون» نعتاً لِـ «آمّين»، لأن اسم الفاعل إذا وُصِفَ لم يعمل في الاختيار، بل هو حال من «آمّينَ»، ا هـ. وهذا قول ضعيف، والصحيحُ جوازُ الوصفِ بعد العمل.

النوع الحادي عشر: إجازتهم في بعض أخبار النَّواسِخ أن يتَّصل بالناسخ، نحو: «كانَ قائماً زيد»، ومنع ذلك في البعض، نحو: «إنَّ زَيْداً قَائِم».

ومن الوهم في هذا قولُ المبرّد في قولهم: «إنَّ مِنْ أَفْضَلِهِمْ كانَ زَيْداً» إنه لا يجب أن يُحْمَلَ على زيادة «كان» كما قال سيبويه، بل يجوز أن تقدّر «كان» ناقصة واسمها ضمير «زيد»، لأنه متقدّم رتبة، إذ هو اسم «إنَّ»، و «من أفضلهم»: خبر «كان»، و «كان» ومعمولاها خبر «إنّ»، فلزمه تقديم خبر «إنّ» على اسمها مع أنه ليس ظرفاً ولا مجروراً، وهذا لا يُجِيزه أحد.

---

(١) البيت من البسيط، وهو للحطيئة في ديوانه ص ١٠٧، والأغاني ٢/ ١٥٤، وحاشية يس ٢/ ٦٣، والدرر ٥/ ٢٥١، وشرح شواهد المغني ٢/ ٩١٦، ولسان العرب ٦/ ٢٣٠ مادة /نس/.

النوع الثاني عشر: إيجابُهم لبعضِ معمولاتِ الفعل وشِبْهه أن يتقدَّم كالاستفهام والشرط و «كم» الخبرية، نحو: ﴿فَأَيَّ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ﴾ [غافر: ٨١]، ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٧]، ﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ﴾ [القصص: ٢٨]، ولهذا قدّر ضمير الشأن في قوله [من الخفيف]:

٧٦٦ - إنَّ مَنْ يَدْخُلِ الْكَنِيسَةَ يَوْماً يَلْقَ فِيهَا جَآذِراً وَظِبَاءَ[(1)]

ولبعضها أن يتأخّر: إمّا لذاتِهِ كالفاعل ونائبه ومشبهه، أو لضعف الفعل كمفعول التعجُّب، نحو: «مَا أَحْسَنَ زَيْداً»، أو لعارضٍ معنويّ أو لفظيّ، وذلك كالمفعول في نحو: «ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى» فإن تقديمه يُوهم أنه مبتدأ وأن الفعلَ مسندٌ إلى ضميره؛ وكالمفعول الذي هو «أي» الموصولة، نحو: «سأكْرِمُ أيُّهُمْ جَاءَني» كأنهم قصدوا الفرق بينها وبين «أيّ» الشرطيَّة والاستفهاميّة، والمفعول الذي هو «أنَّ» وصلتها، نحو: «عَرَفْتُ أنَّكَ فَاضِلٌ»؛ كرهوا الابتداء بـ «أنَّ» المفتوحة لئلا يلتبس، بـ «أنَّ» التي بمعنى «لَعَلَّ»؛ وإذا كان المبتدأ أصلُه التَّقديمُ يجب تأخُّره إذا كان «أنَّ» وصلتها، نحو: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ [يس: ٤١] فأنْ يجبَ تأخُّرُ المفعول الذي أصله التأخيرُ، نحو: ﴿وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم﴾ [الأنعام: ٨١] أحقُّ وأَوْلى، وكمعمول عاملٍ اقترَنَ بلام الابتداء أو القسَم، أو حرف الاستثناءِ، أو «ما» النافية، أو «لا» في جواب القسم.

ومن الوهم في الأول قولُ ابن عصفور في ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا﴾ [السجدة: ٢٦]. إن «كم» فاعل «يَهْدِ»؛ فإن قلت: خرجه على لغةٍ حكاها الأخفش، وهي أن بعض العرب لا يلتزم صَدْريّة «كم» الخبرية، قلت: قد اعترف بِرَدَاءتها، فتخريج التَّنزيل عليها بعد ذلك رداءة؛ والصوابُ أن الفاعل مستتر راجع إلى الله سبحانه وتعالى، أي أوَلَمْ يبين اللّهُ لهم، أو إلى الهدى؛ والأول قول أبي البقاء، والثاني قول الزجّاج؛ وقال الزمخشري: الفاعل الجملة، وقد مرَّ أن الفاعل لا يكون جملة، و «كم» مفعول «أهلكنا»، والجملة مفعول «يَهْدِ»، وهو معلّق عنها، و «كم» الخبرية تُعلّق خلافاً لأكثرهم.

ومن الوهم في الثاني قولُ بعضهم في بيت الكتاب [من الطويل]:

---

(١) البيت من البحر الخفيف، وهو للأخطل في خزانة الأدب ١/ ٤٥٧، والدرر ٢/ ١٧٩، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨/ ٤٦، وهمع الهوامع ١/ ١٣٦.

٧٦٧ ـ [صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصُّدُودَ] وَقَلَّمَا وِصَالٌ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ[(١)]

إن «وصال» فاعل بـ «يدوم»، وفي بيت الكتاب أيضاً [من الوافر]:

٧٦٨ ـ [فإنَّكَ لاَ تبَالِي بَعْدَ حَوْلٍ] أَظَبْيٌ كَانَ أمَّكَ أَمْ حِمَارُ[(٢)]

إن «ظبي» اسم «كان»، والصواب أن «وصال» فاعل «يدوم» محذوفاً مدلولاً عليه بالمذكور، وأن «ظبي» اسم لِـ «كان» محذوفة مفسَّرة بـ «كان» المذكورة، أو مبتدأ، والأولُ أولى، لأن همزة الاستفهام بالجمل الفعليّة أولى منها بالاسمية، وعليهما فاسمُ «كان» ضمير راجع إليه؛ وقول سيبويه: «إنه أخبر عن النكرة بالمعرفة» واضح على الأول، لأن «ظبياً» المذكور اسم «كان»، وخبره «أمَّكَ»، وأما على الثاني فخبر «ظبي» إنما هو الجملة، والجمل نكرات، ولكن يكون محل الاستشهاد قوله: «كان أمك»، على أن ضمير النكرة عندهُ نكرة لا على أن الاسم مقدَّم.

وقول بعضهم في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء: ٣٦]: إن ﴿عَنْهُ﴾ مرفوعُ المحلّ بـ «مسؤولاً»، والصوابُ أن اسم «كان» ضمير المكلف وإن لم يَجْرِ له ذكر، وأن المرفوع بـ «مسؤولاً» مستتر فيه راجع إليه أيضاً، وأن ﴿عَنْهُ﴾ في موضع نصب.

وقولُ بعضهم في قوله [من البسيط]:

٧٦٩ ـ آلَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ [والْحَبُّ يأكله فِي القَرْيَةِ السُّوسُ][(٣)]

إنه من باب الاشتغال، لا على إسقاط «على» كما قال سيبويه، وذلك مردود، لأن «أطعمه» بتقدير: لا أطعمه.

وقول الفرّاء في ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْ﴾ [هود: ١١١] فيمن خفّف «إنْ»: إنه أيضاً من باب الاشتغال مع قوله إن اللام بمعنى إلا، وإن نافية، ولا يجوز بالإجماع أن يعمل ما بعد «إلا» فيما قبلها، على أن هنا مانعاً آخر وهو لام القسم؛ وأما قوله

(١) تقدم تخريجه.

(٢) البيت من الوافر، وهو لخداش بن زهير في تخليص الشواهد ص ٢٧٢، وشرح شواهد المغني ٢/٩١٨ ولثروان بن فزارة في حماسة البحتري ص ٢١٠، وخزانة الأدب ٧/١٩٢.

(٣) البيت من البسيط، وهو للمتلمس في ديوانه ص ٩٥، وتخليص الشواهد ص ٥٠٧ والجنى الداني ص ٤٧٣، وخزانة الأدب ٦/٣٥١، وشرح شواهد المغني ١/٢٩٤، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/١٨٠.

تعالى: ﴿وَيَقُولُ ٱلْإِنسَٰنُ أَءِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا ﴿٦٦﴾﴾ [مريم: ٦٦] فإن «إذا» ظرف لـ «أخرج»، وإنما جاز تقديم الظرف على لام القسم لتوسُّعهم في الظرف، ومنه قوله [من الطويل]:

٧٧٠ ـ رَضِيعَيْ لِبَانِ ثَدي أُمٍّ تَحَالَفَا   بِأَسْحَمَ دَاجٍ عَوْضُ لاَ نَتَفَرَّقُ[1]

أي: لا نتفرَّق أبداً، و «لا» النافية لها الصَّدْر في جواب القسم، وقيل: العامل محذوف، أي: أئِذا ما متّ أبعث لسوف أخرج.

النوع الثالث عشر: مَنْعُهم من حذف بعض الكلمات، وإيجابهم حَذْف بعضها؛ فمن الأول الفاعل، ونائبه، والجار الباقي عمله، إلا في مواضع، نحو قولهم: «اللّٰه لأفعَلَنَّ»، و «بِكَمْ دِرْهَمٍ اشْتَرَيْتَ»، أي: والله، وبكم من درهم.

ومن الثاني أحد معمولي «لات».

ومن الوهم في الأولِ قولُ ابن مالك في أفعال الاستثناء، نحو: «قَامُوا لَيْسَ زَيْداً»، و «لا يَكُونُ زَيْداً»، و «ما خَلاَ زَيْداً»: إن مرفوعهنَّ محذوف وهو كلمة «بعض» مضافة إلى ضمير مَنْ تقدم، والصواب أنه مضمر عائد إما على البعض المفهوم من الجمع السابق كما عاد الضمير من قوله تعالى: ﴿فَإِن كُنَّ نِسَآءً﴾ [النساء: ١١] على «البنات» المفهومة من «الأولاد» في ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِىٓ أَوْلَٰدِكُمْ﴾ [النساء: ١١]، وإما على اسم الفاعل المفهوم من الفعل، أي: لا يكون هو ـ أي القائم ـ زيداً، كما جاءَ «لا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمن، وَلاَ يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشربُهَا وهو مُؤْمن»، وإما على المصدر المفهوم من الفعل، وذلك في غير «ليس» و «لا يكون»، تقول: «قَامُوا خَلاَ زيداً»، أي: جانَبَ هو ـ أي قيامُهم ـ زيداً.

ومن ذلك قولُ كثيرٍ من المُعْربين والمفسِّرين في فواتح السور: إنه يجوز كونُهَا في موضع جر بإسقاط حرف القسم.

وهذا مردود بأن ذلك مختصٌّ عند البصريّين باسم الله سبحانه وتعالى، وبأنه لا أجوبة للقسم في سورة البقرة وآل عمران ويونس وهود ونحوهنّ، ولا يصحُّ أن يقال: قدّر ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ [البقرة: ٢] في البقرة، و ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران: ٢] في آل

---

(١) البيت من الطويل، وهو للأعشى في ديوانه ص ٢٧٥، وأدب الكاتب ص ٤٠٧، وجمهرة اللغة ص ٩٠٥، وخزانة الأدب ٧/ ١٣٨، والدرر ٣/ ١٣٣، وشرح شواهد المغني ١/ ٣٠٣.

عمران جواباً، وحُذِفت اللام من الجملة الاسمية كحذفها في قوله [من الطويل]:

٧٧١ ـ وَرَبِّ السَّمٰوَاتِ العُلَى وَبُرُوجِهَا وَالأَرْضِ وَمَا فِيهَا المقَدَّرُ كَائِنُ[1]

وقول ابن مسعود: «والله الذي لا إلٰه غيره هذا مقام الذي أنزلت عليه سورة البقرة» لأن ذلك ـ على قلّته ـ مخصوصٌ باستطالة القسم.

ومن الوهم في الثاني قولُ ابن عصفور في قوله [من الكامل]:

٧٧٢ ـ حَنَّتْ نَوَارُ وَلاَتَ هَنَّا حَنَّتِ [وَبَدَا الَّذِي كَانَتْ نَوَارُ أَجَنَّتِ][2]

إن «هَنَّا» اسم «لات»، و «حَنَّت» خبرها بتقدير مضاف، أي: وَقْت حنّت، فاقتضى إعرابه الجمعَ بين معموليها، وإخراج «هنَّا» عن الظرفية، وإعمال «لات» في معرفة ظاهرة وفي غير الزمان وهو الجملة النائبة عن المضاف، وحذف المضاف إلى الجملة، والأولىٰ قول الفارسي إن «لات» مُهْمَلَة، و «هَنَّا» خبر مقدّم، و «حنّت» مبتدأ مؤخر بتقدير «أنْ» مثل «تَسْمَعَ بِالمعَيْدِيِّ خَيْر مِنْ أنْ تراه».

النوع الرابع عشر: تجويزُهم في الشعر ما لا يجوزُ في النثر، وذلك كثير، وقد أفرد بالتَّصنيف، وعكسه، وهو غريب جداً، وذلك بدلا الغلطِ والنسيان، زعَم بعضُ القدماء أنه لا يجوز في الشعر، لأنه يقع غالباً عن تروٍّ وفكر.

النوع الخامس عشر: اشتراطُهم وجودَ الرابط في بعض المواضع، وفَقْدَه في بعض، فالأول قد مضى مشروحاً. والثاني الجملة المضاف إليها، نحو: «يَوْمَ قام زيد»، فأما قوله [من المتقارب]:

٧٧٣ ـ وَتَسْخَنُ لَيْلَةَ لاَ يَسْتَطِيعُ نُبَاحاً بِهَا الْكَلْبُ إِلاَّ هَرِيرَا[3]

وقوله [من الوافر]:

٧٧٤ ـ مَضَتْ سَنَة لِعَام وُلِدْتُ فِيهِ وَعَشْرٌ بَعْدَ ذَاكَ وَحِجَّتَانِ[4]

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة من الدرر ٤/ ٢٣٣، وشرح شواهد المغني ٢/ ٩١٩.

(٢) البيت من الكامل، وهو لشبيب بن جعيل في الدرر ١/ ٢٤٤، وشرح شواهد المغني ص ٩١٩، والمؤتلف والمختلف ص ٨٤، والمقاصد النحوية ١/ ٤١٨، وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ١٣٠، وخزانة الأدب ٥/ ٤٦٣.

(٣) البيت من المتقارب، وهو للأعشى في ديوانه ص ١٤٥، وخزانة الأدب ١/ ٦٦، والدرر ٣/ ١٥٢.

(٤) البيت من البحر الوافر، وهو للنابغة الجعدي في ديوانه ص ١٦١، والأغاني ٥/ ٦، وخزانة الأدب ٣/ ١٦٨، وللنمر بن تولب في الدرر ٣/ ١٥١، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في همع الهوامع ١/ ٢١٩.

فنادر، وهذا الحكم خَفِيَ على أكثر النَّحويِّين؛ والصوابُ في مثل قولك: «أعجبني يَوْمٌ ولدتُ فيه» تنوين «اليوم»، وجعل الجملة بعده صفة له، وكذلك «أجْمَع» وما يتصرف منه في باب التوكيد، يجب تجريده من ضمير المؤكد، وأما قولهم: «جاء القومُ بأَجْمُعِهِمْ» فهو بضمّ الميم لا بفتحها، وهو جمع لقولك: «جَمْع»، على حد قولهم: «فَلْس» و «أفلُسٍ»، والمعنى: جاؤوا بجماعتهم، ولو كان توكيداً لكانت الباء زائدة مثلها في قوله [من الكامل]:

٧٧٥ ـ هٰذَا لَعَمْرِكُم الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ   [لاَ أُمَّ لِي إنْ كَانَ ذَاكَ وَلاَ أَبُ](١)

فكان يصح إسقاطها.

النوع السادس عشر: اشتراطُهم لبناء بعض الأسماء أن تُقْطع عن الإضافة كـ «قَبْل» و «بَعْد» و «غَير»، ولبناء بعضها أن تكون مضافة، وذلك «أيّ» الموصولة، فإنها لا تُبْنَى إلا إذا أضيفت وكان صَدْرُ صلتها ضميراً محذوفاً، نحو: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: ٦٩].

ومن الوهم في ذلك قولُ ابن الطراوة ﴿هُمْ أَشَدُّ﴾ مبتدأ وخبر، و «أيُّ» مبنية مقطوعة عن الإضافة، وهذا مخالف لرسْم المصحف ولإجماع النحويين.

الجهة السابعة: أن يَحْمِلَ كلاماً على شيء، ويشهد استعمالٌ آخر في نظير ذلك الموضع بخلافه، وله أمثلة:

أحدها: قولُ الزمخشري في ﴿وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَيِّ﴾ [الأنعام: ٩٥] إنه عطف على ﴿فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ﴾ [الأنعام: ٩٥] ولم يجعله معطوفاً على ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ﴾ [الأنعام: ٩٥]؛ لأن عطف الاسم على الاسم أولى، ولكن مجيء قوله تعالى: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَيِّ﴾ [يونس: ٣١، الروم: ١٩] بالفعل فيهما يدلّ على خلاف ذلك.

الثاني: قول مكي وغيره في قوله تعالى: ﴿مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلاً يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا﴾ [البقرة: ٢٦] إن جملة ﴿يُضِلُّ﴾ صفة لِـ «مثلاً» أو مُسْتَأنفة؛ والصواب الثاني، لقوله تعالى في سورة المدثر ﴿مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلاً كَذَٰلِكَ يُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَآءُ﴾ [المدثر: ٣١].

الثالث: قول بعضهم في ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ﴾ [البقرة: ٢]: إن الوقف هنا على

---

(١) البيت من الكامل، وهو من أكثر الشواهد النحوية المختلف عليها، فهو لرجل من مذحج في الكتاب ٢/ ٢٩٢، وهو لضمرة بن جابر في خزانة الأدب ٢/ ٣٨، وهو لهني بن أحمر أو لزرافة الباهلي في لسان العرب ٦/ ٦١ مادة/حيس/، وبلا نسبة أوضح المسالك ٢/ ١٦، ورصف المباني ص ٢٦٧.

﴿رَيْبَ﴾ ويبتدىء ﴿فِيهِ هُدًى﴾ ويدل على خلاف ذلك قوله تعالى في سورة السجدة ﴿الٓمٓ ۝ تَنزِيلُ ٱلْكِتَـٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ [السجدة: ١ - ٢].

الرابع: قول بعضهم ﴿وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ ۝﴾ [الشورى: ٤٣]: إن الرابط الإشارة، وإن الصابر والغافر جُعِلاً من عَزْم الأمور مبالغةً، والصوابُ أنَّ الإشارة للصّبر والغفران، بدليل ﴿وَإِن تَصْبِرُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ فَإِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ﴾ [آل عمران: ١٨٦] ولم يقل: إنكم.

الخامس: قولهم في ﴿أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [القصص: ٦٢]: إن التقدير تَزعُمُونهم شركاء، والأولى أنْ يقدر: تَزعمون أنّهم شركاء، بدليل ﴿وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَـٰٓؤُا۟﴾ [الأنعام: ٩٤] ولأن الغالب على «زعم» أن لا يقع على المفعولَيْنِ صريحاً، بل على «أنّ» وصلتها، ولم يقع في التنزيل إلا كذلك.

ومثله في هذا الحكم «تعلم» كقوله [من الطويل]:

٧٧٦ - تَعَلَّمْ رَسُولَ اللّهِ أنّكَ مُدْرِكِي [وأنَّ وَعِيداً مِنْكَ كَالأَخْذِ بِالْيَدِ][1]

ومن القليل فيهما قوله [من الخفيف]:

٧٧٧ - زَعَمَتْنِي شَيْخاً وَلَسْتُ بِشَيْخٍ [إنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُّ دَبِيبَا][2]

وقوله [من الطويل]:

٧٧٨ - تَعَلَّمْ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا [فَبَالِغْ بِلُطْفٍ فِي التَّحَيُّلِ وَالْمَكْرِ][3]

وعكسهما في ذلك «هَبْ» بمعنى «ظنّ»؛ فالغالب تعدّيه إلى صريح المفعولين، كقوله [من المتقارب]:

٧٧٩ - فَقُلْتُ: أجِرْنِي أبَا خَالِدٍ، وَإلاّ فَهَبْنِي أمْرَأً هَالِكَا[4]

---

(١) البيت من الطويل، وهو ملفق من بيتين لأسيد بن أبي إياس الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٢/ ٦٢٧، وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ١٥٨، وشرح شذور الذهب ص ٤٦٨.

(٢) البيت من الخفيف، وهو لأبي أمية أوس الحنفي في الدرر ١/ ٢١٤، وشرح شواهد المغني ص ٩٢٢، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٣٨، وتخليص الشواهد ص ٤٢٨.

(٣) البيت من الطويلوهو لزياد بن سيار وهو تصحيف زبان بن سيار في خزانة الأدب ٩/ ١٢٩، والدرر ٢/ ٢٤٦، وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٢٣، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٣١، وشرح الأشموني ١/ ١٥٨.

(٤) البيت من المتقارب، وهو لعبد الله بن همام السلولي في تخليص الشواهد ص ٤٤٢، =

ووقوعُه على «أنَّ» وصلتها نادر، حتى زعم الحريريّ أنّ قول الخواص «هَبْ أنَّ زيداً قائم» لحنٌ، وذُهِلَ عن قول القائل: «هَبْ أنَّ أبَانَا كَانَ حِمَاراً» ونحوه.

السادس: قولهم في ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦] إن ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ مستأنَفٌ أو خبر لـ «إنّ»، وما بينهما اعتراض، والأولى الأول؛ بدليل ﴿وَسَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿١٠﴾﴾ [يس: ١٠].

السابع: قولهم في نحو: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ﴾ [فصلت: ٤٦]، ﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ﴾ [البقرة: ٧٤، ٨٥، ١٤٠...]: إن المجرور في موضع نصب أو رفع على الحجازيَّة والتميميَّة، والصوابُ الأولُ؛ لأن الخبر بعد «ما» لم يجيء في التنزيل مجرّداً من الباء إلا وهو منصوب، نحو: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾ [المجادلة: ٢]، ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١].

الثامن: قول بعضهم في ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [الزخرف: ٨٧]: إن اسم الله سبحانَهُ وتعالى مبتدأ أو فاعل، أي: الله خلقهم أو خلقهم الله؛ والصّوابُ الحمل على الثاني، بدليل ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [الزخرف: ٩].

التاسع: قول أبي البقاء في ﴿أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَٰنَهُۥ عَلَىٰ تَقْوَىٰ﴾ [التوبة: ١٠٩] إن الظرف حال، أي: على قَصْدِ تقوى، أو مفعول «أسّس»، وهذا الوجه هو المعتمد عليه عندي، لتعيّنه في ﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ﴾ [التوبة: ١٠٨].

تنبيه ـ وقد يحتمل الموضع أكثَرَ من وجه، ويوجد ما يرجّح كلاً منها؛ فينظر في أولاها، كقوله تعالى: ﴿فَٱجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا﴾ [طه: ٥٨ ـ ٥٩] فإنَّ «الموعد» محتمل للمصدر، ويشهد له ﴿لَّا نُخْلِفُهُۥ نَحْنُ وَلَآ أَنتَ﴾ [طه: ٥٨]، وللزمان يشهد له ﴿قَالَ مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ ٱلزِّينَةِ﴾ [طه: ٥٩]، وللمكان ويشهد له ﴿مَكَانًا سُوًى﴾ [طه: ٥٨]، وإذا أعرب ﴿مَكَانًا﴾ بدلاً منه لا ظرفاً لتخلفه تعيّن ذلك.

الجهة الثامنة: أن يحمل المعربُ على شيء، وفي ذلك الموضع ما يدْفَعُه. وهذا أصعب من الذي قبْلَه، وله أمثلة:

أحدها: قولُ بعضهم في ﴿إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه: ٦٣]: إنها «إنَّ» واسمها، أي: إن

= وخزانة الأدب ٩/ ٣٦، والدرر ٢/ ٢٤٣، وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٢٣، ولسان العرب ١/ ٨٠٤ مادة / وهب/ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٣٧، وشرح الأشموني ١/ ٢٤٨.

القصة، و «ذان»: مبتدأ، وهذا يدفعه رسمُ «إنَّ» منفصلة، وهذان متصلة.

والثاني: قول الأخفش وتبعه أبو البقاء في ﴿وَلَا ٱلَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ﴾ [النساء: ١٨]: إن اللام للابتداء و «الذين»: مبتدأ، والجملة بعده خبره، ويدفعه أن الرسم ﴿وَلَا﴾، وذلك يقتضي أنه مجرور بالعطف على ﴿لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ [النساء: ١٨]، لا مرفوع بالابتداء؛ والذي حملهما على الخروج عن ذلك الظاهر أن من الواضح أن الميّت على الكفر لا تَوْبَة له لفوات زمن التكليف؛ ويمكن أن يُدَّعى لهما أنَّ الألف في «لا» زائدة كالألف في ﴿لَأَاْذۡبَحَنَّهُۥٓ﴾ [النمل: ٢١] فإنها زائدة في الرسم، وكذا في ﴿وَلَأَوۡضَعُواْ﴾ [التوبة: ٤٧]، والجواب أن هذه الجملة لم تذكر ليفاد معناها بمجرّده، بل ليسوّى بينها وبين ما قَبْلَها، أي أنه لا فرق في عدم الانتفاع بالتَّوبة بين مَنْ أخّرَها إلى حضور الموت وبين من مات على الكفر، كما نُفي الإِثم عن المتأخر في ﴿فَمَن تَعَجَّلَ فِي يَوۡمَيۡنِ فَلَآ إِثۡمَ عَلَيۡهِ وَمَن تَأَخَّرَ فَلَآ إِثۡمَ عَلَيۡهِۚ﴾ [البقرة: ٢٠٣] مع أن حُكمه معلوم؛ لأنه آخِذ بالعزيمة، بخلاف المتعجّل فإنه آخِذ بالرخصة، على معنى يستوي في عدم الإِثم من يتعجّل ومن لم يتعجل؛ وحَمْلُ الرسم على خلاف الأصل مع إمكانه غيرُ سديدٍ.

والثالث: قول ابن الطّراوة في ﴿أَيُّهُمۡ أَشَدُّ﴾ [مريم: ٦٩]: هم أشد: مبتدأ وخبر، و «أيّ» مضافة لمحذوفٍ، ويدفَعُه رسم «أيّهم» متّصلة، وأن «أيًا» إذا لم تُضَفْ أُعربت باتّفاق.

والرابع: قول بعضهم في ﴿وَإِذَا كَالُوهُمۡ أَو وَّزَنُوهُمۡ يُخۡسِرُونَ ۝٣﴾ [المطففين: ٣]: إن «هم» الأولى ضمير رفع مؤكّد للواو، والثانية كذلك أو مبتدأ وما بعده خبره؛ والصوابُ أن «هم» مفعول فيهما، لرسم الواو بغير ألف بَعْدَها، ولأن الحديث في الفعل لا في الفاعل؛ إذ المعنى إذا أخذوا من الناس استَوْفَوْا، وإذا أَعْطَوْهُم أخْسَرُوا؛ وإذا جعلت الضّمير للمطففين صار معناه: إذا أخذوا استوفوا، وإذا تولُّوا الكيل أو الوزن هم على الخصوص أخسروا، وهو كلام متنافر، لأن الحديث في الفعل لا في المباشر.

الخامس: قول مكي وغيره في قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ هُوَ ٱلۡفَضۡلُ ٱلۡكَبِيرُ جَنَّٰتُ عَدۡنٖ يَدۡخُلُونَهَا﴾ [فاطر: ٣٢ ـ ٣٣] إن «جنات» بدل من «الفضل»، والأولى أنه مبتدأ لقراءة بعضهم بالنصب على حد «زَيْداً ضَرَبْتُهُ».

السادس: قول كثير من النحويين في قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيۡسَ لَكَ عَلَيۡهِمۡ سُلۡطَٰنٌ إِلَّا مَنِ ٱتَّبَعَكَ﴾ [الحجر: ٤٢]: إنه دليل على جواز استثناء الأكثر من الأقل، والصوابُ أن

المرادَ بـ «العباد» المخلصونَ لا عموم المملوكين، وأنَّ الاستثناءَ منقطع، بدليل سقوطه في آية سبحان ﴿إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَـٰنٌ وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ وَكِيلًا﴾ [الإسراء: ٦٥] ونظيره المثال الآتي.

السابع: قول الزمخشري في ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ﴾ [هود: ٨١] إن مَنْ نَصَبَ قَدَّر الاستثناء من ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ﴾ [هود: ٨١]، ومن رفع قَدَّره من ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ﴾، ويُرَدُّ باستلزامه تناقض القراءتين: فإن المرأة تكون مُسْرًى بها على قراءة الرفع، وغيرَ مُسرًى بها على قراءةِ النصب، وفيه نظر؛ لأن إخراجها من جملة النهي لا يدل على أنها مُسْرًى بها، بل على أنها معهم، وقد روي أنها تبعتهم وأنها التفتَتْ فرأت العذاب فصاحت فأصابها حَجَر فقتلها.

وبعدُ، فقولُ الزمخشري في الآية خلاف الظاهر، وقد سبقَهُ غيرُه إليه، والذي حملهم على ذلك أن النصب قراءة الأكثرين، فإذ قُدِّر الاستثناء من ﴿أَحَدٌ﴾ كانت قراءتهم على الوجه المرجوح؛ وقد التزم بعضهم جواز مجيء قراءة الأكثر على ذلك، مستدلاً بقوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَىْءٍ خَلَقْنَـٰهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾﴾ [القمر: ٤٩]، فإن النصبَ فيها عند سيبويه على حدِّ قولهم: «زيداً ضربته»، ولم يَرَ خوف إلباس المفسّر بالصفة مرجحاً، كما رآه بعض المتأخّرين، وذلك لأنه يرى في نحو: «خِفْتُ» بالكسر و «طُلْتُ» بالضم، أنه محتمل لِفعلي الفاعل والمفعول؛ ولا خلاف أن نحو: «تُضَارُّ» محتمل لهما، وأن نحو: «مُخْتَار» محتمل لوصفهما، وكذلك نحو: «مشتريّ» في النسب؛ وقال الزجّاج في ﴿فَمَا زَالَت تِّلْكَ دَعْوَىٰهُمْ﴾ [الأنبياء: ١٥]: إن النحويين يجيزون كونَ الأوّل اسماً والثاني خبراً والعكس، وممّن ذكروا الجوازَ فيهما الزمخشري؛ قال ابن الحجاج: وكذا نحو: «ضَرَبَ مُوسَىٰ عِيسَى»، كل من الاسمين محتمل للفاعليّة والمفعوليّة، والذي التزم فاعليّة الأول إنما هو بعض المتأخرين، والإلباس واقع في العربية، بدليل أسماء الأجناسِ والمشتركات. ا هـ.

والذي أجزمُ به أنّ قراءة الأكثرين لا تكونُ مرجوحة، وأن الاستثناءَ في الآية من جملة الأمر على القراءتين، بدليلِ سقوط ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ﴾ [هود: ٨١] في قراءة ابن مسعود، وأن الاستثناء منقطع بدليل سقوطِهِ في آية الحجر، ولأن المراد بالأهل المؤمنون وإن لم يكونوا من أهل بيته، لا أهل بيته وإن لم يكونوا مؤمنين؛ ويؤيّده ما جاء في ابن نوح عليه السلام ﴿يَـٰنُوحُ إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيْرُ صَـٰلِحٍ﴾ [هود: ٤٦]، ووجهُ الرفع أنه على الابتداء، وما بعده الخبر، والمستثنى الجملة، ونظيره ﴿وَلاَ يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌيا نُوحُ إِنَهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحِلَسْت عَلَيْهِمْ بِمُسَيْطِرٍ إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ ﴿٢٣﴾ فَيُعَذِّبُهُ

ٱللَّهُ﴾ [الغاشية: ٢٢ ـ ٢٤] واختار أبو شامة ما اخترتُه من أن الاستثناء منقطع، ولكنه قال: وجاء النصبُ على اللغة الحجازيّة والرفع على التميميَّةِ، وهذا يدل على أنه جعل الاستثناء من جملة النهي، وما قدمْتُه أولى؛ لضعف اللغة التميميّة، ولما قدمت من سقوط جملة النهي في قراءة ابن مسعود حكاها أبو عبيدة وغيره.

* * *

الجهة التاسعة: أن لا يتأمّل عند وجودِ المشتبهات، ولذلك أمثلة:

أحدها: نحو: «زَيْدٌ أَحْصَى ذِهْناً»، و «عَمْرٌ أَحْصَى مَالاً» فإن الأوّل على أن «أحصى» اسمُ تفضيل، والمنصوب تمييز، مثل: «أَحْسَن وَجْهاً» والثاني على «أن» «أَحْصى» فعل ماضٍ، والمنصوب مفعول مثل ﴿وَأَحْصَىٰ كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا﴾ [الجن: ٢٨].

ومن الوهم قولُ بعضهم في ﴿أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوٓا۟ أَمَدًا﴾ [الكهف: ١٢]: إنه من الأول، فإنّ «الأمد» ليس مُحْصِياً بل مُحْصَى، وشرطُ التمييزِ المنصوبِ بعد «أَفْعَلَ» كونُهُ فاعلاً في المعنى كـ «زَيْدٌ أَكْثَرُ مَالاً» بخلاف «مَالُ زَيْدٍ أَكْثَرُ مالٍ».

الثاني: نحو «زَيْدٌ كاتِبٌ شاعِرٌ»، فإن الثاني خبر أو صفة للخبر، ونحو: «زَيْد رَجُل صَالِح» فإن الثاني صفة لا غير، لأن الأول لا يكون خبراً على انفراده لعدم العائد، ومثلهما «زَيْدٌ عَالِم يَفْعَلُ الْخَيْرَ وزَيْدٌ رَجُلٌ يَفْعَلُ الخَيْرَ»، وزعم الفارسي أن الخبَر لا يتعدَّد مُختلفاً بالإفراد والجملة؛ فيُعيّن عنده كون الجملة الفعليّةِ صفةً فيهما، والمشهور فيهما الجواز؛ كما أن ذلك جائزٌ في الصفات، وعليه قول بعضهم في ﴿فَإِذَا هُمْ فَرِيقَانِ يَخْتَصِمُونَ﴾ [النمل: ٤٥]: إن «يختصمون» خبر ثانٍ أو صفة، ويحتمل الحالية أيضاً، أي: فإذا هم مفترقون مختصمين؛ وأوْجَبَ الفارسيُّ في ﴿كُونُوا۟ قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ﴾ [البقرة: ٦٥؛ والأعراف: ١٦٦] كَوْنَ «خاسئين» خبراً ثانياً؛ لأن جمع المذكر السالم لا يكون صفة لما لا يعقل.

الثالث: «رأيْتُ زَيْداً فَقِيهاً، ورَأَيْتُ الْهِلاَلَ طَالِعاً» فإن «رأى» في الأول عِلْمية، و «فقيهاً» مفعول ثانٍ، وفي الثاني بَصَرية، و «طالعاً» حال؛ وتقول: «تَرَكْتُ زَيْداً عالماً» فإن فسّرت «تركت» بـ «صيَّرت» فـ «عالماً» مفعولٌ ثانٍ، أو بـ «خلّفت» فحال؛ وإذا حمل قوله تعالى: ﴿وَتَرَكَهُمْ فِى ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ﴾ [البقرة: ١٧] على الأول فالظرف و «لا يبصرون» مفعولٌ ثانٍ، وتكرّر كما يتكرّر الخبر، أو الظرف مفعول ثانٍ والجملة بعده حال، أو بالعكس، وإن حمل على الثاني فحالان.

الرابع: ﴿ٱغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٤٩] إن فَتحتَ الغين فمفعول مطلق، أو ضَمَمْتها فمفعول به؛ ومثلهما «حَسَوْتُ حَسْوَةً، وحُسْوَةً».

* * *

الجهة العاشرة: أن يخرج على خلاف الأصل، أو على خلاف الظاهر، لغير مُقْتَضٍ، كقول مكي في ﴿لَا تُبْطِلُوا۟ صَدَقَٰتِكُم بِٱلْمَنِّ وَٱلْأَذَىٰ كَٱلَّذِى﴾ [البقرة: ٢٦٤] الآية: إن الكاف نعتٌ لمصدرٍ محذوف، أي: إبطالاً كالذي، ويلزمه أن يقدر إبطالاً كإبطال إنفاق الذي ينفق، والوجه أن يكون ﴿كَٱلَّذِى﴾ حالاً من الواو، أو لا تبطلوا صدقاتكم مُشبهين الذي ينفق، فهذا الوجه لا حَذْفَ فيه.

وقول بعض العصريين في قول ابن الحاجب «الكلمة لفظ» أصله: الكلمة هي لفظ، ومثله قول ابن عصفور في شرح الجُمَل: إنه يجوز في «زَيْدٌ هُوَ الْفَاضِلُ» أن يحذف، مع قول وقول غيره: إنه لا يجوز حذفُ العائد في نحو: «جاء الَّذي هُوَ في الدّار» لأنه لا دليلَ حينئذٍ على المحذوف، وردُّه على من قال في بيت الفرزدق [من البسيط]:

٧٨٠ ـ فَأَصْبَحُوا قَدْ أعادَ اللّهُ نِعْمَتَهُمْ   إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ[(١)]

إن «بَشَر» مبتدأ، و «مثلهم»: نعت لمكان محذوف خبره، أي وإذ ما بشر مكاناً مثل مكانهم، بأنَّ «مثلاً» لا يختصُّ بالمكان؛ فلا دليل حينئذٍ.

وكقول الزمخشري في قوله [من السريع]:

٧٨١ ـ لاَ نَسَبَ الْيَوْمَ وَلاَ خُلَّةَ   [اتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ][(٢)]

إن النصب بإضمار فعل، أي: ولا أرى، وإنما النَّصْبُ مثله في «لاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ».

وقول الخليل في قوله [من الوافر]:

---

(١) البيت من البسيط، وهو للفرزدق في ديوانه ١/ ١٨٥، والأشباه والنظائر ٢/ ٢٠٩ وتخليص الشواهد ص ٢٨١، وخزانة الأدب ٤/ ١٣٣، والدرر ٢/ ١٠٣، وشرح شواهد المغني ١/ ٢٣٧، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٢٨٠، ورصف المباني ص ٣١٢.

(٢) البيت من السريع، وهو لأنس بن العباس بن مرداس في تخليص الشواهد ص ٤٠٥، والدرر ٦/ ١٧٥، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٠١، ولسان العرب ٥/ ١١٥ مادة/ قمر/، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/ ٤٢١، وأوضح المسالك ٢/ ٢٠، وشرح الأشموني ١/ ١٥١.

٧٨٢ ـ أَلاَ رَجُلاً جَزَاهُ اللّهُ خَيْراً [يَدُلُّ عَلَى مُحَصِّلَةٍ تَبِيتُ][١]

إن التقدير «ألا تُرُوني رجلاً» مع إمكان أن يكونَ من باب الاشتغال، وهو أولى من تقدير فعل غير مذكور، وقد يجاب عن هذا بثلاثة أمور:

أحدها: أنّ «رجلاً» نكرة، وشرط المنصوب على الاشتغال أن يكون قابلاً للرفع بالابتداء، ويجاب بأن النكرة هنا موصوفة بقوله:

يَدُلُّ عَلَى مُحَصِّلَةٍ تَبِيتُ

الثاني: أن نصبه على الاشتغال يستلزم الفَصْلَ بالجملة المفسّرة بين الموصوف والصفة، ويُجاب بأنَّ ذلك جائز كقوله تعالى: ﴿إِنِ ٱمْرُؤٌا۟ هَلَكَ لَيْسَ لَهُۥ وَلَدٌ﴾ [النساء: ١٧٦].

الثالث: أن طلب رجل هذه صفتُه أهمّ من الدعاء له؛ فكان الحمل عليه أولى.

وأما قول سيبويه في قوله [من البسيط]:

٧٨٣ ـ آلَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ [وَالْحَبُّ يَأْكُلُهُ فِي الْقَرْيَةِ السُّوسُ][٢]

إن أصله: آليت على حب العراق، مع إمكان جعلهِ على الاشتغال وهو قياسيّ، بخلاف حذف الجار، فجوابه أن «أطعمه» بتقدير: لا أطعمه، و «لا» النافية في جواب القَسَم لها الصدر؛ لحلولها محلّ أدوات الصدور، كلاَم الابتداء و «ما» النافية، وما له الصدر لا يعملُ ما بعدَهُ فيما قبلَهُ، وما لا يعملُ لا يفسّر عاملاً.

وإنما قال في ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الزمر: ٤٦]: إنه على تقدير «يا»، ولم يجعله صفةً على المحل؛ لأن عنده أن اسم الله سبحانه وتعالى لما اتصل به الميمُ المعوّضة عن حرف النداء أشْبَه الأصوات؛ فلم يجز نعته.

وإنما قال في قوله [من البسيط]:

٧٨٤ ـ اعْتَادَ قَلْبَكَ مِنْ سَلْمَىٰ عَوَائِدُهُ وَهَاجَ أَحْزَانَكَ الْمَكْنُونَةَ الطَّلَلُ

٧٨٥ ـ رَبْعٌ قَوَاءٌ أَذَاعَ الْمُعْصِرَاتُ بِهِ وَكُلُّ حَيْرَانَ سَارٍ مَاؤُهُ خَضِلُ[٣]

---

(١) البيت من الوافر، وهو لعمرو بن قعاس المرادي في خزانة الأدب ٣/ ٥١، وشرح شواهد المغني ص ٢١٤، وبلا نسبة في الأزهية ص ١٦٤، وخزانة الأدب ٤/ ٨٩.

(٢) تقدم.

(٣) البيتان من البسيط، وهما بلا نسبة في شرح شواهد المغني ٢/ ٩٢٤، والكتاب ١/ ٢٨١، ولسان العرب ٨/ ٩٩ مادة/ ذيع/ والبيت الأول في الخصائص ١/ ٢٩٦.

إن التّقدير: هو ربع، ولم يجعله على البدل من الطُّلل، لأن الربعَ أكثرُ منه، فكيف يُبْدَل الأكثر من الأقلّ؟ ولئلا يصيرَ الشعرُ مَعيباً لتعلّق أحد البيتين بالآخر، إذ البدلُ تابع للمُبْدَل منه، ويُسَمِّي ذلك علماء القوَافي تَضميناً، ولأن أسماء الديار قد كثر فيها أن تُحْمَل على عامل مضمر، يقال: دار مية، وديار الأحباب، رفعاً بإضمار «هي»، ونصباً بإضمار «اذكر»، فهذا موضعٌ أُلِفَ فيه الحذف.

وإنما قال الأخفش في «ما أَحْسَنَ زَيْداً» إن الخبر محذوفٌ، بناءً على أن «ما» معرفة موصولة أو نكرة موصوفة، وما بعدها صلة أو صفة، مع أنه إذا قدر «ما» نكرة تامّة والجملة بعدها خبراً ـ كما قال سيبويه ـ لم يحتج إلى تقدير خبر، لأنه رأى أن «ما» التامّة غيرُ ثابتةٍ أو غير فاشية، وحَذْفُ الخبر فاشٍ؛ فترجَّحَ عنده الحملُ عليه.

وإنما أجاز كثيرٌ من النحويّينَ في نحو قولك: «نعم الرجل زَيْدٌ» كونَ «زيد» خبراً لمحذوف مع إمكان تقديرِهِ مبتدأ والجملة قبله خبراً، لأن «نِعْم» و «بِئْس» موضوعان للمدح والذم العامَّيْنِ؛ فناسَبَ مقامهما الإطناب بتكثيرِ الجمل، ولهذا يجيزون في نحو: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝٢ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٢ ـ ٣] أن يكون ﴿ٱلَّذِينَ﴾ نصباً بتقدير: «أمدح»، أو رفعاً بتقدير: «هم»، مع إمكان كونِهِ صفةً تابعة، على أنّ التحقيق الجزم بأن المخصوص مبتدأ وما قبله خبر، وهو اختيار ابن خروف وابن الباذش، وهو ظاهرُ قولِ سيبويه.

وأما قولهم: «نِعْم الرَّجُل عَبْدُ الله» فهو بمنزلة «ذهب أخوه عبد الله»، مع قوله: و إذا قال «عبد الله نعم الرجل»، فهو «عبدُ الله ذهَبَ أخوه» فسوّى بين تأخير المخصوص وتقديمه. والذي غَرَّ أكْثَرَ النحويين أنه قال: كأنه قال: «نعم الرجل»، فقيل له: مَنْ هو؟ فقال: عبد الله؛ ويردّ عليهم أنه قال أيضاً: وإذا قال «عبد الله» فكأنه قيل له: ما شأنه؟ فقال: نِعْم الرجل، فقال مثل ذلك مع تقدّم المخصوص، وإنما أراد أنَّ تعلّق المخصوص بالكلام تعلّق لازم؛ فلا تحصل الفائدة إلا بالمجموع قَدَّمْتَ أو أخّرت.

وجوّز ابن عصفور في المخصوص المؤخّر أن يكون مبتدأ حذف خبره، ويردُّه أن الخبر لا يحذف وجوباً إلا إن سَدَّ شيءٌ مَسَدَّه، وذلك واردٌ على الأخفش في «مَا أَحْسَنَ زَيْداً».

وأما قول الزمخشري في قول الله عزَّ وجل: ﴿قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ هُدًى وَشِفَآءٌ وَٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرٌ﴾ [فصلت: ٤٤]: إنه يجوز أن يكون تقديره: هو في آذانهم

وقر؛ فحذف المبتدأ، أو في آذانهم منه وقر، والجملة خبر «الذين»، مع إمكان أن يكون لا حَذْفَ فيه؛ فوجْهُه أنّه لما رأى ما قبل هذه الجملة وما بعدها حديثاً في القرآن قدّر ما بينهما كذلك، ولا يمكن أن يكون حديثاً في القرآن إلا على ذلك، اللهمَّ إلاّ أن يقدر عطف «الذين» على «الذين»، و «وقر» على «هدى»؛ فيلزم العطف على معمولي عاملين، وسيبويه لا يُجيزه، وعليه فيكون ﴿فِيٓ ءَاذَانِهِمْ﴾ نعتاً لِـ «وقر» قدّم عليه فصار حالاً.

وأما قول الفارسي في «أوّلُ ما أقولُ إنّي أحْمَدُ الله» فيمن كسر الهمزة: إن الخبر محذوفٌ تقديره: ثابت؛ فقد خُولف فيه، وجعلتِ الجملة خبراً، ولم يذكر سيبويه المسألة، وذكرها أبو بكر في أصوله، وقال: الكسر على الحكاية، فتوهمَّ الفارسي أنه أراد الحكاية بالقول المذكور، فقدَّر الجملة منصوبةَ المحل، فبقي له المبتدأ بلا خبرٍ فقدَّره، وإنما أراد أبو بكر أنه حكي لنا اللفظ الذي يَفْتَتِحُ به قولَه.

خاتمة ـ وإذْ قد انجرَّ بنا القولُ إلى ذكر **الحذف** فلنوجه القولَ إليه؛ فإنه من المهمات، فنقول:

ذكر شُروطِهِ ـ وهي ثمانية:

أحدها: وجود دليلٍ حاليّ، كقولك لمن رَفَعَ سوطاً: «زَيدا» بإضمار «اضربْ»، ومنه ﴿قَالُواْ سَلَٰمٗا﴾ [هود: ٦٩، الفرقان: ٦٣] أي: سَلّمنا سلاماً، **أو مقاليّ**، كقولك لمن قال: مَنْ أضرب؟ «زيداً»، ومنه ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمۡۚ قَالُواْ خَيۡرٗاۗ﴾ [النحل: ٣٠]. وإنما يُحتاج إلى ذلك إذا كان المحذوف الجملة بأسرها كما مثّلنا، أو أحَدَ رُكْنَيْها نحو: ﴿قَالَ سَلَٰمٞ قَوۡمٞ مُّنكَرُونَ﴾ [الذاريات: ٢٥] أي: سلام عليكم أنتم قوم منكرون، فحذف خبر الأولى ومبتدأ الثانية، أو لفظاً يُفيد معنًى فيها هي مبنيّة عليه، نحو: ﴿تَٱللَّهِ تَفۡتَؤُاْ﴾ [يوسف: ٨٥] أي: لا تفتؤ؛ وأمّا إذا كان المحذوف فَضْلة فلا يُشترط لحذفه وُجْدَان الدليل، ولكن يُشترط أن لا يكونَ في حذفه ضرر معنويٌّ كما في قولك: «مَا ضَرَبْتُ إلاّ زَيداً» أو صناعيٌّ كما في قولك: «زَيْدٌ ضَرَبته»، وقولك: «ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُه زَيْدٌ»، وسيأتي شرحه.

ولاشتراطِ الدليل فيما تقدَّم امتنعَ حذفُ الموصوفِ في نحو: «رَأَيْتُ رَجُلاً أَبْيَضَ» بخلاف نحو: «رَأَيْتُ رَجُلاً كاتباً»، وحَذْفُ المضاف في نحو: «جَاءني غُلاَمُ زَيْدٍ» بخلاف نحو: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢]، وحَذْف العائد في نحو: «جاء الذي هو في الدار» بخلاف نحو: ﴿لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: ٦٩]، وحَذْف المبتدأ إذا كان ضمير الشأن، لأنّ ما بعده جملة تامة مستغنية عنه، ومن ثم جاز حَذْفُه في باب «إنَّ»، نحو: «إنَّ بِكَ

زَيْدٌ مَأْخُوذ»، لأنَّ عدمَ المنصوب دليلٌ عليه، وحذف الجارّ في نحو: «رَغِبْتُ في أن تفعل» أو «عن أن تفعل»، بخلاف «عجبت مِنْ أن تفعل»؛ وأما ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ [النساء: ٢٧] فإنما حذف الجار فيها لقرينة؛ وإنما اختلف العلماء في المقدَّر من الحرفين في الآية لاختلافِهِم في سببِ نزولها؛ فالخلافُ في الحقيقة في القرينة.

وكان مردوداً قولُ أبي الفتح: إنه يجوز «جَلَسْتُ زَيْداً» بتقدير مضاف، أي: جلوسَ زيد، لاحتمال أن المقدر كلمة «إلى»؛ وقولُ جماعة: إن بني تميم لا يُثْبتون خبر «لا» التبرئة، وإنما ذلك عند وجود الدليل؛ وأما نحو: «لاَ أَحَدَ أَغْيَرُ مِن الله» وقولك مبتدئاً من غير قرينة: «لاَ رَجُلَ يَفْعَلُ كَذَا» فإثباتُ الخبر فيه إجماع؛ وقول الأكثرين: إن الخبرَ بعد «لولا» واجبُ الحذف، وإنما ذلك إذا كان كَوْناً مطلقاً، نحو: «لَوْلاَ زَيْدٌ لَكَانَ كَذَا»، يريد: لولا زيدٌ موجودٌ أو نحوه؛ وأمّا الأكْوَانُ الخاصة التي لا دليلَ عليها لو حذفت فواجبة الذكر، نحو: «لَوْلاَ زَيْدٌ سَالَمَنَا مَا سَلِمَ»، ونحو قوله عليه الصلاة والسلام: «لَوْلاَ قَوْمُكِ حَدِيثُوا عَهْدٍ بِالإِسْلاَمِ لأَسَّسْتُ الْبَيْتَ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ». وقال الجمهور: لاَ يجوزُ «لا تَدْنُ مِنَ الأَسَد يَأْكُلْكَ» بالجزم، لأن الشرط المقدّر إن قدّر مثبتاً ـ أي فإنْ تَدْنُ ـ لم يناسب فعلَ النهي الذي جعل دليلاً عليه، وإن قدِّر مَنْفِيًّا ـ أي: فلا تَدْنُ ـ فسد المعنى، بخلاف «لاَ تَدْنُ مِنَ الأَسَدِ تَسْلَم» فإن الشَّرط المقدَّر منفيّ، وذلك صحيح في المعنى والصناعة؛ ولكَ أن تجيب عن الجمهور بأنَّ الخبرَ إذا كان مجهولاً وجَبَ أن يجعل نَفْس المخبر عنه عند الجميع من بابِ «لولا»، وعندَ تميم في باب «لا»، فيقال: «لولا قيامُ زَيْدٍ» و «لا قِيامَ» أي: موجود، ولا يقال «لولا زيدٌ» ولا «لا رَجُلَ» ويراد: قائم؛ لئلا يلزم المحذور المذكور؛ وأما «لَوْلاَ قَوْمُكِ حَدِيثُو عَهْدٍ» فلعله مما يروى بالمعنى؛ وعن الكسائي في إجازته الجزمَ بأنه يقدِّرُ الشَّرط مثبتاً مدلولاً عليه بالمعنى لا باللفظ، ترجيحاً للقرينةِ المعنويّة على القرينةِ اللفظية، وهذا وجه حسن إذا كان المعنى مفهوماً.

* * *

تنبيهان ـ أحدهما: أن دليل الحذف نوعان: أحدُهما: غير صناعيّ، وينقسم إلى حاليّ ومقاليّ كما تقدّم؛ والثاني: صِنَاعِي، وهذا يختص بمعرفته النَّحويُّون، لأنه إنما عُرِف من جهةِ الصِّناعة، وذلك كقولهم في قوله تعالى: ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ ۝١﴾ [القيامة: ١] إن التقدير: لأنا أقسم؛ وذلك لأن فعل الحال لا يقسم عليه في قول البصريِّين؛ وفي «قمْتُ وأصُكّ عَيْنه» إن التقدير: وأنا أصك، لأن واو الحال لا تدخلُ على المضارعِ

المُثْبَت الخالي من «قَدْ»؛ وفي «إنها لإِبِلٌ أم شاء» إن التقدير: أم هي شاء، لأن «أم» المنقطعة لا تعطِفُ إلاّ الجملَ؛ وفي قوله [من الخفيف]:

٧٨٦ ـ إنَّ مَنْ لاَمَ فِي بَنِي بِنْتِ حَسَّا نَ أَلُمْهُ وَأَعْصِهِ فِي الخُطُوبِ(١)

إن التقدير: إنه أي الشأن، لأن اسم الشّرط لا يعملُ فيه ما قبلَهُ، ومثلُهُ قولُ المتنبي [من الطويل]:

٧٨٧ ـ وَمَا كُنتُ مِمَّنْ يَدْخُلُ العِشقُ قَلْبَهُ وَلكِنَّ مَنْ يُبْصِرْ جُفُونَكِ يَعْشَقِ(٢)

وفي ﴿وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ﴾ [الاحزاب: ٤٠] إن التقدير: ولكن كان رسول الله، لأن ما بعد لكن ليس معطوفاً بها لدخولِ الواو عَلَيها، ولا بالواو لأنَّهُ مثبتٌ وما قبلها منفيّ؛ ولا يُعْطف بالواو مفرد على مفرد إلا وهو شريكهُ في النّفي والإِثبات، فإذا قدّر ما بَعْدَ الواو جملةً صحّ تخالفهما كما تقول «مَا قَامَ زيدٌ وقامَ عمرٌو»، وزعم سيبويه في قوله [من الطويل]:

٧٨٨ ـ وَلَسْتُ بِحَلاَّلِ التِّلاَعِ مَخَافَةً وَلٰكِنْ مَتى يَسْتَرْفِدِ القَوْمُ أَرْفِدِ(٣)

أن التقدير: ولكن أنا، ووجّهوه بأنَّ لكن تُشبه الفعلَ فلا تدخلُ عليه، وبيان كونها داخلةً عليه أن «متى» منصوبةٌ بفعلِ الشرط، فالفعل مُقَدَّم في الرتبة عليه؛ وردّه الفارسي بأن المشبه بالفعل هو لكن المشدّدة لا المخفّفة، ولهذا لم تعمل المخفّفة لعدم اختصاصِها بالأسماء، وقيل: إنما يحتاج إلى التقدير إذا دخلَتْ عليها الواو لأنّها حينئذٍ تخلُصُ لمعناها، وتخرج عن العطف.

التنبيه الثاني ـ شرطُ الدّليل اللفظي أن يكونَ طبق المحذوف، فلا يجوز «زَيْدٌ ضَارِبٌ وَعَمْرٌو» أي ضارب، وتريد بضارب المحذوف معنًى يُخالف المذكور: بأن يقدر أحدهما بمعنى السّفر من قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [النساء: ١٠١]، والآخر بمعنى الإِيلام بالمعروف؛ ومن ثَمّ أجمعوا على جواز «زيدٌ قائم وعمرٌو، وإن زيداً قائم وعمرو»، وعلى منع «ليت زيداً قائمٌ وعمرو»، وكذا في لعلّ وكأنَّ، لأن الخبر المذكور

(١) البيت من الخفيف، وهو للأعشى في ديوانه ص ٣٨٥، والإنصاف ص ١٨٠ وخزانة الأدب ٥/ ٤٢٠، وشرح شواهد المغني ص ٩٢٤، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨/ ٤٥، وخزانة الأدب ٩/ ٧٥.

(٢) البيت من الطويل، وهو للمتنبي في ديوانه ٢/ ٤٨، والأشباه والنظائر ٨/ ٤٦.

(٣) البيت من الطويل، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه ص ٢٩، وخزانة الأدب ٩/ ٦٦، وبلا نسبة في شرح شذور الذهب ٤٣٥.

مُتَمَنّى أو مُترجّى أو مشبّه به، والخبر المحذوف ليس كذلك، لأنه خبر المبتدأ.

فإن قلت: فكيف تصنعُ بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ﴾ [الأحزاب: ٥٦] في قراءة مَنْ رفع، وذلك محمول عند البصريِّين على الحذف من الأوّل لدلالة الثاني، أي إن الله يصلي وملائكتُه يصلُّون؛ وليس عطفاً على الموضع ويصلون خبراً عنهما، لئلا يتواردَ عاملانِ على معمولٍ واحد؛ والصلاة المذكورة بمعنى الاستغفار، والمحذوفة بمعنى الرحمة، وقال الفرّاء في قوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ۝ بَلَىٰ قَٰدِرِينَ﴾ [القيامة: ٣ - ٤] إن التقدير: بلى ليحسبنا قادرينَ، والحسبان المذكور بمعنى الظنّ، والمحذوف بمعنى العلم؛ إذ التردُّد في الادّعاء كُفر، فلا يكون مأموراً به، وقال بعض العلماء في بيت الكتاب [من الخفيف]:

٧٨٩ - لَنْ تَرَاهَا - وَلَوْ تَأَمَّلْتَ - إلاّ ... وَلَهَا فِي مَفَارِقِ الرَّأْسِ طِيبَا[1]

إن «ترى» المقدّرة الناصبة لـ «طيباً» قلبيّة لا بَصَرِيّة، لئلاً يقتضي كون الموصوفة مكشوفة الرأس، وإنما تُمْدَحُ النّساء بالخفَر والتصوُّن، لا بالتبذُّلِ، مع أن رأى المذكورة بصرية.

قلت: الصَّواب عندي أن الصَّلاة لغةً بمعنى واحد، وهو العَطْفُ، ثم العطف بالنسبةِ إلى الله سبحانه وتعالى الرحمة، وإلى الملائكة الاسْتِغفار، وإلى الآدميّين دعاء بعضِهم لبعض؛ وأما قولُ الجماعة فبعيدٌ من جهات، إحداها: اقتضاؤُه الاشتراك والأصل عدمُه لما فيه من الإلباس، حتى إن قوماً نَفَوْهُ، ثم المثبتون له يقولون: متى عارضه غيره مما يُخَالِف الأصلَ كالمجاز قُدِّم عليه؛ الثّانية: أنا لا نعرف في العربيّة فعلاً واحداً يختلفُ معناه باختلافِ المسند إليه إذا كانَ الإسنادُ حقيقيًا؛ والثالثة: أن الرحمة فعلُها مُتَعَدٍّ والصّلاة فعلُها قاصر، ولا يحسن تفسيرُ القاصرِ بالمتعدّي؛ والرابعة: أنه لو قيل مكان «صلّى عليه» دَعَا عليه انعكسَ المعنى، وحَقُّ المترادفين صحةُ حلول كل منهما محلَّ الآخر.

وأما آية القيامة فالصوابُ فيها قولُ سيبويه إن ﴿قَٰدِرِينَ﴾ حال، أي بلى نجمعها قادرين، لأن فعل الجمع أقربُ من فعلِ الحسبان، ولأن بلى إيجاب للمنفيّ وهو في الآية

---

(١) البيت من الخفيف، وهو لعبد الله بن قيس الرقيات في ملحق ديوانه ص ١٧٦، وبلا نسبة في شرح الأشباه والنظائر ٦/ ٣٥، والخصائص ٢/ ٤٢٩.

فعلُ الجمع؛ ولو سلم قولُ الفراء فلا يسلم أن الحسبانَ في الآية ظنٌّ، بل اعتقاد وجزم، وذلك لإفراط كفرهم.

وأمّا قولُ المعربِ في البيت فمردود، وأحوالُ الناس في اللباس والاحتشام مختلفة، فحالُ أهلِ المَدَر يخالف حالَ أهلِ الوبر، وحال أهل الوَبرِ مختلف، وبهذا أجاب الزمخشريُّ عن إرسال شعَيب عليه الصلاة والسلام ابنتيه لِسَقْيِ الماشية؛ وقال: العاداتُ في مثلِ ذلكَ متباينة، وأحوالُ العرب خلافُ أحوالِ العجم.

الشرط الثاني: أن لا يكون ما يُحذَف كالجزء، فلا يُحذف الفاعل، ولا نائبه، ولا مُشبِهُهُ. وقد مضى الردُّ على ابن مالك في مرفوعِ أفعالِ الاستثناء؛ وقال الكسائي وهشام والسهيلي في نحو: «ضَرَبني وَضَرَبْتُ زيداً»: إن الفاعل محذوف لا مضمر؛ وقال ابن عطية في ﴿بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟﴾ [الجمعة: ٥]: إنَّ التقدير: بئس المثل مثل القوم، فإن أراد أن الفاعل لفظ المثل محذوفاً فمردود، وإن أراد تفسير المعنى وأن في «بئس» ضمير المثل مستتراً فأين تفسيره؛ وهذا لازم للزمخشري فإنه قال في تقديره: بئس مثلاً! وقد نصّ سيبويه على أن تمييز فاعل «نعم» و «بئس» لا يُحذف، والصوابُ أن ﴿مَثَلُ ٱلْقَوْمِ﴾ فاعل، وحذف المخصوص، أي مثل: هؤلاء؛ أو مضاف، أي: مثل الذين كذبوا؛ ولا خلافَ في جواز حذف الفاعل مع فعله، نحو: ﴿قَالُوا۟ خَيْرًا﴾ [النحل: ٣٠] و «يا عبد الله»، و «زَيْداً ضربتُهُ».

الثالث: أن لا يكون مؤكّداً، وهذا الشرط أول مَنْ ذكره الأخفشُ، منع في نحو: «الذي رأيت زيد» أن يؤكد العائد المحذوف بقولك: «نفسه» لأنَّ المؤكِّدَ مُرِيدٌ للطول، والحاذف مريدٌ للاختصار؛ وتبعه الفارسيّ، فرد في كتاب الأغفال قول الزجّاج في ﴿إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه: ٦٣] إن التّقدير: إن هذان لهما ساحران، فقال: الحذفُ والتوكيدُ باللام مُتَنافيان؛ وتبع أبا علي أبو الفتح، فقال في الخصائص، لا يجوز «الَّذِي ضَرَبْتُ نَفْسَه زيد» كما لا يجوز إدغام نحو: «اقْعنسَسَ»، لما فيها جميعاً من نَقْضِ الغرض وهو الإلحاق بـ «احْرَنْجَمَ»؛ وتبعهم ابنُ مالك فقال: لا يجوز حذفُ عاملِ المصدر المؤكّد كـ «ضَرَبْتُ ضرباً» لأن المقصود به تقوية عامله وتقرير معناه، والمحذوف مُنَافٍ لذلك؛ وهؤلاء كلهم مخالفون للخليل وسيبويه أيضاً، سألَ الخليل عن نحو: «مَرَرْتُ بزيدٍ وأتاني أخوه أَنْفُسُهُمَا»: كيف ينطق بالتّوكيد؟ أجابه بأنه يرفعُ بتقدير: هما صَاحِبَاي أَنْفُسُهما؛ وينصب بتقدير: أعْنِيهما أنفُسَهما؛ ووافقَهُما على ذلك جماعة، واستدلُّوا بقول العرب [من المنسرح]:

٧٩٠ ـ إنَّ مَحَلاً وإنَّ مُرْتَحَلاً [وَإنَّ فِي السَّفْرِ إذْ مَضَوْا مَهَلاً][(١)]

و «إنَّ مَالاً وإنَّ وَلَداً» فحذفوا الخبر مع أنه مؤكد بـ «إنَّ»، وفيه نظر؛ فإن المؤكَّدَ نسبة الخبر إلى الاسم، لا نفس الخبر؛ وقال الصفار: إنما فرَّ الأخفشُ من حذفِ العائِدِ في نحو: «الذي رأيته نفسه زيدٌ» لأن المقتضِيَ للحذف الطولُ، ولهذا لا يُحذف في نحو: «الذي هو قائم زيد»، فإذا فرّوا من الطول فكيف يؤكدون؟ وأما حَذْفُ الشيء لدليل وتوكيده فلا تنافي بينهما، لأن المحذوف لدليلٍ كالثابت، ولبدر الدين بن مالك مع والده في المسألة بحث أجادَ فيه.

الرابع: أن لا يؤدِّي حذفهُ إلى اختصارِ المُخْتَصر؛ فلا يُحْذَف اسمُ الفعلِ دون معمولِهِ؛ لأنه اختصارٌ للفعل؛ وأما قول سيبويه في «زَيداً فاقتله» وفي «شأنَكَ والحجَّ» وقوله [من الرجز]:

٧٩١ ـ يَا أَيُّهَا المَاتِحُ، دَلْوِي دُونَكَا [إنِّي رَأَيتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَا][(٢)]

إن التقدير: عليك زيداً، وعليك الحجّ، ودونَك دلوي، فقالوا: إنما أراد تفسير المعنى لا الإعراب، وإنما التَّقدير: خُذْ دَلْوِي، والزمْ زيداً، والزمِ الحج، ويجوز في «دَلْوي» أن يكونَ مبتدأ و «دونك» خبره.

الخامس: أن لا يكون عاملاً ضعيفاً؛ فلا يحذف الجارّ والجازم والنَّاصب للفعل، إلاَّ في مواضع قويت فيها الدِّلالة وكثُر فيها استعمالُ تلك العوامل، ولا يجوز القياسُ عليها.

السادس: أن يكون عِوَضاً عن شيء؛ فلا تحذف ما في «أمَّا أَنتَ مُنْطَلِقاً انْطَلَقْتُ»، ولا كلمة «لا» من قولهم: «افْعَلْ هٰذَا إمَّا لا»، ولا التاء من «عِدَة» و «إقامة» و «استقامة»؛ فأمَّا قولُه تعالى: ﴿وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [النور: ٣٧] فممَّا يجبُ الوقوفُ عنده، ومن هنا لم يحذف خبر «كان» لأنَّه عوضٌ أو كالعِوض من مصدرها، ومن ثَمَّ لا يجتمعان؛ ومن هنا قال ابن مالك: إن العربَ لم تُقَدِّرْ أحرفَ النداء عوضاً من «أدعو» و «أنادي»، لإجازتهم حذفها.

---

(١) البيت من البحر المنسرح، وهو للأعشى في ديوانه ص ٢٨٣، وخزانة الأدب ١٠/ ٤٥٢، والخصائص ٢/ ٣٧٣، والدرر ٢/ ١٧٣، ولسان العرب مادة (رحل)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٣٢٩، ورصف المباني ص ٢٩٨.

(٢) البيت من الرجز، وهو لجارية من بني مازن في الدرر ٥/ ٣٠١، وشرح التصريح ٢/ ٢٠٠، وبلا نسبة في لسان العرب مادة (ميح)، والأشباه والنظائر ١/ ٣٤٤.

السابع والثامن: أن لا يؤدّيَ حَذفهُ إلى تَهيئة العامل للعمل وقَطْعِه عنه، ولا إلى إعمالِ العاملِ الضعيف مع إمكانِ إعمال العامل القويّ؛ وللأمْرِ الأوّل منعَ البصريُّون حَذْفَ المفعول الثاني من نحو: «ضَرَبَنِي وضَرَبْتُه زيد» لئلا يتسلّطَ على «زيد» ثم يقطع عنه برفعِهِ بالفعلِ الأول، ولاجتماع الأمرينِ امتنع عندَ البصريّين أيضاً حَذْفُ المفعول في نحو: «زَيْدٌ ضَرَبْتُه» لأن في حذفه تسليط «ضربِ» على العمل في «زيد» مع قطعِهِ عنه، وإعمال الابتداء مع التمكُّن من إعمال الفعل؛ ثمّ حملوا على ذلك «زيد ما ضربتَهُ، أو هل ضرَبْتُهُ»، فمنعوا الحذفَ وإن لم يؤدِّ إلى ذلك؛ وكذلك منعوا رفعَ رأسها في «أَكَلْتُ السمكة حتّى رَأْسَهَا» إلا أن يذكر الخبر، فتقول: مَأْكول؛ ولاجتماعِهِما مع الإلباس مَنَع الجميعُ تقديمَ الخبَرِ في نحو: «زَيدٌ قام»؛ ولانتفاء الأمرين جاز عند البصريّين وهشام تقديمُ معمولِ الخبرِ على المبتدأ في نحو: «زَيْدٌ ضَرَبَ عَمْراً» وإن لم يجز تقديمُ الخبر، فأجازوا «زَيْداً أَجَلَه أَحْرَزَ»، وقال البصريُّون في قوله [من الطويل]:

٧٩٢ ـ [قَنَافِذُ هَدَّاجُونَ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ] بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوَّدَا[1]

إن «عطية» مبتدأ، و «إياهم» مفعول «عَوَّد»، والجملة خبر «كان»، واسمها ضمير الشأن. وقد خفيت هذه النكتة على ابن عصفور، فقال: هَرَبُوا من محذور ـ وهو أن يفصلوا بين «كان» واسمِها بمعمولِ خبرها ـ فوقعوا في محذورٍ آخرَ، وهو تقديمُ معمولِ الخبر حيث لا يتقدَّم خبر المبتدأ وقد بينّا أن امتناعَ تقديم الخبر في ذلك لمعنًى مفقود في تقديم معموله، وهذا بخلاف علّةِ امتناع تقديم المفعولِ على «ما» النافية في نحو: «ما ضَرَبْتُ زيداً»، فإنه لنفس العلّة المقتضِية لامتناع تقديم الفعل عليها، وهو وقوع «ما» النّافية فيه حَشْواً.

تنبيه ـ ربما خُولف مقتضى هذين الشرطينِ أو أحدهما في ضرورة أو قليل من الكلام.

فالأول كقوله [من السريع]:

٧٩٣ ـ وخَالِدٌ يَحْمَدُ سَادَاتِنَا [بِالْحَقِّ، لاَ يَحْمَدُ بِالْبَاطِلِ][2]

وقوله [من الرجز]:

---

(١) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ١/ ١٨١، وخزانة الأدب ٩/ ٦٢٨، والدرر ٢/ ٧١، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٢٤٨، وشرح ابن عقيل ص ١٤٤.

(٢) البيت من السريع، وهو بلا نسبة في المقرب ١/ ٨٤.

٧٩٤ ـ [قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الْخِيَارِ تَدَّعِي عَلَيَّ ذَنْباً] كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ(١)

وقيل: هو في صيغ العموم أسهلُ، ومنه قراءة ابن عامر ﴿وَكُلٌّ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [النساء: ٩٥، الحديد: ١٠].

والثاني كقوله [من مجزوء الكامل]:

٧٩٥ ـ بِعُكَاظَ يُعْشِي النَّاظِرِيـ ـنَ إِذَا هُمُ لَمَحُوا شُعَاعَهْ(٢)

فإن فيه تهيئة «لمحوا» للعمل في «شعاعه» مع قطعهِ عن ذلك بإعمال «يُعْشي» فيه، وليس فيه إعمال ضعيف دون قوي، وذكر ابن مالك في قوله [من البسيط]:

٧٩٦ ـ عَمَمْتَهُمْ بِالنَّدَى حَتَّى غُوَاتُهُمُ فَكُنْتَ مَالِكَ ذِي غَيٍّ وَذِي رَشَدِ(٣)

إنه يروى «غُواتهم» بالأوجه الثلاثة؛ فإن ثبتت روايةُ الرفع، فهو من الوارد في النّوع الأول في الشذوذ؛ إذ لا ضرورة تمنع من الجرّ والنصب، وقد رُوِيَا.

بيان أنه قد يُظَنّ أن الشيء منباب الحذف، وليسَ منه

جَرَتْ عادة النحويّين أن يقولوا: يحذف المفعول اختصاراً واقتِصاراً، ويريدون بالاختصارِ الحذف لدليل، وبالاقتصار الحذف لغيرِ دليل ويمثّلون بنحو: ﴿كُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟﴾ [البقرة: ٦٠] أي أوقعوا هذين الفعلين، وقول العرب فيما يتعدّى إلى اثنين «مَنْ يَسْمَعْ يَخَلْ» أي تكُنْ منه خيلة.

والتَّحقيق أن يقال: إنه تارة يتعلّق الغرضُ بالإعلام بمجرّدِ وقوع الفعل من غير تَعْيينِ مَنْ أوقعه أو من أُوقِع عليه؛ فيُجَاء بمصدره مُسْنَداً إلى فعل كونٍ عام؛ فيقال: حَصَل حريقٌ أو نَهبٌ.

وتارة يتعلّق بالإعلام بمجرَّد إيقاع الفاعِل للفِعل؛ فيقتصر عليهما، ولا يذكر المفعول، ولا يُنْوى؛ إذ المنويُّ كالثّابت، ولا يُسمَّى محذوفاً، لأن الفعلَ ينزل لهذا القصد منزلةَ ما لا مَفْعُول له، ومنه: ﴿رَبِّيَ ٱلَّذِى يُحْيِۦ وَيُمِيتُ﴾ [البقرة: ٢٥٨]، ﴿هَلْ يَسْتَوِى

(١) تقدم تخريجه.

(٢) البيت من مجزوء الكامل، وهو لعاتكة بنت عبد المطلب في الدرر ٥/ ٣١٥، وشرح التصريح ١/ ٣٢٠، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٥/ ٢٨٤، وأوضح المسالك ٢/ ١٩٩، وشرح الأشموني ١/ ٢٠٦.

(٣) البيت من البسيط، ولم أجده.

ٱلَّذِينَ يَعۡلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَۗ﴾ [الزمر: ٩]، ﴿وَكُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ وَلَا تُسۡرِفُوٓاْۚ﴾ [الأعراف: ٣١]، ﴿وَإِذَا رَأَيۡتَ ثَمَّ﴾ [الإنسان: ٢٠]، إذ المعنى: ربي الذي يفعل الإحياء والإماتة، وهل يستوي من يَتَّصِفُ بالعِلْم ومن ينتفي عنه العلم، وأوْقِعُوا الأكْلَ والشرب، وذَرُوا الإسراف، وإذا حصلَتْ منك رؤيةٌ هنالك؛ ومنه على الأصح ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَآءَ مَدۡيَنَ﴾ [القصص: ٢٣] الآية، ألا ترى أنّه عليه الصلاة والسلام إنّما رحمهما إذ كانتا على صفة الذِّياد وقومهما على السّقي، لا لكون مَذُودهما غنَماً ومَسْقيهم إبلاً، وكذلك المقصود من قولهم: ﴿لَا نَسۡقِي﴾ [القصص: ٢٣] السقي، لا المسقي، ومن لم يتأمل قَدَّر: يَسْقُون إبلَهم، وتذودان غَنَمهما، ولا نَسْقِي غَنَمنا.

وتارةً يُقْصَدُ إسنادُ الفعلِ إلى فاعله وتعليقُه بمفعوله؛ فيذكران، نحو: ﴿لَا تَأۡكُلُواْ ٱلرِّبَوٰٓاْ﴾ [آل عمران: ١٣٠]، ﴿وَلَا تَقۡرَبُواْ ٱلزِّنَىٰٓۖ﴾ [الإسراء: ٣٢]، وقولك: «ما أَحْسَنَ زَيْداً»؛ وهذا النوعُ إذا لم يذكر مفعوله قيل: محذوف، نحو: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ۝٣﴾ [الضحى: ٣]، وقد يكون في اللفظ ما يستدعيه فيحصل الجزم بوجوب تقديره، نحو: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِي بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: ٤١]، ﴿وَكُلّٗا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ﴾ [الحديد: ١٠]، وقال [من الوافر]:

٧٩٧ ـ حَمَيْتَ حِمى تِهَامَةَ بَعْدَ نَجْدٍ وَمَا شَيْءٌ حَمَيْتَ بِمُسْتَبَاحِ[1]

بيان مكان المُقَدَّر

القياسُ أن يقدَّر الشيء في مكانه الأصليّ، لئلاّ يخالف الأصل من وجهين: الحذف، ووضع الشيء في غير محلّه.

فيجب أن يقدّر المفسر في نحو: «زيداً رأيته» مقدَّماً عليه؛ وجوَّز البيانيُّون تقديره مؤخَّراً عنه، وقالوا: لأنه يفيدُ الاختصاصَ حينئذٍ؛ وليس كما توهَّموا، وإنما يُرْتَكب ذلك عند تعذُّرِ الأصل، أو عند اقتضاءِ أمرٍ معنويّ لذلك.

فالأول نحو: «أيُّهُمْ رَأَيْتَهُ» إذ لا يعملُ في الاستفهام ما قبلَه، ونحو: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيۡنَٰهُمۡ﴾ [فصلت: ١٧] فيمن نصَب، إذ لا يلي «أمّا» فعلٌ؛ وكنا قدّمنا في نحو: «في الدار زيد» أن متعلّق الظرف يقدَّر مؤخَّراً عن «زيد»، لأنه في الحقيقة الخبرُ، وأصلُ الخبر أن

(١) البيت من البحر الوافر، وهو لجرير في ديوانه ١/ ٨٩، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٦/ ٤٢، وسر صناعة الأعراب ١/ ٤٠٢.

يتأخّر عن المبتدأ، ثم ظهرَ لنا أنه يحتمل تقديره مقدّماً لمعارضةِ أصلٍ آخر، وهو أنه عاملٌ في الظرف، وأصلُ العاملِ أن يتقدّم على المعمول، اللهمّ إلا أن يقدّر المتعلق فعلاً فيجب التأخير، لأن الخبرَ الفعليّ لا يتقدّم على المبتدأ في مثل هذا. وإذا قلت: «إنَّ خَلْفَكَ زَيْداً» وجب تأخير المتعلق، فعلاً كان أو اسماً، لأن مرفوع «إنَّ» لا يسبق منصوبَهَا؛ وإذا قلت: «كانَ خَلْفَكَ زَيْدٌ» جازَ الوجهانِ، ولو قدّرته فعلاً، لأن خبرَ «كان» يتقدّم مع كونه فعلاً على الصحيح، إذ لا تلتبس الجملة الاسمية بالفعلية.

والثاني نحو متعلق باء البَسْملة الشريفة، فإن الزمخشريّ قدّره مؤخّراً عنها، لأن قريشاً كانت تقول، باسم اللات والعُزّى نَفْعل كذا، فيؤخّرون أفعالَهم عن ذكر ما اتّخذُوه معبوداً لهم تفخيماً لشأنه بالتّقديم، فوجب على الموحِّد أن يعتقدَ ذلك في اسم الله تعالى، فإنّه الحقيقُ بذلك، ثم اعترض بـ ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ﴾ [العلق: ١ ـ ٣]، وأجاب بأنها أول سورةٍ أُنزلت، فكان تقديمُ الأمر بالقراءة فيها أهمَّ؛ وأجاب عنه السكاكي بتقديرها متعلِّقة بـ «اقرأ» الثاني. واعترضَهُ بعضُ العصريّين باستلزامه الفَصْلَ بين المؤكّد وتأكيده بمعمولِ المؤكّد. وهذا سهوٌ منه، إذ لا توكيدَ هنا، بل أَمَرَ أولاً بإيجاد القراءة، وثانياً بقراءة مقيّدة، ونظيره: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ خَلَقَ ٱلْإِنسَـٰنَ﴾ [العلق: ١ ـ ٢] ومثل هذا لا يُسمّيه أحد توكيداً. ثم هذا الإشكال لازِم له على قوله إنّ الباءَ متعلّقة بـ «اقرأ» الأول لأنَّ تقييدَ الثاني إذا منع من كونه توكيداً فكذا تقييدُ الأول؛ ثم لو سلم ففَصْلُ الموصوف من صفته بمعمولِ الصّفة جائزٌ باتّفاق، كـ «مَرَرتُ بِرَجُلٍ عَمْراً ضَارِبٍ»؛ فكذا في التوكيد، وقد جاء الفصل بين المؤكَّد والمؤكِّد في ﴿وَلَا يَحْزَنَّ وَيَرْضَيْنَ بِمَآ ءَاتَيْتَهُنَّ كُلُّهُنَّ﴾ [الأحزاب: ٥١] مع أنّهما مفردان، والجمل أحْمَلُ للفصل، وقال الراجز:

٧٩٨ ـ [يَا لَيْتَنِي كُنتُ صَبِيًّا مُرْضَعَا، تَحْمِلُنِي الذلْفَاءُ حَوْلاً أَكْتَعَا(١)

٧٩٩ ـ إذا بَكَيْتُ قَبَّلَتْنِي أرْبَعَا]، إذاً ظَلِلْتُ الدَّهْرَ أَبْكِي أجْمَعَا(٢)

تنبيه ـ ذكروا أنه إذا اعْتَرَضَ شرطٌ على آخَرَ نحو: «إنْ أكَلْتِ إنْ شَرِبْتِ فَأَنْتِ طَالِقٌ»، فإن الجواب المذكور للسّابق منهما، وجوابُ الثاني محذوفٌ مدلولٌ عليه بالشرط الأوّل وجوابه، كما قالوا في الجواب المتأخر عن الشّرط والقَسَم؛ ولهذا قال مُحقّقو

---

(١) البيت من الرجز، وهو بلا نسبة في الدرر ٦/ ٣٥، وخزانة الأدب ٥/ ١٦٩، ولسان العرب مادة (كتع).

(٢) البيت من الرجز، وهو لأعرابي في خزانة الأدب ٥/ ١٦٨، وبلا نسبة في الدرر ٦/ ٣٦، وتاج العروس مادة (كتع).

الفقهاء في المثال المذكور: إنها لا تَطْلُقُ حتى تقدّم المؤخّر وتؤخّر المقدم، وذلك لأن التقدير حينئذٍ إن شربتِ فإن أكلتِ فأنت طالق، وهذا كلُّه حسن، ولكنهم جعلوا منه قوله تعالى: ﴿وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِىٓ إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ﴾ [هود: ٣٤]، وفيه نظر: إذ لم يتوَالَ شرطان وبعدهما جواب كما في المثال، وكما في قول الشاعر [من البسيط]:

٨٠٠ ـ إنْ تَسْتَغِيثُوا بِنَا تُذْعَرُوا تَجِدُوا مِـنّـا مَـعـاقِـلَ عِـزٍّ زانَـهـا كَـرَمُ(١)

وقول ابن دريد [من الرجز]:

٨٠١ ـ فإنْ عَثَرتُ بَعْدَها إن وألَتْ نَفْسِيَ مِنْ هَاتَا فَقُولاَ لاَ لَعَا(٢)

إذ الآية الكريمة لم يذكر فيها جواب، وإنما تقدَّم على الشرطينِ ما هو جوابٌ في المعنى للشرط الأول؛ فينبغي أن يُقَدَّر إلى جانبه، ويكون الأصل: إن أردت أن أنْصَحَ لكم فلا ينفعكم نصحي إن كان اللّهُ يريد أن يغويكم؛ وأمّا أنْ يقدَّرَ الجوابُ بعدهما ثم يقدّر بعد ذلك مقدّماً إلى جانبِ الشرط الأوّلِ فلا وَجْهَ له، والله أعلم.

بيان مقدار المُقدَّر

يَنْبَغي تقليلُه ما أمكن، لتَقِلَّ مخالفةُ الأَصْل.

ولذلك كان تقديرُ الأخفشِ في «ضَرْبِي زَيْداً قائماً»: ضَرْبُه قائماً، أَوْلى من تقدير باقي البصريّين: حاصلٌ إذا كانَ ـ أو إذ كانَ ـ قائماً، لأنه قدَّر اثنينِ وقدَّروا خمسة، ولأنَّ التقديرَ من اللفظِ أولى.

وكان تقديره في «أنْتَ مِنّي فرسخان» بُعْدُكَ مني فَرْسخان، أولى من تقديرِ الفارسي: أنت منّي ذو مسافةِ فرسخين؛ لأنه قدَّر مضافاً لا يحتاج معه إلى تقديرِ شيءٍ آخر يتعلّق به الظرفُ، والفارسيّ قدر شَيْئَين يحتاجُ معهما إلى تقديرٍ ثالث.

وضعف قولُ بعضهم في ﴿وَأُشْرِبُوا۟ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ﴾ [البقرة: ٩٣] إن التقدير: حبُّ عبادةِ العجل، والأولى تقدير الحب فقط.

---

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٧/ ١١٢، وخزانة الأدب ١١/ ٣٥٨، والدرر ٥/ ٩٠ وشرح الأشموني ٣/ ٥٩٦.

(٢) البيت من الرجز، ولم أجده.

وضعف قولُ الفارسي ومن وافقه ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسْنَ﴾ [الطلاق: ٤] الآية: إن الأصل: واللاء لم يحضن فعدَّتُهن ثلاثةُ أشهر، والأولىٰ أن يكون الأصل: واللاء لم يحضن كذلك.

وكذلك ينبغي أن يقدّر في نحو: «زَيْدٌ صَنَعَ بِعَمْرو جَمِيلاً وَبِخَالِدٍ سُوءاً وَبَكْرٌ» أي كذلك، ولا يقدّر عين المذكور، تقليلاً للمحذوف، ولأن الأصل في الخبرِ الإفراد، ولأنه لو صُرِّح بالخبر لم يحسن إعادة ذلك المتقدّم لثقل التكرار.

ولك أن لا تقدّر في الآية شيئاً ألبتة؛ وذلك بأن تجعلَ الموصولَ معطوفاً على الموصولِ، فيكون الخبر المذكور لهما معاً؛ وكذا تصنع في نحو: «زَيْد في الدَّارِ وَعَمْرو». ولا يتأتى ذلك في المثال السابق، لأن إفرادَ فاعلِ الفعل يأباه؛ نعم، لك أن تَسْلَم فيه من الحذف، بأن تقدِّرَ العطف على ضمير الفعل لحصولِ الفَصْل بينهما.

فإن قلت: لو صحَّ ما ذكرته في الآية والمثال السَّابق، لصحّ «زَيْد قائمانِ وعَمْرو» بتقدير: زيد وعمرو قائمان.

قلت: إن سُلّم مَنْعُه فلقبحِ اللفظ، وهو منتفٍ فيما نحنُ بصدده، ولكن يَشْهد للجواز قولُه [من الطويل]:

٨٠٢ ـ وَلَسْتُ مُقِرًّا لِلرِّجَالِ ظُلاَمَةً أَبَى ذَاكَ عَمِّي الأَكْرَمَانِ وَخَالِيَا[(١)]

وقد جوّزوا في «أنْتَ أعلم وزيد» كَوْنَ «زيد» مبتدأ حُذِف خبرُه، وكونه عطفاً على «أنت»؛ فيكون خبراً عنهما.

باب كيفيّة التَّقدير

إذا استدعى الكلامُ تقديرَ أسماءٍ متضايفة أو موصوفة، وصفة مضافة، أو جارّ ومجرور مضمر عائد على ما يحتاجُ إلى الرّابط، فلا تقدّر أنَّ ذلك حُذِفَ دفعةً واحدة، بل على التدريج.

فالأول نحو: ﴿كَٱلَّذِى يُغْشَىٰ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب: ١٩] أي: كَدوَرَان عين الذي.

والثاني كقوله [من الطويل]:

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر ٦/ ١٧، وشرح الأشموني ص ٣٩٢.

٨٠٣ - إِذَا قَامَتَا تَضَوَّعَ الْمِسْكُ مِنْهُمَا نَسِيمَ الصَّبَا جَاءَتْ بِرَيَّا الْقَرَنْفُلِ(١)

أي: تَضَوُّعاً مثل تَضَوُّعِ نسيم الصَّبا.

والثالث كقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا﴾ [البقرة: ٤٨، ١٢٣] أي: لا تجزي فيه، ثم حُذفت «في»، فصار لا تجزيه، ثم حُذف الضمير منصوباً لا مخفوضاً. هذا قولُ الأخفشِ؛ وعن سيبويه أنهما حُذِفا دفعةً واحدة. ونقل ابن الشجري القولَ الأوَّلَ عن الكسائي، واختاره. قال: والثاني قول نحويٍّ آخر، وقال أكثر أهلِ العربيَّة منهم سيبويه والأخفش: يجوزُ الأمران، اهـ. وهو نقلٌ غريب.

ينبغي أن يكون المحذوف من لفظ المذكور مهما أمكن

فيقدّر في «ضَرْبِي زَيْداً قَائِماً» ضربُه قائماً، فإنه من لفظِ المبتدأ وأقلّ تقديراً، دون «إذ كان، أو إذا كان»؛ ويقدّر «اَضْرِبْ» دون أهِنْ في «زَيْداً اَضْرِبْه».

فإن مَنَعَ من تقدير المذكور مَعْنى أو صِنَاعة قُدِّر ما لا مانعَ له.

فالأول نحو: «زَيْداً اَضرِبْ أخاه» يقدّر فيه «أَهِنْ» دون «اضربْ»، فإن قلت: «زَيْداً أهن أخاه» قدرتَ: «أهنْ».

والثاني نحو: «زيداً امْرُرْ به» تقدّر فيه «جَاوِزْ» دون «اَمْرُرْ»، لأنه لا يتعدّى بنفسه؛ نَعَمْ، إن كان العامل مما يَتَعَدّى تارةً بنفسه وتارةً بالجار نحو «نصح» في قولك: «زَيدا نَصَحْت له» جاز أن يقدّر: نصحت زيداً؛ بل هي أولى من تقدير غير الملفوظ به.

ومما لا يقدَّر فيه مثلُ المذكور لمانعٍ صناعيّ قوله [من الرجز]:

٨٠٤ - يـا أيُّـهَـا الـمَـاتِـحُ دَلْـوِي دُونَـكَـا [إِنِّـي رَأَيْـتُ الـنَّـاسَ يَـحْـمَـدُونَـكَـا](٢)

إذا قدّر «دلوي» منصوباً فالمقدّر: خُذْ، لا دُونَكَ، وقد مضى، وقوله [من الطويل]:

٨٠٥ - [أَكَرَّ وأحمَى لِلْحَقِيقَةِ مِنْهُمْ] وَأَضْرَبَ مِنّا بِالسُّيُوفِ الْقَوَانِسَا(٣)

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص ١٥ بلفظ: (إذا التفتت نحوي تضوع ريحها...) وخزانة الأدب ٣/ ١٦٠، ورصف المباني ص ٣١٢، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٣٤٣، ولسان العرب مادة (ضوع).

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) البيت من الطويل، وهو لعباس بن مرداس في ديوانه ص ٦٩، والأصمعيات ص ٢٠٥، وخزانة الأدب ٧/ ١٠، وشرح الأشموني.

الناصبُ فيه للقوانس فعلٌ محذوف، لا اسمُ تفضيلٍ محذوف، لأنّا فَرَرْنا بالتقدير من إعمال اسم التفضيل المذكور في المفعول، فكيف يعمل فيه المقدَّر؟ وقولك: «هٰذَا مُعْطِي زَيْدٍ أَمْسِ دِرْهَماً» التقديرُ: أعطاه، ولا يقدّر اسم فاعل، لأنك إنما فَرَرْتَ بالتقدير من إعمال اسم الفاعل الماضي المجرَّدِ من «أل». وقال بعضُهم في قوله تعالى: ﴿لَن نُّؤْثِرَكَ عَلَىٰ مَا جَآءَنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلَّذِى فَطَرَنَا﴾ [طه: ٧٢]: إن الواو للقَسَم، فعلى هذا دليلُ الجوابِ المحذوف جملةُ النفيِ السّابقة، ويجب أن يقدر: والذي فطرنا لا نؤثرك، لأن القَسَم لا يجاب بـ «لَنْ» إلاّ في الضرورة كقول أبي طالب [من الكامل]:

٨٠٦ ـ واللّٰهِ لَنْ يَصِلُوا إلَيْكَ بِجَمْعِهِمْ ... حَتَّى أُوَسَّدَ فِي التُّرَابِ دَفِينَا(١)

وقال الفارسي ومُتابِعوه في ﴿وَٱلَّٰٓـِٔى لَمْ يَحِضْنَ﴾ [الطلاق: ٤] التقدير: فعدتهنّ ثلاثة أشهر، وهذا لا يحسن وإن كان ممكناً، لأنه لو صُرِّح به اقتضت الفصاحة أن يقال: كذلك، ولا تعاد الجملة الثانية.

إذا دارَ الأمرُ بين كون المحذوف مبتدأ وكونه خبراً فأيهُّما أولى؟

قال الواسطي: الأولى كونُ المحذوفِ المبتدأ، لأن الخبر محطُّ الفائدة. وقال العبدي: الأولى كونُه الخبرَ، لأن التجوُّزَ في أواخر الجملة أسهل، نَقَلَ القولين ابنُ إياز.

ومثال المسألة ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ [يوسف: ١٨، ٨٣] أي: شأني صبرٌ جميلٌ، أو صبرٌ جميل أمْثَلُ من غيره؛ ومثلُه ﴿طَاعَةٌ مَّعْرُوفَةٌ﴾ [النور: ٥٣] أي: الذي يطلب منكم طاعةٌ معلومة لا يُرْتَابُ فيها، لا إيمان باللسان لا يُواطئه القلبُ؛ أو طاعَتُكم معروفة، أي: عُرِف أنها بالقول دون الفعل؛ أو طاعة معروفة أمْثَلُ بكم من هذهِ الأيمان الكاذبة.

ولو عَرَضَ ما يوجبُ التعيين عُمل به، كما في «نِعْمَ الرّجُلُ زَيْد» على القول بأنهما جملتان؛ إذ لا يُحذف الخبرُ وجوباً إلا سَدّ شيءٌ مَسَدَّه؛ ومثله «حَبَّذَا زَيْد» إذا حُمِل على الحذف؛ وجزَم كثيرٌ من النحويّين في نحو «عَمْرُكَ» «لأفْعَلَنَّ»، و «أيْمُنُ اللّٰهِ لأفعَلَنَّ» بأنَّ

---

(١) البيت من الكامل، وهو لأبي طالب في الجنى الداني ص ٢٧٠، وخزانة الأدب ٣/ ٢٩٦، والدرر ٤/ ٢٢٠، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٨٦.

المحذوفَ الخبرُ؛ وجوّز ابنُ عصفور كَوْنَهُ المبتدأ، ولذلك لم يَعُدَّه فيما يجبُ فيه حذفُ الخبر، لعدم تعيُّنه عنده لذلك، قال: والتقدير إمّا قَسَمِي أيمُنُ اللّهِ، أو أيْمُنُ الله قَسَمٌ لي، ا هـ. ولو قدرت أيْمُنُ اللّهِ قسمي، لم يمتنع؛ إذ المعرفة المتأخِّرة عن معرفة يجب كونُها الخبرَ على الصَّحيح.

إذا دار الأمر بين كونِ المحذوفِ فعلاً والباقي فاعلاً وكونه مبتدأ والباقي خبراً، فالثاني أولى

لأن المبتدأ عينُ الخبرِ؛ فالمحذوفُ عينُ الثابت؛ فيكون الحذفُ كَلاَ حذفٍ، فأما الفعل فإنه غيرُ الفاعل.

اللهم إلا أن يعتضد الأول بروايةٍ أخرى في ذلك الموضع، أو بموضعٍ آخر يُشبهه، أو بموضعٍ آتٍ على طريقته.

فالأول كقراءة شُعْبة: ﴿يُسَبَّحُ لَهُ فِيهَا﴾ [النور: ٣٦] بفتح الباء؛ وكقراءة ابن كثير: ﴿يُسَبَّحُ لَهُ فِيهَاكَذَٰلِكَ يُوحَى إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [الشورى: ٣] بفتح الحاء؛ وكقراءة بعضهم: ﴿وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٧] ببناء «زُيِّنَ» للمفعول، ورفع «القتل» و «الشركاء» ـ وكقوله [من الطويل]:

٨٠٧ ـ لِيُبْكَ يَزِيدٌ، ضَارعٌ لِخُصُومَةٍ [ومُخْتَبِطٌ مِمّا تُطِيحُ الطَّوائحُ](١)

فيمن رواه مبنيًا للمفعول، فإن التقدير: يُسَبِّحُه رجال، ويوحِيهِ الله، وزَيَّنَه شركاؤهم، ويَبْكيه ضارع، ولا تقدر هذه المرفوعات مبتدآت حذفت أخبارها، لأن هذه الأسماء قد ثبتت فاعليتُها في رواية مَنْ بَنَى الفعلَ فيهنَّ للفاعل.

والثاني كقوله تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [الزخرف: ٨٧]، فلا يقدّر: ليقولن اللّهُ خلقهم، بل: خلقهم الله؛ لمجيء ذلك في شِبْه هذا الموضع، وهو: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾ [الزخرف: ٩]، وفي مواضع

---

(١) البيت من الطويل، وهو للحارث بن نهيك في خزانة الأدب ١/ ٣٠٣، وشرح شواهد الإيضاح ص ٩٤، وللبيد بن ربيعة في ملحق ديوانه ص ٣٦٢، ولنهشل بن حري في خزانة الأدب ١/ ٣٠٣، ولضرار بن نهشل في الدرر ٢/ ٢٨٦.

آتية على طريقته، نحو: ﴿قَالَتْ مَنْ أَنبَأَكَ هَٰذَا قَالَ نَبَّأَنِيَ الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ﴾ [التحريم: ٣]، ﴿قَالَ مَن يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ ۝٧٨ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا﴾ [يس: ٧٨ ـ ٧٩].

إذا دارَ الأمرُ بين كون المحذوف أولاً، أو ثانياً فكونُه ثانياً أوْلى

وفيه مسائل:

إحداها: نون الوقاية في نحو: ﴿أَتُحَاجُّونِّي﴾ [الأنعام: ٨٠]، و ﴿تَأْمُرُونِّي﴾ [الزمر: ٦٤] فيمن قرأ بنون واحدة وهو قول أبي العباس وأبي سعيد وأبي علي وأبي الفتح وأكثر المتأخرين؛ وقال سيبويه واختاره ابن مالك: إن المحذوف الأولى.

الثانية: نون الوقاية مع نونِ الإناث في نحو قوله [من الوافر]:

٨٠٨ ـ [تَـرَاهُ كـالـثُّـغَـامِ يُـعَـلُّ مِـسْـكـاً] يَـسُـوءُ الْـفَـالِـيَـاتِ إذَا فَـلَـيْـنِـي[1]

هذا هو الصحيح، وفي البسيط أنه مُجْمَع عليه؛ لأن نونَ الفاعل لا يليقُ بها الْحَذْفُ، ولكن في التسهيل أنَّ المحذوفَ الأُولى، وأنَّه مذهبُ سيبويه.

الثالثة: تاء الماضي مع تاء المضارع في نحو: ﴿نَارًا تَلَظَّىٰ﴾ [الليل: ١٤]، وقال أبو البقاء في قوله تعالى: ﴿فَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِالْمُفْسِدِينَ ۝٦٣﴾ [آل عمران: ٦٣] يُضْعِف كونَ ﴿تَوَلَّوْا﴾ فعلاً مضارِعاً؛ لأن أحْرُفَ المضارعة لا تُحذف، اهـ. وهذا فاسد؟ لأن المحذوفَ الثانية، وهو قولُ الجمهور، والمخالفُ في ذلك هشام الكوفي، ثم إن التنزيلَ مشتملٌ على مواضع كثيرة من ذلك لا شك فيها نحو: ﴿نَارًا تَلَظَّىٰ﴾ [الليل: ١٤]، ﴿وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ﴾ [آل عمران: ١٤٣].

الرابعة: نحو: «مَقُول» و «مَبِيع»، المحذوفُ منهما واوُ «مَفْعول»، والباقي عينُ الكلمة، خلافاً للأخفش.

الخامسة: نحو: «إقَامَةٍ» وَ «اسْتِقَامَةٍ»، المحذوفُ منهما ألف الإِفعال والاسْتِفْعال والباقي عينُ الكلمة، خلافاً للأخفش أيضاً.

السادسة: نحو [من الرجز]:

---

(١) البيت من الوافر، وهو لعمرو بن معد يكرب في ديوانه ص ١٨٠، وخزانة الأدب ٥/ ٣٧١، والدرر ١/ ٢١٣، ولسان العرب ١٥/ ١٦٣ مادة مادة/ فلا/، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٨٥، وجمهرة اللغة ص ٤٥٩، ولسان العرب ٢/ ٢٤٦.

٨٠٩ ـ يا زَيْدَ زَيْدَ الْيَعْمَلاَتِ الذُّبَّلِ [تَطَاوَلَ اللَّيْلُ عَلَيْكَ فَانْزِلِ](1)

بفتحهما، و [من المنسرح]:

٨١٠ ـ [يَا مَنْ رَأى عَارِضاً أُسَرُّ بِهِ] بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجَبْهَةِ الأَسَدِ(2)

وهذا هو الصحيح، خلافاً للمبرد.

السابعة: نحو: «زَيْد وعمرو قائم»، ومذهب سيبويه أن الحذفَ فيه من الأول لسلامتهِ من الفَصْل، ولأنّ فيه إعطاء الخبر للمجاورِ، مع أن مذهبه في نحو [من الرجز]:

يَا زَيْدَ زَيْدَ الْيَعْمَلاَتِ

أن الحذف من الثاني. قال ابن الحاجب: إنما اعترض بالمُضاف الثاني بين المتضايِفَين ليبقى المضاف إليه المذكور في اللفظ عوضاً ممّا ذهب؛ وأمّا هنا فلو كان «قائم» خبراً عن الأول لوقع في موضعه، إذ لا ضرورة تدعو إلى تأخيره؛ إذ كان الخبرُ يحذف بلا عوضٍ، نحو: «زيد قائم وعمرو» من غير قبح في ذلك، ا هـ. وقيل أيضاً: كلٌّ من المبتدأَيْنِ عاملٌ في الخبر؛ فالأولىٰ إعمالُ الثاني لقربه، ويلزم من هذا التعليل أن يُقال بذلك في مسألة الإضافة.

تنبيه ـ الخلافُ إنما هو عند التردُّد، وإلا فلا تردُّدَ في أن الحذف من قوله [من المنسرح]:

٨١١ ـ نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا، وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ، وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفُ(3)

وقوله [من الطويل]:

٨١٢ ـ خَلِيلَيَّ هَلْ طِبٌّ؟ فإنّي وأَنْتُمَا، وَإنْ لَمْ تَبُوحَا بِالْهَوَى، دَنِفَانِ(4)

ومن الثاني في قوله تعالى: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُواْ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ

---

(1) البيت من الرجز، وهو لعبد الله بن رواحة في ديوانه ص ٩٩، ولسان العرب مادة (عمل)، وخزانة الأدب ٢/ ٣٠٢، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ١٠٠.

(2) البيت من المنسرح، وهو للفرزدق في ديوانه ص ٢١٥، وخزانة الأدب ٢/ ٣١٩، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٩٩، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ١٠٠، وخزانة الأدب ١٠/ ١٨٧.

(3) البيت من المنسرح، وهو لقيس بن الخطيم في ملحق ديوانه ص ٢٣٩، وتخليص الشواهد ص ٢٠٥، والدرر ٥/ ٣١٤، ولعمرو بن امرىء القيس الخزرجي في الدرر ١/ ١٤٧.

(4) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٣٦٢، وتخليص الشواهد ص ٣٧٤ وشرح الأشموني ١/ ١٤٤، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٦٦.

﴿لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ﴾ [الإسراء: ٨٨]، إذ لو كان الجوابُ للثاني لجُزم، فقلنا بذلك في نحو: «إنْ أَكلْتِ إنْ شَرِبْتِ فَأنْتِ طَالِق»، وفي ﴿فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ﴿٨٨﴾ فَرَوْحٌ﴾ [الواقعة: ٨٨ ـ ٨٩]، ونحو: ﴿وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ﴾ [الفتح: ٢٥]، ثم قال تعالى: ﴿لَوْ تَزَيَّلُوا۟ لَعَذَّبْنَا﴾ [الفتح: ٢٥]، وانبنى على ذلك في المثال أنها لا تطلق حتى تؤخِّر المقدَّم وتقدِّم المؤخَّر، إذ التقدير: إن أكلتِ فأنت طالقٌ إنْ شربتِ؛ وجواب الثاني في هذا الكلام من حيث المعنى هو الشرط الأول وجوابه؛ كما أن الجواب من حيث المعنى في «أنتَ ظالم إن فعلتَ» ما تقدم على اسم الشرط، بل قال جماعة: إنه الجوابُ في الصناعة أيضاً.

ومن ذلك قوله [من الطويل]:

٨١٣ ـ [فَمَن يَكُ أَمسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ] فَإنِّي وَقَيَّار بِهَا لَغَرِيبُ[1]

وقد تكلَّفَ بعضهم في البيت الأول، فزعم أن «نحن» للمعظِّم نفسَه، وأنّ «راض» خبر عنه، ولا يحفظ مثل «نَحْنُ قائم» بل يجب في الخبر المُطَابَقَة نحو: ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلصَّآفُّونَ ﴿١٦٥﴾ وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلْمُسَبِّحُونَ ﴿١٦٦﴾﴾ [الصافات: ١٦٥ ـ ١٦٦]، وأما ﴿قَالَ رَبِّ ٱرْجِعُونِ﴾ [المؤمنون: ٩٩] فأفرد، ثم جمع لأن غير المبتدأ والخبر لا يجب لهما من التطابق ما يجب لهما.

ذكر أماكن من الحذف يتمرّن بها المُعرب

حَذْفُ الاسم المضاف ـ ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢]، ﴿فَأَتَى ٱللَّهُ بُنْيَـٰنَهُم﴾ [النحل: ٢٦] أي: أمره، لاستحالة الحقيقي؛ فأما ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ [البقرة: ١٧] فالباء للتَّعدية، أي: أذهبَ الله نورهم.

ومن ذلك ما نسب فيه حكم شرعيّ إلى ذاتٍ، لأن الطلبَ لا يتعلّق إلا بالأفعال، نحو: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَـٰتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣] أي: استمتاعهنّ، ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ﴾ [المائدة: ٣]، أي: أكلُها، ﴿حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَـٰتٍ﴾ [النساء: ١٦٠] أي: تناوُلها، لا أكلها، ليتناول شربَ ألبانِ الإبل، ﴿حُرِّمَتْ ظُهُورُهَا﴾ [الأنعام: ١٣٨] أي: منافعها، ليتناول الركوبَ والتَّحميلَ، ومثله ﴿وَأُحِلَّتْ لَكُمُ ٱلْأَنْعَـٰمُ﴾ [الحج: ٣٠].

ومن ذلك ما علق فيه الطلبُ بما قد وَقَع، نحو: ﴿أَوْفُوا۟ بِٱلْعُقُودِ﴾ [المائدة: ١]، ﴿وَأَوْفُوا۟ بِعَهْدِ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ٩١]، فإنهما قولانِ قد وقَعَا فلا يتصوّر فيهما نَقضٌ ولا وفاء،

---

(١) البيت من الطويل، وهو لضابىء بن الحارث البرجمي في الأصمعيات ص ١٨٤، وخزانة الأدب ٩/ ٣٢٦ والدرر ٦/ ١٨٢، وشرح شواهد المغني ص ٨٦٧، ولسان العرب ٥/ ١٢٥ مادة/ قير/.

وإنما المرادُ الوفاء بمقتضاهما؛ ومنه ﴿فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمۡتُنَّنِى فِيهِ﴾ [يوسف: ٣٢] إذ الذوات لا يتعلّق بها لوم، والتقدير في حبّه، بدليل ﴿قَدۡ شَغَفَهَا حُبًّا﴾ [يوسف: ٣٠] أو في مراودَته، بدليل ﴿تُرَٰوِدُ فَتَىٰهَا﴾ [يوسف: ٣٠] وهو أولى لأنه فعلها بخلاف الحب ﴿وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلۡعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقۡبَلۡنَا فِيهَا﴾ [يوسف: ٨٢] أي: أهلَ القرية وأهلَ العير، ﴿وَإِلَىٰ مَدۡيَنَ أَخَاهُمۡ شُعَيۡبًا﴾ [الأعراف: ٨٥] أي وإلى أهل مدين بدليل ﴿أَخَاهُمۡ﴾؛ وقد ظهرَ في ﴿وَمَا كُنتَ ثَاوِيًا فِىٓ أَهۡلِ مَدۡيَنَ﴾ [القصص: ٤٥]، وأما ﴿وَكَم مِّن قَرۡيَةٍ أَهۡلَكۡنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأۡسُنَا﴾ [الأعراف: ٤] فقدّر النحويون «الأهل» بعد «من» و «أهلكنا» و «جاء»؛ وخالفهم الزمخشري في الأولين، لأن القرية تهلك، ووافقهم في ﴿فَجَآءَهَا﴾ لأجل ﴿أَوۡ هُمۡ قَآئِلُونَ﴾ [الأعراف: ٤]، ﴿إِذٗا لَّأَذَقۡنَٰكَ ضِعۡفَ ٱلۡحَيَوٰةِ وَضِعۡفَ ٱلۡمَمَاتِ﴾ [الإسراء: ٧٥]، أي ضعف عذاب الحياة وضعف عذاب الممات ﴿لِّمَن كَانَ يَرۡجُواْ ٱللَّهَ﴾ [الأحزاب: ٢١]، أي رحمته ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم﴾ [النحل: ٥٠] أي: عذابه، بدليل ﴿وَيَرۡجُونَ رَحۡمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓ﴾ [الإسراء: ٥٧]، ﴿يُضَٰهِـُٔونَ قَوۡلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [التوبة: ٣٠] أي: يضاهي قولُهم قولَ الذين كفروا، وقال الأعشى [من الطويل]:

٨١٤ ـ أَلَمْ تَغْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةَ أَرْمَدَا ... [وبِتَّ كما باتَ السَّلِيمُ مُسَهَّدَا][1]

فحذف المضاف إلى «ليلة» والمضاف إليه «ليلة» وأقام صفتَهُ مقامَهُ، أي: اغتماضَ لَيلةِ رجلٍ أرمَدَ؛ وعكسه نيابة المصدر عن الزمان «جئتُكَ طُلوعَ الشَّمْسِ» أي: وقتَ طلوعها، فناب المصدرُ عن الزّمان، وليس من ذلك «جِئتُكَ مَقْدَمَ الحاج» خلافاً للزمخشري، بل المقْدَمُ اسمٌ لزمنِ القدوم.

تنبيه ـ إذا احتاج الكلامُ إلى حذفِ مضافٍ يمكن تقديره مع أول الجزءين ومع ثانيهما فتقديرُه مع الثاني أولى، نحو: ﴿ٱلۡحَجُّ أَشۡهُرٞ﴾ [البقرة: ١٩٧]، ونحوه: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلۡبِرَّ مَنۡ ءَامَنَ﴾ [البقرة: ١٧٧]، فيكون التقدير: الحجُ حجُ أشهرٍ، والبر برُّ مَنْ آمن، أولىٰ من أن يقدر: أَشهُرُ الحج أشهرٌ، ولكنَّ ذا البر من آمن، لأنك في الأول قدّرت عند الحاجة إلى التقدير، ولأن الحذف من آخر الجملة أوْلىٰ.

---

(١) البيت من البحر الطويل، انظر: الخصائص ٣/ ٣٢٢.

حذف المضاف إليه

يكثُر في ياء المتكلم مضافاً إليها المنادى نحو: ﴿رَبِّ ٱغْفِرْ لِي﴾ [الأعراف: ١٥١]، وفي الغايات، نحو: ﴿ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤]، أي: من قبل الغَلَب ومن بعده؛ وفي «أيّ» و «كُلّ» و «بَعْض»، و «غيرِ» بعد «لَيْسَ»، وربّما جاء في غيرهن، نحو: ﴿فَلَا خَوْفُ عَلَيْهِمْ﴾ [البقرة: ٣٨، المائدة: ٦٩] فيمن ضمّ ولم ينوّن، أي: فلا خوف شيءٍ عليهم؛ وسُمِع: «سَلَامُ عَلَيْكُمْ» فيحتمل ذلك، أي: سلام الله، أو إضمار «أل».

حذف اسمين مضافين

﴿فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى ٱلْقُلُوبِ﴾ [الحج: ٣٢] أي: فإن تعظيمَهَا من أفعالِ ذوي تقوى القلوب؛ ﴿قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ ٱلرَّسُولِ﴾ [طه: ٩٦] أي: من أثر حافرِ فرس الرسول، ﴿كَٱلَّذِى يُغْشَىٰ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب: ١٩] أي: كدوران عين الذي، وقال رؤبة [من الطويل]:

٨١٥ ـ [فـأدْرَكَ إِرْقَـالَ الْـعَـرَادَةِ ظَـلْـعُـهَـا] وَقَـدْ جَـعَـلَـتْـنـي مِـنْ حَـزِيـمَـةَ إِصْـبَـعَـا[1]

أي: ذا مَسَافَةِ إصبعٍ.

حذف ثلاث متضايفات

﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ﴾ [النجم: ٩] أي: فكان مقدارُ مسافةِ قربِهِ مثلَ قَابِ قوسين؛ فَحُذِفَ ثلاثة من اسم «كان»، وواحد من خبرها، كذا قَدَّره الزمخشريّ.

تنبيه ـ لِـ «القاب» معنيان: القَدْر، وما بين مَقْبِضِ القوس وطرفَيْها؛ وعلى تفسير «الذي» في الآية بالثاني فقيل: هي على القلب، والتقدير قابَي قوسٍ، ولو أريد هذا لأغنى عنه ذكر «القوس».

حذف الموصول الاسميّ

ذهب الكوفيون والأخفش إلى إجازته، وتبعهم ابن مالك، وشَرَطَ في بعض كتبه كونَهُ معطوفاً على موصولٍ آخر، ومن حُجَّتهم ﴿ءَامَنَّا بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ﴾ [العنكبوت: ٤٦]، وقولُ حسان [من الوافر]:

---

(١) البيت من الطويل، وهو للكلحبة اليربوعي في خزانة الأدب ٤/ ٤٠١، ولسان العرب ١٢/ ١٢٧ مادة/ حرم/ وللأسود بن يعفر في ملحق ديوانه ص ٨٦.

٨١٦ ـ أمَنْ يَهْجُو رَسُولَ الله منكُمْ وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُه سَواءٌ؟[(١)]

وقول آخر [من الخفيف]:

٨١٧ ـ ما الّذي دَأْبُهُ احْتِياطٌ وَحَزْمٌ وَهَوَاهُ أطَاعَ يَسْتَوِيَانِ[(٢)]

أي: والذي أنزل، ومَنْ يمدحه، والذي أطاع هواه.

حذف الصلةِ

يجوز قليلاً لِدَلاَلَةِ صلةٍ أخرى، كقوله [من الطويل]:

٨١٨ ـ وَعِنْدَ الّذِي وَاللاتِ عُدْنَكَ إحنَةٌ عَلَيْكَ، فَلاَ يَغْرُرْكَ كَيْدُ الْعَوَائِدِ[(٣)]

أي: الذي عادك، أو دلالة غيرِها كقوله [من مجزوء الكامل]:

٨١٩ ـ نَحْنُ الأُوْلى فَاجْمَعْ جُمُو عَكَ ثُمّ وَجّهْهُمْ إلَيْنَا[(٤)]

أي: نحن الأولى عُرِفُوا بالشجاعة، وقال [من الرجز]:

٨٢٠ ـ بَعْدَ اللّتَيّا واللتَيّا وَالّتِي إذَا عَلَتْهَا أنْفُسٌ تَرَدّتِ[(٥)]

فقيل: يقدَّر مع «اللتَيّا» فيهما نظيرُ الجملةِ الشرطيةِ المذكورة؛ وقيل: يقدَّر اللتيا دَقَّت واللتيًا دقّت؛ لأن التصغير يقتضي ذلك، وصلة الثالثة الجملة الشرطيّة، وقيل: يقدر مع «اللتيًا» فيهما: «عَظُمَتْ»، لا «دقَّت»، وإنه تصغير تعظيم، كقوله [من الطويل]:

٨٢١ ـ [وَكُلُّ أُناسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ] دُوَيْهِيَة تَصْفَرُّ مِنْهَا الأنَامِلُ[(٦)]

---

(١) البيت من البحر الوافر، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ص ٧٦، وتذكرة النحاة ص ٧٠، والدرر ١/ ٢٩٦، وبلا نسبة في شرح الأشموني ص ٨٢، وهمع الهوامع ١/ ٨٨.

(٢) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في مغني اللبيب ٢/ ٦٢٥.

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ٢٩٠، وهمع الهوامع ١/ ٨٨.

(٤) البيت من مجزوء الكامل، وهو لعبيد بن الأبرص في ديوانه ص ١٤٢، وخزانة الأدب ٢/ ٢٨٩، والدرر ١/ ٢٩٧، وشرح شواهد المغني ١/ ٢٥٨، ولسان العرب ١٥/ ٤٣٧ مادة/ أولى وألاء/ .

(٥) البيت من الرجز، وهو للعجاج في ديوانه ١/ ٤٢٠، ولسان العرب مادة (نقر)، وبلا نسبة في تاج العروس مادة (لتا).

(٦) البيت من الطويل، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٢٥٦، وجمهرة اللغة ص ٢٣٢، وخزانة الأدب ٦/ ١٥٩

حذف الموصوف

قوله تعالى: ﴿وَعِندَهُمْ قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرْفِ﴾ [الصافات: ٤٨، ص: ٥٢] أي: حُور قاصرات ﴿وَأَلَنَّا لَهُ ٱلْحَدِيدَ أَنِ ٱعْمَلْ سَٰبِغَٰتٍ﴾ [سبأ: ١٠ - ١١] أي: دُروعاً سابغات، ﴿فَلْيَضْحَكُوا۟ قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا۟ كَثِيرًا﴾ [التوبة: ٨٢]، أي: ضحكاً قليلاً وبكاءً كثيراً، كذا قيل، وفيه بحث سيأتي، ﴿وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ﴾ [البينة: ٥] أي دين الملة القيمة، ﴿وَلَدَارُ ٱلْءَاخِرَةِ خَيْرٌ﴾ [يوسف: ١٠٩، والنحل: ٣٠] أي: ولدار السّاعة الآخرة، قاله المبرد؛ وقال ابن الشجري: الحياة الآخرة، بدليل ﴿وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا مَتَٰعُ ٱلْغُرُورِ﴾ [آل عمران: ١٨٥، والحديد: ٢٠] ومنه ﴿وَحَبَّ ٱلْحَصِيدِ﴾ [ق: ٩] أي: حبّ النبت الحصيد، وقال سُحَيم [من الوافر]:

٨٢٢ - أَنَا ابنُ جَلاَ وَطَلاَّعُ الثَّنَايَا [مَتَى أَضَعِ العِمَامَةَ تَعْرِفُونِي](1)

قيل: تقديره: أنا ابن رجلٍ جلاَ الأمور، وقيل: جَلاَ عَلَمٌ محكيّ على أنه منقول من نحو قولك: «زَيدٌ جلا»، ونظيره قوله [من الرجز]:

٨٢٣ - نُبِّئْتُ أَخْوَالِي بَنِي يَزِيدُ ظُلْماً عَلَيْنَا لَهُمْ فَدِيدُ(2)

فـ «يزيد»: منقول من نحو قولك: «المالُ يزيدُ» لا من قولك: «يزيد المال»، وإلاّ لأعرب غيرَ منصرف، فكان يفتح، لأنه مضافٌ إليه.

واختُلِف في المقدّر مع الجملة في نحو: «مِنَّا ظَعَنَ وَمِنَّا أَقَامَ»، فأصحابُنا يقدّرُون موصوفاً: أي فريقٌ، والكوفيُّون، يقدرون موصولاً، أي: «الذي» أو «مَنْ»، وما قدَّرْناه أقْيَسُ، لأن اتّصال الموصول بصلته أشَدُّ من اتّصال الموصوف بصفته لتلازمهما، ومثلُه «ما مِنهُمَا مَاتَ حَتَّى لَقِيتُهُ» نقدره بـ «أحد»، ويقدرونه بـ «مَنْ» ﴿وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ﴾ [النساء: ١٥٩] أي: إلاّ إنسان، أو: إلاّ منْ، وحكى الفراء عن بعض قُدَمائهم أن الجملة القَسَمية لا تكون صلة، وردّه بقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ﴾ [النساء: ٧٢].

والدرر ٦/ ٢٨٣، وشرح شواهد المغني ١/ ١٥٠، ولسان العرب ٣/ ١٤ مادة/ خوخ/ .

(١) البيت من الوافر، وهو لسحيم بن وثيل في الاشتقاق ص ٢٢٤، والأصمعيات ص ١٧، وجمهرة اللغة ص ٤٩٥، وخزانة الأدب ١/ ٢٥٥، والدرر ١/ ٩٩، وشرح شواهد المغني ١/ ٤٥٩.

(٢) البيت من الرجز، وهو لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٧٢، وخزانة الأدب ١/ ٢٧٠، وبلا نسبة في أوضح

حذف الصفة

﴿يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ [الكهف: ٧٩] أي: صالحة، بدليل أنه قرِيء كذلك؛ وأن تعييبها لا يخرجها عن كونها سفينة؛ فلا فائدة فيه حينئذٍ ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأحقاف: ٢٥] أي: سلطت عليه، بدليل ﴿مَا تَذَرُ مِن شَيْءٍ أَتَتْ عَلَيْهِ﴾ [الذاريات: ٤٢] الآية ﴿قَالُوا الْآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ﴾ [البقرة: ٧١] أي: الواضح، وإلا لكان مفهومه كفراً ﴿وَمَا نُرِيهِم مِّنْ آيَةٍ إِلَّا هِيَ أَكْبَرُ مِنْ أُخْتِهَا﴾ [الزخرف: ٤٨]، وقال [من المتقارب]:

٨٢٤ ـ [وَقَدْ كُنْتُ فِي الْحَرْبِ ذَا تُدْرَأٍ] فَلَمْ أُعْطَ شَيْئاً وَلَمْ أُمْنَعِ(١)

وقال [من الوافر]:

٨٢٥ ـ [وَلَيْسَ لِعَيْشِنَا هٰذَا مَهَاةٌ] وَلَيْسَتْ دارُنَا هَاتَا بِدَارِ(٢)

أي: من أختها السابقة، وبدار طائلة، ولم أُعطَ شيئاً طائلاً؛ دَفْعاً للتناقض فيهن ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَسْتُمْ عَلَىٰ شَيْءٍ﴾ [المائدة: ٦٨] أي: نافع، ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾ [الجاثية: ٣٢] أي: ضعيفاً.

حذف المعطوف

ويجب أن يتبعَهُ العاطِف، نحو: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ﴾ [الحديد: ١٠] أي: ومَنْ أنفقَ من بعده. دليلُ التقدير أن الاستواء إنّما يكونُ بين شيئين، ودليلُ المقدّر ﴿أُولَٰئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنفَقُوا مِن بَعْدُ وَقَاتَلُوا﴾ [الحديد: ١٠]، ﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَلَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ﴾ [النساء: ١٥٢]، أي: بين أحَدٍ وأحَدٍ منهم؛ وقيل: «أحد» فيهما ليس بمعنى «واحد» مثله في ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝﴾ [الإخلاص: ١]، بل هو الموضوع للعموم، وهمزته أصلية لا مبدلة من الواو، فلا تَقْدير؛ ورُدَّ بأنه يَقْتضي حينئذٍ أن المُعَرّض بهم وهم الكافرون فرّقوا بين كلّ الرسل، وإنّما فرقوا بين محمد عليه الصلاة والسلام وبين غيرِهِ في النبوّة؛ وفي لزوم هذا نظر، والذي يظهر لي وَجْه التّقدير، وأن المقدّر بين «أحد» وبين «الله» بدليل

المسالك ١/ ١٢٤، ولسان العرب مادة (زيد).

(١) البيت من المتقارب، وهو للعباس بن مرداس في ديوانه ص ٨٤، والدرر ٦/ ٢٥، وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٢٥، وشرح عمدة الحافظ ص ٥٥١، ولسان العرب ١/ ٧٢ مادة/ درأ/ .

(٢) البيت من الوافر، وهو لعمران بن حطان في ديوانه ص ١١٢، والمخصص ١٥/ ١٠٧، وأساس البلاغة مادة

﴿وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُوا بَيْنَ ٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ﴾ [النساء: ١٥٠]، ونحو: ﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ﴾ [النحل: ٨١] أي: والبرد؛ وقد يكون اكتفى عن هذا بقوله سبحانه وتعالى في أول السورة ﴿لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ﴾ [النحل: ٥]، ﴿وَلَهُۥ مَا سَكَنَ﴾ [الأنعام: ١٣] أي: وما تحرك؛ وإذا فسّر «سكن» بـ «استقرّ» لم يحتج إلى هذا، ﴿فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِ﴾ [البقرة: ١٩٦] أي: فإن أُحصرتم فحللتم، ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِۦٓ أَذًى مِّن رَّأْسِهِۦ فَفِدْيَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦] أي: فحلق ففدية، ﴿لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِىٓ إِيمَٰنِهَا خَيْرًا﴾ [الأنعام: ١٥٨]، أي: إيمانها وكسبها؛ والآيةُ من اللفِّ والنشر؛ وبهذا التقدير تندفع شبهةَ المعتزلة كالزمخشري وغيره، إذ قالوا: سَوَّى اللّهُ تعالى بين عَدَمِ الإيمان وبين الإيمان الذي لم يَقْتَرِنْ بالعمل الصّالح في عدم الانتفاع به؛ وهذا التأويل ذكره ابن عطيّة وابن الحاجب.

ومن القليل حذف «أم» ومعطوفها كقوله [من الطويل]:

٨٢٦ ـ [دَعَانِي إِلَيْهَا القَلْبُ، إنّي لأمْرِهِ مُطِيعٌ] فَمَا أدرِي أَرُشْدٌ طِلابُهَا[1]

أي: أم غيّ، وقد مَرَّ البحث فيه.

حذف المعطوف عليه

﴿أَنِ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ﴾ [البقرة: ٦٠]، أي: فضرب فانفجرت؛ وزعم ابن عُصفور أن الفاء في ﴿فَٱنفَجَرَتْ﴾ هي فاء «فضرب»، وأن فاء ﴿فَٱنفَجَرَتْ﴾ حُذفت، ليكون على المحذوف دليل ببقاء بعضه، وليسَ بشَيْءٍ؛ لأن لفظ الفاءَيْن واحد، فكيف يحصل الدليل؟ وجوَّز الزمخشري ومَنْ تبعه أن تكونَ فاء الجواب، أي: فإنْ ضَرَبْتَ فَقَدِ انفجرت، ويردُّه أن ذلك يقتضي تقدّم الانفجار على الضرب مثل ﴿إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ مِن قَبْلُ﴾ [يوسف: ٧٧]، إلاّ إن قيل: المراد فقد حكمنا بترتُّب الانفجار على ضربك؛ وقيل في ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا ٱلْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٢١٤، آل عمران: ١٤٢]: إنّ «أمْ» متّصلة، والتقدير: أعلمتم أن الجنّة حفّت بالمكارِه أم حسبتم.

حذف المبدل منه

قيل في ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ ٱلْكَذِبَ﴾ [النحل: ١١٦]، وفي ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَا

/مهمة/ وتخليص الشواهد ص ١٢١، وخزانة الأدب ٥/ ٣٦١ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٢٦.

(١) البيت من الطويل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في تخليص الشواهد ص ١٤٠، وخزانة الأدب ١١/ ٢٥١،

فِيكُمْ رَسُولًا مِّنكُمْ﴾ [البقرة: ١٥١]: إنّ «الكذب» بدل من مفعول «تصف» المحذوف، أي: لما تصفه؛ وكذلك في ﴿رَسُولًا﴾ بناءً على أن «ما» في ﴿كَمَآ﴾ موصول اسميّ، ويردُّه أن فيه إطلاق «ما» على الواحد من أُولي العلم؛ والظاهرُ أن «ما» كافّة، وأظهر منه أنها مصدريّة، لإبقاء الكافِ حينئذٍ على عمل الجرّ؛ وقيل في ﴿ٱلْكَذِبَ﴾ إنه مفعول إمّا لِـ «تقولوا» والجملتان بعد بدلٌ منه، أي: لا تقولوا الكذبَ لِمَا تصفُه ألسنتُكم من البهائم بالحلّ أو الحرمة، وإما لمحذوف، أي: فتقولون الكذب، وإما لِـ «تصف» على أن «ما» مصدريّة والجملتان محكيّتا القول، أي: لا تحلّلوا وتُحرّموا لمجرد قولٍ تنطقُ به ألسنتكم؛ وقرىء بالجر بدلاً من ﴿مَآ﴾ على أنها اسمٌ، وبالرفع وضم الكاف والذال جمعاً لِـ «كذوب» صفة للفاعل؛ وقد مرَّ أنه قيل في «لا إله إلا الله»: إنَّ الله تعالى بدل من ضمير الخبر المحذوف.

حذف المؤكّد وبقاء توكيده

قد مَرَّ أن سيبويه والخليل أجازاه، وأن أبا الحسن ومَنْ تبعه منعوه.

حذف المبتدأ

يكثر ذلك في جواب الاستفهام، نحو: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْحُطَمَةُ ۝٥ نَارُ ٱللَّهِ﴾ [الهمزة: ٥ ـ ٦] أي: هي نار الله ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا هِيَهْ ۝١٠ نَارٌ حَامِيَةٌۢ﴾ [القارعة: ١٠ ـ ١١]، ﴿وَأَصْحَٰبُ ٱلْيَمِينِ مَآ أَصْحَٰبُ ٱلْيَمِينِ ۝٢٧ فِى سِدْرٍ مَّخْضُودٍ﴾ [الواقعة: ٢٧ ـ ٢٨]، الآيتين، ﴿قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكُمُ ٱلنَّارُ﴾ [الحج: ٧٢].

وبعد فاء الجواب، نحو: ﴿مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا﴾ [فصلت: ٤٦، والجاثية: ١٥] أي: فعملُه لنفسه وإساءتُه عليها، ﴿وَإِن تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَٰنُكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٠] أي: فَهُمْ إخوانكم ﴿فَإِن لَّمْ يُصِبْهَا وَابِلٌ فَطَلٌّ﴾ [البقرة: ٢٦٥]، ﴿لَّا يَسْـَٔمُ ٱلْإِنسَٰنُ مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ وَإِن مَّسَّهُ ٱلشَّرُّ فَيَـُٔوسٌ قَنُوطٌ﴾ [فصلت: ٤٩]، ﴿فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، أي: فالشاهد، وقرأ ابن مسعود ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ﴾ [المائدة: ١١٨].

وبعد القول، نحو: ﴿وَقَالُوٓا۟ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [الفرقان: ٥]، ﴿إِلَّا قَالُوا۟ سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ﴾ [الذاريات: ٥٢]، ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَٰثَةٌ﴾ [الكهف: ٢٢] الآيات، ﴿بَلْ قَالُوٓا۟ أَضْغَٰثُ أَحْلَٰمٍۭ﴾ [الأنبياء: ٥].

وبعد ما الخبرُ صفةٌ له في المعنى، نحو: ﴿ٱلتَّـٰٓئِبُونَ ٱلۡعَـٰبِدُونَ﴾ [التوبة: ١١٢]، ونحو: ﴿صُمُّۢ بُكۡمٌ عُمۡيٌ﴾ [البقرة: ١٨، ١٧١].

ووقع في غير ذلك أيضاً، نحو: لَا يَغُرَّنَّكَ تَقَلُّبُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فِي ٱلۡبِلَـٰدِ ﴿١٩٦﴾ مَتَـٰعٞ قَلِيلٞ﴾ [آل عمران: ١٩٦ ـ ١٩٧]، ﴿وَلَا تَقُولُواْ ثَلَـٰثَةٌۚ﴾ [النساء: ١٧١]، ﴿لَمۡ يَلۡبَثُوٓاْ إِلَّا سَاعَةٗ مِّن نَّهَارِۭۚ بَلَـٰغٞۚ﴾ [الأحقاف: ٣٥]، وقد صرح به في ﴿هَـٰذَا بَلَـٰغٞ لِّلنَّاسِ﴾ [إبراهيم: ٥٢]، ﴿سُورَةٌ أَنزَلۡنَـٰهَا﴾ [النور: ١] أي: هذه سورة، ومثله قول العلماء: «باب كذا» وسيبويه يصرّح به.

حذف الخبر

﴿وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَـٰبَ حِلّٞ لَّكُمۡ وَطَعَامُكُمۡ حِلّٞ لَّهُمۡۖ وَٱلۡمُحۡصَنَـٰتُ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنَـٰتِ وَٱلۡمُحۡصَنَـٰتُ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَـٰبَ مِن قَبۡلِكُمۡ﴾ [المائدة: ٥] أي: حلٌ لكم، ﴿أُكُلُهَا دَآئِمٞ وَظِلُّهَاۚ﴾ [الرعد: ٣٥] أي: دائم؛ وأما ﴿ءَأَنتُمۡ أَعۡلَمُ أَمِ ٱللَّهُۗ﴾ [البقرة: ١٤٠] فلا حاجة إلى دعوى الحذف كما قيل؛ لصحّة كونِ «أعلم» خَبَراً عنهما؛ وأما «أنْتَ أعلم وَمَالك» فمشكل لأنه إن عُطِف على «أنت» لزم كون «أعلم» خبراً عنهما؛ أو على «أعلم» لزم كونُهُ شريكه في الخبرية، أو ضمير «أعلم» لزم أيضاً نسبةُ العِلْم إليه والعطفُ على الضمير المرفوع المتصل من غير توكيد ولا فَصْل، وإعمالُ «أفعل» في الظاهر؛ وإن قدر مبتدأ حُذِفَ خبرَهُ لزم كونُ المحذوف «أعلم»، والوَجْهُ فيه أن الأصل: بمالك، ثم أُنيبت الواوُ منابَ الباء قصداً للتَّشاكُل اللفظيّ، لا للاشتراكِ المعنويّ، كما قُصِد بالعطف في نحو: ﴿وَأَرۡجُلَكُمۡ﴾ [المائدة: ٦] فيمن خفض على القول بأن الخفض للجوار؛ ونظيره «بِعْتُ الشَاءَ شَاةً وَدِرهَماً» والأصل: شاة بدرهم؛ وقالوا: «النَّاسُ مَجْزِيُّونَ بأعْمَالِهِمْ، إن خَيْرٌ فَخَيْرٌ» أي إن كان في عملهم خير، فحذفت «كان» وخبرها، وقال [من الكامل]:

٨٢٧ ـ لَهفِي عَلَيْكَ لِلَهْفَةٍ من خَائِفٍ يَبْغِي جِوَارَكَ حِينَ لَيس مُجِيرُ[(١)]

أي: ليس له، وقالوا: «مَن تأنّى أصَابَ أو كادَ، ومَن اسْتَعْجَلَ أخطأَ أو كاد»، وقالوا: «إنّ مالاً وَإنّ وَلَداً»، وقال الأعشى [من المنسرح]:

والدرر ٦/ ١٠٢، وشرح أشعار الهذليين ١/ ٤٣، وشرح شواهد المغني ص ٢٦.

(١) البيت من الكامل، وهو للشمردل بن عبد الله الليثي في شرح التصريح ١/ ٢٠٠، وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٢٧، وللتميمي الحماسي في الدرر ٢/ ٦٣، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٦/ ٨٢ وأوضح المسالك

٨٢٨ ـ إنَّ مـسـحـلاً وَإن مُـرتَـحَـلاَ [وَإنَّ فِـي الـسَّـفْـرِ إذْ مَـضَـوْا مَـهَـلاَ][(١)]

أي: إن لنا حلولاً في الدنيا وإن لنا ارتحالاً عنها وقد مرّ البحث في ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [الحج: ٢٥]، ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِٱلذِّكْرِ لَمَّا جَآءَهُمْ﴾ [فصلت: ٤١] مستوفًى؛ وقال تعالى: ﴿قَالُوا۟ لَا ضَيْرَ﴾ [الشعراء: ٥٠]، أي: علينا، ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ فَزِعُوا۟ فَلَا فَوْتَ﴾ [سبأ: ٥١] أي: لهم، وقال الحماسي [من مجزوء الكامل]:

٨٢٩ ـ مَـن صَـدّ عَـن نِـيـرَانِـهَـا فـأنَـا ابـنُ قَـيـسٍ لاَ بَـرَاحُ[(٢)]

وقد كثر حذف خبر «لا» هذه حتى قيل: إنه لا يذكر، وقال آخر [من الطويل]:

٨٣٠ ـ إذَا قِيلَ سِيرُوا إنّ لَيْلَى لَعَلَّهَا، جَرَى دُونَ لَيْلَى مَائِلُ الْقَرنِ أَعْضَبُ[(٣)]

ما يحتملُ النوعين

يكثر بعد الفاء نحو: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ [النساء: ٩٢، والمجادلة: ٣]، ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤، ١٨٥]، ﴿فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِ﴾ [البقرة: ١٩٦]، ﴿فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠] أي: فالواجبُ كذا، أو فعَلَيْهِ كذا، أو فعليكم كذا.

ويأتي في غيره نحو: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ [يوسف: ١٨، ٨٣] أي أمري، أو أمثَلُ، ومثله ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾ [محمد: ٢١] أي أمرنا أو أمثَلُ، ويدل للأول قوله [من الطويل]:

٨٣١ ـ فَـقَـالـت: عَـلَـى اسْـمِ الـلّـهِ، أَمْـرُكَ طَـاعَـةٌ

[وَإنْ كُـنْـتُ قَـدْ كُـلِّـفْـتُ مَـا لَـمْ أُعَـوَّدِ][(٤)]

وقد مَرَّ تجويزُ ابن عصفور الوجهينِ في «لَعَمْرُكَ لأفعَلَنَّ»، و «أيمُنُ اللّهِ لأفعَلَنّ» وغيرُه جَزَم بأن ذلك من حَذْفِ الخبر؛ وفي «نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ» وغيره جزم بأنه إذا جُعِل على الحَذْفِ كان من حذف المبتدأ.

١/ ٢٨٧، وشرح الأشموني ١/ ١٢٦.

(١) البيت من المنسرح، وهو للأعشى في ديوانه ص ٢٨٣، وخزانة الأدب ١٠/ ٤٥٢، والدرر ٢/ ١٧٣، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥١٧، ولسان العرب ١١/ ٢٧٩ مادة/ رحل/ .

(٢) البيت من مجزوء الكامل، وهو لسعد بن ناشب، أو لسعد بن مالك في تاج العروس مادة/ لا/ .

(٣) البيت من البحر الطويل، وهو بلا نسبة في لسان العرب مادة (عفا) وتاج العروس مادة (عفا).

(٤) البيت من الطويل، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ملحق ديوانه ص ٤٩٠، والأغاني ١/ ١٨٥، وخزانة الأدب

حذف الفعل وحده أو مع مُضمرٍ مرفوعٍ أو منصوبٍ، أو معهما

يَطرِّدُ حذفه مُفَسَّراً، نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦]، ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ۝١﴾ [الانشقاق: ١]، ﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ﴾ [الإسراء: ١٠٠]، والأصلُ: لو تملكون تملكون، فلما حذف الفعلُ انفصلَ الضمير، قاله الزمخشري وأبو البقاء وأهل البيان؛ وعن البصريّين أنه لا يجوز «لَوْ زَيدٌ قَامَ» إلا في الشعر أو النُّدور، نحو: «لَوْ ذَاتُ سِوَارٍ لَطَمَتْنِي»، وقيل: الأصل: لو كنتم، فحذف «كان» دون اسمها، وقيل: لو كُنتم أنتم، فحُذِفا مثل «الْتَمِسْ وَلَوْ خَاتماً مِن حَدِيدٍ»، وبقي التوكيد.

ويُكْثر في جواب الاستفهام، نحو: ﴿لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [العنكبوت: ٦١] أي: ليقولن خلقهنّ الله، ﴿وإذا قِيلَ لَهُمْ مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْراً﴾ [العنكبوت: ٣٦٠].

وأكثر من ذلك كلّه حذف القول، نحو: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ ۝٢٣ سَلَٰمٌ عَلَيْكُم﴾ [الرعد: ٢٣ ـ ٢٤] حتى قال أبو علي: حَذف القول من حديث البحر قُل وَلاَ حَرَج.

ويأتي حذف الفِعل في غير ذلك، نحو: ﴿ٱنتَهُوا۟ خَيْرًا لَّكُمْ﴾ [النساء: ١٧١]، أي: وَأْتوا خيراً؛ وقال الكسائي: يكن الانتهاء خيراً، وقال الفراء: الكلام جملة واحدة، و «خيراً»: نعت لمصدرٍ محذوف، أي: انتهاءً خيراً، ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ [الحشر: ٩]، أي: واعتقدوا الإيمان من قبلِ هجرتهم؛ وقال [من الرجز]:

٨٣٢ ـ عَلَفْتُهَا تِبْناً وَمَاءً بَارِداً [حَتَّى غَدَتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا](١)

فقيل: التقدير وسقيتها، وقيل: لا حذف، بل ضمَّن «علفتها» معنى «أَنَلْتُها» و «أعطيتُها»، وأَلْزِمُوا صحة نحو «علفتها ماءً بارداً وتبناً» فالتزموه مُحْتَجِّينَ بقول طرفة [من الطويل]:

٨٣٣ ـ [أَعَمْرو بْنَ هِنْدٍ مَا تَرَى رَأْيَ صِرْمَةٍ]
لَهَا سَبَبٌ تَرعَى بِهِ الْمَاءَ والشَّجَرْ(٢)

وقالوا: «الحمدُ للّهِ أهلَ الْحَمْدِ» بإضمار «أمدح»؛ وفي التنزيل ﴿وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ

٤/ ١٨١، وشرح شواهد المغني ١/ ٣٢١، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٦٠١.

(١) البيت من الرجز، وهو بلا نسبة في لسان العرب مادة (زجج)، والأشباه والنظائر ٢/ ١٠٨، وأوضح المسالك ٢/ ٢٤٥، وهمع الهوامع ٢/ ١٣٠.

(٢) البيت من الطويل، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه ص ٤٧، وخزانة الأدب ٣/ ١٤٠، وشرح شواهد المغني

ٱلْحَطَبِ ﴿٤﴾﴾ [المسد: ٤] بإضمار «أذمّ»؛ ونظائره كثيرة، وقالوا «أمّا أنتَ مُنطَلِقاً انطلَقتُ» أي: لأن كنتَ منطلقاً انطلقت؛ وقالوا: «لا أكلِّمُهُ مَا أنَّ حِرَاء مَكانَه، وَمَا أن في السّماء نَجماً»، أي: ما ثَبَتَ، ويروى «نجمٌ» بالرفع، فـ «أنّ»: فعلٌ ماضٍ بمعنى «عَرَض»، وأصله: «عَنّ».

حذف المفعول

يكثر بعد «لو شئت»، نحو: ﴿فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٩]، أي: فلو شاء هدايَتَكُمْ؛ وبعد نفي العِلْم ونحوه، نحو: ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ وَلَٰكِن لَّا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٣]، أي: أنهم سفهاء، ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ وَلَٰكِن لَّا تُبْصِرُونَ ﴿٨٥﴾﴾ [الواقعة: ٨٥]، وعائد على الموصول، نحو: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: ٤١]، وحذف عائد الموصوف دون ذلك، كقوله [من الوافر]:

٨٣٤ - [حَمَيْتَ حِمَى تِهَامَةَ بَعْدَ نَجْدٍ] وَمَا شَيْءٌ حَمَيْتَ بِمُسْتَبَاحِ(١)

وعائد المخبَرِ عنه دونهما، كقوله [من الرجز]:

٨٣٥ - [قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الخِيَارِ تَدَّعِي] عَلَيَّ ذَنْباً كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ(٢)

وقوله [من المتقارب]:

٨٣٦ - [فَأَقْبَلْتُ زَحْفاً عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ] فَثَوْبٌ لَبِسْتُ وَثَوْبٌ أَجُرّ(٣)

وجاءَ في غير ذلك، نحو: ﴿فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ﴾ [النساء: ٩٢، والمجادلة: ٤]، ﴿فَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا﴾ [المجادلة: ٤]، أي: فمن لم يجد الرقبة، فمن لم يستطع الصوم.

ومن غريبه حَذفُ المقول وبقاء القول، نحو: ﴿قَالَ مُوسَىٰٓ أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَآءَكُمْ﴾ [يونس: ٧٧] أي: هو سحر، بدليل ﴿أَسِحْرٌ هَٰذَا﴾ [يونس: ٧٧]، ويكثر حذفه في الفواصل، نحو: ﴿وَمَا قَلَىٰ﴾ [الضحى: ٣]، ﴿وَلَا تَخْشَىٰ﴾ [طه: ٧٧]، ويجوز حذف مفعولَيْ أعطى نحو: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ﴾ [الليل: ٥]، وثانيهما فقط، نحو: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ﴾ [الضحى: ٥]، وأوّلهما فقط، خلافاً للسهيليّ، نحو: ﴿حَتَّىٰ يُعْطُوا۟ ٱلْجِزْيَةَ﴾ [التوبة: ٢٩].

٢/ ٩٢٩.

(١) تقدم تخريجه. (٢) تقدم تخريجه.

(٣) البيت من المتقارب، وهو لامرىء القيس في ديوانه ص ١٥٩، والأشباه والنظائر ٣/ ١١٠، وخزانة الأدب

حذف الحال

أكثر ما يرد ذلك إذا كانَ قولاً أغنَى عنه المَقُولُ، نحو: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ ﴿٢٣﴾ سَلَٰمٌ عَلَيْكُم﴾ [الرعد: ٢٣ ـ ٢٤] أي: قائلين ذلك؛ ومثله ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَٰعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ﴾ [البقرة: ١٢٧] ويحتمل أن الواو للحال، وأن القول المحذوف خبر، أي: وإسماعيل يقول، كَما أنَّ القولَ حُذِف خبراً للموصول في ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ﴾ [الزمر: ٣]، ويحتمل أنّ الخبرَ هنا ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ [الزمر: ٣] فالقول المحذوف نصبٌ على الحالِ أو رفعٌ خبراً أوّل، أو لا مَوضِع له، لأنه بدل من الصلة؛ هذا كله إن كان ﴿ٱلَّذِينَ﴾ للكفّار، والعائد الواو، فإن كان للمعبودينَ عيسى والملائكة والأصنام والعائد محذوف ـ أي اتّخذوهم ـ فالخبر ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ وجملة القول حال أو بدل.

حذف التمييز

نحو: «كَمْ صُمْتَ»، أي: كم يوماً؛ وقال تعالى: ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ ﴿٣٠﴾﴾ [المدثر: ٣٠]، ﴿إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَٰبِرُونَ﴾ [الأنفال: ٦٥]، وهو شاذٌ في باب «نِعم»، نحو: «مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الجمعة فَبِهَا وَنِعْمَتْ»، أي: فبالرخصة أخَذَ ونعمت رخصةً.

حذف الاستثناء

وذلك بعد «إلاّ» وغير المسبوقَيْنِ بـ «ليس»، يقال: «قَبَضْتُ عشرةً لَيْسَ إلاّ، أو ليس غير»، وقد تقدَّم؛ وأجاز بعضهم ذلك بعد «لم يكن»، وليس بمسموعٍ.

حذف حرف العطف

بابُه الشعرُ، كقول الحطيئة [من البسيط]:

٨٣٧ ـ إنَّ امْرَأً رَهْطُه بِالشَّامِ مَنْزِلُهُ بِرَمْلِ يَبْرِينَ جاراً شَدَّ مَا اغْتَرَبَا[1]

أي: ومنزله برمل بيرين، كذا قالوا، ولك أن تقول: الجملة الثانية صفة ثانية، لا معطوفة؛ وحكى أبو زيد: «أكلْتُ خبزاً لحْماً تَمْراً»، فقيل: على حذف الواو، وقيل: على بدل الإضراب؛ وحكى أبو الحسن «أعْطِهِ دِرْهَماً دِرْهَمَيْنِ ثَلاثَةً»، وخُرِّج على إضمار «أو»، ويحتمل البدل المذكور، وقد خرج على ذلك آيات؛ إحداها ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاعِمَةٌ

١/ ٣٧٣، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٦٦.

﴿(٨)﴾ [الغاشية: ٨]، أي: ووجوه، عطف على ﴿وُجُوهٌ يَوۡمَئِذٍ خَٰشِعَةٌ (٢)﴾ [الغاشية: ٢]، والثانية ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلۡإِسۡلَٰمُۗ﴾ [آل عمران: ١٩]، فيمن فتحَ الهمزة، أي: وأنّ الدِّينَ، عَطْفٌ على ﴿أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران: ١٨] ويبعده أن فيه فصلاً بين المتعاطفينِ المرفوعين بالمنصوب، وبين المنصوبينِ بالمرفوع؛ وقيل: بدل من «أن» الأولى وصلتها، أو من القسط، أو معمول للحكيم على أن أصله الحاكم ثم حُوّل للمبالغة؛ والثالثة ﴿وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوۡكَ لِتَحۡمِلَهُمۡ قُلۡتَ لَآ أَجِدُ﴾ [التوبة: ٩٢]، أي: وقلت: وقيل: بل هو الجواب، و ﴿تَوَلَّواْ﴾ [التوبة: ٩٢] جواب سؤال مقدر، كأنه قيل: فما حالهم إذ ذاك؟ وقيل: ﴿تَوَلَّواْ﴾ حال على إضمار «قَدْ»؛ وأجاز الزمخشري أن يكون ﴿قُلۡتَ﴾ استئنافاً، أي: إذا ما أتوك لتحملهم تولّوا، ثم قدر أنه قيل: لم تولوا باكين؟ فقيل: ﴿قُلۡتَ لَآ أَجِدُ مَآ أَحۡمِلُكُمۡ عَلَيۡهِ﴾ [التوبة: ٩٢] ثم وسط بين الشرط والجزاء.

حذف فاء الجواب

هو مُخْتَصٌ بالضرورة، كقوله [من البسيط]:

٨٣٨ ـ مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللّهُ يَشْكُرُهَا [وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللّهِ مِثْلاَنِ][(١)]

وقد مرّ أن أبا الحسن خَرَّج عليه ﴿إِن تَرَكَ خَيۡرًا ٱلۡوَصِيَّةُ لِلۡوَٰلِدَيۡنِ﴾ [البقرة: ١٨٠].

حذف واو الحال

تقدّم في قوله [من الكامل]:

٨٣٩ ـ نَصَفَ النَّهارَ الْمَاءُ غَامِرُهُ [ورفيقُهُ بالغَيْبِ لا يَدْرِي][(٢)]

أي: انتصف النهار والحالُ أن الماء غامر هذا الغائص.

حذف «قَدْ»

زعم البصريُون أن الفعل الماضي الواقع حالاً لا بُدّ معه من «قد» ظاهرةً، نحو: ﴿وَمَا لَكُمۡ أَلَّا تَأۡكُلُواْ مِمَّا ذُكِرَ ٱسۡمُ ٱللَّهِ عَلَيۡهِ وَقَدۡ فَصَّلَ لَكُم﴾ [الأنعام: ١١٩]، أو مضمرة، نحو: ﴿أَنُؤۡمِنُ لَكَ وَٱتَّبَعَكَ ٱلۡأَرۡذَلُونَ﴾ [الشعراء: ١١١]، ﴿أَوۡ جَآءُوكُمۡ حَصِرَتۡ صُدُورُهُمۡ﴾ [النساء: ٩٠]. وخالفهم الكوفيُون، واشترطوا ذلك في الماضي الواقعِ خبراً لِـ «كان»، كقوله عليه

---

(١) تقدم تخريجه.

الصلاة والسلام لبعض أصحابه «أَلَيْس قَدْ صَلَّيْتَ مَعَنَا»، وقول الشاعر [من الطويل]:

٨٤٠ ـ وَكُنَّا حَسِبْنَا كُلَّ بَيْضَاءَ شَحْمَةً عَشِيَّةَ لاقَيْنا جُذَاماً وَحِمْيَرا[1]

وخالفهم البصريّون. وأجازَ بعضهم «إن زَيداً لقام» على إضمارِ «قَدْ»؛ وقال الجميع: حَقُّ الماضي المثبت المُجاب به القَسَم أن يُقرَن باللام، و «قَدْ»، نحو: ﴿تَٱللَّهِ لَقَدْ ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ عَلَيْنَا﴾ [يوسف: ٩١]، وقيل في ﴿قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ﴿٤﴾﴾ [البروج: ٤] إنه جواب للقَسَم على إضمار اللام و «قَدْ» جميعاً للطول، وقال [من الطويل]:

٨٤١ ـ حَلفتُ لَها باللّهِ حَلفة فَاجِرٍ لَنَامُوا، فَمَا إن مِن حَديثٍ وَلا صَالِ[2]

فأضمر «قَدْ» وأما ﴿وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَّظَلُّوا مِنۢ بَعْدِهِۦ يَكْفُرُونَ ﴿٥١﴾﴾ [الروم: ٥١] فزعم قوم أنه من ذلك، وهو سهو، لأن «ظلّوا» مستقبل، لأنه مرتَّبٌ على الشَّرط وسادّ مسدَّ جوابه؛ فلا سبيل فيه إلى «قَدْ» إذ المعنى: ليظُنّ، ولكن النُّون لا تدخل على الماضي.

حذف «لا» التبرئة

حكى الأخفش «لاَ رجُلَ وَامرَأَةَ» بالفتح، وأصله: ولا امرأة، فحذفت «لا»، وبقي البناء للتركيب بحالِهِ.

حذف «لا» النافية وغيرها

يطرِّدُ ذلك في جواب القسم إذا كان المنفي مضارعاً نحو: ﴿تَٱللَّهِ تَفْتَؤُا۟ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٥] وقوله [من الطويل]:

٨٤٢ ـ فقُلتُ: يَمينُ اللّهِ أبرَحُ قَاعداً [وَلَوْ قَطعُوا رَأسي لَديكِ وَأَوْصَالِي][3]

ويقلّ مع الماضي كقوله [من المتقارب]:

---

(١) تقدم تخريجه. (٢) تقدم تخريجه.

(٣) البيت من الطويل، وهو لزفر بن الحارث الكلاني في تخليص الشواهد ص ٤٣٥، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٥٥، وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٣٠.

(٤) البيت من الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ص ٣٢، والأزهية ص ٥٢، والجنى الداني ص ١٣٥، وخزانة الأدب ١٠/ ٧١، والدرر ٢/ ١٠٦، وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٧٤.

(٥) البيت من الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ص ٣٢، وخزانة الأدب ٩/ ٢٣٨، والخصائص ٢/ ٢٨٤،

٨٤٣ ـ فَإن شِئتِ آلَيتُ بَينَ الْمَقَا م وَالرُّكْنِ وَالْحَجَرِ الأَسْوَدِ
٨٤٤ ـ نَسِيتُكِ مَا دَامَ عَقلي مَعِي أَمُدُّ بِهِ أَمَدَ السَّرْمَدِ[1]

ويسهّله تقدّم «لا» على القسَم، كقوله [من الوافر]:

٨٤٥ ـ فَلاَ وَاللَّهِ نَادَى الْحَيُّ قَوْمِي [هُدُوًا بِالْمَسَاءَةِ والعِلاطِ][2]

وسُمع بدون القسم، كقوله [من الطويل]:

٨٤٦ ـ وَقُولي إِذَا مَا أَطلقُوا عَن بَعِيرِهِم: يُلاقُونَهُ حَتَّى يَؤُوبَ الْمُنَخَّل[3]

وقد قيل به في ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمۡ أَن تَضِلُّواْ﴾ [النساء: ١٧٦] أي: لئلاّ؛ وقيل: المحذوف مُضَاف، أي: كراهةَ أن تضلوا.

حذف «ما» النافية

ذكر ابن معطي ذلك في جواب القسم، فقال في ألفيّته [من الرجز]:

٨٤٧ ـ وَإِنْ أَتَى الْجَوَابُ مَنْفِيّاً بِلاَ أَوْ مَا كَقَوْلِي وَالسَّمَا مَا فَعَلاَ
٨٤٨ ـ فَإِنَّهُ يَجُوزُ حَذْفُ الْحَرْفِ إِنْ أُمِنَ الإِلْبَاسُ حَالَ الْحَذْفِ

قال ابنُ الخباز: وما رأيت في كتب النحو إلاّ حذف «لا»، وقال لي شيخُنا: لا يجوز حذف «ما»، لأن التصرُّف في «لا» أكثر من التصرُّف في «ما»، انتهى.

وأنشد ابن مالك [من الطويل]:

٨٤٩ ـ فَوَاللَّهِ مَا نِلْتُمْ وَما نِيلَ مِنْكُمْ بِمُعْتَدِلٍ وَفْقٍ وَلاَ مُتَقَارِبِ[4]

وقال: أصله: ما ما نلتم، ثم في بعض كتبه قدّر المحذوف «ما» النافية، وفي بعضها قدره «ما» الموصولة.

والدرر ٤/ ٢١٢، وشرح شواهد المغني ١/ ٣٤١.

(١) البيتان من المتقارب، وهما لأمية بن عائذ الهذلي في خزانة الأدب ١٠/ ٩٤، والدرر ٤/ ٢٣٥ وشرح أشعار الهذليين ٢/ ٤٩٣، وبلا نسبة في شرح شواهد المغني ١/ ٩٣١.

(٢) البيت من الوافر، وهو للمتنخل الهذلي في خزانة الأدب ١٠/ ٩٤، والدرر ٤/ ٢٤٣، وشرح أشعار الهذليين ٣/ ١٢٦٩، ولسان العرب ٧/ ٣٥٤ مادة/ علط/ .

(٣) البيت من الطويل، وهو للنمر بن تولب في ديوانه ص ٣٦٧، وخزانة الأدب ١٠/ ٩٩ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٢٩، والمقاصدالنحوية٢/ ٣٩٥.

حذف «ما» المصدرية

قاله أبو الفتح في قوله [من الوافر]:

٨٥٠ ـ بِآيةِ يُقْدِمُونَ الخَيْلَ شُعْثاً [كَأَنَّ عَلَى سَنَابِكِهَا مُدَامَا][1]

والصواب أنّ «آية» مضافة إلى الجملة كما مرّ، وعكسه قول سيبويه في قوله [من الوافر]:

٨٥١ ـ [أَلاَ مَنْ مُبْلِغٌ عَنِّي تَمِيماً] بِآيةِ ما تُحِبُّونَ الطَّعَامَا[2]

إن «ما» زائدة، والصواب أنها مصدريّة.

حذف «كي» المصدرية

أجازهُ السيرافي نحو: «جئتُ لتكرمني»، وإنما يُقدِّر الجمهور هنا «أنْ» بعينها، لأنها أمُّ الباب؛ فهي أَوْلى بالتجوُّز.

حذف أداة الاستثناء

لا أعلم أن أحداً أجازهُ، إلا أنَّ السهيلي قال في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْيْءٍ﴾ [الكهف: ٢٣] الآية: لا يتعلق الاستثناء بفاعل، إذ لم يَنْهَ عن أن يصل إلا أن يشاء الله بقوله ذلك، ولا بالنهي، لأنك إذا قلت أنت مَنْهِيٌّ عن أَنْ تقومَ إلاَّ أن يشاء الله فلستَ بمنهيّ؛ فقد سَلَّطْته على أن يقومَ ويقول: شاء الله ذلك؛ وتأويلُ ذلك أنَّ الأصل إلاَّ قائلاً إلاَّ أن يشاء الله، وحذف القول كثير، اهـ. فتضمّن كلامه حذف أداة الاستثناء والمستثنى جميعاً؛ والصَّوابُ أن الاستثناء مُفَرَّغ، وأن المُستثنى مصدر أو حال، أي: إلا قَوْلاً مصحوباً بأنْ يشاء الله، أو إلاَّ متلبساً بأن يشاءَ الله؛ وقد علم أنه لا يكونُ القولُ مَصْحوباً بذلك إلاَّ مع حرفِ الاستثناء، فطَوَى ذكره لذلك؛ وعليهما فالباء محذوفة من «أنْ». وقال بعضهم: يجوز أن يكونَ ﴿أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الكهف: ٢٤] كلمة تأييد، أي: لا تقولنَّه أبداً، كما قيل في ﴿وَمَا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّعُودَ فِيهَآ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّنَا﴾ [الأعراف: ٨٩]، لأن عَوْدَهم في ملّتهم ممّا لا يَشاؤه اللّهُ سبحانه. وجَوَّزَ الزمخشريّ أن يكون المعنى: ولا تقولنَّ ذلك إلا

---

(١) البيت من الطويل، وهو لعبد الله بن رواحة في الدرر ١/ ٢٩٦.

(٢) البيت من البحر الوافر، وهو للأعشى في خزانة الأدب ٦/ ٥١٢، ولسان العرب مادة (سلم)، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٢٥٠.

أن يشاءَ اللّٰهُ أَنْ تقوله بأن يأذن لك فيه، ولما قاله مُبْعِد، وهو أن ذلك معلوم في كلّ أمرٍ ونهيٍ، ومُبْطِل، وهو أنه يَقتضي النّهي عن قول إنّي فاعلٌ ذلك غداً مطلقاً، وبهذا يردُّ أيضاً قول مَنْ زعم أن الاستثناء منقطع، وقول من زَعَم أن ﴿إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ كنايةٌ عن التأبيد.

حذف لام التوطئة

﴿وَإِن لَّمْ يَنتَهُوا۟ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ﴾ [المائدة: ٧٣]، ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ١٢١]، ﴿وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [الأعراف: ٢٣]، بخلاف ﴿وَإِلَّا تَغْفِرْ لِى وَتَرْحَمْنِىٓ أَكُن مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [هود: ٤٧].

حذف الجارّ

يكثر ويَطّرِد مع «أَنَّ» و «أَنْ»، نحو: ﴿يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا۟﴾ [الحجرات: ١٧]، أي: بأن؛ ومثله ﴿بَلِ ٱللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَىٰكُمْ﴾ [الحجرات: ١٧]، ﴿وَٱلَّذِىٓ أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِى﴾ [الشعراء: ٨٢]، ﴿وَنَطْمَعُ أَن يُدْخِلَنَا رَبُّنَا﴾ [المائدة: ٨٤]، ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ﴾ [الجن: ١٨]، أي: ولأن المساجد لله ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ﴾ [المؤمنون: ٣٥] أي: بأنكم.

وجاء في غيرهما نحو: ﴿قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ﴾ [يس: ٣٩] أي: قدّرنا له، ﴿وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا﴾ [الأعراف: ٤٥] أي: يبغون لها، ﴿إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَآءَهُۥ﴾ [آل عمران: ١٧٥] أي: يخوفكم بأوليائه.

وقد يُحذف مع بقاءِ الجرّ، كقول رؤبة ـ وقد قيل له: كيفَ أصبحت ـ: «خَيْرٍ عَافَاكَ الله»، وقولهم: «بكم دِرْهم اشتريت»، ويقال في القسم: «اللّٰهِ لأفعلنّ».

حذف «أن» الناصبة

هو مطّرِد في مواضع معروفة، وشاذٌّ في غيرها، نحو: «خُذِ اللصَّ قبل يأخُذَك»، و «مُرْهُ يَحْفِرَهَا»، و «لا بُدَّ من تتبعها»، وقال به سيبويه في قوله [من الطويل]:

٨٥٢ ـ [فَلَمْ أَرَ مِثْلَهَا خُبَاسَةَ وَاجِدٍ] وَنَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَمَا كِدْتُ أَفْعَلَهْ[1]

---

(١) البيت من الوافر، وهو ليزيد بن عمرو بن الصعق في خزانة الأدب ٦/ ٥١٢، والدرر ١/ ٩٢.

(٢) البيت من الطويل، وهو لامرىء القيس في ملحق ديوانه ص ٤٧١، وله أو لعمرو بن جؤين في لسان العرب ٦/ ٦٢ مادة/ خبس/، ولعامر بن الطفيل في الأنصاف ٢/ ٥٦١، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٢٨٩ والدرر

وقال المبرّد: الأصل: أفعَلُها، ثم حُذفت الألف ونُقِلت حركة الهاء إلى ما قبلها، وهذا أولى من قول سيبويه، لأنه أضمر أنْ في موضِعٍ حَقُّها أن لا تدخل فيه صريحاً وهو خبر «كاد»، واعتدَّ بها مع ذلك بإبقاء عملها.

وإذا رُفع الفعل بعدَ إضمار: أنْ سَهُلَ الأمر، ومع ذلك فلا يَنقاسُ؛ ومنه: ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدُ﴾ [الزمر: ٦٤]، ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ﴾ [الروم: ٢٤]، و «تَسْمَعُ بالْمُعَيْدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاه» وهو الأشهر في بيت طرفة [من الطويل]:

٨٥٣ ـ ألاَ أيُّهَا ذَا الزَّاجِرِي أحْضُرُ الوغَى وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي؟(١)

وقُرِىء ﴿أَعْبُدَ﴾ بالنصب كما رُوِي «أحضُرَ» كذلك، وانتصاب ﴿غَيْرِ﴾ في الآية على القراءتين لا يكون بـ «أعبد» لأن الصّلة لا تعمل فيما قبلَ الموصول، بل بـ «تأمروني»، و ﴿أَنْ أَعْبُدَ﴾ بدل اشتمال منه، أي: تأمروني بغير الله عبادتِهِ.

حذف لام الطلب

هو مطّرِد عندَ بعضهم في نحو: «قُلْ لَهُ يَفْعَلْ»، وجعل منه ﴿قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [إبراهيم: ٣١]، ﴿وَقُل لِّعِبَادِى يَقُولُوا۟﴾ [الإسراء: ٥٣]، وقيل: هو جوابٌ لشرطٍ محذوف، أو جوابٌ للطلب، والحقُّ أنَّ حذفها مختصٌّ بالشعر كقوله [من الوافر]:

٨٥٤ ـ مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ [إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ أَمْرٍ تَبَالاَ](٢)

حذف حرف النداء

نحو: ﴿أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ﴾ [الرحمٰن: ٣١]، ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾ [يوسف: ٢٩]، ﴿أَنْ أَدُّوٓا۟ إِلَيَّ عِبَادَ ٱللَّهِ﴾ [الدخان: ١٨]، وشذَّ في اسمي الجنس والإشارة في نحو: «أَصْبِحْ لَيْلُ» وقوله [من الطويل]:

١/ ١٧٧.

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه ص ٣٢، والإنصاف ٢/ ٥٦٠، وخزانة الأدب ١/ ١١٩، ولسان العرب مادة (أنن)، وبلا نسبة في رصف المباني ص ١١٣، وهمع الهوامع ٢/ ١٧.

(٢) البيت من الوافر، وهو لأبي طالب في شرح شذور الذهب ص ٢٧٥، وله أو للأعشى في خزانة الأدب

٨٥٥ ـ [إذَا هَمَلَتْ عَيْنِي لَهَا قَالَ صَاحِبِي]:
بِمِثْلِكَ هٰذَا لَوْعَةٌ وَغَرَامُ[(١)]

ولحَّن بعضُهم المتنبيَّ في قوله [من الكامل]:

٨٥٦ ـ هٰذِي بَرَزْتِ لَنَا فَهِجْتِ رَسِيسَا [ثُمَّ انْثَنَيْت وَمَا شَفَيْتِ نَسِيسَا][(٢)]

وأجيب بأن «هذي» مفعول مطلق، أي: برزت هذه البَرْزَةَ، وردَّه ابن مالك بأنه لا يُشَارُ إلى المصدر إلاَّ منعوتاً بالمصدرِ المشارِ إليه كـ «ضَرَبْتُهُ ذَلِكَ الضربَ»، ويردُّه بَيْتٌ أنشده هو: وهو قوله [من الكامل]:

٨٥٧ ـ يَا عَمْرُو، إنّكَ قَدْ مَلِلْتَ صَحَابَتِي وَصَحَابَتِيكَ إخَالُ ذَاكَ قَلِيلُ[(٣)]

حذف همزة الاستفهام

قد ذُكر في أوّل الباب الأوّل من هذا الكتاب.

حذفُ نونِ التوكيد

يجوز في نحو: «لأفْعَلن» في الضرورة، كقوله [من الوافر]:

٨٥٨ ـ فَلاَ وَأَبِي لَنَأْتِيَهَا جَمِيعاً، وَلَوْ كَانَتْ بِهَا عَرَبٌ وَرُومُ[(٤)]

ويجب حذف الخفيفة إذا لَقِيَهَا ساكن، نحو: «اضرِبَ الغُلاَمَ» بفتح الباء، والأصل اضرِبَنْ، وقوله [من المنسرح]:

٨٥٩ ـ لاَ تُهِينَ الفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ تَرْكَعَ يَوْماً وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ[(٥)]

٩/ ١١، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٣٠٩، والإنصاف ٢/ ٥٣٠، وشرح شواهد المغني ١/ ٥٩٧.

(١) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ص ١٥٩٢، والدرر ٣/ ٢٤، وشرح التصريح ٢/ ١٦٥، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ١٥، وشرح الأشموني ٢/ ٤٤٣.

(٢) البيت من الكامل، وهو للمتنبي في ديوانه ٢/ ٣٠١، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٤٤٤، ولمقرب ١/ ١٧٧.

(٣) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في شرح شواهد المغني ٢/ ٩٣٢، ومغني اللبيب ٢/ ٦٤٢.

(٤) البيت من الوافر، وهو لعبد الله بن رواحة في ديوانه ص ١٠٣، وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٣٢، ولسان العرب ١/ ٢٢١ مادة/ أدب/، ومعجم ما استعجم ص ١١٧٣ مادة/ مؤتة/.

(٥) البيت من البحر المنسرح، وهو لطرفة بن العبد في ملحق ديوانه ص ١٥٥، وخزانة الأدب ١١/ ٤٥٠، ولسان

وإذا وُقِف عليها تاليةً ضمَّةً أو كسرةً ويُعاد حينئذٍ ما كانَ حُذِف لأجلها، فيقال في «اضرِبُنْ يَا قوم»: «اضربوا»، وفي «اضرِبِنْ يا هِنْدُ»: «اضربي»، قيل: وحذفها في غير ذلك ضرورة، كقوله [من المنسرح]:

٨٦٠ ـ اضْرِبَ عَنْكَ الهُمُومَ طَارِقَهَا ضَرْبَكَ بِالسَّيْفِ قَوْنَسَ الفَرَسِ[1]

وقيل: ربما جاء في النثر، وخَرَّج بعضُهم عليه قراءة من قرأ ﴿أَلَمْ نَشْرَحَ﴾ [الشرح: ١] بالفتح، وقيل: إنَّ بعضهم ينصبُ بـ «لمْ» ويجزم بـ «لَنْ»، ولك أن تقول: لعلَّ المحذوف فيهما الشديدة؛ فيُجاب بأنَّ تقليلَ الحذف والحملَ على ما ثبتَ حَذْفه أَوْلى.

حذف نون التثنية والجمع

يحذفان للإضافة، نحو: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ﴾ [المسد: ١]، و ﴿إِنَّا مُرْسِلُوا النَّاقَةِ﴾ [القمر: ٢٧]، ولشبه الإضافة، نحو: «لاَ غُلاَمَيْ زيد»، و «لاَ مُكْرِمي لعَمْرو»، إذا لم تقدَّر اللام مُقْحَمَة؛ ولتقصيرِ الصِّلة، نحو: «الضَّارِبَا زَيْداً، و «الضَّارِبُو عَمرًا»، وللام السَّاكنة قليلاً، نحو: ﴿لَذَآئِقُوا الْعَذَابِ﴾ [الصافات: ٣٨] فيمن قرأَهُ بالنّصب، وللضرورة، نحو قوله [من الطويل]:

٨٦١ ـ هُمَا خُطَّتَا: إمَّا إسَارٌ وَمِنَّةٌ، وَإِمَّا دَمٌ، وَالْقَتْلُ بِالْحُرِّ أَجْدَرُ[2]

فيمن رواه برفع «إسار ومنَّة»، وأمَّا من خفض فبالإضافة، وفَصَلَ بين المتضايفين بـ «إمّا»؛ فلم ينفكَّ البيت عن ضرورة، واختلف في قوله [من الخفيف]:

٨٦٢ ـ [رُبَّ حَيٍّ عَرَنْدَسٍ ذِي طَلاَلٍ] لا يَزَالُونَ ضَارِبِينَ الْقِبَابِ[3]

فقيل: الأصل ضاربين ضاربي القباب، وقيل للقبابِ كقوله [من الطويل]:

العرب مادة (قنس)، وبلا نسبة في الإنصاف ٢/ ٥٦٥.

(١) البيت من المنسرح، وهو لطرفة بن العبد في ملحق ديوانه ص ١٥٥، وخزانة الأدب ١١/ ٤٥٠ والدرر ٥/ ١٧٤، وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٣٣، ولسان العرب ٦/ ١٨٣ مادة/ قنس/ ، وبلا نسبة في الإنصاف ٢/ ٥٦٥، وجمهرة اللغة ص ٨٥٢.

(٢) البيت من الطويل، وهو لتأبط شراً في ديوانه ص ٨٩، وجواهر الأدب ص ١٥٤، وخزانة الأدب ٧/ ٤٩٩ والدرر ١/ ١٤٣، وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٧٥، ولسان العرب ٧/ ٢٨٩ مادة/ خطط/ ، وبلا نسبة في رصف المباني ص ٢٤٢.

(٣) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٥٩، وخزانة الأدب ٨/ ٦١، والدرر ١/ ١٣٦،

٨٦٣ ـ إذَا قِيلَ أيُّ النَّاسِ شرُّ قَبِيلَةٍ أَشَارَتْ كُلَيْبٍ بِالأكُفُّ الأَصَابِعُ[(١)]

وقيل: «ضاربين» مُعْرَب إعراب «مساكين»، فنصبُهُ بالفتحةِ، لا بالياء.

حذف التنوين

يُحذفُ لزوماً لدخولِ «أل»، نحو: «الرَّجُل»، وللإضافة، نحو: «غُلاَمك»، ولشبهها، نحو: «لاَ مَالَ لِزَيْدٍ»، إذا لم تُقدَّر اللام مُقْحَمة؛ فإن قُدِّرت فهو مضاف، ولمانع الصرف، نحو: «فَاطِمَة»، وللوقف في غير النصب، وللاتِّصال بالضمير، نحو: «ضَاربك» فيمن قالَ إنه غيرُ مضاف، فأما قوله [من الوافر]:

٨٦٤ ـ [وَمَا أدْرِي وَظَنِّي كُلُّ ظَنٍّ] أَمُسْلِمُنِي إلَى قَوْمٍ شَرَاحِي[(٢)]

فضرورة، خلافاً لهشام، ثم هو نونُ وقايةٍ لا تَنوين، كقوله [من الطويل]:

٨٦٥ ـ وَلَيْسَ الْمُوَافِينِي لِيُرْفَدَ خَائِباً [فَإنَّ لَهُ أضْعَافَ مَا كَانَ أمَّلاَ][(٣)]

إذ لا يجتمعُ التنوينُ من «أَلْ»، ولكَوْنِ الاسم علماً موصوفاً بما اتَّصل به وأضيف إلى علم، من «ابن» و «ابنة» اتفاقاً، أو «بنت» عند قومٍ من العرب، فأما قوله [من الرجز]:

٨٦٦ ـ جَارِيَةٌ مِنْ قَيْسٍ بْنِ ثَعْلَبَهْ [كَرِيمَةٌ أخْوَالُهَا وَالْعَصَبَهْ][(٤)]

فضرورة؛ ويحذف لالتقاء الساكنين قليلاً، كقوله [من المتقارب]:

٨٦٧ ـ فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتِبٍ وَلاَ ذَاكِرِ اللَّهَ إلاَّ قَلِيلاَ[(٥)]

وإنما آثر ذلك على حذفه للإضافة لإرادة تماثل المتعاطِفين في التنكير؛ وقرىء ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدُ ۝ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾ [الإخلاص: ١ ـ ٢]، ﴿وَلَا ٱلَّيْلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارَ﴾ [يس: ٤٠] بترك تنوين «أحد» و «سابق»، وبنصب «النَّهار».

واختُلِف لِمَ تُرك التنوين في نحو: «قَبضْتُ عَشَرَةً لَيسَ غَيرُ»، فقيل: لأنه مبني كـ

وشرح الأشموني ١/ ٣٧.

(١) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ١/ ٤٢٠، وخزانة الأدب ٩/ ١١٣، والدرر ٤/ ١٩١، وشرح شواهد المغني ١/ ١٢، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ١٧٨، وخزانة الأدب ١٠/ ٤١.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٧/ ١٥، والدرر ١/ ٢١٣، وشرح الأشموني ١/ ٥٧.

(٤) البيت من بحر الرجز، وهو بدون نسبة في ٢/ ٢٢٨.

(٥) البيت من المتقارب، وهو لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ص ٥٤، والأغاني ١٢/ ٣١٥ والأشباه والنظائر

«قبلُ» و «بَعْدُ»؛ وقيل: لنيّة الإضافة، وإنّ الضّمة إعرابٌ وغير متعيّنة لأنها اسمُ «ليس»، لا محتملة لذلك وللخبرية؛ ويردُّه أن هذا التركيبَ مطّرِد، ولا يُحذف تنوينُ مضافٍ لغير مذكور باطّراد، إلا إنْ أشبَهَ في اللفظ المضاف، نحو: «قَطَعَ اللَّهُ يَدَ وَرِجْلَ مَنْ قالَها»، فإن الأول مضاف للمذكور، والثاني لمجاورته له مع أنه المضاف إليه في المعنى كأنه مضاف إليه لفظاً.

حذف «أل»

تُحْذَفُ للإضافة المعنويّة، وللنداء نحو: «يَا رَحْمٰنُ»، إلاّ من اسم الله تعالى، والجمل المحكية؛ قيل: والاسم المشبّه به، نحو: «يا الْخَلِيفَةَ هَيْبَةً»، وسُمع «سَلاَمُ عَلَيْكُمْ» بغير تنوينٍ؛ فقيل: على إضمارِ «أل»؛ ويُحتمل عندي كونُه على تقديرِ المضاف إليه، والأصل سلامُ اللّهِ عليكم؛ وقال الخليل في «ما يَحْسُنُ بِالرَّجُلِ خَيْرٍ مِنْكَ أنْ يَفْعَلَ كذا»، هو على نية «أل» في «خير»؛ ويردُّه أنه لا تجامع من الجارَّة للمفضول؛ وقال الأخفش: اللام زائدة، وليس هذا بقياس، والتركيب قياسيّ، وقال ابن مالك: «خير» بدل، وإبدال المشتقّ ضعيف، وأولى عندي أن يُخرَّج عن قوله [من الكامل]:

٨٦٨ ـ وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لاَ يَعْنِينِي[1]

حذف لام الجواب

وذلك ثلاثة: حذف لام جواب «لو»، نحو: ﴿لَوْ نَشَآءُ جَعَلْنَٰهُ أُجَاجًا﴾ [الواقعة: ٧٠]، وحذف لام «لقد»، يحسن مع طول الكلام، نحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ۝٩﴾ [الشمس: ٩]، وحذف لام «لأفعلَنّ» يختصُّ بالضرورة، كقول عامر بن الطُّفَيْل [من الكامل]:

٨٦٩ ـ وَقَتِيلِ مُرَّةَ أَثْأَرَنَّ، فَإِنَّهُ فِرْغٌ، وَإِنَّ أَخَاكُمُ لَمْ يُثْأَرِ[2]

حذف جملة القَسَم

كثير جداً، وهو لازم مع غيرِ الباء من حروفِ القسم، وحيثُ قيل: «لأفعَلَنَّ»، أو «لَقَدْ فَعَلَ»، أو «لَئِنْ فَعَلَ»، ولم يتقدّم جملة قسم فثَمَّ جملة قسم مقدَّرة، نحو: ﴿لَأُعَذِّبَنَّهُۥ

٦/٢٠٦، وخزانة الأدب ١١/٣٧٤، والدرر ٦/٢٨٩.

(١) البيت من الكامل، وهو لرجل من سلول في الدرر ١/٧٨، وشرح شواهد المغني ١/٣١٠، والمقاصد النحوية ٤/٥٨، ولشمر بن عمرو الحنفي في الأصمعيات ص ١٢٦، وبلا نسبة في الأزهية ص ٢٦٣.

(٢) البيت من البحر الكامل، وهو لعامر بن الطفيل في ديوانه ص ٥٦، وخزانة الأدب ١٠/٦٠، والدرر ٤/٢٢٦،

عَذَابًا شَدِيدًا﴾ [النمل: ٢١] الآية، ﴿وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُۥ﴾ [آل عمران: ١٥٢]، ﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ﴾ [الحشر: ١٢]؛ واختُلِف في نحو: «لَزَيْدٌ قائم»، ونحو: «إنّ زَيْداً قَائِم، أو لقائم» هل يجب كونه جواباً لقَسَم أو لا؟

حذف جواب القسم

يجب إذا تقدَّم عليه أو اكْتَنَفَه ما يُغْنِي عن الجواب؛ فالأول نحو: «زَيْدٌ قَائِمٌ والله»، ومنه «إنْ جاءني زيدٌ والله أكرمته»، والثاني نحو: «زَيْدٌ واللّهِ قائم». فإن قلت: «زيد والله إنه قائم، أو لقائم» احتملَ كون المتأخِّر عنه خبراً عن المتقدِّم عليه، واحتمل كونه جواباً وجملةُ القسَمِ وجوابِهِ الخَبر.

ويجوزُ في غير ذلك، نحو: ﴿وَالنَّازِعَاتِ غَرْقًا ۝١﴾ [النازعات: ١] الآيات، أي: لتُبْعَثُنَّ، بدليل ما بعده، وهذا المقدّر هو العامل في ﴿يَوْمَ تَرْجُفُ﴾ [النازعات: ٦] أو عامله: اذكُر؛ وقيل: الجواب ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾ [النازعات: ٢٦] وهو بعيدٌ لبعده؛ ومثله ﴿قٓ وَالْقُرْءَانِ الْمَجِيدِ﴾ [ق: ١]، أي: لنهلكن، بدليل ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا﴾ [ق: ٣٦] أو إنّك لمنذر، بدليل ﴿بَلْ عَجِبُوا أَن جَاءَهُم مُّنذِرٌ﴾ [ق: ٢] وقيل: الجواب مذكور؛ فقال الأخفش ﴿قَدْ عَلِمْنَا﴾ [ق: ٤] وحذفت اللام للطُّول مثل ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا ۝٩﴾ [الشمس: ٩]. وقال ابن كيسان ﴿مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ﴾ [ق: ١٨] الآية، الكوفيّون ﴿بَلْ عَجِبُوا﴾ [ق: ٢] والمعنى: لقد عجبوا؛ بعضهم ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ﴾ [الزمر: ٢١، وق: ٣٧]، ومثله ﴿صٓ وَالْقُرْءَانِ ذِي الذِّكْرِ ۝١﴾ [ص: ١]، أي: إنه لمعجز، أو ﴿وَإِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ [البقرة: ٢٥٢، يس: ٣] أو ما الأمر كما يزعمون، وقيل: مذكور؛ فقال الكوفيُّون والزّجاج ﴿إِنَّ ذَٰلِكَ لَحَقٌّ﴾ [ص: ٦٤] وفيه بُعْد، الأخفش ﴿إِن كُلٌّ إِلَّا كَذَّبَ الرُّسُلَ﴾ [ص: ١٤] الفرّاء وثعلب ﴿صٓ﴾ [ص: ١] لأن معناها صدق الله؛ ويردُّه أن الجواب لا يتقدّم، وقيل: ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا﴾ [ص: ٣] وحُذفت اللام للطول.

حذف جملة الشرط

هو مُطّرد بعد الطلب، نحو: ﴿فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١]، أي: فإن تتبعوني يحببكم الله ﴿فَاتَّبِعْنِي أَهْدِكَ﴾ [مريم: ٤٣]، ﴿رَبَّنَا أَخِّرْنَا إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ نُّجِبْ دَعْوَتَكَ وَنَتَّبِعِ الرُّسُلَ﴾ [إبراهيم: ٤٤].

وجاء بدونه نحو: ﴿إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ فَإِيَّايَ فَاعْبُدُونِ﴾ [العنكبوت: ٥٦]، أي: فإن لم يتأتَّ إخلاص العبادة لي في هذه البلدةِ فإيّاي فاعبدون في غيرها ﴿أَمِ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ فَاللَّهُ

﴿هُوَ ٱلْوَلِيُّ﴾ [الشورى: ٩] أي: إن أرادوا أولياء بحق فالله هو الولي ﴿أَوْ تَقُولُواْ لَوْ أَنَّآ أُنزِلَ عَلَيْنَا ٱلْكِتَٰبُ لَكُنَّآ أَهْدَىٰ مِنْهُمْ فَقَدْ جَآءَكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَذَّبَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ [الأنعام: ١٥٧] أي: إن صدقتم فيما كنتم تعِدُونَ به من أنفسكم فقد جاءكم بَيِّنَة، وإن كذبتم فلا أحد أكذب منكم فمن أظلم؛ وإنما جعلت هذه الآية من حَذفِ جملة الشرط فقط ـ وهي من حذفها وحذف جُملةِ الجواب ـ لأنه قد ذكر في اللفظ جملة قائمة مقامَ الجوابَ، وذلك يسمّى جواباً تجُوزاً كما سيأتي.

وجعل منه الزمخشري وتبعه ابن مالك بدر الدين ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ﴾ [الأنفال: ١٧]، أي: إن افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم، ويردُّه أن الجواب المنفي بـ «لَمْ» لا تدخل عليه الفاء.

وجعَل منه أبو البقاء ﴿فَذَٰلِكَ ٱلَّذِى يَدُعُّ ٱلْيَتِيمَ ۝٢﴾ [الماعون: ٢]، أي: إن أردت معرفته فذلك، وهو حسن.

وحذفُ جملة الشرط بدونِ الأداة كثيرٌ، كقوله [من الوافر]:

٨٧٠ ـ فَطَلِّقْهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكُفْءٍ وَإلاَّ يَعْلُ مَفْرِقَكَ الْحُسَامُ[١]

أي: وإلاّ تطلقْها.

حذف جملة جواب الشرط

وذلك واجبٌ إن تقدَّم أو اكتنفه ما يدلُّ على الجواب: فالأول نحو: «هُوَ ظَالِمٌ إنْ فَعَلَ»، والثاني نحو: «هو إن فعل ظالم»، ﴿وَإِنَّآ إِن شَآءَ ٱللَّهُ لَمُهْتَدُونَ﴾ [البقرة: ٧٠]، ومنه «واللّهِ إن جَاءني زيدٌ لأكرمنَّه»، وقولُ ابن معطي:

اللَّفْظُ إنْ يُفِدْ هُوَ الْكَلاَمُ

إما من ذلك ففيه ضرورة، وهو حذفُ الجوابِ مع كونِ الشَّرط مُضارعاً، وإما الجوابُ الجملة الاسميّة وجملتا الشّرط والجواب خبر ففيه ضرورةٌ أيضاً، وهي حذف الفاء كقوله [من البسيط]:

٨٧١ ـ مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا [والشرُّ بالشرّ عند اللّهِ مِثْلاَنِ][٢]

وبلا نسبة في رصف المباني ص ٣٤٠، وهمع الهوامع ٢/ ٤٢.

(١) البيت من الوافر، وهو للأحوص في ديوانه ص ١٩٠، والأغاني ١٥/ ٢٣٤، والدرر ٨٧٥، وخزانة الأدب ٢/ ١٥١، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٦٧، وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ٧٢، وأوضح المسالك ٤/ ٢١٥.

ووهم ابن الخبّاز إذ قطع بهذا الوجه، ويجوز حذف الجواب في غير ذلك، نحو: ﴿فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِىَ نَفَقًا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ٣٥] الآية، أي: فافعل، ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ﴾ [الرعد: ٣١] الآية، أي: لما آمنوا به، بدليل ﴿وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِٱلرَّحْمَٰنِ﴾ [الرعد: ٣٠]. والنحويون يقدرون: لكان هذا القرآن، وما قدرته أظهر، ﴿لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ ٱلْيَقِينِ﴾ [التكاثر: ٥]، أي: لارتدَعْتم وما ألهاكم التّكاثر، ﴿وَلَوِ ٱفْتَدَىٰ بِهِۦٓ﴾ [آل عمران: ٩١] أي: ما تُقُبِّلَ منه، ﴿وَلَوْ كُنتُمْ فِى بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ﴾ [النساء: ٧٨] أي: لأدرككم، ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّقُوا۟ مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ۝٤٥﴾ [يس: ٤٥]، أي: أعرضوا، بدليل ما بعده ﴿أَئِن ذُكِّرْتُم﴾ [يس: ١٩]، أي: تطيرتم، ﴿وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا﴾ [الكهف: ١٠٩]. أي: لنفد، ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا۟ رُءُوسِهِمْ﴾ [السجدة: ١٢]، أي: لرأيت أمراً فظيعاً، ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ وَأَنَّ ٱللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ ۝١٠﴾ [النور: ١٠]، أي: لهلكتم، ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن كَانَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَكَفَرْتُم بِهِۦ﴾ [الأحقاف: ١٠]، قال الزمخشري: تقديره: ألستم ظالمين، بدليل ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الأحقاف: ١٠]، ويردُّه أن جملة الاستفهام لا تكون جواباً إلا بالفاء مؤخّرة عن الهمزة، نحو: «إن جِئتُكَ أَفَمَا تُحسِنُ إليَّ»، ومقدّمة على غيرها، نحو: «فهل تحسن إلي».

تنبيه ـ التحقيقُ أن من حذفَ الجواب مثل ﴿مَن كَانَ يَرْجُوا۟ لِقَآءَ ٱللَّهِ فَإِنَّ أَجَلَ ٱللَّهِ لَءَاتٍ﴾ [العنكبوت: ٥] لأن الجوابَ مسبّبٌ عن الشّرط، وأجَل الله آتٍ سواء أُوجِد الرجاءُ أم لم يُوجد، وإنما الأصل: فليبادر بالعمل فإن أجل الله لآت؛ ومثله ﴿وَإِن تَجْهَرْ بِٱلْقَوْلِ﴾ [طه: ٧]، أي: فاعلم أنه غنيٌّ عن جَهرك ﴿فَإِنَّهُۥ يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ﴾ [طه: ٧]، ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ﴾ [الحج: ٤٢، وفاطر: ٤]، أي: فتصبّرْ، ﴿فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ﴾ [فاطر: ٤]، ﴿إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ﴾ [آل عمران: ١٤٠]، أي: فاصبروا، ﴿فَقَدْ مَسَّ ٱلْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُۥ﴾ [آل عمران: ١٤٠]، ﴿وَمَن يَتَّبِعْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ﴾ [النور: ٢١] أي: يفعل الفواحشَ والمُنكرات، ﴿فَإِنَّهُۥ يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ﴾ [النور: ٢١]، ﴿وَمَن يَتَوَلَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [المائدة: ٥٦]، أي: يَغلِب، ﴿فَإِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ﴾ [المائدة: ٥٦]، ﴿وَإِنْ عَزَمُوا۟ ٱلطَّلَٰقَ﴾ [البقرة: ٢٢٧]، أي: فلا تؤذوهم بقولٍ ولا فعلٍ؛ فإن اللّهَ يَسْمَعُ ذلك ويعلمه ﴿فَإِن تَوَلَّوْا۟﴾ [هود: ٥٧] أي: فلا لوم عليَّ ﴿فَقَدْ أَبْلَغْتُكُم﴾ [هود: ٥٧].

حذف الكلام بجملته

يقع ذلك باطِّرادٍ في مواضع:

أحدها: بعد حرف الجواب، يقال: «أقام زيد؟» فتقول: «نَعَمْ»، و «ألم يقم زيد؟»

فتقول: «نَعَمْ»، إن صَدَّقت النفي، و «بَلَى»، إن أبطلته، ومن ذلك قوله [من الكامل]:

٨٧٢ ـ قالوا: أَخِفْتَ؟ فَقُلْتُ: إنَّ، وخِيفَتِي
مَا إنْ تَزَالُ مَنُوطَةً بِرَجَائِي[(١)]

فإنّ «إنَّ» هنا بمعنى «نَعَمْ»، وأما قوله [من مجزوء الكامل]:

٨٧٣ ـ وَيَقُلْنَ: شَيْبٌ قَدْ عَلاَ كَ وقَدْ كَبِرْتَ فَقُلْتُ: إنَّه[(٢)]

فلا يلزم كونُه من ذلك، خلافاً لأكثرهم، لجواز أن لا تكون الهاءُ للسكت، بل اسماً لِـ «إنّ» على أنها المؤكّدة والخبر محذوف، أي: إنه كذلك.

الثاني: بعد «نِعْمَ» و «بِئْسَ» إذا حُذِف المخصوص، وقيل: إن الكلام جملتانِ، نحو: ﴿إِنَّا وَجَدْنَٰهُ صَابِرًا ۚ نِّعْمَ ٱلْعَبْدُ﴾ [ص: ٤٤].

والثالث: بعد حروف النداء في مثل ﴿يَٰلَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ﴾ [يس: ٢٦] إذا قيل: إنه على حذف المنادى، أي: يا هؤلاء.

الرابع: بعد «إن» الشرطية، كقوله [من الرجز]:

٨٧٤ ـ قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ: يَا سَلْمَى وإنْ كَانَ فَقِيراً مُعْدِماً؟ قَالَتْ: وإنْ[(٣)]

أي: وإن كان كذلك رضيته.

الخامس: في قولهم: «افعَلْ هَذَا إمَّا لا»، أي: إن كنت لا تفعل غيره فافعلْه.

حذفُ أكثر مِن جملة

في غير ما ذكر، أنشد أبو الحسن [من الخفيف]:

٨٧٥ ـ إنْ يَكُنْ طِبُّكِ الدَّلاَلَ فَلَوْ فِي سَالِفِ الدَّهْرِ وَالسِّنِينَ الْخَوَالِي[(٤)]

أي: إن كان عادتك الدلال فلو كان هذا فيما مضى لاحتملناهُ منك؛ وقالوا في قوله

(١) تقدم تخريجه.
(٢) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ١١/ ٢١٥، وشرح شواهد المغني ص ٩٣٦.
(٣) البيت من مجزوء الكامل، وهو لعبيد الله بن قيس الرقيّات في ديوانه ص ٦٦، وخزانة الأدب ١١/ ٢١٣، وشرح شواهد المغني ١/ ١٢٦، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص ٣٥٤، وجمهرة اللغة ص ٦١.
(٤) البيت من الرجز، وهو لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٨٦، وخزانة الأدب ٩/ ١٤، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ١٨، ورصف المباني ص ١٠٦.
(٥) البيت من الخفيف، وهو لعبيد بن الأبرص في ديوانه ص ١١٣، وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٣٧، والمقاصد

تعالى: ﴿فَقُلْنَا اضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا كَذَلِكَ يُحْيِ اللَّهُ الْمَوْتَى﴾ [البقرة: ٧٣]: إن التقدير: فضربوه فَحَيِيَ فقلنا: كذلك يحيي الله؛ وفي قوله تعالى: ﴿أَنَا أُنَبِّئُكُم بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ﴾ [يوسف: ٤٥] الآية: إن التقدير: فأرسلون إلى يوسفَ لاستعبرَهُ الرُّؤيا، فأرسلوه فأتاه وقال له: يا يوسف؛ وفي قوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا اذْهَبَا إِلَى الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَدَمَّرْنَاهُمْ﴾ [الفرقان: ٣٦]، إن التقدير: فأتَيَاهم فأبلغاهم الرسالة فكذّبوهما فدمّرناهم.

تنبيه ـ الحذف الذي يلزم النحويَّ النظر فيه هو ما اقْتَضَته الصّناعة، وذلك بأن يجدَ خبراً بدونِ مبتدأ أو بالعكس، أو شرطاً بدون جزاءٍ أو بالعكس، أو معطوفاً بدون معطوفٍ عليه، أو معمولاً بدون عامل، نحو: ﴿لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [العنكبوت: ٦١]، ونحو: ﴿قَالُوا خَيْرًا﴾ [النحل: ٣٠]، ونحو: «خَيْرٍ عافك الله». وأمّا قولهم في نحو: ﴿سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ﴾ [النحل: ٨١] إن التَّقدير: والبرد، ونحو: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴿٢٢﴾﴾ [الشعراء: ٢٢] إن التقدير: ولم تعبدني، ففضُولٌ في فن النحو، وإنما ذلك للمفسّر؛ وكذا قولهم: يُحذف الفاعلُ لعظمتِهِ وحقارةِ المفعول، أو بالعكسِ، أو للجهلِ به أو للخوفِ عليه أو منه أو نحو ذلك، فإنّه تطفُّلٌ منهم على صناعةِ البيان؛ ولم أذكُرْ بعض ذلك في كتابي جَرْياً على عادتهم، وأُنْشِدُ متمثّلاً [من الطويل]:

٨٧٦ ـ وَهَل أنا إلاّ مِنْ غَزِيَّةَ: إنْ غَوَتْ غَوَيْتُ، وإنْ تَرْشُدْ غَزِيَّةُ أَرْشُدِ[1]

بل لأني وضعتُ الكتاب لإفادةِ مُتعاطي التفسير والعربيّة جميعاً، وأما قولهم في «رَاكِبُ النَّاقَةِ طَلِيحَانِ»: إنه على حذف عاطف ومعطوف، أي: والناقة، فلازمٌ لهم؛ ليطابق الخبر المخبرَ عنه؛ وقيل: هو على حذف مضاف، أي: أحَدُ طليحَيْن، وهذا لا يتأتّى في نحو: «غلامُ زَيْدٍ ضَرَبْتَهُمَا».

النحوية ٤/ ٤٦١، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٧٤.

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لدريد بن الصمة في ديوانه ص ٤٧، والأصمعيات ص ١٠٧، والأغاني

الباب السادس من الكتاب

في التحذير من أمور اشتهرَتْ بين المُعربين، والصَّوابُ خِلافُها

وهي كثيرة، والذي يَحْضُرني الآنَ منها عشرونَ موضعاً.

أحدها: قولهم في «لَوْ» «إنها حرفُ امتناعٍ لامتناع»، وقد بيَّنا الصوابَ في ذلك في فصلِ «لو»، وبَسَطْنَا القولَ فيه بما لم نُسْبَقْ إليه.

والثاني: قولهم في «إذا» غير الفجائيّة: «إنها ظرف لما يُسْتَقْبَل من الزّمان، وفيها معنى الشرط غالباً»، وذلك مَعِيبٌ من جهات:

إحداها: أنهم يذكرونَه في كلِّ موضع، وإنما ذلك تفسيرٌ للأداةِ من حيث هي، وعلى المُعْرِب أن يبيِّنَ في كل موضع: هل هي متضمّنة لمعنى الشَّرْط أم لا؟ وأحسن مما قالوه أن يُقال، إذا أُريدَ تفسيرُها من حيث هي: ظرفٌ مستقبل خافضٌ لشرطهِ منصوبٌ بجوابه صالح لغير ذلك.

والثانية: أن العبارة التي تُلْقَى للمتدرِّبين يُطلب فيها الإِيجازُ لتخفَّ على الألسنة؛ إذ الحاجة داعيةٌ إلى تَكْرارها، وكان أخصر من قولِهم لما يُسْتَقبل من الزمان أن يقولوا: مُسْتَقبل.

والثالثة: أن المراد أنها ظرفٌ موضوعٌ للمستقبل، والعبارة مُوهِمة أنها محلّ للمُسْتقبل، كما تقول: اليوم ظرفٌ للسفر؛ فإن الزمان قد يُجْعل ظرفاً للزَّمان مجازاً كما تقول: كتَبْتُه في يوم الخميس في عامِ كذا، فإنَّ الثاني حال من الأوّل، فهو ظرف له على الاتّساع، ولا يكونُ بدلاً منه؛ إذ لا يبدل الأكثر من الأقلّ على الأصحّ، ولو قالوا: «ظرفٌ مستقبل» لسَلِموا من الإِسهاب والإِيهام المذكورين.

والرابعة: أن قولهم: «غالباً» راجع إلى قولهم: «فيه مَعنى الشرط» كذا يُفَسِّرونه، وذلك يَقْتَضي أنَّ كونه ظرفاً وكونَهُ للزَّمان وكَوْنَه للمستقبل لا يتخلَّفنَ، وقد بيَّنَّا في بحث «إذا» أن الأمر بخلاف ذلك.

الثالث: قولُهم: «النعتُ يتبعُ المنعوت في أربعةٍ من عشرة»، وإنما ذلك في النعت الحقيقيّ، فأما السببيّ فإنما يتبع في اثنينِ من خمسة: واحد من أوجهِ الإِعراب، وواحد

من التعريفِ والتَّنكير، وأما الإفرادُ والتذكيرُ وأضدادهما فهو فيها كالفعل، تقول: «مررت برجلينِ قائِمٍ أَبَواهُما، وبرجالٍ قائمٍ آباؤُهم، وبرجلٍ قائمةٍ أمُّه، وبامرأةٍ قائمٍ أبوها»؛ وإنما يقول: «قائِمَيْنِ أبَوَاهُمَا»، و «قائِمينَ آباؤهم»، مَنْ يقول: «أكلوني البَراغيث»؛ وفي التنزيل: ﴿رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا مِنْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾ [النساء: ٧٥] غير أن الصِّفة الرافعة للجمع يجوز فيها في الفصيح أن تُفرد، وأن تُكسَّرَ، وهو أرجح على الأصح، كقوله [من الطويل]:

٨٧٧ ـ بَكَرْتُ عَلَيْهِ بُكْرَةً فَوَجَدْتُهُ قُعُوداً عَلَيْهِ بِالصَّرِيمِ عَوَاذِلُهْ[(١)]

وصحّ الاستشهاد بالبيت لأن هذا الحكم ثابت أيضاً للخبر والحال.

والرابع: قولهم في نحو: ﴿وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا﴾ [البقرة: ٣٥]: «إنّ «رغداً» نَعْتُ مصدرٍ محذوف»؛ ومثله: ﴿وَٱذْكُر رَّبَّكَ كَثِيرًا﴾ [آل عمران: ٤١]، وقول ابن دريد [من الرجز]:

٨٧٨ ـ وَٱشْتَعَلَ الْمُبْيَضُّ في مُسْوَدِّهِ مِثْلَ اشْتِعَالِ النَّارِ فِي جَزْلِ الْغَضَا[(٢)]

أي: أكْلاً رغداً، وذكْراً كثيراً، واشتعالاً مثل اشتعالِ النار.

قيل: ومذهب سيبويه والمحقِّقين خلافُ ذلك، وأن المنصوبَ حالٌ من ضمير مصدرِ الفعل؛ والأصل: فكلاه، واشتعله، أي: فكُلا الأكلَ واشتعل الاشتعال، ودليل ذلك قولهم: «سِيرَ عَلَيْهِ طَويلاً»، ولا يقولون: طويل، ولو كان نعتاً للمصدر لجاز، وبدليل أنه لا يُحذف الموصوف إلا والصفة خاصَّة بجنسه، تقول: «رَأَيْتُ كَاتِباً» ولا تقول: «رأيت طويلاً»، لأن الكتابة خاصَّة بجنس الإنسان دون الطول.

وعِندي فيما احتجُّوا به نظر؛ أما الأول فلجواز أنَّ المانع من الرفع كراهية اجتماع مجازَيْنِ: حَذْف الموصوف، وتصيير الصِّفة مفعولاً على السَّعَةِ؛ ولهذا يقولون: «دَخَلْتُ الدَّارَ» بحذفِ «في» توسُّعاً؛ ومنعوا «دَخَلْتُ الأمْرَ» لأن تعلُّق الدخول بالمعاني مجاز، وإسقاط الخافض مجاز؛ وتوضيحه أنهم يفعلون ذلك في صفة الأحيان، فيقولون: «سيرَ عليه زَمَنٌ طويل»، فإذا حذفوا الزمان قالوا: «طويلاً»، بالنصب لما ذكرنا؛ وأما الثاني فلأن التحقيق أن حذف الموصوف إنَّما يتوقَّف على وُجْدَان الدليل، لا على الاختصاص، بدليل ﴿وَأَلَنَّا لَهُ ٱلْحَدِيدَ ۝١٠ أَنِ ٱعْمَلْ سَٰبِغَٰتٍ﴾ [سبأ: ١٠ ـ ١١] أي: دروعاً سابِغَاتٍ؛ وممّا

١٠/٩، وخزانة الأدب ١١/٢٧٨، وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٣٦.

(١) البيت من الطويل، وهو لزهير بن أبي في ديوانه ص ١٤٠، والأضداد ص ٤٢، وشرح شواهد المغني ٢/٩٤٠، ولسان العرب ١٢/٣٣٧ مادة /صرم/.

يَقْدَح في قولهم مجيء نحو قولهم: «اشْتَمَلَ الصَّمَاءَ»، أي: الشملة الصماء، والحالية مُتَعَذِّرة لتعريفه.

والخامس قولهم: «الفاء جواب الشرط»، والصَّواب أن يقال: رابطة لجواب الشرط، وإنما جواب الشرط الجملة.

والسادس: قولهم: «العطف على عاملين»، والصواب: على معمولَيْ عامِلَيْن.

والسابع: قولهم: «بل حرف إضراب»، والصواب: حرف استدراك وإضراب؛ فإنها بعد النفي والنهي بمنزلة، لكِن سواء.

والثامن: قولهم في نحو: «ائْتِنِي أُكْرِمْكَ»: إن الفعل مجزوم في جواب الأمر، والصحيح أنه جواب لشرط مقدَّر، وقد يكون إنما أرادوا تقريب المسافة على المتعلِّمين.

والتاسع: قولهم في المضارع في مثل «يَقُومُ زَيْد»: فعل مضارع مرفوع لخلوه من ناصبٍ وجازم، والصواب أن يقال: مرفوع لحلولِه محلّ الاسم، وهو قول البصريِّين، وكأن حامِلَهم على ما فعلوا إرادة التقريب، وإلا فما بَالُهم يبحثون على تصحيحِ قول البصريِّين في ذلك، ثم إذا أعربوا أو عرَّبوا قالوا خلاف ذلك؟

والعاشر: قولهم «امتنع نحو: «سَكْرانَ» من الصرف للصفة والزيادة، ونحو: «عثمان» للعلمية والزيادة» وإنما هذا قولُ الكوفيِّين، فأما البصريُّون فمذهبهم أن المانع الزيادة المشبِهة لألفَي التأنيث، ولهذا قال الجرجاني: وينبغي أن تُعَدَّ موانعُ الصَّرف ثمانية لا تسعةً، وإنما شُرِطَتِ العلميّة أو الصفة لأن الشبه لا يتقوَّم إلا بأحدهما، ويلزم الكوفيِّين أن يمنعوا صَرْفَ نحو «عِفْرِيت» ـ علماً ـ فإن أجابوا بأن المعتبر هو زيادتها بأعيانهما، سألناهم عن علّة الاختصاص؛ فلا يجدون مصرفاً عن التعليل بمشابهة ألفي التأنيث؛ فيرجعونَ إلى ما اعتبره البصريون.

والحادي عشر: قولهم في نحو قوله تعالى: ﴿فَٱنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾ [النساء: ٣]: «إن الواو نائبة عن «أو» ولا يُعْرَف ذلك في اللغة، وإنما يقوله بعضُ ضُعَفاء المعربين والمفسرين، وأما الآية فقال أبو طاهر حمزة بن الحسين الأصفهاني في كتابه المسمى بـ «الرسالة الْمُعْرِبة عن شرَف الإعراب»: القول فيها بأن الواو بمعنى «أو» عجز عن دَرْك الحق، فاعلموا أن الأعداد التي تُجْمَع قسمان: قسم يؤتى به ليضمّ بعضه إلى بعض، وهو الأعداد الأصول، نحو: ﴿ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِى ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾

[البقرة: ١٩٦]، ﴿ثَلَٰثِينَ لَيۡلَةٗ وَأَتۡمَمۡنَٰهَا بِعَشۡرٖ فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرۡبَعِينَ لَيۡلَةٗۚ﴾ [الأعراف: ١٤٢]، وقسم يُؤتى به لا ليُضمّ بعضهُ إلى بعض، وإنما يراد به الانفراد، لا الاجتماع، وهو الأعداد المعدولةُ كهٰذه الآية وآية سورة فاطر، وقال: أي: منهم جماعة ذوو جناحين جناحين، وجماعة ذوو ثلاثة ثلاثة، وجماعة ذوو أربعة أربعة؛ فكل جنس مفرد بعدد، وقال الشاعر [من الطويل]:

٨٧٩ ـ وَلَـكِـنَّـمَـا أَهْـلِـي بِـوَادٍ أَنِـيـسُـهُ ... ذِئَـابٌ تَـبَـغَّـى الـنَّـاسَ مَـثْـنَـى وَمَـوْحَـدُ[1]

ولم يقولوا: «ثُلاَث» و «خُمَاس» ويريدون: «ثمانيةً»، كما قال تعالى: ﴿ثَلَٰثَةِ أَيَّامٖ فِي ٱلۡحَجِّ وَسَبۡعَةٍ إِذَا رَجَعۡتُمۡۗ﴾ [البقرة: ١٩٦]، وللجهل بمواقع هذه الألفاظ استعملها المتنبي في غير موضع التقسيم، فقال [من الوافر]:

٨٨٠ ـ أُحَـادٌ أَمْ سُـدَاسٌ فـي أُحَـادِ ... لُـيَـيْـلَـتُـنَـا الْـمَـنُـوطَـةُ بِـالـتَّـنَـادِي[2]

وقال الزمخشري: فإن قلت: الذي أطلقَ للنَّاكح في الجمع أن يجمعَ بين اثنين أو ثلاثٍ أو أربع، فما معنى التَّكرير في مَثْنَى وثُلاَثَ وَرُبَاعَ؟ قلت: الخطاب للجميع، فوجبَ التَّكرير ليُصيبَ كلّ ناكح يريد الجمع ما أراده من العدد الذي أُطلق له؛ كما تقولُ للجماعة: اقتسموا هذا المال درهمينِ درهمينِ، وثلاثةً ثلاثة، وأربعةً أربعة، ولو أفردت لم يكن له معنى. فإن قلت: لِمَ جاء العطفُ بالواو ودون «أو»؟ قلت: كما جاء بها في المثالِ المذكور، ولو جئت فيه بـ «أو» ولأعْلَمْتَ أنه لايسوغُ لهم أن يقتسموه إلا على أحد أنواع هذه القسمة، وليسَ لهم أن يجمعوا بينها فيَجْعلوا بعضَ القسمة على تثنيةٍ، وبعضها على تَثْلِيثٍ، وبعضها على تربيع؛ وذهب معنى تجويز الجمع بين أنواع القسمة الذي دلَّتْ عليه الواو؛ وتحريرُه أن الواو دلَّتْ على إطلاقِ أن يأخذ الناكحون من أرادوا نِكَاحها من النساء على طريقِ الجمع، إن شاؤوا مختلفينَ في تلك الأعداد، وإن شاؤوا متفقين فيها، محظوراً عليهم ما وراء ذلك.

وأبلغ من هذه المقالة في الفساد قولُ مَنْ أثبت واوَ الثَّمانية، وجعل منها ﴿سَبۡعَةٞ وَثَامِنُهُمۡ كَلۡبُهُمۡۚ﴾ [الكهف: ٢٢]، وقد مضى في باب الواو أن ذلك لا حقيقة له، واختُلِف فيها هنا، فقيل: عاطفة خبرٍ هو جملة على خبرٍ مفرد، والأصل: هم سبعة وثامِنُهم

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) البيت من الطويل، وهو لساعدة بن جؤبة الهذلي في لسان العرب ١٤/ ٧٦ مادة (بغا).

كلبهم؛ وقيل: للاستئناف، والوقف على سبعة، وإنّ في الكلامِ تقريراً لكونهم سبعة؛ وكأنه لما قيل سبعة قيل: نعم وثامِنُهم كلبهم، واتصل الكلامان؛ ونظيره ﴿إِنَّ ٱلْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا۟ قَرْيَةً﴾ [النمل: ٣٤] الآية، فإن ﴿وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ [النمل: ٣٤] ليس من كلامهم، ويؤيّده أنه قد جاءَ في المقالتينِ الأُولَيَينْ ﴿رَجْمًۢا بِٱلْغَيْبِ﴾ [الكهف: ٢٢] ولم يَجيءْ مثلُه في هذه المقالة؛ فدل على مخالفتها لهما فتكون صدقاً؛ ولا يُرَدُّ ذلك بقوله تعالى: ﴿مَّا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [الكهف: ٢٢] لأنه يمكن أن يكونَ المراد ما يعلم عِدّتهم أو قصّتهم قبل أن نتلوها عليك إلا قليلٌ من أهل الكتاب الذين عَرَفُوه من الكتُب؛ وكلامُ الزمخشريّ يقتضي أنَّ القليل هم الذين قالوا سبعة؛ فيندفع الإشكال أيضاً، ولكنّه خلاف الظاهر؛ وقيل: هي واو الحال، أو الواو الداخلة على الجملة الموصوف بها لتأكيدِ لُصُوقِ الاسم بالصفة، كـ «مَرَرتُ برَجُلٍ وَمَعَه سَيْفٌ»؛ فأما الواو الأولى فلا حقيقةَ لها؛ وأما واو الحال فأين عاملُ الحال إن قدرت هم ثلاثة أو هؤلاء ثلاثة، فإن قيل على التقدير الثاني: هو من باب ﴿وَهَٰذَا بَعْلِى شَيْخًا﴾ [هود: ٧٢] قلنا: العامل المعنوي لا يُحْذف.

الثاني عشر: قولهم: «المؤنّثُ المجازيُّ يجوز معه التذكير والتأنيث» وهذا يتداوله الفقهاء في محاوراتهم، والصّواب تقييده بالمسند إلى المؤنّث المجازي، ويكون المسند فعلاً أو شبهه، ويكونُ المؤنّث ظاهراً، وذلك: نحو: «طَلَعَ الشَّمْسُ، ويَطْلُعُ الشَمْسُ، وأطَالِعٌ الشَمْسُ»، ولا يجوز: هذا الشمس، ولا هو الشمس، ولا الشمس هذا، أو هو، ولا يجوز في غير ضرورة «الشَمْسُ طَلَعَ» خلافاً لابن كَيْسَان، واحتجَّ بقوله [من المتقارب]:

٨٨١ ـ [فَلاَ مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا] وَلاَ أَرْضَ أَبْقَلَ إبْقَالَهَا[1]

قال: وليس بضرورة لتمكُّنه من أن يكون «أَبْقَلَتِ ابْقَالَهَا» بالنقل، ورُدَّ بأنا لا نُسلِّم أن هذا الشاعر مِمّن لغتُه تخفيفُ الهمزة بنقل أو غيره.

الثالث عشر: قولهم: «يَنُوب بعضُ حروف الجرّ عن بعض» وهذا أيضاً ممّا يتداولونه ويستدلُّون به؛ وتصحيحُه بإدخال «قد» على قولهم: «ينوبُ»، وحينئذٍ فيتعذَّرُ استدلالُهم به، إذ كل موضع ادَّعَوْا فيه ذلك يقال لهم فيه: لا نسلِّم أن هذا مما وقعت فيه النِّيابة؛ ولو صحّ قولهم لجاز أن يقال: «مررتُ في «زيدٍ»، و «دخلتُ من عمرو»، و

---

(١) البيت من الوافر، وهو للمتنبي في ديوانه ٢/ ٧٤، وأمالي ابن الحاجب ٢/ ٦٧٦.

(٢) البيت من المتقارب، وهو لعامر بن جويمن في تخليص الشواهد ص ٤٨٣، وخزانة الأدب ١/ ٤٥، والدرر

«كتبتُ إلى القلم»، على أن البصريّين ومَنْ تابَعهم يرون في الأماكن التي اُدعيت فيها النيابة أن الحرف باقٍ على معناه، وأن العامل ضُمِّن معنى عامل يتعدَّى بذلك الحرف؛ لأن التجوُّز في الفعل أسهل منه في الحرف.

الرابع عشر: قولهم: «إن النكرة إذا أعيدت نكرة كانت غيرَ الأولى، وإذا أُعيدت معرفة أو أُعيدت المعرفة معرفة أو نكرة كان الثّاني عين الأول»، وحملوا على ذلك ما رُوي «لَنْ يَغْلِبَ عُسْرٌ يُسْرَيْنِ». قال الزجّاج: ذُكِر «العسرُ» مع الألف واللام ثم ثُنّي ذكره؛ فصار المعنى: إن مع اليسر يسرين، ا هـ.

ويشهد للصورتين الأُولَيين أنك تقول: «اشتريتُ فرساً ثم بعتُ فرساً»، فيكون الثّاني غير الأول؛ ولو قلت: «ثم بعتُ الفرس»، لكان الثاني عين الأول، وللرابع قول الحماسي [من الهزج]:

٨٨٢ ـ صَفَحْنَا عَنْ بَنِي ذُهْلٍ وَقُلْنَا: الْقَوْمُ إِخْوَانُ
٨٨٣ ـ عَسَى الأيَّامُ أَنْ يَرْجِعْـ ـنَ قَوْماً كَالَّذِي كَانُوا[1]

ويُشْكِلُ على ذلك أمور ثلاثة.

أحدها: أنَّ الظاهر في آية ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾ [الانشراح: ١] أن الجملة الثانية تكرارٌ للجملة الأولى، كما تقول: «إنَّ لزيد داراً إن لزيد داراً» وعلى هذا فالثانية عَيْنُ الأولى.

والثاني: أنَّ ابن مسعود قال: لو كان العسرُ في جُحْرٍ لطلبه اليُسر حتى يدخل عليه، إنه لن يغلب عسرٌ يسرين، مع أن الآية في قراءته وفي مصحفه مرّة واحدة؛ فدلَّ على ما ادَّعيناه من التأكيد، وعلى أنه لم يَسْتَنِدْ تكرُّر اليسر من تكرره، بل هو من غير ذلك، كأن يكون فَهِمَه ممّا في التنكير من التفخيم فتأوّله بيسر الدارين.

والثالث: أن في التّنزيل آياتٍ تردُّ هذه الأحكام الأربعة، فيشكل على الأول قولُه تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ﴾ [الروم: ٥٤] الآية، ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَٰهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤]، والله إلهٌ واحد سبحانَهُ وتعالى؛ وعلى الثاني قوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَن يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾ [النساء: ١٢٨]، فالصلح الأوّل خاصّ، وهو الصلح بين الزّوجين، والثاني عام، ولهذا يُسْتَدلّ بها على استحباب كلِّ صلحٍ جائز،

٦/ ٢٦٨، وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٣٩، وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٤٣.

(١) البيتان من الهزج، وهما للفند الزماني (شهل بن شيبان) في أمالي القالي ١/ ٣٢، وحماسة البحتري ص ٥٦،

ومثله ﴿زِدْنَاهُمْ عَذَابًا فَوْقَ الْعَذَابِ﴾ [النحل: ٨٨]، والشيء لا يكون فوق نفسه؛ وعلى الثالث قولُه تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَن تَشَاءُ وَتَنزِعُ الْمُلْكَ مِمَّن تَشَاءُ﴾ [آل عمران: ٢٦]، فإن الملك الأول عام، والثاني خاص؛ ﴿هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ ﴿٦٠﴾﴾ [الرحمٰن: ٦٠] فإن الأولَ العمل والثاني الثَّواب؛ ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ [المائدة: ٤٥] فإن الأولى القاتلة، والثانية المقتولة؛ وكذلك بقية الآية. وعلى الرابع ﴿يَسْأَلُكَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَن تُنَزِّلَ عَلَيْهِمْ كِتَابًا مِّنَ السَّمَاءِ﴾ [النساء: ١٥٣]، وقوله [من الطويل]:

٨٨٤ ـ [بِلادٌ بِهَا كُنَّا وكنَّا مِنَ أَهْلِهَا] إذِ النَّاسُ نَاسٌ والزَّمَانُ زَمَانُ[(١)]

فإن الثاني لو ساوَى الأول من مفهومه لم يكن في الإِخبار به عنه فائدة، وإنما هذا من باب قوله [من الرجز]:

٨٨٥ ـ أنَا أَبو النَّجْمِ وَشِعْرِي شِعْرِي [لِلَّهِ دَرِّي مَا أَجَنَّ صَدْرِي][(٢)]

أي: وشعري لم يتغيَّر عن حالته.

فإذا ادُّعِيَ أن القاعدة فيهنَّ إنما هي مستمرّة مع عدم القرينة، فأمَّا إن وجدت قرينة فالتعويل عليها؛ سَهُلَ الأمْرُ.

وفي الكشّاف «فإن قلت: ما معنى «لن يغلبَ عسرٌ يسرين؟» قلت: هذا حَمْلٌ على الظاهر، وبناءً على قوَّةِ الرجاء، وأن وَعْدَ اللّهِ لا يُحْمَلُ إلا على أبلغِ ما يحتملُه اللفظ؛ والقولُ فيه أن الجملة الثانية يحتمل أن تكونَ تكريراً للأولى كتكرير ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ ﴿١٥﴾﴾ [المرسلات: ١٥] لتقريرِ معناها في النفوس، وكتكرير المفرد في نحو: «جاء زيد زيد»، وأن تكون الأولى عِدَة بأن العسر مردوفٌ باليسر لا مَحَالَةَ؛ والثانية عِدَة مُسْتأنفة بأن العُسْر متبوعٌ باليسر لا محالَة؛ فهما يُسْرَانِ على تقديرِ الاستئناف، وإنما كان العسر واحداً لأن اللام إن كانت فيه للعهدِ في العسر الذي كانوا فيه فهو هو؛ لأن حكمَهُ حكمُ «زيد» في قولك «إنَّ مع زيد مالاً إن مع زيد مالاً»؛ وإن كانت للجنس الذي يعلمه كلُّ أحدٍ فهو هو أيضاً؛ وأمَّا اليسر فمنكَّرٌ متناوِلٌ لبعضِ الجنس، فإذا كانَ الكلامُ الثاني مستأنَفاً فقد تناوَلَ بعضاً آخر، ويكون الأول ما تيسَّر لهم من الفتوحِ في زمنه عليه الصلاة والسلام، والثاني ما تيسَّر في أيام الخلفاء؛ ويحتمل أن المراد بهما يُسْرُ الدُّنيا ويسر الآخرة مثل:

وخزانة الأدب ٣/ ٤٣١، وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٤٤.

(١) البيت من الطويل، وهو لرجل بن عاد في الأغاني ٢١/ ١٠٥، وبلا نسبة في الخصائص ٣/ ٣٣٧، وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٤٧، ولسان العرب ٦/ ١١ مادة /أنس/.

﴿هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَآ إِلَّآ إِحْدَى ٱلْحُسْنَيَيْنِ﴾ [التوبة: ٥٢] وهما «الظَّفرُ والثواب» ا هـ. ملخَّصاً.

وقال بعضهم: الحقُّ أنَّ في تعريف الأول ما يُوجِب الاتحاد، وفي التنكير يقع الاحتمال، والقرينة تعيّن، وبيانها هنا أنه عليه الصلاة والسلام كان هو وأصحابه في عسر الدنيا فوسّع الله عليهم بالفتوح والغنائم، ثم وُعِدَ عليه الصلاة والسلام بأن الآخرة خيرٌ له من الأولى؛ فالتقدير: إن مع العسر في الدنيا يسراً في الدنيا وإن مع العسر في الدُّنيا يُسْراً في الآخرة؛ للقطع بأنه لا عُسْرَ عليه في الآخرة، فتحقَّقنا اتحاد العسر، وتيقنَّا أن له يسراً في الدنيا ويسراً في الآخرة.

الخامس عشر: قولهم: «يجب أن يكونَ العاملُ في الحال هو العامل في صاحبها»، وهذا مشهور في كتبِهم وعلى ألسنتهم، وليس بلازم عند سيبويه، ويشهد لذلك أمور:

أحدها: قولك: «أعْجَبَنِي وَجْهُ زَيْدٍ متبسماً، وَصَوْتُهُ قَارِئاً»، فإن صاحبَ الحال معمولٌ للمضاف أو للجارِّ مقدر، والحال منصوبة بالفعل.

والثاني: قوله [من مجزوء الوافر]:

٨٨٦ ـ لِـمَـيَّـةَ مُـوحِـشـاً طَـلَـلُ [يَـلُـوحُ كـأنّـهُ خِـلَـلُ][1]

فإن صاحب الحال عند سيبويه النكرة، وهو عندَهُ مرفوعٌ بالابتداء، وليس فاعلاً كما يقول الأخفش والكوفيون، والناصب للحال الاستقرار الذي تعلّق به الظرفُ.

والثالث: ﴿وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾ [المؤمنون: ٥٢] فإن ﴿أُمَّةً﴾ حال من معمولِ إن وهو ﴿أُمَّتُكُمْ﴾، وناصب الحال حرف التَّنبيه أو اسم الإشارة، ومثله ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا﴾ [الأنعام: ١٥٣]، وقال [من البسيط]:

٨٨٧ ـ هَا بَيِّناً ذَا صَرِيحُ النُّصْحِ فَاصْغَ لَهُ [وطِعْ فَطَاعَةُ مُهْدٍ نُصْحَهُ رَشَدُ][2]

العامِل حرفُ التنبيه، ولك أن تقول: لا نُسلِّم أن صاحب الحال طَلَلَ، بل ضميرهُ المستتر في الظرف، لأن الحال حينئذٍ حالٌ من المعرفة، وأما جوابُ ابن خروفٍ بأن الظرف إنما يتحمَّلُ الضَّمير إذا تأخّر عن المبتدأ فمخالفٌ لإطلاقهِمْ ولقول أبي الفتح في [من الوافر]:

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) تقدم تخريجه.

٨٨٨ ـ [ألاَ يَا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ] عَلَيْكِ وَرَحْمَةُ اللهِ السَّلامُ[1]

إنَّ الأوْلىٰ حَمْلَه على العطف على ضميرِ الظَّرف، لا على تقديم المعطوف على المعطوف عليه؛ وقد اعتُرِض عليه بأنه تخلّصٌ عن ضرورةٍ بأخرى، وهيَ العطفُ مع عدم الفَصْل، ولم يعترض بعدمِ الضمير، وجوابه أنَّ عدمَ الفصل أسْهَلُ، لوروده في النثر كـ «مررت برجلٍ سَوَاءٍ والعَدَمُ»، حتى قيل: إنه قياسٌ. وأما جوابُ ابن مالك بأن الحمل على «طلل» أولى لأنه ظاهر، فإنما يصحُّ لو ساوى الظاهرُ الضميرَ في التعريف، وأما البواقي فاتّحادُ العاملِ فيها موجودٌ تقديراً؛ إذ المعنى: أشِيرُ إلى أُمّتِكم وإلى صراطي، وتُنبّه لِصَريح النصح بَيِّناً؛ وأما مسألتا المضافِ إليه فصَلاَحِيَّة المضاف فيهما للسقوطِ جَعَل المضاف إليه كأنَّه معمولٌ للفعل، وعلى هذا فالشرط في المسألة اتحادُ العاملِ تحقيقاً أو تقديراً.

السادس عشر: قولهم «يُغَلَّب المؤنثُ على المذكَّر في مسألتين؛ إحداهما: «ضَبُعَان» في تثنية «ضَبُع» للمؤنَّث، و «ضِبْعان» للمذكَّر؛ إذ لم يقولوا: «ضِبْعَانَانِ»؛ والثانية: التأريخ؛ فإنهم أرّخُوا بالليالي دون الأيام» ذكر ذلك الجرجاني وجماعة، وهو سَهْوٌ، فإن حقيقة التَّغليب: أن يجتمع شيئانِ فيجري حُكْمُ أحدِهما على الآخر، ولا يجتَمِع الليل والنهار، ولا هنا تعبيرٌ عن شيئين بلفظِ أحدهما على الآخر، وإنما أرَّخَتِ العربُ بالليالي لسبْقها؛ إذ كانت أشْهُرُهم قمريّة، والقمر إنما يطلع ليلاً؛ وإنما المسألة الصَّحيحة قولك: «كتبتُه لثلاثٍ بينَ يوم وليلة»، وضابطها: أن تكونَ مَعَنا عَدَدٌ مميّز بمذكّر ومؤنّث، وكلاهما مما لا يَعقل، وفُصِلاً من العدد بكلمة «بين»، قال [من الطويل]:

فَطَافَتْ ثَلاثاً بَيْنَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ

السابع عشر: قولهم في نحو: ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [العنكبوت: ٤٤] إن «السموات» مفعولٌ به، والصواب أنه مفعول مطلق؛ لأن المفعول المطلق ما يقع عليه اسمُ المفعول بلا قَيْد، نحو: قولك «ضَرَبْتُ ضَرْباً» والمفعول به ما لا يقع عليه ذلك إلا مقيداً بقولك: «به»، كـ «ضربت زيداً»، وأنت لو قلت: السَّمٰوَات مفعول كما تقول «الضَرْب» مفعول كان صحيحاً، ولو قلت «السموات» مفعول به كما تقول «زيد» مفعول به لم يصحّ.

---

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح شواهد المغني ٢/ ٩٠١، وشرح عمدة الحافظ ص ٤٣٤.

(٢) البيت من الوافر، وهو للأحوص في ديوانه ص ١٩٠، وخزانة الأدب ٢/ ١٩٣، وبلا نسبة في لسان العرب

وقد يعارَضُ هذا بأن يُصَاغ لنحو «السموات» في المثال اسمٌ مفعول تام، فيقال: فالسموات مخلوقة، وذلك مختص بالمفعول به.

إيضاح آخر: المفعولُ به ما كان موجوداً قبلَ الفعل الذي عَمِلَ فيه، ثم أوْقَعَ الفاعلُ به فعلاً، والمفعول المطلق ما كان الفعلُ العامل فيه هو فعلُ إيجادِهِ، والذي غرَّ أكثر النَّحويين في هذه المسألة أنهم يمثلون المفعولَ المطلَقَ بأفعال العباد، وهم إنما يجري على أيديهم إنشاء الأفعال لا الذوات، فتوهَّمُوا أن المفعولَ المطلق لا يكونُ إلاَّ حَدَثاً؛ ولو مثَّلوا بأفعال الله تعالى لظهرَ لهم أنه لا يختصُّ بذلك، لأن الله تعالى مُوجِد للأفعالِ والذوات جميعاً، لا مُوجِدَ لهما في الحقيقةِ سواهُ سبحانَهُ وتعالى؛ وممَّن قال بهذا الذي ذكرته الجرجاني وابن الحاجب في أماليه.

وكذا البحث في «أنشأت كتاباً» و «عمل فلانٌ خيراً»، و ﴿ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [البقرة: ٢٥].

وزعم ابن الحاجب في شرح المفصّل وغيره أن المفعولَ المطلق يكونُ جملة، وجعل من ذلك نحو: «قال زيدٌ عمرٌو منطلق» وقد مضى رَدُّه؛ وزعم أيضاً في «أنبأتُ زَيْداً عمراً فاضِلاً» أن الأول مفعول به، والثاني والثالث مفعول مطلق؛ لأنهما نفس النبأ، قال: بخلاف الثاني والثالث في «أعلمتُ زيداً عمراً فاضلاً» فإنهما متعلقا العلم، لا نفسه، وهذا خطأ؛ بل هما أيضاً مُنَبّأ بهما، لا نفس النبأ؛ وهذا الذي قاله لم يَقُلْه أحد، ولا يقتضيه النظر الصحيح.

الثامن عشر: قولهم في «كاد»: إثباتُهَا نَفْي، ونَفْيها إثبات، فإذا قيل: «كادَ يَفْعَلُ» فمعناه أنه لم يفعل، وإذا قيل «لم يَكَدْ يَفْعَل» فمعناه أنه فعله، دليل الأول ﴿وَإِن كَادُواْ لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ ٱلَّذِيٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ﴾ [الإسراء: ٧٣]، وقوله [من الخفيف]:

٨٨٩ ـ كادَتِ النَّفْسُ أنْ تَفِيضَ عَلَيْه [إذْ غَدَا حَشْوَ رَيْطَةٍ وَبُرُودِ][1]

ودليل الثاني ﴿وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١] وقد اشتهر ذلك بينهم حتّى جعله المعرّيُّ لغزاً، فقال [من الطويل]:

٨/ ١٩١ مادة/شيع/ وتاج العروس ٢١/ ٣٠٤.

(١) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في أدب الكاتب ص ٤٠٦، وأوضح المسالك ١/ ٣١٥، وخزانة الأدب ٩/

٨٩٠ ـ أَنَحْوِيَّ هٰذَا الْعَصْرِ مَا هِيَ لَفْظَةٌ
جَرَتْ فِي لِسَانَيْ جُرْهُمٍ وَثَمُودِ

٨٩١ ـ إِذَا ٱسْتُعْمِلَتْ فِي صُورَةِ الْجَحْدِ أَثْبَتَتْ
وإن أُثْبِتَتْ قَامَتْ مَقَامَ جُحُودِ(١)

والصواب أن حُكْمَها حكمُ سائرِ الأفعال في أنَّ نَفْيَها نفي وإثْبَاتَها إثبات، وبيانه: أن معناها المُقَاربة، ولا شكَّ أن معنى «كاد يفعل»: قارَبَ الفعلَ، وأن معنى «ما كاد يَفْعَلُ»: ما قارب الفعلَ؛ فخبرها منفيٌّ دائماً، أما إذا كانت منفيَّة فواضح، لأنه إذا ٱنْتَفت مُقَارَبَةُ الفعلِ ٱنْتَفى عقلاً حصولُ ذلك الفعل، ودليلهُ ﴿إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا﴾ [النور: ٤٠]، ولهذا كان أبلغ من أن يقال: «لَمْ يَرَهَا» لأن من لم يَرَ قد يقاربُ الرؤية، وأما إذا كانتِ المُقاربة مُثْبتة فلأن الإِخبارَ بقربِ الشَّيء يقتضي عرفاً عدمَ حصولِهِ، وإلا لكان الإِخبار حينئذٍ بحصوله، لا بمقاربةِ حصوله؛ إذ لا يحسنُ في العرف أن يُقال لمن صلّى: «قاربَ الصلاة»، وإن كان ما صلى حتى قارب الصلاة؛ ولا فرقَ فيما ذكرناه بين «كادَ» و «يكادُ»؛ فإن أُوردَ على ذلك ﴿وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١] مع أنهم قد فعلوا؛ إذ المراد بالفعلِ الذبح، وقد قال تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا﴾ [البقرة: ٧١] فالجواب أنه إخبار عن حالِهم في أوّل الأمر؛ فإنهم كانوا أولاً بُعَدَاء من ذبحها، بدليل ما يُتلى علينا من تَعَنُّتِهِمْ وتكرُّرِ سؤالهم؛ ولمّا كثُرَ استعمال مثل هذا فيمن انتفت عنه مقاربةُ الفعل أولاً ثم فعله بعد ذلك تَوَهَّم أن الفعلَ بعينه هو الدالُّ على حصولِ ذلك الفعل بعينه، وليس كذلك، وإنما فهم حصول الفعل من دليل آخر كما فهم في الآية من قوله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا﴾.

التاسع عشر: قولهم في السين و «سوف»: حرف تنفيسٍ، والأحسن حرف استقبال؛ لأنه أوْضح، ومعنى التَّنفيس التوسيع؛ فإن هذا الحرف ينقل الفعل عن الزمن الضيق ـ وهو الحال ـ إلى الزمن الواسعِ وهو الاستقبال.

وهنا تنبيهان ـ أحدهما: أن الزمخشري قال في ﴿أُوْلَٰٓئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ ٱللَّهُ﴾ [التوبة: ٧١]: إن السّينَ مفيدةٌ وجودَ الرحمة لا مَحَالة، فهي مؤكِّدة للوعد، واعترضه بعضُ الفضلاء بأن وجودَ الرحمة مستفادٌ من الفعل، لا مِن السين، وبأن الوجوبَ المشار إليه بقوله: «لا مَحَالة» لا إشعار للسين به؛ وأجيب بأن السين موضوعة للدّلالة على الوقوعِ مع التأخُّر،

---

(١) ٣٤٨.

فإن كان المقام ليسَ مقامَ تأخُر لكونه بِشارَةً تمحّضَتْ لإفادة الوقوع، وبتحقّق الوقوع يصل إلى درجة الوجوب.

الثاني: قال بعضهم في ﴿سَتَجِدُونَ ءَاخَرِينَ﴾ [النساء: ٩١]: السين للاستمرار، لا للاستقبال مثل: ﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ﴾ فإنّها نزلت بعد قولهم: ﴿مَا وَلَّىٰهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ﴾ [البقرة: ١٤٢] الآية، ولكن دخلت السّين إشعاراً بالاستمرار، ا هـ.

والحقُّ أنها للاستقبال، وأنّ ﴿يَقُولُ﴾ بمعنى: يستمرُّ على القول، وذلك مستقبل؛ فهذا في المضارع نظيرُ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُوا۟﴾ [النساء: ١٣٦] في الأمر، هذا إن سُلم أن قولهم سابق على النزول، وهو خلافُ المفهوم من كلام الزمخشري؛ فإنه سأل: ما الحكمة في الإعلام بذلك قبل وقوعه؟

تمام العشرين: قولهم في نحو: «جلست أمَامَ زيدٍ»: إن «زيداً» مخفوضٌ بالظرف، والصواب أن يقال: مخفوضٌ بالإضافة؛ فإنه لا مدخلَ في الخفض لخصوصيّةِ كون المضافِ ظرفاً.

خاتمة ـ ينبغي للمُعْرِب أن يتخيَّر من العبارات أوْجَزَها وأجْمَعَهَا للمعنى المراد؛ فيقول في نحو: «ضُرِبَ»: فعلٌ ماضٍ لم يُسمّ فاعله، ولا يقول: مبني لما لم يُسمّ فاعله، لطولِ ذلك وخفائه؛ وأن يقولَ في المرفوع به: «نائبٌ عن الفاعل»، ولا يقول: «مفعول ما لم يُسمّ فاعله»، لذلك ولصدقِ هذه العبارة على المنصوب من نحو: «أُعْطِيَ زَيْدٌ دِيناراً» ألا ترى أنه مفعول لِـ «أُعْطِي»، و«أعطي» لم يسمّ فاعلُه؟ وأما النائب عن الفاعل فلا يُصدق إلا على المرفوع؛ وأن يقول في «قد»: حرف لتقليل زمن الماضي وحَدَث الآتي ولتحقيق حَدَثِهما؛ وفي «أما»: حرف شرط وتفصيل وتوكيد؛ وفي «لم»: حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضياً؛ ويزيد في «لَمّا» الجازمة: متّصلاً نَفْيُهُ متوقعاً ثبوتُهُ؛ وفي الواو: حرف عطف لمجرّد الجمع، أو لمطلق الجمع، ولا يقول: للجمع المطلق؛ وفي «حتّى»: حرف للجمع والغاية؛ وفي «ثم»: حرف عطف للترتيب والمُهْلة وفي الفاء: حرف عطف للتّرتيب والتعقيب، وإذا اختصرت فيهن فقل: عاطف ومعطوف، وناصب ومنصوب، وجازم ومجزوم، كما تقول: جار ومجرور.

الباب السابع من الكتاب
في كيفيَّة الإِعراب والمُخاطَب بمعظمِ هذا الباب المبتدئون

[في كيفيّة الإعراب]

اعلم أن اللفظ المعبَّر عنه إن كانَ حرفاً واحداً عُبِّر عنه باسمه الخاصّ به، أو المشترك، فيقال في المتصّل بالفعل من نحو: «ضَرَبْتُ»: التاء فاعل، أو الضمير فاعل، ولا يُقال: ت فاعل، كما بلغني عن بعضِ المعلّمين؛ إذ لا يكون اسم ظاهر هكذا، فأما الكاف الاسميّة فإنها مُلازِمة للإضافة، فاعتمدت على المضافِ إليه، ولهذا إذا تكلمتَ على إعرابها جئتَ باسمها فقلت في نحو قوله [من البسيط]:

٨٩٢ ـ وَمَا هَـدَاكَ إلى أرْضٍ كَعَالِمَها، [وَلاَ أَعَانَكَ فِي عَزْمٍ كَعَزّامِ]

الكاف فاعل، ولا تقول: ك فاعل؛ لزوال ما تعتمد عليه، ويجوز في نحو: «مُ اللَّهِ»، و«قِ نَفْسَكَ» و«شِ الثَّوْبَ»، و«لِ هٰذَا الأمْرَ» أن تنطق بلفظها فتقول: مُ مبتدأ، وذلك على القول بأنها بعض أيمن، وتقول: قِ فعل أمر؛ لأن الحذف فيهن عارض، فاعتبر فيهنّ الأصل؛ وتقول: الباء حرف جر، والواو حرف عطف، ولا تنطق بلفظهما.

وإن كانَ اللفظُ على حَرْفَينِ نُطِق به؛ فقيل: «قَدْ» حرفُ تحقيقٍ، و«هَلْ» حرف استفهام، و«نا» فاعل أو مفعول، والأحسن أن تعبّر عنه بقولك: الضمير؛ لئلا تنطق بالمتّصل مستقلاً؛ ولا يجوز أن تنطق باسم شيء من ذلك كراهيَةَ الإطالة؛ وعلى هذا فقولهم: «ألْ» أقْيسُ من قولهم: الألف واللام، وقد استعمَلَ التعبيرَ بهما الخليلُ وسيبويه.

وإن كان أكْثَرَ من ذلك نُطِق به أيضاً: فقيل: «سوف» حرفُ استقبال؛ و«ضرب» فعل ماضٍ، و«ضَرَب» هذا اسمٌ؛ ولهذا أُخبر عنها بقولكَ: «فعلٌ ماضٍ، وإنما فُتِحت على الحكاية؛ يدلُّكَ على ما ذكرنا أنَّ الفعلَ ما دلَّ على حدثٍ وزمان، و«ضرب» هنا لا تدلُّ على ذلك، وأن الفعل لا يخلو عَنِ الفاعلِ في حالة التركيب، وهذا لا يصحُّ أن يكون له فاعل؛ ومما يوضّحُ لك ذلك أنك تقولُ في زيد من «ضرب زيد»: «زيد» مرفوع بـ «ضَرَبَ»، أو فاعل بـ «ضَرَبَ»؛ فتُدخل الجارَّ عليه؛ وقال لي بعضهم: لا دليلَ في

ذلك، لأن المعنى: بكلمة «ضرب»؛ فقلتُ له: وكيف وقع «ضَرَبَ» مُضافاً إليه مع أنه في ذلك ليس باسم في زعمك؟ فإن قلت فإذَا كانَ اسماً فكيف أخبرتَ عنه بأنه فعل؟ قلت هو نظيرُ الإِخبارِ في قولك: «زيد قائم»؛ ألا ترى أنك أخبرتَ عن «زيدٍ» باعتبارِ مُسمّاه، لا باعتبار لفظه؟ وكذلك أخبرتَ عن «ضرب» باعتبار مسمّاه، وهو «ضرب» الدال على الحدث والزمان، فهذا في أنه لفظُ مسماه لفظٌ كأسماء السُّوَر وأسماء حروف المعجم؛ ومن هنا قلت: حرف التعريف «أل»، فقطعت الهمزة، وذلك لأنك لما نقلت اللفظَ من الحرفيّة إلى الاسمية أجْرَيْتَ عليه قياسَ همزات الأسماء، كما أنك إذا سمّيْتَ بـ «اضرِبْ» قطعت همزته؛ وأما قولُ ابن مالك: إن الإِسناد اللفظيّ يكون في الأسماء والأفعال والحروف، وإن الذي يختصُّ به الاسمُ هو الإِسناد المعنويُّ؛ فلا تحقيق فيه.

وقال لي بعضُهم: كيف تتوهّمُ أن ابن مالك اشتبه عليهِ الأمرُ في الاسم والفعل والحرف؟ فقلت: كيف تَوَهّم ابن مالك أن النَّحويِّين كافة غلطوا في قولهم: إن الفعل يُخْبَر به ولا يُخْبَر عنه، وإن الحرفَ لا يُخْبَر به ولا عنه؛ وممَّن قَلّدَ ابنَ مالكٍ في هذا الوهم أبو حيان.

ولا بد للمتكلّم على الاسم أن يذكر ما يَقْتضي وَجْهَ إعرابِه كقولك: مبتدأ، خبر، فاعِل، مضاف إليه؛ وأمّا قولُ كثيرٍ من المُعْرِبين مضاف أو موصول أو اسم إشارة فليس بشيء؛ لأنَّ هذه الأشياء لا تستحقُّ إعراباً مخصوصاً، فالاقتصار في الكلام عليها على هذا القدر لا يُعْلم به موقعُهَا من الإِعراب.

وإن كان المبحوثُ فيه مفعولاً عُيِّن نوعه؛ فقيل: مفعول مطلق، أو مفعول به، أو لأجله، أو معه، أو فيه، وجرى اصطلاحُهُمْ على أنه إذا قيل: «مَفْعول» وأُطلق لم يُرَدْ إلاَّ المفعول به، لما كان أكْثَرَ المفاعيل دَوْراً في الكلام خفّفوا اسمه؛ وإنما كان حق ذلك أن لا يَصْدُقَ إلاَّ على المفعولِ المطلق، ولكنّهم لا يُطلقونَ على ذلك اسم المفعول إلا مقيّداً بقيدِ الإِطلاق؛ وإن عيّن المفعول فيه ـ فقيل: زمانٌ أو مكانٌ ـ فَحَسَنٌ، ولا بدَّ من بيان متعلّقه كما في الجارّ والمجرور الذي له متعلّق؛ وإن كانَ المفعولُ به متعدّداً عينت كلَّ واحد فقلت: مفعول أول، أو ثانٍ، أو ثالث.

وينبغي أن تعيّن للمبتدىء نوع الفعل؛ فتقول: فعلٌ ماضٍ، أو فعلٌ مضارع، أو فعلُ أمرٍ، وتقول في نحو: «تَلَظّى»: فعل مضارع أصله: «تَتَلَظّى»؛ وتقول في الماضي: مبنيّ على الفتح؛ وفي الأمر: مبني على ما يجزم به مضارعه؛ وفي نحو: ﴿يَتَرَبَّصْنَ﴾ مبني

على السكون لاتصاله بنون الإناث؛ وفي نحو ﴿لَيُنۢبَذَنَّ﴾: مبني على الفتح لمباشرته لنون التوكيد؛ وتقول في المضارع المعرب: مرفوع لحلوله محلَّ الاسم؛ وتقول: منصوب بكذا، أو بإضمار «أنْ»، ومجزوم بكذا، ويبيِّن علامة الرفع والنصب والجزم؛ وإن كان الفعلُ ناقصاً نَصَّ عليه فقال مثلاً: «كان» فعلٌ ماضٍ ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر؛ وإن كان المعرب حالاً في غير محلِّه عيّن ذلك: فقيل في «قائم» مثلاً من نحو: «قائم زيد»: خبر مقدّم، ليعلم أنه فارَقَ موضعه الأصليّ، وليُتَطلب مبتدأه؛ وفي نحو: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ يَتَوَفَّى ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [الأنفال: ٥٠]: «الذين» مفعول مقدَّم، ليتطلب فاعله، وإن كان الخبر مثلاً غير مقصود لذاته قيل: خَبَرٌ موطىء؛ ليعلم أن المقصود ما بعده، كقوله تعالى: ﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ [النمل: ٥٥]، وقوله [من البسيط]:

٨٩٣ ـ كَفَى بِجِسْمِي نُحُولاً أنَّنِي رَجُلٌ لَـوْلاَ مُـخَـاطَـبَـتِـي إيَّـاكَ لَـمْ تَـرَنِـي[1]

ولهذا أُعيد الضمير بعد «قوم» و «رجل» إلى ما قبلهما، ومثله الحال الموطّئة في نحو: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف: ٢].

وإن كان المَبْحوث فيه حرفاً بيّن نوعُه ومعناه وعَمَله إن كان عاملاً، فقال مثلاً: «إنّ» حرفُ توكيدٍ تنصبُ الاسم وترفعُ الخبر؛ «لَنْ»: حرفُ نفي ونصب واستقبال؛ «أنْ»: حرف مصدريّ ينصب الفعل المضارع؛ «لَمْ»: حرف نَفي يجزم المضارع ويقلبه ماضياً، ثم بعد الكلام على المفردات يتكلم عن الجمل، ألَهَا محلّ من الإعراب أم لا؟

فصل

وأول ما يُحْتَرز منه المبتدىء في صناعة الإعراب ثلاثة أمور:

أحدها: أن يلتبس عليه الأصليّ بالزائد، ومثاله أنه إذا سمِع أنّ «أل» من علاماتِ الاسم، وأن أحرفَ «نأيت» من علاماتِ المضارع، وأنّ تاء الخطاب من علاماتِ الماضي، وأنّ الواو والفاء من أحرف العَطْف، وأنّ الباء واللام من أحرفِ الجرّ، وأن فعل ما لم يُسَمَّ فاعِلُه مضموم الأول، سَبَقَ وَهْمُه إلى أن «ألفيت» و «ألهبت» اسمان، وأن «أكرمتُ» و «تعلّمت» مضارعان، وأن «وعظ» و «فسخ» عاطفان ومعطوفان، وأن نحو: «بيت» و «بين» و «لهو» و «لعب» كلٌ منهما جارٌ ومجرور، وأن نحو: «أُدْخِرج» مبنيٌّ لم

(١) البيتان من البحر الخفيف، ولم أجدهما.

(٢) البيت من البسيط، وهو للمتنبي في ديوانه ٤/ ٣١٩، والجنى الداني ص ٥٣، وخزانة الأدب ٦/ ٦٢، ورصف

يُسَمَّ فاعلُهُ؛ وقد سمعت مَنْ يُعْرب ﴿أَلْهَىٰكُمُ ٱلتَّكَاثُرُ ۝﴾ [التكاثر: ١] مبتدأ وخبراً، فظنهما مثل قولك: «المنطلقُ زيد». ونظير هذا الوهم قراءة كثير من العوام نار حامية ﴿أَلْهَىٰكُمُ ٱلتَّكَاثُرُ﴾ بحذف الألف كما تحذف أولَ السورة في الوصل فيقال ﴿لَخَبِيرٌ الْقَارِعَةُ﴾، وذُكر لي عن رجل كبير من الفقهاء ممن يقرأ علم العربية أنه استشكل قول الشريف المرتضى [من الكامل]:

٨٩٤ ـ أَتَبِيتُ رَيَّانَ الْجُفُونِ مِنَ الْكَرَى ... وَأَبِيتَ مِنْكَ بِلَيْلَةِ الْمَلْسُوعِ[١]

وقال: كيف ضَمَّ التاء من «تَبِيتُ» وهي للمخاطب لا للمتكلم؟ وفتحها من أبيتَ وهو للمتكلّم لا للمخاطب، فبيَّنْت للحاكي أن الفعلين مضارعان، وأن التاء فيهما لام الكلمة، وأن الخطابَ في الأول مستفاد من تاء المضارعة، والتكلُّم في الثاني مستفاد من الهمزة، والأول مرفوع لحلوله محل الاسم، والثاني منصوب بـ «أن» مضمرةً بعد واو المصاحبة على حدّ قول الحطيئة [من الوافر]:

٨٩٥ ـ أَلَمْ أَكُ جَارَكُمْ وَيَكُونَ بَيْنِي ... وَبَيْنَكُمُ الْمَوَدَّةُ وَالإِخَاءُ[٢]

وحكى العسكريّ في كتاب التَّصحيف أنه قيل لبعضهم: ما فعَلَ أبوك بحمارِهِ؟ فقال: باعِهِ، فقيل له: لِمَ قلت بَاعِهِ؟ قال: فلِمَ قلتَ أنتَ بحمارِهِ؟ فقال: أنا جرَرْته بالباء، فقال: فلمَ تجرُّ باؤُكَ وبائي لا تجر؟

ومثله من القياس الفاسد ما حكَاهُ أبو بكر التاريخي في كتاب «أخبار النحويّين» أن رجلاً قال لسَمَّاكٍ بالبصرة: بكم هذه السَّمَكة؟ فقال: بدرهمانِ، فضحك الرجل، فقال السمّاك: أنت أحْمَقُ، سمعت سيبويه يقول: ثمنُهَا درهمانِ.

وقلت يوماً: تَرِدُ الجملة الاسمية الحالية بغير واو في فصيح الكلام، خلافاً للزمخشري، كقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾ [الزمر: ٦٠] فقال بعض مَنْ حضر: هذه الواو في أوّلها.

المباني ص ١٤٩.

(١) البيت من الكامل، وهو للشريف الرضي في ديوانه ١/ ٤٩٧، وحاشية الشيخ ياسين ١/ ١٨٤، والدرر ٤/ ٨٧، وبلا نسبة في شرح الأشموني.

(٢) البيت من الوافر، وهو للحطيئة في ديوانه ص ٥٤، والدرر ٤/ ٨٨، وشرح شواهد المغني ص ٥٩٠، وبلا

وقلتُ يوماً: الفُقَهاء يلحنون في قولهم «البايع» بغير همز، فقال قائل: فقد قال الله تعالى ﴿فَبَايِعْهُنَّ﴾ [الممتحنة: ١٢].

وقال الطبري في قوله تعالى: ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ﴾ [يونس: ٥١]. إن «ثُمّ» بمعنى: هنالك.

وقال جماعة من المُعْرِبين في قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُـجِّي ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٨] في قراءة ابن عامر وأبي بكر بنونٍ واحدة: إنَّ الفعل ماضٍ، ولو كانَ كذلك لكانَ آخره مفتوحاً، و «المؤمنين» مرفوعاً.

فإن قيل: سكنتِ الياء للتَّخفيف، كقوله [من البسيط]:

٨٩٦ ـ هُوَ الْخَلِيفَةُ فَارْضُوا مَا رَضِي لَكُمُ [ماضي العَزِيمةِ ما في حُكْمِهِ جَنفُ][1]

وأُقيم ضميرُ المصدر مقامَ الفاعل.

قلنا: الإسكانُ ضرورةٌ، وإقامةُ غير المفعول به مقامَهُ مع وجودِهِ ممتنعة، بل إقامةُ ضميرِ المصدر ممتنعة، ولو كان وَحْدَه؛ لأنه مبهم.

ومما يشتبه نحو: ﴿تَوَلَّوْا﴾ بعد الجازِم والنَّاصب، والقرائنُ تبين؛ فهو في نحو: ﴿فَإِن تَوَلَّوْا فَقُلْ حَسْبِيَ ٱللَّهُ﴾ [التوبة: ١٢٩] ماضٍ؛ وفي نحو: ﴿وَإِن تَوَلَّوْا فَإِنِّيٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ﴾ [هود: ٣]، ﴿فَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُم مَّا حُمِّلْتُمْ﴾ [النور: ٥٤] مضارع؛ وقوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ﴾ [المائدة: ٢] الأول أمر، والثاني مضارع، لأن النهي لا يدخل على الأمر، و ﴿تَلَظَّىٰ﴾ في ﴿فَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّىٰ ﴿١٤﴾﴾ [الليل: ١٤] مضارع، وإلاّ لقيل: «تَلَظَّت»، وكذا «تَمَنَّى» من قوله [من الطويل]:

٨٩٧ ـ تَمَنَّى ٱبْنَتَايَ أَنْ يَعِيشَ أَبُوهُمَا [وَهَلْ أَنَا إلاَّ مِنْ رَبِيعَةَ أَوْ مُضَرْ][2]

ووهم ابن مالك فجعله ماضياً من باب [من المتقارب]:

٨٩٨ ـ [فَلاَ مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا] وَلاَ أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا[3]

نسبة في جواهر الأدب ص ١٦٨.

(١) البيت من البسيط، وهو لجرير في ديوانه ص ١٧٥، ولسان العرب ٨/ ١٩٥ مادة/ صدع/.

(٢) البيت من الطويل، وهو للبيد بن ربيعة وفي ديوانه ص ٢١٣، والأزهية ص ١١٧، والأغاني ١٥/ ٣٠٥، وخزانة الأدب ٤/ ٣٤٠ والدرر ٦/ ٢٧٠.

وهذا حَمْلٌ على الضَّرورة من غيرِ ضرورة.

ومما يلتبس على المبتدىء أن يقولَ في نحو: «مَرَرْتُ بِقَاضٍ» إن الكسرة علامةُ الجرّ، حتى إنّ بعضهم يستشكل قولَه تعالى: ﴿لَا يَنكِحُهَآ إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ﴾ [النور: ٣]، وقد سألني بعضهم عن ذلك، فقال: كيف عطف المرفوع على المجرور؟ فقلت: فهلا استشكلت ورود الفاعل مجروراً، وبينتُ له أن الأصل: «زَانِيٌ» بياء مضمومة، ثم حُذِفت الضمة للاستثقال، ثم حُذفت الياء لالتقائها ساكنةً هي والتنوين؛ فيقال فيه: فاعل، وعلامة رفعه ضمّة مقدرة على الياء المحذوفة؛ ويقال في نحو: «مَرَرْتُ بِقَاضٍ»: جار ومجرور، وعلامة جرّه كسرة مقدّرة على الياء المحذوفة، وفي نحو: ﴿وَٱلْفَجْرِ ۝ وَلَيَالٍ عَشْرٍ﴾ [الفجر: ١ ـ ٢]: و «الفجر»: جارّ ومجرور، و «ليال» عاطف ومعطوف، وعلامة جرّهِ فتحة مقدّرة على الياء المحذوفة، وإنما قُدّرت الفتحة مع خفَّتها لنيابتها عن الكسرة، ونائب الثقيل ثقيل؛ ولهذا حذفت الواو في «يَهَبُ» كما حُذفت في «يَعِدُ»، ولم تُحذف في «يَوْجَلُ»، لأن فتحته ليست نائبة عن الكسرة، لأن ماضيَه «وَجِلَ» بالكسر، فقياسُ مضارعه الفتح، وماضيها «فَعَلَ» بالفتح، فقياسُ مضارعهما الكسر، وقد جاء «يَعِدُ» على ذلك، وأما «يَهَبُ» فإن الفتحة فيه عارضة لحرف الحلق.

ومن هنا أيضاً قال أبو الحسن في: «يا غُلاَمَا»: يا غُلاَم، بحذف الألف وإن كانت أخَفّ الحروف، لأن أصلها الياء.

ومن ذلك أن يبادر في نحو: «المُصْطَفَيْنَ» و «الأعْلَيْنَ» إلى الحكم بأنه مثنى، والصواب أن ينظر أولاً في نونه، فإن وجدَها مفتوحةً كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ ٱلْأَخْيَارِ ۝﴾ [ص: ٤٧] حكم بأنه جَمْع، وفي الآية دليلٌ ثانٍ، وهو وصفه بالجمع، وثالث وهو دخول «مِن» التبعيضيّة عليه بعد ﴿وَإِنَّ هُمْ﴾، ومحالٌ أن يكون الجمعَ من الاثنين، وقال الأحنف بن قيس [من الطويل]:

٨٩٩ ـ تَحَلَّمْ عَنِ الأَدْنَيْنَ وَاسْتَبْقِ وُدَّهُمْ ... وَلَنْ تَسْتَطِيعَ الحِلْمَ حَتَّى تَحَلَّمَا(١)

ومن ذلك أن يُعْرِبَ الياء والكاف والهاء في نحو: «غُلاَمِي أَكْرَمني»، و «غلامُكَ أكرمك»، و «غلامُه أكرمه» إعراباً واحداً، أو بعكس الصواب؛ فليعلم أنهنّ إذا اتَّصَلْنَ

(١) تقدم تخريجه.

(٢) البيت من الطويل، وهو لحاتم الطائي في أدب الكاتب ص ٤٦٦، وشرح شواهد المغني ٣/ ٩٥١، والممتع

بالفعل كنّ مفعولات، وإن اتصلنَ بالاسم كنّ مضافاً إليهنّ؛ ويُستثنى من الأول، نحو: «أَرَأَيْتَكَ زَيْداً مَا صَنَعَ»، و «أبصرك زيداً» فإن الكاف فيهمَا حرفُ خطاب؛ ومن الثاني نوعان: نوع لا محلَّ فيه لهذه الألفاظ، وذلك نحو قولهم: «ذلك»، و «تلك»، و «إيَّايَ»، و «إيَّاكَ»، و «إيَّاه»، فإنهنَّ أحرف تكلُّم وخطاب وغيبة؛ ونوع هي فيه في محل نصب، وذلك نحو: «الضَّارِبكَ» و «الضَّاربه» على قول سيبويه؛ لأنه لا يُضاف الوَصْفُ الذي بـ «أَلْ» إلى عارٍ منها؛ ونحو قولهم: «لا عَهْدَ لِي بألأم قَفاً مِنْهُ وَلاَ أَوْضَعَه» بفتح العين، فالهاء في موضع نصبٍ كالهاء في «الضاربه» إلاَّ أن ذلك مفعول، وهذا مشبَّه بالمفعول؛ لأن اسم التفضيل لا ينصب المفعول إجماعاً، وليست مضافاً إليها وإلا لخفض «أوْضَع» بالكسرة، وعلى ذلك فإذا قلت: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَبْيَضَ الْوَجْهِ لاَ أحْمرَه» فإن فتحتَ الراء فالهاء منصوبة المحل، وإن كسرتها فهي مجرورته، ومن ذلك قوله [من الوافر]:

٩٠٠ - [فَإنْ يَكُنِ النِّكَاحُ أَحَلَّ شَيْءٍ] فَإِنَّ نِكَاحَهَا مَطَرٍ حَرَامُ[1]

فيمن رواه بجرِّ «مطر»؛ فالضمير منصوبٌ على المفعوليَّة، وهو فاصِلٌ بين المتضايفين.

تنبيه - إذا قلت: «رُوَيْدَكَ زَيْد» فإن قدرت: «رُوَيْداً» اسم فعلٍ فالكافُ حرف خطاب، وإن قدّرته مصدراً فهو اسمٌ مضافٌ إليه، ومحلّه الرفع، لأنه فاعل.

والثاني: أن يَجْري لسانُه على عبارةٍ اعتادَها فيستعملُها في غير محلّها، كأن يقول في «كنت»، و «كانوا» في الناقصة: فعل وفاعل؛ لما أُلف من قول ذلك في نحو: «فعلتُ» و «فعلوا»، وأما تسميةُ الأقدمينَ الاسمَ فاعلاً والخبرَ مفعولاً فهو اصطلاحٌ غير مألوف، وهو مجاز، كتسميتهم الصُّورة الجميلةَ دُمْيَة، والمبتدىء إنما يقولهُ على سبيل الغلط؛ فذلك يُعاب عليه.

والثالث: أن يعرب شيئاً طالباً لشيء، ويُهْمِل النظر في ذلك المطلوب، كأن يعرب فعلاً ولا يتطلب فاعلَهُ، أو مبتدأ ولا يتعرّض لخبره، بل ربما مرَّ به فأعربه بما لا يستحقّه ونسيَ ما تقدّم له.

فإن قلت: فهل من ذلك قولُ الزمخشري في قوله تعالى: ﴿وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ

في التصريف ١/ ٨٤.

(١) البيت من البحر الوافر، وهو للأحوص في ديوانه ص ١٨٩، والأغاني ١٥/ ٢٣٤، وأمالي الزجاجي ص ٨١،

أَنفُسُهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٤] الآية. «قد أهمَّتهم»: صفة لِـ «طائفة»، و «يظنّون»: صفة أخرى، أو حال بمعنى قد أهمتهم أنفسُهم ظانّين، أو استئناف على وجهِ البيان للجملة قبلها، و «يقولون»: بدل من «يظنّون»، فكأنه نسي المبتدأ؛ فلم يجعل شيئاً من هذه الجملِ خبراً له.

قلت: لعلّه رأى أن خبره محذوف، أي: ومعكم طائفة صِفَتُهم كيت وكيت، والظاهر أن الجملة الأُولى خبر، وأن الذي سوّغ الابتداءَ بالنكرة صفة مقدَّرة، أي: وطائفة من غَيْرِكم، مثل «السَّمْنُ مَنَوانِ بِدِرْهَم» أي: مِنْه، أو اعتماده على واو الحال كما جاءَ في الحديث: «دَخَلَ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ وَبُرْمَةٌ عَلَى النَّارِ».

وسألت كثيراً من الطلبةِ عن إعراب «أَحَقُّ مَا سَأَلَ الْعَبْدُ مَوْلاَهُ» فيقولون: «مَوْلاه» مفعول، فيبقى لهم المبتدأ بلا خبر؛ والصَّوابُ أنه الخبر، والمفعول العائدُ المحذوف: أي سأله؛ وعلى هذا فيقال: أحقُّ ما سأل العبدُ رَبُّه، بالرفع؛ وعكسه «إنَّ مُصابَكَ المَوْلى قَبيحٌ» يذهب الوَهْمُ فيه إلى أن «المولى» خبر، بناء على أن المصابَ اسمُ مفعول، وإنما هو مفعول، والمصاب مصدر بمعنى الإِصابة، بدليلِ مجيء الخَبرِ بعده، ومن هنا أخطأ مَنْ قال في مجلس الواثقِ بالله في قوله [من الكامل]:

٩٠١ ـ أَظَلُومُ إِنَّ مُصَابَكُمْ رَجُلاً ... أَهْدَى السَّلامَ تَحِيَّةً ظُلْمُ[(١)]

إنه برفع «رجل»، وقد مضت الحكاية.

تنبيه ـ قد يكونُ للشيء إعرابٌ إذا كان وحده؛ فإذا اتَّصل به شيء آخر تغير إعرابُه، فينبغي التحرُّز في ذلك.

من ذلك «مَا أَنتَ، ومَا شَأنُكَ» فإنّهما مبتدأ وخبر، إذا لم تأت بعدهما بنحو قولك: «وزيداً» فإن جئتَ به فـ «أنت» مرفوع بفعل محذوف، والأصل: ما تصنع؟ أو ما تكون، فلما حُذِفَ الفعل برز الضَّمِير وانفصل، وارتفاعه بالفاعلية، أو على أنه اسم لِـ «كان»، و «شأنك» بتقدير: ما يكون، وما فيهما في موضع نصب خبراً لِـ «يكون»، أو مفعولاً لِـ «تصنع». ومثل ذلك «كَيْفَ أَنتَ وَزَيْداً» إلا أنك إذا قدرت تصنع كان «كيف» حالاً، إذ لا تقع مفعولاً به.

وكذلك يختلفُ إعرابُ الشيء باعتبار المحلِّ الذي يحل فيه، وسألت طالباً: ما

وخزانة الأدب ٢/ ١٥١، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ١٩٢.

حقيقة «كان» إذا ذكرت في قولك: «مَا أَحْسَنَ زَيْداً؟» فقال: زائدة، بناء منه على أن المثال المسؤول عنه «مَا كَانَ أَحْسَنَ زَيْداً»، وليس في السؤالِ تعيينُ ذلك، والصوابُ الاستفصال؛ فإنها في هذا الموضع زائدة كما ذكر، وليس لها اسم ولا خبَر؛ لأنها قد جَرَتْ مَجْرَى الحروف، كما أن «قَلَّ» في «قَلَّمَا يَقُومُ زَيْدٌ» لمَّا استعملت استعمال «ما» النافية لم تحتج لفاعل؛ هذا قول الفارسي والمحققين؛ وعند أبي سعيد هي تامّة وفاعلها ضمير الكون؛ وعند بعضهمْ هي ناقصة، واسمُها ضمير «ما»، والجملة بعدها خبرها.
وإن ذُكِرت بعد فِعْل التعجُّبِ وجبَ الإتيانُ قبلها بـ «ما» المصدريَّة، وقيل: «مَا أَحسَنَ ما كانَ زَيْدٌ» و «كان» تامة؛ وأجاز بعضهم أنها ناقصة على تقدير «ما» اسماً موصولاً، وأن ينصَبَ «زيد» على أنه الخبر، أي أنه الخبر، أي: ما أحسن الذي كان زيداً، ورُدَّ بأن «مَا أَحْسَنَ زَيْداً» مُغْنٍ عنه.

الباب الثامن من الكتاب
في ذكر أمور كُليّة يتخرج عليها
ما لا ينحصرمن الصُّوَرِ الجزئية

وهي إحدى عَشَرَةَ قاعدةً.

القاعدة الأولى

قد يُعطى الشيءُ حكمَ ما أشبهه: في معناه، أو في لفظه، أو فيهما.

فأما الأول فله صور كثيرة:

إحداها: **دخول الباء في خبر «أنَّ»** في قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ﴾ [الأحقاف: ٣٣] لأنه في معنى: أو ليس الله بقادرٍ، والذي سَهَّل ذلك التقدير تباعُدُ ما بينهما، ولهذا لم تدخل في ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ قَادِرٌ عَلَىٰ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ﴾ [الإسراء: ٩٩].

ومثله إدخال الباء في ﴿كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الرعد: ٤٣] وغيرها لما دخله من معنى اكْتَفِ بالله شهيداً، بخلاف قوله [من الوافر]:

٩٠٢ ـ قليلٌ منكَ يَكْفِيني، ولكنْ [قليلُكَ لاَ يُقالُ لَهُ قليلُ][1]

وفي قوله [من البسيط]:

٩٠٣ ـ [هُنَّ الحَرائِرُ لاَ رَبَّاتُ أَخْمِرَةٍ] سُودُ المَحاجِرِ لاَ يَقْرَأْنَ بالسُّوَرِ[2]

لِمَا دخله مِن معنى: لا يتقربن بقراءة السور، ولهذا قال السهيلي: لا يجوز أن تقول: «وصل إليَّ كتابُكَ فقرأت به» على حد قوله:

* لا يَقْرَأْنَ بِالسُّوَرِ *

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في مغني اللبيب ١/١٠٧.

(٣) البيت من البسيط، وهو للراعي النميري ص ١٢٢، وأدب الكاتب ص ٥٢١ ولسان العرب ٤/٣٨٦ مادة/سور/، والمعاني الكبير ص ١١٣٨، وللقتال الكلابي في ديوانه ص ٥٣، وللراعي أو للقتال في خزانة الأدب

لأنه عارٍ عن معنى التقرُّب.

والثانية: جواز حذف خبر المبتدأ في نحو: «إنَّ زَيْداً قائمٌ وعَمْرٌو» اكتفاء بخبر «إنّ»، لما كان «إنّ زيداً قائم» في معنى: «زيد قائم»؛ ولهذا لم يجز «لَيْتَ زَيْداً قائم وعمرو».

والثالثة: جواز «أنا زَيْداً غَيْرُ ضَارِب» لما كان في معنى: أنا زيداً لا أضربُ، ولولا ذلك لم يجز؛ إذ لا يتقدَّم المضاف إليه على المضاف؛ فكذا لا يتقدَّم معموله، لا تقول: «أنا زَيْداً أوَّلُ ضارِبٍ، أو مثلُ ضارِبٍ» ودليل المسألة قوله تعالى: ﴿وَهُوَ فِي ٱلْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ﴾ [الزخرف: ١٨]، وقول الشاعر [من الطويل]:

٩٠٤ ـ فَتَى هُوَ حَقًّا غَيْرُ مُلغٍ تَوَلّهُ وَلاَ تَتَّخِذْ يَوْماً سِوَاهُ خَلِيلا[١]

وقوله [من البسيط]:

٩٠٥ ـ إنَّ امْرَأً خَصَّنِي يَوْماً مَوَدَّتَهُ عَلَى التَّنَائِي لَعِنْدِي غَيْرُ مَكْفُورِ[٢]

ويحتملُ أن يكونَ منه ﴿فَذَٰلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ ۝ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ غَيْرُ يَسِيرٍ﴾ [المدثر: ٩ ـ ١٠]؛ ويحتمل تعلق ﴿عَلَى﴾ بـ «عسير»، أو بمحذوفٍ هو نعتٌ له، أو حال من ضميره.

ولو قلت: «جاءني غَيْرُ ضاربٍ زيداً» لم يجز التقديم؛ لأن النافي هنا لا يحلُّ مكان غيره.

والرابعة: جواز «غَيْرُ قائم الزَّيْدَان» لما كان في معنى: ما قائمٌ الزيدان، ولولا ذلك لم يجز؛ لأن المبتدأ إما أن يكونَ ذا خبرٍ أو ذا مرفوع يُغني عن الخبر. ودليل المسألة قوله [من الخفيف]:

٩٠٦ ـ غَيْرُ لاهٍ عِدَاكَ فَاطَّرِحِ اللَّهْـ ـوَ، وَلاَ تَغْتَرِرْ بِعَارِضِ سِلْمِ[٣]

وهو أحسنُ ما قيل في بيت أبي نُوَاس [من الرمل]:

٩٠٧ ـ غَيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنٍ يَنْقَضِي بِالْهَمِّ وَالْحَزَنِ[٤]

٩/ ١٠٧.

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر ٥/ ١٧، وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٥٣.

(٢) البيت من البحر البسيط، وهو لأبي زبيد الطائي في الدرر ٢/ ١٨٣، ولسان العرب مادة (خصص)، وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ٤٠٤، ورصف المباني ص ١٢١.

(٣) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٣٦٦، وشرح ابن عقيل ص ١٠١.

(٤) البيت من المديد، وهو لأبي نواس في الدرر ٢/ ٦، وأمالي ابن الحاجب ص ٦٣٧، وخزانة الأدب ١/ ٣٤٥،

والخامسة: **إعطاؤهم «ضَارب زَيْدٍ الآن أو غداً» حكم «ضارب زيداً» في التّنكير**؛ لأنه في معناه، ولهذا وصفوا به النكرة، ونصبوهُ على الحال، وخفضوه بـ «رُبّ»، وأدخلوا عليه «أل»، وأجاز بعضُهم تقديمَ حالِ مجرورِهِ عليه، نحو: «هَذَا مَلْتُوتاً شاربُ السَّوِيقِ» كما يتقدَّم عليه حالُ منصوبِهِ، ولا يجوز شيءٌ من ذلك إذا أريد المضِيُّ، لأنه حينئذٍ ليس في معنى الناصب.

والسادسة: **وقع الاستثناء المُفرّغ في الإيجاب** في نحو: ﴿وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾ [البقرة: ٤٥]، ﴿وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ﴾ [التوبة: ٣٢] لما كان المعنى: وإنها لا تسهلُ إلاّ على الخاشعين، ولا يريدُ اللّهُ إلاّ أن يُتِمَّ نوره.

السابعة: **العطف بـ «ولا» بعد الإيجاب** في نحو [من الطويل]:

٩٠٨ ـ [فَمَا سَوَّدَتْنِي عَامِرٌ عَنْ وِرَاثَةٍ] أَبَى اللّهُ أَنْ أَسْمُو بِأُمٍّ وَلاَ أَبِ[1]

لما كان معناه: قال الله لي: لا تَسْمُ بأمٍّ ولا أب.

الثامنة: **زيادة «لا» في قوله تعالى**: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾ [الأعراف: ١٢] قال ابن السيد: المانع من الشيء آمر للممنوع أن لا يفعل، فكأنه قيل: ما الذي قالَ لكَ لا تَسْجد؛ والأقرب عندي أن يقدَّر في الأول: لم يرد الله لي، وفي الثاني: ما الذي أمرك، يُوضِّحه في هذا أن الناهية لا تصاحب الناصبة، بخلاف النافية.

التاسعة: **تَعَدّي «رضي» بـ «على»** في قوله [من الوافر]:

٩٠٩ ـ إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ [لَعَمْرُ اللّهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا][2]

لما كان «رضي عنه» بمعنى: أقبل عليه بوجهِ وُدِّه؛ وقال الكسائي: إنما جاز هذا حملاً على نقيضه وهو «سَخِطَ».

العاشرة: **رفع المُستَثنى على إبدالهِ من الموجب في قراءة بعضهم**: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [البقرة: ٢٤٩]؛ وقيل: «إلا» وما بعدها صفة؛ فقيل: إن الضميرَ يوصف في هذا الباب، وقيل: مرادهم بالصفة عطف البيان، وهذا لا يخلص من الاعتراض إن كان

وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ٩٤، وشرح الأشموني ١/ ٨٩.

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لعامر بن الطفيل في خزانة الأدب ٨/ ٣٤٣، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١٨٥، والخصائص ٢/ ٣٤٢.

لازماً، لأن عطف البيان كالنعت فلا يتبع الضمير؛ وقيل: «قليلٌ» مبتدأ حُذِف خبره، أي: لم يشربوا.

الحادية عشرة: **تذكير الإشارة في قوله تعالى**: ﴿فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ﴾ [القصص: ٣٢] مع أن المشار إليه «اليَدُ» و«العَصَا» وهما مؤنّثان، ولكن المبتدأ عين الخبر في المعنى والبرهان مذكّر؛ ومثله ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا۟﴾ [الأنعام: ٢٣] فيمن نصب «الفتنةَ» وأنّث الفعل.

الثانية عشرة: **قولهم: «عَلِمْتُ زَيْدٌ مَنْ هُوَ» برفع «زيد» جوازاً**، لأنه نفس «مَنْ» في المعنى.

الثالثة عشرة: **قولهم: إنَّ أحداً لا يقول ذلك» فأوقع «أحداً» في الإثبات** لأنه نفس الضمير المُسْتَتِر في «يقول»، والضمير في سياق النفي فكان أحد كذلك، وقال [من المنسرح]:

٩١٠ - فِي لَيْلَةٍ لاَ نَرَى بِهَا أَحَداً يَحْكِي عَلَيْنَا إِلاَّ كَوَاكِبُهَا[(١)]

فرفع «كواكبها» بدلاً من ضمير «يحكي»، لأنه رجع إلى «أحداً»، وهو واقع في سياق غير الإيجاب، فكان الضمير كذلك.

وهذا الباب واسع، ولقد حكى أبو عمرو بن العَلاء أنه سمع شخصاً من أهل اليمن يقول: «فلانٌ لَغُوبٌ أَتَتْهُ كِتَابي فاحتقرَها»، فقال له: كيف قلت: أتته كتابي؟ فقال: أليس الكتاب في معنى الصحيفة؟

وقال أبو عبيدة لرُؤْبَة بن العجّاج لما أنشد [من الرجز]:

٩١١ - فِيهَا خُطُوطٌ مِنْ سَوَادٍ وَبَلَقْ كَأَنَّهُ فِي الْجِلْدِ تَوْلِيعُ الْبَهَقْ[(٢)]

إن أردت الخطوط فقلْ: كأنها، أو السّواد والبلَق فقل: كأنهما؛ فقال: أردت ذلك، وَيْلَكَ.

وقالوا: «مَرَرْتُ برجُلٍ أَبِي عَشْرَةٍ نَفْسُه، وبقومٍ عَرَبٍ كُلُّهم، وبقاعٍ عَرْفَجٍ كُلُّهُ» برفع

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) البيت من المنسرح، وهو لعدي بن زيد في ملحق ديوانه ص ١٩٤، والدرر ٣/ ١٦٤، ولعدي بن زيد أو لبعض الأنصار في شرح شواهد المغني ص ٤١٧، ولأحيحة بن الجلاح في الأغاني ١٥/ ٣١، وخزانة الأدب ٣/ ٣٤٨.

(٣) البيت من الرجز، وهو لرؤبة في ديوانه ص ١٠٤، والأشباه والنظائر ٥/ ٦٣، ولسان العرب ٨/ ٤١١، وبلا

التوكيد فيهنَّ؛ فرفَعُوا الفاعل بالأسماء الجامدةِ؛ وأكدوه لما لحظوا فيها المعنى، إذ كان العرب بمعنى الفصحاء، والعَرْفَج بمعنى الخشن، والأب بمعنى الوالد.

تنبيهان ـ الأول: أنه وقعَ في كلامِهِمْ أبلغُ ممَّا ذكرنا من تنزيلهم لفظاً موجوداً منزلة لفظٍ آخر لكونه بمعناه، وهو تنزيلُهم اللفظَ المعدوم الصالحَ للوجود بمنزلة الموجود كما في قوله [من الطويل]:

٩١٢ ـ بَدَا لِي أَنّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى ... وَلاَ سَابِقٍ شَيْئاً إِذَا كَانَ جَائِيَا[١]

وقد مضى ذلك.

والثاني: أنه ليس بلازمٍ أن يُعْطَى الشيءُ حُكْمَ ما هو في معناه؛ ألا ترى أنَّ المصدر قد لا يُعْطَى حكم «أنْ» أو «أنَّ» وصلتهما، وبالعكس؛ دليلُ الأوّل أنهم لم يُعْطُوه حكمهما في جوازِ حذف الجارّ، ولا في سَدِّهما مَسَدَّ جزءي الإسناد؛ ثم إنهم شركوا بين «أنَّ» و«أنْ» في هذه المسألة في باب «ظنَّ»، وخَصُّوا «أن» الخفيفة وصلتَها بسدِّها مسدهما في باب «عسى»، وخصّوا الشديدة بذلك في باب «لو»، ودليلُ الثاني أنهما لا يُعْطَيَان حكمه في النيابةِ عن ظرفِ الزمان، تقول: «عجبتُ من قيامك»، و«عجبتُ أن تقومَ، وأنك قائم»، ولا يجوز: «عجبتُ قيامِكَ»، وشذّ قوله [من الطويل]:

٩١٣ ـ فَإِيَّاكَ إِيَّاكَ المِرَاءَ فَإِنَّهُ ... إِلَى الشَّرِّ دَعَّاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبُ[٢]

فأجرى المصدر مجرى «أن يَفْعَلَ» في حذف الجار؛ وتقول: «حسبتُ أنه قائم، أو أن قَامَ» ولا تقول: «حسبت قيامك» حتى تذكر الخبر؛ وتقول: «عسى أن تقومَ»، ويمتنع: «عسى أنَّك قائم»؛ ومثلها في ذلك «لعلّ»، وتقول: «لو أنكَ تقومُ»، ولا تقول: «لو أنْ تقوم»: وتقول: «جئتك صَلاَةَ العَصْرِ»، ولا يجوز «جئتك أنْ تُصَلّي العصر» خلافاً لابن جنّي والزمخشري.

والثاني ـ وهو ما أُعطي حكم الشيء المُشْبِه له في لفظِهِ دونَ معناه ـ له صور كثيرة أيضاً:

نسبة في جمهرة اللغة ص ٣٧٦.

(١) البيت من الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٢٨٧، وتخليص الشواهد ص ٥١٢، وخزانة الأدب ٨/ ٤٩٢، والدرر ٦/ ١٦٣، وشرح شواهد المغني ٨/ ٢٨٢ ولسان العرب ٦/ ٣٦٠ مادة/ نمش/.

(٢) البيت من الطويل، وهو للفضل بن عبد الرحمن في إنباه الرواة ٤/ ٧٦، وخزانة الأدب ٣/ ٦٣، وله أو للعرزمي

أحدهما: **زيادة «إنْ» بعد «ما» المصدرية الظرفيّة، وبعد «ما» التي بمعنى «الذي»**، لأنهما بلفظ «ما» النافية، كقوله [من الطويل]:

٩١٤ - وَرَجِّ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إنْ رَأَيْتَهُ عَلَى السِّنِّ خيراً لا يَزَالُ يَزِيدُ[(١)]

وقوله [من الوافر]:

٩١٥ - يُرَجِّي المرْءُ مَا إنْ لاَ يَراهُ، وَتَعْرِضُ دُونَ أَدْنَاهُ الخُطُوبُ[(٢)]

فهذانِ محمولانِ على نحو قوله [من الكامل]:

٩١٦ - مَا إنْ رَأَيْتُ وَلاَ سَمِعْتُ بِمِثْلِهِ كَالْيَومِ هَانِيءَ أَيْنُقٍ جُرْبِ[(٣)]

الثانية: **دخول لام الابتداء على «ما» النافية**، حَمْلاً لها في اللفظ على «ما» الموصولة الواقعة مبتدأ، كقوله [من الوافر]:

٩١٧ - لَمَا أَغْفَلْتُ شُكْرَكَ فاصْطَنِعْنِي فَكَيْفَ وَمِنْ عَطَائِكَ جُلُّ مَالِي؟[(٤)]

فهذا محمول في اللفظ على نحو قولك: «لَمَا تصنَعُه حَسَنٌ».

الثالثة: **توكيد المضارع بالنُّونِ بعد «لا» النافية** حَمْلاً لها في اللفظ على «لا» الناهية، نحو: ﴿ٱدْخُلُوا۟ مَسَٰكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَٰنُ وَجُنُودُهُۥ﴾ [النمل: ١٨]، ونحو: ﴿وَٱتَّقُوا۟ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنكُمْ خَآصَّةً﴾ [الأنفال: ٢٥]، فهذا محمول في اللفظ على نحو: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا﴾ [ابراهيم: ٤٢]، ومَنْ أوّلها على النهي لم يحتج إلى هذا.

الرابعة: **حذف الفاعل** في نحو قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم: ٣٨] لما كان «أحسِنْ بِزيْدٍ» مشبهاً في اللفظ لقولك: «امْرُرْ بِزَيْدٍ».

الخامسة: **دخول لامِ الابتداءِ بعدَ «إنَّ» التي بمعنى «نَعَم»**، لشبهها في اللفظ بـ «إنّ»

في حماسة البحتري ص ٢٥٣، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص ٦٨٦، وأوضح المسالك ٣/ ٣٣٦.

(١) البيت من الطويل، هو للمعلوط القريعي في شرح التصريح ١/ ١٨٩، وشرح شواهد المغني ص ٨٥، ولسان العرب ١٣/ ٣٥ مادة/ أنن/، وبلا نسبة في الأزهية ص ٥٢، والأشباه والنظائر ٢/ ١٨٧، وأوضح المسالك ١/ ٢٤٦، وخزانة الأدب ٨/ ٤٤٣.

(٢) البيت من الوافر، وهو لجابر بن رألان الطائي أو لإياس بن الأرت في الخزانة ٨/ ٤٤٠، وشرح شواهد المغني ص ٨٥، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١٨٨.

(٣) البيت من الكامل، وهو لدريدبن الصمة في ديوانه ص ٣٤، والأغاني ١٠/ ٢٢، وإصلاح المنطق ص ١٢٧، وشرح شواهد المغني ص ٩٥٥، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١٨٨.

(٤) البيت من الوافر، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص ١٥١، وتذكرة النحاة ص ٦٢٥، وبلا نسبة في رصف

المؤكَّدة، قاله بعضهم في قراءة من قرأ ﴿إِنَّ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَانِ﴾ [طه: ٦٣]، وقد مضى البحث فيها.

السادسة: قولهم: «اللَّهُمَّ اغفِرْ لَنَا أَيَّتُهَا الْعِصَابَةُ» بضم «أيّة» ورَفع صفتها كما يقال: «يا أيَّتُهَا الْعِصَابَةُ» وإنما كان حقُّهما وجوبَ النصب، كقولهم: «نَحْنُ الْعَرَبَ أَقْرَى النَّاسِ لِلضَّيْفِ»، ولكنها لما كانت في اللفظ بمنزلة المُستعملة في النداء أُعطيت حكمها وإن انتفى مُوجِبِ البناء؛ وأما «نحن الْعُرْبَ» في المثال فإنه لا يكونُ مُنادى لكونه بـ «أَلْ»، فأُعطي الحكم الذي يستحقُّه في نفسه؛ وأما نحو: «نَحْنُ مَعَاشِرَ الأَنْبِيَاءِ لا نُورَثُ» فواجبُ النصب، سواء اعتبر حاله أو حال ما يُشبهه وهو المنادى.

السابعة: بناء باب «حَذَامِ» في لغة الحجازِ على الكسر، تشبيهاً لها بـ «دراكِ» و«نَزَالِ»، وذلك مشهورٌ في المعارف، ورُبَّما جاء في غيرها، وعليه وَجَّهَ قوله [من الرجز]:

٩١٨ ـ يَا لَيْتَ حَظِّي مِنْ جَدَاكَ الصَّافِي ... وَالْفَضْلِ أَنْ تَتْرُكَنِي كَفَافِ[1]

فالأصل: كفافاً، فهو حال، أو: تَرْكَ كفافٍ، فمصدر؛ ومنه عند أبي حاتم قولُه [من الكامل]:

٩١٩ ـ [جَاءَتْ لِتَصْرَعَنِي، فَقُلْتُ لَهَا: اقْصِرِي]
إِنِّي امْرُؤٌ صَرْعِي عَلَيْكِ حَرَامِ[2]

وليس كذلك؛ إذ ليس لِفِعْلِهِ فاعل أو فاعلة، فالأولى قول الفارسي: إن أصله «حَرَامِيّ»، كقوله [من الرجز]:

٩٢٠ ـ [أَطَرَباً وَأَنْتَ قِنَّسْرِيُّ] ... وَالدَّهْرُ بِالإِنْسَانِ دَوَّارِيُّ[3]

ثم خُفِّف، ولو أقْوَى لكان أولى، وأما قوله [من الخفيف]:

٩٢١ ـ طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلاَتَ أَوَانٍ ... فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ[4]

المباني ص ٢٤٣، وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٧٧، وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٥٦.

(١) البيت من الرجز، وهو لرؤبة في ديوانه ص ١٠٠، وخزانة الأدب ٢/ ٤٢، وتاج العروس مادة (كفف)، ولسان العرب مادة (كفف).

(٢) البيت من البحرالكامل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ص ١١٦، وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٥٩.

(٣) البيت من الرجز، وهو للعجاج في ديوانه ١/ ٤٨٠، ولسان العرب مادة (دور)، وخزانة الأدب ١١/ ٢٧٤، وبلا نسبة في الخصائص ٣/ ١٠٤، وشرح الأشموني ٢/ ٣٠٥.

(٤) البيت من الخفيف، وهو لأبي زبيد الطائي في ديوانه ص ٣٠، والإنصاف ص ١٠٩، وتخليص الشواهد ص

فعلَّةُ بنائهِ قَطْعهُ عن الإضافة، ولكن علَّة كسرِه وكونهِ لم يُسْلَكْ به في الضم مَسْلَكَ «قبل» و«بعد» شَبَهُهُ بـ «نزالِ».

الثامن: **بناء «حاشا» في ﴿وَقُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ﴾** [يوسف: ٣١] لشبهها في اللفظ بـ «حاشا» الحرفيّة، والدليل على اسميّتِها قراءة بعضهم: ﴿حَٰشًا﴾ بالتنوين على إعرابها، كما تقول: «تنزيهاً لله»، وإنما قلنا إنها ليست حرفاً لدخولها على الحرفِ، ولا فعلاً إذ ليس بعدَها اسمٌ منصوبٌ بها؛ وزعم بعضُهم أنها فعلٌ لدخولها على الحرفِ، ولا فعلاً إذ ليس بعدَها اسمٌ منصوبٌ بها؛ وزعم بعضُهم أنها فعلٌ حُذِفَ مفعولُه، أي: جَانَبَ يوسفُ المعصيةَ لأجل الله، وهذا التأويل لا يتأتّى في كل موضع؛ يُقال لك: «أتفعلُ كذا؟» أو «أفعلْتَ كذا؟» فتقول: «حَاشَا لله»، فإنما هذه بمعنى: تَبرَّأت لله براءةً من هذا الفعل، ومَنْ نَوَّنها أعربها على إلغاء هذا الشبه، كما أن بني تميم أعربوا بابَ «حذام» لذلك.

التاسعة: قولُ بعضِ الصحابة رضي الله تعالى عنهم: «قَصَرنَا الصلاة مع رسول الله ﷺ أكْثَرَ مَا كُنَّا قَطُّ وآمَنَهُ» **فأوقع «قَطُّ» بعد «ما» المصدرية كما تقع بعد «ما» النافية.**

العاشرة: **إعطاء الحرفِ حكمَ مُقَارِبِهِ في المخرج** حتى أُدغم فيه، نحو: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٠١] و[الفرقان: ١٠]، و﴿لَّكَ قُصُورًا﴾ [الفرقان: ١٠] وحتى اجْتمعا رويَّيْن، كقوله [من الرجز]:

٩٢٢ - بُنَيَّ إِنَّ الْبِرَّ شَيْءٌ هَيِّنُ ... الْمَنْطِقُ الطَّيِّبُ وَالطُّعَيِّمُ(١)

وقول أبي جهل [من الرجز]:

٩٢٣ - مَا تَنْقِمُ الْحَرْبُ الْعَوَانُ مِنِّي ... بَازِلُ عَامَيْنِ حَدِيثٌ سِنِّي(٢)
لِمِثْلِ هٰذَا وَلَدَتْنِي أُمِّي

وقول آخر [من الرجز]:

٩٢٤ - إِذَا رَكِبْتُ فَاجْعَلُونِي وَسَطَا ... إِنِّي كَبِيرٌ لاَ أُطِيقُ الْعُنَّدَا(٣)

٢٩٥، وخزانة الأدب ٤/ ١٨٣، والدرر ٢/ ١١٩، وشرح شواهد المغني ص ٧٣٤.

(١) البيت من الرجز، وهو لامرأة قالته لابنها في نوادر أبي زيد ص ١٣٤، ولجدة سفيان في تهذيب اللغة ١٥/ ٣٧٠، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١٩٠، وخزانة الأدب ١١/ ٣٢٥.

(٢) البيت من الرجز، وهو لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه في ديوانه ص ١٩٢، ولسان العرب مادة (نقم) ولأبي جهل في جمهرة اللغة ص ٦١٦، وخزانة الأدب ١١/ ٣٢٥، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٦/ ١٩٧.

ويُسمّى ذلك إِكْفَاءً.

والثالث ـ **وهو ما أُعطِي حُكْمَ الشيءِ لمشابهتِه له لفظاً ومَعْنى**، نحو اسم التفضيل و«أفعل» في التعجُب؛ فإنهم منعوا أفعلَ التفضيل أن يرفعَ الظّاهر لشبهه بـ «أفعل» في التعجُب وَزْناً وأصلاً وإفادةً للمبالغة، وأجازوا تصغيرَ «أفعل» في التعجُب لشبهه بـ «أفعل» التفضيل فيما ذكرنا، قال [من البسيط]:

٩٢٥ ـ يَا مَا أُمَيْلِحَ غِزْلاَنَاً شَدَنَّ لَنا [مِنْ هُؤلَيّائِكُنَّ الضَّالِ وَالسَّمُرِ][1]

ولم يسمع ذلك إلا في «أحَيسِن» و«أُمَيلح»، ذكره الجوهريّ، ولكن النحويّين مع هذا قَاسُوه، ولم يحكِ ابن مالك اقتياسَهُ إلا عن ابن كيسان، وليس كذلك، قال أبو بكر الأنباريّ: ولا يُقال إلاّ لمن صَغُر سنّه.

القاعدة الثانية

أن الشيء يُعطى حكمَ الشيء إذا جَاوَره، كقول بعضهم: «هٰذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ» بالجر، والأكثر الرفع، وقال [من الطويل]:

٩٢٦ ـ كأنَّ أبَاناً فِي عَرَانِينِ وَبْلِه [كَبِيرُ أُنَاسٍ فِي بِجَادٍ مُزَمَّلِ][2]

وقيلَ به في ﴿وَحُورٌ عِينٌ ﴿٢٢﴾﴾ فيمن جرّهما، فإن العطف على ﴿وِلْدَٰنٌ مُّخَلَّدُونَ﴾ [الواقعة: ١٧] لا على ﴿بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ﴾ [الواقعة: ١٨]، إذ ليس المعنى أنَّ الولدانَ يطوفون عليهم بالحور؛ وقيل: العطف على ﴿جَنَّٰتِ﴾ وكأنه قيل: المقرّبون في جناتِ وفاكهة ولحم طير وحور؛ وقيل: على ﴿وَأَكْوَابٍ﴾ باعْتِبَار المعنى؛ إذ معنى ﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَٰنٌ مُّخَلَّدُونَ ﴿١٧﴾ بِأَكْوَابٍ﴾ [الواقعة: ١٧ ـ ١٨]: ينعمون بأكواب؛ وقيل في ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ بالخفض: إنه عطف على ﴿أَيْدِيَكُمْ﴾ لا على ﴿رُءُوسِكُمْ﴾؛ إذ «الأرْجُل» مغسولةٌ لا ممسوحة، ولكنه خُفض لمجاورة ﴿رُءُوسِكُمْ﴾؛ والّذي عليه المحقِّقون أن خفضَ الجوار يكونُ في النعتِ قليلاً كما مثّلنا، وفي التوكيد نادراً، كقوله [من البسيط]:

---

(١) البيت من الرجز، وهو بلا نسبة في لسان العرب مادة (عند)، وتاج العروس مادة (كفأ).

(٢) البيت من البسيط، وهو للمجنون في ديوانه ص ١٣٠، وله أو للعرجي أو لبدوي اسمه كامل الثقفي أو لذي الرمة أو للحسين بن عبد الله في خزانة الأدب ١/ ٩٣، والدرر ١/ ٢٣٤، ولكامل الثقفي أو للعرجي في شرح المغني ٢/ ٩٦٢، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١١٥، وخزانة الأدب ١/ ٤٣٧.

٩٢٧ ـ يَا صَاحِ بَلِّغْ ذَوِي الزَّوْجَاتِ كُلِّهِمْ أَنْ لَيْسَ وَصْلٌ إِذَا انْحَلَّتْ عُرَى الذَّنَبِ[1]

قال الفرّاء: أنشَدَنيهِ أبو الجرّاح بخفضِ «كلِّهم»، فقلتُ له: هلا قلتَ: «كلَّهم» ـ يعني بالنَّصب ـ فقال: هو خيرٌ من الذي قلتُه أنا، ثم استَنشدتُهُ إيَّاه، فأنشدنيه بالخفض، ولا يكونُ في النسَق؛ لأن العاطف يمنعُ من التجاور؛ وقال الزمخشري: لما كانت «الأرجل» من بينِ الأعضاء الثلاثة مغسولة تغسل بصبِّ الماء عليها كانت مظنَّة الإسراف المذمومِ شرعاً، فعطف على الممسوحِ لا لتمسح، ولكن لينبّه على وجوبِ الاقتصاد في صَبِّ الماء عليها؛ وقيل ﴿إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾ فجيءَ بالغاية إماطَةً لظنّ من يظنُّ أنها ممسوحة؛ لأن المسحَ لم تُضرَبْ له غاية في الشريعة، انتهى.

تنبيه ـ أنكر السيرافي وابن جنّي الخَفض على الجوار، وتأوّلاً قولهم: «خَرِبٍ» بالجرّ على أنه صفة لِـ «ضبّ».

ثم قال السيرافي: الأصل: خَرِبٍ الجُحْرُ منه، بتنوين «خَرِب»، ورفعِ «الجحر»، ثم حذف الضمير للعلم به؛ وحُوّل الإسناد إلى ضمير «الضبّ»، وخُفض «الجحر» كما تقول: «مَرَرْتُ برجلٍ حسن الوَجْهِ» بالإضافة، والأصل: حسنٍ الوَجْهُ منه، ثم أُتي بضمير «الجحر» مكانه لتقدُّم ذكره فاستتر.

وقال ابن جنّي: الأصل: خَرِبٍ جُحْرُه، ثم أنيب المضاف إليه عن المضاف، فارتفع واستتر.

ويلزمهما استتارُ الضمير مع جريان الصِّفة على غير مَنْ هي له، وذلك لا يجوز عند البصريّين وإن أمِنَ اللبس، وقولُ السيرافي: إن هذا مثل «مَرَرْتُ برجل قائم أبَواهُ لا قاعِدَيْنِ» مردود؛ لأن ذلك إنما يجوز في الوصف الثاني دون الأول على ما سيأتيّ.

ومن ذلك قولُهم: «هَنَأني ومَرَأني» والأصل: أمرأني، وقولهم: «هُوَ رِجْسٌ نِجْسٌ» بكسر النون وسكون الجيم، والأصل نَجِسٌ بفتحة فكسرة، كذا قالوا: وإنما يتمّ هذا أن لو كانوا لا يقولون هذا نِجْسٌ بفتحة فكسرة، وحينئذٍ فيكون محلّ الاستشهاد إنما هو الالتزام للتناسب، وأمَّا إذا لم يلتزم فهذا جائز بدون تقدّم رجس؛ إذ يقال «فِعْلٌ» بكسرةٍ فسكون في كل «فَعِلٍ» بفتحة فكسرة، نحو: «كَتِفٍ»، و«لَبِنٍ»، و«نَبِقٍ»، وقولُهم: «أخَذَهُ

(١) تقدم تخريجه.

(٢) البيت من البسيط، وهو لأبي الغريب النصري في خزانة الأدب ٥/ ٩٠، والدرر ٥/ ٦٠، وبلا نسبة في الأشباه

مَا قَدُمَ وَمَا حَدُثَ» بضم دال «حَدُثَ»، وقراءة جماعة: ﴿سَلَسِلاْ وَأَغْلَلًا﴾ [الفرقان: ٤] بصرفِ «سلاسل»، وفي الحديث: «ارْجِعْنَ مَأْزُورَاتٍ غَيْرَ مَأْجُورَاتٍ»، والأصل: مَوْزورات بالواو لأنه من «الوِزْرِ»، وقراءة أبي حبة ﴿يُوقِنُونَ﴾ [البقرة: ٤] بالهمزة، وقوله [من الوافر]:

٩٢٨ ـ أَحَبُّ الـمُـؤْقِـدِيـنَ إلَـيَّ مُـؤْسَـى وَجَـعْـدَةُ، إذْ أَضَـاءَهُـمَـا الْـوَقُـودُ[1]

بهمز «المُؤْقدين»، و«مُؤْسى» على إعطاء الواو المجاورة للضمة حكم الواو المضمومة، فهمزت كما قيل في «وجوه»: «أُجوه»: وفي «وُقِّتت»: «أُقِّتَتْ»، ومن ذلك قولُهم في «صُوَّم»: «صُيَّم»، حملاً على قولهم في «عُصُوّ»: «عِصِيّ»، وكان أبو علي ينشد في مثل ذلك [من الرجز]:

قَـدْ يُـؤْخَـذُ الـجَـارُ بِـجُـرْمِ الـجَـارِ

القاعدة الثالثة

قد يُشْرِبُون لفظاً معنى لفظٍ فيُعْطونه حُكْمَهُ، ويُسَمَّى ذلك تضميناً.

وفائدته: أن تُؤدِّي كلمةٌ مؤدَّى كلمتين. قال الزمخشري: ألا ترى كيف رجع معنى ﴿وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ﴾ [الكهف: ٢٨] إلى قولك: ولا تقتحم عيناك مجاوزين إلى غيرهم ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾ [النساء: ٢]، أي: ولا تضمُّوها إليها آكلين، ا هـ.

ومن مُثُلِ ذلك قولُه تعالى: ﴿ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧] ضُمِّن الرفث معنى الإفضاء، فعُدّي بـ «إلى» مثل ﴿وَقَدْ أَفْضَىٰ بَعْضُكُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ﴾ [النساء: ٢١]، وإنما أصل الرَّفث أن يتعدَّى بالباء، يقال: «أرفَثَ فُلانٌ بامرأته»؛ وقوله تعالى: ﴿وَمَا يَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ﴾ [آل عمران: ١١٥] أي: فلن تُحرَموه، أي: فلن تُحرموا ثوابَه، ولهذا عُدِّي إلى اثنين لا إلى واحد؛ وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْزِمُواْ عُقْدَةَ ٱلنِّكَاحِ﴾ [البقرة: ٢٣٥] أي: لا تنووا، ولهذا عُدِّي بنفسه لا بـ «على»؛ وقوله تعالى: ﴿يَسَّمَّعُونَ إِلَى ٱلْمَلَإِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [الصافات: ٨]، أي: لا يُصْغون؛ وقولُهم: «سَمِعَ الله لمن حَمِدَه» أي: استجاب، فعُدِّي «يسمع» في الأول بـ «إلى» وفي الثاني باللام؛ وإنما أصلُه أن يتعدَّى بنفسه مثل: ﴿يَوْمَ يَسْمَعُونَ ٱلصَّيْحَةَ﴾ [ق: ٤٢]، وقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ ٱلْمُفْسِدَ مِنَ ٱلْمُصْلِحِ﴾ [البقرة: ٢٢٠] أي يميز،

والنظائر ٢/ ١١، وشرح شواهد المغني ص ٩٦٢، ولسان العرب ٢/ ٢٩٢ مادة/ زوج/.

(١) البيت من الوافر، وهو لجرير في ديوانه ص ٢٨٨، والأشباه والنظائر ٢/ ١٢، وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٦٢،

ولهذا عُدّي بمن لا بنفسه، وقوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ﴾ [البقرة: ٢٢٦] أي يمتنعون من وطء نسائهم بالحَلِف؛ فلهذا عُدّي بمن، ولما خفي التضمين على بعضهم في الآية، ورأى أنه لا يقال «حلف من كذا» بل حلف عليه ـ قال: «من» متعلّقة بمعنى: للذين، كما تقول: لي منك مَبَرَّةٌ، قال: وأما قول الفقهاء: «آلى من امْرَأته» فغلَط أوقعَهُمْ فيه عدمُ فهم المتعلّق في الآية، وقال أبو كبير الهذلي [من الكامل]:

٩٢٩ ـ حَمَلَتْ بِهِ فِي لَيْلَةٍ مَزْؤودَةٍ كَرْهاً، وَعَقْدُ نِطَاقِهَا لَمْ يُحْلَلِ[1]

وقال قبله [من الكامل]:

٩٣٠ ـ مِمَّنْ حَمَلْنَ بِهِ وَهُنَّ عَوَاقِدٌ حُبُكَ النِّطَاقِ فَشَبَّ غَيْرَ مُهَبَّلِ[2]

مَزْؤودة: أي: مذعورة، ويُروى بالجر صفة لِـ «ليلة» مثل ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَسْرِ ۝﴾ [الفجر: ٤]، وبالنصب حالاً من «المرأة»، وليس بقويّ، مع أنه الحقيقة، لأن ذكر «الليلة» حينئذ لا كبير فائدة فيه. والشاهد فيهما أنه ضُمّن «حَمَل» معنى «عَلِقَ»، ولولا ذلك لُدِّي بنفسه مثل ﴿حَمَلَتْهُ أُمُّهُۥ كُرْهًا﴾ [الأحقاف: ١٥]، وقال الفرزدق [من الرجز]:

٩٣١ ـ كَيْفَ تَرَانِي قَالِباً مِجَنِّي قَدْ قَتَلَ اللَّهُ زِيَاداً عَنِّي[3]

أي: صَرَفَه عني بالقتل.

وهو كثير، قال أبو الفتح في كتاب التمام: أحْسِبُ لو جُمِعَ ما جاءَ منه لجاء منه كتابٌ يكون مِئِينَ أوراقاً.

القاعدة الرابعة

أنهم يُغَلِّبون على الشَّيءِ ما لغيره، لتناسبٍ بينهما أو اختلاط.

فلهذا قالوا: «الأبَوَينِ» في الأب والأمّ، ومنه ﴿وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُ﴾ [النساء: ١١]، وفي الأب والخالة، ومنه: ﴿وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [يوسف: ١٠٠]،

وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ١/ ٧٩، وشرح شافية ابن الحاجب ص ٢٠٦.

(١) البيت من الكامل، وهو لأبي كبير الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٣/ ١٠٧٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٨٧، ولسان العرب ١١/ ١٧٦ مادة/ حمل/ وله أو لابن جمرة في شرح شواهد المغني ١/ ٢٢٦.

(٢) البيت من الكامل، وهو لأبي كبير الهذلي في الإنصاف ٢/ ٤٨٩، وخزانة الأدب ٨/ ١٩٢، وشرح أشعار الهذليين ٣/ ١٠٧٢، وشرح شواهد المغني ١/ ٢٢٧، ولسان العرب ١١/ ٦٨٨ مادة/ هبل/.

(٣) البيت من الرجز، وهو للفرزدق في لسان العرب مادة (ظهر)، والخصائص ٢/ ٣١٠، وبلا نسبة في الأشباه

و«المشرِقَين»، و«المغربَيْنِ» ومثله «الخافقانِ» في المشرق والمغرب، وإنما الخافِقُ المغربُ؛ ثم إنما سُمّي خافقاً مجازاً، وإنما هو مَخْفُوقٌ فيه؛ و«القمرينِ» في الشمس والقمر، قال المتنبي [من الكامل]:

٩٣٢ ـ وَاسْتَقْبَلَتْ قَمَرَ السَّمَاءِ بِوَجْهِهَا فَأَرَتْنِيَ الْقَمَرَيْنِ فِي وَقْتٍ مَعَا[1]

أي: الشمس وهو وجهها وقمر السماء. وقال التبريزيّ: يجوز أنه أراد قمراً وقمراً؛ لأنه لا يجتمع قمران في ليلة كما أنه لا تجتمع الشمس والقمر. ا هـ.

وما ذكرناه أمدح، و«القمران» في العرف الشمسُ والقمرُ؛ وقيل: إن منه قول الفرزدق [من الطويل]:

٩٣٣ ـ أَخَذْنَا بِآفَاقِ السَّمَاءِ عَلَيْكُمُ لَنَا قَمَرَاهَا وَالنُّجُومُ الطَّوَالِعُ[2]

وقيل: إنما أراد محمَّداً والخليل عليهما الصَّلاةُ والسلام؛ لأن نسبه راجع إليهما بوجه، وإن المرادَ بالنجوم الصَّحابة؛ وقالوا: «العُمَرَيْنِ» في أبي بكر وعُمَر؛ وقيل: المراد عُمَر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز، فلا تغليب، ويُرَدُّ بأنه قيل لعثمان رضيَ الله عنه: نسألك سيرة العمرين؛ قال: نعم؛ قال قتادة: أَعْتَقَ الْعُمَرَانِ فمن بينهما من الخلفاء أُمهّات الأولاد، وهذا المراد به عمر وعمر؛ وقالوا «العَجّاجَيْنِ» في رؤبة والعجّاج؛ و«المَرْوَتَيْنِ» في الصَّفا والمَرَوة.

ولأجلِ الاختلاط أُطلقت «مَنْ» على ما لا يعقل في نحو: ﴿فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِۦ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰٓ أَرْبَعٍۚ﴾ [النور: ٤٥] فإن الاختلاط حاصل في العموم السابق في قوله تعالى: ﴿كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ﴾ [النور: ٤٥]، وفي ﴿مَّن يَمْشِي عَلَىٰ رِجْلَيْنِ﴾ اختلاط آخر في عبارة التفصيل؛ فإنه يعمُّ الإنسان والطائر؛ واسمُ المخاطَبين على الغائبين في قوله تعالى: ﴿اعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ٢١] لأن «لعلَّ» متعلّقة بـ «خلقكم» لا بـ «اعبدوا»؛ والمذكرين على المؤنث حتى عُدَّت منهم في ﴿وَكَانَتْ مِنَ ٱلْقَٰنِتِينَ﴾ [التحريم: ١٢]، والملائكة على إبليس حتى استُثْني منهم في ﴿فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ﴾ [البقرة: ٣٤] وغيرها؛ قال الزمخشري: والاسْتِثْناء متّصل، لأنه واحد من بين أظهرِ

والنظائر ١/ ٢٤٧.

(١) البيت من الكامل، وهو للمتنبي في ديوانه ٢/ ٤، ومغني اللبيب ٢/ ٦٨٧.

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ١/ ٤١٩، والأشباه والنظائر ٥/ ١٠٧، وخزانة الأدب

الألوفِ من الملائكة؛ فغلبوا عليه في ﴿فَسَجَدُوٓا۟﴾ ثم استثني منهم استثناء أحدهم؛ ثم قال: ويجوز أن يكون منقطعاً.

ومن التَّغليب ﴿أَوْ لَتَعُودُنَّ فِى مِلَّتِنَا﴾ [الأعراف: ٨٨] بعد ﴿لَنُخْرِجَنَّكَ يَٰشُعَيْبُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَكَ مِن قَرْيَتِنَآ﴾ [الأعراف: ٨٨]، فإنه عليه الصلاة والسلام لم يكن في ملّتهم قطّ، بخلاف الذين آمنوا معه. ومثله ﴿جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا وَمِنَ ٱلْأَنْعَٰمِ أَزْوَٰجًا يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ﴾ [الشورى: ١١]، فإن الخطاب فيه شامل للعقلاء والأنعام؛ فغلب المخاطبون والعاقلون على الغائبين والأنعام؛ ومعنى ﴿يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ﴾ يبثكم ويكثركم في هذا التدبير؛ وهو أن جعل للناس وللأنعام أزواجاً حتى حصل بينهم التوالد؛ فجعل هذا التدبير كالمنبع والمعدن للبثّ والتكثير؛ فلذا جيء بـ «في» دون الباء؛ ونظيره ﴿وَلَكُمْ فِى ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩] وزعم جماعة أن منه ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾، ونحو: ﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ [النمل: ٥٥]، وإنما هذا من مراعاة المعنى؛ والأول من مراعاة اللفظ.

القاعدة الخامسة

أنهم يعبرون بالفعل عن أمور:

أحدها: **وقوعه**؛ وهو الأصل.

والثاني: **مُشارفته**؛ نحو: ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣١]، أي: فشارَفْن انقضاء العدة ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا وَصِيَّةً لِّأَزْوَٰجِهِم﴾ [البقرة: ٢٤٠]، أي: والذين يُشارفون الموت وترْكَ الأزواج يوصون وصيّة، ﴿وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا۟ مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً﴾ [النساء: ٩]، أي: لو شارفوا أن يتركوا، وقد مضت في فصل «لو» ونظائرها؛ ومما لم يتقدّم ذكره قوله [من الطويل]:

٩٣٤ - إلى مَلِكٍ كَادَ الجِبَالُ لِفَقْدِهِ تَزُولُ، وَزَالَ الرَّاسِيَاتُ مِنَ الصَّخْرِ[1]

الثالث: **إرادته**؛ وأكثر ما يكون ذلك بعد أداة الشرط، نحو: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ﴾ [النحل: ٩٨]، ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُوا۟﴾ [المائدة: ٦]، ﴿وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن﴾ [البقرة: ١١٧] و[آل عمران: ٤٧]، ﴿وَإِنْ حَكَمْتَ فَٱحْكُم بَيْنَهُم بِٱلْقِسْطِ﴾ [المائدة: ٤٢]، ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا۟ بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم بِهِۦ﴾ [النحل: ١٢٦]، ﴿إِذَا تَنَٰجَيْتُمْ فَلَا تَتَنَٰجَوْا۟ بِٱلْإِثْمِ

٤/ ٣٩١، وبلا نسبة في لسان العرب مادة (شرق).

وَٱلْعُدْوَٰنِ﴾ [المجادلة: ٩]، ﴿إِذَا نَٰجَيْتُمُ ٱلرَّسُولَ فَقَدِّمُوا۟﴾ [المجادلة: ١٢] الآية، ﴿إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾ [الطلاق: ١]، وفي الصحيح: «إذا أتى أحدكم الجمعة فليغتسل».

ومنه في غيره ﴿فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٣٥﴾ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿٣٦﴾﴾ [الذاريات: ٣٥ ـ ٣٦]، أي: فأردنا الإخراج ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَٰكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَٰكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِـَٔادَمَ﴾ [الأعراف: ١١] لأن «ثم» للترتيب؛ ولا يمكن هنا مع الحمل على الظاهر؛ فإذا حمل «خلقنا» و«صوّرنا» على إرادة الخلق والتصوير لم يشكل.

وقيل: هما على حذفِ مُضافين؛ أي: خلقنا أباكم ثم صوّرنا أباكم؛ ومثله ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا﴾ [الأعراف: ٤] أي: أردنا إهلاكَها، ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ﴾ [النجم: ٨] أي: أراد الدنو من محمد عليه الصلاة والسلام، فتدلى فتعلَّق في الهواء، وهذا أولى من قول من أدعى القلب في هاتين الآيتين وأن التقدير: وكم من قريةٍ جاءها بأسنا فأهلكناها، ثم تدلى فدنى، وقال [من المنسرح]:

٩٣٥ ـ فَارَقَنَا قَبْلَ أَنْ نُفَارِقَهُ   لَمَّا قَضَى مِنْ جِمَاعِنَا وَطَرَا[1]

أي: أراد فراقنا.

وفي كلامهم عكس هذا؛ وهو التعبير بإرَادة الفعل عن إيجاده، نحو: ﴿وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُوا۟ بَيْنَ ٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ﴾ [النساء: ١٥٠] بدليل أنه قُوبل بقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَمْ يُفَرِّقُوا۟ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ﴾ [النساء: ١٥٢].

والرابع: **القدرة عليه**، نحو: ﴿وَعْدًا عَلَيْنَآ إِنَّا كُنَّا فَٰعِلِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٤]، أي: قادرين على الإعادة، وأصل ذلك أن الفعل يتسبَّبُ عن الإرادة والقدرة، وهم يقيمون السبب مُقامَ المسبّب وبالعكس؛ فالأول نحو: ﴿وَنَبْلُوَا۟ أَخْبَارَكُمْ﴾ [محمد: ٣١]، أي: ونعلم أخباركم؛ لأن الابتلاءَ الاختبار، وبالاختبار يحصُل العمل؛ وقوله تعالى: ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ﴾ [المائدة: ١١٢] الآية في قراءة غير الكسائي «يستطيع» بالغيبة و«رَبُّكَ» بالرفع، معناه: هل يفعل ربك؛ فعبَّر عن الفِعل بالاستطاعة لأنها شَرطه، أي: هَلْ يُنْزِل علينا ربُّكَ مائدةً إن دَعوْتَه. ومثله ﴿فَظَنَّ أَن لَّن نَّقْدِرَ عَلَيْهِ﴾ [الأنبياء: ٨٧] أي: لن نؤاخذه، فعبَّرَ عن المؤاخذةِ بشرطها، وهو القُدْرة عليها؛ وأما قراءة الكسائي فتقديرُها هلى تستطيع سُؤَال

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٢٩٣، وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٦٤.

ربك، فحذف المضاف، أو: هل تطلب طاعة ربّك في إنزال المائدة أي استجابته، ومن الثاني ﴿فَٱتَّقُوا۟ ٱلنَّارَ﴾ [البقرة: ٢٤] أي: فاتّقوا العِنادَ الموجب للنار.

القاعدة السادسة

أنهم يُعبِّرون عن الماضي والآتي كما يُعبِّرون عن الشيء الحاضر قَصْداً لإحضارِه في الذهن حتى كأنه مُشَاهَدٌ حالَةَ الإخبار، نحو: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ [النحل: ١٢٤] لأن لام الابتداء للحال، ونحو: ﴿هَـٰذَا مِن شِيعَتِهِۦ وَهَـٰذَا مِنْ عَدُوِّهِۦ﴾ [القصص: ١٥] إذ ليس المراد تقريبُ الرجلين من النبي ﷺ، كما تقول: «هذا كتابُكَ فخذه»، وإنما الإشارة كانت إليهما في ذلك الوقتِ هكذا فحكيت؛ ومثله ﴿وَٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَـٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا﴾ [فاطر: ٩] قصد بقوله سبحانه وتعالى: ﴿فَتُثِيرُ﴾ إحضارَ تلك الصورة البديعة الدّالة على القدرة الباهرة من إثارةِ السحاب، تَبْدُو أولاً قِطعاً ثم تتضامُّ متقلّبة بين أطْوَارٍ حتى تصيرَ رُكَاماً؛ ومنه ﴿ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [آل عمران: ٥٩]، أي: فكان، ﴿وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَتَخْطَفُهُ ٱلطَّيْرُ أَوْ تَهْوِى بِهِ ٱلرِّيحُ فِى مَكَانٍ سَحِيقٍ﴾ [الحج: ٣١]، ﴿وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [القصص: ٥] إلى قوله تعالى: ﴿وَنُرِىَ فِرْعَوْنَ وَهَـٰمَـٰنَ﴾ [القصص: ٦]، ومنه عند الجمهور ﴿وَكَلْبُهُم بَـٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ﴾ أي: يَبْسُط ذراعيه، بدليل ﴿وَنُقَلِّبُهُمْ﴾ ولم يقل: وقلبناهم؛ وبهذا التقرير يندفعُ قول الكسائي وهشام: إن اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي يعمل، ومثله ﴿وَٱللَّهُ مُخْرِجٌ مَّا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ﴾ [البقرة: ٧٢] إلا أن هذا على حكاية حال كانت مستقبَلة وقت التدارؤ؛ وفي الآية الأولى حكيت الحال الماضية، ومثلُها قوله [من الرجز]:

٩٣٦ - جَارِيَةٌ فِي رَمَضَانَ الْمَاضِي تُقَطِّعُ الْحَدِيثَ بِالإِيمَاضِ[1]

ولولا حكاية الحال في قول حسان [من الكامل]:

٩٣٧ - يُغْشَوْنَ حَتَّى لاَ تَهِرُّ كِلاَبُهُمْ [لاَ يَسْأَلُونَ عَنِ السَّوَادِ الْمُقْبَلِ][2]

---

(١) البيت من المنسرح، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب، الشاهد / ٥٤٥/.

(٢) البيت من الرجز، وهو لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٧٦، وخزانة الأدب ٨/ ٢٣٣، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٨١، ولسان العرب مادة (رمض).

(٣) البيت من الكامل، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ص ١٢٣، وخزانة الأدب ٢/ ٤١٢، والدرر ٤/ ٧٦،

لم يصح الرفع؛ لأنه لا يرفع إلا وهو للحال، ومنه قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾ [البقرة: ٢١٤] بالرفع.

القاعدة السابعة

أن اللفظَ قد يكونُ على تقديرٍ، وذلك المقدَّرُ على تقديرٍ آخر، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [يونس: ٣٧]، فإن يُفترى مؤوَّل بالافتراء، والافتراء مؤول بمُفْتَرى، وقال [من الطويل]:

٩٣٨ ـ لَعَمْرُكَ مَا الْفِتْيَانُ أَنْ تَنْبُتَ اللِّحى وَلَكِنَّمَا الْفِتْيَان كُلُّ فَتًى نَدِي(١)

وقالوا: «عَسَى زيدٌ أن يقومَ» فقيل: هو على ذلك؛ وقيل: على حذف مضاف، أي: عسى أمْرُ زيدٍ، أو: عسى زيدٌ صاحبَ القيام؛ «أنْ» زائدة، ويردُّه عدم صلاحيَّتها للسُّقوط في الأكثر، وأنها قد عملت، والزائد لا يعمل، خلافاً لأبي الحسن؛ وأما قولُ أبي الفتح في بيت الحماسة [من البسيط]:

٩٣٩ ـ حَتَّى يَكُونَ عَزِيزاً فِي نُفُوسِهِمْ، أَوْ أَنْ يَبِينَ جَمِيعاً وَهْوَ مُخْتَارُ(٢)

يجوز كونُ «أنْ» زائدة، فلأن النصب هنا يكون بالعطف لا بـ «أنْ» وقيل في ﴿ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا۟﴾ [المجادلة: ٣] إن ﴿مَا قَالُوا۟﴾ بمعنى القول، و«القول» بتأويل «المَقُول»، أي: يعودون للمقول فيهن لفظُ الظهار وهُنَّ الزوجات؛ وقال أبو البقاء في ﴿حَتَّىٰ تُنفِقُوا۟ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: ٩٢]: يجوز عند أبي علي كونُ «ما» مصدرية، والمصدر في تأويل اسم المفعول، اهـ.

وهذا يقتضي أن غير أبي علي لا يجيز ذلك. وقال السيرافي: إذا قيل: «قاموا مَا خَلاَ زيداً، وما عدا زيداً» فـ «ما» مصدريّة، وهي وصلتها حال، وفيه معنى الاستثناء؛ قال ابن مالك: فوقعت الحال معرفةً لتأوّلها بالنكرة اهـ. والتأويل: خَالِينَ عن زيد، ومُتَجَاوزين زيداً؛ وأما قولُ ابن خروف والشلوبين إن «ما» وصلتها «نصب على الاستثناء» فغلَطٌ، لأن معنى الاستثناء قائم بما بعدهما لا بهما، والمنصوب على معنى لا يليق ذلك المعنى بغيره.

وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٦٤، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٣/ ٥٦٢.

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح شواهد المغني ٢/ ٩٦٤، ومغني اللبيب ٢/ ٦٩١.

(٢) البيت من البسيط، وهو ليزيد بن حمار (أو حمان) السكوني في الدرر ٤/ ٧٤، وشرح ديوان الحماسة

القاعدة الثامنة

كثيراً ما يُغْتَفر في الثَّوَانِي ما لا يُغْتَفر في الأوائل، فمن ذلك «كُلُّ شَاةٍ وَسَخْلَتِها بِدِرْهَمٍ» و[من الطويل]:

٩٤٠ ـ أيُّ فَتَى هَيْجاء أنت وَجَارِهَا [إذا ما رجالٌ بالرِّجالِ استقلَّتِ](١)

و«رُبَّ رَجُلٍ وَأخيه» ﴿إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةً فَظَلَّتْ﴾ [الشعراء: ٤]، ولا يجوز: كل سخلتها، ولا أي جارها، ولا رُبَّ أخيه، ولا يجوز «إنْ يَقُمْ زيد قام عمرو» في الأصح، إلا في الشعر كقوله [من البسيط]:

٩٤١ ـ إنْ يَسْمَعُوا سُبَّةً طَارُوا بِهَا فَرَحاً عَنِّي، وَمَا يَسْمَعُوا مِنْ صَالِحٍ دَفَنُوا(٢)

إذ لا تضاف «كلٌّ» و«أيّ» إلى معرفة مُفْردة، كما أن اسم التفضيل كذلك، ولا تجرُّ «رُبَّ» إلا النكرات، ولا يكون في النثر فعلُ الشَّرطِ مضارعاً والجواب ماضياً، وقال الشاعر [من البسيط]:

٩٤٢ ـ إنْ تَرْكَبُوا فَرُكُوبُ الخَيْلِ عَادَتُنَا، أَوْ تَنْزِلُونَ فَإِنَّا مَعْشَرٌ نُزُلُ(٣)

فقال يونس: أراد: أو أنتم تنزلون، فعطف الجملة الاسميّة على جملة الشرط، وجعل سيبويه ذلك من العطف على التوهُّم؛ قال: فكأنه قال: أتركبون فذلك عادتُنا أو تنزلون فنحن معروفون بذلك؛ ويقولون: «مررتُ برجلٍ قائمٍ أبَوَاهُ لا قاعِدَيْنِ»، ويمتنع «قَائِمَيْنِ لا قاعد أبواه»، على إعمال الثاني ورَبْطِ الأول بالمعنى.

القاعدة التاسعة

أنهم يَتَّسِعُونَ في الظرفِ والمجرورِ مَا لا يَتَّسِعون في غيرهما، فلذلك فَصَلُوا بهما الفعلَ الناقصَ من معموله نحو «كانَ فِي الدَّارِ ـ أَوْ عِنْدَكَ ـ زَيْدٌ جَالساً»، وفعلَ التعجُّب

للمرزوقي ص ٣٠١، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٤٣٨، وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٦٥.

(١) البيت من البحر الطويل، وهو بلا نسبة في الكتاب ٢/ ٥٥.

(٢) البيت من البسيط، ولسان العرب وهو لقعنب ابن أم صاحب في سمط اللآلي ص ٣٦٢، وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٦٥، ولسان العرب ٤/ ٤٣٤ مادة /شور/، وبلا نسبة في خزانة الأدب ص ٢٠٣، وشرح الأشموني ٣/ ٥٨٥.

(٣) البيت من البسيط، وهو للأعشى في ديوانه ص ١١٣، وخزانة الأدب ٨/ ٣٩٤، والدرر ٥/ ٨٠، وشرح

من المتعجَّبِ منه نحو «ما أحْسَنَ فِي الْهَيْجَاءِ لِقاءَ زَيْدٍ، وَمَا أثْبَتَ عِنْدَ الحَرْبِ زَيْداً»، وبين الحرف الناسخ ومنسوخه نحو قوله [من الطويل]:

٩٤٣ ـ فَلاَ تَلْحَنِي فِيهَا فَإنَّ بِحُبِّهَا أَخَاكَ مُصَابُ القَلْبِ جَمٌّ بَلاَبِلُه[1]

وبين الاستفهام والقول الجاري مجرى الظن كقوله [من البسيط]:

٩٤٤ ـ أبَعْدَ بُعْدٍ تَقُولُ الدَّارَ جَامِعَةً [شَمْلِي بِهِمْ أَمْ تَقُولُ الْبُعْدَ مَحْتُومَا][2]

وبين المضاف وحرف الجر ومجرورهما، وبين «إذَنْ» و«لَنْ» ومنصوبهما نحو: «هٰذَا غُلاَمُ والله زيدٍ، واشتَرَيته بوَالله دِرْهم»، وقوله [من الوافر]:

٩٤٥ ـ إذَنْ وَاللَّهِ نَرْمِيَهُمْ بِحَرْب [تُشِيبُ الطِّفْلَ مِنْ قَبْلِ المَشِيبِ][3]

وقوله [من الكامل]: ٩٤٦ ـ

٩٤٧ ـ لَنْ مَا رأيتُ ابا يَزِيدَ مُقَاتِلاً أدَعَ القِتَالَ وأشْهَدَ الهَيْجَاءَ[4]

وقدَّمُوهما خبرين على الاسم في باب «إنَّ»، نحو: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾ [آل عمران: ١٣] و[النور: ٤٤]، ومعمولَيْن للخبر في باب «ما»، نحو: «مَا في الدار زَيدٌ جالساً»، وقوله [من الطويل]:

٩٤٨ ـ [بأُهْبَةِ حَزْمٍ لُذ وَإنْ كُنْتَ آمِناً] فَمَا كُلَّ حِينٍ مَنْ تُوَاتِي مُوَاتِيا[5]

فإن كان المعمولُ غيرهما بطلَ عملُها، كقوله [من الطويل]:

٩٤٩ ـ [وَقَالوا: تَعَرَّفْهَا المَنَازِلَ مِنْ مِنًى] وما كلُّ من وَافَى مِنًى أنَا عَارِفُ[6]

شواهد المغني ٢/ ٩٦٥، والصاحبي في فقه اللغة ص ٢٧٦.

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٢٣١، وخزانة الأدب ٨/ ٤٥٣، والدرر ٢/ ١٧٢، وشرح الأشموني ١/ ١٣٧، وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٦٩.

(٢) البيت من البحر البسيط، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٢٣٢، وأوضح المسالك ٢/ ٧٧، وهمع الهوامع ١/ ١٥٧.

(٣) البيت من الوافر، وهو لحسان بن ثابت في ملحق ديوانه ص ٣٧١، والأشباه والنظائر ٢/ ٢٣٣، والدرر ٤/ ٧٠، وشرح شواهد المغني ص ٩٧، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ١٦٨.

(٤) تقدم تخريجه.

(٥) البيت من الطويل، ولم أجده.

(٦) البيت من الطويل، وهو لمزاحم العقيلي في ديوانه ص ٢٨، وخزانة الأدب ٦/ ٢٦٨، وشرح شواهد المغني

ومعمولين لصلةِ «أل»، نحو: ﴿وَكَانُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ﴾ [يوسف: ٢٠] في قولٍ، وعلى الفعل المنفي بما في نحو قوله [من الرجز]:

وَنَحْنُ عَنْ فَضْلِكَ مَا ٱسْتَغْنَيْنَا

وقيل: وعلى إن معمولاً لخبرها في نحو: أما بعد فإني أفعل كذا وكذا، وقوله [من البسيط]:

٩٥٠ ـ أبا خُرَاشَةَ أمَّا أَنتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لم تأكُلُهُمُ الضَّبُعُ[1]

وعلى العامل المعنوي في نحو قولهم: «أَكُلَّ يَوْمٍ لَكَ ثَوْبٌ».

وأقول: أما مسألة «أمّا» فاعلم أنه إذا تَلاَهَا ظرف، ولم يَلِ الفاء ما يمتنع تقدم معمولِه عليه، نحو: «أمّا في الدّار ـ أو عندك ـ فزيدٌ جالس» جاز كونه معمولاً لِـ «أمّا» أو لما بعد الفاء؛ فإن تلا الفاء ما لا يتقدَّم معموله عليه، نحو: «أمَّا زَيْداً ـ أو اليوم ـ فإنّي ضارب»، فالعامل فيه عند المازني «أما» فتصحُّ مسألة الظرف فقط؛ لأن الحروف لا تنصب المفعول به، وعند المبرد تجوز مسألة الظرف من وجهين، ومسألة المفعول به من جهة إعمال ما بعد الفاء؛ واحتجّ بأن «أما» وضعت على أن ما بعد فاء جوابها يتقدم بعضُه فاصلاً بينها وبين «أما»؛ وجَوَّزَه بعضهم في الظّرف دون المفعول به؛ وأما قوله: «أمَّا أَنتَ ذَا نَفَرٍ» فليس المعنى على تعلُّقِهِ بما بعد الفاء، بل هو متعلّق تعلُّق المفعولِ لأجله بفعلٍ محذوف، والتقدير: ألهذا فخرتَ علي؟ وأما المسألة الأخيرة فمن أجاز «زيد جالساً في الدار» لم يكُنْ ذلك مختصاً عنده بالظرف.

القاعدة العاشرة

من فنون كلامهم القَلْبُ. وأكثر وقوعه في الشعر، كقول حسان رضيَ اللّهُ تعالى عنه [من الوافر]:

٩٥١ ـ كَأَنَّ سَبِيئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءُ[2]

٢/ ٩٧٠، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٢٣٣، وأوضح المسالك ١/ ٢٨٢.

(١) البيت من البسيط، وهو لعباس بن مرادس في ديوانه ص ١٢٨، والأشباه والنظائر ٢/ ١١٣، والاشتقاق ص ٣١٣، وخزانة الأدب ٤/ ١٣، والدرر ٢/ ٩١، وشرح شواهد المغني ١/ ١١٦، ولسان العرب ٦/ ٢٩٤ مادة /خرش/ وبلا نسبة في أمالي بن الحاجب ١/ ٤١١ وأوضح المسالك ١/ ٢٦٥.

(٢) البيت من الوافر، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ص ٧١، والأشباه والنظائر ٢/ ٢٩٦، وخزانة الأدب

فيمن نصب المزاج، فجعل المعرفة الخبر، والنكرة الاسم، وتأوّله الفارسي على أن انتصابَ المزاج على الظرفيّة المجازيّة، والأَوْلى رفعُ «المزاج» ونصبُ «العسل»؛ وقد رُوِي كذلك أيضاً؛ فارتفاعُ «ماء» بتقدير: وخالَطَها ماءٌ؛ ويروى برفعهنّ على إضمار الشأن؛ وأما قول ابن أسد إنْ كان زائدة فخطأ؛ لأنها لا تزاد بلفظ المضارع بقياس، ولا ضرورةَ تَدْعو إلى ذلك هنا، وقول رؤبة [من الرجز]:

٩٥٢ ـ وَمَهْمَهٍ مُغْبَرَّةٍ أَرْجَاؤُهُ كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاؤُهُ[(١)]

أي: كأن لون سمائه لغبرتها لون أرضه، فعكس التَّشبيه مبالغةً، وحذف المضاف، وقال آخر [من المتقارب]:

٩٥٣ ـ فَإِنْ أَنْتَ لاَقَيْتَ فِي نَجْدَةٍ فَلاَ تَتَهَيَّبْكَ أَنْ تُقْدِمَا[(٢)]

أي: تتهيَّبْهَا، وقال ابن مقبل [من البسيط]:

٩٥٤ ـ وَلاَ تَهَيَّبُنِي المَوْمَاةُ أَرْكَبُهَا إِذَا تَجَاوَبَتِ الأَصْدَاءُ بِالسَّحَرِ[(٣)]

أي: ولا أتهيَّبُها، وقال كعب [من البسيط]:

٩٥٥ ـ كَأَنَّ أَوْبَ ذِرَاعَيْهَا إِذَا عَرِقَتْ وَقَدْ تَلَفَّعَ بِالْقُورِ الْعَسَاقِيلُ[(٤)]

«القُور»: جمع قارة، وهي الجبل الصغير، و«العساقيل»: اسم لأوائل السَّرَابِ، ولا واحد له، والتلفُّع: الاشتمال. وقال عُرْوَة بن الوَرْدِ [من الوافر]:

٩٥٦ ـ فَدَيْتُ بِنَفْسِهِ نَفْسِي وَمَالِي وَمَا آلُوكَ إِلاَّ مَا أُطِيقُ[(٥)]

وقال القُطَامي [من الوافر]:

٩٥٧ ـ فَلَمَّا أَنْ جَرَى سِمَنٌ عَلَيْهَا كَمَا طَيَّنْتَ بِالْفَدَنِ السَّيَاعَا[(٦)]

٩/ ٢٢٤، والدرر ٢/ ٧٣، وشرح شواهد المغني ص ٨٤٩، ولسان العرب ١/ ٩٣ مادة /سبأ/.

(١) البيت من الرجز، وهو لرؤبة في ديوانه ص ٣، وخزانة الأدب ٦/ ٤٥٨، ولسان العرب مادة (عمى).

(٢) البيت من البحر المتقارب، وهو للنمر بن تولب في ديوانه ص ٣٧٨، وخزانة الأدب ١١/ ١٠٠.

(٣) البيت من البسيط، وهو لابن مقبل في ديوانه ص ٧٩، والأضداد ص ٢٠٢، وأمالي المرتضى ١/ ٢١٧، وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٧١، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٤٥٦.

(٤) البيت من البحر البسيط، وهو لكعب بن زهير في ديوانه ص ٦٤، ولسان العرب مادة (أوب)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٥٤٦.

(٥) البيت من الوافر، وهو لعروة بن الورد في الأشباه والنظائر ٢/ ٢٩٨، وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٧٢، وليس في ديوانه.

الفَدَن: القَصْر، والسِّياع: الطِّين، ومنه في الكلام «أدخَلْتُ القلنسوة في رأسي»، و«عرضت الناقة على الحوض»، «عرضتُها على الماء» قاله الجوهري وجماعة منهم السكاكي والزمخشري، وجعل منه ﴿وَيَوْمَ يُعْرَضُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ [الأحقاف: ٢٠، ٣٤]. وفي كتاب التوسعة ليعقوب بن إسحاق السكيت: إن «عرضت الحوضَ على الناقة» مقلوب، وقال آخر: لا قلبَ في واحد منهما، واختاره أبو حيان، وردَّ على قول الزمخشري في الآية، وزعم بعضهم في قول المتنبي [من الكامل]:

٩٥٨ ـ وَعَذَلْتُ أَهْلَ الْعِشْقِ حَتَّى ذُقْتُه فَعَجِبْتُ كَيْفَ يَمُوتُ مَنْ لاَ يَعْشَقُ(١)

أن أصله: كيف لا يموت مَنْ يعشق، والصَّواب خلافه، وأن المراد أنه صار يرى أن لا سببَ للموت سوى العشق؛ ويُقال: «إذا طلعت الجوزاء انتصب العُود في الحِرْباء»، أي: انتصبَ الحرباءُ في العود. وقال ثعلب في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ فِي سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَٱسْلُكُوهُ ﴿٣٢﴾﴾ [الحاقة: ٣٢]. إن المعنى: اسلكوا فيه سلسلة، وقيل: إن منه ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا﴾ [الأعراف: ٤]، ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ﴾ [النجم: ٨]، وقد مضى تأويلهما. ونقل الجوهري في ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ﴾ [النجم: ٩] أن أصله: قَابَيْ قوس، فقُلِبت التثنية بالإفراد، وهو حسن إن فُسِّر القابُ بما بينَ مَقْبض القوسِ وسِيَتِها أي: طرفها، ولها طرفان، فله قَابَانِ؛ ونظير هذا إنشاد ابن الأعرابي [من الطويل]:

٩٥٩ ـ إِذَا أَحْسَنَ ابْنُ الْعَمِّ بَعْدَ إِسَاءَةٍ فَلَسْتُ لِشَرَّيْ فِعْلِهِ بِحَمُولِ(٢)

أي: فلستُ لشرِّفعلَيْهِ.

قيل: ومن القلب ﴿ٱذْهَب بِّكِتَٰبِى هَٰذَا﴾ [النمل: ٢٨] الآية؛ وأُجيب بأن المعنى: ثم تَوَلَّ عنهم إلى مكانٍ يقرب منهم؛ ليكون ما يقولونه بمسمع منكَ فانظر ماذا يرجعون، وقيل في ﴿فَعَمِيَتْ عَلَيْهِمُ﴾ [القصص: ٦٦]: إن المعنى: فعميتم عنها، وفي ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ﴾ [الأعراف: ١٠٥] الآية فيمن جرَّ بـ «على» بعد أن وصلتها على أن المعنى حقيق عليَّ بإدخالها على ياء المتكلم كما قرأ نافع؛ وقيل: ضمّن حقيق معنى حريص، وفي ﴿مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ﴾ [القصص: ٧٦]: إن المعنى لتنوء العصبة بها أي تنهض بها متثاقلة، وقيل: الباء للتعدية كالهمزة، أي لَتُنِيءُ العصبة؛ أي تجعلها تنهض متثاقلة.

---

(١) البيت من الوافر، وهو للقطامي في ديوانه ص ٤٠، وأساس البلاغة ص ٣٣٦ مادة/ فدن/ وجمهرة اللغة ص ٨٤٥.

(٢) البيت من البحر الطويل، انظر: لسان العرب، مادة / شرر/، والقاموس المحيط، مادة / شرر/.

القاعدة الحادية عشرة

من مُلَح كلامهم تَقَارُضُ اللفظَينِ في الأحكام، ولذلك أمثلة:

أحدها: إعطاء «غير» حكم إلاَّ في الاستثناء بها نحو: ﴿لَّا يَسْتَوِى الْقَٰعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِى الضَّرَرِ﴾ [النساء: ٩٥] فيمن نصب غير، وإعطاء «إلا» حكم غير في الوصف بها نحو: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢].

والثاني: إعطاء أن المصدرية حكم «ما» المصدريّة في الإهمال كقوله [من البسيط]:

٩٦٠ ـ أَنْ تَقرَآنِ عَلَى أَسْمَاءَ وَيْحَكُمَا مِنِّي السَّلاَمَ وَأَنْ لاَ تُشْعِرَا أَحَدَا[1]

الشاهد في «أن» الأولى، وليست مخفَّفة من الثقيلة، بدليلِ أن المعطوفة عليها، وإعمال «ما» حَمْلاً على أنْ كما رُوي من قوله عليهِ الصلاةُ والسلام «كمَا تَكُونُوا يَوَلّى عَلَيكم» ذكره ابن الحاجب، والمعروف في الرواية كما تكونون.

والثالث: إعطاء «إن» الشرطية حكم «لَوْ» في الإهمال كما رُوي في الحديث «فإنْ لاَ تَرَاهُ فإنَّهُ يَرَاكَ»، وإعطاء «لَوْ» حكم «إنْ» في الجزم كقوله [من الرمل]:

٩٦١ ـ لَوْ يَشأْ طَارَ بِهَا ذُو مَيْعَةٍ [لاَحِقُ الآطَالِ نَهْدٌ ذُو خُصَلْ][2]

ذكر الثاني ابنُ الشجري، وخَرَّجه غيره على أنه جاء على لغة من يقول شَايَشَا ـ بالألف ـ ثم أبدلت الألف همزة على قول بعضهم الْعَأَلَم والخأتم ـ بالهمزة ـ ويؤيده أنَّه لا يجوزُ مجيءُ «إن» الشرطيَّة في هذا الموضع؛ لأنه إخبار عمَّا مضى، فالمعنى لو شاء؛ وبهذا يقدح أيضاً في تخريج الحديث السّابق على ما ذُكر، وهو تخريج ابن مالك؛ والظاهر أنه يتخرّج على إجراء المعتل مجرى الصحيح كقراءة قُنْبُل ﴿إِنَّهُ مَن يَتَّقِي وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ﴾ [يوسف: ٩٠] بإثبات ياء يتقي وجزم يصبر.

والرابع: إعطاء «إذا» حكم «متى» في الجزم بها كقوله [من الكامل]:

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٢٩٩، ولسان العرب ٤/ ٤٠٠ مادة /شرر/.

(٢) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٣٣٣، وأوضح المسالك ٣/ ١٥٦، والجنى الداني ص ٢٢٠، وجزاهر الأدب ص ١٩٢، وخزانة الأدب ٨/ ٤٢٠.

(٣) البيت من الرمل، وهو لعلقمة الفحل في ديوانه ص ١٣٤، ولامرأة من بني الحارث في الحماسة البصرية،

٩٦٢ ـ اسْتَغْنِ مَا أَغْنَاكَ رَبُّكَ بِالْغِنَى   وَإِذَا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ فَتَحَمَّلِ(١)

وإهمال «متى» حكماً لها بحكم «إذا»، كقول عائشة رضي الله عنها: «وأنه مَتَى يَقُومُ مَقَامَكَ لا يُسْمِع الناس».

والخامس: إعطاء «لم» حكم «لَنْ» في عملِ النصب، ذكره بعضُهم مستشهداً بقراءة بعضهم ﴿أَلَمْ نَشْرَحَ﴾ [الشرح: ١] بفتح الحاء، وفيه نظر؛ إذ لا تحلُّ لَنْ هنا، وإنما يصح ـ أو يحسن ـ حملُ الشيء على ما يحل محله كما قدمْنا؛ وقيل: أصله «نَشْرَحَنْ» ثم حذفت النون الخفيفة وبقي الفتح دليلاً عليها، وفي هذا شذوذان: توكيد المنفيّ بلم مع أنه كالفعل الماضي في المعنى، وحذف النونِ لغير مقتضٍ مع أن المؤكّد لا يليق به الحذف، وإعطاء لن حكم لم في الجزم كقوله [من المنسرح]:

٩٦٣ ـ لَنْ يَخِبِ الآن مِنَ رَجَائِكَ مَنْ   حَرَّكَ مِنْ دُونِ بَابِكَ الْحَلَقَه(٢)

الرواية بكسر الباء.

والسادس: إعطاء «ما» النافية حكم «ليس» في الإعمال وهي لغةُ أهلِ الحجاز، نحو: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]، وإعطاء «ليس» حكم «ما» في الإهمال عند انتقاض النفي بإلاّ كقولهم «لَيْسَ الطِّيبُ إلاّ الْمِسْكُ» وهي لغة بني تميم.

والسابع: إعطاء «عسى» حكم «لعلّ» في العمل كقوله [من الرجز]:

٩٦٤ ـ [تَقُولُ بِنْتِي قَدْ أَنَى أَنَاكَا]   يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَا(٣)

وإعطاء «لعلّ» حكم «عسى» في اقترانِ خبرِها بأنْ، ومنه الحديث «فَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَلْحَنَ بحجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ».

والثامن: إعطاء الفاعل إعرابَ المفعول وعكسه عندَ أمنِ اللبس، كقولهم: «خَرَقَ الثَّوْبُ المِسْمَارَ، وكَسَرَ الزجَاجُ الْحَجَرَ»، وقال الشاعر [من البسيط]:

وخزانة الأدب ١١/ ٢٩٨، والدرر ٥/ ٩٧، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١١٠٨.

(١) تقدم تخريجه.

(٢) البيت من المنسرح، وهو لأعرابي في الدرر ٤/ ٦٣، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٨٨، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٣٣٦، وشرح الأشموني ٣/ ٥٤٨.

(٣) البيت من الرجز، وهو لرؤبة في ملحقات ديوانه ص ١٨١، وخزانة الأدب ٥/ ٣٦٢، وشرح أبيات سيبويه

٩٦٥ ـ مِثْلُ الْقَنافِذِ هَدَّاجُونَ قَدْ بَلَغَتْ نَجْرَانَ أَوْ بَلَغَتْ سَوْآتِهِمْ هَجَرُ(١)

وسمع أيضاً نصبهما كقوله [من الرجز]:

٩٦٦ ـ قَدْ سَالَمَ الْحَيَّاتِ مِنْهُ الْقَدَمَا الأفْعُوَانَ وَالشُّجَاعَ الشجْعَمَا(٢)

في رواية من نصب الحيات، وقيل: القدما تثنية حُذِفَتْ نونه للضرورة كقوله [من الطويل]:

٩٦٧ ـ هُمَا خُطَّتَا إمَّا إسَارٌ وَمِنَّةٌ وَإِمَّا دَمٌ، وَالْقَتْلُ بالْحُرِّ أَجْدَرُ(٣)

فيمن رواه برفع إسار ومنة، وسمع أيضاً رفعهما كقوله [من الخفيف]:

٩٦٨ ـ إنَّ مَنْ صَادَ عَقْعَقاً لَمَشُومُ كَيْفَ مَنْ صَادَ عَقْعَقَانِ وَبُومُ(٤)

والتاسع: إعطاء «الْحَسَن الْوَجْه» حكم «الضارب الرجل» في النصب، وإعطاء «الضارب الرجل» حكم «الحسن الوجه» في الجرّ.

والعاشر: إعطاء أفعَل في التعجُّب حكم أفْعَل التفضيل، في جواز التصغير، وإعطاء أفْعَل التَّفضيل حكم أفعَل في التعجُّب في أنه لا يرفع الظاهر، وقد مرَّ ذلك.

ولو ذكرت أحرف الجر ودخول بعضها على بعض في معناه لجاء من ذلك أمثلة كثيرة.

٢/ ١٦٤.

(١) البيت من البسيط، وهو للأخطل في ديوانه ص ١٧٨، وتخليص الشواهد ص ٢٤٧، والدرر ٣/ ٥، وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٧٢، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٣٣٧.

(٢) البيت من الرجز، وهو للعجاج في ملحق ديوانه ٢/ ٣٣٣، وخزانة الأدب ١١/ ٤١١.

(٣) البيت من الطويل، وهو لتأبط شراً في ديوانه ص ٨٩، وجواهر الأدب ص ١٥٤، وخزانة الأدب ٧/ ٤٩٩، والدرر ١/ ١٤٣، وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٧٥.

[خاتمة الكتاب]

وهذا آخر ما تيسَّر إيرادُه في هذا التأليف، وأسأل الله الذي مَنَّ عليَّ بإنشائه وإتمامه في البلدِ الحرام، في شهر ذي القعدة الحرام، ويَسَّرَ عليّ إتمام ما ألحقت به من الزَّوائد في شهر رجب الحرام، أن يُحَرِّم وَجْهي على النار، وأن يتجاوز عما تحمّلْتُهُ من الأوْزَارِ، وأن يُوقِظَنِي من رَقْدَةِ الغَفْلة قبل الفَوْت، وأن يَلْطُف بي عند مُعالجة سَكَرَاتِ الموت، وأن يفعل ذلك بأهلي وأحبابي، وجميع المسلمين، وأن يُهْدِيَ أشرف صلواته وأزكى تحيّاته إلى أَشرف العالَمين، وإمام العامِلينَ: محمد نبيّ الرَّحمة، الكاشف في يوم الحشر بشفاعته الغُمَّة، وعلى آله وأصحابه الذين شَادوا لنا قَوَاعِدَ الإسلام، ومَهّدُوا الدين، وأن يسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين، والحمد لله رب العالمين، اللهمَّ صلِّ وَسَلِّم وبارك على حبيبنا محمد عَدَدَ الرمل والدقيق وعَدَدَ الموج الدفيق، وسلم تسليماً.

المحتويات